سلسلة شروحات ومؤلفات العقيدة

(١)

هذا العمل بدعم خيري

شرح كتاب التوحيد

من صحيح البخاري

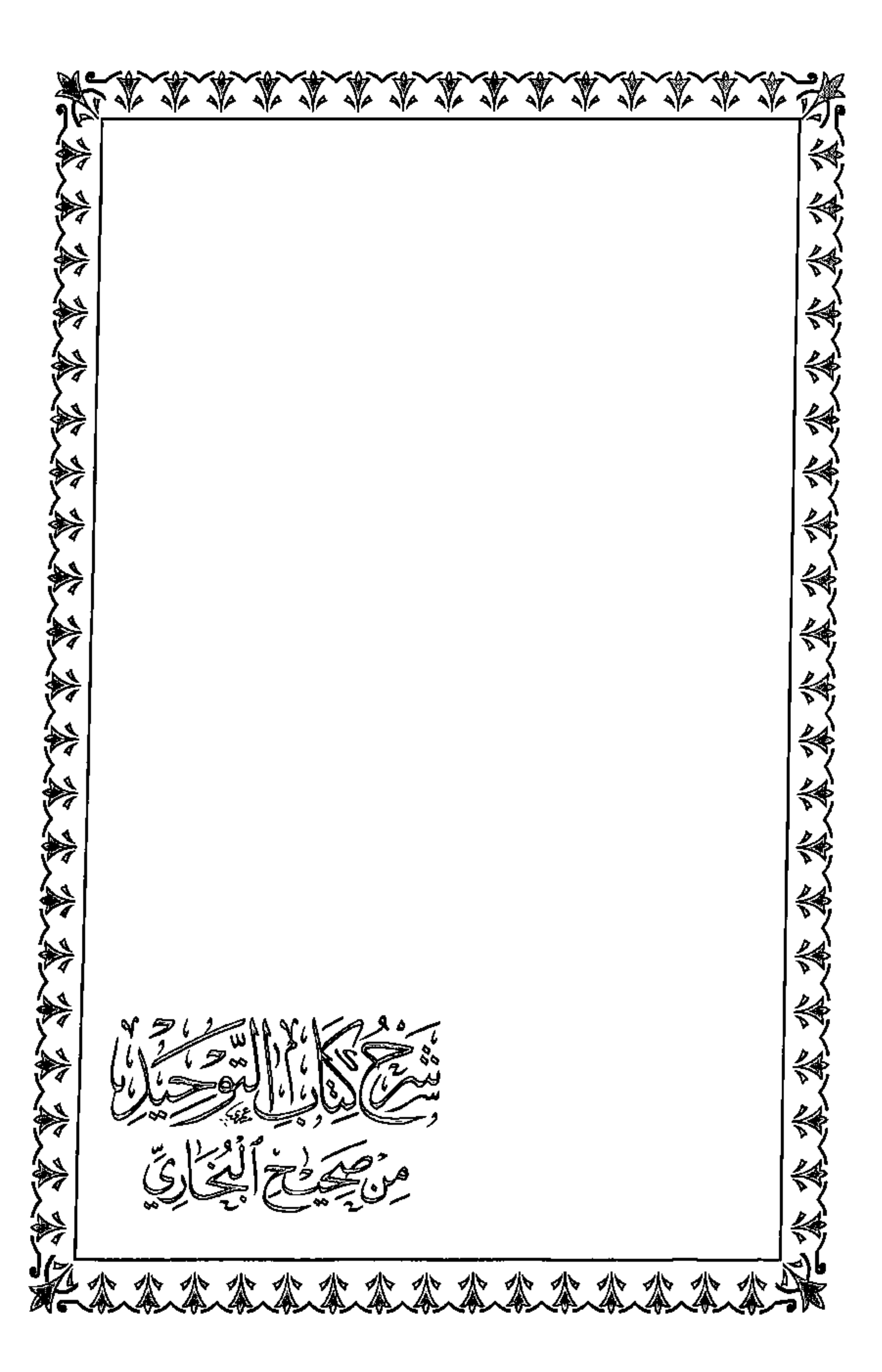
لفضيلة الشيخ العلامة

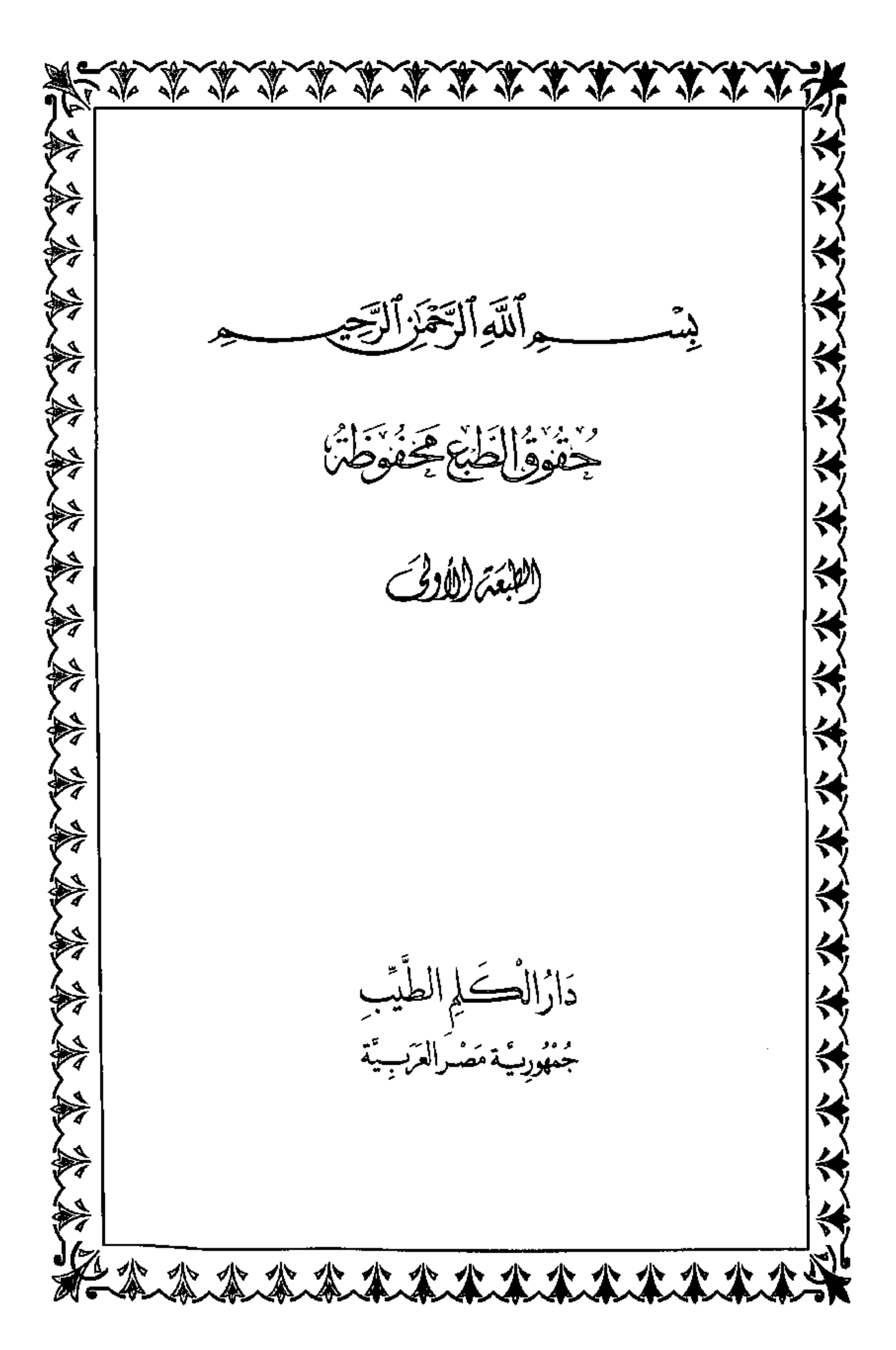
محمد بن صالح العثيمين رحمه الله

نسخة مضبوطة ومنقحة

دار الكلم الطيب

جمهورية مصر العربية


شرح كتاب التوحيد
من صحيح البخاري

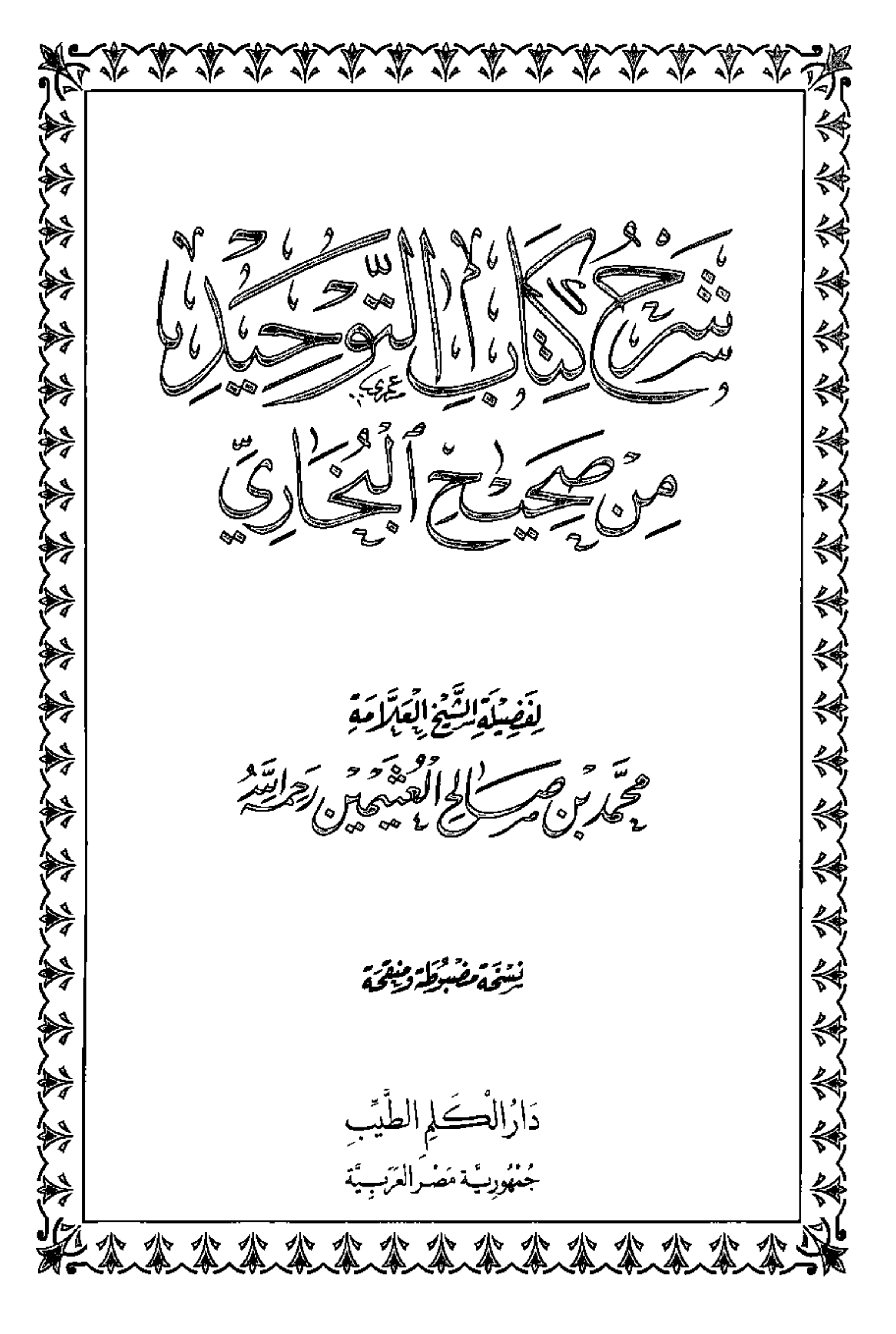


بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى

دار الكلم الطيب

جمهورية مصر العربية

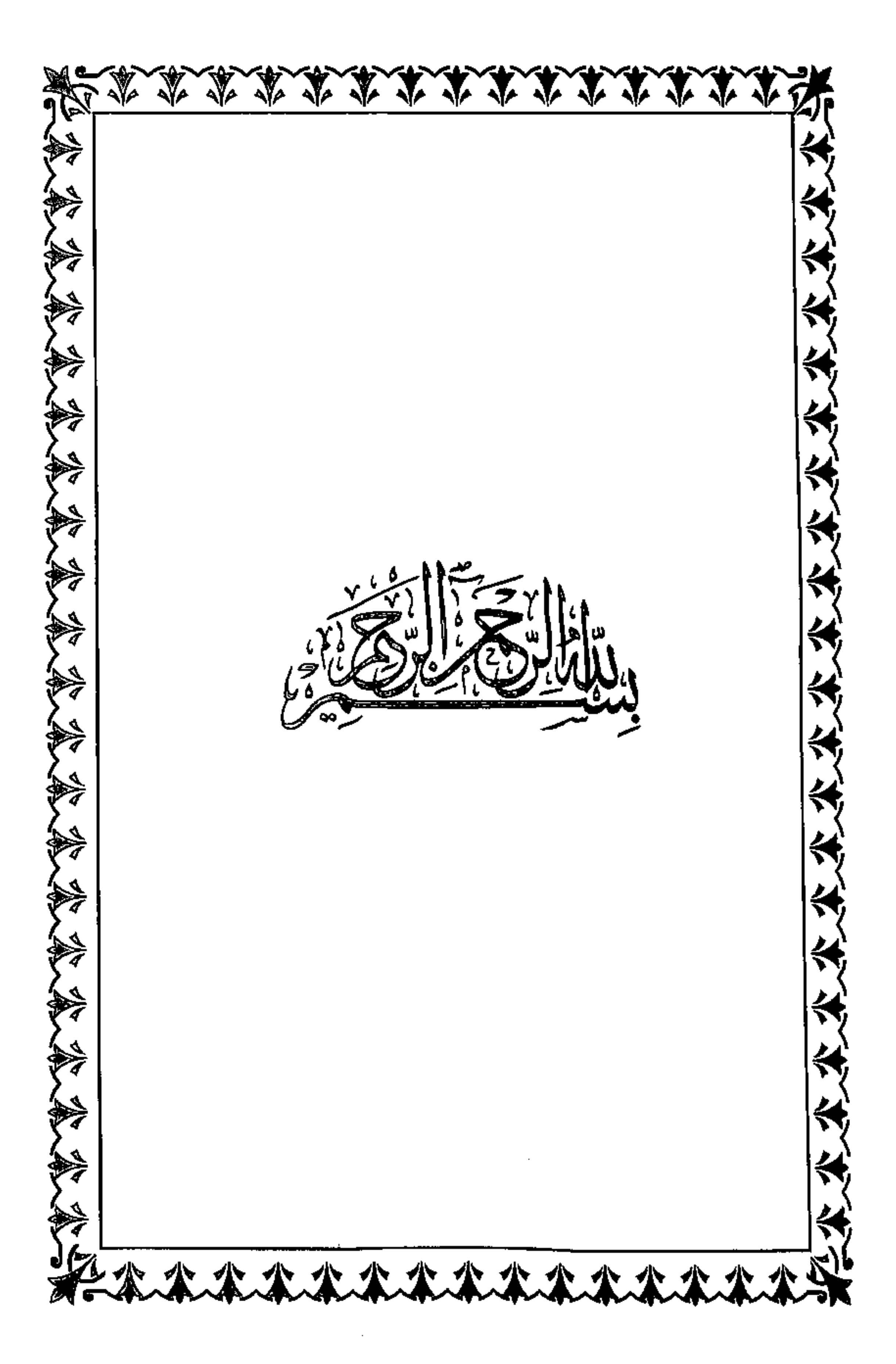


شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري

لفضيلة الشيخ العلامة
محمد بن صالح العثيمين رحمه الله

نسخة مضبوطة ومنقحة

دار الكلم الطيب
جمهورية مصر العربية


بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقدمة الناشر

إِنَّ الحَمْدَ للهِ نَحْمَدُه، ونَستَعِينُهُ، ونَستَغفِرُهُ، ونَعُوذُ باللهِ مِن شُرُورِ أَنفُسِنَا ومِن سَيِّئَاتِ أَعمَالِنَا، مَن يَهدِهِ الله فَلَا مُضِلَّ لَه، ومَن يُضلِل فَلَا هَادِيَ لَه، وأَشهَدُ أَن لَا إِلَهَ إِلَّا الله وحدَه لَا شَرِيكَ لَه، وأَشهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبدُه ورَسُولُه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١].

❑ أما بعد:

فَإِنَّ أَصدَقَ الحَدِيثِ كِتَابُ اللهِ، وخَيرَ الهَديِ هَديُ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وشَرَّ الأُمُورِ مُحدَثَاتُهَا، وكُلَّ مُحدَثَةٍ بِدعَةٌ، وكُلَّ بِدعَةٍ ضَلَالَةٌ، وكُلَّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ.

❑ **أمَّا بعد:**

فإنَّ الغايةَ الَّتي لأجْلِها خلَقَ اللهُ الخَلقَ توحيدُ اللهِ ربِّ العَالَمين، قالَ تَعالىٰ: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، أيْ: ليُوحِّدونِ، والتَّوحيدُ إفرادُ الله وحْده بالعِبادةِ والبَراءةُ مِن عِبادةِ كلِّ ما ومَنْ سِواه، وهذا حَقيقةُ مَعنىٰ «لَا إلهَ إلَّا اللهُ» أيْ: لَا مَعبودَ بحَقٍّ إلَّا اللهُ، فَلابُدَّ في تَوحيدِ اللهِ تَعالىٰ مِن النَّفْي والإثْباتِ، نَفي اسْتحقَاق العِبادةِ عنْ كلِّ ما سِوىٰ الله عَزَّوَجَلَّ، وإثباتِها للهِ ربِّ العَالَمين وحْدَه.

فَلأجْلِ هذا خَلق اللهُ الخَلقَ، وأَرسلَ الرُّسُل، وأَنزلَ الكُتُبَ، وأقامَ سُوقَ الجِهاد، ونَصبَ المَوازينَ، وخَلق الجنَّةَ والنَّار، وانْقسَم النَّاسُ إلىٰ فَريقَيْن: فَريقٍ في الجَنَّة، وفَريقٍ في السَّعير.

والتَّوحيدُ هو أوَّلُ واجِبٍ علَىٰ المُكَلَّفِين، وأوَّلُ دَعوَةِ الرُّسُل والنَّبيِّين، وهُو أساسُ المِلَّة وأصْلُ الدِّين، ولا يُقبَلُ مِن أحَدٍ عَملٌ إلَّا بَعد الإتْيانِ بهذا الأصْلِ الأَصيلِ والرُّكْن الرَّكِين.

ومِن ثَمَّ يَنبَغي عَلينا أن نُحقِّق هذا الأَصْل العَظيم كمَا أَمرَنا به ربُّ العَالَمين، وكما دعَا إلَيه سَيِّدُ المُرسَلِين، نَبيُّنا مُحمَّدٌ صلَّىٰ اللهُ وسلَّمَ وبارَكَ عليْهِ وعَلىٰ آلِه وأَصحَابِه أَجمَعِين، إذْ لَا يُقبَلُ مِن عَبْدٍ عَملٌ إلا بشَرْطَين: الإخْلَاصِ، والمُتابَعةِ.

فَعَلَينا أن نَجتَهِدَ في تَحقيقِ الإخْلاصِ لله ربِّ العَالَمين، وتَجريدِ المُتابَعةِ للنَّبيِّ الأَمينِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وأنْ نَحْذرَ دائمًا مِن الشِّرْك والرِّياء وكلِّ ما يُحبِطُ الأَعمالَ، حتَّىٰ نَلقىٰ اللهَ عَزَّوَجَلَّ علىٰ التَّوحيدِ الخَالِص، مُخلِصِين له الدِّينَ حُنفَاءَ، وذَلك هو الفَوزُ العَظيم.

وهَذا الكِتابُ القَيِّمُ الَّذي بين أيْدِينا هو شَرحٌ لكِتاب التَّوحيدِ مِن «صَحيح الإمَام البُخاري» لِفضَيلة الشَّيخ الصَّالح مُحمَّد بن صَالح العُثَيْمِين رحِمَه اللهُ تَعالَىٰ، جَمَع دُرَرًا نَفيسَةً مِن أُصُول العِلْم، وحَوىٰ كَثيرًا مِن الفَوائدِ المُستَنبطَةِ مِن فِقهِ الإمَام البُخاريِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، يَظهرُ ذَلكَ جَلِيًّا في تَوضِيح الشَّيْخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ لِمَا اشْتَمَل عَليه البَابُ مِن الأَحادِيث، ورَبْطِه بَيْن التَّرجَمَة والأَحادِيثِ المَذكُورةِ تَحتَها، وكَما قَال العُلماء: إنَّ فِقهَ البُخارِيِّ في تَراجِمِه.

ونَظرًا لأَهمِّيَّة هَذا الشَّرْح الجَليل واشْتِمالِه علىٰ أَهَمِّ المُهِمَّات في دِين اللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ فقَد رَأيْنا أنْ نَقومَ بإِخرَاجِه وخِدْمَتِه ليَكونَ مَبذُولًا بَين المُسلِمِين، مُيَسَّرًا لَهُم، في مُتناوَل الجَميع، حتَّىٰ يَعُمَّ النَّفعُ إنْ شَاء اللهُ تَعالىٰ، وذَلِك وَفْقَ الخُطُواتِ العِلْميَّةِ المَنْهجيَّةِ التَّاليَة:

١- تَفْريغُ المادَّةِ الصَّوتيَّة ومُقابَلتُها مع تَعديل بعض الكَلمات حتَّىٰ تَتناسَبَ مع التَّصنيف.

٢- مُرَاجعةُ الكِتاب لُغويًّا مَع ضَبْط الكَلِمات.

٣- إثباتُ الآياتِ القُرآنيَّة بالرَّسْم العُثمانيِّ، وعَزوها إلىٰ مَواضِعها في المُصحف الشَّريف.

٤- تخريجُ الأَحَاديث، وإثْبات حُكْم الشَّيخ الألْبَاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ عَلىٰ الحَديث.

٥- تَرجَمَة لبعض الأَعلام المَذكورة في الشَّرح، وعَزوها إلىٰ مصَادِرها.

٦- تَوضيحُ بعض الكَلماتِ المُشكِلَة.

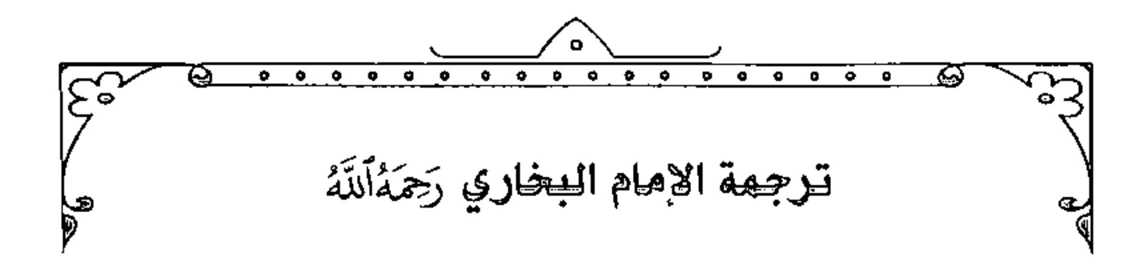
٧- عَمل تَرْجَمة مُخْتَصرة للإمَام البُخاريِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

٨- عَمَل تَرجَمة لفضيلة الشَّيخ العلَّامة ابن عُثَيْمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

واللهَ نسألُ أنْ ينفعَ بهَذا العملِ المُسلمين عامَّةً، وطَلَبَةَ العِلم خاصَّة.

وصلَّىٰ اللهُ وسلَّم علىٰ نبيِّنا محمَّد وعلىٰ آلِه وصَحبه أَجمَعِين، ومَن تبعَهم بإحسانٍ إلىٰ يومِ الدِّين.

قسم التحقيق والبحث العلمي



ترجمة الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ

❑ اسمه ونسبه ومولده:

هو الإمامُ الكبِير الحافِظ المحدِّث، أبو عبدِ الله محمَّد بنُ إسماعِيل بنِ إبراهيمَ بنِ المُغيرة بن بَرْدِزْبَهْ الجُعفيُّ.

وأمَّا الجُعفيُّ فلأنَّ أبا جدِّه -وكان مجوسيًّا- أسلمَ علىٰ يدِ اليَمانِ الجُعفيِّ والي بُخارَىٰ، فنُسب إليه لأنَّه مولاهُ مِن فَوق.

وقد طلَب والدُ البخاريِّ العلمَ، قال البخاريُّ: «سمِع أبي من مالكِ بن أنسٍ، ورأىٰ حمَّاد بنَ زيدٍ، وصافَح ابنَ المبارَك بكلتا يَدَيه».

❑ مولده:

وُلد الإمامُ البخاريُّ يومَ الجمُعة بعدَ الصَّلاة، لثلاثَ عشرةَ ليلةً خلَت من شوَّال، سنةَ أربع وتِسعين ومئةٍ، وقد ذهَب بصرُه في صِغره، فرأت والدتُه في المَنام إبراهيمَ الخَليل فقالَ لها: «يا هذِه، قد ردَّ اللهُ علىٰ ابنِكِ بَصرَه؛ لكثرةِ بُكائكِ أو دعائِك».

❑ طلبه للعلم:

طلَب العلمَ وهو صبيٌّ، وكان يَشتغل بحِفظ الحَديث وهو في الكُتَّاب ولم تَتجاوز سنُّه عشرَ سنين، وكان يَختلف إلىٰ محدِّثي بلدِه، ويردُّ علىٰ بعضِهم خطأَه،

فلمَّا بلغ ستَّ عشرةَ سنةً، كان قد حَفِظ كُتبَ ابنِ المبارَك ووَكيع، وعرَف فقهَ أصحابِ الرَّأي، ثمَّ خرج مع أمِّه وأخيهِ أحمدَ إلىٰ مكَّة، فلمَّا حجَّ رجَع أخوه بأمِّه، وتخلَّف هو في طلب الحديثِ.

□ **شيوخه:**

لقد أخَذ البخاريُّ عن شيوخٍ كثيرين قد ذكرَهم مَن ترجَم للبخاريِّ؛ فمنهم من صنَّفهم علىٰ حروفِ المعجَم؛ كالمِزِّيِّ في «تَهذِيب الكَمَال» وحاوَل استقصاءَهم، وذكرَهم الذَّهبيُّ في «السِّيَر» علىٰ البُلدَان، وذكرَهم أيضًا علىٰ الطَّبقات، وقد تَبِعه الحافظُ ابن حجَر في ذكرِهم علىٰ الطَّبقات.

وقال البخاريُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كتبتُ عن ألفٍ وثمانينَ رجلًا، ليس منهم إلَّا صاحب حديثٍ، كانوا يَقولون: الإيمانُ قولٌ وعملٌ، يَزيد ويَنقص».

ومِن أهمِّ شيوخِه: سَمِع ببَلْخ من مكِّيِّ بن إبراهيم، وهو من عَوالي شيوخِه، وسمِع بمَرو من عبدان بنِ عثمان، وعليِّ بن الحسن بن شقيقٍ، وصدقةَ بنِ الفَضل، وجماعةً، وبنيسابور من يحيىٰ بنِ يحيىٰ، وجماعَة.

وبالريِّ: إبراهِيم بن موسىٰ، وببغدادَ: من محمَّد بن عيسىٰ بن الطَّبَّاع، وسريج بن النُّعمان، ومحمَّد بن سابق، وعفَّان، وبالبَصرة: من أبي عاصم النَّبيل، والأنصاريِّ، وعبد الرَّحمن بن حمَّاد الشُّعَيْثِيِّ صاحبِ ابنِ عونٍ، ومن محمَّد بن عَرعرةَ، وحجَّاج بن منهالٍ، وبدلِ بن المُحبَّرِ، وعبدِ الله بن رجاءٍ، وعدَّةَ، وبالكوفَة: من عبيدِ الله بن موسىٰ، وأبي نعيمٍ، وخالدِ بن مخلدٍ، وطلقِ بن غنَّامٍ، وغيرِهم.

❑ تلاميذه:

روىٰ عنه خلقٌ كثيرٌ، منهم: أبو عيسىٰ التِّرمذيُّ، وأبو حاتمٍ، وإبراهيمُ بن إسحاق الحربيُّ، وأبو بكر بنُ أبي الدُّنيا، وأبو بكر أحمدُ بن عمرو ابن أبي عاصم، وصالحُ بن محمَّد جزَرة. وروىٰ عنه الإمامُ مسلمٍ في غير «صحيحه».

❑ منزلته العلمية:

اشتهر البخاريُّ في عصرِه بالحفظ والعلمِ والذَّكاء، وقد وَقعت له حوادثُ كثيرةٌ تدلُّ علىٰ حفظِه، منها امتحانُه يومَ دخَل بغدادَ، وهي قصَّة مشهورة.

قال الحافظُ أبو أحمدَ بنُ عَدِيٍّ -كما في «تَاريخ بغْدَاد» و«وَفَيَات الأعيَان» وغيرِهما-: سَمِعتُ عدَّةَ مَشائخ يَحكون أن مُحمَّد بنَ إسماعيلَ البُخاريَّ قَدِم بغدادَ، فسَمِع به أصحابُ الحَديث، فاجتَمعوا وأَرادوا امتحانَ حِفظِه، فعَمدُوا إلىٰ مئةِ حَديث فقَلبوا مُتونَها وأَسانيدَها وَجَعلوا مَتنَ هذا الإسنَاد لإسنادٍ آخَر، وإسنَادَ هذا المَتن لمَتنٍ آخَر، ودَفعوا إلىٰ عَشرَة أَنفُس إلىٰ كلِّ رَجُل عَشرةَ أَحاديث، وأَمروهُم إذا حضَروا المَجلسَ أن يُلقوا ذلك علىٰ البُخاري، وأَخذوا المَوعدَ للمَجلِس.

فحَضَر المَجلسَ جَماعةٌ من أصْحابِ الحَديث مِن الغُرباء من أهل خُراسانَ وغَيرِها ومِن البَغداديِّين، فلما اطْمأنَّ المَجلسُ بأهلِه انْتُدب إليه رَجلٌ من العَشرةِ، فسَأله عن حَديث مِن تِلك الأحاديث، فقَال البُخاريُّ: «لَا أَعرِفُه»، فسَأله عن آخَرَ فقَال: «لَا أَعرِفُه»، فمَا زالَ يُلقي عَليه واحدًا بَعد واحدٍ حتَّىٰ فرَغ من عَشرتِه، والبُخاريُّ يَقول: «لا أَعرِفُه»، فكَان الفُقهاءُ ممَّن حضَر المَجلسَ يَلتفتُ بعضُهم إلىٰ بعْضٍ ويَقولون: الرَّجُل فَهِم، ومَن كان مِنهم غيرُ ذلك يَقضِي عَلىٰ البُخاري

بالعَجْز والتَّقصير وقِلَّة الفَهْم.

ثمَّ انتُدب رجلٌ آخرُ من العَشرة وسَأله كما سألَه الأوَّلُ، والبُخاريُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ يُجيب بما أجابَ به الأوَّلُ، ثمَّ الثَّالثُ والرَّابع حتىٰ فرَغ العشرةُ ممَّا هيَّأوه من الأحاديثِ، فلمَّا عَلِم البخاريُّ أنَّهم فرَغوا الْتَفَت إلىٰ الأوَّل مِنهم فقال: أمَّا حديثُك الأوَّلُ فقُلتَ كذا، وصَوابُه كذا، وحَديثُك الثَّاني قلتَ كذا، وصوابُه كذا، والثَّالثُ والرَّابع علىٰ الوَلاء، حتىٰ أتىٰ علىٰ تَمام العَشرةِ، فرَدَّ كلَّ مَتْنٍ إلىٰ إسنادِه، وكلَّ إسنادٍ إلىٰ مَتنِه، وفعَل بالآخرين مثلَ ذلك، ورَدَّ مُتونَ الأحاديثِ كلِّها إلىٰ أسانيدِها، وأسانيدَها إلىٰ متونِها، فأقرَّ له النَّاسُ بالحِفْظ، وأَذعنوا له بالفَضْل.

وعِند ذِكر هذه القِصَّة يَقولُ الحافِظ ابنُ حَجَر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «هُنا يُخضَع للبُخاري، فما العَجبُ مِن رَدِّه الخطأَ إلىٰ الصَّواب، فإنَّه كان حافِظًا، بل العجبُ مِن حِفظه للخطأَ علىٰ تَرتيب مَا أَلقَوه عليه من مَرَّةٍ واحِدَة».

وقالَ مُحمَّد بن أبي حاتم ورَّاقُ البُخاري: قلتُ لأبي عبدِ الله مُحمَّد بن إسماعيلَ: تَحفَظ جميعَ ما أَدخلتَه في «المُصنَّف»، قالَ: «لا يَخفىٰ عليَّ جَميعُ ما فِيه»، وقَال مُحمَّد بن حَمدُويَه: سَمعتُ البُخاريَّ يَقول: «أَحفَظ مئةَ أَلفِ حَديثٍ صَحِيح، ومِئَتَي ألفِ حَديثٍ غَيرِ صَحِيح».

□ ثناءُ الأئمة عليه:

أثنىٰ عليه أئمَّة الإسلام، وحفَّاظ الحديث، ثناءً عاطرًا، واعترفوا بعلمِه وفضلِه، وخاصَّة في الرِّجال وعِلل الحديث، وهذا شيءٌ يسيرٌ من ثناء هؤلاء الأئمَّة علَيه:

قال الإمامُ البخاريُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ذاكَرني أصحابُ عمرو بن عليٍّ الفَلَّاس بحديثٍ،

فقلتُ: لا أعرفُه، فسُرُّوا بذلك، وصاروا إلىٰ عَمرٍو فأخبروه، فقال: حديثٌ لا يَعرفه محمَّد بنُ إسماعيل ليسَ بحديثٍ.

وكان إسحاقُ بن رَاهُويَهْ يَقول: اكتبوا عن هذا الشَّابِّ -يعني البخاريَّ- فلو كان في زمن الحسَن لاحتاج النَّاسُ إليه؛ لمعرفته بالحَديث وفِقهِه.

وقال الإمامُ أحمدُ: ما أخرجَت خراسانُ مثلَ محمَّد بن إسماعيل.

وكان علماء مكَّة يَقولون: محمَّد بن إسماعيل إمامُنا وفَقيهُنا وفقيهُ خراسان.

وقال محمَّد بنُ أبي حاتمٍ: سمعتُ محمودَ بنَ النَّضر أبا سهلٍ الشَّافعيَّ يَقول: دخلتُ البَصرة والشَّام والحجازَ والكوفةَ، ورأيتُ علماءَها كلَّما جرىٰ ذكرُ محمَّد بن إسماعيل فضَّلوه علىٰ أنفسِهم.

وقال محمَّدُ بنُ أبي حاتم أيضًا: سمعتُ إبراهيمَ بن خالدٍ المروزيَّ يَقول: رأيتُ أبا عمَّار الحسينَ بن حريثٍ يُثني علىٰ أبي عبد الله البخاريِّ، ويَقول: لا أعلمُ أنِّي رأيتُ مثلَه، كأنَّه لم يُخلق إلَّا للحديث.

وقد قالَ له الإمامُ مسلمٌ عندما سأله عن حديثِ كفَّارة المَجلس: دَعني حتَّىٰ أقبِّل رجلَيك يا أُستاذَ الأُستاذِين، وسيِّدَ المحدِّثين، وطبيبَ الحديثِ في علَلِه. وقال له: لا يُبغضك إلَّا حاسدٌ، وأشهدُ أنَّه ليس في الدُّنيا مثلُك.

وقال أبو عيسىٰ التِّرمذيُّ: لم أرَ بالعِراق ولا بخُراسان في معنىٰ العِلل والتَّاريخ ومعرفَة الأسانِيد أعلمَ من محمَّد بن إسماعِيل.

❑ عبادته وورعه وصلاحه:

وكما جمَع الإمامُ البخاريُّ بينَ الفِقه والحديثِ، فقد جمَع اللهُ له بينَ العلمِ

والعبادةِ؛ فقد كان كثيرَ التِّلاوة والصَّلاة، وخاصَّةً في رمضانَ؛ فهو يَختم القرآنَ في النَّهار كلَّ يومٍ ختمةً، ويَقوم بعد التَّراويح كلَّ ثلاثِ ليالٍ بخَتمةٍ.

وكان أحيانًا يَعرض له ما يُؤذيه في صلاتِه فلا يَقطعها حتَّىٰ يتمَّها؛ فقد أبَّره زنبورٌ في بيتِه سبعةَ عشرَ موضعًا وقد تورَّم من ذلك جسدُه، فقالَ له بعضُ القوم: كيف لم تَخرج مِن الصَّلاة أوَّلَ ما أبَّرك؟ فقالَ: كنتُ في سورةٍ، فأحببتُ أن أتمَّها.

كما كانَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ورعًا في منطقِه وكلامِه، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أرجو أن ألقَىٰ اللهَ ولا يحاسبني أنِّي اغتبتُ أحدًا.

قال الذَّهبيُّ معلِّقًا علىٰ كلامِه هذا: قلتُ: صدَق رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ومن نَظر في كلامِه في الجَرح والتَّعديل، علِم ورعَه في الكلامِ في النَّاس، وإنصافَه فيمن يضعِّفه؛ فإنَّه أكثر ما يَقول: منكرُ الحديثِ، سكتُوا عنه، فيه نظَر، ونحوُ هذا.

وقلَّ أن يقولَ: فلانٌ كذَّابٌ، أو كان يضَع الحديثَ، حتَّىٰ إنَّه قال: إذا قلتُ فلانٌ في حديثِه نظَر، فهو متَّهمٌ واهٍ.

وهذا معنىٰ قولِه: لا يحاسِبني اللهُ أنِّي اغتبتُ أحدًا. وهذا هو واللهِ غايةُ الورَع.

وكان مستجابَ الدُّعاء، فلمَّا وقَعت له محنتُه قالَ بعدَ أن فرَغ من وِرده: «اللَّهمَّ إنَّه قد ضاقَت عليَّ الأرضُ بما رَحُبت، فاقبِضني إليكَ». فما تمَّ شهرٌ حتَّىٰ ماتَ. حكاه ابنُ عديٍّ.

❑ بعض مؤلفاته:

«الجامعُ الصَّحيح»، «الأدب المفرَد»، «التَّاريخ الكبير»، «التَّاريخ الأوسط»،

«التَّاريخ الصَّغير»، «خلقُ أفعالِ العباد»، «الرَّدُّ علىٰ الجهميَّة»، «المسنَد الكبير»، «الأشرِبة»، «الهِبة»، «أسامي الصَّحابة الوحدان»، «العِلل»، «الكنَىٰ»، «الفوائد»، «قضايا الصَّحابة والتَّابعين وأقاويلهم»، «رفع اليدين في الصَّلاة»، «القراءة خلف الإمام»، «برُّ الوالدَين»، «الضُّعفاء». وغيرُها كثيرٌ.

❑ وفاته:

لمَّا مُنع البخاريُّ من العِلم، خرَج إلىٰ «خَرْتَنك» وهي قريةٌ علىٰ فرسَخَين من سمَرقندَ، كان له بها أقرباء، فبَقِي فيها أيَّامًا قليلةً، ثمَّ تُوفِّي، وكان ذلك ليلةَ السَّبت، ليلةَ عيد الفِطر، عندَ صلاةِ العشاء، ودُفن يومَ الفِطر بعدَ صلاةِ الظُّهر، سنةَ ستَّة وخمسين ومِئتَين، وعاش اثنين وستِّين سنةً إلَّا ثلاثةَ عشَر يومًا، وكانت حياتُه كلُّها حافلةً بالعلمِ، معمورةً بالعبادةِ، فجزاه اللهُ عن الإسلامِ وأهلِه خيرَ الجزاء.





ترجمة فضيلة الشيخ العلامة ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ

❑ **اسمه ونسبه:**

هُوَ: أَبُو عَبدِ اللهِ مُحَمَّدُ بنُ صَالِحِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ سُلَيْمانَ بنِ عَبدِ الرَّحْمَنِ بنِ عُثْمانَ بنِ مُقْبَلٍ مِن آلِ مُقْبِلٍ مِن آلِ رَيِّسٍ الوُهَيْبِيِّ التَّميميِّ، وجَدُّهُ الرَّابعُ عُثْمانُ أُطْلِقَ عَلَيْهِ عُثَيْمينَ فَاشْتَهَرَ بِهِ، وهُوَ مِن فَخْذِ وهْبَةَ مِن تَميمٍ نَزَحَ أَجْدَادُهُ مِنَ الوَشْمِ إلىٰ عُنَيْزَةَ.

❑ **مولده:**

كانَ مَوْلِدُهُ في لَيْلَةِ السَّابعِ والعِشْرينَ مِن شَهْرِ رَمَضَانَ المُبَارَكِ عَامَ ١٣٤٧هـ، في مَدينَةِ عُنَيْزَةَ - إحْدَىٰ مُدُنِ القَصيم - بِالمَمْلَكَةِ العَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ.

❑ **وصفه:**

كانَ قَصيرَ القَامَةِ مُعْتَدِل الجَسَدِ -إلَّا في مَرَضِهِ الأَخيرِ فَقَد هَزِل جِدًّا- ذَا لِحْيَةٍ طَويلَةٍ بَيْضَاءَ -ما كانَ يُحَنِّيهَا- أَبيَضَ البَشَرَةِ، بَشُوشًا دَائِمًا، طَلْقَ الوَجْهِ، لهُ نَفسُ شَابٍّ وقَد بَلغَ السَّبعينَ.

❑ **نشأته العلمية:**

تَعَلَّمَ الكِتَابَةَ وشَيْئًا مِنَ الأَدَبِ والحِسَابِ والْتَحَقَ بِإحْدَىٰ المَدَارِسِ وحَفِظَ القُرْآنَ عَنْ ظَهْرِ قَلْبٍ في سِنٍّ مُبَكِّرَةٍ، وكَذَا مُخْتَصَراتِ المُتُونِ في الحَديثِ والفِقْهِ.

ثُمَّ دَرَسَ عَلىٰ فَضيلةِ الشَّيخِ العَلَّامَةِ عَبدِ الرَّحْمَنِ بنِ ناصِرٍ السَّعْديِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وقَد تَوَسَّمَ فيهِ شَيْخُهُ النَّجَابَةَ والذَّكاءَ وسُرْعَةَ التَّحْصيلِ، فَكانَ بِهِ حَفيًّا، ودَفَعَهُ إلىٰ التَّدْريسِ وهُوَ لا يَزَالُ طَالِبًا في حَلْقَتِهِ.

وَلمَّا فُتِحَ المَعْهَدُ العِلْميُّ بِالرِّيَاضِ أَشَارَ عَلَيْهِ بَعْضُ إخْوَانِهِ أَنْ يَلْتَحِقَ بِهِ، فَاسْتَأْذَنَ شَيْخَهُ عَبدَ الرَّحْمَنِ السَّعْديَّ فَأَذِنَ لهُ، فَالْتَحَقَ بِالمَعْهَدِ العِلْميِّ في الرِّيَاضِ سَنَةَ ١٣٧٢هـ، وانْتَظَمَ في الدِّراسَةِ سَنَتَيْنِ، انْتَفَعَ فيهِما بِالعُلماءِ الَّذينَ كانُوا يَدْرُسُونَ في المَعْهَدِ حينَذَاكَ، والْتَقىٰ هُناكَ بِسَماحَةِ الشَّيخِ عَبدِ العَزيزِ ابنِ بَازٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ويُعْتَبَرُ سَماحَةُ الشَّيخِ عَبدِ العَزيزِ ابنِ بَازٍ شَيْخَهُ الثَّاني في التَّحْصيلِ والتَّأَثُّرِ بِهِ.

وَتَخَرَّجَ مِنَ المَعْهَدِ العِلْميِّ، ثُمَّ تَابَعَ دِراسَتَهُ الجَامِعيَّةَ انْتِسَابًا حَتَّىٰ نال الشَّهَادَةَ الجَامِعيَّةَ مِن جَامِعَةِ الإمامِ مُحَمَّدِ بنِ سُعُودٍ الإسْلاميَّةِ في الرِّيَاضِ.

❑ شيوخه:

١- جَدُّهُ مِن جِهَةِ أُمِّهِ عَبدُ الرَّحْمَنِ بنُ سُليْمانَ الدَّامِغُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، دَرَسَ عَلَيْهِ القُرْآنَ الكَريمَ.

٢- فَضيلةُ الشَّيخِ العَلَّامَةِ عَبدِ الرَّحْمَنِ بنِ ناصِرٍ السَّعْديِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ويُعْتَبَرُ الشَّيخُ عَبدُ الرَّحْمَنِ السَّعْديُّ شَيْخَهُ الأَوَّلَ الَّذي نَهَل مِن مَعينِ عِلْمِهِ وتَأَثَّرَ بِمَنْهَجِهِ وتَأْصيلِهِ واتِّبَاعِهِ لِلدَّليلِ وطَريقَةِ تَدْريسِهِ.

٣- سَماحَةُ الإمامِ العَلَّامَةِ عَبدِ العَزيزِ بنِ عَبدِ اللهِ بنِ بَازٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فَقَرَأَ عَلَيْهِ في المَسْجِدِ مِن «صَحيحِ البُخَاريِّ»، ومِن رَسَائِلِ شَيْخِ الإسْلامِ ابنِ تَيْميَّةَ، وانْتَفَعَ مِنْهُ في عِلْمِ الحَديثِ والنَّظَرِ في آراءِ فُقَهَاءِ المَذَاهِبِ والمُقَارَنَةِ بَيْنَهَا.

٤- الشَّيخُ مُحَمَّدُ بنُ عَبدِ العَزيزِ المُطَوِّع رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

٥- قَرَأَ عَلىٰ الشَّيخِ عَبدِ الرَّحْمَنِ بنِ عَليٍّ بنِ عُودَانَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في عِلْمِ الفَرائِضِ حَال وِلايَتِهِ القَضاءَ في عُنَيْزَةَ.

٦- قَرَأَ عَلىٰ الشَّيخِ عَبدِ الرَّزَّاقِ عَفيفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في النَّحْوِ والبَلاغَةِ أَثْناءَ وُجُودِهِ في عُنَيْزَةَ.

٧- الإمامُ العَلَّامَةُ الشَّيخُ مُحَمَّدُ الأَمينُ الشِّنْقيطيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

٨- الشَّيخُ عَبدُ العَزيزِ بنُ ناصِرِ بنِ رُشَيْدٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

٩- الشَّيخُ عَبدُ الرَّحْمَنِ الأَفريقيُّ.

١٠- قَرَأَ عَلىٰ سَماحَةِ الشَّيخِ عَبدِ اللهِ بنِ عُقَيْلٍ العُقَيْلِ في الفِقْهِ، وغَيْرِهِمْ.

❑ زواجه:

تَزَوَّجَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ثَلاثَ مَرَّاتٍ: الأُولىٰ: ابنَةُ عَمِّهِ بِنْتُ سُليْمانَ بنِ مُحَمَّدٍ العُثَيْمين الَّتي تُوُفِّيَت أَثْناءَ الوِلادَةِ، ثُمَّ تَزَوَّجَ بَعْدَ وفَاتِها مِنِ ابنَةِ الشَّيخِ عَبدِ الرَّحْمَنِ بنِ الزَّامِلِ العُفَيْسَانِ، وظَلَّت مَعَهُ خَمْسَ سَنَوَاتٍ لَمْ يُنْجِب مِنْهَا، فَطَلَّقَهَا، ثُمَّ تَزَوَّجَ بِنْتَ مُحَمَّدِ بنِ إبراهيمَ التُّرْكيِّ، وهيَ أُمُّ أَوْلادِهِ، ولَمْ يَجْمَعْ بَيْنَ زَوْجَتَيْنِ.

❑ أعماله ونشاطه العلمي:

بَدَأَ التَّدْريسَ مُنْذُ عَامِ ١٣٧٠هـ في الجَامِعِ الكَبيرِ بِعُنَيْزَةَ، في عَهْدِ شَيْخِهِ عَبدِ الرَّحْمَنِ السَّعْديِّ، وبَعْدَ أَنْ تَخَرَّجَ مِنَ المَعْهَدِ العِلْميِّ في الرِّيَاضِ عُيِّنَ مُدَرِّسًا في المَعْهَدِ العِلْميِّ بِعُنَيْزَةَ عَامَ ١٣٧٤هـ.

وفي سَنَةِ ١٣٧٦هـ تُوُفِّيَ شَيْخُهُ عَبدُ الرَّحْمَنِ السَّعْدِيُّ، فَتَوَلَّىٰ بَعْدَهُ إمامَةَ المَسْجِدِ بِالجَامِعِ الكَبيرِ في عُنَيْزَةَ والخِطَابَةَ فيهِ والتَّدْريسَ بِمَكْتَبَةِ عُنَيْزَةَ الوَطَنيَّةِ التَّابِعَةِ لِلجَامِعِ، والَّتي أَسَّسَهَا شَيْخُهُ عَامَ ١٣٥٩هـ.

ولمَّا كَثُرَ الطَّلَبَةُ وصَارَتِ المَكْتَبَةُ لا تَكْفيهِمْ صَارَ يُدَرِّسُ في المَسْجِدِ الجَامِعِ نَفْسِهِ، واجْتَمَعَ إليْهِ طُلَّابٌ كَثيرُونَ مِن دَاخِلِ المَمْلَكَةِ وخَارِجِهَا حَتَّىٰ كانُوا يَبلُغُونَ المِئَاتِ، وهَؤُلاءِ يَدْرُسُونَ دِراسَةَ تَحْصيلٍ لا لِمُجَرَّدِ الاسْتِماعِ، ولمْ يَزَلْ مُدَرِّسًا في مَسْجِدِهِ وإمامًا وخَطيبًا حَتَّىٰ تُوُفِّيَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

اسْتَمَرَّ مُدَرِّسًا بِالمَعْهَدِ العِلْميِّ في عُنَيْزَةَ حَتَّىٰ عَامَ ١٣٩٨هـ، وشَارَكَ في آخِرِ هَذِهِ الفَترَةِ في عُضْوِيَّةِ لجْنَةِ الخُطَطِ ومَناهِجِ المَعَاهِدِ العِلْميَّةِ في جَامِعَةِ الإمامِ مُحَمَّدِ بنِ سُعُودٍ الإسْلاميَّةِ، وأَلَّفَ بَعْضَ المَناهِجِ الدِّراسيَّةِ.

ثُمَّ لمْ يَزَلْ أُسْتَاذًا بِفَرْعِ جَامِعَةِ الإمامِ مُحَمَّدِ بنِ سُعُودٍ الإسْلاميَّةِ بِالقَصيمِ بِكُلّيَّةِ الشَّريعَةِ وأُصُولِ الدّينِ مُنْذُ العَامِ الدِّراسيِّ ١٣٩٨ - ١٣٩٩هـ حَتَّىٰ تُوُفِّيَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

كانَ عُضْوًا في هَيْئَةِ كِبَارِ العُلَماءِ بِالمَمْلَكَةِ العَرَبيَّةِ السُّعُوديَّةِ مُنْذُ عَام ١٤٠٧هـ حَتَّىٰ وفَاتِهِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وكانَ بِالإضَافَةِ إلىٰ أَعْمالِهِ الجَليلَةِ والمَسْئُوليَّاتِ الكَبيرَةِ حَريصًا عَلَىٰ نَفْعِ النَّاسِ بِالتَّعْليمِ والفَتوَىٰ وقَضَاءِ حَوَائِجِهِمْ لَيْلًا ونَهَارًا، حَضَرًا وسَفَرًا، وفي أَيَّامِ صِحَّتِهِ ومَرَضِهِ، رَحِمَهُ اللهُ تَعَالىٰ رَحْمَةً واسِعَةً.

❑ ملامح من مناقبه وصفاته الشخصية:

تَمَيَّزَ الشَّيخُ بِالحِلْمِ والصَّبرِ والجَلدِ والجِدّيَّةِ في طَلَبِ العِلْمِ وتَعْليمِهِ، وتَنْظيمِ وقْتِهِ، والحِفَاظِ عَلَىٰ كُلِّ لحْظَةٍ مِن عُمُرِهِ، كانَ بَعيدًا عَنِ التَّكَلُّفِ، وكانَ قِمَّةً في

التَّوَاضُعِ والأَخْلاقِ الكَرِيمَةِ والخِصَالِ الحَميدَةِ، وكانَ بِوَجْهِهِ البَشُوشِ اجْتِماعيًّا يُخَالِطُ النَّاسَ ويُؤَثِّرُ فيهِمْ ويُدْخِلُ السُّرُورَ إلىٰ قُلُوبِهِمْ، تَرَىٰ السَّعَادَةَ تَعْلُو مُحَيَّاهُ وهُوَ يُلْقِي دُرُوسَهُ ومُحَاضَراتِهِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، كانَ حَريصًا علىٰ تَطْبيقِ السُّنَّةِ في جَميعِ أُمُورِهِ.

كانَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عَطُوفًا مَعَ الشَّبَابِ، يَسْتَمِعُ إِلَيْهِمْ ويُنَاقِشُهُمْ، ويَمْنَحُهُمُ الوَعْظَ والتَّوْجيهَ بِالرِّفْقِ واللِّينِ والإقْناعِ.

وَمِن ورَعِهِ: أَنَّهُ كانَ كَثِيرَ التَّثَبُّتِ فيما يُفْتي، ولا يَتَسَرَّعُ في الفَتوَىٰ قَبل أَنْ يَظْهَرَ لهُ الدَّليلُ، فكانَ إذَا أُشْكِل عَليْهِ أَمْرٌ مِن أُمُورِ الفَتوَىٰ يَقُولُ: انْتَظِرْ حَتَّىٰ أَتَأَمَّل المَسْأَلَةَ، وغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ العِبَاراتِ الَّتي تُوحي بِوَرَعِهِ وحِرْصِهِ عَلىٰ التَّحْريرِ الدَّقيقِ لِلمَسَائِلِ الفِقْهِيَّةِ.

❑ **مؤلفاته:**

لهُ مُؤَلَّفَاتٌ كَثيرَةٌ، نَذْكُرُ مِنْهَا ما يَلي:

١- «مَجْمُوعُ فَتَاوَىٰ الشَّيخِ»، ويَحْوِي المَجْمُوعُ -حَسْبَما أَمَرَ الشَّيخُ- كُلَّ مُؤَلَّفَاتِ الشَّيخِ الَّتي تَبلُغُ مُجَلَّدَيْنِ فَأَقَلَّ، وبَلغَت خَمْسَةَ عَشَرَ مُجَلَّدًا، وقَد تَصِلُ إلىٰ ثَلاثينَ مُجَلَّدًا.

٢- «تَخْريجُ أَحَاديثِ الرَّوْضِ المُرْبِعِ» لَمْ يُطْبَعْ.

٣- «الشَّرْحُ المُمْتِعُ عَلىٰ زَادِ المُسْتَقْنِعِ»، وهُوَ أَكْبَرُ مُؤَلَّفَاتِ الشَّيخِ وأَكْثَرُهَا نَفْعًا، وفيهَا يَظْهَرُ دِقَّةُ عِلْمِ الشَّيخِ، وقَد يَصِلُ إلىٰ سِتَّةَ عَشَرَ مُجَلَّدًا.

٤- «فَتَاوَىٰ مَنارِ الإسْلامِ» ثَلاثُ مُجَلَّدَاتٍ.

٥- «نَيْلُ الأَرَبِ مِن قَوَاعِدِ ابنِ رَجَبٍ» لَمْ يُطْبَعْ.

٦- «القَوَاعِدُ المُثْلىٰ»، وهُوَ مِن كُتُبِ الصِّفَاتِ الجَيِّدَةِ.

٧- «القَوْلُ المُفيدُ علىٰ كِتَابِ التَّوْحيدِ» ثَلاثُ مُجَلَّدَاتٍ.

٨- «فَتحُ ذي الجَلالِ والإكْرامِ بِشَرْحِ بُلُوغِ المَرامِ».

٩- «شَرْحُ العَقيدَةِ الوَاسِطيَّةِ» مُجَلَّدَانِ.

١٠- «شَرْحُ رياضِ الصَّالِحينَ» سَبعُ مجَلَّدَاتٍ.

❑ **تواضع الشيخ:**

دَخَل عَلىٰ الشَّيخِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ صَبيٌّ دُونَ السَّادِسَةِ مِن عُمُرِهِ وهُوَ بَيْنَ طُلَّابِهِ، وأَمْسَكَ بيَدِهِ وقَال: أَبِي يُرِيدُ السَّلامَ عَلَيْكَ قَبل سَفرِهِ، فَلاطَفَهُ الشَّيخُ والطِّفْلُ آخِذٌ بيَدِهِ حَتَّىٰ بَلغَ بِهِ والِدَهُ، فَتَعَجَّبَ مِن هَذَا الخُلُقِ النَّبيلِ.

رَكِبَ الشَّيخُ مَعَ أَحَدِ مُحِبِّيهِ، وكانَت سَيَّارَةُ الرَّجُلِ كَثيرَةَ الأَعْطَالِ، فَتوَقَّفَت بِهِمْ أَثْناءَ الطَّرِيقِ، فَنَزَل الشَّيخُ وقَال لِلرَّجُلِ: أَنْتَ ابقَ مَكانَكَ، وأَنا أَدْفَعُ السَّيَّارَةَ!! فَدَفَعَهَا رَحِمَهُ ٱللَّهُ حَتَّىٰ تَحرَّكَت بِهِمْ.

❑ **وفاته رَحِمَهُ ٱللَّهُ:**

رُزِئَتِ الأُمَّةُ الإسْلاميَّةُ جَميعُهَا قُبَيْلَ مَغْرِبِ يَوْمِ الأَرْبِعَاءِ الخَامِسَ عَشَرَ مِن شَهْرِ شَوَّالٍ سَنَةَ ١٤٢١هـ بإعْلانِ وفَاةِ الشَّيخِ العَلَّامَةِ مُحَمَّدِ بنِ صَالِحٍ العُثَيْمين بِمَدينَةِ جدَّةَ بِالمَمْلَكَةِ العَرَبيَّةِ السُّعُوديَّةِ، وصَلَّىٰ عَلىٰ الشَّيخِ في المَسْجِدِ الحَرامِ بَعْدَ صَلاةِ العَصْرِ يَوْمَ الخَميسِ السَّادِسَ عَشَرَ مِن شَهْرِ شَوَّالٍ سَنَةَ ١٤٢١هـ الآلافُ المُؤَلَّفَةُ، وشَيَّعَتهُ

إلىٰ المَقْبَرَةِ في مَشَاهِدَ عَظيمَةٍ لا تَكَادُ تُوصَفُ، ثُمَّ صُلِّيَ عَلَيْهِ مِنَ الغَدِ بَعْدَ صَلاةِ الجُمُعَةِ صَلاةَ الغَائِبِ في جَميعِ مُدُنِ المَمْلكَةِ، وفي خَارِجِ المَمْلكَةِ جُمُوعٌ أُخْرَىٰ لا يُحْصيهَا إلَّا بَاريهَا، ودُفِنَ بِمَكَّةَ المُكَرَّمَةِ رَحِمَهُ اللهُ رَحْمَةً واسِعَةً.

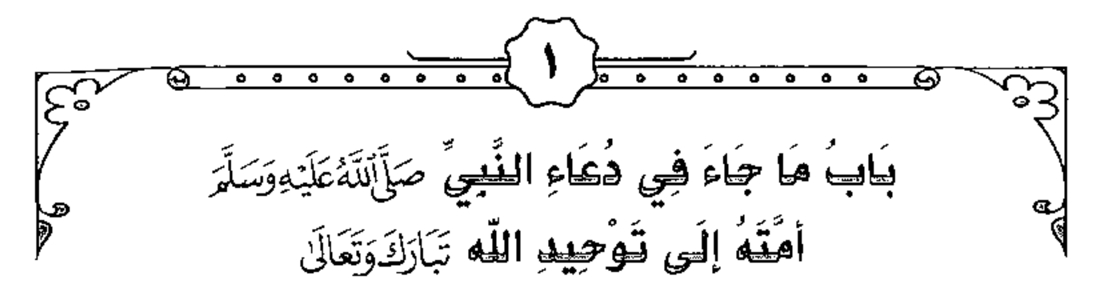
نَسْأَلُ اللهُ تَعَالىٰ أَنْ يَرْحَمَ شَيْخَنا رَحْمَةَ الأَبرارِ، ويُسْكِنَهُ فَسيحَ جَنَّاتِهِ، وأَنْ يَغْفِرَ لهُ ويَجْزِيَهُ عَمَّا قَدَّمَ لِلإسْلامِ والمُسْلِمينَ خَيْرًا، ويُعَوِّضُ المُسْلِمينَ بِفَقْدِهِ خَيْرًا، وصَلَّىٰ اللهُ وسَلَّمَ وبَارَكَ عَلىٰ نَبيِّنا مُحَمَّدٍ وعَلىٰ آلِهِ وأَصْحَابِهِ ومَنِ اتَّبَعَهُ بِإحْسَانٍ إلىٰ يَوْمِ الدِّينِ.



بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

❑ قال الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٩٧] كتاب التوحيد



١
بَابُ مَا جَاءَ فِي دُعَاءِ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُمَّتَهُ إِلَى تَوْحِيدِ اللّٰه تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ

الشَّرح

ختَمَ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ كتابَه «**الجَامِع الصَّحِيح**» بكِتاب التَّوْحيد، وابْتَدأهُ بالوَحْي؛ لأنَّ الوحْيَ به الابتِداءُ، والتَّوْحيدَ به الغايَةُ، ولهذا مَنْ مات وكان آخِر كلامِهِ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ»، دخَل الجَنَّةَ.

والتَّوْحيدُ لُغةً: مَصدَر: «وَحَّدَ يُوَحِّدُ»، أيْ: جعَل الشَّيءَ واحدًا.

ولا يَتمُّ التَّوْحيدُ إلَّا إذَا تَضمَّن شَيئَين: النَّفيَ والإثْباتَ؛ لأنَّ النَّفيَ وحْدهُ تَعطيلٌ وإخْلاءٌ، والإثْباتَ وحْدَه لا يَمنَعُ المُشارَكةَ، فلا تَوْحِيدَ إلَّا بإِثْبَاتٍ ونَفْيٍ.

وطُرُق الإِثْبَات والنَّفْي كَثيرةٌ، مِثْل: ﴿إِنَّمَآ إِلَٰهُكُمُ ٱللَّهُ﴾ [طه: ٩٨]، «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ»، ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [البقرة: ١٦٣].

المُهِمُّ، أنَّ التَّوْحيدَ لا يَتمُّ إلَّا بأمْرَين، هُما: النَّفْيُ والإِثْبَاتُ؛ لأنَّ النَّفي وَحدَه

تَعطيلٌ وإخْلاءٌ، والإثْبَات وحْدَه لا يَمنع المُشاركةَ، ويتَّضح هذا بالمِثَالِ:

فإذا قُلتَ: لا قَائمَ في البَيت، هذا نَفيٌ، مَعناه: انْتَفىٰ القِيام عمَّن في البَيْت. وإذَا قُلْتَ: زَيدٌ قائمٌ في البَيْت، هذا إثْبَات، ولا يَمنع أن يَكونَ غَيره قائمًا أيضًا.

وإذا قُلتَ: لا قائمَ في البَيْت إلَّا زَيدٌ، هذا نَفيٌ وإثْبَاتٌ، يَتضَمَّن قِيامَ زَيْد، وعَدمَ مُشاركَة غَيره له في ذَلِكَ.

أمَّا التَّوْحيد في الشَّرْع: فهو: إفرادُ اللهِ تَعالَىٰ بما يَخْتَصُّ به علمًا وعَقيدةً، سَواء كان ذلك ممَّا يتعلَّق بأسمَائِهِ وصِفاتِهِ، أو أفعالِهِ أو عِبادَتِهِ.

فالَّذي يَختَصُّ باللهِ يَجبُ إفرادُ الله بِهِ، ولا يَجوزُ أن يُشْرَك به مَعه غَيرُهُ.

وقد قسَّم العُلَماءُ رَحِمَهُمُاللَّهُ التَّوْحيدَ إلىٰ ثَلاثةِ أقسَام:

* تَوْحِيد الرُّبوبيَّة.

* وتَوْحيد الأسْمَاء والصِّفَات.

* وتَوْحيد الأُلوهِيَّة، ويُقال: تَوْحِيد العِبادَة.

القِسْمُ الأوَّل: تَوْحِيد الرُّبوبيَّة: وهُو إفرادُ الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ بالخَلْق والمُلْك والتَّدبير، بأن تُؤمِن بأنَّه لا خالِقَ إلَّا اللهُ، ولا مَالِكَ إلَّا اللهُ، ولا مُدبِّر إلَّا اللهُ.

فإنْ قَالَ قائلٌ: كيفَ الجَوابُ عَن قَوله صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ في المُصوِّرِين: «يُقال لَهم يومَ القِيامة: أَحْيُوا مَا خَلَقْتُمْ»(١)، وقَولِه تَعالَىٰ: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٤]؟

---

(١) أخرجه البخاري (٢١٠٥)، ومسلم (٢١٠٧) من حديث عائشة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا، وكذلك أخرجه البخاري (٥٩٥١)، ومسلم (٢١٠٨) من حديث ابن عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا.

قُلْنا: الخَلْقُ الثَّابتُ للهِ غَيرُ الخَلْق الثَّابتِ للمَخْلوق: الخَلْقُ الثَّابت لله: هُو إيجادٌ مِن عَدَم، وهذا لا يَملِكُه أحدٌ.

والخَلقُ الثَّابتُ للمَخْلوق: هُو تَغْييرٌ وتَحويلٌ، يُحوِّل الشَّيءَ من شَيءٍ إلىٰ آخَر، أو يُغيِّره، وليس إيجَادًا.

مِثالُ ذلك: هَذَا البابُ الَّذي أَمَامَنا: مَن الَّذي خَلقَه إيجَادًا؟ اللهُ خَلقه مِن الشَّجَر، ولا يَملك أحدٌ أنْ يَخلُق شَجرةً، حتَّىٰ يَكونَ مِنها هذا البَاب، لكِن خَلْق النَّجَّار، لهَذا البابُ يُعتَبَر تَحويلًا وتَغييرًا.

أي: حوَّل الخَشبَة الَّتي أنبَتها الله عَزَّوَجَلَّ إلىٰ صُورَةٍ مُعيَّنةٍ، فلَيس بخَلْقٍ، ثم إنَّ خَلْق النَّجَّار لها كان بِقُدْرَتِهِ (أي: بقُدرَة النَّجَّار)، وعِلمِهِ، وإرَادَتِهِ، ومَن الَّذي أَودَعَه العلمَ والإرادةَ والقُدرةَ؟ اللهُ عَزَّوَجَلَّ، فكان خَلْقُ النَّجَّار لهذا البابِ فَرعًا عن خلْقِ الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ له؛ لأنَّ هذا من صِفَاتِ النَّجَّار وأَخْلاقِهِ، والإنسانُ مَخلوقٌ لله عَزَّوَجَلَّ بذَاتِهِ وصِفاتِهِ وأَفعالِهِ.

فتَبيَّن الآنَ أنَّ كلَّ الخَلْق يَدور علىٰ الله عَزَّوَجَلَّ.

كذَلك المُلك: المُلكُ الثَّابتُ للهِ غَير المُلك الثَّابت للإنْسَان، فالإنسانُ يَملك، كمَا قَال تَعالَىٰ: ﴿أَوْ مَا مَلَكْتُم مَّفَاتِحَهُۥٓ﴾ [النور: ٦١]، ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ﴾ [النساء: ٣]، لكِن مِلك الإنسَان للشَّيء لَيس كمِلك اللهِ للشَّيء، فمِلكُ الله للشَّيء ملكٌ مُطلقٌ شَامِلٌ عامٌّ، يَفعلُ في مُلكِهِ ما يَشاء.

وملكُ الإنسانِ للشَّيء: ملكٌ مُقيَّد، ليسَ تامًّا، ولا شَاملًا.

فالإنسانُ مثلًا: يَملك كتابًا، لكِنَّه الآن كتابُ غَيْره، واللهُ عَزَّوَجَلَّ يَملِك كلَّ ما في

السَّماوات والأَرْض، الإنسانُ يَملك الكتَاب، ولكنَّه لا يتصرَّف في الكتابِ كما شاء، بل تَصرُّفه في الكِتاب تَصرُّفٌ مُقيَّدٌ بحُدود شَرعيَّة، ولهذا إذا أرادَ أن يَحرِق هذا الكِتابَ لغَير سببٍ شَرعيٍّ لَمُنِع منه، ولو كانَ مُلكه تامًّا لكان يَفعل ما يشاءُ.

الإنسانُ يَمْلك البَعيرَ، فهِي له، يَركَبُها ويَنتَفِع بها، ويَنحَرُها ويَأكُلُها، لكنَّه لا يَملِك أن يُعذِّبَها، لو أرادَ أن يَحفُرَ في ظَهرِها جُرحًا لم يُمكَّن مِن ذلك، واللهُ عَزَّوَجَلَّ يَملِك هذا، يخرجُ غُدَّة في ظَهر البَعير تَنجَرِح وتَتألَّم البَعيرُ منها، ورُبَّما تَموت.

إذًا، تبَيَّن أن الملكَ الثَّابتَ للخَالق، ليس كالملك الثَّابت للمَخْلوق.

كذلك التَّدبير: الإنسانُ له تَدبيرٌ في مُلكِهِ، يقولُ لوَلدِهِ: افْعَل كذا، ولِولَده الآخَر: افْعَل كذا، لكن التَّدبير المُطلَق للهِ وحْده، فاللهُ عَزَّوَجَلَّ يُدبِّر كما يشاءُ علىٰ ما تَقتَضيه حِكمَتُهُ، ولَا مُعقِّبَ لحُكمِهِ، بخِلاف الإنسَان، وبِهذا تَبيَّن انْفِرادُ الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ بالخَلْق، والمُلْك، والتَّدبير.

القِسْم الثَّاني: تَوْحِيدُ الأسْمَاءِ والصِّفَاتِ: وهُو مِن تَمَام تَوْحِيدِ الرُّبوبيَّة في الحَقيقَة، لكِن نصَّ العُلَمَاءُ عَلَيه لوُجُود الخِلَافِ فيه بين أهْل القِبلَة (أي: المُسلِمِين)، فلِذلِك جَعلُوه قِسمًا مُستقِلًّا، وإلَّا فإنَّه يَتعلَّق بذَاتِ الرَّبِّ، فهُو مِن تَمَام الرُّبوبيَّة، لكِن نَظرًا إلىٰ أنَّ أهْل المِلَّة (أعْني: الأُمَّة الَّتي تَستَقبل القِبلَةَ الوَاحِدة) اخْتَلفوا فيه، فجَعلَه العُلَماء قِسمًا مُستَقِلًّا بذَاته.

تَوحِيد الأسْمَاء والصِّفَات:

هو إفرادُ الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ بأسْمائِهِ وصِفاتِهِ، بحَيث نُثبِتُها له إثْبَاتًا بلا تَمْثيلٍ، وتَنزِيهًا بلا تَعْطيلٍ، أي: نُثبِتُها لله علىٰ وَجْهٍ لا يُماثِلُ ما للمَخلوقِين مِن ذلك.

مِثَال: للهِ عَزَّوَجَلَّ يَدٌ، وللمَخْلوق يَدٌ، لكِن يَجبُ أنْ نُوحِّد اللهَ بيدِهِ، بحيثُ نُثبتُ له يدًا لا تُمَاثِلُ أَيدي المَخْلوقين؛ لأنَّك لو جعَلتَ يدَ المَخْلوق مِثلَ يَدِ الله، أو يَدَ الله مِثلَ يدِ المَخْلوق، كنتَ بذلك مُشركًا.

فتَوْحيدُ الأسْمَاء والصِّفَات: إِثْبَاتُ ما أَثبَته اللهُ لنَفسِهِ من الأسْمَاء والصِّفَات مِن غَيْر تَمْثيلٍ لَها، لِمَا للمَخْلوق مِن ذَلك، فقَدْ يُسمَّىٰ الإنسانُ: العَزيز، كما قال تَعالَىٰ: ﴿قَالَتِ ٱمۡرَأَتُ ٱلۡعَزِيزِ﴾ [يوسف: ٥١]، والله تَعالَىٰ سمَّىٰ نَفسَه: العَزيز.

لكِن؛ هَل العَزيزُ الَّذي سُمِّي به البَشَر كالعَزيز الَّذي سُمِّي به اللهُ؟

الجَوَاب: لا، هُناكَ اختلافٌ كَبيرٌ، فالمَخْلوق قد يُسمَّىٰ بالعَزيز، ولا عزَّة له، أمَّا الخالقُ فإنَّه سمَّىٰ نفسَه بالعَزيز لكمَال عزَّتِهِ، وقد يُسمَّىٰ المَخْلوق بصَالِح، ولَيس فيه صَلاحٌ، ويُسمَّىٰ خالدًا وهو سَيمُوت، لكِن أسْمَاء اللهِ مُشتَملة علىٰ مَعانيها التَّامَّة، فبذلِك حصَل الفَرقُ بَيْن ما يثبتُ للهِ من الأسْمَاء، وما يثبتُ للمَخْلوق.

وكَذَلك نَقولُ في الصِّفَات، وهَذَا هو تَوْحِيدُ الله تَعالَىٰ بأسْمائِهِ وصِفَاتِهِ.

القِسمُ الثَّالثُ: تَوْحِيدُ الأُلوهِيَّة: هو تَوْحِيد اللهِ بالعِبَادة، بألَّا يُعبَد غيرُ اللهِ؛ أيًّا كان ذلك المَعبُود، سَواء كان ملَكًا، أو رَسولًا، أو وليًّا، أو صَالحًا، أو سُلطانًا، أو أُمًّا، أو أبًا، أو غَيرَ ذلك، لا يُعبَد إلَّا اللهُ وحْدَه لا شَريكَ له.

وذَكَر العُلَماء ذلك قِسمًا برَأسِهِ؛ لأنَّه وقَع فيه خِلافٌ بين المُسْلِمين وبَين المُشركِين.

الحَاصِلُ: أنَّ تَوْحِيد الرُّبوبيَّة لم يَقَع فيه خلافٌ بين المُسْلِمين والمُشْركِين، لكِن تَوْحِيد الأُلوهِيَّة أو العِبَادة وقَع فيه الخِلافُ بين المُسْلِمين والمُشْركِين، أمَّا

تَوْحِيد الأسْمَاء والصِّفَات وقَع الخِلاف فيه بَين المُسْلِمين، فصَارت الآنَ هذه الأقْسَام ثَلاثَة أقْسام مِن حيثُ اتِّفاق النَّاس عَليها، ولا يَرِدُ علىٰ هذا التَّقسيم أنَّ مِن النَّاس مَن أنْكَر وُجود الخَالق؛ لأنَّ مَن أنْكَر وُجودَ الخالِق قَدْ عطَّل تَعطيلًا نهائيًّا، والكَلام مع مَن أثْبَت الخالِق، أما مَن أنكَره فلا كَلامَ مَعه؛ لأنَّه لا يُثْبت الرَّبَّ، ولا غيرَ الرَّبِّ، مثل: الشُّيوعيَّة، الدَّهريَّة، وغَيرهم كَثيرون.

إذًا، لَم يَقَع خِلافٌ بين المُسْلِمين والمُشْركِين في تَوْحِيد الرُّبوبيَّة؛ لأن الله صرَّح في آياتٍ كَثيرةٍ أنَّهم يُقرُّون بتَوْحيد الرُّبوبيَّة: ﴿ قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبْعِ وَرَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ۝٨٦ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ﴾ [المؤمنون: ٨٦، ٨٧]، أي: هُو ربُّ السَّماوات السَّبْع، وربُّ العَرْش العَظيم، ﴿ قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ ۚ ﴾ [يونس: ٣١]، ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ﴾ [الزخرف: ٨٧].

فَهُمْ يُقرُّون تَمامًا بتَوْحيد الرُّبوبيَّة، لكن تَوْحِيد الأُلوهِيَّة وقَع الخِلافُ فيه بيْنَ المُسْلِمين والمُشْركِين؛ لأنَّ المُشْركِين يُشرِكُون بالله في تَوْحِيد الأُلوهِيَّة، يَعبُدون مع اللهِ غيرَه (اللَّات، العُزَّىٰ، مَنَاة، هُبَل، وغَيرها من الأصْنام الكَثيرة المُعيَّنة بعَيْنها، وغير المُعيَّنة)، يَعني: أنَّ المُشركين لَهم أصنامٌ مُعيَّنة بعَينها؛ كاللَّات والعُزَّىٰ ومَناة، ومَا أشبَهها، ولَهم أصنامٌ غيرُ مُعيَّنة، مِن سَفَهِهم أنَّ الرَّجُلَ منهم إذا نزَل أرضًا اختارَ أربعةَ أحْجار: ثَلاثة منها يَجعَلُها للقَذر، والأَحسَن منها يَجعلُه إلهًا يَعبُده! سَفَهٌ عَجيب.

أما الأسْمَاء والصِّفَات: النِّزاع فيهِ بين المُسْلِمين الَّذين يَستَقبلون قِبلةً واحِدَة.

الحَاصِل: أنَّ هذه أقْسَام التَّوْحِيد الَّتي ذَكرَها أهْلُ العِلْم.

فإنْ قَال قَائل: مَا هُو الدَّليل علىٰ هذا التَّقْسيم؟

نقُول: الدَّليل علىٰ هذا التَّقسيم هو التَّتبُّع والاسْتِقراءُ، أيْ أنَّ العُلَماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ تتبَّعوا واستَقرءوا ما حصَل مِن أنْواع الشِّرك، فَوَجَدوه يَدُورُ علىٰ هذه الأَقْسَام الثَّلاثَة.

ثمَّ قالَ المُؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ: «كِتاب التَّوْحيد»، وفي نُسخَة: «**والرَّد علىٰ الجَهمِيَّة**»، فالجَهمِيَّة: أتْبَاع الجَهْم بن صَفْوان[1]، والجَهم بنُ صَفوان ليس هو رأسَ الأَمر في التَّعْطيل، بَل رأس الأمْر في التَّعْطيل شَيخُه الجَعْدُ بنُ دِرْهَم[2]، لكِن الجَهم كان فصيحًا بليغًا نشيطًا، فحرَّك هذه الدَّعوة (دعوَةَ التَّعْطيل)، ونَشرَها، وناظَر عليها، وجادَل عنها، فنُسب المَذهبُ إليه، وإن كان المَذْهب في الأَصْل مِن الجَعْد بن دِرْهم، وأوَّل هذا المَذْهب الخَبيث مَبنيٌّ علىٰ شَيئين:

أولًا: إنْكار المَحبَّة.

ثانيًا: إنْكَار الكَلام لله.

---

(١) هو الجهم بن صفوان السمرقندي، الكاتب المتكلم، أُسُّ الضلالة، ورأس الجهمية، كان صاحب ذكاء وجدال، وكان ينكر الصفات وينزه الباري عنها بزعمه، ويقول بخلق القرآن، قتله سلم بن أحوذ أمير خرسان بمقالته هذه سنة ثمان وعشرين ومائة، انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (٦/ ٢٦، ٢٧) ط. الرسالة.

(٢) هو الجعد بن درهم، شيخ الجهم بن صفوان الذي تنسب إليه الطائفة الجهمية الذين يقولون: إن الله في كل مكان بذاته، تعالىٰ الله عما يقولون علوًّا كبيرًا، وهو أول من ابتدع بأن الله ما اتخذ إبراهيم خليلًا، ولا كلَّم موسىٰ، قتله خالد بن عبد الله القسري أول يوم من أيام عيد الأضحىٰ (١٠٥هـ)، حيث خطب الناس بعد صلاة العيد فقال: أيها الناس، ضحُّوا تقبَّل اللهُ ضحاياكم، فإني مضحٍّ بالجعد بن درهم؛ إنه زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلًا، ولم يكلم موسىٰ تكليمًا، ثم نزل فذبحه في أصل المنبر. انظر: «البداية والنهاية» لابن كثير (١٠/ ١٩).

قَالوا: اللهُ لا يُحِبُّ، ولا يَتكلَّم، وهذا هَدْمٌ للدِّين كلِّه، فإذا كان لا يُحِبُّ، فقد صار المُؤمِنُ والكافرُ عند الله سَواء، وإذا كان لا يتكلَّم، صارَت الشَّرائعُ والخَلْق سَواء، يَعني: أن حُكمَه الكَونِيَّ وحُكْمَه الشَّرعيَّ سَواء، وهذا تَعطيلٌ واضِح.

وعَلىٰ هذا فنَقول: الجَعْد بنُ دِرهَم زَعَم أن اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لم يتَّخِذ إبراهيمَ خَليلًا، ولَم يُكلِّم مُوسىٰ تكليمًا، وهذا إنْكارُ تَأويل، لا إنْكارُ جَحْد؛ لأنَّه لو كانَ يُريد إنكارَ الجحْدِ لأعْلَن علىٰ نَفسِه بالكُفر؛ لأنَّ مَن أنكَر حَرفًا واحدًا مِن القُرْآن فهُو كافِرٌ، لكِنَّه أنكَره إنكارَ تَأويل، قالَ: إنَّ اللهَ يَتكلَّم، وإنَّ اللهَ اتَّخذ إبراهيمَ خَليلًا، لَكِن ليس علىٰ المَعنىٰ الَّذي تُريدُونَه، فاتَّخذه خليلًا؛ مِن الخِلَّة -بالكَسْر- وهِي الاحْتِياجُ والفَقْر، ولَيست مِن الخُلَّة الَّتي هي المَحبَّة، أو أَعْلىٰ أنْوَاع المَحبَّة.

ولَم يُكلِّم مُوسىٰ تكليمًا بمَعْنىٰ الكَلام الَّذي يُسْمع، لكِن كَلَّمَه أي: جَرَّحَه بمَخالِبِ الحِكمَة؛ لأنَّ الكَلْمَ في اللُّغَة بمَعنىٰ الجَرْح، ومِنه قَوْل النَّبيِّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا مِنْ مَكْلُومٍ يُكْلَمُ فِي سَبِيلِ الله إِلَّا جَاءَ يَومَ القِيَامَةِ وَكَلْمُهُ يَثْعُبُ دَمًا، اللَّونُ لَونُ الدَّمِ، وَالرِّيحُ رِيحُ المِسْكِ»[1].

فمَعْنىٰ كَلَّم يَعنِي جرَّحه، وهَذا علىٰ سَبيل الاسْتِعارة علىٰ كلَامِهِ، كأنَّ الحِكمَةَ وحشٌ لهَا أَظفارٌ جرَّح اللهُ بها مُوسىٰ، ولا شَكَّ أنَّ هذا كلامٌ مُنكَرٌ عَظيمٌ، لكِن مَن طُبع علىٰ قَلبِهِ، فإنَّه لا يَرىٰ الباطِلَ باطلًا، والعِياذُ باللهِ.

ويُقالُ: إنَّه لمَّا خرَج خالدُ بنُ عَبد الله القَسْري[2] ذاتَ عِيدٍ مِن أَعياد الأَضْحىٰ،

---

(١) أخرجه البخاري (٥٥٣٣)، ومسلم (١٨٧٦) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٢) هو خالد بن عبد الله بن يزيد بن أسد بن كرز بن عامر بن عبقري، أبو الهيثم البجلي القسري، أمير مكة للوليد وسليمان، وأمير العراقَيْن لهشام بن عبد الملك، وهو من أهل دمشق، ولد سنة (٦٦هـ)، وتوفي

وكان قد حَبس الجَعْد بن دِرْهم، خَرج به مَوثوقًا، وخَطب النَّاس، وقَال: أَيُّها النَّاسُ، ضحُّوا تقبَّل اللهُ ضَحايَاكُم، فإنِّي مُضَحٍّ بالجَعْد بنِ دِرْهَم، إنَّه زَعَم أنَّ اللهَ لَم يَتَّخِذْ إبراهيمَ خَليلًا، ولَم يُكلِّم مُوسىٰ تَكليمًا، ثم نزَل مِن المِنْبَر فَذبَحه[1].

يَقولُ الإمامُ ابنُ القَيِّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَلِأَجْلِ ذَا ضَحَّىٰ بِجَعْدٍ خَالِدُ الْـ ـقَسْرِيُّ يَوْمَ ذَبَائِحِ القُرْبَانِ
إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لَيْسَ خَلِيلَهُ كَلَّا وَلَا مُوسَىٰ الكَلِيمُ الدَّانِي
شَكَرَ الضَّحِيَّةَ كُلُّ صَاحِبِ سُنَّةٍ للهِ دَرُّكَ مِنْ أَخِي قُرْبَانِ

ونَحنُ نَشكرُهُ أنْ ضَحَّىٰ بهذا الرَّجُلِ الَّذي هو رأسُ هذه البِدْعَةِ العَظيمَة.

فالبُخارِي رَحِمَهُ ٱللَّهُ قالَ: «**التَّوْحيد والرَّد عَلىٰ الجَهمِيَّة**»، ويُفهم مِن هذا الكَلام أنَّ الجَهمِيَّة -في رَأْي البُخَارِيِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ- لَيسُوا مِن أَهْل التَّوْحيد؛ لأنه قالَ: «**التَّوْحيد والرَّد علىٰ الجَهمِيَّة**»، وقد صرَّح كثيرٌ من العُلَماء بكُفْر الجَهمِيَّة، وأنَّهم كُفَّار، وبَعضُهم فصَّل، وقَال: المُجتَهِد كافرٌ، والمُقلِّد العامِيُّ ليس بكافِر، وبعضُهم زادَ قيدًا في المُجتَهد: وقالَ المُجتَهد الدَّاعية إلىٰ بِدعَتِهِ كافرٌ، وغَير الدَّاعية الَّذي تَكون بِدْعته علىٰ نَفسِهِ ليس بكَافر.

وهذه المَسْأَلَة (أعْنِي: تكفيرَ الجَهمِيَّة والمُعتَزِلَة والخَوارج والرَّافضَة ونَحوهم) تَحتاج إلىٰ نَظَر عَميقٍ، وفي كلِّ قَضيَّة بعَيْنها؛ لأنَّ إطْلاقَ الكُفْر قدْ يَدخُل فيه مَن لَيس بكَافِر، ونَفْي الكُفْر قد يَخْرُج مِنه مَنْ هُو كافِر، والكُفْرُ حُكْمٌ مِن أَحكَام الله،

=

سنة (١٢٦هـ)، انظر: «الوافي بالوفيات» (١٣/ ٣٥٧)، و«سير أعلام النبلاء» (٥/ ٤٢٥).

(١) أخرجه البيهقي في «الكبرىٰ» (٢٠٨٨٧)، وابن بطة في «الإبانة» (٣٨٤)، والآجري في «الشريعة» (٦٩٤)، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٥١٢).

لا يَجوزُ لنا أن نُطلِقَه علىٰ أحدٍ إلَّا إذا عَلِمْنا أنه يَستحِقُّ هذا الوَصْف، كما أن التَّحليلَ والتَّحريمَ مِن أحْكام الله، فلَا يَجوزُ أن نُطلِقَ علىٰ شيءٍ أنَّه حَرامٌ أو حَلالٌ إلَّا وعِندنا فيه مِن اللهِ بُرهانٌ، بل الكُفْر أعظَم؛ لأنَّ الكُفر فوْقَ الحَرام، فوق الكَبائر.

وقَوْله: «بابُ مَا جَاءَ فِي دُعَاءِ النَّبِيِّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُمَّتَهُ إِلَىٰ تَوْحِيدِ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ»: الظَّاهِر أنَّ «أَلْ» في قَولِه: «النَّبي صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» لِلعَهْد الذِّهْني ولَيسَت للعُموم؛ بدَليل سِياق الأَحاديث، ويَصحُّ أنْ تَجعلَها للعُموم، أي: دُعاء كلِّ نَبيٍّ أُمَّته إلىٰ تَوْحِيد الله، وإذا جَعلْناها للعُموم، فإنَّ دليلَ ذلك قَوله تَعالَىٰ: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]، وقَال تَعالَىٰ: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥]، فكُلُّ الرُّسل جاءوا لتَحقيقِ هذا التَّوْحيد، نَسأَلُ اللهَ أنْ يُحقِّقَه لَنا ولَكُم.

تَحقيقُ التَّوْحيد مِن الأُمور العِظام؛ فعِبَادة اللهِ وحْدَه وإخْلاصُ العِبَادة له أَمر عَظيم جِدًّا لَيس بالسَّهل، ولَيس باليَسِير، ولِهذا قالَ بَعضُ السَّلف: «ما جَاهَدْتُ نَفسِي عَلىٰ شَيءٍ مُجاهَدتَها عَلىٰ الإخْلَاص»، فالنَّفسُ تَحتاج إلىٰ جِهادٍ في تَحقيق هذا التَّوْحيد الَّذي جاءتْ به الرُّسُلُ، ونَزلَت به الكُتبُ، بَل مِن أجلِهِ خُلق الجِنُّ والإنْسُ، قال تَعالَىٰ: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، فجَميعُ الرُّسل دَعَوا أُمَمَهم إلىٰ التَّوْحيد، كلُّ الرُّسُل، وعَلىٰ رَأسِهم خَاتَمُهم مُحمَّد صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقَد دَعا إلىٰ التَّوْحيد في مكَّةَ وفي المَدينةِ بالقَوْل وبالفِعْل.

□ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٣٧١] حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، حَدَّثَنَا زَكَرِيَّاءُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ صَيْفِيٍّ، عَنْ أَبِي مَعْبَدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا؛ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ مُعَاذًا إِلَى اليَمَنِ(١).

[أطرافه: ١٣٩٥، ١٤٥٨، ١٤٩٦، ٢٤٤٨، ٤٣٤٧، ٧٣٧٢- تحفة: ٦٥١١ - ١٤٠/٩]

[٧٣٧٢] وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ أَبِي الأَسْوَدِ، حَدَّثَنَا الفَضْلُ بْنُ العَلَاءِ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ صَيْفِيٍّ؛ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا مَعْبَدٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: لَمَّا بَعَثَ النَّبِيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُعَاذًا نَحْوَ اليَمَنِ قَالَ لَهُ: **«إِنَّكَ تَقْدَمُ عَلَى قَوْمٍ مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ؛ فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَى أَنْ يُوَحِّدُوا اللهَ تَعَالَى، فَإِذَا عَرَفُوا ذَلِكَ فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللهَ فَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي يَوْمِهِمْ وَلَيْلَتِهِمْ، فَإِذَا صَلُّوا فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ زَكَاةً فِي أَمْوَالِهِمْ تُؤْخَذُ مِنْ غَنِيِّهِمْ فَتُرَدُّ عَلَى فَقِيرِهِمْ، فَإِذَا أَقَرُّوا بِذَلِكَ فَخُذْ مِنْهُمْ وَتَوَقَّ كَرَائِمَ أَمْوَالِ النَّاسِ»**(٢).

[أطرافه: ١٣٩٥، ١٤٥٨، ١٤٩٦، ٢٤٤٨، ٤٣٤٧، ٧٣٧١- تحفة: ٦٥١١]



بَعْثُ مُعاذٍ إلى اليَمَن كانَ في السَّنَةِ العاشِرَة مِن الهِجْرة، بَعَثه النَّبيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأبَا مُوسى الأَشْعريَّ إلى اليَمَن، لكِن بَعَث كلَّ واحِدٍ مِنهما إلى ناحِيةٍ، ولِهَذا ورَدَت

---

(١) وأخرجه أيضًا: مسلم (١٩).

(٢) وأخرجه أيضًا: مسلم (١٩).

ألفاظُ حَديث ابنِ عبَّاس في بَعْث مُعَاذ علىٰ وَجْهَين:

الوَجْه الأوَّل: بَعَثَ معاذًا إلىٰ اليَمَن.

والوَجْهُ الثَّاني: بَعَثَ مُعاذًا نَحو اليَمَن، أيْ: جِهَةَ اليَمَن.

والثَّاني أقرَبُ إلىٰ الوَاقع (أيْ: نَحوَ اليمن)؛ لأنَّ النَّبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَث مُعاذًا إلىٰ جِهَةٍ، وبَعث أبا مُوسىٰ إلىٰ جِهَةٍ أُخرىٰ. ولا يَمتَنع أن يَكون اللَّفظ الَّذي فيه: «إلىٰ اليَمَن» يُرَاد به الخُصُوص، وإنْ كان للعُمُوم، ومَعلومٌ أنَّ معاذًا لم يَتجوَّل في كلِّ اليَمن.

والشَّاهد مِن هذا الحَدِيث: قَوْله: «**فَليكُن أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَىٰ أَنْ يُوَحِّدُوا الله**»: كَلِمة (**يُوَحِّدُوا الله**) مُطابِقَة للتَّرجمَة تَمامًا، وفي لَفْظ آخَر في الحَدِيثِ نَفسِهِ: «**فَليكُن أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إليه شهَادَة أن لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ الله**»؛ فبأَيِّهما نَأخذ؟ نَأخُذ بالثَّاني؛ لأنَّ فيه زيادةً، وهُو قَوْله: «**وأنَّ محمَّدًا رَسُولُ الله**»؛ لأنَّ أهلَ الكتابِ لا يُؤمِنون بأنَّ مُحمَّدًا رسُولُ اللهِ إلىٰ جَميع الخَلْق، فيَكُون هذا اللَّفْظ هُو المُعتَبر، وهو المَأخُوذ به؛ لأنَّه أوْفىٰ وأَكثَر فَائدة، ومِن المَعلوم أن النَّبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَم يَبعَث مُعاذًا إلَّا مرَّةً واحِدَةً، ولَم يُوصِه بما أَوصَاه به إلَّا مرَّة واحِدة.

وعَلىٰ هذا، فيَنبغِي أنْ نَختارَ مِن ألفاظِ هذا الحَدِيث أوفَاها وأكثَرها؛ وهَكذا يَنبغِي في كلِّ حديثٍ اخْتلَفت ألفاظُهُ، ونَحن نَعلمُ أنه لم يَقع إلَّا مرَّةً واحدَة، فإنَّه يَجِب عَلينا أن نَأخُذ أوفاها وأتمَّها سياقًا؛ لأن الوَافي التَّام السِّياق، يَدلُّ علىٰ أنَّ رَاويه قَد ضَبَطه وأحاط به.

عَلىٰ كلِّ حَال: «**إِلَىٰ أَنْ يُوَحِّدُوا الله**»، هِي مَعْنىٰ شَهادَة: أن لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ.

وفي هَذَا الحَدِيثِ دَليلٌ عَلىٰ: أنَّ أهلَ الكِتَاب لَم يُوحِّدوا اللهَ عَزَّوَجَلَّ، وهُو كَذَلك، فإنَّ اليَهود يَقولُون: عُزَيرٌ ابنُ اللهِ، والنَّصارىٰ يَقولُون: المَسيحُ ابنُ الله، ويَقولون: إنَّ اللهَ ثَالثُ ثَلاثة، فهُمْ لم يُوحِّدوا اللهَ عَزَّوَجَلَّ، وبِهَذا نَعرف أنَّ قَوله تَعالَىٰ: ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [المائدة: ٥]، أي: حِلُّ نِساء أهْل الكِتَاب ثابتٌ، ولَو كانُوا يَقولُون بالشِّرك.

وفي الحَدِيثِ دَليلٌ عَلىٰ رَدِّ قَول مَن يَقول: إنَّ أوَّل واجبٍ علىٰ الإنْسانِ المَعرفة قَبْل أن يَعتَقد، أي: أنَّنا نَدعو النَّاسَ أولًا إلىٰ أن يَعْرِفوا ويَتعلَّموا، ثمَّ بعد ذَلكَ يَعتقدون.

وأَفْسَد مِنه قَوْلُ مَنْ يَقولُ: إنَّ أوَّلَ واجِب علىٰ الإنسَان الشَّكُّ، أنْ يَشُكَّ أولًا، ثم يَنظُر في الآيات مِن أَجْل أنْ يَدفَع هذا الشَّكَّ، وهذا القَوْلُ مِن أَبْطل الأَقوال، بَلْ هو أبطَل الأَقوال؛ لأن الَّذي يُلقي نفسَه في الطِّين ليتعلَّمَ كيف يَخرُج من الطِّين، هل يَأمَن أنْ يَرقُد في الطِّين؟! فرُبَّما هذا الرَّجُل يشُك أولًا ثم يُشرك، وبذلك لم يَستَطِع أن يَصِلَ إلىٰ اليَقِين، فيَبقىٰ شاكًّا، فنَسأَلُ اللهَ العافِيَة مِن هذه الأقْوَال.

وسَببُ هذه الأقْوال: هو انْحرافُ الفِطْرة والطَّبيعَة عند هَؤلاء، فيَظنُّون أن النَّاسَ مِثلهم، والنَّاس -في الحَقيقَة- مَجبُولون علىٰ الفِطْرة، فلا نَحتاجُ أن نَقول: انْظُروا مَنْ خَلَق السَّماوات والأَرْض؛ لأنَّ هذا أمرٌ مَعلومٌ فِطْريًّا، بل نَقولُ: وحِّدوا مَن خَلَق السَّماوات والأَرْض، اعْبُدوه وَحْدَه.

أمَّا إذا احْتَاجَ الإنسانُ إلىٰ نظَر، فإنَّنا نُخْبِرُه، مثل أنْ يَكون شَخصٌ نَشأ في بلادٍ شُيوعيَّة لا يَعرِفون ربًّا، ولا إلهًا، وإنَّما هُم كالأنعام، فهَؤُلاء قد نَحتاجُ إلىٰ أن نُعرِّفهم

باللهِ أوَّلًا، ثُمَّ نَدعُوهم إلىٰ التَّوْحيد ثانيًا، لكِن أهْل الكِتَاب لا يَحْتاجُون إلىٰ تَعريف بالله؛ لأنَّ عِندهم عِلْمًا بالله عَزَّوَجَلَّ، يَعرفُون الله عَزَّوَجَلَّ، بل يَعرفون الرَّسولَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كما يَعرفُون أبناءهم، فصَار أوَّل ما نَدعو النَّاس إلىٰ تَوْحِيد الله عَزَّوَجَلَّ، قبل المَعرفة؛ لأن هذا أمرٌ فِطْري، إلَّا إذا كان الإنسَان مُنغمسًا في قَوم، أفسَدوا فِطرَتَه، حِينئذٍ نُعرِّفُه بالله أوَّلًا، ثم نَدعُوه إلىٰ تَوْحِيد الله.

أما القَول: بأن الوَاجبَ الشَّكُّ أوَّلًا، ثم المَعرفة ثانيًا، ثم العَقيدَة ثالثًا، فهذا قولٌ مِن أبْطل الأقْوال، بل هُو أبْطَل قَولٍ سَمِعْتُه.

وقَوْله: «فَإِذَا عَرَفُوا ذَلِكَ»: استَدَلَّ بعضُ النَّاس أن أوَّل شَيء هو المَعرِفة، لقَوْله: «**فَإِذَا عَرَفوا ذَلك**»، لكِن ذَكرْنا لكُم آنِفًا أنَّ الحَدِيث رُوي بألفاظٍ مُتعدِّدة، وأَوْفَىٰ هَذه الألْفاظ هو قولُه في اللَّفْظ الآخَر: «**فَإِنْ أَطَاعُوكَ لِذَلِكَ**»، هَذا اللَّفْظ الَّذي سِيقَ به الحَدِيثُ سياقًا تامًّا، وعلىٰ هذا فيَكون اللَّفْظ الأوَّل مَنقولًا بالمَعْنىٰ، علىٰ ذلك فإن قَوْله: «**إذا عَرَفُوا ذَلِكَ**» لا يَتعيَّن أن يكونَ المُرادُ به: إذا عَرَفوا اللهَ، بل المُراد إذا عرَفوا ذلك، أي: عَرفوا أنَّ اللهَ إلهٌ واحِدٌ، أي: عَرَفوا التَّوحيد، وأقرُّوا به، وانْقادُوا له، فَأَخْبِرهم أنَّ الله افْتَرَض علَيهم... إلىٰ آخِرِه، وهذا لا يَحْتاج إلىٰ شَرْح؛ لأنَّه مَعروفٌ، وقد سَبَق.

وقَوْله: «**زَكَاة في أَمْوالِهم**»، «**في أمْوالِهم**»، تَدلُّ هذه اللَّفْظة عَلىٰ أنَّ الزَّكاةَ واجِبَةٌ في المَال، وهو كَذلك، ولهَذا لا يُشْترط لوجُوبِها -علىٰ القَوْل الرَّاجِح- أنْ يَكون مَالِكُ المَال مُكلَّفًا، أي: بالغًا عاقلًا، فتَجِبُ في مالِ الصَّبيِّ، وفي مالِ المَجْنُون أيضًا.

وقَوْله: «**مِنْ غَنِيِّهِم فَتُرَدُّ عَلَىٰ فَقِيرِهِم**»، المُراد بالغَنِيِّ هُنا: مَن يَمْلِكُ نِصَابًا زَكويًّا، أما مَن يَملك العَقارَ، ولو كَثُر فإنه ليس غنيًّا بالنِّسبة لوُجوب الزَّكَاة عَليه؛ لأنَّ

العَقارات -علىٰ القَوْل الرَّاجِح- لا تَجِبُ فيها الزَّكَاة.

وقوله: «عَلَىٰ فَقِيرِهِم»، دَليلٌ عَلىٰ: أن الصَّدَقة تُوزَّع علىٰ مُستَحقِّيها تَوزيعَ أفرادٍ، لا تَوزيعَ جَميع، فقولُهُ تَعالَىٰ: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ﴾ [التوبة: ٦٠] لبَيان جِنْس المُستَحقِّين، وليس المُراد: أن نَسْتوعِبَ هذه الأصنافَ بالزَّكَاة، وهذه المَسْأَلَة اختَلف فيها الفُقَهاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ مع وجُود هذا النَّصِّ.

فقال بعضهم: لابُدَّ أن نُقسِّم الزَّكَاةَ ثمانيةَ أقسَام، لكلِّ واحِدٍ من أقسامِه الثَّمانية قِسْم.

وقال آخَرون: بَلْ ما جَاء بلَفْظ الجَمْع من هذه الأصنافِ، وَجَب أن نُعْطي ثَلاثة مِنهم، وعلىٰ هذا فيَكُون الوَاجب أن نُعطي ثَلاثَة فُقراء، وثَلاثة مَساكين، وثَلاثَة عَامِلين عَليها، وثَلاثة غارِمِين، وثَلاثة رقَاب، وثَلاثة (المُؤَلَّفة قُلوبهم، وابن السَّبيل، وفي سَبيل الله)، هذه مُفرَدة، فتَتصدَّق علىٰ الواحِد.

ولكِن القَول الرَّاجح: أن المُرادَ بَيانُ المُستَحِقِّين، لا وُجُوب الصَّرف في الجَميع، بدليل هذا الحَدِيث: «**في فُقرائهم**».

والحَدِيث له فوائدُ سَبق الكلامُ عَليها، لكِن الَّذي يَخْتصُّ بهذا البَاب قَوْله: «**إلَىٰ أنْ يُوحِّدوا اللهَ**».

مَسْأَلَة: قولُه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «**تُؤْخَذُ مِنْ غَنِيِّهِمْ فَتُرَدُّ عَلَىٰ فَقِيرِهِمْ**»، هَل يُؤخَذ منه بأنَّ الصَّدقات أو الزَّكَاة تُؤخَذ من أغنياء هذا البَلَد، ولا يَنبغي أن تُخْرج لغَيْر هذا البَلَد؟

الجَوَاب: قَوْله: «**تُؤخَذ من غنيِّهم فتُردُّ علىٰ فَقِيرِهِمْ**»، أخَذ بعضُ العُلَماء من هذا الحَدِيثِ أنه لا يَجُوز نَقْلُ الزَّكَاة عن البَلد الَّذي فيه الأغنياءُ إلىٰ بلَد آخَرَ؛ لأن

قَوْلَه: «غَنيِّهم» خاصٌّ بأغنياءِ أهْل اليَمَن، و«فَقِيرهم» أيضًا خاصٌّ بفُقراء أهل اليمَن.

ووَجَّهوا ذلك أيضًا من حيثُ المَعْنىٰ: أنَّ الزَّكَاة إذا نُقِلَتْ من بلدِ الغَنِيِّ إلىٰ بلدٍ آخَر، صار في هذا إيغَارٌ لصُدور الفُقراء الَّذين في البَلد، وكَرِهوا الأغنياءَ، وربَّما صار ذلك فتحًا للعُدوان علىٰ الأغْنياء وأخْذ أمْوَالهم، فيَكون في هذا فِتنة، وهذا هو المَشهور من مَذْهب الإمام أحمَد رَحِمَهُ ٱللَّهُ، أنه يَحرُم نقلُ الزَّكَاة إلىٰ خارج البَلد، لكنَّهم قيَّدوها بمسَافَة القَصْر، إلَّا إذا لم يَكن في البَلَد مُستحِقٌّ فتُصرف في بلدٍ آخر.

❐ **قال البُخاري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٣٧٣] حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي حَصِينٍ وَالأَشْعَثِ بْنِ سُلَيْمٍ؛ سَمِعَا الأَسْوَدَ بْنَ هِلَالٍ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**يَا مُعَاذُ! أَتَدْرِي مَا حَقُّ اللهِ عَلَى العِبَادِ؟**». قَالَ: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: «**أَنْ يَعْبُدُوهُ وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، أَتَدْرِي مَا حَقُّهُمْ عَلَيْهِ؟**». قَالَ: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: «**أَلَّا يُعَذِّبَهُمْ**»(١).

[أطرافه: ٢٨٥٦، ٥٩٦٧، ٦٢٦٧، ٦٥٠٠ - تحفة: ١١٣٠٦]



الشَّرح

هذا الحَدِيث مُختَصرٌ، اخْتَصر البُخَاريُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ سيَاقَه؛ لأنَّ المَقصودَ هو الشَّاهد من الحَدِيث، وهو قَولُه لمَّا سألَ النَّبيُّ مُعاذًا: «**ما حقُّ الله علىٰ العِباد؟**».

---

(١) وأخرجه أيضًا: مسلم (٣٠).

قال: الله ورسُولُه أعلمُ. قال: «**أنْ يَعبُدوه ولا يُشرِكُوا به شيئًا**»، فذَكر النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيئين: العِبَادة، وعَدم الشِّرك، فلابُدَّ من عِبَادة، لابُدَّ مِن عَمل، وكَلِمة: «**يَعبُدوه**» يَعني عِبَادة تامَّة، لا تَقتَضي مُخالفةً تَستَحقُّ العِقاب، ولهذا قالَ: «**أتَدري ما حقُّهم عَليه؟**». قال: اللهُ ورسُوله أعلَم. قال: «**ألَّا يُعذِّبَهم**»، متىٰ لا يُعذِّبُهم؟ إذا عَبدوه ولم يُشركوا به شيئًا.

فإنَّ الله لا يُعذِّبُهم؛ لأنَّهم قاموا بحقِّ الله، واللهُ عَزَّوَجَلَّ أكْرَمُ مِنهم، فإذا قامُوا بحقِّه، قام بحَقِّهم.

فإذا قال قائلٌ: كيف يكونُ للعِباد حقٌّ علىٰ الله وهم مَربُوبُون؟

فالجَوَاب: أن اللهَ هو الَّذي أوجبَ الحقَّ علىٰ نفسِهِ، والمَمنوعُ أن نُوجِبَ نَحن حقًّا علىٰ اللهِ، أمَّا إذا أوجَب اللهُ علىٰ نفسِهِ حقًّا لنا، فهذا مِن فَضْله وكَرَمه، ولهَذا قال ابنُ القيِّم رَحِمَهُ اللَّهُ:

مَـا لِلعِبَـادِ عَلَيـهِ حَـقٌّ وَاجِـبٌ ... هُـو أَوجَـبَ الأَجْـرَ العَظِـيمَ الشَّـانِ
كَـلَّا وَلا عَمَـلٌ لَدَيْـهِ ضَـائِعٌ ... إنْ كَـانَ بِـالإِخْلَاصِ وَالإِحْسَـانِ
إنْ عُـذِّبُوا فَبِعَدْلِـهِ أَوْ نُعِّمُـوا ... فَبِفَضْلِـهِ وَالفَضْـلُ لِلْمَنَّـانِ

فبَيَّن رَحِمَهُ اللَّهُ: أنَّه ليس لنا علىٰ ربِّنا حقٌّ نُوجِبُهُ عليه؛ بل هو الَّذي أوجَب الحقَّ علىٰ نفسِهِ، وله أن يَفعَل ما يَشاء، قال اللهُ تَعالَىٰ: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام: ٥٤]، كتَب علىٰ نفسِه: أوجَب، ﴿أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأنعام: ٥٤].

مَسْألَة: ما رَأيُكم في قَولِ مَن يَقول بإيجابِ حقٍّ للمَخْلوقين عَلىٰ اللهِ، مع أنَّه لا

حقٌّ للمَخْلوق علىٰ الله تَعالَىٰ بكلِّ حَال؟

الجَوَاب: لا نُوجب شيئًا أوجبَه اللهُ علىٰ نفسِهِ، ولا نَنفي إيجابَ ما أوجَبَه اللهُ علىٰ نفْسِهِ، فكَوْن اللهِ أوْجبَ علىٰ نفْسِه أنَّ مَن قامَ بعِبادتِه بلا شِرْك، فإنَّه لا يُعذِّبُه، فَهَذا مِن فضْلِهِ وإحسَانِهِ ورَحْمَتِهِ.

□ **قال البُخاري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٣٧٤] حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَعْصَعَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ؛ أَنَّ رَجُلًا سَمِعَ رَجُلًا يَقْرَأُ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] يُرَدِّدُهَا، فَلَمَّا أَصْبَحَ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرَ لَهُ ذَلِكَ، فَكَأَنَّ الرَّجُلَ يَتَقَالُّهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنَّهَا لَتَعْدِلُ ثُلُثَ القُرْآنِ**»(١).

[طرفاه: ٥٠١٣، ٦٦٤٣ - تحفة: ٤١٠٤]

[٧٣٧٤م] زَادَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ؛ أَخْبَرَنِي أَخِي قَتَادَةُ بْنُ النُّعْمَانِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

[تحفة: ١١٠٧٣]



الشَّاهدُ من هذا الحَدِيث: أن النَّبيَّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**إنَّها لتَعدِل ثُلُث**

(١) وأخرجه أبو داود (١٤٦١)، والنسائي (٩٩٥).

القُرْآن» وأقسَم علىٰ ذلك، قال أهلُ العِلْم: وإنَّما كانَت تَعدِل ثُلُث القُرْآن؛ لأنَّ القُرْآن ثَلاثَة مَواضيع: أحْكَام، وأَخْبار عَن الله، وأَخْبار عن مَخْلوقات الله.

كل القُرْآن يَدور علىٰ هذه المَعاني الثَّلاثة، فالأحْكامُ تَتعلَّق بأعمالِ العِباد، والأخْبارُ عن مَخْلوقات الله، والأخْبارُ عن الله، كلُّ هَذَا تَضمَّنَته سورةُ الإخْلاص، ففيها تَوْحِيد الأُلوهِيَّة والرُّبوبيَّة، والأَسْمَاء والصِّفَات، الأُلوهِيَّة في قَوْله: «الله»، والرُّبوبيَّة والأسْمَاء والصِّفَات في قَوْله: ﴿ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾، ولِهذا كانَت تَعدِل ثُلُثَ القُرْآن.

وفي الحَديث من المَسَائل الفِقهيَّة: جَواز تَرديدِ السُّورة أو الآيَة؛ لأنَّ النَّبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أقرَّ ذَلكَ، ولَم يُنكره، فإذا كرَّر الإنسَان الآيَةَ أو السُّورة، فإنَّه لا بأسَ، وكثيرًا ما تُعجِب الإنسانَ آيةٌ من كتاب اللهِ؛ إمَّا لمَعناها، أو لِلَفْظها، أو ما أَشبَه ذلك، فيُردِّدُها، فنَقول: هذا لا بأسَ به، حتىٰ لو كرَّر، لكن تَكريرها بعدَدٍ مُعيَّن يَعتادُه الإنسانُ، هذا يَحتاج إلىٰ تَوقيف، فمثلًا: لو أراد الإنسانُ أن يقرأ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ مئة مرَّة، وجعل لنَفسِهِ وِردًا يَقرؤها كلَّ يَوم مئة مرَّة، ماذا نقول؟

نقُول: هذا بِدْعَة، لكِن لو كان يَقرؤها بدون عدَدٍ مُعيَّن، كلَّما قرَأ كرَّرَها، قُلْنا: هذا ليس ببِدْعَةٍ، ولَيس بحَرامٍ، ولا بمَكْروهٍ، واللهُ أَعلَم.

اخْتِلاف المُسْلِمين في تَوْحِيد الأَسْمَاء والصِّفَات ذكرَه شَيخُ الإسلَام في «الفَتْوىٰ الحَمويَّة» أنَّه علىٰ سِتَّة أقسَام:

القِسْم الأَوَّل: الَّذين أَثبَتوها علىٰ ظَاهِرها اللَّائق بالله، فقالوا: إنَّنا نُثبِت ما أَثبَته اللهُ لنَفسِه مِن غَير تَمثيلٍ ولا تَكييف، وهُم السَّلف (أهلُ السُّنَّة والجَماعة).

والقِسْمُ الثَّاني: الَّذين أَجْرَوها علىٰ ظَاهِرها، وجَعلُوها من جِنْس صِفَات المَخْلوقين، وهُم المُمثِّلَة.

والقِسْم الثَّالثُ: الَّذين حَمَلوها علىٰ خِلاف ظاهِرها وأَحدَثوا لها معانٍ، وهَؤُلاء أَهْلُ التَّحريف المُؤوِّلة، مِثل: الأَشاعِرة والمُعتَزلة، ونَحوهم.

والقِسْم الرَّابع: الَّذين خَالفُوا ظاهِرَها وقَالوا: اللهُ أَعلمُ بما أرادَ، لَم يُثبِتوا الظَّاهِرَ ولَم يُثبِتُوا المَعْنىٰ المُراد بالظَّاهِر، وهَؤُلاء قَومٌ مِن المُتكلِّمين.

والقسم الخَامِس: الَّذين قَالوا: يَجوزُ أن يَكون المُراد بها إِثْبَاتَ صِفَة تَليق بالله، أو ألَّا يَكون المُراد ذلك، وهُم قَومٌ مِن المُتفَقِّهَة.

والقسم السَّادِس: الَّذين أَعرَضوا عَن هذا كُلِّه، واقْتَصروا علىٰ قِراءةِ القُرْآن والحَدِيث، ولم يُثبِتُوا مَعْنىٰ ظاهِرًا ولا مَعْنىٰ مُؤوَّلًا، ولا يُجوِّزون شَيئًا.

فالأصُول في هذا ثلاثَة: المُمَثِّلَة، والمُعَطِّلَة، والسَّلَف.

هذه هي الأقوالُ المَشْهورة في بابِ الأسْمَاء والصِّفَات، وهي الأصُول.

❑ **قال البُخاري** رَحِمَهُ اللَّهُ:

[٧٣٧٥] حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنَا عَمْرٌو، عَنِ ابْنِ أَبِي هِلَالٍ؛ أَنَّ أَبَا الرِّجَالِ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ حَدَّثَهُ عَنْ أُمِّهِ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ - وَكَانَتْ فِي حَجْرِ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَنْ عَائِشَةَ؛ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ رَجُلًا عَلَى سَرِيَّةٍ، وَكَانَ يَقْرَأُ لأَصْحَابِهِ فِي صَلَاتِهِ فَيَخْتِمُ بِـ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، فَلَمَّا رَجَعُوا ذَكَرُوا ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ:

«سَلُوهُ لأَيِّ شَيْءٍ يَصْنَعُ ذَلِكَ». فَسَأَلُوهُ فَقَالَ: لأَنَّهَا صِفَةُ الرَّحْمَنِ، وَأَنَا أُحِبُّ أَنْ أَقْرَأَ بِهَا. فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَخْبِرُوهُ أَنَّ اللهَ يُحِبُّهُ»(١).

[تحفة: ١٧٩١٤ - ٩/١٤١]



الشَّاهِد من هذا الحَدِيث: فِعْل هذا الرَّجل الَّذي بعثَه النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ علىٰ سَرِيَّة، فكان يَقرأُ لأصحابِه ويَختم بـ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، وقولُه: يَختِم بـ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ يَحتمل أن يَكونَ هذا الرجلُ يَختمُ قِراءةَ كلِّ رَكعة، أو أنه يَختِم قِراءةَ الصَّلاة عمومًا، فعلىٰ الاحتِمال الأوَّل إذا كانَت الصَّلاة ربَاعيَّة كان يَقرأ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ أَرْبَع مرَّات، وعلىٰ الاحتِمال الثَّاني كان يَقرَؤُها مرَّةً واحِدَة.

وقد استدَلَّ به الفُقهاءُ علىٰ جوازِ جَمْع سُورَتَين في رَكْعة واحِدَة.

وقوله: «لأنَّها صِفَة الرَّحْمن» هذا هو الشَّاهِد؛ لأنَّها (أي: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾) صِفَةُ الرَّحمن، ولا يُريد أنها كلامُ الله، فهي صِفتُه؛ لأن هذا الوصْفَ لا يَختصُّ بـ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ بل هو شَاملٌ للقُرآن كلِّه، ولكِن مُراده أنَّها تَشتَمل علىٰ صِفَة الرَّحْمن، فإن جَميعَ صِفَات الله عَزَّوَجَلَّ تَتضمَّنُها هذه السُّورة، وتَشتَمل علَيها.

وفي هذا الحَدِيث: إِثْبَاتُ الصِّفة لله: كما جرَىٰ علىٰ ذلك عُلَماء السَّلَف أنَّ لله أسْمَاءً وصِفَاتٍ، وأنْكرَ ابنُ حزْمٍ الظَّاهِري ذِكرَ الصِّفة، وقال: إن ذِكرَ الصِّفة مما أحدَثَه المُتكلِّمون.

(١) وأخرجه أيضًا: مسلم (٨١٣).

ولكِنَّا نقولُ: إنَّ قَولَه مَردودٌ بالقُرْآن وبالسُّنة.

أما القُرْآن: فإنَّ الله تَعالَىٰ قال: ﴿سُبۡحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلۡعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الصافات: ١٨٠]، فنَفَىٰ ما وصَفه به المُشركون عن نَفسِه، ونزَّهَ نَفسَه عمَّا وَصفه المُشرِكُون، يَدلُّ علىٰ ثُبوت صِفَة الكَمال له، وهُو كَذلك.

وأما السُّنَّة: فقَولُه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الحَدِيث الَّذي مَعنا: (لأنَّها صِفَة الرَّحْمن)، فأثبَت للرَّحْمن صِفةً.

ومِن المَعلُوم أنَّ ابنَ حَزمٍ لَم يَحتجَّ لقَولِه إلَّا لأنَّ الصِّفة لا تَقومُ إلَّا بجِسْم، والجسْمُ مُمتَنعٌ علىٰ الله.

قالَ أهلُ التَّعْطيل أيضًا: لا نَصِفُ الله بصِفَة؛ لأنَّ هذا يَقتَضي أن يَكونَ جِسْمًا، والجِسمُ مُحْدَث، والله عَزَّوَجَلَّ هو الأوَّل الَّذي ليسَ قَبله شَيء.

فنَقولُ لَهم: إنْ كان يَلزم من إثْبَات الصِّفة أن يَكون الله جِسْمًا، فهذا لازمٌ من كتابِ الله وسُنَّة رسُولِه، وكِتاب اللهِ وسُنَّة رسُولِه حقٌّ، واللَّازم مِن الحَقِّ حقٌّ، وإنْ كان لا يَلزَم فقد حصَل الانْفِكاك عمَّا ألزَمْتُمُونا به.

ثمَّ نَقُول له ولغَيره حتىٰ الأشاعِرَة الَّذين يُنكرون الصِّفَات: ما هو الجِسمُ الَّذي تُريدُون أن تَنفُوه عن الله؟

هل مُرادكم بذلك الجسْمُ المُركَّب الَّذي يَفتَقر بعضُه إلىٰ بعضٍ، ويَتجزَّأ؟ أمْ مُرادُكم بذلك الشَّيء القائم بنَفسِه، المتَّصف بالصِّفَات، الفَاعل لمَا يُريد، الَّذي يَجيء ويَأتي، ويَأخذ ويَقبض ويَبسُط؟

إن أَردْتُم الأوَّل، فنَحن نُوافِقُكم علىٰ أن اللهَ لا يُوصَف بالجِسْم بهذا المَعْنىٰ.

وإن أَردتُم الثَّاني: فنَحنُ نَصِف اللهَ به، فنصِفُه عَزَّوَجَلَّ أنَّه قائمٌ بنَفسِه مُتَّصف بالصِّفَات اللَّائقة به، يَجيء ويَنزل ويَستوي ويَأخُذ ويَقبِض ويَبسُط، ويتكلَّم، ولا يُمكِن أن نُنكر هذا؛ لأن إنكارَ هذا هو التَّعْطيل المَحْض.

ثم نقولُ لهم: أنْتُم تَقولُون: إنَّه لا يتَّصف بالصِّفَات إلَّا الجِسْم، وهذا خطأٌ مُخالِف للوَاقع، فإنَّه يُوصف بالصِّفَات ما ليس بجِسْم، فاللُّغَة العَربيَّة مَملوءة بوَصْف الأزْمَان بالصِّفَات.

فيُقال مثلًا: هذا ليلٌ طَويلٌ، وهذا نَهارٌ قَصيرٌ، وهَل اللَّيْل والنَّهار أجسَامٌ؟ لا، ويُقَال: حرٌّ شَديدٌ، وبَرْدٌ شَديدٌ، والحرُّ والبَرْدُ ليس بجِسْم، فدَعْواكم أن الصِّفَات لا تَقومُ إلَّا بجِسْم دَعوىٰ باطِلَة تُكذِّبُها اللُّغَة، ويُكذِّبُها الحِسُّ.

وبِناءً علىٰ ذلك يتَبيَّن أنَّ نَفيَ الجِسْميَّة عن الله عَزَّوَجَلَّ خطَأ، وأن إِثْبَاتَها كَذلك خطَأ.. هذا من حيثُ اللَّفْظُ.

أما مِن حيث المَعْنىٰ: فإن أُريد بها مَعْنًىٰ لا يَليقُ بالله وجَب نفيُها، وإن أُريد بها مَعْنًىٰ يليقُ بالله، فهي حقٌّ، لكن لا تُطلَق لفظًا علىٰ الله لا إِثْبَاتًا ولا نفيًا.

والعَجبُ أن هَؤُلاء القَوم الَّذين اعتَمَدوا في نَفْي الصِّفَات عن اللهِ عَلىٰ نَفْي الجِسْميَّة، قالوا: إنَّ الله لا يَحزن؛ لأنه لو حَزن لكان جسمًا، إذًا، الحُزْنُ صِفَةٌ، والصِّفة لا تَقوم إلَّا بجِسْم!! فانْظُر كيف أدَّىٰ بهم هذا الفَهْم إلىٰ هذا الخَطأ الفادِح.

أيُّهما أعظَم جُرْمًا: أنْ تَصِفَ اللهَ بالحُزْن والعَجْز والتَّعَب وما أشبَه ذلك، أو أنْ تَصِفَه بأنَّه جِسمٌ؟

الأوَّل، فذَهبوا يَنفُون الأوضَح في الفَساد بناءً علىٰ ما هو أخْفىٰ؛ فعكسُوا القضيَّةَ؛ لأن القَضيَّة أن يُستدَلَّ بالأوْضَح علىٰ الأخفىٰ، أما هَؤُلاء استَدلُّوا بما هو أَخفىٰ علىٰ ما هو أَوضَح، فنَقول لهم: هذا الكَلام مِن أَبطَل ما يَكون:

أوَّلًا: أنْتُم إذا قُلتم: إنَّنا لو أثبَتنا الحُزنَ للهِ لَزِم أن يكونَ جِسمًا، لمَن أثبتَ الحُزْنَ أن يَقول: أنا أُثبت الحزنَ ولا أقولُ: إنه جسمٌ، كما قال السَّلَف: نحن نُثبت القُدرة ولا نَقول: إنه جِسمٌ.

ثم نَقول: كلامُكم هذا يُؤدِّي إلىٰ أنْ يَكون الرَّدُّ علىٰ السَّلَف والرَّدُّ علىٰ المُعطِّلَة بطريقٍ واحدٍ، وهو إثْبَات الجِسْميَّة إن ثُبت الحُزن، أو إثْبَات الجِسْمية إن ثَبَت القُدرَة.

علىٰ كلِّ حالٍ، هذه وِجهَةُ نَظر ابن حَزْم في إنكارِ الصِّفة، وقالَ: إنَّ اللهَ لَيس له صِفَة، ولا يَجوزُ أنْ نُثبِت له صِفة؛ لأن ذلك يَستلزم أن يكونَ جِسْمًا، إذ إنَّ الصِّفَات أعراضٌ، والأعراضُ لا تكون إلَّا بأجسَام.

ولا يَخفىٰ علينا أن هذا استعمالٌ للقِياس، وهو يُنكِر القياسَ في الأحْكام العَمليَّة، ويَأتي به في الأحكَام العقديَّة، سُبحَان الله!!

إذًا، يُستفاد من هذا الحَديث: إثبَات الصِّفة لله عَزَّوَجَلَّ.

ومما يتعلَّق بهذا الحَديث في مَسْألَة التَّوْحيد أو العَقِيدة: إثْبَات المَحبَّة لله، لقَوْله: «أَخْبِرُوه أنَّ اللهَ يُحِبُّه».

وهذه المحبة يجب أن نُؤمِنَ بأن الله يُحِبُّ؛ لأنَّ القُرْآن مَملوء بذلك،

قالَ تَعالَىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [التوبة: ٤]، وقال تَعالَىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: ١٥٩]، وقال تَعالَىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِهِۦ صَفًّا﴾ [الصف: ٤]، وقال تعالَىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، وقال تَعالَىٰ: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [المائدة: ٥٤]، والقُرْآن مَملوءٌ بهذا.

وذِكْرُ محبَّةِ الله لمَن عُلِّقَتْ محبَّةُ الله به أكثَرُ من ذِكر مَحبَّتِنا لله عَزَّوَجَلَّ، وإضافَة المَحبَّة للهِ عَزَّوَجَلَّ أكثَر من إضافَتها للمَخْلوق في القُرْآن، ومَع ذلك أَنكَرها أهلُ التَّعْطيل مِن الأشاعِرة وغَيرهم، قالُوا: إنَّ الله ما يُحبُّ، ولا يَجوزُ أن نُثبت أن اللهَ يُحبُّ، لمَاذا؟ قَالوا: لأنَّ المَحبَّة لا تَكون إلَّا بَين شَيئَين مُتجَانِسَين، والخَالِق لا يُماثل المَخْلوق.

فالجَوَاب: قَولُهم: إنَّ المَحبَّة لا تَكون إلَّا بين شَيئين مُتجانِسَين؛ غَلطٌ وخَطأ، فالمَحبَّة تَكون بين شَيئين مُتجانِسَين؛ كمَحبَّة الرَّجل لامْرأتِه مثلًا، كما قالَ تَعالَىٰ: ﴿وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾ [الروم: ٢١]، وتَكون أيضًا بين شَيئين غَيرِ مُتجانسَيْن؛ مثل: الجمَاد والإنسَان، ففِي الحَديث الصَّحِيح: «**أُحُدٌ جَبَلٌ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ**»(١).

وأنْتَ نَفسك تُحبُّ بعضَ مَالِك أكثَرَ مِن بَعض، يَكون مثلًا عندك قَلمٌ رِيشتُه سَهلَة ولَيِّنَة، ولا يُشقِّق الوَرَق، وقَلمٌ آخَرُ رِيشتُه صَعبَة يُشقِّق الوَرق، ومَرَّة تَكون الكِتَابة به غَليظة، ومرَّة تكون دقيقَةً، أيُّهما أحبُّ إليكَ؟ الأوَّل، تُحبُّه وهو جَمادٌ.

سَاعَةٌ -مثلًا- لا تَضبِطُ الوَقتَ؛ مرَّة تُقدِّم ومَرَّةً تُؤخِّر، وسَاعَة أُخرىٰ مَضبوطَة، ولم ترَ منها شيئًا، أيُّهما أحبُّ إليك؟ الثَّانية.

---

(١) أخرجه البخاري (١٤٨٢)، ومسلم (١٣٩٢) من حديث أبي حميد رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

حتىٰ البَهائم، نَرىٰ البَعيرَ يُحبُّ صاحِبَه، ويَأوي إليه، ولا يُحبُّ الآخَرِين، ونَرىٰ أيضًا أنَّ الإنسانَ يُحبُّ هذه البَعير بعَيْنها، ولا يُحبُّ الأُخرىٰ؛ لأنَّ الأُخرىٰ صَعبَة وهذه سَهلَة ذَلول.

فإذًا، انْتَقَض كَلامُهم وقياسُهم، بأن المَحبَّة لا تَكونُ إلا بين شَيئين مُتجانِسَين.

والحَاصِل: أنَّهم يُنكرون المَحبَّة إنكارَ تَأويل؛ لأنَّهم لو أنكرُوها إنكارَ جُحود لكَفَروا، فلو قالوا: اللهُ لا يُحبُّ، كَفروا، لكنَّهم يَقولون: اللهُ يُحبُّ، ولكن مَعْنىٰ المَحبَّة عندهم: إما الثَّواب، وإما إرادَةُ الثَّواب، والثَّواب مَخْلوق مُنفَصِلٌ بائنٌ عن الله، ولا أحدَ يُنكِرُه، أو إرادَة الثَّواب والإرادَة صِفة، لكن الأشَاعِرة يُقرُّون بإِثْبَات الإرادَة لله عَزَّوَجَلَّ، فيُفسِّرون المَحبَّةَ إما بالثَّواب، وهو مُنفَصِل بائنٌ عن الله مَخْلوق، وإما بإِرادَة الثَّواب وإن كانَت صِفَةً للمُريد، فيُثبِتُون صفةَ الإرادَة؛ لأن العقلَ عندهم دلَّ عليها؛ كيف ذلك؟

قالوا: تَخصيصُ المَخْلوقات بما تَختَصُّ به يَدلُّ علىٰ الإرادَة، يَعني جَعْل السَّماء سماءً، والأَرْضِ أرضًا، والبَعيرِ بعيرًا، والشَّاة شاةً، هذا يَدلُّ علىٰ الإرادَة، أرادَ اللهُ أن تكونَ السَّماء سماءً علىٰ هذا الوَجْه فصَارت كذلك، وكذلك الأرضُ، وكذلك البَعير، وكذلك الشَّاةُ.

ونَحن نُوافِقُهم أن الإرادَة دلَّ عليها الشَّرعُ والعقلُ. لا نَردُّ الحقَّ مِن أيِّ إنسانٍ، لكِن كَونُنا نجَعل المَحبَّة بمَعْنىٰ الإرادَة خَطأ، المَحبَّة أعْلىٰ وأعظَم من الإرادَة، فهُناك فرْقٌ بَين أنْ نَقولَ لشَخْص: إنَّ اللهَ يُحبُّك، أو نَقولَ له: إنَّ الله يُريدُ أن يُثيبَك، أيُّهما أعظَمُ؟ الأوَّل أعظَمُ وأشرَح للصَّدْر والقَلْب، وأَرْضىٰ للنَّفس، فكيف نُنكِر المَحبَّة ونُثبت الإرادَة.

الحَاصِل أنَّ الحَدِيث يدلُّ علىٰ: إِثْبَات المَحبَّة لله عَزَّوَجَلَّ لقَوْله: «**أَخْبِرُوهُ أَنَّ الله يُحِبُّهُ**»، وهذا قد جاء في الكِتَاب والسُّنَّة، ومَحبَّة الله تَعالَىٰ تتعلَّق أحيانًا بالأشخاصِ، وأحيانًا بالأعْمَال، وأحيانًا بالأماكن، وأحيانًا بالأزْمانِ والأوقَات.

تتعلَّق بالأشخاص مِثل هذا الحَدِيث: «**أَخْبِرُوهُ أَنَّ الله يُحِبُّهُ**»، وتتعلَّق بالأعمَال كقَول النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أَيُّ العَمَلِ أَحَبُّ إِلَىٰ اللهِ؟ قَالَ: الصَّلاةُ عَلَىٰ وَقْتِهَا**»[1]، وتتعلَّق بالأوصَاف؛ كقَوله تَعالَىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: ١٥٩].

مَسْأَلَة: هل هناك فرقٌ بين الإرادَة والمَحبَّة، أو هل هناك تَلازمٌ بين الإرادَة والمَحبَّة لله؟

الجَوَاب: لا، لا تَلازُمَ بَينهما، قد يُريدُ اللهُ ما لا يُحبُّ، وقد يُحِبُّ ما لا يُرِيدُ، ولا تَلازُمَ بين ما أرادَ الله وأَحبَّه، فليس كلُّ ما أحبَه اللهُ فهُو يُرِيدُه، ولا كلُّ ما أرادَه اللهُ فهُو يُحبُّه.

فإذا قَال قائلٌ: ليس كلُّ ما أرادَه اللهُ يُحبُّه فيه إشكالٌ؛ كيف يُريد ما لا يُحبُّ؟

نَقول: نَعَم، يُرِيد ما لا يُحِبُّ للحِكمَة والمَصلحَة التي تَقتَضِيه؛ فالمَعاصي لا يُحبُّها اللهُ، ولكنَّه يُريدُها، فهِي وَقَعت بإرادتِه الكَونيَّة، لكنَّه لا يُحبُّها.

مَسْأَلَة: كيفَ يُريدُها وهو لا يُحبُّها؟

نقول: للمَصلَحة، ألم تَسمَع إلىٰ قولِ الله تَعالَىٰ في الحَدِيث القُدُسِي: «**مَا تَرَدَّدْتُ فِي شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ تَرَدُّدِي عَنْ قَبْضِ نَفْسِ عَبْدِي المُؤْمِنِ، يَكْرَهُ المَوْتَ وَأَكْرَهُ**

---

(١) أخرجه البخاري (٥٢٧)، ومسلم (٨٥) من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الأوَّل، فذَهبوا يَنفُون الأَوضَح في الفَساد بناءً علىٰ ما هو أَخْفىٰ؛ فعكسُوا القضيَّةَ؛ لأن القَضيَّة أن يُستدَلَّ بالأَوْضَح علىٰ الأَخْفىٰ، أما هَؤُلاء استَدلُّوا بما هو أَخفىٰ علىٰ ما هو أَوضَح، فنَقول لهم: هذا الكَلام مِن أَبطَل ما يَكون:

أوَّلًا: أنْتُم إذا قُلتم: إنَّنا لو أثْبَتنا الحُزنَ للهِ لَزِم أن يكونَ جِسمًا، لمَن أثبتَ الحُزْنَ أن يَقول: أنا أُثبت الحزنَ ولا أقولُ: إنه جسمٌ، كما قال السَّلَف: نحن نُثبت القُدرة ولا نَقول: إنه جِسمٌ.

ثم نَقول: كلامُكم هذا يُؤدِّي إلىٰ أنْ يَكون الرَّدُّ علىٰ السَّلَف والرَّدُّ علىٰ المُعطِّلَة بطريقٍ واحدٍ، وهو إِثْبَات الجِسْميَّة إن ثَبت الحُزن، أو إِثْبَات الجِسْمية إن ثَبَتت القُدرَة.

علىٰ كلِّ حالٍ، هذه وِجهَةُ نَظر ابن حَزْم في إنكارِ الصِّفة، وقالَ: إنَّ اللهَ لَيس له صِفَة، ولا يَجوزُ أنْ نُثبِت له صِفة؛ لأن ذلك يَستلزم أن يكونَ جِسْمًا، إذ إنَّ الصِّفَات أعراضٌ، والأعراضُ لا تكون إلَّا بأجسَام.

ولا يَخفىٰ علينا أن هذا استعمالٌ للقِياس، وهو يُنكِر القياسَ في الأَحْكام العَمليَّة، ويَأتي به في الأَحكَام العقديَّة، سُبحَان الله!!

إذًا، يُستفاد من هذا الحَدِيث: إِثْبَات الصِّفة لله عَزَّوَجَلَّ.

ومما يتعلَّق بهذا الحَدِيث في مَسْأَلَة التَّوحيد أو العَقِيدة: إِثْبَات المَحبَّة لله، لقَوْله: «أَخْبِرُوه أنَّ اللهَ يُحِبُّه».

وهذه المَحبَّة مَحبَّة حَقيقية، يَجِب أن نُؤمِنَ بأن الله يُحِبُّ؛ لأنَّ القُرْآن مَملوء بذلك،

قالَ تَعالَىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [التوبة: ٤]، وقال تعالَىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: ١٥٩]، وقال تعالَىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلَّذِينَ يُقَـٰتِلُونَ فِى سَبِيلِهِۦ صَفًّا﴾ [الصف: ٤]، وقال تَعالَىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، وقال تَعالَىٰ: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [المائدة: ٥٤]، والقُرْآن مَملوءٌ بهذا.

وذِكْرُ محبَّةِ الله لمَن عُلِّقَتْ محبَّةُ الله به أكثَرُ من ذِكر مَحبَّتِنَا لله عَزَّوَجَلَّ، وإضَافَة المَحبَّة للهِ عَزَّوَجَلَّ أكثَر من إضافَتها للمَخْلوق في القُرْآن، ومَع ذلك أَنكَرها أهلُ التَّعْطيل مِن الأشاعِرة وغَيرهم، قالُوا: إنَّ الله ما يُحبُّ، ولا يَجوزُ أن نُثبت أن الله يُحبُّ، لمَاذا؟ قَالوا: لأنَّ المَحبَّة لا تكون إلَّا بَين شَيئَين مُتجَانِسَين، والخَالِق لا يُماثل المَخْلوق.

فالجَوَاب: قَولُهم: إنَّ المَحبَّة لا تكون إلَّا بين شَيئين مُتجانِسَين؛ غَلطٌ وخَطأ، فالمَحبَّة تَكون بين شَيئين مُتجانِسَين؛ كمَحبَّة الرَّجل لامْرأتِه مثلًا، كما قالَ تَعالَىٰ: ﴿وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾ [الروم: ٢١]، وتكون أيضًا بين شَيئين غَيرِ مُتجانسَيْن؛ مثل: الجمَاد والإنسَان، فِفي الحَديث الصَّحِيح: «**أُحُدٌ جَبَلٌ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ**»(١).

وأنْتَ نَفسك تُحبُّ بعضَ مَالِك أكثَرَ مِن بَعض، يَكون مثلًا عندك قَلمٌ رِيشتُه سَهلَة ولَيِّنَة، ولا يُشقِّق الوَرَق، وقَلمٌ آخَرُ رِيشتُه صَعبَة يُشقِّق الوَرق، ومَرَّة تكون الكِتَابة به غَليظة، ومرَّة تكون دقيقَةً، أيُّهما أحبُّ إليكَ؟ الأوَّل، تُحبُّه وهو جَمادٌ.

سَاعَةٌ -مثلًا- لا تَضبِطُ الوَقتَ؛ مرَّة تُقدِّم ومَرَّةً تُؤخِّر، وسَاعَة أُخرىٰ مَضبوطَة، ولم تَرَ منها شيئًا، أيُّهما أحبُّ إليك؟ الثَّانية.

---

(١) أخرجه البخاري (١٤٨٢)، ومسلم (١٣٩٢) من حديث أبي حميد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

إِسَاءَتَهُ، وَلَابُدَّ لَهُ مِنْهُ»[١]؟ فقد أرادَ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ ما يَكره، لكن لمَصلَحةٍ لابد منها.

ونظيرُ ذلك في المَحسُوس: أنَّ الإنسانَ يَأتي بابْنه إلىٰ الطَّبيب، فيُقرِّر الطَّبيبَ أنه لابُدَّ مِن كَيِّه بالنَّار، فيُحمي الحَديدة، حتىٰ تكون جَمرة، ثم يَكوي بها ابنَ الرَّجل، وهل الرَّجلُ يُحبُّ أن يُحرِقَ ابنَه بالنَّار؟ يَكره ذلك بلا شَكٍّ، لكن أَحَبَّ ما لا يُريد؛ لأنَّ إحْراقَه بالنَّار له مَصلَحة أعْظَم مِن ذلك، وهو شِفاءُ الوَلَد.

فاللهُ عَزَّوَجَلَّ قد يُريد ما يَكرهُه لحِكمَة تَقتَضيه، وقد يُحبُّ ما لا يُريد[٢]، يُحبُّ مِنَّا أن نَكون مُؤمِنين به، قائمِين بأَمْره، ولكن قد لا يُريد ذلك لمَصلَحة أيضًا، فإنَّ الله تَعالَىٰ قَسَم العبادَ إلىٰ قِسمَين: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ﴾ [التغابن: ٢]، ولو جاء النَّاس علىٰ ما يُحبُّه الله عَزَّوَجَلَّ لم يَنقَسِموا إلَّا إلىٰ قِسْم واحِدٍ ولَبطلت الحِكمة من خَلق النَّار والجنَّة، ولبَطل الجهادُ في سبيل الله، وبَطَل الأمرُ بالمَعروف والنَّهيُ عن المُنكر، وبَطل الامتحانُ الَّذي يُمتحن به العِباد، ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [هود: ٧].

فتَبيَّن بهذا أنه لا ارْتباطَ بين المَحبَّة والإرادَة، قد يَجتمعان في شَيء، وقد يَفترِقان، فَطَاعةُ المُطيع، اجتَمَع فيها الإرادَة والمَحبَّة، ومَعصيَة العاصِي وَقعَ فيها الإرادَة لا المَحبَّة.

ذَكَرْنا أن المَحبَّة تَتعلَّق بالأشخَاص، وتَتَعلَّق بالأعمال، وتتعلَّق بالأوصافِ، وتتعلَّق بالأمَاكن، مثل قول الرَّسول عَلَيْهِالصَّلَاةُوَالسَّلَامُ: «أَحَبُّ البِلَادِ إِلىٰ الله مَسَاجِدُهَا، وَأَبْغَضُ

(١) أخرجه البخاري (٦٥٠٢) من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

(٢) أي: يريد شرعًا ما لا يريده كونًا.

البِلَادِ إِلَىٰ الله أَسْوَاقُهَا»(١).

وقال الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عن مكَّة: «**وَاللهِ إِنَّكِ لَخَيْرُ أَرْضِ اللهِ، وَأَحَبُّ أَرْضِ اللهِ إِلَىٰ اللهِ عَزَّوَجَلَّ**»(٢)، هذا تَعلُّق المَحبَّة بالأماكن، أما الأزْمان فرُبَّما يُستَدلُّ عليها بقَول النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَا مِنْ أَيَّامٍ العَمَلُ الصَّالِحُ فِيهِنَّ أَحَبُّ إِلَىٰ اللهِ مِنْ هَذِهِ الأَيَّامِ العَشْرِ**»(٣)، يَعني: عَشْر ذي الحجَّة، وقد يُقال: إنَّ هذا من بابِ تَعليق المَحبَّة بالعَمَل في هذا الزَّمَن، فلا يَتمُّ الاسْتِدلال.



(١) أخرجه مسلم (٦٧١) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه أحمد في «مسنده» (١٨٧١٥) من حديث عبد اللهِ بن عَدِيِّ بنِ الحَمْرَاءِ الزُّهْرِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وقال الشيخ شعيب الأرنؤوط: «إسناده صحيح».

(٣) أخرجه البخاري (٩٦٩)، وأبو داود (٢٤٣٨) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.



❑ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:



٢
باب قَوْلِ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ:
﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]

[٧٣٧٦] حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ وَأَبِي ظَبْيَانَ، عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ الله، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لَا يَرْحَمُ الله مَنْ لَا يَرْحَمُ النَّاسَ**»(١). [طرفه: ٦٠١٣ - تحفة: ٣٢١١]

الشرح

قوله: «بابُ قَول اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]»، ذُكر أن سببَ نُزول هذه الآية أن قريشًا سَمِعوا النَّبيَّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقولُ: يا اللهُ يا رَحمَنُ، فقالوا: هذا الرَّجلُ يَقول: إنَّ الإلهَ واحِد، وينْهانا أن نَجعَل له شريكًا، وهو يَدعو إلَهين، يا الله، يا رَحْمن، فأَنزل اللهُ هذه الآية: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟﴾ أي: ادْعُوا ربَّكم باسْم الله، أو باسْم الرَّحمَن، وقَوْله: ﴿ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ﴾ ليس مَعْنىٰ أنَّ هُناك مَن يُسمَّىٰ بالله، ومَن يُسمَّىٰ بالرَّحْمَن، ولكن المَعْنىٰ: ادْعُوا اللهَ، باسْم اللهِ أو باسْم الرَّحْمَن، هذا مَعْنىٰ الآيَة، يَعني: قُولوا: يَا الله، قُولوا: يا رَحْمَن.

﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ أيًّا: اسمُ شَرط جازِم مَفعول به مُقدَّم

---

(١) وأخرجه مسلم (٢٣١٩) بلفظ: «مَنْ لا يَرْحَمِ النَّاسَ لا يَرْحَمْهُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ».

لـ﴿تَدْعُواْ﴾، وجُملة: ﴿فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ هي جَوابُ الشَّرط، يعني: أيَّ اسْم تَدعو اللهَ به ﴿فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾، يَعني: فأسمَاؤه كلُّها حُسنىٰ، تَصحُّ أن تكون وَسيلةً للدُّعاء بها.

والشَّاهِد مِن هذا البَاب: هو إِثْبَات اسْم الرَّحْمَن، وإِثْبَاتُ اسْم الله، وإِثْبَات الأَسْمَاء الحُسنىٰ عمومًا، أمَّا اسمُ الله واسْم الرَّحْمَن فهو نصٌّ وتَعيينٌ في الحَدِيث، وأما الأَسْمَاء الحُسنىٰ فهي عامَّة.

وفي هذا البَاب بُحوثٌ في قَواعِد الأَسْمَاء:

أولًا: كلُّ اسْم من أسْمَاء اللهِ يَدلُّ عَلَىٰ شَيْئين: **عَلَىٰ الذَّات المُقدَّسة، وعَلَىٰ الصِّفة التي اشْتُقَّ منها، فكَلِمة (الله)** تَدل علىٰ الرَّب عَزَّوَجَلَّ، وعلىٰ الصِّفة التي اشْتُقَّ منها وهي: الأُلوهِيَّة.

(الرَّحْمَن) تَدلُّ علىٰ ذاتِ الله عَزَّوَجَلَّ، وعلىٰ الصِّفة التي اشْتُقَّ منها، وهي: الرَّحمَة.

والقَاعِدَة: أنَّ كل اسْم من أسْمَاء الله يَدلُّ علىٰ شَيئَين:

الأول: الذَّات.

والثاني: الصِّفة، وإن شِئتَ فقُل: الوَصْف الَّذي اشتُقَّ منه هذا الاسْم.

وهل يَدلُّ علىٰ أكثَر مِن ذَلك؟ نَعَم، ربَّما يَدلُّ علىٰ أكثَر من صِفة باللُّزوم لا بالتَّضمُّن.

مِثالُ ذلك: قولُه تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ﴾ [الحشر: ٢٤].

(الخالق) دلَّ عَلىٰ ذاتِ الله وعَلىٰ وَصْفِه بالخَلْق، ودلَّ علىٰ عِلمه وعلىٰ قُدرتِه، كيف دلَّ اسم «الخَالِق» علىٰ عِلمِه وقدرته؟

نَقولُ: لأنَّ مِنْ لازِم الخَلْق العِلْم والقُدرة، إذ مَع الجَهْل لا يُمكن أن يَخلُق، ومع العَجْز لا يُمكن أن يَخلُق.

فكلُّ اسْم من أسْمَاء الله يتضمَّن شَيئين:

الأول: الذَّات.

والثَّاني: الوَصْف الَّذي اشتُّق مِنه ذلك الاسْم، ثم قد يَدلُّ علىٰ صِفَة أُخرىٰ ثانيَة وثَالثة ورابعة عن طَريق اللُّزوم.

ثانيًا: كلُّ أسْمَاء اللهِ حُسنىٰ، ولهذا قال الله تَعالَىٰ: ﴿فَلَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ﴾، والحُسْنىٰ: اسم تَفْضيل للمُؤنَّث، يُقابِلُه في المُذكَّر: أَحسَن، ويُقال: رَجُل أحسَن، وامْرأة حُسْنىٰ.

وهنا قَال: الأسْمَاء الحُسْنىٰ فجَعلَ الوَصفَ وَصْفًا مُؤنَّثًا؛ لأنَّ الأسْمَاء جَمْع، والجمعُ يُوصف بالمُؤنَّث، إلَّا جمعَ العاقِل، فيُوصف بحَسَب ما يَقتضيه المَعْنىٰ، إن كان لِذُكور فجَمعُ مُذكَّر سالم، وإنْ كان لإناثٍ فجَمْع مُؤنَّث سَالم، أمَّا غَيرُ العَاقل فإنَّه يُجمَع وصْفُه علىٰ جَمْع المُؤنَّث.

إذًا، أسْمَاء الله تَعالَىٰ كلُّها حُسْنىٰ، والحُسنَىٰ هي المُشتَمِلةُ علىٰ أكمَلِ وُجوه الحُسن، فهي حُسنَىٰ ليس فيها نقصٌ بوَجه من الوُجوه، فيُفهم من هذه القَاعدة أنَّه لا يُوجد في أسْمَاء الله اسمٌ يَحتَمل مَعنَيين، مَعْنًىٰ حسَن ومَعْنىٰ غَير حسَن، فكلُّ أسْمَاء الله، لابُدَّ أن تَكون حُسنىٰ، أي: بالغةَ الكمَال في الحُسْن، فلا يُمكن أن يُوجد فيها اسْم

يَحتمل مَعْنىٰ حَسنًا، ومَعْنىٰ غير حسَن، ولهذا لم يَكن من أسْمَاء الله المُتكلِّم، ولا من أسْمائِهِ المُرِيد، مع أنَّه مُتكَلِّم ومُرِيد؛ لأنَّ المُتكلِّم مَن قام به الكلَامُ، والكَلامُ قد يَكونُ حَسنًا وقد يَكون سيِّئًا، وكَذلك الإرادَةُ.

ولِهَذا، لا يَصِحُّ أنْ يُسمَّىٰ اللهُ بالمُتكلِّم، ولا أنْ يُسمَّىٰ بالمُريد، لكِن يُوصَف بأنَّه مُتكلِّمٌ وأنَّه مُريدٌ؛ لأنَّ بابَ الإخبارِ أَوسَع مِن بابِ التَّسمية؛ لأنَّ التَّسميةَ إنشاءٌ، أي: تُنشئ اسمًا للمُسمَّىٰ الَّذي تُريد أن تُسَمِّيه، لكِن الإخبَار مُجرَّد خَبَر، ليس بإنْشاء، ولِذلك قالُوا: الإخبَار أَوسَع مِن الإنشَاء، فقَد يُخبَر عن الشَّيء بشَيء ولا يُسمَّىٰ به، مثل المُتكلِّم، وحِينئذٍ يُمكِن أنْ نُقسِّم ما يُضَاف إلىٰ الله عَزَّوَجَلَّ إلىٰ أَربعةِ أقسَام:

القسْمُ الأوَّل: ما تَضمَّن كَمالَ الحُسن، فهذا يَكون من أسْمائِهِ.

القِسمُ الثَّاني: ما كانَ حَسنًا مِن وجهٍ دُون وجهٍ، فهذا يُخبَر به عَنه، ولا يُسمَّىٰ به.

القسْمُ الثَّالثُ: ما كان مَحمودًا في حالٍ دُون حالٍ، فهَذا يُوصفُ به في الحَال الَّتي يكونُ فيها محمودًا، ولا يُسمَّىٰ به علىٰ الإطْلاق، مثل المَكر والخِداع، والاسْتهزاء والكَيْد، هذه أوصافٌ إن ذُكرت في مقابِل مَن يُعامِل بهذه الأَوْصاف، صارَت أوصافًا مَحمودَةً ووُصِف اللهُ بها، وإلَّا فلَا.

فمثلًا: المَكر وَصَف اللهُ نَفسَه بأنه يَمكُر، لكنْ وصفًا مُقيَّدًا بمَن يَمكُر به، فقال: ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ ٱللَّهُ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ﴾ [الأنفال: ٣٠] فلا يَصحُّ أنْ تَقول: إنَّ الله ماكرٌ، وهذا هو الفَرقُ بين هذا وبين قَولنا: إن اللهَ مُتكلِّم؛ لأنَّه يَجوز أن تَقولَ: إنَّ اللهَ مُتكلِّم علىٰ وجْهِ الإطْلَاق، لكِن لا يَجُوز أن تَقولَ: إنَّ اللهَ ماكِرٌ إلَّا إذا قَيَّدْتَه فقُلتَ: ماكِرٌ بمَن يَمكُر به؛ لأن المَكْرَ لا يكُون مَدحًا إلَّا حيث كان في مُقابل مكْرٍ آخرَ، ليَتبيَّن

به أن مَكرَ الله عَزَّوَجَلَّ أقْوَىٰ من مَكْر هذا المَاكِر.

وكذلك نَقول فِي الخِداع؛ ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمۡ﴾ [النساء: ١٤٢]، فَلا يصِحُّ أن تَصِفَ اللهَ بأنَّه خادِع، أو مُخادع علىٰ وَجْه الإطلاق، قُل: خادعٌ من يُخادِعُونَه، ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمۡ﴾.

كذلك فِي الاسْتِهزاء؛ لا يصحُّ أن نَقولَ: إنَّ اللهَ مُستَهزِئٌ علىٰ سَبيل الإطْلَاق، بل نَقول: مُستهزِئٌ بمَن يَستَهزئُ به. وكذلك الكَيدُ، نَقول: إنَّ اللهَ لا يَكيدُ علىٰ أحدٍ إلَّا مَن كادَ عَليه، ﴿إِنَّهُمۡ يَكِيدُونَ كَيۡدٗا ١٥ وَأَكِيدُ كَيۡدٗا﴾ [الطارق: ١٥، ١٦].

القِسْم الرَّابع: ما لا يَصِحُّ أن يُنسبَ لله إطلاقًا، وهو ما تَضمَّن نقصًا مُطلقًا، فهذا لا يَصحُّ أن يُضافَ إلىٰ الله إطلاقًا، مثل: الخَائن -والعِياذُ بالله- هَذا لا يُمكن أن تصِفَ اللهَ به إطلاقًا، وقَول العامَّة: «خانَ اللهُ مَن يَخُون» خَطأٌ فادِحٌ وغَلطٌ، ولهذا لَمَّا ذَكَر اللهُ خِيانةَ أعدائه لم يَذكُر خِيانته لَهم، فقَال: ﴿وَإِن يُرِيدُواْ خِيَانَتَكَ فَقَدۡ خَانُواْ ٱللَّهَ مِن قَبۡلُ فَأَمۡكَنَ مِنۡهُمۡ﴾ [الأنفال: ٧١]، ولَم يَقُل: فخَانَهم، لكِن في الخِدَاع قالَ: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمۡ﴾ [النساء: ١٤٢].

فإذَا قَال قائلٌ: ما الفَرْق بين الخِيانَة والخِدَاع؟

قلنا: الفَرق بَينهما ظاهِرٌ: الخِيانةُ: أن تَخُون الأمانةَ فيمَن ائْتمَنَك، والخِداعُ: أن تُخادِعَ مَن خادَعك، وبينهما فرقٌ، يَظهَر بالمِثال: يُقال: إنَّ الحربَ خُدْعَة، والحِرابة فِي مُقابلة عدوٍّ يُريد أن يخدعَك، فإذا خَدعْتَه كان هذا مدْحًا، لكن الخِيانَة لا يُمكن أن تَخُون مَن ائْتمنَك، فإذا خُنتَه فقَدْ أَتيتَ بما يَقدحُ فِيك؛ لأنَّ الَّذي ائْتمَنك، لا يُريد بك سُوءًا، بخِلاف المُحارب، ولهذا يَحرُم علينا إذا استَأمَنَنا أحدٌ من المُشْركِين أنْ نَخُونَ أمَانَته، بل يَجبُ عَلينا حِمايتُه.

وبالمِثال يتَّضح المَقالُ: يُذكَر أنَّ عليَّ بنَ أبي طالبٍ أراد أن يُبارزَه عَمرُو بنُ وُدٍّ، والمُبارَزةُ: إذا التَقىٰ الصَّفَّان في الحَرْب طَلَب الشُّجْعانُ من هَؤُلاء وهَؤُلاء أن يَبرُزَ بَعْضُهم لبَعض، وفائدةُ المُبارَزة أنَّه إذا قَتل أحدُهم الآخرَ صارَ في هذا قُوَّةٌ وتَشجيعٌ لأصحاب القَاتل، وانْهِزام لأصْحاب المَقتُول، فلهذا كانوا يَستَعملون هذا في الحَرب.

لمَّا خرَج عمرُو بن وُدٍّ إلىٰ عليِّ بن أبي طالِب رَضِيَٱللَّهُعَنهُ صاحَ به عليٌّ وقَال: مَا خَرَجْتُ لأُبارِزَ رَجُلَين، فظَنَّ عَمرُو بنُ وُدٍّ أنَّه لَحِقَه رَجلٌ آخَر، فالتَفَتَ فضَرَبه عليٌّ حتىٰ أبَانَ رأسَه عن جَسَده، هذا خِداعٌ، لكِنَّه خِداعٌ جائزٌ؛ لأنَّ عَمرَو بنَ وُدٍّ خَرج ليَقتُل عليًّا فخَدَعَه، فهذا الخِداعُ يُعتَبر مَدحًا وثناءً.

فهَؤُلاء المُنافقون الَّذين يُخادعون الله، فخَدَعهم اللهُ عَزَّوَجَلَّ، فيُعتَبر هذا الخِداع مدحًا، لكن الخيانَة ليست بمَدْح؛ لأن الخيانَةَ خَديعةٌ في محلِّ الأمانَة، وهذا ذمٌّ، فلا يَجوز علىٰ الله عَزَّوَجَلَّ.

فصارَ ما يُنسَبُ ويُضافُ إلىٰ الله يَنقَسِم إلىٰ أَربَعَة أَقسَام:

الأوَّل: أسْمَاء، وهذه كلُّها مُتضمِّنة لأَحسَن الكَمالَات.

والثَّاني: أَوصَاف يُخبَرُ بها عَنه ولا يُسمَّىٰ بها.

والثَّالث: أَوصاف يُوصَفُ بها مُقيَّدةً.

والرَّابعُ: أوْصافٌ لا يُوصَف بها مُطلقًا، فإنْ وُصِفَ بها، كان ذلك عُدوانًا وظلمًا، كقَول اليَهُود: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ﴾ [آل عمران: ١٨١]، و﴿يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ [المائدة: ٦٤]، وهذا لا يُمكن أن يُوصف به؛ لأنَّه نقصٌ بكُلِّ حالٍ.

ثالثًا: أنَّ الاسْمَ يَدلُّ علىٰ الذَّات والصِّفة، كلُّ اسْم مِن أسْمَاء الله يَدلُّ علىٰ ذاتٍ وصِفَة، دَلالَته علىٰ الأَمْرَين، تُسمَّىٰ: دِلالَة مُطابَقة، ودَلالتُه علىٰ وَاحِدٍ مِنهما تُسمَّىٰ: دِلَالَة تضَمُّن، يَعني أن هذا اللَّفْظ تَضمَّن هذا، وليس هو مَعناهُ الكَامل، ودِلالَة الالتِزَام تَدلُّ علىٰ أمرٍ لا يَدلُّ عليه اللَّفْظ من حيثُ المادَّة، لكن يَدلُّ علىٰ المَعْنىٰ مِن حيثُ إنَّه يَلزَم من كذا؛ كَذا وكَذا.

مثالٌ: نُمثِّل بمَعقولٍ ومَحسُوس: من أسْمَاء الله تَعالَىٰ: الخَالِق، الخالقُ دَلَّ علىٰ ذاتِ الرَّبِّ عَزَّوَجَلَّ، وعلىٰ صِفَة الخَلْق، ودَلَّ علىٰ أن هناك خالِقًا، وهناك خَلْقًا، كما إذا قُلتَ: قائمٌ، فإنه يدلُّ علىٰ أنَّ شخصًا قائمٌ، وعلىٰ قِيام، فالخَالق يدلُّ علىٰ الرَّبِّ عَزَّوَجَلَّ وعلىٰ صِفَة الخَلْق، دلالَتُه علىٰ الذَّات والصِّفة دِلَالَةُ مُطابقَة؛ لأن اللَّفْظ طابَقَ المَعْنىٰ، وصار مُساويًا له، كالطَّبَق علىٰ الصَّحن يُساويه مُطابقة، ودَلالتُه علىٰ واحدٍ مِنهما تُسمَّىٰ دِلَالَة تضمُّن، يَعني: الخَالقُ تَضمَّن الدِّلالَة علىٰ الرَّبِّ عَزَّوَجَلَّ، وتَضمَّن الدِّلالة علىٰ الخَلْق الَّذي هو الصِّفة.

مَسْأَلَة: هل يُمكن أن يَكُون خلقٌ بلا عِلْم ولا قُدرَة؟

الجَوَاب: لا، فمِن لازِم الخَالِق أن يكونَ عَالمًا قادرًا، إذ الجاهلُ لا يُمكِن أن يخْلُق، والعاجزُ لا يُمكنُ أن يَخلُق، وهذه دِلَالَة اللُّزوم، هذا مثالٌ مَعقول.

المِثالُ المَحسُوس: إذا قُلتَ: هذا قصْرُ فُلان، كَلِمة قَصْر تَشتَمل علىٰ: كلِّ هذه البِنايَات بما فِيها مِن غُرَف وحُجَر وسَاحات وغَير ذلك، تَدلُّ علىٰ هذا بالمُطابقة، وتَدلُّ علىٰ غُرفَة مِنه، أو حُجرَة منه، أو ساحَة منه بالتَّضمُّن، يعني أن مِن ضِمن هذا القَصْر غُرفة، من ضِمْنه حُجرَة، مِن ضِمنِه سَاحَة، تَدلُّ علىٰ: أن هناكَ بانيًا بنىٰ هذا

القصْرَ باللُّزوم؛ لأنَّ مِن لَازم القَصْر المَبنيِّ القَائم أن يكونَ له بانٍ.

دِلَالَة المُطابَقة والتَّضمُّن غالِبُ النَّاس يَفهَمُها ولا تُشكِل عَليهم، لكن دِلَالَة اللُّزوم هي الَّتي يَختَلف فيها العُلَماء اختلافًا كَبيرًا بحسَب ما أعطاهُم اللهُ تَعالَىٰ من الفَهْم؛ لأنَّ كَونَك تعْرِف أنه يَلزَم مِن كَذا: كَذا وكذَا، هذا لا يُدرِكُه إلا الجَهابِذَةُ.

ولِهَذا نقولُ: كلُّ اسمٍ من أسْمَاء الله يدلُّ علىٰ ذاتٍ وصِفة، وقد يَدلُّ علىٰ أكثَر من صِفَة بطَريق اللُّزوم.

رابِعًا: أسْمَاءُ الله تَعالَىٰ مُتبايِنَة مُترادفَة باعتِبارَيْن.

ما هو المُتَبايِن، وما هو المُترادفُ؟

المُتَباين: أن يكونَ كلُّ شَيء غيرَ الآخر.

والمُترادف: أن يَكون الشَّيءُ هو الشَّيءَ الآخر.

فأسْمَاءُ الله تَعالَىٰ مُتَباينةٌ مُترادِفة، فباعتبار دلالَتها علىٰ الذَّات فقط مُترادفة؛ لأن السَّميعَ العليمَ العَزيز الحَكيم، كلُّها لمُسمًّىٰ واحِد، فهي مُتَرادِفة، وباعتِبار دِلَالَة كلٍّ مِنها علىٰ مَعناه الخاصِّ مُتَباينة؛ لأنَّ السَّميع غيرُ البَصير، والعَزيز غَير الحَكيم، يَعني مَعْنىٰ العَزيز غَير مَعْنىٰ الحكيم، ومَعْنىٰ السَّميع غير مَعْنىٰ البَصِير، وعلىٰ هذا يتبيَّن بُطلان مَذْهب المُعْتَزِلة الَّذين يَقولُون: إن أسْمَاء الله مُتَرادِفة، فالعَليم والسَّميع والبَصير كلُّها واحد، لا يَدلُّ السَّميع علىٰ مَعْنىٰ غَير ما يَدلُّ عليه البَصير، ولا البَصير علىٰ مَعْنىٰ غير ما يدلُّ عليه السَّميع.

لأنَّ هذا القَوْل: تُكذِّبه كلُّ لُغات العالَم، إذ إنَّ المُشتَقَّ من البَصَر ليس هو

المُشتَقّ من السَّمع مثلًا.

فإذًا، أسْمَاء الله مُتَباينةٌ مُترادِفة.

فلو قِيل لكَ: هل أسْمَاء الله مُتَباينة؟ إن قُلتَ: نَعم، أخطأتَ، وإن قُلتَ: لا، أخطَأتَ، وإن فصَّلتَ أصَبْتَ.

وممَّا يَتعلَّق بالأسْمَاء: هل أسْمَاءُ الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ مَحصُورة بعَدَد مُعيَّن، أمْ هي لا حصْرَ لَها.

قال بعضُ أهْل العِلْم: إنَّها مَحصُورة بِتِسعَة وتِسعِين اسمًا؛ لأنَّ اللهَ وِترٌ، ولأنَّ النَّبيَّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قالَ: «إنَّ لله تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا؛ مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الجَنَّةَ»(١).

وقالَ بَعضُ العُلَماء: إنَّ أسْمَاء الله ليسَتْ مَحصُورةً بعَدَد، واستَدل هَؤُلاء بالحَدِيث الصَّحِيح، حديثِ ابن مَسعُود -حديث الهَمِّ والغمِّ- وفيه: «أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ، أَوْ أَنْزَلْتَهُ فِي كِتَابِكَ، أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، أَوِ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الغَيْبِ عِنْدَكَ»(٢).

الشَّاهِد مِن هذا الحَدِيث: «أَوِ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الغَيْبِ عِنْدَكَ»؛ لأنَّ ما استَأثَر اللهُ به في عِلم الغيْب لا يُمكن إدراكُه، لو أَمكَن إدراكُه لم يَكُن مُستأثرًا به، وإذا لم يُمكِن إدراكُه، فإنَّه لا يُحصَر بتِسعَةٍ وتِسعِين، وهذا القَولُ هو الرَّاجِح، أن أسْمَاء الله غيرُ مَحصُورة، وليسَت كلُّها معلُومةً لنا؛ لأن الرَّسُول يَقول: «أَوِ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الغَيْبِ عِنْدَكَ».

---

(١) أخرجه البخاري (٢٧٣٦)، ومسلم (٢٦٧٧) من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

(٢) أخرجه أحمد (١/ ٤٥٢) (٤٣١٨)، وابن حبان (٣/ ٢٥٣) (٩٧٢) من حديث ابن مسعود رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وصَحَّحه الألبانيُّ في «الصحيحة» (١٩٩).

تَبقىٰ الحاجَةُ إلىٰ الجَواب عن قَوْله: «**إِنَّ لله تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا؛ مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الجَنَّةَ**».

الجَوَاب: أنَّ هذا الحَدِيث جُملةٌ واحِدَة، «**إنَّ للهِ تِسعةً وتِسعينَ اسمًا**» مَوصُوفةٌ بأنَّ «**مَن أَحصَاهَا دَخَل الجنَّة**»، يَعني: وهناك أَسْمَاءٌ أُخرىٰ لا عَلاقةَ لها بهذا الحُكْم، ونَظيرُ ذلك: أنْ تَقول عندي مِئةُ فَرَس أَعددتُها للجِهاد في سَبيل الله؛ فهل يَعني ذلك: أنَّه ليس لك سِوىٰ هذه المِئة، إذا عَلِمْنا أن لكَ أَلف فَرَس؟

الجَوَاب: لا، فالحَدِيث نَظيرُ هذا المِثال الَّذي ذَكرتُه، والمَعنىٰ: أنَّ مِن أَسْمَاء الله تِسعَةً وتِسعين اسمًا مَن أَحصَاها دخَل الجنَّة، وحِينئذٍ تكون الأَسْمَاء غيرُ مَحصُورة، ولكِن هل هذه التِّسعة والتِّسعُون مَعلُومَة، أو هل يُمكن الإحاطَةُ بها عِلْمًا؟

الجَوَاب: نَعَم؛ لأنه لَو كان لا يُمكن الإحاطَةُ بها عِلْمًا لكانَ كَلامُ النَّبيِّ صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ -وحاشَاه- لَغوًا.

إذًا، يُمكن إحصَاؤهَا، فمَا هو الطَّريق إلىٰ إحصَائها؟

الطَّريق إلىٰ هذا: جاء حَديثٌ بسَرْد هذه الأَسْمَاء، لكن قال شَيخ الإسْلَام ابن تيميَّة رَحِمَهُاللَّهُ: إن سَردَها مُدْرجٌ، وليس من كَلام النَّبيِّ صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، فلا يُحتجُّ به[1]، ووجَّه قولَه: بأنَّ من أَسْمَاء الله ما لَم يُوجد في هذه الأَسْمَاء المَسرُودَة، مثل: الرَّبِّ، الرَّبُّ من أَسْمَاء الله، ولا يُوجد في الأَسْمَاء المَسرُودة، والرَّبُّ من أَسْمَاء الله لقول النَّبيِّ صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**السِّوَاكُ مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ، مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ**»[2]؛ ولقَوْله: «**أَمَّا**

(١) انظر «مجموع الفتاوىٰ» لشيخ الإسلام ابن تيمية (٢٢/ ٤٨٢).

(٢) أخرجه النسائي (٥)، وأحمد (٦/ ٤٧) (٢٤٢٤٩) من حديث عائشة رَضِيَٱللَّهُعَنۡهَا، وصَحَّحه الألبانيُّ في «الإرواء» (٦٦).

الرُّكُوعُ؛ فَعَظِّمُوا فِيهِ الرَّبَّ»[١].

وكذلك من أسْمَاء الله: الشَّافي، ولم يُذكر في الأسْمَاء المَسرودة، كان من رُقية النَّبيِّ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ علىٰ المَريض أنه يَقول: «**وَاشْفِ أَنْتَ الشَّافِي**»[٢].

إذًا، ما هُو الطَّريق إلىٰ حَصْرها؟

الطَّريق أنْ يُقال: إنَّ الله عَزَّوَجَلَّ أبْهَمَها عنَّا، كمَا أبْهَم ليلةَ القَدْر، وكما أَبْهَم ساعةَ الإجابَة في يَوم الجُمُعة، مِن أجْل أن يَكون لنا عمَلٌ في تَتَبُّع هذه الأسْمَاء وحَصْرِها، ليَتبيَّن الحَريصُ علىٰ حَصْر هذه الأسْمَاء -حتَّىٰ يَنالَ أَجرَها- مِن غَير الحَريص.

ونقولُ: هذا القُرْآن، وهذه سُنَّة الرَّسُول صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، تَتَبَّعِ القُرْآنَ وتَتَبَّعِ السُّنةَ، وخُذْ مِن القُرْآن ومِن السُّنَّة تِسعةً وتِسعِين اسمًا، وأَحْصِهَا، وحينئذٍ تَدخُل الجنَّةَ، ولكِن يَبقىٰ النَّظَرُ: ما مَعْنىٰ إحصَائها؟ هَل هو إحصاؤها عدًّا، أو الإحصاءُ شَيء وَراء ذلك؟

نقول: إذا أَرَدْتَ أن تَعرفَ المُراد، فاعْرِفِ العِوَض، ما هو العِوَضُ؟ دخولُ الجنَّة، ومُجرَّد العدِّ لا يَكون عوضًا لدُخول الجنَّة، فالمُرَاد بالإحْصَاء إذًا: هُو مَعرِفَتُها لفظًا، ومَعرِفَتُها مَعنًىٰ، والتَّعبُّدُ لله بمُقتَضىٰ هذه الأسْمَاء، ودُعاؤه بها.

هذه أربعَة أَشياء، إذًا، إحصَاؤُهما: مَعرِفَتُها لفظًا، ومعنًىٰ، ودُعاءُ اللهِ بها، والتَّعبُّد لله بمُقتضاها، هذا إحصاؤها.

فمثلًا: إذا عَلمتَ أن اللهَ عَزَّوَجَلَّ: غفورٌ، فلا يَكفي في إحصاء هذا الاسْم أن

---

(١) أخرجه مسلم (٤٧٩) من حديث ابن عباس رَضِيَاللَّهُعَنْهُمَا.

(٢) أخرجه البخاري (٥٧٥٠)من حديث عائشة رَضِيَاللَّهُعَنْهَا.

تَعرِفَ أنَّ مِن أسْمَاء الله الغَفُور، وأن الغَفور مَعناه: السَّاتِر للذَّنْب، العَافي عنه، ما يَكفي هذا، حتَّىٰ تَدعو اللهَ به، فتَقولَ: يا غَفُورُ اغْفِر لي، وحتىٰ تتعبَّدَ لله بمُقتضاه، بأن تتعرَّض لمَغفرة الله، بكَثْرة الاستغفارِ، وكَثرة الأعمَال الصَّالحة الَّتي تُوجب المَغفِرَة، وما أشبَه ذلك.

وممَّا يتعلَّق بأسْمَاء الله عَزَّوَجَلَّ: هل أسْمَاء الله تَوقيفيَّة يُقتصر فيها علىٰ ما جاء بِه النَّصُّ، أو هي عَقليَّة، فيُسمَّىٰ اللهُ عَزَّوَجَلَّ بما يَقتَضيه العَقلُ؟

الجَوَاب: هي تَوقيفيَّة، أسْمَاء الله تَوقيفيَّة؛ لأنَّنا لا نَعلم الاسْمَ الَّذي يَستحقُّ أن يُسمَّىٰ اللهُ به، عُقُولُنا تَقْصُرُ عن ذلك، فيُعتَمَد في هذا علىٰ النَّص، ولا نُسمِّي اللهَ بما لم يُسمِّ به نفسَه، وإذا كان لا يُمكن أن تُسمِّي الشَّخْص مِن بَني آدمَ بما لم يُسمِّ به نفسَه، أيْ: بما لا تَعلَم أنَّه اسمُه، فكيفَ بالرَّبِّ عَزَّوَجَلَّ؟!

يعني: إذا كان لا يُمكن أن تَقولَ لشَخصٍ لا تَعلمُ اسمَه: يا عبدَ الله، مثلًا، يا عليُّ، يا خالدُ، يا بَكْرُ، فالرَّبُّ عَزَّوَجَلَّ أوْلَىٰ ألَّا تُسمِّيه باسْمٍ لا تَعلَم أنه سمَّي به نفسَه؛ لأنَّ جانبَ الرُّبوبيَّة أعظَم احترامًا من جانبِ البَشريَّة.

وعَلىٰ هذا؛ فالأسْمَاءُ تَوقيفيَّة، لا يَجوز أن نُسمِّي اللهَ بما لم يُسمِّ به نفسَه، ولهذا عدَّ العُلَماء تَسميَة الله بما لم يُسمِّ به نفسَه من الإلحَاد في أسْمَاء الله.

وممَّا يَتعلَّق بالأسْمَاء تَعليقًا علىٰ ما سَبق أن قُلنا: إنَّ أسْمَاء اللهِ الحُسْنىٰ أنْ تُطبِّق ما جاء في الحَدِيث الصَّحِيح، مِن قَولِه تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ في الحَدِيث القُدُسِي: «**يُؤْذِينِي ابْنُ آدَمَ؛ يَسُبُّ الدَّهْرَ، وَأَنَا الدَّهْرُ، بِيَدِيَ الأَمْرُ أُقَلِّبُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ**»[1]، قالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ:

---

(١) أخرجه البخاري (٤٨٢٦)، ومسلم (٢٢٤٦) من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

«وَأَنَا الدَّهْرُ»، فهَل الدَّهرُ مِن أسْمَاء الله؟

نقُول: إنَّ اللهَ قال: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الأعراف: ١٨٠] فخصَّ أسْمَاءه بأنَّها حُسْنىٰ، وهذا تَعليقٌ علىٰ ما سَبق، فالدَّهرُ ليس من الأسْمَاء الحُسنىٰ، ثم إنَّ الله قال: «يُؤْذِينِي ابْنُ آدَمَ؛ يَسُبُّ الدَّهْرَ» والَّذين يسبُّون الدَّهرَ لا يَسبُّون اللهَ، بل يَسبُّون الوَقتَ، يَسبُّون الزَّمَن، يَسبُّون السَّنَةَ، وعلىٰ هذا فيَكون مَعْنىٰ قَوْله: «وأنَا الدَّهر» يَعني: أنا المُدبِّر أو المُتصِّرف في الدَّهر، بدَليل قَوْله: «بِيَدِيَ الأَمْرُ، أُقَلِّبُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ»، وهذا أمرٌ واضِحٌ، أنَّ الدَّهر هنا الوَقت، وليس اسمًا من أسْمَاء الله عَزَّوَجَلَّ، بناءً علي القاعِدَة الَّتي دلَّ عليها قولُه تَعالَىٰ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾؛ ولأنَّ سياقَ الحَدِيث يَأبىٰ أن يَكون المُرَاد، إثْبَات اسْم الدَّهْر من أسْمَاء الله تَعالَىٰ.

ممَّا يَتعلَّق بالأسْمَاء أيضًا والصِّفَات: أن الصِّفة أوسَع من الاسْم، الصِّفَات أوْسَع من الأسْمَاء، كيف ذلك؟ كلُّ اسْمٍ مُتضمِّن لصِفَة كما عَلمتُم، وبهذا تتَساوىٰ الأسْمَاء والصِّفَات، لكن ليسَ كلُّ صفة يُشْتَقُّ منها اسمٌ، وبهذا تَكون الصِّفَاتُ أوسعَ من الأسْمَاء، ولهذا من صِفَات الله أنه مُتكلِّم، مُريد، صانعٌ، جَاءٍ، ونازِلٌ، وما أشْبَه ذلك من الصِّفَات الكَثيرة الَّتي لا تُحصىٰ، لكن لا يُسمىٰ الله تَعالَىٰ بشيء دلَّت عليه هذه الصِّفة، فكانت الصِّفَات أوسعَ من الأسْمَاء لهذا السَّبب، ﴿إِنَّهُۥ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ﴾ [البروج: ١٣] لا يُمكن أن نشتَقَّ من ﴿يُبْدِئُ وَيُعِيدُ﴾ اسْمًا، فنَقول: هو المُبدِئ المُعيد، لكِن نُخْبِر به لا بَأس، فنَقول: اللهُ مُبدئٌ ومُعيدٌ لقَوْله: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ﴾.

القابِضُ، البَاسط، وما أَشبه ذلك، هل هِي من أسْمَاء الله؟ لَولَا الحَدِيثُ لقُلْنا جَزمًا: إنَّها ليسَت من أسْمَاء الله؛ لأنه لم يأتِ في القُرْآن إلَّا بلَفْظ الفِعْل: يَبسُط

ويَقبِضُ، لكن جاء في الحَدِيث: «إِنَّ اللهَ هُوَ المُسَعِّرُ، القَابِضُ، البَاسِطُ، الرَّزَّاقُ»(١).

فهل نقولُ: إنَّ «القابضَ البَاسِط» مِن أسْمَاء اللهِ لقَوْله: «إِنَّ الله هُوَ القَابِضُ البَاسِطُ»، أو نَقول: إنَّ الحَدِيثَ وَرَد علىٰ قَضيَّةٍ مُعيَّنة، وهي التَّسْعير، لمَّا طَلَب الصَّحابةُ مِن النَّبيِّ صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أن يُسعِّر حينَ غَلَا السِّعر، قال: «إِنَّ الله هُوَ القَابِضُ البَاسِطُ المُسَعِّر»، فيكونُ القابضُ الباسطُ يَعني: في الرِّزق، هو الَّذي يَقبضه ويَبسُطه، وهو الَّذي يُقدِّر الغلاءَ والرخص، فيَكون هذا من بابِ الصِّفة لا مِن باب الاسْم، والأَمرُ مُحتمِل، لكن القَاعدة الَّتي فَهِمْناها الآن: أن الصِّفَات أوْسعُ من الأسْمَاء.

ووَجْهُه: أنَّ كلَّ اسمٍ مُتضَمِّنٌ لصِفَة، وليس كلُّ صِفة مُتضمِّنةً لاسْم، أو لَيس كلُّ صِفة يُمكِن أن يُشتقَّ منها اسْمٌ.

مَسْأَلَة: ما الفَرقُ بين الخَبَر والصِّفة؟

الجَوَاب: لا فَرْقَ بين الخَبَر والصِّفة، يعني ما يُخبَر به عن الله هو صِفَته. فالخبَرُ هو الصِّفة.

مَسْأَلَة: ما وَجهُ تَفريقِ الإمامِ ابنِ القَيِّم في «بَدائع الفَوائد» بين الخبَر والصِّفة؟

الجَوَاب: ما يَظهر لي الفَرْق بَينهما، إلَّا إذا أرادَ بالصِّفة الصِّفة اللَّازمة الدَّالَّة عَليها الاسْم، مثل السَّمْع والبَصَر.

مَسْأَلَة: هل يُوصَف اللهُ بأنه عارِف؟

الجَوَاب: لَا يُوصَف اللهُ بأنَّه عارِفٌ؛ لسَبَبَيْن:

---

(١) أخرجه أحمد (٣/ ١٥٦) (١٢٦١٣)، وأبو داود (٣٤٥١)، والترمذي (١٣١٤)، وابن ماجه (٢٢٠٠)، وابن حبان (٤٩١٤) من حديث أنس رَضِيَاللَّهُعَنْهُ، وصَحَّحه الألبانيُّ في «صحيح الجامع» (١٤٦).

السَّبَب الأَوَّل: أنَّ المَعرِفَة تَشمَل العِلْم والظَّنَّ، ولهذا قال العُلَماء في تَعريف الفِقْه: مَعرِفةُ الأَحْكَام الشَّرعيَّة عِلمًا، أو ظنًّا، والظَّنُّ في جانِبِ الله تَعالَىٰ مُمتَنِعٌ.

الثَّاني: أن المَعْرِفة انْكِشَافٌ بَعد لَبْسٍ، فتكون المَعْرِفة وارِدَة علىٰ جَهْل، وهذا غيرُ لائقٍ بالله عَزَّوَجَلَّ، ولِهَذا قالَ صاحبُ «مُختصر التَّحرير»: «ولَا يُوصَف اللهُ بأنَّه عَارِفٌ»(١).

فإنْ قال قائلٌ: ما الجَوابُ عَن قَول النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «تَعَرَّفْ إِلَىٰ اللهِ فِي الرَّخَاءِ يَعْرِفْكَ فِي الشِّدَّةِ»(٢)؟

قُلنا: المَعْرِفة هنا لَيسَت المَعْرِفة الَّتي هي العِلْم؛ لأنَّ الله عالِمٌ بالإنسَان في حالِ الشِّدَّة وفي حالِ الرَّخَاء.

لكِن المُرَاد بذلك لَازِمُها، وهو أنَّك إذا تعرَّفْتَ إلىٰ الله في الرَّخَاء، فإنَّ اللهَ يَرأَفُ بكَ في حالِ الشِّدَّة، وكَم مِن إنسانٍ لَم يُنْقِذْه مِن شِدَّتِه إلَّا مَعْرِفتُه لرَبِّه تَعالَىٰ في الرَّخَاء.

وحدَّثَنا مَن نَثِق به أنَّه في زَمَن نقْل البَضائع عَلىٰ الإبل قَبل وُجود السَّيَّارات انقَطَع به السَّفَر في الدَّهنَاء -والدَّهْناء ليس فيها ماء في ذلك الوَقْت- وأنَّه نامَ علىٰ عَطَش شَديدٍ وجُوع، فرَأىٰ في المَنام أنَّ رَجُلًا جاء إليه بقَدَح من لبَنٍ فشَرِبَه، فقَام

---

(١) انظر: «مختصر التحرير» لابن النجار الفتوحي (ص٤)، وابن النجار هو: أبو البقاء محمد بن شهاب الدين أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحي المصري الحنبلي الشهير بابن النجار، الفقيه الثبت الأصولي اللغوي المتقن، ولد بمصر سنة ٨٩٨ هـ. وأخذ العلم عن والده شيخ الإسلام وقاضي القضاة، وعن كبار علماء عصره، توفي سنة ٩٧٢ هـ. انظر: «الأعلام» للزركلي (٦/ ٦).

(٢) أخرجه ابن بشران في «أماليه» (١/ ٢١١) (١٣٦٥) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وصَحَّحه الألبانيُّ في «صحيح الجامع» (٢٩٦١).

نَشيطًا شَبْعان ريًّا، وقال: إنَّ القَدَح الَّذي جِيء به إليَّ في المَنام مِثل القَدَح الَّذي كُنتُ أسْقِي به عَجوزًا لنا مِن جِيرانِنا، سُبحان الله! يَقول: هُو هُو، وهَذا ممَّا سَاقه الحَدِيثُ: «**تَعَرَّفْ إِلَىٰ اللهِ فِي الرَّخَاءِ يَعْرِفْكَ فِي الشِّدَّةِ**».

فالحَاصِل: أنَّ المَعْرِفة في الحَدِيث ليسَتْ هي المَعْرِفة الَّتي هي مَعْرِفة العِلْم، بل المُرَاد: لازِمُها، وهو أنَّ الله عَزَّوَجَلَّ يَرأَفُ به ويَذكُره حتَّىٰ يُزيل شِدَّتَه.

مَسْأَلَة: هَل المُحْسِن من أسْمَاء الله؟

الجَوابُ: المُحسِن وَرَد فيه حَديثٌ: «**إنَّ اللهَ مُحسِنٌ كَتَبَ الإحسَانَ عَلىٰ كلِّ شَيءٍ**»[1]، وبَعضُ العُلَماء يَقولُ بأنَّه ليسَ من أسْمَاء الله، ولكنَّه خَبَر؛ لأنَّه لَم يَرِد مُعرَّفًا بألْ، فيَكُون خَبرًا، لكِن شَيخ الإسْلَام رَحِمَهُ اللَّهُ[2] عدَّه مِن الأسْمَاء، وقال: إنَّ المُحسِن من أسْمَاء الله، ولهَذا أقرَّه العُلَماء، فكان مِن أجدادنا مَن يُسمَّىٰ بعبْدِ المُحسِن، والنَّاسُ ما زَالوا يَقولُون: عبْد المُحسِن.

مَسْأَلَة: لَو أَوْرَد علَينا مُوردٌ بأنَّنا إذا قُلنا: المُرَاد بقَوْله: «**يَعْرِفْكَ فِي الشِّدَّةِ**»، أي: الرَّحمَة والحنَان والعَطف وما أشبَهَ ذلك، وقال: هذا صَرفٌ للَّفْظ عن ظاهِره، وأنتم تُشنِّعون علينا إذا صَرَفْنا اللَّفْظ عن ظاهِره، فما الجَوابُ؟

الجَوَاب: أنَّ صَرْفَ اللَّفْظ عن ظاهِره إذا كان لدَلِيلٍ، فإنَّه لا بَأسَ به، ولهَذا نَقولُ: إنَّ قَولَه تَعالَىٰ: ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ ﴾ [النحل: ٩٨] مَعناه: إذا أَرَدْتَ أنْ تَقرَأ، وهذا المَعْنىٰ مُتعيِّنٌ مع أنه خِلافُ ظَاهِر اللَّفْظ، فكانَ الرَّسُول

---

(١) أخرجه الطبراني (٧/ ٢٧٥) (٧١٢١)، وعبد الرزاق (٤/ ٤٩٢) (٨٦٠٣) من حديث شداد ابن أوس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بلفظ: «**إن الله محسن يحب الإحسان**»، والحديث عند مسلم (١٩٥٥) بدون ذكر المحسن.

(٢) يعني شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ.

يتعوَّذ عند إرادَة القِراءَة.

فاللهُ يَعرفُ الإنسانَ في الشِّدَّةِ وفي حالِ السَّعَة، هذا مِن وَجهٍ.

ومِن الوَجه الثَّاني: أن اللهَ لا يُوصف بالمَعْرِفة؛ لأنَّ المَعْرِفة معناها اللُّغوي: انْكشافٌ بعد لَبْس، أي: بَعد خَفاء، واللهُ عَزَّوَجَلَّ لا يَخفىٰ عليه شَيءٌ.

وأيضًا المَعْرِفة في اللُّغَة: تَشمَل العِلمَ والظَّنَّ، والظَّنُّ في حقِّ الله غيرُ وَاردٍ، ما يَليقُ بالله أن يَكون عنده ظنٌّ، الظَّنُّ مِنَّا ومِن هَذا وهَذا ممَّن تَخفىٰ عَليهم الأمُور.

مَسْأَلَة: القَابِضُ والبَاسط، هل لابد من اجتِماعِهما، أو يَجُوز أن يَفتَرِقَا؟

الجَوَاب: الأَوْلىٰ جمْعُهُما، ويَكون هذا من الأسْمَاء المُزدَوَجَة الَّتي لا يَتمُّ الكمَالُ إلَّا باجْتِماعِها، وإنْ كانَ الباسِطُ لَو أُفرِد لا بأسَ به، لكِن القَابض، مُجرَّد القَبْض ليسَ صِفَة كَمَال، لكِن إذا قُلنا: القَابِض البَاسِط، صَار مَعناه كمَال التَّصرُّف في حقِّ الله عَزَّوَجَلَّ قبضًا وبَسْطًا، ولو قُلنا: البَاسِط فَقَط، لكَان منها المُوسِّع، وهُو صِفَة كمَال علىٰ كلِّ حَال، فالقَابضُ لا يُذْكَر وحْدَه، أما البَاسِطُ فلا بأسَ.

مَسْأَلَة: نُلاحظ أنَّ بعضَ الأسْمَاء تَأتِي دائمًا مع بَعض؛ مثل: الغَفُور الرَّحِيم، السَّميع العَلِيم؛ فهَلْ هُناك تَرابُطٌ بَينَها؟

الجَوَاب: نَعَم، يَكون فيها تَناسُبٌ، يَعني: جَمْع الاسْم إلىٰ الآخَر يكونُ منه كَمَال آخَر فَوق ذِكْر كلِّ اسْم وَحدَه، فالجَمعُ بَين العِزَّة والحِكْمة يُفيد مَعْنًىٰ أَكثَر ممَّا لو ذُكِرَت العِزَّة وحْدَها، والحِكمَة وحْدَها؛ لأنَّ العَزيز إذا لم تَكُن عزَّتُهُ بحِكمَة ربَّما يكونُ التَّصرُّفُ تَصُّرفًا غَير حَكِيم، فإذا قُورِنَت العِزَّة بالحِكْمَة صارَ لها مَعْنًىٰ أَكثَر.

عَفوٌّ قَديرٌ، ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَفُوًّا قَدِيرًا﴾ [النساء: ١٤٩] مِثْلُها، فبِاجْتِماع العَفْوِ مَع القُدرَة يَتمُّ الكَمَالُ؛ لأنَّ العَفوَ مَع العَجْزِ نَقصٌ.

مَسْأَلَة: هل يُسمَّىٰ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بـ«السَّيِّد»؟

الجَوَاب: نَعَم، يُسمَّىٰ «السَّيِّد»، جاء ذلك في حَديثٍ عَن النَّبيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ(١).

مَسْأَلَة: من سُمِّي بـ«عَبْد المُنتَقِم» هَل نُلزِمُه بتَغْيير هذا الاسْم؟

الجَوَاب: نَعَم، يُغَيِّر.

قَوْله: «لَا يَرْحَم اللهُ مَنْ لا يَرْحَم النَّاسَ»، مُناسبَتُه للتَّرْجَمة ظَاهِرَة فِي قَولِه تَعالَىٰ: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ﴾ [الإسراء: ١١٠]، فيُستَفاد مِن هذا الحَدِيث: أن الرَّحْمَن مِن أَسْمَاء اللهِ لَه حُكْم يَتعلَّق به، وهو ما يُطلِقُ عليه بعضُ العُلَماء: الأَثَر، وذلك أن أَسْمَاءَ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ قِسْمان:

الأوَّل: لازِمٌ.

الثَّاني: مُتعدٍّ.

فاللَّازم: يَدلُّ علىٰ الاسْم والصِّفة فقط، مثل: الحَيِّ، فالحَيُّ ليس له متعَلَّقٌ بائنٌ عن الله عَزَّ وَجَلَّ، بل هو صِفَة لَازِمَة، فالحَيُّ مَعناه: ذو الحَياةِ، والعَظيمُ: ذُو العَظَمَة، والجَليلُ: ذو الجَلال، وما أَشْبَهَها. هذه أَسْمَاء لازِمةٌ، يَتمُّ الإيمانُ بها بإِثْبَات الاسم وإِثْبَاتِ الصِّفة.

(١) كما في الحديث الذي أخرجه أحمد (٤/ ٢٤) (١٦٣٥٠)، وأبو داود (٤٨٠٦)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٢١١) من حديث عبد الله بن الشخير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «السَّيِّدُ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ»، وصَحَّحه الألبانيُّ في «المشكاة» (٤٩٠٠).

وهناك **أسْمَاء مُتعدِّيَة**، يَعني: لها تَعلُّق بالمَخْلوق، هذه لابدَّ للإيمانِ بها من الإيمانِ بالاسْمِ والصِّفة والحُكْم المُتَرتِّبِ علىٰ هذا الاسْم أو عَلىٰ هذه الصِّفة، وبَعضُهم يَقول: الأثَر، مثل: الرَّحْمَن، فالرَّحْمَنُ يَدلُّ علىٰ الاسْم.

والصِّفة، وهِي: الرَّحمَة، ويدلُّ علىٰ الحُكْم، وهو أنَّه يَرحَمُ، كمَا في الحَدِيث: «**لا يَرْحَمِ اللهُ مَنْ لا يَرْحَمِ النَّاسَ**»، وكمَا في القُرْآن الكَريم: ﴿يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَيَرْحَمُ مَن يَشَآءُ﴾ [العنكبوت: ٢١].

مَسْأَلَة: ﴿ٱلسَّمِيعُ﴾ مِن أي القِسْمَيْنِ؟ مِن الأوَّل أمْ مِن الثَّاني؟ يَعني: مَن الَّذي له حُكْم، أو مَن الَّذي لا يَتعدَّىٰ حُكْمه؟

الجَوَاب: له حُكْم، بدليل قَوْله: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا وَتَشْتَكِىٓ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَآ﴾ [المجادلة: ١].

و﴿ٱلْحَكِيمُ﴾ أمَّا مِن الحِكْمَة، فهو غَيرُ مُتعدٍّ، أمَّا مِن الحُكْم فهو مُتعدٍّ، قالَ اللهُ تَعالَىٰ: ﴿ذَٰلِكُمْ حُكْمُ ٱللَّهِ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ﴾ [الممتحنة: ١٠].

البُخَاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ أتَىٰ بهذا الحَدِيث -واللهُ أَعلَمُ- للإشَارَةِ إلىٰ أن «الرَّحْمَن» اسمٌ مُتعدٍّ يَتعلَّق بالمَخْلوقين.

وفي الحَدِيث: الحثُّ علىٰ الرَّحمَة، وأنَّه يَنبغي للإنْسَان أن يَكونَ رَحيمًا بالخَلْق.

مَسْأَلَة: هل الرَّحْمَة تَتعلَّق بالنَّاس فَقط، أو تَتَعَلَّق حتىٰ بالبَهائم؟

الجَوَاب: تَتعلَّق حتىٰ بالبَهائم، فالإنسانُ الَّذي يَجِد مِن قَلْبه رَحمةً للنَّاس وللبَهائم، فليبشر بالخَير، أنه مِمَّن يَرحَمُهم اللهُ عَزَّوَجَلَّ، فالجنَّة رَحمَةُ الله، وأهلُها

الرُّحماء، «ارْحَمُوا مَنْ فِي الأَرْضِ يَرْحَمكُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ»[١]، وإذَا وَجَدْتَ مِن قَلْبِك غِلظَة علىٰ مَن يَستَحقُّ الرَّحمَة، فيَجبُ عَليك أن تُعالِج هذه الغِلظَة، وأن تَحوِّلَها إلىٰ رحْمَةٍ.

وأَسبابُ الرَّحمَة كَثيرةٌ: منها: الفَقرُ، ومنها: الصِّغَر، ومنها: المَرضُ، ومنها: القَرابَة، وغَير ذلك، يَعني: كَونكَ تَرحَم هذا لأنه صَبيٌّ صَغير يُرحَم لأنَّه يَتيم، تَرحَم هذا الرَّجلَ لأنه فقيرٌ، لأنه مَريض، فإذا وجَدْتَ من نَفسِكَ رَحمةً لمَن يَستَحقُّ الرَّحمَةَ فاعْلَم أنَّك مُوَفَّقٌ إنْ شاءَ الله.

❑ **قال البخاري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٣٧٧] حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَاصِمٍ الأَحْوَلِ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذْ جَاءَهُ رَسُولُ إِحْدَى بَنَاتِهِ تَدْعُوهُ إِلَى ابْنِهَا فِي المَوْتِ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**ارْجِعْ فَأَخْبِرْهَا أَنَّ للهِ مَا أَخَذَ، وَلَهُ مَا أَعْطَى، وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِأَجَلٍ مُسَمًّى، فَمُرْهَا فَلْتَصْبِرْ وَلْتَحْتَسِبْ**». فَأَعَادَتِ الرَّسُولَ أَنَّهَا أَقْسَمَتْ لَتَأْتِيَنَّهَا، فَقَامَ النَّبِيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَامَ مَعَهُ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ وَمُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ، فَدُفِعَ الصَّبِيُّ إِلَيْهِ وَنَفْسُهُ تَقَعْقَعُ كَأَنَّهَا فِي شَنٍّ، فَفَاضَتْ عَيْنَاهُ. فَقَالَ لَهُ سَعْدٌ: **يَا رَسُولَ اللهِ، مَا هَذَا؟** قَالَ: «**هَذِهِ رَحْمَةٌ جَعَلَهَا اللهُ فِي**

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٩٤١)، والترمذي (١٩٢٤) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، وصَحَّحه الألبانيُّ في «الصحيحة» (٩٢٥).



قُلُوبِ عِبَادِهِ، وَإِنَّمَا يَرْحَمُ اللهُ مِنْ عِبَادِهِ الرُّحَمَاءَ»(١).

[أطرافه: ١٢٨٤، ٥٦٥٥، ٦٦٠٢، ٦٦٥٥، ٧٤٤٨ - تحفة: ٩٨]



الشَّرح

الشَّاهِد من هذا الحَدِيث: قَوْله: «**وَإِنَّمَا يَرْحَمُ اللهُ**»: يَرحَمُ، وهذه صِفَة من صِفَات الله عَزَّوَجَلَّ، مِن آثَار الاسْم الَّذي هو (الرَّحْمَن).

فإنْ قالَ قائلٌ: هل الرَّحْمَة صِفَة ذاتيَّةٌ، لازِمَةٌ لله أو صِفَة فِعليَّة؟

فالجَوَابُ: أنَّها في أصلِها ذاتيَّة؛ لأنَّها صِفَة كَمَال، لكِن في أَفرَادِها وآحَادِها فِعليَّة؛ لأنه يَرحُم مَن يشاءُ، وكلُّ شَيء يَتعلَّقُ بالمَشيئَةِ فهو صِفَة فِعليَّة.

وفي هذا الحَدِيث: رَحمَةُ النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ لأنه رُفع إليه الصَّبيُّ، وهو في سِياقِ المَوت، ونَفسُه تَقَعْقَع، يَعْني: لَها صَوتُ قَعقَعَةٍ كأنَّها في شَنٍّ، والشَّنُّ: هو القِربَةُ البَالِيَة الَّتي إذا صارَ في وَسَطِها شَيءٌ يَتحرَّك، تَسمَع له قَعقَعَة، وهذه حَشرَجَة النَّفْس في صدْرِ هذا الصَّبِي، ففَاضَت عَيْنا رَسُول اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَحْمةً به، فقَال سعدٌ: ما هذا يا رَسُولَ اللهِ؟! كأنَّه استَغربَ أن يَبكِيَ النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ علىٰ هذا الصَّبيِّ، فقالَ: «**هَذِهِ رَحْمَةٌ جَعَلَهَا الله تَعَالَىٰ فِي قُلُوبِ عِبادِهِ، وَإِنَّمَا يَرْحَمُ اللهُ مِنْ عِبادِهِ الرُّحَمَاءُ**».

وفي هذه الكلِماتِ النَّيِّرةِ من رَسُول اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أكبَرُ تعزيَة: «**إِنَّ للهِ مَا أَخَذَ، وَلَهُ مَا أَعْطَىٰ، وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِأَجَلٍ مُسَمًّىٰ**»، سُبحان اللهِ! كَلِمات النُّبوَّة لها نورٌ، إيجَازٌ، مَع عِظَم المَعْنىٰ وَسَعَتِه.

---

(١) وأخرجه أيضًا: مسلم (٩٢٣).

إذا كان الشَّيءُ لله، له ما أَخَذ وله ما أَعْطىٰ، فما مَوقِفُنا نحن مما أَخَذ اللهُ من بين أيدينَا؟ التَّسليمُ؛ لأن الأمرَ لله، له ما أَخَذ وله ما أَعطىٰ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، كلُّ شيءٍ عنده بأجلٍ مُسمًّىٰ، الشَّيءُ المُقدَّرُ لا يُمكن أن يَتقدَّم أو يَتأخَّر؛ لأنَّه بأجَلٍ مُسمًّىٰ، أي: مُعيَّن، في تِلك السَّاعَة يَكون هذا الشَّيء، لا يُمكن أن يَتقدَّم، ولا يَتأَخَّر، كلُّ شَيءٍ بأجَلٍ مُسمًّىٰ، وفي القُرْآن الكَريم: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ عِندَهُۥ بِمِقْدَارٍ﴾ [الرعد: ٨].

فهذا الحَدِيثُ عائِدٌ للمُدَّة، وذاك عائدٌ للكَمِّ، كلُّ شيء بمِقْدار، ويُمكن أن نَجعَل كلَّ شيء بمِقدار عائدًا حتىٰ علىٰ الزَّمن، وهذا دليلٌ علىٰ كَمَال عنايةِ الرَّبِّ عَزَّوَجَلَّ بخَلْقه، وأنه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ مُقدِّر كلَّ شيء بأجَلٍ لا يَتعدَّاه ولا يَقصُر عنه.

مَسْأَلَة: إذًا، من أَسْمَاء الله (الرَّحْمَن) يَدلُّ علىٰ وصْف الرَّحْمَة، وعلىٰ فِعْل الرَّحْمَة، ففي البَسمَلَة: بِسْم الله الرَّحْمَن الرَّحيم، هل هنا مُترادفان أو مُتَباينان؟

الجَوَاب: باعْتبار دَلالَتِهما علىٰ الذَّاتِ مُترادِفان، وباعْتِبار مَعناهُما مُتَباينان، ولكِن كيف يَكونَان مُتَباينَيْن وهُما من الرَّحْمَة، فالرَّحْمَن من الرَّحْمَة، والرَّحيمُ من الرَّحْمَة؟

أجابَ العُلَماءُ عن ذلك بما يَقتضي أن يكونَ جَوابَيْن:

الجَوابُ الأَوَّل: أن الرَّحْمَن صِفَة عامَّة، والرَّحيم صِفَة خاصَّة، فالرَّحْمَن عامَّة لكلِّ أحَد، والرَّحيمُ خاصَّة بالمُؤمِنين، كمَا قَال تَعالَىٰ: ﴿وَكَانَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾ [الأحزاب: ٤٣].

والمَعْنىٰ الثَّاني: أنَّ الرَّحْمَن باعتِبار الوَصْف، والرَّحيم باعْتِبار الفِعْل، فوَصفُه الرَّحْمَن؛ ولهذا جَاءت علىٰ صِيغة فَعلان الَّذي يَدلُّ علىٰ السَّعة والامْتِلاء، فغَضبَان -

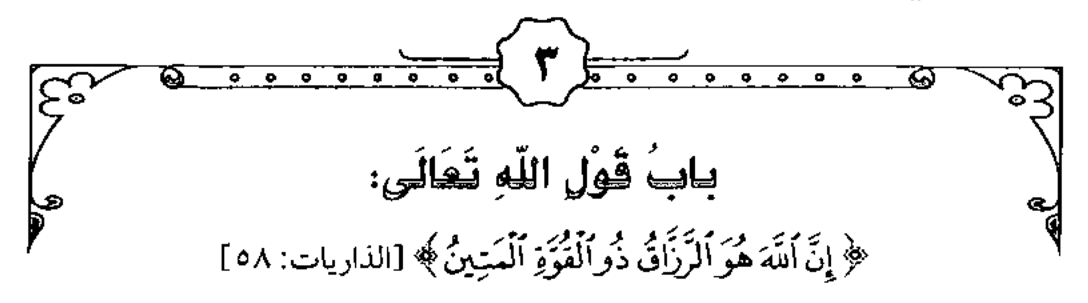
مثلًا- مُمتَلِئٌ غَضَبًا، وسَكرَان مُمتَلئ سَكرًا، وريَّان لمَن امْتلأ بَطنُه ماءً.

فلمَّا أُريد الوَصْفُ جاءت علىٰ وَزْن فَعلان، أما حين أُريد الفِعلُ فجاءت علىٰ اسْم رَحِيم، وهذا الثَّاني أقرَبُ: أنَّ الرَّحْمَنَ باعْتِبار الوَصْف، والرَّحيمَ باعْتبار الفِعْل الَّذي هو إيصالُ الرَّحْمَة إلىٰ المَرْحُوم.





❑ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:



٣ باب قَوْلِ اللّهِ تَعَالَى:

﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾ [الذاريات: ٥٨]

[٧٣٧٨] حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ، عَنْ أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَا أَحَدٌ أَصْبَرُ عَلَى أَذًى سَمِعَهُ مِنَ اللهِ، يَدَّعُونَ لَهُ الوَلَدَ، ثُمَّ يُعَافِيهِمْ وَيَرْزُقُهُمْ**»(١).

[طرفه ٦٠٩٩ - تحفة: ٩٠١٥]



الشَّـرح

قوله: «بابُ قَولِ اللهِ تَعالَىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾»: الرَّزَّاقُ: صِيغةُ مُبالغة مِن الرِّزق، وهو العَطاءُ، ومِنه قولُه تَعالَىٰ: ﴿فَٱرْزُقُوهُم مِّنْهُ﴾ [النساء: ٨] أي: أَعْطُوهم منه، وجاءت بصِيغة المُبالغَة لأحدِ وجْهَين: إما أنَّها من باب النِّسبة وأن الرِّزقَ وصفٌ لازِمٌ لله، وإما للمُبالغة الدَّالَّة علىٰ الكَثْرة، وذلك لكَثْرة مَن يَرزُقه اللهُ عَزَّوَجَلَّ، ولكَثْرة رِزقِه عَزَّوَجَلَّ، فالرَّزَّاق علىٰ وَزْن فعَّال، يَحْتَمِلُ أن تكونَ للنِّسبَة ويَحتَمل أن تَكون للمُبالَغَة؛ لأنَّ كَلِمة «فعَّال» تكون للنِّسْبة؛ كالنَّجَّار والحَدَّاد وما أَشبَه ذلك، وتَكون للمُبالَغَة، فإذا كانَت للنِّسْبة فالمَعْنىٰ: أنَّ اللهَ مَوصُوفٌ بهذه الصِّفة، وإذا كانَت للمُبالَغَة فالمَعْنىٰ كَثْرَة مَن يَرزُقُهم اللهُ عَزَّوَجَلَّ وكَثْرة رِزْقه الَّذي يُعطيه.

---

(١) وأخرجه أيضًا: مسلم (٢٨٠٤).

وقوله: «﴿هُوَ ٱلرَّزَّاقُ﴾»، هو: ضميرُ فَصْل يدلُّ علىٰ الحَصْر، فالرَّزَّاق بصيغَة المُبالَغَة لا تَكُون إلَّا لله، أمَّا الرَّازِقُ أو رَزَق يَرزُقُ، فتكُون لله وللمَخْلوق.

وقوله: ﴿ذُو ٱلْقُوَّةِ﴾ ذو: بمَعْنىٰ صاحِب، والقُوَّة: هي الفِعل بلا ضَعْف، وليست هي القُدْرَةَ؛ لأن القُدْرة الفِعْل بلا عَجْز، والقُوَّة الفِعل بلا ضَعفٍ، والدَّليلُ: قولُه تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً﴾ [الروم: ٥٤]، ولَم يَقُل: ثُمَّ جَعل مِن بَعد ضَعْف قُدْرة، وقالَ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعْجِزَهُۥ مِن شَىْءٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾ [فاطر: ٤٤]، قال: يُعجِزه، وقال: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾، ولم يَقُل: كان عَليمًا قويًّا؛ لأن العجْزَ ضِدُّه القُدْرة، والضَّعْفَ ضِدُّه القُوَّة.

مَسْأَلَة: أيُّها أَكمَل: القُدْرة أو القُوَّة؟

الجَوَاب: القُوَّة أكْمَل، ويَظْهَر ذلك بالمِثال: لو قِيل لكَ: احْمِلْ هَذا الحَجَر، فأَرَدْتَ أنْ تَحمِلَه فعَجَزْتَ أنْ تُقِلَّهُ عن الأَرْض، فأَنْت الآنَ غَيرُ قَادر، ولو قيلَ لك: احْمِل هذا الحَجرَ، فحَمَلتَه لكِن بمَشقَّة، فأنتَ الآن قادِرٌ غَيرُ قَوِيٍّ، ولو قِيل لك: احْمِل هذا الحَجَر، فحَمَلْتَه بسُهولة حتىٰ رَفَعْتَه إلىٰ فَوق، فأَنْتَ الآنَ قَوِيٌّ.

إذًا، القُوَّة أكْمَلُ مِن القُدْرة؛ لأنَّ كلَّ قَويٍّ قَادرٌ، وليس كلُّ قَادِرٍ قَويًّا.

فإنْ قال قائلٌ: ما الَّذي يُقابِلُ القُوَّة؟

نقُول: الضَّعفُ، ولِهذا تقولُ: فُلانٌ قَويٌّ غيرُ ضَعيفٍ، ولا تَقولُ: فُلانٌ قَويٌّ غيرُ عَاجز، وتَقول: فلانٌ قادرٌ غيرُ عاجِز، وهذا فرقٌ بين القُوَّة والقُدْرة.

فرْقٌ آخَر: أن القُوَّة تكُون في الحَيَوان والجَمَاد، والقُدْرة تكُون في الحيَوان فقط،

تقولُ: هذا الحديدُ قَويٌّ، ولا تَقول: هذا حَديدٌ قَادِرٌ.

إذًا، لَا يُوصَف بالقُدْرة إلَّا ما كان ذا رُوح، تقول: الفيلُ قَويٌّ وقادِر، والإنسانُ قويٌّ وقَادر.

وقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ٱلْمَتِينُ﴾ أي: القُوَّة الشَّديدة، فهو ذو قُوَّة شَديدة، ﴿ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾، في هذه الآيةِ من أسْمَاء الله ثَلاثَةٌ: اللهُ، والرَّزَّاق، والمَتين، وفيها من صِفَات الله أَرْبَع: الأُلوهِيَّة، والرِّزْق، والقُوَّة، والمَتانَة.

والرَّحْمَة صِفَة تَتَعلَّق بالرَّاحِم، لكِن الأشَاعِرة وأشْباههم لا يُثبتون من الصِّفَات إلَّا ما دلَّت عليه عُقولُهم، ويُنكرون من الصِّفَات ما لم تَدلَّ عَليه عُقولُهم، وإن كان العَقلُ يَدلُّ علىٰ أنَّها ثابتةٌ لله عَزَّوَجَلَّ، فهم يُنكرون أن يُوصف اللهُ بالرَّحْمَة، يَقولون: لأنَّ الرَّحْمَة رِقَّةٌ ولِين، واللهُ عَزَّوَجَلَّ يَقولُ: ﴿ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾ وحينئذٍ تُفسَّر الرَّحْمَة بأنَّها إرادَة الإنْعام أو الإنْعامُ نَفسُه، أما تَفسيرُها بالإنعام عندهم فظاهرٌ؛ لأن الإنعامَ نِعمةٌ مُنفصِلة بائنةٌ عن الله، والإرادَة ثَابتة عندهم لا يُنكِرُونها.

ولكنَّا نقولُ: هذا تَحريفٌ للكَلِم عن مَواضِعه؛ لأن إرادَة الإنْعام، أو الإنْعام إنما تَكُون بعد الرَّحْمَة، فالإرادَة مُترتِّبة علىٰ الرَّحْمَة؛ لأن الرَّحيم هو الَّذي يُريد الإنعَام والإحسَان، فتَفسيرُ الرَّحْمَة بما كان مِن آثارِها تَحريفٌ للكَلِم عن مواضِعِه؛ ولهذا نَقولُ: نَحنُ نُثبت أنَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ رحمَةً يَرحَم بها مَن يَشاء، وأنَّ هذه الرَّحْمَة إذا كانَت رِقَّةً في المَخْلوق فإنَّها لا تَكُون كذلك في الخَالق؛ لأنَّ الله ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، علىٰ أنَّنا لا نُسَلِّم لهم أن الرَّحْمَة رِقَّة، فقد يَكون الرَّجُل القَويُّ الشُّجاع أو السُّلطان القَويُّ النَّافِذُ أَمرُه رَحيمًا، ولا يَقتَضي

ذلك شيئًا يَنقُص من سُلطَتِه وقُدرَتِه وقُوَّتِه.

علىٰ كلِّ حَال؛ فمَذْهب الأشَاعِرة: أنَّهم لا يُؤمِنون بأنَّ لله رَحمةً، مع العِلْم بأنَّهم يَقولون: الدَّليل العَقْلي علىٰ الإرادَة هو التَّخصِيص -هذا هو دينُ العَقْل- ثمَّ لا يَستَدِلُّون عقلًا علىٰ الرَّحْمَة بما يُنْعم اللهُ به علىٰ العِباد، المطَرُ والنَّباتُ والصِّحَّة والأَمْنُ مِن آثَار الرَّحْمَة، وكَونُه من آثَار الرَّحْمَة يُدرِكُه كلُّ أَحَد حتَّىٰ العامَّة، العامِّيُّ إذا خرَج مِن بَيْته ورَأىٰ المَطَر، قال: هذا مِن رَحمَة الله، لكِن العامِّي لا يَدري أن السَّماء والأَرْض والجبالَ والمَخْلوقات أنها تَدلُّ علىٰ الإرادَة، وهذا من الغَرائب مما يَدلُّك علىٰ أن الإنسانَ إذا اعتَمَد علىٰ عَقْله ضَلَّ.

الأشَاعِرةُ لا يُخالِفُون أهلَ السُّنَّة في الصِّفَات فقط، وإنَّما يُخالِفُون أهْلَ السُّنَّة في أَكثَر مِن أَحَد عَشَر مَسْأَلَة في العَقِيدة؛ فالمَسْأَلَة ليسَت في الصِّفَات فقَط، فإذا رَأينَا رَجلًا أَوَّل في بعضِ نُصوص الصِّفَات لا يُمكن أن نَقولَ: إنه أَشعَريٌّ حتىٰ نَسْبرَ حالَه ونَنظُرَ.

ثم ساقَ المُؤلِّفُ حَدِيث أبي مُوسىٰ الأَشْعَريِّ، قالَ: قَال النَّبيُّ ﷺ: **«مَا أَحَدٌ أَصْبَرُ عَلَىٰ أَذًىٰ سَمِعَهُ مِنَ الله»**، إذَا قُلْنا: (مَا أَحدٌ أَصْبرُ)، فهَذه لُغَةُ تَميم، وإذا قُلنا: (ما أَحَدٌ أَصْبرَ)، فهَذه لُغَةُ قُريش؛ لأنَّ قُريشًا يَجعلون «مَا» النَّافيَة تَعمل عمَل «ليس» بشُروطٍ مَعروفة، والتَّميمِيُّون يَرَوْنها لا تَعمَل، وقد قالَ الشَّاعرُ:

وَمُهَفْهَفُ الأَعْطَافِ قُلْتُ لَهُ: ابْتَسِمْ ... فَأَجَابَ: مَا قَتْلُ المُحِبِّ حَرَامُ

صارَ تَميميًّا؛ لأنه لم يَقُلْ: ما قَتلُ المُحبِّ حَرامًا، ولو قال: ما قَتْلُ المُحبِّ حرامًا لصَار قرشيًّا.

وقَوله: «مَا أَحَدٌ أَصْبَرُ عَلَىٰ أَذًىٰ سَمِعَهُ مِنَ الله»: «**أَصبَر عَلىٰ أَذًىٰ**»: في هذا:

وَصفُ الله تَعالَىٰ بالصَّبْر والتَّحمُّل مِن عِباده.

وفيه: إِثْبَات الأذيَّة لله عَزَّوَجَلَّ، وأنَّ الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ يتأذَّىٰ، ولكِن هَل الصَّبْر صِفَة عَيب، أو صِفَة كَمَال؟

لا شَكَّ أنه صِفَة كَمَال، وأنَّ الإنسان يُثنىٰ عليه بالصَّبْر، والرَّبُّ عَزَّوَجَلَّ يُثنىٰ عليه بالصَّبْر.

مَسْأَلَة: هل التَّأذِّي بما يُؤذي صِفَة نقْصٍ؟

الجَواب: لا، لَيس صِفَة نَقْص؛ لأنَّه لا يَلزَم مِن الأذَىٰ الضَّرَر؛ ولِهَذا نَقولُ: إن اللهَ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ يتأذَّىٰ ولكنَّه لا يَتضَرَّر، كما قالَ اللهُ تَعالَىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْآخِرَةِ﴾ [الأحزاب: ٥٧] هَذا في القُرْآن.

وفي الحَديث القُدُسِيِّ: «**يُؤْذِينِي ابْنُ آدَم يَسبُّ الدَّهرَ وَأَنَا الدَّهْرُ**»، لكِنَّه قالَ في القُرْآن: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلْكُفْرِ ۚ إِنَّهُمْ لَن يَضُرُّوا۟ ٱللَّهَ شَيْـًٔا﴾ [آل عمران: ١٧٦]، وقَال في الحَديث القُدُسِيِّ: «**يَا عِبَادِي، إِنَّكُم لَنْ تَبلُغُوا ضُرِّي فَتَضُرُّونِي، وَلَنْ تَبلُغُوا نَفْعِي فَتَنْفَعُونِي**»(١).

والأَذَىٰ لا يَدلُّ علىٰ ضَعْف المُتأذِّي، فإِنَّ الرَّجُلَ قد يَتأذَّىٰ بالرَّائحَة الكَريهَة، ولكنَّها لا تَضرُّه، ولا يَدلُّ ذلك علىٰ ضَعْف، بل قد يَدلُّ علىٰ كَمَاله إذا تأذَّىٰ بما يُؤذِي حَقيقةً.

وقَوله: «يَدْعُونَ لَهُ الوَلَدَ، ثُمَّ يُعَافِيهِمْ وَيَرْزُقُهُمْ»: يَعْني: أنَّهم يقُولون: إنَّ لله

---

(١) أخرجه مسلم (٢٥٧٧) من حديث أبي ذرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ولدًا؛ كما قالَت اليهودُ: ﴿عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾[التوبة: ٣٠]، وقالَت النَّصارىٰ: ﴿ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠]، وقال المُشْرِكُون: المَلائكَة بَناتُ الله، وهو يُعافِيهم ويَرزُقُهم، هذه نَتيجَةُ الصَّبْر، أنه يُعافِيهم ويَرزُقهم مع أنَّهم يدَّعون له الوَلَد، ودَعْوىٰ الوَلَد لله عَزَّوَجَلَّ تَتضمَّن شَيئين:

الشَّيء الأوَّل: تَكذيب اللهِ عَزَّوَجَلَّ، فإن اللهَ تَعالَىٰ نفىٰ أن يكونَ له ولدٌ، بل نزَّه نفسَه عن ذلك: ﴿سُبْحَٰنَهُۥٓ أَن يَكُونَ لَهُۥ وَلَدٌ﴾ [النساء: ١٧١].

الشَّيء الثَّاني: وصْفُ الله بالنَّقص؛ لأنه لا يَحتاج إلىٰ الوَلَد إلَّا مَن كان ناقصًا، فيَحتاج إلىٰ الولَد ليُعينه في مُهمَّاته وليَبقىٰ نَسلُه بعدَه؛ لأن الإنسانَ إذا مات بلا نَسْل نُسِي ولم يَأتِ له ذِكرٌ، اللَّهُمَّ إلَّا مِن عِلْمٍ، أو صَدَقَةٍ جَارِيَة، أو ما أَشبَه ذلك.

علىٰ كلِّ حَال؛ هَؤُلاء آذَوُا اللهَ عَزَّوَجَلَّ بدَعْوىٰ الوَلد، ومع ذلك يُعافِيهم ويَرزُقُهم، ولولا صَبْرُه تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ لأَهلَكَهُم: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِظُلْمِهِم مَّا تَرَكَ عَلَيْهَا مِن دَآبَّةٍ﴾ [النحل: ٦١].

إذًا: الشَّاهِد من هذا الحَدِيث: قَوْله: «يُعَافِيهِمْ وَيَرْزُقُهُمْ»: يُعافيهم في أبْدانِهم من الأَمْراض، ويُعافيهم في أَعراضِهم مِن أن تُنتُهك، ويَرزُقهم أيضًا مع العافِية رزقًا.

وفي هذا الحَدِيث من الصِّفَات: إِثْبَات صِفَة الصَّبْر لله؛ لقَوْله: «مَا أَحَدٌ أَصْبَرُ عَلَىٰ أَذًىٰ سَمِعَهُ مِنَ الله».

مَسْأَلَة: وهل هُو حَقيقِيٌّ؟

الجَوَاب: نَعم، حَقيقِيٌّ، ولكنَّه لا يُشبِه صَبْر المَخْلوق؛ لأن المَخْلوق قد يَصبِر لكِن مَع تَضجُّر وتَملُّل، وأما الرَّبُّ عَزَّوَجَلَّ فلا، لا يَلحَقُه من صَبْره شَيء كما

يَلحَقُ المَخْلوق من صَبْره.

وفيه: إِثْبَات أنَّ الله يَرزُق ويُعافي لقَوْله: «**ويُعافِيهم ويَرزُقُهم**».

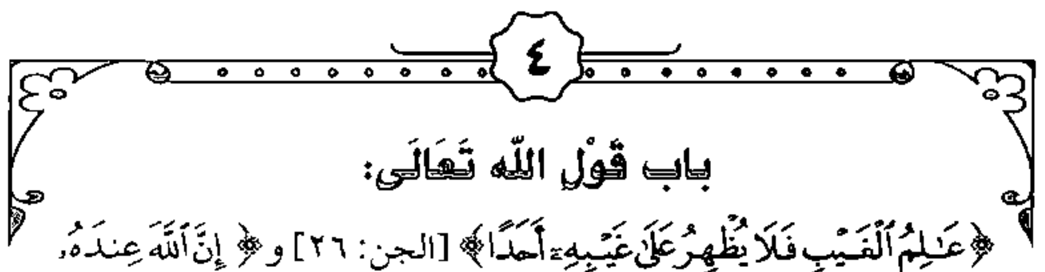
وهل نَشتَقُّ مِن «يَرزُقه» اسمًا؟ لا، لكن جاء الاسْمُ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ﴾ [الذاريات: ٥٨]، هل نَشتَقُّ مِن «يُعافي» اسمًا؟ لا، ولهذا لا يُسمىٰ الله بالمُعافِي، لكن يُخبَر عنه بأنه يُعافي مِن الأمراضِ القَلبيَّة والبَدنيَّة، «**واشْفِ أَنْتَ الشَّافِي، لا شَفَاءَ إِلَّا شِفَاؤُك**».

الحِلْمُ أَلَّا يُعجِّلَ بالعُقُوبة مع أنَّه قد لا يَصبِر، لكن الصَّبْر يَتحمَّل، نحن نقولُها بالشَّبَه لنا، يَتعجَّل الإنسانُ ولا يُفكِّر في العقوبَة، والحَليمُ يُفكِّر في العقوبةِ لكنَّه لا يَعجَل.





❑ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:



٤

باب قَوْلِ اللَّه تَعَالَى:

﴿عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ فَلَا يُظۡهِرُ عَلَىٰ غَيۡبِهِۦٓ أَحَدًا﴾ [الجن: ٢٦] و﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ [لقمان: ٣٤]، و﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلۡمِهِۦ﴾ [النساء: ١٦٦]، ﴿وَمَا تَحۡمِلُ مِنۡ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلۡمِهِۦ﴾ [فُصِّلَت: ٤٧]، ﴿إِلَيۡهِ يُرَدُّ عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ [فُصِّلَت: ٤٧]

قَالَ يَحْيَى(١): الظَّاهِرُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا، وَالبَاطِنُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا.



الشَّرح

هذه التَّرجمةُ لإثْبَات صِفَة العِلْم لله عَزَّوَجَلَّ، والعِلْمُ للهِ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ ثابتٌ، وقَد جاء علىٰ وُجُوه مُتعدِّدَة.

والعِلمَ: إدْرَاكُ المَعلُوم علىٰ ما هو عَليه.

فقَولُنا: «إدْراكُ»، خَرج به الجَهلُ البَسيط، وقولنا: «عَلىٰ ما هُو عَليه»، خرَج به الجَهلُ المُركَّب؛ لأنَّ الجَهل نَوعان:

(١) قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «فتح الباري» (١٣/ ٣٦٢): «يحيىٰ هذا هو ابن زياد الفراء النحوي المشهور، ذَكر ذلك في كتاب (معاني القرآن) له» اهـ.

وهو أبو زكريا يحيىٰ بن زياد بن عبد الله بن منظور الأسدي مولاهم الكوفي النحوي، صاحب الكسائي، ولد في الكوفة سنة ١٤٤هـ، ومات بطريق الحج سنة ٢٠٧هـ، وله ثلاث وستون سنة، انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٠/ ١١٨- ١٢١).

جَهلٌ بَسيط: وهو عَدَم العِلم، وجَهلٌ مُركَّب: وهُو أن يَكون الإنسانُ جاهلًا ويَجهَل أنه جاهلٌ، ولهذا قيلَ: إنَّه مُركَّبٌ مِن وَجهَين، الجَهْل بالوَاقع، والجَهل بحالِه، وأَضرَبُ لهذا مثلًا يتبيَّن به ذلك:

سَأَلْنَا رجلًا: متىٰ كانَت غَزوةُ بَدر؟ قال: كانَت غَزوةُ بدْرٍ في رمضَانَ في السَّنَة الثَّانية، بماذا تَصفون هذا المُجيب؟ بأنَّه عالِمٌ؛ لأنه ذَكَر الأمْرَ علىٰ ما هو علَيه، وسَألنا رجلًا آخَر: فقُلنا له: مَتىٰ كانت غَزوةُ بَدر؟ قال: كانَت في السَّنَة الخَامِسَة من الهِجْرة، هذا جاهِلٌ جَهلًا مُركَّبًا، وسَألْنا الثَّالث فقُلنا: متىٰ كانَت غَزوةُ بَدر؟ قالَ: لا أَدرِي. هذا جَهلٌ بَسيط.

فالرَّبُّ عَزَّوَجَلَّ عالِم، أيْ: مُدْرك للمُعلومات عَلىٰ ما هي عَليه، ثم إنَّ عِلْم الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ أزَلِيٌّ أَبدِيٌّ، هذا أوَّلًا، وعِلْمُ اللهِ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ عامٌّ شَاملٌ لكلِّ شَيء جُملةً وتَفصيلًا، حتىٰ إنَّه يَعلمُ دَبيبَ النَّمل في أيِّ وَقتٍ مِن أوقاتِ الدُّنيا يَعلَمُه تَفصيلًا، ويَعلمُ أين تَضَع النَّملةُ خطْوَها تَفصيلًا، كلُّ شَيء يَعلمُه جُملة وتفصيلًا؛ لأن اللهَ خلَق كلَّ شَيء، والخالقُ لابد أن يكونَ عالِمًا، كما قال تَعالَىٰ: ﴿أَلَا يَعۡلَمُ مَنۡ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلۡخَبِيرُ﴾ [المُلك: ١٤].

ثالثًا: عِلمُ اللهِ لَم يُسْبَق بجَهْل ولا يَلحَقُه نِسيان كمَا قالَ مُوسىٰ: ﴿عِلۡمُهَا عِندَ رَبِّي فِي كِتَٰبٖۖ لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى﴾ [طه: ٥٢]، إذًا: عِلْم اللهِ واسِعٌ شَامِل أزَلِيٌّ أبَدِيٌّ لَم يُسبَق بجَهْل ولا يَلحَقُه نِسيَان.

نُريد أن نَعرف: ما هي الفَائدة من مَعرفتنا بهذه الصِّفة العَظيمَة؟

الفائدَة: أنَّ الإنسانَ إذا عَلِم أنَّ اللهَ واسِعُ العِلْم، وأنه مُحيطٌ بكُلِّ شَيء عِلمًا

فلابُدَّ أن يَحمِلَه هذا الاعتقادُ علىٰ الاستقامَة علىٰ أمْرِ الله، وهذه مَسْأَلَة تَغيب عن كثيرٍ من الَّذين يَتكلَّمون فِي صِفَات الله، تَجِدهم يتكلَّمون علىٰ إثْبات الصِّفة، لكن لا يَتكلَّمون عمَّا يُثمره الاعتقَاد بالنِّسبة لهَذه الصِّفة من الأحْوال المَسلكيَّة، وهَذه مُهمَّة.

يَعْني أنْت إذا عَلمت أنَّ اللهَ يَعلم كلَّ شيء، هل تُضمر فِي قَلبِك ما يُخالف الاستِقامَة وأنْت تَعلم أنَّ اللهَ يَعلم ذلِك؟ لا، هَل تَفعل ما يُخالفُ الاستقامَةَ؟ لا، هل تَقول ما يُخالف الاستِقامَة؟ لا، وهذه مَسْأَلَة يَنبغي للإنسَان أن يَجعلها علىٰ بالِه، أنه ليس المَقصود أن نعلم ما يتعلق بالعَقِيدة فقط من الأسْمَاء والصِّفَات، بَل المَقصُود مع ذلك ما يَترَتَّب علىٰ هذا الاعتِقاد مِن تَصحِيح المَسْلك والاستقامَة علىٰ الأمْر.

مَسْأَلَة: مَن أنكَر أن يَكون اللهُ عَالمًا فإنه كافِر، ولهذا قال الإمامُ الشَّافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالنِّسبة للقَدريَّة، قالَ: جَادِلوهم بالعِلْم، فإنْ أقرُّوا به خُصِموا، وإنْ أنكَرُوه كَفَروا؛ لأن القَدريَّة يَقولون: إنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لم يُقدِّر عَمَل العَبْد، ولم يَشَأْه، ولَيس له عَلاقَة به، فقَال: جَادِلُوهم بالعِلم، فاسْأَلُوهم: هَل اللهُ عَالِمٌ بأَعْمال العِباد أو لَا؟ إنْ قَالوا: لا، فهُم كُفَّار، وإن قالوا: نَعَم، فقَد خُصِموا، وذلك بأنْ يُقال: هَل وَقَعَتْ هذه علىٰ خِلافِ مَعلومِه أو علىٰ وَفقِه؟

إن قَالوا: علىٰ خِلاف مَعلُومِه، فهذا هو إنْكارُ العِلْم، إن قالوا: علىٰ وَفقِه، فيَلزَمُهم أن يَقولوا: بأنَّها وقَعَت بمَشيئتِه.

ثم ذكر المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ **آيات، فقَال:** (بابُ قَوْل الله تَعالَىٰ: ﴿عَـٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ فَلَا يُظۡهِرُ عَلَىٰ غَيۡبِهِۦٓ أَحَدًا﴾ [الجن: ٢٦]): ﴿عَـٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ﴾ الغَيب: ما غابَ عن الخَلْق، والغَيبُ يَنقَسِم إلىٰ قِسْمَين:

غَيْب مُطلَق: لا يَعلَمُه الخَلْقُ.

وغَيب مُقيَّد: يَعلمُه بعضُ النَّاس دُون بَعض.

فمَثلًا: الَّذين في مكَّةَ الآن، هَل نَحن نَعلَمُهم؟ لا، فهُم غائبُون عنَّا، لكنَّهم هم في مكَّة، ليَسَت أَحوالُهم بغَيْب، إذًا: هذا غيبٌ نِسبِيٌّ، فلو أن أحدًا جاءنا يَقول: إن مكانَ المَسروق الَّذي سُرِق منك كذا وكذا، يَعْني: عيَّن مكانَ المَسروق الَّذي سرَقَه السَّارِقُ ودَفَنه، هل نَقولُ: هذا مِن عِلْم الغَيْب، بالنِّسبَة لنا: غَيبٌ، لكن بالنِّسبَة لمَن شاهَد السَّارِقَ وهو يَدفِنُه لا يَكون غَيبًا، أما الغَيبُ المُطلَق فهذا هو الَّذي يَختَصُّ اللهُ به، وهو الَّذي يَغيبُ عن كلِّ النَّاس، مِثْل العِلْم بالمُستَقبَل فهذا غيبٌ، فمَن ادَّعىٰ أنَّه يَعلَم ما سَيكُون غدًا فقَد ادَّعىٰ عِلْمَ الغَيْب؛ لأنه مُستَقبَل، والمُستَقبل مَجهولٌ لكلِّ النَّاس.

وقَوْله: ﴿فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا﴾، وَلَيْتَ أن المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ أتىٰ بآخِر الآيَة؛ لأنَّ آخرَها لابُدَّ أن يُذكَر، وهو قَوْله: ﴿إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ فَإِنَّهُۥ يَسْلُكُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ رَصَدًا﴾؛ لأنَّ اللهَ أَظهَر علىٰ غَيْبه مَن أظْهَر من الرُّسُل، فالنَّبيُّ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ حدَّثنا عن أُمورٍ غَيبِيَّة مُستَقبَلَةٍ مِن أَشراطِ السَّاعة ومِن أَحْوال يَوم القِيامَة، فلَيْت أن البُخَاريَّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذكَر هذا الاستِثْناء؛ لأنَّه مُهِمٌّ.

وقَوْله: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ ﴾ [لقمان: ٣٤]: هذا أيضًا عِلْمُ الغَيْب، والسَّاعَة عِلمُها عند الله، حتىٰ إنَّ النَّبيَّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سألَه جِبريلُ، فقَال له النَّبيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**ما المَسئولُ عنها بأَعلَمَ مِن السَّائل**»(١)، فأفْضَل الرُّسُل مِن المَلائكة

---

(١) أخرجه مسلم (٨) من حديث عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وأخرجه البخاري (٥٠)، ومسلم (٩، ١٠) من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

لا يَعلَمُها، وأَفضَل الرُّسُل من الآدميِّين لا يَعلَمُها، ومَن دُونَهم من بابِ أَوْلىٰ، فمَن ادَّعىٰ عِلْم السَّاعةِ، وقال: السَّاعةُ سَتَقوم في السَّنَةِ الفُلانيَّة أو في الشَّهْر الفُلانِي، فإنه مُكذِّب لهَذه الآيَة، ومُدعٍ دَعوةً باطِلَةً، ويَكون كافرًا.

الظَّاهِر: أن المُؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ أشارَ إلىٰ بقيَّة الآيَة: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلۡغَيۡثَ وَيَعۡلَمُ مَا فِي ٱلۡأَرۡحَامِۖ وَمَا تَدۡرِي نَفۡسٞ مَّاذَا تَكۡسِبُ غَدٗاۖ وَمَا تَدۡرِي نَفۡسُۢ بِأَيِّ أَرۡضٖ تَمُوتُۚ﴾، هذه الخَمسَةُ هي مفاتِحُ الغَيْب المَذكُورة في قولِه تَعالَىٰ: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلۡغَيۡبِ﴾ [الأنعام: ٥٩]، وكيف كان العِلمُ بهذه الخمْسَة مَفاتحَ غَيْب؟ لأن السَّاعة مِفتاح الآخِرة، تَنزيل الغَيْث مِفتاح النَّبات، عِلْم ما في الأَرْحام مِفْتاح الجَنين الَّذي خلَقه الله تَعالَىٰ في هذا الرَّحِم، يَعْني: مِفتاح حياة الإنسَان في الدنيا.

﴿وَمَا تَدۡرِي نَفۡسٞ مَّاذَا تَكۡسِبُ غَدٗاۖ﴾ مِفْتاح العمَل في المُستَقبَل، ﴿وَمَا تَدۡرِي نَفۡسُۢ بِأَيِّ أَرۡضٖ تَمُوتُۚ﴾ مِفْتاح الآخرة بالنِّسبة لكلِّ واحدٍ من النَّاس، فلهَذا قال النَّبيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «**مَفاتِحُ الغَيْب خَمْس لا يَعْلَمُها إلَّا اللهُ**»، وذَكَر أنَّ اللهَ عِنده عِلْم السَّاعَة، قَال: ﴿وَيُنَزِّلُ ٱلۡغَيۡثَ﴾، كيف جَعل تَنزيلَ الغيثِ وهُو فِعْلٌ جَعله في ضِمْن المَعلوماتِ الغيْبيَّة، يَعْني: لم يَقُل: ويَعلَمُ نُزولَ الغَيْث، قال: ﴿وَيُنَزِّلُ ٱلۡغَيۡثَ﴾؟

نقولُ: لأنَّ الخالِقَ لابد أن يكونَ عالِمًا بالمَخْلوق، فإذا كان هو الَّذي يُنزِّل الغيثَ وحْدَه، فلا أحدَ يَعلم متىٰ يَنزِل الغيثَ؛ لأنَّ عِلْم نُزول الغَيْث عند من يُنزِّل الغَيْث، لكن جاءت الآيَةُ هكذا؛ لأن إنْزالَ المطَرِ الَّذي به الغَيْث لا يَكون أبدًا إلَّا من الله عَزَّ وَجَلَّ.

فإن قالَ قائلٌ: ماذا نَقول: عمَّن يَتكلَّمون الآن في الطَّقْس؟ يَقولُون: غدًا سَيكُون

مطَرٌ في الأَرْض الفُلانيَّة بعد الظُّهْر أو في أوَّل النَّهار، أو ما أَشبَه هذا؟

فالجَوابُ عن ذلك: مِن وَجْهَيْن:

الوَجْه الأَوَّلُ: أن هذا مَبنِيٌّ علىٰ أمرٍ مَحسُوس، فإن الجوَّ يتغيَّر ويَتكيَّف علىٰ وجْهٍ يُعلَنُ بالآلاتِ الدَّقيقَة أنه مُهيَّأ للمَطر أو غَير مُهيَّإ، وإذا كان كذلك فلَيس من أمورِ الغَيب.

ثانيًا: أنَّ هذا الَّذي يَقولُونه: قد يُخطِئ كثيرًا، ولو كان عِلْمَ غَيْبٍ ما أخطَأ؛ لأن العِلمَ ليس فيه خطَأ.

وقوله: ﴿وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ﴾، هذا الثَّالثُ: أيُّ أَرْحام؟ أرحَام الآدَمِيِّين أو الآدَمِيِّين وغَيرهم؟ أَرْحام الآدَمِيِّين وغَيرهم هو الَّذي يَعلمها عَزَّوَجَلَّ.

ما مُتعلَّقُ العِلم؟ هل هي الذُّكورة والأُنوثة، أو أَحوالُ هذا الجَنِين من كلِّ وَجْه؟

الجَوَابُ: الثَّاني؛ لأن أحوالَ الأُنوثة والذُّكورة تُعلَم، يَعلَمُها غيرُ الله عَزَّوَجَلَّ، فالمَلَكُ الَّذي يُؤمَر بأن يُخَلِّق هذا الجَنينَ ذَكرًا أو أُنثىٰ يَعلَم؛ لأنَّ المَلَكَ يَقولُ: «**يا رَبِّ، أَذَكَرٌ أَمْ أُنثَىٰ؟ فيَقضي اللهُ ما شاء**»[1]، إذًا، فالمَلَكُ يَعلَمُ بأنَّ ما في الرَّحِم ذكَرٌ أو أُنثىٰ قبل أن يَخرُج.

ثم إنَّ الأَجْهِزةَ الحديثة في عَصْرنا يُمكِن أن يُعلَم بها الجَنينُ أَذَكَرٌ أمْ أُنْثىٰ.

فنَقول إذًا: مُتعلَّقُ العِلْم بالجَنِين ليس هو الذُّكُورة والأُنوثَة؛ لأن الذُّكورةَ والأُنوثَة إذا خُلِّق الجَنينُ فصَار ذكرًا أمْكَن العِلمُ به، وكذلك إذا صارَ أُنْثىٰ، ولكِن

(١) أخرجه مسلم (٢٦٤٥) من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

نَسأَل أوَّلًا: الجَنينُ له مُتعلِّقات، هل هذا الجَنينُ سَيخرُج حيًّا أو ميِّتًا؟ مَن يَعلَمُ؟ اللهُ. ستَطُول حياتُه إذا خرَج حيًّا أو تَقصُر؟ مَن يَعلَم؟ الله. سيَكُون غنِيًّا أو فقيرًا؟ مَن يَعلَمُ؟ سيَكون عالمًا أو جَاهلًا؟ سيكون أميرًا أو مأمورًا؟

يَعْني: مُتعلِّقات العِلم بالنِّسبة للجَنِين كَثيرة، فإذا قُدِّر أن النَّاس عَلِموا أنه ذكَرٌ أو أُنثىٰ فإنَّهم لا يَعلَمُون بقيَّة مُتعلِّقات العِلْم الكَثيرة الَّتي لا يَعلَمُها إلَّا اللهُ عَزَّوَجَلَّ.

وقَوْله: ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا﴾: ولَم يَقُل: ماذا تَعمَل؛ لأن الإنسانَ يُقدِّر ماذا يَعمل، يقول: سأُسَافِر غدًا، أو سأَذهَبُ إلىٰ الكُلِّيَّة، أو سَأَخْتَبِرُ وما أشْبَه ذلك؛ لكن هل يَدري أن هذا يتحقَّق ويَكون كَسْبًا له؟

الجَوَاب: لَا، رُبَّما يكُون هناكَ مَوانع تَمنَع مِن تَحقيقِ ما أَراد، ورُبَّما يَفعل ولكِن لا يَكسِب بفِعله شيئًا، فالكَسْبُ غدًا لا يَعلَمُه إلَّا الله عَزَّوَجَلَّ، ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾ حتىٰ لَو أنَّ الإنسانَ قرَّر أنه لَن يَخرُج مِن بَلَده وكانَ الله تَعالَىٰ قد قدَّر أنْ يَموتَ في بلَدٍ آخَر فلابُدَّ أن يُقدِّر اللهُ تَعالَىٰ سَببًا يَنتَقِل به إلىٰ البَلَد الآخَر؛ وإذا كانَ لا يَعلم بأيِّ أَرضٍ يَمُوت مع أنَّه يُمكِنُه التَّنقُّلُ فهو لا يَعلَمُ في أيِّ وَقتٍ يَمُوت مِن بابِ أَوْلىٰ.

وقَوْله: و﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ﴾ [النساء: ١٦٦] الآيَة، فالوَاوُ مِن كلام المُؤلِّف حَرفُ عَطْف، والتَّقدير: وقَوْله: ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ﴾، وهَذه الجُمْلة جُملةٌ مِن آية، وهي قولُه تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ: ﴿لَّٰكِنِ ٱللَّهُ يَشْهَدُ بِمَآ أَنزَلَ إِلَيْكَ أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَشْهَدُونَ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾، فبَيَّنَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ أنَّه يَشهَدُ بما أَنْزَلَ إلىٰ مُحمَّد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأنَّه أنزَلَه بعِلْمه، و(عِلْمٌ) هنا يَحتَمِل أن تَكُون بمَعْنىٰ اسْم مَفعول، أي: أنزَلَه بمَعلُومه، أي: بمَا يَعلَمُه عَزَّوَجَلَّ من أَخْبَار، وما يَحكُم به مِن

أَحْكَام، ويَحتَمل أنَّه مَصدَرٌ علىٰ حَقيقَتِه، والمَعْنىٰ: أنَّ اللهَ أَنزَلَه وهو عالِمٌ به جَلَّوَعَلَا، فالقُرْآن لا شَكَّ أنه نَزَل بمَعلوماتٍ كَثيرة مِن عند الله، ولا شكَّ أنه نزَل بعلْم الله عَزَّوَجَلَّ.

وقوله: ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِۦ﴾ [فاطر: ١١]: هَل «مَا» هُنا نَافِية أو شَرطيَّة؟ نَافِيَة، ولا تَكُون شَرطيَّة؛ لأنَّ الفِعلَ بعدها مَرفوعٌ، ولو كانَت شَرطيَّة لجُزم، وهي نافِيَة؛ لأنَّه وقَع بَعدَها «إلَّا».

إذًا: ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِۦ﴾ يَعْني: ابتَداء العَمل، وحُلُول الوَضْع، كل ذلك بعِلْم الله عَزَّوَجَلَّ، وهذه الآيَةُ مما يُقرَأ به للمَرأة إذا تَعسَّرت وِلادَتُها، وهي مُفيدة جدًّا، إذا قرَأ الإنسانُ بمَاء وقَرأ هذه الآيَةَ، وقَرأ: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ۝١ وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾ [الزلزلة: ١، ٢]، وقَرأ: ﴿اللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنثَىٰ وَمَا تَغِيضُ الْأَرْحَامُ وَمَا تَزْدَادُ وَكُلُّ شَيْءٍ عِندَهُۥ بِمِقْدَارٍ﴾ [الرعد: ٣٧] فإنها بإذْنِ الله تَنفَع، تَشرَبُها المَرأةُ، ويُمسَح بها بَطنُها وتَضَعُ بسُهولَة[1].

---

(١) سئل الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ هذا السؤال: هل هناك آيات واردة تُقرأ بغرض تسهيل الولادة بالنسبة للمرأة؟

فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ: لا أعلم في ذلك شيئًا من السنة، لكن إذا قرأ الإنسانُ علىٰ الحامل التي أخذها الطلق ما يدل علىٰ التيسير، مثل: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾، ويتحدث عن الحمل والوضع، كقوله تعالىٰ: ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِۦ﴾، ومثل قوله تعالىٰ: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ۝١ وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ۝٢﴾. فإن هذا نافع ومجرب بإذن الله، والقرآن كله شفاء، إذا كان القارئ والمقروء عليه مؤمنًا بأثره وتأثيره، فإنه لابد أن يكون له أثر، لأن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يقول: ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا خَسَارًا ۝٨٢﴾، وهذه الآية عامة شفاء ورحمة يشمل شفاء القلوب من أمراض الشبهات وأمراض الشهوات، وشفاء الأجسام من الأمراض =

﴿وَمَا تَحۡمِلُ مِنۡ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلۡمِهِۦ﴾ [فاطر: ١١] إلَّا بعِلْمه يَعْني: إلَّا كان ذلك صادرًا عن عِلْم الله عَزَّوَجَلَّ؛ لأنَّ حَمْلَها ووَضْعَها مِن خَلْق الله، والله عَزَّوَجَلَّ يَقولُ: ﴿أَلَا يَعۡلَمُ مَنۡ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلۡخَبِيرُ﴾ [الملك: ١٤]، وقَال تَعالَىٰ: ﴿إِلَيۡهِ يُرَدُّ عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ [فصلت: ٤٧] إلىٰ اللهِ لا إلىٰ غَيره يُردُّ عِلمُ السَّاعة، وهذا شَيءٌ مَعلوم بالقُرْآن والسُّنَّة والإجماعِ أنه لا أحَدَ يَعلَمُ متىٰ تقومُ السَّاعةُ إلَّا اللهُ عَزَّوَجَلَّ.

وقَوْله: «وقال يحيىٰ»، يَحيىٰ هو الفَرَّاء.

وقَوْله: «الظَّاهِر عَلَىٰ كُلِّ شَيْء عِلْمًا، وَالبَاطِن عَلَىٰ كُلِّ شَيْء عِلْمًا»، يُشيرُ إلىٰ قولِه تَعالَىٰ في سُورَة الحَديد: ﴿هُوَ ٱلۡأَوَّلُ وَٱلۡأٓخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلۡبَاطِنُ﴾ [الحديد: ٣] هذه أربَعة أسْمَاء استَوعَبت الأزْمِنة والأمْكِنَة، هو الأوَّل والآخِر، هذا بالنِّسْبة للزَّمان، فهو الأوَّل الَّذي ليس قبْلَه شَيءٌ، والآخِرُ الَّذي ليس بَعدَه شَيء، ﴿وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلۡبَاطِنُ﴾.

﴿وَٱلظَّٰهِرُ﴾ العَالي علىٰ كلِّ شيء، فإنَّ الظُّهور هنا بمَعْنىٰ: العُلوِّ، ومنه قولُه تَعالَىٰ: ﴿لِيُظۡهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ﴾ [الصف: ٩] أي: لِيُعلِيَه، ويَقول الفَرَّاءُ: إن المُرَاد به العِلْم، نقول: نَعم، هو سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ ظاهِر، أي: عالِمٌ، ومع ذلك فهو عالِمٌ بكُلِّ شَيء.

﴿وَٱلۡبَاطِنُ﴾ هو المُحيطُ بكلِّ شَيء، الَّذي يَعلَمُ بَواطِنَ الأُمور، فهو مع عُلوِّه مُحيطٌ بكُلِّ شَيء، وليس المَعْنىٰ أنه في كلِّ شَيء؛ لأنَّ هذا مَذْهب الحُلوليَّة من الجَهمِيَّة وغيرهم، بل المَعْنىٰ: الَّذي لا يَخفىٰ عليه ما بَطَنَ وما خَفِي، فهذه الآياتُ فيها إثْبَاتُ عِلم الله عَزَّوَجَلَّ، والكَلامُ علىٰ العِلْم نُعيدُه مرَّة ثَانية.

=

المستصعبات» اهـ. «نور علىٰ الدرب» شريط (٢٥٧) وجه (أ).

أولًا: مِن حيثُ العُمومُ نَقُول: إن اللهَ عليمٌ بكلِّ شيء جُملة وتفصيلًا، وهو يَشمل ما يتعلَّق بأعمال العَبْد.

ثانيًا: عِلمُ الله أزَلِيٌّ أَبدِيٌّ، ومَعْنىٰ أزَلِي، أي: السَّابق، والأَبَدي: في المُستقبل.

ثالثًا: عِلْم اللهِ لم يُسبَق بجَهلٍ ولا يَلحَقُه نِسيان.

والدَّليل في قولِه تَعالَىٰ علىٰ لسَان موسىٰ: ﴿قَالَ عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي فِي كِتَٰبٍ لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى﴾ [طه: ٥٢].

لم يُنكر أحدٌ -فيما نعلم- عِلمَ الله تَعالَىٰ بكلِّ شيء إلَّا غُلاةُ القَدَرِيَّة، فإنَّ غُلاةَ القَدريَّة أنكَرُوا عِلمَ الله بما يَفعَلُه الخَلْق، وقالوا: إنَّ اللهَ لا يَعلَم ما يَفعَلُه الخَلقُ إلَّا بعد وُقُوعه، يَعْني: فلا يَعلَمُه عِلمَ غَيب، وإنَّما يَعلَمُه عِلمَ مُشاهده، إذا وَقَع عِلْم الله به، أما قَبل ذلك فلا يَعلَمُه.

ولكن شَيخ الإسْلام رَحِمَهُ اللَّهُ قال: إنَّ هذا قَوْل غُلاة القَدريَّة قَديمًا، وأنَّ مُنكِرَه اليَوم قَليل، يقولُ في زَمَنه رَحِمَهُ اللَّهُ: مُنكِر دَرَجَة العِلم والكِتَابة قَليلُون.

مَسْأَلَة: في قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الدُّعاء المَشْهور: «وَأَنْتَ البَاطِنُ فَلَيْس دُونَكَ شَيْءٌ»(١) فما المُرَاد: بـ«دُونك شَيء»؟

الجَوَاب: أنَّه لا يَحُول دُونك شَيء، كلُّ شَيء فأنْت عَليه؛ سُلطانك وعِلمُك وقُدرتك، لا يَحول دُونك شَيء، أي: مَع عُلوِّك لا يَخفىٰ علَيكَ شَيء، فأنْتَ باطِنٌ، أي: عالمٌ ببَواطِن الأمُور، لا يَحُول دونكَ شَيء، البَشَر يَحُول دُونَهم الجِدار، يَحُول

---

(١) أخرجه مسلم (٢٧١٣) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

دونَهم الشَّجر، يَحول دُونَهم الغُبار، لهم مَوانع، لا يُدرِكُون بها ما ورَاءها، لكنَّ الرَّبَّ عَزَّوَجَلَّ لا يَحُول دُونه شَيء، يَعْني: مُحيطٌ به عَزَّوَجَلَّ علمًا وقُدْرة وسُلطانًا وغَير ذلك.

مَسْأَلَة: بَعضُ الإخْوة تَقول: إن إنْكار صِفَة العِلْم مُوجب للكُفْر دُون غيرِه من الصِّفَات؟

الجَوَاب: لا، حتىٰ بَعض الصِّفَات إذا أَنكَرها الإنسَان إنْكارَ جُحود فهو كافِرٌ، فمَا ثَبَت في القُرْآن، أو صَحِيح السُّنَّة، إذا أَنكَره الإنسانُ إنكارَ جُحود فهو كافِرٌ.

كلُّ ما أَثبَته اللهُ وأَنكَره الإنسانُ إنْكارَ جُحود فهو كافِرٌ؛ لأنه مُكذِّبٌ، العِلَّة في ذلك التَّكذيب لِمَا أَخبَر اللهُ به.

مَسْأَلَة: غُلاةُ القَدريَّة أَنكَروا عِلْمَ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ السَّابقَ، أنَّه لا يَعلَم بالكَائن إلَّا بَعد أن يَقَع؟ فمَا هي الشُّبْهَة؟

الجَوَاب: لأنَّ القَدريَّة يَقولُون: إنَّ الإنسانَ مُستَقِلٌّ بعَمَلِه استقلالًا تامًّا، ولهذا يسَمَّوْن مَجوسَ هذه الأُمَّة حيث جَعلوا للحَوادث خالقَيْن، الحَوادث الَّتي مِن فِعْل الله: خَلَقها اللهُ، والَّتي مِن فِعْل العَبْد خَلَقها العبدُ، فيقولون: إن تَعلُّق عِلم الله تَعالَىٰ بفْعل العبدِ كتَعلُّق فِعل زَيدٍ بفِعْل عَمرٍو.

❁ ❁ ❁

□ **قال البُخاري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٣٧٩] حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**مَفَاتِيحُ الغَيْبِ خَمْسٌ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا اللهُ: لَا يَعْلَمُ مَا تَغِيضُ الأَرْحَامُ إِلَّا اللهُ، وَلَا يَعْلَمُ مَا فِي غَدٍ إِلَّا اللهُ،**

وَلَا يَعْلَمُ مَتَى يَأْتِي المَطَرُ أَحَدٌ إِلَّا اللهُ، وَلَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِلَّا اللهُ، وَلَا يَعْلَمُ مَتَى تَقُومُ السَّاعَةُ إِلَّا اللهُ».

[أطرافه: ١٠٣٩، ٤٦٢٧، ٤٦٩٧، ٤٧٧٨ - تحفة: ٧١٨٣]



قَوْله: «لا يَعْلَمُ مَا تَغِيضُ الأَرْحَامُ إِلَّا الله»: تَغيضُ الأَرْحام معناها: تَنقُص، بدليل قَوْله: ﴿وَمَا تَزْدَادُ﴾، تَفسير الكَلمة بذِكْر ما يُقابلها، من ذلك قوله تَعالَىٰ: ﴿فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ أَوِ ٱنفِرُواْ جَمِيعًا﴾ [النساء: ٧١] فمَعْنىٰ ثُبات: فُرادىٰ؛ لأن مِن قَواعد التَّفسير أنَّ الله قابَلَها بقَوْله: ﴿أَوِ ٱنفِرُواْ جَمِيعًا﴾.

﴿وَمَا تَغِيضُ ٱلْأَرْحَامُ وَمَا تَزْدَادُ﴾، تَغيض: تَنقُص، وتَزداد: تَرتَفِع، وغَيْضُ الأرحَامِ هنا هل المُرَاد به أن تَغيضَ الأرحامُ عن المُدَّة المَعلومة عادَةً بحَيث يُولد الجَنينُ قبل تَمام تِسعَة أَشهُر الَّتي هي الغَالب، وما تَزداد عن تِسعَة أَشهُر، أو المُرَاد ما تَزداد عددًا وتَنقُص عددًا، بأن يَكون واحدٌ في البَطْن أو اثنان، أو ثلاثة، أو الأمران جَميعًا؟

الأمْران جَميعًا؛ لأنَّ قاعدةَ التَّفسير: أنه متىٰ احْتَمَلت الآيةُ مَعنيَين فأكثَر ولا مُنافَاةَ بَينَهُما، فإنَّها تُحمَل علىٰ الجَميع.

❑ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٣٨٠] حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: مَنْ حَدَّثَكَ أَنَّ مُحَمَّدًا صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى

رَبَّهُ فَقَدْ كَذَبَ، وَهُوَ يَقُولُ: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾، وَمَنْ حَدَّثَكَ أَنَّهُ يَعْلَمُ الغَيْبَ فَقَدْ كَذَبَ، وَهُوَ يَقُولُ: لَا يَعْلَمُ الغَيْبَ إِلَّا اللهُ[(١)].

[أطرافه: ٣٢٣٤، ٣٢٣٥، ٤٦١٢، ٤٨٥٥، ٧٥٣١ - تحفة: ١٧٦١٣]



الشَّاهِد مِن هذا: قَوْلُه: وهو يَقول: «**لا يَعْلَمُ الغَيْبَ إِلَّا اللهُ**»، أما الحَدِيث فتَقول عائشةُ رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا لمَسروق[(٢)]: مَن حدَّثك أن مُحمَّدًا صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ رأىٰ ربَّه فقد كذَب، وهو يقولُ -أي: اللهُ عَزَّوَجَلَّ-: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، ولا شَكَّ أن عائشةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا في هذا الاسْتِدلال لم تُصِبْ؛ لأنَّ اللهَ تَعالَىٰ قال: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾، ولَم يَقُل: لا تَراهُ الأَبْصار، ولهذا جَعل عُلَماء أَهْلِ السُّنَّة هذه الآيَة مِن الأدلَّة علىٰ ثُبوت رُؤية الله.

ووَجْهُ ذلك: أن نَفْي الأَخصِّ يَدلُّ علىٰ وجُود الأعَمِّ، فلمَّا قال: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ﴾ عِلِمْنا أنها تَراه ولكِن لا تُدركه، ولو كان المُراد نَفيَ الرُّؤيَة لقال: لا تَراه الأبْصَار.

ولو كانَت رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا اسْتَدلَّت بقَوْل الرَّسُول صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ لَنْ تَرَوا رَبَّكُمْ حَتَّىٰ تَمُوتُوا**»[(٣)] -كما جاء ذلك في أحاديثِ الدَّجَّال، حيث يدَّعي الدَّجالُ أنه الرَّبُّ- لكَان هذا أَصَحَّ من اسْتِدلالِها بالآيَة.

---

(١) وأخرجه أيضًا: مسلم (١٧٧).

(٢) هو الإمام، القدوة، العَلَم، أبو عائشة، مسروق بن الأجدع بن مالك بن أمية بن عبد الله، الوادعي، الهمداني، الكوفي، يقال: إنه سُرق وهو صغير ثم وُجد فسُمِّي مَسروقًا، توفي سنة ثلاث وستين، انظر: «تاريخ بغداد» (١٣/ ٢٣٢)، «سير أعلام النبلاء» (٤/ ٦٣).

(٣) أخرجه مسلم (١٦٩) من حديث عبد الله بن عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا.

وهَذه المَسْألَة اخْتَلف فيها العُلَماءُ: هل النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رأىٰ ربَّه، يَعْني: في الدُّنيا، أم لَم يَرَه؟ فقيل: إنَّه رآه، وممن قال ذلك: ابنُ عبَّاس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا في المَشْهور عنه، أن النَّبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رأىٰ ربَّه، أما عائشةُ فكانت تُنكر ذلك كما رَأيتم، وهذا في اليَقظة، أما في المَنام، فقد رأىٰ ربَّه، كما في حَدِيث اخْتِصام المَلَإ الأعْلىٰ[1]، وهو حَدِيث مَشْهور شَرحه زينُ الدِّين عبدُ الرَّحْمَن بنُ رَجَب رَحِمَهُ اللهُ[2].

والصَّحِيح: أنه لم يَرَ ربَّه؛ لأن النَّبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نفسَه سُئِل، هل رَأيتَ ربَّك؟ فقال: «رَأَيْتُ نُورًا»[3]، وفي رِواية: «نُورٌ، أَنَّىٰ أَرَاهُ»[4]، يَعْني: بَيني وبَينه نُورٌ، فكيف أَرَاه، وهذا كَلام النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ولكِن إذا قالَ قائلٌ: كيف نَجمَع بين هذا الحَدِيث الَّذي حدَّث به النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن نفسِه، وبين قولِ ابن عبَّاس؟

فالجوابُ عَن شَيخ الإسلام ابن تَيميَّة: قال: إنَّ ابنَ عبَّاس لم يُصرِّح بأن النَّبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رأىٰ ربَّه بِعَينَيْ رَأسِه، بل قال: رَآه، رأىٰ ربَّه، لكن ما قال بعَيْنِه، فتُحمَل الرُّؤية الَّتي قالها ابنُ عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا علىٰ أن المُرَاد بذلك رؤيَةُ اليَقين، وهذا وإن كان خلافَ الظَّاهِر، لكن لِئَلَّا يُظنَّ بابنِ عبَّاس أنَّه يُخالفُ ما حدَّث به النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن نفْسِه، أنه لم يرَ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

---

(١) أخرجه الترمذي (٣٢٣٣) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وصَحَّحه الألْبانيُّ في «صحيح الترمذي» (٢٥٨٠).

(٢) وذلك في مؤلَّف مستقل بعنوان: «اختيار الأولىٰ في شرح حديث اختصام الملإ الأعلىٰ» لابن رجب الحنبلي.

(٣) أخرجه مسلم (١٧٨) من حديث أبي ذر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٤) أخرجه مسلم (١٧٨) من حديث أبي ذر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

ومَعْلُوم أن رُؤيَةَ اللهِ في الدُّنيا لا تُمكن؛ لأن الإنسانَ لا يَستطيع ذلك، ولا يَقوم لهذه الرُّؤيَة أبدًا، والدَّليل علىٰ هذا: أن مُوسىٰ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: ﴿قَالَ رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣] يَعْني: لا يُمكن أن تَراني: ﴿وَلَٰكِنِ ٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡجَبَلِ فَإِنِ ٱسۡتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوۡفَ تَرَىٰنِي﴾ فعلَّق رُؤيتَه بشيء مُستحيل، تجلَّىٰ اللهُ للجَبل فجَعله دكًّا، بمُجرَّد أن تجلَّىٰ اللهُ له انْدَكَّ الجبلُ ولم يَستقِرَّ مَكانَه، فرأىٰ موسىٰ مَنظرًا أفزَعه: ﴿وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقٗاۚ فَلَمَّآ أَفَاقَ قَالَ سُبۡحَٰنَكَ تُبۡتُ إِلَيۡكَ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾.

موسىٰ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ لم يَسألِ اللهَ رُؤيتَه شَكًّا في الأَمْر، لكن تَلذُّذًا برُؤيَة الله عَزَّوَجَلَّ، لقُوَّة مَحبَّته للهِ سَأل اللهَ أن يُريَهُ نفسَه: ﴿رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَ﴾ فلمَّا كانت الرُّؤيَة مُتعذِّرَةً إلىٰ هذا الحَدِّ، وصَعِقَ، وأفَاق: ﴿قَالَ سُبۡحَٰنَكَ﴾ أي: تَنزيهًا لكَ أن تَراكَ الأبْصَار في هذه الدُّنيا، ﴿تُبۡتُ إِلَيۡكَ﴾ مِن أيِّ شَيء؟ من سُؤال الرُّؤيَة؛ لأنَّه سأَل ما لا يُمكن في الدُّنْيا، ﴿سُبۡحَٰنَكَ تُبۡتُ إِلَيۡكَ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ يَعْني: أنَّني لم أسألْ شكًّا، بل أنا مُؤمنٌ، ولكنَّه سأَل ربَّه أن يَراه تَلذُّذًا برُؤيَته؛ لأنَّ أنْعَمَ شَيء يَتنعَّم به الإنسانُ أن يَرىٰ اللهَ عَزَّوَجَلَّ.

وأكبَرُ نَعيم لأهل الجنَّة رُؤيةُ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وهي أكبَر فَوز.

وبالمُناسبَة؛ يَقولون: إنَّ الزَّمَخْشَرِيَّ[1] صاحبَ «التَّفسير» المَشْهور الجيِّد،

---

(١) هو أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، كان إمامًا في التفسير والنحو واللغة والأدب، واسع العلم، كبير الفضل متفننًا في علوم شتىٰ، وُلد بزمخشر من ضواحي خوارزم سنة (٤٦٧هـ)، وتوفي بقصبة خوارزم ليلة عرفة سنة (٥٣٨هـ)، وكان معتزلي المذهب، داعية إلىٰ الاعتزال، انظر: «سير أعلام النبلاء» (٢٠/ ١٥١-١٥٦).

الَّذي كان مَن بَعده عيالًا عليه، هو مِن المُعْتَزِلة، ويَقول البَلْقِينيُّ(١): «إنَّني استَخرَجتُ من هذا التَّفسير اعتِزاليَّات بالمَناقيش»(٢)، المَناقيش: الشَّيء الَّذي يُؤخذ بالمَنقاش يَكون خفيًّا.

من ذلك قَولُه في هذه الآية: ﴿فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ وَأُدْخِلَ ٱلْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ﴾ [آل عمران: ١٨٥] قال: أيُّ فَوز أعْظَم مِن هذا أنْ يُزحْزَح عن النَّار ويُدخَل الجنَّة؟! الكَلام هذا إذا قَرأه الإنسانُ يَقول: صَحيح، أيُّ فَوزٍ أَعظم من أن يُزحزَح الإنسانُ عن النَّار ويُدخَل الجنَّةَ؟! لكنَّه يُريد بذلك نَفيَ رُؤية الله عَزَّوَجَلَّ في الجنَّة؛ لأنَّ رُؤية الله في الجنَّة أشدُّ فوزًا من أن يُزحزَح عن النَّار ويُدخَل الجنَّةَ، فتَأمَّل كيف يتكلَّم هَؤُلاء الأذْكياءُ بِمِثْل هذا الكَلام الَّذي لا يُدركه إلَّا مَن عَرف مَذْهبَه وعَقيدتَه!

أنَا لو قَرأتُ هذا الكلامَ في «تَفسِير ابنِ كَثِير» مثلًا، فإنَّني لا أظُنُّ به هذا الظَّنَّ، بل أقُولُ: إذا دخَل الجنَّة، فمِن نَعِيم الجَنَّة أن يرىٰ الله، لكن لمَّا كان هذا الرَّجُلُ قد عُلِم أنه يُنكر رُؤيةَ الله في الآخِرة، صار هذا الكلامُ إشارةً إلىٰ أنه لا رُؤيَة.

فالحَاصِل: أنَّنا نقولُ: إن عائشةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا استدلَّت علىٰ نفْي رُؤية النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ بالآية، وهذا الاستِدلَالُ غيرُ صَحيح؛ لأن هذه الآيَةَ استدلَّ بها السَّلَفُ علىٰ أنَّ الله يُرىٰ في الآخرة.

---

(١) هو عمر بن رسلان بن نصير بن صالح بن عبد الخالق بن عبد الحق الكناني، سراج الدين أبو حفص العسقلاني الكناني، من قبيلة كنانة العدنانية، أحد كبار الشافعية بمصر، ولد ببلقينة أحدىٰ قرىٰ مدينة المحلة الكبرىٰ سنة (٧٢٤هـ)، ومات سنة (٨٠٥ هـ)، انظر: «لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ» لابن فهد المكي (ص ٢٠٦).

(٢) انظر: «الإتقان في علوم القرآن» للسيوطي (٢/ ٥٠١).

الثَّاني: تقول: ومَن حدَّثك أنه يَعلم الغيبَ فقد كذَب؛ لأنَّ اللهَ يَقول: ﴿قُل لَّا يَعۡلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ٱلۡغَيۡبَ إِلَّا ٱللَّهُۚ﴾ [النمل: ٦٥]، فلَيْست على هذا اللَّفْظ، لكنها ذكرَتْها بالمَعْنى.

فالحَاصِل: أن الَّذي يُحدِّثُك أنه يَعلم الغيبَ فإنه كاذبٌ، ولا يَكفي أن نَقول: إنَّه كاذِب، بل نَقول: إنه كافِرٌ، ولهذا قال النَّبيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «مَنْ أَتَى كَاهِنًا، أَوْ عَرَّافًا فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُولُ فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ»(١).

مَسْأَلَة: ذَكَرْتُمْ أن عائشةَ ذَكرت الآياتِ بالمَعْنى، فهل يَجُوز أن نَسُوقَ الآيةَ بالمَعْنى؟

الجَوَاب: لا، ما يَجوز، لكن هي ذَكرت جُزءًا من الآية ليَدلَّ على بعضِها.



---

(١) أخرجه أحمد (٢/ ٤٢٩) (٩٥٣٢) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقال الشيخ شعيب الأرنؤوط: «حسن، رجاله ثقات رجال الصحيح».

□ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:



٥

باب قول الله تعالى:

﴿ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ﴾ [الحشر: ٢٣]

الشَّرح

قَوْله: «بابُ قَول الله تَعالَىٰ: ﴿ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ﴾»: نَحنُ إذا نظرنا إلىٰ صَنيع البُخَاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتاب التَّوْحيد وَجَدْنا أنه يُصدِّر غالبًا الأبوابَ بآياتٍ من القُرْآن، وذلك؛ لأن من المُبتَدِعَةِ من يَقول: لا نَقبَل من أدلَّة الصِّفَات إلَّا ما كان مُتواترًا، ولا نَقبَل أخبارَ الآحاد، فأراد رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن يُعزِّز أخبَار الآحاد الَّتي يَسُوقها في الكِتَاب بآياتٍ من القُرْآن، لئلَّا يَبقىٰ عُذرٌ لمَن رَدَّ هذه الأسْمَاء أو الصِّفَات، وهذا مِن فِقهِه رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

المُبتَدِعَة الَّذين يُحكِّمون العَقلَ، ويَتلقَّون عَقيدَتَهم في الله مِن عُقولهم، يَقولُون: لا نَقبَل أخبارَ الآحادِ في باب الصِّفَات؛ لأنَّ خَبَر الآحادِ لا يُفيد إلَّا الظَّنَّ، والعَقِيدة يَجِبُ أن تَكُون مَبنيَّة علىٰ اليَقين، وقد ردَّ ابنُ القَيِّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذه القاعِدةَ الباطِلةَ بوُجوهٍ كَثيرة في «**الصَّواعق المُرسلة علىٰ غَزو الجَهمِيَّة والمُعطِّلَة**»[1]. وهي جَديرةٌ بأن تَكُون مَردُودَةً، والعَجَبُ أنَّ هَؤلاء يَقبَلون ما يُؤلِّفُه مَشايخُهم ويَصِلوا إليه من طَريقه علىٰ وَجْه الآحاد، ويَعتقدون ما قاله شُيوخهم ومُقلِّدوهم، مع أنها جاءت عن غيرِ مَعصوم وبخَبر آحادي، ممَّا يَدلُّ علىٰ أنهم مُتناقِضُون!

(١) (٤/ ١٥٢٨) ط. دار العاصمة، الرياض.

قوله: «بابُ قَوْل اللهِ تَعالَىٰ: ﴿ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ﴾»: السَّلام من أسْمَاء الله، والمُؤمنُ من أسْمَاء الله، والسَّلامُ في الأصل اسمُ مَصدر من سلَّم، والمَصدر: تَسليم، واسم المَصدر عند عُلَماء النَّحو ما كان بمَعْنىٰ المَصدر، ولم يَتضمَّن حُروفَ المَصدَر، فاسم المَصْدر من الكلام والسَّلام: كلَّم، وسلَّم.

إذًا؛ السَّلامُ اسْمُ مَصدر، فيَكون الوَصْفُ به من بابِ المُبالَغَة، فاللهُ عَزَّوَجَلَّ السَّلام، أي: سَالِم مِن كلِّ عَيْب ونَقْص، حيَاته ليس فيها نَقْص ولا عَيْب، عِلْمه لَيس فيه نَقصٌ ولا عَيبٌ، قُدرَتُه لَيس فيها نَقصٌ ولا عَيْب، سَمعُه ليس فيه نَقصٌ ولا عَيبٌ، بَصرُه ليس فيه نَقصٌ ولا عَيبٌ، وهَلمَّ جرًّا.

كلُّ أسْمائِهِ وصِفَاته ليس فيها نقصٌ ولا عَيبٌ.

أما المُؤمن فهي مُشتقَّة من الإيمان، ومِن الأمْن؛ لأنها من الفِعل: آمَنَ أو أَمَّنَ، ومَعْنىٰ المُؤمِن: المُصدِّق لرُسله بما جاءوا به، قال الله تَعالَىٰ: ﴿لَّٰكِنِ ٱللَّهُ يَشْهَدُ بِمَآ أَنزَلَ إِلَيْكَ ۖ أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ﴾ [النساء: ١٦٦] وهذا تصديقٌ لما جاء به الرَّسُول عَلَيْهِٱلصَّلَاةُوَٱلسَّلَامُ. والآياتُ في هذا المَعْنىٰ كثيرة: ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ قَدْ جَآءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِّمَّا كُنتُمْ تُخْفُونَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [المائدة: ١٥]، ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ قَدْ جَآءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَىٰ فَتْرَةٍ مِّنَ ٱلرُّسُلِ﴾ [المائدة: ١٩]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ شَٰهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾ [الأحزاب: ٤٥] والآياتُ في هذا كَثيرة، فهو سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ مُصدِّق لرُسُله.

ومُؤمِن بمَعْنىٰ مُؤَمِّن، أي: يُؤَمِّن مَن يَستحِقُّ الأمانَ، وهو المُؤْمِن، المُؤمِن له الأمْنُ مِن اللهَ يومَ الفَزَع الأكْبر، قال الله تَعالَىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ

﴿أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلۡأَمۡنُ وَهُم مُّهۡتَدُونَ﴾ [الأنعام: ٨٢].

إذًا: المُؤمن له مَعنيان، وهما:

مُؤمن: بمَعْنىٰ مُصدِّق لرُسُله وأتباعِهم، ومُؤمن: بمَعْنىٰ مُؤمِّن مَن يَستَحِقُّ الأمَانَ.

❑ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٣٨١] حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا مُغِيرَةُ، حَدَّثَنَا شَقِيقُ بْنُ سَلَمَةَ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللهِ: كُنَّا نُصَلِّي خَلْفَ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَنَقُولُ: السَّلَامُ عَلَى اللهِ. فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ اللهَ هُوَ السَّلَامُ، وَلَكِنْ قُولُوا: التَّحِيَّاتُ للهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ»(١).

[أطرافه: ٨٣١، ٨٣٥، ١٢٠٢، ٦٢٣٠، ٦٢٦٥، ٦٣٢٨ - تحفة: ٩٢٩٣].



هذا السَّنَد لولا كَلِمةٌ واحِدة فيه لكَان مُسلسَلًا بالصِّيغة، فكلُّها: حدَّثَنا؛ إلَّا قَوْلَه: قَال عبدُ الله.

هذا من حُسْن تَعليم الرَّسُول عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، أنه لمَّا ذَكر المَمنوع ذكَر المَشروع، كانوا يَقولون: السَّلام علىٰ اللهِ، وهذه تَحيَّة، فيُسلِّمون علىٰ الله، وهذه

(١) وأخرجه مسلم (٤٠٢).

الكَلِمة لا تُقال لمَن لا يُمكن أن يَلحَقَهُ نَقصٌ؛ لأن السَّلام إنَّما يُدْعىٰ بها لمَن يَلحَقُه النَّقْص، أما مَن هو مُنزَّهٌ عن ذلك عَزَّوَجَلَّ، فإنَّه لا يُقال: السَّلام عليه؛ ولهذا أمَرَهم النَّبيُّ عَلَيْهِالصَّلَاةُوَالسَّلَامُ أن يَقولُوا: «**التَّحِيَّاتُ لله**»، بَدل: السَّلامُ علىٰ الله؛ لأنَّ الله عَزَّوَجَلَّ كامِلٌ من كلِّ وَجه، فلا يَحتاج أن يُدعَىٰ له بالسَّلام.

فقال النَّبيُّ عَلَيْهِالصَّلَاةُوَالسَّلَامُ: إنَّ اللهَ هو السَّلام، فبدأ بالتَّعليل قَبْل الحُكْم من أَجْل أن يَرِدَ الحُكْمُ علىٰ النَّفْس وهي مُطمَئِنَّة بما ذُكر لها من العِلَّة، ولكن قُولوا: «**التَّحِيَّاتُ للهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ الله وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَىٰ عِبَادِ الله الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ...**» إلخ.

وقَوْله: «**التَّحِيَّاتُ لله**»، اللَّام هنا للاخْتِصاص والاسْتِحقاق، والتَّحيات جَمْع تَحيَّة، وهي كلُّ لَفظٍ يَدلُّ علىٰ التَّعظيم، وجُمِعت باعتبارِ أَنواعِها وأَجناسِها، أي: كلُّ جِنْس ونَوع يَدلُّ علىٰ التَّعظيم فإنه خاصٌّ بالله ومستَحَقٌّ لله عَزَّوَجَلَّ؛ لأنه أهلٌ لأَنْ يُعَظَّم سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ.

وقَوْله: «**وَالصَّلَوَاتُ**»، يَعْني: الصَّلَوات لله، «**وَالطَّيِّبَاتُ**» يَعْني: الطَّيِّبات لله، فمَا هي الصَّلوات الَّتي لله؟

هي العِبَادة المَعرُوفَة، وقيل: الدُّعاء، وعلىٰ هذا القَوْل يَكون مَحمولًا علىٰ الصَّلاة لُغةً والصَّلاةِ شَرعًا، ولا مانِعَ مِن أن يُقالَ: إنه يَعمُّ الصَّلوات الَّتي هي الدُّعاء، والصَّلواتِ الَّتي هي العِبادة المَعروفة؛ لأن ذلك أَعَمُّ.

«**وَالطَّيِّبَاتُ**» الطَّيِّبات يَعْني: الأَوصاف الطَّيبات لله، والأعمال الطَّيبات لله، فالله عَزَّوَجَلَّ طيِّبٌ ولا يَقبَل إلَّا الطَّيِّبَ، فكلُّ طَيِّب من الأعمال فهو لله، وكلُّ خَبيثٍ من

الأعمال فإن اللهَ لا يَقبَلُه، وكلُّ وصْفٍ طَيِّب فهو لله عَزَّوَجَلَّ.

إذًا: الطَّيِّبات هنا وصْفٌ لأوصَاف الله، ووَصْف للأعمالِ الَّتي تُفعل لله، فهي وصْف لأوصاف الله يَعْني: له كلُّ صِفَة طَيِّبة، ووصْف للأعمال الَّتي تُفعل له، يَعْني لا يَقبل اللهُ إلَّا الطَّيِّبَ.

ولهذا: عَليكَ أنْ تَستَحْضِرَ هذا عندما تَقرأ في الصَّلاة، فإذا قُلت: الطَّيِّبات تَستَحضر أنَّ الله ذو الأوصَاف الطَّيِّبات، وأنَّ الله لا يَقبَل من الأعمَال إلَّا الطَّيِّبات، وهذه المَعاني رُبَّما تَغيبُ ورُبَّما تَحضُر، لكن يَنبَغي أن تَحضُر ولا تَغيب.

ولمَّا بَدأ بحَقِّ الله، ووَصَف اللهَ بما يَستَحقُّ ثنَّىٰ بحقِّ الرَّسُول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فقال: «**السَّلامُ عَليكَ أيُّها النَّبيُّ ورَحمةُ الله وبرَكاتُه**» هنا قال: السَّلام عليكَ أيُّها النَّبيُّ، لماذا؟

لأنه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مُحتاج إلىٰ أن يُسلِّمه اللهُ، ولهذا كان دعاءُ الأنبياء علىٰ الصِّراط يومَ القيامةِ: اللَّهم سلِّم، اللهم سلِّم، فالأنبياءُ مُحتاجون إلىٰ أن يُسلِّمَهم اللهُ عَزَّوَجَلَّ.

(السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ): (عَليكَ) هنا سَيَرِدُ إشْكالٌ، وهو كافُ الخِطاب، فإن كافَ الخطابِ في الجُملة تُحوِّلُها إلىٰ كلام آدميين، إلىٰ مُخاطبة آدمِيِّين، أَلَيْس كذلك؟

إذا قُلت: السَّلام عليكَ، تُخاطب الرَّجل، فكافُ الخِطاب تُحوِّل الجُملة إلىٰ كلام آدَميِّين، فكَيف نَجمع بَين هذا، وبَين قولِ الرَّسُول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «**إِنَّ هَذِهِ الصَّلَاةُ لا يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ**»[1]؟

---

(١) أخرجه مسلم (٥٣٧) من حديث معاوية بن الحكم السلمي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الجوابُ عن هذا من أحَدِ وَجهَين:

الوجْهُ الأوَّل: أن هذا مُستثنىً، فيكون العمومُ في قَوْله: «**مِنْ كَلَامِ الآدَمِيِّينَ**» أو «**مِن كلام النَّاس**»، مَخصُوصًا بهذا، فيُقال: تَبطُل الصَّلاة بكافِ الخِطاب إلَّا ما كان للهِ، أو لرَسُوله، إلَّا ما كان للهِ فإنها لا تَبْطُل: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥].

أو لرَسُوله: «**السَّلامُ عَليك أيها النَّبيُّ**»، هذا وجه.

الوجه الثَّاني: أن يُقالَ: هذا الخِطابُ لا يُراد حَقيقتُه، وإنَّما هو لقُوَّة استِحضار المُصلِّي صار كأنَّ النَّبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مواجِهًا له يُخاطبه، وعلى هذا فلا يُراد بالخطابِ حَقيقتُه، والدَّلِيل لذلك: أن المُصلِّي يقول: السَّلامُ عَليكَ، بصَوت خَفِيٍّ، لا يَسمَعُه الرَّسُول، ولو كان خطابًا حقيقيًّا، لكان هذا نوعًا من السُّخرية أو الاسْتِهزاء، لأنِّي لو قلتُ: السَّلامُ عَليك لنَفْسي، ثم قلتُ لك: لمَاذا لم تَرُدَّ عليَّ السَّلامَ؟ ماذا تقول؟

تقول: ما سَلَّمتَ، أقولُ: سلَّمتُ عليك، لكن في سرِّي، تقول: سبحانَ الله، كيف هذا؟! فلا يُرادُ بالخِطاب حقيقتُه، والدَّلِيلُ على هذا أُمور:

أولًا: أن المصلِّي يُسرُّ بهذا الخِطاب.

ثانيًا: أن المُصلِّي يقول ذلك ولو كان في الشَّرق والرَّسُولُ في الغَرْب.

الَّذين يصلُّون في مكَّة يَقولون: السَّلام عليك، والرَّسُولُ في المَدينة، إذًا: لا يُراد حَقيقةُ الخِطاب، ولهذا يُقالُ حتَّى بعد مَوت الرَّسُول: «**السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ**»؛ لأنَّه لا يُراد بذلك حقيقةَ الخِطاب، وإنما المُرَاد -كما قال شيخُ الإسْلام رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابِه

«اقْتِضاء الصِّراط المُستقيم»[(١)]-: قُوَّة الِاسْتِحضار كأنَّه بَين يَدَيْكَ تُخاطِبُه، فيُقالُ هذا حتَّىٰ بعد موْتِ الرَّسُول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وما أخرَجَهُ البُخاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن ابنِ مَسعود، قال: كنَّا نَقول في حياة النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «السَّلامُ عَليكَ أيُّها النَّبيُّ، فلمَّا ماتَ قُلنا: السَّلامُ عَلىٰ النَّبيِّ»[(٢)]، فهذا مِن اجتهادِه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لكنَّه اجْتِهادٌ مُجانِب للصَّواب.

والصَّواب: أنْ نَقول ما أَمرَنا به الرَّسُولُ، قالَ: «**قُولُوا: السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ**»، ولم يَقُلْ: إلَّا إذا مُتُّ، فلَم يَستَثْن، وقَد رَوىٰ الإمامُ مالكٌ في «الموطإ» بسَند صَحيح، أن أميرَ المُؤمنين عُمرَ بنَ الخطَّاب خطَب النَّاس، يُعلِّمُهم التَّشهُّدَ، فقال: «**التَّحيات لله والصَّلوات والطَّيِّباتُ، السَّلامُ عَليك أيُّها النَّبيُّ ورَحمَةُ اللهِ وبَركاتُه**»[(٣)]، خَطَب بذلك في خلافَته، أي: بعد مَوت الرَّسُول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وعُمر أعلَم من ابن مَسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقاله بمَحضر من الصَّحابة ولم يُنكر عليه أحدٌ، وبهذا يكون قولُ عبد الله بنِ مَسعود: (كنا نَقول) من بابِ الاجتهاد الَّذي اجتَهده رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولكن الصَّواب ما دلَّ عليه الحَديثُ، وما تحدَّث به أميرُ المؤمنين عمرُ بن الخطَّاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

---

(١) (ص٤١٦).

(٢) أخرجه البخاري (٦٢٦٥)، عن عبد الله بن مسعودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: علَّمَني رسُولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وكَفِّي بَيْنَ كَفَّيْهِ، التَّشَهُّدَ، كَمَا يُعَلِّمُنِي السُّورَةَ مِنَ القُرْآنِ: «**التَّحِيَّاتُ للهِ، وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلامُ عَلَيْنَا وَعَلَىٰ عِبَادِ اللهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ**»، وَهُوَ بَيْنَ ظَهْرَانَيْنَا، فَلَمَّا قُبِضَ قُلْنَا: السَّلامُ -يَعْنِي- عَلَىٰ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(٣) أخرجه مالك (٥٣).

قوله: «السَّلامُ عَليكَ أيُّها النَّبيُّ ورَحمَةُ الله وبَركَاتُه»، هنا أطلق النَّبيَّ، وأراد به النَّبيَّ الرَّسُولَ؛ لأن مُحمَّدًا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نبيٌّ رسُول، من أين عَرَفْنا أنه نبيٌّ رَسُول؟

من أدلَّة أُخرىٰ واضِحة أنه نبيٌّ وأنه رسُول، ولهذا نَرىٰ الله عَزَّ وَجَلَّ يُطلق في القُرْآن وصْف النَّبيِّ علىٰ مَن هو نبيٌّ رسُول: ﴿وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ مُوسَىٰٓۚ إِنَّهُۥ كَانَ مُخۡلَصٗا وَكَانَ رَسُولٗا نَّبِيّٗا﴾ [مريم: ٥١]، ﴿وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ إِسۡمَٰعِيلَۚ إِنَّهُۥ كَانَ صَادِقَ ٱلۡوَعۡدِ وَكَانَ رَسُولٗا نَّبِيّٗا﴾ [مريم: ٥٤]، ﴿وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ إِدۡرِيسَۚ إِنَّهُۥ كَانَ صِدِّيقٗا نَّبِيّٗا﴾ [مريم: ٥٦] والأمْثِلة كثيرةٌ.

فإن قالَ قائلٌ: ماذا تَقولون في حَدِيث البَراء بن عازِب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ الَّذي علَّمه النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ما يَقول إذا أَوىٰ إلىٰ فِراشِه، ومنه: «**وبِنَبِيِّك الَّذي أَرسَلْتَ**» فقال: البَراءُ لمَّا أعادَها -أعادَها علىٰ الرَّسُول- قالَ: «**وبرَسُولِك الَّذي أَرْسَلْتَ**» قال: «**لا، وبِنَبِيِّك الَّذي أَرْسَلْتَ**»[1].

فالجوابُ عن هذا: من وَجْهَين:

الوجهُ الأول: أن دِلَالَة الرِّسالة علىٰ النُّبوَّة دِلَالَةُ التِزام؛ لأنه لا يُمكن أن يكونَ رسُولًا حتىٰ يكون نبيًّا، وجمْعُ النُّبوة مع الرِّسالة دِلَالَة مُطابقة؛ لأنه وصفَه بالوَصفَين: النَّبي الَّذي أَرْسَلْتَ، وصفه بالنُّبوة والرِّسالة.

الوجه الثَّاني: أنه إذا قال: وبرَسُولِك الَّذي أرسلْتَ، فإنه لا يَخرُج بذلك الرَّسُول المَلَكي، مثل: جِبريل، فإن جِبريلَ رسُول أرْسَله الله، لكن إذا قال: بنَبيِّك الَّذي أرسلْتَ، خرَج الرَّسُولُ المَلكِيُّ، وتَعيَّن أن يكون المُرَاد بالرَّسُول: البَشري

(١) أخرجه البخاري (٦٣١١)، ومسلم (٢٧١٠).

وهو مُحمَّد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وقوله: «السَّلام عليكَ أيُّها النَّبيُّ ورَحمَة الله وبَركاتُه»، ثلاث هدايا للرَّسُول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهي لنا، للجَميع، دعونا له بالسَّلام وبالرَّحْمَة وبالبَركة، الرَّحْمَة ما يَحصُل بها المَطلوب، والبَركة يَنتَشِر بها المَطلوبُ والخيرُ، تَدعو للرَّسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بالرَّحْمَة وبالبَركة، والبَركةُ تَشمل البركةَ عليه، وعلىٰ آثارِهِ وسنَّته عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وهذا هو الواقِع، يَعْني: قد أجابَ اللهُ الدُّعاء، ولكن نَدعو بذلك تَحقيقًا للمُستقبل، فإن رسالةَ النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أبْرَكُ الرِّسالات وأعَمُّها وأشْمَلُها، ملَايين المَلايين مِن البشَر كلُّهم انْتَفعوا بها، وبَركاتُها كثيرةٌ مَعروفة لمَن تتَبَّع التَّاريخ.

وقوله: «السَّلام علينا وعلىٰ عِباد الله الصَّالحين»، جاء حقُّنا نَحن، فحقُّ الله مُقدَّم علىٰ حقِّنا، وحقُّ الرَّسُول مُقدَّم علىٰ حقِّنا، ثم حَقُّنا بعد ذلك، إذًا: فحقُّ رَسُول اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلينا أعظمُ من حقِّ أنفُسِنا علينا، وحقُّ الله فوق ذلك.

وقوله: «السَّلامُ علينا وعلىٰ عبادِ الله الصَّالحين»؛ لمَّا جاء الدُّعاءُ العامُّ غيْرُ الخاصِّ بالرَّسُول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أمرَنا أن نَبدأ بأنفُسِنا.

وقوله: «علينا وعلىٰ عباد الله الصَّالحين»، وهنا قال: «**عَلينا**» بالجَمْع، ومقامُ الدُّعَاء مَقام ذُلٍّ وخُضوع، و«**نَا**» تَدلُّ علىٰ التَّعظيم، فكيف جاءت بصِيغة التَّعظيم؟

نقول: جاءت بصِيغة التَّعظيم؛ لأن المُرَاد بها علينا مَعشرَ أُمَّة مُحمَّد، بقَرينة قَوْله: «السَّلام عليكَ أيُّها النَّبيُّ»، وهو مُرسَل للأمة، فيكون المَعْنىٰ: السَّلام علينا مَعشَر هذه الأُمَّة المُتَّبِعَة للنَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فضَمير الجَمْع هنا ليس للتَّعظيم، ولكنه يُراد به حَقيقَة الجَمْع، وقِيل المُرَاد: السَّلامُ عَلينا مَعشَرَ المُصلِّين، وهذا يَصِحُّ إذا كنَّا

في جمَاعَة، لكن إذا لم نكُن في جَماعَة لا يَصِحُّ، وعلىٰ هذا فالمَعْنىٰ الأوَّل أصَحُّ.

وقَوْله: «**وعَلىٰ عبادِ الله الصَّالحين**»، المُرَاد بالعِباد هنا: عُبوديَّة الذُّلِّ والخُضُوع الشَّرعي؛ لأنَّ عُبودِيَّتنا لله عَزَّوَجَلَّ، قِسْمان:

عُبوديَّة تَتَضَمَّن الذُّل والخُضوع الكَوني: وهذه عامَّة للإنسان والحَيوان، وكل شَيء، حتىٰ الكُفَّار عِبادٌ لله، ﴿إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحۡمَٰنِ عَبۡدٗا﴾ [مريم: ٩٣].

وعُبوديَّة الذُّلِّ والخُضوع الشَّرعي: وهذه خاصَّة بالمُؤمنين، ولهذا قُيِّدت بقَوْله: «**وعَلىٰ عبادِ الله الصَّالحِين**»، والصَّالح هو الَّذي صَلُح أمرُه، ولم يَعتريه فسادٌ؛ بأنْ كان عملُه خالصًا لله مُتَّبعًا فيه رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ويتضمَّن هذا أن يَقوم هذا العبدُ بحقِّ الله وحقِّ عباده، ولهذا فسَّر بعضُهم «الصَّالحين» بأنَّهم الَّذين قاموا بحقِّ الله وحقِّ عباده.

«**عِباد الله الصَّالحين**» مُفرَد أمْ جَمْع؟

جَمْع مُضاف، يُفيد العُموم، والَّذي وَضع لنا هذه القَاعِدة رَسُول اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ لأنَّه قال: «**فإنَّكم إذا قُلْتُم ذلك سَلَّمتم علىٰ كلِّ عبدٍ صَالح في السَّماء والأرْض**».

إذًا: فللعُموم صيغةٌ، بل له صِيَغ، لكن بعض الأصُوليِّين قال: لا صِيغَة للعُموم، وهذا غلطٌ، فالعمومُ له صيغةٌ لا شَكَّ.

وقَوْله: «**أشْهَد أن لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وأشْهدُ أن مُحمَّدًا عبدُه ورسُولُه**».

«**أشْهَد**»: الشَّهادة تكُون بالرُّؤيَة الحسِّيَّة، يَعْني: بما يُدرَكُ بالحِسِّ، تقولُ: أَشهد علىٰ فُلان أنه قال كذا، أنه فعل كذا، والمُرَاد هنا بالشَّهادة: اليَقين التَّامُّ، لكِن لما كان يقينًا تامًّا صار كأنه مَشهودًا.

«أشهد أن لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ» وقَوْله: «أن لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ».

«إله» بمَعْنىٰ مألُوه، أي: لا مَعبود إلَّا الله، أشْهد أن لا معبود إلَّا الله، ومَعْلُوم أننا لو أخذنا بهذا الظَّاهِر لأدَّىٰ ذلك إلىٰ الكُفر، كَيف؟

لِوُجود أصنامٍ تُعبد وتُسمَّىٰ آلِهَةً، فإذا قُلنا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، صارَ كلُّ ما يُعبَد فهو الله.

ولِهذا يتعَيَّن أن نقُول: إنَّ خَبَر «لا» النَّافية مَحذُوف تَقديرُه: لا إلَهَ حقٌّ إلَّا الله، يتَعيَّن هذا، فإذا كان الخبرُ هكذا تَقديرُه زال الإشْكَال؛ لأنَّ الآلِهَة الَّتي تُعبَدُ مِن دُون الله، بَاطِل: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلۡبَٰطِلُ﴾ [الحج: ٦٢].

رَأينا مَن قدَّرها من العُلَماء بقَوْله: لا إلَهَ مَوجودٌ إلَّا اللهُ، وهذا غَلطٌ، هذا يَرِدُ عليه الإشْكالُ الَّذي سبَق، ولهذا نقول: إن هذا التَّقدير خطَأ، والصَّواب ما ذكرنا: لا إله حَقٌّ إلَّا اللهُ.

فإذا قال قائلٌ: لمَاذا لم تَجعلوا لفظَ الجلالة: «الله» هو خَبَر «لا»؟

قلنا: هذا لا يصِحُّ لفظًا ولا معنًىٰ؛ لأن الأصْلَ عَدمُ التَّقدير.

يَعْني: لو قال قائلٌ: لمَاذا لم تَجعلوا «الله» هو الخبَر، كما لو قُلت: لا قائمَ إلَّا رَجلٌ، مثلًا، قلنا: هذا لا يصِحُّ لا لفظًا ولا مَعْنىٰ، أما كَونه لا يصحُّ لفظًا، فلأنَّ «لا» النَّافية لا تَعمَل إلَّا في النَّكِرَات.



قال ابنُ مَالكٍ(١):

عَمَــلَ إنَّ اجْعَــلْ لِــ«لا» فِــي نكِــرَهْ

ولَو قُلنا: إنَّ لَفظ الجَلالة «الله» هو الخَبَر لأعمَلناها في المَعارف، وهذا لا يَصحُّ.

الوجْهُ الثَّاني المَعنوي: أنَّا إذا قُلنا: لَا إِلَهَ إلَّا اللهُ، ورَد علينا الإشكالُ الَّذي ذكرناه أوَّلًا، وهو أن تَكُون الأصنامُ المَعبودةُ هي اللهَ، وهذا لا يَستَقِيم.

وقوله: «وأَشْهدُ أن مُحمَّدًا عبدُه ورَسُولُه»: كَلِمة «**مُحمَّدًا**» هُنا عَلَم علىٰ مُحمَّد بنِ عَبد الله بنِ عبد المُطَّلِب القُرَشيِّ الهاشِمِيِّ عَلَيهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

«**عبْد اللهِ ورَسُوله**» وهذه العُبوديَّة أخصُّ العُبوديَّات، يَعْني عُبوديَّة شَرعيَّة خاصَّة بمُحمَّد عَلَيهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، أبو بَكر عَبْدُ اللهِ، لكن ليْسَت عُبوديَّة أبي بَكْر كعُبوديَّة رَسُول اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ، عُبوديَّة الأنبياء عُبوديَّة خاصَّة، هي أخَصُّ العُبوديَّات، ورَسُوله رَسُولُ ربِّ العالَمِين، أي: مُرسَلُه إلىٰ الثَّقلَين: الإنْس والجِنِّ.

فإذا قال قائلٌ: ما هو دَليلُك علىٰ ما شَهِدْتَ به، أنَّه لَا إِلَهَ إلَّا اللهُ وأن مُحمَّدًا رَسُول اللهِ؟

قُلنا: أما الأوَّل فدليلي علىٰ ذلِكَ: الفِطْرة والقُرْآن والحِسُّ والوَاقِع:

---

(١) هو محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجَيَّاني، أبو عبد الله، جمال الدين، أحد الأئمة في علوم العربية، ولد في جَيَّان (بالأندلس) سنة (٦٠٠هـ)، وانتقل إلىٰ دمشق فتوفي فيها سنة (٦٧٢هـ)، انظر: «الأعلام» للزركلي (٦/ ٢٣٣).

أما القُرْآن: فقد قالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ ﴾ [آل عمران: ١٨].

أما الفِطْرةُ: فالإنسانُ الَّذي لم يُقيَّض له شَيطانٌ ولا بيئةٌ فاسِدة يَشهد بفِطرَته أنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، لقَول النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كُلُّ مَولُودٍ يُولَدُ عَلَىٰ الفِطْرَةِ»(١).

وأمَّا الحِسُّ والواقِع: فإنَّه يَشهد بهذا أيضًا؛ ولهذا قالَ: ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ ﴾ فإن أُولِي العِلْم يَعلمون بما يُحسُّون ويَعقِلُون أنَّه لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ.

وما دليلُك علىٰ أن مُحمَّدًا رَسُولُ اللهِ؟

الدَّليلُ: قَولُه تَعالَىٰ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ ﴾ [الأحزاب: ٤٥]، ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ﴾ [الفتح: ٢٩]، ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ ﴾ [آل عمران: ١٤٤].

وأمَّا كَونُه عَبدًا، فقد قَال الله تَعالَىٰ: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ ﴾ [الفرقان: ١] ﴿ وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾ [البقرة: ٢٣].

إذًا، نحن نشهدُ هذه الشَّهادة: أن لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وأن مُحمَّدًا عَبدُه ورَسُولُه، بما دلَّ عليه الكِتَابُ والسُّنة.

والشَّاهِد من هذا الحَدِيث: قَوْلُه: (إنَّ اللهَ هُو السَّلامُ)، فيَكون مُطابقًا للآيَة الكَريمة: ﴿ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ﴾ [الحشر: ٢٣].

---

(١) أخرجه البخاري (١٣٨٥)، ومسلم (٢٦٥٨) من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

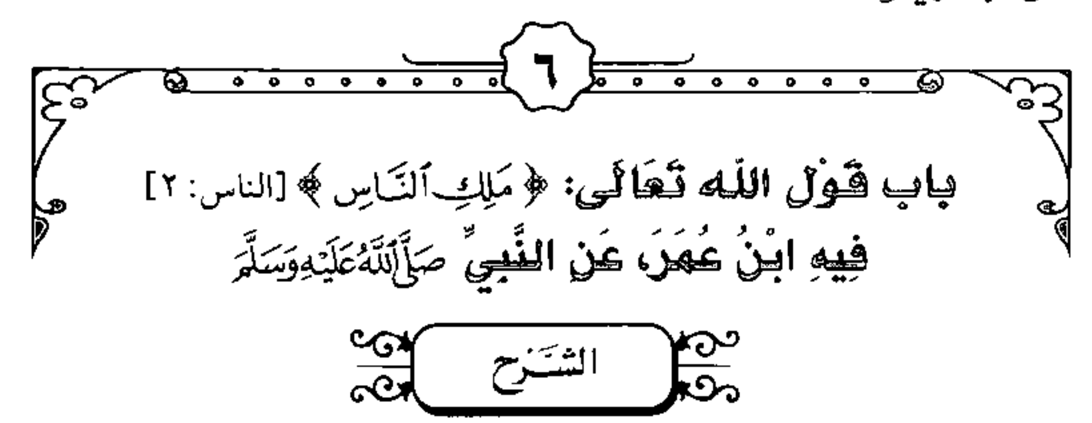
مَسْأَلَة: بعضُ النَّاس في التَّحِيَّات يقولُ: اللَّهُمَّ صلِّ علىٰ سيِّدنا مُحمَّد، فهل ورَد عن الرَّسُول صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال: سَيِّدنا مُحمَّد؟

الجَوَاب: قَول القائل: اللَّهم صلِّ علىٰ سيدنا مُحمَّد، لا يَصحُّ، ولا يَستقيم، ولا يَنبغي، بل هو إلىٰ البِدْعَة أقْرَب منه إلىٰ السُّنَّة، وهو اسْتدراكٌ علىٰ النَّبيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وعلىٰ الصَّحابة، لما قالوا: كَيف نُصلِّي عليك؟ قال: «قُولوا: «**اللَّهمَّ صلِّ علىٰ مُحمَّد**»[1]، ولم نَعلم أن أحدًا من الصَّحابة كان يقول: اللَّهُمَّ صلِّ علىٰ سيِّدِنَا مُحمَّد، فليس لنا أن نزيدَ علىٰ ما علَّمنا رَسُولُ اللهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ لأنَّ فيه كفايَة.



(١) أخرجه البخاري (٣٣٦٩)، ومسلم (٤٠٧) من حديث أبي حميد الساعدي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

□ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:



٦

باب قَوْل الله تعالى: ﴿ مَلِكِ ٱلنَّاسِ ﴾ [الناس: ٢] فِيهِ ابْنُ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

الشَّرح

قالَ الحافظُ ابنُ حَجَر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«قَوْله: (بابُ قَوْل اللهِ تَعالَىٰ: ﴿ مَلِكِ ٱلنَّاسِ ﴾ [الناس: ٢]) قالَ البَيهقِيُّ: المَلِكُ والمَالِكُ هو الخاصُّ المُلْك، ومعناه في حقِّ الله تَعالَىٰ: القادرُ علىٰ الإيجادِ، وهي صِفَة يَستحِقُّها لذاتِه، وقال الرَّاغِبُ: المَلِكُ المُتَّصِفُ بالأمرِ والنَّهي، وذلك يَختَصُّ بالنَّاطِقين، ولهذا قال: ﴿ مَلِكِ ٱلنَّاسِ ﴾ [النَّاس: ٢] ولَم يَقُل: مَلِك الأَشْياء، قالَ: وأمَّا قَوْله: ﴿ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴾ [الفاتحة: ٤] فتَقديرُه: المُلك في يَوم الدِّين، لقَوْله: ﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ ﴾ [غافر: ١٦]، انتهىٰ.

ويحتَمل أن يَكون خصَّ النَّاسَ بالذِّكر في قَوله تَعالَىٰ: ﴿ مَلِكِ ٱلنَّاسِ ﴾؛ لأنَّ المَخْلوقات جَمادٌ ونَامٍ، والنَّامي صامِتٌ وناطِقٌ، والنَّاطق مُتكلِّم وغَير مُتكلِّم، فأَشرَف الجَميع: المُتكلِّم، وهم ثَلاثة: الإنْس والجِنُّ والمَلائكة[1]، وكلُّ مَن عَداهم

(١) قال الشَّيخُ ابنُ عُثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعليقًا علىٰ هذا الحَصْر في نفسِ الشَّرح:
هذا غَلطٌ؛ الكلامُ يَكون مِن غَير هؤُلاء الثَّلاثة، ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ ۖ وَقَالَ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ عُلِّمْنَا مَنطِقَ ٱلطَّيْرِ ﴾ [النمل:١٦]، ﴿ ۞ وَإِذَا وَقَعَ ٱلْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَآبَّةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ ﴾ [النمل:٨٢]؛ ولهذا أنا
=

جائزٌ دُخولُه تَحت قَبضَتِهم وتَصرُّفهم، وإذا كان المُرَاد بالنَّاس في الآيةِ المُتكَلِّم فمَن مَلَكُوه فِي مُلْك مَن مَلَكَهم، فكَان فِي حُكْم ما لو قالَ: مَلِكُ كلِّ شَيء، مع التَّنويه بذِكْر الأَشْرف وهو المُتكَلِّم»(١) اهـ.

❏ قال البُخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٣٨٢] حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدٍ -هُوَ ابْنُ المُسَيَّبِ-، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: **«يَقْبِضُ اللهُ الأَرْضَ يَوْمَ القِيَامَةِ، وَيَطْوِي السَّمَاءَ بِيَمِينِهِ ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا المَلِكُ، أَيْنَ مُلُوكُ الأَرْضِ؟»**(٢).

وَقَالَ شُعَيْبٌ وَالزُّبَيْدِيُّ وَابْنُ مُسَافِرٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ يَحْيَى: عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ.

[أطرافه: ٤٨١٢، ٦٥١٩، ٧٤١٣- تحفة: ١٣٣٢٢، ١٥١٧٦، ١٥٢٦٥، ١٥١٩٥، ١٥١٣٧]



في هذه التَّرجَمة: إِثْبَاتُ المَلِك اسْمًا من أَسْمَاء اللهِ، وقَد ورَد علىٰ ثَلاثَة أَوْجُهٍ

=

أُحذِّرُكم من الحَصْر، الحصْرُ دائمًا يُكذِّبُه الواقِعُ، فلا تَحصُر وتَقول: ما يَكون إلَّا كذا، لأنَّ عِلمَك قاصرٌ، قُل: لا أَعلَمُ، لا بأسَ، وإذا قُلتَ: لا أَعلَمُ، وتَبيَّن لكَ خِلافُ ما قُلتَ صِرتَ جَاهلًا بَسيطًا، وإذا قُلتَ: لم يَكُن إلَّا كذا، وتبيَّن خِلافُ قَولك: صِرْت جَاهلًا مُرَكَّبًا.

(١) «فتح الباري» (١٣/ ٣٦٧).

(٢) وأخرجه أيضًا: مسلم (٢٧٨٧).

فِيما أَعلَمُ:

مُضافًا إلىٰ النَّاس، مُضافًا إلىٰ الدِّين، مُطْلَقًا.

فالمُطلَقُ: كقَوْله تعالَىٰ: ﴿ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ﴾.

والمُضافُ إلىٰ يَوْم الدِّين: (مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ) عَلىٰ إحْدَىٰ القِرَاءَتَين.

والمُضافُ إلىٰ النَّاس: ﴿مَلِكِ ٱلنَّاسِ﴾.

وبهذا نَعرف أن المُلكيَّة المُطلقَة في الدُّنْيا والآخِرَة لله عَزَّوَجَلَّ، فمَلِكُ النَّاس هو مَلِكُهم في الدُّنْيا والآخِرَة، ومَلِك يومِ الدِّين، هو المَلكُ الَّذي تَظهر مُلكِيَّته أو مَلكُوتُه في يوم الدِّين، حين لا يُوجد مَلِكٌ في ذلك الوَقت، ولهذا يقول اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ﴾؟ فيُجِيبُ نفسَه: ﴿لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ﴾.

والمَلِكُ والمَالِكُ إذا جُمِع بَينهما، فإنَّه يَظهر مِنهما كَمَالٌ زائدٌ علىٰ الكَمَال الَّذي يَكون بانْفرادِهما؛ لأنَّ في قَوْله: ﴿مَلِكِ﴾ تَمَام السُّلْطة والسُّلطان والسَّيطَرة، وفي ﴿مَٰلِكِ﴾ تَمام التَّصرُّف والتَّدبير.

ولْنَضْرِب لذلك مَثلًا: في المَخْلوق، يَكون الإنسانُ مَالكًا، ولا يَكون ملكًا، فكلُّ واحِدٍ منكم الآن معه كتابُه مِلكًا له، لكِن هل أنتم مُلوك؟!

ويَكون الإنسانُ مَلِكًا، ولا يَكون مَالكًا، يَعْني بمَعْنىٰ مَلِك لا سُلطةَ له، وهذا موجود، مَلكٌ لا سُلطَةَ له، كمَلِكَة بريطَانيا أو غيرها ممَّن يَكون مَلِكًا صُورة، فيُنسَب إليه المُلك ببَرْلمان وانتخابَات وما أَشبه ذلك، فإذا اجتَمَع مُلْك ومَالك صارَ بذلك التَّمام، تَمَام السُّلْطة والسَّيْطَرة، وتَمام التَّصرُّف والتَّدبير، ولهَذا جاءت القِراءتان تُبيِّن هذا المَعْنىٰ: (مَلِكِ يَومِ الدِّينِ) و﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾.

إذًا: المَلِكُ: مَن له تَمامُ السُّلطَة والسَّيْطرة.

والمَالِكُ: مَن له تَمامُ التَّصرُّف والتَّدبير، وكِلَا الوَصْفَيْن مِن خَصائصِ ربِّ العَالَمين، عَزَّوَجَلَّ، وهو مُتَّصف بهما حَقيقةً، فهو مَلِكٌ، وهو مَالكٌ، لا أحدَ يَتصرَّف في مُلْكه إلَّا بما شاء، ولَا أَحدَ يَشفَع عنده إلَّا بإذْنِه، أمَّا مُلوكُ الدُّنْيا مَهمَا بَلَغوا من القُوَّة والسَّيطرة، يُشفَع عندهم بلا إِذْنٍ.

بَعضُ النَّاس يَكون مَلِكًا، لكنَّه مَملوكٌ لزَوجَته مثلًا، يَعْني الزَّوجة تَستطيع أنْ تَقولَ له: يا فُلان، أَشْفَع لفُلان عِندك، بدُون أن تَستَأْذِنَ منه، بَعضُ النَّاس يَكون لوَزيرِه أو صَديقه قُوَّة يَستطيع أن يَشفع بلا إِذْن.

لكن الرَّبُّ عَزَّوَجَلَّ لقُوَّة سُلطانِه، لا يَشفع أحدٌ ولو كان أَقربَ النَّاس إليه عِبَادةً وخُضوعًا إلَّا بإذْنه.

فالنَّبيُّ عَلَيْهِ‌الصَّلَاةُ‌وَالسَّلَامُ لا يَشْفع إلَّا بإذْنِ الله، وهو أقربُ النَّاس إلىٰ اللهِ، وأَتمُّهم عُبوديَّة، ومع ذلك لا يَستطيعُ أن يَشفَع عند اللهِ إلَّا بإذْن الله، لمَاذا؟ لكَمَال سُلطانِه عَزَّوَجَلَّ.

إذًا: فَهُو مَلِكٌ كامِلُ السُّلطَة، لا أحدَ يَشفع الشَّفاعة الَّتي فيها الخَيرُ إلَّا بَعد إِذْنِ الله عَزَّوَجَلَّ.

وهو أيضًا مالكٌ، له تمامُ التَّصرُّف والتَّدبير: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]، ولا أحدَ يُضادُّ اللهَ في تَدبيره أبدًا، حتىٰ أكْفَر الكَافِرين لا يُمكن أن يُضادَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ في التَّدبير. ﴿فَلَوْلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ ﴿٨٣﴾ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ﴿٨٤﴾ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ ﴿٨٥﴾ فَلَوْلَآ إِن كُنتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ ﴿٨٦﴾ تَرْجِعُونَهَآ﴾

تَحَدُّ ﴿إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [الواقعة: ٨٣ - ٨٧]، هَل يُمكن لأكبَر واحِد سُلطَةً في العَالَم أن يُرجِعَها إذا بَلَغت الحُلقومَ؛ أي: يرُدَّها إلىٰ أَسْفل؟ لا يُمكن.

إذًا: تَمام السُّلطة والتَّدبير لله ربِّ العَالمين عَزَّوَجَلَّ.

وهنا قال: ﴿مَلِكِ ٱلنَّاسِ﴾ ولم يَقُل: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾؛ لأنَّ لكُلِّ مَقامٍ مَقالًا، السُّورتان (الفَلق والنَّاس) نَزَلَتَا لنُشْرة الرَّسُول صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ من السِّحْر، ومَن الَّذي سَحَرَه؟ واحدٌ من النَّاس، فكانَت المُناسَبة أن يُقال: ﴿مَلِكِ ٱلنَّاسِ﴾ الَّذي بِيَده السُّلطَة والسَّيطرة علىٰ النَّاس، ومِنهم الَّذين سَحَروا النَّبيَّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ.

ولهذا كُرِّر: ﴿مَلِكِ ٱلنَّاسِ ۝٢ إِلَٰهِ ٱلنَّاسِ﴾ [النَّاس: ٢، ٣]، لِهذا فهو المَلِكُ والإلهُ المَألوه للنَّاس سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، فلكُلِّ مَقام مَقال، وهذا من بَلاغةِ القُرْآن.

والنَّبيُّ عَلَيْهِٱلصَّلَاةُوَٱلسَّلَامُ سُحِر ورُقِي بهاتَين السُّورتين، وما تعوَّذ مُتعوِّذٌ بمِثْلهما، ولا أَحْسَنَ مِنهما لِرَفْع السِّحْر، لكن بشَرْط أنْ يَكون هناك صِدقٌ مِن قَارئهما وقَابِلهما -أي: المَقروء عليه- فإن كان في القارِئ شَكٌّ، أو في المَقروء عليه شَكٌّ، فإنَّ ذلك لا يَنفع، لكن إذا كان هناك قُوَّة ويَقين، فإنه بإذْنِ الله يَنفَع، ولا أَنْفَعَ مِنهما، وهذا شيء مُجَرَّب لمن وُفِّق للإيمان واليَقين وصار المَحَلُّ قابلًا، وهو المَقروء عليه، أمَّا إذا كان المَحلُّ غيرَ قابِل، فلا يَنفع.

مثال: لو جاء رَجلٌ شُجاع قوِيٌّ ومَعه سَيفٌ بتَّار، وأتىٰ علىٰ حديدٍ صُلْب -وهو الَّذي لا يَنْثَني ولا يَلين- فتَحمَّس عليه، ونَادىٰ: أنا أبو فُلان، أنا أبو فُلان، ثم قام وضرَب السَّيفَ علىٰ هذا الحَديد الصُّلب، يَنقَطع السَّيف؛ لأنَّ المَحلَّ غيرُ قَابل، فلا يَتأثَّر به، مع أنَّ الرَّجُلَ شُجاع، والسَّيْف بتَّار، ولكن لا يَنتَفِع؛ لأنَّ المحَلَّ غَيرُ قَابل،

لكِن لو جاء هذا الشُّجَاع بسَيفٍ بَتَّار علىٰ رَقَبَة مُجْرِم مُستَحِقٍّ للقَتل، ثم ضربَه بعد أن انْفَعل، وستكُون الضَّربةُ حينئذٍ قَويَّةً، هل يَتأثَّر وتَنقطع رَقَبَتُه أو لا؟ لا شكَّ تَنقَطِع رَقَبَتُه؛ لأن المحلَّ قابِل.

ربَّما تَقرأ علىٰ إنسانٍ، فيَقول: واللهِ ما أدري عن هذا، وما أدري يَنفعني ولا ما يَنفع، وآخر يَذهب إلىٰ فُلان من الكَهَنة؛ هل تَنفَعُه الرُّقية؟ لا؛ لأنَّه لابُدَّ مِن أَمرَين: القَارئ، والمَقرُوء عليه.

إذًا: في هذه الآيةِ إِثْبَاتُ المُلك لله، وأنه عامٌّ، وسَبَق لنا أن مُلْك الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لا يُشابِهُه مُلْكُ المَخْلوقين؛ لأن ملك المَخْلوقين محدود، ومُقيد، ثم ذكر حَدِيث أبي هُرَيرة قال: «**يَقبِضُ اللهُ الأَرضَ يَومَ القِيامَة**»، الأَرضُ كلُّها يَقبِضُها اللهُ يَومَ القِيامة، وشَاهدُ هذا في القُرْآن: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الزُّمَر: ٦٧].

وقَوْله: «ويَطْوي السَّماء بِيَمِينه»، لقوله تَعالَىٰ: ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزُّمَر: ٦٧]، وهذا الطَّيُّ حَقيقِيٌّ، ليس المُرَاد قُوَّة السَّيطرة علىٰ السَّماء، أو قُوَّة السَّيطرة علىٰ الأَرْض، هو قَبضٌ حَقيقِيٌّ للأَرْض، وطَيٌّ حَقيقِيٌّ للسَّماء، والسَّماء جعَل اللهُ لها طيًّا لا قبضًا؛ لأنَّ السَّماء أَوْسَع من الأَرْض، وأشَدُّ وأَعظَمُ، وطَيُّها أَبْلَغ في القُدْرة، يَطويها، وقد شبَّه اللهُ هذا الطَّيَّ بقَوْله: ﴿كَطَيِّ ٱلسِّجِلِّ لِلْكُتُبِ﴾ [الأنبياء: ١٠٤].

هذه السَّماواتُ العَظيمةُ يَطويها بيمَينه كطَيِّ السِّجِل للكُتُب، ثم يَقول: «**أَنَا المَلِكُ، أَينَ مُلوكُ الأَرْضِ؟**» هَل أَحَدٌ مِنْهم يَرفع أُصبَعَه؟ أبدًا، ما فيه مَلِكٌ يَومَ القِيامة، النَّاسُ سَواء، أَصْغرُ الخَدم وأَقوىٰ المُلوك وأَعزُّ المُلوك علىٰ حدٍّ سواء، كلُّهم

حُفاةٌ، كلُّهم عُراة، كلُّهم غُرلًا.

لأنه ليس هناك مَلِكٌ، المُلْكُ للهِ عَزَّوَجَلَّ، يقولُ: أنا المَلِكُ، أين مُلوكُ الأرْض؟!

وقَال شُعَيب والزُّبيديُّ وابنُ مُسَافر وإسْحاق بنُ يَحيىٰ: عن الزُّهْري[1] عن أَبي سَلَمَة.

والأوَّل: عن ابنِ شِهاب عن سَعيد عن أبي هُريرَة.

قال الحافظ ابنُ حَجَر رَحِمَهُٱللَّهُ[2]:

«قَوْله: (فيه ابنُ عُمَر عَن النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ) أي: يَدخُل في هذا الباب حَدِيثُ ابنِ عُمر، ومُرَادُه حَدِيثُه الآتي بعد اثْنَي عشَر بابًا في تَرجَمَة قولِه تَعالَىٰ: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، وسَيأتي شَرحُه هناك إنْ شَاء اللهُ تَعالَىٰ.

ثمَّ ذكَر حَدِيث أبي هُريرة: «يَقبضُ اللهَ الأرضَ يَومَ القِيامة، ويَطوي السَّماء بيمِينه، ثم يَقول: أنا المَلِكُ، أين مُلوكُ الأرض؟» أخرجَه مِن رِواية يُونس -وهو ابنُ يَزيد- عن ابنِ شِهاب بسَنده، ثم قال: وقالَ شُعيبٌ والزُّبَيْدي وابن مُسافِر وإسْحاق بن

---

(١) هو المُحدِّث، الفقيه، المُؤرِّخ، ابن شهاب الزُّهري، أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زهرة بن كلاب القرشي الزهري. كان أبوه مِن رُوَاة الحديث الثقات، ومِمَّن ساند ابن الزبير علىٰ الأمويين، وكان أبو جدِّه عبد الله بن شهاب شَهِد مع المشركين غزوة بدر، وكان أحد النَّفَر الذين تعاقَدُوا يوم أُحُد لئن رأَوْا رسُولَ الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ ليقتلنَّه أو ليقتلنَّ دونَهُ، وُلِد (٥٨هـ)، روىٰ عن ابن عمر، وجابر بن عبد الله شيئًا قليلًا، ويحتمل أن يكون سمع منهما، وأن يكون رأىٰ أبا هريرة، وغيره، توفي (١٢٤هـ)، انظر: «تذكرة الحفاظ» (١/ ١٠٨)، و«ميزان الاعتدال» (٤/ ٤٠)، و«سير أعلام النبلاء» (٥/ ٣٢٦).

(٢) انظر: «فتح الباري» (١٣/ ٣٦٧).

يَحيىٰ: عن الزُّهْرِي، عَن أبي سَلَمَةَ مِثلَه، كذا وقَع لأبي ذَرٍّ، وسَقط لغَيْره لفظ: «مِثْله»، وليس المُرَاد أنَّ أبا سلمةَ أرسله، بل مُرَاده أنه اخْتُلف علىٰ ابن شِهاب -وهو الزُّهرِيُّ- في شيخِه، فقال يُونس: هو سَعيدُ بن المُسيَّب، وقال البَاقون: أبو سَلمةَ، وكلٌّ منهما يَرويه عن أبي هُريرة.

فأمَّا رِوايةُ شُعيب -وهُو ابن أبي حَمزَة الحِمْصي- فسَتأتي في البابِ المُشار إليه في الحَدِيث المُعلَّق آنفًا، فإنه قال هناك: وقال أبو اليَمان: أنا شُعيب... فذكَر طرفًا من المَتْن، وقد وصَلَه الدَّارِمِيُّ، قال: حدَّثنا الحَكَم بنُ نَافع -وهو أبو اليَمان- فذكَره، وفيه: سَمِعتُ أبا سَلمة يقول: قال أبو هُريرة، وكذا أخرَجه ابنُ خُزيمة في كتابِ التَّوْحيد من «صَحيحِه» عن مُحمَّد بن يَحيىٰ الذُّهْلي، عن أبي اليَمان.

وأما رِواية الزُّبَيْدي -بضَمِّ الزَّاي بعدها مُوحَّدة، وهو مُحمَّد بن الوَليد الحِمْصي- فوَصَلَهَا ابنُ خُزيمةَ أيضًا من طريقِ عَبد الله بن سَالم عنه عَن الزُّهري عن أبي سَلمةَ عن أبي هُريرة.

وأمَّا طَريقُ ابنِ مُسافِر -وهو عبدُ الرَّحْمَن بنُ خَالد بن مُسافِر الفَهمِيُّ، أميرُ مِصْر، نُسب لجَدِّه- فتَقدَّمت مَوصُولة في تَفسير سُورة الزُّمر، من طَريق اللَّيْث بنِ سَعْد عنه كذَلك.

وأمَّا رِوايَةُ إسحَاق بن يَحيىٰ -وهو الكَلبِيُّ- فوَصَلَها الذُّهْليُّ في «الزُّهريَّات»، قال الإسمَاعِيليُّ: وَافق الجَماعةُ عُبيدَ الله بنَ زِياد الرَّصَافي في أبي سَلمَة.

قلتُ: وأَخرَجه ابنُ أبي حاتمٍ[1] مِن طَريق الصَّدَفي عن الزُّهري كذلك، ونَقل

(١) هو الإمام الحافظ، أبو محمد، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر بن داود الحنظلي الرَّازِي، =

ابنُ خُزيمَةَ عن مُحمَّد بن يَحيىٰ الذُّهلي أنَّ الطَّريقَين مَحفُوظان. انتهىٰ.

وصَنيعُ البُخَاري يَقتضي ذلك، وإن كان الَّذي تَقتضيه القَواعدُ تَرجيحَ رِوايَة شُعَيب لكَثْرة مَن تَابَعَه، لكِن يُونس كان من خَواصِّ الزُّهْرِيِّ المُلازِمين لَهُ» اهـ.

البُخَاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ كمَا قال: إنه يَقتَضي أنَّ الطَّريقَين صَحيحان، وهذا مِن فِقه البُخَاري؛ لأن الطَّريق الأوَّل: طريق يُونس، يَترجَّح بمُلازَمَته لابن شِهاب، ومَعْلُومٌ أن المُلازِم أَعلَمُ مِن غَيْر المُلازِم، يَعْني: مَن صَحِبَكَ ليس يُماثِلُه مَن لاقَاكَ مرَّةً من المرَّات.

لكن الطَّريق الأُخرىٰ عن أبي سَلَمة عن أبي هُريرة، بَدل سَعيد بن المُسَيِّب، رَواها أَربَعة: شُعيبٌ، والزُّبَيدي، وابنُ مُسافر، وإسحاقُ، فتَرجَّحت بهذه الكَثْرة والمُتابعات، والأُولىٰ تَرجَّحَت بكَثْرة المُلازمة، وعلَىٰ هذا فنَقول: الطَّريقان صَحيحان.

وقَوْله: «**يَقبِض اللهُ الأَرْضَ يَومَ القِيامَة**»، وهذا القَبْض قَبضٌ حَقيقي، يَقبضُه الله عَزَّوَجَلَّ بِيَده، «**ويَطوي السَّماء بيمينِه**» أي: بِيده اليُمنىٰ، وهذا يُشير إلي أن اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يَدَيْن اثْنَتَين، وقد دلَّ علىٰ ثُبوت اليَدَين لله عَزَّوَجَلَّ الكِتَابُ والسُّنةُ وإجمَاعُ السَّلَف:

ففي كتابِ الله عَزَّوَجَلَّ، قالَ الله تَعالَىٰ لإبلِيس: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ

=

المشهور بابن أبي حاتم، وُلِد (٢٤٠هـ)، وسَمِع مِن أبيه، وأبي زُرْعَة، وعبد الله وصالح ابنَيْ أحمد بن حنبل، وتوفي في مُحَرَّم سَنة (٣٢٧هـ)، وله بضع وثمانون سَنة، انظر: «طبقات الحنابلة» (٢/ ٥٥)، و«تاريخ دمشق» (٣٥/ ٣٥٧)، و«سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٦٣).

بِيَدَيَّ﴾، فأضاف الخَلْقَ إلَيه، وجَعلَه باليَد، وهذا يَدلُّ علىٰ أنَّه ليس المُرَاد باليَد: الذَّات، إنَّما المُرَاد بها: اليَدُ الحَقيقيَّة، ولَيسَت الذَّات، وقال اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤].

وقالَ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾ [المُلك: ١]، وقال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَٰمًا﴾ [يس: ٧١] فهذه آياتٌ كلُّها تَدلُّ علىٰ ثُبوت اليَدِ لله عَزَّوَجَلَّ.

ولكِنَّها يَدٌ لا تُماثلها أَيْدي المَخْلوقين؛ لأنها يدٌ عظيمَة كما جاء في هذا الحَدِيث: أنَّ اللهَ يَقبِضُ بها الأرضَ ويَطوي بها السَّماءَ.

وقد جاء عن ابن عبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنَّه قال: «مَا السَّمَاوَاتُ السَّبعُ والأَرَضُونَ السَّبعُ في كَفِّ الله إِلَّا كَخَردَلَة فِي كفِّ أَحَدِكُم»[(١)]، وهذا يدلُّ علىٰ: عَظَمَة هذه اليَد، وأنه لا يُمكن أن يَتصوَّر الإنسانُ عَظمَتَها وقَدْرَها.

والبَحْثُ في صفة اليَد مِن وُجُوه:

المَبْحَثُ الأوَّل: هل هي حَقيقَة أو مَجازٌ عن القُدْرة أو القُوَّة؟

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (٢١/ ٣٢٣) في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ۝٦٦ وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ﴾ الآية. من طريق معاذ بن هشام، ثني أبي، عن عمرو بن مالك، عن أبي الجوزاء، عن ابن عباس؛ مثلَه. إلا أنه قال: «يد الله» بدل «كف الله»، و«يد أحدكم» بدل «كف أحدكم»، وفي إسناده (عمرو بن مالك) وهو الفكري أبو مالك، ذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٦/ ٢٥٩) ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا. وقال ابن حبان في «المجروحين» (٣/ ١١٤) في ترجمة ابنه (يحيىٰ بن عمرو بن مالك): «... فيكون هو وأبوه جميعًا متروكين». وقال ابن عدي في ترجمة (أبي الجوزاء) وهو أوس بن عبد الله الربعي: «حدث عنه عمرو بن مالك قدر عشرة أحاديث غير محفوظة». «تهذيب التهذيب» (١/ ٣٨٤).

مَذْهب السَّلَف -كما هي القَاعِدة الأَصيلَة- أنَّها حَقيقةٌ؛ لأن الأصلَ فيما أضافه اللهُ لنفْسِه أنه حَقيقة، ولكنَّها حَقيقة مُنزَّهه عن التَّمثيل، وعن التَّكييف، أي: لا تُمثَّل بأَيْدي المَخْلوقين، ولا تُكيَّف بحيث يَتصوَّر الإنسان لها كَيفيَّة وإن لم تُوافق صِفَة أَيدي المَخْلوقين، المُهمُّ أنه لا تَكيِيفَ ولا تَمثيل.

وأما مَن قال: إن المُرَاد بها القُدْرة أو القُوَّة، فقولُه باطلٌ، مِن عِدَّة أَوجُهٍ:

الوَجْه الأَوَّل: إجمَاعُ السَّلَف علىٰ خِلاف هذا القَول.

فإنْ قال قائلٌ: أينَ إجمَاعُ السَّلَف؟

قُلنا: إن الصَّحابة يَتلون كتابَ الله، ويُؤمنون به بمُقتضىٰ اللُّغَة العربيَّة، فإذا لم يَرِدْ عنهم نَقلٌ في مُخالفة مُقتضىٰ اللُّغَة العَربيَّة عَلِمْنا عِلْمَ اليَقين أنهم أَجْرَوُا النَّصَّ علىٰ ظَاهِره، إذ لا يُمكن أن يَأتي عن كلِّ صحابِي بأنه قال: المُرَاد باليَد: اليَدُ الحَقيقيَّة، لكن إذا كانوا يَتلون الكِتَاب، واليَد في الكِتَاب بمُقتضىٰ اللِّسان العَرَبي الَّذي نَزَل به القُرْآن هي اليَدُ الحَقيقيَّة، ولم يَرِدْ عنهم حرْفٌ واحِدٌ يَدلُّ علىٰ نَقْلها إلىٰ المَعْنىٰ الآخَر، عَلِمْنا أنَّهم مُتَّفِقُون علىٰ ذلك.

وهذا يَجري في اليَد وغيرها من الصِّفَات.

الوجْهُ الثَّاني: أن القُدْرة أو النِّعمة أو القُوَّة، لا يَصِحُّ أن تُثَنَّىٰ بالنِّسْبة لله عَزَّوَجَلَّ، فمَا هما القُدْرَتان؟ وما هُما القُوَّتان؟ وما هُما النِّعْمَتان؟!

قُوَّة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ صِفَة واحِدَة، لا تَتجَزَّأ، ولا تَتعَدَّد، وكذلك قُدرَتُه، أمَّا نِعمَتُه فقَد قالَ الله عنها: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ﴾ [النحل: ١٨]، لَا تَنْحَصِر في نِعمَتَين.

الوَجهُ الثَّالث: أنه لو كان المُرَاد باليَد القُوَّة، ما صحَّ أن يَحتَجَّ إبليسُ بما احتَجَّ به لمَّا أُمِر أن يَسجُدَ لآدمَ حين قال اللهُ له: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ الْعَالِينَ ۝٧٥ قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِن طِينٍ﴾ [ص: ٧٥، ٧٦]؛ لأنه لو صحَّ أن يكون المُرَاد باليد القُدْرة أو القُوَّة، لقال: يا ربِّي، وأيُّ فَضْل له علَيَّ وقد خَلَقتَني بقُدرَتِك وقُوَّتك؟! حُجَّة لإبليسَ أن يَقول: يا ربِّي، أيُّ مَزيَّة لآدمَ، فإنَّه خُلق بقُدرتك، وأنا أيضًا خُلِقتُ بقُدرَتِك؟! ولم يَأت بأيِّ عِلَّة أُخرىٰ قد تُقْبَل وقد لا تُقبل، وهي غيرُ مَقبُولة.

رَابعًا: أن هذه اليَد جاءت علىٰ وُجوهٍ مُتعدِّدة، جاءت بلفْظِ الكَفِّ، وجاءت بذكر الأَصَابع، وجاءت بلفظ اليَمِين: «وكِلْتَا يَدَيْه يَمِين»[١]، فيَمتَنِع مع هذا التَّنوُّع فيما جاءت عليه، أنْ يَكون المُرَادُ بها القُوَّةَ أو القُدْرَة.

خامسًا: أن نَقول له: لمَاذا فَرَرْتُم عن تَفْسِيرها باليَد الحَقيقيَّة.

إذا قَالوا: لأنَّ اليَدَ جَارِحةٌ، واللهُ مُنزَّه عن الجَوارح.

نقول: هذه الجَارحةُ لم يَرِدْ نَفيُها ولا إِثْبَاتُها بالنِّسْبة لله عَزَّوَجَلَّ، فماذا تُريدون بالجَارحة الَّتي تَوصَّلتم بنَفيها إلىٰ نَفي ما أَثبت اللهُ لنَفسه، أتُريدون بالجَارحة: أنه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يَكسَب بها ويَعمل بها ليَكْسَب؟ أم تُريدون بالجارِحَة أنه يَأخذُ بها ويَعمَلُ بها؟

إنْ أرادوا الأوَّل، فهو باطِلٌ، وإن أرادوا الثَّاني فهو حَقٌّ، وكونُهم يتوصَّلون إلي

(١) أخرجه مسلم (١٨٢٧) من حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

نَفي هذا الحقِّ بنفي الجارِحَة، هذا لا شكَّ أنه من القَوْل علىٰ اللهِ بلا علم.

وإن قالوا: نَنْفي عنه اليَد؛ لأنَّنا لو أَثْبَتنا له اليدَ الحَقيقيَّة شبَّهناه بالمَخْلوق الَّذي له يَدٌ حَقيقيَّة.

نَقول: أَنتُم صَرَفتُم المَعْنىٰ إلىٰ القُوَّة، وللمَخْلوق قُوَّة، فَوَقَعْتُم في مِثْل ما فَرَرْتُم منه، وزَدِتُم أنَّكم حرَّفتم النَّصَّ عن ظاهِره، فجَنَيْتُم جِنايَتَيْن، ولم تَتخَلَّصوا من التَّشبيهِ علىٰ قاعِدَتِكم.

وإن قُلْتُم القُدْرة، قلنا: للمَخْلوق قُدْرة أيضًا: ﴿لَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ مِّمَّا كَسَبُوا﴾ [البقرة: ٢٦٤]، فللمَخْلوق قُدْرة، فقد وقَعْتُم في نَظير ما فَرَرْتُم منه.

وإن قُلتم: النِّعمة، قُلْنا: للمَخْلوق نِعْمَة: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِيٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾ [الأحزاب: ٣٧].

إذًا: فمَهْمَا فرُّوا فهُم مُدْرَكُون؛ لأنَّ قَولَهم باطِلٌ.

المَبْحَثُ الثَّاني: اليَد وَرَدَت في القُرْآن علىٰ ثَلاثَة أَوْجُه:

الوَجْه الأَوَّل: الإِفْراد.

الوَجْه الثَّاني: التَّثنِيَة.

الوَجْهُ الثَّالِثُ: الجَمْعُ.

قد يَبدو للإنسانِ أن هذا تَناقضٌ، ولكن لا تَناقُضَ في ذلك، ولا يُمكن أن يُوجدَ تناقضٌ في كِتَاب الله عَزَّوَجَلَّ، ولَا بَيْن كتابِ اللهِ ومَا صحَّ عن رَسُولِ اللهِ صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ؛ أبدًا، ولَا بَيْن كتابِ اللهِ ومَا صحَّ عن رَسُولِ اللهِ وما يَقتَضِيه العَقْلُ الصَّرِيح.

فهَذه ثَلاثَة أَشْياء: لا تَناقُض في كتاب الله، ولا بَينه وبين السُّنَّة الصَّحِيحة، ولا بين الكِتَاب والسُّنة والعَقْل الصَّريح، ونَعني بالعَقْل الصَّريح: السَّالِم مِن الشُّبُهات والشَّهوات، يَعْني: أنَّه عَقلٌ مَبنِيٌّ علىٰ العِلْم، فليس عنده شُبهَة، ومَبنِيٌّ علىٰ حُسْن القَصْد وإِرادَة الحَقِّ، فلَيْس عِنده شَهوَة، أي: إِرادَة غيرِ الحَقِّ.

إذا كان كَذلك فلَا تَناقُض بين الإفْرَاد والتَّثنية والجَمْع الَّتي ورَدَت في اليد.

مَسْأَلَة: كَيف نَجْمَع بَيْن الإفْرَادِ والتَّثنِيَة والجَمْعِ الَّتي وَرَدَتْ في اليَدِ؟

الجَوابُ: أمَّا المُفْرَدُ: فإنَّه مُضاف، والمُفرد المُضاف صَالح للوَاحِد والمُتعَدِّد، أَلَم تَرَ قولَ الله تَعالَىٰ: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعۡمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحۡصُوهَآ﴾ نِعمَة: مُفرَد مُضاف، كم يَشمَل مِن نِعمَة؟ ما لا نُحصِيها، فالمُفرد المُضاف في اليَد لا يُنافي التَّعدُّد.

إذًا، سَقط عنَّا ظَنُّ التَّناقض بالنِّسْبة للمُفْرد والجَمْع.

بَقِي عِنْدنا التَّثنِيَة والجَمْع، نقولُ: أمَّا التَّثنية والجَمْع، فإنْ قُلنا بأنَّ أَقَلَّ الجَمْع اثْنان كما ذهبَ إليه بعضُ النُّحاة، وكما هو مَوجودٌ في آياتِ المَواريث، فإنَّ أقَلَّ جَمْع في آيَات المَواريث اثْنان، وكَذلك صَلاة الجمَاعَة فهِي تَحصل باثْنين، إن قُلنا: إنَّ أقَلَّ الجَمْع اثْنان، فلا إشكَال؛ لأنَّه يُحمَل الجَمعُ علىٰ أقلِّه فيَكون اثْنَين، فيُطابق المُثنَّىٰ ولَا إشْكال في هذا.

وإنْ قُلنا بالمَشْهور: وهو أنَّ أقَلَّ الجَمْع ثَلاثَة، فحِينئذٍ يَكون عِندنا عَددان، اثْنان وثَلاثة نَحتاج إلىٰ جَمْع بَينَهُما.

قالَ أهْلُ العِلْم: الجَمْعُ بَينهما: أنَّ الجَمعَ -أي: صِيغةَ الجَمْع- لَا يُرادُ بها مَعْنىٰ الجَمْع، وإنَّما يُراد بها التَّعظيم، مُوافَقةً للضَّمير، وهو أَيْدينا، فإنَّ «نَا» ضَميرُ جَمْع

بالنِّسْبة لإضَافَتِها إلىٰ الله، ولا يُمْكن أنْ يَكون المُرَادُ بها التَّعدُّد، فإذا كانَت «نَا» الدَّالة علىٰ الجَمْع للتَّعظيم كان الأَنسَبُ لَفظًا ومَعْنىٰ أنْ يَكونَ المُضافُ إليها بصِيغَة الجَمْع، مِن أَجْل التَّناسُب بين المُضاف والمُضافِ إلَيه.

ويُبَيِّنُ لكَ هَذا: أنَّه لو كان تَعبيرُ الآيَة: ممَّا عَمِلَتْ يَدانَا أَنْعامًا، لَوَجَدْتَ هُناك تَنافرًا بين «يَدَا» المُثنَّىٰ والضَّمير «نا»، فلهذا كان المُناسِب لفظًا ومَعْنىٰ، أن تُصاغ اليَد بصِيغة الجَمْع، وبذلك يَتبيَّن أنه لا تَعارُض بَين مَجيء اليَد بصِيغة التَّثنية وصِيغة الجَمْع وصِيغَة الإفْرَاد.

المَبحَثُ الثَّالِث: هَذه اليَدُ لا يجوز أن تَكُون كيد المَخْلوق، ولكِن ما ورَد من الكِتَاب أو السُّنَّة في وصْفها بما تُوصَف به يد المَخْلوق، فإنه يَجب إِثْبَاته، فهذه اليَد وُصِفت باليَمين، كما في الآيَة: ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾، فهَل تُوصَف بالشِّمال كما أنَّ المَخْلوق له يدٌ يَمين وشِمال؟

في هذا خِلافٌ بَين العُلَماء، مِنهم من قال: إنَّه يَصِحُّ أن تُوصَفَ بالشِّمال، كما جاء ذلك في «الصَّحِيح»، ومِنهم مَن قال: لا تُوصف بالشِّمال، وما جاء في «الصَّحِيح» فإنَّه شاذٌّ، أو وَهْنٌ مِن الرَّاوي، ودليلُ ذلك قَولُ النَّبيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «**وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ**».

والحَقيقةُ أنَّ هذا اللَّفْظ أو هذه الجُملة لا تَمنع من إِثْبَات الشِّمال؛ لأن الرَّسُول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لما ذَكَر الشِّمال، وقال: «**كُلتَا يَديهِ يَمينٌ**» لدَفْع تَوهُّم نَقْص في الشِّمال، لماذا؟

لأن المعروفَ في المَخْلوقات أن اليَدَ الشِّمال فيها نَقصٌ عن اليَد اليَمين، فإذا

أُثْبِت الشِّمال، فقد يَتوهَّم واهِمٌ أنها أنْقصُ من اليَمينِ، فقال: «**كُلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ**»، أي أنَّهما لا يَختلفان في الكَمَال، كِلاهُما كاملًا.

ويَنبني علىٰ هذه المَسْأَلَة أو هذه القاعِدة، هل تُوصف بالكَفِّ، وهل له أصابع، وهَل له أنامِل؟

الجَوَاب: لا يَلزم من إِثْبَات اليَد أن يكونَ له كَفٌّ أو أنامِل أو أَصَابع، لكِن إذا ورَد أن للهِ تَعالَىٰ كفًّا، وأنَّ لله أنامِل، وأن له أَصَابع، فالواجبُ إِثْبَاتُها بدِلَالَة اللُّزوم، وأنه يَلزم مِن إِثْبَات اليَد إِثْبَات الكَفِّ والأنَامِل والأصَابع، أو بدِلَالَة التَّضمُّن أو المُطابَقة، أي: بدِلَالَة مُستَقلَّة عن دِلَالَة اللُّزوم في اليَد؟

الثَّاني: هو المُتعيَّن، أن نَقول: لولا أنه جاءت النُّصوصُ بثُبوت الكَفِّ وثُبوت الأصابع وثُبوت الأنامل مَا أَثْبَتناها مِن أجل ثُبوت اليَد؛ لأنَّ هذه صِفَات ليَد المَخْلوق، ولا يَلزم من ثُبوتها في يَد المَخْلوق أن تَثْبت لله، لكِن إذا جَاءت بها السُّنَّة، وجَب عَلينا قَبولُها.

وهَل إذا أَثْبَتْنا الأصابعَ، هل يلزم أن تَكُون خَمسَة في كلِّ يَدٍ، أو أَقَلَّ أو أَكثَر؟

الجَواب: لا يَلزَم أن تَكُون خَمسَة، ولا أن تَكُون أقلَّ ولا أكْثَر، لكن الَّذي بَلَغَنا خَمسَةُ أَصَابع حينما تحدَّث النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ في حَدِيث ابنِ مَسعُود: «**أنَّ اللهَ يَجعَل السَّماواتِ علَىٰ إِصْبَع، والأَرَضِينَ علىٰ إِصْبَع**»(١)، فذَكر خَمسَة، لكِن لا يَلزم

(١) أخرجه البخاري (٤٨١١)، ومسلم (٢٧٨٦) من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «جَاءَ حَبْرٌ مِنَ الأَحْبَارِ إِلَىٰ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، إِنَّا نَجِدُ: أَنَّ اللهَ يَجْعَلُ السَّمَوَاتِ عَلَىٰ إِصْبَعٍ، وَالأَرَضِينَ عَلَىٰ إِصْبَعٍ، وَالشَّجَرَ عَلَىٰ إِصْبَعٍ، وَالمَاءَ وَالثَّرَىٰ عَلَىٰ إِصْبَعٍ، وَسَائِرَ الخَلَائِقِ عَلَىٰ إِصْبَعٍ، فَيَقُولُ: أَنَا المَلِكُ، فَضَحِكَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّىٰ بَدَتْ نَوَاجِذُهُ تَصْدِيقًا لِقَوْلِ الحَبْرِ، ثُمَّ قَرَأَ =

مِن عَدم ذِكر الخَمسَة أَلَّا تَزيدَ، فلهذا نَقولُ: نُثْبِت مِن عَدد الأَصَابع ما ثَبَت لله، والبَاقي نَنفِيه، أو نَسكُت عنه؟

نَسكُت عنه، هذا مَذْهب أَهْل السُّنة والجَماعَة، أن ما لَم يَرِد أُسْكِتَ عَنه، وما ورَد نُثْبِتُه، هذا ما يتعلَّق بصِفة اليد.

والمُهمُّ: أنْ نُؤمِن بأنَّ الله تَعالَى يَدًا حَقيقيَّة يَأخُذ بها ويَقبض وأنَّها لا تُماثل أَيْدي المَخْلوقين، ولا يَجُوز أن نُكَيِّفَها.

أمَّا نَفْيُ التَّمثيل فلِقَوله تعالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾، وهَذا عامٌّ في جَميع صِفَاته، وأمَّا نَفْي التَّكييف فلِقَولِه تَعالَى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]؛ ولقَوْله: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣] هذه هي عَقيدتنا فيما يَتعلَّق بيَدِ الله عَزَّوَجَلَّ.

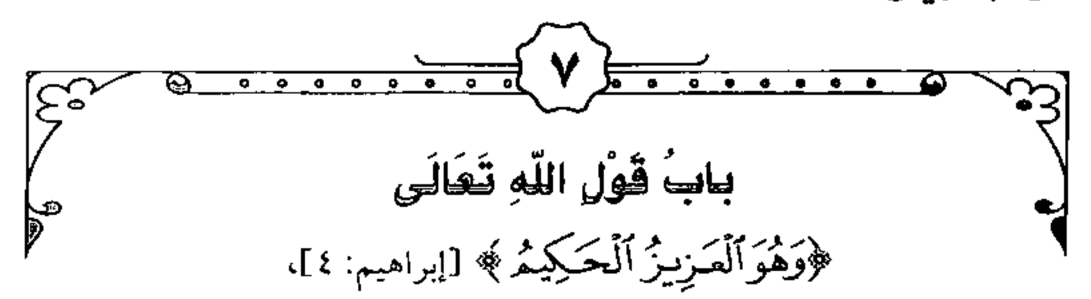


=

رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٦٧﴾﴾».



□ **قال البُخَاري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:



٧ بابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى

﴿وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [إبراهيم: ٤]،

﴿سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ﴾ [الصافات: ١٨٠]، ﴿وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ﴾ [المنافقون: ٨] **وَمَنْ حَلَفَ بِعِزَّةِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ**

وَقَالَ أَنَسٌ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**تَقُولُ جَهَنَّمُ: قَطْ قَطْ وَعِزَّتِكَ**». وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**يَبْقَى رَجُلٌ بَيْنَ الجَنَّةِ وَالنَّارِ آخِرُ أَهْلِ النَّارِ دُخُولًا الجَنَّةَ، فَيَقُولُ: رَبِّ اصْرِفْ وَجْهِي عَنِ النَّارِ، لَا وَعِزَّتِكَ لَا أَسْأَلُكَ غَيْرَهَا**» قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: إِنَّ رَسُولَ الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: لَكَ ذَلِكَ وَعَشَرَةُ أَمْثَالِهِ**».

وَقَالَ أَيُّوبُ(١): وَعِزَّتِكَ لَا غِنَى لِي عَنْ بَرَكَتِكَ.



الشَّرح

قَوْله: «بابُ قَولِ الله تَعالَىٰ: ﴿وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾، ﴿سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ﴾»: هذا البَابُ تَضَمَّن اسْمَين مِن أَسْمَاء الله:

الأوَّل: العَزيز.

والثَّاني: الحَكيم.

العَزيز: له اشْتقاقَاتٌ في اللُّغَة العَربيَّة، مَأخوذٌ مِن عزَّ، أي: امْتَنَع، ومِن عَزَّ، أي: قَلَّ،

---

(١) يعني نبيَّ الله أيوب عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ.

ومِن عَزَّ، أيْ: قَوِيَ، فقَولُه تَعالَىٰ: ﴿ وَمَا ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ بِعَزِيزٍ ﴾ [إبراهيم: ٢٠] أي: بمُمْتَنِع.

وقَوله: ﴿وَعَزَّنِي فِي ٱلْخِطَابِ﴾ [ص: ٢٣]، أيْ: غَلَبَني، وقَولُهم: «هذِه أَرضٌ عَزَازٌ» أيْ: صُلْبَة.

ونَحن في اللُّغَة العامِّيَّة نَقول: أَرضٌ عَزَا، أي: صُلْبَة.

فالعَزيزُ يدلُّ علىٰ العِزَّة.

قال العُلَماء: وعِزَّةُ الله عَزَّوَجَلَّ تنقَسِم إلىٰ ثلاثَة أقسَام:

عِزَّة القَدْر، وعِزَّة القَهر، وعِزَّة الامْتِناع.

الأوَّل: عزَّةُ القَدْر: أيْ: أنَّ الله عَزَّوَجَلَّ ذو قَدْر عَزيز، لا نَظيرَ له.

الثَّاني: عزَّةُ القَهر: هي عزَّةُ الغَلَبة، فإنَّه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ هو الغَالِبُ الَّذي لا يَغلِبُه أَحدٌ، حتَّىٰ الجَاهِليُّون في جَاهِلِيَّتهم يَقولُ قَائلهُم:

أَيْنَ المَفَرُّ وَالإِلَهُ الطَّالِب ... وَالأَشْرَمُ المَغْلُوبُ لَيْسَ الغَالِب

الثَّالِثُ: عزَّة الامْتِناع: ومَعناها أنْ يَمْتنع أن يَنالَه نَقصٌ في أيِّ شَيء من صِفَاته، امْتِناعُ النَّقص علىٰ الله عَزَّوَجَلَّ هذا مَعْناه عِزَّةُ الامْتِناع.

مَسْأَلَة: وهل العَزيزُ من الأسْمَاء المُتعدِّيَة أو اللَّازِمَة؟

الجَوَاب: نَقولُ: هو في أحدِ مَعانِيه من الأسْمَاء المُتعدِّية، فيَكون العَزيز بمَعْنىٰ الغَالب مُتعدِّيًا؛ لأنَّه غالِبٌ ولَيس بمَغلُوب.

أما العَزيزُ عزَّة القَدْر وعزَّة الامْتِناع هذه من الأسْمَاء اللَّازِمة، وقد عَرَفْتُم كيف الإِيمَان بالأسْمَاء المُتعدِّية، والأسْمَاء اللَّازمة.

أما الحَكيمُ: فإنَّها فَعيل، وهِي مُشتَقَّة من الحُكْم، ومِن الحِكْمَة؛ لأنَّ فَعيل بمَعْنَى فاعِل، أو بمَعْنَى مُفْعِل، فإنْ كانت مِن الحِكمَة أي: أَحْكَم، فهي بمَعْنَى مُفعِل، وإنْ كانت مِن حَكَمَ، فحَكِيم بمَعْنَى: فاعِل.

وُرُودُ فَعِيل بمَعْنَى فاعِل، لا غَرابَة فيه، وهو كثيرٌ في اللُّغَة العربيَّة؛ مثل: رحِيم بمَعْنَى راحِم، لكن فَعيل بمَعْنَى: مُفعِل، أي: حَكيم بمَعْنَى مُحْكِم للأشياء، هل وَرَدت فَعيل بمَعْنَى مُفْعِل؟

الجَوَاب: نَعَم، ومِنه قولُ الشَّاعر(١):

أَمِـــنْ رَيْحَانَـــة الـــدَّاعِي السَّـــمِيعُ ... يُــــؤَرِّقُني وَأَصْــــحَابِي هُجُــــوعُ

الشَّاهِد: السَّميع بمَعْنَى المُسْمِع، ولهذا قال: يُؤَرِّقُني وأَصْحابي هُجُوع، فصَحَّ أن فَعيلًا في اللُّغَة العربيَّة تَأتي بمَعْنَى مُفْعِل، أما إتيانها بمَعْنَى فاعل فكثير.

نَقولُ: الحَكيمُ إذًا: مُشتَقَّة مِن الحِكْمة ومُشتَقَّة من الحُكْم، ثم نَقول: الحُكم، أي: حُكم الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يَنقسم إلى قِسمَين: حُكم كَوْني، وحُكم شَرْعي.

مِثَال الحُكم الشَّرعي: قَوله تعالَى في سُورة المُمتَحَنَة: ﴿ذَٰلِكُمۡ حُكۡمُ ٱللَّهِۖ يَحۡكُمُ بَيۡنَكُمۡ﴾ [الممتحنة: ١٠].

ومِثَال الحُكْم الكَوْني: ﴿فَلَنۡ أَبۡرَحَ ٱلۡأَرۡضَ حَتَّىٰ يَأۡذَنَ لِيٓ أَبِيٓ أَوۡ يَحۡكُمَ ٱللَّهُ لِي﴾ [يوسف: ٨٠] يَعْني: يُقدِّر لِي.

الحِكْمة تكُون في الحُكْم الكَوْني وفي الحُكْم الشَّرْعي، فما مِن حُكْم كَونِيٍّ

---

(١) وهو عمرو بن معدي كرب.

إلَّا وله حِكْمة، وما مِن حُكْم شَرعِيٍّ إلَّا وله حِكْمَة؛ لأنَّ الحُكم الشَّرعي بدُون حِكْمة أو الكوني بدُون حِكمَة سَفَهٌ، والله تعالَىٰ منزَّهٌ عن السَّفَه أو لَغْوٌ، والله تَعالَىٰ مُنزَّه عن اللَّغْو.

إذًا: ما مِن حُكم كَوْنِي أو شَرْعي إلَّا وله حِكْمة، ولكِن هَل يَلزَم مِن كَونه ذا حِكمَة *أن تَكون الحِكمَة مَعْلُومة لنا؟*

لا، ومَا أكْثرَ الأَحكَام الكَونيَّة، والأَحكَام الشَّرعيَّة الَّتي تَخفىٰ علينا حِكمَتُها، إما خَفاءً نِسبِيًّا، بأن تَخفىٰ علىٰ بعضٍ دُون بعض، أو خفاءً حَقيقيًّا علىٰ كلِّ أحَد، فصار الحُكْم قِسمَين:

كَوني وشَرْعي، الحِكْمة تكُون في الكَوني وتكُون في الشَّرعي.

الحِكْمة أيضًا تَنقَسِم إلىٰ قِسْمَين: حِكْمَة حَاليَّة، وحِكْمة غَائيَّة.

حِكمَة حَالية، بمَعْنىٰ: كَوْن الشَّيء علىٰ هذه الحَال حِكْمة.

حِكْمَة غائيَّة، بأن يَكون المَقصودُ من هذا الشَّيء، حِكمَة بالِغَة، وثَمرات جَليلَة.

فالحِكمَة قِسمَيْن: حِكمَة حَالية، يَعْني الحَال الَّتي يَكون عليها الشَّيء يَكون مُطابقًا للحِكْمة، وحِكمَة غائيَّة، يَعْني يُراد به غايَة حَميدة.

وعلىٰ هذا فيَكون: الحُكم الكَونيُّ فيه الحِكْمَة بوَجْهَيْها، والحُكْم الشَّرْعي فيه الحِكْمَة بوَجْهَيْها، فالحُكْم الكَوني الَّذي يَحْكُم اللهُ به علىٰ العِباد له حِكْمة، كَونُه علىٰ هذا الوَجْه، هذا حِكمَة، وكونُه له آيَة حَميدَة هذا له حِكْمَة أُخرىٰ.

مِثَال: الفَسَاد فِي الأَرْض مِثل: الجَدْب والقَحْط وقِلَّة المِياه، والحَرّ الشَّديد المُهلك للثِّمار، والبَرْد، هذا فَسَاد، لكِن يَكون إيقاعُه لحِكْمة، في كل ما يَقَع فهُو حِكْمة، قال تَعالَىٰ: ﴿ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟﴾ [الروم: ٤١].

إذًا: هذا الفَسادُ الَّذي سَببُه ما كَسَبَت أيدِينا له غايةٌ حَميدة، وهي: ﴿لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾، ﴿لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾.

إذًا: فكُلُّ ما قضَىٰ الله عَزَّوَجَلَّ علىٰ العبادِ من مِحن، ومَصائب، وقِتال، وأيِّ شَيء فإنَّ غايَته حَميدَة، الغايَةُ مِنه حَميدة، حتىٰ لو كان فيه الهَلَاكُ والدَّمار، فإن الغايةَ فيه حَميدة؛ لأنَّ المُصابِين بهذا لَهم أَجرُهم عندَ الله، وتَكفير السَّيِّئات ورِفعَة الدَّرجات، وزِيادَة الحسَنات مع الصَّبْر والاحتِساب، والَّذين لم يُصابوا يتَّخذون من ذلك عِبْرة فيَرجِعُون إلىٰ الله عَزَّوَجَلَّ.

ثم كوْن هذا الشَّيء الَّذي قدَّره اللهُ عَزَّوَجَلَّ علىٰ هذا الوَجْه مُوافِقٌ للحِكْمة، لكن أحيانًا نَحن نُدْرك ذلك، وأحيانًا لا نُدْرِكه؛ لأنَّ عُقولَنا قاصِرَة.

كذلك أيضًا بالنِّسْبة للحُكْم الشَّرعي، الحُكْم الشَّرعي له حِكمَةٌ حَالِية، بمَعْنىٰ أنَّ وَضْعَه علىٰ هذا الوَجه له حِكمة، وله حِكمة غائيَّةٌ، أن الغايةَ منه حَميدة، يُحمَدُ اللهُ عَليها.

انْظُر في جَميع الشَّرائع، تَجِدْها هَكذا.

فمثلًا: الوُضوءُ، وهو غَسْل الأعْضاء الأَربَعة، وتَطهير الأَعْضاء الأَربَعة لا شكَّ أنَّ شَرعِيَّته علىٰ هذا الوَجْه حِكْمَة؛ لأن هذه الأعضَاء هي أعضَاءُ الكَسْب: الوَجه،

واليَدان، والرَّأس، والرِّجْلان، ثم كَونُه غَسلًا في ثلاثَة أَعضاء، ومَسحًا في عُضْو واحد، أيضًا حِكْمة.

لو أنَّ اللهَ فَرض عَلينا غَسْلَ الرُّءوس، ولاسِيَّما في زَمَن كان النَّاس يتَّخِذُون الشَّعَر، يَعني: في عَهد الرَّسُول عَلَيْهِٱلصَّلَاةُوَٱلسَّلَامُ، ثم أُلْزِمْنا بغَسْل الرَّأس كما نُلْزَم بغَسْل الوَجْه، مَاذا يَحْصُل مِن المَشقَّة، ولاسِيَّما في أيام الشِّتاء؟! ولهذا كانت طَهارَته المَسْح، وطَهارَة الأَعْضاء الثَّلاثة الغَسْل، وهذا مطابقٌ للحِكْمَة.

وطَبِّق هذا علىٰ جَميع الشَّرائع، تَجِد أن كَونَها علىٰ هذه الحَال حِكمَة.

ثم الغَاية من ذلك حِكْمة عَظيمة أيضًا، ففي الوُضوء الغَاية: التَّطهيرُ المَعنَوي، هذا أهَمُّ شَيء، فإنَّ خَطايا هذه الأَعْضاء، تَزولُ مع آخِر قَطرَة مِن قَطراتِ الماء، وهذا التَّطهيرُ المَعنويُّ هو المُهمُّ، مَع وجُود التَّطهير الحِسِّيِّ؛ لأن هذه الأَعضاء في الغَالب بارِزَة، وإذا كانَت بارزة فإنها تَتعرض للغُبار وتَتعرَّض للأَوْسَاخ، فلهذا أُمِرنا بغَسْلها.

المُهمُّ: أنَّ الحِكمَة: حَاليةٌ وغَائيَّة، وفي الشَّرع وفي القَدَر، فتكُون أَربَعة:

الأُولىٰ: حِكمَة حَاليَّةٌ في القَدْر.

والثَّانية: حِكمَة غَائيَّة في القَدَر.

والثَّالثَة: حِكمَة حَالية في الشَّرع.

والرَّابعة: حِكمَة غائيَّة في الشَّرع.

قَوْله: «بَاب قَول الله تَعالَىٰ: ﴿وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾»، جَمَع اللهُ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ بين العَزيز والحكيم، وهَذا فيه زيادة كَمَال؛ لأن العَزيزَ الَّذي هو الغَالِبُ قد تَحمِلُه

عِزَّتُه علىٰ سُوء التَّصرُّف، كما يُوجد في المَخْلوقين، إذا كان عِنده عزَّة وغَلبَة وسُلطان يَتصرَّف تَصرُّفًا أَحمَق.

فقَرَن الله عَزَّوَجَلَّ العِزَّة بالحِكْمة، ليَتبيَّن أنَّ عِزَّتَه مَبنِيَّة علىٰ الحِكْمة، وأنَّه لَيس كما يَكون المَخْلوق من العِزَّة الَّتي قد تَحمِلُه علىٰ التَّهوُّر وعَدم إحسَان التَّصرُّف.

وقَال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿ سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ ﴾ (سُبحان) يَقول أَهْلُ اللُّغَة: إنَّها اسْمُ مَصدَر: سَبَّح، والمصْدَر: تَسبيح، ويَقولون أيضًا: إنَّها مُلازمة للنَّصب علىٰ المَفعوليَّة المُطلقة، ولم تَخرُجْ عن ذلك إلَّا نادرًا، ويَقولون: إنَّها مُلازِمة للإضَافة، لا تَأتي إلَّا مُضافةً، إمَّا لِاسْم ظَاهِر أو لاسْمٍ مُضمَر، ورُبَّما تُفْرَدُ قَليلًا عن الإضَافة.

فمَا مَعْنىٰ التَّسبيح؟

التَّسبيحُ: التَّنزيهُ، وما الَّذي يُنزَّه اللهُ عَنه، يُنزَّه عن مُماثلة المَخْلوق، وعَن النَّقص والعَيْب، قال النَّبيُّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إنَّ الدَّجَّالَ أعوَرُ، وإنَّ رَبَّكُم لَيس بأَعْوَرَ**»[1]، وقَال تَعالَىٰ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ وقَال تَعالَىٰ: ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ ﴾ [ق: ٣٨]، والنُّصوص في هذا كثيرةٌ في نَفْي العَيْب عن الله، وكذلك في نَفْي المُماثَلة عن الله.

وقَوله: ﴿ سُبْحَٰنَ رَبِّكَ ﴾ أضَاف الرُّبوبيَّة إلىٰ النَّبيِّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ لأنَّها رُبوبيَّة خاصَّة، فإنَّ الله تَعالَىٰ ربُّهُ، ربَّاه علىٰ أَكمَل الأخْلاق، فلذلك نقولُ: الرُّبوبيَّة تَنقسم إلىٰ: عامَّة وخاصَّة.

---

(١) أخرجه البخاري (٧١٣١)، ومسلم (٢٩٣٣) من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فالعامَّةُ: هي الشَّامِلةُ لجَميع الخَلْق، مِثْل قَولِه تَعالَىٰ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]، ومثل قَوْله: ﴿رَّبُّ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ هذه عامَّة.

والخَاصَّةُ: هي الَّتي تَختصُّ بمَن تَعبَّد للهِ عَزَّوَجَلَّ، وتَستَلزِم النَّصر والتَّأييد، والتَّربية الخاصَّة، وأَخَصُّ هذا النَّوْع (أعْني: الرُّبوبيَّة الخاصَّة)، ما أُضِيفَت إلىٰ الرُّسُل علَيْهم الصَّلاة والسَّلامُ؛ لأنَّ رُبوبيَّة اللهِ لهم هي أَخَصُّ رُبوبيَّة.

وقَوْله: ﴿رَبِّ ٱلْعِزَّةِ﴾، مَعْنىٰ «رَبٌّ» هُنا: صَاحب، صَاحب العِزَّة، ولَيس معناها: خَالِق، فـ«رَب» في ﴿رَبِّكَ﴾ غيرُ «رَبٌّ» في ﴿رَبِّ ٱلْعِزَّةِ﴾؛ لأنَّ ﴿رَبِّ ٱلْعِزَّةِ﴾ يَتعيَّن أنْ تكُون بمَعْنىٰ صاحِب، ولا يَجوز أن نَجعلها بمَعْنىٰ خالِق، وذلك أن العِزَّةَ صِفَة من صِفَات الله، وصِفَات الله تَعالَىٰ غيرُ مَخْلوقة، فيَتعيَّن أنْ نَحمِلَ قَوْلَه: ﴿رَبِّ ٱلْعِزَّةِ﴾ علىٰ صاحِب العِزَّة، أي: ذِي العِزَّة، وإنَّما أضَاف هنا نَفسَه عَزَّوَجَلَّ إلىٰ العِزَّة؛ لأنَّ المَقامَ يَقتَضِيه، فإن هَؤُلاء يَصفون اللهَ تَعالَىٰ بما هو مُبَرَّأٌ منه، كما قال: ﴿رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾، فيَظنُّون أنهم بذلك غالِبُون، ولكِنَّهم مَغلوبون في ا لحَقيقَة؛ لأن صاحبَ العزَّةِ علىٰ الكَمَال هو اللهُ عَزَّوَجَلَّ، فهُم وإن أُمْهِلوا لكنَّهم لا يُهْمَلون.

﴿سُبْحَـٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الصافات: ١٨٠] الشَّاهِد من هذا: قَوْله: العزَّة، فإنها تُطابق العَزيز؛ لأن العَزيز مأخوذٌ من العِزَّة، كما سبَق.

وقال أيضًا: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ﴾ هذا في جَواب المُنافقين، لمَّا قالوا: ﴿لَئِن رَّجَعْنَآ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ﴾ قال اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [المنافقون: ٨].

إذًا: فلَيْس هم أَعَزُّ من رَسُول اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والمُؤمِنين، بل هُم أذَلُّ، فكأنَّ

في الآية تَسليمًا لِمَا قَالوا، أيَّ: أنَّه يُخْرِج الأَعزُّ الأَذَلَّ، لكن مَن الأَعَزُّ؟ اللهُ ورَسُولُه والمُؤْمِنُون، ﴿وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾.

وفي تَقديم الخَبَر: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ﴾ دليلٌ علىٰ: أن العِزَّة المُطلقَةَ لا تَكُون إلَّا لله وحده، أمَّا العزَّةُ الَّتي قد تُشابُ بذُلٍّ فهذه تكُون للمَخْلوق، حتىٰ للمُؤمنين: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنتُمْ أَذِلَّةٌ﴾ [آل عمران: ١٢٣] جَمْع ذَلِيل، لَكِنْ في النِّهايَة تكونُ العِزَّة للمُؤمِنين، ﴿وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾.

والمُنافقون يَتوعَّدُون بهذا الوَعْدِ: ﴿لَئِن رَّجَعْنَآ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ﴾، كقَوْل بَعضِهم: ﴿لَا تُنفِقُوا۟ عَلَىٰ مَنْ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ حَتَّىٰ يَنفَضُّوا۟﴾، و«حتَّىٰ» هنا ليْسَت للغَاية، وإنَّما هي للتَّعليل؛ لأن المَعْنىٰ: لا تُنفِقُوا لأجْلِ أنْ يَنْفضُّوا، ولَيس المَعْنىٰ: لا تُنفِقوا حتىٰ يَنفَضُّوا، فإذَا انْفَضُّوا فَأَنْفِقُوا.

قال اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلِلَّهِ خَزَآئِنُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [المنافقون: ٧]. خزَائنُ السَّماوات والأَرْض ليْسَت عندكم أَيُّها المُنافقون، لَو مَنَعْتُم الإنْفاقَ فعندَ اللهِ ما لَيس عندكُم، ﴿وَلِلَّهِ خَزَآئِنُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلَٰكِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَا يَفْقَهُونَ﴾.

الشَّاهِد لتَرجَمَة هذا البَاب: قَوْلُه: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾.

وهنا إشْكَال: قد يُشْكِل جَمْعُ العِزَّة لله وللرَّسول وللمُؤمنين بالوَاو، مع أن عِزَّة الرَّسُول وعزَّة المُؤمنين تابِعةٌ لعِزَّة الله تَعالَىٰ، ثم إنَّ عِزَّةَ الرَّسُول والمُؤمِنين ليْسَت العِزَّة المُطلَقَة الثَّابتة لله، فما هُو الجَوابُ؟

الجَوَاب: أنَّ العِزَّة بالدِّين مِن عِزَّة اللهِ عَزَّوَجَلَّ، يَعْني: أنَّ الله لا يُعِزُّ المُؤمنين، ولا يُعِزُّ النَّبيَّ إلَّا لإعْزاز دِينه، وهذا في قَوْله: ﴿إِن تَنصُرُوا۟ ٱللَّهَ يَنصُرْكُمْ﴾ [مُحمَّد: ٧] هذا وَجهٌ.

الوَجْه الثَّاني: أنَّ جُمْلَة ﴿وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ﴾ جُملَةٌ مُستَقِلَّة تَامَّة، ﴿وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ﴾ انْتَهت الجُملة. ﴿وَلِرَسُولِهِۦ﴾ هَذه عَطْف جُمْلة علىٰ جُمْلة، يَعْني مُمْكن أن يَكون التَّقدير: ولرَسُوله العزَّة أو ولرَسُوله عِزَّة، يَعْني الجُمْلَة الأُولىٰ تَمَّت، نَعم لو كان لَفظ الآية: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ لكانَ هذا جَمعًا بين العزَّة لله ولرَسُوله وللمُؤمنين، لكن لمَّا جاءت الجُملة الأُولىٰ مُستقِلَّةً ﴿وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ﴾ وجاءت هذه تَابعةً زال الإِشْكَال، فلَم يُقْرَنْ بين عِزَّة الله وعِزَّة الرَّسُول والمُؤمنين بالوَاو الدَّالَّة علىٰ التَّسْوِية.

وقَوْله: «ومَنْ حَلَفَ بعِزَّة اللهِ وصِفَاته»، يَعْني: وبَاب مَن حَلَف بعِزَّة الله وصِفَاته، يَعْني هل نَحلِفُ بعزَّة الله وبصِفَاته؟

الجَوَاب: نَعم، بدَليل ما ذَكَره البُخَاريُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فيَجوز أن نَقول: وعِزَّةِ اللهِ لأَغْلِبَنَّ عَدُوِّي إن شاءَ اللهُ، هذا يَجُوز.

وقَوْله: «وصِفَاته»، أيُّ صِفَة مِن صِفَات الله يَجوز أنْ تَحلف بها، فتَقول: وقُدْرةِ اللهِ لأحْمِلنَّ هذا الحَجر، أو تقول: وسُلطان الله لأَستحوِذَنَّ علىٰ أهْل بَيتي.

المُهمُّ: أنَّ الحَلِفَ بصِفَات الله جائزٌ.

وهل يَجُوز الحَلِف بالقُرْآن؟ نَعم؛ لأنَّ القُرْآن صِفَة من صِفَات الله.

وهل يَجُوز الحَلِفُ بالمُصْحَف؟

فِيه تَفصيلٌ:

إنْ أَرادَ المُصحفَ الَّذي هو الأَورَاق والجِلدُ والمِدَادُ، فإنه لا يَجُوز؛ لأن هذا مَخْلوق.



وإن أرادَ بالمُصحف يَعْني القُرْآن، فهذا جائزٌ.

وهل يَجوز الحَلف بآيات الله؟

فِيه تَفصيلٌ:

إنْ أَراد بآياتِ الله: الآيَات الكَونيَّة، فإنه لا يَجوز.

وإنْ أراد بآياتِ الله الآيَات الشَّرعيَّة (أَي: الوَحْي)؛ فهذا جَائزٌ، والَّذين يَحلِفُون بآياتِ الله الآن من عامَّة النَّاس، ماذا يَقْصِدُون؟ الظَّاهرُ أَنَّهم يَقصِدون الآيَات الشَّرعيَّة.

لو سَأَلْتَ أيَّ عامِّيٍّ: هَل أنْت تُريد بقَولك: وآياتِ الله، أو أَحلِف بآياتِ الله، الشَّمْسَ والقَمر؟ لقَال: لا، أنا أُريد القُرْآن، فيَكون بذلك حالفًا بصِفةٍ من صِفَات الله.

وقَوْله: (وقَال أنسُ: قال النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «تَقولُ جَهنَّمُ: قَطْ قَطْ وعِزَّتِكَ») قَطْ بمَعْنىٰ: حَسْب، وفِيها لُغات: قَطْ قَطْ، مَبنيَّة علىٰ السُّكون، وقَطٍ قَطٍ، مَبنيَّة علىٰ الكَسْر مُنَوَّنة.

تَقولُ جَهنَّم: قَطْ قَطْ، إذَا وَضَع الرَّبُّ عَزَّوَجَلَّ عليها قَدَمَه انْزَوَىٰ بعضُها إلىٰ بَعْض، وقالَت: قَطْ قَطْ؛ لأنَّه لا تَزالُ يُلقىٰ فيها وهي تَقول: هل من مَزيد، حتَّىٰ يَضعَ الرَّبُّ عَزَّوَجَلَّ عليها قدمَه، وتقول: قَطْ قَطْ، لكن هذا اللَّفْظ الَّذي علَّقة المُؤلِّفُ «قَطْ قَطْ وعِزَّتِكَ» هذا قَسَمٌ، أقسَمَتِ النَّارُ بعِزَّة الله، وحكَاه النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عنها مُقرًّا لها.

وقال أبو هُريرةَ عن النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَبْقَىٰ رَجُلٌ بَيْنَ الجَنَّةِ وَالنَّارِ آخِرُ أَهْلِ النَّارِ دُخُولًا الجَنَّةَ، فَيَقُولُ: رَبِّ اصْرِفْ وَجْهِي عَنِ النَّارِ، لا وَعِزَّتِكَ لا أَسْأَلُكَ

غَيْرَهَا»[١]، الشَّاهِدُ قَوْلُه: «**لا وَعِزَّتِكَ**»، فأَقسَم بعِزَّةِ الله، وحكَاهُ النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُقرِّرًا له.

وقَوْله: «لا وعِزَّتِكَ»، ما مَعْنىٰ «**لا**» هُنا، هل هي للنَّفي أمْ ماذا؟

نقول: ليسَت للنَّفي؛ لأنها لو كانت للنَّفي، لكانَ نَفيٰ اليَمِين، لكنها للتَّأكيد والتَّنبيه، ونَظيرُها قوله تَعالَىٰ: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ﴾، ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾، ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَا تُبۡصِرُونَ﴾ [الحاقة: ٣٨] ليست «**لا**» نافِية هنا، ولكنها للتَّنبيه والتَّأكيد.

قال أبو سَعيد: إن رَسُول اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**قَال اللهُ عَزَّوَجَلَّ: لَكَ ذَلكَ وعَشرَةُ أَمثالِه**».

وقَوْله: (وقال أيُّوبُ: «**وعِزَّتِكَ لا غِنىٰ لي عَن برَكتِك**»)، الشَّاهِد قَوْله: «**وعِزَّتِكَ**»، فأقسم أيُّوب بعزَّة الله، فدلَّ ذلك علىٰ جَواز القسَم بصِفةٍ من صِفَات الله عَزَّوَجَلَّ، أيِّ صِفَة من صِفَات الله، ولكن يَحْسُن أن تَكُون الصِّفة الَّتي تُقسِم بها مُناسِبةً للمُقسَمِ عليه. فإذا كنْتَ تُريد أن تُقسِم علىٰ غلَبَة، فما الَّذي يُناسب؟ وعِزَّتِك.

ولهذا الشَّيطان يَعرف ربَّه عَزَّوَجَلَّ، ويَعرِف قَدرَه، فلمَّا أراد أن يُخبِر اللهَ عَزَّوَجَلَّ بأنه سَوف يُغوي العبادَ، وإغْواء العِباد يحتاج إلىٰ قُوَّة، وإلىٰ سُلطة، ماذا قال؟ قال: ﴿فَبِعِزَّتِكَ لَأُغۡوِيَنَّهُمۡ أَجۡمَعِينَ﴾ [ص: ٨٢]، فأَقسَم الشَّيطان بعِزَّةِ الله؛ لأنَّها تُناسب المَقامَ، والتَّناسُب بين المُقْسَم والمُقْسَم عليه هو طَريقة القُرْآن، ولهذا لا تَجِد قَسَمًا في القُرْآن إلَّا وبَيْن القسَم والمُقْسَم عليه مُناسبة، لكنها قد تَكُون بَعيدة وقد تَكُون قَريبة، مَعروفة لكلِّ أحَد.

(١) أخرجه البخاري (٨٠٦)، ومسلم (١٨٢).

قال الحافظ ابنُ حَجَر رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1]:

«قَوْله: (وَمَنْ حَلَفَ بِعِزَّةِ الله وَصِفَاته): كَذَا لِلْأَكْثَرِ، وَفِي رِوَايَة الْمُسْتَمْلِيّ: «وَسُلْطَانه» بَدَل «وَصِفَاته»، وَالأَوَّل أَوْلَىٰ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي الأَيْمَان وَالنُّذُور بَابُ الحَلِف بِعِزَّةِ الله وَصِفَاته وَكَلَامه، وَتَقَدَّمَ تَوْجِيهُهُ هُنَاكَ، قَالَ ابْنُ بَطَّال[2]: العَزِيزُ يَتَضَمَّن العِزَّةَ، وَالعِزَّةُ يَحْتَمِل أَنْ تَكُون صِفَةَ ذَاتٍ بِمَعْنَىٰ القُدْرَةِ وَالعَظَمَة، وَأَنْ تَكُون صِفَةَ فِعْلٍ بِمَعْنَىٰ القَهْر لِمَخْلُوقَاتِهِ وَالغَلَبَة لَهُمْ، وَلِذَلِكَ صَحَّتْ إِضَافَةُ اسْمِه إِلَيْهَا، قَالَ: وَيَظْهَر الفَرْقُ بَيْن الحَالِف بِعِزَّةِ الله الَّتِي هِيَ صِفَة ذَاتِهِ وَالحَالِف بِعِزَّةِ الله الَّتِي صِفَةُ فِعْله، بِأَنَّهُ يَحْنَث فِي الأُولَىٰ دُون الثَّانِيَة، بَلْ هُوَ مَنْهِيٌّ، عَن الحَلِف بِهَا كَمَا نُهِيَ، عَن الحَلِف بِحَقِّ السَّمَاء وَحَقِّ زَيْد. قُلْتُ: وَإِذَا أَطْلَقَ الحَالِفُ انْصَرَفَ إِلَىٰ صِفَة الذَّاتِ وَانْعَقَدَت اليَمِين إِلَّا إِنْ قَصَدَ خِلَاف ذَلِكَ بِدَلِيلِ أَحَادِيث البَاب» اهـ.

قال الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

لَو قيل: إنَّ أحاديثَ البابِ تدلُّ علىٰ العُموم، ولا تُحْمل علىٰ وَجْه واحِد، ثمَّ إنه لا فَرْق -فيما يَظْهر- بَين الصِّفَات الذَّاتيَّة والفِعليَّة، فلو قُلت: واستواءِ اللهِ علىٰ عَرْشِه لأعْلُوَنَّ علىٰ فُلان، ما المَانع؟! لأنَّ الاستواءَ علىٰ العَرش من خصائصِ اللهِ، والمُهمُّ أنْ تَأتي بصِفة من خَصائص الرَّبِّ عَزَّوَجَلَّ، نَعم الصِّفة الفِعليَّة المُشتَركة، قد نَقُول: إنَّه لا يَنعقد بها اليَمين؛ لأنَّها مُشتَركَة مثل: النُّزول؛ لأن النُّزول مُشتَرك، لكن إذا قُلت: ونُزولِ الله إلىٰ

---

(١) «فتح الباري» (١٣/ ٣٦٩).

(٢) هو العلامة أبو الحسن علي بن خلف، الشهير بابن بطال، القرطبي المالكي، وشرحه علىٰ «صحيح البخاري» من أسبق الشروح، وعليه عوَّل كثيرٌ ممن جاء بعده في شرح «الصحيح» وشروح السنن عمومًا، توفي (٤٤٩ هـ)، انظر: «الأعلام» للزركلي (٤/ ٢٨٥).

السَّماء الدُّنْيا، لم تَكن مُشتَركة؛ لأن هذا لا يُمكن أن يَكون للمَخْلوق، كما قَالوا أيضًا في الأسْمَاء، الاسْم الخاصُّ بالله تَنعَقد به اليَمينُ، والمُشتَرك لا تَنعقد به اليَمين إلَّا بنيَّة.

سَبق لنا القولُ بأنه يَجوزُ القَسَمُ بصِفَات الله عَزَّوَجَلَّ، وأما القَسَم بآياتِ الله ففيه تَفصيل، والفَرْق بَينهما: أن الآياتِ الكونيَّة مَخْلوقة، ولا يَجوز الحَلِف بالمَخْلوق، بخِلاف الآياتِ الشَّرعيَّة؛ فإنَّها من صِفَات الله.

لكِن لو أقسَم بصِفَة من الصِّفَات الخَبَريَّة فيَكون ذلكَ جائزًا، مثل: إذا كانَت هذه الصِّفة الخَبَريَّة تُطلق علىٰ الذَّات مثل: «وَجْه الله» فيَجوز، وإلَّا فلا. مِثْل: «يَد الله»، الظَّاهِر أنَّه لا يَجوزُ للإنسان أن يَقول: ويَدِ الله لأَفعَلَنَّ، أو وقَدَمِ الله لأَفعلن، والفَرْقُ ظَاهِرٌ، أنَّه إذا قُصد بالوَجْه الذَّات فهو قسَمٌ بالله نَفسِه، أما اليَدُ والعينُ والقدَمُ والسَّاق، فلا يُراد بها ذاتُ اللهِ.

❏ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٣٨٣] حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ، حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ المُعَلِّمُ، حَدَّثَنِي عَبْدُ الله بْنُ بُرَيْدَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقُولُ: «أَعُوذُ بِعِزَّتِكَ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، الَّذِي لَا يَمُوتُ، وَالجِنُّ وَالإِنْسُ يَمُوتُونَ»(١).

[تحفة: ٦٥٥٠]



الشَّاهِد: قَوْله: «أَعوذُ بعِزَّتِك» فأَثبَت للهِ العزَّة، وسبق لنا أن العِزَّة ثلاثة أقسَام:

(١) وأخرجه أيضًا: مسلم (٢٧١٧).

عِزَّة القَهْر، وعِزَّة الغَلَبة، وعِزَّة الامْتناع، ومَعْنىٰ أَعُوذ: أَعْتَصِمُ، ويُقال: أَعوذُ وأَلُوذُ، والفَرقُ بَينهما: أنَّ اللِّيَاذ في طَلَب المَحبوب، والعِياذ في الالتِجاء من المَرهُوب، وعَلىٰ هذا قولُ الشَّاعر[(١)] -مَا لا يَنبغي أن يَكونَ إلَّا لله-:

يَـا مَـنْ أَلُـوذُ بِـهِ فِيمَـا أُؤَمِّلُـهُ وَمَـنْ أَعُـوذُ بِـهِ مِمَّـا أُحَـاذِرُهُ

لَا يَجْبُرُ النَّاسُ عَظْمًا أَنْتَ كَاسِرُهُ وَلَا يَهِيضُـونَ عَظْمًـا أَنْـتَ جَـابِرُهُ

الشَّاهِد قَوْلُه:

يَـا مَـنْ أَلُـوذُ بِـهِ فِيمَـا أُؤَمِّلُـهُ وَمَـنْ أَعُـوذُ بِـهِ مِمَّـا أُحَـاذِرُهُ

وهذا يقولُه في مَمدُوح له، لكن لا يَنبغي إلَّا أن يَكون لله وحده، هو الَّذي يَستحِقُّ هذا.

مَسْأَلَة: ما الفَرقُ بين الاستعاذَة بِصِفةٍ من صِفَات اللهِ ودُعاء نَفْس الصِّفة؟

الجَوَاب: الفَرْقُ أن الَّذي يَستعيذ بِصِفة من صِفَات اللهِ جَعل هذه الصِّفة وَسِيلَة، والمَقصُود الاسْتِعاذة بالله نَفسِه، وأمَّا مَن دَعاها: فهو يَقول: يا عِزَّةَ اللهِ أَعيذِيني، فَوَجَّهَ الدُّعَاءَ لَها وَحْدَها، يَا مَغفرةَ اللهِ اغْفِري لِي، بخِلاف: أَسأَلُك بمَغفِرَتِك أنْ تَغفِرَ لي.

مَسْأَلَة: كَثيرٌ من النَّاس يَستَشْكِلُون قولَ النَّبيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «بِرَحْمَتِكَ أَسْتَغِيثُ»[(٢)]، «أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ»[(٣)]؟

---

(١) وهو المتنبي.

(٢) أخرجه الترمذي (٣٥٢٤) من حديث أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا كَرَبَهُ أَمْرٌ قَالَ: «يَا حَيُّ يَا قَيُّومُ بِرَحْمَتِكَ أَسْتَغِيثُ»، وحَسَّنه الألبانيُّ في «صحيح الترمذي» (٢٧٩٦).

(٣) أخرجه مسلم (٤٨٦) من حديث عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: فَقَدْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْلَةً مِنَ الْفِرَاشِ فَالْتَمَسْتُهُ فَوَقَعَتْ يَدِي عَلَىٰ بَطْنِ قَدَمَيْهِ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ وَهُمَا مَنْصُوبَتَانِ وَهُوَ يَقُولُ: «اللهُمَّ

والجَوَاب: المَقصود بذَلك أنَّه لكَوْنك راحمًا أَستَغِيثُ بِك، فجَعل الرَّحْمَة وَسيلَة، لا أنَّه يَشْعُر بأنَّ الرَّحْمَة شَيء مُستَقِلٌّ عَن اللهِ يُستغاثُ به، أما لو قال: يا رَحمةَ الله أَغيثِيني، قلنا: هذا لا يَجوز؛ لأنَّك الآنَ جَعلتَ الرَّحْمَةَ مُستقِلَّة تُدْعىٰ مِن دُون الله، ولهذا قالَ شَيخُ الإسلام ابنُ تيميَّةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إنَّ دعاءَ الصِّفة كُفرٌ بالاتِّفاق»؛ لأنَّه يَتضمَّن أنَّك جَعلتَ الصِّفة شيئًا مُستقِلًّا قائمًا بنفسِه، وهذا هو الشِّرك.

❑ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٣٨٤] حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي الأَسْوَدِ، حَدَّثَنَا حَرَمِيٌّ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**يُلْقَى فِي النَّارِ**». وَقَالَ لِي خَلِيفَةُ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ. ح وَعَنْ مُعْتَمِرٍ سَمِعْتُ أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**لَا يَزَالُ يُلْقَى فِيهَا وَتَقُولُ: هَلْ مِنْ مَزِيدٍ. حَتَّى يَضَعَ فِيهَا رَبُّ العَالَمِينَ قَدَمَهُ فَيَنْزَوِي بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ، ثُمَّ تَقُولُ: قَدْ قَدْ بِعِزَّتِكَ وَكَرَمِكَ. وَلَا تَزَالُ الجَنَّةُ تَفْضُلُ حَتَّى يُنْشِئَ الله لَهَا خَلْقًا فَيُسْكِنَهُمْ فَضْلَ الجَنَّةِ**»[١].

[طرفاه: ٤٨٤٨، ٦٦٦١ - تحفة: ١٢٧٩، ١١٧٧، ١٢٣٠]

=

أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وَبِمُعَافَاتِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ لا أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَىٰ نَفْسِكَ».

(١) وأخرجه أيضًا: مسلم (٢٨٤٨).



الشَّرح

مَسْأَلَة: قتادةُ[1] يُعدُّ مِن المُدلِّسِين؛ فكَيف يَكون من المُدلِّسين وهو في البُخَاري ومسلم؟

الجَوَاب: أَنَّه مَحمولٌ علىٰ السَّماع لكَثرة مُلازمة قتادةَ لأَنس، فيبْعُد جدًّا أن يُرْسل عنه، هذا هو السَّبب، وعلىٰ هذا، فالقَول بإطلاق ردِّ عَنعنة المُدلِّس ليس بوَجيه، بل يُقال: عَنعنَةُ المُدَلِّس يُنظَر فيها، هناك قَرائنُ تَحتَفُّ بها تُوجب أن تَكُون العَنعنةُ اتِّصالًا. ولهذا قَبِلَ العُلَماءُ عَنعنةَ قَتادة في «الصَّحِيحين»، وقالوا: إنَّ السَّنَد فيها مُتَّصِلٌ.

في هَذا الحَدِيث: **«لا يَزالُ يُلقىٰ فِيها (أي: في جَهنَّم)، وهي تَقول: هل مِن مَزيد؟»**: (هل): اسْتِفهام، و(مِن مَزيد) مُبتَدأ، فيه «مِن» الزَّائدة لفظًا الزَّائدة مَعْنًىٰ، وهذا الاستفهامُ هل هو للطَّلب أو للنَّفي؟

في هذا قَولان للعُلَماء:

منهم مَن قال: إنه للنَّفي، وأن المَعْنىٰ: لا مَزيدَ علىٰ ما عِندِي، يَعْني: أَنَّها قد امْتَلأَت.

ومِنهم من قال: للطَّلب، يَعْني: هات، زِدْ، وهذا القَول الثَّاني هو المُتَعَيِّن؛ لأَنَّ الحَدِيث يدلُّ عَليه.

فإن قَوْله: **«حتَّىٰ يَضعَ فيها ربُّ العَالمين قدمَه فيَنزوي بعضُها إلىٰ بَعض...»**

---

(١) هو قتادة بن دعامة بن قتادة بن عزيز، أبو الخطاب السدوسي البصري، مفسر حافظ ضرير أكمه. قال الإمام أحمد بن حنبل: «قتادة أحفظ أهل البصرة». وكان مع علمه بالحديث رأسًا في العربية ومفردات اللغة وأيام العرب والنسب، وكان يرىٰ القدر، وقد يُدلِّس في الحديث، ولد سنة (٦١هـ)، ومات بواسط في الطاعون سنة (١١٨هـ)، انظر: «الأعلام» للزركلي (٥/ ١٨٩).

إلىٰ آخره، يدلُّ علىٰ أنَّها تَطلُب المَزيد؛ لأنَّ الله تَعالَىٰ قد وعَدَها -وهو أَصدَقُ الوَاعِدين وأَوفاهم- وَعدها بأنْ يَملأَها، فإذا سُئِلت: هل امْتَلأت؟ قالَت: هَل مِن مَزيدٍ؟ يَعْني: أَعطُوني، زِيدوا عَليَّ، فيَضَع فيها ربُّ العالَمِين قدمَه فيَنزوي بعضُها إلىٰ بعضٍ ثم تَقول: قَدْ قَدْ، وفي رواية: قَطْ قَطْ، وهي لُغتان مَعروفتان في هذه الكَلمة، ومعناها: حَسْب، يَعْني: يَكفي.

«بعِزَّتك وكَرَمِكَ» تَتوسَّل إلىٰ اللهِ بعزَّته وكَرمِه ألَّا يَضعَ عليها قدمَه أكثرَ مما وضَع؛ لأنه يَنزوي بعضُها إلىٰ بَعض، أي: تَنضَمُّ؛ لأنَّ وَضْع ربِّ العِزَّة عليها قَدمَه ليس بالأَمْرِ الهَيِّن، يَنزوي بعضُها إلىٰ بعضٍ وتَضيق حتَّىٰ تَقول: بعِزَّتِك وكَرَمِك، فتَّوسلت بالعِزَّة الَّتي بها القَهْر، والكَرَم الَّذي به الفَضْلُ ألَّا يَضعَ قدمَه عليها.

والشَّاهِدُ من هذا الحَدِيث: قَوْله: (بعِزَّتِك)، وحدَّث به النَّبيُّ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ مُقرِّرًا له.

وفيه أيضًا شاهدٌ آخَر لصِفةٍ من صِفَات الله الخَبريَّة، وهي: القَدَمُ، وفي رواية: «رِجْلَه»، فعند أَهْلِ السُّنة والجمَاعَة علىٰ القَاعدة المَعروفَة المَشْهورة: أن نجْعلَ الرِّجْلَ والقَدمَ حَقيقيَّة، رِجْل أو قَدَم، والمَعْنىٰ واحِد حَقيقِيٌّ، يَليقُ بالله عَزَّوَجَلَّ كاليَد، والدَّلِيل علىٰ هذا أنَّه يَنزَوي بعضُها إلىٰ بعضٍ من شِدَّة ما وُضِع عليها، وعَظَمته، وهذا هو مَذْهب أهلِ السُّنَّة والجَماعة، ولكِن هل هذه الرِّجْلُ تُماثِلُ أَرْجُلَ المَخْلوقين؟

الجَوَاب: لَا، والدَّلِيلُ قولُه تعالَىٰ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾، وهذه الآيةُ تُعتَبر قاعدةً في كلِّ صِفَة: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾، والعَقْلُ يَدلُّ أيضًا علىٰ أنَّه لا تَماثُل، إذ لا تَماثُلَ بين الخالِق والمَخْلوق، فكَما أنَّ اللهَ لا مَثيلَ له في ذاتِه،



فلا مثيلَ له في صِفَاته، ولهذا قال أهلُ العلْم: الكلامُ في الصِّفَات فرعٌ عن الكلام في الذَّات، فكما أن الذَّات ليس لها مثيلٌ، فالصِّفَات كذلك ليس لها مَثيل.

لو سُئِلْنا: هَل له أَصَابع؟

نَقولُ للسَّائل: أنْتَ مُبتَدِع، ضُمَّ إحدَىٰ الشَّفتَين إلىٰ الأُخْرىٰ وكُفَّ لسَانَك عنه؛ لأنَّ مَن هم أفْضَل منك وأعْلَم مِنكَ وأخشىٰ منك وأتقىٰ منك وأحبُّ مِنك للعِلم وأشَدُّ تَعظيمًا لله، لَم يَسألوا رسُولَهم عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وهو الَّذي يأتِيه الوَحي، فسُؤالك: هل لرِجْله أصَابع أوْ لا؟ نقول: أنْت لِمَ سَألْتَ عن هذا؟! أحبًّا لله؟! أحبًّا لمَعْرِفة صِفَات الله؟! أطمعًا في زيادةِ الدَّرجات وتكْفيرِ السَّيِّئات؟! أمْ ماذا؟

إن قلتَ: نَعم، قلنا: لَسْتَ أوْلَىٰ بهذا مِن أصحَاب رَسُول اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وإن قلتَ: تَعنُّتًا وتَعمُّقًا وتَنطُّعًا، قلنا: «هَلكَ المُتنطِّعُون، هَلكَ المُتنَطِّعون، هلَك المُتنطِّعون»[1].

فَعليك أن تَسكُت عن هذا، ويَسَعُك ما وَسِع النَّاس (السَّلَف الصَّالِح)، وبِهذا نَستَريح من إيراداتٍ كَثيرة يُورِدُها الشَّيطان علىٰ قُلوبنا، أو يُوردُها بعضُنا علىٰ بعضٍ، أيُّ كَيفيَّة، أيُّ صِفَة، أيُّ شَيء تَسأل عنه وهو لم يَرد لا في الكِتَاب ولا في السُّنَّة ولا كلام الصَّحابة فأعْرِضْ عنه وُجوبًا، ولا تُورِدْه علىٰ نَفسِك ولا علىٰ غَيرك، وبذلك تَسلُك سَبيلَ السَّلَف، وتَستريح وتَسكُن.

لمَاذا قالَ الإمامُ مَالكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ ومِن قَبْلِه شَيخُه رَبيعَةُ[2]: «السُّؤالُ عَنْه بِدْعَة»؟

---

(١) أخرجه مسلم (٢٦٧٠) من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) هو ربيعة بن فروخ التيمي مولىٰ أبي عثمان المدني، المعروف بربيعة الرأي، إمام حافظ، وفقيه مجتهد، =

يَعني: انْتَهِ عَن هَذا.

والحَقيقَةُ: أنَّ الَّذي ضَرَّ أهلَ الكَلام هو هذا التَّنطع وهذا التَّعمُّق، ولَو أَخَذوا الدِّينَ علىٰ ظَاهِره وعلىٰ طَلاوَتِه وحَلاوَتِه وسُهولَته ويُسرِه، ما تَولَّدت عندهم هذه الاسْتفهامَاتُ وهذه التَّقديرات.

إذًا: لو سُئِلنا: هَل للقَدَم أصَابع؟ نَقول: هذا السُّؤال بِدْعَة، كُفَّ لسَانَكَ عنه، ما سَألَه مَن هو خَيرٌ مِنكَ علىٰ مَن هو خيرٌ مِنِّي، ولو كان العِلْم بهذا من الدِّين لم يُهْمِلْه اللهُ عَزَّوَجَلَّ، ولو كان هذا من الدِّينِ لبَيَّنه اللهُ في كتابِه، أو في سُنَّة رسُولِه صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ ابْتداءً أو جَوابًا علىٰ سُؤال، أو إقْرارًا مِن قَائل، لابُدَّ، فالدِّين لا يُمكِن أنْ يَنقُص أبدًا.

ولِهذا إذا لم يَتكلَّم الرَّسُولُ عَلَيۡهِٱلصَّلَاةُوَٱلسَّلَامُ بشَيءٍ قَدَّر اللهُ أعرَابيًّا أنْ يَأتي من البَاديَة من أجْل أن يَسأَلَ الرَّسُولَ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ عَن هَذا، ولِهذا كانَ الصَّحابةُ يَفرَحُون إذا أتَىٰ أَعرابِيٌّ مِن البَادِيَة ليَسْأَلَ النَّبيَّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ.

إذًا: فمَا بَالُنا نتكلَّم، ألا يَسَعُنا ما وَسِع الأوَّلين؟ بَلىٰ واللهِ، هُم أفقَه مِنَّا بالله وأَعلمُ مِنَّا بالله، وأشَدُّ منَّا أدبًا مع الله، ألَم تَعلم أنَّك إذا سَألت: هل للهِ أَصَابع في الرِّجل، ألَم تَعلَم أنَّ الله يَسمَعُك؟ بَلىٰ، فلو أنَّ مَلِكًا من المُلوك -من مُلوكِ الدُّنْيا- عَليه مِشْلَحُ يُغطِّي القَدَم، هل يَليق بك أن تتَقَدَّم بين يَديه وتَقول: أيُّها المَلِكُ، هل لك أصَابع في الرِّجل؟ أبدًا، ما تَسأل، تَرىٰ أن هذا خلافُ الأدَب، وأنتَ مع الله لا تتأدَّب؟!

=

كنيته أبو سليمان، ولد في القرن الأول الهجري في المدينة المنورة، توفي سنة (١٣٦هـ)، انظر: «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٨٩).

فلهذا أَنَا أَنصَح نَفسي وإيَّاكم في هذه المَسَائل ألا تُقدِّرُوا شيئًا، تَعلمُون أن الله فوق ما تَتصوَّرون، وفَوق ما يُدركُه العَقْل، إذا كانَت الأَبْصار -وهي إدْرَاك حِسِّيٌّ- لا تُدركُ اللهَ، فكَذلك العُقول من باب أَولىٰ، وقد قالَ اللهُ تَعالَىٰ: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠]، فلِماذا تُقدِّر؟!

أَنَا أَتعجَّب أن يُورِدَ علي شابٌّ أو طالبُ عِلْم فيقول: كيفَ يَنزل اللهُ إلىٰ السَّماء الدُّنْيا في ثُلُث اللَّيل الآخِر، وثُلثُ اللَّيل الآخِر في كلِّ الدُّنْيا؟! هل هَذا أَدبٌ؟! هل تُريد أن تُكذِّب الرَّسُول؟! هل تُريد أن تَنفي عن اللهِ هذه الصِّفة، هل تُريد أن تَجعل هذه الصِّفة في كلِّ وَقْت، واللهُ حَدَّدها في ثُلُث اللَّيل؟

هذه أمُورٌ ليس للعَقْل فيها مَدخلٌ إطلاقًا، ولم يَضُرَّ المُتكلِّمين هَذا الضَّرَرَ العَظيم حتَّىٰ نَفوا صِفَات اللهِ أو أكثَرها إلَّا هذه التَّقديرات؛ قالوا: هذا غَيرُ مَعقول، وهذا لا يُدركه العَقْل، فنَفوا كَثيرًا من صِفات اللهِ عَزَّوَجَلَّ، منها صِفَة القَدَم، وقالوا: لا يُمكن أن يَكونَ لله قَدَمٌ مُسمَّاه بَعضُ ما لأَجسَامنا؛ يَعْني: مُسمَّىٰ القدَم عِندنا: بعضُ الجِسْم، وهذا لا يَجوز لله، ولا يُدركه العَقْل.

فنَحن لا نَقول: إنَّ القَدَم بعضُ الله؛ بل نَتأدَّب مع الله عَزَّوَجَلَّ ونَقول: قَدَمُه حَقيقيَّة، وصِفة مِن صِفَاته الخَبريَّة الَّتي لا مَدخَلَ للعَقل فيها، وليست مَعنويَّة حتىٰ يُدركُها العقلُ، فهي مُجرَّد خَبَر، آمنَّا بها لثُبوت الخَبَر بها.

أَمَّا المُتكلِّمون فيَقولون: لا يُمكِن أن يكونَ لله قَدَمٌ، هذا مُستحيلٌ، والقَائل بأن للهِ قدمًا حَقيقَةً مُجسِّم كافِر، ولذلك يُطلِقون علىٰ أهل السُّنَّة المُشبِّهَة، ومَن شَبَّه اللهَ بخَلْقه فهو كافِرٌ.

والرَّسُولُ صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ يقولُ: «**يَضَعُ رَبُّ العَالَمِينَ قَدَمه فَيَنْزَوِي بَعضُهَا إِلَىٰ بَعْض**»، وهُو يَتكلَّم بلسَانٍ عَربِيٍّ مُبين، ويُخاطِبُ أَفصَحَ العَرَب في زمانِهم وبَعد زمانِهم، وهم الصَّحابَةُ الَّذين عَلِموا اللُّغَةَ العَربيَّةَ شَرعًا ووَضْعًا، ومَع ذلك لم يُنْكِر أحدٌ مِنهم هذا الكَلمةَ، ولَم يُحرِّفْها عن مَعناها، بل قالوا: سَمِعنا وأطَعْنا، وصَدَّقنا وآمَنَّا.

أمَّا المُتكلِّمون لمَّا كانُوا يُنكرون هذا بعُقولهم الفاسِدَة وبُعْدِهم عن حَقيقةِ الاسْتسلام التَّامِّ لله -لأنَّ حَقيقةَ الاسْتسْلامِ التَّامِّ لله تَصديقُ الخَبَر وإن اسْتَبعدَه العَقْلُ، وامْتِثالُ الأَمْر وإنْ جَهِل حِكمَتَه العَقْلُ، هذا هو الاسْتسلامُ الحَقيقِيُّ- وقَعوا في التَّحريف وقَالوا: «قَدَمه»، يَعني: مُقَدَّمَهُ مِن الخَلْق، أي: الَّذين قدَّمَهم للنَّار، حتَّىٰ يُضيفَ إلَيها أُناسًا آخَرين فيَنزَوي بعضُها إلىٰ بَعْض، وهذا تَحْريف للَّفْظ عَن ظَاهِره.

قَوله: «فَيَنْزَوِي بَعضُهَا إِلَىٰ بَعْض»، ظَاهِرٌ أَنَّ الَّذي يَنزوي هي النَّار، تَنضَم هي بنفْسِها، وهل تَنضَمُّ إذا أُدخل فيها ولا تَتوسَّع؟ تَتوسَّع، لكِن الَّذين فيها يَتضايَقُون.

ثم ما الَّذي جعلنا نُقدِّر هذا التَّقدير؟ هَؤُلاء إن كانُوا من أهل النَّار، لم يَحتَجْ أن يُقال للنار: أَنتِ امْتلأتِ أوْ لا؟ إنْ كانوا مِن أهل النَّار، فهُم مِن أَهلها امْتلَأَتْ أو لم تَمتَلِئ، وإن لم يَكونوا من أهل النَّار، فإنَّهم لا يَستحِقُّون دخُول النَّار من أجْل مَلْءِ النَّار.

قلنا: فيه لفْظ آخَر: «رِجْلَه»، «**يَضَع ربُّ العزَّة فيها رِجْلَه**»، هَل لله رِجْل؟ نعم، لكِنَّ المُتكلِّمين يَقولون: هذا تَجسيمٌ وكُفر، إذًا: ما مَعْنىٰ الرِّجْل عندَهم؟ يَقولون: الرِّجْل بمَعْنىٰ الطَّائفة، كمَا في الحَدِيث: أنَّ أَيُّوبَ عَلَيْهِالصَّلَاةُوَالسَّلَامُ «**خَرَّ عَلَيْهِ رِجْلُ**

جَرَادٍ مِنْ ذَهَبٍ»[١] أي: طَائِفَة مِن الجَرَاد، والنَّاسُ إذا سُئلوا: الجَراد كَثير في هذا المَكان قالوا: رِجْل، يَعْني: طَائِفَة قَلِيلَة، فمَعْنىٰ: رِجْلَه أَي: طَائفته، سبحان الله! طَائفة إذا أُلقيت في النَّار يَنزوي بعضُها إلىٰ بعضٍ؟!

ثم مَن هذه الطَّائفة الَّتي تَستحِقُّ أن تُضافَ إلىٰ الله إضافَةً خَاصَّة؛ لأنَّ الخَبيثَ -وهذه مَسْأَلَة مُفيدة- لا يُضاف إلىٰ الله إضافةً خاصَّة، أنا أقول: خَلَق اللهُ العَالَمين كلَّهم، فيدخل في ذلك الطَّيب والخَبيث، لكِن لا يَليق أدبًا أن أَقُول: اللهُ خَلق الكَلْبَ، إلَّا في مُقابلة مَن يَنفي أنَّ الله خلَق الكلْبَ، أَمَّا أنْ تُضيفَ خَلقَ اللهِ إلىٰ شَيء خَبيث، فهذا مَمْنُوع، وإن كان داخلًا في العُموم.

لأنَّ هُناك فرقًا بَين العُموم وبين الخُصوص، حتىٰ عند العامَّة، لو قلتَ مثلًا للمَلِك: أنتَ تَأكل الطَّعامَ، فيَدخل في هذا كلُّ ما أكَل، لكِن لو قلتَ: أنت تَأكل القُرصَ المُحترِق، ماذا يَقولُ المَلِكُ؟ يقول: هذا سُوء أَدَب، ويُمكن أن يقول: اذْهَبوا به إلىٰ السِّجن.

ففَرْقٌ بَين التَّعيين والعُموم، وقد أشارَ إلىٰ هذا شَيخُ الإسْلام ابنُ تَيميَّة رَحِمَهُ اللَّهُ بالنِّسْبة للخَلْق.

الحَاصِل: أنَّ قَولَنا في قَوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**حتَّىٰ يَضعَ فيهَا ربُّ العَالَمين قَدَمَه**» أنها قَدَمٌ حقيقيَّة تليقُ بالله، ولا نَتجاوزُ سِوىٰ ذلك، لا نَقولُ: له أصابعُ، أو ليس له أَصَابع، أو ما أَشْبَه ذلك، بَل نَقْتَصر علىٰ ما نُقل إلَيْنا، ولا نَتعرَّض لِما لَم يُنْقل إلَيْنا.

---

(١) أخرجه البخاري (٣٣٩١)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**بَيْنَمَا أَيُّوبُ يَغْتَسِلُ عُرْيَانًا خَرَّ عَلَيْهِ رِجْلُ جَرَادٍ مِنْ ذَهَبٍ، فَجَعَلَ يَحْثِي فِي ثَوْبِهِ، فَنَادَىٰ رَبُّهُ: يَا أَيُّوبُ، أَلَمْ أَكُنْ أَغْنَيْتُكَ عَمَّا تَرَىٰ؟ قَالَ: بَلَىٰ، يَا رَبِّ، وَلَكِنْ لا غِنَىٰ بِي عَنْ بَرَكَتِكَ**».

وأمَّا بقيَّةُ الحَدِيث، ففيه بيانٌ أنَّ الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ كما ذكَر عن نفسِه في الحَدِيث القُدسِي: «أنَّ رَحمَتِي سَبقَت غَضَبِي»[1]، يَبقىٰ في الجنَّة فضلٌ عمَّن دخَلها، والَّذي يَدخلها من بني آدمَ واحِدٌ مِن أَلْفٍ، لكن الواحِد مِن أَلف له مُلكٌ طَويل عريضٌ مَسيرة أَلْفَي عام، يَنظر إلىٰ أقصَاه كما يَنظر إلىٰ أدْنَاه، إلَّا أن هذه الجنَّة عَرضُها السَّماواتُ والأرضُ، ومَن يُدرِك عرضَ السماوات والأرض؟! لا يُدرِكُه إلَّا الله.

يَدخُلها أهلها، ويَبقىٰ فيها فَضْل، وقد وعَدها اللهُ عَزَّوَجَلَّ أن يَملَأَها وهُو أَوفىٰ مَن وَعَد، ﴿وَمَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِۦ مِنَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ١١١]، فيَبقىٰ فيها فضْلٌ، يقُول: «حتَّىٰ يُنشِئ اللهُ لَها خَلْقًا فيُسْكِنَهم فضْلَ الجَنَّة»، في ذلك الوَقْت يَخلق اللهُ أقوامًا جُدُدًا ويُدخلهم الجَنَّة بلا عَمَل، بل بفَضْله ورَحْمَتِه.

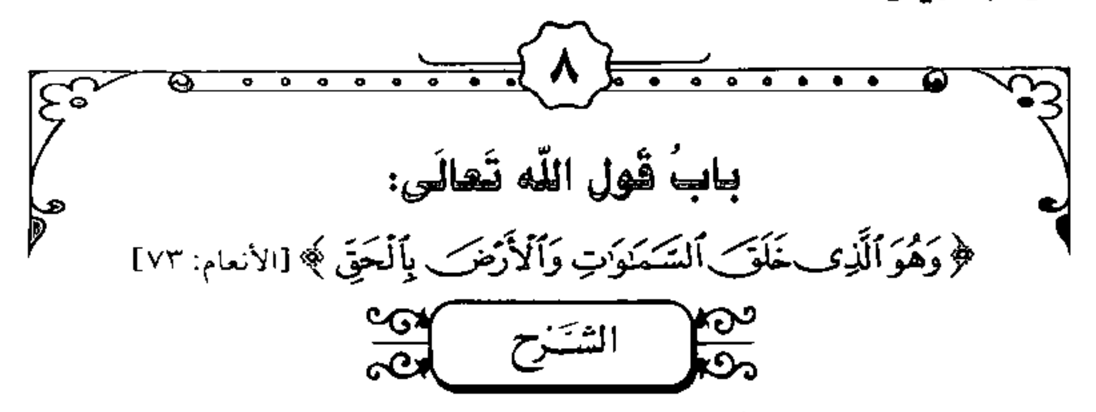
وأهلُ النَّار في النَّار، لا يُخْرِج أحدًا ممَّن استحَقَّ الخُروجَ من النَّار حتىٰ يُسكِنَه بقيَّة الجنَّة؛ لأن النَّار أُغلقت علىٰ أَهْلها، والعِياذ بالله منها، لكِن يُنشئ اللهُ للجَنَّة أقوامًا لأَجْل أن يَملَئوا هذا الفَضلَ، ولا يَقول للجنَّة: يَقرُب بعضُك من بَعض حتىٰ تَمتلئ بمَن فيها، بل يُنشئ اللهُ لها أقوامًا يَملئُونها، وهذا مِصداقُ قَوْله: «إنَّ رَحمَتِي سَبقَتْ غَضِبي»، اللهُ أكبر! ولَولا حِلمُ الله ما بَقِي علىٰ وجْهِ البَسيطَةِ أَحَدٌ.



(١) أخرجه البخاري (٧٤٢٢) من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.



❑ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:



٨ باب قول الله تعالى:

﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ ﴾ [الأنعام: ٧٣]

الشرح

قوله جَلَّ وَعَلَا: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ ﴾ [الأنعام: ٧٣]: البَاءُ للمُلابَسة والغَاية، يَعْني خَلَقَها حقًّا، لم يَخْلُقْها أحدٌ سِواه، وخلقَها بالحقِّ، الغايةُ منها الحقُّ. كما قالَ تَعالَىٰ: ﴿ وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ۝٣٨ مَا خَلَقْنَٰهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ﴾ [الدخان: ٣٨، ٣٩]، وخَلق بمَعْنىٰ: أَوْجَد مِن عَدَم، فالسَّماوات كانَت عدمًا، والأَرضون كانت عدمًا، وخَلقها اللهُ عَزَّوَجَلَّ، وبيَّن لنا سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أنه خلَقَها في ستَّة أيام، بيَّن ذلك إجمالًا وبيَّنه تفصيلًا، وهذا من حُسن تَعليم الله، أنه يَذكُر الشَّيء إجمالًا، ثم يَذكُره تفصيلًا: ﴿كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ﴾ [هود: ١]؛ لأن الإجمالَ يُوجب قَرارَ هذا الشَّيء في النَّفس، ثم تَشَوُّفَ النَّفس إلىٰ التَّفصيل، فيَرِدُ عليها التَّفصيلُ وهِي مُتهَيِّئة لقَبول ما يَرِد عليها.

هَذِه الأيَّام السِّتَّة فصَّلَها اللهُ عَزَّوَجَلَّ في سُورة فُصِّلت، ولهذا سُمِّيت سُورة فصِّلت، قال تَعالَىٰ: ﴿قُلْ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَرْضَ فِى يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُۥٓ أَندَادًا ۚ ذَٰلِكَ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [فُصِّلَت: ٩] فالأَرْض خَلَقَها في يومَيْن، ﴿وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِىَ مِن فَوْقِهَا وَبَٰرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا﴾ [فُصِّلَت: ١٠]، هَذه ثَلاثة أُمور: ﴿فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ﴾ مع اليَومَين السَّابِقَين، يَعْني: عِندنا اليَومان السَّابِقَان واليَومَان في الأُمور الثَّلاثَة، ولهذا

قال: ﴿سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ﴾ ﴿سَوَآءً﴾ يَعْني: لا تَزيد، فهذه أربعةُ أيَّام، خَلق الأرضَ في يَومَين، جَعل فيها رَواسي مِن فَوقها، وبارَك فيها، وقدَّر فيها أقواتَها في يَومَين، فتكُون جُملة الأيَّام أرْبَعة أيَّام، ولا بَأس أن نَستَطِرد علىٰ هذه الآية؛ لأنَّها مُهمَّة.

قال: ﴿وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِيَ مِن فَوۡقِهَا﴾ ولم يقل: في وَسَطها، أو مِن تَحتها؛ لأن هذه الرَّواسِي الَّتي جُعلت من فَوق لها مصلحةٌ عَظيمة أن كانت فوق الأرْض؛ لأنَّه أَضبَط للتَّوازن، ولِمَا يَحصُل من هذه الجِبال العَظيمة من كُهوفِها ومَغاراتها وغير ذلك من المَصالح العظيمَة.

الشِّعابُ العظيمةُ الَّتي تَملأُ الرِّياض تَأتي من الجِبال؛ لأنَّ الأراضِي المُنبَسِطة لا تَأتي منها الأَوديَّة، ولذلك نجِد الأوديَة في الأماكن الَّتي فيها الجبال الشامخة، تَجدُها أقوىٰ انتفاعًا وأَعظم، كذلك أيضًا هذه الجبَال العظيمة مِن فوق الأرض تَصدُّ الرِّياح العظيمَة العاتِيَة الَّتي تَأتي من هنا وهناك، فِفيها مَصالحُ يَعرِفُها أهلُ الجُغْرافيا، حيث قال: ﴿وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِيَ مِن فَوۡقِهَا وَبَٰرَكَ فِيهَا﴾ أنزَلَ اللهُ فيها البرَكة، ولهذا فهي تَحمل بني آدم، وأنْعامَ بني آدم، وأرْزَاق بني آدم، علىٰ كَثرة مَن يُولَد ويَموت في هذه الأَرْض، فهي مُبارَكةٌ لَهم.

﴿وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقۡوَٰتَهَا﴾ جَعل في كلِّ إقلِيم قُوتَه الَّذي يَحتاج إليه، وجعَل هذه الأقوَات تُوجد في إقلِيم دُون إقْلِيم، وفي بَلَد دُون بلَد، ليَتبادَل النَّاسُ التِّجارة فِيما بَينهم، فيَنْقُل هَؤُلاء إلىٰ هَؤُلاء، وهَؤُلاء إلىٰ هَؤُلاء، ولهذا قال: ﴿وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقۡوَٰتَهَا﴾، وقَبلَها قال: ﴿وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِيَ﴾؛ لأنَّ الأقوات مُقدَّرة بحسَب الحاجَة، وبحَسَب المَصْلحة الَّتي تَقوم بين بني آدم: ﴿فِيٓ أَرۡبَعَةِ أَيَّامٖ سَوَآءٗ لِّلسَّآئِلِينَ ۝١٠ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾، فبَعد أن خلَق الأرضَ وبارَك فيها وقدَّر فيها أقواتَها في أربَعة أيَّام، استوىٰ إلىٰ

السَّماء وهي دُخَانٌ، أي: كالدُّخَان.

قال بعضُ العُلَماء: إنَّ هذا بُخَارُ المَاء؛ لأنَّ الأرضَ والسَّماء كانت ماءً، كما قال تَعالَىٰ: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾.

قال تعالَى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ ﴿١١﴾ فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ فِى يَوْمَيْنِ﴾ [فصلت: ١١، ١٢] وهذه هِي الحِكْمة العظيمةُ، السَّماواتُ ما فصَّل فيها كما فصَّل في الأرض، ولا مرَّر خلقَها كما مرَّرَ خَلقَ الأرضِ، مع أنَّها أعظَم من الأرْض بأضْعَاف مُضَاعفَة، لكن ليَتبيَّن للنَّاس عِناية الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بما نُباشِرُه من المَصالح، والنَّاس في الأرْض، فانْظُر عنايةُ الله.

ثم ليَتبيَّن لك أنَّ كوْنَ الله خلَق الأرضَ في أربَعة أيَّام والسَّماءَ في يَومين، لَيس عَجزًا منه أن يَخلُقَ الأرضَ في لَحْظة، لذلك خلَق السَّماواتِ -وهي أعظَمُ منها- في يَومَين، أي: نِصْف مُدَّة الأرْض.

فإذًا: تَمديدُ اللهِ خَلْق الأرْض إلَىٰ أَربَعة أيَّام ليس لعَجْز أو ضَعْف، لكن لحِكْمة، بدليل أنه خلَق السَّماواتِ -وهي أعظَم منها- في مُدَّة أقْصَر من خَلْق الأرض، ومع ذلك: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾ هذا يَحتَمِل أنه للتَّهديد أو للتَّخيير، ليَنظُر عَزَّوَجَلَّ كيفَ انْقيادُ السَّماوات والأرْض إليه؟ ماذا قالَتا: ﴿أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾.

وهنا قال: ﴿أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾ مع أنَّ السَّماء والأرْض جَمَاد، والجَمادُ لا يُجمَع جَمْعَ مُذكَّر سَالمًا؛ لأنَّ من شُروط جَمْع المُذكَّر السَّالم أن يكونَ اسمًا أو صِفَة لمُذكَّر عاقِل، فكَيف قال: ﴿أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾؟ قالَ بعضُ المُفسرِّين قولًا عجيبًا: قال: قَالَتا أَتيْنَا

بمَن فِينا مِن إنسٍ وجِنٍّ ومَلائكة، طَائِعين، فغلَّب العاقلَ علىٰ غيرِ العَاقل.

والصَّواب خِلافُ ذَلك؛ لأنَّ النَّاس لم يُخلَقوا بَعدُ حينَ خَلْقِ السَّماوات والأَرْض، لكن المَعْنىٰ: أنَّهما لمَّا كانا يُخاطَبان ويُخاطِبان، صارَا بمَنزلَة العاقل، فقال: ﴿أَتَيْنَا طَآئِعِينَ ﴾، وهذا أمرٌ لا شَكَّ فيه.

الخُلاصَة: أن اللهَ خلَق السَّماواتِ والأرضَ في ستَّة أيام، ذكَر ذلك مُجملًا ومُفصَّلًا، ولو شاء لخَلَقَهُما في لَحظَة، فإذا أراد شيئًا فإنَّه يَقول له: ﴿كُن فَيَكُونُ ﴾ [البقرة: ١١٧]، قَال للقَلْم: «اكْتُب ما هو كائنٌ إلىٰ يَومِ القِيامة»[١]، والقَلمُ جَمادٌ، ومع ذلك كتَب ما هو كائنٌ إلىٰ يوم القيامَة؛ لأنَّ أمرَ الله لا يُرَدُّ.

لو قال للسَّماء والأرض: كُونَا أرضًا، كُونَا سَماءً، لكَانَتا في لَحظةٍ، لكِن قال العُلَماء: إنَّ الله عَزَّوَجَلَّ مدَّد الخَلْقَ إلىٰ سِتَّة أيَّام تَعليمًا للعبادِ إذا فَعلوا أن يَفعلوا علىٰ وَجْه الجَودَة والتَّأني وإتْقانِ الشَّيء دُون التَّسرُّع والتَّعجُّل، هذه مِن جِهَة.

ومِن جِهَةٍ أُخرىٰ: أنَّ الله حَكيمٌ، فالخَلقُ يَحتاج إلىٰ تَدرُّج، فكانَت الحِكْمَة تَقتضي أن يَخلُقَهُما بالتَّدرُّج حتىٰ يَصِل إلىٰ الكَمَال، كما أن النَّخلة تُبْذَر ثم تَنمُو شيئًا فشيئًا حتىٰ تَصِل إلىٰ الكَمَال.

وسَواء قُلْنا: إنَّ التَّعليلَ هذا أو هَذا، فمَا هو إلَّا تَعليلٌ ظنِّيٌّ، وإلا فاللهُ لَه مِن الحِكَم والأَسْرار ما هو ورَاءَ عُقولنا في أنَّه جعل الخَلْق في ستَّة أيَّام دُون أن يَكون في

---

(١) أخرجه الطبراني في «مسند الشاميين» (٢/ ٣٩٧) (١٥٧٢) من حديث ابن عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا، وأخرجه الترمذي (٣٣١٩) من حديث عبادة بن الصامت رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، مرفوعًا: «إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللهُ القَلَمَ، فَقَالَ لَهُ: اكْتُبْ، فَجَرَىٰ بِمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَىٰ الأَبَدِ»، وصَحَّحه الألبانيُّ في «صحيح الترمذي» (٢٦٤٥).

لَحظَة، يَعْني: لنا أن نَقولَ: خَلقَهُما في ستَّة أيَّام مع قُدْرتِه علىٰ خَلْقِهما في لَحظة لأمرٍ لا نَعلَمُه، ونكونُ بذلك صَادِقين، ونكون بذلك عاجِزين عن إدراكِ الحِكمَة، قادِرين علىٰ الجَواب، نَقول: اللهُ أعلم، فإن اسْتَنبطنا الحِكمةَ وكانت هي المُوافِقةَ، فهذا من لُطْف اللهِ بنا وفَتْحِه علينا، وإنْ لم تكن فنَسألُ اللهَ أن يَعفُوَ عنَّا خطأنَا.

إذًا: صار خَلْقُ السَّماوات والأرضِ ابتداءً من غير وُجودٍ سَابق هُو بِيَد الله عَزَّوَجَلَّ، وقولُه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿بِٱلۡحَقِّ﴾ عرفتم معناها.

مَسألةٌ: في قَولِه تَعالىٰ: ﴿۞ قُلۡ أَئِنَّكُمۡ لَتَكۡفُرُونَ بِٱلَّذِي خَلَقَ ٱلۡأَرۡضَ فِي يَوۡمَيۡنِ﴾ [فصلت: ٩]، ثم قال: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [فصلت: ١١]، وهَذا يَقتَضي أن خَلْق السَّماءِ بَعد خَلْق الأَرْض، ولكِن قَولُه في سُورة النَّازعات: ﴿ءَأَنتُمۡ أَشَدُّ خَلۡقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُۚ بَنَىٰهَا ٢٧ رَفَعَ سَمۡكَهَا فَسَوَّىٰهَا ٢٨ وَأَغۡطَشَ لَيۡلَهَا وَأَخۡرَجَ ضُحَىٰهَا ٢٩ وَٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ﴾ [النازعات: ٢٧ - ٣٠]، يُفهَم مِنه أنَّ خَلْق السَّماء قبلَ خَلْق الأَرْض، فكَيْف الجَمْعُ؟

الجَوابُ: أنَّ المَقصودَ بالدَّحْو هو جَعلُ الأَرْض مُهيَّأةً للحَياةِ عَلَيْها، وهذا كان بعد خَلْق الأَرض والسَّماء؛ لأنَّه قَال: ﴿وَٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ ذَٰلِكَ دَحَىٰهَآ ٣٠ أَخۡرَجَ مِنۡهَا مَآءَهَا وَمَرۡعَىٰهَا ٣١ وَٱلۡجِبَالَ أَرۡسَىٰهَا ٣٢ مَتَٰعًا لَّكُمۡ وَلِأَنۡعَٰمِكُمۡ﴾ [النازعات: ٣٠ - ٣٣]، فعُلِم أنَّ الدَّحوَ كان في المَرحَلةِ الأَخيرَة بعد خَلْق الأَرْض والسَّماء، وبِهَذا يَزُول الإشْكالُ.

ونقُول دائمًا: لا تَعارُض بين آياتِ القُرْآن الكَرِيم، وأنَّ الواجبَ علىٰ الإنسَان أنْ يَنْظُرَ ويَتأمَّلَ حتىٰ يَعرِفَ الفَرْقَ الَّذي به يَزولُ التَّعارُض، لَو قَال: والأَرْض بعد ذلكَ خَلَقَها، لكان هناك تَعارضٌ، ولكِنَّ الدَّحْوَ غير الخلْقِ، فخَلقُ الأَرْضِ كان قبل خلْق السَّماء.

تَنبيهٌ: نَقولُ: عَجبًا لهؤلاء النَّاس، يَتعمَّقُون في أَمْرٍ لَم يُكَلَّفوا به في بابِ الصِّفات، ولكِن لَم يَتعمَّقُوا في المَأمُوراتِ والمَنهيَّات!! يَفهَمُون المَأمُورَ فَهْمًا سَطْحِيًّا، والمَنهِيَّ فَهمًا سَطحيًّا، ويَرتكِبُون المَنهِيَّ، ويَترُكُون المَأمُورَ.

النَّاس يُهْمِلون فِيما كُلِّفوا بِه، ويَتكَلَّفُون ما لَم يُكَلَّفوا به، بل ما نُهُوا عن التَّعمُّق فيه، وهَذه مُصيبَة.

نَحنُ نَعلَم أنَّ الخَالقَ لَيس كالمَخْلوق في كلِّ شَيء: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] وأنَّه جَلَّوَعَلَا نُورُ السَّماوات والأَرْض، ولا تَتصَوَّر كَيف كانَ نُورَ السَّماوات والأرض، هو أَعظَمُ مِن ذلك.

فالمُهِمُّ: أنَّ واجِبَنا نحن في هذه الأُمور التَّسليمُ، أن نَقول: آمَنَّا وصَدَّقْنا، ولا نَتصَوَّر شَيئًا وَراءَ ذلك، خُذِ الصِّفَاتِ وما تَقتَضِيه مِن المَعاني، وما فِيها من العَظَمة، والجَلَال.

أمَّا أنْ تُكلِّف نفسَك شيئًا لم يُكلِّفْكَ اللهُ به، بل نُهِيتَ عَنه في قَوْل الرَّسُول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «**هَلَكَ المُتنطِّعُون، هَلَكَ المُتَنَطِّعُونَ، هَلَكَ المُتَنَطِّعُونَ**»[1]، فلَا يَجُوز ذَلك.

❑ **قال البخاري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٣٨٥] حَدَّثَنا قَبِيصَةُ، حَدَّثَنا سُفْيَانُ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدْعُو مِنَ اللَّيْلِ:

(١) سبق تخريجه.

«اللَّهُمَّ لَكَ الحَمْدُ أَنْتَ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ، لَكَ الحَمْدُ أَنْتَ قَيِّمُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ، لَكَ الحَمْدُ أَنْتَ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ، قَوْلُكَ الحَقُّ، وَوَعْدُكَ الحَقُّ، وَلِقَاؤُكَ حَقٌّ، وَالجَنَّةُ حَقٌّ، وَالنَّارُ حَقٌّ، وَالسَّاعَةُ حَقٌّ، اللَّهُمَّ لَكَ أَسْلَمْتُ، وَبِكَ آمَنْتُ، وَعَلَيْكَ تَوَكَّلْتُ، وَإِلَيْكَ أَنَبْتُ، وَبِكَ خَاصَمْتُ، وَإِلَيْكَ حَاكَمْتُ، فَاغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ، وَأَسْرَرْتُ وَأَعْلَنْتُ، أَنْتَ إِلَهِي لَا إِلَهَ لِي غَيْرُكَ»، حَدَّثَنَا ثَابِتُ بنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بِهَذَا وَقَالَ: «أَنْتَ الحَقُّ، وَقَوْلُكَ الحَقُّ».

[أطرافه: ١١٢٠، ٦٣١٧، ٧٤٤٢، ٧٤٩٩ - تحفة: ٥٧٠٢ - ٩/١٤٤]



قَوْله: «اللَّهُمَّ لكَ الحَمدُ أَنتَ ربُّ السَّماواتِ والأَرْض»، فبَدأ بحَمْده، ثم قال: أَنت ربُّ السَّماوات والأَرْض.

إذًا: رُبوبِيَّته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ مَبنيَّة علىٰ الحَمْد، والحَمْد: هو وَصْف المَحمود بالكَمال مع الحُبِّ والتَّعظيم، فإنَّ كُرِّر الوَصْف بالكَمال سُمِّي: ثَناءً، والدَّلِيل علىٰ هذا قَوله تَعالَىٰ في الحَدِيث القُدسي: «إِذَا قَال العَبْدُ: الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِين، قَالَ اللهُ: حَمِدَنِي عَبْدِي، فَإِذَا قَالَ: الرَّحْمَن الرَّحِيم، قَالَ: أَثْنَىٰ عَلَيَّ عَبْدِي»[(١)].

وقَوْله: «ربُّ السَّماوات والأَرْض»: سبَق أنَّ مَعْنىٰ الرُّبوبيَّة يَدورُ علىٰ ثَلاثَة أَشْياء: الخَلْق والمُلك والتَّدبير.

فهو خالِقُهما ومَالِكُهما والمُدبِّرُ لَهُما.

---

(١) أخرجه مسلم (٣٩٥) من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

وجَمَعَ السَّمَاوات باعْتِبار العَدَد، وأَفرَد الأرضَ باعْتِبار الجِنْس.

والسَّماوات سبعٌ بنَصِّ القُرْآن: ﴿قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبْعِ وَرَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [المؤمنون: ٨٦]، أمَّا الأرضُ فلَيس في القُرْآن تَصريحٌ بأنَّها سَبْع، لكن فيها ما يَدلُّ علىٰ ذلك مثل قَولِه تَعالَىٰ: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ١٢] والمُماثَلَة هنا لا يُمكِن أن تتَأتَّىٰ إلَّا في العَدَد، أما في الكَيفيَّة والحَجْم والعَظَمة فلا تَماثُلَ بين السَّماء والأَرْض، فتَعيَّن أن يَكون المُرَاد بـ«مِثْلَهُنَّ» أي: في العَدَد، والسُّنَّة صَريحةٌ في ذلك، قال النَّبيُّ صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «مَنِ اقْتَطَعَ شِبْرًا مِنَ الْأَرْضِ ظُلْمًا، طَوَّقَهُ اللهُ إِيَّاهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ سَبْعِ أَرَضِينَ»(١).

وقَوله: «**لَكَ الحَمدُ أنتَ قَيِّمُ السَّماواتِ والأَرْض**»، أي: بِكَ تَقومُ السَّماء والأرضُ، وأنت القَيُّوم عَليهِنَّ، فبِه سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ تقومُ السَّماء والأرضُ، ولا غِنَىٰ للسَّماوات والأَرْضِ، ولا مَن فِيهما عن اللهِ طَرفَةَ عَيْن، وهو القَيِّمُ عَليها أيضًا، فالقَيوميَّة هنا إذًا: تَتضمَّن الإجادَةَ والإعْدادَ والقِيامَ علىٰ الشَّيء، كقَولِه تَعالَىٰ: ﴿ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ﴾ [النساء: ٣٤] أي: يَقومُون علىٰ النِّساء ويَتولَّوْن أُمورَهُنَّ.

فاللهُ قَيِّمُ السَّمَاوات والأَرْض، أي: به قامَت السَّمَاواتُ والأَرْض، وهو الَّذي يقومُ علىٰ السَّمَاوات والأَرْض، ويتولَّىٰ أمرَ السَّمَاوات والأَرْض، قال الله تَعالَىٰ: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ بِأَمْرِهِۦ﴾ [الروم: ٢٥] هذا أحدُ المَعنَيَيْن.

المَعْنىٰ الثَّاني: أنَّه يَقومُ عَليهِما ويَتولَّاهُما.

«**قَيِّمُ السَّمَاوات والأَرْض ومَن فِيهِنَّ، لكَ الحَمدُ أنتَ نُورُ السَّمَاواتِ**

---

(١) أخرجه البخاري (٢٤٥٢)، ومسلم (١٦١٠) واللفظ له، من حديث سعيد بن زيد رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

والأَرْض» أي: بِكَ اسْتَنارَت السَّمَاواتُ والأَرْض، فلولَا أنَّ الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ جعل في السَّمَاوات والأَرْض نورًا؛ حيث لم يَكُن فيها نورٌ أو أنَّه هو نَفسُه النُّور، وقال: إنَّه نُورُ السَّمَاوات والأَرْض، وإنْ لَم يَكُن في جَوْف السَّماء، أو في جَوْف الأَرْض، كقَولِه تَعالَىٰ: ﴿وَجَعَلَ ٱلْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا﴾ [نوح: ١٦]، ومِن المَعْلُوم أن القَمرَ لا يُنير السَّمَاواتِ، وإنَّما يُنير الأَرْض.

وقَوْله: «قَولُكَ الحَقُّ، ووعْدُك الحقُّ، ولقاؤكَ حقٌّ، والجنَّةُ حقٌّ، والنَّارُ حَقٌّ، والسَّاعةُ حَقٌّ»، يُمكن أن يَقولَ القائلُ: قَولُكَ ووَعْدُك ولقاؤك والجنَّة والنَّار والسَّاعة، وهذه الأشياء السِّتَّة كان من المُمكن أن يُخبَر عنها بكَلِمَة واحِدَة فيَقول: حقٌّ، ولَكِن نَقولُ: مَقامُ الثَّناء مَقامُ بَسْطٍ، ولكُلِّ مَقامٍ مَقالٍ.

وقَوْله: «قولُكَ الحَقُّ» الحقُّ مِن وَجْهَين؛ لأنَّ قَولَ الله عَزَّوَجَلَّ إمَّا أَمرٌ، وإمَّا خَبَرٌ، وإن شِئتَ فَقُل: إمَّا طَلَبٌ، وإمَّا خَبَر، فإنْ كان طلبًا، فهو عَدْلٌ مُشتَمِلٌ علىٰ مَصالِحَ، وإن كانَ خَبَرًا فهو صِدْقٌ، وعليهِ قَولُه تعالَىٰ: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ [الأنعام: ١١٥].

وقَوْله: «وَعْدُكَ الحَقُّ»، وَعْد سَواء كان وعْدًا بمَثُوبة أو وَعْدًا بعُقوبَة، فإنَّه حَقٌّ ليس فيه كَذِب، ولابُدَّ أن يَقَع؛ لأن اللهَ لا يُخْلِف المِيعاد، إلَّا أن الوَعدَ بالعُقوبَة، إذا لم يَكُن الإثْم شِركًا، فالإنسانُ تَحت المَشيئة، لقَوْله تعالَىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨].

وقَوْله: «وَلِقَاؤُكَ حَق» لقَاءُ الله عَزَّوَجَلَّ حَقٌّ، قَالَ اللهُ تَعالَىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَٰقِيهِ﴾ [الانشقاق: ٦]، فلابُدَّ أن يُلاقي ربَّه، لابُدَّ أن يَخلُوَ ربُّه

بِه، ليس بَينَه وبَينَه تُرْجُمان، لابدَّ أن يَسألَه، ويُقرِّرَه بذُنوبِه، ويَقول: فَعلتَ كذا في يَوْم كذا، لكِن هذا يَكون بَينَه وبَينَه، ثم إذا أَقرَّ واعْتَرف، قال اللهُ تَعالَىٰ: «**إنِّي سَتَرْتُهَا عَليكَ في الدُّنْيا وأَنَا أَغْفِرُ لَكَ اليَومَ**»[1]، هَكذا يُحاسِبُ اللهُ العَبدَ المُؤمِنَ يَومَ القِيامَة.

أمَّا الكفَّارُ فإنَّهم لا يُقَرَّرُونَ هذا التَّقرير، ولكن يُخزَوْن يومَ القِيامةِ ويُنادَىٰ عَليهم علىٰ رُءوس الأَشْهاد: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَىٰ رَبِّهِمْۚ أَلَا لَعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [هود: ١٨].

وقَوْله: «والجَنَّةُ حَقٌّ» أي: صِدْقٌ وثَابت، وكذلك النَّار، كِلاهُما حقٌّ، وهما الآن مَوجُودتان، وهما مَخْلوقتان للأَبَد، مُؤَبَّدَتان بإجمَاع أَهْل السُّنة، إلَّا أنَّ هناك خِلافًا يَسيرًا في أبديَّة النَّار، ولكن القَول بعَدَم أبدِيَّتِها ضَعيفٌ للغَاية؛ لأن اللهَ ذكَر أبديَّتَها في ثلاثِ آياتٍ من القُرْآن:

قالَ اللهُ تَعالَىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَظَلَمُواْ لَمۡ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغۡفِرَ لَهُمۡ وَلَا لِيَهۡدِيَهُمۡ طَرِيقًا ١٦٨ إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗا﴾ [النساء: ١٦٨، ١٦٩]، وقَال اللهُ تَعالَىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَعَنَ ٱلۡكَٰفِرِينَ وَأَعَدَّ لَهُمۡ سَعِيرًا ٦٤ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗا﴾ [الأحزاب: ٦٤، ٦٥]، وقال تَعالَىٰ: ﴿وَمَن يَعۡصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾ [الجن: ٢٣].

وهَذا خبَرٌ مِن الله عَزَّوَجَلَّ، خبَرُ صِدْق، وإذا كانوا خَالِدين فيها أبدًا لَزِم أن يُؤبَّد المكانُ الَّذي خلِّدوا فِيه.

وقَوْله: «والسَّاعةُ حَقٌّ»: «**السَّاعة**» يَعْني: سَاعة القِيامَة «**حَقٌّ**»: لابُدَّ أَنْ تَقع؛ لأنَّ اللهَ أَخبَر بها، وما أَخْبَر اللهُ به فهو حقٌّ.

---

(١) أخرجه البخاري (٢٤٤١)، ومسلم (٢٧٦٨) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وقَوْله: «**اللَّهُمَّ لكَ أَسْلَمْتُ**» الجارُّ والمَجرور في قَوْله: لكَ أَسلَمْتُ، مَعْمُول مقدَّم لإفَادة الحَصْر، لكَ أَسلَمتُ، أي: انقَدْتُ انْقيادًا تامًّا لشَرْعك.

وقَوْله: «**وبِكَ آمَنْتُ**» والإيمانُ مَحلُّه القَلبُ، فذكَر النَّبيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الدِّينَ الظَّاهِر، والدِّينَ البَاطِن، أمَّا الدِّين الظَّاهِر بالإسْلَام، والبَاطِن بالإيمان، ومَعْنىٰ الإيمَان بالله: الإقْرَار به، المُتضمِّن للقَبول والإذْعان، فأما الإقرارُ الَّذي لا يَتضمَّن ذلك فليس بإيمَان، بل لابُدَّ من قَبول للخَبْر وإذْعان للطَّلب، ولهذا قال أهلُ السُّنَّة: إنَّ الإيمانَ قَولٌ باللِّسان وعملٌ بالأَرْكان واعتقادٌ بالجَنَان.

وقَوْله: «**وعَليكَ تَوَكَّلْتُ**»، أي: اعْتَمدتُ اعتمادًا تامًّا مُعترفًا بتَقصِيري، وأُفوِّضُ أَمْري إليكَ، وهذا هو الفَرْق بين التَّوكُّل علىٰ الإنْسان والتَّوكُّل علىٰ الله: التَّوكُّل علىٰ الإنْسان ليسَ تَوكُّلَ افْتِقارٍ وتَفويض، والتَّوكلُ علىٰ اللهِ تَوكلُ افتقار وتَفويض.

لو وكَّلْتَ شخصًا يَشتري لك حاجةً، فقد توكلْت عليه، اعتَمدْتَ عليه في شراء الحاجة، لكن ليس هذا اعْتِماد افْتِقارٍ وتَفويض مُطلَق؛ لأنَّك لو شئتَ لأَزلتَه ولو خالَف ما وكَّلتَه فيه لضَمَّنْتَه، لكن التَّوكل علىٰ اللهِ تَوكُّلُ افْتِقار وتَفويض، تُفوِّضُ والأمرَ إليه وتُسْنِدُ الأمرَ إليه، وهذا هو الفَرقُ بين التَّوكُّلِ الَّذي لا يَصِحُّ إلَّا لله، والتَّوكُّل الَّذي يَصِحُّ للمَخْلوق.

وقَوْله: «**وإليكَ أَنَبْتُ**»، الإنَابةُ بمَعْنىٰ الرُّجُوع، أيْ: إلَيْك رَجَعْتُ في أمُوري كلِّها، رجَعْتُ من المَعصيةِ إلىٰ الطَّاعة، رجعتُ إليك في تَسهيل أمُوري، في رِزْقي، في كلِّ شَيء، وأنَبتُ إليك في كلِّ شيء.

وقَوْله: «**وبكَ خَاصَمْتُ**»، خاصَمتُ كلَّ مَن يُخاصِمُني فِيك، فإنَّني أُخاصِمُ

بكَ، والبَاء هنا لَيسَت للظَّرفيَّة، ولكنَّها للاسْتِعانة، يَعْني: أنَّك تُعينُني علىٰ الخُصومة مع مَن أُخاصم، ويُمكن أن تَكُون الباء للظَّرفيَّة ويكون المَعْنىٰ: فيك خاصَمْتُ؛ لأن الرَّسُول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يُخاصَم في الله، كمَا خُوصِم إبراهيم: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ﴾ [البقرة: ٢٥٨].

فعَلىٰ هذا نَقولُ: الباءُ يُحتمل أن تَكُون للظَّرفيَّة بمَعْنىٰ «في»، ويُحتمل أن تَكُون للاسْتِعانة، والفَرقُ بين المَعنَيين واضحٌ، إذا كانت الباء للظَّرفية صار المَعْنىٰ: أنَّني أُخاصم فيك إذا خاصَمَني مُخاصم، وجَادلني مُجادلٌ في ذاتك أو في أَسمائك وصِفَاتك خَاصَمْتُه، وإذا كان للاستِعانة فالمَعْنىٰ: أنَّني أَستَعين بك في خُصومتي لغَيري، وكِلَا المَعنَيين صحيحٌ.

فإذا قال قائلٌ: هل تأتي الباءُ للظَّرفية؟

قُلنا: نَعم، ففي القُرْآن الكَريم: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ ﴿١٣٧﴾ وَبِٱلَّيْلِ ۗ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [الصافات: ١٣٧، ١٣٨]، أي: وفي اللَّيل.

وقَوْله: «وإِلَيكَ حَاكَمْتُ»، يَعْني: حُكومَتي تَنتَهي إِليكَ، لا أُحاكِمُ إلىٰ غَيرك، فشَرعُك هو الحَكَم، فأنا أُحاكِم إليكَ، ولا أتعدَّىٰ حُكمَك، وهذا تفويضٌ تامٌّ لله كونًا وقدرًا، وكلُّ هذه الكلمات والجُمَل الَّتي تتضمَّن هذا الثَّناءَ العظيمَ علىٰ الله كلُّها وسِيلةٌ لما سيأتي.

وقَوْله: «فَاغْفِر لِي»، فالفَاءُ هنا تُسمىٰ: فاء الفَصيحة، ويَجوز أن تَكُون للسَّببية، أي: فبِسَبب ذلك اغْفِر لي، والمَغفرةُ: سَتْرُ الذَّنْب، والتَّجاوز عنه، وليسَت السَّتْرَ فَقط، ودليلُ ذلك أنها مُشتقَّة من المِغْفَر، وهو ما يُلبَس علىٰ الرَّأس أثناءَ القِتال لحمايَةِ

الرَّأس من السِّهام، والمِغْفرُ يَحصُل به سَتْرٌ ووقايَة، فإذا سَألتَ ربَّك مغفرةَ الذُّنوب، فأنتَ تَسألُه لأمرَين: السَّتْر، والتَّجاوز عن عُقوبة هذا الذَّنب.

وقَوْله: «فَاغْفِر لي ما قدَّمتُ وما أخَّرتُ وأسْرَرْتُ وأعلنْتُ»، «ما» في قَوْله: «مَا قدَّمتُ» مَوصُولة، وكذلك في قَوْله: «ومَا أَخَّرْتُ»، وأسرَرْتُ وأَعلنْتُ مَعطوفَة علىٰ الصِّلَة، والمَعطوف علىٰ الصِّلةِ يَقتضي أن يكونَ مَعطوفًا علىٰ المَوصول أيضًا.

والمَعْنىٰ: أن الرَّسُول صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ سأل اللهَ أن يَغفِرَ له ما قدَّم وأخَّر وأسَرَّ وأعلَن، وفي هذه الجُمل بسْطٌ ظَاهر، فيها بَسْط؛ لأنه يُغني عنها أن يَقول: اغْفِر لي ذَنْبي؛ لأن كلمَة «ذَنْب» مُفرَد مُضاف، فيَشمل كلَّ الذُّنوب؛ ما أَسرَّ وأعلَنَ وقدَّم وأخَّر، لكن مَقام الدُّعَاء يقتضِي البَسطَ، وذلك لأُمور:

الأول: التَّلذُّذ بمُناجاة الله عَزَّوَجَلَّ؛ لأن كلَّ واحِد مِنَّا لو كان له صَديقٌ مَحبُوبٌ إليه، يُحبُّ أن يَبْسُطَ ويُكثِر معه القَولَ، تَجدُه إذا جلس إلىٰ صديقِه الَّذي يُحبُّه وقامَا يَتحدَّثان، تَمضي السَّاعاتُ الطَّويلة وكأنَّها دقائق، حتىٰ إن بعضَ الأصدقاءِ يُشَيِّع صديقَه إلىٰ بَيتِه -التَّشيُّع يَعْني: يَمشي مَعه إلىٰ البَيت- يتحدَّثان ويَمشيان رُويدًا رويدًا، فإذا وصل إلىٰ بَيته انْقلب، فشَيَّعه الآخَر. وهكذا دَوَلَيْك، ربَّما يَطلُع الفَجرُ إن كان في اللَّيل وهما علىٰ هذا الحَال، وهذا أمرٌ مُشاهَد مَعروفٌ أن الإنسانَ يُحبُّ أن يَبسُطَ القَول مع مَن يُحبُّ.

الثَّاني: أن الدُّعَاء عِبَادة، وكُلَّما كَرَّرْتَ ازْدَدْتَ لله تَعبُّدًا، فيَزدَاد أَجرُك بازديادِ جُمَلِ الدُّعَاء.

الثَّالث: أن البَسْطَ والتَّفصيلَ يُوجب تَدَبُّر الإنسانِ كلَّ هذه الأَنْواع الَّتي بسَطَها

وفصَّلَها وبَيَّنَها، واستحضارُ الإنسانِ لذُنوبه تفصيلًا أكملُ في التَّوبة؛ لأن التَّوبة المُجمَلة لا تَستوعب جَميع الذُّنوب اسْتِحضارًا، وإن كانَت تَستوجب جَميع الذُّنوب لفظًا ومَدلولًا، لكن استحضارًا؟ لا، أرأيت إذا قُلتَ: اللَّهُمَّ اغفِر لي ذنبي كلَّه، وأنتَ فعَلْتَ ذُنوبًا قد تَكُون أكبَر ممَّا يتَصوَّرُه الآن، لكن غابت عَن بالِكَ، فإذا كرَّرْتَ وفَصَّلْتَ كان هذا أبلَغَ في التَّوبَة.

لأنَّ الدِّلَالةَ علىٰ تَعيين الأفرادِ أقوَىٰ من الدِّلَالة علىٰ العُموم، هذه ثَلاثُ فَوائد في البَسْط.

ويُستفادُ من هذا الحَدِيث: عُلوُّ مَرتَبة النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في العِبَادة، حيثُ أَثنىٰ علىٰ ربِّه هذا الثَّناءَ العَظيمَ، بهذا التَّفصيل العَظيم، مع أنَّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد غَفَر اللهُ له ما تَقدَّم من ذَنْبه وما تأخَّر.

ويُستفاد منه: أنَّ للرَّسُول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذُنوبًا، لقَوْله: «**اغْفِر لي ما قدَّمْتُ وما أَخَّرْتُ**»، وأصْرَحُ من ذلكَ قَولُ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ﴿١﴾ لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكَ وَيَهْدِيَكَ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا ﴿٢﴾ وَيَنصُرَكَ ٱللَّهُ نَصْرًا عَزِيزًا﴾ [الفتح: ١-٣]، وأصرحُ مِن ذلك قوله تَعالَىٰ: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [مُحمَّد: ١٩]، وبهَذا يَبْطُل قَولُ مَن يَقول: إنَّ استغفارَ النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لذَنْبه استغفارٌ لذُنوب أُمَّتِه، وليس استغفارًا لذَنْبِه.

وهناك فرقٌ بين الرَّسُول والأُمَّة من حيث الذَّنْب: فالنَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لا يُقَرُّ علىٰ الذَّنْب، والأُمَّةُ تُقَرُّ عليه قَدرًا لا شَرْعًا، أمَّا شرعًا فلا أحدَ يُقَرُّ علىٰ الذَّنب، لكِن الرَّسُول لا يُقرُّ؛ لأنه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لابُدَّ أن يَنتَبِهَ أو يُنبَّه، فيَستَغْفر، والإنْسَانُ إذا

اسْتَغفَر من الذَّنْب فقد تكُون حالُه بَعد ذلك أكمَل من حالِه قبل فِعْل الذَّنْب.

إذًا: فالأُمَّةُ قد تُقَرُّ قَدرًا علىٰ الذَّنب، أما الرَّسُول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فإنَّه لا يُقَرُّ، بل إمَّا أنْ يَنْتَبِهَ أو يُنبِّهَه اللهُ عَزَّوَجَلَّ، وانْظُر إلىٰ قَولِه تَعالَىٰ: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ وَتَعْلَمَ ٱلْكَـٰذِبِينَ ﴾ [التوبة: ٤٣]، فبَدأ بالعَفْو قبل ذِكر المُخالفة، ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ﴾، ولَا عَفْوَ إلَّا عن خَطِيئَةٍ.

﴿لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ وَتَعْلَمَ ٱلْكَـٰذِبِينَ ﴾، سُبحان الله! هذا تَعليمٌ من الله عَزَّوَجَلَّ، يُعلِّم نبِيَّه والأمر لنا، ألَّا نَتعجَّل في الحُكْم علىٰ الشَّيء، حتَّىٰ نَتبين: ﴿حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ وَتَعْلَمَ ٱلْكَـٰذِبِينَ ﴾، وهذا يَنطَبِقُ تَمامًا علىٰ حَالِنا اليَوم.

يَعْني: نحنُ الآنَ نَسمَع الكَلِمَة ثُم نَطيرُ بها في الآفاقِ دُون أن نَتبيَّن، واللهُ عَزَّوَجَلَّ يَقولُ لرَسُوله: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ وَتَعْلَمَ ٱلْكَـٰذِبِينَ ﴾.

ويقول: ﴿وَٱتَّقِ ٱللَّهَ وَتُخْفِى فِى نَفْسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَىٰهُ﴾ [الأحزاب: ٣٧] كلِمات عظيمة جدًّا.

ويقول عَزَّوَجَلَّ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكَ ۖ تَبْتَغِى مَرْضَاتَ أَزْوَٰجِكَ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [التحريم: ١]، وكما قلتُ: قد يَكون الإنسانُ بعد الذَّنب والتَّوبة خيرًا منه قبل ذلك، فقد حصَل الاجتباءُ لآدمَ بعد أن أذنَبَ وتاب ثم اجْتَباه ربُّه فتابَ عليه.

وانْظُر ذلك في نَفسك: إذا أَذْنَبْتَ ذَنبًا حصَل في قَلْبِكَ مِن الانْكسَارِ والخَجَل مِن الله عَزَّوَجَلَّ والخَوْف ما لَم يَحصُل لو اسْتَمرَرْتَ بمَا أنتَ عَليه من الطَّاعة، بل إنَّ

الإنسانَ ربَّما إذا كان علىٰ طاعَة رُبَّما يَنشأ في قَلْبه مَرضُ السَّرطان -السَّرطان المَعنَوي- وهو مَرضُ العُجْب بالنَّفس والإدْلَال علىٰ الله عَزَّوَجَلَّ بالعَمَل -نَسأَلُ اللهَ أن يُعيذَنا وإيَّاكم من ذلك- لكِن إذا فَعَل الخَطيئةَ انْكسَر وخَجَل أمامَ اللهِ واسْتحيَا من الله، ورَجَع إلىٰ الله عَزَّوَجَلَّ.

ثُمَّ إن الأنبياءَ -عليهم الصَّلاة والسَّلامُ- لا يَجوزُ في حقِّهم شيءٌ واحِد، وهو ما يُخِلُّ بالرِّسالة، هذا مَمنوعٌ في حقِّهم، منَعَهم اللهُ منه، فالخيانَةُ والكَذِب مَمنوعان، حتىٰ إنَّ الرَّسُول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ممنوعٌ من الإشَارة بالعَيْن، لا يُشير بالعَين؛ لأنه لابدَّ أن يَكون قولُه صريحًا واضحًا بدُون أيِّ خِداع خِيانَة، هذا الَّذي يُمنَع منه الرُّسُل -عليهم الصَّلاة والسَّلام- وهو ما يُخِلُّ بالرِّسالة مِن الكَذِب والخيانَة وما أشبهها.

كذلك ما يُخلُّ بالشَّرف والمُروءة فإنَّهم مَمنُوعون منه، مثل: سَفاسف الأخْلَاق، فإنَّهم ممنوعون منه؛ لأنَّ هذا تَنفِرُ منه النُّفوس والطِّباع، لكِن المَعاصي الأُخرىٰ قد يَفعَلُونها، فمُوسىٰ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَتَل نفسًا بغَيْر حقٍّ، وإنْ كان هذا قَبل أنْ يُنبَّأ، لكنَّه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ جعَل هذا سببًا مانعًا له من الشَّفاعة للخَلْق، حيثُ إنَّه إذا أُتِي إليه ليَشْفَع اعْتَذر بذلك؛ لأنَّ قَتْل النَّفس ليس الحَامِلُ عليه سُوء الخُلق أو ما يُخِلُّ بالصِّدق والأمَانة، لكِن تَحمِلُ عليه الغَيْرةُ، ولاسِيَّما أن فرعونَ قد سامَ بَني إسرائيلَ سُوءَ العَذاب، حتَّىٰ كان يُقتِّلُ أبناءَهم ويَستَحْيي نِساءهم.

مَسْألَة: لا يَخفىٰ عَليكُم في مَغفرة ما تَقدَّم وما تَأخَّر من الذُّنوب إنَّما وَقَعت للنَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خاصَّة، وفي الدُّعَاء هنا: «**اغْفِر لي ما قَدَّمْتُ وما أَخَّرْتُ**»؟

الجَوَاب: قَوْله: «**ما قَدَّمت وما أَخَّرت**» يَحتمل المَعْنىٰ: أي في المُستقبل، ما قدَّمتُ

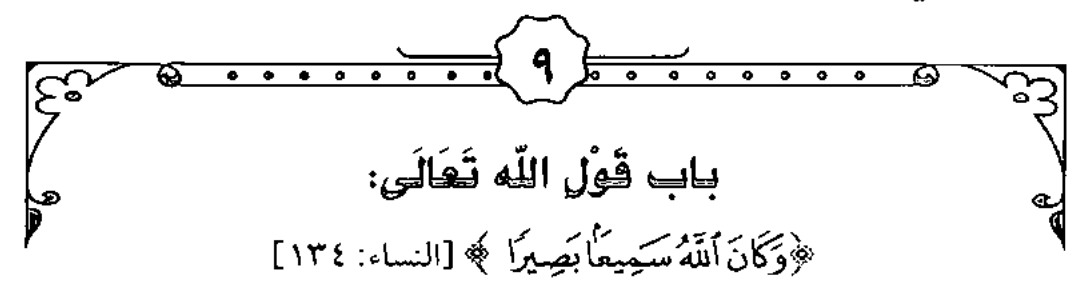
وما أخَّرت، أي: ما سَأفْعَلُه في المُستقبل، وهذا خاصٌّ بالرَّسُول صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، ويَحتَمل ما أخَّرت باعتِبار الماضي؛ لأن الماضِي منه مُتقَدِّم ومِنه مُتَأخِّر، وهذا هو ظاهِرُ اللَّفْظ، أي ما قدَّمتُ: ما فَعلْتُه قَديمًا، وما أخرت: فَعلتُه آخرًا، هذا إذا كان المُراد بالتَّأخير ما بعد قَوله، يَعْني في المُستقبل، أما: إذا كان ما قدَّمت مثلًا في السَّنة (١٤١٢هـ)، وما أخَّرت في (١٤١٣هـ)، فهذا ليس خاصًّا به.

وقَوْله: «**أنْتَ إلَهي لا إلَهَ لي غَيرُك**»، خَتَمها بالأُلوهِيَّة؛ لأنَّها هي الَّتي أُرسِلت مِن أَجلِها الرُّسُل، وأُنزِلَتِ الكُتُبُ، «**أَنْتَ إلَهِي لا إِلهَ لِي غَيرُك**» أي: لَا مَعبُودَ حَقٌّ لي غَيْرُك يا اللهُ.

وقَوْله: حدَّثنا ثابتُ بنُ مُحمَّد، حدَّثَنا سفيانُ بهذا وقال: «**أَنتَ الحَقُّ، وقَولُك الحَقُّ**»، هذا بعد قَوْلِه: «**والسَّاعَةُ حَقٌّ، أَنتَ الحَقُّ، وقَولُكَ الحَقُّ**».



❑ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:



٩ باب قول الله تعالى:

﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعَۢا بَصِيرٗا﴾ [النساء: ١٣٤]

وَقَالَ الأَعْمَشُ: عَنْ تَمِيمٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتِ: الحَمْدُ لله الَّذِي وَسِعَ سَمْعُهُ الأَصْوَاتَ، فَأَنْزَلَ الله تَعَالَى عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ [تحفة: ١٦٣٣٢].



الشرح

قوله: «﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعَۢا بَصِيرٗا﴾»: هذان اسمانِ من أسْمَاء اللهِ: «السَّميعُ» و«البَصيرُ»، ويقْرِن اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بينهما كثيرًا؛ لأنَّ بالسَّمع إدراكَ الأصْوات، وبالبَصَر إدراكَ الأفْعال، فالأقوالُ مُتعلَّقُها السَّمع، والأَفْعالُ مُتعلَّقُها البَصَر، ولهَذا يَقرن الله تَعالَىٰ بَينهما كثيرًا.

والسَّميع من أسْمَاء الله تَعالَىٰ، وله مَعنيان:

المَعْنىٰ الأوَّل: إدراكُ المَسموع.

والمَعْنىٰ الثَّاني: اسْتِجابَةُ المَسْمُوع.

فمِن الأوَّل ما ذَكَره المؤلِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في قَوْله تَعالَىٰ: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ [المجادلة: ١]، ومِن الثَّاني قولُه تعالَىٰ عن إبراهيمَ: ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ﴾ [إبراهيم: ٣٩] أيْ: لمُجِيبه، وليس المُرَاد «السَميع الدُّعَاء» أي: لمُدرِكه

وسامِعُه؛ لأن مجرَّد السَّمع لا يَتناسب مع قوْل الدَّاعي: إنَّ ربِّي لسَميع الدُّعَاء، وإنَّما الَّذي يَتناسبُ مع دعائه هو استجابةُ الدُّعَاء.

والسَّمْع بالمَعْنىٰ الأوَّل (أي: بمَعْنىٰ إدرَاك المَسمُوع) يَنقَسِم إلىٰ ثلاثَة أَقسَام: عَامٌّ، وللتَّأييد، وللتَّهدِيد.

الأوَّل: العَامُّ، مِثْل هَذه الآيَة: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾، هَذا عامٌّ يَشمَل كلَّ ما يُسمَع، كل ما يُسمَع فسَمْعُ الله مُتعلِّقٌ به، فيَسمَع أصْواتِ بني آدمَ، وما يَقولُونه من خيرٍ وشَرٍّ، وأصواتِ البَهائم، وأصْوَات الحَشَرات، حتىٰ دَبيبَ النَّمْل علىٰ الصَّخرة الصَّمَّاء يَسمَعُها عَزَّوَجَلَّ، لا يَخفىٰ عليه شَيء، وهذا هو السَّمْع بالمَعْنىٰ العامِّ.

والثَّاني: تَارةً يُراد به التَّهديدُ، مِثْل قولِ الله تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ: ﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ﴾ [آل عمران: ١٨١]، وقَولِه تَعالَىٰ: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُمۚ بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ [الزُّخرُف: ٨٠] هذا المُرَاد به التَّهديد.

والثَّالثُ: يُراد به التَّأييدُ، مثل قوله تَعالَىٰ لمُوسىٰ وهارُونَ لمَّا قالَا: ﴿رَبَّنَآ إِنَّنَا نَخَافُ أَن يَفْرُطَ عَلَيْنَآ أَوْ أَن يَطْغَىٰ ﴿٤٥﴾ قَالَ لَا تَخَافَآ إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه: ٤٥، ٤٦]، فالمُرَاد بالسَّمْع هنا: سَمْع التَّأييد والنَّصْر والمُدافعة، فهذه أقسَامُ السَّمْع الَّذي بمَعْنىٰ إدْرَاك المَسمُوع.

أما السَّمع الَّذي بمَعْنىٰ إجابَة الدَّاعي: فمِثْلُه قولُه تَعالَىٰ: ﴿إِنَّ رَبِّى لَسَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ﴾ [إبراهيم: ٣٩] وقَول المُصلِّي: سَمِع اللهُ لِمَن حَمِدَه، سَمِع هنا بمَعْنىٰ: استَجابَ لمَن حَمِده، وليس المُرَاد بذلك مُجرَّد سماع صوْتِ الحَامد، بل المُرَاد بذلك: استِجابَتُه.

فإذا قال قائل: هل السَّمع يأتي بمَعْنىٰ الاسْتِجابة؟

قلنا: نعم، يأتي بمَعْنىٰ الاستجَابة، قال الله تَعالَىٰ: ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ قَالُوا۟ سَمِعْنَا وَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ﴾ [الأنفال: ٢١] مَعْنىٰ لا يَسمعون: لا يَستَجيبون، وإلا فَهُم يسمَعون الذِّكرَ الَّذي يُتلىٰ عليهم، يَسمعونه من النَّاس، ولكنهم لا يَستجيبون.

ثم اعْلَم أنَّ سَمْعَ اللهِ وبَصرَه حَقيقَة، وليسَت راجِعةً إلىٰ العِلْم، خلافًا للمُعْتَزِلة الَّذين يقولون: إن الله لا يَسمعُ ولا يُبصِر -والعِياذُ بالله- وأن مَعْنىٰ السَّمع والبَصر: هو العِلم، بدون رُؤية مَفعول أو سَماع مَقُول.

ولكن نَقول: أخطَأتُم خَطأً كبيرًا، بَل السَّمع غيرُ العِلم؛ لأنَّ عِلم الله تَعالَىٰ مُتعَلِّق بالشَّيء قبل أن يَكون مَسموعًا، وقَبل أن يكونَ مُبْصَرًا، فهو يَعلم ما كان وما سَيكون.

ثم ذكَر حَدِيث عائشةَ قَالت: الحَمدُ لله الَّذي وَسِع سَمعُه الأصْوات، فأَنزَل اللهُ تَعالَىٰ علىٰ النَّبيِّ: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَـٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا﴾، وهذه امرأةٌ جاءت تَشتكي إلىٰ النَّبيِّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زوجَها، وكان زوجُها قد ظاهَرَ منها، أي: قال لها: أنْتِ عليَّ كظَهْر أُمِّي، وكانوا يَعدُّون الظِّهارَ في الجاهليَّة طَلاقًا بائنًا، وجاءت تَشتكي إلىٰ الرَّسُول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بأنَّها كَبِرَت، وأن لها أولادًا مِن زَوْجها، وأن زَوجَها ظاهَر منها، تَشتكي إلىٰ الله عَزَّ وَجَلَّ.

والنَّبيُّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُحاوِرُها ويُيَسِّر عليها الأمرَ، ولكنَّها أبَت وأصَرَّت، فأنزلَ اللهُ تَعالَىٰ هذه الآيات: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَـٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا﴾ أي: في شَأنه: ﴿وَتَشْتَكِىٓ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَآ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ﴾، قالت عائشةُ: الحمدُ لله الَّذي

وسِع سَمعُه الأصْوات، إنِّي لفِي الحُجرةِ وإنَّه ليَخفىٰ عليَّ بعضُ حَدِيثها -سُبحان الله!- واللهُ عَزَّوَجَلَّ فوق عَرشه يسْمَع كلامَها ويَسمع مُحاورتَها للنَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ومحاورتَه لها(١).

وتأمَّل كيف جاءت الآيةُ بلفْظ المَاضي ولَفْظ المُضارع: ﴿قَدْ سَمِعَ﴾، ﴿وَاللَّهُ يَسْمَعُ﴾، كما جاءت هذه المادَّة (سمع) بمَعْنىٰ التَّعجُّب، مثل قوله تَعالَىٰ: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨] (أَسْمِع بِهِم) يَعْني: ما أَسمَعَهم وما أَبصَرَهم، فهذا يدلُّ علىٰ أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يَسمع سماعًا حقيقيًّا؛ لأنه قال: ﴿قَدْ سَمِعَ﴾، ﴿وَاللَّهُ يَسْمَعُ﴾، ولَو كان المُرَاد بذلك العِلم ما صحَّ؛ لأن عِلمَ الله تَعالَىٰ كان سابقًا، وهذا يَدلُّ علىٰ أن سَمعَه مُتعلِّقٌ بقَول هذه المَرأة حالًا، حيث قال: ﴿وَاللَّهُ يَسْمَعُ﴾، ويَسمع هذا فِعلٌ مُضارع تَدلُّ علىٰ الحَال.

﴿وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَآ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾، هذه الجُملةُ كالتَّعليل لِمَا قَبلها، ومن هنا أَخَذ أهلُ السُّنة: أنَّ الاسْم إذا كان مُتعديًا فإنه لا يَتمُّ الإيمانُ به إلَّا بإِثْبَاته، وإِثْبَات ما دلَّ عليه من صِفَة، وإِثْبَات الحُكْم.

فقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾ هذا الاسْم، والصِّفة: السَّمْع والبَصَر، والحُكْم: سَمِعَ ويَسْمَعُ.

---

(١) والحديث أخرجه النسائي (٣٤٦٠)، وابن ماجه (١٨٨) من حديث عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّهَا قَالَتْ: «الْحَمْدُ للهِ الَّذِي وَسِعَ سَمْعُهُ الْأَصْوَاتَ، لَقَدْ جَاءَتْ خَوْلَةُ إِلَىٰ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَشْكُو زَوْجَهَا، فَكَانَ يَخْفَىٰ عَلَيَّ كَلَامُهَا، فَأَنْزَلَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَآ﴾ [المجادلة: ١] الْآيَةَ»، وصَحَّحه الأَلْبانيُّ في «ظلال الجنة» (٦٢٥).

فيَجب عَلينا ألَّا نُسمِعَ ربَّنا ما يُغضِبُه عَلينا، إذا كان المُؤمِنُ يُؤمِن بأنَّ اللهَ يَسمع كلَّ قَول يَقولُه، فإن ذلكَ يُوجب ألَّا يقولَ قولًا لا يُرضِي اللهَ عَزَّوَجَلَّ.

❑ **قال البخاري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٣٨٦] حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرٍ، فَكُنَّا إِذَا عَلَوْنَا كَبَّرْنَا، فَقَالَ: «**ارْبَعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ، فَإِنَّكُمْ لَا تَدْعُونَ أَصَمَّ وَلَا غَائِبًا، تَدْعُونَ سَمِيعًا بَصِيرًا قَرِيبًا**». ثُمَّ أَتَى عَلَيَّ وَأَنَا أَقُولُ فِي نَفْسِي: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ. فَقَالَ لِي: «**يَا عَبْدَ اللهِ بْنَ قَيْسٍ! قُلْ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ؛ فَإِنَّهَا كَنْزٌ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ**». أَوْ قَالَ: أَلَا أَدُلُّكَ بِهِ[(١)].

[أطرافه: ٢٩٩٢، ٤٢٠٥، ٦٣٨٤، ٦٤٠٩، ٦٦١٠ - تحفة: ٩٠١٧]



قوله: «كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرٍ، فَكُنَّا إِذَا عَلَوْنَا كَبَّرْنَا»: كان النَّبيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد علَّمهم إذا عَلَوْا كبَّروا، وإذا هَبَطوا واديًا سَبَّحوا، والمُناسبةُ في هذا ظاهرةٌ: لأنَّ العُلوَّ فيه ارتفاعٌ، فإذا ارْتَفع الإنسان يَجري في نفسِه الكِبرياء، فعلَيه أن يَقول: اللهُ أَكْبر، أما إذا نَزل، فالنُّزول سُفل، والسُّفْل نَقصٌ، فكان من المُناسب أن يُسبِّح اللهُ عَزَّوَجَلَّ، فإذا نزَلتَ واديًا، فقل: سُبحان الله، وإذا عَلوتَ فقل: اللهُ أكبر، ومثل ذلك -فيما يَظهر- الطَّائرة عند صُعودها، علينا أن

(١) وأخرجه أيضًا: مسلم (٢٧٠٤).

نَقول: اللهُ أَكبر، عند نزولها نَقول: سبحانَ الله.

فكانوا يُكبِّرون ولكنَّهم يَرفعون أصواتَهم، ويَشقُّون علىٰ أنفُسِهم بالتَّكبير، فقال صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**ارْبَعوا علىٰ أنْفُسِكم**» يَعْني: هَوِّنوا عليها، لا تَشقُّوا عليها، «**فإنَّكم لا تدْعونَ أصَمَّ ولا غائبًا**»، وهنا قال: «**لا تَدعُون**» ولم يقل: لا تُكبِّرون لأصم، وذلك؛ لأن الذِّكرَ يتضمن الدُّعَاء، فإن الذَّاكر إنَّما يَذكر اللهَ ليُثيبَه علىٰ ذلك، فهو دعاءٌ بِلِسان الحالِ، ويَحتَمِل أنهم كانوا يُكبِّرون ويَدعُون، فحُذف الدُّعَاء؛ لأنه من التَّكبير، ولكن الأوَّل أقرَب: أن الذِّكْر دعاءٌ؛ لأن الذَّاكر يَدعو اللهَ تَعالَىٰ بلسَان حالِه.

وقَوْله: «**لا تَدْعُونَ أَصَم**»، يَعْني: لا تَدعُون ما لا يَسمَع، حتىٰ تَرفَعوا أصْواتكم له، «**ولا غائبًا**» أي: يَخفىٰ عليه حالُكم، «**تَدعُون سميعًا بصيرًا**» سَميعًا ضدَّ أصَمَّ، بصيرًا ضدَّ أعْمىٰ، وهنا لم يَتعرَّض في الأوَّل للعَمىٰ، لكن ذكرَه في الثَّاني؛ لأن اللهَ تَعالَىٰ دائمًا يَقرن بين قَوْله: سَميع بَصير؛ لأنَّ في السَّمع إدراكَ المَسموعات، وفي البَصَر إدراكَ المَرئيَّات.

وقَوْله: «**قَريبًا**»، هذا ضِدُّ قولِه غائبًا، «**تَدعُون سميعًا بَصيرًا قريبًا**»، وفي لفظٍ آخر؛ «**إنَّ الذِي تَدْعُونَهُ أَقْرَبُ إِلَىٰ أَحَدِكُمْ مِنْ عُنُقِ رَاحِلَتِهِ**»، وهم علىٰ رَواحِلَ، فاللهُ عَزَّوَجَلَّ أقْرَبُ مِن عُنق الرَّاحِلَة.

وقَوْله: «**بَصيرًا**»، البَصير هو الَّذي يُدرِك المُبصَرات، فهو جَلَّوَعَلَا لا يَخفىٰ عليه شَيءٌ.

وقَوْله: «**قَريبًا**»، هل المُرَاد القُربُ بالذَّات، أو المُرَاد القُربُ بالعلم؟

إذا أجْرَيْنا اللَّفْظ علىٰ ظاهِره، قُلنا: إنه قريبٌ بذَاته، وقد نصَّ ابنُ القَيِّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ علىٰ ذلك في كتَابه «**الصَّواعِق المُرسَلَة**» علىٰ أنَّه قُربٌ ذاتِيٌّ، أي: أنه قَريبٌ بذَاتِه،

ولكِن يُشْكِل علَينا إذا كان قَريبًا بذاتِه، أليسَ هُو فَوقَ عَرشِه؟!

إذًا: كَيفَ يُمكِنُ الجَمْعُ؟

نَقول: إن صِفَات اللهِ عَزَّوَجَلَّ لا تُشبِه صِفَات المَخْلوقين؛ ولهذا قال شيخُ الإسْلَام في «العَقِيدة الواسِطيَّة»: إنَّ اللهَ قريبٌ في عُلُوِّه، عليٌّ في دُنُوِّه، فهو عَزَّوَجَلَّ جامعٌ بين العُلوِّ وبَين القُرْب، وهو قُربٌ حَقيقِيٌّ، والأصْلُ أن كلَّ شَيء يُضاف إلىٰ اللهِ فهُو يُضاف إلىٰ ذاتِه، هذا هو الأَصْل، لكن يَكون مِن لَوازم الأشياءِ مثلًا: قُربُه يَلزم معه عِلمُه وسَمْعه وبصرُه وتَدبيرُه وغيرُ ذلك من لَوازم الرُّبوبيَّة.

وقَوله: «ثُمَّ أَتَىٰ عَلَيَّ وَأَنَا أَقُولُ فِي نَفْسِي: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِالله»، «في نَفسِي» يَعْني: لا أَنطِقُ به بلسَاني، (لا حَولَ ولا قُوَّة إلَّا بالله)، لا حَولَ: جُملَة مُركَّبَة مِن «**لا**» النَّافية للجِنْس واسْمِها، وخَبَرُها مَحذوفٌ، والتَّقدير: لا حولَ كائنٌ ولا قُوَّة كائِنَة إلَّا باللهِ، فما مَعْنىٰ الحَوْل؟ وما مَعْنىٰ القُوَّة؟

مَعْنىٰ الحَوْل: التَّحوُّل من حالٍ إلىٰ حالٍ، فلا تحَوُّلَ لنا من حالٍ إلىٰ حَال إلَّا بالله، ولا قُوَّةَ لنا أيضًا إلَّا بالله، والباءُ هنا للسَّببيَّة أو للإعَانَة، المَعْنىٰ: لا نَستطيع أن نَتحَوَّل ولا نَقوَىٰ علىٰ ذلك إلَّا بالله عَزَّوَجَلَّ، وهذه الكَلِمة كَلِمَة اسْتِعانَة، ولَيْسَت كَلِمَةَ اسْتِرجاع، خِلافًا لاسْتعمالِ العامَّة لها، فإن العامَّةَ يَستعملونَها للاسْتِرجاع، فإنْ أُصِيبُوا بمُصيبَة قالُوا: لا حَوْلَ ولا قُوَّة إلَّا باللهِ.

والصَّواب: أنَّك إذا أُصِبْتَ بمُصيبَة تَقول: إنَّا للهِ وإنَّا إليه راجعُون، لكن لاستِعمَاله إيَّاها وَجهٌ، كأنَّهم يَستعينون بها علىٰ تَحمُّل الصَّبْر وتَلقِّي المُصيبَة، لكنْ ما ورَد وهُو الاسْتِرجاعُ أَفضَل وأَحسَن.

وقَوْله: فقَال لي: «يَا عَبْدَ الله بْنَ قَيْسٍ»، وهو أبو مُوسىٰ، «قُلْ: لا حَوْلَ وَلا قُوَّةَ إِلَّا بِالله؛ فَإِنَّهَا كَنْزٌ مِنْ كُنُوزِ الجَنَّةِ»، أو قَال: «أَلَا أَدُلُّكَ عَلَىٰ كَنْزٍ مِنْ كُنُوزِ الجِنَّةِ» فيَنبَغي للإنسَان كُلَّما أصابَه أمرٌ هامٌّ أن يَقول: لا حَولَ ولا قُوَّة إلَّا باللهِ؛ لأنَّها كَلِمَة اسْتِعانة.

ولهذا نَقولُ في إجابَة المُؤذن إذا قال: حَيَّ علىٰ الصَّلاةِ حيَّ علىٰ الفَلَاح، نَقولُ: لا حَولَ ولا قُوَّة إلَّا باللهِ.

مَسْأَلَة: ما الجَمْع بَين قَولِه صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «إنَّ الَّذي تَدعُونه أَقرَب إلىٰ أَحَدِكم مِن عُنُق راحِلَتِه»، وبَين قولِه تَعالَىٰ: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦].

الجَوَاب: قُرْب اللهِ عَزَّوَجَلَّ قسَّمَه بَعض العُلَماء إلىٰ قِسمين: قُربٍ عامٍّ، وقُربٍ خَاصٍّ.

فالقُربُ العامُّ: هو قُربُ الإحاطَة، وهو شَاملٌ لكُلِّ أَحَد، واستَدلَّ هَؤُلاء بقَوله تَعالَىٰ: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِۦ نَفْسُهُۥ ۖ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ﴿١٦﴾ إِذْ يَتَلَقَّى ٱلْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾ [ق: ١٦، ١٧] قَالُوا: إنَّ هذا عامٌّ؛ لأنَّ الله يَقول: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِۦ نَفْسُهُۥ ۖ﴾.

والقُربُ الخَاصُّ: مِثْلُ قَولِه تَعالَىٰ: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ ۖ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ۖ﴾ [البقرة: ١٨٦] يَعْني: إذا سَألَك عِبادي عنِّي وإذا دَعَوْني فإنِّي قَريبٌ أُجيب دعوةَ الدَّاعي إذا دعانِي فيَكون هذا قُربًا خاصًّا بمن يَدعُوه.

وكذلك قالَ النَّبيُّ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «أَقْرَبُ مَا يَكُونُ العَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ»(١)، وهذا قربُ العَابد.

---

(١) أخرجه مسلم (٤٨٢) من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

فالقُربُ الخاصُّ: قُرْب الدَّاعي وقُرْب العَابد.

والقُربُ العَامُّ: الشَّامل لكلِّ أحَد، ولكِن شَيخ الإسْلَام رَحِمَهُ ٱللَّهُ أبىٰ ذلك، وقال: إنَّ القُربَ لا يَنقَسِم، ولا يَكون إلَّا ممَّن يَستحِقُّ القُربَ، وهو الدَّاعي والعابِد.

فقَال: الدَّاعي يُناجي ربَّه، والعابِدُ كذلك، فهذا هو الَّذي يَستحِقُّ أن يكونَ الله قريبًا منه، أما غيرُ ذلك فلا، وأجابَ عن الآيةِ الكَريمة، عَن قَوله تَعالَىٰ: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِۦ نَفْسُهُۥ ۖ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾ قال: إنَّ هذا قُرْبُ الكَتَبَةِ، بدَليل قَوْله: ﴿إِذْ يَتَلَقَّى ٱلْمُتَلَقِّيَانِ﴾، فإنَّ «إِذْ» ظَرف، لابُدَّ له من مُتعلَّق، ولا مُتعلَّق له - فِيما نَعلم- إلَّا كَلِمَة «أَقْرَب» الَّتي سَبقَتْه، يَعْني: ونَحنُ أقربُ إليه فيما يَتلقَّىٰ المُتلقِّيان، فيكون المُرَاد بالقُرب هنا؛ قُربَ المَلائكة.

قال: ومِثلُه قَولُه تَعالَىٰ في المُحتَضِر: ﴿فَلَوْلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ ﴿٨٣﴾ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ﴿٨٤﴾ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَـٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ ﴿٨٥﴾ فَلَوْلَآ إِن كُنتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ ﴿٨٦﴾ تَرْجِعُونَهَآ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ﴾ [الواقعة: ٨٣، ٨٧]، قال: ولَم يَرِد في الكِتَاب والسُّنَّة القُرْب العامُّ لكلِّ أحَد، بخلافِ المَعيَّة، المَعِيَّةُ ورَدت عامَّة وخاصَّة، كما قال تَعالَىٰ: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَـٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟﴾ [المجادلة: ٧]، ووَرَدت خاصَّة مِثل: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا۟ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ﴾ [النحل: ١٢٨]؛ لأنَّ المَعيَّةَ أعمُّ.

والقُربُ واضِحٌ بأنَّه دُنُوٌّ، لكِن يَليق بجلالِه وعَظَمَتِه، ولا يَلزَم منه انتفاءُ العُلوِّ؛ لأنَّ الإنسانَ ما يَتصوَّر كيف تَكُون هذه الصِّفَات لله عَزَّوَجَلَّ، هي أعظَم من أنْ يُدرِكه العقْل، إذا كان اللهُ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ وسِع كُرسِيُّه السَّمَاواتِ والأَرْض، والكُرسِيُّ مَوضِعُ القَدَمَين، فكيف بالعَرْش؟! فكيف بالرَّبِّ عَزَّوَجَلَّ؟! شَيءٌ لا

يُمكن تَصوُّرُه، ولا يُمكن الإحاطَةُ به.

فالحَاصِل: أنَّ القُربَ يَنقَسِم عند بعض العُلَماء إلىٰ قِسمَين، والرَّاجح أنه لا يَنقَسِم، وأنَّه خاصٌّ بالعَابِدِ والدَّاعي فقط.

□ **قال البُخاري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٣٨٧ و ٧٣٨٨] حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرٌو، عَنْ يَزِيدَ، عَنْ أَبِي الخَيْرِ، سَمِعَ عَبْدَ الله بْنَ عَمْرٍو أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: يَا رَسُولَ الله عَلِّمْنِي دُعَاءً أَدْعُو بِهِ فِي صَلَاتِي. قَالَ: **«قُلِ: اللَّهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمًا كَثِيرًا، وَلَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ، فَاغْفِرْ لِي مِنْ عِنْدِكَ مَغْفِرَةً، إِنَّكَ أَنْتَ الغَفُورُ الرَّحِيمُ»**[١].

[تحفة: ٨٩٢٨، ٦٦٠٦]



الشَّرح

هذا أبو بكر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أحبُّ النَّاس إلىٰ الرَّسُول عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، حتىٰ إنَّه قال: **«لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ أُمَّتِي خَلِيلًا لاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ»**[٢].

سأل النَّبيَّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -وهو أنْصَح الخَلق للخَلْقِ، ولاسِيَّما بأبي بَكر الَّذي هو أحبُّ النَّاس إليه- أنْ يُعلِّمَه دُعاءً يَدعو به في أشْرَف عبادَةٍ يَتعبَّد الإنسانُ بها إلىٰ ربِّه، وهِي الصَّلاة.

---

(١) وأخرجه أيضًا: مسلم (٢٧٠٥).

(٢) أخرجه البخاري (٤٦٦)، ومسلم (٢٣٨٢) من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

فهَذا الدُّعاءُ يَتبَيَّن لكَ عِظَمُه: أنَّه سُؤالٌ مِن أبِي بَكْر، وبِتَوجِيهٍ من رسُولِ اللهِ صَلَّىٰاللهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وفي أَشْرَف الأعمالِ، وهِي الصَّلاةُ، إذًا: فَهُو دُعاءٌ عَظِيمٌ.

وقَوْله: «فِي صَلَاتِي»، لَم يُبيِّن مَوضِعَه من الصَّلاة، فيَحتَمِل أن يكونَ في السُّجُود، لِقَول النَّبيِّ صَلَّىٰاللهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: **«وَأَمَّا السُّجُودُ فَاجْتَهِدُوا فِي الدُّعَاءِ»**[1]، ويَحْتَمِل أن يَكونَ بعد التَّشهُّد الأخِير، لقَوْل النَّبيِّ صَلَّىٰاللهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ لَمَّا ذَكَر التَّشهُّد: «**ثُمَّ يَتَخَيَّرُ مِنَ الدُّعَاءِ أَعْجَبَهُ**»[2]، ولعلَّ هذا أَوْلىٰ، أن يكونَ بعد التَّشهُّد الأخير، يَعْني: عند السَّلام؛ لأنَّ التَّشهُّدَ الأخِيرَ فيه ثَناء علىٰ الله عَزَّوَجَلَّ، وصَلاةٌ علىٰ النَّبيِّ صَلَّىٰاللهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ علَىٰ وَجْهٍ مَشروع بالتَّعيين، فإنَّنا مَأمُورُون في التَّشهُّد الأَخير بالتَّحيَّات للهِ، والشَّهادة له بالوَحدانيَّة، والصَّلاة علىٰ رَسُولِه، والتَّبريك علىٰ رسُوله، وحينئذٍ يَكون مُقدِّمةُ الدُّعاء مَأمُورًا بِها، فيكُونُ أوْلىٰ ما يُذكَر هذا الدُّعَاء عند السَّلام، بعد التَّشهد الأَخير.

وفي هذا الدُّعَاء جَمْع لجَميع أنواع الدُّعَاء؛ لأن الدُّعَاء يَشمل: إمَّا الثَّناء علىٰ المَدعُوِّ، أو الاعْتِرَاف بالذَّنْب وذِكْر الحَال، أو الجَمْع بَينَهما، وهذا الحَدِيث جمَعَ بين هذا كلِّه: **«اللَّهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمًا كَثِيرًا»**، هذا ذِكْر حالِ الدَّاعي، وذِكْر حَال الدَّاعي وَسيلَة مِن وَسائل إجَابة الدُّعَاء، كمَا قالَ مُوسىٰ: ﴿رَبِّ إِنِّي لِمَآ أَنزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ﴾ [القصص: ٢٤] هُنا لم يَذْكُرْ إلَّا حالَه فَقط، أنه فقيرٌ لِمَا أنزَل اللهُ إليه من خير.

وبماذا يَكون ظُلمُ الإنْسانِ نَفسَه؟ يَكون إما بِتَرْك الواجِب، وإمَّا بِفِعْل المُحرَّم.

---

(١) أخرجه مسلم (٤٧٩) من حديث ابن عباس رَضِيَاللَّهُعَنْهُمَا.

(٢) أخرجه البخاري (٨٣٥)، ومسلم (٤٠٢) من حديث ابن مسعود رَضِيَاللَّهُعَنْهُ.



وقوله: «ظُلمًا كثيرًا»، ورَدت في بعض الرِّوايات: «كبيرًا».

قال بَعضُ العُلَماء: والأفضلُ أن يَجمَع بَينهما، فيَقُول: ظُلمًا كثيرًا كبيرًا، ولكن هذا ضَعيفٌ.

والصَّواب: أن يقولَ بأَرْجَحِهِمَا، وأَرجَحُهُما: «كَثيرًا»، فيَقتَصِرُ عَليها.

وقوله: «وَلَا يَغفِرُ الذُّنُوبَ إلَّا أَنتَ»، هذا ثَناءٌ علىٰ اللهِ، فذَكَر حالَ نَفْسِه، وذكَر الثَّناءَ علىٰ ربِّه، «**ولا يَغْفِرُ الذُّنوبَ إلَّا أَنتَ**»، والمُرَاد بالذُّنوب هنا: الذُّنُوب الَّتي بَين العَبْد وبَين ربِّه، فإنَّه لا يَغفِرُها إلَّا اللهُ.

أما الذُّنوب الَّتي بَينَه وبَين غَيرِه من الخلْق، فإن الإنسانَ يَغفرُها لغيرِه، قال تَعالَىٰ: ﴿قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يَغْفِرُوا۟ لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ ٱللَّهِ﴾ [الجاثية: ١٤]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِنَّ مِنْ أَزْوَٰجِكُمْ وَأَوْلَٰدِكُمْ عَدُوًّا لَّكُمْ فَٱحْذَرُوهُمْ ۚ وَإِن تَعْفُوا۟ وَتَصْفَحُوا۟ وَتَغْفِرُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [التغابن: ١٤].

إذًا: فالذُّنوب الَّتي بين الإنسَان وبين النَّاس، يَغفِرُها النَّاس، والذُّنوب الَّتي بَينك وبين اللهِ لا يَغفِرُها إلَّا اللهُ عَزَّوَجَلَّ.

وقوله: «وَلَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إلَّا أَنتَ»، والذُّنوب هي المَعاصي والآثام الَّتي تَكُون علىٰ الإنْسان، «**فاغْفِر لي**»، هذا هو الدعاءُ، لكن سَبَقه ثناءٌ واعْتِراف، «**مِن عِنْدِك مَغفِرة**»، أَضَافَها إلىٰ الله: «**مِن عِندِك**»؛ لأنَّ العَطاءَ يَكون علىٰ حسَب المُعطي، فإذا كانَت مِن عند الله فلابُدَّ أن تَكُون مَغفِرَة عَظيمة لا تُغادِر ذنبًا.

وقوله: «إنَّك أَنتَ الغَفُورُ الرَّحِيمُ» هذا ثَناءٌ أيضًا علىٰ الله تَعالَىٰ، وتَوسُّل إليه باسْمَيْه «الغَفُور الرَّحيم».

قال الحافظ ابنُ حَجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ (١):

«وقَد تَقدَّم في أواخِر صِفَة الصَّلاة وفي الدَّعوات مع شَرْحه وبَيان مَن جَعله مِن رِواية عَبد الله بنِ عَمرو عن أبي بَكْر الصِّدِّيق، فجَعله من مُسنَد أبي بَكْر، وأشارَ ابن بطَّال إلىٰ أن مُناسَبَته للتَّرجمة: أنَّ دعاء أبي بَكْر لَمَّا علمَّه النَّبيُّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ يَقتضي أنَّ اللهَ سَميع لدُعائه ومُجازيه عَلَيه، وقالَ غَيرُه: حَدِيث أبي بَكْر لَيس مُطابِقًا للتَّرجمَة، إذْ لَيس فيه ذِكرُ صِفَتَي السَّمْع والبَصَر، لكنَّه ذكَر لازِمَهما من جِهَة أن فائدةَ الدُّعَاء إجابةُ الدَّاعي لمَطلوبه، فلولَا أنَّ سَمعه سبحانه يَتعلَّق بالسِّرِّ كما يتعلَّق بالجَهْر لِمَا حصَلَت فائدَة الدُّعَاء أو كانَ يُقيِّدُه بمَن يَجهَر بدُعائه. انْتهىٰ من كلام ابنِ المُنَيِّر مُلخَّصًا.

وقال الكِرْمَانِيُّ (٢): لمَّا كان بعضُ الذُّنوب ممَّا يُسمَع وبعضُها مما يُبصَر لم تَقَع مَغفِرَتُه إلَّا بعد الإسْمَاع والإبصَار.

تَنبيهٌ: المَشْهور في الرِّوايات: ظُلمًا كَثيرًا، بالمُثلَّثة ووقَع هنا للقَابِسي بالمُوحَّدَة» اهـ.

عَلىٰ كلِّ حَال؛ هذه المُناسبات الَّتي ذَكَرُوها واللَّوازم فيها نَظَر؛ لأنَّا لو أخَذْنا

---

(١) «فتح الباري» (١٣/ ٣٧٥).

(٢) هو محمد بن يوسف بن علىٰ بن سعيد، شمس الدين الكرماني، عالم بالحديث، ولد سنة ٧١٧هـ أصله من كرمان، اشتهر في بغداد، قال ابن حجي: تصدَّىٰ لنشر العلم ببغداد ثلاثين سنة. وأقام مدة بمكة، وفيها فرغ من تأليف كتابه «الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري»، قال ابن قاضي شهبة: فيه أوهام وتكرار كثير، ولا سيما في ضبط أسماء الرواة، توفي سنة ٧٨٦ هـ، انظر: «الأعلام» للزركلي (٧/ ١٥٣).

باللَّوازم لَوَجَدْنا أسْمَاءً كَثيرة تَدخُل في ضِمْن التَّرجَمة، ولكِن الَّذي يَظهَر -واللهُ أَعلم- أنَّ البُخَاريَّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ جعَله في هذا البَاب وفي هذه التَّرجَمة: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾ [النساء: ١٣٤]؛ لأنَّه تَضمَّن المَغفِرة والرَّحْمَة، ولكِن حتَّىٰ لو قُلنا بهذا لا أستطيعُ أن أقولَ: إنَّ هناك مُناسبة بيِّنَة، وأمَّا كونُه مِن لازِم إجابَة الدُّعَاء أن يكون قد سَمِع وأبْصَر، فهذا ما يَكفي في المُناسبة، فاللهُ أعلَم.

فالدُّعَاء تارةً يَكون بِذِكْر حالِ الدَّاعي فقط؛ مثل: قَول مُوسىٰ لمَّا تَوجَّه تِلقاءَ مَدْيَنَ: ﴿فَسَقَىٰ لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّىٰٓ إِلَى ٱلظِّلِّ فَقَالَ رَبِّ إِنِّي لِمَآ أَنزَلۡتَ إِلَيَّ مِنۡ خَيۡرٖ فَقِيرٞ﴾ [القصص: ٢٤] فمُوسىٰ ذَكَر حالَه.

وتارَةً يَكون بالدُّعَاء المُباشر، بأنْ يَقول الإنسانُ: ربِّ اغْفر لي وارْحَمْني، كما في الجَلْسَة بين السَّجدتين.

وتارةً يكون بالثَّناء علىٰ الله المُجرَّد، كقول النَّبيِّ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «**خَيْرُ الدُّعَاءِ دُعَاءُ يَوْمِ عَرَفَةَ، وَخَيْرُ مَا قُلْتُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي: لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ**»[1] إلىٰ آخره.

وتارةً يكون بالجَمْع بَينهما، بين اثْنَين أو بين الثَّلاثة.

وهذا الحَدِيثُ تَضمَّن الجَمْعَ بين الثَّلاثة.

والمَقصُود من الحَدِيث في هذا البَاب: أنَّ المَدعُوَّ لابُدَّ أن يَكون سميعًا يَسمَع دَعوة الدَّاعي إذا دعاهُ، بَصيرًا بحَاله فيُوصل إليه ما طَلَب بقُدرته، وإلا تَكُون دعوتُه ضلالًا وسُدًىٰ، ففي الدُّعَاء واستجابَة الله تَعالَىٰ لعَبده الدَّاعي بُرهان أنه سَميع بصيرٌ

---

(١) أخرجه الترمذي (٣٥٨٥) من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، وحَسَّنه وصَحَّحه الألبانيُّ في «الصحيحة» (١٥٠٣).

قادرٌ حَيٌّ عليم، وقد قال اللهُ تَعالَىٰ فيمن يَدعو مَن لا يَسمع ولا يُبصر: ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ ﴾ [الأحقاف: ٥] الآية، وقال إبراهيمُ في دعوتِه لأبيه: ﴿يَـٰٓأَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ ﴾ [مريم: ٤٢] الآية.

وقد قال ابنُ عَقيل: قد نَدَب اللهُ تَعالَىٰ إلىٰ الدُّعَاء، وفي ذلك مَعان:

أحدُها: الوُجود، فإن مَن لَيس بمَوجود لا يُدعىٰ.

الثَّاني: الغِنَىٰ، فإنَّ الفَقير لا يُدعىٰ.

الثالث: السَّمع، فإن الأصمَّ لا يُدعىٰ.

الرَّابع: الكَرَم، فإن البَخيلَ لا يُدعىٰ.

الخامِس: الرَّحْمَة، فإنَّ القَاسي لا يُدعىٰ.

السَّادس: القُدْرة، فإن العاجِزَ لا يُدعىٰ.

ومن يقولُ بالطَّبائع يَعلم أن النَّار لا يُقال لها: كفَىٰ، ولا النَّجم يُقال له: أصلح مزَاجَك؛ لأن هذه عِندهم مُؤثِّرة طبعًا لا اختيارًا، فشُرع الدُّعَاء وصلاةُ الاسْتسقاء ليبِّين كَذِبَ أهْل الطَّبائع.

وفِعلُ السَّمع يُراد به أربعَة معانٍ:

أحدها: سَمْع إدْرَاك ومُتعلَّقه الأَصوات.

الثَّاني: سَمعُ فَهم وعَقل، ومُتعلَّقه المَعاني.

الثَّالث: سَمْع إجابَة وإعطَاء ما سُئل.

الرَّابع: سَمْع قَبول وانْقياد.

فمِن الأوَّل: ﴿سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ [المجادلة: ١]، ﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ﴾ [آل عمران: ١٨١].

ومن الثَّاني: قَوْله: ﴿لَا تَقُولُواْ رَٰعِنَا وَقُولُواْ ٱنظُرْنَا وَٱسْمَعُواْ﴾ [البقرة: ١٠٤] أي: سَمْع فَهْم وعقْلٍ.

ومِن الثَّالث: سَمِع اللهُ لمَن حَمِدَه.

ومِن الرَّابع: قَوْله: ﴿سَمَّٰعُونَ لِلْكَذِبِ﴾ [المائدة: ٤١] أي: قَابلُون له ومُنقادون، فسَمْع الإدْرَاك يتعدَّىٰ بنفسِه.

❑ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٣٨٩] حَدَّثَنَا عَبْدُ الله بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، حَدَّثَنِي عُرْوَةُ؛ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا حَدَّثَتْهُ، قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ جِبْرِيلَ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ نَادَانِي قَالَ: إِنَّ الله قَدْ سَمِعَ قَوْلَ قَوْمِكَ وَمَا رَدُّوا عَلَيْكَ»[(١)].

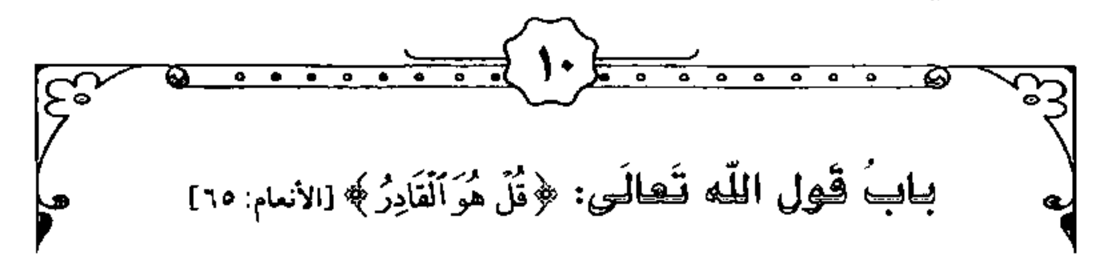
[طرفه ٣٢٣١- تحفة: ١٦٧٠٠، ١٦٧١٨]


الشَّرح

الشَّاهِد: قَوْله: «قَدْ سَمِعَ قَوْلَ قَوْمِكَ وَمَا رَدُّوا عَلَيْكَ»، فدلَّ ذلك علي تَعلُّق سَمْع الله تَعالَىٰ بكلِّ ما يُسْمَع.

(١) وأخرجه أيضًا: مسلم (١٧٩٥).

□ **قال البخاري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:



١٠ بابُ قولِ الله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ﴾ [الأنعام: ٦٥]

[٧٣٩٠] حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ، حَدَّثَنَا مَعْنُ بْنُ عِيسَى، حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الْمَوَالِي، قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ الْمُنْكَدِرِ، يُحَدِّثُ عَبْدَ الله بْنَ الْحَسَنِ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ الله السَّلَمِيُّ قَالَ: كَانَ رَسُولُ الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُعَلِّمُ أَصْحَابَهُ الاسْتِخَارَةَ فِي الأُمُورِ كُلِّهَا، كَمَا يُعَلِّمُ السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ، يَقُولُ: «**إِذَا هَمَّ أَحَدُكُمْ بِالأَمْرِ فَلْيَرْكَعْ رَكْعَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ الْفَرِيضَةِ، ثُمَّ لِيَقُلِ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ، وَأَسْتَقْدِرُكَ بِقُدْرَتِكَ، وَأَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ، فَإِنَّكَ تَقْدِرُ وَلَا أَقْدِرُ، وَتَعْلَمُ وَلَا أَعْلَمُ، وَأَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ، اللَّهُمَّ فَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ هَذَا الأَمْرَ -ثُمَّ تُسَمِّيهِ بِعَيْنِهِ- خَيْرًا لِي فِي عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ -قَالَ: أَوْ فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي- فَاقْدُرْهُ لِي، وَيَسِّرْهُ لِي، ثُمَّ بَارِكْ لِي فِيهِ، اللَّهُمَّ وَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّهُ شَرٌّ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي -أَوْ قَالَ: فِي عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ- فَاصْرِفْنِي عَنْهُ، وَاقْدُرْ لِيَ الْخَيْرَ حَيْثُ كَانَ، ثُمَّ رَضِّنِي بِهِ**»(١).

[طرفاه: ١١٦٢، ٦٣٨٢ - تحفة: ٣٠٥٥ - ١٤٥/٩]



الشَّرح

من أسْمَاء الله عَزَّوَجَلَّ: القَادر، والقَدير، والمُقتَدر، لكن القَادر جاءت مُقيَّدة،

(١) وأخرجه أيضًا: أبو داود (١٥٣٨)، والترمذي (٤٨٠)، والنسائي (٣٢٥٣).

مثل قوله تَعالَىٰ: ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ﴾ [الأنعام: ٦٥].

أمَّا القَدير والمُقتدرُ فجاءت مُطلقة، مِثل: ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْقَدِيرُ﴾ [الروم: ٥٤] وجَاءت مُقيَّدة لكنَّها بالعُموم: ﴿عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [فاطر: ١]، والمُقتدر جاءت مُطلَقة: ﴿فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ عِندَ مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍ﴾ [القمر: ٥٥]، وهذه كلُّها تَعود إلىٰ مَعْنًىٰ واحِد، وهو القُدْرة، والقُدْرة هي فِعْل الفَاعِلِ بدُون عَجْز، فالَّذي يُقابِل القُدْرةَ هو العَجْز، والدَّليل علىٰ هذا قَولُه تَعالَىٰ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعْجِزَهُۥ مِن شَيْءٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾ [فاطر: ٤٤].

قال: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعْجِزَهُۥ﴾ وعلَّل ذلك بأنه: ﴿عَلِيمًا قَدِيرًا﴾ والعَليم ضدُّه الجاهِل، والقَديرُ ضدُّه العاجِز، والجاهلُ مَعْلُوم أنه يُعجِزه الشَّيءُ، فإنَّ الإنسانَ قد يَكون قادرًا غيرَ عاجِز لكن لجَهلِه بالشَّيء لا يَستطيع أن يَفعَلَه، وقد يَكون الإنسانُ عالمًا لكنَّه عاجز فلا يَستطيع أن يَفعل، فاللهُ عَزَّوَجَلَّ لا يَمنعُه شَيء، ولا يُعجِزُه شيء؛ لأنَّه عليمٌ قَديرٌ.

ثم القُدْرة مُتعلِّقة بكلِّ شَيء عامَّة في كلِّ شيء، لقَول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرًا﴾ [الفتح: ٢١] فلَم تُعلَّقِ القُدْرةُ بالمَشيئة، فهو قادرٌ علىٰ ما يَشاء وما لا يَشاء، وأما قولُه تعالَىٰ: ﴿وَهُوَ عَلَىٰ جَمْعِهِمْ إِذَا يَشَآءُ قَدِيرٌ﴾ [الشورىٰ: ٢٩] فالتَّعليقُ بالمَشيئةِ هنا لا يَعودُ علىٰ القُدْرة، بل يَعودُ علىٰ الجَمْع، يَعْني: إذا شاء جَمعَهم، فإنه ليس بعَاجِز عنه، بل هو قديرٌ عليه، ومِن هنا نَعرِفُ أن قولَ بعض النَّاس: (إنَّه علىٰ ما يَشاءُ قَدير) خَطَأ؛ لأنَّهم إذا قالوا: إنَّه علىٰ ما يَشاءُ قَدير. فخصَّصُوا القُدْرةَ بما يَشاء، لَزِم مِن ذَلك أنْ يَكون غيرَ قَادر علىٰ الَّذي لا يَشاؤه.

أمَّا المُعْتَزِلة من هذه النَّاحية يَقولون: إنَّ اللهَ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ لا يَشاءُ أفْعَال العِباد. وعلىٰ هذا فَيكون اللهُ غيرَ قادِرٍ علىٰ أفْعَال العبادِ؛ لأنَّه لا يَشاؤها، فلذلك يَنبغي أن يُنبَّه القائلون علىٰ هذه المَسْألَة.

وأمَّا ما جاء في الحَدِيث الَّذي أخبَر به النَّبيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَن آخر النَّاس دخُولًا الجنَّة، حيث قالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ له: «**إنِّي عَلَىٰ مَا أَشَاءُ قَادِرٌ**»[1]، فهذا مُتعَلِّقٌ بفِعْلٍ خاصٍّ، والمُتعَلِّق بفعلٍ خاصٍّ يُبَيِّن أنَّ اللهَ تَعالَىٰ قادرٌ عَليه إذا شاءه، ولِهذا قال: «**عَلَىٰ مَا أَشَاءُ قَادِرٌ**»، ولم يقل: قَدِير؛ لأنَّه مُتعلِّقٌ بفِعل خاصٍّ.

فمثلًا: لَو رَأيْنا أمرًا مُستغربًا إمَّا لاسْتِبعادِه أو لعَظَمَتِه، فإنَّا نَقول: إنَّ اللهَ علىٰ ما يَشاء قادِرٌ، يَعْني: فلمَّا شاء هذا الشَّيء كان قادرًا عليه، أمَّا إذا أرَدْنا أن نَأتي بالاسْم والوَصْف علىٰ الإطْلَاق، فإنَّنا لا نَقول: علىٰ ما يَشاء خَوفًا مِن يُتَوَهَّم من ذلك أنَّ ما لا يشاؤه لا يَقدِرُ عَليه، مع أنه تَعالَىٰ قادرٌ علىٰ كلِّ شيء، علىٰ ما شاءَ ومَا لم يَشأ، لكِن ما شاءَ كان، وما لم يَشأْ لم يَكنْ.

ويُذْكَر أن جُنودَ الشَّيطانِ قَالوا له: نَراكَ تَفْرَح إذا ماتَ العالِمُ أكثَرَ مما تَفرح إذا ماتَ العَابدُ؛ لأن العالمَ أشدُّ علىٰ الشَّيطان من العابِد، فقال عن نَفسه: إنَّه يَفرح بمَوت عالِمٌ أكثَر مما يَفرح بمَوت ألْفِ عابِد، وقالَ: سَأَخْتَبِر العَالِمَ والعَابدَ، فأرسَل جُنودَه إلىٰ العابِدِ، فقالوا له: هَل يَقدِر اللهُ علىٰ أن يَجعل السَّمَاوات والأَرْضَ في جَوف بَيضَة؟ العابدُ علىٰ طَبيعته قال: لا يَنفع، لا يَقدر علىٰ أن يَجعَل السَّمَاوات والأَرْض في جَوف بَيضة، فرَجع الجنودُ إلىٰ زعيمِهم، وقالوا: إنَّه قال:

---

(١) أخرجه مسلم (١٨٧) من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

لا يَقدِر، قال: إذًا: نَفىٰ قُدْرة الله.

ثمَّ أَرسَلَهم إلىٰ العَالِم، فقَالوا له: هَل يَقْدِر اللهُ علىٰ أن يَجعل السَّمَاوات والأَرْض في جوْفِ بيضَة؟ قال: نَعم، قالوا: كيف ذَلك؟ قال: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]، فإذا أمرَ اللهُ السَّمَاوات والأَرْض أن تَكُون في البَيضة، صارَت، إمَّا أن تَصغُر السَّمَاواتُ والأَرْض، وإما أن تَكبُر البيضةُ، المُهمُّ: إذا أرادَ اللهُ ذلك، قال له: كُن فَيكون.

فالحَاصِل: أن القُدْرة تتعلَّق بكُلِّ شَيء: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٠]، لكِن ذكَر بعضُ العُلَماء أن القُدْرة لا تتعلَّق بالمُستحيل؛ لأن المُستحيلَ مُستحيلٌ وجُودُه.

فمَثَلًا: هل يُمكن أن يَكون المُتحرِّك ساكنًا في حالِ تَحرُّكه؟

الجَوَاب: لا يُمكن أن يَكون المُتحرِّك ساكنًا في حال تَحرُّكِه، فإذا كان هو الآن يتَحرَّك، وقيل: إنه سَاكنٌ، فلا يَصِحُّ ذلك.

قالوا: فلو قِيل: هل يُمكن أن يَجعل اللهُ المُتحرِّك ساكنًا في آنٍ واحِد؟ لا يُمكن؛ لأنه إن تَحرَّك لم يَسكُن، وإن سكَن لم يَتحرَّك.

أمَّا اللهُ قادرٌ علىٰ أن يَجعل المُتحرِّك ساكنًا -يَعْني يَؤول إلىٰ أن يكونَ ساكنًا- والسَّاكنَ إلىٰ أن يكون مُتحرِّكًا، ولهذا قال السَّفاريني[1] في «عَقيدته»: «وَاقْتَدَر بقُدْرة

---

(١) هو محمد بن أحمد بن سالم بن سليمان، السَّفَّاريني، النابلسي، الحنبلي، أبو العون، شمس الدين، عالم بالحديث والأصول والأدب، محقق، ولد بسفَّارين من قرىٰ نابلس سنة (١١١٤هـ)، ورحل إلىٰ دمشق فأخذ عن علمائها، وعاد إلىٰ نابلس فدرَّس وأفتىٰ، وتوفي فيها سنة (١١٨٨هـ)، انظر: «الأعلام»

تعَلَّقت بمُمْكِن»[1]؛ لأنَّ المُستحيلَ عَدَمٌ، ليس بشَيء، لكن مع ذلك بالنِّسْبة لطالِب العِلم قد يَتحمَّل مثل هذا التَّفصيل؛ لأنه يَعرف أن المُستحيلَ علىٰ اسْمه، لكن العامِّي لا يَنبغي له أن يُفصَّل له هذا التَّفصيل؛ لأن عقلَه لا يُدرك هذا الشَّيء، فيُقال للعامِّيِّ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ﴾ [البقرة: ٢٠] فقط.

ذكر صاحبُ «الجَلالَين» في سُورة المائدةِ علىٰ قولِ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿لِلَّهِ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا فِيهِنَّۚ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرُۢ﴾ [المائدة: ١٢٠] قال: «وخصَّ العَقلُ ذاتَه – أي: ذَاتَ الله– فلَيْس عليها بقادِر».

أيُّ عَقل هذا؟! عَقلُ مَن لم يَقْدرِ اللهَ حقَّ قَدرِه.

فما مَعْنىٰ قَولك: «خصَّ العقلُ ذاتَه فليسَ عَليها بقَادِر»، إنْ أردتَ: فلَيس عليها بقَادر، ليس بقَادر علىٰ أن يَخلُق مثلَه، فنَقول: هذا لم تتعلَّق به القُدرةُ أصلًا، أو ليس بقادِرٍ علي أن يُهلِك نفسَه، فهذا لم تَتعَلَّقْ به القُدْرة أصلًا، أم تُريد أن تَنْفِيَ الأفعال الاختياريَّة؟ كما هو مُرَادُه، فلا يَقدِر علىٰ أن يَنزِل، ولا عَلىٰ أن يَستويَ إلىٰ السَّماء، ولا علىٰ أن يَستويَ علىٰ العَرْش، ولا علىٰ أن يَضحَك، ولا علي أن يَغضب، فإنَّنا لا نُوافِقُك علىٰ هَذا.

ونحن نعلمُ أنَّ الأشَاعرةَ وكثيرًا ممن وافَقهم علىٰ ذلك يَرَون أنه لا يُمكن أن

=

للزركلي (٦/ ١٤).

(١) ذَكر هذا في بيتين من «منظومته»، وذلك عند قوله:

لَـهُ الحَيَاةُ والكَلامُ والبَصَرْ — سَمْعٌ إرَادَةٌ وَعِلْمٌ وَاقْتَدَرْ

بِقُدْرَةٍ تَعَلَّقَتْ بِمُمْكِنِ — كَذا إرَادَة فَعِي وَاسْتَبِنِ

تقومَ الأفعالُ الاختياريَّةُ بالله عَزَّوَجَلَّ، يَعْني ما يُمكن أن يَفعل فعلًا يَختاره، أبدًا؛ مثل: نُزول، واستواء، ومَجيء، وضَحك، وغضَب، ما يُمكن، مَعروف هذا أصل من أصُولهم، أنَّ الأفعالَ الاختياريَّة لا تقومُ بذات الله، فلهذا قال بِناءً علىٰ هذه العَقِيدة الفاسِدَة: خَصَّ العَقلُ ذاتَه فلَيس عليها بقَادِر.

والحاصل: أنَّه إنْ أراد بذَلك ما يَستحيلُ في حقِّ الله، فهذا حقٌّ، لكنَّنا لا نَقولُ: إنَّ اللهَ غَيرُ قَادِرٍ عَلَيه، وإنَّما نَقولُ: إنَّ القُدْرةَ لا تَتعَلَّقُ به أصلًا.

وإنْ أرادَ بذلك أفعالَ اللهِ الاختِيارِيَّة، أنَّه لا يَقدِر علىٰ أن يَأتِي أو أن يَستوي علىٰ العَرْش أو أن يَستوي إلىٰ السَّماء أو ما أشبَه ذلك، فإنَّنا: لا نُقِرُّهُ علىٰ هذا، بل نقولُ: إنَّ اللهَ قالَ في كِتابه: ﴿وَيَفْعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ﴾ [إبراهيم: ٢٧]، وقَال: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٦]، وقَال: ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧].

وخُلاصَة الكَلام: أنَّ مِن أسْمَاء اللهِ تَعالي: القَديرَ، والمُقتَدِرَ، والقَادِرَ لكِنَّها مُقيَّدة، فتكُون من أوْصافِ الفِعْل، ثم إن القُدْرة لا تتعلَّق بالمَشيئَة، فلا يُقال: إنَّ اللهَ علىٰ ما يَشاء قَدير، بل يُقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ كما قالَ تَعالَىٰ عن نَفْسِه، والقُدْرة: هي الفِعْلُ بلا عَجْز، وهي صفةٌ ذاتيَّة.

فائدةٌ: ذكَر البُخارِيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَحتَ هذا البابِ حَديثَ جَابِر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وهُو حَديثُ الاسْتِخارَة، وهذا الحَديثُ في سَنَدِه نُكتَةٌ قَد تكونُ نَادِرةَ الوُجودِ، وهِي تَحديثُ الإنْسانِ بحَديثٍ يُحَدِّثُ به غَيرُه، يَعني لَا يُوَجَّه إلقاءُ الحَديث إليه، وإنَّما يُوجَّه إلىٰ غَيرِه فيُحَدِّثُ بِه هُو، وذلك في قَوله: «سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ المُنْكَدِرِ، يُحَدِّثُ عَبْدَ الله بْنَ الحَسَنِ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي جابِرُ بْنُ عَبْدِ الله».

مُحَمَّدُ بْنُ المُنْكَدِرِ يُحَدِّثُ عَبْدَ الله بْنَ الحَسَنِ، وابنُ أَبي المَوالِي نَقلَه عن مُحَمَّدِ بْنِ المُنْكَدِرِ، مَع أَنَّه يُلقِي الحَديثَ إلىٰ عَبْدِ الله بْنِ الحَسَنِ، وهَذا نادِرٌ؛ لأنَّ الغالِبَ أنَّ الرَّاويَ يَروي الحديثَ عمَّن أَلْقَاه إلَيه، ولكِن لَا حَرَج أنَّ الإنسَان إذا سَمِع شَخصًا يُحدِّثُ آخَرَ أنْ يَنقُلَه عنه وإنْ لَم يُوَجِّهِ الخِطابَ إِلَيْه، خُصوصًا في الأمُور الشَّرعيَّة.

قَوْله: «أَسْتَقْدِرُكَ بِقُدْرَتِكَ»، والبُخَاريُّ رَحِمَهُ اللَّهُ عنده فَهمٌ عَميق، أتىٰ بحَديث الاستِخارة ليُبيِّن أن أسْمَاءَ الله عَزَّوَجَلَّ مُتضمِّنة لمَا تدلُّ عليه من المَعاني والصِّفَات؛ لأن البابَ -باب القَادر- قادِر اسْم فَاعل، وحَديث الاستخارَة فيه قُدْرة، ليُبيِّن أن أسْمَاء اللهِ مُتضمِّنة لِلصِّفَات ليْست أسْمَاءً جامِدةً، لا تَحمِل مَعْنًىٰ، بل هي أسْمَاءٌ مُشتَقَّة تَحمِل المَعْنىٰ الَّذي اشْتُقَّت منه، وهي القُدْرة.

وقَوْله: «يُعَلِّمُ أصْحَابَهُ الاستِخَارَةَ»، يَعْني: طَلَبَ خَيْر الأَمْرَين، استَخَرْتُ: طَلَب مِنه خيرَ الأَمرَين.

وقَوْله: «فِي الأُمُورِ كُلِّهَا»، هذا عامٌّ يُرادُ به الخاصُّ، والمُرَاد به الأمُور الَّتي يُشْكِلُ علىٰ الإنسَان وجْهُها، أمَّا ما لا يُشكِل فلا حاجةَ للاستخارَةِ فِيه؛ لأنَّ الإنسانَ عازِم، فلا يَحتاج أن يَستخِيرَ، ولهذا لو أرادَ الإنسانُ أنْ يُسافِرَ لزيارَة قَريب، أو لتجَارَة وهو عازِمٌ، فإنَّه لا حاجةَ للاسْتِخارة، وإلا لقُلنا: إنَّ الإنسانَ يُصلي دائمًا صلاةَ الاستخَارة؛ لأن الإنسانَ حارثٌ وهمَّام.

دائمًا يَهِمُّ فِي الأمُور، لكِن المُرَاد بذلك الأمُور الَّتي لا يَتبيَّن للإنسانِ وَجْهُهَا، فيَتحَيَّر، وحِينئذٍ لا مَلجأَ لَه إلَّا اللهُ عَزَّوَجَلَّ.

وقَوْله: «كَما يُعلِّمُهم السُّورَة من القُرْآن»، يدلُّ علىٰ الاهتِمام بهذه الاسْتِخارة،

كما علَّمهم التَّشهُّدَ في الصَّلاة، كما يُعلِّمُهم السُّورة من القُرْآن، وهذا الدُّعَاء والثَّناء علىٰ الله عَزَّوَجَلَّ جَعلَه اللهُ بديلًا لما كانَ يُسمَع في الجاهليَّة، في الجَاهلِيَّة يَستَقسِمُون بالأَزلام، يَعْني: يَطلبُون ما يُقسَم لهم بواسِطَة الأَزْلام، وهي أقداحٌ تُجعل في كِيسٍ أو ما أَشبَه ذلك مَكتوبٌ علىٰ أحَدِها: افْعَل، وعَلىٰ الثَّاني: لا تَفعَل، والثَّالث: ليس فيه كِتابة، ثم يَعملون فيها عملًا ثمَّ يُخْرِجُ الإنسانُ واحدًا منها، فإن خَرج القَدَح الَّذي مكْتُوب عليه: يَفعل؛ فيَفعل، وإن خَرج الَّذي مَكتوب عَليه: لا تَفعل، فإنَّه لن يَفعل، فإن أخرج الَّذي ليس فيه شَيء يَتوقَّف؛ فإمَّا أن يُعيد الاستقسَام مرَّةً أُخرىٰ، أو يَدع الأَمْر مع الشَّكِّ، لكن أيَّدَ اللهُ تَعالَىٰ النَّاسَ بهذا الدُّعَاء.

قَوْله: «فَلْيَرْكَع رَكْعَتَيْنِ مِنْ غَيرِ الفَرِيضَةِ»، وَقَوْله: «مِن غَير الفَرِيضَة»، يَعْني: النَّافلة.

وهَل يَكفي عن هاتَين الرَّكعَتَين الرَّاتِبَة مَثلًا أو سُنَّة الضُّحىٰ، يَحتَمِل أن تَكُون مُجزِئة، لقَوْله: «مِن غَير الفَريضَة»، ويَحتَمِل أنه لابُدَّ مِن صَلاة مُستقِلَّة، وهو الأَحْوَطُ، أن يُصلِّيَ صلاةً مُستقِلَّة، (ثمَّ لِيَقُلْ).

وظاهِر الحَدِيث: أن هذا الدُّعَاء يَكون بعد السَّلام؛ لأنه لا يَصدُق عليه أنه صلَّىٰ ركعَتَين حتىٰ يفْرُغَ مِنهما، يقول: (اللَّهُمَّ إنِّي أَستَخِيرُك بعِلْمِكَ) يَعْني: أطلبُ خَيرَ الأَمرَين حسَب ما تَعلَمُه، (وأَسْتَقْدِرُكَ بقُدْرَتِك) أَطلُبُ مِنك القُدْرةَ بقُدرَتِك، فهو تَوسُّلٌ بالقُدْرة، فهو الَّذي يَقدِر علىٰ الأَمْر.

وقَوْله: «وَأَسْأَلكَ مِن فَضْلِكَ»؛ لأنَّ الإنسانَ قد يَقدِر علىٰ الشَّيء ويَحصُل له الشَّيءُ لكِن لا يَنالُه من اللهِ فَضْلٌ بِه ولا بَركة، فيَسألُ اللهَ مِن فَضلِه.

قَوْله: «فَإِنَّكَ تَقدِرُ وَلا أَقْدِرُ، وَتَعْلَمُ وَلا أَعْلَمُ، وَأَنْتَ عَلَّامُ الغُيُوبِ»: في هذه الجُملة لفٌّ ونشرٌ غيرُ مُرتَّب؛ لأنه قدَّم العِلمَ في الجُملَة الأولىٰ علىٰ القُدْرة، وفي الجُملة الثَّانية قدَّم القُدْرة علىٰ العِلْم، ولو كان اللَّفُّ والنَّشرُ مُرَتَّبًا لبَدأ بالعِلْم قبل القُدْرة.

وقَوْله: «اللَّهُمَّ فَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ هَذَا الأَمْرَ»، أي: الأمْر الَّذي يُريد أن يَستخيرَ اللهَ فيه ثمَّ يُسمِّيه بعَيْنه.

وقَوْله: «خيرًا لي»: هذا مَفعول ثانٍ لـ «تَعلَم».

«فِي عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ، -قَالَ: أَوْ فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي- فَاقْدُرْهُ لِي وَيَسِّرْهُ لِي، ثُمَّ بَارِكْ لِي فِيهِ»، هذا الأمْر شَكٌّ من الرَّاوي، هَل قال: «**في عَاجِل أمْري وآجِله**»، أو قال: «**في دِيني ومَعاشِي وعاقبَةِ أَمري**»، ورجَّح بعض العُلَماء الأوَّلَ لعُمومه، ورجَّح بعضُهم الثَّاني؛ لأن العاجِلَ السَّابق قد انْقضىٰ، ولكن ليس هذا الوَجْه الأخِير بمُرجِّح؛ لأن المُرَاد بعاجِل أمْري ليس الَّذي مَضىٰ، ولكن المُرَاد بعَاجِل أمرِه ما يَأتي بعد الاسْتِخارة مُباشرة.

فإذا قال قائلٌ: إنَّ الإنسانَ جَمَع بين هذه الجُمَل: في عاجِل أمْري وآجِله، ودِيني ومَعاشي وعَاقبة أَمري.

الجَوَاب: فلا حَرَج؛ لأن الدُّعَاء يَنبغي فيه البَسْط، أو يُمكن أن نَقول: إنَّ شكَّ الرَّاوي يَقتضي أن الَّذي ثَبت عن الرَّسُول صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أحدُ الأمْرين، وحِينئذ يُرجِّحُ الإنسانُ ما يَرىٰ أنه راجحٌ فيَقوله.

قُلنا: تَرجيحُ الجُملة الأولىٰ (في عاجِل أمْري وآجِله) للعُموم؛ لأن كَلِمَة (أَمري) يَعْني شَأني، وهو عامٌّ لكَونه مفردًا مُضافًا.

الثَّانية: (دِيني ومَعاشي وعاقِبة أَمري) فيها شيءٌ من التَّفصيل والتَّخصِيص، فلَيس فيها عمومٌ، لكن التَّفصيل قد يَكون أحسَنَ في باب الدُّعَاء.

وقوله: «فَاقْدُرْهُ لِي، وَيَسِّرْهُ لِي، ثُمَّ بَارِكْ لِي فِيهِ»: فهذه ثلاثُ جُمَل، والتَّقدير: يَعْني بعِلْمِكَ ومَشيئَتِك، ويَسِّر بحَيث لا يكونُ فيه مَوانع، ثم بارِكْ لي فيه، أي: اجْعَل لي فيه بَرَكَة، والبَرَكَة هي الخَيرُ الواسِع الثَّابت، وأَصلُه من البِرْكَةِ: والبِرْكةُ مَجْمَعُ المَاء، وهي كبيرةٌ واسِعة، والماءُ يَنبُضُ فيها ويَكبُر.

وقوله: «اللَّهُمَّ وَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّهُ شَرٌّ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي -أَوْ قَالَ: فِي عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ- فَاصْرِفْنِي عَنْهُ، وَاقْدُرْ لِيَ الخَيْرَ حَيْثُ كَانَ، ثُمَّ رَضِّنِي بِهِ»، يَعْني: اجْعلني راضيًا به.

فهَذا الدُّعَاءُ يَنبغي للإنسان إذا همَّ بالأَمْر وأَشْكَل عليه وَجْهُ الصَّواب فيه أن يُصلِّيَ رَكعَتين ويَستخِير اللهَ، فإن بانَ له الأمرُ، فذلك المَطلوب، وإن لم يَبِنْ، أعادَ الاسْتِخارَة.

وقالَ بعضُ العُلَماء: إن لَم يَبِن له الأمرُ اسْتشارَ ذَوي الرَّأي والصَّلاح والخِبْرة، ثمَّ إما أنْ يُقوُّوه علىٰ هذا أو عَلىٰ هذا.

وقال آخرون: بل يُقدِّم المَشورَة.

والصَّحِيح: أن يُقدِّم الاستخَارةَ؛ لأنَّ النَّبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**إذا همَّ أحدُكم بالأمْر فلْيَركَع ركعَتين**»، فيُقدِّم أولًا الاسْتِخارة، ثم إنْ بَدَا له وجهُ الصَّواب فذلك المَطلوب، وإلا أعادَ الاستخارةَ مرَّةً ثانيَةً واستَشار ذَوي الخِبرة والصَّلاح والأمانة.

مَسْأَلَة: كيف يَستَبينُ خير الأَمرَين؟

الجَوَاب: يَبينُ له وجهُ الأمْرِ بأمُور:

أولًا: اطْمِئنانُه لأحَد الأَمْرين، يَعْني: يَرىٰ أنَّه رَضِيَ واطْمَأنَّ.

ثانيًا: أنَّه ربَّما يَرىٰ في المَنام ما يُقوِّي أحدَ الاحتِمالَين.

ثالثًا: أنه ربَّما يَسمَعُ كلامًا يَتفاءل به علىٰ أحَدِ الأَمْرين.

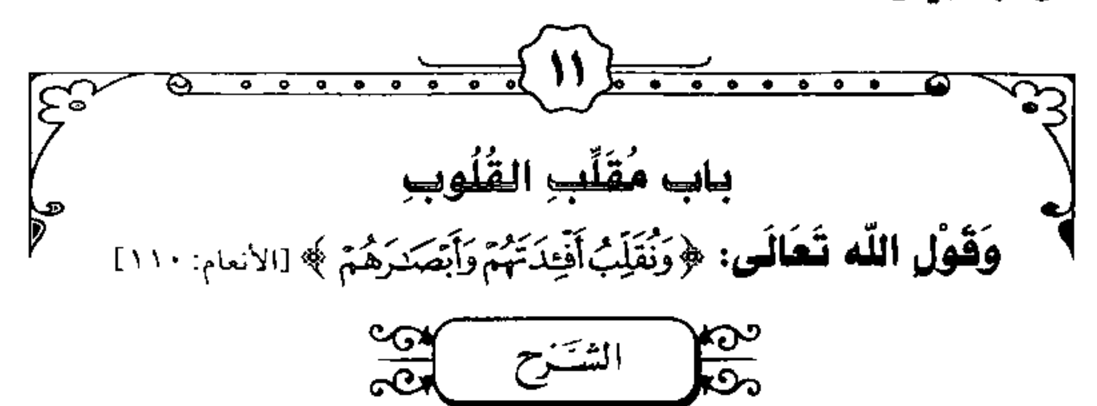
رابعًا: أنه يَتيسَّر له الوُصُولُ إلىٰ أحَدِ الأَمْرَين، ويَتعسَّر الأمرُ الثَّاني.

مَسْألَة: الاسْتِخارة في الأمُور الشَّرعية أو في الأحكَام الشَّرعية، أي: التَّردُّد في مَسْألَة من مَسَائل الشَّرع.

الجَوَاب: إذا أَشكَل عليه هَل يُقَدِّم هذا أو هذا؟ يَعْني مثلًا: لو أرادَ أنْ يُسافِرَ للحجِّ مع وُجوبه عليه فلا حاجَة لأنْ يَستخيرَ، لابدَّ أن يَفعل، لو أراد أن يُصلِّيَ الظُّهرَ مثلًا، فلا يَستخِير فيه، وإذا شكَّ في حُكْم شَرعيٍّ مُعيَّن فهذا لا يَستخير فيه، فهذا يَرجع إلىٰ الكِتَاب والسُّنة الَّذي يَحصُل بهما العِلْمُ: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩].



❑ **قال البُخَاري** رَحِمَهُ اللَّهُ:



١١

باب مُقَلِّبِ القُلُوبِ

وَقَوْلِ اللّه تَعَالَى: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَـٰرَهُمْ﴾ [الأنعام: ١١٠]

الشَّرح

قَوْله: «مقلِّب القُلُوب»، هذا وصفٌ لا يَصحُّ إلَّا لله عَزَّوَجَلَّ، فهو الَّذي يُقلِّب القُلوبَ؛ لأنَّ الإنسانَ مَهمَا كان لا يُمكن أن يُقلِّب أحدٌ قَلبَه.

والمُرَاد بتَقليبِ القُلوب ليس التَّقليبَ الحِسِّيَ، بأن يَجعل أعلىٰ القَلب أسفَله، أو الجانبَ الأيمَن منه الجانب الأيسَر.

المُرَاد بتَقليب القُلوب: تَقليبُ وُجهاتِ النَّظر، يَعْني: يَهِمُّ الإنسانُ بالشَّيء ثم يَقلِبُ اللهُ همَّه إلىٰ شيء آخَر، يَهِمُّ بالسَّيئة ثم يَقلِب الله همَّه إلىٰ حسَنة، أو العَكس.

ويُذكر أنَّ أعرابيًّا قيل له: بِمَ عَرَفْتَ رَبَّكَ؟ قال: بصَرْفِ الهِمَم.

يَعْني: أن اللهَ هو الَّذي يَصرفُ الهِممَ.

دائمًا الإنسانُ يهمُّ بالشَّيء ويَجزمُ به فإذا به تَنصَرف همَّتُه إلىٰ شيءٍ آخرَ بدُون سبَبٍ ظَاهر، فمَن الَّذي صرفَه عنه؟ إنَّه اللهُ عَزَّوَجَلَّ، فلذلك: مُقلِّبُ القُلوب هو اللهُ، كما قال الله تَعالَىٰ: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ﴾ [الأعراف: ١٨٦] ﴿مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ﴾ [الكهف: ١٧].

فلا يُمكن لأحدٍ أن يُقلِّب قلبَ أحَد؛ لأنَّ مُقلِّب القُلوب هو اللهُ، فهذا وصفٌ لا يصِحُّ إلَّا لله.

فإن قال قائل: أليس الإنسانُ يَهِمُّ بالشَّيء فيَأتيه شخصٌ ويُشير عليه ويُبيِّن له الوِجهةَ الصَّحِيحة الَّتي يَراها ثم يتحوَّل.

نقول: بَلىٰ، لكِنْ مَن الَّذي جعلَه يتحوَّل؟ اللهُ عَزَّوَجَلَّ، ورُبَّما يُشار عَليه كثيرًا ولكِن لا يَتحوَّل، فالأمُور كلُّها بيَد الله.

ثم استدلَّ المُؤلِّفُ بقَول الله تَعالَىٰ: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَٰرَهُمْ﴾.

﴿أَفْئِدَتَهُمْ﴾ أي: قُلوبَهم.

﴿وَأَبْصَٰرَهُمْ﴾ يَحتَمل أن يَكون جَمعَ بَصيرة، وإنْ كان هذا خلافَ المَعروف؛ لأن بَصيرة جَمعُها بَصائر. ويَحتمل أن يكونَ جَمع بَصَر، كسَبَب وأسبابٍ، وبَصَرٍ وأَبْصَار.

ولكَن كَيف يَتقلَّب البَصَر؟

تَقليبُ البَصَر: أنْ يُصرفَ البَصرُ مِن النَّظر إلىٰ الطَّاعات إلىٰ النَّظر إلىٰ المَعاصي، هذا مِن تَقليب الأبْصَار والعِياذُ بالله.

فاللهُ عَزَّوَجَلَّ هو الَّذي يُقلِّب القلوبَ والأبصَار، ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَٰرَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِۦٓ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾.

قوله تَعالَى: ﴿كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِۦٓ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ الكافُ هنا للتَّعليل، أي: لكَوْنهم لم يُؤمِنوا به أوَّلَ مرَّة، ﴿وَنَذَرُهُمْ فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾، وهذا تَهديدٌ عَظيمٌ للإنسانِ

الَّذي لا يَقبل الحقَّ أوَّلَ ما يَرِدُ إليه، فإن الإنسانَ الَّذي لا يَقبَل الحقَّ أوَّلَ ما يَرِدُ إلَيه يُخشَىٰ أن يُبتَلىٰ بهذه البَلوىٰ، وهي أن يُقلَّبَ قلبُه ولا يَهتَدي للحقِّ؛ لأنَّه ردَّه أوَّلَ مرَّة.

إذًا، بَيَّنَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ أنه يُقلِّبُ أفئدتَهم وأبصارَهم، وأن لهذا التَّقليب سببٌ، وهو أنَّهم لم يُؤمِنوا به أوَّلَ مرَّة.

ويدلُّ لهذا قولُ الحقِّ تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ: ﴿بَلْ كَذَّبُوا۟ بِٱلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمْ فَهُمْ فِىٓ أَمْرٍ مَّرِيجٍ﴾ [ق: ٥] أي: يَختَلط عَليهم الأمْرُ ثمَّ لا يَتبيَّن لهم وجهُ الصَّواب فيه.

ولهَذا يَجب علىٰ الإنسانِ من حين أنْ يَتبيَّن له الحقُّ أن يَقبلَه ويَأخُذَ به حتىٰ يُهدىٰ لحقٍّ آخَر، أمَّا إذا رَدَّهُ أو تردَّد فيهِ فإنَّه علىٰ خطَرٍ عَظيم أنْ يُبتَلىٰ بهذه البَلْوىٰ نسْألُ اللهَ لنا ولَكُم السَّلامة.

ومَا أَلَذَّ رُجوعَ الإنسانِ إلىٰ الحَقِّ! حتىٰ إن الإنسَان إذا رَجَع إلىٰ الحقِّ -وإن كان خِلافَ ما يَقوله أوَّلًا- يَجِد في هذا لذَّةً عَظيمة؛ لأنَّ اللهَ فتَح علىٰ قلبِه حيثُ آمَن بالحقِّ أوَّلَ ما جاءه.

بعضُ النَّاس -نسألُ اللهَ لنا ولكُم الهِداية- يُحاوِل ويُجادِل لقَوله الَّذي قالَه أولًا، حتىٰ لا يُهزَم في نَظَره.

والحقيقةُ أنه مَهزومٌ إذا أصرَّ علىٰ الانْتِصار لقَوله لا للحقِّ، لكن لو رَجَع إلىٰ الحقِّ وانقادَ فهذا هو المُنتَصِرُ حقًّا، انتَصر علىٰ نفسِه أولًا، وانتصَر علىٰ الباطِل ثانيًا.

قوله: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَٰرَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُواْ بِهِۦٓ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾.

قال الحافظ ابنُ حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ(١):

«قَوْله: (بَاب مُقَلِّب القُلُوب وَقَوْل الله تَعَالَىٰ: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَٰرَهُمْ﴾):

قَالَ الرَّاغِب: تَقْلِيب الشَّيْء تَغْيِيره مِنْ حَال إِلَىٰ حَال، وَالتَّقْلِيب التَّصَرُّف، وَتَقْلِيب الله القُلُوب وَالبَصَائِر صَرْفُهَا مِنْ رَأْي إِلَىٰ رَأْي، وَقَالَ الكِرْمَانِيُّ مَا مَعْنَاهُ: كَانَ يَحْتَمِل أَنْ يَكُون المَعْنَىٰ بِقَوْلِهِ: «مُقَلِّب» أَنَّهُ يَجْعَل القَلْب قَلْبًا، لَكِنَّ مَظَانَّ اسْتِعْمَاله تَنْشَأ عَنْهُ، وَيُسْتَفَادُ مِنْهُ أَنَّ إِعْرَاض القَلْب كَالإِرَادَةِ وَغَيْرهَا بِخَلْقِ الله تَعَالَىٰ، وَهِيَ مِن الصِّفَات الفِعْلِيَّة، وَمَرْجِعهَا إِلَىٰ القُدْرَة» اهـ.

قال الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

كأنَّه يَميل إلىٰ أنَّ المُرَاد بها البَصائر، لكن لفْظها يدلُّ علىٰ أنَّ المُرَاد بها البَصَر، هو الَّذي يُجمَع علىٰ أبصَار.

وكَما قُلنا: إنَّ تَقليب البَصَر: ألَّا يَهتَدي إلىٰ رُؤيةِ ما فيه رضَا الله، بل يَنظر إلىٰ معاصِي الله عَزَّوَجَلَّ.

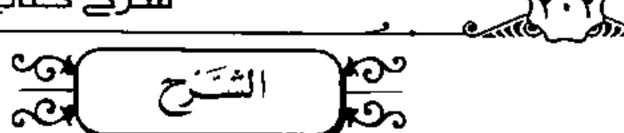
❑ **قَالَ البُخَارِي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:**

[٧٣٩١] حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنِ ابْنِ المُبَارَكِ، عَنْ مُوسَىٰ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ عَبْدِ الله، قَالَ: أَكْثَرُ مَا كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَحْلِفُ: «**لا وَمُقَلِّبِ القُلُوبِ**»(٢).

[طرفاه: ٦٦١٧، ٦٦٢٨ - تحفة: ٧٠٢٤]

(١) «فتح الباري» (١٣/ ٣٧٧).

(٢) وأخرجه أيضًا: أبو داود (٣٢٦٣)، والترمذي (١٥٤٠)، والنسائي (٣٧٦١).



سبَق لنا في الأَيْمان أنَّ رَسُول اللهِ كان يَحْلِف بهذا كثيرًا، ويَحلفُ بقَوْله: «والَّذي نَفسي بِيَده» كثيرًا.

مَن المُرَاد بعبَد الله في الحَدِيث؟

عَبد الله بن عُمر، والدَّلِيل: سَالِم. وهذا ممَّا يُستَدَلُّ به علىٰ المُبْهَم.

المُبْهم مِن الرُّواة يُمكِن أنْ تَستَدِلَّ علَىٰ تَعيينه بتلاميذِه أو مَشائخه.

قَوْله: «لا وَمُقَلِّب»، هل هذا إِثْبَات أو نفْيٌ؟

هنا: «لا» النَّافية دخَلت علىٰ القسَم، والمُرَاد الإثْبَاتُ، مِثل قولِه تَعالَىٰ: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ [القيامة: ١]، ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ﴾ [البلد: ١].

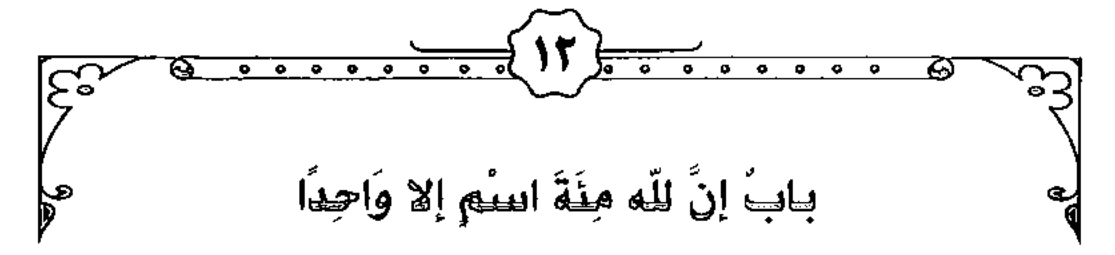
فالصَّحِيح: أنَّها للتَّنبيه والتَّوكيد خلافًا لمَن قال في قولِه تَعالَىٰ: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ قال: إنَّها للنَّفي.

والمَعْنىٰ: لا صحَّةَ لمَا تَزعمون من إنْكار البَعث.

أو لا أُقسِم؛ لأنَّ الأمرَ لا يَحتاج إلىٰ قَسَم، لكن الصَّحِيح هو ما قرَّرْناه أولًا: أنَّها للتَّوكيد.



❑ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:



١٢ بابٌ إنَّ للّه مِئَةَ اسْمٍ إلا وَاحِدًا

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿ذُو ٱلْجَلَٰلِ﴾ [الرَّحْمَن: ٢٧]: العَظَمَةِ، ﴿ٱلْبَرُّ﴾ [الطور: ٢٨]: اللَّطِيفُ.



الشَّرح

قوله: «بابٌ إِنَّ لله مِئَةَ اسْمٍ إِلَّا وَاحِدًا»، ظاهرُ كلامِه: حصْرُ أسْمائهِ عَزَّوَجَلَّ في هذه التِّسعة والتِّسعين.

وهذا أحدُ القَولين في هذه المَسْأَلَة العَظيمَة: أن أسْمَاء اللهِ مَحصُورة في تِسعة وتِسعين، ولكِن سبَق لنا أن القَولَ الرَّاجح: أنها غيرُ مَحصُورة، واسْتَدلَلْنا لذلك بحديثِ عَبد الله بنِ مَسعود في دعاء اللَّهُمَّ والحَزَن، وفيهِ: «**أَو اسْتَأْثَرْتَ به في عِلْم الغَيْب عنْدكَ**»(١).

وهذا يدلُّ علىٰ: أن من أسْمَاء الله ما استَأثَر اللهُ بعِلمه، وما استَأثر اللهُ بعِلمه فإنَّه لا يُمكن أن يُحاطَ به. وهذا هو الصَّحِيح.

ولذلك لو تأمَّلت أسْمَاءَ الله الحُسْنىٰ في الكِتَاب والسُّنَّةِ لوَجْدَتَها تَزيدُ علىٰ

---

(١) أخرجه أحمد (١/ ٤٥٢) (٤٣١٨)، والطبراني (١٠/ ١٦٩) (١٠٣٥٢)، والحاكم (١/ ٦٩٠) (١٨٧٧) من حديث ابن مسعود رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وصَحَّحه الألبانيُّ في «الصحيحة» (١٩٩).



تسعة وتسعين اسمًا.

وعلىٰ هذا يَكون ظاهرُ كَلام البُخَاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ قولًا مَرجوحًا.

وقَوْله: (قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «ذُو الجَلَالِ» أَيْ: ذُو العَظَمَة)، وهذا صحيحٌ.

فالجلالُ هو كَمَال العَظمة، يُشير إلىٰ قولِه تَعالَىٰ: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾، ولكِن كيف الجَمعُ بين قَوْله: ﴿تَبَٰرَكَ ٱسْمُ رَبِّكَ ذِى ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرَّحْمَن: ٧٨] وقَوْله: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾.

وقَوْله: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ﴾ صِفَةٌ لـ«وَجْه»، وأمَّا ﴿تَبَٰرَكَ ٱسْمُ رَبِّكَ ذِى ٱلْجَلَٰلِ﴾ فهي صِفَة لـ«رَب»، ولَيْست صِفَة لـ«اسْم».

ففي الآيةِ الأُولىٰ صِفَة للمُضاف، وفي الآيةِ الثَّانية صِفَة للمُضافِ إلَيه.

وقَوْله: (**«البرُّ»: اللَّطِيفُ**): الصَّواب: أن المُرَاد بالبَرِّ: واسعُ الخَيرات وكَثيرُ العَطاء؛ لأنه يَتَّفِقُ في الاشتقاقِ مع البَرِّ الَّذي هو ضِدُّ البَحْر، ومنه: بِرُّ الوَالِدَين، أي: كَثْرَة عَطائهما ونَفعِهما وما أَشْبَه ذلك.

مَسألةٌ: عَرَفْنا أنَّ الأَسْماءَ المَذكُورة في الكتَاب والسُّنَّة أكثَر مِن تِسعَة وتِسعِين اسمًا، فما فائدةُ تَعيين الأسماءِ بتِسعَة وتِسعين؟

الجوابُ: الفَائدة: أنَّك إذا أحصَيتَ للهِ تِسعةً وتِسعين اسمًا دخَلْت الجنَّة، لكِنَّ هذه التِّسعةَ والتِّسعين مُبهَمَة في جُملة الأسْمَاء الَّتي تَزيد علىٰ التِّسعة والتِّسعين، فأسْمَاء اللهِ غَيرُ مَحصورة في هذه التِّسعة والتِّسعين؛ لأنَّه لو كان كذلك لقال: إنَّ اللهَ ذكَر له تِسعَة وتِسعين اسمًا مَن أحصَاها دخَل الجنَّة.

لكِن لمَّا قال: «إنَّ للهِ تِسعةً وتِسعينَ اسمًا مَن أحصَاها دخَل الجَنَّة» دلَّ ذلك علىٰ أنَّ الأسْمَاء أكثَر من ذلك، ولكن اختَار أنت منها تِسعة وتِسعين اسمًا وأَحْصِهَا.

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ(1):

«قَوْله: (بَاب إِنَّ لله مِئَة اسْم إِلَّا وَاحِدًا): ذَكَرَ فِيهِ حَدِيث أَبِي هُرَيْرَة: أَنَّ لله تِسْعَة وَتِسْعِينَ اسْمًا، وَقَدْ تَقَدَّمَ شَرْحه فِي «كِتَاب الدَّعَوَات» وَبَيَان مَنْ رَوَاهُ بِاللَّفْظِ المَذْكُور فِي هَذِهِ التَّرْجَمَة، وَوَقَعَ هُنَا فِي رِوَايَة الكُشْمِيهَنِيِّ: «مِئَة إِلَّا وَاحِدًا» بِالتَّذْكِيرِ، وَ«مِئَة» فِي الحَدِيث بَدَل مِنْ قَوْله: «تِسْعَة وَتِسْعِينَ»، فَعَدَلَ فِي التَّرْجَمَة مِن البَدَل إِلَىٰ المُبْدَل وَهُوَ فَصِيح، وَيُسْتَفَاد مِنْهُ زِيَادَة تَوْضِيح؛ وَلِأَنَّ ذِكْر العَقْد أَعْلَىٰ مِنْ ذِكْر الكُسُور، وَأَوَّل العُقُود العَشَرَات، وَثَانِيهَا المِئَة، فَلَمَّا قَارَبَت العِدَّة أُعْطِيَتْ حُكْمهَا، وَجَبَرَ الكَسْر بِقَوْلِهِ: مِئَة، ثُمَّ أَرَادَ التَّحَقُّق فِي العَدَد فَاسْتَثْنَىٰ، وَلَوْ لَمْ يَسْتَثْنِ لَكَانَ اسْتِعْمَالًا غَرِيبًا سَائِغًا» اهـ.

❑ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٣٩٢] حَدّثنا أَبُو اليَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ لله تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا مِئَةً إِلَّا وَاحِدًا، مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الجَنَّةَ»(2). ﴿أَحْصَيْنَٰهُ﴾ حَفِظْنَاهُ.

[طرفاه: ٢٧٣٦، ٦٤١٠ - تحفة: ١٣٧٢٧]

(١) «فتح الباري» (١٣/ ٣٧٧).

(٢) وأخرجه أيضًا: مسلم (٢٦٧٧) من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

الشَّـرح

مَعْنَىٰ الإحصَاء: مَعرفَتُها لَفظًا ومَعْنًىٰ، وسُؤالُ اللهِ بها، والتَّعبُّد لله بمُقتضاها.

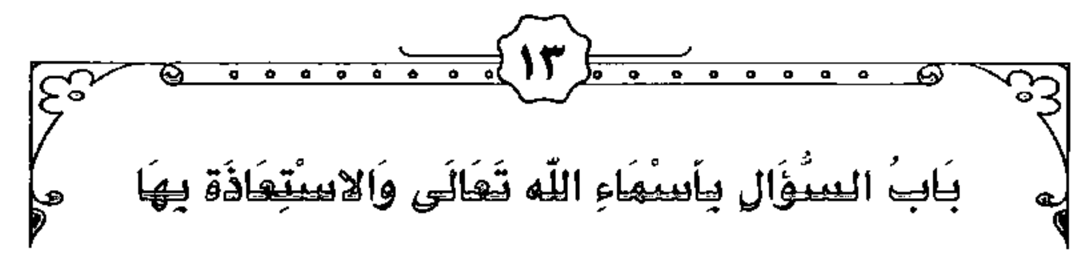
وهذه الأسْمَاء المَعرُوفَة -الَّتي يَنشُرها النَّاس- غيرُ صَحيحَة؛ بل هي مُدْرَجَة من كلامِ بَعض الرُّواة.

مَسْألَة: هل أسْمَاء النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوقيفيَّة كأسْمَاء الله تَعالَىٰ؟

الجَوَاب: نعم، كيف نُسمِّي النَّبيَّ اسمًا لم يُسمِّ به نفسَه، أو لم يَتَسَمَّ به، أما الوَصْف فلا بأسَ أن نَصفهُ بما يَستحقُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ من صِفَة بدُون غُلُوٍّ، أما أن تَضَع له أسْمَاء مَن عِندك فلا يَصِحُّ، فما صحَّ نُسمِّيه به، ومَا لا فَلا.



□ **قال البخاري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:



١٣ بَابُ السُّؤَالِ بِأَسْمَاءِ اللَّه تَعَالَى وَالاسْتِعَاذَةِ بِهَا

الشَّرح

السُّؤال بأسْمَاء الله الحُسْنىٰ دلَّ عليه قولُه تَعالَىٰ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ فَٱدۡعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠].

ومَعْنىٰ قولِه تَعالَىٰ: ﴿فَٱدۡعُوهُ بِهَا﴾ يتضمَّن معنيَين:

الأوَّل: التَّعبُّد لله بمُقتضاها، فيكون الدُّعَاء في قَوْله: ﴿فَٱدۡعُوهُ بِهَا﴾ بمَعْنىٰ العِبَادة؛ لأن الدُّعَاء يأتي بمَعْنىٰ العِبَادة، قَال تَعالَىٰ: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدۡعُونِيٓ أَسۡتَجِبۡ لَكُمۡۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسۡتَكۡبِرُونَ عَنۡ عِبَادَتِي سَيَدۡخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: ٦٠].

والثَّاني: سُؤال الله بها؛ أي: تَجعلها وسيلةً لك في الدُّعَاء، بأن تذكُرها بين يدي الدُّعَاء أو تَختمَ الدُّعَاءَ بها فتَقول: يا غفورُ اغْفر لي.

أمَّا الاستِعاذة بها: أن تَقول: اللَّهُمَّ إنِّي أعُوذُ باسْمِك الأعظَم، أعوذُ بكَلمات اللهِ التَّامَّات، يَعْني: تَعوَّذ بأسْمَاء الله وصِفَات الله.

□ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٣٩٣] حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ عَبْدِ الله، حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ المَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ فِرَاشَهُ فَلْيَنْفُضْهُ بِصَنِفَةِ ثَوْبِهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَلْيَقُلْ: بِاسْمِكَ رَبِّ وَضَعْتُ جَنْبِي وَبِكَ أَرْفَعُهُ، إِنْ أَمْسَكْتَ نَفْسِي فَاغْفِرْ لَهَا، وَإِنْ أَرْسَلْتَهَا فَاحْفَظْهَا بِمَا تَحْفَظُ بِهِ عِبَادَكَ الصَّالِحِينَ**». تَابَعَهُ يَحْيَى وَبِشْرُ بْنُ المُفَضَّلِ، عَنْ عُبَيْدِ الله، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وَزَادَ زُهَيْرٌ وَأَبُو ضَمْرَةَ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكَرِيَّاءَ، عَنْ عُبَيْدِ الله، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وَرَوَاهُ ابْنُ عَجْلَانَ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ(١).

[طرفه ٦٣٢٠ - تحفة: ١٢٩٨٤، ١٣٠١٢، ١٣٠٣٧، ١٤٣٠٦ - ٩/١٤٦]



الشرح

كونُه يُحذَف أحدُ الرِّجال في السَّند لا يَضرُّ؛ لأنَّه يَجوز أن يَكون الرَّاوي رَواه عن شيخِه أو شَيخ شيخِه، فلا يَكون هذا من بابِ المَزيد في متَّصِل الأسانيد، فالإنسانُ ربَّما يَروي عن زَيد، وهو شَيخه، وزَيدٌ يَروي عن عمْرٍو، ثم يَأتي الأوَّلُ فيَروي عن عمْرٍو مُباشرةً، هذا واقعٌ، وعلىٰ هذا فلَيس في السَّند طَعْن، وليس من بابِ المَزيد في مُتَّصِل الأَسانِيد.

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ(٢):

قَوْله: «**فَلْيَنْفُضْهُ بِصَنِفَةِ ثَوْبِه**»: الصَّنِفَة: بِفَتْحِ المُهْمَلَة وَكَسْر النُّون بَعْدهَا فَاء:

(١) وأخرجه أيضًا: مسلم (٢٧١٤).

(٢) «فتح الباري» (١٣/ ٣٨٠).

طُرَّته، وَقِيلَ: طَرَفه، وَقِيلَ: جَانِبه، وَقِيلَ: حَاشِيَته الَّتِي فِيهَا هُدْبه، وَقَالَ فِي «النِّهَايَة»: طَرَفه الَّذِي يَلِي طُرَّته.

قُلْت: وَتَقَدَّمَ فِي الدَّعَوَات بِلَفْظِ: «دَاخِلَة إِزَاره» وَتَقَدَّمَ هُنَاكَ مَعْنَاهَا، فَالأَوْلَىٰ هُنَا أَنْ يُقَال: المُرَاد طَرَفه الَّذِي مِن الدَّاخِل جَمْعًا بَيْن الرِّوَايَتَيْنِ» اهـ.

قال الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

إذًا: هذا هو الصَّحِيح، أن المُرَاد به طَرفه من الدَّاخل، والحِكمة من ذلك: أن الطَّرَف فِي الغَالب هو الَّذي يَكون مُلتقىٰ الأوْساخ، فإذا تَوسَّخ من الفِراش لم يَكن في هذا غَضاضَة علىٰ لابِس الثَّواب، ولِهذا قالَ الرَّسُولُ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فَلْيَنْفُضْ فِرَاشَهُ بِدَاخِلَةِ إِزَارِهِ»[1] أيضًا، لأَجْل إن كان هُناك وَسخ يَكون فِي داخِل الثَّوب؟ وهذا من حُسن تَوجيه الرَّسُول عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ وإرْشَاده وتَربيته الَّتي وصَلت إلىٰ تَعليمِك كيفيَّة تَنفيض الفِراش بثَوْبك؟

تَنفُضه بدَاخِله مِن أسفَله؛ لأنَّك إذا نَفضتَه من أعلَاه فرُبَّما يَكون فيه أذًىٰ فيَتلطَّخ الثَّوب من فَوق ويَتأذىٰ النَّاس بالنَّظر إليه، وكذلك إذا نَفضتَه بظَاهِر الثَّوب ولو مِن أَسفَل فقَد يَكون فيه أذًىٰ فيُشاهده النَّاس.

ويُؤخذ مِن هذا أنَّه يَنبغي للإنْسان أن يُلاحظَ ثِيابَه حتَّىٰ لا يَكون فيها أذًىٰ، فتَنقمِع أَعيُنُ النَّاس مِن النَّظر إليه، ويُقال: هذا رجُلٌ مُهمِل لا يُبالي بنَفسِه، والإنسانُ لا يَنبغي أن يَظهَر بمَظهَرٍ يَتقزَّز النَّاسُ مِنه، ولهذا كان الرَّسُول عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ إذا أَرَاد أن يُباشر أهلَه وهي حائضٌ يَأمُرها أن تَتَّزر لئلَّا يُشاهِد

(١) أخرجه البخاري (٦٣٢٠)، ومسلم (٢٧١٤) من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.



منها ما تَتقزَّز منه النَّفسُ من الدَّم وغَيره.

فالحَاصِل: أنَّ الرَّسُول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ علَّم أُمَّتَه حتىٰ هذه المَسْأَلَة الَّتي قد لا تَخطُر علىٰ بالِ الإنسان، وقد وردَ التَّعليل في هذا بأنَّه لا يَعلم مَن خَلَفَهُ علىٰ فراشِه، فلِذلكَ سُنَّ للإنسان أن يَنفضَه ثلاثَ مرَّاتٍ بثَوبه، إذا لم يَتيسَّر فبِغُتْرته، وليَقُل: (بِاسْمِكَ ربِّي وَضعتُ جَنبِي وبِك أَرفَعُه)، هذا إذا نامَ ووضَع جَنبَه يَقول: «بِسْم اللهِ»، فيَضع جَنبَه علىٰ اسْم الله عَزَّوَجَلَّ، ثمَّ قال: «**إنْ أَمْسَكْتَ نَفسِي فَاغْفِرْ لهَا، وَإِنْ أَرْسَلْتَهَا فَاحْفَظْهَا بِمَا تَحْفَظُ بِهِ عِبَادَكَ الصَّالِحِينَ**».

لأنَّ اللهَ تَعالَىٰ قد يُمسِك نفسَ النَّائم فيَموت، وهذا أَحَد القَولين في قولِه تَعالَىٰ: ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَٱلَّتِى لَمْ تَمُتْ﴾ [الزمر: ٤٢] أيْ: في اليَقَظة، في: ﴿مَنَامِهَا﴾، ولكِن الصَّحِيح أن مَعْنىٰ الآية: اللهُ يَتوَّفىٰ الَّتي لم تَمُت في منامِها فيُمسك الَّتي قضىٰ عليها المَوت، ويُرسل الأُخرىٰ الَّتي قَضىٰ عليها النَّومَ إلىٰ أجلٍ مُسمًّىٰ.

❐ **قال البُخاري** رَحِمَهُ اللَّهُ:

[٧٣٩٤] حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ المَلِكِ، عَنْ رِبْعِيٍّ، عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَوَى إِلَى فِرَاشِهِ قَالَ: «**اللَّهُمَّ بِاسْمِكَ أَحْيَا وَأَمُوتُ**». وَإِذَا أَصْبَحَ قَالَ: «**الحَمْدُ للهِ الَّذِي أَحْيَانَا بَعْدَ مَا أَمَاتَنَا وَإِلَيْهِ النُّشُورُ**»[(١)].

[أطرافه: ٦٣١٢، ٦٣١٤، ٦٣٢٤ - تحفة: ٣٣٠٨]

(١) وأخرجه أيضًا: أبو داود (٥٠٤٩)، والترمذي (٣٤١٧)، وابن ماجه (٣٨٨٠).

[٧٣٩٥] حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ حَفْصٍ، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ رِبْعِيِّ بْنِ حِرَاشٍ، عَنْ خَرَشَةَ بْنِ الحُرِّ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَخَذَ مَضْجَعَهُ مِنَ اللَّيْلِ قَالَ: «بِاسْمِكَ نَمُوتُ وَنَحْيَا»، **فَإِذَا اسْتَيْقَظَ قَالَ: «الحَمْدُ للهِ الَّذِي أَحْيَانَا بَعْدَ مَا أَمَاتَنَا وَإِلَيْهِ النُّشُورُ»** (١).

[طرفه ٦٣٢٥ - تحفة: ١١٩١٠]



قَوْله: «إِذَا أَخَذَ مَضْجَعَهُ مِنَ اللَّيْلِ»، قيَّده بالمَضْجع من اللَّيل، فيكون هذا ذِكْر من الأذْكَار الخاصَّة بنَوم اللَّيل بدَليل قَوْله: «**قَالَ: الحَمْدُ للهِ الَّذِي أَحْيَانَا بَعْدَ مَا أَمَاتَنَا وَإِلَيْهِ النُّشُورُ**»؛ لأن النُّشور يَكون في أوَّل الأَمْر، كما يُنشر النَّاسُ يوم القيامَة في أوَّل يَوم القيامَة.

مَسْأَلَة: ما المَقصُود بالمَوت في هذا الحَدِيث؟

الجَوَاب: المَوت المُرَاد هنا النَّوم، ونَوم الرَّسُول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ هو فَقْد الإحسَاس الظَّاهِر، والدَّلِيل علىٰ هذا حَدِيث أبي قَتادة(٢) في انْتظارهم للفَجْر، فإنَّ الفجَر طلَع والنَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ معهم ولَم يَعلَم به(٣)؛ لأنَّ النَّوم الَّذي هو فَقدُ

---

(١) وأخرجه أيضًا: أحمد (٥/ ١٥٤) (٢١٤٠٤).

(٢) هو الصحابي الجليل، أبو قتادة الأنصاري السُّلَمِي، فارس رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، واسمه: الحارث ابن ربعي، وقيل: النعمان، وقيل: عمرو، وقيل: عَوْن، وقيل: مراوح، والمشهور: الحارث بن رِبْعِي بن بَلْدَمة، شَهِد أُحُدًا ومَا بعدها، توفي بالكُوفة (٥٤هـ)، انظر: «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٢٠٤).

(٣) والحديث أخرجه البخاري (٥٩٥) من أبي قتادة رضي الله عنه، قَالَ: سِرْنَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْلَةً، فَقَالَ: بَعْضُ القَوْمِ: لَوْ عَرَّسْتَ بِنَا يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: «**أَخَافُ أَنْ تَنَامُوا عَنِ الصَّلَاةِ**»، قَالَ بِلَالٌ: أَنَا أُوقِظُكُمْ، فَاضْطَجَعُوا، وَأَسْنَدَ بِلَالٌ ظَهْرَهُ إِلَىٰ رَاحِلَتِهِ، فَغَلَبَتْهُ عَيْنَاهُ فَنَامَ، فَاسْتَيْقَظَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ =

الإحسَاس الظَّاهِر يَثبُت له ولغَيره.

فائدة: لو أَخذ الإنسانُ مَضجعَه ثمَّ قام ثمَّ عاد مرَّةً أُخرىٰ؛ هل يُعيد الأَذكار؟

الجَوَاب: إذا عاد عَن قُربٍ مِثل لو قامَ يَتوضَّأ ورجَع، أو فتَح البَاب بسُرعة ورَجع فلا حاجةَ له في الإعادةِ، أما لو طالَ الفَصْلُ فإنَّه يُعيدُ.

❑ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٣٩٦] حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْتِيَ أَهْلَهُ فَقَالَ: بِاسْمِ الله، اللَّهُمَّ جَنِّبْنَا الشَّيْطَانَ، وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنَا. فَإِنَّهُ إِنْ يُقَدَّرْ بَيْنَهُمَا وَلَدٌ فِي ذَلِكَ لَمْ يَضُرَّهُ شَيْطَانٌ أَبَدًا**»(١).

[أطرافه: ١٤١، ٣٢٧١، ٣٢٨٣، ٥١٦٥، ٦٣٨٨ - تحفة: ٦٣٤٩]



قَوْله: «إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْتِيَ أَهلَهُ»: هذا كِنايةٌ عن الجِمَاع.

قَوْله: «فَقَالَ: بِاسْمِ الله، اللَّهُمَّ جَنِّبْنَا الشَّيْطَانَ، وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنَا. فَإِنَّهُ إِنْ

=

وَقَدْ طَلَعَ حَاجِبُ الشَّمْسِ، فَقَالَ: «يَا بِلالُ، أَيْنَ مَا قُلْتَ؟» قَالَ: مَا أُلْقِيَتْ عَلَيَّ نَوْمَةٌ مِثْلُهَا قَطُّ، قَالَ: «إِنَّ اللهَ قَبَضَ أَرْوَاحَكُمْ حِينَ شَاءَ، وَرَدَّهَا عَلَيْكُمْ حِينَ شَاءَ، يَا بِلالُ، قُمْ فَأَذِّنْ بِالنَّاسِ بِالصَّلاَةِ» فَتَوَضَّأَ، فَلَمَّا ارْتَفَعَتِ الشَّمْسُ وَابْيَاضَّتْ، قَامَ فَصَلَّىٰ.

(١) وأخرجه أيضًا: مسلم (١٤٣٤).

يُقَدَّرْ بَيْنَهُمَا وَلَدٌ -سَواء ذكَر أو أُنثىٰ- **فِي ذَلِكَ** -أي: في ذلك الجِماع الَّذي قال فيه هذا الذِّكْر- **لَمْ يَضُرَّهُ شَيْطَانٌ أَبَدًا**».

واختَلف العُلَماء في قَوْله: «لمْ يَضُرَّه الشَّيطانُ أبدًا»:

فقِيل: المَعْنىٰ: أنَّه لم يَضرَّه ضَررًا بدنيًّا؛ لأن الشَّيطان إذا سقَط الطِّفلُ من بَطن أمِّه لَكزَه، فرُبَّما يَقضِي عليه بهذه اللَّكْزَة، ولذلك يَصرُخ الجنينُ إذا نزَل من بَطْن أُمِّه علىٰ إثْر هذه اللَّكزة.

وقيل: بل المُرَاد لم يَضرَّه ضررًا حسِّيًّا ولا ضَررًا قَلبيًّا، وأن هذا من الأسبَاب الَّتي تَمنع من ضَرَر الشَّيطان وهذا الحَمْل الَّذي نَشأ بعد هذا الذِّكر، والسَّبب قد يُوجد له مانعٌ يَمنعه من النُّفوذ، ومن حصُول المُسَبَّب.

وهذا القولُ أصَحُّ؛ لأنه عامٌّ، فالشَّيطانُ لا يَضرُّه سواء في بَدنه أو في قَلْبه، ولكِن هذا من بابِ الأسبَاب، والأسبابُ قد يُوجد لها مَوانع، كما في أسبابِ الإرْث مثلًا - تُوجد في الشَّخص -يَكون قريبًا، يكون زَوجًا، يكون مَولًىٰ- ثُمَّ تُوجد مَوانع تَمنَع نُفوذَ هذه الأسْباب.

والقَاعدةُ العامَّة: أن الأشياءَ لا تَتمُّ إلَّا باستكَمَال شُروطها وأسبَابها وانْتفاءِ مَوانعها، فإذا طُبِّقَت هذه القاعدةُ علىٰ هذا الحَدِيث وشِبْهِه، قُلنا: هذا من رَسُول اللهِ صَلَّاللهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ لبَيان السَّبَب، ثم قد يُوجد موانعُ تَمنع من نُفوذ هذا السَّبب، ومن ذلك: أن يَعيش هذا الطِّفل بعد خُروجه في بيئةٍ سيِّئة، فقد تَصرِفُه عن الاسْتقامَة؛ لقَول الرَّسُول صَلَّاللهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**كلُّ مَولودٍ يُولَد علىٰ الفِطْرةِ، فأَبواهُ**

يَهوِّدَانه أو يُنصِّرانِه أو يُمجِّسانِه»(١).

وفي هَذا الحَدِيث حثٌّ عَلىٰ: أن يَقولَ الإنسانُ هذا الذِّكرَ عند جِماع أهلِه؛ لأنَّه يَكتسب به هذه الفائدةَ العَظيمة الَّتي لو اشتراها الإنسانُ بالمَلايين لكانت رَخيصَة.

مَسْأَلَة: في حالَة التَّلقيح الصِّناعي، حِينما يَأخُذون ماءً من الرَّجل لتَلقيح البُويضة في المَرأة كيف يُقال: هذا الذِّكر؟

الجَوَاب: أوَّلًا: التَّلقيح الصِّناعي أنَا أتوَقَّف فيه، وذَلك لأنَّ خطَره عَظيم، فإنه يَندُر أن تَجِد طبيبًا ثِقةً تَعلم علمَ اليَقين أنه لن يَغِشَّ، لكِن لو وَجدنا مثلًا طبيبًا ثِقة نَعلم عْلمَ اليَقين أنه لن يَغشَّ، ونَأمَن ألَّا يَخلط بين النُّطفة، أو يَأخُذ ماءَ رجُل ويَنسبُه لرَجل آخر، فإنَّه حين يُنْزل الرَّجُلُ يَقول هذا الذِّكْر.

مَسْأَلَة: إذا أَتىٰ الرَّجُل امرأتَه وهي حاملٌ هل يَقول هذا الذِّكْر؟ أو لَا يَقول، لأنَّه نَشأَ الوَلَد؟

الجَوَاب: الأَفْضل أن يَقولَه؛ لأنَّ الإمامَ أحمدَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال: إن الجِماعَ يَزيد في الحَمْل، أيْ: في سَمْع الوَلَد وبَصَره وقُوَّتِه، ولِهذا قال الرَّسُولُ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«مَن كانَ يُؤمن باللهِ واليَوم الآخِر فلا يَسقي ماءَه زَرعَ غَيرِه»**(٢) وهَذا الحَدِيث يُشير إلىٰ أنَّه -أي: الجَنين- يَنتفع بالجِماع، وعلىٰ هذا فيَقول هذا الذِّكْر.

(١) أخرجه البخاري (١٣٨٥)، ومسلم (٢٦٥٨) من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه أبو داود (٢١٥٨)، والترمذي (١١٣١) من حديث رويفع بن ثابت رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وحَسَّنه الألبانيُّ في «صحيح الجامع» (٧٦٥٤).

مَسْأَلَة: مَتىٰ يَقولُ الإنسانُ هذا الذِّكْر؟

الجَوَاب: إذا أرادَ أحدٌ أن يَأتي أهلَه، حتىٰ ولو كان كاشفًا عَورتَه فلَا بَأس.

❏ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٣٩٧] حَدَّثَنَا عَبْدُ الله بْنُ مَسْلَمَةَ، حَدَّثَنَا فُضَيْلٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هَمَّامٍ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قُلْتُ: أُرْسِلُ كِلَابِي المُعَلَّمَةَ؟ قَالَ: «إِذَا أَرْسَلْتَ كِلَابَكَ المُعَلَّمَةَ وَذَكَرْتَ اسْمَ الله فَأَمْسَكْنَ فَكُلْ، وَإِذَا رَمَيْتَ بِالمِعْرَاضِ فَخَزَقَ فَكُلْ»[١].

[أطرافه: ١٧٥، ٢٠٥٤، ٥٤٧٥، ٥٤٧٦، ٥٤٧٧، ٥٤٨٣، ٥٤٨٤، ٥٤٨٥، ٥٤٨٦، ٥٤٨٧- تحفة: ٩٨٧٨]



عدِيُّ بنُ حَاتم رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ سألَ النَّبيَّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه يُرسِل كلابَه المُعلَّمة فتَأتي بالصَّيْد قد قَتلته. هَل يَحِلُّ أم لَا؟

فأخبَره النَّبيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه يَحِلَّ لكِن بشَرْطٍ: أنْ يُسمِّيَ اللهَ علىٰ ذلك.

قَوْله: «إِذَا أَرْسَلتَ»، هذا يَدلُّ علىٰ أنَّه لابُدَّ أن يَكون صاحبُ الكِلاب هو الَّذي يُرسِلُها، فإن استرسَل الكَلبُ بنفسِه -لمَا رأىٰ الصَّيدَ انْطلقَ عَليه- فهل يَحلُّ الصَّيْدُ أمْ لا يَحِلُّ؟

ظاهِرُ الحَدِيث: أنَّه لا يَحلُّ؛ لأنه قال: «إذا أرسَلتَ»، لكِن قال العُلَماء: إنْ

(١) وأخرجه أيضًا: مسلم (١٩٢٩).

زَجَرَه فاشْتدَّ في عَدْوه وفي طَلَبه؛ فإنَّه يَحلُّ بِناءً علىٰ أن هذا الزَّجرَ الَّذي صارَ سببًا في إسْراعِه، فيَدلُّ ذلك علىٰ أنَّه إنَّما أمسَك عَليه، ولم يُمسك بنَفسِه؛ لأنَّ انطلاقَه حِينما رأىٰ الصَّيدَ بدُون أن يُرسِلَه إنَّما انْطلَق من أجْل أن يَصيدَ بنَفسه، فإذا زَجَره فاشتدَّ في عَدوه وفي طَلَبه دلَّ ذلك علىٰ أنه أَمسَكه له، ولِهذا قالَ تَعالَىٰ: ﴿فَكُلُوا۟ مِمَّآ أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: ٤].

وقَوْله: «المعَلَّمَة»، المُعلَّمة الَّتي عُلِمت الصَّيْدَ.

قال العُلَماء: والتَّعليمُ هو أنه يَستَرسل إذا أُرسِل، ويَنزَجِر إذا زُجِر، أي: يَمتَنع إذا طُلِبَ منه الوُقوف، وإذا أَمسَك لم يَأكُل.

فالتَّعليم يَحصُل بثلاثة أشياء:

أولًا: أنَّه يَستَرسل إذا أُرسِل.

ثانيًا: ويَنزَجِر إذا زُجر.

ثالثًا: وإذا أُمسِك لم يَأكُل.

فإذا كان لا يَستَرسل إذا أُرسل، تُرسِله، إن طارَت علَيه اسْترسَل وإلَّا تَرك، تَنهَره تُريد أن يَسترسل ما يَستَرسل، فهذا لم يَتعلَّم، كذلك إذا أرْسَلتَه، وانطَلق علىٰ الصَّيد وزَجرتَه ليَقف؛ ولَم يَقِف؛ فهذا لم يَتعلَّم؛ لأنه غيرُ مُؤدَّب؛ فعندما تَنهاه وتَقول له: قِفْ! لا يَقِف، فهو غيرُ مُعلَّم.

كذلك إذا كان يَسترسل إذا أُرسل، ويَنزجر إذا زُجِر، لكِن إذا أمسَك لم يأتِ لك إلَّا بنِصف الصَّيد، فهذا أيضًا لا يُؤكَل مِن صَيْده؛ لأنه لمَّا أكلَ منه دلَّ هذا علىٰ أنَّه

أمسَكَه لنفسِه، وإن كان قد يَأتِي ببقيَّة الصَّيد؛ إمَّا لأنَّه شَبع، أو لأنَّه يُريد أن يَكون شريكًا لك، لك نِصفُه وله نِصفُه، فلا يَحلُّ، لابد ألَّا يَأكُلَ إذا أمسَك، فهذا مُعلَّمٌ.

قوله: «وَذَكَرْتَ اسْمَ الله»، متىٰ تَذكُر اسمَ الله؟ تَذكُر اسْمَ الله إذا أَرسَلتَه -أي: حِين إرسَاله- لا إذا رَأيتَه قابلًا علىٰ الصَّيد، فإذا سمَّىٰ الإنسانُ عَليه إذا أَرسَله فصَاد له وأمسَك عَليه؛ حَلَّ، وإذا لم يُسمِّ اللهَ فإنَّه لا يَحلُّ سواءٌ ترك التَّسميةَ نِسيانًا، أو جهلًا، أو عالمًا ذاكرًا، وذلك لأنَّ الشَّرطَ لا يَسقُط سَهوًا، ولا جهلًا، فإذا أَرسَله ولم يُسمِّ الله وأتىٰ بالصَّيد؛ فإن الصَّيدَ حَرامٌ يَجب تَركُه؛ لأن النَّبيَّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ اشْتَرط التَّسميَة، والشَّرطُ لا يَسقُط سهوًا، ولا جهلًا.

فإن قال قائل: هذه الحالُ يَكثر فيها النِّسيان؛ لأنَّ الإنسانَ إذا رأىٰ الصَّيدَ ارْتَبَك، وأَرسَل الكَلبَ بسُرعَة لئلا يَفوتَه الصَّيد؛ فيَنسىٰ كثيرًا أن يُسمِّي.

الجَوَاب: ولو كَان الأمرُ كذلك، فإنه لا يُعذَر بتَرْك هذا الشَّرط.

فإن قال قائل: ما الجَوابُ عَن قَولِ الله تَعالَىٰ: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وهذه قاعدةٌ عَظيمة في الشَّريعة الإسْلاميَّة.

الجَوَاب: القَولُ بمُوجب هذه القَاعدة: أن هذا الرَّجل الَّذي تَرك التَّسمية نسيانًا لا مُؤاخذةَ عَليه، لكن لو تَركها عمدًا؛ صار مُؤاخذًا.

وبالنِّسْبة لهذا الَّذي أَرسَل الصَّيدَ ونَسِي التَّسمية: لا مُؤاخذةَ عَليه، ولا يَأثَم، لكن بالنِّسْبة لمَن يَأكُل هو الَّذي نَمنَعُه أنْ يَأكل؛ لأنَّ اللهَ قَال: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا۟ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُۥ لَفِسْقٌ﴾ [الأنعام: ١٢١] لكِن لو أكَل الإنسانُ من هذا الصَّيدِ الَّذي لم يُسمَّ عليه ناسيًا أو جاهلًا، لا يَأثم؛ حينئذٍ تَنطَبِقُ القَاعدة.

فنَقول: هذا الصَّيدُ مِن شَرط حلِّه التَّسمية، فإذا فُقِدَ الشَّرطُ فُقِدَ المَشروط، كمَا أن الكَلبَ لو اسْترَسل بنَفسه فإنه لا يَحلُّ، كذلك لو اسْترسل بإرسَال صاحبِه ولكنَّه لم يُسَمِّ، فإنه لا يَحلُّ ولا فَرق في هذا.

ومثلُه -أيضًا- المَذبُوح؛ إذا ذَبَحْتَ ونَسيتَ أن تُسمِّيَ اللهَ فإن الذَّبيحةَ حَرام، ولا تَحلُّ؛ لأن التَّسمية شرطٌ للحِلِّ، والشَّرط لا يَسقُط بالسَّهو والجَهْل، قال اللهُ تَعالَىٰ: ﴿فَكُلُواْ مِمَّا ذُكِرَ ٱسۡمُ ٱللَّهِ عَلَيۡهِ﴾ [الأنعام: ١١٨]، وقال النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا أَنْهَرَ الدَّمَ، وذُكِرَ اسْمُ اللهِ عَلَيْهِ فَكُلُوا»(١)؛ فاشْتَرطَ شَرطَين:

الأوَّل: إنْهَار الدَّم.

والثَّاني: ذِكْر اسْم الله.

فلو أنَّ أحدًا ذبَح بدون إنْهَارِ الدَّم جاهلًا، كأنْ خنَق الذَّبيحة ومَاتت وقَد سمَّي اللهَ عليه، لا تَحلُّ لفُقدانِها أَحد الشَّرطين، ولو كان جاهلًا؛ لأن هذا شَرطٌ، ولو أنه نسِيَ وذبَح بخَنْق ثم ماتَت وقد سمَّىٰ اللهَ عليها فإنَّها لا تَحِلُّ؛ لأن إنْهارَ الدَّم شرطٌ، والتَّسميةُ كذلك مِثلُ إنْهار الدَّم، لابُدَّ منها.

وقد اختَلف العُلَماءُ في هذه المَسْأَلَة اختِلافًا كبيرًا؛ فمِنهم من قال: إنَّ التَّسمية علىٰ الذَّبيحة والصَّيد سُنَّة وليسَت بشَرط، وهذا قولٌ ضعيفٌ جدًّا.

ومِنهم من قال: إنَّها شَرطٌ في الذَّبيحة وفي الصَّيد، لكنَّها تَسقط بالنِّسيان في الذَّبيحة ولا تَسقط بالنِّسيان في الصَّيد. وهذا هو المَشْهور من مَذْهب الحنَابِلة رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

---

(١) أخرجه البخاري (٢٤٨٨)، ومسلم (١٩٦٨) من حديث رافع بن خديج رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

واسْتدلُّوا لعَدم السُّقوط في الصَّيد: أنَّ النَّبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**إذَا أَرسَلتَ كِلابَك المُعلَّمة وذكَرتَ اسْمَ الله**»، فجَعل التَّسمية شَرطًا.

وأما الذَّبيحةُ: فالتَّسميةُ وَاجبةٌ، وليسَت بشَرط، فتَسقُط بالنِّسيان والجَهل.

وقال شيخُ الإسلام ابنُ تيميَّة رَحِمَهُ اللَّهُ: لا تَسقطُ التَّسميةَ لا في الصَّيد ولا في الذَّبيحَة، وأنَّه إذا نَسِي التَّسميةَ في الصَّيد أو في الذَّبيحة؛ فالصَّيدُ والمَذبُوح حرامٌ، وقَولُه أصَحُّ وأَقعَد.

وأما التَّفريق بين الصَّيد والذَّبيحَة؛ فكان مُقتضىٰ النَّظر أن تَسقط التَّسمية في الصَّيد دون الذَّبيحة؛ لأن الذبيحةَ يَذبحُها الإنسانُ وهو مُطمئن هادِئُ النَّفس، بخِلاف الصَّيد.

وأمَّا قولُهم: إنَّ الرَّسُول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اشتَرط ذِكر اسْم الله في الصَّيد؛ فنَقول: وكذلك أيضًا في الذَّبيحة؛ فإن النَّبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**مَا أَنهَرَ الدَّمَ وذُكِرَ اسمُ اللهِ عَليه فكُلُوا إلَّا السِّنَّ والظُّفُرَ، فإنَّ السِّنَ عَظمٌ، والظُّفُر مُدىٰ الحَبَشَة**»[1].

وقَوله: «وَإذَا رَمَيْتَ بالمِعرَاض فخَزقَ فكُلْ»، فإنْ أَصاب بعَرْضِه؛ فَلا تَأكل.

المِعرَاض: مِثل العصَا، رَمَيتُ بالعَصا وكان رَأسه مُدبَّبًا فأصابَ الصَّيدَ برأسِه فخَزَقَه حتىٰ أَنهَر الدَّمَ، فإنَّه يُؤكل، وأمَّا إذا صَدم الصَّيد، وضَرب الصَّيد بعَرضه ومات الصَّيد فإنه لا يُؤكل؛ لأنَّه داخلٌ في قوله تَعالَىٰ: ﴿وَٱلۡمَوۡقُوذَةُ﴾ المَوقوذة: هي الَّتي تُضرب بعَصا أو شِبْهه حتىٰ تَموت.

فإنْ رمىٰ الصَّيد بحَجرٍ، وقَتل الحَجرُ الصَّيدَ بثِقَلِه لا بحَدِّه، فإنَّه لا يَحلُّ؛ لأنه كالمِعراضِ تمامًا.

---

(١) سبق تخريجه.

مَسَائل:

أولًا: لو أرسلتُ كلبًا غيرَ مُؤدَّب؛ لكنِّي لمَّا أردتُ أن أَصيدَ به أَطعمتُه حتىٰ شَبع ثم أَرسَلتُه، فأَتَىٰ بالصَّيد كاملًا لم يَأكُل منه شيئًا، لا يَحلُّ؛ لأنه غيرُ مُعلَّم، ولو لم يَأكل؛ لأنَّ الله يَقول: ﴿وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ ٱلْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ﴾ [المائدة: ٤].

ثانيًا: لو أن الكلبَ خَنَق الصَّيد وجاء به؛ فهَل يَحلُّ أو لا؟ فيه خلاف.

القول الأوَّل: المَشْهور من المَذْهب: أنَّه لابُدَّ أن يَكون هناك جَرْحٌ، لقَوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ما أَنْهرَ الدَّمَ».

القول الثَّاني: أنه لا يُشتَرط؛ لعُموم قوله تَعالَىٰ: ﴿فَكُلُوا۟ مِمَّآ أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: ٤]، والاحتِياطُ أَلَّا يَأكُل.

ثالثًا: لو أنه أَرسل الكلبَ فأتىٰ له بالصَّيد حيًّا، هل يُعيد التَّسمية، أم تكفيه التَّسميةُ الأولىٰ؟

لو أتىٰ الكَلبُ بالصَّيد حيًّا وَجَب أن يُذكَّىٰ التَّذكيةَ الشَّرعية، أي: لابُدَّ أنْ يُنهر منه الدَّم ويُسمَّىٰ عليه.

مَسْأَلَة: ما هو المِعراض؟

الجَوَاب: المِعراض هو العَصَا، رأىٰ إنسانٌ طيرًا يطير، أو أرنبًا يَعدو فرَمىٰ عَليه العصَا، إن أصابَ بعَرضه فإنه لا تَحِلُّ، وإن كان المِعراض مُدَبَّبَ الرَّأس -أي: دَقيق- بحيثُ إذا أصابَ الصَّيدَ خَرقَه، فإنَّه يَحِلُّ.

□ **قال البخاري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٣٩٨] حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الأَحْمَرُ، قَالَ: سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ عُرْوَةَ يُحَدِّثُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالُوا: يَا رَسُولَ الله، إِنَّ هُنَا أَقْوَامًا حَدِيثًا عَهْدُهُمْ بِشِرْكٍ، يَأْتُونَا بِلُحْمَانٍ لَا نَدْرِي يَذْكُرُونَ اسْمَ الله عَلَيْهَا أَمْ لَا. قَالَ: «**اذْكُرُوا أَنْتُمُ اسْمَ الله وَكُلُوا**»(١). تَابَعَهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَالدَّرَاوَرْدِيُّ وَأُسَامَةُ بْنُ حَفْصٍ.

[طرفاه: ٢٠٥٧، ٥٥٠٧ - تحفة: ١٦٩٥٠، ١٧٢٣٥، ١٧٠٣٣، ١٦٧٦٢]



قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ(٢):

«وَقَوْله فِيهِ: (تَابَعَهُ مُحَمَّد بْن عَبْد الرَّحْمَن): هُوَ الطُّفَاوِيُّ، وَ(عَبْد العَزِيز بْن مُحَمَّد): هُوَ الدَّرَاوَرْدِيُّ، وَ(أُسَامَة بْن حَفْص): هُوَ المَدَنِيُّ، وَتَقَدَّمَ فِي الذَّبَائِح بَيَان مَنْ وَصَلَهَا، وَطَرِيق الدَّرَاوَرْدِيّ وَصَلَهَا مُحَمَّد بْنُ أَبِي عُمَر العَدَنِيُّ فِي «مُسْنَده» عَنْهُ، وَتَقَدَّمَ القَوْلُ فِي هَذَا السَّنَد بِأَشْبَعَ مِنْ هَذَا هُنَاكَ» اهـ.

قال الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

قوله: «اذْكُرُوا أَنْتُمُ اسْمَ الله وَكُلُوا».

الفوائدُ الفِقهيَّة في هذا الحَدِيث:

الأُولى: أنَّ الفِعل إذا وقَع مِن أهلِه فإنَّ الأصلَ فيه السَّلامة، فالبَيعُ إذا وقَع من

---

(١) وأخرجه أيضًا: أبو داود (٢٨٢٩) عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهُمْ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ قَوْمًا حَدِيثُو عَهْدٍ بِالْجَاهِلِيَّةِ يَأْتُونَ بِلُحْمَانٍ لَا نَدْرِي أَذَكَرُوا اسْمَ اللهِ عَلَيْهَا أَمْ لَمْ يَذْكُرُوا، أَفَنَأْكُلُ مِنْهَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**سَمُّوا اللهَ وَكُلُوا**».

(٢) «فتح الباري» (١٣/ ٣٨٠).

جائزِ التَّصرُّف، فالأَصْل فيه السَّلامَة، وكذلك الهِبَة، وكذلك جَميعُ العُقود، والأفعَال أيضًا إذا صدَرت من أهلِها فالأصلُ فيها السَّلامة.

الثَّانية: الذَّابح إذا كان أهلًا للذَّبْح وشَكَكْنَا هل سمَّىٰ أمْ لَا؟ فإنَّنا لا نَلتفت إلىٰ هذا الشَّكِّ، بِناءً علىٰ أن الأصلَ السَّلامة، ولهذا سألوا النَّبيَّ صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ عن ذبائح هَؤُلاء القوم الَّذين هم حَدِيثو عهدٍ بشرك، والغَالب أن حَدِيثَ العهدِ بالشِّركِ لا يَعرِف أحكامَ الإسْلَام، ومع ذلك قال: «اذْكُروا أَنْتُم اسْمَ اللهِ وكُلُوا»، فدلَّ ذلك علىٰ أن الذَّبيحة إذا ذبحَها من هو أهلٌ للذَّبح لا نَسأل: هَل سمَّىٰ أمْ لَا؟ لأنَّ الأصلَ أن ذبيحتَه حلالٌ.

وكذلك لا نَسألُ: كَيف ذبَح؟ هل ذبَح بسِكين؟ أو بخَنق؟ لا نَسأل؛ لأن التَّسمية شرطٌ وإنْهار الدَّم شَرط، وإذا كنَّا لا نسأل عن التَّسمية فإنَّنا لا نسأَلُ عَن إنهارِ الدَّم، ولا فَرْقَ.

فإذا أطْعَمنا يَهوديٌّ أو نَصرانِيٌّ لَحمًا، فهل نَأكُل، أو نَقولُ: كَيف ذبَحتَ؟ وهَل سَمَّيْتَ؟ لَا، نَأكُل ولكِن نُسمِّي.

ويُشعر هذا الحَدِيثُ بفَحْواه انتقَاد السُّؤال؛ لأنه لمَّا قال: سمُّوا أنتُم وكُلُوا، كأنَّه قال: ليسَ عَليكم أن تَبحثوا عن فِعل غيركم، فإن هذا من التَّعمُّق ومِن التَّنطُّع، ولكِن أنتم سَمُّوا علىٰ فِعلكم، ولا تَبحثوا عَن فِعْل غَيركم، وهذا هو المُوافِق للشَّريعة الإسْلاميَّة: أنَّ الإنسانَ لا يَنبغي له أن يَتنطَّع ويَتعمَّق. ما دامَ الفِعلُ صَدَر مِن أهلِه فَلا تَبحَث.

وقَوْله: «سَمُّوا أَنْتُم وكُلُوا»: هل مُرَاده التَّسمية علىٰ الذَّبح الَّذي هو فِعْل غَيرهم أو علىٰ الأكل الَّذي هو فِعلُهم؟

الثَّاني؛ لأنَّ التَّسميةَ علىٰ الذَّبح لا فائدةَ منها، فالتَّسميةُ هنا علىٰ الأكْل الَّذي هو

فِعلُهم، وفي هذا مِن يُسر الشَّريعة الإسلاميَّةِ وسُهولَتِها ما فيه، وأن الإنسانَ لا يُكَلَّف أن يَبحَث، ولو أننا لو كُلِّفنا أن نَبحث لضَاقت علينا الأمُورُ.

لو كنا نقول: من ذبح هذا؟ فلان، فهل هو يصلي أو لا يصلي؟ وهل هو تملك هذه الذبيحة أم لا؟ إلىٰ آخر هذا التعمق المنهي عنه.

مَسْألَة: ما تقولُ في المَصْيدَة الَّتي تُسمَّىٰ النَّفاطة؛ لأنها تَنفُط الحَصىٰ؟

الجَوَاب: نَقول: لا يَحِلُّ ما صِيدَ بها، إلَّا إذا أَدرَكْتَه حيًّا وذكَّيْتَه.

مَسْألَة: ما الحُكم لو غَلب علىٰ الظَّنِّ أن هَؤُلاء القَوم لا يَذكرون اسمَ الله، أو لا يَنهرون الدَّم؟

الجَوَاب: سمِّ وكُل. ما لَم تَتيقَّن أنَّهم لا يَذكرون اسمَ الله، أو لَم يَنهروا الدَّم فلا تأكُل، ولكِن إذا شكَكْنا هل الذَّابح ممَّن تَحلُّ ذَبيحتَه أم لا؟

نَقول: إن كان هناك أصلٌ نَبني عليه؛ بنَيْنا علىٰ الأصْل؛ مثل: أن نَشكَّ في رجُلٍ مُسلم هل هو يُصلي أو لا يُصلي؟! الأصلُ: الصَّلاة. أمَّا إذا لم يَكن لدينا أصلٌ مثل: أن شكَكْنا في القَائمين علىٰ المجْزَرة؛ هل هم مُسلمون، أم مُشركون، أم شيُوعِيُّون، أو مَجوسِيُّون. فهل نأكُل أم لا نأكُل؟

لا نأكل؟ لأنَّنا شَكَكْنا في أهليَّة الذَّابح، لا في الشُّروط الَّتي تَترَتَّب علىٰ ذبْحِه؛ فحينئذٍ لا نَأكلها.

مَسْألَة: المَجوسي هل تَحِلُّ ذَبيحتُه؟

الجَوَاب: لا تَحلُّ ذَبيحتُه، وقد قِيل للإمام أَحمد: إنَّ أبا ثَورٍ[1] يَرىٰ أن

---

(١) هو إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان الكلبي البغدادي، أبو ثور؛ مفتي العراق، وصاحب الإمام الشافعي، ولد في حدود سنة سبعين ومائة، وتوفي في صفر سنة أربعين ومائتين، انظر: «سير أعلام =

المَجوسيَّ تَحلُّ ذَبيحتُه. فقال: أبُو ثَور كاسْمِه، يعني: شدَّد في هذا؛ لأن ما قالَه خِلافُ الإجماع، فلَم يَقُل أحدٌ من العُلَماء: إن المَجوسَ تُنكح نساؤهم ولا تَحلُّ ذَبائحُهم؛ ولهذا نقولُ: إنَّه لا تَحلُّ ذَبيحَةُ المَجوسي، ولا تُنكح نساؤهم، وإن كان تُؤخذ منهم الجِزيَة؛ لأنَّ الجِزيَة -علىٰ القَول الرَّاجح- تُؤخذ من كلِّ كافِر، من المَجوسي واليَهودي والنَّصراني والشُّيُوعي وكلِّ كافر.

فائدة: لو أن أحدًا أمسَك الطَّائرَ ومَزعه فإنه لا يَحلُّ؛ لأنه يُشبه الخَنْق، وكذلك لو فعَل كما يَفعله بعضُ الصِّبيان، يمسكون العُصفورَ فيَقتلونه أو يَذبحونَه بظُفُرِه؛ فإنَّه لا يَحلُّ، وبَعضُهم يَذبَحُه بسِنِّه.

□ **قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:**

[٧٣٩٩] حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: ضَحَّى النَّبِيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِكَبْشَيْنِ، يُسَمِّي وَيُكَبِّرُ (١).

[أطرافه: ٥٥٥٣، ٥٥٥٤، ٥٥٥٨، ٥٥٦٤، ٥٥٦٥ - تحفة: ١٣٦٤]



قوله: «يُسمِّي ويُكبِّر»، فذَبَح باسْم الله، وهذا هو الشَّاهد.

=

النبلاء» للذهبي (١٢/ ٧٢)، و«وفيات الأعيان» لابن خلكان (١/ ٢٦)، و«تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي (٦/ ٦٥).

(١) وأخرجه أيضًا: مسلم (١٩٦٦).

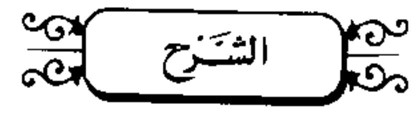
مَسألةٌ: لَو أنَّ غَير الكِتابِي والمُسلم أعانَ مُشرِكًا علىٰ الذَّبْح، فهَل تَحِلُّ الذَّبيحةُ؟

الجوابُ: الإعانَة إن كانَت علىٰ الذَّبح نفسِه فإنَّها لا تَحِلُّ؛ لأنَّه اجتَمع في هذا الفِعل مُبيحٌ وحَاظِر، بمَعنىٰ أنَّ الاثْنَين أمسَكَا بالسِّكِّين وذَبحَا، فهذا لا تَحلُّ ذَبيحتُه، أما لَو نَاوَل مَن لَا تَحلُّ ذَبيحتُه السِّكِّينَ مَن تَحِلُّ ذَبيحتُه فذَبَح فإنَّها تَحلُّ، وكذلك لَو ذبَح فأنْهَر الدَّمَ ثُمَّ كَمَّل الذَّبحَ مَن لَا تَحلُّ ذَبيحتُه فهي حَلَال.

❑ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٤٠٠] حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ جُنْدَبٍ أَنَّهُ شَهِدَ النَّبِيَّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ النَّحْرِ صَلَّى ثُمَّ خَطَبَ فَقَالَ: «**مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ فَلْيَذْبَحْ مَكَانَهَا أُخْرَى، وَمَنْ لَمْ يَذْبَحْ فَلْيَذْبَحْ بِاسْمِ اللهِ**»[1].

[أطرافه: ٩٨٥، ٥٥٠٠، ٥٥٦٢، ٦٦٧٤ - تحفة: ٣٢٥١ - ٩/١٤٧]



الشَّاهِد: قَوْله: «**فَلْيَذبَحْ باسْم الله**».

وفي هذا دليلٌ علىٰ: أنَّ الشَّرط لا يَسقط بالجَهْل، لقَوْله: «**مَن ذبَح قَبل أن يُصلِّي فلْيَذبَح مَكانَها أُخرىٰ**»، فإنَّ عمومَه يَقتَضي: أنَّه وإن كان جاهلًا، ولهذا لمَّا قال أبو بُردَةَ: يا رَسُولَ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إنَّني ذَبحتُ قبلَ أن آتِي إلىٰ الصَّلاة مِن أجْل أن يُطعِم أهلَه،

---

(١) وأخرجه أيضًا: مسلم (١٩٦٠).

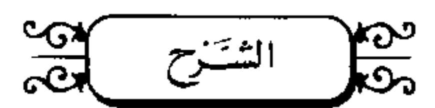
ويأكلون، يَعْني مُبكِّرين؛ فأمرَه النَّبيُّ صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أنْ يَذبَح بدَلَه، وقالَ له: «إنَّ شَاتَك شَاةُ لَحم»، مَع أنَّه كان جاهلًا، لكن الشَّرط لا يَسقُط بالجَهل كمَا سبَق ذِكْرُه.

وقوله: «ومَن لَم يَذبح فلْيذبَحْ باسْم اللهِ»: اسْتَنبط بعضُ العُلَماء مِن قَوله صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: **«فلْيَذْبح باسْم الله»** أن الجارَّ والمَجرورَ في البَسملة يَنبغي أن يَكون مُتعلَّقُه فِعلًا مُناسبًا للعمل الَّذي ابتدأَته بالتَّسمية؛ فمثلًا: إذا أرادَ الإنسانُ أن يَتوضَّأ، وقال: بِسْم الله، فمُتعلَّقُ البَسملة: أَتَوَضَّأ، وإذا أرادَ أن يَدخُل المَسجدَ يَقول: بِسْمِ الله أدخُل.

❑ قال البخاري رَحِمَهُٱللَّهُ:

[٧٤٠١] حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا وَرْقَاءُ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: **«لَا تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ، وَمَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِالله»** (١).

[تحفة: ٧٢٥٨]



قوله صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: (**لا تَحلِفوا: بآبَائكُمْ**): إنما خصَّ الآبَاء؛ لأَنَّه الغَالب كانُوا يَحلفون بآبائهم، ثمَّ أَرشَد -لمَّا نهىٰ عن الحَلف إلىٰ الآبَاء- إلىٰ ذِكْر مَن يَحلف به وهُو الله، فقَال: «**ومَنْ كَان حَالفًا فلْيَحْلِف باللهِ**»، فدلَّ ذلك علىٰ تَحريم الحَلف بالآبَاء، ومِثله

---

(١) وأخرجه أيضًا: مسلم (١٦٤٦).

الحَلِف بأيِّ مَخْلوق كان؛ لقَول النَّبيِّ صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**مَنْ حَلفَ بغَير اللهِ فَقَد كَفَر أو أَشْرَك**»[(١)]، حتىٰ بالرَّسُول عَلَيْهِالصَّلَاةُوَالسَّلَامُ لا يَجوز الحَلِف به، حتَّىٰ لو كانَ الحَلِف بجبريل أو بالعَرْش، أيُّ مَخْلوق فإنَّه لا يَجُوز الحَلِف به، فمَن حَلف به فقَد أَشرَك.

مُناسبة الحَدِيث للبَاب:

قالَ الحافظ ابنُ حَجَرٍ رَحِمَهُٱللَّهُ[(٢)]: «حَديث ابن عُمر: «**لا تَحلِفوا بآبائكُم**» تقدَّم شرحُه في الأَيمان والنُّذور، قال نُعيم بنُ حمَّاد في «الرَّدِّ علىٰ الجَهميَّة»: دلَّت هذه الأحاديثُ، يَعني الوارِدَة في الاستِعاذَة بأسْماء اللهِ وكَلمَاتِه والسُّؤال بها؛ مِثْل أَحاديث البَاب وحَديثِ عَائشةَ وأَبِي سَعيد: «**بِسْم اللهِ أَرقِيك**»[(٣)]، وكِلاهُما عند مُسلم، وفي البَاب عَن عُبادَة ومَيمونَة وأَبي هُريرةَ وغَيرِهم عِند النَّسائي وغَيرِه بأَسَانيد جِياد عَلىٰ أَنَّ القُرآنَ غَيرُ مَخلُوق، إذْ لَو كانَ مَخلوقًا لَم يَستَعِذ بِها، إذْ لَا يُستَعاذ بمَخلوق، قال اللهُ تَعالىٰ: ﴿فَٱسۡتَعِذۡ بِٱللَّهِ﴾، وقالَ النَّبيُّ صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**وإذَا اسْتعذْتَ فاسْتَعِذْ باللهِ**».

وقَال الامامُ أَحمدُ في كتابِ «السُّنَّة»: قَالَت الجَهميَّة لِمَن قَال: إنَّ اللهَ لَم يَزَلْ بأَسمائِه وصِفاته: قُلْتُم بقَول النَّصارىٰ حيثُ جَعلوا معَه غَيرَه، فأَجَابُوا بأَنَّا نَقولُ: إنَّه وَاحدٌ بأَسْمائه وصِفاتِه...» اهـ.

قال الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُٱللَّهُ:

قَوْله: «إنَّ الاستِعاذَةَ لا تَكُون بالمَخْلوق»: ليسَ هذا عَلىٰ إطلاقِه، بل الاستِعاذَةُ بالمَخْلوق فيما يَقدِر عَليه جَائزَة، وفي ذلِك أَحادِيث، مِنْها:

---

(١) أخرجه الترمذي (١٥٣٥) من حديث ابن عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا، وصَحَّحه الألبانيُّ في «الإرواء» (٢٥٦١).

(٢) «فتح الباري» (١٣/ ٣٨١).

(٣) أخرجه مسلم (٢١٨٦) من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.



- «فَعاذَت المَخزوميَّة بأُمِّ سَلمَة»[١].
- «يَعوذُ عَائذٌ بالبَيت»[٢].
- «ومَن وَجَد فِيهَا مَلجأً أَوْ مَعَاذًا فَليَعُذْ بِه»[٣].
- «أعُوذُ برَسُول اللهِ»[٤].
- «كانَ مُتعوِّذًا»[٥].

مَسْأَلَة: كيفَ نَجمَع بَين نَهْي الرَّسُول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن الحَلِف بالآباءِ مَع أَنَّه حَلف عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ في قصَّة الرَّجل الَّذي سأَلَ عن الإسْلَام فقَال: «واللهِ لا أَزيدُ علىٰ هذا ولا أَنْقُص»، فقال رَسُول اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أفلَح وأبيهِ إنْ صَدق»[٦]؟

الجَوَاب: «أفْلَح وأَبيه»: قَد اخْتَلفت أَجْوبَةُ العُلَماء في هذا:

أولًا: قالَ بَعضُهم: إنَّ في هذا تَصحيفًا، وأنَّ الأصل: أفْلَح واللهِ. لكِن لمَّا كَانوا في الأوَّل لا يُنقِّطُونَ الكلماتِ ولا يَضعُون عليها الحَرَكَات؟ صارَت «والله» في: «أفلَح واللهِ إن صَدق» قَريبة من «أَبيهِ».

ولا شكَّ أن هذا خطَأ؛ لأنَّ الأحادِيث رُوِيَت بالنَّقل بالقَول، والنَّقل بالكِتَابة،

---

(١) أخرجه مسلم (١٦٨٩) من حديث جابر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه مسلم (٢٨٨٢) من حديث أم سلمة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا.

(٣) أخرجه البخاري (٣٦٠١)، ومسلم (٢٨٨٦) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٤) أخرجه مسلم (١٦٥٩) من حديث أبي مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٥) أخرجه البخاري (٤٢٦٩)، ومسلم (٩٦) من حديث أسامة بن زيد رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

(٦) أخرجه مسلم (١١)، وأبو داود (٣٢٥٢) من حديث طلحة بن عبيد الله رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وقال الألبانيُّ رَحِمَهُ اللهُ: شاذ بزيادة: «وأبيه»، وانظر: «السلسلة الضعيفة» (١٠/ ٧٥٦) تحت حديث رقم (٤٩٩٢).

والَّذين رَوَوْها، رَوَوْها: «أفلَح وأَبيه».

ثَانِيًا: قالَ بَعضُهم: هذا قَبْل النَّهي عن الحَلِف بالآباءِ، وهذا قَولٌ يَحتاج إلىٰ مَعْرِفة التَّاريخ.

ثالثًا: وقال بعضُ العُلَماء: إنَّ هذا ممَّا يَجري علىٰ اللِّسان بلا قَصْد؛ فهو كقَوْله: «ثَكِلَتْكَ أُمُّكَ يَا مُعَاذُ»(١) . هذه ثلاثَة أقوال.

رابعًا: وقالَ بَعضُ العُلَماء: إن النَّبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَستَحيل أنْ يَكون في قَلبِه مِن تَعظيم المَحلُوف به، مِثل ما يَكون في قَلْب غَيْره، وعلىٰ هذا فيَكُون مُستَثْنىٰ.

وقَوَّوْا هذا القَول بأنَّ النَّبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يَحلِف بأبيهِ هُو، فلا يَكُون في قَلبِه من التَّعظيم ما يَكونُ في قلبِ مَن حَلف بأبيهِ؛ لأنَّ مَن حَلف بأبيهِ يَحلِف بشَخصٍ هُو عندَه في قِمَّة العَظمَة والعِزَّة، والافْتِخار به، بخِلاف مَن حَلف بأبي غَيره فإنَّه لا يَكون في قَلبِه مِثْل ما يَكون في قَلْب مَن حَلف بأبيهِ.

ويَحتَمل أن نَقول: هذا مِن المُتشابه وعِندنا ما هو مُحكَم، والواجبُ عِند الاشْتباه: أنْ نَرجِعَ إلىٰ المُحْكَم ونَقولُ: اللهُ أَعلَم.

قَد يَكون هذا من خَصائص الرَّسُول، أو نِسيانًا أو قَبل التَّحريم، أو مِن قَبيل مَا يَجري علىٰ اللِّسان بلا قَصْد، كلُّ هذا مُحتَمَل، فما دام مُحتملًا وعندنا شيءٌ واضِح مُحكَم؛ فالواجبُ الرُّجوع إلىٰ المُحكم.

مَسْأَلَة: لو قيلَ: إنَّ هناك تَقدير مَحذوف، والتَّقدير: أفْلَح ورَبِّ أَبيه.

الجَوَاب: الأَصْل عَدم هذا، مَن قَال: إن الرَّسُول قصَد: ورَبِّ أَبيه؟!

---

(١) أخرجه أحمد (٥/ ٢٣١) (٢٢٠٦٩)، والترمذي (٢٦١٦)، وابن ماجه (٣٩٧٣) من حديث معاذ بن جبل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وصَحَّحه الألبانيُّ في «الصحيحة» (١١٢٢).

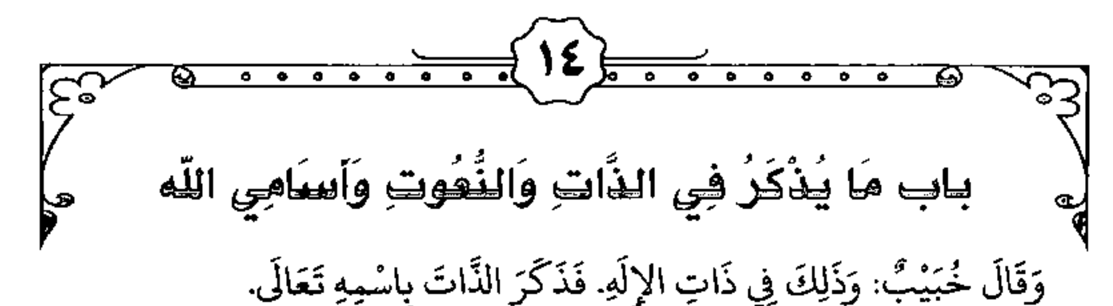
مَسْأَلَة: جَاءت بعض الرِّوايات بـ«**أَفلَح إن صَدَق**» بحَذف «**وأَبيه**»!

الجَوَاب: إذا كانَ بحَذْفها فلا إشكالَ، فحينئذٍ يُنظر أَيُّهما أَوثَق؟ مَن أَثبَتَها، أو مَن حَذَفَها؟ فإذا كان مَن أَثبَتَها أوثَق فلابُدَّ من الإجابة، وإذا كان مَن حَذفها أوثَق صار هذا شافٍ.

والرَّاجح: أنه مُحكَم ومُتشَابه.



□ **قال البُخاري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:



١٤ باب مَا يُذْكَرُ فِي الذَّاتِ وَالنُّعُوتِ وَأَسَامِي اللّه

وَقَالَ خُبَيْبٌ: وَذَلِكَ فِي ذَاتِ الإِلَهِ. فَذَكَرَ الذَّاتَ بِاسْمِهِ تَعَالَى.



الشَّرح

معنَاهُ: هَل تُطلَق الذَّات؟ وهل الرَّبُّ عَزَّوَجَلَّ ذاتُه مُجرَّدة عن الصِّفَات؟

لا، ولهذا قال البُخَاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: في الذَّات والنُّعوت، والنُّعوتُ: هي الأوصافُ.

قوله: «وأَسامِي الله»: فهُنا: ذات، واسْم، وصِفَة، فكُلُّها ثَابِتَة للهِ. فإذا قُلت: اللهُ الخالِقُ؛ فالخالق تدلُّ علىٰ ذات، وهي اسْمٌ من أسْمَاء الله، وتدلُّ علىٰ صِفَة؛ ولهذا لا يُمكن أن نقولَ: إن الله جَلَّوَعَلَا ذاتٌ مُجرَّدة عن الصِّفَات، كما قاله من يَقوله من غُلَاةِ الجَهمِيَّة وغيرهم، وقالوا: إنَّه لا يَجوزُ أن نُثبتَ صِفَات، بل ذات فَقط؛ لأن إِثْبَات الصِّفَات القَديمة -علىٰ حدِّ قَولهم- يَقتضي إِثْبَات قُدماء مُتعدِّدين، وإِثْبَات قُدماء مُتعدِّدين شِركٌ.

مثالُ ذلك: إذا قُلتَ: أنا أُثبت للهِ ذاتًا، وأُثبت العِزَّة للهِ، عِزَّة قَديمة لم يَزل ولا يزالُ عَزيزًا، وأُثبت القُدْرة له، وأُثبت العِلْمَ، وأُثبتُ السَّمع، وأُثبتُ البَصرَ، وكلُّها قَديمة. يَقولُون: هذا شِركٌ، النَّصارىٰ أشْرَكوا باثْنَين وأنتَ أَشركْتَ بعَددٍ كَثير.

إذًا؛ لا يَجوز أنْ نُثبت لله صِفَة هي قَديمة، ولا يَجوز أن نُثبت له صِفَةً حادثَة -أيضًا-

لأنَّنا لو أثبَتْنا صِفَةً حادثةً لَزِم قيامُ الحَوادث به، وما قامَت به الحَوادثُ فهو حادثٌ.

إذًا: مُشكِلة؛ إنْ أثبتنا صِفَة قديمَة؛ قُلتم: تَعدُّد قُدماء، وهذا شِركٌ، وإنْ أَثبتنا صِفة حَدِيثة؛ قُلتم: هذا حادثٌ والحادثُ لا يَقوم إلَّا بحادِث؛ فماذا نقول؟ نَقول: ليسَ لله صِفَة، ليس له إلَّا ذات مُجرَّدة عن الصِّفَات؟!

لكن البُخَاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ بيَّن أن هُناك ذاتًا، وأن هُناك نعوتًا -وهي الصِّفَات- وهناك أَسْمَاء، كلُّها ثابِتة لله عَزَّ وَجَلَّ: الذَّات، والاسْم، والصِّفة، ومُستحيل أنْ تُوجد ذات مُجرَّدة عن الصِّفة، يَستحيل لو لَم يَكن من صِفَاتها إلَّا صِفَة الوُجود لكان كافيًا؛ لأنَّ كلَّ عَيْن قَائمة بنَفسِها لابُدَّ أن يَكون صِفَة.

فإن قلتَ: لا أَصِفه بالوُجود.

قُلنا: هذا بلاءٌ أشدُّ، فضِدُّ الوُجود العَدم؛ إذًا: أنت وَصفْتَه بالعَدم.

فإن قال: أَنفي الوُجود والعدَم.

قلنا: هذا مُستحيلٌ؛ لأنَّ الوُجود والعَدَم نَقيضَان؛ والنَّقيضان لا يَرتَفعان أبدًا، لابُدَّ لكُلِّ شَيء مِن وُجودٍ أو عَدَم. أما أنْ تَقول: لا مَوجود ولا مَعدوم، لا أَصِفُه بالوُجود ولا بالعَدم؛ فهذا شيءٌ مُستحيل.

والعَجب: أنَّ هَؤُلاء إذا أَفْحَمْتَهم ذَهبوا يُشبِّهونَه بالشَّيء المُمتَنع الَّذي لا يَقولُ به أحدٌ؛ لأنهم قالوا: لا نصِفه بالوُجود ولا بالعدَم؛ شبَّهوه بالمُمتنعات، ولو أنَّهم سلكُوا مَسلكَ السَّلَف، وقالوا: آمَّنا بالله وصَدَّقنا بكلِّ ما وصَف اللهُ به نفسَه لوَجَدوا الرَّاحة القلبيَّة والحَقَّ، وهو سَهلٌ ويَسير؛ ولهذا لا تجِدُ هذا التَّعمُّق وهذا التَّنطُّعَ عند الصَّحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، ما حصَل التَّنطع والتَّعمُّق والإيراداتُ والإشْكالاتُ إلَّا بعد أن

خاضَ الإنسانُ فيما لا يَعْنيه.

وقوله: «وَقَالَ خُبَيْبٌ: وَذَلِكَ فِي ذَاتِ الإِلَهِ. فَذَكَرَ الذَّاتَ بِاسْمِهِ تَعَالَىٰ»: أَثْبَت للإلِه الذَّات: «وذَلك في ذاتِ الإلَه»، فأَثْبت الذَّات باسْمِه؛ لأنَّ من النَّاس مَن أنْكَر أن تقولَ: إنَّ لله ذاتًا، بناءً علىٰ أنَّ الأصْل: أنَّ الذَّات في اللُّغَة العربيَّة لا تَأْتي بمَعْنىٰ العَيْن، إنَّما تَأتي بمَعْنىٰ الصَّاحِبَة، فنَقولُ: ذَات الشَّيء، أي: صَاحِبَة الشَّيء.

تَقولُ: امْرأةٌ ذاتُ جَمال، الدَّارُ ذاتُ الاتِّساع، وما أشبَه ذلك، فهِي بمَعْنىٰ صاحِبَة، ولا تَأتي بمَعْنىٰ الشَّيء القائِم بنَفسه، ولكِن هذا القَول مَردودٌ بمِثل ما قالَ البُخَاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في قَول خُبَيب: (وَذلك في ذاتِ الإلَه)، وعَارَضوا بأنَّ المُرَاد بالذَّات الجِهَة، وسَيأتي تَفصيلُ ذلك إنْ شاء اللهُ.

وهَذه التَّرجَمة اشتَمَلت علىٰ ثلاثِ كَلِمات: الذَّات، والنُّعوت، والأسْمَاء.

أما النُّعوتُ: فهي الأوصافُ، فأوصافُ الله تَعالَىٰ تُسمَّىٰ نُعُوتًا كمَا تُسمَّىٰ أوصَافًا، فتَقول مثلًا: نَعتَ اللهُ نفسَه بكذا وكذا، أي: وصَف.

وأمَّا الأسْمَاء -أسْمَاءُ الله-: فأمرُها مَعْلُوم، سمَّىٰ اللهُ نفسَه بأسْمَاء كثيرَة، وجَعل منها تِسعةً وتِسعين اسمًا مَن أحصَاها دخَل الجنَّة.

أما الذَّات: فالذَّاتُ كَلِمَة اختَلف عُلَماء اللُّغَة: هل هِي فَصيحَة من العربيَّة، أَم هي مُوَلَّدة ولَيست بعَربيَّة؟ وأكثَر المُحققِّين علىٰ أنها مُولَّدَةٌ وليسَت من العربيَّة في شَيء، وإنَّما هي مُصطلح أهْل الكَلام، جَعلوها بدلًا عن كَلِمَة النَّفْس، فيَقول مثلًا: جاء زيدٌ نفسُه، أو جاء زيدٌ ذاتُه، يَجعلونَها بدلًا عنها، ولكنَّها ليسَت مِن كَلام العَرَب العرباء، كما قالَ شَيخ الإسلامِ ابنِ تَيميَّة رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ لأنَّ أصلَها في اللُّغَة



لا تُستعمل بمَعْنىٰ النَّفْس.

وفي اللُّغَة العربيَّة تُستعمل استِعمالاتٍ مُتعدِّدة، مِنها:

أولًا: أن تَكُون بمَعْنىٰ صاحِب، كما لو قُلت: تَزوَّجت امرَأة ذات عِلْم، أي: صاحِبَة عِلْم، ويُقابلها في المُذكَّر «ذُو»، كما لو قلتَ: اتَّصل بي رجلٌ ذو عِلْم، أي: صاحِبُ عِلم.

ثانيًا: وتُستعمل بمَعْنىٰ «الَّتي» عند طَيِّئ، قَبيلة طَيِّئ يَجعلون (ذات) بمَعْنىٰ الَّتي، كما يَجعلون (ذو) بمَعْنىٰ الَّذي، وعليه قولُ الشَّاعر:

فَإِنَّ المَاءَ مَاءُ أَبِي وَجَدِّي وَبِئْرِي ذُوْ حَفَرْتُ وَذُوْ طَوَيْتُ

أيْ: بِئري الَّذي حَفرْتُ والَّذي طَويْتُ، ويُقال: جاءت ذاتُ أَرضَعت ولَدَها، أي: الَّتي أرضَعَت ولدَها.

ثالثًا: تأتي بمَعْنىٰ جِهَة، ومِن ذلك قولُه تَعالَىٰ: ﴿وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ ٱلْيَمِينِ وَذَاتَ ٱلشِّمَالِ﴾ [الكهف: ١٨]، أيْ: جِهَةَ اليَمين وجِهةَ الشِّمال، ويُمكن أن يُحمَل عليها قولُ خُبَيب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وذَلِك في ذاتِ الإلَه»، وقَولُ النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في إبراهيمَ: «**كَذَبَ ثَلاث كَذَباتٍ في ذاتِ الله**»[١]، أي: في جِهَتِه، والمُرَاد: في سَبيلِه وطَاعَتِه.

رابعًا: أن تَكُون زائدةً للتَّوكيد -تَوكيد التَّنكير- مِثل: قَدِمْنا مَكَّةَ ذاتَ يَوم فَوجَدْنا المَسجد خفيفًا، فقَوْله: «ذاتَ يَوم» زائدَة لتَوكيد التَّنكير.

فلو قُلنا: قَدِمْنا مكَّةَ يَومًا فوَجدْنا المَسجدَ خفيفًا؛ استَقام الكَلام؛ وهذا يُوجد

---

(١) أخرجه البخاري (٣٣٥٨)، ومسلم (٢٣٧١) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

كثيرًا في الحَدِيث: «خَرَجْنا مع رَسُول اللهِ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ ذاتَ يَوم» «ذاتَ لَيلَة» ومَا أشبَه ذلك، فهي زائدةٌ لتَوكيد التَّنكير.

مَسْألَة: مِن أيِّ الأقسَام الأرْبَعة قَوْله تَعالَىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ [لقمان: ٢٣]؟

الجَوَاب: الأوَّل؛ ما هِي صَاحبَة الصُّدور؟ القُلوب، كمَا قال تَعالَىٰ: ﴿وَلَٰكِن تَعۡمَى ٱلۡقُلُوبُ ٱلَّتِي فِي ٱلصُّدُورِ﴾ [الحج: ٤٦].

هذه أربعةُ مَعان لـ«ذات» في اللُّغَة العربيَّة، لكن أنَّ «ذات» بمَعْنَىٰ نَفْس الشَّيء وحَقيقة الشَّيء؛ فهذه اختَلف فيها عُلَماءُ العربيَّة. فمِنهم مَن أنكَر استعمَالَها في هذا المَعْنىٰ، ومِنْهم مَن أجازَه وقال: لا بأسَ بذلك، وظَاهر صَنيع البُخَاري رَحِمَهُٱللَّهُ جوازُ استِعمالِها بمَعْنىٰ النَّفس.

فإذا قال قائل: ما العَلاقةُ بين هذا الاستِعمال وبين المَعْنىٰ الأصْليِّ في اللُّغَة العربيَّةِ؟

قلنا: المَعْنىٰ الأَصلِي في اللُّغَة العربيَّة: تَأتي بمَعْنىٰ صاحِبَة، فهُم يَقولون: ذاتَ عِلمٍ، أي: صاحبةَ عِلمٍ، واللهُ تَعالَىٰ ذُو عِلْمٍ، فأصلُها مضافةٌ، لكن حُذِفَ المُضافُ ثم بقِيَت نَكرةً فَعُرِّفت بأل، ولهذا منَع بعضُ العُلَماء أن تقولَ: ذات بالنِّسْبة لله.

لمَاذا؟ قَالوا: لأنَّ التَّاءَ للتَّأنيث، والتَّأنيثُ لا يَجوزُ استعمالُ الكَلِمَة المُؤنَّثة بالتَّاء ولو للمُبالَغَة؛ ولهذا لا يَجوز أن تَقولَ: إنَّ اللهَ عَلَّامة، ويَجوز أن تَقول: هذا الرَّجل علَّامة، أما اللهُ فتَقول: علَّام، ﴿عَلَّٰمُ ٱلۡغُيُوبِ﴾، فإذا أتيتَ بـ«ذات» تُريد بها الرَّبَّ عَزَّوَجَلَّ فإنَّ هذا تَأنيثُ مَا يُضافُ إلَىٰ الله، وهذا لا يَجوز، ولكِن هذا خلافُ

استِعمال جُمهور العُلَماء المُحققين.

والخُلاصَة: أن الذَّات في اللُّغَة العَربيَّة تُستَعمَل علىٰ أرْبَعة أَوجُه.

أما في الاصْطِلاح -ولا مُشاحَّةَ في الاصْطِلاح- وهو المَعْنىٰ الجَديد لها، فهو أن تَكُون بمَعْنىٰ نَفْس.

فيُقال: ذاتٌ وصِفَات، ذاتُ اللهِ، أي: نَفْسُ اللهِ، جاء زيدٌ ذاتُه، أي: نفسُه، وهكذا، وتكُون مُضافة؛ كذات الله، وتكُون مَقطوعة عن الإضافة مَعْرَّفة بأل، مثل: الذَّات، وهذا هو ما ذَهب إليه البُخَاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

لكن إن قال قائل: استدلالُ البُخَاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقول خُبَيب: «وذَلِك في ذاتِ الإلَه» هل يُطابق ما تَرجَم به؟

نقول: لَا؛ لأنَّ البُخَاريَّ تَرجَم علىٰ أن الذَّات بمَعْنىٰ النَّفس، وخُبيب لم يُرِد ذات اللهِ الَّتي هي نفسُه، إنَّما يُريد ذاتَه في سَبيل الله، أو في طَاعة الله، أو في مَرضاة الله، أو ما أشبَه ذلك.

لكن كأنَّ البُخَاريَّ يَقول: يَكفي في هذا أنِ اسْتُعْمِلَت الذَّاتُ مُضافةً إلىٰ اللهِ، فأخَذ مِن جَواز استِعمال ذات مُضافةً إلىٰ الله أنْ يُوصَفَ بها اللهُ عَزَّوَجَلَّ.

❁ ❁ ❁

☐ **قال البُخاري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٤٠٢] حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ أَبِي سُفْيَانَ بْنِ أَسِيدِ بْنِ جَارِيَةَ الثَّقَفِيُّ -حَلِيفٌ لِبَنِي زُهْرَةَ وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي هُرَيْرَةَ-

أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَشْرَةً مِنْهُمْ خُبَيْبٌ الأَنْصَارِيُّ، فَأَخْبَرَنِي عُبَيْدُ الله بْنُ عِيَاضٍ أَنَّ ابْنَةَ الحَارِثِ أَخْبَرَتْهُ أَنَّهُمْ حِينَ اجْتَمَعُوا اسْتَعَارَ مِنْهَا مُوسَى يَسْتَحِدُّ بِهَا، فَلَمَّا خَرَجُوا مِنَ الحَرَمِ لِيَقْتُلُوهُ قَالَ خُبَيْبٌ الأَنْصَارِيُّ:

وَلَسْتُ أُبَالِي حِينَ أُقْتَلُ مُسْلِمًا ... عَلَى أَيِّ شِقٍّ كَانَ للهِ مَصْرَعِي
وَذَلِكَ فِي ذَاتِ الإِلَهِ وَإِنْ يَشَأْ ... يُبَارِكْ عَلَى أَوْصَالِ شِلْوٍ مُمَزَّعِ

فَقَتَلَهُ ابْنُ الحَارِثِ، فَأَخْبَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَصْحَابَهُ خَبَرَهُمْ يَوْمَ أُصِيبُوا(١).

[أطرافه: ٣٠٤٥، ٣٩٨٩، ٤٠٨٦ - تحفة: ١٤٢٧١]



الشرح

هذا الحَديثُ قد سَاقَه البُخاري رَحِمَهُ اللَّهُ في غَير هذا المَوضِع مِن «صَحيحه» مُطوَّلًا، ولَفظُه: «أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَشَرَةَ رَهْطٍ سَرِيَّةً عَيْنًا، وَأَمَّرَ عَلَيْهِمْ عَاصِمَ بْنَ ثَابِتٍ الأَنْصَارِيَّ جَدَّ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ، فَانْطَلَقُوا حَتَّى إِذَا كَانُوا بِالهَدَأَةِ، وَهُوَ بَيْنَ عُسْفَانَ وَمَكَّةَ، ذُكِرُوا لِحَيٍّ مِنْ هُذَيْلٍ، يُقَالُ لَهُمْ: بَنُو لَحْيَانَ، فَنَفَرُوا لَهُمْ قَرِيبًا مِنْ مِائَتَيْ رَجُلٍ كُلُّهُمْ رَامٍ، فَاقْتَصُّوا آثَارَهُمْ حَتَّى وَجَدُوا مَأْكَلَهُمْ تَمْرًا تَزَوَّدُوهُ مِنَ المَدِينَةِ، فَقَالُوا: هَذَا تَمْرُ يَثْرِبَ فَاقْتَصُّوا آثَارَهُمْ، فَلَمَّا رَآهُمْ عَاصِمٌ وَأَصْحَابُهُ لَجَئُوا إِلَى فَدْفَدٍ وَأَحَاطَ بِهِمُ القَوْمُ، فَقَالُوا لَهُمْ: انْزِلُوا وَأَعْطُونَا بِأَيْدِيكُمْ، وَلَكُمُ العَهْدُ وَالمِيثَاقُ، وَلَا نَقْتُلُ مِنْكُمْ أَحَدًا.

قَالَ عَاصِمُ بْنُ ثَابِتٍ أَمِيرُ السَّرِيَّةِ: أَمَّا أَنَا فَوَاللهِ لَا أَنْزِلُ اليَوْمَ فِي ذِمَّةِ كَافِرٍ، اللَّهُمَّ أَخْبِرْ عَنَّا نَبِيَّكَ، فَرَمَوْهُمْ بِالنَّبْلِ فَقَتَلُوا عَاصِمًا فِي سَبْعَةٍ، فَنَزَلَ إِلَيْهِمْ ثَلَاثَةُ رَهْطٍ بِالعَهْدِ

(١) وأخرجه أيضًا: أحمد (٢/ ٢٩٤) (٧٩١٥)، وأبو داود (٢٦٦٠).

وَالمِيثَاقِ، مِنْهُمْ خُبَيْبٌ الأَنْصَارِيُّ، وَابْنُ دَثِنَةَ، وَرَجُلٌ آخَرُ، فَلَمَّا اسْتَمْكَنُوا مِنْهُمْ أَطْلَقُوا أَوْتَارَ قِسِيِّهِمْ فَأَوْثَقُوهُمْ، فَقَالَ الرَّجُلُ الثَّالِثُ: هَذَا أَوَّلُ الغَدْرِ، وَاللهِ لَا أَصْحَبُكُمْ، إِنَّ لِي فِي هَؤُلَاءِ لَأُسْوَةً، يُرِيدُ القَتْلَىٰ، فَجَرَّرُوهُ وَعَالَجُوهُ عَلَىٰ أَنْ يَصْحَبَهُمْ فَأَبَىٰ فَقَتَلُوهُ، فَانْطَلَقُوا بِخُبَيْبٍ، وَابْنِ دَثِنَةَ حَتَّىٰ بَاعُوهُمَا بِمَكَّةَ بَعْدَ وَقْعَةِ بَدْرٍ، فَابْتَاعَ خُبَيْبًا بَنُو الحَارِثِ بْنِ عَامِرِ بْنِ نَوْفَلِ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ، وَكَانَ خُبَيْبٌ هُوَ قَتَلَ الحَارِثَ بْنَ عَامِرٍ يَوْمَ بَدْرٍ، فَلَبِثَ خُبَيْبٌ عِنْدَهُمْ أَسِيرًا.

فَأَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عِيَاضٍ، أَنَّ بِنْتَ الحَارِثِ أَخْبَرَتْهُ: أَنَّهُمْ حِينَ اجْتَمَعُوا اسْتَعَارَ مِنْهَا مُوسَىٰ يَسْتَحِدُّ بِهَا، فَأَعَارَتْهُ، فَأَخَذَ ابْنًا لِي وَأَنَا غَافِلَةٌ حِينَ أَتَاهُ قَالَتْ: فَوَجَدْتُهُ مُجْلِسَهُ عَلَىٰ فَخِذِهِ وَالمُوسَىٰ بِيَدِهِ، فَفَزِعْتُ فَزْعَةً عَرَفَهَا خُبَيْبٌ فِي وَجْهِي، فَقَالَ: تَخْشَيْنَ أَنْ أَقْتُلَهُ؟ مَا كُنْتُ لِأَفْعَلَ ذَلِكَ، وَاللهِ مَا رَأَيْتُ أَسِيرًا قَطُّ خَيْرًا مِنْ خُبَيْبٍ، وَاللهِ لَقَدْ وَجَدْتُهُ يَوْمًا يَأْكُلُ مِنْ قِطْفِ عِنَبٍ فِي يَدِهِ، وَإِنَّهُ لَمُوثَقٌ فِي الحَدِيدِ، وَمَا بِمَكَّةَ مِنْ ثَمَرٍ، وَكَانَتْ تَقُولُ: إِنَّهُ لَرِزْقٌ مِنَ اللهِ رَزَقَهُ خُبَيْبًا، فَلَمَّا خَرَجُوا مِنَ الحَرَمِ لِيَقْتُلُوهُ فِي الحِلِّ، قَالَ لَهُمْ خُبَيْبٌ: ذَرُونِي أَرْكَعْ رَكْعَتَيْنِ، فَتَرَكُوهُ، فَرَكَعَ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: لَوْلَا أَنْ تَظُنُّوا أَنَّ مَا بِي جَزَعٌ لَطَوَّلْتُهَا، اللَّهُمَّ أَحْصِهِمْ عَدَدًا.

مَا أُبَالِي حِينَ أُقْتَلُ مُسْلِمًا ... عَلَىٰ أَيِّ شِقٍّ كَانَ لِلَّهِ مَصْرَعِي
وَذَلِكَ فِي ذَاتِ الإِلَهِ وَإِنْ يَشَأْ ... يُبَارِكْ عَلَىٰ أَوْصَالِ شِلْوٍ مُمَزَّعِ

فَقَتَلَهُ ابْنُ الحَارِثِ، فَكَانَ خُبَيْبٌ هُوَ سَنَّ الرَّكْعَتَيْنِ لِكُلِّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ قُتِلَ صَبْرًا، فَاسْتَجَابَ اللهُ لِعَاصِمِ بْنِ ثَابِتٍ يَوْمَ أُصِيبَ، فَأَخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَصْحَابَهُ خَبَرَهُمْ، وَمَا أُصِيبُوا، وَبَعَثَ نَاسٌ مِنْ كُفَّارِ قُرَيْشٍ إِلَىٰ عَاصِمٍ حِينَ حُدِّثُوا أَنَّهُ قُتِلَ، لِيُؤْتَوْا بِشَيْءٍ مِنْهُ يُعْرَفُ، وَكَانَ قَدْ قَتَلَ رَجُلًا مِنْ عُظَمَائِهِمْ يَوْمَ بَدْرٍ، فَبُعِثَ

عَلَىٰ عَاصِمٍ مِثْلُ الظُّلَّةِ مِنَ الدَّبْرِ، فَحَمَتْهُ مِنْ رَسُولِهِمْ، فَلَمْ يَقْدِرُوا عَلَىٰ أَنْ يَقْطَعَ مِنْ لَحْمِهِ شَيْئًا»(١).

في هَذه القصَّة كَرامَتان:

أولًا: حِمايَة عاصِم.

ثانيًا: وهَذا الرِّزق الَّذي يَأتي به اللهُ عَزَّوَجَلَّ إلىٰ خُبَيب.

وأنا أَرىٰ أن مِثل هذه القَصَص العَظيمة، أَرىٰ أن تُسَجَّل وتُنشر بين النَّاس، لِمَا فيها مِن تَثبيت الإيمانِ والأُسوةِ الحسَنة بهَؤُلاء الَّذين هم مَفخَرةُ الأمَّة الإسلاميَّة؛ لأن هذا مما يُشجِّع الإنسانَ ويَزيد في إيمانِه ويَزيد في صَبْره.

انظُر إلىٰ عاصِم رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ ومَن مَعه، قال: لا يُمكن أن أَنْزِل علىٰ ذِمَّة كافِر، ومَن يَثق بالكَافر؟! وماذا فَعلوا في ذِمَّتِه؟

الَّذين نزَلوا علىٰ ذِمَّتهم باعُوهم في مكَّةَ كما تُباع الغَنم.



(١) أخرجه البخاري (٣٠٤٥) (٣٩٨٩) (٤٠٨٦)، وأحمد (٢/ ٢٩٤) (٧٩١٥)، وأبو داود (٢٦٦٠).

□ **قال البُخاري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(١٥)

باب قَوْلِ اللّه تَعَالَى: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾ [آل عمران: ٢٨] وقوله جل ذكره: ﴿تَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِي وَلَآ أَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِكَۚ﴾ [المائدة: ١١٦]

الشَّـرح

هذا أيضًا من صِفَات الله عَزَّوَجَلَّ: النَّفس، والبُخَاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ مِن فِقْهِه أتىٰ به بَعد ذكْرِ الباب الَّذي فيه الذَّات؛ ليُشيرَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلىٰ أنَّ الذَّات بمَعْنىٰ النَّفس، ونَفسُ الشَّيء هو الشَّيءُ، فقَوله تعالَىٰ: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾ أي: يُحذِّرُكم إيَّاه، وليسَت النَّفسُ شيئًا آخر، واللهُ شيئًا آخَر، وكَذلك قَوْله: ﴿تَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِي وَلَآ أَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِكَۚ﴾، أي: تَعلم ما عِندي أنا في نَفسي، ولا أعلمُ ما في نفسِك، فليَسَت النَّفسُ صِفَة زائدَة علىٰ الذَّات، بل هي الذَّات نَفسُها.

ومن ذَلك قوله تَعالَىٰ: ﴿وَيَقُولُونَ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ﴾ [المجادلة: ٨]؛ هل المُرَاد بأنفُسِهم شَيء آخَر غَير ذَواتهم؟ لا؛ هي ذَواتُهم، وعلىٰ هذا فالنَّفسُ بمَعْنىٰ الذَّات. ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾ أي: يُحذِّرُكم إيَّاه، ويدلُّ لذلك قولُه تَعالَىٰ: ﴿وَإِيَّٰيَ فَٱرۡهَبُونِ﴾ [البقرة: ٤٠]، ﴿وَإِيَّٰيَ فَٱتَّقُونِ﴾ [البقرة: ٤١]، وما أشبَه ذلك.

وفي قوله تَعالَىٰ: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾ دليلٌ علىٰ: أن الإنسانَ يَجبُ أَنْ يَحذَر من الله عَزَّوَجَلَّ ليس ظاهرًا فقط؛ بل ظاهرًا وباطنًا، فيما يقولُ وفيما يَفعل، وفيما يُضمِر، عَلنًا وسرًّا؛ لأنَّ الله عَزَّوَجَلَّ يقول: ﴿وَلَقَدۡ خَلَقۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ وَنَعۡلَمُ مَا

﴿تُوَسْوِسُ بِهِۦ نَفْسُهُۥ﴾ [ق: ١٦]، رَزَقنا اللهُ وإيَّاكم اليَقينَ.

إذا عَلِم الإنسانُ هذا وأيقَن، فإنه سوف يَخشىٰ ربَّه عَزَّوَجَلَّ، ويَخاف أن يقَعَ في مَحارِمِه، ويَحذَر، ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾ وقال: ﴿تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ﴾، القائل: عيسىٰ بنُ مَريم. يقولُه لله عَزَّوَجَلَّ يَوم القِيامة: ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ قَالَ سُبْحَٰنَكَ﴾ تنزيهًا لكَ أن أقولَ ما ليس لي بحَقٍّ: ﴿مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِى بِحَقٍّ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾.

ولمَّا نَفىٰ أن يكونَ قَاله بيَّن ماذا قال لَهم، فقال: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِى كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ﴾ [المائدة: ١١٦، ١١٧].

وأتْباع عيسىٰ النَّصارىٰ اليوم الَّذين يدَّعون أنهم أَتْباع عيسىٰ وهم كاذِبُون، يَقولون: إنَّ الله ثالثُ ثَلاثة، وعيسىٰ قد قالَ لَهم: ﴿أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ﴾ لكِن هم يَعبدون الآن عِيسىٰ وأُمَّه والرَّبَّ. ثَلاثة أقانيم عِندهم؛ بل بعضُهم يَعبد الصَّليبَ، وهذا مِن سَفَهِهم وضَلالهم، الصَّليبُ في الأَصْل خَشبَة مَصلوبٌ عَليها -علىٰ ما زَعموا- عيسىٰ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، والعَقلُ يَقتضي أن الواحدَ منهم الَّذي يتَّبع عيسىٰ ويُحبُّ عيسىٰ، يَقتضي أنه إذا رأىٰ الصَّليبَ كسَّره، أليسَ كَذلك؟ لأنَّه إذا كان يُحبُّ عِيسىٰ؛ هل يُحبُّ العمودَ الَّذي صُلِبَ علَيه أو يَكرهه؟ يَكرهه، فمُقتضىٰ العَقل أن يكَسِّر الصَّليب؛ لأنَّه -علىٰ زَعمِهم- صُلب عليه نبيُّهم.

ونَحن نُبرِّئ عيسىٰ ابن مَريمَ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، ونَشهد بأنَّه عبدُ الله ورسولُه مِن أن

يكونَ صُلب، وأنَّ الله تَعالَىٰ نزَّهَه عن ذلك، ولمَّا همُّوا بقَتْله وصَلبه: ﴿رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٥٨]، وقالَ أيضًا: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَٰكِن شُبِّهَ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٥٧].

سبحانَ الله العَظيم! أصلُ ضَلالهم مَبنِيٌّ علىٰ شُبْهَة، والضَّلالُ كلُّه شُبهة، شُبِّهه لهم رجلٌ بأنه عيسىٰ فقتَلوه وصلبُوه، وقالوا: هذا عِيسىٰ، وليس الَّذي قَتله -أيضًا- النَّصارىٰ، الَّذي قتله اليهودُ -علىٰ زَعمِهم- وكذلك الَّذي صلَبَه.

ومع ذلك فقَد قالَ اللهُ تَعالَىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ ٱلْيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوْلِيَآءَۘ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ﴾ [المائدة: ٥١]، كيف كانوا أَولياء بعضُهم لبَعض وهُم أعداء في الوَاقع؟!

لكِن هم أولياءُ ضِد عَدُوٍّ ثالث، وهم المُسلمون، فالمُسلمون أعداءٌ لهم مُنذ بَزغ فَجر الإسْلام وإلىٰ اليَوم وإلىٰ يَوم القِيامة، وسَوف يُقْتَلُ اليَهودُ -إن شاء الله- علىٰ أيدي المُسْلِمين، حتىٰ يَختَبِئَ اليَهوديُّ في الشَّجر، فيَقول الشَّجرُ: يا عبدَ الله، هذا يَهودِيٌّ ورَائي تَعال فاقْتُله(١).

فالحَاصِل: أنَّ عيسىٰ بنَ مَرْيم عَلَيْهِ السَّلَامُ إنما جاء بالتَّوْحيد الَّذي جاء به إخوانُه من المُرسلين: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْۚ وَكُنتُ عَلَيْهِمْ

---

(١) كما في الحديث الذي أخرجه البخاري (٢٩٢٦)، ومسلم (٢٩٢٢) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّىٰ يُقَاتِلَ الْمُسْلِمُونَ الْيَهُودَ، فَيَقْتُلُهُمُ الْمُسْلِمُونَ، حَتَّىٰ يَخْتَبِئَ الْيَهُودِيُّ مِنْ وَرَاءِ الْحَجَرِ وَالشَّجَرِ، فَيَقُولُ الْحَجَرُ أَوِ الشَّجَرُ: يَا مُسْلِمُ، يَا عَبْدَ اللهِ، هَذَا يَهُودِيٌّ خَلْفِي، فَتَعَالَ فَاقْتُلْهُ، إِلَّا الْغَرْقَدَ، فَإِنَّهُ مِنْ شَجَرِ الْيَهُودِ».

شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴾ [المائدة: ١١٧]، ومَعْنىٰ ﴿تَوَفَّيْتَنِي﴾: قَبضتَني إليكَ ورَفعتَني.

□ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٤٠٣] حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ عَبْدِ الله، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**مَا مِنْ أَحَدٍ أَغْيَرُ مِنَ الله، مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ حَرَّمَ الفَوَاحِشَ، وَمَا أَحَدٌ أَحَبَّ إِلَيْهِ المَدْحُ مِنَ الله**»(١).

[أطرافه: ٤٦٣٤، ٤٦٣٧، ٥٢٢٠ - تحفة: ٩٢٥٦]



في هذا الحَدِيث إِثْبَاتُ الغَيرَةِ لله عَزَّوَجَلَّ، والغَيْرةُ لا تُحدُّ بأوضَح مِن لَفظِها، الغَيرةُ هي الغَيرة. إن الإنسانَ يَغار، ولكن لها آثارٌ: وهو الغَضب، فما من أحدٍ أغيَر من الله عَزَّوَجَلَّ؛ من أجْلِ ذلك حرَّم الفواحشَ.

وقد ثبت في الحَدِيث الصَّحِيح في قصَّة صَلاة الكسُوف: أن النَّبيَّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**مَا مِن أَحدٍ أَغيَرُ مِن اللهِ أن يَزنِيَ عَبدُه، أو أَنْ تَزنِيَ أَمَتُه**»(٢)، أي: إنَّ اللهَ يَغار غَيرة شَديدة لا يُوجد لها نَظير إذا زنىٰ عبدُه أو زنَت أمَتُه، وفي هذا دليلٌ علىٰ عِظَمِ الزِّنا عند اللهِ عَزَّوَجَلَّ، أنه يَغار منه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ غيرَةً شَديدَة.

---

(١) وأخرجه أيضًا: مسلم (٢٧٦٠).

(٢) أخرجه البخاري (١٠٤٤)، ومسلم (٩٠١) من حديث عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا.

قَوْله: «ومَا مِن أَحدٍ أَحبُّ إلَيه المَدْحُ مِن اللهِ»: نَعم، يُحبُّ اللهُ عَزَّوَجَلَّ من عِباده أن يُثنوا عَليه، وأن يَمدَحوه؛ لأنه أهْلٌ لذلك عَزَّوَجَلَّ، أهْلٌ لأنْ يُثني عليه؛ وأن يُمدَح، فلذلك يُحبُّ هذا. وهذا مِن كَماله عَزَّوَجَلَّ: أن يُحبَّ أن يُثنَىٰ عليه بمَا هُو أهلُه، مع أنَّنا لا نُحصي ثَناءً عَليه، ثمَّ هذا الثَّناء مَصلحتُه تَعودُ علىٰ العَبد المُثني علىٰ اللهِ، فاللهُ تَعالىٰ يُحبُّ هذا؛ لأنَّ ذلك يَنفَعُ العَبدَ، يُحبُّ هذا لأنَّه أهلٌ لأنْ يُمدَح.

مَسْأَلَة: اللَّفْظ الَّذي مَعنا في الحَدِيث ليسَ فيه ذِكْر النَّفْس، فما هو وَجْهُ التَّرجَمة؟

الجَوَاب: لعلَّ له طريقًا آخَر ذَكَر فيه النَّفْسَ، والبُخَاريُّ هنا اختَصره، وهذه من عَادَة البُخَاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ -وهي عَادَة غَريبَة- يَذكُر التَّرجَمة ثم يَأتي بالحَدِيث بلَفظٍ آخَر لَيس فيه ذِكْر التَّرجَمة، مِن أجْل أن يَحُثَّ الطَّالبَ علىٰ طَلَب الحَدِيث؛ لأنَّه لو كان المَقصودُ من التَّرجَمة موجودًا في الحَدِيث لكانَت طَبخَة مُبرَّدة يَأكُلها الإنسانُ بكُلِّ سُهولة، لكن إذا لم تَكن كذلك؛ جَعل يَبحَث ويُعمِل فِكرَه؛ كيف هذا؟ أين الشَّاهِد في هذه التَّرجَمة؟

فإذا كان عنده علمٌ واسعٌ في الحَدِيث عَرف أن البُخَاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ أشارَ إلىٰ لفظٍ آخَر في الحَدِيث فيه ذِكْرُ النَّفس، وهو يَستعمله كثيرًا رَحِمَهُ ٱللَّهُ، لكن أحيانًا يُشير إلي لَفظ فيه ما يُناسب التَّرجَمة، ولكن لا يَكون الحَدِيثُ علىٰ شَرطه؛ لأن شرطَه في الصَّحِيح قويٌّ، فلا يَكون علىٰ شَرطه.

ولكِن إذا سُئلنا: هل إذا لم يَكن علىٰ شَرطه هل في ذلك إشارَة من البُخَاري إلىٰ صِحَّته؟

الظَّاهِر: نَعم، أنَّ في ذلك إشَارَة من البُخَاري إلىٰ صحَّته، لكن ليس كلُّ حَدِيث صَحيح عند البُخَاري يَكون علىٰ شَرطِه رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وقد يَكون ما يُناسب التَّرجَمة مَذكورًا في نَفْس «الصَّحِيح»، لكنَّه لم يَذكُرْه في هذا السِّياق مِن أجْلِ أن تَبحَث.

فائدة: قَول الكِرْمَانِيِّ: (لَيس في حَدِيث ابن مَسعود هذا ذكرٌ للنَّفْس، ولعلَّه أقامَ اسْتِعمال «أَحَد» مَقام النَّفس لتَلازُمِهما في صِحَّة اسْتِعمال كلٍّ واحِدٍ مِنهما مَقامَ الآخَر)(١).

الجواب عليه: هذا ليس صَحيحًا؛ أنْ يُريد «ما مِن أَحَد»، يَعْني: ما مِن نَفْس. هذا بَعيدٌ جدًّا، لكن النُّكتة ما ذَكَرْنا، وما ذَكره الشَّارح(٢).

مَسْأَلَة: هل يَصحُّ تَسميةُ الله عَزَّوَجَلَّ بـ«شَخْص» أو الإخبَار عنه بذلك؟

الجَوَاب: لا نُسمِّيه بذلك، وإذا أَرَدْنا أن نُخبِر عنه نُخْبر بما أخبَر به عنه رَسُول اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لا أَحَد»، ولا نَقول: اللهُ شَخص.

نقول: «لا شَخْصَ أَغيَرُ مِن الله» هذا إن كانَت اللَّفْظة غَير شاذَّة؛ لأنَّ أكثَر الرُّواة عَلىٰ أن لفْظَه: «لا أَحَدَ أَغيَرُ مِن الله».

---

(١) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (١٣/ ٣٨٥).

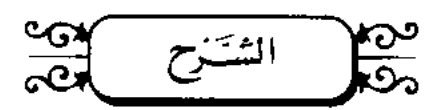
(٢) قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقال الكرماني: ليس في حديث ابن مسعود هذا ذكر النَّفْس، ولعله أقام استعمال (أحد) مقام (النفس) لتلازمهما في صحة استعمال كل واحد منهما مقامَ الآخر، ثم قال: والظاهر أن هذا الحديث كان قبل هذا الباب فنقله الناسخ إلىٰ هذا الباب، انتهىٰ. وكل هذا غفلة عن مراد البخاري، فإن ذِكْر النفْس ثابت في هذا الحديث الذي أورده، وإن كان لم يقع في هذه الطريق، لكنه أشار إلىٰ ذلك كعادته، فقد أورده في تفسير سورة الأنعام بلفظ: (لا شيء)، وفي تفسير سورة الأعراف بلفظ: (ولا أحد)، ثم اتفقا علىٰ (أحب إليه المدح من الله، ولذلك مدح نفسه)، وهذا القدر هو المطابق للترجمة، وقد كثُر منه أن يترجم ببعض ما ورد في طرق الحديث الذي يورده ولو لم يكن ذلك القدر موجودًا في تلك الترجمة» اهـ «فتح الباري» (١٣/ ٣٨٥).



□ **قال البخاري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٤٠٤] حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**لَمَّا خَلَقَ اللهُ الخَلْقَ كَتَبَ فِي كِتَابِهِ -هُوَ يَكْتُبُ عَلَى نَفْسِهِ، وَهُوَ وَضْعٌ عِنْدَهُ عَلَى العَرْشِ-: إِنَّ رَحْمَتِي تَغْلِبُ غَضَبِي**» (١).

[أطرافه: ٣١٩٤، ٧٤١٢، ٧٤٥٣، ٧٥٥٣، ٧٥٥٤ - تحفة: ١٢٤٩٤]



الشَّرح

هذا الحَدِيث في سِياقه قَلَق، وفي جُمَلِه قَلَقٌ، وقد رُوِي بسِياقٍ أتمَّ وأحسَن من هذا.

والشَّاهِد منه قَوْله: «يَكتب علىٰ نفسه»، وقد جاء في القُرْآن: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام: ٥٤].

والشَّاهِد: إِثْبَاتُ النَّفْس لله عَزَّوَجَلَّ.

□ **قال البخاري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٤٠٥] حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ سَمِعْتُ أَبَا صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «**يَقُولُ اللهُ تَعَالَى: أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي، وَأَنَا مَعَهُ إِذَا ذَكَرَنِي، فَإِنْ ذَكَرَنِي فِي نَفْسِهِ ذَكَرْتُهُ فِي نَفْسِي، وَإِنْ ذَكَرَنِي فِي مَلَإٍ ذَكَرْتُهُ فِي مَلَإٍ خَيْرٍ مِنْهُمْ، وَإِنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ بِشِبْرٍ تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ ذِرَاعًا، وَإِنْ**

(١) وأخرجه أيضًا: مسلم (٢٧٥١).

تَقَرَّبَ إِلَيَّ ذِرَاعًا تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ بَاعًا، وَإِنْ أَتَانِي يَمْشِي أَتَيْتُهُ هَرْوَلَةً»(١).

[طرفه ٧٥٠٥، ٧٥٣٧ - تحفة: ١٢٣٧٣ - ٩/١٤٨]



قوله تعالى: «أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي» يَعْني: كَما جاء في حَدِيث آخَر: **«إنْ ظَنَّ بِي خيرًا فلَه، وإنْ ظَنَّ شَرًّا فلَهُ»**(٢)، ولكِن مَتىٰ يحْسُن أن يَظنَّ الإنسانُ بربِّه خيرًا؟ يَحسُن إذا عَمِل عَملًا يَستحِقُّ به الخَير، فحينئذٍ يَظنُّ بربِّه خيرًا.

مثالُه: عَمِل عَملًا صالحًا، فيَظنُّ بربِّه أن يَقبلَه، تاب إلىٰ اللهِ -مثلًا- من ذَنبٍ فعلَه، فيَظنُّ بربِّه أن يَقبلَه، لا يَنظُر إلىٰ عَملِه، وإلىٰ حالِه فيُسيءُ الظَّنَّ بِناءً علىٰ ما عنده، ولكن يَنظُر إلىٰ رحْمةِ الله عَزَّوَجَلَّ فيُحسِن الظَّنَّ، أما مَن ليس عنده ما يكون به إحسَانُ الظَّنِّ فإن إحسانَ الظَّنِّ إفلاسٌ؛ ولهذا جاء في الحَدِيث: **«الكَيِّسُ مَن دانَ نفسَه، وعَمِل لمَا بَعد المَوت، والعاجزُ مَن أَتبَع نَفسَه هواهَا وتَمنَّىٰ علىٰ اللهِ»**(٣).

فحُسنُ الظَّنِّ لابدَّ أن يَكون في مَحلٍّ قَابل، بأنْ يَعمل عملًا صالحًا فيُحسِن الظَّنَّ بالله عَزَّوَجَلَّ إنه يَقبلهُ، يَتوب فيُحسن الظنَّ بالله، أنَّ الله قَبِلَ توبتَه.

أما أن يصِرَّ علىٰ مَعصية، ويَقول: أَنَا مُحسِن الظَّنِّ بالله وسَيَغفِر لي الله، يَزني

(١) وأخرجه أيضًا: مسلم (٢٦٧٥).

(٢) أخرجه أحمد (٩٠٧٦)، وابن حبان (٦٣٩)، وصَحَّحه الألبانيُّ في «الصحيحة» (١٦٦٣).

(٣) أخرجه الترمذي (٢٤٥٩)، وابن ماجه (٤٢٦٠) من حديث شداد بن أوس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وضَعَّفه الألبانيُّ في «الضعيفة» (٥٣١٩).

صباحًا ومساءً، ويَشرب الخَمْر صباحًا ومساءً، ويَقول: أُحْسِنُ الظَّنَّ بِالله، مِسكين: كيفَ يُحسِن الظَّنَّ بالله؟! تُب إلىٰ الله وأَحسِن الظَّنَّ بالله أنْ يَقبَلَ تَوبتَك.

إذًا: إحسَان الظَّنِّ بالله متىٰ يَكون؟

إذا كان في محلٍّ قابلٍ، عند العمَل الصَّالح، أو التَّوبة مِن العمَل السَّيِّئ، فيُحْسِنُ الظَّنَّ بالله أن يَقبَل تَوبتَه، وأن يقبَلَ عَملَه.

قال: «وأنَا مَعه إذا ذَكرَني» المَعيَّة هنا، مَعيَّة خاصَّة تَقتضي التَّثبيتَ والتَّأييدَ والنَّصرَ، وغيرَ ذلك من مُقتضيات هذه المعيَّة الخاصَّة، فكُلَّما ذَكرْتَ اللهَ فاعْلَم أنَّ اللهَ مَعك، سَواءً ذَكرْتَه بقَلبك، أو بلِسَانك، أو بجَوارِحك، فاعلم أنَّ اللهَ معَك، ولهذا قال اللهُ تَعالَىٰ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَٱثْبُتُواْ وَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ [الأنفال: ٤٥]، أي: حتىٰ تَنالوا الفَلاح، وذلك يَكون بالثَّبات وذِكْر الله.

ولهذا إذا ذكَر الإنسانُ ربَّه من قلبِه نَسِي كلَّ شَيء، ولسْتُ أَقولُ: نَسي كلَّ شَيء كما يَنسىٰ الصُّوفيَّة الَّذين يَفْنَوْنَ عن شُهود السِّوَىٰ، إذا قامَ أحدُهم يتَعبَّد نَسِي كلَّ شَيء، فغَفَل -بزَعمِه- بالمَعبود عن العِبَادة، وبالمَذكُور عن الذِّكْر، وبوَاجِب الوُجود عن مُمكن الوُجود، نسِيَ كلَّ شَيء، حتَّىٰ وصَل بعضُهم إلىٰ حالَة الجُنون، فجَعل يَخبِط خَبْط عَشواء، فأَحدُهم يَقول: نَصبتُ خَيمَتي علىٰ جهنَّم!!

كيف؟! هَل هذا كلامُ عَقل أو جُنون؟ جُنون.

وآخَر يَقول: سُبحاني، سُبحاني! ويَقول: ما في الجُبَّة إلَّا الله، يَعْني: نفسِي، فيَصلون إلىٰ حدِّ الجُنون والسَّفَه والهَذيَان.

فأنت كلما ذكَرْتَ ربَّك؛ فإنَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ معَك بالنَّصر والتَّأييد والتَّثبيت

وزَوال الوَحشَة، حتىٰ إذا استوحْشتَ بالليل وأرَدْتَ أن تَزولَ الوَحشةُ عنك فاذْكُرِ اللهَ عَزَّوَجَلَّ؛ لأنَّك إذا ذَكرَت اللهَ يَهُونُ عِندك كلُّ شَيء، ويَتصَاغر عِندك كلُّ شَيء.

والمَعيَّة تَنقَسِم إلىٰ أقسَام:

القِسمُ الأوَّل: مَعيَّة عامَّة يُراد بها بيانُ الإحاطَة، مِثْل قَوله تَعالَىٰ: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟﴾ [المجادلة: ٧]، وقَولِه تَعالَىٰ: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۖ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤]، وهَذه المَعيَّة تَشمل المُؤمِنَ والكافِرَ، والبَرَّ والفَاجِر.

والقِسْم الثَّاني: مَعيَّة خاصَّة للتَّهديد؛ مِثل قوله تَعالَىٰ: ﴿يَسْتَخْفُونَ مِنَ ٱلنَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ ٱللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَىٰ مِنَ ٱلْقَوْلِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطًا﴾ [النساء: ١٠٨]، هذه خاصَّة مع هَؤُلاء الَّذين يَستَخْفُون من النَّاس ولا يَستخفونَ مِن الله وهو مَعهم إذ يُبيِّتون ما لا يَرضىٰ من القول في اللَّيالي.

القِسْمُ الثَّالث: مَعيَّة خاصَّة لقَومٍ مُعيَّنين بأوصافٍ للتَّأييد والتَّثبيت؛ مِثل قوله تَعالَىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا۟ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ﴾ [النحل: ١٢٨] وأمْثالها كثيرة.

القِسْم الرَّابع: مَعيَّة مَخصُوصة بقَوم مُعيَّنين للتَّأييد، مِثل قوله تَعالَىٰ: ﴿فَلَا تَهِنُوا۟ وَتَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱلسَّلْمِ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ وَٱللَّهُ مَعَكُمْ﴾ [مُحمَّد: ٣٥]، هذه خاصَّة بالمُخاطَبين في ذلك الوَقت، فهي خاصَّة، وإلا فهي عامَّة خاصَّة بالمُجاهدين، ﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ وَٱللَّهُ مَعَكُمْ﴾ بالنَّصر والتَّأييد والتَّثبيت.

القِسْمُ الخَامس: مَعيَّةٌ خاصَّة بأشخاصٍ مُعيَّنِين للتَّأييد والنَّصر والدِّفاع؛ مثل قولِه تَعالَىٰ عن مُوسىٰ وهَارون، لمَّا قال موسىٰ: ﴿رَبَّنَآ إِنَّنَا نَخَافُ أَن يَفْرُطَ عَلَيْنَآ أَوْ أَن يَطْغَىٰ ﴿٤٥﴾ قَالَ لَا تَخَافَآ إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه: ٤٥، ٤٦].

المَعيَّة هنا بشَخْصٍ للتَّأييد والتَّقوية والتَّثبيت، ومِن ذَلك قولُه تعالَىٰ في حقِّ نبيِّنا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حتىٰ قالَ له أبو بَكر وهما في غارِ ثَور: يا رَسُول اللهِ، لو نَظر أحدُهم إلىٰ قدَمِه لأَبصَرنا، يَعْني بذلك: قُريشًا الَّذين يَطلبون الرَّسُول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وأبا بَكر، وهُم واقِفون علىٰ الغارِ ليس بَينهم وبين الرَّسُول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأبي بَكر حائل، لا عِشُّ حَمام، ولا شَجَرة عليها حمَام، ولا شَيء، قال له النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠]، «**ما ظَنُّك باثْنَين اللهُ ثَالثُهما؟!**»[(١)].

أخبَر وبيَّن الحُكْمَ، لا تَحزن: اللهُ مَعنا، ما ظَنُّك باثنين؟! هذا التَّثبيت والتَّأييد والدِّفاع، ما ظَنُّك باثْنين اللهُ ثالثُهما؟!

وما هو الظَّنُّ؟ أبو بَكر ماذا يَظنُّ باثْنين اللهُ ثَالثُهما؟ أنه لن يَضرَّهما أحدٌ، ولن يَستطيعَ أحدٌ أن يَعثُرَ عَليهما، وهذا الَّذي وقَع، وقَف المُشركون علىٰ الغَار ومَا رَأوا أَحَدًا، أعْمىٰ اللهُ أبصارَهم، وانْصَرفوا.

وهذه المَعيَّة مِن الله عَزَّوَجَلَّ للرَّسول وأبي بَكر كالمَعيَّة الَّتي كانت لمُوسىٰ وهارُون، ولهذا كانت أقْوىٰ من قولِ الرَّسُول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لعليِّ بن أبي طالِب لمَّا خَلفه في أهلِه في غزْوَة تَبوكَ، وكأن عليًّا صار في نفْسِه شَيء، كَيف تُخلِّفني في النِّساء والصِّبيان؟! فقال له: «**أمَا تَرضىٰ أنْ تَكُونَ مِنِّي بمَنزلَةِ هَارُون مِن مُوسىٰ غيرَ أنَّه لا نَبيَّ**

---

(١) أخرجه البخاري (٤٦٦٣)، ومسلم (٢٣٨١) من حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

بَعدِي»(١)، أي: أن تَكُون بمَنزلة هارُون من موسىٰ في كَونك خليفةً لي علىٰ أهْلِي كما خلَّف موسىٰ هارونَ علىٰ قَومه: ﴿ٱخْلُفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٢].

لكِن لمَّا قالَ النَّبيُّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ لأبي بَكْرٍ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾، يَعني: كمَعيَّة الله لمُوسىٰ وهارُون، فكَان هذا أبْلَغ من قَول الرَّسُول صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ لعَليِّ بن أبي طَالِب: «**أنْتَ مِنِّي بمَنزلَةِ هَارُون من مُوسىٰ غيرَ أنه لا نَبِيَّ بَعدي**».

فبَينَهُما فَرْقٌ، أنْ يَقول الرَّسُول صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ لأبي بَكر: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾، كمَا قال الله لمُوسىٰ وهارون: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾، فهذه مَعيَّة خاصَّة بالشَّخص.

فإذا قال قائل: هل هذه المَعيَّة حَقيقيَّة، أو المُرَاد بها لَوازِمُها؟

نقول: هي مَعيَّة حَقيقيَّة، واللَّوازم تَابِعَة للمَعْنىٰ الأصْلي كسَائر المَعاني، فاللَّوازم: كالعِلْم والسَّمْع والبَصَر والمُدافَعة، وما أَشبَه ذلك تَابِعَة للمَعْنىٰ الأَصْلي الَّذي دلَّ عَليه اللَّفْظ بالمُطابَقة.

فإن قال قائل: كيف تَجعلُونها حَقيقيَّة، وأنتم تُنكرون علىٰ الحُلوليَّة الَّذين يَقولُون: إنَّ الله مَعنَا حقًّا بذاتِه؟

نقول: نَعَم، نُنكِر عَليهم؛ لأن هَؤُلاء يَقولون: إنَّ اللهَ مَعنا بذاته في نَفْس المَكان، فيَكون اللهُ مع الرَّسُول وأبي بَكْر بنَفسه في نَفْس الغار، مع المُحسِنين في نَفْس الأماكِن.

(١) أخرجه البخاري (٣٧٠٦)، ومسلم (٢٤٠٤) من حديث سعد بن أبي وقاص رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

المَعيَّة العامَّة مع النَّاس كلِّهم في أي مكانٍ كانوا، ونَحنُ نُنكِر قَول الحُلوليَّة هذا أشَدَّ الإنْكار.

فإن قال قائل: كيف تُثبِتُون مَعيَّةً حقيقيَّةً مع اعتِقادكم أن اللهَ تَعالَىٰ مُستوٍ علىٰ عرشِه فَوق السَّماوات السَّبع؟! هذا تَناقضٌ!!

الجوابُ من ثلاثَة أَوجُه:

الوَجهُ الأوَّل: أنَّ اللهَ جَمَع فيما وصَف به نفسَه بين المَعيَّة والعُلوِّ، فقال: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ [الحديد: ٤]، وقال: ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]؛ بل في نَفْس آية الحَديد: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الحديد: ٤]، هذا عُلوٌّ: ﴿يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤].

فليس اسْتِواؤه علىٰ العَرْش بمَانعٍ من كَونه معنَا، فإذا كان اللهُ جَمَع -فيما وصَف به نفسَه- بين العُلوِّ والمَعيَّة، فإنَّنا نَعلَم عِلمَ اليَقين أنَّه لا تَناقُض بينهما؛ لأنَّه لو كان بَينَهما تَناقضٌ للَزِم أن يَكون أحدَ الخَبَرين كَذبًا، وهذا مُستحيلٌ.

الوَجْهُ الثَّاني: أنه لا تَناقضَ بين العُلوِّ والمَعيَّة، وذلك لأنَّ المَعيَّة معناها الأصلي: مُطلق المُصاحبة والمُقارنة، وهذا المُطلق يَختلف باختلافِ المُضاف إليه، وباختلافِ القَرائن.

فمثلًا: الرَّجُل يقول: زَوجَتي مَعي، وهو في المَسجد والمَرأة في البَيت، والكَلام يكُون صحيحًا، إذًا: هناك مُطلق مُقارنة ومُصاحبة، لكِن ليس معناها أن تَكُون معه بنفسِها في نفسِ المَسجد.

والجُنود في المَيدان يَقولون: القَائد معَنا؛ لأنهم يَسيرون علىٰ توجيهاتِه، هذه المَعيَّة أو المُقارنة أو المُصاحبة لها مَعْنىٰ؛ القائدُ أين هو؟ في غُرفة العَمليَّات، وهم في مَيدان القِتال، ويقولون: القَائد مَعنا؛ إذًا: تَغيَّر المَعْنىٰ بحسَب السِّياق.

العرَب يَقولون: مَازِلْنا نَسيرُ والقَمَر مَعنا، القَمر مَعهم بأيديهم أو عَلىٰ رَواحِلهم؟ لا، هو في السَّماء.

ويقولون باللَّفْظ العَربي المُبين البَسيط: إن القمرَ مَعنا، ولا يُنكَر عليهم، أو يقولون: مَازلنا نَسيرُ والقُطب معنا، أو الجَدي مَعنا، وكلُّ هذا كلامٌ عَربي فَصيح صحيح. فهل هناك مُنافاة بين علوِّ القَمر في السَّماء أو القُطب أو الجدْيِ وبَين كونه معنا؟

الجَوَاب: لَا، فإذا كان هذا مُمكنًا في حقِّ المَخْلوق ففِي حقِّ الخالِق أَولىٰ وأولىٰ.

ولهذا قال شيخُ الإسْلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «العَقِيدة الواسِطِيَّة»: بَل القَمر في السَّماء، وهو من أصْغَر المَخْلوقات، وهو مع المُسافر وغيره أيْنَما كان، مَوضوع في السَّماء، فكَيف بمَن هو مُحيط بكلِّ شيء؟! كيف بمَن السَّماواتُ السَّبع والأَرْضون السَّبع في كَفِّه كالخَردَلة في كفِّ أحدنا؟!

إذًا، يَصحُّ أن نَقول: هو مَعنا وهو في السَّماء.

الوجْهُ الثَّالثُ: أن نَقول: هَبْ أنَّ بَين المَعْنىٰ الحَقيقيِّ للمَعيَّة والعُلوِّ الذَّاتي تَناقضًا في حقِّ المَخْلوق، فإنَّ ما يَلزم في حقِّ المَخْلوق لا يَلزم في حقِّ الخَالق، وما استَحالَ في حقِّ المَخْلوق قد يَكون جائزًا أو واجبًا في حقِّ الخالق. وبهذا يَزول الإشكالُ، وما يَقع في القَلب من الشَّكِّ والتَّردُّد بين قولِنا بإِثْبات مَعيَّة حَقيقيَّة

وعلوٌّ ذاتِيٌّ حَقيقي.

وأَهمُّ هذه الوُجوه: الوَجْهُ الأَوَّل، وهو أنَّ اللهَ تعالىٰ لا يُمكن أنْ يَجمع فيما وَصَف به نفسَه بين شَيئين مُتناقضين، لكِن يَحتاج الأمرُ إلىٰ فِطْنة وذكاءٍ حتَّىٰ يتمكَّن الإنسانُ من الجَمْع بين ما ظَاهرُه التَّعارض. وفَضلُ الله يُؤتيه مَن يشاء.

إذًا: قَوْله: «وأَنَا مَعَه حيثُ ذَكَرني»، المَعيَّة هنا خاصَّة. فعليك يا أخي بذِكْر الله دائمًا، اذْكُر اللهَ دائمًا حتىٰ يكونَ اللهُ مَعك دائمًا.

قَوْله: «فإنْ ذَكَرني في نفسِه ذَكَرتُه في نفسِي»، الشَّاهِد من الحَدِيث قَوْله: «**ذَكَرْتُه في نَفسِي**».

(**وَإِنْ ذَكَرَنِي فِي مَلَإٍ ذَكَرْتُهُ فِي مَلَإٍ خَير مِنْهُم**): «ملأٌ» يَعْني: جَماعة، «ذَكرتُه في ملإٍ خَير منه» وهم المَلائكة المُقرَّبون، ﴿ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَيُسَبِّحُونَهُۥ وَلَهُۥ يَسْجُدُونَ ۩﴾ [الأعراف: ٢٠٦]، يَذكُره في مَلإٍ خَير منه، ويا له مِن فَخْرٍ عَظيم!

إذا جَلسْتَ في مَجلِسٍ ما أسهلَ أن تُذكِّر النَّاسَ بالله عَزَّوَجَلَّ، لو لَم تَقُل إلَّا: (لا إِلَهَ إلَّا اللهُ) ما أعظَمَ اللهَ! كيف استَطاع بَنو آدم أن يَخترعوا هذا النُّور مِن مِسمار يُضغَط ويُطفئ النُّور أوْ لَا يُطفئ، هذا ذكرٌ للهِ ولا شَكَّ.

إذا ذكرتَ اللهَ في هذا المَلإِ ذكَرك اللهُ في مَلَإٍ خيرٍ مِنهم، وهم المَلائكة المُقرَّبون عندَ الله.

مَسْأَلَة: استَدلَّ بعضُ العُلَماء بهذا الحَدِيث علىٰ: أن المَلائكة خيرٌ من البَشر

ومن الجِنِّ؛ لأنه قال: «ذَكرتُه في ملإٍ خَيرٍ مِنهم»؛ فهل هذا الاستدلالُ صَحيح؟

الجَوَاب: لا؛ لأنَّه لا يَلزَم من الخَيريَّة الخاصَّة الخَيريَّةُ المُطلَقة.

فمثلًا: عندنا جَماعة أهْل استِقامة ودِين، وهناك ناس خيرٌ منهم، أعلىٰ منهم دَرجة، يكونون خيرًا منهم أم لا؟ نَعم، وهناك جَماعة ثالِثَة أعْلَىٰ من الجَماعَة الثَّانية الوَسط؛ خيرٌ منهم.

فأنا أقُولُ للمَلإِ الثَّاني: هم خيرٌ من المَلإِ الَّذين عِندي، لكِن لا يَلزم أن يَكونوا خَيرًا مِن المَلإِ الَّذين فَوقَهم، فإذا كان المَلائكةُ الَّذين عند اللهِ حِين الذِّكْر خيرًا من المَلإِ الَّذين عِندي، لا يَلزم أن يَكونوا خيرًا من كلِّ بني آدم؛ لأن الملأَ الَّذين عندي ليْسُوا خيرَ النَّاس، وقد أَخَذت هذه المَسْأَلَة نقاشًا طويلًا بين العُلَماء.

أيُّما أفْضَل؟ المَلائكة أو بَنو آدم؟

فيها خِلاف بين العُلَماء، وعِندي أن الخِلاف والنِّقاشَ في هذا ليس بذَات أهمِّيَّة؛ لأن المَلائكةَ من جِنْس آخر، وعبادَتهم من جِنْس آخَر، والتَّكاليف الَّتي أمرَهم اللهُ بها مِن جِنس آخر، فلا حاجةَ للمُقارنة، وكَونُ الله عَزَّوَجَلَّ يَأمُر المَلائكةَ أن يَسجدوا لأبِينا آدمَ لا يَدلُّ علىٰ فَضْلنا عليهم، وكَونُهم مُسخَّرين لنا، يَكتبون أعمالَنا ويَحفظون أرواحَنا -أيضًا- لا يَدلُّ علىٰ أنَّنا أفْضَل منهم.

وكونُهم يَدخلون علينا في الجنَّة من كلِّ باب -أسألُ اللهَ أن يَجعلنا وإيَّاكم منهم- يَقولون: ﴿سَلَٰمٌ عَلَيۡكُم بِمَا صَبَرۡتُمۡ﴾ [الرعد: ٢٤] لا يَدلُّ هذا علىٰ أنَّنا أفضلُ منهم؛ لأنَّه ربَّما قد تكُون خَصلَة واحِدَة مِن خصَالِهم تَقضي علىٰ كلِّ هذا، وهو أنَّهم: ﴿لَا

﴿يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ ۝١٩ يُسَبِّحُونَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ﴾ [الأنبياء: ١٩، ٢٠] أينَ نَحنُ مِن هذا؟!

لكن الَّذين قالُوا: إن البَشرَ أفْضلُ، قالوا: إن البَشرَ رُكِّب فيهم شَهوَة، فاتِّباعُهم للحقِّ يَكون صعبًا، ومُعاناةُ الشَّيء مع الصُّعوبة أفضَل من مُعاناته مع السُّهولة؛ لأنَّ المَلائكة أُلِهموا التَّسبيحَ وصَار عليهم سهلًا، وصار امْتِثالُهم ليس له مُعارِض، وليس له مَوانع، لكن البَشر ابْتُلوا، وصار هناك موانِعُ من تَحقيق العِبَادة، أو الاسْتِمرار فيها؛ فصارَت مُعاناتُهم في العِبَادة تُقابل استِمرَار المَلائكة؛ لأن العِبَادة مع المَشقَّة تَكُون أفْضَل من العِبَادة بدُون مَشقَّة؟ لقَول النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لعائشةَ: «إنَّ لَكِ مِنَ الأجْرِ عَلَىٰ قَدْرِ نَصَبِكِ وَنَفَقَتِكِ»(١).

وأنا أَقولُ: لو سَلك سالكٌ مَسلكَ شَيخ الإسْلام ابنِ تيميَّة، وقال: إن المَلائكةَ أَفضَل باعتِبار البِدايَة، والبَشَر أفضَل باعْتبار النِّهاية، أمَّا الأَعمال الَّتي كُلِّفوا بها، هَؤُلاء أطَاعوا، وهَؤُلاء حصَل منهم عِصيان، فهذا شيءٌ آخر.

لَو سَلك سَالكٌ هذا المَسلَك؟ لكَان مَسلكًا جيِّدًا؛ لأنَّ المَلائكةَ باعْتبار البِداية خُلِقوا مِن نُور، والنُّور أَفضَل من الطِّين، وباعْتِبار النِّهاية: البُشرىٰ والسَّعادة والفَوز إنما هو للبَشر، حتىٰ إنَّ المَلائكةَ يَدخلون علىٰ البَشر من كلِّ باب، يقولون: ﴿سَلَٰمٌ عَلَيْكُم بِمَا صَبَرْتُمْ﴾ فهم أفضلُ باعتبار النِّهاية؛ لأنَّ الله أعدَّ لهم دارَ كَرامته، ودارَ رحمتِه، أما الأعمالُ الَّتي كُلِّفوا بها، فلكُلٍّ منهم ما يُناسبه، واللهُ عَزَّوَجَلَّ حَكيم، وليس

---

(١) أخرجه الحاكم (١/ ٦٤٤) (١٧٣٣) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٢١٦٠).

لنا شَيء نَدخل فيه.

ذكرنا أنه كلَّما كانَت العِبَادة أشَقَّ فهِي أَفضَل.

مَسْأَلَة: هل مَعْنىٰ ذلك أنْ يَتعمَّد الإنسَان المَشقَّة في العِبَادة؟

الجَوَاب: لا، بَل رُبَّما لو تَعمَّد المَشقَّة في العِبَادة لأَثِمَ؛ لأنَّ الله يُحبُّ أن تُؤتىٰ رُخَصُه، ويُريد بنا اليُسْرَ، ولمَّا رأىٰ النَّبيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رجلًا واقفًا في الشَّمس وسأل؛ قالوا: إنَّه نذَرَ أن يقِفَ في الشَّمس، فأمرَه أن يَدَعَ الوُقوف، وقال كَلِمَة معناهَا: **«أنَّ الله غَنِيٌّ عن تَعذيبِ هذا نفسَه»**[1].

فلو قال قائل: أنا أُريد أن أَشُقَّ عليَّ الوُضوءَ في الصَّيْف، فأَسُخِّن الماءَ من أجْل أنْ أَتوضَّأ بالمَاء السَّاخن، وفي الشِّتاء، أُبرِّد المَاءَ من أجْل أن أَتوضَّأ بالمَاء البَارد.

نَقول له: أَخطَأتَ؛ فهذا خلافُ هَدي النَّبيِّ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، وخِلافُ ما يُريده اللهُ بنا من اليُسر.

فإن قال قائل: تَسخينُ الماء في الشِّتاء وتَبريدُه في الصَّيف للوضُوء، هل يَمنع فضْلَ الوُضُوء؟

فالجَوَاب: لا، بل هذا مِن حُسْن رعايَة الإنسانِ لنَفسِه، ورِعايَة الإنسانِ نَفسَه بدُون إخلالٍ بالطَّاعات لا شكَّ أنه مَطلوب: **«إنَّ لِنَفْسِكَ عَليكَ حَقًّا»**[2].

قَوْله: **«وإنْ تَقرَّبَ إلَيَّ بِشِبْرٍ تَقَرَّبْتُ إلَيْهِ ذِرَاعًا، وَإِنْ تَقرَّبَ إليَّ ذِرَاعًا تَقَرَّبْتُ إلَيْهِ**

(١) أخرجه البخاري (٦٧٠١)، ومسلم (١٦٤٢) من حديث أنس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري (١٩٦٨) من حديث أبي جحيفة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

بَاعًا، وَإِنْ أَتَانِي يَمْشِي أَتَيْتُهُ هَرْوَلَة»: في هَذه الجُمَل الثَّلاث بَيانُ فَضْل اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وأنَّه يُعطي أكثَرَ مما فُعِلَ من أجْلِه، أي: يُعطي العامِلَ أكثَرَ مِمَّا عَمِل.

وهَذه هي القَاعدة في ثَواب الله عَزَّوَجَلَّ أنَّه يُعطي أكثَر، كما جاء في القُرْآن الكريم: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠]، وكذا قولُه تعالَىٰ: ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ﴾ [البقرة: ٢٦١]، هذه الجُمَل الثَّلاث تَدلُّ علىٰ هذا المَعْنىٰ العَظيم، وأنَّ عَطاء اللهِ وثَوابَه أكثَرُ مِن عَمَل العَبد.

وقَوْله: «وإنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ بِشِبْرٍ تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ ذِرَاعًا»: الشِّبْرُ: مَسافَةُ ما بين طَرَف الخِنْصر إلىٰ طَرَف الإبهامِ عند مدِّ اليَد، والذِّراعُ: مَسافةُ ما بَين طَرف الأُصبع الوُسطىٰ إلىٰ عَظْم المِرفق، وهذا هو الَّذي كان يقَدَّر به في السَّابق، الشِّبر، والذِّراع، والبَاع، وما أشبَه ذلك.

وقَوْله: «وإنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ بِشِبْرٍ تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ ذِرَاعًا»: اختَلف العُلَماء في مَعْنىٰ هذه الجُملَة وما بعدَها:

فقيل: إنَّ هذا علىٰ حَقيقتِه، وأنَّ الإنسانَ إذا تقرَّب إلىٰ الله شبرًا تقرَّب إليه ذراعًا؛ وعلىٰ هذا فيكونُ هذا القَول في العِبادات الَّتي تَحتاج إلىٰ مَشي، كالسَّعي إلىٰ المَساجد، والسَّعي إلىٰ الحَجِّ. وما أشبَه ذلك، وتَخرُج العِبادات الَّتي لا يَكون فيها مَشْي، ولكنَّها كالَّتي تَحتاج إلىٰ مَشي، أي: أنَّ اللهَ يُعطي العامِلَ أكثَر ممَّا عَمِل.

وقيل: إنَّ هذا علىٰ سَبيل المِثال، وأنَّ الإنسانَ إذا تقرَّب إلىٰ اللهِ بقَلْبه، تقرَّب اللهُ إلَيه علىٰ كَيفيَّة لا نَعلَمُها، نَحن بأنفُسنا نَعلم كيف نتقرَّب إلىٰ الله، لكن تَقَرُّبُ الله إلينا لا نَعلمُه، فالمَعْنىٰ: إذا تقرَّب الإنسان بقلبِه إلىٰ الله فإن الله تَعالَىٰ يتقرَّب إليه علىٰ

كيفية لا تُعْلَم منَّا نحن البَشرَ.

وذلك أن الإنسانَ يَشعر بتقرُّبه إلىٰ الله بالقَلْب، أحيانًا يكون قلبُه ذاكرًا لله عَزَّوَجَلَّ؛ فيَشعُر بأنه قريبٌ من الله عَزَّوَجَلَّ، وأحيانًا: يكون غافلًا. فالمَعْنىٰ: إذا تقرَّب الإنسانُ إلىٰ ربِّه بالقلب.

ومن المَعْلُوم أن العِبادات تكُون سببًا لتَقرُّب القلب إلىٰ الله عَزَّوَجَلَّ، كما قال النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أَقْرَبُ مَا يَكُونُ العَبْد مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِد**»[1]؛ ولهذا تَشعُر وأنتَ ساجدٌ بأنَّك قريبٌ مِن الله، وأن الله في السَّماء.

وعليه: فيكون هذا من بابِ ضَرب المَثل، وليس علىٰ الحَقيقَة، وهذا القولُ أحسَن من الأوَّل؛ لأنه يَشمل بدِلَالَةِ المُطابقة جَميعَ العِبادات، والأوَّل اختَصَّ بالعِبادات ذات السَّعي والمَشي.

وكذلك -أيضًا- يُقال: من تقرَّب إليَّ ذراعًا تقرَّبت إليه باعًا.

أما قوله: «**وَإِنْ أَتَانِي يَمْشِي أَتَيْتُهُ هَرْوَلَةً**»، فهذا -أيضًا- اختلف فيه العُلَماء، هل هو علىٰ حَقيقتِه، أو لا؟

فقيل: إنه علىٰ حقيقَتِه، ونحن إذا مَشينا نعرف كيف نَمشي، أما اللهُ عَزَّوَجَلَّ فإنَّنا لا نَعرف كيفيَّة مَشيه، ولا مانِعَ أنَّ الله يَمشي يُقابل المُتَّجه إليه، فيُقابله إذا أتىٰ يَمشي بهرولةٍ.

ويُقال: إن الَّذي يَأتي سيَأتي علىٰ صِفَةٍ، ولابُدَّ فإذا كان اللهُ يَأتي حقيقةً فإنَّه لابُدَّ أن يَأتي علىٰ صِفَةٍ، هَرولَة أو غَير هَرولَة، فإذا قال عن نَفسِه: «**أَتيتُه هَرولَةً**».

---

(١) أخرجه مسلم (٤٨٢) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قلنا: ما الَّذي يَمنعُ أن يكونَ إتيانُه هرولةً إذا كنَّا نؤمنُ بإتيانِه حقيقةً، فإذا كان يأتي حَقيقةً؟! فلابد أن يَكون إتيانُه علىٰ صِفَة من الصِّفَات، فإذا أخبرَنا أنه يَأتي هَرولةً، قُلنا: آمنَّا بالله.

مَسْأَلَة: لكِن كيف هذه الهَروَلة؟

الجَوَاب: لا يَجوز لنا أن نُكيِّفها، ولا يُمكن أن نتصوَّرها، فهي فَوق ما نَتصوَّر، وفوْقَ ما نَتكلَّم به، ولكن هذا القول يَخُصُّ هذا الحُكم بالعبادات الَّتي يَأتي إليها الإنسانُ مَشيًا، وتَبقىٰ العباداتُ الأخرىٰ الَّتي يَفعلها الإنسانُ وهو قائمٌ في مكانِه غَير مَذكورة في هذا الحَدِيث، لكنَّها في مَعناه.

علىٰ القول الثَّاني: نَقول: هذه من باب التَّمثيل، أيْ مَن أسرَعَ إلىٰ رضَائي وإلىٰ عبادَتي أسرعتُ إلىٰ ثوابِه سُرعةً أكثر من سُرعة عملِه، وهذا القَول يَشمَل جَميعَ العِبادات؛ لأنَّ الإنسانَ يُسرع إلىٰ العِبَادة إسْراعًا بالبَدَن، وأحيانًا يُسرع بالقلبِ فَقط، وهو ثابتٌ في مكانه.

فالمهمُّ: أن لعُلَماء السَّلَف في هذه المَسْأَلَة قولَين:

هل نُبقيها علىٰ ظاهِرها وإن كان سيَخرُج عنها بعضُ العبادات إلَّا أنها تُثْبتُ بالقِياس.

أو نقولُ: إن هذا كنايَة عن أن فَضْل الله عَزَّوَجَلَّ أكثَر مِن عَمل العامِل، وكأنَّ شَيخ الإسْلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ يَميل إلىٰ الرَّأي الأَخير، أنَّه مِن بَاب ضَرْب المِثال، ويُؤيِّد هذا بأنَّه ليست جَميع العِبادات تَحتاج إلىٰ سَعْي ومَشي، وإبقاء الحَدِيث علىٰ عُمومه المَعنوي لجَميع العبادات أَوْلىٰ من كونِنا نخصُّه ببعض العِبادات دون بعض.

يَعْني: أن العبادات الَّتي تَحتاج إلىٰ مَشي قَليلة بالنِّسْبة للعِبادات الأُخرىٰ، فكونُنا نحمِل الحَدِيث علىٰ عُموم العباداتِ ونَجعل هذا من بابِ ضَرب المَثل، ومازالَ النَّاس يَضربون المثلَ في هذا، يقولون: إذا رأيتُك تُقبل عليَّ فإني سأُعطيك بالخُطوة خُطوَتَين، أو إذا أَقبلتَ إليَّ مَشيًا أُقبل إليك مُسرعًا، أو إذا مَشيتَ إليَّ بالأَقْدام أمشِي إليك بالخيول، فهذا أُسلوبٌ عربِيٌّ مَعروفٌ ولازالَ إلىٰ يَومِنا هذا.

وبِهَذا يَزولُ إشكَالُ الحَدِيث؛ إنْ حَملنَاه علىٰ الحَقيقةِ لَم يَبعَثْنا علىٰ هَذا الحَمْل إلَّا شَيءٌ واحدٌ، وهو: العِبادات الَّتي لا تَحتاج إلىٰ مَشْي ولا إلىٰ مَسافة، وإن حَملناهُ علىٰ ضَرْب المَثَل؛ عَمَّ جَميع العِبادات وهَذا المَثل مَعروفٌ من أَساليب اللُّغَة العَربيَّة.

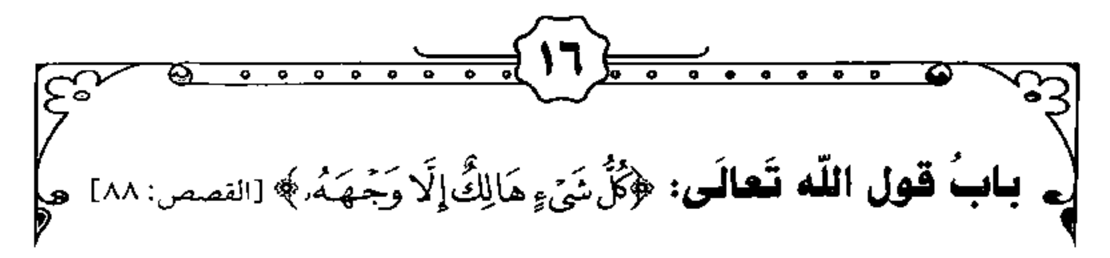
وإذا رَأينَا أنَّ أَكثَر العباداتِ لا تَحتاج إلىٰ مَشْي فهذا قد يُؤيِّد القَولَ بأنَّها علىٰ سَبيل التَّمثيل.

فائدةٌ مُهمَّة: السَّلَف لا يَحملون كلَّ شيء علي ظَاهره وإن دلَّ الدَّلِيل علىٰ خِلاف الظَّاهِر؛ ولهذا لا يُنكر السَّلَف كلَّ تَأويل؛ بل يُنكرون كلَّ تَأويلٍ لا يَدلُّ عَليه دليلٌ، فإذا دلَّ عليه دليلٌ قالوا: إنَّ المُرَاد ما دلَّ عليه هذا الدَّلِيل.





❑ قال البُخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:



١٦ باب قول الله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨]

[٧٤٠٦] حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ الله، قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ: ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ﴾ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَعُوذُ بِوَجْهِكَ». فَقَالَ: ﴿أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ﴾ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَعُوذُ بِوَجْهِكَ». قَالَ: ﴿أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا﴾ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «هَذَا أَيْسَرُ»(١).

[طرفاه: ٤٦٢٨، ٧٣١٣ - تحفة: ٢٥١٦]



الشَّرح

قَوْله: باب قول الله تَعالَىٰ: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾: (هالِكٌ): أي: زائلٌ إلَّا وَجه الله، والمُرَاد بالهَالك: قَبولُه للهَلاك وإن لَم يَهلك؛ ولهَذا من المَخْلوقات ما لا يَهلِك ولا يَفنىٰ؛ كالجنَّة والنَّار والرُّوح وما شَاء الله عَزَّوَجَلَّ، فالمُرَاد بالهَلاك هنا: أنَّه إما هالكٌ حَقيقةً، أو قابلٌ للهَلاك، إلَّا وَجْهَ الله.

واختَلف المُفسِّرون في قَوْله: ﴿إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾:

فقيل: إلَّا ما أُريد به وَجهُه؛ وعلىٰ هذا يَكون مَعْنىٰ الآية: كلُّ شَيء يَقوم به

---

(١) وأخرجه أيضًا: الترمذي (٣٠٦٥).

الإنْسان ويَفعله الإنْسان فإنه لا فائدةَ منه إلَّا ما أرادَ به وَجهَ الله، وهَؤُلاء أيَّدوا قَولَهم بقَول الله تَعالَىٰ: ﴿وَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨]، فقالوا: هذا هو الأمرُ بالإخْلَاص.

فيكون: ﴿إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ أي: إلَّا ما أُريد به وَجْهه، أي: إلَّا ما كان خَالصًا، وهذا لا شكَّ أنَّ له وجهًا من حيثُ سِياق الآيَة.

وقيل: المُرَاد كلُّ شيءٍ هالِك؛ أي: فانٍ وزَائل، إلَّا وَجْه الله عَزَّوَجَلَّ، فعَلىٰ الأوَّل يَكون الهَلاك مَعنويًّا، وعلىٰ الثَّاني يَكون الهَلاكُ حِسِّيًّا.

وقَوْله: ﴿إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾: والمُرَاد بالوَجْه هنا: ذاتُه، بمَعْنىٰ أنه عبَّر بالوَجْه عن الذَّات، وليسَ كما قال أهلُ الضَّلال: إن الرَّبَّ عَزَّوَجَلَّ يَفنىٰ إلَّا وَجْهه -نَعوذُ بالله- هذا مُنكرٌ من القَول، واللهُ يُعبِّر عن وجْهِه في مَقام الثَّناء، كما قال تَعالَىٰ: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴿٢٦﴾ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرَّحْمَن: ٢٦، ٢٧]، هذه: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ بإزاء قَوْله: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴿٢٦﴾ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾.

والتَّعبيرُ بالوَجْه عن الذَّات لا يَعْني أنَّنا خَرجنا عن المَعْنىٰ المُرَاد؛ إذ إنَّ التَّعبير بالوَجْه عن الذَّات يدلُّ علىٰ أنَّ لله وجهًا، وهذا هو المَطلوب، فالله عَزَّوَجَلَّ له وجهٌ مَوصوفٌ بالعظمَة والجلالِ والإكرَام، والإحْسان إلىٰ الخَلق، وإكْرام من يَستحِقُّ الإكرام، هذا الوجهُ حَقيقِيٌّ، لكنَّه غيرُ مَعْلُوم الكيفيَّة؛ لأنَّ اللهَ أخبرَنا عن وَجهِه ولم يُخبِرْنا عن كيفيَّة وَجهِه، وكما أنَّه لا كيفيَّةَ لذاتِه مَعلُومةً لَنا فكذَلك لا كيفيَّة لصِفَاته؛ لأنَّ الكلامَ في الصِّفَات فرعٌ عن الكَلام في الذَّات.

ولهَذا قال بعضُ العُلَماء: إذا قالَ لكَ الجَهمِيُّ: أنتَ أَثبَتَّ للهِ وجهًا، فكَيف

وَجهُه؟ أثبَتَّ لله يدًا فكيفَ يَدُه؟ فقل له: أنت تثبتُ لله ذاتًا فكيف ذاتُه؟ فإذا قلتَ هذا، فسَوف يَنقَطِع؛ لأنه لا يُمكن أن يُكيِّفَ ذاته.

فنقول له: إذا كنتَ لا تُكيِّف ذاته، فإنَّا لا نُكيِّف صِفَاته؛ لأن الكلامَ في الصِّفَات فرعٌ عن الكَلام في الذَّات.

وقال بعضُ العُلَماء علىٰ حَدِيث النُّزول: إذا قال لك المُعطِّلُ: إنَّ اللهَ يَنزِل إلىٰ السَّماء الدُّنْيا، كيف يَنزل؟

فقل له: إنَّ اللهَ أَخبَرنا أنه يَنزل، ولم يُخبِرْنا كيف يَنزل، وكلُّ هذه جَوابات مُحكَمة واضِحَة لا تَحتاج إلىٰ تَكلُّف، فالوَجهُ له حَقيقَة ثَابتة، مَوصُوفٌ بالجَلال والإكْرام، لكِن كَيفيَّتُه غيرُ مَعْلُومة لنا، لا نَعلم كيفيَّة هذا الوَجْه؛ لأنَّه أعظمُ من أن تُحيطُ به عُقولنا وأفهامُنا.

وأهلُ السُّنَّة والجَماعةِ عَلىٰ طَريقتِهم وعلىٰ جادَّتِهم يَقولون: إنَّه وَجهٌ حَقيقِيٌّ يَليقُ بالله عَزَّوَجَلَّ، ولا تُعلَم كَيفِيَّتُه.

وهذا النَّوع من الصِّفَات، يُسمَّىٰ الصِّفَات الخَبريَّة؛ لأن إِثْبَاتَها بمُجرَّد الخبَر، فالعَقلُ لا يَهتدي إلَيْها، لكن السَّمْع والبَصَر صِفَات مَعنويَّة يَهتدي إليها العَقلُ، يَعلم أنه لا يَصحُّ أن يَكون ربًّا إلَّا مَن كان سَميعًا بصيرًا؛ ولهَذا قال إبراهيمُ لأبيه: ﴿يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعۡبُدُ مَا لَا يَسۡمَعُ وَلَا يُبۡصِرُ وَلَا يُغۡنِي عَنكَ شَيۡـٔٗا﴾ [مريم: ٤٢]، لكِن الوَجْه واليَد وما أشبَهَها لا يُمكن أن يُثبِتَها العقلُ، فهي مَوقُوفة علىٰ السَّمع والخَبَر؛ ولهذا سمَّوْهَا صِفَاتٍ خَبريَّةً.

وضابطُها: أنَّ مُسمَّاها بالنِّسْبة إلينا أبعاضٌ وأجزَاء، ليسَت معاني: كالوَجْه،

واليَد، والعَين، والسَّاق، والقدم، والأصْبع، كلُّ هذه تُسمَّىٰ صِفَات خَبريَّة.

أهلُ التَّحريف الَّذين يُسمُّون أنفسَهُم أهلَ التَّأويل يَقولون: إنَّ الله ليس له وَجْهٌ؛ لأن إِثْبَات وَجهٌ حَقيقِيٌّ يَقتضي أو يَستلزم التَّجسيم، والمُجسِّمَة كُفَّار. فالتَّجسيمُ كفرٌ عندهم، فلا نَقولُ: إنَّ للهِ وَجهًا حَقيقِيًّا.

فالمُرَاد مِن الوَجه عِندَهُم: الجِهَة، أو الثَّواب، وليس المُرَاد الوجهَ الحَقيقِيّ.

فيقال: إن هذا تَحريفٌ، وأي مَعْنىٰ للجِهَة في قوله تَعالَىٰ: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾؟!

فمثلًا: لو صحَّ أو استَقام أن تَكُون الجِهَة صَحيحَة في مثل قوله تَعالَىٰ: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]، لو صحَّ إِثْبَات أن الوجْهَ هنا بمَعْنىٰ الجِهَة؟ لم يَستَقِم في مثل قوله تعالَىٰ: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾.

قالوا: إذًا، نحوِّل المَعْنىٰ إلىٰ أنَّ المُرَاد الثَّوابُ، يَعْني: إلَّا ثَوابه؛ لأن ثوابَه لا يَهلِك. فالجنَّة مؤبَّدة أبدَ الآبدِين، ولكن كلُّ هذا انحرافٌ عن الصِّراط المُستقيم؛ سببُه الرُّجوع إلىٰ العَقْل، ولو أن الإنسانَ تأدَّب مع ربِّه ومَع نَبيِّه، ولم يُحَكِّم عقلَه فيما جاء عن الله ورسولِه؛ لَسَلِمَ من هذه المَشاكل.

ما الَّذي يَضيرُه إذا قال: لله وجهٌ حقيقِي، لكنه لا يُشبه الأوجه؟! لا يُماثل أَوجُه المَخْلوقين، ولا نَعلم كَيفِيَّتَه. أيُّ شَيء يَضيرُه؟!

فالصَّواب إذًا: المَقطوع به المُتعَيِّن عَقيدة: أن نُثبِتَ لله وجهًا حقيقِيًّا موصوفًا بالجَلال والإكرام: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾، ولكنَّنا لا نُكيِّفه، ولا نُمثِّله بخَلْقه.

ثم ساقَ المُؤلِّف حَدِيثًا فيه ذِكْر الوَجْه، وهو قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أَعوذُ بِوَجْهِكَ**». قالَها عند قوله تعالَىٰ: ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ﴾.

﴿مِّن فَوْقِكُمْ﴾: يَعْني: حاصِلًا من السَّماء كالصَّواعق وغَيرِها ممَّا يُهلِكُ النَّاسَ.

﴿أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ﴾: الخَسْف والزَّلَازِل.

قال النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أَعُوذُ بِوَجْهِك**».

﴿أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُم بَأْسَ بَعْضٍ﴾: قال النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**هَذه أَيسَر**» أو قال: «**أَهْوَن**» أي: بالنِّسْبة لغيرها؛ لأن الأوَّلَ لا يُمكن مُدافَعَتُه، والثَّاني لا يُمكن مُدافَعَتُه، والثَّالث؛ يُمكن المُدافعه بالإصْلَاح بين النَّاس.

مَسْأَلَة: ما مَدىٰ صحَّة الحَدِيث المَنسوب إلىٰ النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**اخْتِلافُ أُمَّتي رَحمَة**»(١)؟

الجَوَاب: «**اخْتِلاف أُمَّتي رَحمَة**» هذا حَدِيث لا يصِحُّ عن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لكن عَدم المُؤاخذة بالاخْتلاف هذا هو الرَّحْمَة، يَعْني: أن الأُمَّة إذا اختَلفَت عن اجتهادٍ فإنَّها مَرحومة معفوٌّ عنها.

مَسْأَلَة: الآية الَّتي معنا في الحَدِيث إذا قَرأها قارئٌ في الصَّلاة يَستعيذ، فقد استَعاذ منها رَسُول اللهِ؟

الجَوَاب: هذا الحَدِيث لا يَدلُّ علىٰ ذلك، لكن لمَّا نزلَت خافَ النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛

---

(١) قال العَلَّامة الألبانيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ في «السلسلة الضعيفة» (٥٧): «لا أصل له، ولقد جَهد المُحدِّثون في أن يقفوا له علىٰ سند فلم يُوفَّقوا».

لأن هذا تَهديدٌ: ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ﴾ فخاف فاستَعاذ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ بوَجْه الله.

فهي كغيرها من الآياتِ، وإذا قَرأتَها في صَلاة اللَّيل تَستعيذ؛ لأن الرَّسُول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان لا يَمرُّ بآية وَعيد إلَّا تَعوَّذ.

ولا يَفوتنا أن نَقول: كُلَّما جاء «وَجْه اللهِ» في القُرْآن فهو الوَجْه الحَقيقِيُّ، لكن اختَلف العُلَماء في قولِه تَعالَىٰ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ۚ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]، فقيل: المُرَاد بالوَجْه هنا: الجِهَة، يَعْني: أيُّ شَيء تُولُّونَه في صَلاتكم فهِي جِهة صَحيحَة.

ولكِن الرَّاجِح في قَوله تَعالَىٰ: ﴿فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ أنه الوَجهُ الحَقيقي، ويُؤيِّد هذا قولُ النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ للمُصلِّي: «إنَّ اللهَ قِبَلَ وَجْهِكَ»؛ فهذا يدلُّ علىٰ أنَّ الإنسانَ إذا اتَّجَه في الصَّلاة فإنَّما يَتَّجِه إلىٰ وَجْه الله.

مَسْألَة: ماذا نَقولُ في قولِ الله تَعالَىٰ: ﴿إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ ٱللَّهِ﴾ [الإنسان: ٩]، هَل المُرَاد به الوَجْهُ الحَقيقِي؟

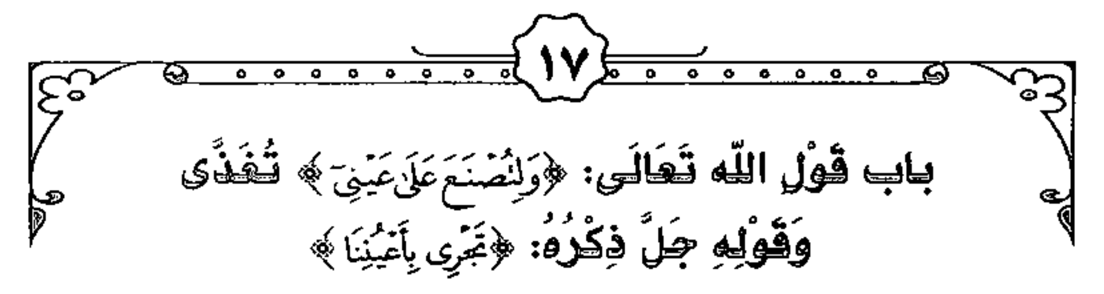
الجَوَاب: نَعم، المُرَاد به الوَجْه الحَقيقي، وهذا كما لو قالوا: إنَّما نُطعِمُكم للهِ، لكن عبَّروا بالوَجْه عن الذَّات مثل: ﴿كُلُّ شَىْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾.

فالقَاعِدةُ: أنَّ كلَّ ما جاءَ الوجهُ مُضافًا إلىٰ الله تَعالَىٰ في القُرْآن فهو الوَجهُ الحَقيقِيُّ، إلَّا هَذه الآيَة: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ۚ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾ ففِيها قَولَان للسَّلَف.





□ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:



١٧ باب قَوْلِ اللَّه تعَالَى: ﴿وَلِتُصۡنَعَ عَلَىٰ عَيۡنِيٓ﴾ تُغذَّى وَقَوْلِهِ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿تَجۡرِي بِأَعۡيُنِنَا﴾

[٧٤٠٧] حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ الله قَالَ ذُكِرَ الدَّجَّالُ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «إِنَّ الله لَا يَخْفَى عَلَيْكُمْ، إِنَّ الله لَيْسَ بِأَعْوَرَ -وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى عَيْنِهِ- وَإِنَّ المَسِيحَ الدَّجَّالَ أَعْوَرُ العَيْنِ اليُمْنَى كَأَنَّ عَيْنَهُ عِنَبَةٌ طَافِيَةٌ»(١).

[أطرافه: ٣٠٥٧، ٣٣٣٧، ٣٤٣٩، ٤٤٠٢، ٦١٧٥، ٧١٢٣، ٧١٢٧ - تحفة: ٧٦٣٩]

[٧٤٠٨] حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، أَخْبَرَنَا قَتَادَةُ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَا بَعَثَ اللهُ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا أَنْذَرَ قَوْمَهُ الأَعْوَرَ الكَذَّابَ، إِنَّهُ أَعْوَرُ، وَإِنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ، مَكْتُوبٌ بَيْنَ عَيْنَيْهِ كَافِرٌ»(٢).

[طرفه: ٧١٣١ - تحفة: ١٢٤١]



الشَّرح

هذا البابُ ذكَر فيه المُؤلِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ صِفَةَ العَيْن، والعَينُ من الصِّفَات الخَبريَّة، وذكَر رَحِمَهُ ٱللَّهُ آيَتَين مِن كِتاب الله:

---

(١) وأخرجه أيضًا: مسلم (١٦٩).

(٢) وأخرجه أيضًا: مسلم (١٦٦).

الآيَة الأُولىٰ: قولُه تَعالَىٰ لمُوسىٰ: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِىٓ﴾ [طه: ٣٩]، اللَّام هذه للتَّعليل، وتُصنَع: بمَعْنىٰ تُربَّىٰ وتُغذَّىٰ، التَّغذيَة صِناعَة، والتَّربية أيضًا صِناعَة، التَّغذية صناعَة للبَدَن، والتَّربيةُ صِناعة للعَمل؛ فإنَّ الإنسانَ يُربَّىٰ علىٰ الأخْلاق، فيُقال: صُنِع عَليها، ويُغذَّىٰ؛ فيَزدادُ نُموُّه ويَنشَطُ، فيَكون مَصنوعًا بالغِذاء.

قَوْله: «تُغذَّىٰ»، ذَكر أحَد نَوعي الصِّناعة، وهي التَّغذية، والتَّربية صِناعة؛ لأنَّك تُكيِّف ولدَك -مَثلًا- علىٰ الصِّفة الَّتي تُريدُها مِن التَّربية، فيَكون هذا صِناعَة.

وقَوْله: «﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِىٓ﴾»، أي: عَلىٰ مَرأىٰ مِنِّي، فأَراكَ بعَيني، ولَيس المَعْنىٰ أنه يُصنَع علىٰ عَيْن اللهِ عَزَّوَجَلَّ بحيثُ يَكون عَليها نَفسها، لا، ولَا يُمكن أن يَكون هذا المُرَاد، ولَيس هو ظاهِرَ اللَّفْظ، ولكن المَعْنىٰ: علىٰ مَرْأىٰ منِّي بالعَين، أي: أرَاك بعَيني، ولهذا فسَّر عُلَماء السَّلَف الآيَة بقَولهم: علىٰ مَرأىٰ مِنِّي، كما فسَّروا قولَه تَعالَىٰ: ﴿تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤] أي: بمَرأىٰ منِّي. ومُرَادُهم بذلك: أنَّه يُصنع علىٰ عَين الله، أي: بمَرأىٰ من الله بعَينه، ففيه إثْبَاتُ العَين.

والعَينُ فِي الآيَة: مُفرَدة، فهل المُرَاد عينٌ واحِدة؛ أو المُرَاد ما ثَبتَ لله مِن عَينٍ؟

الصَّواب: الثَّاني؛ لأنَّ المُفردَ إذا أُضيف يَتناول كلَّ ما يَحتَملُه المَعْنىٰ مِن العُموم، أو كلَّ ما تَحتَمِلُه الإضافَةُ من العُموم، فهو يَشمَل ما للهِ مِن العَيْن.

وقَوْله: ﴿تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا﴾: قَوْله: ﴿تَجْرِى﴾ الضَّمير يَعود علىٰ السَّفينة - سَفينة نُوح: ﴿وَحَمَلْنَٰهُ عَلَىٰ ذَاتِ أَلْوَٰحٍ وَدُسُرٍ ﴿١٣﴾ تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا جَزَآءً لِّمَن كَانَ كُفِرَ﴾ [القمر: ١٤] أي: تَجري بمَرأىٰ مِنَّا، نَحن نَكلأُها ونَحفَظُها ونُراقِبُها بأعْيُنِنا، ولا شَكَّ أن هذه المُراقبةَ بالعَين مُراقبة خاصَّة، فاللهُ عَزَّوَجَلَّ يَنظُر إلىٰ كلِّ شَيء ويُبصر كلَّ شَيء، لكِن هذا نظرٌ

خاصٌّ بهذه السَّفينة وعنايَة ورِعاية تَختَصُّ بها.

ومِن المَعْلُوم أنَّه لا يُمكِن أن يَكون المُرَاد بقَوْله: ﴿بِأَعۡيُنِنَا﴾: أنَّها بنَفْس عَين الله عَزَّوَجَلَّ، هذا مُستحيل، فلا يَحتجُّ بذلك عَلينا أهلُ التَّحريف يَقولون: أنْتم تُنكِرون عَلينا المَشْي علىٰ خِلاف الظَّاهِر، وأَنتُم تَمشُون في هذه الآيَة علىٰ خِلَاف الظَّاهِر!

نَقولُ لَهُم: ما مَشَيْنا علىٰ خِلاف الظَّاهِر، بَل مَشيْنا علىٰ وفْق الظَّاهِر، أينَ كَانت السَّفينَة: أَفِي السَّماء أم في الأَرْض؟ في الأَرْض، وكانَت علىٰ المَاء الَّذي أنزلَه اللهُ من السَّماء وأنْبَعه من الأَرْض، فكيف يُمكن أن نقولَ: إن ظاهرَ قَوْله: ﴿تَجۡرِي بِأَعۡيُنِنَا﴾ أي: في نَفْس عَين اللهِ عَزَّوَجَلَّ وحاشَا وكَلَّا، واللهُ تَعالَىٰ في السَّماء، وهذه في الأَرْض!

لكن هذه العبارَة مَعروفَة عند العرَب، إذا قال: امْشي بِعَيْني، المَعْنىٰ: أنَّني أَكْلَؤُكَ بِعَيْني، وأَحمِيكَ بعَيني، وأَرقُبك بعيني، وأيضًا: تقولُ للشَّخص: يا فُلان، هات لي كَذا وكذا؛ يَقول: عَلىٰ عَيني، تَقول له: ائتِ لِي بِقِدْرٍ مَملُوء من اللَّحم الحارِّ، يقُول: علَىٰ عَيْني؛ ليس مَعقولًا أن يَضعونه علىٰ أجْفانِهم، المَعْنىٰ: أنَّني أحفظُ لك ما آتِيك به بعَيني.

فقَوْله: ﴿تَجۡرِي بِأَعۡيُنِنَا﴾ أي: بمَرأىٰ منَّا بالعَين، وليس هذا من بابِ التَّحريف، بل هذا من باب تَفسير الكَلام بما يَقطع أنه مُرَاد الله عَزَّوَجَلَّ.

مَسْأَلَة: هنا قال: ﴿بِأَعۡيُنِنَا﴾ وفي الآيةِ الَّتي قَبْل قَال: ﴿عَلَىٰ عَيۡنِيٓ﴾ بالإفْرَاد، فهَل بَينهما تَعارُض؟

الجَوَاب: لا، لَيس بَينهما تعارُضٌ.

وهنا: يَجب أن نَعلمَ أن ما جاء في الكِتَاب أو في صَحيح السُّنَّة لا يُمكن أن

يُناقض بعضُه بعضًا، لا الكِتَاب يُناقض بعضُه بعضًا، ولا صَحيح السُّنَّة يُناقِضُ بعضُه بعضًا، ولا القُرْآن مع صَحيح السُّنَّة يُناقض بعضُه بعضًا، لا يمكن؟ لأن الكلَّ من عند الله، ولا يُمكن أن يَكون فيه اختلافٌ، ولكن قد يَقصُر الفَهمُ عن المَعْنىٰ المُرَاد؛ فيَظنُّ أن في ذلك تناقضًا ويَشتَبه عليه الأمرُ، ولكن مَن أعطاه اللهُ تَعالَىٰ فَهمًا عرف كيف يتَخلَّص مما ظاهِرُه التَّعارض.

وأنَا أدلُّكم علىٰ شيءٍ يُعينكم علىٰ هذا؛ ألَّا تَنظُروا إلىٰ هذه النُّصوص -سَواء من الكِتَاب أو السُّنَّة- علىٰ سَبيل أنها مُتعارِضَة، لكن انْظُروا إلَيها علىٰ سبيلِ أنَّها مُتآلفة، ثمَّ حاوِلُوا أن تَصِلوا إلىٰ كيفيَّة هذا التَّآلف.

أمَّا أنْ تَنظروا إلَيها علىٰ أنها مُتعارضة، فإنك قد تُحرَم الوُصُول إلىٰ التَّأليف بينها؛ لأنَّك سَوف تُورِد بعضَها علىٰ بَعض علىٰ وجهٍ مُتناقِض، وحينئذٍ تُحرَم الوُصُول إلىٰ المُرَاد، لكِن انْظُر إليها علىٰ أنها مُتآلِفَة، وحاوِل أن تَعرف كيف التَّآلف، هذا هو الَّذي يَجب أن تَعتقِدَه في النُّصوص الَّتي ظاهرُها التَّعارض حتىٰ تَهتدِيَ، أما إذا نظرتَ إليها بنظرةِ التَّعارض فاعْلَم أنه سوف يَنغَلقُ عنك البابُ، ولا تَعرف كيف تُوفِّق بينها؛ لأنك إنَّما نَظرتَ علىٰ أنها مُتعارِضَة مُتنافِرة. لكن إذا نَظرتَ إليها علىٰ أنَّها مُتآلِفَة، لكن كيف التَّآلف؛ سَهُلَ عليك.

فنَحن نَنظُر إلىٰ هاتَين الآيتين: ﴿وَلِتُصۡنَعَ عَلَىٰ عَيۡنِيٓ﴾، ﴿تَجۡرِي بِأَعۡيُنِنَا﴾ لا نَقول: إنَّ هناك تَعارُضًا أصلًا، نَقُول: بَينها تَآلُف؛ لأنَّ العينَ مُفردَة مُضافة فتَشمل كلَّ ما ثَبت للهِ مِن عَينٍ مَهمَا كَثُرت، انْظُر إلىٰ قولِ الله تَعالَىٰ: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعۡمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحۡصُوهَآ﴾ [النحل: ١٨].

فـ«نِعمَة» مُفرَد مُضاف، هل المُرَاد به نِعمَة واحِدة؟ لَا، بل ما لا يُحصىٰ مِن النِّعم، ﴿وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمِيثَاقَهُ الَّذِي وَاثَقَكُم بِهِ﴾ [المائدة: ٧]، أيضًا: «نِعمَة الله عَليكم» لا تُحصىٰ، كذلك «عَيني»، نقُول: يَشمل كلَّ ما ثبَت للهِ مِن عَين، أمَّا «أَعيُننا» بالجَمْع، هل نَقول بظَاهِر الجَمْع أم لَا؟

ذهَب بعضُ العُلَماء إلىٰ أنَّنا نَقولُ بظَاهر الجَمْع، فنَقول: للهِ أَعينٌ كَثيرة، لكنَّها غَير مَحصُورة؛ لأنَّ «أَعْيُن» جَمْع، و«عَين» مُفرد مُضاف فيَشمل كلَّ ما ثَبت ولو كان آلاف الآلَاف، وحينئذٍ نَقول: للهِ أَعينٌ كثِيرة غيرُ مَحصورة ولا مَعْلُومة العدد.

حُجَّة هَؤُلاء أنَّهم يَقولون: لم يأتِ في القُرْآن ولا في السُّنَّة تَقييدُ العَيْن بالتَّثنية، كمَا جاء في اليَد، اليَد جَاءت: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، وقَوله تَعالَىٰ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، لكِن العَين ما جاءت، وإن كان فيها أحاديثُ فيها مَقال: «إذا قامَ أحدُكم يُصلِّي فإنه بين عَيْني الرَّحْمَن»(١) لكن هذا الحَدِيث فيه مقالٌ، فهو ضعيفٌ، فظَنُّوا أن للهِ أَعينًا كَثيرة، ولكن البُخَاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ لدِقَّةِ فَهمِه ساقَ حَدِيثَي الدَّجَّال ليُبيِّن أن المُرَاد بالأَعيُن عَينان اثْنتان فقَط لا تَزيد، وهو ما قال عن الدَّجال.

قال البُخَاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ذُكِرَ الدَّجَّالُ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «إِنَّ اللهَ لا يَخْفَىٰ عَلَيْكُمْ، إِنَّ اللهَ لَيْسَ بِأَعْوَرَ -وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَىٰ عَيْنِهِ- وَإِنَّ المَسِيحَ الدَّجَّالَ أَعْوَرُ العَيْنِ اليُمْنَىٰ كَأَنَّ عَيْنَهُ عِنَبَةٌ طَافِيَةٌ»).

---

(١) أخرجه العقيلي (١/ ٧٠) (ترجمة ٧٢ إبراهيم بن يزيد الخوزي)، والبزار كما في «كشف الأستار» (١/ ٢٦٨) (٥٥٣)، قال الهيثمي (٢/ ٨٠): فيه إبراهيم بن يزيد الخوزي، وهو ضعيف، وقال الألبانيُّ في «الضعيفة» (١٠٢٤): «ضعيف جدًّا».

قوله: «إِنَّ اللهَ لَيْسَ بِأَعْوَرَ -وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَىٰ عَيْنِهِ-»: المُشِيرُ هو رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

«ليسَ بأَعْورَ العَين»، وبهذا يَسقط قولُ مَن قال: إنَّ المُرَاد بالعَوَر هنا العَيْب؛ لأن بعضَ المُحرِّفين الَّذين أصرُّوا علىٰ أن تَكُون أعْيُن اللهِ كَثيرة، قالوا: المُرَاد بالعَوَر العَيب، والمَعْنىٰ: أن الدَّجَّالَ أَعوَر، أي: نَحيف، ولَيس المُرَاد عَورَ العَين، ولكنَّنا نَدمَغُهم دَمغًا يَزْهَقُ به الباطِلُ حِين أشارَ النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلىٰ عَينِه، والرَّسُول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أعلمُ منَّا بالله.

وقَوله: «وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَىٰ عَيْنِهِ - وَإِنَّ المَسِيحَ الدَّجَّالَ أَعْوَرُ العَيْنِ»: وهذا أيضًا يَمنع منعًا باتًّا أن يكون المُرَاد بالعَوَر العَيب، بل عَوَر العين؛ لأنها خصَّها: «**أَعْوَرُ العَيْنِ اليُمْنَىٰ**» ومَثَّلَها: «**كَأَنَّ عَيْنَهُ عِنبَةٌ طَافِيَةٌ**» أو: «**طَافِئَةٌ**» رِوايتان.

إذا كان كذلك عُلِمَ أن اللهَ ليس له إلَّا عَينان اثْنَتان.

وجْهُ الدِّلالة: أنه لو زادَت علىٰ اثْنَتَين لكانَ الزَّائد كَمالًا، ولكَان هذا الكَمَال يَحصُل به الفَرْق بَين عَيْني الدَّجَّال -لأنَّه ليس له إلَّا اثنتان- وبين الأعْيُن الزَّائدة علىٰ اثْنَتين، إذا أَثبَتْنا ذلك لله عَزَّوَجَلَّ، ومِن المُستحيل أن يدعَ النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ العلَامَةَ الَّتي بها الكَمَال إلىٰ عَلامَة انتفاءِ العَيْب، هذا مُستحيل؛ لأنه يَكون بذلك إخفَاء كَمَال اللهِ عَزَّوَجَلَّ بذِكْر ما زاد علىٰ الثِّنتَين، فلو كانَت الأعْيُنُ أكثَر مِن اثْنَتين لكان الزَّائد كَمالًا يحصُل به الفَرقُ بين الدَّجَّال والرَّبِّ عَزَّوَجَلَّ، فلمَّا لم يَذكُرْ ذلك الَّذي هو الكَمَال، وإنَّما ذكَر نَفيَ العَيب وهو أنَّ الله ليس بأعورَ عُلِمَ أنَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ليس له إلَّا عَينان اثْنتان فقط.

وهذا هو ما ذكَره الأشعريُّ وغيرُه ممَّن يَذكُرون عَقِيدةَ أهلِ السُّنَّة والجَماعَة، يَقولون: إنَّ لله عَينَين اثْنَتين، وهَذا هو المُتعيِّن علىٰ المُؤمن أن يَعتَقدَهُ في ربِّه عَزَّوَجَلَّ، أنَّ له سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ عَينَين اثْنتين.

فإن قال قائل: في هذا الحَدِيث إشْكالٌ عَظيم وهو: كيف أن الرَّسُول صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ جعل العَلامةَ الفارِقَة في العَين، مع أنَّ الفَرق بين الخالقِ والمَخْلوق عقليٌّ، لا حسِّيٌّ؟ أي: أنه ليس الفرقُ مجرَّدَ أن هذا أَعور، والرَّبَّ عَزَّوَجَلَّ ليس بأعْوَر، بل هناك فروقٌ كَثيرة، فلمَاذا؟

قلنا: إنَّ الرَّسُول صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ ذكَر هذه العلامةَ الحسِّيَّة؛ لأن المَسْأَلَة أنه إذا جاء الدَّجَّال انْدهَش الرِّجَال، وضَاعت العُقول، فالعلامةُ الحسِّيَّة أَسرعُ إلىٰ الإدراك من العلامَةِ العَقليَّة؛ لأن العلامةَ العقليَّة تَحتاج إلىٰ مُقدِّمات، ورُبَّما يَذهَل الإنسانُ عنها في تلك اللَّحظة، لكن العلامَة الحسِّيَّة واضحةٌ كالعَلَامة الأُخرىٰ الَّتي ستأتي -إن شاء الله- في الحَدِيث الَّذي بَعده، وهي أنه «مَكْتُوبٌ بَينَ عَيْنَيْهِ كَافِر». فهذه -أيضًا- علامَة حِسِّيَّة.

والنَّبيُّ عَلَيْهِٱلصَّلَاةُوَٱلسَّلَامُ أفْصَح الخَلْق وأَنصَحُهم، ذكَر العلَامَة الَّتي لا تَحتاج إلىٰ مُقدِّمات، ولا إلىٰ إعْمالِ فِكرٍ، فبُمجرَّد ما يَرىٰ الرَّجُلُ هذا الخبيثَ الدَّجَّالَ يَعرف أنه ليس برَبٍّ.

فهذا هو وجهُ كَون النَّبيِّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ ذكَر هذه العلامَةَ الحِسِّيَّةَ دون أن يَكون هناك علامَات عَقليَّة، وإلا فمِن المَعْلُوم: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ﴾ [النحل: ١٧] علىٰ أن هذا الدَّجَّال يُوهم النَّاسَ أنه يَخلق، يأمرُ السَّماءَ فتُمطر، والأَرْضَ فتُنبتُ، يَقتل

الرَّجلَ فيُحييه، فيَحصل في هذا لَبْسٌ، لكن -ولله الحَمد- هذه العلَامةُ الحِسِّيَّةُ لا تَحتاج إلىٰ تأمُّل ولا إلىٰ تَفكير.

وفي هذا الحَدِيث -حَدِيث أَنَس- دَليلٌ علىٰ: عِظَمِ فِتْنة الدَّجال؛ لأن النَّبيَّ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أَخبَر أنَّه ما مِن نَبيٍّ إلَّا أنذَر قَومَه الأَعْورَ الدَّجَّال، كلُّ الأَنبياء مِن نُوح إلىٰ مُحمَّد يُنذِرون أقوامَهم الأَعوَر الكَذَّاب.

وهذا قد يُشكِل، فيُقال: الأعورُ الكذَّابُ من علامَاتِ السَّاعة، فكيف يُنذِر به أوَّلُ الرُّسُل والسَّاعةُ لم تأتِ بَعدُ؟

والجَوَاب: أنَّ هذا له أَوجُه:

الوَجهُ الأَوَّل: أن يُقال: أَنذَرت به الرُّسلُ لعِظَم خَطَره فيُنوِّه عنه حتىٰ في الصُّحف الأُولىٰ، حتىٰ في الرِّسالات الأُولىٰ، كما قال تَعالَىٰ: ﴿أَمۡ لَمۡ يُنَبَّأۡ بِمَا فِي صُحُفِ مُوسَىٰ ﴿٣٦﴾ وَإِبۡرَٰهِيمَ ٱلَّذِي وَفَّىٰٓ ﴿٣٧﴾ أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٞ وِزۡرَ أُخۡرَىٰ ﴿٣٨﴾ وَأَن لَّيۡسَ لِلۡإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ [النجم: ٣٦- ٣٩]، وقال: ﴿بَلۡ تُؤۡثِرُونَ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا ﴿١٦﴾ وَٱلۡأٓخِرَةُ خَيۡرٞ وَأَبۡقَىٰٓ ﴿١٧﴾ إِنَّ هَٰذَا لَفِي ٱلصُّحُفِ ٱلۡأُولَىٰ ﴿١٨﴾ صُحُفِ إِبۡرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ﴾ [الأعلى: ١٦- ١٩].

فَلِعظَم خَطر هذا الرَّجُل أنذَرت به الرُّسُل، وإنْ كان لا يَخرُج إلَّا في آخِر الزَّمان.

الوَجْه الثَّاني: أنه يَحتَمل أن الرُّسُل لم يَبلغْهُم أنه سيَخرُج في آخر الزَّمان، إنَّما بَلغَهم أنه سَيخرُج رَجلٌ له فِتنةٌ عَظيمة، ولم يُوحَ إلَيْهم أنه سَيخرُج في آخِر الزَّمان.

الوجهُ الثَّالث: لكنه ضعيفٌ؛ أن المُرَاد ما يُشابه فِتنَتَه مِن دُعاة الضَّلال، لكنَّ هذا الوَجْه يَمنعه قَوْله: «إلَّا أَنذَرَ قَومَه الأَعوَرَ الكَذَّابَ»، فإن هذا يدلُّ علىٰ تَعيين هذا



الدَّجَّال، وأنه هو الَّذي أَنذر به الرُّسلُ أقوامَهم.

وعلىٰ كلِّ حَال؛ فإن رَسُول اللهِ صَلَّىٰللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أنذرَنا بهذا الأعورِ الدَّجَّال إنذارًا لم يُنذِرْه أحدٌ من الأنبياء قبلَه، وفصَّله تفصيلًا تامًّا، وقد كُتب بين عَينيه (كافر).

يقول: «مَكْتُوبٌ بَيْنَ عَيْنَيْهِ كَافِر»، وقد جاء في بعضِ الرِّوايات بتَفريق حروفِ «كَافر» يَعْني مَكتوب (كـ ف ر)، وفي بَعض الرِّوايات: «كافر». فيُحتَمل هذا أو هذا، ولكن المَعْنىٰ أن العَلَامَةَ لا تَختلف.

ولكن مَن يَقرأ هذه الكَلِمات؟

يَقرؤُها المُؤمن، سَواءً كان كاتبًا أو غَيرَ كَاتب، ولا يَستطيع الكافرُ أو المُنافق أن يَقرأها ولو كان مِن أعلم النَّاس بالكِتَابة: ﴿ وَجَعَلْنَا مِنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا فَأَغْشَيْنَٰهُمْ فَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ ﴾ [يس: ٩] ما يَعرف أن يَقرأها.

والمُؤمن يَقرؤها ولو كان أُمِّيًّا، وهذا مِن آياتِ الله عَزَّوَجَلَّ، وهي مِن العَلامات الحسِّيَّة.

مَسْأَلَة: بالنِّسْبة للوَجه الثَّاني: إذا كان الأنبياءُ لم يَعلَموا أن خُروجَ الدَّجَّالِ يَكون في آخِر الزَّمان، فإنَّ اللهَ يَعلم، ومَع ذلك فقد أمرَهم بالإنذارِ به؟

الجَوَاب: نَعم، وذلك للتَّخويف منه.

إذًا، ذَكَرْنَا أَوَّلًا: أنَّ للهِ عَينَيْن اثْنَتَين، لا نَتجَاوَز ذَلك.

ثانيًا: الجَمْعُ بَين صِيغة الإفراد وصيغةِ الجَمع، وذكَرْنا أنه لا منافاةَ بين صِيغة الإفراد وصيغةِ الجَمع.

يَبقىٰ السُّؤال: كيف نَجمع بين التَّثنية وبين الجَمْع؟

والجواب علىٰ ذلك أن يُقال: إن قُلنا بأنَّ أقلَّ الجَمْع اثْنان؛ فليس هناك تعارضٌ، وإن قلنا بأنَّ أقَلَّ الجَمع ثلاثَة فالجمعُ هنا إنَّما هو للتَّعظيم والتَّناسُب بين المُضاف والمُضاف إليه؛ لأن الجمعَ يُراد به التَّعظيم، مِثل قوله تَعالَىٰ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ﴾ [الحِجر: ٩]، وقوله تَعالَىٰ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِ الْمَوْتَىٰ﴾ [يس: ١٢]، وما أشبه ذلك.

والتَّناسُب هنا: هو التَّناسُب بين المُضاف والمُضافِ إليه، فكانَ مُراعاة التَّناسُب بين المُضاف والمُضاف إليه أَوْلَىٰ.

مَسْأَلَة: بالنِّسْبة لشُبَه الَّذين يُنكِرون العَين واليَدَ والرِّجْلَ والوَجهَ وما أشبهَ ذلك، يَدَّعون بعقُولهم أنَّ إِثْبَات هذا يَستلزمُ التَّجسيم، وأنَّ الله جِسم؛ لأنَّنا لا نَعقل شيئًا له وَجهٌ ويَدٌ وما أشبَه ذلك إلَّا جِسْمًا؟

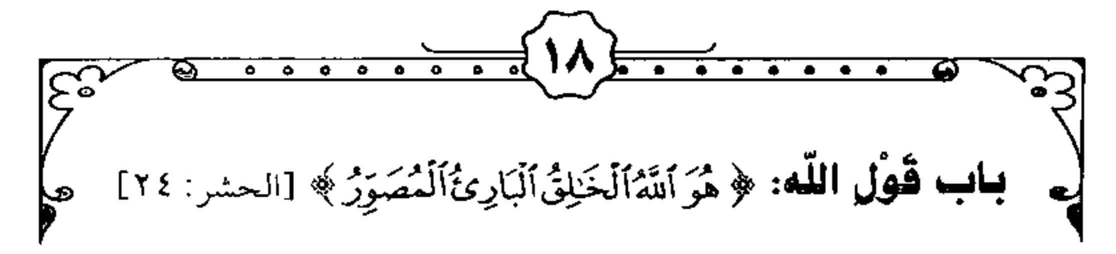
الجواب علىٰ ذلك: ومن قَال: إنَّ الجِسْمَ مُنتفٍ عن الله؟ هَل عِندكُم دليلٌ علىٰ أنه منتفٍ؟

فإن كانَ يَلزم من إِثْبَات هذه الصِّفَات أن يكونَ الله جسمًا فهو حقٌّ، ولكنَّه لا يُشبِه الأَجسَام.

وإنْ كان لا يَلزم فإنَّ إلزامَكم لنا بما لا يَلزم عَيْن الجَوْر والظُّلم.



□ **قال البخاري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:



باب قَوْلِ اللّه: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ﴾ [الحشر: ٢٤]

[٧٤٠٩] حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا عَفَّانُ، حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ، حَدَّثَنَا مُوسَى -هُوَ ابْنُ عُقْبَةَ-، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، عَنِ ابْنِ مُحَيْرِيزٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ فِي غَزْوَةِ بَنِي المُصْطَلِقِ؛ أَنَّهُمْ أَصَابُوا سَبَايَا فَأَرَادُوا أَنْ يَسْتَمْتِعُوا بِهِنَّ وَلَا يَحْمِلْنَ، فَسَأَلُوا النَّبِيَّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ العَزْلِ فَقَالَ: «**مَا عَلَيْكُمْ أَلَّا تَفْعَلُوا، فَإِنَّ اللهَ قَدْ كَتَبَ مَنْ هُوَ خَالِقٌ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ**». وَقَالَ مُجَاهِدٌ: عَنْ قَزَعَةَ، سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ، فَقَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لَيْسَتْ نَفْسٌ مَخْلُوقَةٌ إِلَّا اللهُ خَالِقُهَا**»(١).

[أطرافه: ٢٢٢٩، ٢٥٤٢، ٤١٣٨، ٥٢١٠، ٦٦٠٣ - تحفة: ٤١١١، ٤٢٨٠ - ٩/١٤٩]



قوله: «بابُ قَولِ اللهِ تَعالَىٰ: ﴿ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ﴾»: هذه ثلاثة أسْمَاء في ضِمن أسْمَاء مُتعددّة ذكرَها اللهُ في آخِر سُورة الحَشْر: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ ۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٢٣﴾ هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ﴾ [الحشر: ٢٣، ٢٤].

هذه ثَلاثةُ أسْمَاء: الخَالق، ووَرَد الخلَّاق، كمَا في قوله تَعالَىٰ: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ

---

(١) أخرجه أيضًا: مسلم (١٤٣٨).

﴿ٱلْخَلَّٰقُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [الحجر: ٨٦]، والخَالقُ: هو الموُجِدُ للشَّيء علىٰ وجهٍ مُقدَّرٍ مُحكَم؛ ولِهذا جاء في اللُّغَة العَربيَّة الخَلْق بمَعْنىٰ التَّقدير، كما في قَول الشَّاعر:

وَلأَنْـتَ تَفْـرِي مَـا خَلَقْـتَ ... وَبَعْـضُ النَّـاسِ يَخْلُـقُ ثُـمَّ لا يَفْـرِي

تَفري ما خَلقتَ؛ أي: تَفعل ما قَدرتَ.

فالخَلقُ هو: الإيجادُ بتَقدير، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يَخلُق الشَّيءَ بتَقديرٍ مُحكَم بالِغ علىٰ حسَب ما تَقتضيه الحِكمَة.

والبَالِغ بمَعْنىٰ: المُنشِئ، وهو قَريبٌ بمَعْنىٰ الخَالق، لكِن لابُدَّ أن يكونَ بَينهما فرقٌ؛ لأن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لا يَذكُر كَلِمَتَين إلَّا وبَينهما فرقٌ، وهذا هو الأصلُ في الكَلام؛ أن يُحمَل علىٰ التَّأسيس لا علىٰ التَّوكيد، مَعْنىٰ علىٰ التَّأسيس: يَعْني أنَّ كلَّ لَفظة فيه لها مَعْنًىٰ مُستَقِلٌّ، لا علىٰ التَّوكيد؛ لأن في هذه الحَالة تَصير اللَّفْظة الثَّانية بمَعْنىٰ اللَّفْظة الأُولىٰ.

ولهذا قال العُلَماء: إذا دارَ الكلامُ بين التَّأسيس والتَّوكيد فالحَمْل علىٰ التَّأسيس مُتعَين، فلابُدَّ أن بينهما فرقًا دقيقًا.

أما المصور: فواضحٌ الفَرقُ بَينه وبين الخَالق، يَعْني: أنه يَخلق ما يَشاءُ علىٰ صُورة مُعيَّنة يَختارها سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، قالَ الله تَعالَىٰ: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُصَوِّرُكُمْ فِى ٱلْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَآءُ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [آل عمران: ٦].

ولهذا كانَت هذه الأشياءُ الثَّلاثة من خصائصِ الرَّبِّ عَزَّوَجَلَّ، فالخَالقُ: مِن خصَائصِ اللهِ، لا أحدَ يَخلُق غَير الله، قالَ الله تَعالَىٰ: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ ۗ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل: ١٧].

وسبَق الجَوابُ علىٰ مَن قال: فلانٌ خَلق كذا، أي: صَنعه، بأن هذا الخَلْق الَّذي يَحدُث من الآدَمِيِّ لَيس هو الخَلْقَ الَّذي يَكونُ لله؛ الخَلق الَّذي يَكون لله: إيجادٌ من عدَم، والخَلقُ الَّذي يكونُ للإنسان تَخليقٌ وتَغييرٌ لِشَيء مَخْلوق، لكِن يَصنَعه علىٰ كيفيَّة مُعيَّنة، ومع ذلك فإنَّ فِعل العبدِ مَخْلوقٌ لله عَزَّوَجَلَّ، فيَعود فِعْل العَبْد خَلقًا لله؛ لأنَّ فِعلَ العَبد صادرٌ من إرادَته وقُدرَته وتَصوُّره، واللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ هو الَّذي خلَق ذلك كلَّه.

فيكونُ الخَلقُ -إذًا- كلُّه لله، سَواءٌ ما خلَقه اللهُ عَزَّوَجَلَّ واستقلَّ به، أو خَلَقه الآدَميُّ.

البارئ: أيضًا لا أحدَ يَبرؤ النَّسَمة ويُحييها ويُنشئها إلَّا اللهُ عَزَّوَجَلَّ، مهْمَا كان عند النَّاس من قُدْرة فإنَّهم لن يَستطيعوا أن يَبرءوا النَّسمَةَ، وقد تحدَّىٰ اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ الخلقَ أن يخلُقوا أصغرَ مَخلوقاتِ الله، أو ما هو مِن أصغَر مَخْلوقاته وأَهوَنها، وهو الذُّبَاب، فقال تَعالَىٰ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَٱسْتَمِعُواْ لَهُۥٓ﴾ [الحج: ٧٣] أمرَنا اللهُ عَزَّوَجَلَّ أن نُنْصِت ونَستَمع لهذا المَثَل؛ لأنه مثَلٌ عَظيم: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخْلُقُواْ ذُبَابًا وَلَوِ ٱجْتَمَعُواْ لَهُۥ﴾ [الحج: ٧٣].

كلُّ مَن عُبِدَ من دون الله؛ ومَن عُبد من دون الله فهُو في نظَر الخَلْق فوقَ رُتبَة الخَلْق.

فإذا كان هذا للأَعْلىٰ: لو اجتَمعوا لن يَخلقوا ذُبابًا فمَن دُونهم من العُبَّاد الَّذين يَعبُدونهم مِن بابِ أَوْلىٰ، ﴿لَن يَخْلُقُواْ ذُبَابًا وَلَوِ ٱجْتَمَعُواْ لَهُۥ﴾، ثم أضاف إلىٰ ذلك: ﴿وَإِن يَسْلُبْهُمُ ٱلذُّبَابُ شَيْـًٔا لَّا يَسْتَنقِذُوهُ مِنْهُ﴾ أي: لَو أَخَذ الذُّبابُ مِنهم شيئًا ما

استَطاعوا أن يَستَنقِذُوه منه.

كيف يَأخذُ الذُّبابُ منهم شيئًا؟

صوَّرَها بعضُ العُلَماء؛ قالوا: إنَّ هذه الأصنامَ يُجْعَلُ عليها أشياءُ مِن الطِّيب وغيرِه، فيَأتي الذُّبابُ فيَقَع علىٰ هذا الطِّيب فيَعلَق به شيءٌ منه، ولا يَستطيع هَؤُلاء أن يَستنقذوا ما تعلَّق لأرْجُل الذُّباب مِن الذُّبابِ.

إذًا: الخَلْقُ والبَرءُ خاصٌّ بالله عَزَّوَجَلَّ.

المُصوِّر: كذلك التَّصوير تَصويرٌ خاصٌّ بالله عَزَّوَجَلَّ، ولهذا أنكَر اللهُ عَزَّوَجَلَّ علىٰ من يُصوِّر، ويَخلُق كخَلْقه فقَال: «**وَمَنْ أَظْلَمُ ممَّنْ ذَهَبَ يَخْلُقُ كَخَلْقِي**»[1]؛ لأنَّه يُنازع اللهَ في الرُّبوبيَّة، فكأنَّما يَقولُ بلسَان حالِه: أنا أقْدِر أن أفعلَ كمَا فَعل، وأُصوِّر كما صَوَّر.

ومِن المَعْلُوم أن التَّصويرَ خاصٌّ بالله عَزَّوَجَلَّ، لا يَستطيع الخَلقُ أن يُغَيِّروا صُورةً صوَّرها اللهُ عَزَّوَجَلَّ إلىٰ أحسَن ولا إلىٰ أسوإ أبدًا، وإنَّما يكون هناك قِطَعُ غِيار إذا احتَاجَت بعضُ الصُّور إلىٰ تَغيير لعَيبٍ أو شِبهِه فمُمْكن.

علىٰ سبيل المِثال: أنفٌ قُطِع فيُمكن للبَشر أن يُجَمِّعوا من بَقِيَّة أجزاءِ البَدن ما يُصوِّر فيه هذا الأنْف، أو ما أشبَه ذلك، لكن التَّصوير الكامِل فلا يُمكن أبدًا لأحدٍ أن يُغيِّر صُورةً صوَّرها اللهُ إلىٰ حُسْنٍ أو إلىٰ قُبح، ربَّما إلىٰ قُبحٍ قد يكون، يَجني علىٰ هذا الرَّجل جِنايةً تُغيِّر مَلامِحَ وَجهِه مثلًا، لكن علىٰ أنَّه تَصوير لا يُمكن.

---

(١) أخرجه البخاري (٥٩٥٣)، ومسلم (٢١١١) من حديث أبي هريرة رَضِوَاللَّهُعَنهُ.



وهُنا يَحسُن أن نَتكلَّم عن التَّصوير وحُكمِه:

التَّصويرُ المُجَسَّم: إذا كان لحَيوان -إنْسِيٍّ أو بَهيمة- فإنه حَرامٌ، وأظَنُّ ذلك متَّفقٌ عليه، فلا يَجوز لإنسانٍ أن يُصوِّر شيئًا شاخِصًا علىٰ صُورةِ إنسانٍ أو صُورة بَهيمَة، وهذا بالاتِّفاق، وسَواءٌ صوَّره بيده، أو صَنَع آلةً تَكُون مُجوَّفة ومُخطَّطة بحيثُ إذا وُضِع فيها عجينٌ أو شِبهُهُ انْطبَع حتىٰ يكونَ صُورة؛ فإنَّ هذا كلَّه حَرامٌ ولا يَجوز.

أما إذا كان التَّصويرُ بالتَّلوين: يَعْني: لَيس جِسْمًا يُلمَس، وإنَّما هو لونٌ، فقد اختَلف العُلَماء فيه قديمًا وحديثًا، حتَّىٰ وإنْ صُوِّرَ باليَد.

فمِن العُلَماء مَن أَجاز ذلكَ وقال: إن الحَدِيث الَّذي رواه البُخَاري في تَحريم التَّصوير قال فيه: «إلَّا رَقْمًا في ثَوْبٍ»[١] والأصلُ أنَّ الاستثناءَ مُتَّصلٌ، فيَكون قَوْلُه: «إلَّا رَقْمًا في ثَوْبٍ» مُستَثنىٰ من الصُّور المُحرَّمة، فيكون التَّصوير لا بأسَ به؛ فيَكون حَلالًا، وهذا ما ذهبَ إليه بعضُ أهلِ العِلم من السَّلَف والخَلَف.

وقَال بعضُ العُلَماء: إنَّ التَّصويرَ المُحرَّم هو التَّصوير الَّذي يُقصَد به -أو يُخافُ مِنه- التَّوصُّل إلىٰ عِبَادة الصُّورة، وأن ما لا يُخشىٰ منه ذلك فلَيس به بَأسٌ، واسْتدلُّوا لذلك بِقِصَّة الرِّجال الَّذين كانوا صالِحين من قَوم نُوح، صُنِع لهم صور ثم عُبِدوا،

لكِن الصَّحِيح: أنَّ هذه العِلَّة واهِيَة، لكن العِلَّة الَّتي نصَّ عليها الحَدِيث: «ومَنْ أَظلَم ممَّنْ ذَهَبَ يَخلُقُ كَخَلْقِي» تَدلُّ علىٰ: أنَّ مَن صَوَّر سَواءً لهذا الغَرَض أو لغَيره فإنَّ ذلك حرامٌ.

---

(١) أخرجه البخاري (٥٩٥٨)، ومسلم (٢١٠٦) من حديث أبي طلحة رَضِيَٱللَّهُعَنهُ.

إذًا: ما كان له جِسمٌ فهو حرامٌ، وما لم يَكن له جسْمٌ فمَحلُّ خِلاف بين العُلَماء، ولكنَّ الجُمهور علىٰ خلافِه، وحملوا قَوْله: «**إلَّا رَقْمًا في ثَوْب**» علىٰ أنه استِثناءٌ مُنقَطِع، وأن المُرَاد بالرَّقْم في الثَّوب ما لم يَكن صُورةً لرُوح، واستدلَّ الجُمهورُ بحَديث علي بن أبي طالِب رَضِيَٱللَّهُعَنهُ حين بَعث أبا الهَيَّاج الأسَدِي، وقال له: «**ألا أبْعَثُكَ علىٰ ما بَعَثَني علَيْه رَسُولُ اللهِ؟ ألَّا تَدَع صُورةً إلَّا طَمَسْتَهَا، ولا قَبْرًا مُشرفًا إلَّا سَوَّيْتَه**»[1]، قال: ألَّا تدع صُورة إلَّا طَمسَتها، وفي لفظٍ: «**ولا تِمثالًا إلَّا طَمَسْتَه، ولا قبرًا مُشرفًا إلَّا سوَّيْتَه**»[2].

ومَعْلُوم أنَّ الطَّمسَ يكون للمُلوَّن في الغالب، وإن كان قد يَكون في المُجسَّم بحَيث يُوضع علىٰ الوَجه -مثلًا- طِينٌ أو شِبْهُهُ يَطمِسُ مَعالِمَ الوَجْه.

واستَدلُّوا أيضًا بحديثِ النُّمْرُقة حين جاء النَّبيُّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ إلىٰ بَيتِه -بيت عائِشةَ- فإذا فيه نُمرُقَة، وفيها صوَرٌ، فلم يَدخُل عَلَيۡهِٱلصَّلَاةُوَٱلسَّلَامُ، وعُرِفت الكَراهةُ في وجْهِه، فقالت عائشةُ: أَتُوبُ إلىٰ الله، ماذا أذنَبْتُ؟ فقال: «**إنَّ أَصحَابَ هَذِه الصُّوَر يُعَذَّبُونَ، يُقَالُ لهُم: أَحْيُوا مَا خَلَقْتُم**»[3].

وهذا القولُ الَّذي عليه الجُمهورُ هو الصَّحِيح؛ أن الصُّورَ ولو كانت رَقْمًا حرامٌ، وأنَّها من كبائر الذُّنوب.

وإن كانَت المُضاهاة فيها بالنِّسْبة لخَلْق الله ليسَت كامِلَة، يَعْني: خَلْق الله

(١) أخرجه مسلم (٩٦٩).

(٢) أخرجه مسلم (٩٦٩).

(٣) أخرجه البخاري (٢١٠٥)، ومسلم (٢١٠٧) من حديث عائشة رَضِيَٱللَّهُعَنهَا.

مُجسَّم، وهذا مُلوَّن، ليس فيه شَيءٌ نَاتِئ -أي: بَارِز- علىٰ أنَّه الأنف، أو أنه نَاتِئ علىٰ أنَّه حاجبُ العَين، أو ما أشبَه ذلك، لكن ظاهِر النُّصوص العُموم، وأنه يَشمل حتىٰ ما كان بالتَّلوين.

ويَبقىٰ علينا النَّظر في غير ذِي الرُّوح، أو في جُزءٍ مِن ذَوات الأَرْواح، يَعْني: لو صوَّر رأسًا فقَط، أو يدًا فقط، أو رِجلًا فقَط، فهَل يَدخُل في التَّحريم أو لا يَدخل؟

نقول: لا يَدخُل في التَّحريم؛ لأن لفظ الحَدِيث: «**كُلِّف أنْ ينفُخَ فِيهَا الرُّوحَ، وَلَيْسَ بِنَافِخ**»[1]، ومثل هذه الأجْزاء لا تُنفخ فيها الرُّوح أصلًا، وليسَت جِسْمًا يُمكن أن تُنفَخ فيه الرُّوح، ثم إنَّ النَّبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذكَر في قِصَّة التِّمثال الَّذي قال له جبريلُ: «**مُرْ برَأْسِ التِّمثال فليُقْطَع حتىٰ يَكونَ** (أي: التِّمثال) **كهَيئَةِ الشَّجرة**»[2].

يَعْني: إذا قُطِع رأسُه سَيبقىٰ أعضاؤه حتىٰ يَكون كهيئة الشَّجرة، ولم يَقُل في الحَدِيث: وكَسِّر الرَّأس. فدلَّ ذلك علىٰ أن الجُزءَ الَّذي لا تَدخله الحَياة لا يَدخل في التَّحريم، ولهذا جاء في الحَدِيث -وإن كان فيه مقالٌ-: «**الصُّورةُ الرَّأس، فإذَا قُطِعَ الرَّأسُ فلا صُورَة**»[3]، والمَعْنىٰ: أن الصُّورة لا تَكُون صُورةً إلَّا مع الرَّأس، فإذا قُطِعَ فلا صُورة، وليس المَعْنىٰ: أن الرَّأس نفسَه يكون صُورةً مُستقلَّة، والدَّلِيل حَدِيثُ التِّمثال: «**مُر بِرَأْسِ التِّمْثَالِ فَليقطَع حَتَّىٰ يكونَ كَهَيئَةِ الشَّجَرَة**».

---

(١) أخرجه البخاري (٢٢٢٥)، ومسلم (٢١١٠) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أخرجه أبو داود (٤١٥٨)، والترمذي (٢٨٠٦)، والنسائي (٥٣٦٥) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وصَحَّحه الألبانيُّ في «الصحيحة» (٣٥٦).

(٣) أخرجه البيهقي في «الكبرىٰ» (٧/ ٤٤١) (١٤٥٨٠) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وصَحَّحه الألبانيُّ في «الصحيحة» (١٩٢١).

ثم إنَّه يَتضاعَف الإثمُ إذا صُوِّر العُظماءُ من مُلوك أو وُزَراء أو عُلَماء أو عُبَّاد، فإن هذا يَتضاعف، وتَضاعُفُ ذلك في العُلَماء والعُبَّاد أشدُّ من تَضاعُفِه في المُلوك والوُزراء والرُّؤساء؛ وذلك؛ لأنَّ عاطِفة النَّاس لتَعظيم العُلَماء والعُبَّاد أشدُّ من عاطِفَتهم لتَعظيم المُلوك والرُّؤساء؛ لأن تَعظيمَ المُلوك والرُّؤساء -في الغالِب- إنَّما يكونُ عن خوفٍ ورَهْبة، وأما العُبَّاد والعُلَماء فعَن تَعظيم وتَوقير في النَّفس؛ ولذلك كانَ خطرُ صُور العُلَماء والعُبَّاد أشدَّ من صُور المُلوك والرُّؤساء.

فلِهذا يَجبُ عَلينا إذا رَأينا صورةَ شَخص عالمٍ صُوِّرت تَتداوَلُها النَّاسُ بالأَيدي تعظيمًا لها، يَجبُ علينا حمايةً لجانبِ التَّوْحيد أن نُمزِّقَها، أما ما يُوجد مِن صورٍ للعُلَماء في الصُّحف والمَجلَّات فهذه لا يُؤبَه لها، لكن يُوجد صُور بَعض العُلَماء مُصوَّرة مُبْروزَة يَتناقَلُها النَّاس، وهذه خَطيرةٌ جدًّا، فالواجبُ أن تُمزَّق، ولا يَجوزُ إقرارُها مَهما كان العالِمُ؛ لأنَّ عاطِفَة النَّاس بالنِّسبة للعُلَماء والعُبَّاد قَويَّة، فيُخشىٰ في يوم مِن الدَّهر أن يُعظِّم هَؤُلاء كما عُظِّم القَوم السَّابقون في قَوم نُوح.

ويَتعاظَمُ -أيضًا- أمرُ الصُّور فيما إذا كانت الصُّورة صُورَة امْرأةٍ جَميلَة، فإن هذه فِتنة، لا من حيث العِبَادة، ولكن من حيث الخُلُق، فإن الإنسانَ ربَّما يَفتَتِن بهذه الصُّورة حتىٰ يكون دائمًا يُطالعُها صباحًا ومساءً للتَّلذُّذ والتَّمتُّع بها، وسواء كان التَّمتع تَمتُّعَ شَهوَةٍ -شَهوة غَريزيَّة- أو تَمتُّع انْشراح صَدْر، أو ما أَشْبَه ذلك؛ لأنه لَيس كلُّ تَمتُّع للشَّهوَة فقط.

نحن نتمتَّع -مثلًا- برُؤيَة السَّيَّارة الجَميلة، والسَّاعة الجَميلة، وليس هذا تَمتُّع شَهوة، فهذه الصُّور بعضُ النَّاس ربَّما يَقتَنيها ليَتمتَّع بها، وهذا يَتضاعَف الإثمُ فيها.

فالحَاصِل: أن الصُّورَ نَفسَها مُحرَّمة، فإذا انضاف إلىٰ ذلك خَوف فِتنة بها من عِبادَتها أو التَّلذُّذ برُؤيتها، أو التَّمتُّع بذلك فإنه يَزداد إثمُها؛ وذلك لأن المَعاصي تَزدادُ بحسَب ما تَقتَرن بها من الفَساد.

يتَبقَّىٰ معنا الصُّورة الفُوتُوغرافيَّة:

هذه صارَت مَحلَّ جَدَل بين العُلَماء المُعاصرين بعد أن ظَهرت هذه الآلة.

فمِن العُلَماء مَن مَنعها سدًّا للذَّريعة، وأخذًا بظَاهر العُموم، وقال: إن حَركَة الإنسان بهذه الآلة، أو تَحريكه هذه الآلة هذا هو التَّصوير.

ومن العُلَماء مَن أجازَها، وقال: إنَّ هذه ليْسَت تَصويرًا، والإنسانُ المُصَّور لا يَشْعُر بأنه حاذِقٌ وأنه جيِّد؛ ولهذا لا يُمدح الرَّجلُ الَّذي يُطلق آلةَ التَّصوير حتىٰ تُصوِّر لا يُمدَح فيُقال: ما أَحذَقه، أو ما أَجوَده، لكن لو يأتي إنسانٌ يُخطِّط صُورة حتىٰ تكُون كالمُصَوِّرِ قيل: ما أَحذَقهُ، وما أَعظَمَه، وما أَمهَرَه! فليسَت في الحقيقة تَصويرًا، لكنها التقاطُ صُورة، صوَّرها الله عَزَّوَجَلَّ.

فالأصلُ لا شكَّ أنه تَصوير الله عَزَّوَجَلَّ، لا دخَل للمُصوِّر فيه وفِعله ما هو إلَّا التقاط فقط.

الثَّاني: التِقاطُ هذه الصُّورة كما تكُون في المِرآة إلَّا أن المِرآةَ لا تَثبت وهذه تَثبُت بسَبب ما يَكون فيها من المَوادِّ الكيماويَّة.

وهذه المَسْأَلَة تَجاذَبَها أصلان:

أصلُ الحِلِّ: وألَّا يُمنع النَّاسُ من شَيء إلَّا إذا تَيقَّنا أنه حَرام، أو غلَب علىٰ ظنِّنا أنه حَرام.

وأصلُ التَّحريم: وهو عمومُ المُصوِّرين.

ولكنَّك إذا تأمَّلت تأمُّلًا عَميقًا تَبيَّن لك أن الإنسانَ ليس مصوِّرًا فيما إذا التَقَط الصُّورة بالآلة، ولا يُقال: مُصوِّر؛ ولهذا يَلتقطها الأعمىٰ، والإنسانُ في ظُلمة، وتَظهر تامَّةً كما هي، ولو كانت تصويرًا من الإنسانِ نَفسِه؛ لكان يَختَلف الحُكمُ بين الماهِر وغيرِ المَاهر، وبين الأعمىٰ والبَصير، وما أشبَهَ ذلك.

لكن مَن تَركَها تَنزُّهًا لا يَنبغي أن يُوصف بأنه مُتشدِّد، أو مُتعمِّق، أو مُتنطِّع، أو ما أشبَه ذلك، وطَالما أنَّ هذه -والحمدُ لله- يَسوغ فيها الاجتهادُ، مَن أدَّاه اجتهادُه إلىٰ التَّحريم والمَنْع فإنه لا يُلام، ومَن أدَّاه اجتهادُه إلىٰ الحِلِّ وقال: الأصلُ الحِلُّ، حتىٰ يتبيَّن لنا دخولُها في التَّحريم، فإنه لا يُلام.

وإذا كنَّا لا نَلومُ مَن يَقول: إنَّ أكلَ لَحم الإبل لا يَنقُض الوُضوءَ، فيَقوم ويُصلي أمامَنا ونحنُ نَشهد باعتقادنا أن صَلاتَه باطِلَة، فإنَّنا لا نَلومُه؛ لأنَّه مُجتَهِد، فلا يَنبغي أن نَلومَ مَن يَرىٰ أن التَّصويرَ الفُوتوغرافي ليسَ حَرامًا؛ لأن الصَّلاة بلا وضُوء أعظَم من التَّصوير.

فالصَّلاة ركْنٌ من أركانِ الإسْلام، وهذا الرَّجلُ الَّذي أكلَ لَحم الإبلِ ونَحن نرىٰ أنه يَنقُض الوُضوء، هو عندنا فعل محرمًا لا شكَّ أنه أعظَم من التَّصوير، لكن نظرًا إلىٰ أن هذه المَسَائل اجْتِهاديَّة فأنا أرىٰ أنه لا يَنبغي أن يُشدَّد فيها النَّكيرُ علىٰ من خالفَنا فيها، فهي مَسَائلُ لا تَتعلَّق بالعَقِيدة؛ إنَّما هي مَسَائل اجتهاديَّة.

وأَقوىٰ دليلٌ رأيتُه لمَن قالوا بالحِلِّ، قالوا: أَلَسْتَ إذا أخذتَ «صَحيح البُخَاري» ثم أدْخَلتَه الآلةَ الَّتي تُصوِّر، وخَرَجَت الصُّورة من الآلَة، هل يُقال: هذا

كتابُك الَّذي كتبتَه أنت؟!

إذًا: لَسْتَ مُصَوِّرًا، ما كَتَبتَه أنتَ، وهذا واضحٌ لمَن تَأمَّله.

لكِن نَرىٰ بالنِّسْبة لاقْتناء الصُّور: أن اقتناءَ الصُّور الأصلُ فيه التَّحريم؛ لأن المَلائكة لا تَدخُل بيتًا فيه صُوره، وهذه الصُّور، حتىٰ لو قُمتَ أمام مِرآة ورأيتَ وجهَك فهو صُورة لا شك.

ويَجبُ أن نَعلم أن العُلَماء رَحِمَهُمُ اللَّهُ فرَّقوا بين التَّصوير واقْتناء التَّصوير، وأكثَر النَّاس لا يَعرفون هذا الفرْقَ، لكِن العُلَماء فرَّقوا، فقال الحجَّاويُّ في «زادِ المُستَقْنِع» -وهو مُختصرٌ من كُتب الفِقه-: «يَحرُم التَّصوير واستِعْمَالُه»، ففرَّق بين التَّصوير وبين استِعمَاله، وقالوا: يَجوز استعمالُ الصُّور فيما يُمتَهَن؛ كالفُرش، والوِسَادات، وما أشبهَ ذلك، والخلافُ في هذا -أيضًا- مَعرُوف.

بعض العُلَماء يَقولُ: لا يَجوزُ حتَّىٰ فيما يُمتَهَن، بل يَجبُ أن تُقطَع الرَّأسُ حتىٰ تَكُون بلا رَأس.

والخُلاصَة:

أولًا: أن التَّصويرَ لِمَا له جِسمٌ حَرام، لا شكَّ عندنا فيه، وهو مَحلُّ اتِّفاق فيما نَعلَم.

ثانيًا: التَّصوير باليَد -أيضًا- حرامٌ؛ لأن المُصَوِّر يرُيد أن يُضاهِيَ خَلقَ اللهِ في هيئة الصُّورة.

وإن كان التَّصويرُ باليَد -يَعْني بالرَّقْم- ليسَ حَقيقة كخَلْق الله، لكن الصُّورة:

الوَجْه والعَين والشَّفَتين والأَنْف، وما أشبَه ذلك كخَلْق اللهِ. هذا -أيضًا- حرامٌ، وتَزدادُ حُرمَتُه إذا كان لِمُعظَّم من مُلوك أو عُلَماء أو عُبَّاد، وتَزدادُ حُرمَتُه إذا كان من أَجْل التَّمتُّع بالصُّورة تَمَتُّعَ شَهوة أو تَمتُّع بلا شَهوة.

أما إذا كان بالآلَة فقَد عَرفتُم الخِلافَ في هذا، ولكِن الَّذي نَودُّ ألَّا يَكونَ هذا هو الشُّغْل الشَّاغِل لطَلَبة العِلْم.

بل نَقولُ: هذه المَسْأَلَة ممَّا ساغَ فيه الخِلاف، والعُلَماء مُختَلِفون فيها، وإدخالُها في التَّحريم فيه نظرٌ، بل أرىٰ أنه لا يَدخل في التَّحريم، فإذا كانت المَسْأَلَة فيها شيءٌ من الاجتهادِ، فلا يَنبغي التَّشديد فيها، نَعَم نُشدِّد علىٰ من اقْتَنىٰ بصُورة عالِم، أو مَلِك، أو وَزير، أو عابِد؛ لتَعظِيمها؛ فإن ذلك لا يَجوز، وهذا هو أصلُ مَنْع التَّصوير.

تَصوير مَا لا رُوح فيه: مِثْل نَخْل، أو رُمَّان، أو بُرتُقال، هل يَجوز هذا؟

نَعم؛ فجمهور العُلَماء علىٰ أنه جائزٌ، وقال مجاهدٌ -وهو إمامٌ من أئمَّة التَّابعين-: إنه لا يَجوز أن تُصَّور الشَّجرة وما أشبهُها؛ لأنَّ اللهَ قال في الحَدِيث القُدسي: «**ومَنْ أَظْلَم ممَّنْ ذَهَبَ يَخلُقُ كَخَلْقِي، فَلْيَخْلُقُوا حَبَّةً أَوْ يَخلُقُوا شَجَرَةً**»(١).

ومَعْلُومٌ أن الشَّجر النَّامِيَ يَنفَرِدُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ بِه، فهو الَّذي خلَقَه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ﴾ [الأنعام: ٩٥]، فمَن صوَّر فقد صوَّر كما صوَّر الله، خلق كما يَخلُق اللهُ، لكن الصَّحِيح أنه جائزٌ، وهو الَّذي عليه الجمهورُ، وهو الَّذي أرْشَد إليه ابنُ عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا المُصوِّرَ حين رآه يُصوِّر الآدمِيِّين مَنعه، وقال: إن كنتَ فاعلًا فصوِّر الشَّجر وما أشبَهه.

---

(١) أخرجه البخاري (٥٩٥٣)، ومسلم (٢١١١) من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

أما تَصويرُ السَّيَّارات والطَّائرات والقُصور فجائزٌ؛ لأن هذا من صُنع الآدمي الَّذي يَصنعه بيده، فإذا جاز الأصلُ جاز الفَرعُ.

وأما تَصويرُ الأنْهارِ، فلو أن إنسانًا أراد أن يُصوِّر بيَده قارَّة من القارَّات ويُصوِّر أنهارَها وجبالَها يَجوز؛ لأنها ليست نامِية، والإنسانُ يَجوز أن يَحفُر في الأَرْض جَدولًا يَجري فيه المَاء، ولا يُقال: إنَّه خَلَق نهرًا، وهذه قناةُ السُّويس لم تكُن في البِدايَة قَناة، وكانت آسيَا مع أفريقيَا ليس بينهما حائلٌ، إنَّما هي أرضٌ يابِسَة يذهب النَّاسُ علىٰ الإبلِ من آسيَا -من غَرب الجَزيرة- إلىٰ مِصْر -أفريقيا- ما فيها أيُّ ماء، ولكنَّهم شقُّوا القناةَ فصارت بحرًا، واتَّصل البحرُ المُتوسِّط بالأحْمَر، وهذا لا بأسَ به ولا إشكالَ فيه.

مَسْألَة: علىٰ القولِ الرَّاجح عندنا أن التَّلوين باليد حرامٌ، وأن التَّصويرَ الفُوتوغرافي جائزٌ، فما الحُكم لو اجتَمع الأمران؟

الجَوَاب: نَرىٰ أن الاحتياطَ في هذا أن يُمنع؛ لأن الصُّورة الَّتي تَأتي علىٰ الفِيلم إذا رَأيتها وَجدتَها مُشوَّهة، أحيانًا لا تَعرِف لمَن هي، فإذا كان يَدخل عليها التَّحسينات فالظَّاهِر أنها للتَّحريم أقرب.

مَسْأَلَة: امْتناع دُخول المَلائكة البيتَ هل هو إكرامٌ للشَّخص أو إهانَة؟

الجَوَاب: لا شَكَّ أنه إهانَة؛ هل الإهَانة تكُون لشَخصٍ فَعل ما أباحَه اللهُ؟ لَا، إذًا: كلُّ شَيء مُباح ليس فيه إثمٌ ولا عُقوبة.

ولهذا نَقول: إذا جازَت الصُّور فإنَّ المَلائكة لا تَمتَنع مِن دُخول المَكان الَّذي به الصُّور.

ويَبقىٰ حُكم النُّقود المَنقوش عليها تصَاوير: كالدَّراهم الفرنسِيَّة، والجنيهاتِ الإنجليزيَّة، أبَاحَها العُلَماء، وتَداوَلَها النَّاس.

وَجْه الإباحَة: الضَّرُورَة؛ لأن النَّاسَ لا يُمكن أن يَترُكوا هذه النُّقودَ، ولا يُمكن للإنسانِ أن يَتخلَّىٰ عنها.

لكن رَأيت بَعض النَّاس إذا قام يُصلِّي أخرَج الدَّراهم الَّتي مَعه -وبها صُور للمُلوك- وجَعلها أمامَه، فبدلًا من أن تَكُون مُخفاةً في مُخبَأَتِه، صارَ يُصلِّي إليها؛ أيُّهما أعظَم؟ الثَّاني. لكِن لو جاء أحدٌ من النَّاس والتَقَطَها هل يجوزُ أن يَقطَعَ صَلاتَه لِيَلْحَقَهُ؟ نَعم، يَجوز؛ لأنَّ هذا يُريد أن يَأخُذ مَالَه.

حُكم كامِيرات الفِيديو:

لا بأسَ بها، وقد عُرِضَ هذا الأمرُ علىٰ هَيئة كبَار العُلَماء وقالوا: لا بأسَ بذَلك.

حتىٰ إنَّهم أرادوا أن يُصْدِرُوا فَتوىٰ بأنْ تُصوَّر المُحاضرات في المَساجد، لكِن رَأوا أنَّ مِن المَصلَحة عَدمُ ذلك؛ لأن العامَّة يُخشىٰ أن تكُون مِنهم ثُورة، فتَركُوها.

فإذا صُوِّر بها أشياءُ فيها مَصلَحةٌ فلا حرَجَ، أما في المُناسبات كالأَفْراح وغيرِها فأرىٰ مَنعَها حتَّىٰ ولو كانت حلالًا؛ لأنَّ تِلك المَناظِر قد يَتلاعَب بها السُّفهاء، وهَذا خَطير، ولكِن أَقصِد إذا كانَت مُحاضَرات، أو إنسَان يَشرح مَوادَّ عِلميَّة، وما أشبَه ذلك فلا بأسَ بذلك.

لكن مَسْأَلَة استِخدامها في الحَفلات فتِلك خَطيرَة.

حُكم اتِّخاذ لُعب للأطفال مِن الصُّور المُجسَّمة:

بعض النَّاس سامحَ فيها، بِناءً علىٰ ما ثَبت في «الصَّحِيح» من أن عائشةَ رَضِيَٱللَّهُعَنۡهَا كانَ لها بَنات تَلعبُ بها.

قالوا: وهذا يَدل علىٰ أن هذه البَنات الَّتي للصِّغار يَلعبن بها، لا بأسَ بها.

لكن ما نَدري هل الصُّور الَّتي في ذلك العَهد مثل الصُّور الَّتي في عَهْدنا، أو أنَّها كانَت مُجرَّد هَيكَل؟

اللهُ أَعلم، ما أدري، لكِن -وللهِ الحَمد- بدأ في الآوِنَة الأَخيرة يَظهر لُعب بَنات من العِهن -قُطن أو شِبهه- وليس فيها عُيون ولا أَنْف، وهذا طَيِّب، وقد صَار لها رَواج عند النَّاس.

والصِّبيان قد يُسامح لهم ما لَا يُسامَح لغَيرهم، ولهذا يُسامح لهم في اللَّعب الَّذي يَحرُم علىٰ الكبار.

فيُسامح لهم باتِّخاذ هذه البَنات، والبِنتُ الصَّغيرة إذا صارَ لها بنتٌ تَلعب بها، تَرىٰ أَنَّها بِنتُها حَقيقةً، تَهُدُّها، وتُنَوِّمُها، تَجعلها كأَنَّها بنتهَا تمامًا، وهذا يُثمِر تَوسيعَ صَدرِها، وتَعويدَها علىٰ حياةِ الأُمومَة.

وأَنَا في الحَقيقة لا أُشدِّد في هذه المَسألةِ تَشديدًا كاملًا، ولكن يُستَحسن إزالةُ مَلامِح الوَجْه.

مَسْأَلَة: حُكم المُصَنِّع للأَلعاب المُجسَّمة الَّتي يَلعبُ بها الأطفال؟

الجَوَاب: هذا آثِمٌ، إذا قُلنا: إنَّه حَرام، بل هو آثمٌ مُطلقًا؛ لأنَّ هذا الَّذي صنَعه تِمثال.

وقوله: «عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ، فِي غَزْوَةِ بَنِي المُصْطَلِقِ؛ أَنَّهُمْ أَصَابُوا سَبَايَا»:

سبَايَا: أي: نِساءً، والمُسلمون إذا غَزَوا الكُفَّار ثم غلَبُوهم، ووقَع في أيديهم أحدٌ من المُشْركِين فإنَّ النِّساءَ والذُّرِّيَّةَ الصِّغَار يَكونون سَبْيًا، يَعْني: مِلْكًا للمُسْلِمين أَرقَّاء.

وأمَّا المُقاتِلون: فإن الإمامَ أو قائدَ الجَيش مخيَّرٌ فيهم بين القَتْل وبين المَنِّ بدون شيءٍ، وبَين الفِداء بمَالٍ، أو الفِداء بأَسِير.

واختَلف العُلَماءُ في الرِّقِّ: هل يَدخل في هذا فيَستَرقُّهم أم لا؟

والله عَزَّوَجَلَّ يَقول: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَثۡخَنتُمُوهُمۡ فَشُدُّواْ ٱلۡوَثَاقَ فَإِمَّا مَنَّۢا بَعۡدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾ [مُحمَّد: ٤]، وثَبت عن النَّبيِّ صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أنه قتَل الأسرىٰ صَبْرًا.

فتِلك ثَلاثَة أشْيَاء: القَتْل، والمَنُّ بدون شَيء، والفِداءُ إما بمالٍ أو بأسيرٍ أو بمَنفَعَة.

مثالُ الفِداء بالمَال: أن يُقالَ للأَسير: أَعطِنا كذا وكذا من المالِ ونُطْلِقك.

ومثال الفِداء بالأسير: أن يكونَ عند الكُفَّار أسْرىٰ للمُسْلِمين؛ فيَتبادَلُون الأَسْرىٰ.

ومثالُ الفِداء بمَنفعة: مثل أن يُقال للأسير: أنتَ تَعرف صناعةَ الذَّرَّة، علِّمْنا صِناعَتَها ونُطلِقك.

مثل ما علَّم أَسرىٰ بدرٍ الكِتَابةَ للصَّحابة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ.

أو القَتْل.

ولكن هل هذا التَّخيير تَخييرُ مَصلَحة أو تَخيير تَشَهٍّ؟

القاعدةُ في التَّخْييراتِ: أن ما كان للغَير فهو تَخييرُ مَصلحة، وما كان للتَّيسير فهو تخييرُ تَشهٍّ، فإذا كان التَّصرُّف للغَير فالتَّخيير تَخييرُ مَصلحة؛ ومن ذلك وليُّ اليَتيم، إذا خُيِّر بين شَيئَيْن في التَّصرُّف في مالِ اليَتيم، وَجَب عَليه أن يَختارَ الأَصلَح، وكَذلك الوَكِيل. أمَّا ما كان المَقصودُ منه التَّيسِير علىٰ المُكلَّف فهو تَخييرُ تَشَهٍّ، يُقال: اخْتَر ما تَشاء.

وقَوله: «**فَأَرَادُوا أَنْ يَسْتَمْتِعُوا بِهِنَّ وَلا يَحْمِلْنَ، فَسَأَلُوا النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، عَنِ العَزْلِ فَقَالَ: «مَا عَلَيْكُمْ أَلَّا تَفْعَلُوا، فَإِنَّ اللهَ قَدْ كَتَبَ مَنْ هُوَ خَالِقٌ إِلَىٰ يَوْمِ القِيَامَةِ**»: أرادَ الصَّحابةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ أن يَستمتِعوا بهؤُلاء النِّساء بدون حَمْلٍ، فسَألوا النَّبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن العَزْل.

والعَزْلُ: أن يُجامِعَ الإنسانُ امرأتَه أو مَملوكتَه فإذا قارَب الإنزالَ نَزَع حتىٰ يكونَ الإنزالُ خَارجَ الفَرْج، فسَألوا النَّبيَّ عن ذلك فَقال: «**مَا عَلَيْكُمْ أَنْ لا تَفْعَلُوا**» أي: ما عَليكم! إنْ شِئتم افْعَلوا، وإن شئتُم فلا؛ «**مَا مِنْ نَسَمَةٍ كَائِنَةٍ إِلَىٰ يَوْمِ القِيَامَةِ إِلَّا وَهِيَ كَائِنَةٌ**»[1]، أي: إنَّكم لو فَعلتم وأَنزلتم فإنه لا يَلزم من الإنزالِ أن يُخلقَ منه وَلدٌ؛ لأنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ كتَبَ مَن هو خالقٌ إلىٰ يَوم القِيامَة، فأَنتُم إذا لَم تَفعلوا، ولم تَعزلوا، فإنَّه قد يُخلق الولَدُ مِن هذا المَاء وقَد لا يُخْلَق.

الشَّاهِدُ من هذا الحَديث قَوْله: (مَن هُو خَالق)؛ لأنَّ التَّرجَمة: بَاب قَوْلِ اللهِ تعالىٰ: ﴿ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ﴾.

---

(١) أخرجه البخاري (٢٢٢٩)، ومسلم (١٤٣٨) من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

ثمَّ قالَ النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لَيْسَتْ نَفْسٌ مَخْلُوقَةٌ إِلَّا اللهُ خَالِقُهَا**»، أيُّ نَفْس مَخْلوقة فاللهُ تَعالَىٰ هو الَّذي خَلقَها، وهذا من بابِ التَّوكيد للجُملَة السَّابقة.

مَسْأَلَة: هل يَجوز للإنسانِ أنْ يَعزِل أو لا يَجوز؟

الجَوَاب: إذا دَعَت الحاجةُ إلىٰ العَزْل فإنه يَجوزُ بشَرط أن تُوافِقَ الزَّوجَة، فإنْ لَم تُوافِق فإنَّ ذلك حرامٌ؛ لأن العزْلَ يَفُوتُ به أمران مَقصُودان للمَرأة:

الأوَّل: تَمامُ اللَّذَّة، فإنَّ اللَّذَّة لا تَتِمُّ إلَّا بالإنْزَال.

والثَّاني: الوَلَد، ولَها حقٌّ في الوَلَد، فلا يَجوزُ للرَّجُل أن يَعزِل عن زَوجَتِه إلَّا بإذْنِها ومُوافقَتِها.

أما إذا وَافقَت الزَّوجةُ فهَل الأولىٰ العَزلُ أمْ لا؟

نقولُ: الأَوْلىٰ عدمُ العَزْل، بل الأَوْلَىٰ الإكثارُ مِن الأَوْلاد، فقد قالَ النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**تَزوَّجُوا الوَدُودَ الوَلُودَ فَإِنِّي مُكَاثِرٌ بِكُم يومَ القِيَامَة**»(1)، وكَثْرَة الأولادِ عزٌّ للأُمَّة، وليس فيه تضييقٌ للرِّزق؛ لأن اللهَ قال في كتابه: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا﴾ [هود: ٦]، وكلَّما كَثرت الأُمَّة فتَح اللهُ لها أبوابًا من الرِّزق بشَرْط أن تَصْدُقَ اللهَ في التَّوكُّل عليه، أما هَؤُلاء الأُمَم الكَثيرة الَّذين يَمُوتُون من الجُوع فهَؤُلاء ليس عندهم صِدقُ تَوكُّلٍ علىٰ الله، وإلَّا فلَو صَدقوا لهيَّأ اللهُ لَهم الرِّزقَ، وفي الحَدِيث عن النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنَّه قال: «**لَوْ تَوَكَّلْتُم عَلَىٰ اللهِ حَقَّ التَّوَكُّلِ لَرَزَقَكُم**

---

(1) أخرجه أبو داود (٢٠٥٠)، والنسائي في «الكبرىٰ» (٣/ ٢٧١) (٥٣٤٢)، والطبراني (٢٠/ ٢١٩) (٥٠٨)، والحاكم (٢/ ١٧٦) (٢٦٨٥)، والبيهقي (٧/ ٨١) (١٣٢٥٣) من حديث معقل بن يسار رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وقال الألبانيُّ في «صحيح أبي داود» (١٧٨٩): «إسناده حسن صحيح».

كَمَا يَرْزُقُ الطَّيرَ، تَغدُو خِمَاصًا وَتَرُوحُ بِطَانًا»(١).

الطَّيْر تَغدُو مِن أَوكَارها خِماصًا، أي: جَائعة ليس في بُطونِها شيءٌ في أَوَّل النَّهار، وتَروح في آخر النهارِ بِطانًا، أي: مَملوءةَ البطُون.

فكثرةُ الأُمَّة لا شكَّ أنه عِزٌّ وقُوَّة للأُمَّة، ولهذا نجد الأمةَ الكثيرة لها هَيْبة وإن كانت متأخِّرة في الصِّناعة من أجلِ كَثرتها.

وما يُحاوله أعداءُ المُسْلِمين من تَقليل النَّسل للمُسْلِمين فهو خُطَّة خَبيثةٌ ماكِرة، يُريدون أن يَقضُوا علىٰ المُسْلِمين بأيِّ وسيلة، إما بإماتَة المَوجود، أو الحَيلولة دون المَعدوم، أرأيتم لو كثُرت الأمةُ؛ لكان هذا في الزِّراعة، وهذا في الصِّناعة، وهذا في التَّعليم، فقام كلٌّ بعمَل، وأَرضُ اللهِ واسِعة، ورِزْق اللهِ لا نَفادَ له: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾ [النحل: ٩٦].

فكثْرةُ الأولادِ لا شكَّ أنه مَحبوبٌ إلىٰ الشَّرع، مَطلوب في العَقْل، وأما ما يَقولُه بعضُ النَّاس: إذا كُثر الأَولاد كثُرت طلباتُهم:

نقول له: رِزْقُك ورِزقُهم علىٰ الله: ﴿نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ﴾ [الأنعام: ١٥١].

وهذه قصة: حدَّثني رجلٌ قال: كنتُ قليلَ ذاتِ اليَد؛ فتَزوجتُ، فرأيتُ قناةً من الرِّزق تَصبُّ عليَّ لم تكن موجودةً عندي قبلُ، فَوُلِدَ له ولدٌ، فأسماه عبد الله، فأقسَم لي أنه لمَا وُلِدَ: زاد الرِّزق، وهذا ما هو إلَّا مثالٌ مِصداقٌ لقَول الله تعالَىٰ: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا﴾ [هود: ٦]، وقَوْله: ﴿نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ﴾.

---

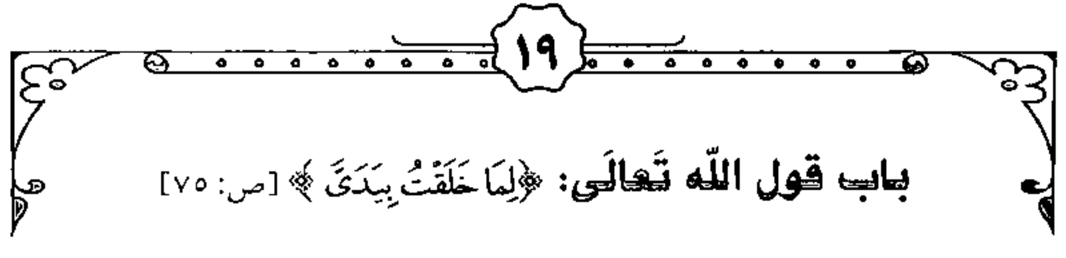
(١) أخرجه الترمذي (٢٣٤٤) من حديث عمر بن الخطاب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وصَحَّحه الأَلبانيُّ في «الصحيحة» (٣١٠).

فكثرةُ الوَلد أمرٌ محبوبٌ شرعًا وكذلك عقلًا. وانْظروا إلىٰ شُعيب ماذا قال لقَومه، قال: ﴿وَٱذْكُرُوٓا۟ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمْ﴾[الأعراف: ٨٦] فجَعلها نعمةً يُذَّكَّر بها، وقال تَعالَىٰ لبني إسرائيل: ﴿وَجَعَلْنَٰكُمْ أَكْثَرَ نَفِيرًا﴾ [الإسراء: ٦]، وهذا فيه الإشارةُ إلىٰ الكثْرة، والإشارةُ إلىٰ تَعَلُّمِ أساليب الحَرب؛ لأنه لن يَظفر في الحَرب إلَّا من كان عنده خِبْرة.





❑ **قال البخاري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:



١٩ باب قول الله تعالَى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ [ص: ٧٥]

الشَـرح

هذا البابُ أتىٰ به المُؤلِّفُ لإثْبَات اليَد، لا لإثْبَات الخَلْق؛ لأن إثْبَات الخلق في الباب الَّذي سبق، وهذا من حُسن تَرتيب المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ، أن البابَ الأوَّل في الخلق عمومًا، وهذا الباب في الخلْق خُصوصًا، وبِيَد الله تعالَىٰ.

قَوْله: «يَقول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾»: وهذه جُملة مِن آية أطْول من هذه، فإن الله تَعالَىٰ لمَّا خلَق آدمَ أمَر المَلائكةَ أن تَسجُد له، وكان مِن بَينهم -وليس منهم- إبلِيس، كان مَعهم لكنه ليس منهم، سجَد المَلائكةُ كلُّهم أَجمَعون إلَّا إبليسَ أبىٰ أن يَسجُد.

قال الله تَعالَى: ﴿إِلَّآ إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِۦٓ﴾ [الكهف: ٥٠]؛ لأنَّ الجِنَّ الأصلُ فيهم المَعصية لا الطَّاعة، والملائكَة لا يَعصون اللهَ، فسجَد الملائكةُ إلَّا إبليسَ أبىٰ، فقال الله تَعالَىٰ: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾؟ [ص: ٧٥]، ﴿قَالَ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ﴾، فصَار المَانع له من السُّجود هو الاسْتكبار والعُلوَّ، وكان في عِلم الله تعالىٰ أنه كافر، فقد استكبَر وأبىٰ، قال: ﴿ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾ [الإسراء: ٦١].

فقال الله تَعالَىٰ: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾.

وهنا قال: (لِمَا) ولم يقل: (لِمَن)، مع أن آدمَ من العُقلاء، لكن إذا أُريد الوَصف عُبِّر عن العاقِل بما، وإذا أُريد الشَّخص عُبِّر عن العاقِل بمَن؛ أرأيتَ قولَه تَعالَىٰ: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٣].

قال: ﴿مَا طَابَ﴾ ولم يَقل: (من طَاب)؛ لأنه أراد الوصْف، والوصفُ غير عاقل.

فهُنا المَخْلوق آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ أمْرُه عَظيم، فاعتبارُ الوَصف فيه أَولىٰ من اعتبار الشَّخص، ولهذا انْظُر جوابَ إبليس؛ إبليسُ جَعله في مقام الشَّخصية، فقال: ﴿ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ﴾ واللهُ عَزَّ وَجَلَّ قال: ﴿لِمَا خَلَقْتُ﴾؛ لأنَّ الله عَزَّ وَجَلَّ أراد تَعظيم آدم، وإبليس أرادَ تَحقيرَه، فقَال: ﴿لِمَنْ﴾.

وقَوْله: «﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾»: الشَّاهِد من هذه الجُملة: قوله تَعالَىٰ: ﴿بِيَدَيَّ﴾ أي: بِيَدي الثِّنْتَين.

مَسْأَلَة: إذًا: فَهل غيرُه لم يُخلَق باليَدَيْن؟

الجَوَاب: نَعَم، غيرُ آدم لم يُخلق باليَدَين، خُلِقَ بالكَلِمَة، كما قال تَعالَىٰ: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَن يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]، فغيرُ آدم من المَلائكة والشَّياطين وغَيرهم كلُّهم خُلِقوا بكَلِمَة.

فإذا قال قائلٌ: ما الدليلُ علىٰ أنَّهم خُلقوا بالكَلِمَة؟

قلنا: دليلُنا قوله تَعالَىٰ: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَن يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾، فعند إرادَة خلق المَلائكَة قال لهم: كُونوا فكانوا، لكن آدَم خلقَه اللهُ بيَده، وجعل صورَتَه علىٰ صُورَتِه، أي: جَعل اللهُ صُورةَ آدمَ علىٰ صُورة الرَّبِّ عَزَّ وَجَلَّ، وهذا تكريم

آخَر، أن يَجعله علىٰ صُورة الرَّبِّ، ولكن لا يَلزم مِن كَونه علىٰ صُورة الرَّبِّ أن يَكونَ مُماثِلًا للرَّبِّ؛ لأنَّ الله تَعالَىٰ قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، وأوَّل زُمرَة تدخل الجنَّةَ علىٰ صُورة القَمر ليلة البدر، وليسوا مُماثِلِين للقَمَر، فلا يَلزم من الصُّورة المُماثَلَة.

وقَوْله: «﴿بِيَدَىَّ﴾»: الباء في قَوْله: ﴿بِيَدَىَّ﴾ للتَّعدية، يَعْني: أن الخَلْقَ حَصَل باليَد، وهذا لم يكنْ في خَلْق السَّماوات والأَرْض ولا في غيرِهما من المَخْلوقات، لم يَخلق اللهُ أحدًا بيده إلَّا آدم، إلَّا ما ورد أن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ غرس جنَّةَ عَدنٍ بيده؛ فإذا صحَّ هذا الأثر فإنَّها تُضاف إلىٰ ما خَلَقه الله تَعالَىٰ بيده[1].

وأما ما كتَبه بيده فهو التَّوراة، قال الله تَعالَىٰ: ﴿وَكَتَبْنَا لَهُۥ فِى ٱلْأَلْوَاحِ مِن كُلِّ شَىْءٍ مَّوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ [الأعراف: ١٤٥].

فالله عَزَّ وَجَلَّ خلَق آدمَ بيَدِه، وأما غيرُه فخَلَقه بالكَلِمَة: (كُنْ فَيَكُونُ)، حتىٰ عيسىٰ ابن مَريم خلَقه الله عَزَّ وَجَلَّ بكَلِمة، كما قال الله تَعالَىٰ: ﴿وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلْقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرْيَمَ

---

(١) أخرج ابن أبي الدنيا في «صفة الجنة» رقم (٢٠) من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «خلق الله جنة عدن بيده، لبنة من دُرَّة بيضاء، ولبنة من ياقوتة حمراء، ولبنة من زَبَرْجَدَة خضراء، ملاطُها المسك، وحَشِيشها الزعفران، وحَصْباؤها اللؤلؤ، وترابها العنبر، ثم قال لها: انطقي. قالت: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝١﴾، قال عَزَّ وَجَلَّ: وعزتي، لا يجاورني فيك بخيل. ثم تلا رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝٩﴾. قال الشيخ الألباني في «ضعيف الترغيب والترهيب» (٢١٩٢): «ضعيف جدًّا».

وروىٰ الذهبي في «العلو» (١/ ٨٢) (١٨٥) من حديث مُجَاهِد قَالَ: (قَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ: خَلَقَ اللهُ أَرْبَعَةَ أَشْيَاءَ بِيَدِهِ: الْعَرْشَ، وَالْقَلَمَ، وَآدَمَ، وَجَنَّةَ عَدْنٍ، ثُمَّ قَالَ لِسَائِرِ الْخَلْقِ: كُنْ، فَكَانَ). وقال الألباني في «مختصر العلو» (١٠٥): «إسناده جيِّد».

﴿وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾ [النساء: ١٧١] فإنه خلقَه وقال: كُن؛ فكان، ولكن بِناءً علىٰ ما ثَبَت نَفخ الله في فَرْجها برُوحٍ من عِنده، خَلَقه الله عَزَّوَجَلَّ، ونفَخ في فرْجها جِبريلُ هذه الرُّوح فنَشأ الوَلد.

واليَد الَّتي وصَف اللهُ بها نفسَه هي من الصِّفَات الخبَريَّة، وليست من الصِّفَات المَعنوية خلافًا لأهل التَّحريف الَّذين جعلوها من الصِّفَات المعنوية، وفسَّروها بالقُدْرة، أو بالنِّعمة (يَعْني: بالإنْعام)، أي: بشَيءٍ مُنفَصِل عن الله عَزَّوَجَلَّ.

بل نَقول: هي صِفَة لله عَزَّوَجَلَّ، من الصِّفَات الخَبريَّة الَّتي مُسمَّاها بالنِّسْبة إلَينا أبعاضٌ وأَجْزاء، وهي يدٌ حَقيقيَّة يَقبِض بها ويَأْخذ بها، كما ثبَت ذلك في قوله تَعالَىٰ: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الزُّمَر: ٦٧] وثبَت عنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنَّه قالَ: «مَنْ تَصَدَّقَ بِعَدْلِ تَمْرَةٍ مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ، وَلاَ يَقْبَلُ اللهُ إِلَّا الطَّيِّبَ، وَإِنَّ اللهَ يَتَقَبَّلُهَا بِيَمِينِهِ، ثُمَّ يُرَبِّيهَا لِصَاحِبِهِ، كَمَا يُرَبِّي أَحَدُكُمْ فَلُوَّهُ(١)، حَتَّىٰ تَكُونَ مِثْلَ الجَبَلِ»(٢).

وهذه اليَد لا نُحيط بها لا في الحَقيقة ولا في الصِّفة والكَيفية:

أما الحقيقَة؛ فإن حقيقتَها تابعةٌ للذَّات؛ فكما أنَّ ذات الله عَزَّوَجَلَّ ليسَت جِنْس المَواد المَخْلوقة كلها، بل هي ذاتٌ لا يُماثلها ذات، وكذلك -أيضًا- في الكيفيَّة ليسَت كأيدي المَخْلوقين قطعًا؛ لقَول الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ وهذا يَنسَحب علىٰ جَميع الصِّفَات.

---

(١) يعني مُهْرَه الصَّغِير.

(٢) أخرجه البخاري (١٤١٠)، ومسلم (١٠١٤) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

هذان بَحْثان، أمَّا البَحْث الثَّالث: فورَدت صِفَة اليد بلفْظ «اليد» ولفظ «الكَفّ»، وكِلَاهما صحيحٌ، واليَد والكَفُّ في اللُّغَة العَربيَّة مَعناهُما واحدٌ، فإن اليدَ إذا أُطلقت في اللُّغَة العَربيَّة فهي الكَفُّ، وإن قُيِّد تَقيَّدَتْ بما قُيِّدَتْ به، ولهَذا لَمَّا أُطلق اليَد في قَوله تَعالَىٰ في التَّيمم: ﴿فَٱمۡسَحُواْ بِوُجُوهِكُمۡ وَأَيۡدِيكُم مِّنۡهُ﴾ [المائدة: ٦] لم يتعدَّ التَّيمم موْضِع الكَفّ، ولمَّا أُطلقت في قوله تَعالَىٰ: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨]، لَم يتعدَّ القَطْع مَوضعَ الكَفّ، ولمَّا أُريد الزِّيادة علىٰ ذلك قُيدت، فقَال الله تَعالَىٰ في آية الوضوء: ﴿فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ﴾.

إذًا: اليَد والكَفُّ مَعناهما واحدٌ، لكن مع ذلك لوْلَا وُرُود الكَفّ في الحَدِيث الصَّحِيح؛ لقُلنا: نثْبت لله يدًا ولا نَقُول: كفًّا؛ لأن صِفَات الله عَزَّوَجَلَّ يَجِب التَّحرُّز منها تَحرُّزًا كاملًا؛ لأنها فَوْق ما يُدركه العقل.

البحث الرَّابع: اليدُ الَّتي أثبَتَها اللهُ لنفسِه ورَدت في القُرْآن الكَريم علىٰ ثلاثَة أوْجُه:

الأول: الإفرادُ: وذلك في مثل قوله تَعالَىٰ: ﴿قُلۡ مَنۢ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [المؤمنون: ٨٨]، وكذلك قوله تَعالَىٰ: ﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِي بِيَدِهِ ٱلۡمُلۡكُ﴾ وما أشبَه ذلك.

الثَّاني: التَّثنية: مثل هذه الآية: ﴿لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّ﴾، وفي قوله تَعالَىٰ: ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيۡفَ يَشَآءُ﴾ [المائدة: ٦٤].

الثَّالث الجَمْع: كما في قولِه تَعالَىٰ: ﴿أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ أَنَّا خَلَقۡنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتۡ أَيۡدِينَآ أَنۡعَٰمٗا فَهُمۡ لَهَا مَٰلِكُونَ﴾ [يس: ٧١].

وهذه الوُجوهُ الثَّلاثة قد يَظنُّ ظانٌّ أنها مُتعارضة، ولكن ليس في القُرْآن -والله

الحَمد- ما يَتعارَض تَعارضًا كُلِّيًا؛ بحيث يُكذِّب بعضُه بعضًا.

والجَمْع بين هذه الوُجوه الثلاثة سبق نظيرُه في الجمْع بين ورودِ هذه الوجوه الثَّلاثة في صِفَة العَيْن لله عَزَّوَجَلَّ.

وقُلنا في الجَمعُ: أمَّا الإفْراد فإنه لا يُعارض التَّثنيةَ ولا الجَمع؛ لأن المُفرد المضاف يعُمُّ، فلا يُنافي التَّعدُّدَ، وعليه فيَكون قوله تَعالَىٰ: ﴿قُلْ مَنۢ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ﴾ و ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ لا يَتعارضان؛ لأن قَوْله: ﴿مَنۢ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ﴾ [المؤمنون: ٨٨] يعُمُّ كلَّ ما للهِ من يَد، وكذلك المُفرد لا يُعارض الجَمْع في قوله تَعالَىٰ: ﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَـٰمًا﴾ [يس: ٧١].

بقي النَّظر في الجَمْع بين المُثنَّىٰ وبين الجَمْع، فنقولُ: إذا قُلنا بأنَّ أقلَّ الجَمْع اثْنان؛ فلا مُنافاة؛ لأننا نَحمِل الجَمع علىٰ أنه مُثنًّىٰ.

وإن قلنا: إنَّ أقلَّ الجَمع ثلاثة -كما هو مَعروف- فإن الجَمْع بين التَّثنية والجَمْع هو أن المَجموع لا يُراد به مَعْنىٰ الجَمْع، وإنما جُمِعَ للتَّعظيم والمُناسبة بين المُضاف والمُضافِ إليه.

المُضاف (أيْدي)، والمُضاف إلَيْه (نا) الدَّالَّة علىٰ الجَمْع. فَلُوحِظَ فيه المَعْنىٰ واللَّفْظ، فالمَعْنىٰ، وهو التَّعظيم، واللَّفْظ، وهو: التَّناسب بين المُضاف والمُضافِ إليه.

مَسْألَة: فما الَّذي نَعتقد بالنِّسْبة ليد الله عَزَّوَجَلَّ؟ أَوَاحِدة، أم ثِنْتَان، أم ثَلاثة؟

الجَوَاب: نُؤمن بأن الله تَعالَىٰ له يَدان اثْنَتان، وعلىٰ ذلك أَجْمع السَّلَف علىٰ أن لله يَدَين اثْنَتَين.

فإن قال قائل: لماذا لا نَأخذ بالجَمع؛ لأنه أزْيَد؟ فإنَّ مَن أخَذ بالجَمع فقد أخَذ بالمُثنىٰ؟

قلنا: إنَّ هذا لا يَستقيم؛ لأن قولَه تَعالَىٰ: ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾ جاءت ردًّا علىٰ قولِ اليهود: ﴿يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌ﴾، فجاءت لبَيان الصِّفة الكاملة بالنِّسْبة لهذه الصِّفة، ولو كان هناك يدٌ زائدةٌ علىٰ اثْنَتين لَذُكِرت؛ لأنه كلَّما كثُرت الأيدي كَثُر العطاءُ؛ فلو كان هناك يدٌ زائدَة علىٰ اثْنَتَين لذَكَرها الله تَعالَىٰ لما فيها من إفْحام هَؤُلاء اليَهود والرَّدِّ عليهم، فتَعيَّن أن تكُون اليَد اثْنَتَين لا أكثَر.

وجاءت الأحاديثُ -أيضًا- ظاهِرةً في هذا المَعْنىٰ: أنَّ اليَد اثْنتان فقَط، وهذا هو الَّذي نعتقِدُه بالنِّسْبة لله عَزَّوَجَلَّ.

البحثُ الخَامس: ما الفَرقُ بين قَوْله: ﴿لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّ﴾ -حيثُ قُلنا: إن الآية تدلُّ علىٰ أن الله خلق آدمَ بيده- وبَين قوله تَعالَىٰ: ﴿أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ أَنَّا خَلَقۡنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتۡ أَيۡدِينَآ أَنۡعَٰمٗا فَهُمۡ لَهَا مَٰلِكُونَ﴾؟

قلنا: الفَرق بينهما من ثَلاثة أوْجُه:

الوَجه الأول: أنَّ الله أسنَد الفعلَ إلىٰ نفسِه في قَوْله: ﴿لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّ﴾، وجعل اليدَ بمَنزلة الآلَة الَّتي يصنع بها، أمَّا في: ﴿عَمِلَتۡ أَيۡدِينَآ﴾ فأسنَد الفِعلَ إلىٰ الأيدي نفسِها.

الوجه الثَّاني: أن الله سُبۡحَانَهُ وَتَعَالَىٰ قال: ﴿لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّ﴾ بصيغةِ التَّثنية، و﴿مِّمَّا عَمِلَتۡ أَيۡدِينَآ﴾ بصيغةِ الجَمع، فلابد أن يكون هناك فرقٌ، والفرقُ: أن المُرَاد بأيْدينا: النَّفس، فهو كقوله تَعالَىٰ: ﴿فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ﴾ أي: بما كسَبْتُم، فمَعْنىٰ الآية: مما عَمِلْنا.

الوجهُ الثَّالث: أن الله تَعالَىٰ قال في خَلْق آدَم: ﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾، وهُناك قال: ﴿مِّمَّا عَمِلَتْ﴾ فجَعله عملًا. والعَمل يَكون بالكَلِمَة، وكَذلك الخلْقُ يكون بالكَلِمَة، لكن لما غايَر بينهما عُلِمَ أنهما ليْسَا سوءًا، وهو كذلك، ولهذا أجمع العُلَماء: أن الأنعامَ من الإبل والخَيل وما أشبه ذلك مما يُركب ويُأكل؛ لم يخلُقْها اللهُ بيده، وإنما خلقَها بالكَلِمَة سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وعلىٰ هذا: فتكُون الأنعامُ غيرَ مَخْلوقة باليَد، بل مَخْلوقة بالكَلِمَة.

البحث السَّادس: زعَم أهل التَّعْطيل أن إِثْبَات اليَد الحقيقيَّة لله عَزَّوَجَلَّ مُنكرة، ومُحالٌ علىٰ الله، ووَصفٌ لله بما لا يَليق به، وأنه لا يَجوز للمُسلم أن يَعتقد هذه العَقِيدة، حتىٰ إن بعضَهم قال: مَن أطلَق ذلك فهو كافرٌ؛ لأنه يَستلزم أن يكونَ الله جسمًا، ومن أثبَت أن الله جسمٌ فهو كافرٌ علىٰ زعْمِهم.

إذًا: فما مَعْنىٰ اليَد؟ قالوا: معناها يَعود إلىٰ القُدْرة، وإنما أعادُوه إلىٰ القُدْرة؛ لأنهم يُثبتون القُدْرة مِن جُملة الصِّفَات السَّبْع، فيُحِيلون كلَّ صِفَة فِعليَّة إلىٰ مَعْنىٰ القُدْرة، فيَقولون: مَعْنىٰ اليَد القُدْرة. وبعضُهم قال: مَعْنىٰ اليَد النِّعمة؛ لأنَّها تأتي في اللُّغَة العَربيَّة بمَعْنىٰ النِّعمة، ومنه قَولُ الشَّاعر:

وَكَـمْ لِظَـلَامِ اللَّيْـل عِنْـدَكَ مِـنْ يَـدِ تُخَبِّـرُ أَنَّ المَانَوِيَّـةَ تَكْـذِبُ

يَعْني: يَقول: أن لك خَيراتٍ كثيرةً في اللَّيل تُبين وتُخَبِّر أن المَانويَّة، وهم طائفةٌ من المَجوس يقولون: إنَّ الظلمةَ لا تَخلق خيرًا أبدًا، ولن يَكون خيرٌ في ظُلمة، وهذه الخَيرات الَّتي يُسديها هذا المَمدوح تَشهد بأن المانويَّة كاذِبَة.

فالشَّاهِد: قَوْله: مِن يَد، أي: مِن نِعمَة. ومنه قول أبي بكر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ لبُدَيل بن

وَرْقاء: «لَولا يدٌ لكَ عِنْدي...»[1] أي: لَولا نعمة.

فيُقال: الأصْل في اليَد أنها اليَد الحقيقيَّة، فإذا وُجدت قَرينة تَمنَع أن يَكون المُرَاد بها اليَد الحقيقيَّة فحينئذٍ يَجب أن نَأخُذ بما دلَّت القَرينةُ عليه.

ثم نقولُ: يَمنع هذا التَّحريف التَّثنية ﴿بَلۡ يَدَاهُ﴾ فهَل تَقولون: إنه ليس لله قُدْرة إلَّا اثْنتان؟ وما مَعْنىٰ هذا القَول؟ أو تَقولون: إنه ليس لله نِعمَة إلَّا نِعْمتان؟ وهذا يُكذِّبه الوَاقِع ولا شَكَّ.

وعلىٰ هذا فنَقول: كلُّ مَن حرَّفها فإنه مخُطِئ مُجانب للصَّواب، مُخالِف لِمَا عَليه السَّلَف الصَّالِح من الصَّحابة والتَّابعين وتَابعيهم بإحسان.

فإن قال قائل: ائْتوا لنا بنصٍّ ظاهِرٍ عن الصَّحابة أنَّهم قالوا: المُرَاد باليَد اليَدُ الحقيقيَّة!

نقول: لا نأتِي لكُم بشَيء، بل المُتواتر عنهم حيث يَتلُون كتابَ الله، وما جاء من سُنَّة الرَّسُول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ومع ذلك لم يُنقل عنهم حَرْف واحِد يُبيِّنون أن المُرَاد بها خلافُ ظَاهرها، وعلىٰ هذا فهُم يُؤمنون بها علىٰ ظاهِرها، وهم عربٌ خُلَّص يَعرفون المَعْنىٰ، وإذا لم يَرِدْ عنهم شيءٌ يُخالف الظَّاهِر، فإننا نَجْزم بأنهم يَقولون بالظَّاهِر؛ إذ كيف يَتلون كتابَ الله آناءَ اللَّيل والنَّهار، ولا يَتجاوزون عشرَ آيات إلَّا تعلَّموها وما فيها من العِلم والعمل، ثم لا يَرِد عنهم حرفٌ واحدٌ يَدلُّ علىٰ أنَّهم يُخرِجُون الكلامَ عن ظاهِره، ولا حاجةَ إلىٰ أن نَنْقُل لكُلِّ صِفَة بعَيْنها نصًّا عن الصَّحابة والتَّابعين؛ لأنَّ

---

(١) أخرجه البخاري (٢٧٣١)، من حديث المسور بن مخرمة ومروان بن الحكم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وكان هذا القول صادرًا من عروة بن مسعود الثقفي -قبل أن يسلم- لأبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الأَصْل أنَّهم يَقولُون بما دَلَّ عليه ظاهِرُ القُرْآن أن المُرَاد اليَد الحَقيقيَّة، والعَيْن الحَقيقيَّة، وكذلك بقيَّة الصِّفَات.

فإن قال قائل: إن قوله تَعالَىٰ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ لم يُبيِّنْ فيها أن لله يدًا يُمْنىٰ، وله يَدًا شِمالًا، فمَاذا تَقولون؟ هل تَقولون: إنَّ اللهَ لَيس له إلَّا يَدان وتسكُتُونَ؟ أوْ تَقولون: له يدٌ يُمنىٰ وشِمال؟ أمَّاذا تقولون؟

قلنا: نقولُ كما قال النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**كِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ**»، فهذا بالنِّسْبة إلىٰ عَدم اختلافِ كُلِّ يدٍ عن الأُخرىٰ، لكن ورَد التَّصريحُ بالشِّمال من حَدِيث ابن عُمَر الَّذي أخرجه مُسلم في «صَحيحه»، وذكَره الشَّيْخ مُحمَّد بن عَبد الوَهَّاب[1] في «كِتاب التَّوْحيد»، واستَخرَج المَسَائل من الدَّلائل، وقال مِن جُملة المَسَائل: «التصريح بالشِّمال للهِ عَزَّ وَجَلَّ».

وعلىٰ هذا فالجَمعُ بين هذه الرِّواية وبين قَوْله: «**كِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ**»: أن نَقولَ: هُما يَدان، يَمينٌ وشِمال، ولكن لا تَختلفان كما تختَلِف أيدي المَخْلوقين بالنِّسْبة لليُمنىٰ والشِّمال، بل كِلْتاهُما يَمينٌ مُبارَكة، فكِلتاهما فيها الخَير والعَطاء؛ فإنَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يَدُه مَلأىٰ، سحَّاء اللَّيلَ والنَّهار، كما قال النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قال:

---

(١) هُو أبُو عَبد اللهِ مُحمَّد بنُ عَبد الوَهَّاب بنِ سُليمانَ بن عَلي بن مُحمَّد بن أَحمَد بنِ رَاشِد، التَّميميُّ، النَّجْدِيُّ، شَيخُ الإسلام، وُلِد في بَلدَة العُيَينَةِ سَنة (١١١٥هـ)، وتُوفِّي سنة (١٢٠٦هـ)، ولَه مِن العُمر نَحو اثْنتَين وتِسعين سَنة، انظر: «الإمام محمد بن عبد الوهاب دعوته وسيرته» للشيخ ابن باز، و«دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب سلفية لا وهابية» للشيخ أحمد بن عبد العزيز بن عبد الله الحصين، و«حياة الشيخ محمد بن عبد الوهاب وحقيقة دعوته» للشيخ سليمان بن عبد الرحمن الحقيل.

«أَرَأَيْتُم مَا أَنْفَقَ مُنذ خَلَقَ السَّمَاواتِ وَالأَرْض؟ فَإِنَّه لَم يَغِضْ مَا فِي يَمِينِهِ»[١] سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لكثْرة خيراتِه وبَركاته، وجُودِه وإحسانِه.

❑ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٤١٠] حَدَّثَنِي مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ؛ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «يَجْمَعُ اللهُ الْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَذَلِكَ، فَيَقُولُونَ: لَوِ اسْتَشْفَعْنَا إِلَى رَبِّنَا حَتَّى يُرِيحَنَا مِنْ مَكَانِنَا هَذَا. فَيَأْتُونَ آدَمَ فَيَقُولُونَ: يَا آدَمُ أَمَا تَرَى النَّاسَ! خَلَقَكَ الله بِيَدِهِ، وَأَسْجَدَ لَكَ مَلَائِكَتَهُ، وَعَلَّمَكَ أَسْمَاءَ كُلِّ شَيْءٍ، شَفِّعْ لَنَا إِلَى رَبِّنَا حَتَّى يُرِيحَنَا مِنْ مَكَانِنَا هَذَا. فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكَ -وَيَذْكُرُ لَهُمْ خَطِيئَتَهُ الَّتِي أَصَابَ- وَلَكِنِ ائْتُوا نُوحًا، فَإِنَّهُ أَوَّلُ رَسُولٍ بَعَثَهُ اللهُ إِلَى أَهْلِ الأَرْضِ. فَيَأْتُونَ نُوحًا، فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ -وَيَذْكُرُ خَطِيئَتَهُ الَّتِي أَصَابَ- وَلَكِنِ ائْتُوا إِبْرَاهِيمَ خَلِيلَ الرَّحْمَنِ. فَيَأْتُونَ إِبْرَاهِيمَ فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ -وَيَذْكُرُ لَهُمْ خَطَايَاهُ الَّتِي أَصَابَهَا- وَلَكِنِ ائْتُوا مُوسَى عَبْدًا أَتَاهُ اللهُ التَّوْرَاةَ وَكَلَّمَهُ تَكْلِيمًا، فَيَأْتُونَ مُوسَى فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ -وَيَذْكُرُ لَهُمْ خَطِيئَتَهُ الَّتِي أَصَابَ- وَلَكِنِ ائْتُوا عِيسَى عَبْدَ اللهِ وَرَسُولَهُ وَكَلِمَتَهُ وَرُوحَهُ. فَيَأْتُونَ عِيسَى فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ، وَلَكِنِ ائْتُوا مُحَمَّدًا صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَبْدًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ. فَيَأْتُونِي فَأَنْطَلِقُ فَأَسْتَأْذِنُ عَلَى رَبِّي فَيُؤْذَنُ لِي عَلَيْهِ، فَإِذَا رَأَيْتُ رَبِّي وَقَعْتُ لَهُ سَاجِدًا، فَيَدَعُنِي مَا شَاءَ الله أَنْ يَدَعَنِي ثُمَّ يُقَالُ لِي: ارْفَعْ مُحَمَّدُ، وَقُلْ يُسْمَعْ، وَسَلْ تُعْطَهْ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ. فَأَحْمَدُ رَبِّي

(١) أخرجه البخاري (٤٦٨٤)، ومسلم (٩٩٣) من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

بِمَحَامِدَ عَلَّمَنِيهَا، ثُمَّ أَشْفَعُ فَيَحُدُّ لِي حَدًّا فَأُدْخِلُهُمُ الجَنَّةَ، ثُمَّ أَرْجِعُ فَإِذَا رَأَيْتُ رَبِّي وَقَعْتُ سَاجِدًا، فَيَدَعُنِي مَا شَاءَ اللهُ أَنْ يَدَعَنِي، ثُمَّ يُقَالُ: ارْفَعْ مُحَمَّدُ، وَقُلْ يُسْمَعْ، وَسَلْ تُعْطَهْ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ، فَأَحْمَدُ رَبِّي بِمَحَامِدَ عَلَّمَنِيهَا رَبِّي، ثُمَّ أَشْفَعُ فَيَحُدُّ لِي حَدًّا فَأُدْخِلُهُمُ الجَنَّةَ، ثُمَّ أَرْجِعُ فَإِذَا رَأَيْتُ رَبِّي وَقَعْتُ سَاجِدًا، فَيَدَعُنِي مَا شَاءَ اللهُ أَنْ يَدَعَنِي، ثُمَّ يُقَالُ: ارْفَعْ مُحَمَّدُ، قُلْ يُسْمَعْ، وَسَلْ تُعْطَهْ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ، فَأَحْمَدُ رَبِّي بِمَحَامِدَ عَلَّمَنِيهَا، ثُمَّ أَشْفَعُ فَيَحُدُّ لِي حَدًّا فَأُدْخِلُهُمُ الجَنَّةَ، ثُمَّ أَرْجِعُ فَأَقُولُ: يَا رَبِّ، مَا بَقِيَ فِي النَّارِ إِلَّا مَنْ حَبَسَهُ القُرْآنُ وَوَجَبَ عَلَيْهِ الخُلُودُ». قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الخَيْرِ مَا يَزِنُ شَعِيرَةً، ثُمَّ يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الخَيْرِ مَا يَزِنُ بُرَّةً، ثُمَّ يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مَا يَزِنُ مِنَ الخَيْرِ ذَرَّةً»(١).

[أطرافه: ٤٤، ٤٤٧٦، ٦٥٦٥، ٧٤٤٠، ٧٥٠٩، ٧٥١٠، ٧٥١٦ - تحفة: ١٣٥٦ - ٩/١٥٠]



الشَّرح

قَوْله: «يَجْمَعُ الله المُؤْمِنِينَ»: الجَمعُ يوم القيامَة يكون للمُؤمنين وغيرهم، والمَشقَّة تكُون علىٰ المُؤمنين وغيرِهم.

وقَوْله: «يَأْتُون آدمَ، فيَقولون يا آدمُ، أَمَا تَرَىٰ النَّاس»: يَعْني: عَلىٰ ما هُمْ عَليه من الغَمِّ والكَرْب الَّذي لا يُطاق. فالمَفعول الثَّاني مَحذوف دلَّ عليه السِّياق، والمَعْنىٰ: أما تَرىٰ النَّاسَ قد أصابَهم ما أصابَهم من الهَمِّ والغمِّ والكَرْب؟

---

(١) وأخرجه أيضًا: مسلم (١٩٣).

(خلقَك اللهُ بِيَده): وهذا هو الشَّاهِد من الحَدِيث المُطابق للتَّرجمة تمامًا.

(وأَسجَد لك مَلائكته): أي: أمرَهم أن يَسجدوا لك فسَجدوا.

مَسْأَلَة: كيف جَاز للمَلائكَة أن يَسجُدوا لغَيْر الله؟ وهَل سُجودهم هذا عِبَادة؟

الجَوَاب: جازَ لهم أن يَسجُدوا لغَيْر الله؛ لأنَّ اللهَ أمرَهم به، وسُجودُهم لآدمَ عِبَادة، ولهذا كان تَرْكُ إبليس السُّجودَ لآدمَ كفرًا: ﴿ٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [ص: ٧٤]، كمَا أن قتْل النَّفس من كبائر الذُّنوب، ولاسيما الأقَارب، وكان قَتلُ النَّفس للأقارب مَنقبَة عَظيمة لإبراهيم الخَليل، حيث أمرَه اللهُ أن يَقتُلَ ولَده، فاستَسلم هو والولدُ، ولمَّا أحضرَه للذَّبح وتلَّه للجَبين بشِدَّة لئلَّا تَأخُذَه الرَّحْمَة، وجَعل جَبينه مما يَلي الأَرْض لئلَّا يَعجز عن تَنفيذ ما أمرَه اللهُ به، أن يَرىٰ وجْهَ ولده والسِّكِّين أمامَه، أو أن الولدَ -أيضًا- يَحصُل له ما يَحصُل حين يرىٰ السِّكِّينَ فوق وجهِه، لكن جاء الفرَجُ من اللهِ، ورفَع عنه هذا التَّكليف العَظيمَ، وقالَ له: ﴿قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ﴾ [الصافات: ١٠٥]، وكُتب لكَ أجْرُ مَن ذَبَح ولَدَه الَّذي بلَغ معه السَّعي امْتثالًا لأمرِ الله عَزَّوَجَلَّ، فصار هذه القَتْل للابن قُربَة لله عَزَّوَجَلَّ، واللهُ تَعالَىٰ له أنْ يَفعَل ما يَشاء إذا كلَّفنا بأمْرٍ فإنَّ امتثالَنا لهذا الأمْر عِبَادة مَهما كان.

وقَوْله: «علمك أسْمَاء كلِّ شَيء»:

مَعْلُوم أنَّ «كلَّ شيء» لو أُخذت علىٰ ظاهِرها، لكان اللهُ علَّمه كلَّ شَيء حتَّىٰ ما يكون إلىٰ يوم القِيامة، ولكن المُرَاد بذلك أسْمَاء كلِّ شَيء يَحتاج إلىٰ مَعرفتِه في ذلك الوقْت، ولا غرابَةَ أن تَأتي لَفْظة (كل شيء) ويُراد بها شيءٌ مَخصُوص.

أَلَم تَروا إلىٰ قولِه تَعالَىٰ عن ريح عاد: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍۭ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾ [الأحقاف: ٢٥]،

ولكن لم تُدمر المَساكن: ﴿فَأَصْبَحُوا لَا يُرَىٰٓ إِلَّا مَسَٰكِنُهُمْ﴾. لكن علَّمه أسْمَاء كلَّ شَيء يَحتاج إلىٰ مَعرفَتِه؛ ولهذا قِيل للمَلائكَة: ﴿أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ -شَيء مُعيَّن عِنْدهم- ﴿إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٣١﴾ قَالُوا سُبْحَٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ﴾، ولكِن هل علَّمَه كلَّ ما يَتعلَّق بهذه المُسمَّيات؟

يُروىٰ عَن عبدِ الله بنِ عبَّاس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا أنه قال: «**عَلَّمَه القَصْعَة والقُصَيْعَة، والفَسْوة والفُسَيَّة**»[(١)]، يَعْني: مُكَبَّرات الأسْمَاء ومُصغَّراتها، كلَّ ما يَحتاجُ إلَيه.

واخْتَلف العُلَماء في هذا البَحْث: هل اللُّغات تَوقيفيَّة أو كَسْب؟

والصَّحِيح: أن بعضَها تَوقيفي وبَعضها كَسْب. أي: أن بعضَها ممَّا علَّمه اللهُ، وبعضَها أخذَه الإنسانُ بالتَّجارب، ووضَع لكل مَعْنًىٰ اسمًا. حسَب تَجاربه، ولهذا نَرىٰ أن اللُّغات تَتطوَّر، وتَزيدُ أحيانًا وتَنقُص أحيانًا، ففيه كلِمَات من اللُّغات هُجِرَت، ولا تُستَعمل أبدًا، هذه ماتَت ودُفنت، وفيه كلمَات استُجِدَّت لها مَعاني، فاسْتعمل لها اللَّفْظ المُناسب لهذه المعاني الجَديدة.

وقَوْله: «لَسْت هُناك، ويَذْكُر خَطيئته الَّتي أَصابَ»، هذا اعتذارٌ وبَيان حُجَّة، الاعتذار: لَسْت هناك، وبيان الحُجَّة: الخَطيئة الَّتي أصابَ، وذلك أن الشَّافعَ لابد أن يكونَ له قدرٌ عند مَن شَفع إليه، وإذا لم يَكن له قَدْر، أو كان حصَل منه مُخالفة فإنه هو يَحتاج إلىٰ مَن يَشفع له، ويَخجل أن يكونَ شافعًا لغيره مع أنه حصَل منه ما حصَل، وهذا شيءٌ فِطْري لو جاء لك إنسَان وطَلب مِنْكَ أن تَشْفَع عند فُلان، فإنَّك ستَعتَذر.

فآدمُ اعتَذر، وذكَر سببَ الاعْتِذار: أنه أكَل من الشَّجرة الَّتي نَهاه اللهُ عن الأكْل

---

(١) انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (١/ ١٢٠).

مِنها، أمرَه اللهُ أن يَأكُل مِن كُلِّ ما طَاب في الجَنَّة؛ وقال: ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة: ٣٥]، فجاءهما الشَّيطانُ ووَسْوَس لهما، ودلَّاهما بغُرور: ﴿وَقَاسَمَهُمَآ إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ﴾ [الأعراف: ٢١]، وقال: ﴿هَلْ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ ٱلْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَىٰ﴾ [طه: ١٢٠]، والإنسان بَشَر ضَعيف، فانْقاد وأكَل من الشَّجرة فبَدَت العورةُ، العورةُ الحِسِّيَّة والعورةُ المَعنويَّة.

العورة المعنوية بالمَعصية، والحِسِّيَّة: تَساقَط ما ستَر اللهُ به عَورَتَهما، وجَعلَا يَخصِفان عَليهما مِن وَرَق الجَنَّة.

وفي هذا دليلٌ علىٰ: كَذِب الرِّواية الَّتي تُروىٰ عن ابن عبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في قَوله تَعالَىٰ: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا ۖ فَلَمَّا تَغَشَّىٰهَا حَمَلَتْ حَمْلًا خَفِيفًا فَمَرَّتْ بِهِۦ ۖ فَلَمَّآ أَثْقَلَت دَّعَوَا ٱللَّهَ رَبَّهُمَا لَئِنْ ءَاتَيْتَنَا صَٰلِحًا لَّنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴿١٨٩﴾ فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا ۚ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٩، ١٩٠]؛ حيثُ زَعَمت هذه الرِّواية أن حوَّاء حَملت، فجاءهما الشَّيطان فقال: سمِّياه عبدَ الحارِث، فأَبَيا أن يُطيعاه، فخَرج ميتًا، ثم حَمَلت فجاءهما وقال: لتطيعَانِّي أو لأجعلنَّ له قَرنَي أيِّل فيَخرج مِن بطنِكِ فيَشُقُّه، فأدرَكهما حبُّ الوَلد فسمَّياه عبدَ الحارث، فإن هذه كذِب ولا شَكَّ.

(والعَجيب أن في بَعض سياقاتها): أنه قال لهُما: أنا صاحِبُكما الَّذي أخرجتُكما من الجَنَّة، سبحانَ الله! يتوسَّل إليهما في قَبول خبَره بأنه أخرَجَهُما من الجَنَّة، وهذه القِصَّة، ذَكرنا في شَرح التَّوْحيد أكثَر من ثمانيَة أوجُه تدلُّ علىٰ كذِبها.

ومنها هذا الحَدِيث؛ لأنه لو وقَعت من آدم لكانت أكبَر من الأكْل من الشَّجرة؛

لأن فيها إخلالًا بالتَّوْحيد، ووقوعًا في الشِّرك، وهو أعظَم من المَعصية.

فإن قال قائل: إذا تَبيَّن بُطلان كوْن الآية الكريمة في آدمَ وحوَّاء، فبماذا تُجيبُون عن قَوْله: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا﴾؟

قُلنا: المُرَاد بقَوْله: ﴿مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ﴾ أي: من جِنْس واحِد، ﴿وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾، كقَوله تَعالَىٰ: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ﴾ [آل عمران: ١٦٤]، ولَيس المُرَاد بالنَّفس الوَاحِدة آدَم، بل المُرَاد نُفُوس بَني آدَم، والمَعْنىٰ أنه خَلَقنا مِن جِنْس واحِد، وحَصَل ما حَصَل مِن الشِّرْك بالله عَزَّوَجَلَّ، وهذا يَقَع مِن بَني آدَم، ولَيس مِن آدَم.

ويَدلُّ علىٰ هذا قَولُه: ﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ۝١٩٠ أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٠، ١٩١]، ولَمْ يَقُل: فتعالَىٰ اللهُ عمَّا يُشْرِكان.

ثم إن آدم وحواء لم يُشركا ما لم يخلق شيئًا، وإنما لو صحَّت القِصَّة حصل الشِّرك بتَسمية الولدِ عبد الحارِث.

وعلىٰ كل حال: فهذه القِصَّة ليست صَحيحَة بحالٍ من الأحوال.

قَوْله: «ولَكِن ائتُوا نُوحًا، فَإِنَّه أَولُ رَسُول بَعَثَه اللهُ إِلَىٰ أَهلِ الأَرْضِ»، ونوحٌ هو الأبُ الثَّاني للبَشريَّة؛ لقوله تَعالَىٰ: ﴿وَجَعَلْنَا ذُرِّيَّتَهُۥ هُمُ ٱلْبَاقِينَ ۝٧٧ وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِى ٱلْـَٔاخِرِينَ ۝٧٨ سَلَٰمٌ عَلَىٰ نُوحٍ فِى ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٧٩﴾ [الصافات: ٧٧-٧٩].

وقوله: «أَولُ رَسُول بَعَثَه اللهُ إِلَىٰ أَهلِ الأَرْضِ»، صريح بأن آدمَ ليس برسُول، وأنَّ أوَّل رسُول هو نوحٌ، ويَدلُّ علىٰ ذلك: قوله تَعالَىٰ: ﴿إِنَّآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ كَمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ نُوحٍ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعْدِهِۦ﴾ [النساء: ١٦٣] ولَو كان قَبل نُوح رسُول لقَال: كمَا أَوْحينا إلىٰ

فُلان والنَّبِيِّين مِن بَعْده. وكذا قَال تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَٰهِيمَ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِمَا ٱلنُّبُوَّةَ﴾ [الحديد: ٢٦]، وبهذا نَعْرف كَذِب مَن قَال مِن المُؤرِّخين: إنَّ إدرِيسَ وشِيثًا رسُولان قَبْل نُوح، فشِيثٌ لم يُذْكر في القُرآن، لكن إدْرِيس ذكر في القرآن، فبعض المُؤرِّخين يقول: إن إدْريس قبل نُوح. وهذا لا شَكَّ أنه كَذِب ولَا يَجُوز تَصْديقُه؛ لأنه لَيس أحَد من الرُّسل قبل نُوح، والظَّاهِر أن إدريسَ من أنبياء بني إسْرائيل؛ لأنه يُذكر في سياق أنبياء بني إسرائيل.

فإن قال قائل: لماذا لم يُرسَل أحدٌ قبل نُوح؟

قلنا: الجَواب علىٰ ذلك ما ذَكره اللهُ تَعالَىٰ: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ [البقرة: ٢١٣] يَعْني: علىٰ الحَقِّ، ﴿فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُواْ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٣] فكان النَّاسُ علىٰ الحقِّ، لكن لما كثُروا وانْتَشروا في الأَرْض اختَلفوا، فحينئذٍ احتَاجوا إلىٰ الرُسل ليَحكُموا بينهم بالحقِّ.

وهذا فيه إشارةٌ إلىٰ: أن آدمَ نَبي، وقد جاء ذلك عن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيما رَواه ابنُ حِبَّان[1] بإسنادٍ صَحيح: «أنَّ آدَم نَبِيٌّ مُكلَّم أوْحىٰ اللهُ إليه»[2] بوَحْي وشرع

(١) هو العلَّامة، الحافظ، أبو حاتم محمد بن حِبَّان بن أحمد بن معاذ بن معبد بن سَهِيد، أحَد الأئمَّة الرَّحَّالين والمُصَنفين، وُلد (٢٧٠هـ)، روَىٰ عن أبي يَعْلَىٰ الموصلي، ووَلِيَ القضَاء بسمرقند وغيرها من المدن بخُراسَان ثُم ورَد نَيْسَابُور، وروَىٰ عنه: الحاكِم، والهروي وغيرهما، وتوفي (٣٥٤هـ)، انظر: «معجم البلدان» (١/ ٤١٥)، و«الكامل» لابن الأثير (٨/ ٥٦٦)، و«السير» (١٦/ ٩٣).

(٢) أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (١٤/ ٦٩) (٦١٩٠) من حديث أبي أمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَنَبِيٌّ كَانَ آدَمُ؟ قَالَ: «نَعَمْ، مُكَلَّمٌ»، قَالَ: فَكَمْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ نُوحٍ؟ قَالَ: «عَشَرَةُ قُرُونٍ». وصَحَّحه الألبانيُّ في «الصحيحة» (٢٦٦٨).

بما يُناسب الوَقْت الَّذي هو فيه، فتَعبَّد بِه، وأَولادُه في ذلك الوَقْت قَليلون، فصاروا علىٰ ما كان عليه أبُوهم، حتىٰ كثُروا فاختلفوا، وهذا مما يُرجِّح قولَ جُمهور العُلَماء في الفَرق بين النَّبيِّ والرَّسُول، أنَّ النَّبيَّ مَن أُوحي إليه بشَرْع ولم يُكلَّف بإبلاغِه، ولم يُلْزَم به، بل قِيل له: تَعبَّدْ به؛ فإن كان قبله رسُول فإنه يُحيي رسالتَه، وإن لم يكن قبلَه رسولٌ -كآدَم- فهو شَرعٌ جَديد.

فإذا قَال قائل: كيف يُوحِي اللهُ إليه ولَم يَأمُرْه بالتَّبليغ؟

قُلنا: هناك شَيئان: تَعبُّدٌ خاصٌّ، وتَعبُّدٌ عامٌّ يُلْزم بإبْلاغِه، فالتَّعبُّد الخاصُّ هو النُّبوَّة، وفائدتُه: أنه إذا عَمِل بالشَّرع وهو عند النَّاس مُعتبر فإنَّهم سَوف يَقتَدون به، ولهذا فالعُلَماء في هذه الأُمَّة يُحيُون ما ماتَ من سُنَّة رَسُول اللهِ. إذا رآهُم النَّاس اقْتَدوا بهم وتَعلَّموا منهم، فتكُون فائدةُ النَّبيِّ الَّذي أُوحي إليهِ بشَرْع وتَعبَّد للهِ به هو إحياءُ ما مات من سُنة الرَّسُول الَّذي قبلَه إن كان قبله رسُول، أو إنشاءُ شَرع جديد يَتعبَّد لله به، ولا أعلَم مثالًا لهذا الأخير إلَّا آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ.

قوله: «فَيَأْتُونَ نُوحًا، فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ، وَيَذْكُرُ خَطِيئَتَهُ الَّتِي أَصَابَ».

نوح عَلَيْهِ السَّلَامُ يَذْكُر خطيئةً، وهي سؤالُه ربَّه ما ليس له به عِلمٌ، حيث قال: ﴿رَبِّ إِنَّ ٱبْنِى مِنْ أَهْلِى وَإِنَّ وَعْدَكَ ٱلْحَقُّ وَأَنتَ أَحْكَمُ ٱلْحَٰكِمِينَ ﴿٤٥﴾ قَالَ يَٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ ۖ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ ۖ فَلَا تَسْـَٔلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۖ إِنِّىٓ أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴿٤٦﴾﴾ [هود: ٤٥، ٤٦].

وقوله: «ائْتُوا إِبْرَاهِيمَ خَلِيلَ الرَّحْمَنِ»: إذا قال قائل: من أينَ عَلِم نوحٌ أن إبراهيم خَليل الرَّحمَن؟ قطعًا عَلمَه بالوَحْي؛ وذلك لأنه لا يَعلم الغَيْب، ولكِن هل

أوحىٰ اللهُ إلىٰ نُوح بذلك وَقْت وجُوده في الدُّنْيا، أو أن نوحًا عَلَيْهِ السَّلَامُ علِم بعد ذلك؟ فهذا مَحلُّ نظر ومراجَعة -إن شاء الله- حتىٰ يتبيَّن، وإن أخذنا هذا بالتَّسليم وقلنا: نقول كما قال النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أما كيف عَلم أنه خليلُ الله؟ فهذا ليس إلينا.

وقَوْله: «خَلِيلَ الرَّحْمَنِ»، فِيه إشَارةٌ إلىٰ أنَّ أَعظَم وَصْف يَحصُل للإنْسان أن يتَّخِذَه اللهُ خليلًا؛ لأنَّ الخُلَّةَ دَرجةٌ عَظيمة، لا نَعلَم أنَّ أحدًا مِن البَشَر نَالَها إلَّا رَجُلَيْن، هُما: إبْراهِيمُ ومُحمَّد عَليهِما الصَّلاةُ والسَّلام، قال النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إنَّ اللهَ اتَّخذني خليلًا كَما اتَّخَذ إبْراهِيمَ خليلًا**»، وبه نَعرف أن مَن قالوا: إبراهيمُ خَليلُ الله ومحمَّدٌ حَبيبُ الله، أنَّهم انْتقصوا النَّبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ لأن المَحبَّة أدْنىٰ مِن الخُلَّة، والخُلَّةُ ثَابِتةٌ للنَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، المَحبَّةُ تكونُ حتىٰ لعامَّة المُؤمنين، لعامَّةِ المُحسنين، لعامَّةِ التَّوَّابين، لعامَّة المُتَطهِّرين، فهي ليْسَت خاصَّة بالأَنْبياء؛ فَضْلًا عَن أُولي العَزْم مِن الرُّسُل، أمَّا الخُلَّة فَهي ليْسَت إلَّا لهَذَين الرَّسُولَيْن الكَريمَيْن عَليهما الصَّلاةُ والسَّلام.

وقَوْله: «وَيَذْكُرُ خَطِيئَتَهُ الَّتِي أَصَابَ»، وخَطيئتُه أنَّه قال: ﴿بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا﴾[الأنبياء: ٦٣] وقال: ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾[الصافات: ٨٩] وقال: «**هَذِه أُخْتِي**»[1]، والرِّوايات في هذه مُختَلفة، ولكن مع هذا فإنَّها ليسَت خطايَا، لكن مِثل خَليل الرَّحْمَن صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخشىٰ أن تَكُون خَطايَا، وإلَّا فإبراهيمُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان مُتأَوِّلًا فيما قال، والتَّأويل وإن كان ظاهِرُه عند المُخاطَب أنه كذِب فإنه ليس بكَذِب.

قال الحافظ ابنُ حَجر رَحِمَهُ اللَّهُ[2]:

«**قَوْلُه: (فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ، وَيَذْكُرُ خَطِيئَتَهُ) زَادَ مُسْلِمٌ: «الَّتِي أَصَابَ،**

(١) أخرجه البخاري (٣٣٥٧)، ومسلم (٢٣٧١) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) «فتح الباري» (١١/ ٤٣٤).

فَيَسْتَحْيِي رَبَّهُ مِنْهَا»(١) وَفِي حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ: «لَيْسَ ذَاكُمْ عِنْدِي»، وَفِي رِوَايَةِ هَمَّامٍ: «إِنِّي كُنْتُ كَذَبْتُ ثَلَاثَ كَذَبَاتٍ»، زَادَ شَيْبَانُ فِي رِوَايَتِهِ: «قَوْلُهُ: إِنِّي سَقِيمٌ، وَقَوْلُهُ: فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا، وَقَوْلُهُ لِامْرَأَتِهِ: أَخْبِرِيهِ أَنِّي أَخُوكِ»، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي نَضْرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ: «فَيَقُولُ: إِنِّي كَذَبْتُ ثَلَاثَ كَذَبَاتٍ، قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا مِنْهَا كِذْبَةٌ إِلَّا مَاحَلَ بِهَا عَنْ دِينِ اللهِ»، وَ«مَاحَلَ» بِمُهْمَلَةٍ بِمَعْنَىٰ «جَادَلَ» وَزْنُهُ وَمَعْنَاهُ.

وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ حُذَيْفَةَ المَقْرُونَةِ: «لَسْتُ بِصَاحِبِ ذَاكَ، إِنَّمَا كُنْتُ خَلِيلًا مِنْ وَرَاءَ وَرَاءَ»(٢)، وَضُبِطَ بِفَتْحِ الهَمْزَةِ وَبِضَمِّهَا، وَاخْتَلَفَ التَّرْجِيحُ فِيهِمَا، قَالَ النَّوَوِيُّ: أَشْهَرُهُمَا الفَتْحُ بِلَا تَنْوِينٍ، وَيَجُوزُ بِنَاؤُهُمَا عَلَىٰ الضَّمِّ، وَصَوَّبَهُ أَبُو البَقَاءِ وَالكِنْدِيُّ، وَصَوَّبَ ابنُ دِحْيَةَ الفَتْحَ عَلَىٰ أَنَّ الكَلِمَةَ مُرَكَّبَةٌ مِثْلُ شَذَرَ مَذَرَ، وَإِنْ وَرَدَ مَنْصُوبًا مُنَوَّنًا جَازَ، وَمَعْنَاهُ لَمْ أَكُنْ فِي التَّقْرِيبِ وَالإِدْلَالِ بِمَنْزِلَةِ الحَبِيبِ.

قَالَ صَاحِبُ «التَّحْرِيرِ»: كَلِمَةٌ تُقَالُ عَلَىٰ سَبِيلِ التَّوَاضُعِ، أَيْ: لَسْتُ فِي تِلْكَ الدَّرَجَةِ، قَالَ: وَقَدْ وَقَعَ لِي فِيهِ مَعْنًىٰ مَلِيحٌ، وَهُوَ أَنَّ الفَضْلَ الَّذِي أَعْطَيْتُهُ كَانَ بِسِفَارَةِ جِبْرِيلَ، وَلَكِنِ ائْتُوا مُوسَىٰ الَّذِي كَلَّمَهُ اللهُ بِلَا وَاسِطَةٍ، وَكَرَّرَ «وَرَاءَ» إِشَارَةً إِلَىٰ نَبِيِّنَا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ لِأَنَّهُ حَصَلَتْ لَهُ الرُّؤْيَةُ وَالسَّمَاعُ بِلَا وَاسِطَةٍ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: أَنَا مِنْ وَرَاءِ مُوسَىٰ الَّذِي هُوَ مِنْ وَرَاءِ مُحَمَّدٍ.

قَالَ البَيْضَاوِيُّ: الحَقُّ أَنَّ الكَلِمَاتِ الثَّلَاثَ إِنَّمَا كَانَتْ مِنْ مَعَارِيضِ الكَلَامِ، لَكِنْ لَمَّا كَانَتْ صُورَتُهَا صُورَةَ الكَذِبِ أَشْفَقَ مِنْهَا اسْتِصْغَارًا لِنَفْسِهِ عَنِ الشَّفَاعَةِ مَعَ

---

(١) أخرجه مسلم (١٩٣).

(٢) أخرجه مسلم (١٩٥).

وُقُوعِهَا؛ لِأَنَّ مَنْ كَانَ أَعْرَفَ بِاللهِ وَأَقْرَبَ إِلَيْهِ مَنْزِلَةً كَانَ أَعْظَمَ خَوْفًا» اهـ كلام ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ.

قال الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ:

إذًا: لَيْست خَطايا في الوَاقع، لكِن نَظرًا لمَقام الشَّفاعة -وهو أمْرٌ عَظيم- خافَ أن يكونَ مِثْل هذا مانعًا من أن يَكون أهلًا لأنْ يَشفَع للنَّاس، ولا شكَّ أنَّ المُرادَ من هذا الحَدِيث أن الله تَعالَىٰ ساقَ الشَّفاعة إلىٰ نبيِّه مُحمَّد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من وراءِ الأنبياء كلِّهم.

وقَوْله: «وَلَكِنِ ائْتُوا مُوسَىٰ عَبْدًا أَتَاهُ اللهُ التَّوْرَاةَ وَكَلَّمَهُ تَكْلِيمًا، فَيَأْتُونَ مُوسَىٰ فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ، وَيَذْكُرُ لَهُمْ خَطِيئَتَهُ الَّتِي أَصَابَ».

وقَوْله: «خَطِيئَتَهُ الَّتِي أَصَابَ»: أنه قتَل القِبطي الَّذي استغاثَه عليه الإسرائيليُّ، مع أنَّ قَتلَه إيَّاه كان قبل أن يُنبَّأ، قبل أن يَذهب إلىٰ مَدين.

وقَوْله: «وَلَكِنِ ائْتُوا عِيسَىٰ عَبْدَ اللهِ وَرَسُولَهُ وَكَلِمَتَهُ وَرُوحَهُ. فَيَأْتُونَ عِيسَىٰ فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ، وَلَكِنِ ائْتُوا مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ».

عيسىٰ لم يَذكُرْ خَطيئةً ليَكْمُل الشَّرفُ لرَسُول اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بحيث يكون الأنبياءُ الَّذين سبقوه منهم من اعتَذر بخطيئةٍ، ومنهم مَن اعتَذر لاعتِرافه بأن مُحمدًا أكْمَل ولم يَذكُر لنَفسِه خَطيئة، لكن الكَمَال لمُحمَّد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهذا فَضْل الله يُؤتيه من يشاءُ، أنْ تَتنَقَّل طَلَبُ الشَّفاعة من أبي البَشر إلىٰ أربعة مِن أُولي العَزْم، ولَا تَحصُل الشَّفاعةُ إلَّا مِن النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وقَوْله: «ائْتُوا مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَبْدًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ.

فَيَأْتُونِي فَأَنْطَلِقُ فَأَسْتَأْذِنُ عَلَىٰ رَبِّي فَيُؤْذَنُ لِي عَلَيْهِ، فَإِذَا رَأَيْتُ رَبِّي وَقَعْتُ لَهُ سَاجِدًا فَيَدَعُنِي مَا شَاءَ الله أَنْ يَدَعَنِي ثُمَّ يُقَالُ لي: ارْفَعْ مُحَمَّدُ، وَقُلْ يُسْمَعْ، وَسَلْ تُعْطَهْ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ. فَأَحْمَدُ رَبِّي بِمَحَامِدَ عَلَّمَنِيهَا، ثُمَّ أَشْفَعُ فَيَحُدُّ لِي حَدًّا»:

هنا طُوِيَ ذِكْرُ سَبَب طَلَب الشَّفاعة؛ لأنَّ سبَب طَلَب الشَّفاعة من البَشر أن يُريحَهم اللهُ من المَوْقف.

قال أهل العلم: وإنَّما كان الرُّواة يَطوُون ذِكْرَ هذه الشَّفاعة؛ لأن هذه الشَّفاعة لا يُنكِرُها أحَدٌ من فِرَق الأُمَّة، فلِهذا اقتَصر الرُّواة علىٰ ذِكر الشَّفاعَة الَّتي فيها الخِلَاف بين فِرَق الأُمَّة وهي شَفاعَة مَن دَخَل النَّار؛ فإنَّ الخَوارِجَ والمُعتَزلة يَرَوْن أنَّ مَن دَخَل النَّار فإنَّه لا يَخرُج منها لا بشَفاعةٍ ولا بغَيْرها حتىٰ وإن كان من المُؤمنين؛ لأن الخَوارِج يَرَوْن أن فاعِلَ الكَبيرة كافِر مُخَلَّد في النَّار، وأنَّ مَن سَرق رُبع دِينار كان كَمَن سَجَد لِصَنَم، كِلاهُما كافِر مُخلَّد في النَّار.

والمُعتَزلة يَرَوْن أنَّ فاعِل الكَبيرة خارِجٌ من الإيمانِ غَير داخِل في الكُفْر، فهُو في مَنزِلَة بَين مَنزِلَتَيْن، لكن حُكْمُه في الآخِرة عندهم أنَّه مُخلَّد في النَّار، فَوافَقوا الخَوارجَ في حُكْم مُرتَكِب الكَبيرَة في الآخِرة.

فلهذا كان رُواة حَدِيث الشَّفاعة يَذكُرون ما يَتعلَّق بالخِلاف بَين أهْلِ السُّنَّة وبَين أهْل البِدْعَة، وهو الشَّفاعة فيمَن دخَل النَّار بذَنْب لكنَّه ليس بكَافِر.

وقَوْله: «فَيَحُدُّ لي حَدًّا فَأُدْخِلُهُمُ الجَنَّةَ، ثُمَّ أَرْجِعُ فَإِذَا رَأَيْتُ رَبِّي وَقَعْتُ سَاجِدًا، فَيَدَعُنِي مَا شَاءَ اللهُ أَنْ يَدَعَنِي ثُمَّ يُقَالُ: ارْفَعْ مُحَمَّدُ، وَقُلْ يُسْمَعْ، وَسَلْ تُعْطَهْ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ، فَأَحْمَدُ رَبِّي بِمَحَامِدَ عَلَّمَنِيهَا رَبِّي ثُمَّ أَشْفَعُ...»، إلىٰ آخر الحَدِيث.

وفي آخِره إثباتُ الشَّفاعةِ لأهْل الكَبائر من هذه الأُمَّة.

الشَّاهِد من هذا الحَدِيث: هو قَوله في آدم: (خَلَقَكَ اللهُ بِيَدِه)، إِثْبَاتُ اليَدِ لله عَزَّوَجَلَّ، وقد سَبَق الكَلامُ عليها وذِكر النُّصوص الدَّالَّة عليها من الكِتَاب والسُّنة.

❑ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٤١١] حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**يَدُ الله مَلأَى لَا يَغِيضُهَا نَفَقَةٌ، سَحَّاءُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ -وَقَالَ-: أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْفَقَ مُنْذُ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ، فَإِنَّهُ لَمْ يَغِضْ مَا فِي يَدِهِ -وَقَالَ-: عَرْشُهُ عَلَى المَاءِ وَبِيَدِهِ الأُخْرَى المِيزَانُ يَخْفِضُ وَيَرْفَعُ**»(١).

[أطرافه: ٤٦٨٤، ٥٣٥٢، ٧٤١٩، ٧٤٩٦ - تحفة: ١٣٧٤٠]



قَوْله: «**يَدُ الله مَلأَىٰ لا يَغِيضُهَا نَفَقَةٌ**»: يَعْني: لا يَنْقُصُها.

وقَوْله: «**سَحَّاءُ**»، يَعْني: كَثْرة العَطاء.

وقَوْله: «**اللَّيْلِ وَالنَّهَار**»، يَعْني: في اللَّيْل وفي النَّهار، واللَّيل والنَّهار أَوقَع من قَوْله: في اللَّيل والنَّهار؛ لأنه لو قال: في اللَّيل والنَّهارِ، فإن (في) للظَّرفية، فتَحتَمل أن تكون في جَميع اللَّيل والنَّهارِ، أو أن تكُون في جُزء منه، وأمَّا قَوْله: «**اللَّيْل**

(١) وأخرجه أيضًا: مسلم (٩٩٣).

والنَّهار» فالمَعْنىٰ: دائمًا.

وقَوْله: «أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْفَقَ مُنْذُ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ»، يَعْني: انْظُروا ماذَا أَنفَق مُنْذ خَلَق السَّماوات والأَرْض.

وقَوْله: «فَإِنَّهُ لَمْ يَغِضْ مَا فِي يَدِهِ»، يَعْني: لم يَنْقُص، ومِنْها قوله تَعالَىٰ: ﴿وَغِيضَ ٱلْمَآءُ﴾ [هود: ٤٤] يَعْني: نَقص.

فإن قال قائل: مَعْلُوم أنه لا يَغِيض ما في يده؛ لأنَّه يُنفق مما في يَده علىٰ ما في مُلكه، فالكلُّ لم يَخرُج من مُلكِهِ، فكيف يَلزَمه النَّقص؟

قُلنا: هذا مَثَلٌ، والمُرَاد: أنه لو قُدِّر أنه يُنفِق خارِجَ مُلكِهِ لم يَكُن ذلك ناقصًا من مُلْكه، كما جاء في حَدِيث أبي ذَرٍّ الغِفاريِّ[1] الطَّويل الَّذي خرَّجه مُسلم، قال النَّبيُّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن ربِّه: «**يَا عِبَادِي، لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ وَإِنْسَكُم وَجِنَّكُمْ قَامُوا فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ وَسَأَلُونِي فَأَعْطَيْتُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مَسْأَلَتَهُ مَا نَقصَ ذَلِكَ مِمَّا عِنْدِي إِلَّا كَمَا يَنْقُصُ المخْيَطُ إِذَا غُمِسَ فِي البَحْرِ**»، فهذا مِن بَاب التَّنزيه.

وقَوْله: «عَرْشُهُ عَلَىٰ المَاءِ»: هذا ماءٌ غَيرُ المَاء الأوَّل الَّذي كان قَبْل خَلْق السَّماوات والأَرْض، فهو ماء بين السَّماء السابعة والعَرْش، ماءٌ عَظيم عليه العَرْش.

وقَوْله: «وَبِيَدِهِ الأُخْرَىٰ المِيزَانُ»: يَعْني: إحْدىٰ يَديه للعَطاء وهو فَضْل مَحْض،

---

(١) هو الصحابي الجليل، أبو ذر الغِفَاري، جُندب بن جُنادَة، أحد أكابر أصحاب رسول الله، ورابع مَن دخَل الإسلام، وقيل: الخامس، وأول مَن حيًّا رسول الله بتحيَّة الإسلام، وأحد الذين جهروا بالإسلام في مكة قبل الهجرة، ولم يعبد الأصنام في الجاهلية، وكان يفتي في خلافة أبي بكر، وعمر، وعثمان، توفي سنة (٣٢هـ)، انظر: «سير أعلام النبلاء» (٢/ ٤٦).

والأُخرىٰ فيها العَدْل.

قوله: «يَخْفِض ويَرْفَع»: أي: يَخفِض مَن اقتَضت حكمَتُه خَفْضَه، ويَرفع من اقتَضت حِكمتُه رَفعَه، كما قال الله تَعالَىٰ: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [آل عمران: ٢٦].

والشَّاهِد من هذا الحَدِيث: قَوْله: «يَدُ الله مَلأىٰ» وقَوْله: «وَبِيَدِهِ الأُخْرَىٰ»، فأفَاد هذا الحَدِيثُ أنَّ لله عَزَّوَجَلَّ يَدَين اثْنَتين.

فائدة: قوله تَعالَىٰ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ [هود: ٧]، هذا ماء فَوق السَّماء السَّابعة. كما جاء ذلك في سياقِ الحَدِيث الَّذي ذكرَه الشيخ مُحمَّد بن عبد الوهاب في آخر كتاب «التَّوْحيد»، قال: «بَين السَّماء السَّابعة والعَرش بَحرٌ بَين أعلاه وأسْفلِه مَسيرَة خَمس مئةِ عَام»(١)، أما يوم القيامة، فإنه من الجائز أن الله عَزَّوَجَلَّ يُعدم هذا الماء، ويكون العَرش هو سَقْف الفِرْدَوس.

❑ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٤١٢] حَدَّثَنا مُقَدَّمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَمِّي القَاسِمُ بْنُ يَحْيَىٰ، عَنْ عُبَيْدِ الله، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا، عَنْ رَسُولِ الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ الله

(١) أخرجه أبو داود (٤٧٢٣)، والترمذي (٣٣٢٠)، وابن ماجه (١٩٣) من حديث العباس بن عبد المطلب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وضَعَّفه الألبانيُّ في «المشكاة» (٥٧٢٦).

يَقْبِضُ يَوْمَ القِيَامَةِ الأَرْضَ وَتَكُونُ السَّمَاوَاتُ بِيَمِينِهِ ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا المَلِكُ». رَوَاهُ سَعِيدٌ، عَنْ مَالِكٍ. وَقَالَ عُمَرُ بْنُ حَمْزَةَ: سَمِعْتُ سَالِمًا، سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِهَذَا.

[أطرافه: ٣١٩٤، ٧٤٠٤، ٧٤٥٣، ٧٥٥٣، ٧٥٥٤ - تحفة: ٨٠٨٧، ٨٣٩٢، ٦٧٧٤]

[٧٤١٣] وَقَالَ أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَقْبِضُ اللهُ الأَرْضَ».

[أطرافه: ٤٨١٢، ٦٥١٩، ٧٣٨٢ - تحفة: ١٥١٧٦]



الشَّرح

المُؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ ساق هذا للإشارةِ إلىٰ أنه لا قَبْضَ إلَّا بِيَد الله، وأن قوله تَعالَىٰ: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الزُّمَر: ٦٧] تدلُّ علىٰ أن لله يدًا يَقبِضُ بها. خلافًا لأهل التَّعْطيل الَّذين قالوا: إن المُراد بالقَبْض: السَّيطرة علىٰ الأَرْض والسُّلطان عليهم، فالبُخَاري رَحِمَهُ اللَّهُ ساق هذا الحَدِيث لهذه الفائدَة.

لم يَقُل اللهُ عَزَّوَجَلَّ: والأَرْض في قَبضَته، بل قال: ﴿قَبْضَتُهُۥ﴾، والقَبضَة ما يَقبض باليد، هذا مدلُولها اللُّغوي، فهو ظاهِر اللَّفْظ.

❑ قال البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ:

[٧٤١٤] حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، سَمِعَ يَحْيَىٰ بْنَ سَعِيدٍ، عَنْ سُفْيَانَ، حَدَّثَنِي مَنْصُورٌ وَسُلَيْمَانُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبِيدَةَ، عَنْ عَبْدِ الله أَنَّ يَهُودِيًّا جَاءَ إِلَىٰ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، إِنَّ اللهَ يُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ عَلَىٰ إِصْبَعٍ وَالأَرَضِينَ عَلَىٰ إِصْبَعٍ، وَالجِبَالَ عَلَىٰ إِصْبَعٍ، وَالشَّجَرَ عَلَىٰ إِصْبَعٍ، وَالخَلَائِقَ عَلَىٰ إِصْبَعٍ، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا المَلِكُ. فَضَحِكَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّىٰ بَدَتْ نَوَاجِذُهُ، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾. قَالَ يَحْيَىٰ بْنُ سَعِيدٍ: وَزَادَ فِيهِ فُضَيْلُ بْنُ عِيَاضٍ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبِيدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ: فَضَحِكَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَعَجُّبًا وَتَصْدِيقًا لَهُ.

[أطرافه: ٤٨١١، ٧٤١٥، ٧٤٥١، ٧٥١٣ - تحفة: ٩٤٠٤ - ٩/١٥١]

[٧٤١٥] حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ سَمِعْتُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: سَمِعْتُ عَلْقَمَةَ يَقُولُ: قَالَ عَبْدُ اللهِ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَىٰ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ فَقَالَ: يَا أَبَا القَاسِمِ، إِنَّ اللهَ يُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ عَلَىٰ إِصْبَعٍ، وَالأَرَضِينَ عَلَىٰ إِصْبَعٍ، وَالشَّجَرَ وَالثَّرَىٰ عَلَىٰ إِصْبَعٍ، وَالخَلَائِقَ عَلَىٰ إِصْبَعٍ، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا المَلِكُ أَنَا المَلِكُ. فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ضَحِكَ حَتَّىٰ بَدَتْ نَوَاجِذُهُ، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾.

[أطرافه: ٤٨١١، ٧٤١٤، ٧٤٥١، ٧٥١٣ - تحفة: ٩٤٢٢]



الشرح

كل هذا يُؤيِّد ما سبق من أن الأَرْض قبضتُه بِيَده عَزَّ وَجَلَّ.

وفي الحَدِيث: إِثْبَات الأَصَابع لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وقد جاءت في غير هذا الحَدِيث، مثل قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِنَّ قُلُوبَ بَنِي آدَمَ كُلَّهَا بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ**»(١)، فعقيدتنا أن نُثبتَ لله الأَصَابع، وجاء في حَدِيث اختِصَام المَلإ الأَعْلَىٰ

---

(١) أخرجه مسلم (٢٦٥٤) من حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

أن له أنامِل، فإذا أثبتَ اللهُ لنفسِه أو أثبَت له رسولُه أيَّ صِفَةٍ كانَت؛ فاثْبِتها لله، لكن اجْعل أمامَك شَيئين:

الأوَّل: انتفَاءُ المُماثلة، لقوله تَعالَىٰ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

الثَّاني: امتِناعُ التَّكييف، لقوله تَعالَىٰ: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦] فإذا ضَمنت لنفسك هذين الأمْرين: انْتفاء المُماثلة وامْتناع التَّكييف فاستَقِرَّ ولا تَستَوحِش، لا تَستوحش من أي صِفَة يُثبتها اللهُ لنَفسه أو يُثبِتُها له رسولُه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

في الحَدِيث الأوَّل ذكَر خمْسة أصابع، وفي الحَدِيث الثَّاني ذكر أَربَعة، ولا مُنافاةَ؛ لأنَّنا نأخُذ بالزَّائد ونَقول: هذا يَقع من اخِتلاف الرُّواة ولا يَضرُّ.

المُهمُّ: ثُبوت أصْل الشَّيء وهو الأصابع، وإصْبع في اللُّغَة العربيَّة يَقولون: لا يُمكن أن يُخطئَ فيه أَلْحَنُ النَّاس، يَعْني من حيث التَّصريف لا من حيث الإعْراب، والإعراب يُمكن أن يُلحن فيه، فيُمكن يقول: قَطعتُ أَصْبُعٍ بالسِّكين، لكن من النَّاحية التَّصريفية لا يُمكن أن يُخطئ فيه أحد، وكَلِمَة أصبع فيها تِسع لُغات:

ضَمُّ الهَمزةِ مع تَثليثِ البَاء: أُصْبُع، أُصْبَع، أُصْبِع.

كَسْر الهَمزة مع تَثليث البَاء: إِصْبُع، إِصْبَع، إِصْبِع.

فَتْح الهَمْزة ، مَع تَثليثِ البَاء: أَصْبُع، أَصْبَع، أَصْبِع.

واخْتم بأُصبُوع، فتَقول: قُطِعت أُصبُوعُه.

وقَوله: «ضَحِكَ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ تَعَجُّبًا وَتَصْدِيقًا لَهُ»: أَنكَر بعضُ أهل التَّعْطيل هذا الاستنتاجَ من حَدِيث عبد الله بن مَسعود، قالوا: إنَّ هذا استنتاجٌ من

عبدِ الله بن مَسعود، وإنما أراد النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الإنكارَ علىٰ اليَهود، وأنه جعَل كلامَه كالَّذي يُضحَك منه سُخريةً واستهزاءً، انظُر البَلاء! إذا اعتَقد الإنسانُ قَبل أن يَستدِلَّ حَرَّف النُّصوص تَحريفًا واضحًا، فما هو الجَوابُ؟

نقول: الجوابُ مِن وَجْهَين:

الوجْهُ الأوَّل: أن الصَّحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ أفْقَه النَّاس بحديث رَسُول اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فإذا قال عبدُ الله بنُ مَسعود: إنَّه تَعجُّبًا وتصديقًا لقَول الحَبْر؛ فهو أعلَمُ مِنكم أيها الخَلَف بلا شَكٍّ.

الوَجهُ الثَّاني: أن النَّبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قرأ الآية: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ﴾ [الزُّمَر: ٦٧] وقِراءة الآية تفيد التَّأييد بلا شَكٍّ، فبَطل دَعوىٰ هَؤُلاء أنَّ الرَّسُول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ضحِك كالسَّاخر به.

فالبَلاء كلُّ البَلاء يَحصُل في مثل هذه الأمورِ مما إذا اعتَقد الإنسانُ قبل أن يَستدِلَّ؛ ولهذا يَجبُ أن يكونَ الإنسانُ بالنِّسبة للنُّصوص سالمًا خاليًا من أيِّ شَيء حتىٰ تَكُون النُّصوصُ هي الوارِدَةَ ويَكونَ هو التَّابعَ للنُّصوص.

مَسْأَلَة: ما الشَّفاعات الثَّابتة لرَسُول اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟

الجَواب: الشَّفاعات الثَّابتة أوَّلُها: الشَّفاعَة العُظْمىٰ، وهي شَفَاعَة في أهْل المَوْقف، وهي داخِلة في قوله تَعالَىٰ: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩] وهذه خاصَّة به.

شَفَاعَة أُخرىٰ خاصَّة به: الشَّفاعَة في أهْل الجنَّة أن يَدخُلوا الجنَّة؛ لأن أهلَ الجنَّة يَدخُلون إلىٰ باب الجنَّة ولا يَدخُلونها حتىٰ يَشفَع النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَهم في دُخولها.

الثَّالثة: شَفاعتُه في عَمِّه أبي طَالِب، فإنَّ الله تَعالَىٰ أَذِن له أن يَشفَع في عمِّه أبي طالِب مع أنه كافِر، لكن هذه الشَّفاعَة لم تُخرِجْه من النَّار، بل جُعل في ضحْضَاح من نار وعَليه نَعلان مِن نار يَغلي منهما دِماغُه -نعوذُ بالله- هذه ثلاثة خاصَّة به.

الشَّفاعَة العامَّة الَّتي له ولغيرِه: ذكَرها أهلُ العلم في مَن استحقَّ النَّار ألَّا يَدخُلَها، وفي مَن دخَلَها أن يَخرُج منها، وهذا النَّوع من الشَّفاعَة يَكون في الدُّنْيا ويَكون في الآخِرة. يَكون في الدُّنْيا كقَوْله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَا مِنْ رَجُلٍ مُسلِم يَمُوت فيَقُوم علىٰ جنَازَته أَربَعُون رَجُلًا لا يُشْرِكُون باللهِ شيئًا إلَّا شَفَّعَهُمُ اللهُ فِيه**»[1] يَعْني: قَبِلَ شَفاعَتَهُم؛ لأنهم يَدعون له في الصَّلاة عليه: اللَّهُمَّ اغْفِر له اللهمَّ ارْحَمْه.

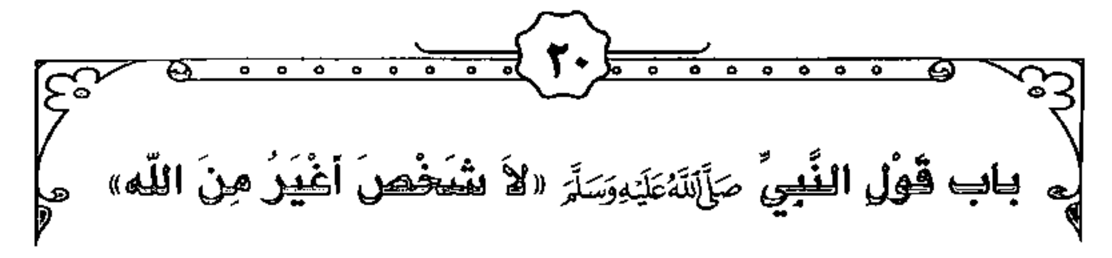
فائدة: في صَلاة الجنَازَة نَبدأ أوَّلًا بالفَاتِحة، ثم بالصَّلاة علىٰ النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثم بالدُّعَاء لنا، ثم بالدُّعَاء للميِّت؛ لأنَّ حقَّ اللهِ مُقدَّم علىٰ كلِّ شَيء، وحق الرَّسُول مُقدَّم علينا بأنفُسِنا، ثم حق عُموم المُسْلِمين، ثم حق الميِّت الخاص.

في التَّشهُّد نبدأ بحقِّ الله، ثم حقِّ رسولِه، ثم حقِّنا نحن، ثم حقِّ العُموم. فحقُّ الله: التَّحيات لله والصَّلوات والطَّيبات، وحقُّ النَّبيِّ: السَّلامُ عليك أيُّها النَّبيُّ ورحْمَة الله وبَرَكاته، حقُّنا نَحن: السَّلام علينا وعلىٰ عبَاد الله الصَّالحين، ممَّا يَدلُّ علىٰ أن حقَّ اللهِ مُقدَّم علىٰ كلِّ شَيء، ثم حقُّ الرَّسُول مُقدَّم علىٰ حقِّنا، ثم نَبدأ بأنْفُسِنا قبل غَيرِنا: السَّلامُ عَلينا وعلىٰ عبادِ الله الصَّالحين.



(١) أخرجه مسلم (٩٤٨) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

□ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:



٢٠ باب قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «لاَ شَخْصَ أَغْيَرُ مِنَ اللّهِ»

[٧٤١٦] حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ التَّبُوذَكِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ المَلِكِ، عَنْ وَرَّادٍ كَاتِبِ المُغِيرَةِ، عَنِ المُغِيرَةِ قَالَ: قَالَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ: لَوْ رَأَيْتُ رَجُلًا مَعَ امْرَأَتِي لَضَرَبْتُهُ بِالسَّيْفِ غَيْرَ مُصَفَّحٍ. فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «**تَعْجَبُونَ مِنْ غَيْرَةِ سَعْدٍ، وَالله لأَنَا أَغْيَرُ مِنْهُ، وَاللهُ أَغْيَرُ مِنِّي، وَمِنْ أَجْلِ غَيْرَةِ اللهِ حَرَّمَ الفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ، وَلَا أَحَدَ أَحَبُّ إِلَيْهِ العُذْرُ مِنَ اللهِ، وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ بَعَثَ المُبَشِّرِينَ وَالمُنْذِرِينَ، وَلَا أَحَدَ أَحَبُّ إِلَيْهِ المِدْحَةُ مِنَ اللهِ، وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ وَعَدَ اللهُ الجَنَّةَ**». وَقَالَ عُبَيْدُ الله بْنُ عَمْرٍو، عَنْ عَبْدِ المَلِكِ: «**لَا شَخْصَ أَغْيَرُ مِنَ الله**».

[طرفه: ٦٨٤٦ - تحفة: ١١٥٣٨]



الشَّرح

هذا البابُ أراد المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن يُبيِّن فيه صِفَةَ الغَيْرَة للهِ عَزَّوَجَلَّ، وهِي من صِفَاته الَّتي جاء بها الحَدِيثُ عن رَسُول اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والغَيرةُ: هي أن يَغَارَ الإنسانُ علىٰ فِعْلِ ما يَكْرَهه، يَعْني: كأنَّه يَطلُب تَغيير ما حصَل مما يَكرَهُه، هذا أصل اشتقاقِ الغَيرة، أنَّ الغَائر يَكره ما حصَل ويُريد تَغييره، فهل يُوصَفُ اللهُ بالغَيْرَة؟

الجَوَاب: نَعم، يُوصف اللهُ بالغَيرة، كما يُوصَف بالفَرح والضَّحك والعجَب

وما أشبهه، وهذه الصِّفة من الصِّفَات الفِعليَّة الَّتي تتعلَّق بمَشيئته؛ لأنَّ الضابطَ: أن كل صِفَة لها سببٌ فهي من الصِّفَات الفِعليَّة، فالضَّحك صِفَة فِعليَّة، والفَرَح صِفَة فِعليَّة، والعَجب صِفَة فِعليَّة، فكلُّ صِفَة لها سبَب فإنها صِفَة فِعليَّة، لدخُولها في الضَّابط المَعروف عند العُلَماء: أن كلَّ صِفَة تتعلَّق بمَشيئته فهي صِفَة فِعليَّة.

ومَعْلُوم: أن الصِّفة ذاتَ السَّبب تتعلَّق بمَشيئتِه؛ لأنَّه هو الَّذي شاء السَّبب، فلمَّا وُجِدَ، وُجدت الصِّفة، فتَوبة الإنسانِ إلىٰ ربِّه، بماذا حصَلت؟ بمشيئةِ الله، فحصَلت بمَشيئته ثم ترتَّب عليها الفرَح، هذا وجْه قَولهم: إن كلَّ صِفَة ذات سبَب فإنها من الصِّفَات الفِعليَّة، فالغَيرة من الصِّفَات الفِعليَّة.

وهنا هَل أراد البُخَاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ إثْبَات الشَّخص لله لكَونه تَرجَم بقَوْله: «لا شَخْصَ أَغْيَرُ مِنَ اللهِ»؟ لَمَّا ذكَر الحَدِيثَ المُعلَّقَ أو الأثَر المُعلَّق: «لا شَخصَ أغيرُ من الله»، دلَّ هذا علىٰ أنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ يُريد ذلك. وهل يُوصف اللهُ بالشَّخص أو لا؟

هذا يَنبني علىٰ أمرَين:

الأمْر الأوَّل: صِحَّة اللَّفْظ: (لا شَخْص أَغْيَر مِنَ الله)؛ لأن بعضَ ألْفاظ الحَدِيث: «لا أَحَدَ أَغيَرُ مِن اللهِ»[1]، وهذا هو أكثَر الرِّوايات، و«أحَد» يَصِحُّ أن يُوصف اللهُ به في الإِثْبَات وفي النَّفْي، في الإثْبَات: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، وفي النَّفْي: «لا أَحدَ أَغيرُ مِن الله»، فلا بد أن نبْحَث هل هذه اللَّفْظة مَحفُوظة أو غير محفوظة؟

ثَانِيًا: إذا كانَت مَحفُوظة، وأن الرُّواة الَّذين رَوَوا الحَدِيث رَوَوْه بالمَعْنىٰ، فبَعضُهم عبَّر بالشَّخص وبعضُهم عبَّر بأحَد، فإن ذلك لا يَلزم منه ثُبوت الشَّخصيَّة لله عَزَّوَجَلَّ؛ لأنَّه

(١) أخرجه البخاري (٤٦٣٤)، ومسلم (٢٧٦٠) من حديث ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

يَحتَمل أن المَعْنىٰ: لا شَخْصَ مِن بَني آدمَ أغيَر من الله، وهذا لا يَلزم منه أن يكونَ المُفضَّل عليه من جِنْس المُفَضَّل، كما لو قُلت: لا رَجُلَ أقوىٰ من الفِيل، فهل يلزمُ أن يكونَ الفيلُ من الرِّجال؟ لا يَلزم.

إذًا: إذا كان لفظُ الحَدِيث محفوظًا: «**لا شَخصَ أَغيَرُ مِن الله**» فلا يَلزم أن يكونَ الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ مَوصوفًا بالشَّخصيَّة، ثم إذا سلَّمنا أن اللَّفْظ مَحفُوظ، وأنه يَدلُّ علىٰ أنه يُوصف بالشَّخصية، فإنه لا يَلزم من كَونه شخصًا أن يَكون مُماثلًا للأشْخاص؛ لأن الله ليس كمِثْله شَيء، حتىٰ في اللَّفْظة الَّتي يَستوي فيها الإنْسان والرَّبُّ عَزَّوَجَلَّ. فإنه لا يُماثله في حَقيقة معناها، لكن رأيتُ بعضَ العُلَماء قالوا: إنَّهم أَجْمَعوا علىٰ أنَّه لا يُوصف الله بأنه شَخْص، فيَحتاج هذا الإجماعُ إلىٰ تَحقيق.

فإن صَحَّ الإجماعُ لم يَبْق علينا إلَّا أن نَقول: نَبْحث أوَّلًا عن ثُبوت هذا اللَّفْظ، هل هو مَحفوظ أو غيرُ مَحفوظ؟ لأنه ما دام الرُّواة الثِّقات رَوَوْه علىٰ وَجْهَين: «لَا أحد»، و«لا شَخص»، وأَحَد أَكثر فقد يَكون هذا اللَّفْظ شاذًّا.

الأمر الثَّاني: علىٰ تَقدير ثُبوت هذه اللَّفْظة، لا تَستلزم ثُبوت الشَّخصية لله، إذ لا يَلزم أن يَكون المُفضَّلُ عَليه من جنس المُفضَّل، ونظيرُه ما قُلتُ لكم: أن يقولَ قائل: لا رَجُلَ أقوىٰ مِن الفِيل، فإنَّه لا يلزم أن يكونَ الفيلُ رجلًا، وبهذا يَزول الإشكالُ.

لكن إذا انتفىٰ الإجماعُ وصحَّت اللَّفْظة، ولم يتوجَّه قولُنا بأنه لا يَلزم أن يكون المُفضَّل والمُفضَّلُ عَليه من جنسٍ واحد، وثبَت أن النبيَّ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وَصَف اللهَ بأنَّه شَخْص فالأمْرُ في هذا سَهْل جدًّا، ما هُوَ؟ أن نَقول: هو شَخصٌ لَيس كالأشْخاص، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾، ولا شكَّ أن الله جَلَّوَعَلَا ذاتٌ قائمةٌ بنفسِه، لكِن هل هو مِثل الذَّوات

الأخرىٰ؟ لا، له ذاتٌ تَختَصُّ به لا يَعلمُ كيفِيَّتَها إلَّا هو عَزَّوَجَلَّ.

وفي الحَدِيث من المَسَائل: بيانُ غَيْرَة سَعْد بن عُبادة وهو سَيِّد الخَزْرج، وسَعد بن مُعاذ سَيِّد الأَوْس، فالسَّعدان سَيِّدان، أَحَدُهما سَيِّدُ الأَوْس، والثَّاني سيِّدُ الخَزْرج، والخَزْرَج أكبَرُ من الأَوْس وأَشدُّ في الحُروب، لكن لكلِّ قَبيلةٍ مِنهما خصائصُها.

سعدُ بن عُبَادة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ عنده غَيرةٌ شَديدة، حتىٰ قيل: إنَّه إذا طَلَّق امرَأةً لَم يَتزَوَّجْها أحدٌ بَعدَه لشِدَّة غَيرَته، فاللهُ أَعلَمُ بِصِحَّة هذا. لكن هذا الحَدِيث يَدلُّ علىٰ شِدَّة غَيرَته.

يَقول: (لَوْ رَأَيْتُ رَجُلًا مَعَ امْرَأَتِي لَضَرَبْتُهُ بِالسَّيْفِ غَيْرَ مُصَفَّحٍ):

(غَيْرَ مُصَفَّحٍ) يَعْني: لا أَضْرِبُه بصَفحَته، بل أَضْرِبُه بحَدِّهِ، وإذا ضَرَبه بحَدِّه يَعْني: أنه قَتَله، قَطعَه نِصفَين، فبلغ ذلك النَّبيَّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ فقال: «تَعْجَبُونَ؟» وفي لفظٍ: «أَتَعْجَبُون» والمَعْنىٰ فيهما واحدٌ؛ لأنَّ هَمزة الاسْتِفهام قد تُحذف من الجُملة بدَليل، ومن ذلك قوله تَعالَىٰ: ﴿أَمِ ٱتَّخَذُوٓاْ ءَالِهَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ هُمْ يُنشِرُونَ﴾ [الأنبياء: ٢١] والتَّقدير: أَهُم يُنشِرون، ولهذا يَنبغي لك إذا قَرأتَ القُرْآن، فقُلت: ﴿أَمِ ٱتَّخَذُوٓاْ ءَالِهَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ﴾ أن تَقِف لأنَّك لو وَصَلْتَ لفُهِم من وَصْلِك أن جُملَة: ﴿هُمْ يُنشِرُونَ﴾ صِفَة لآلِهَة، فيَتغَيَّر المَعْنىٰ، ولكِن المَعْنىٰ: أَهُم يُنشرون؟ يَعْني: أَيَقْدِر هَؤُلاء علىٰ نشْرِ المَوتىٰ؟ الجَواب: لا.

فهنا: «أَتَعْجَبُونَ؟» إن كانت باللَّفْظ: أَتعجَبون؟ فالأمرُ واضح، وإن حُذفت الهَمزة فبالدَّلِيل عَلَيها.

«وَاللهِ لَأَنَا أَغْيَرُ مِنْهُ، وَاللهُ أَغْيَرُ مِنِّي»، واختَلف العُلَماء في هذا الكلامِ من

رَسُول اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أهو إقرارٌ أو إنكار؟ يَعْني: هل الرَّسُول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أقرَّ سعدًا علىٰ ما حَكم به من أنه لو وَجد رجلًا مع امرأتِه لضَربه بالسَّيف، أو هو إنْكار منه؟

فعلىٰ الأوَّل: يَكون قوله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «وَاللهِ لأَنَا أَغْيَرُ مِنْهُ، وَاللهُ أَغْيَرُ مِنِّي» يَكون ثناءً علىٰ سَعد، ولكنَّه ليست غَيرتُه أعظَمَ من غيرَة الله ورسوله.

وعلىٰ الثَّاني: يَكون المَعْنىٰ: أنِّي أغيَرُ منه، واللهُ أغْيرُ مِنِّي، ومع ذلك لم يَجُز أو لم يُشْرع هذا الفعل الَّذي عزَم عَليه سَعد.

والأقرَبُ عِندِي: الأوَّل: أن ذلك إقرَار؛ لأنه لو كان إنكارًا لبيَّنَه النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بيانًا شافيًا، فإن الأمرَ خَطير؛ لأن الأمرَ هو قَتْل نَفْس، فلو كان قتْلُ هذه النَّفس بغير حقٍّ لبيَّنه الرَّسُول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، ويدلُّ علىٰ هذا: القِصَّةُ الَّتي وقَعت في عَهْد عُمر بنِ الخطَّاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أنه رُفع إليه رجلٌ قَتل شخصًا وجَدَه علىٰ امرأتِه فضَربه بالسَّيف فقَطعه جزْلَتَين، فارْتَفعوا إلىٰ عُمَر، فقال الرَّجُل: أنَا لم أَضْرِب إلَّا ما فَوق فَخِذَي امْرأتِي، فإن كان فوق فخِذَيها أحدٌ فقد ضَربتُه، فقال لأوليائه: ما تَقولون: قالوا: لا نَقول شيئًا، فأخَذ عُمر السَّيف فهَزَّه، وقال له: إن عادُوا فعُد، فهذا إقرارٌ.

ولا شكَّ أن هذا هو الحِكْمة، وليس هذا من بابِ دَفْع الصَّائل؛ لأنه لو كان مِن باب دَفْع الصَّائل، لكان الواجبُ علىٰ الزَّوج أن يَقولَ له: يا فُلان، اتَّقِ اللهَ، كيف تَفعَل الفاحِشةَ في أهْلي، فإذا أبَىٰ أن يَقومَ جَرَّه، فإن عجَز عنه، فله أن يَقتُلَه إذا لم يَنْدفِع إلَّا بالقَتْل، ولكن هذا ليس مِن باب دَفْع الصَّائل، بل مِن عُقوبة المُعتدي.

فإن قال قائل: وهل لهذا نَظيرٌ في الشَّرع؟

قُلنا: نَعم، لو أن رجلًا نظَر إليك من خَصاص البَاب -يَعْني: فَتْحة البَاب-

والبَاب مُغلَق، فإنَّه يَجوز لك أن تَأخُذَ المِدْراً وتَفقَأ عَينَه وبدُون إنذار، حتىٰ إن الرَّسُول عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ أخذَ المِدراً وجَعل يَخْتُل (أي: يَمشِي رُويدًا رُويدًا) مِن أَجْل ألَّا يحسَّ به، ولو كان هذا من باب دَفْع الصَّائل لتكلَّم إليه أولًا، قال: انْصَرف عن البَاب، اتَّقِ الله، ثم إذَا أصَرَّ يُعامَل بما يُعامل به؟

فالظَّاهِر لي: أنَّ قول رَسُول اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ: «أَتَعْجَبُونَ مِنْ غَيْرَةِ سَعْدٍ...» إلخ، أنَّ هذا من بَاب الثَّناء علىٰ سَعْد والإقْرارِ علىٰ ذلك.

ولكِن لو ادَّعىٰ أحدٌ هذه الدَّعوىٰ أنه وَجد هذا القَتيل علىٰ أهْله وأنْكر أولياءُ القَتيل، فماذا نَصْنع؟ هل نقولُ للقَاتل: ائتِ ببيِّنة؛ لأن البَيِّنة علىٰ المُدَّعي، واليَمين علىٰ مَن أَنْكَر. أو نَقول: إنه صَادق؛ لأنَّ إقامةَ البَيِّنة علىٰ مِثْل هذه القَضيَّة مُتعذِّرة أو مُتعَسِّرة، فلو ذهب يأتي بأربعة شهداء لكَان هذا الرَّجُل قَضىٰ حاجتَه أوَّلًا، ولهذا كان سبَب كَلام سَعْد بن عِبَادة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُ أنَّ الله أنْزَل: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرۡمُونَ ٱلۡمُحۡصَنَٰتِ ثُمَّ لَمۡ يَأۡتُواْ بِأَرۡبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ﴾ [النور: ٤]. قالَ: أَرىٰ لُكَعَ بنَ لُكع علىٰ أهْلي وأَذهَب آتي بأَربَعة شُهداء؟! واللهِ لَو رَأيتُه لأَضرِبَنَّه بالسَّيف غير مُصَفَّح.

فإقامَةُ البَيِّنة مُتعذِّرة، لكن قَبول الدَّعوىٰ أيضًا مُشكلة؛ لأن كلَّ إنسانٍ يَستطيع أن يَدعُوَ شَخصًا إلىٰ بيتِه وهو يُريد قتلَه، فيَقتله وَيدَّعي هذه الدَّعوىٰ، فاختَلف العُلَماء في هذا؟ فقال فُقهاء الحَنابِلَة: لا تُقْبَل دَعواه ويُقتل؛ لأنَّه قَتل نفسًا مُحرَّمة، وتَكُون هذه المُصيبة عليه رِفعَةَ دَرجات له عند الله.

ولكِنَّ حَبْر زمانِه وإمامَ مَنْ بعده شَيخ الإسلام ابن تَيميَّة قال: لا تأتي بمِثل هذا شَريعةُ الإسلام المَبنيَّةُ علىٰ العَدْل والحِكْمة، بل يَجب أن يُنظر، فإذا كان المُدَّعي

رجُلَ خَير وعدلًا، وكان المَقتول شرِّيرًا معروفًا بالخُبْث، فإن القولَ قَول المُدَّعي (القَاتِل)، وإن كان الأمْر بالعَكس فالقَولُ قَول أولياء المَقتول، وقال: إن القِرائنَ تَثبُت بها الأحكامُ.

فالحَاكمُ في قِصَّة يُوسف حكَم بالقَرينة، قال: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتۡ وَهُوَ مِنَ ٱلۡكَٰذِبِينَ ۝٢٦ وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٖ فَكَذَبَتۡ وَهُوَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [يوسف: ٢٦ - ٢٧] ﴿فَلَمَّا رَءَا قَمِيصَهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٖ﴾ حكَم: ﴿قَالَ إِنَّهُۥ مِن كَيۡدِكُنَّۖ إِنَّ كَيۡدَكُنَّ عَظِيمٞ﴾ [يوسف: ٢٨].

وسُليمان أيضًا حكَم بالقَرائن في قصَّة المَرأَتين المُتنازِعَتَين علىٰ ابنٍ لإحْداهُما، فدَعىٰ بالسِّكِّين فقال: أَشُقُّ الوَلدَ نِصفَين، نِصْف لهذه ونِصْف لهذه، أمَّا الكَبيرةُ فرَحَّبت بهذا الحُكم، وأما الصَّغيرة فأَبَت، وقالَت: هو وَلَدُها يا نَبيَّ الله، فقَضىٰ به للصَّغيرة، عَرَف أنها أمُّه، وأنَّها آثَرت حياتَه علىٰ مُفارَقَتِه، أمَّا الكَبيرة، فقَد هَلَك وَلَدُها وقَالت: أَتْرُك هذا الوَلَد يَهلِك مَعه، وليس في قلبها رَحمةَ، فعَرف أنه ليس ولَدَها.

فالحَاصِل: أن ما ذهَب إليه شيخُ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ هو الحَقُّ في هذه المَسْأَلَة.

وقَوْله: «وَمِنْ أَجْلِ غَيْرَةِ اللهِ حَرَّمَ الفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ»، ما الَّذي ظَهر؟ هَل ظَهر فُحشُه وخَفي، أو ظَهَر للنَّاس واشْتَهر أو خَفِي عَنهم، أو الأَمْران؟ الأمران جميعًا.

وقَوْله: «وَلا أَحَدَ أَحَبُّ إِلَيْهِ العُذْرُ مِنَ اللهِ، وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ بَعَثَ المُبَشِّرِينَ وَالمُنْذِرِينَ»، يَعْني: بعَث الرُّسل لإقامَة العُذر والحُجة، كما قالَ الله تَعالَىٰ: ﴿رُّسُلٗا

﴿مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥]، استَدَلَّ بهذه الآيَة أهلُ السُّنة علىٰ طَائفة مُنْحرِفة في بابِ القَدَر، وهم الجَهمِيَّة؛ لأنَّهم جَبريَّة؛ لأنه لو ثَبَت الجَبْر لكان حُجَّة، حتىٰ لو جاء الرُّسل وقال إنسانٌ: إنَّه جُبِر علىٰ المُخالَفة فهو حُجَّة.

وقَوْله: «وَلَا أَحَدَ أَحَبُّ إِلَيْهِ المِدْحَةُ مِنَ الله»، ومن أجل ذلك وعَد الجنَّةَ لمَن مَدحَه وأَثْنىٰ عليه وقام بعبادَته.

مَسْأَلَة: إذا ثبَتت هذه اللَّفْظة: «**لَا شَخْصَ**» فهل نقول: إنَّ التَّقدير: لا شَخْصَ مِن بَني آدَمَ؟

الجَوَاب: يُوجد حَدِيث؛ أنَّ أَبَا رَزِين العُقَيلِيَّ قال: «يا رَسُول اللهِ، وَنَحْنُ مِلْءُ الأَرْضِ وَهُوَ شَخْصٌ وَاحِدٌ يَنْظُرُ إِلَيْنَا وَنَنْظُرُ إِلَيْهِ؟!»(١)، وهذه إذا ثبَتت قَطَعَت النِّزاع.

مَسْأَلَة: لو قَتل إنسانٌ شخصًا وقال: إنه وجَده علىٰ امرأتِه وليس هناك قَرينة تُؤيِّد هذا ولا هذا؟

الجَوَاب: نقول: الأصْلُ: عَدم قَبُول الدَّعوىٰ.

قال الحافظُ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ(٢):

«**قَوْله:** «بَاب قَوْل النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا شَخْصَ أَغْيَرُ مِن الله»: كَذَا لَهُمْ وَوَقَعَ

(١) أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (٥٢٤)، وضعَّفه الألبانيُّ في «الظلال» (٥٢٤).

(٢) «فتح الباري» (١٣/ ٣٩٩).

عِنْد ابْن بَطَّال بِلَفْظِ «أَحَد» بَدَل «شَخْص» وَكَأَنَّهُ مِنْ تَغْيِيره.

قَوْله: «وَلَا شَخْص أَغْيَر مِن الله»: يَعْنِي أَنَّ عُبَيْد الله بْنَ عَمْرو رَوَىٰ الحَدِيثَ المَذْكُور، عَنْ عَبْد المَلِك بِالسَّنَدِ المَذْكُور أَوَّلًا، فَقَالَ: «**لا شَخْص**» بَدَل قَوْله: «**لا أَحَد**»، وَقَدْ وَصَلَهُ الدَّارِمِيُّ، عَنْ زَكَرِيَّا بْن عَدِيٍّ، عَنْ عُبَيْد الله بْنِ عَمْرو، عَنْ عَبْد المَلِك بْن عُمَيْر، عَنْ وَرَّاد مَوْلَىٰ المُغِيرَة قَالَ: «**بَلَغَ النَّبِيَّ** صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **أَنَّ سَعْد بْن عُبَادَةَ يَقُول...**» فَذَكَرَهُ بِطُولِهِ، وَسَاقَهُ أَبُو عَوَانَة يَعْقُوب الإِسْفَرَايِينِيُّ فِي «صَحِيحه»، عَنْ مُحَمَّد بْن عِيسَىٰ العَطَّار، عَنْ زَكَرِيَّا؛ بِتَمَامِهِ، وَقَالَ فِي المَوَاضِع الثَّلَاثَة: «**لا شَخْص**».

قَالَ الإِسْمَاعِيلِيُّ بَعْد أَنْ أَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيق عُبَيْد الله بْن عُمَر القَوَارِيرِيِّ، وَأَبِي كَامِل فُضَيْل بْن حُسَيْن الجَحْدَرِيِّ، وَمُحَمَّد بْن عَبْد المَلِك بْن أَبِي الشَّوَارِب، ثَلَاثَتهمْ، عَنْ أَبِي عَوَانَة الوَضَّاح البَصْرِيِّ بِالسَّنَدِ الَّذِي أَخْرَجَهُ البُخَارِيُّ، لَكِنْ قَالَ فِي المَوَاضِع الثَّلَاثَة: «**لا شَخْص**» بَدَل «**لا أَحَد**»، ثُمَّ سَاقَهُ مِنْ طَرِيق زَائِدَةَ بْن قُدَامَة، عَنْ عَبْد المَلِك كَذَلِكَ، فَكَأَنَّ هَذِهِ اللَّفْظَة لَمْ تَقَع فِي رِوَايَة البُخَارِيِّ فِي حَدِيث أَبِي عَوَانَة، عَنْ عَبْد المَلِك، فَلِذَلِكَ عَلَّقَهَا، عَنْ عُبَيْد الله بْن عَمْرو.

قُلْت: وَقَدْ أَخْرَجَهُ مُسْلِم، عَن القَوَارِيرِيِّ وَأَبِي كَامِل كَذَلِكَ، وَمِنْ طَرِيق زَائِدَة أَيْضًا قَالَ ابْن بَطَّال: أَجْمَعَت الأُمَّةُ عَلَىٰ أَنَّ الله تَعَالَىٰ لا يَجُوز أَنْ يُوصَف بِأَنَّهُ شَخْص؛ لِأَنَّ التَّوْقِيف لَمْ يَرِد بِهِ، وَقَدْ مَنَعَتْ مِنْهُ المُجَسِّمَة مَعَ قَوْلهمْ بِأَنَّهُ جِسْم لا كَالأَجْسَامِ كَذَا قَالَ، وَالمَنْقُول عَنْهُمْ خِلَاف مَا قَالَ.

وَقَالَ الإِسْمَاعِيلِيُّ: لَيْسَ فِي قَوْله: «**لا شَخْص أَغْيَر مِن الله**» إِثْبَاتُ أَنَّ الله شَخْص، بَلْ هُوَ كَمَا جَاءَ: «**مَا خَلَقَ اللهُ أَعْظَم مِنْ آيَة الكُرْسِيِّ**» فَإِنَّهُ لَيْسَ فِيهِ إِثْبَات

أَنَّ آيَة الكُرْسِيِّ مَخْلُوقَة، بَل المُرَاد أَنَّهَا أَعْظَم مِن المَخْلُوقَات، وَهُوَ كَمَا يَقُول مَنْ يَصِف امْرَأَة كَامِلَة الفَضْل حَسَنَة الخَلْق: مَا فِي النَّاس رَجُل يُشْبِهُهَا، يُرِيد تَفْضِيلَهَا عَلَىٰ الرِّجَال لَا أَنَّهَا رَجُل.

وَقَالَ ابْنُ بَطَّال: اخْتَلَفَتْ أَلْفَاظ هَذَا الحَدِيث، فَلَمْ يُخْتَلَف فِي حَدِيث ابْن مَسْعُود أَنَّهُ بِلَفْظِ «لَا أَحَد»، فَظَهَرَ أَنَّ لَفْظ «شَخْص» جَاءَ مَوْضِع «أَحَد»، فَكَأَنَّهُ مِنْ تَصَرُّف الرَّاوِي، ثُمَّ قَالَ عَلَىٰ أَنَّهُ مِنْ بَاب المُسْتَثْنَىٰ مِنْ غَيْر جِنْسه، كَقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَمَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍۖ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ﴾ [النجم: ٢٨] وَلَيْسَ الظَّنُّ مِنْ نَوْع العِلْم.

قُلْت: وَهَذَا هُوَ المُعْتَمَد، وَقَدْ قَرَّرَهُ ابْن فَوْرَك، وَمِنْهُ أَخَذَهُ ابْنُ بَطَّال، فَقَالَ بَعْدَمَا تَقَدَّمَ مِن التَّمْثِيل بِقَوْلِهِ: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ﴾ فَالتَّقْدِير أَنَّ الأَشْخَاص المَوْصُوفَة بِالغَيْرَةِ لَا تَبْلُغ غَيْرَتُهَا وَإِنْ تَنَاهَتْ غَيْرَةَ الله تَعَالَىٰ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ شَخْصًا بِوَجْهٍ، وَأَمَّا الخَطَّابِيُّ[1] فَبَنَىٰ عَلَىٰ أَنَّ هَذَا التَّرْكِيب يَقْتَضِي إِثْبَاتَ هَذَا الوَصْف للهِ تَعَالَىٰ، فَبَالَغَ فِي الإِنْكَار وَتَخْطِئَة الرَّاوِي، فَقَالَ: إِطْلَاق الشَّخْص فِي صِفَات اللهِ تَعَالَىٰ غَيْر جَائِز؛ لِأَنَّ الشَّخْص لَا يَكُونُ إِلَّا جِسْمًا مُؤَلَّفًا، فَخَلِيق أَلَّا تَكُونَ هَذِهِ اللَّفْظَة صَحِيحَة، وَأَنْ تَكُون تَصْحِيفًا مِن الرَّاوِي.

وَدَلِيل ذَلِكَ أَنَّ أَبَا عَوَانَة رَوَىٰ هَذَا الخَبَر، عَنْ عَبْد المَلِك فَلَمْ يَذْكُرهَا، وَوَقَعَ

---

(١) هو الإمام العلامة المفيد المحدث الرحَّال، أبو سليمان حمْد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب البُستي الخطَّابي، صاحب التصانيف، محدِّث، فقيه، أديب، لغوي، شاعر، ولد بمدينة بُسْت من بلاد كابُل عاصمة المملكة الأفغانية، سنة بضع عشرة وثلاث مئة، وسمع الحديث بمكة وبالبصرة وببغداد. وأخذ الفقه علىٰ مذهب الشافعي عن أبي بكر القفَّال الشَّاشي، وأبي علي بن أبي هريرة، ونظرائهما، توفي ببُسْت في شهر ربيع الآخر سنة ثمان وثمانين وثلاث مائة، انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٧/ ٢٣).

فِي حَدِيث أَبِي هُرَيْرَة وَأَسْمَاء بِنْت أَبِي بَكْر بِلَفْظِ «شَيْء» وَالشَّيْء وَالشَّخْص فِي الوَزْن سَوَاء، فَمَنْ لَمْ يُمْعِن فِي الِاسْتِمَاع لَمْ يَأْمَن الوَهْم، وَلَيْسَ كُلُّ الرُّوَاة يُرَاعِي لَفْظ الحَدِيث حَتَّىٰ لَا يَتَعَدَّاهُ، بَلْ كَثِيرٌ مِنْهُمْ يُحَدِّث بِالمَعْنَىٰ وَلَيْسَ كُلُّهمْ فَهِمًا، بَلْ فِي كَلَام بَعْضهمْ جَفَاءٌ وَتَعَجْرُف، فَلَعَلَّ لَفْظ شَخْص جَرَىٰ عَلَىٰ هَذَا السَّبِيل، إِنْ لَمْ يَكُنْ غَلَطًا مِنْ قَبِيل التَّصْحِيف، يَعْنِي السَّمْعِي.

قَالَ: ثُمَّ إِنَّ عُبَيْد الله بْن عَمْرو انْفَرَدَ، عَنْ عَبْد المَلِك فَلَمْ يُتَابَع عَلَيْهِ وَاعْتَوَرَهُ الفَسَاد مِنْ هَذِهِ الأَوْجُه، وَقَدْ تَلَقَّىٰ هَذَا، عَن الخَطَّابِيِّ أَبُو بَكْر بْن فَوْرَكٍ فَقَالَ: لَفْظ الشَّخْص غَيْر ثَابِت مِنْ طَرِيق السَّنَد، فَإِنْ صَحَّ فَبَيَانه فِي الحَدِيث الآخَر؛ وَهُوَ قَوْله: «لَا أَحَد» فَاسْتَعْمَلَ الرَّاوِي لَفْظ «شَخْص» مَوْضِع «أَحَد»، ثُمَّ ذَكَرَ نَحْو مَا تَقَدَّمَ، عَن ابْن بَطَّال وَمِنْهُ أَخَذَ ابْنُ بَطَّال، ثُمَّ قَالَ ابْن فَوْرَكٍ: وَإِنَّمَا مَنَعَنَا مِنْ إِطْلَاق لَفْظ الشَّخْص أُمُور:

أَحَدُهَا: أَنَّ اللَّفْظ لَمْ يَثْبُت مِنْ طَرِيق السَّمْع.

وَالثَّانِي: الإِجْمَاع عَلَىٰ المَنْع مِنْهُ.

وَالثَّالِث: أَنَّ مَعْنَاهُ الجِسْم المُؤَلَّف المُرَكَّب.

ثُمَّ قَالَ: وَمَعْنَىٰ الغَيْرَة الزَّجْر وَالتَّحْرِيم، فَالمَعْنَىٰ أَنَّ سَعْدًا الزَّجُور عَن المَحَارِم، وَأَنَا أَشَدُّ زَجْرًا مِنْهُ، وَاللهُ أَزْجَر مِن الجَمِيع. انْتَهَىٰ.

وَطَعْنُ الخَطَّابِيِّ وَمَنْ تَبِعَهُ فِي السَّنَد مَبْنِيٌّ عَلَىٰ تَفَرُّد عُبَيْدِ الله بْن عَمْرو بِهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، كَمَا تَقَدَّمَ، وَكَلَامه ظَاهِر فِي أَنَّهُ لَمْ يُرَاجِع «صَحِيح مُسْلِم» وَلَا غَيْره مِن الكُتُب الَّتِي وَقَعَ فِيهَا هَذَا اللَّفْظ مِنْ غَيْر رِوَايَة عُبَيْد الله بْن عَمْرو، وَرَدَّ الرِّوَايَات الصَّحِيحة وَالطَّعْن فِي أَئِمَّة الحَدِيث الضَّابِطِينَ مَعَ إِمْكَان تَوْجِيه مَا رَوَوْا مِن الأُمُور

الَّتِي أَقْدَمَ عَلَيْهَا كَثِير مِنْ غَيْر أَهْل الحَدِيث، وَهُوَ يَقْتَضِي قُصُور فَهْم مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ مِنْهُمْ، وَمِنْ ثَمَّ قَالَ الكرْمَانِيُّ: لَا حَاجَة لِتَخْطِئَةِ الرُّوَاة الثِّقَات، بَلْ حُكْم هَذَا حُكْم سَائِر المُتَشَابِهَات، إِمَّا التَّفْوِيض، وَإِمَّا التَّأْوِيل.

وَقَالَ عِيَاض بَعْد أَنْ ذَكَرَ مَعْنَىٰ قَوْله: «لَا أَحَد أَحَبّ إِلَيْهِ العُذْر مِن الله»: إِنَّهُ قَدَّمَ الإِعْذَارَ وَالإِنْذَار قَبْل أَخْذهمْ بِالعُقُوبَةِ، وَعَلَىٰ هَذَا لَا يَكُون فِي ذِكْر الشَّخْص مَا يُشْكِل، كَذَا قَالَ، وَلَمْ يَتَّجِه أَخْذ نَفْي الإِشْكَال مِمَّا ذُكِرَ، ثُمَّ قَالَ: وَيَجُوز أَنْ يَكُون لَفْظ الشَّخْص وَقَعَ تَجَوُّزًا مِنْ شَيْء أَوْ أَحَد، كَمَا يَجُوز إِطْلَاق الشَّخْص عَلَىٰ غَيْر الله تَعَالَىٰ، وَقَدْ يَكُون المُرَاد بِالشَّخْصِ المُرْتَفِع؛ لِأَنَّ الشَّخْص هُوَ مَا ظَهَرَ وَشَخَصَ وَارْتَفَعَ، فَيَكُون المَعْنَىٰ لَا مُرْتَفِع أَرْفَع مِن الله، كَقَوْلِهِ: لَا مُتَعَالِي أَعْلَىٰ مِن الله.

قَالَ: وَيَحْتَمِل أَنْ يَكُون المَعْنَىٰ: لَا يَنْبَغِي لِشَخْصٍ أَنْ يَكُون أَغْيَر مِن الله تَعَالَىٰ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ لَمْ يَعْجَلْ وَلَا بَادَرَ بِعُقُوبَةِ عَبْده لِارْتِكَابِهِ مَا نَهَاهُ عَنْهُ، بَلْ حَذَّرَهُ وَأَنْذَرَهُ وَأَعْذَرَ إِلَيْهِ وَأَمْهَلَهُ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَتَأَدَّب بِأَدَبِهِ وَيَقِف عِنْد أَمْره وَنَهْيه، وَبِهَذَا تَظْهَر مُنَاسَبَة تَعْقِيبه بِقَوْلِهِ: «**وَلَا أَحَدَ أَحَبُّ إِلَيْهِ العُذْر مِن الله**».

وَقَالَ القُرْطُبِيُّ: أَصْل وَضْع الشَّخْص -يَعْنِي فِي اللُّغَة- لِجِرْمِ الإِنْسَان وَجِسْمه، يُقَال: شَخْص فُلَان وَجُثْمَانه، وَاسْتُعْمِلَ فِي كُلِّ شَيْء ظَاهِر، يُقَال: شَخَصَ الشَّيْء إِذَا ظَهَرَ، وَهَذَا المَعْنَىٰ مُحَال عَلَىٰ الله تَعَالَىٰ فَوَجَبَ تَأْوِيله، فَقِيلَ: مَعْنَاهُ لَا مُرْتَفِع، وَقِيلَ: لَا شَيْء، وَهُوَ أَشْبَهُ مِن الأَوَّل، وَأَوْضَحُ مِنْهُ لَا مَوْجُود أَوْ لَا أَحَدَ وَهُوَ أَحْسَنهَا، وَقَدْ ثَبَتَ فِي الرِّوَايَة الأُخْرَىٰ؛ وَكَأَنَّ لَفْظ الشَّخْص أُطْلِقَ مُبَالَغَةً فِي إِثْبَات إِيمَان مَنْ يَتَعَذَّر عَلَىٰ فَهْمه مَوْجُود، لَا يُشْبِه شَيْئًا مِن المَوْجُودَات، لِئَلَّا يُفْضِيَ بِهِ ذَلِكَ إِلَىٰ النَّفْي

وَالتَّعْطِيل، وَهُوَ نَحو قَوْلِه صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ لِلْجَارِيَةِ: «أَيْنَ اللهُ؟»(١) قَالَتْ: فِي السَّمَاء، فَحَكَمَ بِإِيمَانِهَا مَخَافَة أَنْ تَقَع فِي التَّعْطِيل لِقُصُورِ فَهْمهَا عَمَّا يَنْبَغِي لَهُ مِنْ تَنْزِيهه مِمَّا يَقْتَضِي التَّشْبِيه، تَعَالَىٰ اللهُ عَنْ ذَلِكَ عُلُوًّا كَبِيرًا.

(تَنْبِيهٌ): لَمْ يُفْصِح المُصَنِّفُ بِإِطْلَاقِ الشَّخْص عَلَىٰ الله، بَلْ أَوْرَدَ ذَلِكَ عَلَىٰ طَرِيق الِاحْتِمَال، وَقَدْ جَزَمَ فِي الَّذِي بَعْده فَتَسْمِيَته شَيْئًا لِظُهُورِ ذَلِكَ فِيمَا ذَكَرَهُ مِن الآيَتَيْنِ» اهـ كلام ابن حجر رَحِمَهُٱللَّهُ.

قال الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُٱللَّهُ:

قوله: «مَا خَلَقَ اللهُ أَعْظَمَ مِن آيَةِ الكُرْسِي»، هذا يحتاج إلىٰ إِثْبَات، ففي النفس منه شيء.

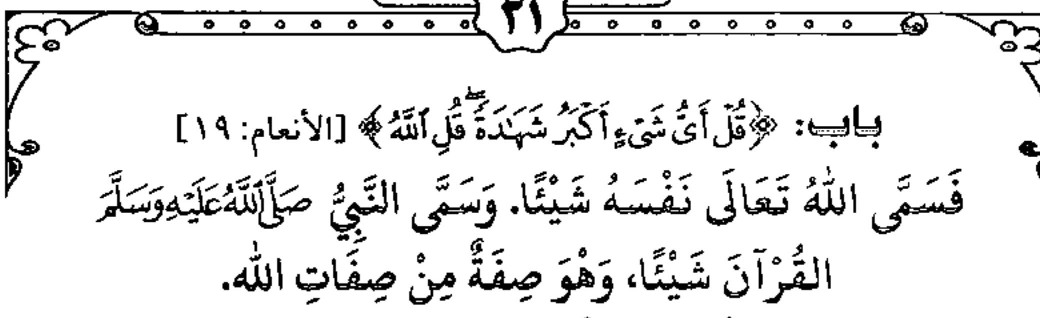
مَسْأَلَة: ما مَعْنىٰ: ذات الشيء؟

الجَوَاب: أي: حقيقة الشَّيء، الذَّات مُقابل الصِّفَات.



(١) أخرجه مسلم (٥٣٧) من حديث معاوية بن الحكم السلمي رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

□ **قال البُخاري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:



٢١

بَاب: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَٰدَةً قُلِ ٱللَّهُ﴾ [الأنعام: ١٩]

فَسَمَّى اللهُ تَعَالَى نَفْسَهُ شَيْئًا. وَسَمَّى النَّبِيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْقُرْآنَ شَيْئًا، وَهُوَ صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِ اللهِ.

وَقَالَ: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨]



الشَّرح

يَعْني: فالوَجهُ شَيء؛ لأن الأصلَ في الاستِثناء الاتِّصال.

□ **قال البُخاري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٤١٧] حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ: النَّبِيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِرَجُلٍ: **«أَمَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْءٌ»**. قَالَ: نَعَمْ، سُورَةُ كَذَا وَسُورَةُ كَذَا. لِسُوَرٍ سَمَّاهَا.

[أطرافه: ٢٣١٠، ٥٠٢٩، ٥٠٣٠، ٥٠٨٧، ٥١٢١، ٥١٢٦، ٥١٣٢، ٥١٣٥، ٥١٤١، ٥١٤٩، ٥١٥٠، ٥٨٧١ - تحفة: ٤٧٤٢]



الشَّرح

هذا أيضًا لَفْظ شَيء، هل يُطلق علىٰ اللهِ؟ فيُقال: لَفْظ شَيء يُخبَر به عن الله، ولا يُسمَّىٰ اللهُ به، وقول البُخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: سمَّىٰ الله نفسَه شيئًا، المُراد: أنه وصَف نفسَه

بشَيء، وإلا فليس الشَّيء من أسْمَاء الله عَزَّوَجَلَّ، لقَول الله تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ، ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ فَٱدۡعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠]، فلا بد أن تتضَمَّن أسْمَاء الله مَعاني حُسنىٰ، لكن يَصحُّ أن يُخبر عنه بالشَّيء والمَوجود وما أشبهه، وعلىٰ هذا فيُقال: إنَّ الله شيءٌ لكنه كامِلٌ، ولا نَقول: شَيء علىٰ سَبيل الإطلاق فقط، يَعْني: ليس مُطلق شَيء، بل هو شيءٌ كامل سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ بأسْمائِهِ وصِفَاته.

واستدلَّ البُخَاري رَحِمَهُٱللَّهُ علىٰ جواز تَسمية الله بالشَّيء (أي: جواز الإخبار عن الله بالشَّيء) بأدِلَّة:

أولًا: قوله تَعالَىٰ: ﴿قُلۡ أَيُّ شَيۡءٍ أَكۡبَرُ شَهَٰدَةٗۖ قُلِ ٱللَّهُۖ شَهِيدُۢ بَيۡنِي وَبَيۡنَكُمۡ﴾ [الأنعام: ١٩] فهنا جاءت الشَّيء غير مُطلقة، بل الشيء في كَمَال الشَّهادة، ﴿قُلِ ٱللَّهُ﴾ اللهُ أكبرُ شَهادة مِن كلِّ شَهادة، ﴿لَّٰكِنِ ٱللَّهُ يَشۡهَدُ بِمَآ أَنزَلَ إِلَيۡكَۖ أَنزَلَهُۥ بِعِلۡمِهِۦۖ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ يَشۡهَدُونَۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ١٦٦]، فسمَّىٰ اللهُ نفسَه شيئًا، فقال: ﴿قُلِ ٱللَّهُ﴾.

واستدل أيضًا بأن النَّبيّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ سمَّىٰ القُرْآن شيئًا، وذلك في حَدِيث سَهْل، حيثُ قال: «أَمَعَكَ مِن القُرْآن شَيْء»، فالقُرْآن صِفَة من صِفَات الله؛ لأنَّه كَلامه، وكلام الله تَعالَىٰ صِفَة من صِفَاته، ولِهذا قال العُلَماء: إنَّ القُرْآن كَلامُ الله مُنزَّل غيرُ مَخْلوق، والدَّلِيل علىٰ أنه غير مَخْلوق، قول الله تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ: ﴿أَلَا لَهُ ٱلۡخَلۡقُ وَٱلۡأَمۡرُ﴾ [الأعراف: ٥٤].

والقُرْآنُ هل هو من الخَلْق أو من الأمْر؟ من الأمْر، ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ رُوحٗا مِّنۡ أَمۡرِنَا﴾ [الشورى: ٥٢]، وعلىٰ هذا فيكونُ القُرْآن غير مَخْلوق.

وقوله تَعالَىٰ: ﴿كُلُّ شَيۡءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجۡهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨] يَعْني: إلَّا وَجهَ الله،

وسبق أن التَّعبير هنا بالوَجْه يُراد به الذَّات مع ثُبوت الوجْه، ووجه الدِّلَالة من الآية: أنَّ الأصلَ في الاستثناءِ الاتِّصال، والاتِّصال معناه أن المُستثنىٰ مِن جِنْس المُستَثنىٰ منه، وقَد قال: ﴿كُلُّ شَيۡءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجۡهَهُۥ﴾، فيكون الوَجْه من الأشياء، ولهذا اسْتُثْني منه، ولعلَّكم تَعرفون أن الاسْتثناءَ المُنقطع هو أن يكونَ المُستثنىٰ مِن غير المُستثني منه، فماذا تقولونَ في قوله تَعالَىٰ: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيۡسَ لَكَ عَلَيۡهِمۡ سُلۡطَٰنٌ إِلَّا مَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلۡغَاوِينَ﴾ [الحجر: ٤٢] أهُو مُنقطع أو مُتَّصل؟

الوَصْف ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيۡسَ لَكَ عَلَيۡهِمۡ سُلۡطَٰنٌ﴾، يَقتضي أن المُراد بالعِباد هنا: المَعْنىٰ الخاصُّ، الَّذي هو العِبَادة الشَّرعيَّة، وعلىٰ هذا فيكون مُنْقَطِعًا.

فالمُرَاد بالعِبَاد هنا: العِبادُ بالمَعْنىٰ الشَّرعِي.

إذًا، نُسمِّي اللهَ تَعالَىٰ شيئًا، خَبَرًا، ولا تَصحُّ التَّسمية بـ(الشَّيء)، وهنا لو دَعَوْنا بشَيء ماذا نَقول؟ يا شَيء!! وعلىٰ هذا فيَصِحُّ أن يُخْبَرَ عن الله بأنَّه شَيء، ولكن لا يُدْعىٰ به ولا يُسَمَّىٰ به.

مَسْألَة: قَولُه تَعالَىٰ: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ رُوحٗا مِّنۡ أَمۡرِنَا﴾، الرُّوح هَل هِي شَيء مَعنوي؟

الجَوَاب: نَعَم، مَعْنَوِي.

مَسْألَة: ما الشَّاهِد من حَدِيث سَهْل؟

الجَوَاب: الشَّاهِد: قَوْله: «أَمَعَكَ شَيْءٌ مِنَ القُرْآنِ؟» فسمَّىٰ ما معه من القُرْآن شيئًا، ولهذا أجاب: سُورة كذا وكذا، وهل السَّائل سَهْل بنُ سَعد في قصَّة المَرأة الَّتي جاءت للرَّسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ووهبَت نفسَها له، وكأنه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لم يَرْغَب

فيها، فقام رجلٌ من الصَّحابة، وقال: يا رَسُول اللهِ، إنْ لم يَكن لك بها حاجَة فزوِّجنيها، فقَال: «**أَمَعك شَيء؟**» -يَعْني تُصْدِقُها- قال: مَعي إزَاري -ليس له إلَّا إزار ما عليه- رِداء قال: كَيف لك؟ إزَارك إن أعطيتَها إيَّاه بقيتَ بلا إزَار -وإن بَقي الإزَار عليكَ بَقِيَتْ بلا مَهْر- فالتَمِس، فذهب الرَّجل فقال: ما وَجدتُ شيئًا، فقال: التَمسْ ولو خاتمًا من حَديد، فلم يَجد حتىٰ خاتمًا من حديد، فقال: أمَعك شيء من القُرْآن؟ قال: نَعم سُورة كذا وكذا، فقال: زَوَّجْتُكَها بما معَك من القُرْآن.

فجعل النَّبيُّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ مَهرَها تَعليمَه إيَّاها القُرْآن. لو أنه جعَل مهرَها أن يُعلمها الحِسابَ مثلًا، هل يَجوز؟ نعم يَجوز، وكذلك أن يُعلِّمها الحَدِيث أو القُرْآن؟ فهذا جائزٌ، ولكن قال بعضُ الفُقهاء؟ لا يَجوز أن يَكون مَهرُها ما يُعلِّمها من القُرْآن، قالوا: لأن القُرْآن، لا يُقرأ إلَّا تقرُّبًا وتَعبُّدًا، والعِبَادةُ لا يَصحُّ أن تَكُون عِوضًا في مَهْر؛ لأن القاعدةَ في المُهور: أن ما صَحَّ ثَمنًا أو أُجرةً صحَّ صَداقًا.

وجوابُهم عن الحَدِيث، قالوا: قال النَّبيُّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**ولن تُجْزئ عن أحدٍ بَعدَكَ مهرًا**»[1]، فقالوا: هذه من خَصائص الرَّجل.

ولكنَّا نقول: هذا الحَدِيث ضَعيف، ولا يَصحُّ أبدًا، والصَّحِيح: أنه يَجوز أن يَجعَل المَهرَ تَعليمَها لشَيء من القُرْآن مُعيَّنًا؛ ولهذا قال: لسُور سمَّاها، وليس هذا من باب ما يُتخذ قُربة، نعم الَّذي لا يَصحُّ لو جِئْنا بقارئ وقلنا: اقْرَأ سُورة أو جزءًا من القُرْآن بعِوَض، فهذا هو الَّذي يَكون حَرامًا ولا يَصِحُّ، ولذلك نَنْعي إلىٰ بعض النَّاس الَّذين يُقيمون العزَاء للأموات ويأتُون بقُرَّاء يَقرءون بعِوَض، نَنْعي إليهم عقولَهم قبل

(١) أخرجه البخاري (٩٥٥)، ومسلم (١٩٦١) من حديث البراء بن عازب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

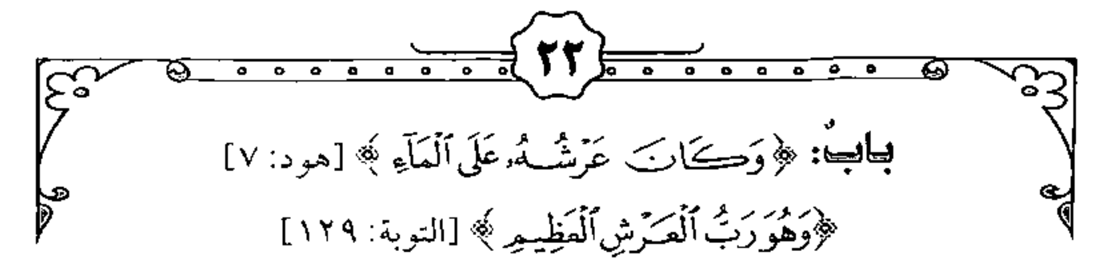
أن نَنْعي إليهم ما حصَل من المُخالفة.

نقول: هذا القَارئ الَّذي قَرأ بدَراهم، ليس له أجْرٌ مِن قِراءته، وإذا لم يَكن له أجْرٌ من قِراءته لنْ يَصل إلىٰ المَيِّت شَيء من ثَوابه؛ لأنه ليس فيها ثَواب، وحينئذٍ نكون خَسرْنَا دَراهم بدون عِوَض، أما التَّعليم فلا بأس.

لكن لو قال قائل: التَّعليم مَجْهول، ماذا تَقولون؟ لأن بَعض النَّاس نُعلمه ويَتعلَّم بسُرعة وسُهولة، وبعض النَّاس يتعلَّم ولا يتعلَّم بسُرعة وسُهولة، يُقال: الوَسَط، فصَحيح أن بعضَ النَّاس لو تُقرئه مئةَ مرَّة ما فَهِم.



□ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:



٢٢

بابٌ: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ [هود: ٧] ﴿وَهُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [التوبة: ١٢٩]

قَالَ أَبُو العَالِيَةِ: ﴿ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ ارْتَفَعَ، ﴿فَسَوَّىٰهُنَّ﴾ خَلَقَهُنَّ. وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿ٱسْتَوَىٰ﴾ عَلَا عَلَى العَرْشِ. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: المَجِيدُ الكَرِيمُ، وَالوَدُودُ الحَبِيبُ. يُقَالُ: حَمِيدٌ مَجِيدٌ، كَأَنَّهُ فَعِيلٌ مِنْ مَاجِدٍ، مَحْمُودٌ مِنْ حَمِيدٍ.



الشَّرح

هذا الباب فيه عدة مَسَائل:

أولًا: إِثْبَاتُ العَرش لله عَزَّوَجَلَّ؛ لقَول الله تَعالَىٰ: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾، والعرشُ هو أعظَم المَخْلوقات الَّتي نَعلَمها، وأكْبَرها وأَوْسَعُها، ولا نَعلم عن ماهِيتِه، من أين هُو؟ ولا عن كَيفيَّته، لكنه ذو قَوائم، كما ثبت في الحَدِيث الصَّحِيح قال: «فَأَسْتَفِيقُ فإذَا مُوسىٰ آخِذٌ بقَائمة مِن قَوائم العَرْش»[1]، لكن مِن أين هو؟ اللهُ أعلم.

لكن نُؤمن بأن لله تَعالَىٰ عرشًا عظيمًا، وصَفَه الله تَعالَىٰ بالعظيم، وهو أكبَر المَخْلوقات، وقد جاء في بعض الأحَادِيث: «مَا السَّمَاوَاتُ السَّبْعُ فِي الْكُرْسِيِّ إِلَّا كَحَلْقَةٍ مُلْقَاةٍ فِي أَرْضِ فَلَاةٍ، وَفَضْلُ الْعَرْشِ عَلَىٰ الْكُرْسِيِّ كَفَضْلِ الْفَلَاةِ عَلَىٰ تِلْكَ

---

(١) أخرجه البخاري (٢٤١٢)، ومسلم (٢٣٧٤) من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

الْحَلْقَةِ»[1]، حَلقَة صَغيرة، ونِسبَة الحَلقة للفَلاة ليسَت بشَيء، فهذا أمرٌ لا يُحيط به الإنسانُ مِن عَظمَته.

وأَصْل العَرْش في اللُّغَة العَربيَّة: السَّرير الخَاصُّ بالمَلِك، فيَكون أعظَمَ السُّرُر المَوجودة في مكانِه وزَمانِه؛ لأنه عرشُ المَلِك.

وذِكْر البُخاري للعَرْش إنَّما هو تَوطِئةٌ لذِكر الاسْتواء علىٰ العَرش، ثم قال: قال أبو العَالية -وهو أحد التَّابعين المَعروفين بالفِقْه والعِلْم والعِبَادة- قَال: ﴿ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾: ارْتَفع، يُشير إلىٰ قولِه تَعالَىٰ: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ﴾ [البقرة: ٢٩]، وهذه في سُورة البقرة، وفي سُورة فُصِّلت قال: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ﴾ [فُصِّلَت: ١١]، فما مَعْنىٰ: ﴿ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾؟

قال أبو العَالِية[2]: ارْتَفع إلىٰ السَّماء، ارْتَفع إليها، وإذا قِيل: ارْتَفع إليها، فإنَّه يَقتضي أن يَكون قبل ذَلك دُونها، ولهذا لم يَتَّفق السَّلَف علىٰ تفسير ﴿ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى

(١) رواه البيهقي (٢/ ٢٩٩) (٨٦١) من حديث أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وصححه الألباني في «الصحيحة» (١٠٩).

(٢) هو رُفَيع بن مِهْران، الإمام المقرئ الحافظ المفسر، أبو العالية الرياحي البصري، أحد الأعلام، كان مولىٰ لامرأة بني رياح بن يربوع ثم من بني تميم، أدرك زمان النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهو شاب، وأسلم في خلافة أبي بكر الصديق ودخل عليه، وسمع من عمر وعلي وأُبي وأبي ذر وابن مسعود وعائشة وأبي موسىٰ وأبي أيوب وابن عباس وزيد بن ثابت وعدة، وحفظ القرآن وقرأه علىٰ أبي بن كعب، وتصدر لإفادة العلم، وبَعُد صَيتُه، توفي سنة (٩٠هـ)، وقيل: (٩٣هـ)، انظر: «سير أعلام النبلاء» (٤/ ٢٠٧) ط. الرسالة.

﴿ٱلسَّمَآءِ﴾ بارْتفع إلىٰ السَّماء، بل ذَكر كثيرٌ من المُفسِّرين أن المُراد بالاستِواء هنا: القَصْد بالإرادَة التَّامَّة، فاستوىٰ إليها، أي: اتَّجه إليها، وقصَد إليها بإِرادَة تامَّة تامَّة، وأصل ذلك أن هذه المَادَّة (استَوىٰ) في الأصْل تَدلُّ علىٰ الكَمَال، ثم هي في اللُّغَة العربيَّة تُستعمَل علىٰ وُجوه، ويَتقيَّد مَعناها بحسَب تلك الوُجوه، فتُستعمل مُطلقَةً، وتُستعمل مُعدَّاة بـ(إلىٰ)، وتُستعمل مُعدَّاة بـ(علَىٰ)، وتُستعمل مَقرونَة بالوَاو، هذه أربعة استعمالات:

الاستِعمال الأوَّل: إذا استعملت مُطلقة، فهي بمَعْنىٰ الكَمَال، كَمَال الشَّيء، ومنه قوله تَعالَىٰ: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَٱسْتَوَىٰٓ﴾ [القصص: ١٤]، ﴿وَٱسْتَوَىٰٓ﴾ أي: كَمُل، ويَقول العامَّة: استَوىٰ الطَّعام، أي: كمُل نُضجُه.

الاستعمالُ الثَّاني: إذا عُدِّيت بـ(إلىٰ) صار معناها القَصد والانتهاء، ومِنه قوله تَعالَىٰ: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾، أي: قصَد قَصْدًا تامًّا بإِرادَة تامة، مُنتهاها السَّماء.

الاستعمالُ الثَّالث: المُعدَّاة بـ«علىٰ»، فمعناها العُلو والاستِقرار، لكنَّه بالنِّسْبة للاسْتواء علىٰ العَرش ليس هو العُلوَّ العامَّ، كما سنُوضِّحه إنْ شاء الله.

الاستعْمالُ الرَّابع: أن تَكُونه مَقرُونةً بالوَاو، وفي هذه الحَال يَكون مَعناها التَّساوي، كقَولهم: استَوىٰ الماءُ والخَشبَةَ، ذكَر ذلك النَّحْويُّون في باب المَفعول معه، استَوىٰ الماءُ والخَشبَةَ، أي: تَساوَيَا، يَعْني صارَ المَاء علىٰ حِذاء الخَشبة، فهذه استِعمالَات الاسْتِواء في اللُّغَة العَربيَّة.

والصَّحِيح في قوله تَعالَىٰ: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾: أي: أنه عَزَّوَجَلَّ قصد إليها بإِرادَة تامة؛ لأنه سُبْحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ فوق السَّماء، وليس السَّماءُ فَوقَه، فيكون المُرَاد

بالاستواء كما قرَّره كثيرٌ من المُفسِّرين -ومنهم ابنُ كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «التَّفسير»- أن مَعناها القَصد مع تمام الإرادَة، وعليه فَيكون في قوله تَعالَىٰ: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ للعُلَماء قولَان:

القَول الأوَّل: أنه بمَعْنىٰ ارْتَفع.

والثَّاني: أنه بمَعْنىٰ قصَد قَصْدًا تامًّا.

وقَوله: ﴿فَسَوَّىٰهُنَّ﴾، يَعْني قوله تَعالَىٰ: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ﴾، قال: خَلقَهُنَّ، وفي هذا التَّفسير قُصورٌ؛ لأن التَّسوية أمرٌ زائدٌ علىٰ الخَلْق، لقوله تَعالَىٰ: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ﴾ [الأعلى: ٢] ولو جَعلنا التَّسوية بمَعْنىٰ الخلق لكان مَعْنىٰ الآية: الَّذي خلَق فخَلق، وهنا لا يَستقيم، فالعطْفُ يَقتضي المُغايرة، والتَّسوية تَمام الخَلْق، يَعْني خَلقَهُنَّ علىٰ وجهٍ مستوٍ تامٍّ، هذا هو مَعْنىٰ قَوْله: ﴿فَسَوَّىٰهُنَّ﴾.

وقال مُجاهد: اسْتَوىٰ علىٰ العَرْش، مُجاهد إمَام المُفسِّرين في عَهْد التَّابعين؛ لأنَّه أخَذ التَّفسير عن عَبد الله ابن عبَّاس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا يَعرِض القُرْآن مِن أوَّله إلىٰ آخِره، يَقف عند كلِّ آية ويَسأله عن معناها.

وقَوله: «﴿ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾»: ﴿عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾: يَعْني: قوله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾، ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾. استَوىٰ: علا علىٰ العَرْش.

وقد ذكر ابنُ القيِّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «النُّونيَّة» وغيرها أيضًا، أنَّ استوىٰ علىٰ العَرْش

ورَدَت فيها أرْبَع عِبارات عن السَّلَف: (عَلَا، وَارْتَفع، وصَعِدَ، واسْتَقَرَّ)[1].

لكِن عَلا وارْتَفع وصَعِد؛ مَعْنىٰ الثَّلاثة مُتقارب أو واحد، فاستَقرَّ الاستقرارُ أمرٌ زائدٌ علىٰ مُجرَّد العلُوِّ، وكان الَّذين فسَّروه بالاستِقرار أخَذُوه من قَولِه تعالَىٰ: ﴿ لِتَسْتَوُۥا عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ ثُمَّ تَذْكُرُوا۟ نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا ٱسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ ﴾ [الزُّخرُف: ١٣] أي: إذا اسْتَقرَرْتُم عليه. وهذا ليسَ ببَعيدٍ، وإن كان الأَحْوَطَ ألَّا نُفسِّرَ ﴿ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ إلَّا بـ «عَلَا علىٰ العَرْش»؛ لأن هذا الفِعل عُدِّي بـ«علىٰ» فنَقتَصر علىٰ مَعْنىٰ العلوِّ فيه، ولكن لا مانعَ أن نقول: استَقرَّ، وإن كان أمرًا زائدًا علىٰ العُلوِّ؛ لأن هذا هو مَعناه في اللُّغَة العربية.

مَسْأَلَة: هذا العُلوُّ هل هو العُلوُّ العامُّ علىٰ جميع المَخْلوقات، أو هو علوٌّ خاصٌّ بالعَرْش؟

الجَوَاب: الثَّاني، عُلوٌّ خاصٌّ بالعرش؛ لأنه لو كان هو العُلوَّ العامَّ لَلَزِمَ أن يَجوزَ قولُ القائل: استوىٰ علىٰ الأَرْض، واستوىٰ علىٰ الجبَال، واستوىٰ علىٰ الشَّجر، واستوىٰ علىٰ الإنسان؛ لأنه عالٍ عليه بالمَعْنىٰ العامِّ، لكن هذا عُلوٌّ خاصٌّ بالعَرْش، يَختَصُّ به العَرْش، ولهذا قيَّده اللهُ، ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾ وهو عالٍ عَليهم، لكِن ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الحديد: ٤] فهذا عُلوٌّ خاصٌّ.

ويَتبيَّن بالمِثال الفَرْق بين العُلوِّ العامِّ والخاصِّ، فمثلًا: لَو وُضِع لك سَريرٌ علىٰ

---

[1] قال الإمام ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في «نونيته» (٨٧):

«فلهُم عِباراتٌ علَيها أربعٌ ... قد حُصِّلَتْ للفَارِس الطَّعَّانِ
وهِي اسْتَقرَّ وقَد عَلا وكذلك ارْ ... تَفع الَّذي ما فِيه مِن نُكْران
وكَذاك قَد صَعِد الَّذي هو أرْبَع ... وأبُو عُبيدةَ صَاحب الشَّيباني».

سَقْف، فجَلستَ عليه، لكُنت عالٍ عليه وعلىٰ السَّقف وعلىٰ من تحت السَّقف، لكن ما هو العلوُّ الخاصُّ المُباشر لهذا السَّرير الَّذي علوتَ عليه؟ هو عُلوُّكَ علىٰ السَّرير، وبهذا يُقال: استَوىٰ علىٰ السَّرير في هذا المِثال، ولا يُقال: استوىٰ علىٰ السَّطح، لكن يُقال: عَلَا.

فعَلَيْه نَقول: الاستواءُ علىٰ العَرْش عُلوٌّ خَاصٌّ غيرُ العُلوِّ العَام.

ولهَذا نَبحَث في مَسْأَلَة الاسْتِواء مِن عِدَّة وُجوه:

أولًا: ما مَعْنىٰ قوله: ﴿ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾؟

نقول: مَعْنىٰ قوله: ﴿ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ أي: عَلا علىٰ العَرْش، هذا هو المَعْنىٰ، لا يَحتَمل غيرَه، ودَليل ذلك قولُ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٢ - ١٩٥]، واللِّسان العَربِي المُبين يَدلُّ علىٰ أن مَعْنىٰ قَولِهم: استَوىٰ علىٰ الشَّيء؛ عَلا علىٰ الشَّيء، ولا يَجوزُ لنا العُدولُ عما يَقتَضيه اللسانُ العربي إلَّا بدليل من الكِتَاب أو السنة أو الإجْماع، وهنا لا دليلَ من الكِتَاب ولا السنة ولا اللُّغَة ولا الإجماع علىٰ مُخالفة هذا التَّفسير أن استوىٰ بمَعْنىٰ: عَلَا.

فإن قال قائل: ماذا تَقولون في قول من قال: ﴿ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾: اسْتَولىٰ علىٰ العَرْش؟

نقولُ: هذا قولٌ باطِل؛ لأنه لا دليلَ له من اللُّغَة، ويَلزم عليه لوازمُ بَاطلة.

فإن قيل: قولُكم: إنَّه لا دليلَ عليه في اللُّغَة مَمنوع؛ فقد قال الشَّاعر:

قَدِ اسْتَوىٰ بِشْرٌ علىٰ العِراقِ مِنْ غَيرِ سَيفٍ أو دَمٍ مهْراقِ

وبِشْر هو: ابنُ مَرْوان[١]، ومَعْنىٰ (استَوىٰ علىٰ العِراق) أي: استَولَىٰ عليه.

فالجَوابُ عن هذا مِن وُجوه:

الوَجهُ الأَول: مَن قائلُ هذا؟ مَجهول، والنَّاقل عنه أيضًا مَجهول، فهو ظُلمات بعضُها فوق بعض.

الوَجْه الثَّاني: سلَّمنا أن القائل مَعْلُوم، فهل هو قَبْل تَغيُّر اللِّسان، فيَكون من العَرب الأقْحاح، أو بعد تَغيُّر اللِّسان فلا يُحتجُّ به؟ والجَواب: الثَّاني فِيما يَظهر؛ لأن الفُتوحاتُ كَثُرت في ذلك الوَقْت وانْتَشَرت واختَلطَ العَجمُ بالعَرَب وتَغيَّر اللِّسان.

الوَجهُ الثَّالث: لَو فُرض أن هذا الرَّجُل مَعْلُوم ولَم يَتغيَّر لسَانُه، فإن قَوْله: (قَد اسْتَوىٰ بِشْر علىٰ العِراق) لا يَتعيَّن أن يكون المُرَاد به استَولىٰ؛ إذ إنه يَجوز أن يكون المُرَاد بـ(استوىٰ): علَا علىٰ العِراق علوًّا مَعنويًّا لا علوًّا حسِّيًّا؛ لأن كونَه يَعلو عليه علوًّا حسيًّا مُمتنعٌ، لكِن يَعلو عليه علوًّا معنويًّا، والمَعْنىٰ: قد كَمُل استِيلاؤه علَيه وسَيطَرته عليه؛ لأن الاستواءَ من الكَمَال، وحينئذٍ لا دليلَ لقَول هذا القائلِ.

أما مَا يَلزم عليه من لَوازم باطِلة إذا فسَّرنا: ﴿ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾ بـ(اسْتَولىٰ علىٰ

---

(١) هو بشر بن مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية القرشي الأموي، أخو عبد الملك بن مروان، وَلي إمرة العراقَين لأخيه عبد الملك، وله دار بدمشق عند عقبة الكَتَّان، وكان سمحًا جوادًا مُمدَّحًا، وهو الذي قتل خالد بن حصين الكلابي يوم مرج راهط، وكان لا يُغلق دونه الأبواب ويقول: إنما يحتجب النساء، وكان طليق الوجه، وكان يجيز علىٰ الشعر بالألوف، مات سنة خمس وسبعين، انظر: «تاريخ الإسلام» (٢/ ٧٩٥) ط. دار الغرب، و«الوافي بالوفيات» (١٠/ ٩٥) ط. دار إحياء التراث - بيروت.

العرش) فهي:

أوَّلًا: يَقتضي أن يَكونَ العرشُ قَبل استواءِ اللهِ عَليه مَمْلوكًا لغَير اللهِ، فمَن الَّذي مَلكَه غيرُ الله؟ مَن؟ لا أحَد.

ثانِيًا: يَقتضي أن يكونَ هُناك مُعالجة للاستيلاءِ عَليه، يَعني اسْتَولىٰ لا تكُون إلَّا بَعد عِراكٍ ومُقاتَلة وأَخذٍ وَرَدٍّ، فمَن الَّذي قاتَل الله؟ لا شَيء.

ثالثًا: نقول: إذا قُلتَ: (استوىٰ) بمَعْنىٰ: استولىٰ، لَزِم أن يصحَّ قولك: إنَّ الله استوىٰ علىٰ الأَرْض، واستَوىٰ علىٰ البَعير؛ لأنه مُستولٍ علىٰ هذا، فهَذه اللَّوازم البَاطلة تُبطل تَحريف مَن حرَّف الاستواءَ إلىٰ الاستيلاءِ.

فإن قال قائل: إذا قُلتم: ﴿ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۖ﴾ علَا علىٰ العَرش، لَزِم أن يكونَ جِسْمًا ومَحدودًا، ولهذا لما جاءت امْرأة جَهْم إلىٰ السُّلطان في الكُوفة أو البَصْرة واجْتَمع النَّاس عليها يُناقشونَها قَالت: إنَّها تكفُر بمَحدودٍ علىٰ محدُود[(١)].

العَرش مَحدُود، وهيَ تَقول: إذا كان مستوٍ علىٰ مَحدود لزم أن يكون محدودًا، فما هو الجوابُ علىٰ ذلك؟

نقُول: إذا لَزِم أن يكون جِسمًا من كلام اللهِ فلْيَكن ذلك، ونَحن نُؤمِن به، ولكِنَّنا نَقول: إنه ليس كأجْسَام المَخْلوقين، وإنْ لَم يَلزَم ذلك، فما يَلزَمنا أن نَلتَزم به، ولا يَكون قَولُنا باطلًا بهذا الإلزام الباطِل.

---

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَعَنْ الْأَصْمَعِيِّ قَالَ: قَدِمَتْ امْرَأَةُ جَهْمٍ فَنَزَلَتْ بِالدَّبَّاغِينَ فَقَالَ رَجُلٌ عِنْدَهَا: اللهُ عَلَىٰ عَرْشِهِ. فَقَالَتْ: مَحْدُودٌ عَلَىٰ مَحْدُودٍ. فَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ: كَفَرَتْ بِهَذِهِ الْمَقَالَةِ». «مجموع الفتاوىٰ» (٥/ ٥٣).

ثم نَقول: ماذا تَعنون بالجِسْم؟ أَتعنون بالجِسْم الشَّيء المُرَكَّب من لَحْم وعَظْم ودَم وما أشبَه ذلك؟ فهذا مَمنوع، أم تُريدون بالجِسْم الشيء القائمَ بنفسه الفاعِلَ لما يُريد الَّذي يَأتي ويتكلَّم ويَنزل؟ إن قالوا: نُريد هذا فنَحن نَلتزم به ونَقول: إن الله هو هذا، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

أما كَلِمَة مَحدود فإنها كَلِمَة كالجِسْم، لم تَرد في القُرْآن ولا في السُّنَّة ولا في كلام الصَّحابة لا نَفيًا ولا إِثْبَاتًا، ورَدت عن بَعْض الأئمَّة بالإنْكَار، وعن بَعْض الأئمَّة بالإقْرار، يَعْني: أنَّ بَعض الأئمَّة قالوا: إنَّ اللهَ مَحدُود، أو له حَدٌّ، وبعضُهم أنكَر ذلك، والحقيقةُ أنَّ الخلافَ لفْظيٌّ عند التَّحقيق؛ لأنه إن أُريد بالحَدِّ أن شيئًا يَحدُّ الله فهذا مُنْتفٍ قطعًا.

وإنْ أرادَ بالحَدِّ البَينونَة عن الخَلْق فهذا هو مَعْنىٰ قَوْل السَّلَف: إنَّه بائنٌ مِن خَلقه، ولهَذا إنكارُ الحَدِّ مُطلقًا أو إِثْبَاته مُطلقًا فيه نظَر، بل يُفصَّل[(١)].

(١) لفظ (الحد) لم يرد في القرآن والسنة نفيًا ولا إثباتًا، والألفاظ المحدثة لا ننفيها مطلقًا ولا نثبتها مطلقًا، بل يُستفصل فيها عن مراد قائلها، فإن كان المراد حقًّا قبلناه، وإن كان المراد باطلًا رددناه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ولما كان الجهمية يقولون ما مضمونه: إن الخالقَ لا يتميَّز عن الخلقِ، فيجحدون صفاته التي يتميَّز بها، ويجحدون قدره، فبيَّن ابنُ المبارك أنَّ الربَّ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ علىٰ عرشه مباين لخلقه، منفصلٌ عنه، وذكر الحدَّ، لأن الجهمية كانوا يقولون: ليس له حدٌّ، وما لا حدَّ له لا يباينُ المخلوقاتِ، ولا يكون فوق العالم، لأن ذلك مستلزم للحدِّ، فلما سألوا أمير المؤمنين عبد الله بن المبارك: بماذا نعرفه؟ قال : بأنه فوق سماواته، علىٰ عرشه، بائن من خلقه، فذكروا لازم ذلك الذي تنفيه الجهمية، وبنفيهم له ينفون ملزومه الذي هو وجوده فوق العرشِ، ومباينته للمخلوقات، فقالوا له: بحدٍّ؟ قال: بحدٍّ». «بيان تلبيس الجهمية» (١/ ٤٤٣).

فيتبين أن إطلاق جمع من السلف لهذا اللفظ كان ردًّا علىٰ الجهمية والحلولية وأشباههم من أهل =

ثم نَقول: قولُكم إنه يَلزم مِن كونه علىٰ العرش أن يكون محدودًا علىٰ مَحدود، أما كونه علىٰ مَحدود فهذا نُسلِّم به، العرشُ مَخْلوق له حدٌّ، ولكن لا يَلزم من استوائه علىٰ هذا المَخْلوق المَحدود أن يَكون هو أيضًا مَحدودًا؛ لأنه فَوق ليس هناك شَيء يَحدُّه، وبِهذا بَطلَت اعتراضاتُهم، وتبيَّن أنهم أرادوا أن يَحكموا علىٰ الله بعُقولهم لا أن يُحَكِّموا اللهَ تَعالَىٰ بعقولهم، والفرق بين الكَلمتين واضِح، أن يَحكُموا علىٰ الله بعقُولهم هذا لا يَجوز، أن يُحَكِّموا اللهَ بعقولهم فهذا صَحيح؛ لأنَّ العقلَ يَقتضي أن تُحَكِّم اللهَ؛ لأنه هو الحَكَمُ وإليه الحُكْمُ، فتبيَّن الآن أنَّ استواءَ الله علىٰ العَرْش بمَعْنىٰ: عَلا علىٰ العَرْش، ولا يَحتَمل غيرَ هذا المَعْنىٰ.

ثمَّ نَقول: هل اسْتواء الله علىٰ العَرش من الصِّفَات الفِعليَّة أم من الصِّفَات الذَّاتيَّة؟

الجَوابُ الأوَّل: أن استواءَ الله علىٰ العَرْش من الصِّفَات الفِعليَّة بِناءً علىٰ الضَّابط الَّذي ضَبَطه أهلُ العِلم، فقالوا: كلُّ ما يتَعلَّق بمشيئةِ الله فهو فِعْل، والاستواء متعلِّق بمشيئته، والدَّلِيل علىٰ تَعلُّقه بمشيئته أنه قال: ﴿خَلَقَ﴾ و﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ﴾ إذًا: فالاستواءُ حَدَث بعد الخَلْق.

فإن قال قائل: أنا لا أُقرُّ بالصِّفَات الفِعليَّة، وَأَرُدُّ الصِّفَات الفِعليَّة إلىٰ القُدْرة الأزليَّة.

قلنا: هذا خَطَأ عَظيم؛ لأنك إذا حوَّلْتَ: ﴿ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ ثم قَدر علىٰ الاستواء علىٰ العَرش لزم من ذلك أن يكون قبل هذا عاجِزًا، فوَقَعْتَ فِي شَرٍّ ممَّا

=

البدع، وبيانًا لمعنىٰ شرعي صحيح في نفس الأمر، وإن كان الشرع لم يعبر عنه بهذا اللفظ.

فرَرْتَ مِنه، بل نَقول: قِيام الأَفعال بالله عَزَّوَجَلَّ وكوْنُه يَفعل ما يشاءُ هذا من كَمَال الله عَزَّوَجَلَّ، أنْ يَفعل ما يشاء وأن تَقومَ به الأفعالُ الاخْتياريَّة، ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ﴾ [القصص: ٦٨].

فإنْ قال: الحَوادث لا تقُوم إلَّا بحَادث، فما الجوابُ؟

الجوابُ: هذه أكْذَبُ القَواعد، مَن قال: إنَّ الحَوادث لا تَقوم إلَّا بحادث؟! ومَن قال: إن الفِعل لابد أن يَكون مُقارنًا للفَاعل وإلا بَطَلَ إثباتُه؟! الإنسانُ نفسُه يُحدث الفعلَ، يقومُ بعد أن كان قاعدًا، ويَقعد بعد أن كان قائمًا، ولا يَلزم مِن حُدوث هذا القِيام المُعيَّن أو القُعود المُعيَّن أن يَكون سابقًا سبْقَ هذا الفَاعل، بمَعْنىٰ: أن الفاعلَ يَفعل ووجُوده سابقٌ علىٰ فِعله، فما المانعُ أن يَقع من الله عَزَّوَجَلَّ فِعلٌ حَادث مع كَونه هو أزليًّا؟!

إذا كان الإنسانُ المُحدَثُ يَفعل الفِعلَ الحَادث وهو سابقٌ علىٰ هذا الفِعل، قد يكونُ له مئة سَنَة، نوحٌ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ لبِثَ في قومه أَلْف سَنة إلَّا خَمْسين عامًا، فهل الفِعْل الَّذي فَعَله في آخِر وجُوده في قَومه يَلزمُ أن يكون مَوجودًا معه حين وُلد، أو لا يلزم؟ لا يَلزَم، فتبيَّن أن هذه القاعدةَ باطلةٌ وفاسدةٌ، وأن مِن كَمَال الله تعالىٰ أن يكونَ فعالًا لمَّا يُريد.

ومن جُملة ذلك الاستواءُ علىٰ العَرش، والنُّزول إلىٰ السَّماء الدُّنْيا، والضَّحِك، والفَرَح، والغَضَبُ، وما أَشْبَهها، وذَكَرْنا قبل ذلك أنَّ كلَّ صِفَة لها سبَب فهي صِفَة فِعليَّة؛ لأنَّها مُتعلِّقة بمَشيئته، فتَبيَّن الآن أن الاستواءَ علىٰ العَرْش صِفَة فِعليَّة. والعُلوُّ العامُّ هل هو صِفَة فِعليَّة أو ذاتيَّة؟ ذاتيَّة؛ لأنَّ الله لم يَزَل ولا يَزالُ عَاليًا فوق

المَخْلوقات؛ لأن الاستواءَ عُلوٌّ خاصٌّ كما سبَق.

وقوله: «وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: المَجِيدُ الكَرِيمُ»، وهذا مِن القَول عن ابن عبَّاس مُعلَّق، ولا نَدْري مَن وَصَلَه إلَّا مِن عِنْد ابنِ حَجَر.

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ:

«**قَوْله:** (وَقَالَ ابْن عَبَّاس: المَجِيد الكَرِيم، وَالوَدُود الحَبِيب): وَصَلَهُ ابْن أَبِي حَاتِم مِنْ طَرِيق عَلِيّ بْن أَبِي طَلْحَة، عَن ابْن عَبَّاس فِي قَوْله تَعَالَىٰ: ﴿ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ﴾ [البروج: ١٥] قَالَ: المَجِيد الكَرِيم، وَبِهِ عَن ابْن عَبَّاس فِي قَوْله تَعَالَىٰ: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ﴾ قَالَ: الوَدُود الحَبِيب، وَإِنَّمَا وَقَعَ تَقْدِيم المَجِيد قَبْل الوَدُود هُنَا؛ لِأَنَّ المُرَاد تَفْسِير لَفْظ المَجِيد الوَاقِع فِي قَوْله: ﴿ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ﴾، فَلَمَّا فَسَّرَهُ اسْتَطْرَدَ لِتَفْسِيرِ الِاسْم الَّذِي قَبْله إِشَارَةً إِلَىٰ أَنَّهُ قُرِئَ مَرْفُوعًا بِالِاتِّفَاقِ، وَذُو العَرْش بِالرَّفْعِ صِفَة لَهُ، وَاخْتَلَفَت القُرَّاءُ فِي المَجِيد بِالرَّفْعِ، فَيَكُون مِنْ صِفَات الله، وَبِالكَسْرِ فَيَكُون صِفَة العَرْش.

قَالَ ابْن المُنَيِّر: جَمِيع مَا ذَكَرَهُ البُخَارِيُّ فِي هَذَا البَاب يَشْتَمِل عَلَىٰ ذِكْر العَرْش إِلَّا أَثَرَ ابْن عَبَّاس؛ لَكِنَّهُ نَبَّهَ بِهِ عَلَىٰ لَطِيفَة، وَهِيَ أَنَّ المَجِيد فِي الآيَة عَلَىٰ قِرَاءَة الكَسْر لَيْسَ صِفَةً لِلْعَرْشِ، حَتَّىٰ لَا يُتَخَيَّل أَنَّهُ قَدِيم، بَلْ هِيَ صِفَة الله، بِدَلِيلِ قِرَاءَة الرَّفْع، وَبِدَلِيلِ اقْتِرَانه بِالوَدُودِ، فَيَكُون الكَسْر عَلَىٰ المُجَاوَرَة، لِتَجْتَمِع القِرَاءَتَانِ عَلَىٰ مَعْنًىٰ وَاحِد. انْتَهَىٰ.

ويُؤيد أنها عند البُخَاري صِفَة الله تَعالَىٰ ما أَردَفه به، وهو يُقال: حَميد مَجيد... إلخ» اهـ.

قال الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

قوله: «المجيد» بالرَّفع، يَقتضِي أن يكون المُرَاد بذلك الرَّبَّ عَزَّوَجَلَّ، وفي الآية الكريمة: ﴿ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ﴾ قِراءتان: (ذُو العَرْش المَجِيدِ)، و﴿ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ﴾، فأمَّا علىٰ قِراءة الرَّفع فهي اسمٌ من أسْمَاء الله، وتَعود الصِّفة فيها إلىٰ اللهِ، ولهذا جاءت مَرفوعة، وأمَّا علىٰ قراءة الجَرِّ، فهي صِفَة للعَرْش، والقَوْل بأنها صِفَة للرَّبِّ وأنَّها كُسِرت للمُجاورة قَول بَعيد جدًّا[1].

فالصَّواب: أنها علىٰ قِراءة الرَّفْع من أسْمَاء الله، والمَجْد صِفَة اللهِ وعَلىٰ قِراءة الجَرِّ تكُون صِفَةً للعَرْش، فأما علىٰ قراءةِ الجرِّ فلا بأس أن تُفسَّر بالكَريم؛ لأن الله تَعالَىٰ قال: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْكَرِيمِ﴾ [المؤمنون: ١١٦] بالكَسرة، فيكون المَجدُ بالنِّسْبة للعرش هو الكَرم، والكرمُ في كل موضع بحسَبه، ليس الكَرم هو كَثْرة العطاء؛ لأن العرشَ لا يُعطِي، لكن يُراد به البَهاءُ والحُسْن والجَمال والكَمال، علىٰ حدِّ قَوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لمُعاذ: «**فإنْ أَطاعُوك لذَلك فإيَّاك وكَرائمَ أَموالِهم**»[2] جمع كَريمَة، وليس المُرَاد بكرائم الأموال أنها تُعطِي، لكنَّها الجَميلة البهيَّة الكاملة.

فإذا كانت القِراءة (المَجيدِ) بالجرِّ صِفَةً للعرش صحَّ أن نُفسِّرها بالكريم؛ لأن العَرش وُصِف بذلك في آيةٍ أُخرىٰ، أما إذا كانت بالرَّفع المَجيد صِفَة للرَّبِّ عَزَّوَجَلَّ، فلا يَصحُّ أن نفسِّرها بالكريم، بل نُفسِّرها بذي العظمة والسُّلطان الكامل؛ ودليلُ ذلك

---

(١) قرأ حمزة والكسائي «الْمَجِيدِ» خفضًا، وقرأ الباقون «الْمَجِيدُ» رفعًا، قال أبو منصور: من قرأ بالخفض، جعله نعتًا للعرش، و(الْمَجِيدِ) الكريم الشريف، ومن قرأ بالرفع جعله نعتًا للهِ ذي العرش. «معاني القراءات» للأزهري (٣/ ١٣٦).

(٢) أخرجه البخاري (١٤٩٦)، ومسلم (١٩) من حديث ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

قوله تَعالَىٰ: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾، حيثُ كان الله يُجيب القَارئَ فيقول: «مجَّدني عبْدِي»[(١)]؛ لأنه في يوم الدين يَكون تمامُ الملكِ لله عَزَّوَجَلَّ.

وأما الوَدودُ ففسَّره بالحَبيب، لقَوْله: ﴿وَهُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلۡوَدُودُ﴾ فالحبيبُ فَعيل بمَعْنىٰ فاعل أو مَفعول، إن قلتَ: حبيبي فُلان هذه مَفعول كذا، وإذا قلتَ: فُلان حَبيب أيضًا بمَعْنىٰ مَفعول لكِن مع ذلك يَصلح أن تَكُون بمَعْنىٰ حابٍّ، ولكن تَفسير الودود بالحبيب تَفسير تَقريبي؛ لأن الودودَ أخصُّ من الحَبيب، المودَّة وصفٌ زائدٌ علىٰ مُطلق المَحبَّة، فهي المَحبَّة الخالِصَة، يعنىٰ الَّتي ليسَت مَشوبَةً بِكُرْهٍ، فتَفسير الوَدود بالحبيبِ نقول هو تفسير تَقريبي، وإلا فإن المَعْنىٰ الأدَقَّ أن نقول: الودودُ ذو المَحبَّة الخالِصَة، وليسَت مُطلق المَحبَّة.

والودودُ من أسْمَاء الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، كما قال الله تَعالَىٰ ﴿وَهُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلۡوَدُودُ﴾ وهىٰ بمَعْنىٰ الوَادِّ، فجَمع الله تَعالَىٰ بين هذين الاسْمين الكريمَين؛ لأن بالمغفرةِ تكفيرَ السَّيئات، وبالوُدِّ حُصول الهِبات، فيَجمَع الإنسانُ في تلاوةِ هَذين الاسْمين بين الخوفِ والرَّجاء، بين الخَوف من الذُّنوب فيَسأل اللهَ المَغفرة، والرَّجاءِ لقوله: ﴿ٱلۡوَدُودُ﴾؛ لأن «الوَدود» هو كَثير العَطاء.

وقوله: «يُقال: حَميد مَجيد، كأنه فعيل من ماجد، محمود من حمِد»، في العبارَة لَفٌّ ونَشْرٌ، ما نَوعه؟ غيرُ مُرتَّب. يَقول: حَميد كأنه فعيل من حَامد، مَحمود من حامِد، مَجيد يقول: كأنه فعيل من ماجِد، ماجد اسْم فاعِل، ومَجيد اسمُ فاعِل، لكن فيه مُبالَغَة، كما هو مَعْلُوم في علم النَّحو أن أمثلةَ المُبالَغَة منها (فَعيل)، فيكون مجيد

---

(١) أخرجه مسلم (٣٩٥) من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.



بمَعْنىٰ ماجِد لكن فيه مُبالَغَة.

وما هو المَجدُ؟ المَجدُ هو السُّلطان التَّامُّ الَّذي تَكُون به السَّيطرة التَّامة، وأمَّا حَميد فيَكون مَحمُودٌ، من حُمِد، وهذا صَحيح، فاللهُ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ حَميدٌ بمَعْنىٰ مَحمود، أي: مَحمُود حَمدًا يَستحِقُّه؛ ولهذا جاءت بصِيغة المُبالَغَة حَمِيد، وتَحتمل مَعْنًىٰ آخَر، أن يكون حَميد بمَعْنىٰ حامِد؛ لأنه سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ يَحْمَد مَن يَستحِقُّ الحَمد من أوليائه، يَحمَدُ الأنبياءَ، والأولياءَ، والصِّدِّيقين، الشُّهداءَ، ويُثنىٰ عَليهم، وهذا حَمْد، فهو حميدٌ بمَعْنىٰ حامِد، وحَميد بمَعْنىٰ مَحمُود. وجاء الجَمعُ بينهما في القُرْآن والسُّنَّة، فقال الله تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ في قصَّة إبراهيم: ﴿رَحْمَتُ ٱللَّهِ وَبَرَكَٰتُهُۥ عَلَيْكُمْ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ ۚ إِنَّهُۥ حَمِيدٌ مَّجِيدٌ﴾ [هود: ٧٣]، وقال النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيما عَلَّمنا من الصَّلاة عليه: «**كَما صَلَّيْت علىٰ إبراهيمَ وعَلىٰ آلِ إبراهِيمَ إنَّك حَميدٌ مَجيدٌ**»(١).

مَسْأَلَة: قيل: إنَّ الاستواءَ مَعْلُوم، والكَيْف مَجهول، والإيمانُ بِه وَاجِب، والسُّؤال عنه بِدْعَة، هَل يَجوز لنا أن نَقولَ في النُّزول كذلك وبَاقي الصِّفَات؟

الجَوَاب: أشَار السُّؤال إلىٰ جوابِ الإمَام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وشَيخِه رَبيعةَ، ويُروىٰ عن أُمِّ سَلمَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا، فالإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ سئل في الحَلقة هذا السُّؤال، قال له رجلٌ: يا أبا عَبد الله، ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ كيف استوىٰ؟ فاستعظَم الإمام مالكٌ رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذا السُّؤال وأطرَق برأسه هكَذا، حتىٰ عَلاه الرُّحَضَاء (أي: العَرَق)، جعَل يَتصبَّب عَرقًا من شِدَّة وَقْع السُّؤال علىٰ قَلبه- ثم قال: «الاستواءُ غَيرُ مَجهول، والكَيفُ غير مَعقول، والإيمانُ به واجبٌ، والسُّؤال عنه بِدْعَة»(٢)، هذا اللَّفْظ الَّذي

---

(١) أخرجه البخاري (٣٣٧٠)، ومسلم (٤٠٦) من حديث كعب بن عجرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٣٢٥).

رُوي، لكِن نَقله كثيرٌ من العُلَماء علىٰ وَجْه آخر، فقال: الاستواء مَعْلُوم، والكَيْف مَجهول، والإيمانُ به واجب، والسُّؤال عنه بِدْعَة.

فلْنَشْرَح هذا الكلامَ:

أولًا: قال: «الاسْتَواء غيرُ مَجهول» أي: أنه مَعْلُوم بمُقتضىٰ اللُّغَة العربيَّة وإجماع مَن سَلف، فإذا جاء في اللُّغَة العربيَّة (استوىٰ علىٰ كذا) فمَعناه: العُلوُّ، أما إجماع مَن سَلف فلأنَّه لم يَرِد حرفٌ واحدٌ عن الصَّحابة يُخالف ما جاء به القُرْآن، فيكون الأصلُ بَقاءه علىٰ ما كانَ عَليه.

ثَانيًا: الكَيْف غيرُ مَعقول أو مَجهول، نَعم، الكيفُ مَجهول، والرِّواية عنه: غَير مَعقول، والمَعْنىٰ: أن الكيفَ لا يُدركه العَقل، وإذا لم يُدركه العَقلُ تَوقَّف إثْبَاته علىٰ الدَّليل السَّمْعي، وليس هناك دليلٌ سَمعي، فإذا كان العقلُ لا يُدركه ولم يردْ به السَّمع صار مَجهولًا، ودَليلُ جَهالته: أن كيفيَّة استواءِ الله علىٰ عَرشِه هو تكييفٌ لصِفَةٍ مِن صِفَاته، والقَوْل في الصِّفَات كالقَوْل في الذَّات، فإذا كُنَّا لا نُكيِّف ذاتَه فإنَّنا لا نُكيِّف صِفَاتِه؛ لأنَّ الكلامَ في الصِّفَات فرعٌ عن الكلام في الذَّات، هذا وجه.

الوجهُ الثَّاني: أن اللهَ لم يُخبِرْنا عن كيفيَّته، أخبرنا عنه ولم يُخبِرْنا عن كيفيَّته، ونَحن لا نُدركُه بعُقولنا.

الوجْهُ الثَّالث: أن الشَّيءَ لا تُعلَم كَيفِيَّته إلَّا بوَاحِد مِن أمُورٍ ثَلاثَة: مُشاهَدته، أو مشَاهدة نظيره، أو الخبَر الصَّادق عنه، وكلُّ هذا مُنتَفٍ بالنِّسْبة لاستواءِ الله علىٰ العَرش، لا شاهدنا، ولا شاهَدنا له نظيرًا، ولا أَخبَرنا الصَّادقُ عنه، فوجَب أن يكون مَجهولًا، وبقيَّة الصِّفَات يُقال فيها كما يُقال في الاسْتواء.

فيُقال -مثلًا- في النُّزول إلىٰ السَّماء الدُّنْيا: النُّزول مَعْلُوم، والكَيْف مَجْهُول، والإيمانُ به واجب، والسُّؤالُ عنه بِدْعَة.

مَسْأَلَة: لمَاذا كان الإيمانُ به واجبًا؟

الجَوَاب: لأنه خبرٌ مِن أخبارِ الله ورسُوله.

مَسْأَلَة: لمَاذا كان السُّؤال عنه بِدْعَة؟

الجَوَاب: لِوَجْهَين:

الوَجهُ الأَوَّل: أن الصَّحابة لم يَسألوا عنه.

والوَجْهُ الثَّاني: أن السُّؤالَ عن ذلك من سِمات أهل البِدَع، هم الَّذين يَسألون هذا السُّؤال؛ ولهذا قال الإمامُ مَالك: وما أُراك إلَّا مُبتدعًا.

ثم السُّؤالُ عَنه أيضًا تَنَطُّعٌ وتَكَلُّفٌ، فيدخل في قولِه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**هَلَك المُتَنَطِّعُون**»[1]، وهكذا بقية الصِّفَات، السُّؤالُ عن كيفِيَّتها أو عن شَيء زائدٍ علىٰ ما جاء به النَّصُّ بِدْعَة وتكلُّف وتَنطُّع، ولهذا يجب علىٰ المرءِ أن يَحذر من التَّنطع في هذه الأمور.

مَسْأَلَة: إن بعض الصِّفَات في لُغة العَرب ليس لها مَعْنىٰ مُحدَّد، مثل الغضَب: فَوران الدَّم بالجِسْم -في اللُّغَة العربيَّة- فماذا نَفعَل؟

الجَوَاب: كلُّ المَعاني النَّفسيَّة أو الانْفعالات النَّفسية ما تَقدِر تحدُّها ولا تُعبِّر عنها، يعني: المَحبَّة، الكَراهة، البَغضاء؛ ما تَقدر تحدُّها، يَعني لا تُفسَّر بأَوْضح من لفْظِها.

---

(١) أخرجه مسلم (٢٦٧٠) من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

لكِن ما يَرد بَعده من آثارٍ هذا من آثارِه، فمثلًا: الانْتِقام من آثارِ الغَضَب، ﴿ فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ٱنتَقَمۡنَا مِنۡهُمۡ ﴾، ولو فَسَّرت الغَضبَ بالانْتِقام لخَالفت القُرْآن؛ لأن اللهَ جَعل الانتقامَ فرعًا عن الغَضب، ولم يَجعل الانتقامَ بمَعْنىٰ الغضَب، الشَّرط وجوابُه يَختلفان بلا شَكٍّ: ﴿ فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ﴾ هذا الشَّرط، الجَوَاب: ﴿ٱنتَقَمۡنَا مِنۡهُمۡ ﴾، لكن الَّذي فسَّر هذا التَّفسير هم الَّذين يُنكرون هذه الصِّفَات الاخْتياريَّة لله عَزَّوَجَلَّ.

ولكن نقُول: إذا فسَّرتُموه بالانْتِقام، فإنَّنا نقول: وهل يَنتقم مَن لم يَغضب؟ لا، إذًا: تَفسيرُكم إيَّاه باللَّازم يَدلُّ علىٰ وُجُود المَلْزُوم، فأهلُ البِدَع لا يُمكِن أن يَفِرُّوا من شَيء إلَّا وقَعوا في شرٍّ مِنه، والحمدُ لله الَّذي هَدانا، نَسألُ اللهَ لَنا ولكُم الثَّبات، إذا وَجَد الإنسانُ كَلامَهم عَرف ما أعطاه اللهُ مِن النِّعم، وإلا فإن القُلوبَ بِيَد الله، قادر علىٰ أن يُزيغَ قلبَ الإنسان، ولا يَعرف من الحقِّ إلَّا باطِل هَؤُلاء.

❑ **قال البخاري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٤١٨] حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ جَامِعِ بْنِ شَدَّادٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ مُحْرِزٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ: إِنِّي عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذْ جَاءَهُ قَوْمٌ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ فَقَالَ: «**اقْبَلُوا البُشْرَى يَا بَنِي تَمِيمٍ**». قَالُوا: بَشَّرْتَنَا فَأَعْطِنَا. فَدَخَلَ نَاسٌ مِنْ أَهْلِ اليَمَنِ فَقَالَ: «**اقْبَلُوا البُشْرَى يَا أَهْلَ اليَمَنِ إِذْ لَمْ يَقْبَلْهَا بَنُو تَمِيمٍ**». قَالُوا: قَبِلْنَا. جِئْنَاكَ لِنَتَفَقَّهَ فِي الدِّينِ وَلِنَسْأَلَكَ عَنْ أَوَّلِ هَذَا الأَمْرِ مَا كَانَ؟ قَالَ: «**كَانَ اللهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ قَبْلَهُ، وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى المَاءِ، ثُمَّ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ، وَكَتَبَ فِي الذِّكْرِ كُلَّ شَيْءٍ**». ثُمَّ أَتَانِي رَجُلٌ فَقَالَ: يَا عِمْرَانُ، أَدْرِكْ نَاقَتَكَ

فَقَدْ ذَهَبَتْ، فَانْطَلَقْتُ أَطْلُبُهَا، فَإِذَا السَّرَابُ يَنْقَطِعُ دُونَهَا، وَايْمُ اللهِ، لَوَدِدْتُ أَنَّهَا قَدْ ذَهَبَتْ وَلَمْ أَقُمْ.

[أطرافه: ٣١٩٠، ٣١٩١، ٤٣٦٥، ٤٣٨٦ - تحفة: ١٠٨٢٩]



الشَّاهِد من هذا الحَدِيث: قَوْله: «وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَىٰ المَاءِ» هذا شاهدُ التَّرجَمة، فيه مما يَنبغي الكلام عنه؛ جاء النَّبيَّ ﷺ قومٌ من بني تَميم، فقال: «**اقْبَلُوا البُشْرىٰ يا بَني تَميم**»، قالوا: بشَّرتنا فأَعطِنا.

ناسٌ يُريدون الدُّنْيا، فمَعْنىٰ قولهم: بشَّرتنا، وعَرفنا ما عندك لكن أَعْطِنا؛ ولهذا جعل النَّبيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ هذا ردًّا منهم للبُشرىٰ، ولما دخل أهلُ اليمن قال: «**اقْبَلوا البُشرىٰ يا أهلَ اليَمن إذ لم يَقبلها بَنو تَميم**»؛ لأنهم قالوا: «**بشَّرْتنا فأَعْطنا**»، فكأنهم جاءوا للعَطايا والمال، ولكن لا يَعني هذا أنه لا يُوجد خيرٌ في بني تَميم، فبنو تميم فيهم خَير، لو لم يَكن فيهم إلَّا أنهم أَشَدُّ النَّاس علىٰ الدَّجَّال، كما قال النَّبيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ «**هُمْ أَشَدُّ أُمَّتِي عَلَىٰ الدَّجَّالِ**»[1]، وكلُّ قَبيلة وكلُّ أُمَّة فيها خيرٌ وفيها شَرٌّ، والخيرُ قد يكون عامًّا وقد يكون خاصًّا، وكذلك الشَّرُّ.

ثم قالَ: دخَل ناسٌ من اليَمن قال: «**اقْبَلوا البُشرىٰ يا أهلَ اليَمَن إذ لَم يَقْبَلْها بَنو تَميم، قَالوا: قَبِلْنا، جِئناك لنَتفَقَّه في الدِّين**» يَعْني: ولم يَقولوا: جئناك للعَطاء، بل جاءوا للعِلْم، «**ولنَسألك عن أوَّل هذا الأمْر ما كان؟**»، مَا أول الدُّنْيا؟ وما أوَّل الخلق؟ كيف

(١) أخرجه البخاري (٢٥٤٣)، ومسلم (٢٥٢٥) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

نَشأت الدُّنْيا؟ كيف نشأت السَّمَاوات؟ كيف نَشَأت الأَرْض؟ فقَال النَّبيُّ صَلَّاَللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: «كانَ اللهُ ولَم يَكُن شَيءٌ قَبْلَه»، فهو الأوَّل الَّذي لَيس قبلَه شَيء، وهذا أمرٌ مَعْلُوم، وقوله: كان الله، هذه مسلوبة الدِّلَالة علىٰ الزَّمنيَّة، فهو عَزَّوَجَلَّ لم يَزل ولا يَزال مَوجودًا، والعقلُ لا يُدرك كيف كان؟ لأنه أزَلِيٌّ، لا نهايةَ لأوَّله ولا غايَة، هو الأول الَّذي ليس قبلَه شَيء، ولا تُعمِل فِكرَكَ: كَيف؟ مَا هَذا؟

إن أعْمَلتَ فِكرَك فستَصل إلىٰ نُقطَة بيَّن النَّبيُّ صَلَّاَللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ عِلاجَها، حيث أخبر أن النَّاس يَقولون: «مَا كَذَا؟ مَا كَذَا؟ حَتَّىٰ يَقُولُوا: هَذَا اللهُ خَلَقَ الْخَلْقَ فَمَنْ خَلَقَ اللهَ»(١)، وحينئذٍ يَجب أن تَقِف وتقولَ: ﴿ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾ وتَستعيذ باللهِ من الشَّيطان الرَّجيم، وتَنتَهي عن هذه التَّقديرات كلها.

قَوْله: «وكَان عَرشُه علىٰ المَاء»، هل كان ذلك قبل خَلْق السَّمَاوات أم بعد؟ قَبْل، ثم خَلق السَّماوات والأَرْض وخلقُها مبين في القُرْآن مجملًا ومفصلًا.

وقَوْله: «وكتَب في الذِّكْر كلَّ شَيء»: الذِّكر: اللَّوحُ المَحفوظ، كما قال تَعالَىٰ ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِى ٱلزَّبُورِ مِنۢ بَعْدِ ٱلذِّكْرِ أَنَّ ٱلْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِىَ ٱلصَّٰلِحُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٥].

وقَوْله: «كلَّ شَيء»: الظَّاهِر لي: أنه ليس علىٰ عُمومه؛ لأن الله قال للقَلم: اكتُب ما هو كائنٌ إلىٰ يوم القِيامة، فكتب القَلمُ ما هو كائنٌ إلىٰ يوم القيامَة، وعلىٰ هذا يكون المُرَاد بالعَامِّ الخَاصَّ، أي: ما يَكون إلىٰ يَوم القِيامة.

---

(١) أخرجه البخاري (٧٢٩٦)، ومسلم (١٣٦) من حديث أنس رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ.

يقولُ عِمْران بن حُصَين: (ثُمَّ أَتَانِي رَجُلٌ فَقَالَ: يَا عِمْرَانُ، أَدْرِكْ نَاقَتَكَ فَقَدْ ذَهَبَتْ، فَانْطَلَقْتُ أَطْلُبُهَا، فَإِذَا السَّرَابُ يَنْقَطِعُ دُونَهَا، وَايْمُ اللهِ، لَوَدِدْتُ أَنَّهَا قَدْ ذَهَبَتْ وَلَمْ أَقُمْ)، جاءه رجلٌ فقال: أدرك ناقتَك، وهذا التَّنبيه من هذا الرَّجل هل هو واجبٌ أو سُنَّة؟ واجبٌ؛ لأنَّه مِن حِفْظ مالِ أخيك.

والظَّاهِر -واللهُ أعلمُ- أنَّ عِمرانَ ظَنَّ أنَّها قَريبةٌ، فذَهب يَعقِلُها ويَرجِع يَستَمع ما يقولُ الرَّسُول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، لكنَّه يَقول: «فإذا السَّراب يَنقَطع دُونها»، إذًا: هي بَعيدَة، وَراء السَّراب، ولكنَّه لم يَتْرُكها؛ لأن النَّفْس تَتعلَّق بالمَال في مِثل هذا الحَال، إذ يشُقُّ عليه أن يرىٰ بعيرَه بَعيدة ثم يَرجع، فذهب في طَلبها، لكن يَقول: «لَوَدِدْتُ أنَّها قَد ذَهَبَت ولَم أَقُم»، وفي هذا دليلٌ علىٰ حِرْصه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ علىٰ العِلْم، وأنه يُفضِّل العِلمَ علىٰ المَال، وهذا هو الَّذي يَعرِف قَدْرَ العِلْم.

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ:

«**قَوله:** «كَان اللهُ ولَم يَكُن شَيءٌ قَبْلَه»، تقدَّم في (بَدْء الخَلْق) بلَفْظ: «**وَلَمْ يَكن شَيْءٌ غَيْرُه**»، وفي رِواية أبي مُعاويَة: «**كَان اللهُ قَبْل كُلِّ شَيء**»، وهُو بمَعْنىٰ (كانَ اللهُ وَلا شَيْءَ مَعَهُ)، وهي أَصرَح في الرَّدِّ علىٰ مَن أَثبَت حَوادِث لا أَوَّل لَها مِن رِواية البَاب، وهي مِن مُستشنَع المَسَائل المَنسوبة لابن تيميَّة، ووقَفتُ في كلام له علىٰ هذا الحَدِيث يُرجِّح الرِّواية الَّتي في هذا البَاب علىٰ غَيرها، مع أن قَضيَّة الجَمْع بين الرِّوايَتَين تَقتضي حَملَ هذه علىٰ الَّتي في (بَدْءِ الخَلْق) لا العَكْس، والجَمعُ يُقدَّم علىٰ التَّرجيح بالاتِّفاق.

قال الطِّيبي: قَوله: «**ولَم يَكُن شَيءٌ قَبْلَهُ**» حَالٌ، وفي المَذْهب الكُوفي خَبَر، والمَعْنىٰ

يُساعده، إذ التَّقدير: كان اللهُ مُنفَرِدًا، وقد جوَّز الأخفشُ دخولَ الواوِ في خبَر كان وأخواتِها، نَحو: كان زيدٌ وأبوه قائمٌ، علىٰ جَعْل الجُملة خبرًا مع الوَاو تَشبيهًا للخَبَر بالحَال، ومالَ التُّوربَشتِيُّ إلىٰ أنَّهما جُملَتان مُستقِلَّتان، وقد تقدَّم تقريرُه في بَدْء الخَلْق.

وقال الطِّيبيُّ: لَفظة (كان) في المَوضِعَين بحسَب حالِ مَدخُولها، فالمُرَاد بالأوَّل الأزليَّة والقِدَم، وبالثَّاني الحُدوث بعد العَدَم، ثم قال: فالحَاصِل أن عطْفَ قَوله: «وكانَ عَرشُه علىٰ المَاء» علىٰ قوله: «كانَ اللهُ» مِن بابِ الإخبارِ عَن حُصول الجُملَتين في الوُجود وتَفويض التَّرتيب إلىٰ الذِّهن، قَالوا: وفيه بمَنزلة ثُمَّ.

وقالَ الكرْماني: قَوله: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ مَعطوفٌ علىٰ قوله: «كانَ اللهُ»، ولا يَلزم منه المَعيَّة، إذ اللَّازم من الوَاو العاطِفة الاجْتِماع في أصْل الثُّبوت وإن كان هناك تَقديمٌ وتأخِير، قال غيرُه: ومِن ثَمَّ جاء (شَيء غَيره)، ومن ثَم جاء قَوله: «ولَم يَكُن شَيءٌ غَيرُه» لنَفْي تَوَهُّم المَعيَّة.

قَال الرَّاغب: (كان) عِبارةٌ عمَّا مَضىٰ من الزَّمان، لكنَّها في كثيرٍ من وَصْف الله تَعالَىٰ تُنبئ عن مَعْنىٰ الأزليَّة، كقوله تَعالَىٰ: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٤٠]، قال: ومَا استُعمل منه في وَصْف شَيء مُتعلِّقًا بوَصْف له هو مَوجود فيه فللتَّنبيه علىٰ أن ذلك الوصفَ لازمٌ له أو قليلُ الانفكاك عنه، كقوله تَعالَىٰ: ﴿وَكَانَ ٱلشَّيْطَٰنُ لِرَبِّهِۦ كَفُورًا﴾ [الإسراء: ٢٧]، وقَوله: ﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ كَفُورًا﴾ [الإسراء: ٦٧]، وإذا استُعْمل في الزَّمن الماضِي جازَ أن يكونَ المُستعمَلُ علىٰ حالِه، وجاز أن يكونَ قد تغيَّر، نحو: كانَ فُلان كذَا ثم صارَ كذا، واستُدِلَّ به علىٰ أن العَالَم حَادِثٌ؛ لأن قولَه: «ولَم يَكُن شَيْءٌ غَيرُه» ظاهرٌ في ذلك، فإنَّ كلَّ شَيء سِوىٰ اللهِ وُجِد بعد أن لم يَكُن مَوجودًا» اهـ.



قال الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

هذه المَسْأَلَة، الواقعُ أنَّ الخَوضَ فيها من فُضول العِلم، وهي مَسْأَلَة «التَّسلسُل في الأَزَل»، أي: في المَاضي؛ لأنَّ العُلَماء -وأَقصِد عُلَماء السَّلَف وعُلَماء أهل الكلام- اختَلفوا في هذه المَسْأَلَة علىٰ ثَلاثة أَقوال:

القَولُ الأَوَّل: مَنْعُ التَّسَلسُل في الماضِي والمُستقبل، وهذا مَذْهب الجَهمِيَّة؛ ولهذا يَقولُون بفَناء الجنَّة والنَّار.

ومِن العُلَماء من قال بجَواز التَّسَلسُل في المَاضي والمُستَقبل، وقال الَّذي جوَّزه في المُستَقبل: لا يَمنع أن يكونَ جائزًا في الماضِي؛ لأن قولَه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَنتَ الأَوَّلُ فَلَيسَ قَبلَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الآخرُ فَلَيْسَ بَعدَكَ شَيْءٌ»[1] علىٰ ميزانٍ واحد، فإذا قلتَ بتَسلسل الحوادثِ في المُستقبل، فمَعْنىٰ ذلك أن الله تَعالَىٰ -وإن تَسَلْسَلتِ الحَوادث- فهُو بَعدها، فكذلك في المَاضي وإنْ تَسلسلتْ فهو قَبلها، وهذا كما أنه مقتضىٰ النَّص فهو أيضًا مُقتضىٰ العقل؛ لأن الفِعلَ لا يقومُ إلَّا بفاعل، والمَفعول لا يكون إلَّا بعد الفِعل.

ومَهما قُلتَ بالتَّسَلسُل فلابد أن يكون المَخْلوق بعد الخالق، وهذا لا يُنافي الأوليَّةَ؛ ولأننا لو قُلنا بعدم التَّسَلسُل في الماضي لقُلنا: قبل أن يُوجد الفِعلُ يَلزم أن يكونَ اللهُ مُعطَّلًا مِنه، فلِماذا؟ هل هو كان غَير قادِرٍ ثم قَدر، أو كان غير مُريد ثم أراد؟ إن قُلتَ بالأوَّل وَصَفْتَ اللهَ بالعَجْز، وإن قُلتَ بالثَّاني فما دليلُك علىٰ أن اللهَ لم يُرد أن يَفعلَ حتىٰ تقولَ: إن هذا شيء مُمتنع؟ وأظُنُّ هذا دليلٌ واضِح.

---

(١) أخرجه مسلم (٢٧١٣) من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

القَولُ الثَّالث: جَواز التَّسَلسُل في المُستقبل دون المَاضي، وهذا هو الَّذي عَليه جُمهور المُتكلِّمين، أنَّ المُستقبل يَجوز التَّسَلسُل فيه، مِثل الجنَّة والنَّار هل تَفنىٰ؟ لا، إذًا: إذا كانَت لا تَفنىٰ فهذا مَعناه أن التَّسَلسُل إلىٰ ما لا نهايَة له، لكن في المَاضي لا نَقول بوجود حَوادث مُتسلسِلة إلىٰ ما لا نِهاية له.

ولكن عند التَّأمُّل يتبيَّن أن ما ذهَب إليه شيخُ الإسْلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ وجَماعة مِن أَهْل العِلم هو الصَّواب، فإنه إذا جاز التَّسَلسُلُ في المُستقبل فما الَّذي يَمنعُه في الماضي؟! «**أَنتَ الأَوَّلُ فَلَيسَ قَبلَكَ**»، «**أَنتَ الآخرُ فَلَيسَ بَعدَكَ**»، فهما مُتوازيان، فإذا جاز التَّسَلسُل في الآخِريَّة جاز في الأوَّليَّة، ولا شكَّ.

ونقول بالطَّريق العَقلي: إذا قُلتَ: إنه لا تَسلسُل في الحوادِث لَزم أن يكونَ الله تَعالَىٰ قد أتىٰ عليه وقْتٌ لَم يَفعَل؛ لأنَّك إنْ قلتَ: لعَدم القُدْرة، لَزِم أن تَصِف الرَّبَّ بالعَجز؛ وإنْ قُلتَ: لعَدم الإرادَة، صارَ الأمرُ مُمكنًا، وهذا هو المَطلوب، يَعْني: أنَّه لم يُرِد لكن لو أرادَ لَحَصَل.

فهَؤُلاء يَقولون: تَسلسُل الحَوادث في الماضي مُمتَنع عَقلًا، ولا يُمكن، وفي المُستقبل جائزٌ عَقلًا ومُمكِن، ونحن نقول: إنَّه جَائزٌ في الماضِي والمُستقبل، والدَّلِيل علىٰ أنه جائزٌ في الماضِي جَوازُه في المُستَقْبَل؛ إذ لا فَرْق.

وهذه المَسْأَلَة -كما سبَق- مِن فُضول العِلم الَّذي غيرُه أهَمُّ مِنه، لكنَّنا يَجِبُ أن نَعتقدَ أن الله فعَّالٌ لِمَا يُريد، لَم يَزَل ولا يَزال فعَّالًا لِمَا يُريد، لكن المَخْلوقات الَّتي لم يُخْبَر عَنها وهي سَابقة في الأزليَّة فهذه لا نَعلمها، فلا نَعلم ماذا خلَق اللهُ قبل خَلْق السَّمَاوات والأَرْض إن كانَ هُناك مَخْلوقٌ، لكن يُعلم أنَّه خَلق القَلمَ قبل أن يَخلق

السَّمَاواتِ والأَرْض بخَمْسين ألْفَ سَنة، وأن هناك مَخْلوقات لكنَّنا لم نُخبَر عَنها، فما أُخْبِرنا عنه من المَخْلوقات قَبْل خَلق السَّماوات والأَرْض وَجَب عَلينا التَّسليم، وقلنا: إنَّ اللهَ عَلىٰ كُلِّ شَيء قَدير، وكما لا يَستحيلُ دَوام أفعالِه فِي المُستَقبل فلا يَستحيلُ دَوامُ أفعالِه فِي المَاضي.

الحافظ ابنُ حَجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقولُ: «وهي مِن مُستَشنع المَسَائل المَنسوبَة لابن تَيميَّة».

ولا شكَّ أن شيخَ الإسْلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ تكلَّم فيه ناس في هذه المَسْألَة، مع أن الصَّوابَ والحَقَّ مَعه، لكن بعض العُلَماء -رحمةُ الله عليهم- فِي مَقام الرَّدِّ يَخلِطون ردَّهم بالسَّبِّ لِما عندَهم من الغَيرَة علىٰ ما يَعتقدون أنه باطِل، وهذه زَلَّة مِن ابنِ حَجَر رَحِمَهُ ٱللَّهُ، نَسألُ اللهَ أنْ يَعفُوَ عَنه، ومِن المُستَحسَن أن تَطَّلِعوا علىٰ قَصيدَتَين في أوَّل «منهاج السُّنَّة» الطَّبعة القَديمة، ذكَر فيها أحَدُ الأعداء لشَيخ الإسْلام مَسَائل كَثيرة يُشَنِّعُ فيها علىٰ شَيْخ الإسْلام ابن تيميَّة، ثم جاء رجلٌ آخَر من أهل الحقِّ فرَدَّ عليه علىٰ قَافية وَاحِدة ووَزْنٍ واحِد.

❑ قال البُخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٤١٩] حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامٍ، حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: **«إِنَّ يَمِينَ اللهِ مَلأَى، لَا يَغِيضُهَا نَفَقَةٌ، سَحَّاءُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ، أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْفَقَ مُنْذُ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ فَإِنَّهُ لَمْ يَنْقُصْ مَا فِي يَمِينِهِ، وَعَرْشُهُ عَلَى المَاءِ، وَبِيَدِهِ الأُخْرَى الفَيْضُ -أَوِ: القَبْضُ- يَرْفَعُ وَيَخْفِضُ»**.

[أطرافه: ٤٦٨٤، ٥٣٥٢، ٧٤١١، ٧٤٩٦ - تحفة: ١٤٧١١]



هذا الحَدِيث سبق الكلام عليه، وبَيَّنَّا مَعْنىٰ قَوْلِه: «**فإنَّه لَم يَنْقُص ما في يَمينه**»، والشَّاهِد للباب في هذا الحَدِيث: قوله «**وعَرْشُه علىٰ المَاء**».

□ **قال البخاري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٤٢٠] حَدَّثَنَا أَحْمَدُ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: جَاءَ زَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ يَشْكُو فَجَعَلَ النَّبِيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «**اتَّقِ اللهَ، وَأَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ**». قَالَ أَنَسٌ: قَالَتْ عَائِشَةُ: لَوْ كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَاتِمًا شَيْئًا لَكَتَمَ هَذِهِ. قَالَ: فَكَانَتْ زَيْنَبُ تَفْخَرُ عَلَى أَزْوَاجِ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَقُولُ: زَوَّجَكُنَّ أَهَالِيكُنَّ، وَزَوَّجَنِي اللهُ تَعَالَى مِنْ فَوْقِ سَبْعِ سَمَاوَاتٍ. وَعَنْ ثَابِتٍ: ﴿**وَتُخْفِى فِى نَفْسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى ٱلنَّاسَ**﴾ [الأحزاب: ٣٧] نَزَلَتْ فِي شَأْنِ زَيْنَبَ وَزَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ.

[طرفه ٤٧٨٧ – تحفة: ٣٠٥، ١٦٠٣٩أ]



الشَّاهِد من هذا الحَدِيث: قَوْله: «**مِنْ فَوْقِ سَبْعِ سَمَاوَاتٍ**»، وذلك أنَّ العرشَ فوق السَّماوات، فيَكون اللهُ عَزَّوَجَلَّ فوق السَّمَاوات؛ لأن اللهَ فوقَ العَرش، ولْيُعلم أن هناك استواءً وعلوًّا، فالاستواءُ سبق الكلام عليه، وبيَّنَّا أنه من الصِّفَات الفِعليَّة المُتعلِّقة بالمَشيئة، أما العُلوُّ فإنه من الصِّفَات الذَّاتيَّة اللَّازمة له، فهو دائمًا أزلًا وأبدًا فوق كلِّ شَيء، وليس فوقه شَيء، كما قال النَّبيُّ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «**وأَنتَ الظَّاهِر**

فليسَ فَوقَكَ شَيء»(١).

وهذا الحَدِيث فيه قِصَّة زَينَب بِنت جَحْش وزَيْد بن حَارِثة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، فِيها رِوايات كَثِيرة رُوِيَت حولَ هذه القِصَّة وهي ضعيفة، لا تَصحُّ عن النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولا تليقُ بمَقام النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ(٢)، والنَّبيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نصَح زَيدَ بن حارِثةَ أن يُبْقِيَ زوجتَه عنده، ولم يُضْمِر في قَلبِه إلَّا أن زيدَ بن حارِثَة يُبقيها عنده، وإن كان الرَّسُول عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ حين أشار عليه هذه المَشورة في قَلبه أَشياء اللهُ أَعلمُ بها.

فلعلَّه عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ خاف أن يُطلِّقها ثم يَتزوَّجها الرَّسُولُ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، فيَكون في هذا إشْكال عند النَّاس؛ لأنَّهم يَرَون أن ابنَ التَّبَنِّي لا يَجوز أن يَتزوجَ امرأتَه مَن تَبنَّاه، ولكنَّ الله عَزَّوَجَلَّ أرادَ أن يُبيِّن للخَلْق أن ابنَ التَّبَنِّي يَجوز أن يَتزوَّج زَوجةَ مَن تبنَّاهُ، قال: ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا﴾ وطَلَّقها رَغبةً عنها ﴿زَوَّجْنَٰكَهَا لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِيٓ أَزْوَٰجِ أَدْعِيَآئِهِمْ إِذَا قَضَوْا۟ مِنْهُنَّ وَطَرًا﴾ [الأحزاب: ٣٧]، فتزوَّجها النَّبيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعد أن طَلَّقها زيدُ بن حارِثة، وبذلك زَالَت هذه المُشكِلَة.

❖ ❖ ❖

❑ قال البُخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٤٢١] حَدَّثَنَا خَلَّادُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ طَهْمَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ ابْنَ مَالِكٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: نَزَلَتْ آيَةُ الحِجَابِ فِي زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ، وَأَطْعَمَ عَلَيْهَا

---

(١) أخرجه مسلم (٢٧١٣) من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٢) قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «تفسيره» (٦/ ٣٧٨): «ذكر ابن أبي حاتم وابن جرير هَاهُنَا آثَارًا عَنْ بَعْضِ السَّلَفِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، أَحْبَبْنَا أَنْ نَضْرِبَ عَنْهَا صَفْحًا لِعَدَمِ صِحَّتِهَا فَلَا نُورِدُهَا».

يَوْمَئِذٍ خُبْزًا وَلَحْمًا، وَكَانَتْ تَفْخَرُ عَلَى نِسَاءِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَكَانَتْ تَقُولُ: إِنَّ اللهَ أَنْكَحَنِي فِي السَّمَاءِ.

[أطرافه: ٤٧٩١، ٤٧٩٢، ٤٧٩٣، ٤٧٩٤، ٥١٥٤، ٥١٦٣، ٥١٦٦، ٥١٦٨، ٥١٧٠، ٥١٧١، ٥٤٦٦، ٦٢٣٨، ٦٢٣٩، ٦٢٧١ - تحفة: ١١٢٤ - ٩/١٥٣]



هذا كالسَّابق، فيه إِثْبَاتُ عُلوِّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وأهْل السُّنَّة والجَماعَة يُثبتون علوَّه بذاته وبصِفَاته، ويَقولون: إنَّ العُلوَّ نَوعان: عُلوُّ ذَات، وعُلوُّ صِفَة. أما عُلوُّ الذَّات فهو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فوق عبادِه، وأما عُلوُّ الصِّفة فجَميع صِفَاته عُلْيَا، لَيس فيها نَقصٌ بوَجْه من الوُجوه.

وأهلُ التَّعْطيل قد أنْكروا الأوَّل، وقالوا: إن الله ليس عاليًا بذاته، ثم اختَلفوا، فقال بعضُهم: إنه جَلَّ وَعَلَا بذاته في كلِّ مكان، في الأَرْض والسَّماء والبَر والبَحر والجَوِّ، وفي المَساجد والبُيوت، كلِّ شَيء هو حالٌّ فيه، وهذا مَذْهب الجَهمِيَّة الحُلوليَّة الَّذين يَقولون: إنَّ اللهَ مَعَنَا بذاتِه في أيِّ مَكان كُنَّا.

والقِسْم الثَّاني: الَّذين أنْكَروا العُلوَّ، قالوا: إن الله تَعالَىٰ لا يُوصف بأنه فَوق ولا تحت ولا يَمين ولا شِمال ولا مُتَّصل ولا مُنفصل ولا مُباين ولا مُحايد.

فقيل لهم: هذه الأوصافُ أوصافٌ للمَعدوم، لو قيل لنا: صِفُوا لنا المَعدوم بأبلغ من هذه الأوْصاف، ما وَجدنا إلىٰ ذلك سبيلًا، مع أنها أَوصَاف سَلبيَّة، وأهلُ التَّعْطيل يَصفون الله بالأَوصاف السَّلبية دون الإيجابيَّة.

أما أهلُ السُّنَّة والجَماعة فقَالوا: إنَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فوق كلِّ شَيء، وهو فوق

عبادِه، وقالوا: إن الأدِلَّة علىٰ عُلوِّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ مُتَنوِّعة، وجَميع أصُول الأدلة تَشهد بذلك: الكِتَاب والسُّنَّة وإجْماع السَّلَف والعَقْل والفِطْرة، خَمْسة أنواع مِن الأدلَّة ولا يُوجد سِوىٰ هذه الأدلَّة، وكلُّها تَدلُّ علىٰ: أنَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ فوق عبادِه.

فَفِي القُرْآن الكَريم: ما لا يُحصىٰ من الأدلَّة علىٰ علوِّ الله علىٰ وُجوهٍ مُتنوِّعة، ومن ذلك: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٨]، ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠]، ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ [الأعلىٰ: ١]، ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٤]، ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ﴾ [الفرقان: ١]؛ والآياتُ في هذا كَثيرة؛ لأن النُّزول يكون مِن أعلىٰ إلىٰ أسْفل.

أما السُّنَّة: فكذلك جاء ما يَدلُّ علىٰ العُلوِّ في السُّنَّة بأنْواعها الثَّلاثة، بالقَوْل والفِعْل والإقْرار:

أما القَول: فإن الرَّسُول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كان يُسبِّح اللهَ تَعالَىٰ في سجُوده ويقول: «**سُبحانَ رَبِّي الأعْلىٰ**»[1]، والأحاديث عنه في إثْبَات ذلك كَثيرة.

وأما الفِعل: فإنه لمَّا اسْتَشْهَدَ الأُمَّةَ علىٰ إبلاغِه في حَجَّة الوَداع وهو يَخطُب النَّاس ويَقول: «**ألا هَلْ بَلَّغْت؟**» قَالوا: «**نَعَم**»، فيَرفَع أُصبعَه إلىٰ السَّماء ويقول: «**اللَّهُمَّ اشْهَد**»[2] هذه إشارةٌ إلىٰ أن الله تَعالَىٰ في العُلوِّ، وكذلك مَدُّ يَديْه إلىٰ السَّماء حينما اسْتَسْقَىٰ واسْتَصْحىٰ[3]، هذا فيه دِلَالَة بالإشَارة علىٰ أن الله تَعالَىٰ فوق.

---

(١) أخرجه مسلم (٧٧٢) من حديث حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري (١٧٤١)، ومسلم (١٦٧٩) من حديث أبي بكرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه البخاري (١٠٣١)، ومسلم (٨٩٥)، من حديث أَنَسِ بنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «كَانَ =

وأما الإقْرار: فهو أنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أقرَّ الجَارية الَّتي سَأَلَها «**أينَ اللهُ؟**» قَالت: في السَّماء. قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أَعْتِقْهَا فإنَّها مُؤْمِنَة**»(١).

وأمَّا الإجماعُ -إجمَاع السَّلَف-: فقد قال شَيْخ الإسْلَام رَحِمَهُ اللَّهُ بأنَّه طَالع ما أَمكَنه مِن كُتب السَّلَف فلم يَجد عن واحدٍ مِنهم أنه قال: إنَّ الله ليس في السَّماء، أو أنْكَر الفَوقيَّة أو العُلوَّ.

وأما العَقل: فإنا نقول: هل العُلوُّ صِفَة كَمَال أو السُّفْل هو صِفَة الكَمَال؟ نَقول: الأوَّل، فإذا كان العُلوُّ صِفَةَ كَمَال وكان السُّفلَ صِفَةَ نَقْصٍ لَزِم أن يكونَ اللهُ مُتَّصِفًا بالكَمَال عقلًا.

وأما الفِطْرة: فإن الإنسَان حينما يَذكُر ربَّه بقَلْبه لا يَجِد قَلبُه يَتَوجَّه إلَّا إلىٰ السَّماء، وهذا بفِطْرَتِه بدون أن يلقَّن وبدُون أن يَدْرُس، فحينما يَقول: يا ربِّ، يجد من قلبه ضَرورة بطَلَب العلو، وهذا يدل علىٰ: أن الفِطرة تدل علىٰ عُلو الله عَزَّوَجَلَّ.

ويُقال: إن أبَا المَعالي الجُوَيْني(٢) -المُلقَّب بإمام الحرَمَين- كان يُقرِّر

=

النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لاَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي شَيْءٍ مِنْ دُعَائِهِ إِلَّا فِي الِاسْتِسْقَاءِ، وَإِنَّهُ يَرْفَعُ حَتَّىٰ يُرَىٰ بَيَاضُ إِبْطَيْهِ».

(١) سبق تخريجه.

(٢) هو عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد بن عبد الله بن حيوة، أبو المعالي الجويني، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين، ولد سنة (٤١٩هـ) في جوين (من نواحي نيسابور)، ورحل إلىٰ بغداد، فمكة حيث جاور أربع سنين، وذهب إلىٰ المدينة فأفتىٰ ودرَّس، جامعًا طرقَ المذاهب، ثم عاد إلىٰ نيسابور، فبنىٰ له الوزير نظَّام الملك «المدرسة النِّظامية» فيها، وكان يحضر دروسه أكابر العلماء، توفي (٤٧٨هـ)، انظر: «الأعلام» للزركلي (٤/ ١٦٠).

فيَقول: كانَ اللهُ ولا شَيء، وهو الآن علىٰ ما كَان عَليه، يُريد بهذا أن يُنكر استواءَ الله علىٰ العرش؛ لأنه إذا كان اللهُ قبل كلِّ شيء وكان الآن علىٰ ما هو عليه لَزِم من ذلك ألا يَستوي علىٰ العرش، وهو يُريد أن يُقرِّر ما وراء ذلك أيضًا، أن الله لا يُوصف بأنه فوق.

فقال له أبو العلاء الهَمداني رَحِمَهُ ٱللَّهُ[١]: يا شَيخ، دَعْنا من ذِكْر العرش -يَعْني: أن الاستواءَ علىٰ العَرش دليلُه السَّمع، لا تَقتضيه الفِطرة، ولولا أن الله أخبرنا أنه استوىٰ علىٰ العرشِ ما عَلِمنا بهذا- ولكِن أخْبِرنا عن هذه الضَّرورة، ما قال داعٍ قَطُّ: يا اللهُ، إلَّا وَجَد مِن قَلبه ضَرورة بطَلَب العُلوِّ، العامَّة يُوافقون أبا العلاء، فما قال إنسانٌ: يا ربِّ، إلَّا وَجد قلبُه يَقصِد للسَّماء. فصَرَخ أبو المَعالي وجَعل يَضرب علىٰ رأسِه ويَقول: حيَّرني الهَمَداني، يَعْني: أنه لم يَستَطِع أن يُجيبَ عن هذه الفِطْرة[٢].

فتبيَّن الآن أن أدلَّة العُلوِّ خمْسَة أنواع: الكِتَاب، والسُّنَّة، وإجْمَاع السَّلَف، والعَقْل، والفِطْرة.

لو قَال قائلٌ: أينَ الله؟ فقِيل: في السَّماء، وقال: الدَّليل علىٰ ذلك: قوله تَعالَىٰ: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾؛ هل يُستدلُّ بهذه الآية علىٰ العُلو؟

نقول: نَعم؛ لأنَّ العَرش فوق السَّمَاوات.

مَسْأَلَة: قول: إنَّ اللهَ أَنكَحَني في السَّماء، وقَول الجَارِية: في السَّماء؛ هل هذا

---

(١) هو الإمام الحافظ المقرئ العلامة شيخ الإسلام، أبو العلاء الحسن بن أحمد بن الحسن بن أحمد بن محمد بن سهل، العطار الهمذاني، شيخ همذان بلا مدافعة، مولده في ذي الحجة سنة ثمان وثمانين وأربعمائة، وتوفي في جمادىٰ الأولىٰ من سنة تسع وستين وخمسمائة بهمذان، انظر: «سير أعلام النبلاء» (٢١/ ٤٠).

(٢) انظر: «مجموع الفتاوىٰ» لشيخ الإسلام ابن تيمية (٤/ ٤٤).

المَعْنىٰ يَعْني علىٰ السَّماء؟

الجَوَاب: هذه المَسْأَلَة مَوجودة في القُرْآن: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [المُلك: ١٦]، والمَعروف: أن (في) للظَّرفية، وإذا جَعلناها للظَّرفية صار في هذا إشْكال؛ لأن الظَّرف يُحيط بالمَظروف وهو أَوسع منه، أي: أَوسع من المَظروف، فإذا قُلت: المَاء في الكَأْس، أَيُّهما أَوسع؟ الكَأس؛ لأنه مُحيط بالماء، فيَبقىٰ في هذا إشكال.

أجاب أهلُ العِلم عن ذلك بأحدِ وَجهين:

الوَجْه الأَوَّل: أن تَكُون (في) للظَّرفية، والسَّماء بمَعْنىٰ العلو؛ لأن السُّموَّ يُطلق علىٰ العُلو في اللُّغَة العربيَّة، وفي القُرْآن قالَ الله تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ: ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً﴾ [الأنعام: ٩٩] وقال: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً طَهُورًا﴾ [الفرقان: ٤٨]، فجَعل الإنزالَ من السَّماء، والمُرَاد به هنا: العُلوُّ قَطعًا، لا السَّماء الَّذي هو السَّقف المَحفوظ، والدَّليل علىٰ هذا: قوله تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ إلىٰ أن قال: ﴿وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١٦٤]، ومَعْلُوم: أن المَطَر ينزل من السَّحاب، ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يُزْجِي سَحَابًا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُۥ ثُمَّ يَجْعَلُهُۥ رُكَامًا فَتَرَى ٱلْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَٰلِهِۦ﴾ [النور: ٤٣]؛ وعَليه تَكُون (في) للظَّرفية، والسَّماء بمَعْنىٰ العلو، والعُلو اللَّانهائي فوق السَّمَاوات، ولا إشْكال في هذا.

والوَجْه الثَّاني: قَالوا: إن (في) بمَعْنىٰ (علىٰ)، ولَيست للظَّرفية، والسَّماء هي السَّمَاوات، وحينئذٍ نَحتاج إلىٰ شَاهد نُؤيد به القَول بأن (في) بمَعْنىٰ «عَلىٰ»؛ واسْتَشهدوا لذلك بقَول فِرعون للسَّحَرة: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]، يَعْني: عَلىٰ جُذوع النَّخل؛ لأنه ليس المَعْنىٰ أنه يَشقُّ الجِذْع ثم يُدخل الرَّجلَ فيه، بل

يَصلبُه علىٰ الجِذْع، وقوله تَعالَىٰ: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُجْرِمِينَ﴾ [النمل: ٦٩]، ﴿سِيرُوا فِي الْأَرْضِ﴾: أي: عَلَيها؛ لأن دِيارَ المُكذِّبين الَّتي نُشاهدها علىٰ سَطْح الأَرْض ليسَت في جَوْفها، وبهذا يَزول الإشْكَال.

مَسْأَلَة: ما تفسير (المجيدُ) في قوله تَعالَىٰ: ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾؟

الجَوَاب: سبق الكَلام علىٰ هذا، وقلنا: إن كان المَجيد تَعود علىٰ العَرش فتَفسيرها بالمَجيد لا إشكالَ فيه، وتَفسيرها بالكَريم لا إشكالَ فيه، وإن كانت تَعود علىٰ الله ففيه نَظر، ولا يَصلح أنْ نُفسِّر المَجيد بالكَريم؛ لأن المَجْد غَير الكَرَم.

❐ قال البُخاري رَحِمَهُ اللَّهُ:

[٧٤٢٢] حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**إِنَّ اللهَ لَمَّا قَضَى الخَلْقَ كَتَبَ عِنْدَهُ فَوْقَ عَرْشِهِ: إِنَّ رَحْمَتِي سَبَقَتْ غَضَبِي**».

[تحفة: ١٣٧٧٠]



قَوْله: «كَتَبَ عِنْدَهُ فَوْقَ عَرْشِهِ: إِنَّ رَحْمَتِي سَبَقَتْ غَضَبِي»: وهذه الكِتَابة فرَضَها اللهُ عَزَّوَجَلَّ علىٰ نفسِه، كما قال تَعالَىٰ: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِن بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأنعام: ٥٤].

وفي هذا الحَدِيث الشَّاهِد للباب: قَوْله: «عِنْدَهُ فَوْقَ عَرْشِهِ».

وفيه من الصِّفَات: الرَّحْمَة والغضَب، واعْلم أن الرَّحْمَة المُضافة إلىٰ الله تَنقسم إلىٰ قِسمَين: رَحمَة مَخْلوقة، ورَحمَة هي صِفتُه غير مَخْلوقة.

القِسْم الأوَّل: الرَّحْمَة المَخْلوقة، وسُمِّيَت بذلك؛ لأنها من آثارِ الرَّحْمَة، وهي مَحلُّ الرَّحْمَة، ومَسْكن الرُّحماء، وتِلك هي الجنَّة؛ حيث قال اللهُ لها: «**أَنتِ رَحْمَتِي أَرْحَمُ بِكِ مَنْ أَشَاءُ**»[1] هذه الرَّحْمَة الَّتي أضافها الله إلىٰ نفسه رحمة مَخْلوقة.

والقِسم الثَّاني: الرَّحْمَة الَّتي هي صِفتُه وهي غير مَخْلوقة تَنقسم أيضًا إلىٰ قسمين: عامَّة، وخاصَّة.

فالعامة: هي الشَّاملة لجميع الخَلق حتىٰ الكافر يَدخل في رحمة الله، يَرزقه اللهُ عَزَّوَجَلَّ معاشًا ومَسكنًا مَنكحًا وقُوَّة في بَدنه وفي عقْله، وكل هذا من الرَّحْمَة، حيث يُنعم عليهم بأنواع من النِّعم، كإنزال المَطر وإنباتِ النَّبات وما أشبه ذلك، وهذه رحمة عامَّة تكُون للمُؤمنين وللكَافرين، وهِي رَحمَة دُنيويَّة قاصِرة في ذاتها وفي زَمَنِها وفي مَوضِعها.

القِسْم الثَّاني: الرَّحْمَة الخاصَّة، وهي خاصَّة بالمُؤمنين، وهذه رَحمَة تَتَّصل بها رحمَة الآخِرة، فيُرحَم المُؤمنون في الدُّنْيا وفي الآخِرة.

فإن قال قائل: هذه الرَّحْمَة الَّتي جعَلها الله عَزَّوَجَلَّ في قُلوب المَخْلوقات تَجد أن الإنسانَ يَرحم الضَّعيف من الصِّغار والشُّيوخ والعَجائز والمَرْضىٰ، ويَرحم الدَّوابَّ والبَهائم، وكذلك الدَّواب تَتراحم فيما بينها.

نقول: هذه الرَّحْمَة صِفَة للرَّاحم وهو المَخْلوق، والمَخْلوق وصِفَاتُه مَخلوقة،

---

(١) أخرجه البخاري (٤٨٥٠)، ومسلم (٢٨٤٦) من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

فالرَّحْمَة الَّتي وضَعها اللهُ في قُلوب البَشَر وغيرِ البَشَر هذه رَحمَة مَخْلوقة؛ لأنها وَصْف لا للهِ، ولكن للرَّاحم، ولهذا جاء في الحَدِيث: «الرَّاحِمُونَ يَرحَمُهُم الرَّحْمَن»[1]، و«مَنْ لا يَرْحَم لا يُرْحَم»[2]، لكن هذه رحْمة مَخْلوقة لا تتعلَّق بصِفَات الله عَزَّوَجَلَّ، وإنما هي من خلق الله في عِباد الله.

وفي الحَدِيث: إِثْبَات الغَضب، والغضبُ وصفٌ يَحصل بفعل ما يَكرهه الغاضِبُ حيث يَشعر في القُدْرة علىٰ الانْتقام، فهي وصفٌ انْفِعالي لا فِعْلي يَحصُل إذا وُجد ما يَكرهه الغاضِبُ مع شُعوره بالقُدْرة علىٰ الانْتقام، والحُزْن قَريب منه، لكنه يَحصُل من الحَازن لعَدَم قُدرته علىٰ الانْتقام، فالفَرقُ بين الحُزن وبين الغَضب: أن الغاضِب يَشعر بالقُدْرة علىٰ الانْتِقام، والحَازن لا يَشعُر بهذا، بل يَشعر بالضَّعف وعدم القُدْرة، ولهذا لا يُوصف الله بالحُزن، ولكن يُوصف بالغَضَب.

إذًا: غَضبُ الله عَزَّوَجَلَّ هو صِفَة من صِفَاته الفِعليَّة؛ لأنه يَتعلَّق بمَشيئته، وقد سبَق القَول بأنَّ كُلَّ صِفَةٍ ذات سَبب فإنَّها من الصِّفَات الفِعليَّة، وهو حَقيقي، لكِن أهل التَّعْطيل أنْكروا هذه الصِّفة؛ لأنها صِفَة فِعليَّة، وقد سبق أنَّهم يُنكرون جَميع الصِّفَات الفِعليَّة بحُجَّة أن الصِّفَات الفِعليَّة حادِثَة، والحادِث لا يَقوم إلَّا بحَادث، وقد بَيَّنَّا بُطْلَانَ ذلك.

وهم أيضًا أَنكَروها من وَجْه آخَر، قالوا: إن الغَضبَ غَليانُ دَم القَلب لطَلب الانْتقام، واللهُ مُنزَّه عن ذلك، فنَقول: هذا الغضَب الَّذي وَصَفْتُمُوه بهذا الوَصْف

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٩٤١)، والترمذي (١٩٢٤) من حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وصَحَّحه الأَلْبانيُّ في «الصحيحة» (٩٢٥).

(٢) أخرجه البخاري (٥٩٩٧)، ومسلم (٢٣١٨) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

غضَب المَخْلوق، أما غَضَب الخَالق فإنَّه لا يُماثل غَضَب المَخْلوق.

ومع ذلك يَقولون: نَحن نُفسِّر الغَضبَ بأحَد أَمرَين: إمَّا بإِرادَة الانْتِقام، أو بالانْتِقام نفسِه.

فصَحَّ لهم أن يُفسِّروه بإِرادَة الانْتِقام؛ لأَنَّهم يُثبتون الإرادَة لله، أو بالانْتِقام لنَفْسِه؛ لأنَّ الانْتِقام فِعلٌ مُنفَصل، والانتقامُ عَذاب مُنفَصل عن الله، ليس من صِفَاته، بل حاصلٌ من الإرادَة والقُدْرة؛ لأن المُريد القَادر هو الَّذي يَقدِر علىٰ أن يَنتَقم، فلِهذا فسَّروه إما بإِرادَة الانْتِقام، وإما بالانْتِقام نَفسِه، وسَبَق لنا بَيانُ بُطلان هذا التَّفسير، وقُلْنا: إنَّ قَوله تَعالَىٰ: ﴿فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾ [الزُّخرُف: ٥٥] تَرُدُّ هذا التَّفسير؛ لأنه جعل الانْتقام غيرَ الأَسَف وغَير الغَضَب، والأَسَف هنا: بمَعْنىٰ الغَضَب.

ثم نقولُ لهم: إن إِرادَة الانتقام إنما تَكُون عند القُدْرة علىٰ الانتقام، وبذلك يحصل الغضبُ في الغالب، فما المانعُ من أن يُوصف اللهُ بذلك، وهو صِفَة كَمَال، إذا وُجِد سَببُه؟!

فائدة: جاء في الحَدِيث: أنَّ الله أَنزَل رَحمَة وادَّخر تِسْعة وتِسعين إلىٰ يوم القيامة، فهو خَلق مئة رَحمَة، وليست هذه هي صِفته؛ لأن هذه آثار رَحمته الَّتي هي الصِّفة؛ وأيضًا لأنَّ هذه الرَّحْمَة -هذه الَّتي خلَقها- منها يَتراحم الخَلق، حتىٰ إنَّ البَهيمة لتَرفع حافرَها عن ولدها خشيةَ أن تُصيبَه، وهذه الرَّحْمَة الَّتي في البَهيمة رَحمَة مَخْلوقة لا شكَّ، والمَعْنىٰ في قَوْله: «خَلَق مِئة رَحمَة»: ما يَحصل من آثار هذه الرَّحْمَة.

مَسْأَلَة: قوله في الحَدِيث بأنَّه: «جَعَلَ اللهُ الرَّحْمَةَ مِائَةَ جُزْءٍ، فَأَمْسَكَ عِنْدَهُ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ جُزْءًا، وَأَنْزَلَ فِي الأَرْضِ جُزْءًا وَاحِدًا»[1]، فما المقصود بالرَّحْمَة هنا؟

الجَوَاب: هذه آثار؛ لأنَّ رَحمَة الله عَزَّوَجَلَّ لا تَتجزَّأ، فرحمة الله عَزَّوَجَلَّ -الَّتي هي صِفته في ذاته- لا تَتجزَّأ، لكن الَّذي يُمكن أن يَتعدَّد هو أنواع الرَّحْمَة، وتظهر آثارها فإذا كان مثلًا الآن في الدُّنْيا هذه الرَّحْمَة العظيمة الواسِعة الَّتي تَشمل حتىٰ البَهائم ومُنتشرة في الخَلق، فإذا أُضيف إليها تِسعة وتِسعين وصَارت مئة، فَصارت الرَّحْمَة أعظم وأعظَم، وآثار رَحمَة الله في ذلك اليَوم أعظَم وأَعظَم من آثارِ رَحمة الله في هذه الدُّنْيا.

❑ قال البُخاري رَحِمَهُ اللَّهُ:

[٧٤٢٣] حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ المُنْذِرِ، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ فُلَيْحٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، حَدَّثَنِي هِلَالٌ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَرَسُولِهِ، وَأَقَامَ الصَّلَاةَ، وَصَامَ رَمَضَانَ، كَانَ حَقًّا عَلَى اللهِ أَنْ يُدْخِلَهُ الجَنَّةَ هَاجَرَ فِي سَبِيلِ اللهِ أَوْ جَلَسَ فِي أَرْضِهِ الَّتِي وُلِدَ فِيهَا». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، أَفَلَا نُنَبِّئُ النَّاسَ بِذَلِكَ؟ قَالَ: «إِنَّ فِي الجَنَّةِ مِئَةَ دَرَجَةٍ أَعَدَّهَا اللهُ لِلْمُجَاهِدِينَ فِي سَبِيلِهِ، كُلُّ دَرَجَتَيْنِ مَا بَيْنَهُمَا كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ، فَإِذَا سَأَلْتُمُ اللهَ فَسَلُوهُ الفِرْدَوْسَ، فَإِنَّهُ أَوْسَطُ الجَنَّةِ وَأَعْلَى الجَنَّةِ، وَفَوْقَهُ عَرْشُ الرَّحْمَنِ، وَمِنْهُ تَفَجَّرُ أَنْهَارُ الجَنَّةِ».

[طرفه ٢٧٩٠ - تحفة: ١٤٢٣٦]

(١) أخرجه البخاري (٦٠٠٠)، ومسلم (٢٧٥٢) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الشَّرح

الشَّاهِد من هذا: قَوْله: «أَوْسَطُ الجَنَّةِ وَأَعْلَىٰ الجَنَّةِ، وَفَوْقَهُ» وفي رواية: «**فوقُه**»، «**وَفَوْقَهُ عَرْشُ الرَّحْمَنِ**، وَمِنْهُ (أي: من الفردوس) **تَفَجَّرُ أَنْهَارُ الجَنَّةِ**».

وهذا الحَدِيث فيه فوائدُ فِقهيَّة وفوائدُ عَقديَّة:

أما الفِقهيَّة: فقولُه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَن آمَن باللهِ ورَسُولِه، وأقام الصَّلاةَ، وصامَ رَمضانَ، كان حقًّا علىٰ اللهِ أن يُدخِلَه الجَنَّةَ»، ولم تُذكر الزَّكَاة والحَجُّ، مع أنهما من أركان الإسْلام ولابد منهما، ومَن لم يُزَكِّ فإنه علىٰ خَطَر، وإن كان الصَّحِيح أنه لا يَكفُر، لكنه علىٰ خطَر، وكذلك الحج؛ ذهب كثيرٌ من العُلَماء إلىٰ أن مَن لم يَحجَّ مع قُدرته فهو كافِر؛ لقوله تَعالَىٰ: ﴿وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [آل عمران: ٩٧]، فلعلَّ الرَّاوي نَسِي فحَذفَهما، وإلا فلابدَّ مِن ذِكرِهما.

وكذلك من الفوائد الفِقهيَّة: أنَّ الإنسانَ إذا كان في بلَد كَافر وقَدر علىٰ أن يَقومَ بدِينه فإنَّه لا تَجِب عليه الهِجْرة، لكن إذا لم يَقدر علىٰ إظهار دينه وجَب عليه أن يُهاجر، وهذا هو الصَّحِيح: أن الهجرةَ باقيةٌ إلىٰ أن تَقوم السَّاعةُ؛ لقول النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لا تَنقطِعُ الهِجرَةُ حتىٰ تَنقَطِع التَّوبةُ، ولا تَنقطع التَّوبةُ حتىٰ تَطلُع الشَّمسُ مِن مَغْرِبها**»(١).

وأما مَن قال مِن أهل العِلم: إنَّ الهِجرةَ انْقطَعت بفَتْح مَكَّة لقَول النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لا هِجرَةَ بَعد الفَتْح**»(٢)، وقال: إن هذا ثابتٌ في «**الصَّحِيحين**» بخلاف الأوَّل، فيُقال: إنَّنا لا نَحتاج إلىٰ التَّرجيح إلَّا حيث يَتعذَّر الجمعُ، فإذا أمْكَن

(١) أخرجه أبو داود (٢٤٧٩) من حديث معاوية بن أبي سفيان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وصَحَّحه الألبانيُّ في «صحيح أبي داود» (٢٢٤١).

(٢) أخرجه البخاري (٢٧٨٣)، ومسلم (١٣٥٣) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

الجَمْعُ عَمِلنا بالدَّلِيلين جميعًا، ويكون مَعْنىٰ قَوْله: «**لا هِجْرَةَ بَعدَ الفَتْحِ**» أي: من مكَّة، «**وَلَكِن جِهَادٌ وَنيَّة**»، أمَّا مِن غَير مكَّة فمتىٰ وُجِد السَّببُ المُوجب للهِجْرة فإن الهِجرةَ تَجِب.

وأما المَقديَّة: فإنَّ في الجَنَّة مِئة دَرجَة أعدَّها اللهُ للمُجاهدين في سَبيلِه.

وهَل هذا الحَدِيث يَدلُّ علىٰ: أنَّه ليس في الجنة إلَّا مئة دَرجة؟ ليس المَعْنىٰ ذلك، ولكن يدلُّ علىٰ أنَّ في الجنَّة مئة دَرَجة للمُجاهدين في سبيلِ اللهِ عَلىٰ حسَب مَراتبهم، كلُّ دَرجَتَين ما بينهما كما بين السماء والأَرْض، لكن الجنَّة واسِعة، وأُفُقُها وَاسع وبَعيد.

وممَّا يُستفاد من الحَدِيث: أن الإنسانَ إذا سأل يَنبغي له أن يَسألَ الأكملَ والأعلىٰ؛ لأن فضْلَ الله واسعٌ، ولا يَحقِرَنَّ نَفسَه فيقول: لسْتُ بأهْلٍ لذلك، بل يَسأل مُنتهىٰ رَغبَته، ويأخُذ بالأَكْمل فالأكْمل؛ لقَوْله: «**سَلُوه الفِردَوسَ، فإنَّه أَوسَطُ الجَنَّة وأَعلىٰ الجنَّةِ**»(١).

ومنها: أن الجنَّة مثل الخَيمة، وذلك لأن الفِردَوس وسطُ الجنَّة وأعلىٰ الجنةِ، ولا يكون وسطًا وأعلىٰ إلَّا إذا كان مِثْل القُبَّة؛ لأنه لو كان العَرش مُسطَّحًا لم يَكن وسَط الجَنَّة، بل يَكون أعلىٰ الجنَّة أو فَوق الجَنَّة، ولكنه ليس هو الوَسط، فالوسطُ الأعلىٰ لابد أن يكونَ مِثل القُبَّة، وكما جاء في الحَدِيث: «**إنَّ عَرْش اللهِ عَزَّوَجَلَّ علىٰ سَماواته مِثْل القُبَّة**»(٢)، وبه يَتبَيَّن أن هذا الكَوْن من السَّمَاوات والأَرضِين أنَّها مُكوَّرة، يَعْني: بَعضها مُحيط بالثَّاني مِن كُلِّ جَانب.

---

(١) أخرجه البخاري (٢٧٩٠) من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

(٢) أخرجه أبو داود (٤٧٢٦) من حديث جبير بن مطعم رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وضَعَّفه الألبانيُّ في «الضعيفة» (٢٦٣٩).

ومِن فوائد الحَدِيث: أنَّ عرشَ الله عَزَّوَجَلَّ هو سَقف هذه الدَّرجة، أو هذا المَكان من الجنَّة الَّذي هو الفِرْدَوس؛ لأن قَوْله: (وَفَوْقَهُ عَرْشُ الرَّحْمَنِ) لَولا أنه السَّقف لكان الَّذي فَوقه هو سَقفه، ولا سِيَّما علىٰ رِواية الرَّفع: (فوقُه عرش الرَّحْمَن)، ففيه دليلٌ صَريح بأن عرش الرَّحْمَن بمَنزلة السَّقف للفِرْدَوس.

مَسْأَلَة: ما هي الأمُور الَّتي يَكون بها إقامَة الدِّين حتىٰ لا يَجِب عليه الهِجرة؟

الجَوَاب: بأن يَستطيع أن يُصلي ويَصوم ويتصدَّق ويَعمل العِبادات ولا أحد يتعرَّض له.

وكَذلك الدَّعوة إذا كان البلدُ بلَدًا إسْلاميًّا فالهِجْرة لا تَجِب منها، لكِن إذا كان بَلد كُفر فقد يُقال بوُجوب الخُروج إذا مُنع من الدَّعوة؛ لأن الدعوةَ لا شك أنها من المُهِمَّات في الدِّين.

مَسْأَلَة: ما الحِكمَة من عدَم ذِكْر الحَجِّ في هذا الحَدِيث؟

الجَوَاب: مِثْل هذا يُحمل علىٰ حَدِيث مُعاذ وشِبْهِه، والَّذي ليس فيه ذِكْر الحجِّ ولا يُوجد فيه ذِكْر الصَّوم، علىٰ أنه لم يَأت زَمَنُهما بَعدُ، ولكن هذا في الأعْمال بقَطْع النَّظر عن العامِّ، والأعمالُ الَّتي يُضمن لصاحِبها دُخول الجنَّة لابد أن يَكون فيها الزَّكَاةُ والحَجُّ.

مَسْأَلَة: الإمامُ مَالك لمَّا قال للَّذي سَأله عن كيفيَّة الاسْتواء وأجَابه عن ذلك وكأنَّه شَتمه فقَال: إنَّ الفِعْل بِدعِي، فهَل يَجوز أن نَقولَ للشَّخص المُبْتَدِع: أنْتَ مُبْتَدِع؟

الجَوَاب: الإمامُ مَالك لم يَجْزم بذلك، ولكِن قَال: ما أُراك إلَّا مُبتدعًا، فَلم يَجْزِم، يَعْني: ما أَظُنُّك إلَّا مِن أَهْل البِدَع، ولا بأسَ أن تَقولَ للشَّخص المُبتدع: أَظُنُّ هَذا مُبْتدعًا، أو تَقول له: أَظُنُّك مُبتدعًا؛ لأن الظَّنَّ غيرُ الشَّهادة أو الحُكْم اليَقيني.

❑ قال البُخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٤٢٤] حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ -هُوَ التَّيْمِيُّ-، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: دَخَلْتُ المَسْجِدَ وَرَسُولُ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَالِسٌ، فَلَمَّا غَرَبَتِ الشَّمْسُ قَالَ: «**يَا أَبَا ذَرٍّ، هَلْ تَدْرِي أَيْنَ تَذْهَبُ هَذِهِ؟**». قَالَ: قُلْتُ: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: «**فَإِنَّهَا تَذْهَبُ تَسْتَأْذِنُ فِي السُّجُودِ فَيُؤْذَنُ لَهَا، وَكَأَنَّهَا قَدْ قِيلَ لَهَا: ارْجِعِي مِنْ حَيْثُ جِئْتِ. فَتَطْلُعُ مِنْ مَغْرِبِهَا**». ثُمَّ قَرَأَ: ﴿ذَٰلِكَ مُسْتَقَرٌّ لَهَا﴾ فِي قِرَاءَةِ عَبْدِ اللهِ.

[أطرافه: ٣١٩٩، ٤٨٠٢، ٤٨٠٣، ٧٤٣٣ - تحفة: ١١٩٩٣]



الشَّرح

الشَّاهِد: قَوْلُه: «فَإِنَّهَا تَذْهَبُ تَسْتَأْذِنُ فِي السُّجُودِ فَيُؤْذَنُ لَهَا، وَكَأَنَّهَا...» إلخ، في بعضِ الرِّوايات: «**تَسجُد تحت العرْش**»، والبُخَاري لم يأتِ بها في هذا اللَّفْظ، وهذا من تَصرُّفاته الكثيرة رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه يأتي بالحَدِيث وإن لم يُوجَد به الشَّاهِد؛ لأجل أن يَعتَنِي الطَّالِبُ بالبَحث عن اللَّفْظ الآخر الَّذي فيه ذِكْر ما يكونُ شاهدًا للباب.

أحيانًا يَكون الحَدِيث قد ورَد في «الصَّحِيح» نَفسه، وكأنه يَقول: ارْجِع وابْحَث في «الصَّحِيح» حتىٰ تَجد اللَّفْظ الَّذي يَكون شاهدًا للتَّرجَمة، وأحيانًا لا يَكون في «الصَّحِيح»؛ لأنه ليس علىٰ شَرْطه، وهذا من حُسْن تَصرُّف البُخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في التَّأليف؛ لأنَّ هذا يُشَجِّع الطَّالبَ علىٰ البَحث والمُناقَشة.

وفي هذا الحَدِيث دليل واضح علىٰ: أن الشَّمس هي الَّتي تجري في الأُفُق وتدور علىٰ الأَرْض؛ لأنه قال: «**أين تَذهب؟**» فأسْنَد الذَّهابَ إلَيها، والأصْلُ: أنَّ

إسْناد الفِعْل لِمَن قامَ به علىٰ وَجْه الحَقيقَة لا علىٰ وَجْه المَجاز، وكذلك في القُرْآن: ﴿وَتَرَى ٱلشَّمْسَ إِذَا طَلَعَت تَّزَٰوَرُ عَن كَهْفِهِمْ ذَاتَ ٱلْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَت تَّقْرِضُهُمْ ذَاتَ ٱلشِّمَالِ﴾ [الكهف: ١٧]، فهَذه أرْبَعة أَفْعال، كلُّها مُضافة إلىٰ الشَّمس: (إذا طلعت) (تزاور) (وإذا غربت) (تقرض)، وكَذلك قوله تَعالَىٰ: ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ﴾ [ص: ٣٢] أي: تغَطَّت به.

كلُّ هذه النُّصوص ظاهرُها أن الشَّمسَ هي الَّتي تدورُ علىٰ الأَرْض، وهذا ما نَعتقدُه إلىٰ الآن، ولم يَتبيَّن لنا شيءٌ نَستطيع أن نَدفع به هذه الظَّواهر ويَكون حُجَّةً لنا عند الله عَزَّوَجَلَّ، فالواجبُ علينا أن نأخذَ بهذه الظَّواهر، وإن كان عند بعضِ النَّاس الآن ما هو كالمَحسوس بأنَّ الشَّمس لا تدورُ حولَ الأَرْض، وأنَّ تَعاقُب اللَّيل والنَّهار إنَّما هو بِدَوران الأَرْض حَولَها، ويَرون ذلك عندهم من الأمُور اليَقينيَّة الَّتي لا إشكالَ فيها.

فنَحن نقولُ: يَجب أن نَتمسَّك بظاهِر القُرْآن والسُّنَّة حتىٰ يتبيَّن لنا أن الأمرَ علىٰ خلافِ ذلك، مما يُسوِّغ لنا أن نُخْرِج النُّصوصَ عن ظَواهِرها إلىٰ هذا المَعْنىٰ الَّذي تَيقَّناه؛ لأن دِلَالَة ظَواهِر النُّصوص علىٰ الحُكم دِلَالَة ظَنِّيَّة؛ ولهذا نَقول: ظاهِرُ القُرْآن وظاهِرُ السُّنَّة ليس صَريحًا، لكنَّه ظاهِر قَويٌّ كالصَّريح، فلو فُرض أن النَّاس تيقَّنوا أن الشَّمس ليست هي الَّتي تَدور علىٰ الأَرْض ويَحصل به اختِلاف اللَّيْل والنَّهار، قُلنا: إنَّه يُمكن أن نَصرف هذه الظَّواهر إلىٰ معنًىٰ لا يُخالف الوَاقع؛ لأن القُرْآن لا يُمكن أن يُخالف الوَاقِعَ.

فنَقول: «إذا طَلَعت» في رَأْي العَيْن، «وإذا غَربت» في رأْي العَين، «تَزاوَر» في رَأْيِ العَين، و«تَقْرض» في رأْي العَين، و«تَذهب» في رَأْي العَين، فالوَاجب عَلينا -ما دامَت المَسْأَلَة ليسَتْ يَقينِيَّةً- أن نَأْخُذ بظَواهر الكِتَاب والسُّنَّة.

أيضًا في هذه المَسْأَلَة إِشْكَال: وهو أن الشَّمسَ تَغرُب في الأُفُق في كلِّ لَحظَة؛ لأنَّها تَدورُ، فهي إذا غَرَبت عَنَّا في الحالِ غَرَبت عمَّن بَعدَنا، فهي دائمًا طَالِعَة غَارِبَة، فمَتىٰ يكُون السُّجود؟

إنَّ الواجبَ عَلينا أن نُؤمِن بما أَخْبَر به الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وألَّا نَقولَ: كَيف؟ ولَكن نَقول: اللهُ أَعلمُ، وجَائز أن تَكُون دائمًا في سُجود؛ كما قَالَ تَعالَىٰ: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ وَٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ وَٱلنُّجُومُ وَٱلْجِبَالُ وَٱلشَّجَرُ وَٱلدَّوَآبُّ﴾ [الحج: ١٨]، فهي أيضًا تَكُون دائمًا في سُجود، وما المَانع من ذلك؟! إذا كان المَلائكَة ﴿يُسَبِّحُونَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٠]، فلا غرابة أن تكُون الشمس دائمًا في سجود.

أو يُقال: إنَّها تَسجد إذا غابت عن هذه المنْطِقة من الأَرْض الَّتي تَحدَّث فيها الرَّسُول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقط، وأما سُجودُها إذا غابَت عن بَقيَّة الأراضي فاللهُ أَعلَم. وبهذا نَتخَلَّص من هذا الإشْكال الَّذي طعَن به العَقلانِيُّون في هذا الحَدِيث؛ لأن الَّذين يَرجعون إلىٰ عُقولهم يَسْهُل عليهم جدًّا أن يردوا الحَدِيث، بل أن يَردوا النُّصوصَ إن كان مما يُمكِن الطَّعن فيه رأسًا، فإن كان مما يمكن ردُّه، رَدُّوهُ، وقالوا: هذا خَبَر آحَاد، فلا يُمكن أن يَحكم علىٰ العَقْل، وإن كان مما لا يُمكن رَدُّه من القُرْآن أو المُتواتر من السُّنَّة، حرَّفُوه إلىٰ مَعْنًىٰ آخر يُوافق ما يدَّعون أنه العَقل.

وهذا غلَطٌ عَظيم؛ لأنَّ الأمُور الغَيبيَّة أَكبَر مِن أنْ يُدرِكَها العَقلُ، وإذا لم نُسَلِّم حصَل لنا إشْكالَات كَثيرة؛ أَرأيتم الشَّمس يَومَ القيامَة تَدنو من الخَلائق قدْرَ مِيل، ويَعرق النَّاس وهم في مكانٍ واحدٍ علىٰ قَدْر أعمالهم؛ مِنهم مَن يَبْلُغ العَرَق إلىٰ كَعْبَيْه، ومِنْهم مَن يَبْلُغ إلىٰ رُكْبَتَيه، ومِنْهُم مَنْ يَبلُغ إلىٰ حَقْوَيه، ومِنهم مَنْ يُلجِمُه العَرَقُ، هل

هذا يُمْكن في هذه الدُّنْيا؛ أن يكون أناسٌ في مكانٍ واحدٍ ويكون العَرق يبلغُ بهم هذا المَبلغ المُتفاوت؟! لا، لكن أمُور الغَيب أمُور ليس فيها إلَّا التَّسليم فقط، نَقول: سمِعنا وآمَنَّا وصَدَّقْنا، وليس هذا شَيء أمامنا حتىٰ نَعرف، إن هذا الشَّيءَ غَيبِيٌّ، إذا أُخْبَر به الصَّادق، وجَب قَبولُهُ والاسْتِسْلام له.

مَسْأَلَة: لماذا يكون ظِلُّ الشَّيء عند شُروق الشَّمس من ناحِية الغَرْب، وعند غُروب الشَّمس من نَاحية الشَّرق، فهذا يدلُّ علىٰ أن الشَّمسَ هي الَّتي تَدور علىٰ العَالَم؟

الجَوَاب: نقول: يَجب عَلينا ونَحنُ نُؤمن باللهِ ورَسُوله أن نَأخُذَ بظَواهِر الكِتَاب والسُّنَّة، حتىٰ يتبيَّن لنا مِثل الشَّمس أنَّها علىٰ خِلاف ظَاهِرها، فإذا تبيَّن لنا أنَّها علىٰ خِلافِ ظَاهِرها فإنَّنا نُؤمِن بالوَاقع، ونَقول: هذه الظَّواهر يُمكن أن تُصرَف إلىٰ مَعْنىٰ يُطابق الوَاقع، ونَحن نعلم أن الكفَرة ومن انْبَهر بعلومِهم سيقولون: ما هذه العقليَّة؟! الأمرُ عندنا مثل الشَّمس، نَتيقَّن يقينًا أن اختلافَ اللَّيل والنَّهار بسَبب دَوران الأَرْض لا بسَبب دوران الشَّمس.

فنَقول: إذا كان هذا عِندكم مَعْلُومًا بالضَّرورة أو متيقَّنًا فلكم اليَقين، أما نَحنُ فسَنَظَلُّ علىٰ ظاهِر كَلام الله ورسُوله حتىٰ يتبيَّن لنا.

مَسْأَلَة: الآيَات الَّتي جاءت في الشَّمس صَريحة في أن الشَّمس هي الَّتي تَدور، لقَول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَٱلشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَّهَا﴾؟ ألَا يَفهم أنَّها تَجري؟

الجَوَاب: بَلىٰ، لا يُوجد شَكٌّ أن ظَواهِر الكِتَاب والسُّنَّة علىٰ هذا، لكِن المُشكِل أن بعضَ النَّاس الآن -حتىٰ من المُسْلِمين- يَرىٰ أن المَسْأَلَة قَطعيَّة، وليس

فيها جِدَالٌ أنَّ اخْتِلاف اللَّيل والنَّهار بسَبب دَوران الأَرْض، لا بسَبب دَوران الشَّمس.

مَسْأَلَة: ما الَّذي يَمنع؟ فالأَرْض تَدور، والشَّمسُ تَدور، هل لأنَّ الشَّمسَ أسْرَع من الأَرْض؟

الجَوَاب: أقُول: لا يَمنع هذا، ولكِن كَوننا نقول: إنَّ الشَّمس بالنِّسْبة للأَرْض ثَابتة، وأن الشَّمس تَدور حَول مِحوَرها فَقط، هذا ليس بصَحيحٍ.

وكَثيرٌ من عُلَماء المُسْلِمين أثبتوا أن الشَّمسَ تَجري وتدور، والأَرْض تَدور، يَعْني: القُرْآن لم يُنكر هذا، ولم يُثبتها بالنِّسْبة للأرض، إنما الشَّمس يقينًا تَجري بنَصِّ القُرْآن.

مَسْأَلَة: ولكن هل اخْتِلاف اللَّيل والنَّهار بسَبب الشَّمس أو بسَبب الأَرْض؟

الجَوَاب: من الشَّمس؛ لأن الأَرْض تَدور بسُرعة بَسيطة، والشَّمس أسْرَع منها.

ونقول: بالنِّسْبة لدَوران الأَرْض نُسلِّم به، وليس في القُرْآن والسُّنة ما يُعارضُه مُعارضةً بَيِّنَةً، لكن يَطول البَحثُ فيه، وإتْعاب الأفكَار وإضَاعة الأوقات فيه لا فائدة من ذلك.

مَسْأَلَة: ما المُرَاد بقَول الرَّسُول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الحَدِيث: «**ارْجِعي من حَيثُ جِئْت**»، فتَطلُع من مَغرِبها؟

الجَوَاب: يَعْني: أنها إذا سجَدت واستأذَنت، فإنه لا يُؤذَن لها، ويقال: ارْجِعي من حيث جِئتِ، فتَطْلُع من مَغربها.

فائدة: إذا قِيل لها: «**ارْجِعي من حيثُ جئتِ**»، رَجَعت وخَرجت علىٰ النَّاس من

الغَرب، وحينئذ يُؤمن النَّاسُ كُلُّهم، لكِن الله يَقول: ﴿لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِىٓ إِيمَٰنِهَا خَيْرًا﴾ [الأنعام: ١٥٨].

❑ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٤٢٥] حَدَّثَنَا مُوسَى، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ السَّبَّاقِ أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ. وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنِ ابْنِ السَّبَّاقِ، أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ حَدَّثَهُ قَالَ: أَرْسَلَ إِلَيَّ أَبُو بَكْرٍ فَتَتَبَّعْتُ الْقُرْآنَ حَتَّى وَجَدْتُ آخِرَ سُورَةِ التَّوْبَةِ مَعَ أَبِي خُزَيْمَةَ الأَنْصَارِيِّ، لَمْ أَجِدْهَا مَعَ أَحَدٍ غَيْرِهِ: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ [التوبة: ١٢٨] حَتَّى خَاتِمَةِ بَرَاءَةٌ. وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يُونُسَ بِهَذَا، وَقَالَ: مَعَ أَبِي خُزَيْمَةَ الأَنْصَارِيِّ.

[أطرافه: ٢٨٠٧، ٤٠٤٩، ٤٦٧٩، ٤٧٨٤، ٤٩٨٦، ٤٩٨٨، ٤٩٨٩، ٧١٩١- تحفة: ٦٥٩٤، ٣٥٢٧أ، ٣٧٢٩]



آخر السُّورة: ﴿فَإِن تَوَلَّوْا فَقُلْ حَسْبِىَ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَهُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [التوبة: ١٢٩] هذا هو الشَّاهِد في الحَدِيث.

وزيدُ بنُ ثَابت رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أحَدُ النَّفَر الَّذين كلَّفَهم أبو بَكْر وعُمَر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا أن يَتتبَّعوا القُرْآن ويَجمَعوه، وهذا هو الجَمْع الأَوَّل للقُرْآن، علىٰ عَهْد أبي بَكر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، أما جَمْعُ عُثمان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ فإنَّما كان جَمعُه علىٰ حَرْف واحِد، وهي لُغَة قُرَيش، وكان

في الأوَّل يَقرؤه النَّاس بِلُغَاتِهم، وهذا مَعْنىٰ قوله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أُنْزِلَ القُرْآنُ عَلَىٰ سَبْعَةِ أَحْرُفٍ**»[1].

فلمَّا كان في عَهْد عُثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ واتَّسعت الفُتوحاتُ وانتَشر المسلمون في كل مَكان، وصار بعضُهم يقرأ بهذا وبعضُهم يقرأ بهذا، خاف عثمانُ ومَنْ معه من الصَّحابة أن تَقع فتنةٌ بين المُسْلِمين، فاستشار الصَّحابةَ وجمَعهم علىٰ حَرْفٍ واحِد، وهو لُغةُ قُرَيْش، وليسَت القِراءات السَّبعُ هي الحُروفَ السَّبعة، بل القِراءاتُ السَّبع كلُّها علىٰ حَرْف واحِدٍ، وهو لُغة قُرَيش، فاجْتَمع المُسلمون -ولله الحمد- علىٰ ذلك، وحصَل بهذا خيرٌ كَثير.

ولكِن إذا قال قائل: هذه الآياتُ الَّتي هي آخِر سُورة التَّوبة، مع أبي خُزيمة الأنصاريِّ، وهو واحدٌ، فكيف اعتَمد الصَّحابةُ علىٰ نَقْل واحِدٍ وهو كَلامُ الله عَزَّوَجَلَّ؟

قلنا: الجَواب علىٰ هذا:

الأمر الأول: أن أبَا خُزيمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جَعل النَّبيُّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَهادَته بشَهادَة رَجُلَيْن[2]، هذه واحِدَة.

---

(١) أخرجه البخاري (٢٤١٩)، ومسلم (٨١٨) من حديث عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه أبو داود (٣٦٠٧) من حديث خزيمة بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، «أن رسول الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ابْتَاعَ فَرَسًا مِنْ أَعْرَابِيٍّ، فَاسْتَتْبَعَهُ النَّبِيُّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِيَقْضِيَهُ ثَمَنَ فَرَسِهِ، فَأَسْرَعَ رَسُولُ اللهِ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَشْيَ وَأَبْطَأَ الْأَعْرَابِيُّ، فَطَفِقَ رِجَالٌ يَعْتَرِضُونَ الْأَعْرَابِيَّ، فَيُسَاوِمُونَهُ بِالْفَرَسِ وَلَا يَشْعُرُونَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ابْتَاعَهُ، فَنَادَىٰ الْأَعْرَابِيُّ رَسُولَ اللهِ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: إِنْ كُنْتَ مُبْتَاعًا هَذَا الْفَرَسِ وَإِلَّا بِعْتُهُ؟ فَقَامَ النَّبِيُّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ سَمِعَ نِدَاءَ الْأَعْرَابِيِّ، فَقَالَ: «**أَوْ لَيْسَ قَدِ ابْتَعْتُهُ مِنْكَ؟**» فَقَالَ الْأَعْرَابِيُّ: لَا، وَاللهِ مَا بِعْتُكَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**بَلَىٰ، قَدِ ابْتَعْتُهُ مِنْكَ**» فَطَفِقَ الْأَعْرَابِيُّ، يَقُولُ =

الأمر الثَّاني: أن تَلقِّي الصَّحابةِ له بالقَبول كافٍ في ثُبوته، فالصَّحابَة تَلَقَّوه بالقَبُول، واعْتَمَدُوه قُرآنًا.

الأمرُ الثَّالث: أن الله عَزَّوَجَلَّ قال في كتابه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحِجر: ٩]، ومُحالٌ أن يُزاد في القُرْآن شَيء، أو يُنقص منه شَيءٌ، ولا يُبيِّنه اللهُ بأَيِّ وَسيلَة، فكَون هذه الآيَات تَكُون عند أبي خُزَيْمة ويَتلقَّاها الصَّحابةُ بالقَبول، ولم يَظْهر لَهم ما يُنْكَر مِن عِند الله عَزَّوَجَلَّ، دلِيلٌ علىٰ ثُبوت ذلك.

وبهذا، نَعرف ما ذكره بعضُ أهل العِلم أن مَن أنْكَر حَرفًا من القُرْآن فإنَّه كافر؛ لأنه مُكذِّبٌ لقَول الله تَعالَىٰ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾، وكذلك مُخالف لسَبيل المُؤمنين، وقد قال الله تَعالَىٰ: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

فالقُرْآن -ولله الحَمدُ- مَحفُوظٌ، لم يُنْقَص منه شيءٌ، ولم يُزَدْ فيه شَيءٌ، وقد يَكون في بعض القِراءات حَذفُ واوٍ مَثلًا، تُحذف الوَاو من بَعض القِراءات السَّبعية وهذا لا يَضُرُّ؛ لأن المُسْلِمين اتَّفقوا علىٰ تلَقِّي هذه القِراءات بالقَبول، حتىٰ ما حُذف منها حَرف، لكن ما أَجمع القُرَّاءُ عليه فإنه لا يَجوزُ إنْكارُ شَيء مِنه أبدًا، واللهُ أَعلَمُ.

=

هَلُمَّ شَهِيدًا، فَقَالَ خُزَيْمَةُ بْنُ ثَابِتٍ: أَنَا أَشْهَدُ أَنَّكَ قَدْ بَايَعْتَهُ، فَأَقْبَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَىٰ خُزَيْمَةَ فَقَالَ: «بِمَ تَشْهَدُ؟»، فَقَالَ: بِتَصْدِيقِكَ يَا رَسُولَ اللهِ فَجَعَلَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَهَادَةَ خُزَيْمَةَ بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ»، وصححه الألباني في «المشكاة» (٤٦٢٤).



□ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٤٢٦] حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ، حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي العَالِيَةِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ عِنْدَ الكَرْبِ: **«لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ العَلِيمُ الحَلِيمُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ رَبُّ العَرْشِ العَظِيمِ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَرَبُّ الأَرْضِ رَبُّ العَرْشِ الكَرِيمِ»**.

[تحفة: ٥٤٢٠ - ٩/١٥٤]



الشَّرح

الشَّاهِد من هذا الحَدِيث: قَوْله: «رَبُّ العَرش العَظيم»، فقد وَصف العرشَ بوَصْفَين:

أولًا: العِظَم.

والثَّاني: الكَرَم، وليس المُرَاد بالكَرم البَذْل والعَطاء؛ لأن العرشَ لا يَبْذل ولا يُعطِي، لكن يُراد به الحُسْن والبهاءُ، وهذا كقول النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لمُعاذ بنِ جَبل حين بعثَه إلىٰ اليَمن: «إيَّاك وكَرائمَ أموالِهم»، أي: الحَسَن مِنْها، يَعْني: لا تَأْخُذ في الزَّكَاة الحَسَن من المالِ.

وعلىٰ هذا؛ فيَكون العرشُ عظيمًا في حَجمه، وكريمًا في صِفَته ومَنْظره، وهذا الدُّعَاء يَقولهُ الإنسانُ إذا أصابه الكرْبُ، كما كان النَّبيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يدعو به، وفائدتُه: أنه يُزيل الكربَ أو يُخفِّفُه.

فائدة: هذه الجمل الوارِدة في الحَدِيث كلُّ جُملة منها مُشتملة علىٰ تَوْحِيد الله عَزَّوَجَلَّ:

«لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ العَلِيمُ الحَلِيم، لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ رَبُّ العَرْشِ العَظِيم، لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ ربُّ السَّمَاوات ورَبُّ الأَرْض رَبُّ العَرْشِ الكَرِيم».

□ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٤٢٧] حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «النَّاسُ يَصْعَقُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ، فَإِذَا أَنَا بِمُوسَى آخِذٌ بِقَائِمَةٍ مِنْ قَوَائِمِ العَرْشِ».

[أطرافه: ٢٤١٢، ٣٣٩٨، ٤٦٣٨، ٦٩١٦، ٦٩١٧ - تحفة: ٤٤٠٥]

[٧٤٢٨] وَقَالَ المَاجِشُونُ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ الفَضْلِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ بُعِثَ، فَإِذَا مُوسَى آخِذٌ بِالعَرْشِ».

[أطرافه: ٢٤١١، ٣٤٠٨، ٣٤١٤، ٦٥١٧، ٦٥١٨، ٧٤٧٢ - تحفة: ١٤٩٦٦]



الشَّاهِد: قوله: «بِقَائِمَةٍ مِنْ قَوَائِمِ العَرْشِ»، فهذا يدلُّ على: أن العرشَ له قوائمُ، وعليه فيكون العرشُ محدودًا، لكنه ليس صغيرًا، بل هو كبيرٌ وعظيم، كما وصفه الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بذلك.





❑ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:



٢٣ باب قول الله تعالى: ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٤]

وَقَوْلِهِ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠] وَقَالَ أَبُو جَمْرَةَ: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، بَلَغَ أَبَا ذَرٍّ مَبْعَثُ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ لأَخِيهِ: اعْلَمْ لِي عِلْمَ هَذَا الرَّجُلِ الَّذِي يَزْعُمُ أَنَّهُ يَأْتِيهِ الخَبَرُ مِنَ السَّمَاءِ. وَقَالَ مُجَاهِدٌ: العَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُ الكَلِمَ الطَّيِّبَ، يُقَالُ: ذِي المَعَارِجِ: المَلائِكَةُ تَعْرُجُ إِلَى اللهِ.

الشرح

هذا الباب ذكَره بعد ذِكْر الاستواءِ علي العرش؛ لأن الاسْتواءَ علىٰ العرْشِ عُلوٌّ خاصٌّ، وهذا البابُ للعُلوِّ العامِّ الشَّامل لكلِّ شيء، فاللهُ جَلَّ وَعَلَا عالٍ علىٰ كلِّ شَيء علوًّا عامًّا شاملًا.

والعلوُّ له أدلَّة: منها ما ترجَم به البُخَاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في قوله تَعالَىٰ: ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ والمَلائكَة جَمْع مَلَك، وأصله: مَلأَك، وأصْل مَلْأَك: مَألَك، فهي حُوِّلت عدَّة مرات؛ لأنه مشتقٌّ من الأَلوكة، وهي الرِّسالة، والمَلائكَة رُسُلٌ كما قال الله تَعالَىٰ: ﴿جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا أُوْلِيٓ أَجْنِحَةٍ﴾ [فاطر: ١].

ففيها أوَّلًا: قلْبُ مَكان؛ لأن أصْل مَلأك مَألك؛ لأنه من الأَلوكة، فالهمزة مقدَّمة ثم حُذفت الهمزة تخفيفًا، فقيل: مَلك، ونُقلت حَركَتُها إلىٰ اللَّام، والجَمْع مَلائكَة.

والمَلائكَة: عَالَم غَيبِيٌّ، خَلقهم اللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ مِن نُور، وجَعل وظائفَهم مُتنوِّعة، وهم صُمْدٌ لا يَحتاجون لأكْل، ولا شُرب، ولا يتبولَّون، ولا يَتغوَّطون؛ لأنَّهم صُمْدٌ، ليس لهم أجوافٌ، كما قرَّر ذلك أهلُ العِلم، وأما قَوْله: ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ﴾، فالمُرَادُ تَصعد إلىٰ الله؛ لأن العُروج مَعناه الصُّعود، والصُّعود لا يَكون إلَّا مِن أَسْفل إلىٰ أعْلىٰ.

ففِي هذا دَليلٌ علىٰ: عُلوِّ الله عَزَّوَجَلَّ.

وفيه دليلٌ علىٰ: كَمَال مَلكُوتِه وعَظيم سُلطانه، حيث هَؤُلاء الرُّسل المَلائكَة العِظام يَصعَدون إلىٰ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وأما قوله: ﴿وَٱلرُّوحُ﴾ فيَحتَمل أن يَكون المُرَاد بها جِبريل، كما قال تَعالَىٰ: ﴿قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ﴾ [النحل: ١٠٢]، وقال: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾ [الشعراء: ١٩٣، ١٩٤]، ويَحتَمِل أن يُراد بها: أَرواحُ بني آدمَ، تَعرُج إلىٰ الله عَزَّوَجَلَّ بعد المَوت، ثم إن كان مؤمنًا فُتِّحَتْ لها أبوابُ السَّماء، وإلا أُغْلِقَت أبوابُ السَّماء دونها، وطُرحت علىٰ الأَرْض والعياذ بالله.

وقَوْله: «جلَّ ذِكْره»: أَيْ: عَظُم ذِكْرُه «﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾»، إليه: أي: إلىٰ الله، ﴿يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾، الكَلِم: اسمُ جَمع للكَلام، والمُرَاد بالكَلِم الطَّيِّب: كلُّ كَلام يُقرِّب إلىٰ الله عَزَّوَجَلَّ، فهو كَلِم طَيِّب، وأَعظَمُه كَلام الله عَزَّوَجَلَّ، ثُمَّ الذِّكْر، ثم الأمْرُ بالمَعروف والنَّهي، يَعْني: هو دَرَجات، لا نَسْتَطيع أن نُرتِّبها، لكن المُرَاد بالكلم الطَّيب: كلُّ كلام يقرِّب إلىٰ الله عَزَّوَجَلَّ، فهو يَصعَد إلىٰ الله ولا يَكون كَلِمًا طيِّبًا إلَّا إذا كان مبنيًّا علىٰ الإخلاص وعلىٰ المتابعة؛ لأن ما لا إخلاصَ فيه فليس بطيِّب، وما لا مُتابعةَ فيه فليس بطَيِّبٍ أيضًا.

وقوله: «﴿وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾»: اختلف العُلَماء في فاعل «يَرفع»، فقيل: إن الفَاعلَ هو اللهُ، يَعْني: أن الله يرفع العملَ الصالح، وقيل: إن المُرَاد به أن العمل الصالحَ يَرفع الكَلِمَ الطَّيِّب، فيكون فاعل الرَّفع هو العمَل الصالح.

والأقربُ: الأوَّل، فإنَّه لمَّا ذكَر القَول أنه يَصعد إلىٰ الله عَزَّوَجَلَّ بيَّن أن العملَ الصَّالح أيضًا يُرفع عند الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ويُجزي به يوم القِيامة الحسَنة بعَشر أمثالها إلىٰ سَبع مئة ضِعْف إلىٰ أضْعاف كثيرَة، ثم ذَكَر أَثَرَ أبي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أنه قال لأَخيه: «اعْلَم لِي عِلمَ هذا الرَّجل الَّذي يَزعمُ أنه يَأتيه الخبرُ من السَّماء»: «مِن» هَذه للغَاية، يَعْني: مِن السَّماء إلىٰ الأَرْض، والخبر الَّذي يأتي الرَّسُولَ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هو الوَحْي، فإذا كان من السَّماء كان المُوحِي به في السَّماء، فيَكون في هذا دليلٌ علىٰ علوِّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

وقوله: «وَقَالَ مجَاهِدٌ: العَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُ الكَلِمَ الطَّيِّبَ»: وهَذا أحَد التَّفسيرين في الآيَة، وعليه يَكونُ فاعِل الرَّفع: العمَلَ الصَّالح.

وقوله: «يُقَالُ: ذِي المَعَارِجِ: المَلائكَة تَعْرُجُ إِلَىٰ الله»: يُشير إلىٰ آية سُورة المَعارج: ﴿لَيْسَ لَهُۥ دَافِعٌ ۝٢ مِّنَ ٱللَّهِ ذِى ٱلْمَعَارِجِ ۝٣ تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٢ - ٤]، فهذا مَعْنىٰ قولِه: ﴿ذِى ٱلْمَعَارِجِ﴾ أي: أن المَلائكَة تَعرج إلىٰ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وهذا نَظير قَوْله: ﴿رَفِيعُ ٱلدَّرَجَٰتِ ذُو ٱلْعَرْشِ﴾ [غافر: ١٥] يَعْني: أنَّ الله عَزَّوَجَلَّ رَفِيع الدَّرجات، ومن قال: إن مَعناها رافِع الدَّرجات فقَد أَخطأ؛ لأن هذه الصِّفة المُشبَّهة أُضِيفت إلىٰ اسْم، أُضيفت إلىٰ الفَاعل، يَعْني: أن دَرجاتِه رَفيعةٌ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

مَسْأَلَة: ما وَجْه التَّعارض بين حَدِيث الإسْراء والمُعراج: أن النَّبيَّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رأىٰ آدمَ في السَّماء الدُّنْيا وعن يَمينه أَرواح المُؤمنين وعَن يَساره أَرواح

غير المُؤمنين، وحديث أن أبوابَ السَّماء لا تُفتَّح لغير المُؤمنين؟

الجَوَاب: لا مُعارضة، ولا يَلزم مِن كَون أرواحِ الكُفَّار عن يَساره أن تكُون بإزائه أو عن يَسارِه وهي في أسفل السَّافلين.

❏ **قال البخاري** رَحِمَهُ اللَّهُ:

[٧٤٢٩] حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلائِكَةٌ بِالنَّهَارِ، وَيَجْتَمِعُونَ فِي صَلَاةِ العَصْرِ وَصَلَاةِ الفَجْرِ، ثُمَّ يَعْرُجُ الَّذِينَ بَاتُوا فِيكُمْ فَيَسْأَلُهُمْ وَهُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ، فَيَقُولُ: كَيْفَ تَرَكْتُمْ عِبَادِي؟ فَيَقُولُونَ: تَرَكْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ، وَأَتَيْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ**».

[أطرافه: ٥٥٥، ٣٢٢٣، ٧٤٨٦ - تحفة: ١٣٨٠٩]



الشَّاهِد من هذا الحَدِيث: قَوْله: «**ثُمَّ يَعْرُجُ الَّذِينَ بَاتُوا فِيكُمْ فَيَسْأَلُهُمْ**»: يَعْني: الله عَزَّوَجَلَّ، وهو أعلَمُ بِهم.

أوَّلًا: في هذا الحَدِيث إشْكَال لُغَوي، وهو قَوْله: «**يَتعاقَبُون فيكم مَلائكَة**» والمَشْهور في لغة العرب: أن علامةَ الجَمع لا تَسبق الفِعل إذا كان الفاعلُ ظاهرًا، فيُقال في هذا: يَتعاقب فيكم مَلائكَة، وهذه اللُّغَة هي الصَّواب، والوَاو هنا في قوله: «**يتَعاقبون**» حرفٌ دالٌّ علىٰ الجَمْع وليس فاعلًا، بل الفاعل (مَلائكَة).

وقد اختلف النَّحويُّون في تَخريج هذه اللُّغَة:

فقيل: إنها شاذَّة، وهذا اختيارُ ابن هِشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ(١)، قال: وشَذَّ (يَتعاقبون فِيكم)، «أوَمُخْرِجِيَّ هُم؟».

والشَّاذ يَقول العُلَماء: إنَّه يُحفظ ولا يُقاس علَيه، بمَعْنىٰ: نَحفَظُه مِن كَلام العَرَب، ولكننا لا نتكلَّم بمِثله؛ لأنه شاذٌّ. وقيل: بل هي لُغة، لكنَّها رَديئة وقَليلة، وعلىٰ هذا فيُمكن أن يُتحدَّث بمِثلها لكن نقول للمُتحدِّث بمثلها: إن هذه اللُّغَة رَديئة.

وقيل: بل الفَاعل هو في الضَّمير «يَتعاقبون»، وما بَعده عَطفُ بَيان أو بَدَل، فأَبْهَمه أوَّلًا، ثم بيَّنه ثانيًا؛ لأن البيانَ بعد الإبهام يأتي إلىٰ القَلب، وهو مُتطلِّعٌ لمَعْرِفة هذا المُبْهَم، فمثلًا: إذا قال: «يَتعاقَبون فيكم»، فيقول الإنسان: مَنْ هَؤُلاء الَّذين يَتعاقبون؟ فإذا قال: «مَلائكَة»، فبيَّن بعد الإبهام، فصَار هذا أوقعَ في نفس السَّامع، ولعلَّ هذا أقربُ ما يُقال.

ونَظيرُها قوله تَعالَىٰ: ﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾ [المائدة: ٧١] فقال: ﴿عَمُواْ وَصَمُّواْ﴾ علىٰ سَبيل الإبْهَام، ثم قال: ﴿كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾؛ لئلَّا يُظن أنَّهم كلُّهم عَمُوا وصَمُّوا.

ثانيًا: في هذا الحَدِيث: أن هَؤُلاء المَلائكَة يَجتمعون في صلاة العَصر وصلاةِ

(١) هو عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام، جمال الدين أبو محمد النحوي، ولد في القاهرة يوم السبت في الخامس من شهر ذي القَعدَة سنة (٧٠٨هـ)، وتوفي ليلة الجمعة خامس ذي القَعْدَة سنة (٧٦١هـ)، انظر: «الدرر الكامنة» لابن حجر (٢/ ٤١٥- ٤١٧)، و«بغية الوعاة» للسيوطي (٢/ ٦٨- ٧٠)، و«شذرات الذهب» لابن العماد (٦/ ١٩١، ١٩٢).

الفَجر؛ ولهذا حثَّ النَّبيُّ صَلَّاَللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ علىٰ المُحافظة عليهما، وقال: «**مَن صلَّىٰ البَرْدَيْن دخَل الجَنَّة**»[1]، وقال حين تَحدَّث عن رُؤية المُؤمنين لرَبِّهم: «**فإنِ اسْتَطَعْتُم ألَّا تُغلَبوا علىٰ صَلاةٍ قَبْل طُلوع الشَّمس وصَلاةٍ قَبل غُروبها فافْعَلوا**»[2]، فهَاتان الصَّلاتان في طَرفي النَّهار، وفيهما فَوائدُ:

مِنها: أن المَلائكَة المُوكَّلين بنا يَجتَمعون في صلَاةِ الفَجْر وصَلاة العصر.

ومن فوائد هذا الحَديث: التَّمييز لهَؤُلاء المُصلِّين؛ لأن سؤالَ اللهِ للمَلائكَة ليس سؤالَ استفهامٍ للعِلْم، فالله سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ أعلَم، لكنَّه سُؤال استفهام للرَّفْع من شَأنِهم والتَّنبيه بفَضْلهم.

❑ **قال البخاري** رَحِمَهُٱللَّهُ:

[٧٤٣٠] وَقَالَ خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّاَللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: «**مَنْ تَصَدَّقَ بِعَدْلِ تَمْرَةٍ مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ، وَلَا يَصْعَدُ إِلَى اللهِ إِلَّا الطَّيِّبُ، فَإِنَّ اللهَ يَتَقَبَّلُهَا بِيَمِينِهِ، ثُمَّ يُرَبِّيهَا لِصَاحِبِهِ كَمَا يُرَبِّي أَحَدُكُمْ فَلُوَّهُ، حَتَّى تَكُونَ مِثْلَ الجَبَلِ**». وَرَوَاهُ وَرْقَاءُ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّاَللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: «**وَلَا يَصْعَدُ إِلَى اللهِ إِلَّا الطَّيِّبُ**».

[طرفه ١٤١٠ – تحفة: ١٢٨١٩، ١٣٣٧٩ – ٩/١٥٥]

---

(١) أخرجه البخاري (٥٧٤)، ومسلم (٦٣٥) من حديث أبي موسىٰ الأشعري رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ.

(٢) أخرجه البخاري (٥٥٤)، ومسلم (٦٣٣) من حديث جرير رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ.



الشَّرح

وهذا أيضًا فيه: ذِكْرُ العُلوِّ المُستفاد مِن قَوله: «ولا يَصعَدُ إلىٰ الله إلَّا الطَّيِّبُ»، والصُّعود يكون من أسْفلَ إلىٰ أعلىٰ، وهذا الحَدِيث رُوي بهذا اللَّفْظ كما قال البُخَاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ورُوي: «مَن تَصدَّق بِعدْلِ تَمرَة مِن طَيِّب، ولا يَقبَلُ اللهُ إلَّا الطَّيِّبَ»[1]، والأعم لفظ: «مِن طَيِّب»، وذلك لأنَّنا نَقولُ: الشَّيء قد يَكون خَبيثًا بكَسْبه، وقد يَكون خبيثًا بعَيْنه، فلو تصدَّق الإنسانُ بكَأس من خَمر فهُنا نقول: هذا يَكون تَصدَّق بشَيء غيرِ طَيِّب ليس مِن كَسبه، يَعْني: هو اشْتَرىٰ العنبَ بكَسْبه الطَّيِّب، ثم خَمَّرَه.

فعلىٰ هذا يكونُ قولُه: «مِن طَيِّب» أعَمَّ من قوله: «مِن كَسْبٍ طَيِّب»؛ لأنها تَشمل ما كان طيِّبًا بكسبه، وما كان طيبًا بعينِهِ.

وقوله: «لا يَقبل اللهُ إلَّا الطَّيِّبَ»: ظاهِرُهُ: أن الله لا يَقبلُ إلَّا الطَّيِّبَ، وَلو كان الإنسانُ جاهلًا به، لكن الإنسَان يُثَاب علىٰ نِيَّته.

وفي هذا الحَدِيث أيضًا: من صِفَات الله إثْبَات اليَمِين لله: «فإنَّ اللهَ يَتقبَّلُها بيَمِينه».

❑ **قال البُخَاري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٤٣١] حَدَّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَى بْنُ حَمَّادٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي العَالِيَةِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ نَبِيَّ الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَدْعُو بِهِنَّ عِنْدَ الكَرْبِ: «**لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ العَظِيمُ الحَلِيمُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ رَبُّ العَرْشِ العَظِيمِ، لَا إِلَهَ**

(١) أخرجه البخاري (٧٤٣٠)، ومسلم (١٠١٤) من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

إِلَّا اللهُ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَرَبُّ العَرْشِ الكَرِيمِ»(١).

[أطرافه: ٦٣٤٥، ٦٣٤٦ - تحفة: ٥٤٢٠]

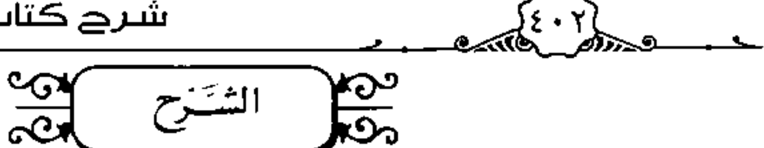


الاختلاف في اللَّفظ بَيْن هذا الحَدِيث والَّذي قبله: أنه في الحَدِيث السَّابق قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**العَظِيم الحَلِيم**»، وأما هذا الحَدِيث فقال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيه: «**العَلِيم الحَلِيم**»، وكذا قَوْله: «**رَبُّ العَرش العَظيم**»، وفي الآخر: «**ربُّ السَّمَاوات والأَرْض**».

□ **قال البُخاري** رَحِمَهُ اللَّهُ:

[٧٤٣٢] حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي نُعْمٍ -أَوْ أَبِي نُعْمٍ، شَكَّ قَبِيصَةُ-، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: بُعِثَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِذُهَيْبَةٍ فَقَسَمَهَا بَيْنَ أَرْبَعَةٍ. وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي نُعْمٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ قَالَ: بَعَثَ عَلِيٌّ وَهْوَ بِاليَمَنِ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِذُهَيْبَةٍ فِي تُرْبَتِهَا، فَقَسَمَهَا بَيْنَ الأَقْرَعِ بْنِ حَابِسٍ الحَنْظَلِيِّ ثُمَّ أَحَدِ بَنِي مُجَاشِعٍ، وَبَيْنَ عُيَيْنَةَ بْنِ بَدْرٍ الفَزَارِيِّ، وَبَيْنَ عَلْقَمَةَ بْنِ عُلَاثَةَ العَامِرِيِّ ثُمَّ أَحَدِ بَنِي كِلَابٍ، وَبَيْنَ زَيْدِ الخَيْلِ الطَّائِيِّ ثُمَّ أَحَدِ بَنِي نَبْهَانَ، فَتَغَضَّبَتْ قُرَيْشٌ وَالأَنْصَارُ فَقَالُوا: يُعْطِيهِ صَنَادِيدَ أَهْلِ نَجْدٍ وَيَدَعُنَا! قَالَ: «**إِنَّمَا أَتَأَلَّفُهُمْ**». فَأَقْبَلَ رَجُلٌ غَائِرُ العَيْنَيْنِ، نَاتِئُ الجَبِينِ، كَثُّ اللِّحْيَةِ، مُشْرِفُ الوَجْنَتَيْنِ، مَحْلُوقُ الرَّأْسِ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، اتَّقِ اللهَ! فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**فَمَنْ يُطِيعُ اللهَ إِذَا عَصَيْتُهُ، فَيَأْمَنِّي عَلَى**

(١) وأخرجه أيضًا: مسلم (٢٧٣٠).



الشَّرح

وهذا أيضًا فيه: ذِكْرُ العُلوِّ المُستفاد مِن قَوله: «**ولا يَصعَدُ إلىٰ الله إلَّا الطَّيِّبُ**»، والصُّعود يكون من أسْفلَ إلىٰ أعلىٰ، وهذا الحَدِيث رُوي بهذا اللَّفْظ كما قال البُخَاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ورُوي: «**مَن تَصدَّق بِعدْلِ تَمرَة مِن طَيِّب، ولا يَقبلُ اللهُ إلَّا الطَّيِّبَ**»[1]، والأعم لفظ: «**مِن طَيِّب**»، وذلك لأنَّنا نَقولُ: الشَّيء قد يَكون خَبيثًا بكَسْبه، وقد يَكون خبيثًا بعَيْنه، فلو تصدَّق الإنسانُ بكَأس من خَمر فهُنا نقول: هذا يَكون تَصدَّق بشَيء غيرِ طَيِّب ليس مِن كَسبه، يَعْني: هو اشْتَرىٰ العنبَ بكَسْبه الطَّيِّب، ثم خَمَّرَه.

فعلىٰ هذا يكونُ قولُه: «**مِن طَيِّب**» أعَمَّ من قوله: «**مِن كَسْبٍ طَيِّب**»؛ لأنها تَشمل ما كان طيِّبًا بكسبه، وما كان طيبًا بعينِهِ.

وقوله: «لا يَقبل اللهُ إلَّا الطَّيِّبَ»: ظاهِرُهُ: أن الله لا يَقبلُ إلَّا الطَّيِّبَ، وَلو كان الإنسانُ جاهلًا به، لكن الإنسَان يُثَاب علىٰ نِيَّته.

وفي هذا الحَدِيث أيضًا: من صِفَات الله إِثْبَات اليَمِين لله: «**فإنَّ اللهَ يَتقبَّلُها بيَمِينه**».

❑ **قال البُخَاري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٤٣١] حَدَّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَى بْنُ حَمَّادٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي العَالِيَةِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ نَبِيَّ الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَدْعُو بِهِنَّ عِنْدَ الكَرْبِ: «**لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ العَظِيمُ الحَلِيمُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ رَبُّ العَرْشِ العَظِيمِ، لَا إِلَهَ**

(١) أخرجه البخاري (٧٤٣٠)، ومسلم (١٠١٤) من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

إِلَّا اللهُ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَرَبُّ العَرْشِ الكَرِيمِ»(١).

[أطرافه: ٦٣٤٥، ٦٣٤٦ - تحفة: ٥٤٢٠]



الاختلاف في اللَّفظ بَيْن هذا الحَدِيث والَّذي قبله: أنه في الحَدِيث السَّابق قال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**العَظِيم الحَلِيم**»، وأما هذا الحَدِيث فقال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيه: «**العَلِيم الحَلِيم**»، وكذا قَوْله: «**رَبُّ العَرش العَظيم**»، وفي الآخر: «**ربُّ السَّمَاوات والأَرْض**».

❑ **قال البُخاري** رَحِمَهُ اللهُ:

[٧٤٣٢] حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي نُعْمٍ -أَوْ أَبِي نُعْمٍ، شَكَّ قَبِيصَةُ-، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: بُعِثَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِذُهَيْبَةٍ فَقَسَمَهَا بَيْنَ أَرْبَعَةٍ. وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي نُعْمٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ قَالَ: بَعَثَ عَلِيٌّ وَهُوَ بِاليَمَنِ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِذُهَيْبَةٍ فِي تُرْبَتِهَا، فَقَسَمَهَا بَيْنَ الأَقْرَعِ بْنِ حَابِسٍ الحَنْظَلِيِّ ثُمَّ أَحَدِ بَنِي مُجَاشِعٍ، وَبَيْنَ عُيَيْنَةَ بْنِ بَدْرٍ الفَزَارِيِّ، وَبَيْنَ عَلْقَمَةَ بْنِ عُلَاثَةَ العَامِرِيِّ ثُمَّ أَحَدِ بَنِي كِلَابٍ، وَبَيْنَ زَيْدِ الخَيْلِ الطَّائِيِّ ثُمَّ أَحَدِ بَنِي نَبْهَانَ، فَتَغَضَّبَتْ قُرَيْشٌ وَالأَنْصَارُ فَقَالُوا: يُعْطِيهِ صَنَادِيدَ أَهْلِ نَجْدٍ وَيَدَعُنَا! قَالَ: «**إِنَّمَا أَتَأَلَّفُهُمْ**». فَأَقْبَلَ رَجُلٌ غَائِرُ العَيْنَيْنِ، نَاتِئُ الجَبِينِ، كَثُّ اللِّحْيَةِ، مُشْرِفُ الوَجْنَتَيْنِ، مَحْلُوقُ الرَّأْسِ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، اتَّقِ اللهَ! فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**فَمَنْ يُطِيعُ اللهَ إِذَا عَصَيْتُهُ، فَيَأْمَنِّي عَلَى**

(١) وأخرجه أيضًا: مسلم (٢٧٣٠).

أَهْلِ الأَرْضِ، وَلَا تَأْمَنُونِي!!». فَسَأَلَ رَجُلٌ مِنَ القَوْمِ قَتْلَهُ -أُرَاهُ خَالِدَ بْنَ الوَلِيدِ- فَمَنَعَهُ النَّبِيُّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَلَمَّا وَلَّى قَالَ النَّبِيُّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ مِنْ ضِئْضِئِ هَذَا قَوْمًا يَقْرَءُونَ القُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الإِسْلَامِ مُرُوقَ السَّهْمِ مِنَ الرَّمِيَّةِ، يَقْتُلُونَ أَهْلَ الإِسْلَامِ وَيَدَعُونَ أَهْلَ الأَوْثَانِ، لَئِنْ أَدْرَكْتُهُمْ لأَقْتُلَنَّهُمْ قَتْلَ عَادٍ»(١).

[أطرافه: ٣٣٤٤، ٣٦١٠، ٤٣٥١، ٤٦٦٧، ٥٠٥٨، ٦١٦٣، ٦٩٣١، ٦٩٣٣، ٧٥٦٢ - تحفة: ٤١٣٢]



الشَّرح

الشَّاهِد من هذا الحَدِيث: قَوْله: «فَيَأْمَنِّي عَلَىٰ أَهْلِ الأَرْضِ، وَلا تَأْمَنُونِي»، وفي بعض ألفاظه: «أَلا تَأْمَنُوني وأنا أَمينُ مَن في السَّماء»، وكعادَة البُخَاري رَحِمَهُ اللَّهُ يَذكُر سياقًا يُشير به إلىٰ سياقٍ آخر، والشَّاهِد من هذا: قَوْله: «وأنا أَمينُ مَن في السَّماء».

أهل السُّنَّة والجَماعَة يَقولون: إنَّ الله في السَّماء، بمَعْنىٰ: أنه فَوْق السَّماء، وأهل التَّعْطيل يَقولون: أي: في السَّماء مُلكُه وسُلطانُه، فيُفسِّرون قَول اللهِ تَعالَىٰ: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ علىٰ النَّحو التَّالي، ءأمنتم من في السَّماء مُلكُه وسُلطانه، ولا شك أن هذا خروجٌ عن ظاهر اللَّفْظ، وأنه يُؤدِّي إلىٰ مَعْنًىٰ فاسِد، وهو أنه لا مُلكَ ولا سُلطان لله في الأَرْض، مع أن الله تَعالَىٰ مُلكه في السَّماء والأَرْض، كما قال تَعالَىٰ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ [الزُّخرُف: ٨٤] أي: إلهُ لمَن في الأَرْض، وإلهٌ لَمن في السَّماء.

وسبق لنا جوابٌ علىٰ إشكالٍ: وهو كيف نُخرِّج قَوْلَه: ﴿فِى ٱلسَّمَآءِ﴾؟ هل نجَعل «في» للظَّرفية، أو نَجعلها بمَعْنىٰ «علىٰ»؟

---

(١) وأخرجه أيضًا: مسلم (١٠٦٤).

وذَكرنا عن ذلك جوابين:

الجَواب الأول: أن نجعَل السَّماء هنا بمَعْنىٰ العُلوِّ، وحينئذٍ نَجعل «في» للظَّرفية.

والثَّاني: أنْ نَجعلَها بمَعْنىٰ السَّمَاوات الَّتي هي السَّقف المَحفوظ، وحِينئذٍ يَتعيَّن أن تكُون «في» بمَعْنىٰ «عَلَىٰ».

وفي هذا الحَدِيث دليلٌ علىٰ أن: الخُروجَ علىٰ الإمام مِن دَأْب الخَوارج؛ لأن الرَّسُول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أخبَر بأنه «**يَكون مِن ضِئضئ هذا الرَّجُل** (أي: مِن صِنْفه وشَكْله) **قَومٌ يَقرءون القُرْآنَ لا يُجاوِزُ حَناجِرَهم، يَمرُقون من الإسْلام مُروقَ السَّهْم مِن الرَّميَّة**»، نسألُ اللهَ العَافية، ولا يَخفىٰ: أن مُروقَ السَّهم مِن الرَّميَّة سَريعٌ جدًّا، فالسَّهم إذا ضَرب الرَّميةَ خَرَقها ثم خرَج من الجَانب الآخَر بسُرعة، فهَؤُلاء كذلك يَمرُقون من الإسلام كما يَمرُق السَّهم من الرَّمية.

ثم ذكَر وَصْفَهم العُدواني أنَّهم: «**يَقْتُلُونَ أَهلَ الإِسْلَامِ وَيَدَعُونَ أَهْلَ الأَوْثَانِ**»، وهذا هو الَّذي حصَل في صَدْر هذه الأُمَّة، أن هَؤُلاء الخَوارج كفَّروا النَّاس واستَباحوا دماءهم وأموالَهم، ولم يَذهبوا يُقاتلون في أرجَاء الأَرْض، بل صَاروا يُقاتلون وُلاةَ الأُمور ومَن سَاعدهم، ولا يُقاتلون أهلَ الكُفر والأوثان في مَشارق الأَرْض ومَغاربها.

وفي وصْف الرَّجل الَّذي أَقبَل دليلٌ علىٰ أنَّ الرَّاوي قد ضَبط القضيَّةَ حتىٰ أَدْرَك أوصافَ الرَّجُل الَّذي خرَج علىٰ النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في قِسمَتِهِ، وقال: «**يَا مُحَمَّد، اتَّقِ الله**»، ولَم يَقُل: يا رَسُول اللهِ، وهذه مِن عَلامات الخَوارج، أنَّهم يَحطُّون مِن رُتْبَة مَن له رُتبَة، ولا يُخاطِبُونه بمُقتضىٰ رُتبَتِه، بل ينزِّلونَه.

فهنا يَقول: «**اتَّقِ اللهَ**»، ولا شكَّ أن الرَّسُول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لن يَغضَب إذا قيل له: اتَّق الله، فإن اللهَ قد قال له: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ﴾ [الأحزاب: ١]، لكِن لمَّا كان وراء

هذه الكَلِمَة ما وراءها تكلَّم النَّبيُّ صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ بهذا الكَلام وقال: «**فَمَنْ يُطِيعُ اللهَ إِذَا عَصَيْتُهُ؟!**»، إذا كان الرَّسُولُ يَعصي اللهَ فمَن الَّذي يُطيعُ اللهَ؟! وفي لفظٍ آخَر قال: «**وَيْحَكَ! مَنْ يَعْدِل إِذَا لَمْ أَعْدِل؟!**»، وهذا هو الحقُّ؛ إذا كان الرَّسُول لا يَعدِل فمَن الَّذي يَعدل؟! وإذا كان هو صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ لا يَتَّقِ اللهَ فمَن الَّذي يَتَّقِ اللهَ؟!

مَسْأَلَة: هل يَعْني قَوله في صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**لا يُجاوِزُ حَناجِرَهم**»، أي: لا يُجاوزها إلىٰ قُلوبِهم؟

الجَوَاب: نَعم، فلا يَصِل الإيمانُ إلىٰ قُلوبهم، بل يَظَلُّ في الأَفواه دون الحنَاجِر.

قال الكِرْمَاني رَحِمَهُٱللَّهُ:

قَوله: «**لأقتلَنَّهم**»: قيل: لِمَ مَنع خالدَ بنَ الوَليد وقد أَدركَه؟ وأُجيبَ بأنه إنَّما أراد إدراكَ طَائفتهم وزمَان كثرتهم وخُروجهم علىٰ النَّاس بالسَّيف، وإنما أَنذر رَسُولُ اللهِ صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أن سَيكون ذلك، وقد كان كما قال، وأَوَّل ما نجمَ كان في زمان علي رَضِوَاللَّهُعَنْهُ.

قَوله: «قَتْلَ عَادٍ»: وقد تقدَّم في بَعث مُعاذ إلىٰ اليَمن أنه قال: «**لأَقتُلَنَّهم قَتْل ثَمُود**» ولَا تَعارُض؛ لأنَّ الغَرض منه الاسْتِئصال بالكُلِّيَّة، وعادٌ وثَمُود فيه سَواء، إذ عَاد اسْتُؤصِلت بالرِّيح الصَّرصر، وثَمود أُهلكوا بالطَّاغية...

فمَا مَعنىٰ «كقَتْل»، حيث لا قَتْل؟ وأجاب بأن المُرَاد لازمُه، وهو الهَلاك، ويَحتمل أن تَكُون الإضافة إلىٰ الفاعِل، ويُراد بالقَتل الشَّديد القَوي؛ لأنهم مَشْهورون بالشِّدة والقُوَّة» اهـ.

قال الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُٱللَّهُ:

الظَّاهِر: الأوَّل، وليس مَعْنىٰ قوله: «**قَتْل عاد**» أن عادًا إذا قتَلوا أحدًا فإنهم

يَقتلونه بطريقة الشِّدة والغِلظة، والظَّاهِر -واللهُ أعلمُ- أن هذه كَلِمَة تقال، وأنها معروفة عند العرب، والمُرَاد بها الإهْلاك.

قال ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ: «قوله: (غَائر العيْنَين) أي: داخِلَتَين في المُقلتين غير جَاحِظَتَين» اهـ.

❑ قال البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ:

[٧٤٣٣] حَدَّثَنَا عَيَّاشُ بْنُ الوَلِيدِ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، عَنْ قَوْلِهِ: ﴿وَٱلشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَّهَا﴾ قَالَ: «مُسْتَقَرُّهَا تَحْتَ العَرْشِ»(١).

[أطرافه: ٣١٩٩، ٤٨٠٢، ٤٨٠٣، ٧٤٢٤ - تحفة: ١١٩٩٣]



الشَّاهِد من هذا الحَدِيث: قولُه: «تَحتَ العَرْش»، ولا شكَّ أن الشَّمس عالية جدًّا، فإذا كانت تحتَ العَرش لَزِم من هذا أن يَكونَ العرشُ عاليًا عُلوًّا عظيمًا.

مَسْأَلَة: ما الَّذي يَمنع هَؤُلاء الجَهمِيَّة مِن وَصْف اللهِ بالعُلوِّ؟

الجَوَاب: يَمنَعُهم من ذلك: زَعمُهم أنه إذا كان في مَكانٍ -وهو العُلوُّ- لَزِم أن يَكون مَحصورًا ومحدودًا، وقد سبَق أن بيَّنا هذا.

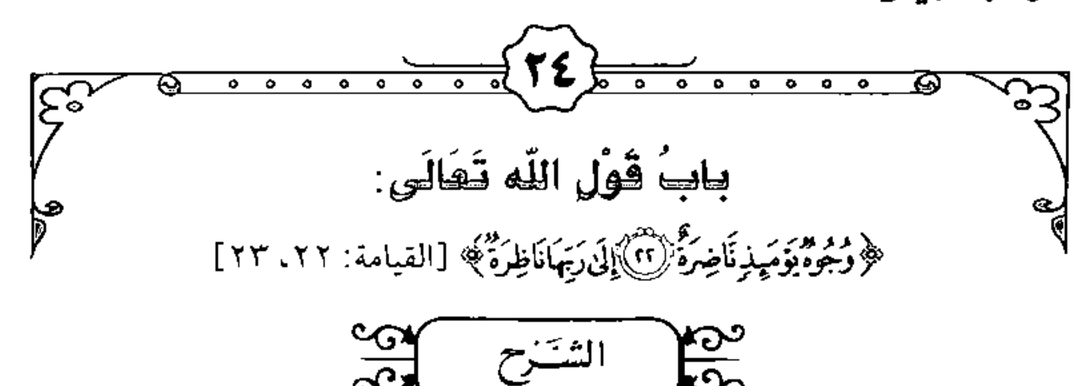
مَسْأَلَة: ما مَعْنىٰ اللام في قوله تَعالَىٰ: ﴿وَٱلشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَّهَا﴾؟

الجَوَاب: اللام هنا للغَاية، أي: تَجري حتىٰ تَصل المُستقر.

(١) وأخرجه أيضًا: مسلم (١٥٩).



□ قال البُخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:



٢٤ باب قَوْلِ الله تَعَالَى:

﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣]

الشَّرح

هذا أيضًا من عَقِيدة أهل السُّنَّة والجَماعة: إِثْبَات النَّظر إلىٰ وَجْه الله عَزَّوَجَلَّ، وهو الَّذي تَرجم فيه البُخَاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وتَرجم بالآية كما أثبتنا في أوَّل الكَلام علىٰ كتاب التَّوْحيد وقُلنا: إن المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ صدَّر كثيرًا من أبواب التَّوْحيد بالآيات، وليس هذا من عادتِه في «الصَّحِيح»، لكن ليَدْفع قولَ أهل البِدَع: إنه لا يُحتَجُّ بخَبر الآحاد في بابِ العَقائد، فإذا صدَّر الحَدِيثَ بآياتٍ من القُرْآن انْقطَعت هذه القاعدةُ من أَصْلها.

وقَوْله: «﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾»: «يومئذٍ» يَعْني: في الآخرة.

وقَوْله: «﴿وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ بَاسِرَةٌ﴾»: يَعْني: كَالِحة، ﴿تَظُنُّ أَن يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ﴾، أي: مُهْلِكة تُهلِكهم وتَقطَع فِقْرَةَ ظُهورِهم.

وقَوْله: ﴿نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ بَين الكَلِمَتين فَرق؛ ﴿نَّاضِرَةٌ﴾، أي: حسَنة، ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ يَعْني: إلىٰ الله ناظِرَة بالعَين، ويتعيَّن أن يكون ذلك بالعَين؛ لأنه أضافه إلىٰ الوُجوه الَّتي هي مَحلُّ الأعين، والآية واضحةٌ وصَريحة، ولها شواهدُ من القُرْآن: مِثل قوله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦]؛ حيث فسَّر النَّبيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الزِّيادة بأنَّها النَّظر إلىٰ وَجْه الله، وقَوله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ

﴿ٱلۡأَبۡصَٰرُ وَهُوَ يُدۡرِكُ ٱلۡأَبۡصَٰرَ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، فإن نَفي الإدراكِ يَدلُّ علىٰ وُجود أصْل الرُّؤيَة، ولو كان أصلُ الرُّؤيَة غيرَ مَوجود لكان النَّفي يُسلَّط عليه، فيُقال: لا تَراه الأبصارُ، لكن لمَّا قال: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ﴾ عُلِم أنها تَراه لكن بدون إدراك.

وقولُه تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ ﴿لَهُم مَّا يَشَآءُونَ فِيهَا وَلَدَيۡنَا مَزِيدٞ﴾ فإن قولَه: ﴿مَزِيدٞ﴾ يُحْمَل علىٰ قوله تَعالَىٰ: ﴿لِّلَّذِينَ أَحۡسَنُواْ ٱلۡحُسۡنَىٰ وَزِيَادَةٞ﴾، ومِن ذَلك قوله تَعالَىٰ: ﴿عَلَى ٱلۡأَرَآئِكِ يَنظُرُونَ﴾ [المطفِّفين: ٢٣]، أي: يَنظُرون إلىٰ الله عَزَّوَجَلَّ، لقَوله في نفس السُّورة عن الفُجَّار: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمۡ عَن رَّبِّهِمۡ يَوۡمَئِذٖ لَّمَحۡجُوبُونَ﴾ [المطفِّفين: ١٥]، فيَكون النَّظر إلىٰ الله عَزَّوَجَلَّ، وإن كان اللَّفْظ أعمَّ من ذلك يَشمل النَّظرَ إلىٰ وجه الله وإلىٰ كل ما أَعدَّ اللهُ لهم من نَعيم، لكن الَّذي يَظهَر: أن المُرَاد يَنظُرون إلىٰ الله.

ومِن أدلَّة النَّظر إلىٰ وجه الله: قَولُه تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمۡ عَن رَّبِّهِمۡ يَوۡمَئِذٖ لَّمَحۡجُوبُونَ﴾، يَعْني: الفُجَّار، فإذا كان الفجارُ مَحجوبون عن الله دلَّ ذلك علىٰ أن الأبرارَ يَنظرون إلىٰ الله، ولو كان النَّظرُ مُمتنعًا علىٰ الأبرار لكان لا فرقَ بين الأبرار وبين الفُجَّار، فهذه آياتٌ من القُرْآن كلُّها تَدلُّ علىٰ ثُبوت رُؤية الله عَزَّوَجَلَّ.

ولهذا، قال بعضُ السَّلَف: مَن أَنكَر رُؤيةَ الله فإنه كافرٌ؛ لأن الآياتِ الواردةَ فيها لا تَحتمل التأويلَ، وإذا كانت لا تَحتَمل التأويلَ صار تَأويلها بمَنزلة الرَّدِّ والجَحد لها.

وقد سبقَ أن النُّصوص إذا لم تَحتمل التَّأويل فأَوَّلها الإنسانُ فهذا يَعْني ردَّها، إذ التَّأويل إنما يكون عذرًا حيث كان النَّصُّ يَحتَمل ذلك، أما مع عدم الاحتمالِ فلا تأويلَ، وهذا هو مَذْهب أهل السُّنة والجماعةِ، وأنكر ذلك الأشاعرةُ والمُعْتَزِلة

ونحوهم، وقالوا: لا يُمكن أن يُرىٰ الله؛ لأنك إذا رأيتَ الله فقد حَدَدْتَه وجعلتَ له حدًّا، وهذا مَمنوعٌ.

فيقال: سُبحان الله! الرَّبُّ عَزَّوَجَلَّ يُثبت أنه يُنظر إليه، ورسُولُه كذلك، وأنتم تقولون: لا، فتُقدمون القياسَ علىٰ النَّصِّ، قال العُلَماء: وأوَّل مَن قَدَّم القياسَ علىٰ النَّص إبليسُ، فيكون مَن قدَّم القياسَ علىٰ النَّص مِن جُنود إبليس، إذ كيف يَقول الله: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾، ويقال: لا تَنظر إلىٰ الله؛ لأن هذا يَقتضي أن يكون الله محدودًا، ولا شكَّ أن هذا قياسٌ في مُقابلة النَّص، فيكون فاسدَ الاعتبار.

ولَمَّا قيل لهم: بماذا تُجيبون عن الآيات الواضحَةِ الصَّريحة؟ قالوا: نقول: إن قَوْله: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ أي: إلىٰ ثَواب ربِّها، وهو مِن مَجاز الحَذْف، وعندهم أن المجازَ أنْواع، منها مجازُ الحَذف، بأن يُحذف من الكلام ما يُعلم، وقد قال ابْنُ مالكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ:

وحَـذْفُ مَـا يُعلَـم جَـائزٌ كَمَـا ... تَقـولُ زَيـدٌ بَعْـدَ مَـنْ عِنْـدَكُمَا

فنَقول: إذا قَالوا: إلىٰ ثَواب ربِّها، فهذا مَعْنًىٰ جديدٌ يُخالف الظَّاهِر. فمن قال: إنَّ اللهَ أراد مَا قُلتم؟ والأَصلُ أن اللَّفْظ يُراد به ظاهرُه، ولا يراد به سِواه، ومن ادَّعىٰ خلافَ الظَّاهِر فعلَيه الدَّلِيل، وكيف نَعدِل عن الظَّاهِر مع أنه مؤيَّد بآياتٍ أخرىٰ، ومؤيد بأحاديثَ صَريحة لا تَحتَمل التَّأويلَ بوَجهٍ من الوُجوه.

وعلىٰ هذا؛ نقول: إنَّ مِنْ عَقيدَتنا: أن نُؤمن بأن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يُرىٰ يوم القيامة، ولكن مَن الَّذي يراه؟ ومتىٰ يُرىٰ؟ فنَقول: الَّذي يَراه رُؤيةَ رِضًىٰ هم المُؤمنون، يَرونه في عرَصات القيامَة، ويَرونه بعد دخُول الجنة كما يشاء الله، وأما الكفَّارُ الخُلَّص فلا يرَوْن الله؛ لقَوْله: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾، وأما

المُنافقون فيَرون الله عَزَّوَجَلَّ في عَرَصات القيامة، ثم يُحجَبون عنه، فلا يَرونه، وهذا أشَدُّ مما لو لَم يَكونوا رَأَوْه مِن قَبْل، ولهذا كان عذابُ المُنافقين بحَجبهم عن رُؤية الله أشدَّ من عذاب الكَافرين الَّذين لم يَرَوه، وهذا بيانُ مَن يَرىٰ اللهَ؟ ومتىٰ يُرىٰ اللهُ؟

فإن قال قائل: كيف يُرىٰ الله؟

قلنا: هذا هو الَّذي يَجب الامتناعُ عنه، وأن نَقولَ: إن صِفَات الله ليس فيها كيف؛ فنَقول: هو علىٰ كيفيَّةٍ اللهُ أعلمُ بها، نحن لا ندري، بل نقول: إنَّ الله يُرىٰ، أما كَيف يُرَىٰ؟ فإن هذا علمُه عند الله عَزَّوَجَلَّ.

مَسْأَلَة: ما مَعْنىٰ قوله تَعالَىٰ: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]؟

الجَوَاب: مَعْنىٰ الإدراك الإحَاطة.

❑ قال البُخاري رَحِمَهُ اللَّهُ:

[٧٤٣٤] حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَوْنٍ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ وَهُشَيْمٌ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ قَيْسٍ، عَنْ جَرِيرٍ قَالَ: كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذْ نَظَرَ إِلَى القَمَرِ لَيْلَةَ البَدْرِ قَالَ: «**إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ هَذَا القَمَرَ لَا تُضَامُونَ فِي رُؤْيَتِهِ، فَإِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَلَّا تُغْلَبُوا عَلَى صَلَاةٍ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَصَلَاةٍ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ، فَافْعَلُوا**»(١).

[أطرافه: ٥٥٤، ٥٧٣، ٤٨٥١، ٧٤٣٥، ٧٤٣٦ - تحفة: ٣٢٢٣ - ٩/١٥٦]

(١) وأخرجه أيضًا: مسلم (٦٣٣).

الشَّرح

قوله: «إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ هَذَا القَمَرَ»: هذه رؤيةٌ صَريحة واضِحة، والتَّشبيه هنا ليس تَشبيهًا للمَرئي بالمَرئي، ولكنه تَشبيهٌ للرُّؤية بالرُّؤيَة، أي: إنها رُؤيَة حَقيقة كما يُرىٰ القَمر، والدَّلِيل: علىٰ أنها تَشبيهٌ للرؤية بالرُّؤيَة: أن «ما» في قوله: «**كما تَرون**»: مَصدريَّة، فإذا حوَّلنا الفعلَ بعدها إلىٰ مَصدر صار تقديرُ الكَلام: إنَّكم سَترون ربَّكم كرُؤية هذا القَمر، هذا من حيث اللَّفْظ، أما من حيث المَعْنىٰ قال تَعالَىٰ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾، فلا يُمكن أن يكون اللهُ تَعالَىٰ مِثلَ القَمر.

وقَوله: «**لا تُضَامُونَ فِي رُؤْيَتِهِ**»: فيها عدَّة روايات:

منها: هذه الرِّواية: «**لا تُضامُون**»، أي: لا يَلحَقُكم ضَيمٌ وضِيقٌ.

ومنها: «**لا تَضَامُّون**»: يَعْني: لا يَضمُّ بعضُكم بعضًا ليريَه الآخر؛ لأنَّ الشَّيء الخَفي إذا تراَه النَّاس تَجِد أن كلَّ واحد يَقول: أَقبِل ثم يُمسك بأخيه يَضمُّه إلىٰ نفسِهِ ويقول: انْظر هنا أو هنا.

ومِنها: «**لا تَضارُّون في رُؤيته**»: يَعْني: لا يَضرُّ بعضُكم بعضًا في الرُّؤيَة، بل كلُّ إنسانٍ يَراه بدُون ضَيْم، ولا مُضامَّة، ولا ضَرَر، كلٌّ يَراه في مكانه، كالقَمر يَراه النَّاس في البَلد، ويراه المُسافرون في البرِّ، ويَراه أهلُ البَحر في البحر، ويراه أهلُ الجَوِّ في الجوِّ، وكلُّ واحدٍ يَراه بمُفرده.

وفي هَذَا الحَدِيثِ دليلٌ علىٰ: فَضيلة صَلاة الفَجْر، وفَضيلة صَلاة العَصْر، فصَلاةُ العَصْر هي الصَّلاةُ الوُسطىٰ بالاتِّفاق، كما دلَّ علىٰ ذلك الحَديثِ الصَّحِيحُ، حيث قال النَّبيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ في غزوة الخَنْدق: «**شَغَلُونا عن الصَّلاة الوُسطىٰ صَلاةِ**

العَصْر»، وصلاة الفَجْر مَشهودة كما قال تَعالَى: ﴿وَقُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ إِنَّ قُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ [الإسراء: ٧٨].

□ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٤٣٥] حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ يُوسُفَ الْيَرْبُوعِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو شِهَابٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ الله قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ عِيَانًا».

[أطرافه: ٥٥٤، ٥٧٣، ٤٨٥١، ٧٤٣٤، ٧٤٣٦ - تحفة: ٣٢٢٣]



قوله: «عِيَانًا»: مَصْدَر عايَنَ يُعايِن عِيانًا؛ كجَاهَد يُجاهِدُ جهَادًا، والمَصْدَر الثَّانِي لعَايَنَ «معُاينَة»، والمُرَاد بذَلِكَ: رؤية بالعَيْن، إذا قُلت: رأيْتُ مُعاينَة، أيْ: بعيني.

□ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٤٣٦] حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ عَبْدِ الله، حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ الْجُعْفِيُّ، عَنْ زَائِدَةَ، حَدَّثَنَا بَيَانُ بْنُ بِشْرٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُول اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ لَيْلَةَ الْبَدْرِ، فَقَالَ: «إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ يَوْم الْقِيَامَة كَمَا تَرَوْنَ هَذَا، لَا تُضَامُّونَ فِي رُؤْيَتِهِ».

[أطرافه: ٥٥٤، ٥٧٣، ٤٨٥١، ٧٤٣٤، ٧٤٣٥ - تحفة: ٣٢٢٣]

الشَّرح

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ نجْمَع بَيْنَ قَوْلِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾، وبين قول الرَّسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**كَمَا تَرَوْنَ القمَر**»؟

نَقولُ: لا معارضة بينهما؛ لأنَّ هَذِهِ الرُّؤْية عَامَّة غير الإدْرَاك، فالإدْرَاكُ معْنَاه الإحَاطَة، والإحاطة مُمْتَنعة، وأمَّا الرُّؤْية فإنها ثَابِتَة؛ فنحن نرَىٰ الشَّمس ونرَىٰ القمَر لكن لا نُدْرِكُهم.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: النَّبيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَمَّا فسَّر الزِّيادة، قَالَ: هي «**النَّظَر إِلَىٰ وَجْه الله**»(١)، وفي الحَدِيث: «**ستَرَوْنَ رَبَّكُم**» ولم يبين هَذَا بالوجه؛ ما رأيكم في هَذَا؟

نَقولُ: الظاهر أنهم يرَوْن وجْهَ الله «**سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ**»، أيْ: وجْهَهُ، هَذَا هو الظاهر.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: طالمَا أنكُمْ قُلْتم: إنَّ التَّشْبِيه هو تَشْبِيهُ الرُّؤْية بالرُّؤْية، لَا تشبيه المَرْئي بالمَرْئي.

نَقولُ ما قُلْناهُ: إنَّه ليْسَ تشْبيهًا للمرئي بالمرئي، وإنَّما تشْبِيه الرُّؤْية بالرُّؤْية، يعني رُؤْية مُحققة، بقطع النَّظر عن شكل القمَر، شكل القمَر ما لَهُ دخلٌ في هَذَا الموضوع.

---

(١) أخرج مسلم (١٨١) مِن حديث صُهَيْب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**إِذَا دَخَلَ أَهْلُ الْجَنَّة الْجَنَّة، قَالَ: يَقُولُ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: تُرِيدُونَ شَيْئًا أَزِيدُكُمْ؟ فَيَقُولُونَ: أَلَمْ تُبَيِّضْ وُجُوهَنَا؟ أَلَمْ تُدْخِلْنَا الْجَنَّة، وَتُنَجِّنَا مِنَ النَّار؟ قَالَ: فَيَكْشِفُ الْحِجَابَ، فَمَا أُعْطُوا شَيْئًا أَحَبَّ إِلَيْهِمْ مِنَ النَّظَرِ إِلَىٰ رَبِّهِمْ عَزَّوَجَلَّ**»، ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿۞ لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦].

مَسْأَلَة: كَيْفَ يجيب أهل التَّعطِيل علىٰ قول الرَّسول «عِيَانًا»، «وكَمَا تَرَوْنَ القَمَر»، وهَذَا قولٌ صَرِيحٌ.

الجَوَاب: يُجِيبُون عن هَذَا بأَنَّها أحادِيثُ آحَاد، وأحادِيثُ الآحَاد لَا تُقْبَل في العقَائد، وهَذَا الجَوَاب لا صِحَّةَ له؛ لأنَّ أحاديث الرُّؤْية ممَّا تواترَتْ عَن النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وأنشدناكم بيْتَيْن سابقًا، وهُمَا:

مِمَّا تَوَاتَرَ حَدِيثُ مَنْ كَذَبْ ... وَمَنْ بَنَىٰ لله بَيْتًا وَاحْتَسَبْ
وَرُؤْيَةٌ شَفَاعَةٌ وَالحَوْضُ ... وَمَسْحُ خُفَّيْن وَذَاكَ بَعْضُ

الشَّاهِد: قَوْله: «وَرُؤْيَة»، فأَحَادِيثُها مُتوَاتِرة، ثُم يَقُولُونَ: إنَّ المُرَاد: المُبالغَة في اليقين يعني: تَرَوْنَهُ بقُلوبكم كمَا تَرَوْن القمَر بأعْيُنكُم، وهَذَا أيضًا تحْرِيف؛ لأنَّ الرَّسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَالَ في الأحَاديث التي ستَأتِي: «كَمَا تَرَوْنَ الشَّمْسَ لَيْسَ دُونَهَا سَحَابٌ».

يقول بعض السَّلف: «اللَّهُمَّ مَن أنكَر رُؤيتَك في الدُّنيَا؛ فَاحْرِمْه إيَّاهَا في الآخِرَة»، كما أنَّ مَن لَبِسَ الحرير في الدُّنيَا حُرِمَهُ في الآخرة[1]، ومَن شَربَ الخَمْرَ في الدُّنيَا لم يَشْربْهَا في الآخِرَة[2].

(١) أخرجه البخاري (٥٨٣٢)، ومسلم (٢٠٧٣) من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مرفوعًا: «مَنْ لَبِسَ الحَرِيرَ فِي الدُّنْيَا فَلَنْ يَلْبَسَهُ فِي الآخِرَةِ».

(٢) أخرجه البخاري (٥٥٧٥)، ومسلم (٢٠٠٣) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، مرفوعًا: «مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فِي الدُّنْيَا لَمْ يَشْرَبْهَا فِي الآخِرَةِ، إِلَّا أَنْ يَتُوبَ».

□ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٤٣٧] حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ الله، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيم بْنُ سَعْدٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّاس قَالُوا: يَا رَسُول اللهِ، هَلْ نَرَى رَبَّنَا يَوْم الْقِيَامَة؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «هَلْ تُضَارُّونَ فِي الْقَمَر لَيْلَةَ الْبَدْرِ؟». قَالُوا: لَا يَا رَسُول اللهِ. قَالَ: «فَهَلْ تُضَارُّونَ فِي الشَّمس لَيْسَ دُونَهَا سَحَابٌ؟». قَالُوا: لَا يَا رَسُول اللهِ. قَالَ: «فَإِنَّكُمْ تَرَوْنَهُ كَذَلِكَ، يَجْمَعُ اللهُ النَّاس يَوْم الْقِيَامَة فَيَقُولُ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ شَيْئًا فَلْيَتَّبِعْهُ. فَيَتْبَعُ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ الشَّمس الشَّمس، وَيَتْبَعُ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ الْقمَر الْقمَر، وَيَتْبَعُ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ الطَّوَاغِيت الطَّوَاغِيت، وَتَبْقَى هَذِهِ الأُمَّةُ فِيهَا شَافِعُوهَا -أَوْ مُنَافِقُوهَا شَكَّ إِبْرَاهِيم- فَيَأْتِيهِمُ الله فَيَقُولُ أَنَا رَبُّكُمْ. فَيَقُولُونَ هَذَا مَكَانُنَا حَتَّى يَأْتِيَنَا رَبُّنَا، فَإِذَا جَاءَنَا رَبُّنَا عَرَفْنَاهُ فَيَأْتِيهِمُ الله فِي صُورَتِهِ الَّتِي يَعْرِفُونَ فَيَقُولُ أَنَا رَبُّكُمْ. فَيَقُولُونَ: أَنْتَ رَبُّنَا. فَيَتْبَعُونَهُ وَيُضْرَبُ الصِّراط بَيْنَ ظَهْرَيْ جَهَنَّم، فَأَكُونُ أَنَا وَأُمَّتِي أَوَّلَ مَنْ يُجِيزُهَا، وَلَا يَتَكَلَّمُ يَوْمَئِذٍ إِلَّا الرُّسُلُ، وَدَعْوَى الرُّسُلِ يَوْمَئِذٍ اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ. وفي جَهَنَّم كَلَالِيبُ مِثْلُ شَوْكِ السَّعْدَانِ، هَلْ رَأَيْتُمُ السَّعْدَانَ؟». قَالُوا: نَعَمْ يَا رَسُول اللهِ. قَالَ: «فَإِنَّهَا مِثْلُ شَوْكِ السَّعْدَانِ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ مَا قَدْرُ عِظَمِهَا إِلَّا الله، تَخْطَفُ النَّاس بِأَعْمَالِهِمْ، فَمِنْهُمُ الْمُوبَقُ بَقِي بِعَمَلِهِ، أَوِ الْمُوثَقُ بِعَمَلِهِ، وَمِنْهُمُ الْمُخَرْدَلُ أَوِ الْمُجَازَى أَوْ نَحْوُهُ، ثُمَّ يَتَجَلَّى، حَتَّى إِذَا فَرَغَ الله مِنَ الْقَضَاءِ بَيْنَ الْعِبَادِ وَأَرَادَ أَنْ يُخْرِجَ بِرَحْمَتِهِ مَنْ أَرَادَ مِنْ أَهْلِ النَّار أَمَرَ الْمَلَائِكَةَ أَنْ يُخْرِجُوا مِنَ النَّار مَنْ كَانَ لَا يُشْرِكُ بِالله شَيْئًا، مِمَّنْ أَرَادَ الله أَنْ يَرْحَمَهُ مِمَّنْ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، فَيَعْرِفُونَهُمْ فِي النَّار بِأَثَرِ السُّجود، تَأْكُلُ النَّار ابْنَ آدَمَ إِلَّا أَثَرَ السُّجود، حَرَّمَ الله عَلَى النَّار أَنْ تَأْكُلَ أَثَرَ السُّجود، فَيَخْرُجُونَ مِنَ النَّار قَدِ امْتُحِشُوا، فَيُصَبُّ عَلَيْهِمْ مَاءُ الْحَيَاةِ فَيَنْبُتُونَ تَحْتَهُ

كَمَا تَنْبُتُ الْحِبَّةُ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ، ثُمَّ يَفْرُغُ اللهُ مِنَ الْقَضَاءِ بَيْنَ الْعِبَادِ، وَيَبْقَى رَجُلٌ مُقْبِلٌ بِوَجْهِهِ عَلَى النَّارِ هُوَ آخِرُ أَهْلِ النَّارِ دُخُولًا الْجَنَّةَ، فَيَقُولُ: أَيْ رَبِّ اصْرِفْ وَجْهِي عَنِ النَّارِ، فَإِنَّهُ قَدْ قَشَبَنِي رِيحُهَا وَأَحْرَقَنِي ذَكَاؤُهَا. فَيَدْعُو اللهَ بِمَا شَاءَ أَنْ يَدْعُوَهُ، ثُمَّ يَقُولُ اللهُ: هَلْ عَسَيْتَ إِنْ أُعْطِيتَ ذَلِكَ أَنْ تَسْأَلَنِي غَيْرَهُ؟ فَيَقُولُ: لَا وَعِزَّتِكَ لَا أَسْأَلُكَ غَيْرَهُ. وَيُعْطِي رَبَّهُ مِنْ عُهُودٍ وَمَوَاثِيقَ مَا شَاءَ، فَيَصْرِفُ اللهُ وَجْهَهُ عَنِ النَّارِ، فَإِذَا أَقْبَلَ عَلَى الْجَنَّةِ وَرَآهَا سَكَتَ مَا شَاءَ اللهُ أَنْ يَسْكُتَ ثُمَّ يَقُولُ: أَيْ رَبِّ، قَدِّمْنِي إِلَى بَابِ الْجَنَّةِ. فَيَقُولُ اللهُ لَهُ: أَلَسْتَ قَدْ أَعْطَيْتَ عُهُودَكَ وَمَوَاثِيقَكَ أَلَّا تَسْأَلَنِي غَيْرَ الَّذِي أُعْطِيتَ أَبَدًا، وَيْلَكَ يَا ابْنَ آدَمَ مَا أَغْدَرَكَ. فَيَقُولُ: أَيْ رَبِّ. وَيَدْعُو اللهَ حَتَّى يَقُولَ: هَلْ عَسَيْتَ إِنْ أُعْطِيتَ ذَلِكَ أَنْ تَسْأَلَ غَيْرَهُ؟ فَيَقُولُ: لَا وَعِزَّتِكَ، لَا أَسْأَلُكَ غَيْرَهُ. وَيُعْطِي مَا شَاءَ مِنْ عُهُودٍ وَمَوَاثِيقَ، فَيُقَدِّمُهُ إِلَى بَابِ الْجَنَّةِ، فَإِذَا قَامَ إِلَى بَابِ الْجَنَّةِ، انْفَهَقَتْ لَهُ الْجَنَّةُ، فَرَأَى مَا فِيهَا مِنَ الْحَبْرَةِ وَالسُّرُورِ، فَيَسْكُتُ مَا شَاءَ اللهُ أَنْ يَسْكُتَ، ثُمَّ يَقُولُ: أَيْ رَبِّ أَدْخِلْنِي الْجَنَّةَ. فَيَقُولُ اللهُ: أَلَسْتَ قَدْ أَعْطَيْتَ عُهُودَكَ وَمَوَاثِيقَكَ أَلَّا تَسْأَلَ غَيْرَ مَا أُعْطِيتَ - فَيَقُولُ - وَيْلَكَ يَا ابْنَ آدَمَ مَا أَغْدَرَكَ. فَيَقُولُ: أَيْ رَبِّ، لَا أَكُونَنَّ أَشْقَى خَلْقِكَ. فَلَا يَزَالُ يَدْعُو حَتَّى يَضْحَكَ اللهُ مِنْهُ، فَإِذَا ضَحِكَ مِنْهُ، قَالَ: لَهُ ادْخُلِ الْجَنَّةَ. فَإِذَا دَخَلَهَا قَالَ اللهُ لَهُ: تَمَنَّهْ. فَسَأَلَ رَبَّهُ وَتَمَنَّى، حَتَّى إِنَّ اللهَ لَيُذَكِّرُهُ يَقُولُ كَذَا وَكَذَا، حَتَّى انْقَطَعَتْ بِهِ الأَمَانِيُّ، قَالَ اللهُ: ذَلِكَ لَكَ وَمِثْلُهُ مَعَهُ».

[طرفاه: ٨٠٦، ٦٥٧٣ - تحفة: ١٤٢١٣ - ٩/١٥٨]



هَذَا الحَدِيث طويلٌ نأخذه على أجزاء:

أولًا: سؤال الصَّحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ: «هَلْ نرَىٰ رَبَّنا يَوْم القِيامَة؟»، هَذَا السؤال

منهم شوقًا إلىٰ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، فهو كقَوْل موسَىٰ: ﴿رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ﴾ [الأعراف:١٤٣]، فسَألُوا: هل يَكُون فِي يَوْم القِيَامَة هَذَا النَّعِيم؟ فأخبَرهُم النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: بأنَّ هَذَا حاصِل، وَأَنَّهُم كما لا يُضارُّون في رؤية القمَر – في البَدْر – فكذَلِكَ لا يُضارُّون فِي رُؤْيَة اللهِ يَوْم القِيَامَة.

وقد سبق لنا أَنَّ رُؤْيَة اللهِ تعالىٰ دلَّ عليها الكِتَاب وَالسُّنَّةِ المُتوَاتِرة، وأن السَّلف أجمَعُوا علَىٰ ذَلِكَ، ولم يُخالِف فِي هَذَا إِلَّا مَن يُخشَىٰ أَنْ يَحْرمه اللهُ منها يَوْم القِيَامَة؛ لِأَنَّهُ لم يصدِّق بها.

وفي هَذَا الحَدِيث: أنه يُقَالُ للنَّاس كل أمَّة تتبع مَن كانت تَعبُد؛ إذْلالًا لهم وإظهارًا لبَاطلِهم؛ لأنَّ هَؤلَاءِ المَعبُودِين يَذْهَبُونَ بهم إلىٰ النَّار، فيتَبيَّن بذَلِكَ أنَّ مَعبُودِيهم يخذلُونهم في أحْوَج ما يَكونُونَ إليهم؛ ولهَذَا يقول: «**فَيَتْبَعُ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ الشَّمْسَ الشَّمْسَ، وَيَتْبَعُ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ القَمَرَ القَمَرَ، وَيَتْبَعُ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ الطَّوَاغِيتَ الطَّوَاغِيتَ**»، حتَّىٰ يوصِلوهُم إلىٰ النَّار، وَالعِيَاذُ بِاللهِ.

وقَوْله: «**تَبْقَىٰ هَذِهِ الأُمَّة**»، المُرَاد: مَن كان علىٰ مِلَّة رَسُولهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ظاهرًا؛ ولهَذَا يَكُون فِيهم المُنافِقون.

فيَأتِيهم اللهُ عَزَّوَجَلَّ، «**فيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ**»، ولكِنَّهُم يَبقونَ مكَانهم، وإنَّما يَقُولُ: «**أَنَا رَبُّكُمْ**»؛ لأنَّ الأُمَم السَّابقة كانت تَتبع مَن تَعْبُده، وترَىٰ أنه ربُّها، فيقول: «**أَنَا رَبُّكُمْ**»، وَلكِنَّهم يَبقون ولَا يتحَرَّكُون.

وقَوْله: «**فيَأْتِيهم اللهُ فِي صُورَتِهِ الَّتِي يَعْرِفُون**»، والصُّورة التي يعرفون هي مِمَّا عرَفُوه مِن وَصْفِ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ذي الجَلَالِ والإكْرَام، ومِمَّا وصفَتْهُ به الرُّسل، فيَأتِيهم علَىٰ الصُّورَة الَّتِي نُعِتَتْ لهم فِيمَا أنزَل اللهُ علَىٰ رسُلِه؛ ولِذَا قَالَ: «**الَّتِي**

يَعْرِفُونَ، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ، فَيَقُولُونَ: أَنتَ رَبُّنَا؛ فَيتبعُونَه»، ومَعلومٌ: أنَّه سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ سيَدلُّهم علَىٰ محل رحْمَته وهِي الجَنَّة.

وسيَأتي -إن شاء الله- في أحاديث أُخرَىٰ ما يتبيَّن به هَذِهِ المَسْأَلَة أكثر.

قوله: «وَيُضْرَبُ الصِّراط بَيْنَ ظَهْرَيْ جَهَنَّم، فَأَكُونُ أَنَا وَأُمَّتِي أَوَّلَ مَنْ يُجِيزُهَا، وَلَا يَتَكَلَّمُ يَوْمَئِذٍ إِلَّا الرُّسُلُ، وَدَعْوَىٰ الرُّسُلِ يَوْمَئِذٍ: اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ. وَفِي جَهَنَّم كَلَالِيبُ مِثْلُ شَوْكِ السَّعْدَانِ، هَلْ رَأَيْتُمُ السَّعْدَانَ؟». قَالُوا: نَعَمْ يَا رَسُول اللهِ. قَالَ: «فَإِنَّهَا مِثْلُ شَوْكِ السَّعْدَانِ، غَيْرَ أَنَّهُ لا يَعْلَمُ مَا قَدْرُ عِظَمِهَا إِلَّا الله، تَخْطَفُ النَّاس بِأَعْمَالِهِمْ، فَمِنْهُمُ المُوبَقُ بَقِيَ بِعَمَلِهِ، أَو المُوثَقُ بِعَمَلِهِ، وَمِنْهُم المُخَرْدَلُ أَوِ المُجَازَىٰ أَوْ نَحْوُهُ»:

«وَيُضْرَبُ الصِّراط بَيْنَ ظَهْرَيْ جَهَنَّم»: يعني: فوقها، والصِّراط يمرُّ النَّاس عليه فِي عرَصَات القِيَامَة إلىٰ الجَنَّة؛ لأنَّ الجَنَّة فوق، فيُضرَب هَذَا الصِّراط علىٰ النَّار ويَعْبُره مَن هو مِن أهل الجَنَّة.

واختلف العُلمَاء في هَذَا الصِّراط، هل هو طَرِيقٌ وَاسِع، أو هو كمَا جاء في «صحيح مُسْلِم» بلَاغًا، أنه أَدقُّ مِن الشَّعرة وأحَدُّ مِن السَّيف[1]؟

فذهب إلىٰ الأول جماعة، واستدلوا بهَذَا الحَدِيث؛ لأن عليه «مِثْل شَوْكِ السَّعْدَان»، لكن لَا يَعْلم عِظَمهَا إلَّا الله.

واستدلوا أيضًا بأنَّ هَذَا الطَّريق وُصِفَ بأنَّه دَحْض ومَزلَّة، أيْ زَلق يَزْلقُ النَّاس فيه ويزِلُّون، والحَدِيث الَّذِي في «صحيح مُسْلِم» بلاغ، والبلاغ قد يَثبت وقد لَا يَثبت.

---

(١) قال أَبُو سَعِيد: «بَلَغَنِي أَنَّ الْجِسْرَ أَدَقُّ مِن الشَّعْرَة، وَأَحَدُّ مِنَ السَّيْفِ». أورده مسلم في «صحيحه» (١/١٦٧).

فعَلَىٰ كُلِّ حَال؛ إذَا ثبَتَ أنه أدَقُّ مِن الشَّعرة وأحَدُّ مِن السَّيف؛ فإنَّ العبور عليه غير مُمْتَنع عقلًا؛ لِأَنَّهُ إذا كانت المَلَائِكَة تَطِير فِي الهواء فإنَّ النَّاس يُمْكِنُهم أنْ يَسِيرُوا علَىٰ هَذَا الصِّراط، وأحوَال الآخِرَة لا تُقاسُ بأحْوَال الدُّنيَا.

وعَلَىٰ كُلِّ حَال؛ فهَذَا الصِّراط خطير جدًّا؛ لِأَنَّهُ علىٰ جَهَنَّم، والرسل -وهم الرسل- عليهم الصَّلاة والسلام كل واحد منهم يقول: «**اللَّهُمَّ سَلِّمْ، اللَّهُمَّ سَلِّمْ**»، وأوَّل مَن يَجُوز هَذَا الصِّراط محمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأُمَّته؛ لِأَنَّهُم كما جاء فِي الحَدِيث الصَّحِيح عَن النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَالَ: «**نَحْنُ الآخِرُونَ الأَوَّلُونَ يَوْم القِيَامَة**»(١)، فَفِي جَمِيع مَشاهِد القِيَامَة هَذِهِ الأُمَّة هي أوَّل الأُمَم.

وفِي هَذَا الحَدِيث أيضًا: أنَّ هَؤلَاءِ الَّذِينَ يَعْبُرون الصِّراط لَا ينجُونَ كلهم، فمنهم مَن يُخطَف ويُلقَىٰ فِي جَهَنَّم، وَمِنْهُمْ مَن يفْلت، لكن الَّذِي يُخطَف ويُلقَىٰ فِي جَهَنَّم لا يخلَّد فيها؛ لِأَنَّهُ لا يَعْبُر هَذَا الصِّراط إلَّا مَن كان مِن أهل الجَنَّة، إلَّا أنه قد تخطفه النَّار، فيُعَذَّب بقدر أعمَالِه ثُمَّ يَخرج مِنْهَا، وهَذَا العبُور هو معنىٰ قَوْله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا﴾ [مريم:٧١].

وقيل: إنَّ الورُودَ هُوَ الدُّخول فيها، وإنَّ كل النَّاس يدْخُلونَها لكن المُؤمِن ينجو منها، وتكُونُ علَيْه مِثْل نَار إِبْرَاهِيم، وأمَّا الكَافِر أو مَن يَسْتَحِق العَذاب بقَدْر عمَلِه، فإنَّه لا تكُون بَرْدًا وسلَامًا عليه، والله أعلم.

مَسْأَلَة: كَيْفَ الجَمْع بَيْن الآية ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾، وحديث الرَّسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِي سَبْعُونَ أَلْفًا بِغَيْرِ حِسَابٍ**»(٢)؟

---

(١) أخرجه البخاري (٨٧٦)، ومسلم (٨٥٥) واللفظ له، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري (٦٤٧٢) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ومسلم (٢١٦) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الجَوَاب: مُمْكِن أَنْ يَرِدُوها بدُون أَنْ يُحاسَبوا علَىٰ شيءٍ، وإذَا كانَتْ تَكُون علَيْهِم برْدًا وسلَامًا لم يَضُرَّهُم ذَلِكَ المُرورُ.

مَسْأَلَة: ما الصَّواب مِن شَكِّ إِبْرَاهِيم بَيْن: « شَافِعوهَا» أو: «مُنَافِقُوهَا»؟

الجَوَاب: الصواب: مُنافِقُوهَا.

مَسْأَلَة: معْنَىٰ هَذَا: أَنَّ المُنافِقِينَ يَعْبُرونَ الصِّراط؟

الجَوَاب: لَا، هَذَا قَبْل الصِّرَاط؛ لِأَنَّهُ قَالَ بعد ذَلِكَ: «**وَيُضْرَبُ الصِّرَاط**».

مَسْأَلَة: ما الدَّلِيل علَىٰ أَنَّ الصِّراط لا يعبره إلَّا مَن يدخل الجَنَّة؟

الجَوَاب: الدَّلِيل علَىٰ هَذَا: أَنَّ أَهْل النَّار يُذهِب بهم إلىٰ النَّار مِن عرَصَات القِيَامَة، ﴿يَوْمَ نَحْشُرُ ٱلْمُتَّقِينَ إِلَى ٱلرَّحْمَٰنِ وَفْدًا ﴿٨٥﴾ وَنَسُوقُ ٱلْمُجْرِمِينَ إِلَىٰ جَهَنَّمَ وِرْدًا﴾ [مريم:٨٥، ٨٦]، ثم إنَّ الصِّراط الحسِّيَ في الآخِرَةِ كالصِّراط المَعنَوِيِّ في الدُّنيَا، وهو دين الله، فمَنْ سلَكَ هَذَا الدِّين، سلَكَ الصِّراط، ومَن لم يَسْلُكه؛ انصَرَف عنه.

وقوله: «**ثُمَّ يَتَجَلَّىٰ حَتَّىٰ إِذَا فَرَغَ الله مِنَ القَضَاءِ بَيْنَ العِبَادِ وَأَرَادَ أَنْ يُخْرِجَ بِرَحْمَتِهِ مَنْ أَرَادَ مِنْ أَهْلِ النَّار أَمَرَ المَلَائِكَة أَنْ يُخْرِجُوا مِنَ النَّار مَنْ كَانَ لا يُشْرِكُ بِالله شَيْئًا، مِمَّنْ أَرَادَ الله أَنْ يَرْحَمَهُ مِمَّنْ يَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلَّا الله، فَيَعْرِفُونَهُمْ فِي النَّار بِأَثَرِ السُّجود، تَأْكُلُ النَّار ابْنَ آدَمَ إِلَّا أَثَرَ السُّجود، حَرَّمَ الله عَلَىٰ النَّار أَنْ تَأْكُلَ أَثَرَ السُّجود، فَيَخْرُجُونَ مِنَ النَّار قَدِ امْتُحِشُوا، فَيُصَبُّ عَلَيْهِمْ مَاءُ الحَيَاةِ فَيَنْبُتُونَ تَحْتَهُ كَمَا تَنْبُتُ الحِبَّةُ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ، ثُمَّ يَفْرُغُ الله مِنَ القَضَاءِ بَيْنَ العِبَادِ، وَيَبْقَىٰ رَجُلٌ مُقْبِلٌ بِوَجْهِهِ عَلَىٰ النَّار هُوَ آخِرُ أَهْلِ النَّار دُخُولًا الجَنَّة، فَيَقُولُ: أَيْ رَبِّ اصْرِفْ وَجْهِي، عَنِ النَّار، فَإِنَّهُ قَدْ قَشَبَنِي رِيحُهَا، وَأَحْرَقَنِي ذَكَاؤُهَا، فَيَدْعُو الله بِمَا شَاءَ أَنْ يَدْعُوَهُ، ثُمَّ يَقُول الله:**

هَلْ عَسَيْتَ إِنْ أَعْطَيْتُكَ ذَلِكَ أَنْ تَسْأَلَنِي غَيْرَهُ؟، فَيَقُولُ: لا، وَعِزَّتِكَ لا أَسْأَلُكَ غَيْرَهُ، وَيُعْطِي رَبَّهُ مِنْ عُهُودٍ وَمَوَاثِيقَ مَا شَاءَ، فَيَصْرِفُ اللهُ وَجْهَهُ، عَنِ النَّارِ، فَإِذَا أَقْبَلَ عَلَىٰ الجَنَّةِ وَرَآهَا سَكَتَ مَا شَاءَ اللهُ أَنْ يَسْكُتَ، ثُمَّ يَقُولُ: أَيْ رَبِّ، قَدِّمْنِي إِلَىٰ بَابِ الجَنَّةِ، فَيَقُولُ اللهُ لَهُ: أَلَسْتَ قَدْ أَعْطَيْتَ عُهُودَكَ وَمَوَاثِيقَكَ أَلَّا تَسْأَلَنِي غَيْرَ الَّذِي أُعْطِيتَ أَبَدًا؟ وَيْلَكَ يَا ابْنَ آدَمَ مَا أَغْدَرَكَ، فَيَقُولُ: أَيْ رَبِّ، وَيَدْعُو اللهَ، حَتَّىٰ يَقُولَ: هَلْ عَسَيْتَ إِنْ أُعْطِيتَ ذَلِكَ أَنْ تَسْأَلَ غَيْرَهُ؟ فَيَقُولُ: لا وَعِزَّتِكَ، لا أَسْأَلُكَ غَيْرَهُ، وَيُعْطِي مَا شَاءَ مِنْ عُهُودٍ وَمَوَاثِيقَ، فَيُقَدِّمُهُ إِلَىٰ بَابِ الجَنَّةِ، فَإِذَا قَامَ إِلَىٰ بَابِ الجَنَّةِ، انْفَهَقَتْ لَهُ الجَنَّةُ، فَرَأَىٰ مَا فِيهَا مِنَ الحَبْرَةِ وَالسُّرُورِ، فَيَسْكُتُ مَا شَاءَ اللهُ أَنْ يَسْكُتَ، ثُمَّ يَقُولُ: أَيْ رَبِّ، أَدْخِلْنِي الجَنَّةَ، فَيَقُولُ اللهُ: أَلَسْتَ قَدْ أَعْطَيْتَ عُهُودَكَ وَمَوَاثِيقَكَ أَلَا تَسْأَلَ غَيْرَ مَا أُعْطِيتَ؟ فَيَقُولُ: وَيْلَكَ يَا ابْنَ آدَمَ مَا أَغْدَرَكَ، فَيَقُولُ: أَيْ رَبِّ، لا أَكُونَنَّ أَشْقَىٰ خَلْقِكَ فَلا يَزَالُ يَدْعُو حَتَّىٰ يَضْحَكَ اللهُ مِنْهُ، فَإِذَا ضَحِكَ مِنْهُ، قَالَ لَهُ: ادْخُلِ الجَنَّةَ، فَإِذَا دَخَلَهَا قَالَ اللهُ لَهُ: تَمَنَّهْ، فَسَأَلَ رَبَّهُ وَتَمَنَّىٰ، حَتَّىٰ إِنَّ اللهَ لَيُذَكِّرُهُ، يَقُولُ كَذَا وَكَذَا، حَتَّىٰ انْقَطَعَتْ بِهِ الأَمَانِيُّ، قَالَ: اللهُ ذَلِكَ لَكَ، وَمِثْلُهُ مَعَهُ».

❑ **قال البخاري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٤٣٨] قَالَ عَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ وَأَبُو سَعِيدٍ الخُدْرِيُّ مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ لَا يَرُدُّ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِهِ شَيْئًا حَتَّى إِذَا حَدَّثَ أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ قَالَ: «ذَلِكَ لَكَ وَمِثْلُهُ مَعَهُ». قَالَ أَبُو سَعِيدٍ الخُدْرِيُّ: «وَعَشَرَةُ أَمْثَالِهِ مَعَهُ». يَا أَبَا هُرَيْرَةَ. قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: مَا حَفِظْتُ إِلَّا قَوْله: «ذَلِكَ لَكَ وَمِثْلُهُ مَعَهُ». قَالَ أَبُو سَعِيدٍ الخُدْرِيُّ: أَشْهَدُ أَنِّي حَفِظْتُ مِنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَوْله: «ذَلِكَ لَكَ وَعَشَرَةُ أَمْثَالِهِ». قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَذَلِكَ

الرَّجُلُ آخِرُ أَهْلِ الْجَنَّة دُخُولًا الْجَنَّة.

[أطرافه: ٢٢، ٤٥٨١، ٤٩١٩، ٦٥٦٠، ٦٥٧٤، ٧٤٣٩ - تحفة: ٤١٧٢]



هَذَا فيه: أن النَّاس يرَوْنَ اللهَ عَزَّوَجَلَّ علَىٰ صورته الَّتِي يَعرِفُون، وهي رؤيةٌ حقِيقيَّةٌ كما سَبَق، وهَذِهِ العهُودُ والمَواثِيقُ الَّتِي يُعْطِيهَا هَذَا الرَّجُل هِيَ عهُودٌ بيْنَهُ وبيْنَ اللهِ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، فلذَلِكَ ينقضها طمَعًا في فضل اللهِ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، كما لو كان بيْنَكَ وبيْنَ أخِيكَ عهدٌ مِمَّا يختص به ثُم أدْلَيْتَ عليه ليُسامِحَ أو يَتجَاوز عن هَذَا العهد؛ فإنَّه لا بأسَ به، كذَلِكَ هَذَا الرَّجُل يقول: إنَّ العهُودَ بيْنَهُ وبين اللهِ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ، وهي حقٌّ لله، فإذَا عاد وطلبَ فكأنَّه يُدْلِي علَىٰ الله عَزَّوَجَلَّ بأنْ يعْفُوَ عنه ويُسامِح عنه، ويضَع عنه هَذَا العهد؛ ولهَذَا كان في النهاية أنَّ الله يرفق له ثُم يُدْخِلُه الجَنَّة.

و في هَذَا الحَدِيث أيضًا دليلٌ علَىٰ: عِظَم نعيم الجَنَّة، وسَعةِ مَنازل أهْلِهَا، وذَلِكَ بأنَّ له مِثْل الدُّنيَا وعشْرَة أمْثالهَا، وهَذَا ليس بغريب؛ لأنَّ أدنَىٰ أهل الجَنَّة منزلًا مَن ينظر في مُلْكِه مسِيرَة ألفَيْ عام ينظُر أقصاه كما ينظر أدْنَاه، فالمَسْألَة أعظم مِمَّا نتصوَّر؛ ولهَذَا قَالَ تعالىٰ: ﴿ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِىَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَآءًۢ بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾ [السجدة:١٧].

وفي هَذَا أيضًا: ورَعُ الصَّحابة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ، حيْثُ امتَنع أبو هريرة أنْ يَقُولَ غير ما حصَل، وهو قَوْله: «لَكَ هَذَا وَمِثْلُهُ مَعَهُ».

لكِنَّ أبا سَعِيدٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ جزَمَ بِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قَالَ: «وَعَشَرَةُ أَمْثَالِهِ مَعَهُ».

وفي هَذَا الحَدِيث: إِثْبَات أن تَارِك الصَّلاةِ لا يدخل الجَنَّة وَأَنَّهُ كَافر؛ لأنَّ النَّار لا

تأكُل مَوَاضِع السُّجودِ من المُصَلِّينَ الَّذِينَ يدخلون النَّار.

فهُوَ إذا لم يَكُنْ له سجُودٌ، فإنَّها تأكلُهُ، ووجه الاسْتِدْلَال يقول: إذَا كانت النَّار لَا تأكُل مَوْضِع السُّجودِ فمَن لا يَسْجُد، هلْ يَبْقَىٰ شيءٌ يُحمَىٰ مِن النَّار؟!

عَلَىٰ كُلِّ حَال؛ الأَدِلَّة وَاضِحة في أنَّ تَارِك الصَّلاةِ كافِر، والاسْتِدْلَال بهَذَا الحَدِيث فيه شَيءٌ مِن الغُموض.

فإذا قَالَ قائل: ذكَرْتُم بأنَّ هَذَا الرَّجُل له الدُّنيَا وعشرة أمثالها، لكن ظاهر الحَدِيث قَالَ: «**فَإِذَا قَامَ إِلَىٰ بَابِ الجَنَّة انْفَهَقَتْ لَهُ فَرَأَىٰ مَا فِيهَا مِنَ الحبرة وَالسُّرُور**»، وهَذَا ظاهِر أنَّ المُلك في الجَنَّة ليْسَ مِن الدُّنيَا، إعْطَاء الله عَزَّوَجَلَّ لهَذَا الرَّجُل مِنَّته عليه.

نَقولُ: حتَّىٰ يَنقطِع الأمَاني، فإذا دَخَل قَالَ: تمَنَّ، فسأَل ربَّهُ وتمنَّىٰ؛ حتَّىٰ إنَّ الله ليذكره يقول كذا وكذا، حتىٰ انقطعت به الأماني، قَالَ الله: «**ذَلِكَ لَكَ وَمِثْلُهُ مَعَهُ**»، يعني: ما تمنَّىٰ، ما تمَنَّاه الرَّجُل، ويقَالُ: أريد كذا وكذا؛ يقُول اللهِ: «**ذَلِكَ لَكَ وَعَشَرَةُ أَمْثَالِهِ**»، وهو لا يتَمَنَّىٰ إلَّا ما يعرف مِن أمُورِ الدُّنيَا؛ ولهَذَا يذْكُره اللهُ عَزَّوَجَلَّ ببَعْضِ ما يَفُوته، فيقُول: كذا وكذا؛ حتَّىٰ يتمَنَّىٰ ما أرَاد.

فإذا قَالَ قائل: ما رآه مِن الحبْرة والسُّرور، الظَّاهر مِن هَذَا يعني: مِن نعيم الجَنَّة نفسها لا مِن الدُّنيَا؟

نَقولُ: بلَىٰ، لكنَّ اللهَ يَقُول له: تمَنَّ، فيقول: أتمَنَّىٰ كذا، وأتمَنَّىٰ كذَا، وأتمَنَّىٰ كذا، فيقُول: ذَلِكَ لَكَ وعَشرَة أمْثَالِه، أو ومِثْله مَعَهُ .

مَسْأَلَة: ما أثر السُّجود الَّذِي لا تَأكُله النَّار؟

الجَوَاب: أثر السُّجود: الجَبْهَة، والكَفَّيْن، والقدَمَيْن، وَالرُّكبتَيْن.

مَسْأَلَة: كَيْفَ الجمع بين هَذَا الحَدِيث والآيات التي في سورة النِّسَاء[(١)]؟

الجَوَاب: هَؤلَاءِ المُعَذَّبون الَّذِينَ هم خالِدُون أبدًا، هم أهل النَّار الَّذِينَ هم أهلها، أمَّا هَؤلَاءِ فإنَّهم يُطَهَّرون في النَّار فقط تطهِيرًا لهم، فلَيْسُوا مِن أهل النَّار.

❑ قال البُخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٤٣٩] حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ، عَنْ زَيْدٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أبي سعيد الْخُدْرِيِّ قَالَ: قُلْنَا: يَا رَسُول اللهِ، هَلْ نَرَى رَبَّنَا يَوْم الْقِيَامَةِ؟ قَالَ: «هَلْ تُضَارُّونَ فِي رُؤْيَةِ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ إِذَا كَانَتْ صَحْوًا؟». قُلْنَا: لَا. قَالَ: «فَإِنَّكُمْ لَا تُضَارُّونَ فِي رُؤْيَةِ رَبِّكُمْ يَوْمَئِذٍ، إِلَّا كَمَا تُضَارُّونَ فِي رُؤْيَتِهِمَا. ثُمَّ قَالَ: يُنَادِي مُنَادٍ: لِيَذْهَبْ كُلُّ قَوْمٍ إِلَى مَا كَانُوا يَعْبُدُونَ. فَيَذْهَبُ أَصْحَابُ الصَّلِيبِ مَعَ صَلِيبِهِمْ، وَأَصْحَابُ الْأَوْثَانِ مَعَ أَوْثَانِهِمْ، وَأَصْحَابُ كُلِّ آلِهَةٍ مَعَ آلِهَتِهِمْ حَتَّى يَبْقَى مَنْ كَانَ يَعْبُدُ اللهَ مِنْ بَرٍّ أَوْ فَاجِرٍ، وَغُبَّرَاتٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، ثُمَّ يُؤْتَى بِجَهَنَّمَ تُعْرَضُ كَأَنَّهَا سَرَابٌ، فَيُقَالُ لِلْيَهُودِ: مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ؟ قَالُوا: كُنَّا نَعْبُدُ عُزَيْرَ ابْنَ اللهِ. فَيُقَالُ: كَذَبْتُمْ، لَمْ يَكُنْ للهِ صَاحِبَةٌ وَلَا وَلَدٌ، فَمَا تُرِيدُونَ؟ قَالُوا: نُرِيدُ أَنْ تَسْقِيَنَا، فَيُقَالُ: اشْرَبُوا، فَيَتَسَاقَطُونَ فِي جَهَنَّمَ، ثُمَّ يُقَالُ لِلنَّصَارَى: مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ؟ فَيَقُولُونَ: كُنَّا نَعْبُدُ الْمَسِيحَ ابْنَ اللهِ. فَيُقَالُ: كَذَبْتُمْ، لَمْ يَكُنْ للهِ صَاحِبَةٌ وَلَا وَلَدٌ، فَمَا تُرِيدُونَ؟ فَيَقُولُونَ: نُرِيدُ أَنْ تَسْقِيَنَا.

---

(١) لعل الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقصد قوله تعالى: ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَٰهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ﴾، مع حديث: «تَأْكُلُ النَّارُ ابْنَ آدَمَ إِلَّا أَثَرَ السُّجُودِ».

فَيُقَالُ: اشْرَبُوا. فَيَتَسَاقَطُونَ، حَتَّى يَبْقَى مَنْ كَانَ يَعْبُدُ اللهَ مِنْ بَرٍّ أَوْ فَاجِرٍ فَيُقَالُ لَهُمْ: مَا يَحْبِسُكُمْ وَقَدْ ذَهَبَ النَّاسُ؟ فَيَقُولُونَ: فَارَقْنَاهُمْ وَنَحْنُ أَحْوَجُ مِنَّا إِلَيْهِ الْيَوْمَ، وَإِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي: لِيَلْحَقْ كُلُّ قَوْمٍ بِمَا كَانُوا يَعْبُدُونَ. وَإِنَّمَا نَنْتَظِرُ رَبَّنَا -قَالَ- فَيَأْتِيهِمُ الْجَبَّارُ. فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ. فَيَقُولُونَ: أَنْتَ رَبُّنَا. فَلَا يُكَلِّمُهُ إِلَّا الْأَنْبِيَاءُ، فَيَقُولُ: هَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ آيَةٌ تَعْرِفُونَهُ؟ فَيَقُولُونَ: السَّاقُ. فَيَكْشِفُ عَنْ سَاقِهِ، فَيَسْجُدُ لَهُ كُلُّ مُؤْمِنٍ، وَيَبْقَى مَنْ كَانَ يَسْجُدُ للهِ رِيَاءً وَسُمْعَةً، فَيَذْهَبُ كَيْمَا يَسْجُدَ فَيَعُودُ ظَهْرُهُ طَبَقًا وَاحِدًا، ثُمَّ يُؤْتَى بِالْجَسْرِ فَيُجْعَلُ بَيْنَ ظَهْرَيْ جَهَنَّم». قُلْنَا: يَا رَسُول اللهِ، وَمَا الْجَسْرُ؟ قَالَ: «مَدْحَضَةٌ مَزِلَّةٌ، عَلَيْهِ خَطَاطِيفُ وَكَلَالِيبُ وَحَسَكَةٌ مُفَلْطَحَةٌ، لَهَا شَوْكَةٌ عُقَيْفَاءُ تَكُونُ بِنَجْدٍ يُقَالُ لَهَا: السَّعْدَانُ، الْمُؤمِن عَلَيْهَا كَالطَّرْفِ وَكَالْبَرْقِ وَكَالرِّيحِ وَكَأَجَاوِيدِ الْخَيْلِ وَالرِّكَابِ، فَنَاجٍ مُسَلَّمٌ، وَنَاجٍ مَخْدُوشٌ وَمَكْدُوسٌ فِي نَارِ جهنَّم، حَتَّى يَمُرَّ آخِرُهُمْ يُسْحَبُ سَحْبًا، فَمَا أَنْتُمْ بِأَشَدَّ لِي مُنَاشَدَةً فِي الْحَقِّ، قَدْ تَبَيَّنَ لَكُمْ مَنِ الْمُؤْمِنُ يَوْمَئِذٍ لِلْجَبَّارِ، وَإِذَا رَأَوْا أَنَّهُمْ قَدْ نَجَوْا فِي إِخْوَانِهِمْ يَقُولُونَ: رَبَّنَا إِخْوَانُنَا كَانُوا يُصَلُّونَ مَعَنَا وَيَصُومُونَ مَعَنَا وَيَعْمَلُونَ مَعَنَا. فَيَقُولُ اللهُ تَعَالَى: اذْهَبُوا فَمَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ دِينَارٍ مِنْ إِيمَانٍ فَأَخْرِجُوهُ. وَيُحَرِّمُ اللهُ صُوَرَهُمْ عَلَى النَّارِ، فَيَأْتُونَهُمْ وَبَعْضُهُمْ قَدْ غَابَ فِي النَّارِ إِلَى قَدَمِهِ وَإِلَى أَنْصَافِ سَاقَيْهِ، فَيُخْرِجُونَ مَنْ عَرَفُوا، ثُمَّ يَعُودُونَ فَيَقُولُ: اذْهَبُوا فَمَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ نِصْفِ دِينَارٍ فَأَخْرِجُوهُ. فَيُخْرِجُونَ مَنْ عَرَفُوا، ثُمَّ يَعُودُونَ فَيَقُولُ: اذْهَبُوا فَمَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ مِنْ إِيمَانٍ فَأَخْرِجُوهُ. فَيُخْرِجُونَ مَنْ عَرَفُوا». قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: فَإِنْ لَمْ تُصَدِّقُونِي فَاقْرَءُوا: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ۖ وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَٰعِفْهَا﴾ [النساء:٤٠]، «فَيَشْفَعُ النَّبِيُّونَ وَالْمَلَائِكَةُ وَالْمُؤْمِنِينَ، فَيَقُولُ الْجَبَّارُ:

بَقِيَتْ شَفَاعَتِي. فَيَقْبِضُ قَبْضَةً مِنَ النَّار فَيُخْرِجُ أَقْوَامًا قَدِ امْتُحِشُوا، فَيُلْقَوْنَ فِي نَهَرٍ بِأَفْوَاهِ الْجَنَّة يُقَالَ لَهُ: مَاءُ الْحَيَاةِ، فَيَنْبُتُونَ فِي حَافَتَيْهِ كَمَا تَنْبُتُ الْحِبَّةُ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ، قَدْ رَأَيْتُمُوهَا إِلَى جَانِبِ الصَّخْرَةِ إِلَى جَانِبِ الشَّجَرَةِ، فَمَا كَانَ إِلَى الشَّمس مِنْهَا كَانَ أَخْضَرَ، وَمَا كَانَ مِنْهَا إِلَى الظِّلِّ كَانَ أَبْيَضَ، فَيَخْرُجُونَ كَأَنَّهُمُ اللُّؤْلُؤُ، فَيُجْعَلُ فِي رِقَابِهِمُ الْخَوَاتِيمُ، فَيَدْخُلُونَ الْجَنَّة، فَيَقُولُ أَهْلُ الْجَنَّةِ: هَؤُلَاءِ عُتَقَاءُ الرَّحْمَنِ أَدْخَلَهُمُ الْجَنَّة بِغَيْرِ عَمَلٍ عَمِلُوهُ وَلَا خَيْرٍ قَدَّمُوهُ. فَيُقَالُ لَهُمْ: لَكُمْ مَا رَأَيْتُمْ وَمِثْلُهُ مَعَهُ».

[أطرافه: ٢٢، ٤٥٨١، ٤٩١٩، ٦٥٦٠، ٦٥٧٤، ٧٤٣٨ - تحفة: ٤١٧٢ - ٩/١٦٠]



قوله: «فَيُقَالُ: اشْرَبُوا. فَيَتَسَاقَطُونَ»: وهَذَا صَرِيحٌ في أن أهل النَّار لا يَعْبُرونَ الصِّراط؛ لِأَنَّهُ قَالَ بعد ذَلِكَ: «**ثُمَّ يُؤْتَىٰ بِالجِسْر وَيجعَل بَينَ ظَهري جَهنَّم**».

وهَذَا الحَدِيث بمعنىٰ الحَدِيث السَّابق وإن كان يختلف عليه بعض الشَّيء.

وقوله: «لَكُم مَا رَأَيْتُم وَمِثلهُ مَعَه»: يدلُّ علَىٰ: أَنَّهُم يُعطَون مِثل ما رَأوا، ومِثْله معَهُ لكن سبَقَ أنَّ أبا سَعِيدٍ رَضِيَٱللَّهُعَنهُ وهو رَاوِي الحَدِيث بهَذَا السِّياق، قَالَ: «**وَعَشَرَةُ أَمْثَالِهِ مَعَهُ**».

فيَحْتَاج إِلَىٰ التَّحقِيق في اخْتِلَاف هَذَا اللَّفْظ مع الَّذِي سبَقَ في حديث أبي هُرَيْرَة.

مَسْأَلَة: قَوْله تعالىٰ: «**اذْهَبُوا فَمَنْ وَجَدْتُم**»، ذَهَابهم هَذَا أنَّهم لم يَكُونوا علَىٰ الصِّراط أم يكُونون في النَّار (أيْ: المُؤمِنينَ)؟

الجَوَاب: لَا، بَعْدَ أنْ يَعْبُروا الصِّراط.

فَيُقَالُ لهم: «اذْهَبُوا فَمَنْ وَجَدْتُمْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ مِنْ إِيمَانٍ فَأَخْرِجُوهُ».

مَسْأَلَة: ولكن هَلْ يَكُونُونَ علَىٰ الصِّراط أَمْ علَىٰ حافَّتَيِ النَّار؟

الجَوَاب: الله أعْلَم، يَذْهَبُونَ إلىٰ النَّار؛ سواء وقفُوا علَىٰ الصِّراط أو في مكانٍ آخَر، اللهُ أعْلَم.

فإذا قَالَ قائل: رُبما كانَ في الحَدِيث إشْكَال؛ لِأَنَّهُ قَالَ: «فَيَبْقَىٰ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ اللهَ مِنْ بَرٍّ أَوْ فَاجِرٍ»، يقول: «فَيَسْجُدُ لَهُ كُلُّ مُؤْمِنٍ، وَيَبْقَىٰ مَنْ كَانَ يَسْجُدُ لِلَّهِ رِيَاءً وَسُمْعَةً» إلىٰ أن قَالَ: «فَيَعُودُ ظَهْرُهُ طَبَقًا»، وهَذَا هو المنافق، وقد سبق أنَّ الَّذِي يبقَىٰ هو مَن كان يَعبُد اللهَ مِن برٍّ أو فَاجِر، والَّذِي يَعبُد اللهَ ليْسَ منافِقًا.

نَقولُ: لا، قَوْله: «أو فَاجِر»، هَذَا هو المنافق، يعني: يَعْبُد اللهَ ظاهرًا، لكنه فاجر القلب -وَالعِيَاذُ بِاللهِ- فهَذَا هو المنافق.

مَسْأَلَة: قَوْله: «بِغَير عَمَل عَملُوه، وَلَا خَيْر قَدَّمُوهُ»، ما حكم تَارِك الصَّلاةِ بناءً علىٰ ذَلِكَ؟

الجَوَاب: ظاهره أنه لا يَدخُل، لكن هَذَا الظَّاهر يُعارِضُه الأَدِلَّةُ الصَّريحة بأنَّ تَارِكَ الصَّلاةِ كافرٌ، وإذا كان كافرًا فإنه لا يُمْكِن أنْ يَخْرج مِن النَّار، لكن هَذَا فيه ردٌّ علَىٰ المُعتزلة[1] والخوَارج[1].

---

(١) «المُعتَزِلَة»: طائفةٌ ضالَّة مُنحرِفَة، رأسُهم واصِل بن عطَاء، وعمرو بن عُبيد، سُمُّوا بذَلِكَ لاعْتِزَالهم مَجْلِسَ الحسَن البَصْري، ولهم أصُولٌ خمْسَةٌ بنَوْا عليها دِينَهم، وهُم فيها مُخالِفُون للكِتَاب والسُّنة، =

□ **قال البخاري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٤٤٠] وَقَالَ حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ، حَدَّثَنَا هَمَّامُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ **أَنَّ النَّبِيَّ** صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **قَالَ: «يُحْبَسُ الْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى يُهِمُّوا بِذَلِكَ فَيَقُولُونَ: لَوِ اسْتَشْفَعْنَا إِلَى رَبِّنَا فَيُرِيحُنَا مِنْ مَكَانِنَا. فَيَأْتُونَ آدَمَ فَيَقُولُونَ: أَنْتَ آدَمُ أَبُو النَّاسِ، خَلَقَكَ الله بِيَدِهِ، وَأَسْكَنَكَ جَنَّتَهُ، وَأَسْجَدَ لَكَ مَلَائِكَتَهُ، وَعَلَّمَكَ أَسْمَاءَ كُلِّ شَيْءٍ، لِتَشْفَعْ لَنَا عِنْدَ رَبِّكَ؛ حَتَّى يُرِيحَنَا مِنْ مَكَانِنَا هَذَا، قَالَ: فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ - قَالَ: وَيَذْكُرُ خَطِيئَتَهُ الَّتِي أَصَابَ أَكْلَهُ مِنَ الشَّجَرَةِ وَقَدْ نُهِيَ عَنْهَا**

=

وأصُولهُم هي:

١ - التوحيد، ويعنون به نفي صفات الرب جَلَّ وَعَلَا.

٢ - العَدْل، ويَعنُون به نفي القدَر.

٣ - إنْفَاذ الوَعِيد، ويَعنُون به تخْلِيد أصْحَاب الكبَائر في النَّار.

٤ - القَوْل بالمَنزِلَة بيْنَ المَنزِلتَيْن، ويَعنُون به عدَم الحُكْم علَىٰ صَاحب الكَبِيرَة في الدُّنيا بالكُفر أو بالإيمَان.

٥ - الأمْر بالمَعرُوف والنَّهي عن المُنكَر، ويَعنُون به الخُروج علىٰ الأئمَّة والوُلَاة إذَا جارُوا وفسَقُوا.

انظر: «مقالات الإسلاميين» لأبي الحسن الأشعري (ص١٥٥).

(١) «**الخوَارِج**»: طائفةٌ ضالَّةٌ مُنحرفة، حُدثَاء الأسْنان، سُفهاء الأحْلَام، يَمْرقُون مِن الدِّين كمَا يَمرق السَّهم من الرَّمِيَّة، فلا يَعُودُون إليه أبدًا، ويُنزِلُون النُّصوص في غير مَنزِلهَا، وقد خرَج رأسُهم علَىٰ رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالقَوْل، وجاءَ مِن صُلْبه قتلَةُ عثمان بن عفان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، ثُم شاع أمرُهم، وقاتَلُوا عليًّا ومعاوية رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، وما يخرج منهم قَرنٌ إلَّا قُطِع، تجْمَعُهم عقَائد مُنحرِفَة، مثل: تكفير المُحَكِّمين والحَاكِمين، ومَن رضيَ بذلك!، والتَّكْفِير بالكَبِيرَة، والقَوْل بجَواز الخُروج علَىٰ أئمَّة المسلمين؛ لذا، جارُوا وفسَقُوا، إلىٰ غير ذلك مِن معتقدات فاسِدَة. انظر: «مقالات الإسلاميين» لأبي الحسن الأشعري (ص٨٦)، و«الفَرْق بين الفِرَق» لعبد القاهر البغدادي (ص٢٦٣)، و«مجموع الفتاوىٰ» لشيخ الإسلام ابن تيمية (٣/ ٣٤٩).

- وَلَكِنِ ائْتُوا نُوحًا أَوَّلَ نَبِيٍّ بَعَثَهُ الله إِلَى أَهْلِ الْأَرْض. فَيَأْتُونَ نُوحًا فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ - وَيَذْكُرُ خَطِيئَتَهُ الَّتِي أَصَابَ سُؤَالَهُ رَبَّهُ بِغَيْرِ عِلْمٍ - وَلَكِنِ ائْتُوا إِبْرَاهِيم خَلِيلَ الرَّحْمَنِ. قَالَ: فَيَأْتُونَ إِبْرَاهِيم فَيَقُولُ: إِنِّي لَسْتُ هُنَاكُمْ - وَيَذْكُرُ ثَلَاثَ كَلِمَاتٍ كَذَبَهُنَّ - وَلَكِنِ ائْتُوا مُوسَى عَبْدًا آتَاهُ الله التَّوْرَاةَ وَكَلَّمَهُ وَقَرَّبَهُ نَجِيًّا. قَالَ: فَيَأْتُونَ مُوسَى فَيَقُولُ: إِنِّي لَسْتُ هُنَاكُمْ - وَيَذْكُرُ خَطِيئَتَهُ الَّتِي أَصَابَ قَتْلَهُ النَّفْسَ - وَلَكِنِ ائْتُوا عِيسَى عَبْدَ الله وَرَسُولَهُ وَرُوحَ الله وَكَلِمَتَهُ. قَالَ: فَيَأْتُونَ عِيسَى فَيَقُولُ: لَسْتُ هُنَاكُمْ وَلَكِنِ ائْتُوا مُحَمَّدًا ﷺ عَبْدًا غَفَرَ الله لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ. فَيَأْتُونِي فَأَسْتَأْذِنُ عَلَى رَبِّي فِي دَارِهِ فَيُؤْذَنُ لِي عَلَيْهِ، فَإِذَا رَأَيْتُهُ وَقَعْتُ سَاجِدًا فَيَدَعُنِي مَا شَاءَ الله أَنْ يَدَعَنِي فَيَقُولُ ارْفَعْ مُحَمَّدُ، وَقُلْ يُسْمَعْ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ، وَسَلْ تُعْطَ - قَالَ - فَأَرْفَعُ رَأْسِي فَأُثْنِي عَلَى رَبِّي بِثَنَاءٍ وَتَحْمِيدٍ يُعَلِّمُنِيهِ، ثُمَّ أَشْفَعُ، فَيَحُدُّ لِي حَدًّا فَأَخْرُجُ فَأُدْخِلُهُمُ الْجَنَّة». قَالَ قَتَادَةُ: وَسَمِعْتُهُ أَيْضًا يَقُولُ: «فَأَخْرُجُ فَأُخْرِجُهُمْ مِنَ النَّارِ وَأُدْخِلُهُمُ الْجَنَّة، ثُمَّ أَعُودُ فَأَسْتَأْذِنُ عَلَى رَبِّي فِي دَارِهِ فَيُؤْذَنُ لِي عَلَيْهِ، فَإِذَا رَأَيْتُهُ وَقَعْتُ سَاجِدًا فَيَدَعُنِي مَا شَاءَ الله أَنْ يَدَعَنِي ثُمَّ يَقُولُ ارْفَعْ مُحَمَّدُ، وَقُلْ يُسْمَعْ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ، وَسَلْ تُعْطَ - قَالَ - فَأَرْفَعُ رَأْسِي فَأُثْنِي عَلَى رَبِّي بِثَنَاءٍ وَتَحْمِيدٍ يُعَلِّمُنِيهِ - قَالَ - ثُمَّ أَشْفَعُ فَيَحُدُّ لِي حَدًّا فَأَخْرُجُ فَأُدْخِلُهُمُ الْجَنَّة». قَالَ قَتَادَةُ: وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «فَأَخْرُجُ فَأُخْرِجُهُمْ مِنَ النَّارِ وَأُدْخِلُهُمُ الْجَنَّة، ثُمَّ أَعُودُ الثَّالِثَةَ فَأَسْتَأْذِنُ عَلَى رَبِّي فِي دَارِهِ فَيُؤْذَنُ لِي عَلَيْهِ، فَإِذَا رَأَيْتُهُ وَقَعْتُ سَاجِدًا فَيَدَعُنِي مَا شَاءَ الله أَنْ يَدَعَنِي ثُمَّ يَقُولُ ارْفَعْ مُحَمَّدُ، وَقُلْ يُسْمَعْ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ، وَسَلْ تُعْطَهْ - قَالَ - فَأَرْفَعُ رَأْسِي فَأُثْنِي عَلَى رَبِّي بِثَنَاءٍ وَتَحْمِيدٍ يُعَلِّمُنِيهِ - قَالَ - ثُمَّ أَشْفَعُ فَيَحُدُّ لِي حَدًّا فَأَخْرُجُ فَأُدْخِلُهُمُ الْجَنَّة». قَالَ قَتَادَةُ: وَقَدْ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «فَأَخْرُجُ فَأُخْرِجُهُمْ مِنَ النَّار

وَأُدْخِلُهُمُ الْجَنَّة، حَتَّى مَا يَبْقَى فِي النَّار إِلَّا مَنْ حَبَسَهُ الْقُرْآنُ، أَيْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْخُلُودُ - قَالَ - ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الآيَة ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ [الإسراء:٧٩]، قَالَ: وَهَذَا الْمَقَامُ الْمَحْمُودُ الَّذِي وُعِدَهُ نَبِيُّكُمْ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ».

[أطرافه: ٤٤، ٤٤٧٦، ٦٥٦٥، ٧٤١٠، ٧٥٠٩، ٧٥١٠، ٧٥١٦ - تحفة: ١٤١٧ - ٩/١٦١]



قَوْله: «يُهِموا»، يعني: يلحقهم الهَمُّ.

وهَذَا الحَدِيث ليْسَ فيه إشكَالٌ إلَّا قَوْله: «**فَأَسْتَأْذِنُ عَلَىٰ رَبِّي فِي دَارِهِ**».

فَيُقَالُ: إنَّ دار الله عَزَّوَجَلَّ الَّذِي جاءت في هَذَا الحَدِيث لا تُشْبه دُور البشَر، تُقِلُّهم مِن الحَر، ومِن البَرْد، ومِن المطَر، ومِن الرِّياح، لكِنَّها دارٌ الله أعلم بها، ولعَلَّها -والله أعلم- حُجُبُ النُّور الَّذِي احتَجَب الله به عَزَّوَجَلَّ كما جاء في الحَدِيث الصَّحِيح: «**حِجَابه النُّور لَوْ كَشَفَهُ لأَحْرَقَتْ سُبُحَاتُ وَجْهِهِ مَا انْتَهَىٰ إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ**»(١).

مَسْأَلَة: قول آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ: «**اِئتوا نُوحًا فَإِنَّه أَوَّلُ نَبِيٍّ بَعَثَهُ الله إِلَىٰ أَهْلِ الأَرْض**»؛ ألَا يدلُّ علَىٰ أنَّ نوحًا أوَّل الأَنْبِيَاء؟

الجَوَاب: بلَىٰ.

مَسْأَلَة: الواضِحُ أنَّ آدمَ أَوَّلُ الأَنْبِيَاء، ونوحًا أولُ الرُّسُل، كَيْفَ الجمع بينهما؟

الجَوَاب: الجَمْع أنَّه قَالَ: «**أَوَّل نَبِيٍّ بعثَهُ الله**»، وبِبَعْثِه إلىٰ أهل الأَرْض؛ صَارَ رسُولًا.

---

(١) أخرجه مسلم (١٧٩) من حديث أبي موسىٰ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

مَسْأَلَة: أَلَا يدلُّ علَىٰ عدَم عِصْمَة الأَنْبِيَاء مِن الخَطايَا؛ حيْثُ ذكر في الحَدِيث: «وَيذكُر خَطِيئَتَه»؟

الجَوَاب: نعم، فهَذَا مما يدل؛ فقصة نوح وَاضِحةٌ أنَّ الله قَالَ: ﴿فَلَا تَسْـَٔلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌۖ إِنِّىٓ أَعِظُكَ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴿٤٦﴾ قَالَ رَبِّ إِنِّىٓ أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْـَٔلَكَ مَا لَيْسَ لِى بِهِۦ عِلْمٌۖ وَإِلَّا تَغْفِرْ لِى وَتَرْحَمْنِىٓ أَكُن مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [هود:٤٦، ٤٧].

أمَّا مُوسَىٰ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ فإنَّهُ قتَلَ نفْسًا قبل أنْ يُوحَىٰ إليه، لكن مِن شِدَّة تعْظِيمهم للهِ عَزَّوَجَلَّ لا يرَوْن أنْ يَكُونوا شُفعَاء، وقد حصَلَ منهم هَذَا، ولو كان قبل الرسالة.

مَسْأَلَة: إنَّ تعذُّر الرُّسُل بهَذِهِ الأعذَار ليس علَىٰ حقيقته، وإنَّما المقصود أنْ تَصِل الشَّفاعَة إلىٰ مُحمَّد؛ لأنَّ الرُّسُلَ هم أحْرَص النَّاس علَىٰ الخَيْر، وعلَىٰ بَذْل المَعرُوف والإِحْسَان.

الجَوَاب: هَذَا يعني: كأنَّنا نَقولُ: ليس بعُذْرٍ، لَاسِيَّما وَأَنَّهُم تابوا مِن ذَلِكَ، وإِبْرَاهِيم عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ كذِبَاتُه لَيْسَتْ كذباتٍ حقيقةً، ولكنها تَوْرِيَةٌ كما سبق، لكِنَّنا ذكَرْنا ما يُجابُ به عن هَذَا السُّؤال.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أمَّا في عيسىٰ، نعم؛ لِأَنَّهُ لم يَذكُر خطيئةً، وإنَّما أرادَ أنْ يُوصل الشَّفاعَة إلىٰ الرَّسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولكن مَنْ قَبْله (آدم، ونوحًا، وإِبْرَاهِيم، وموسىٰ)، نَقولُ: يعني أنَّ ما وقع مِن مُراهَقات أوْجبَ أنْ يَكُونَ معَهُم خجَلٌ وحيَاءٌ مِن الله أنْ يَكونُوا شفعاء، أمَّا عيسىٰ فإنه وارَىٰ بأن اعْتذَر بدون ذِكْر ما يَمْنَع؛ مِن أجْل تمام الفضيلة لرَسُول اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

مَسْأَلَة: يشفع الأَنْبِيَاء، ثُم يشفع المَلَائِكَة، ثُم يَشْفَع الصَّالِحُون، وذكر الأَنْبِيَاء؛ هل المقْصُود بذَلِكَ أنَّ أُولِي العزم ما يشفع منهم إلَّا النَّبي عَلَيْهِ السَّلَامُ فقط، وأمَّا الأَنْبِيَاء البَاقُون لا يشْفَعُون؟

الجَوَاب: لا، الظَّاهر العُمُوم، وهَذِهِ الشَّفاعَة في أهل النَّار أنْ يخرجوا منها، والشَّفاعَة الأولَىٰ التي تعَذَّرُوا منها هي الشَّفاعَة في أنْ يُقْضَىٰ بين الخَلْق.

وقَوْله في آخر الحَدِيث: «حتَّىٰ مَا يَبقَىٰ فِي النَّار إلَّا مَنْ حَبَسَه القُرْآن»، أي: وجب عليه الخلود.

وهَذَا يُؤيِّد قولنا في الحَدِيث السَّابق؛ حيث قَالَ: «يَبْقَىٰ مَنْ حَبَسَه القُرْآنُ، أيْ: وَجَبَ عَلَيْهِ الخُلُودُ»، ثم قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يُخرج مِنَ النَّار مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، ومَنْ كَانَ في قلبه مثقَالَ ذرة»؛ حيث قلنا: إنَّ في هَذَا الحَدِيث تقدِيمًا وتأخيرًا.

والحَدِيث الآخر بيَّنَ في النهاية أنَّ الَّذِي يَبْقَىٰ هو مَن حبَسَهُ قرآن، ووَجبَ علَيْهِ الخُلُود.

***

□ قال البُخاري رَحِمَهُ اللَّهُ:

[٧٤٤١] حَدَّثَنَا عُبَيْدُ الله بْنُ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيم حَدَّثَنِي عَمِّي، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ أَنَّ رَسُول اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرْسَلَ إِلَى الْأَنْصَارِ، فَجَمَعَهُمْ فِي قُبَّةٍ، وَقَالَ لَهُمْ: «اصْبِرُوا حَتَّى تَلْقَوْا اللهَ وَرَسُولَهُ، فَإِنِّي عَلَى الْحَوْضِ».

[أطرافه: ٣١٤٦، ٣١٤٧، ٣٥٢٨، ٣٧٧٨، ٣٧٩٣، ٤٣٣١، ٤٣٣٢، ٤٣٣٣، ٤٣٣٤، ٤٣٣٧، ٥٨٦٠، ٦٧٦٢ - تحفة: ١٥٠٦ - ١٦٢/٩]

الشَّرح

هَذَا أيضًا مِمَّا استدَلَّ به أهل السُّنة علَىٰ رُؤْيَة اللهِ عَزَّوَجَلَّ من قَوْله: «حَتَّىٰ تَلْقَوا اللهَ وَرَسُولَه». قَالُوا: ولَا لقاء إلَّا برؤية، وهو يُخاطِب الأنْصار رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ، وهم مِن أهْل الرُّؤْية؛ لِأنَّهُم مُؤْمِنُون.

وأمَّا قَوْله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡإِنسَٰنُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدۡحٗا فَمُلَٰقِيهِ ۞ فَأَمَّا مَنۡ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الانشقاق:٦، ٧] إلىٰ آخره، فهَذِهِ -والله أعلم- المُلاقَاة العامَّة؛ لأنَّ كلَّ إنسانٍ يَكْدَح إلىٰ الله، وسَيُلاقِيه يَوْم القِيَامَة.

وعلَىٰ هَذَا، يكون هناك مُلاقَاةٌ عامَّةٌ لجَمِيع بَنِي الإنسَان.

بدَلِيل: أنَّ الله قسمَهُم إلَىٰ قِسْمَيْن:

مَن أوتِيَ كِتَابه بيَمِينِهِ.

ومَن أُوتِيَ كِتَابه بشِمَالِهِ.

ومُلاقَاة خاصَّة، وهي الَّتِي ذكَرهَا الرَّسُولُ عَلَيْهِٱلصَّلَاةُوَٱلسَّلَامُ في هَذَا الحَدِيث، وهي الَّتِي استدَلَّ بها العُلمَاء علَىٰ رُؤْيَة اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

مَسْألَة: الأَنْبِيَاء -عليهم الصَّلاة والسلام- الَّذِينَ تعذَّروا مِن الشَّفاعَة بمَا فعَلُوا مِن الذُّنوب، أَلَيْس النَّبي عَلَيْهِٱلصَّلَاةُوَٱلسَّلَامُ قد وقَعَ مِنْهُ الذَّنب وغَفرَ اللهُ لَهُ؟

الجَوَاب: لو تعَذَّرَ النَّبِيُّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، فمن يَبْقَىٰ وهو آخِرُ نبِيٍّ!

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إنَّ اعتِذَارَ الأَنْبِيَاء أَلَيْسَ لأَجْلِ الذَّنب؟

نَقولُ: لا، هُم يعتَذِرُونَ بشَيءٍ خجَلًا مِن الله لِمَا قدَّمُوه؛ ولهَذَا لا يَقُولُونَ مِن أوَّلِ الأمر: اذهَبُوا إلَىٰ محمَّد، وإنَّما يُحَوِّلُونَها إلىٰ مَنْ بَعْدهُم، ولو كان اللهُ تعالىٰ أرادَ

أنْ يُلْهِمَهُم بأنْ تكون الشَّفاعَة لمُحمَّدٍ؛ لكَانَ مِن أوَّل واحِدٍ قَالَ: اذهبوا إلىٰ محمَّد.

مَسْألَة: ما المُرَاد بقَوْله: «**حَبسَهُم القُرْآنُ**»؟

الجَوَاب: يعني: مَن قضَىٰ عليهم القُرآنُ بالخُلُودِ، وهُم الكُفَّار.

□ **قال البخاري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٤٤٢] حَدَّثَنِي ثَابِتُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ الْأَحْوَلِ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا تَهَجَّدَ مِنَ اللَّيْلِ قَالَ: «**اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، أَنْتَ قَيِّمُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَلَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ، وَلَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ، أَنْتَ الْحَقُّ، وَقَوْلُكَ الْحَقُّ، وَوَعْدُكَ الْحَقُّ، وَلِقَاؤُكَ الْحَقُّ، وَالْجَنَّة حَقٌّ، وَالنَّار حَقٌّ، وَالسَّاعَةُ حَقٌّ، اللَّهُمَّ لَكَ أَسْلَمْتُ، وَبِكَ آمَنْتُ، وَعَلَيْكَ تَوَكَّلْتُ، وَإِلَيْكَ خَاصَمْتُ، وَبِكَ حَاكَمْتُ، فَاغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ، وَأَسْرَرْتُ وَأَعْلَنْتُ، وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ**». قَالَ أَبُو عَبْدِ الله: قَالَ قَيْسُ بْنُ سَعْدٍ، وَأَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ طَاوُسٍ: «قَيَّامٌ». وَقَالَ مُجَاهِدٌ: «الْقَيُّومُ الْقَائِمُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ». وَقَرَأَ عُمَرُ الْقَيَّامُ، «وَكِلَاهُمَا مَدْحٌ».

[أطرافه: ١١٢٠، ٦٣١٧، ٧٣٨٥، ٧٤٩٩ - تحفة: ٥٧٠٢، ٥٧٤٤، ٥٧٥١]



يعني بقَوْله: «**أَنْتَ قَيِّمُ السَّمَاوَاتِ**»، وفي لفظ: «**أنتَ قَيَّام السَّماوات**» كلاهما مَدْحٌ.

و«القَيُّوم» هو الَّذِي قام بنفسه وقامَ علَىٰ غَيْرِه؛ قَالَ الله تعالىٰ: ﴿ أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ ﴾ [الرعد:٣٣] يعني: كمَنْ لَا يَمْلِكُ ذَلِكَ، والَّذِي يَقُوم علَىٰ كُلِّ نفْسٍ بِمَا كسَبَتْ هو الله.

وقد سبَقَ الكَلَام علَىٰ بقِيَّة الحَدِيث[1]، وبيَّنا أنَّ الرَّسول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كان يقول ذَلِكَ في تهجُّده، وَأَنَّهُ يحْتمِلُ أنْ يكون في السُّجود، أو بعد التَّشهُّد الأَخِير، أو في حال القِيَام بعْدَ الرُّكُوع، وكل هَذَا موْضِع دُعَاء.

مَسْأَلَة: أليْسَ في هَذَا الحَدِيث (حديث شفاعة الأَنْبِيَاء) ردٌّ علَىٰ أصحاب الطُّرق الَّذِينَ يُعظِّمُونَ شيُوخَهُم، وما يدعونَهُ مِن أوْلِيَاء؟

نَقولُ: هَؤُلَاءِ أنبياء مِن أُولِي العَزْمِ اسْتَحَوْا أنْ يَشْفَعُوا عند الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بهَذِهِ الذُّنوب الَّتِي قد تابُوا مِنْها، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ غفرَهَا لهم.

نَقولُ: هَؤُلَاءِ الأولياء الَّذِينَ يدَّعون ولَايَتِهمْ، لا نَعْلَم هل هُم تابُوا أَمْ لَا، ثُمَّ أيْنَ هُم مِن هَؤُلَاءِ الأَنْبِيَاء؟

الجَوَاب: نعم؛ لكن أَلَمْ تعْلَمْ أنَّ الصُّوفِيَّة يَقُولُونَ: «مقَام النُّبوَّة في بَرْزَخٍ فُوَيْق الرَّسول ودُونَ الوَلِيِّ»، و«فُوَيْق الرَّسول» ليس ببعيد، و«دُونَ» تُشعِر بأَنَّه نازِلٌ نزولًا بعيدًا؛ فعكَسُوا القضِيَّة.

مَسْأَلَة: بالنِّسبة للصِّراط، هل هو الطَّريق إلىٰ الجَنَّة؟

الجَوَاب: نعم، الصِّراط هو الطَّريق إلىٰ الجَنَّة.

---

(١) انظر شرح حديث رقم (٧٣٨٥).

مَسْأَلَة: لِمَاذَا يُوضَع الصِّراط علَىٰ جَهَنَّم إلىٰ الجَنَّة؟

الجَوَاب يوضَعُ علىٰ جَهَنَّم مِن أَجْل أنْ يَعْبُرَهُ النَّاسُ وهُمْ يَنظُرونَ إلىٰ جَهَنَّم؛ فيَزْدَادُونَ شُكْرًا للهِ عَزَّوَجَلَّ أنْ أنجاهُم مِن هَذِهِ النَّار العَظِيمَة، ويَمُرُّون عليه وهُم خائِفُون وَجِلُون، ويمُرُّون علَيْه علىٰ طرُقٍ مُتعدِّدة، فمِنْهُم مَن يَمُرُّ كلَمْح البصَر، وَمِنْهُمْ مَن يمرُّ كالرِّيح، وَمِنْهُمْ مَن يَمرُّ كأجَاوِيد الخَيْل، حَسب أعْمَالِهم.

□ قال البُخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٤٤٣] حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ حَدَّثَنِي الْأَعْمَشُ، عَنْ خَيْثَمَةَ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا سَيُكَلِّمُهُ رَبُّهُ، لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ تُرْجُمَانٌ وَلَا حِجَابٌ يَحْجُبُهُ»**.

[أطرافه: ١٤١٣، ١٤١٧، ٣٥٩٥، ٦٠٢٣، ٦٥٣٩، ٦٥٤٠، ٦٥٦٣، ٧٥١٢ - تحفة: ٩٨٥٢]



الشَّاهِد من هَذَا: **قَوْله**: «وَلَا حِجَابٌ يَحْجُبُهُ».

وفي هَذَا الحَدِيث ردٌّ علَىٰ: القَائلِينَ بالكَلَام النَّفسِيِّ.

ووَجْهُه: أنَّ اللهَ يُحدِثُ القَوْلَ في تِلْكَ السَّاعة، يكلِّم هَذَا الَّذِي خلَا به في تِلْكَ السَّاعة، والقَائلُونَ بالكَلَام النَّفسِيِّ يقُولُونَ: الكَلَام النَّفسِيُّ هو أزليٌّ، ولكنَّ اللهَ تعالىٰ يخلُق أصْوَاتًا في الوقت الَّذِي يُريد أنْ يُسمع مَن شاء يُعبر عن الكَلَام النَّفسيِّ.

ولهَذَا قَالَ بعض الأذكياء: إنَّ مَذْهَب الأَشَاعِرَة[١] في الكَلَام هو مَذْهَب الجَهْمِيَّة[٢]، بل هو أردأ منه؛ لأنَّ هَؤلَاءِ يَقُولُونَ إنَّ الَّذِي يُسمع والمَكْتُوب في المَصَاحف أنَّه مَخْلُوق، يعبَّر به عن كَلَام اللهِ، أمَّا كَلَام اللهِ فَهُو الَّذِي في نفْسِه لَا يُسمع ولا يحدث.

وأمَّا الجَهْمِيَّة فيَقُولُونَ: إنَّ الَّذِي يُسمَع هو كَلَام اللهِ حقِيقةً، وَأَنَّهُ مخلوق.

فأيهم أقرب للصَّواب؟ الجَهْمِيَّة؛ ولهَذَا قَالُوا: إنَّ قول الأَشَاعِرَة في الكَلَام أرْدَأ

---

(١) «الأَشَاعِرَة»: يُنسبونَ إلىٰ أبي الحسَن الأشعري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وكان أبو الحسن الأشعري مُعْتَزِليًّا، ثُم مَنَّ اللهُ عليه، وعرفَ بُطْلَانَ مذهب المعتزلة، فوقف في المسجد يومَ الجمُعَة وأعلنَ براءَتَهُ مِن مذهبِ المعتزلة، وخلعَ ثوبًا عليه، وقال: «خلعتُ مذهبَ المعتزلةِ، كما خلعتُ ثوبي هذا»، لكنَّه صار إلىٰ مذهبِ «الكُلَّابِيَّة»: أتباعِ «عبدِ الله بن سعيد بن كُلَّاب»، الذي كان يُثبِتُ سبعَ صفاتٍ لله، وينفي ما عدَاهَا، ويقول: «لأنَّ العقلَ لَا يدُلُّ إلَّا علىٰ سبعِ صفاتٍ فقط: العلمُ، والقدرةُ، والإرادةُ، والحياةُ، والسَّمعُ، والبصرُ، والكلامُ.

ثُم إنَّ اللهَ مَنَّ علَىٰ أبي الحسن الأشعري، وتركَ مذهب «الكُلَّابِيَّةِ»، ورَجعَ إلىٰ مذهبِ الإمام أحمد بن حنبل، وقال: «أقولُ بمَا يقولُ به إمامُ أهلِ السُّنَّة والجمَاعة أحمد بن حنبل: إنَّ اللهَ استوَىٰ علىٰ العرش، وإنَّ له يدًا، وإنَّ له وجهًا». ذَكَرَ هذا في كتابَيْه «الإبانة عن أصول الديانة»، و«مقالَات الإسلاميِّين واختِلَاف المُصَلِّين»، وذَكَرَ أنَّه علىٰ مذهب الإمام أحمد بن حنبل، وإنْ بَقِيَتْ عندَهُ بعضُ المخالفات. ولكنَّ أتباعَهُ بقَوْا علىٰ مذهب «الكُلابية»؛ فغالبُهم لا يزالون علىٰ مذهبه الأوَّل، ولذلك يُسَمَّوْنَ بـ«الأشعرية» نِسْبةً إلىٰ الأشعرِيِّ في مذهبه الأوَّل. انظر: «الملل والنِّحَل» للشهرستاني (١/ ٩٣)، و«لمحة عن الفرق الضالة» للعلامة صالح الفوزان (ص٣٥).

(٢) «الجَهْمِيَّة»: ترْجع في نِسْبَتِها إلىٰ الجَهْم بن صَفْوَان الَّذِي كانَ له ولأتْباعِه جولَات في نشْرِ الضَّلالَات، واضطهاد أهل السُّنة، وهو مِن أهل خُراسَان، ظهر في المِئَة الثَّانية من الهجرة، وهو أوَّل مَن ابتدَع القَوْل بخَلْق القُرآن، وتعْطِيل الله عن صِفَاته، وشَيْخُه الجَعْد بن دِرْهَم، انظر: «الرد علىٰ الزنادقة والجهمية» (ص١٩) لأحمد بن حنبل، و«مقالات الإسلاميين» (ص٢٧٩) لأبي الحسن الأشعري.

من قول الجَهْمِيَّة.

وأمَّا حقيقة الأمر: أنَّه لا فَرْق بيْنَهُم وبَيْن الجَهْمِيَّة؛ لِأَنَّهُم مُتَّفِقُونَ علَىٰ أنَّ ما سَمِعَهُ مُحمَّد، ومَا سمِعَهُ مُوسَىٰ، وما يُسمع في المُستقْبَل كله مَخلُوق.

لكن الأَشَاعِرَةَ قَالُوا: إنَّه عِبَارةٌ عن الكَلَام النَّفْسِيِّ، وهَؤلَاءِ قَالُوا: لَا!، هَذَا مخْلُوق خلقَهُ اللهُ، خلق أصواتًا تُسمَع وأضافَها إلىٰ نفْسِه علَىٰ سَبيلِ التَّشريف والتَّعظِيم، فهَذَا الحَدِيث يردُّ ردًّا واضِحًا علَىٰ مَن يزْعُمونَ أنَّ كَلَام اللهِ هو المَعْنىٰ القَائم بنَفْسِه الأزَلِيِّ، فيرَوْنَ أنَّ الكَلَام مِثْل العِلْم أو الإرَادة.

مَسْأَلَة: لقَاء اللهِ للمُؤمنِينَ، قُلنَا: إنَّ لقَاء اللهِ إمَّا عامٌّ، وإمَّا خاصٌّ، فما اللِّقَاء العَامٌّ والخَاص؟

الجَوَاب: اللِّقاء العَامُّ في قَوْله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡإِنسَٰنُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدۡحٗا فَمُلَٰقِيهِ﴾.

واللِّقاء الخَاصُّ: لا لِقَاء إلَّا برؤية، واللِّقَاء الخاصُّ لَيْس للكُفَّار، بل للمُؤمنِينَ.

مَسْأَلَة: لِمَ قسمْنَا اللِّقاء إلىٰ عامٍّ وخَاصٍّ؟

الجَوَاب: مِن الآية والحَدِيث ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡإِنسَٰنُ﴾ مَن الإنسَان؟ ﴿فَأَمَّا مَنۡ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ﴾، ﴿وَأَمَّا مَنۡ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ وَرَآءَ ظَهۡرِهِۦ﴾ قسَّم الإنسَان إلَىٰ قِسْمَين، وكله قَالَ: «مُلَاقِيه»، وتَمْتَنِع رُؤيَة الكَافِر بدَلِيل: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمۡ عَن رَّبِّهِمۡ يَوۡمَئِذٖ لَّمَحۡجُوبُونَ﴾ هَذَا ما يدُلُّ علَىٰ أنَّ المُنافِقين يرَوْنَه؟

لا، يَروْنَه ثُم يحْتَجبُ عَنْهُم؛ لِأَنَّهُم مع المُؤمِنين، وقد مرَّتْ علَيْنا صفَة السَّاق

ولكن لم نتكَلَّم علَيْها الكَلَامَ الَّذِي يَنْبغِي؛ فلنَعُد إلَيْها.

السَّاق ثَابِتَة لله عَزَّوَجَلَّ بحَدِيث أبي سعيد «يَكْشِفُ عَنْ سَاقِهِ» وهُوَ واضِحٌ، وإذَا كانَ اللهُ لهُ رِجْلٌ فلَا يمْتَنع أنْ يَكُونَ له سَاقٌ، ولكِن نقْتَصِر علَىٰ مَا بلَغَنا فقط.

وهل السَّاق ثابِتٌ في القُرآن كمَا ثبَتَ في السُّنة؟

نَقولُ: في هَذَا خِلَافٌ بيْنَ العُلمَاء بنَاءً علَىٰ اخْتِلَافِهم في تَفْسِير قَوْله تعالَىٰ: ﴿يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٖ﴾.

فَمِنْهُم مَنْ قَالَ: إنَّ قَوْله تعالىٰ: ﴿يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٖ﴾، يعني بذَلِكَ ساقَهُ جَلَّوَعَلَا.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: بل المُرَاد بالسَّاق الشِّدَّة؛ ولَا يَجُوز أنْ نَقولُ: إنَّها سَاق الله؛ لأنَّ الله لم يُضِفْها إلىٰ نفْسِهِ، بَلْ قَالَ: «سَاق»، وإذَا لم يُضِف اللهُ الشَّيءَ إلَىٰ نفْسِه؛ فإنَّه لَا يحِلُّ لنَا أنْ نُضِيفَهُ نحن إلىٰ الله، بل الواجِبُ علَيْنا أنْ نقْتَصِرَ علَىٰ ما جَاءَ به الكِتَابُ وَالسُّنَّةِ.

ولهَذَا نَقولُ: القَائل بهَذَا القَوْلِ أقْرَب إلَىٰ الصَّواب لوْلَا أنَّ حَدِيثَ أبي سَعِيدٍ في سِيَاقِه إذَا قارَنتَهُ بسِيَاق الآية؛ وجَدْت أنهما سواء ﴿يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٖ وَيُدۡعَوۡنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ فَلَا يَسۡتَطِيعُونَ ۝٤٢ خَٰشِعَةً أَبۡصَٰرُهُمۡ تَرۡهَقُهُمۡ ذِلَّةٞۖ وَقَدۡ كَانُواْ يُدۡعَوۡنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ وَهُمۡ سَٰلِمُونَ﴾، كذَلِكَ هنا «يَكْشِفُ عن سَاقِه، فيَسْجُدُ لَهُ مَن كَانَ يَسْجُدُ للهِ عَزَّوَجَلَّ، ويَعْجَز مَن كَان يَسْجُد رِيَاءً وسُمْعةً»، فلَوْلَا سِيَاق حديث أبي سَعِيدٍ كانَ مُطَابقًا للآية؛ لقُلنَا: إنَّه لا يجوز إِثْبَات السَّاق بالآية الكريمة؛ لأنَّ الله لَم يُضِفْه إلىٰ نَفْسِه.

فَإنْ قَالَ قَائِلٌ: وهل مِثْل ذَلِكَ قَوْله تعالىٰ: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا بِأَيۡيْدٖ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾؟

قلنا: لا، لَيْسَ مِثْل هَذَا؛ ولهَذَا لم يَقُل أحدٌ مِن السَّلف: إنَّ المُرَاد بقَوْله:

﴿بِأَيْيْدٍ﴾ جمع اليَد، بل الأيْد في الآية الكريمة ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيْدٍ﴾ معناها القوَّة، فهي مَصْدَر «آدَ يَئِيد أيْدًا»، كـ«بَاعَ يَبِيعُ بيْعًا»، وهي في المعنىٰ بنَيْناهَا بقوَّة، ويشبه هَذَا قَوْله تعالىٰ: ﴿وَبَنَيْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعًا شِدَادًا﴾، أيْ قويَّة، لكن يَجِبُ علَيْنا أنْ نعْتَقِدَ بأنَّ للهِ ساقًا، إلَّا أنَّه لَا يُشْبه سُوقَ المَخلُوقِين، بل هو ساقٌ يَلِيق بعظمَتِه وجَلالِه كمَا قُلْنا في اليَد، والوَجْه والعَيْن، والقدَم كلها لا تُشْبِه المَخْلُوقِينَ مِن ذَلِكَ.

ذَكَر الحافظ بقَوْلٍ ثابتٍ صَحِيح عن مجاهد ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾، قَالَ: تَنتَظِر ثوَابها. وهَذَا خطأٌ مِن مُجَاهدٍ لَاشَكَّ فِيه.

❑ قَالَ البُخَارِي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٤٤٤] حَدَّثَنَا عَلِي بْنُ عَبْدِ الله، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الله بْنِ قَيْسٍ، عَنْ أَبِيهِ عَن النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «جَنَّتَانِ مِنْ فِضَّةٍ آنِيَتُهُمَا وَمَا فِيهِمَا، وَجَنَّتَانِ مِنْ ذَهَبٍ آنِيَتُهُمَا وَمَا فِيهِمَا، وَمَا بَيْنَ الْقَوْمِ وَبَيْنَ أَنْ يَنْظُرُوا إِلَى رَبِّهِمْ إِلَّا رِدَاءُ الْكِبْرِ عَلَى وَجْهِهِ فِي جَنَّةِ عَدْنٍ».

[طرفاه: ٤٨٧٨، ٤٨٨٠ - تحفة: ٩١٣٥]



الشَّاهِد: **قَوْله**: «وَبَيْنَ أَنْ يَنظُرُوا إِلَىٰ رَبِّهِمْ إِلَّا رِدَاءُ الْكِبْرِ»، وفي نسخة: «الكِبْرِيَاء»، «عَلَى وَجْهِهِ فِي جَنَّةِ عَدْنٍ»، والنَّبِيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصِفُ الله عَزَّ وَجَلَّ بَعْد إزالَةِ رِدَاء الكِبْر، وكأنَّ البخاريَّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ يُشِيرُ إِلَىٰ وصْفٍ آخَر أَصْرَح مِن هَذَا، أمَّا هَذَا فلَيْسَ صَريحًا في إِثْبَات الرُّؤْية، وسَتَناوَلُ الشَّرح في هَذَا.

قَالَ الحَافظ ابْنُ حَجَر رَحِمَهُ اللَّهُ:

«**قَوْله**: «وَمَا بَيْنَ القَوْمِ وَبَيْنَ أَنْ يَنْظُرُوا إِلَىٰ رَبِّهِم إِلَّا رِدَاءَ الكِبْرِيَاءِ عَلَىٰ وَجْهِهِ»: **قَالَ المازري**(١): «كان النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُخاطِبُ العَرَبَ بمَا تفْهَمُ، ويُخْرِج لَهُم الأَشْيَاء المَعنوِيَّة إِلَىٰ الحِس؛ ليقربَ تنَاوُلهُم لهَا»، فعبَّر عن زوَالِ الموَانِع، ورفعه عن الأبصَار بذَلِكَ، **وقَالَ عياض**(٢): «كانَت العرَبُ تسْتَعمِلُ الاسْتِعَارةَ كثيرًا، وهُوَ أرْفَع أدوَاتِ بدِيعِ فصَاحَتِه وإيجَازهَا»، ومنه قَوْله تعالىٰ: ﴿جَنَاحَ ٱلذُّلِّ﴾، فمُخاطَبةُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لهُمْ بردَاءِ الكِبْرِياء علَىٰ وجْهِه، ونحو ذَلِكَ من هَذَا المعنىٰ، ومَن لَمْ يَفْهَمْ ذَلِكَ؛ تَاهَ، فمَنْ أجرَىٰ الكَلَامَ علَىٰ ظَاهرِهِ؛ أفضَىٰ به الأمْرُ إِلَىٰ التَّجْسِيم، ومَن لَمْ يَتَّضِحْ له، وعَلِمَ أنَّ اللهَ مُنزَّهٌ عن الَّذِي يَقْتَضِيه ظاهِرُهَا: إمَّا أنْ يكذب نقلَتها، وإمَّا أنْ يُؤوِّلَهَا، كأنْ يَقُول: استعار بعَظِيم سُلْطَان اللهِ وكِبْرِيَائه وعظَمتِه، وهَيْبتِه وجَلَالِه المَانِعِ إِدْرَاكَ أبصَارِ البشَرِ مع ضَعْفِهَا لذَلِكَ رداء الكبرياء، فإذا شاءَ تقْوِيَة أبْصَارهِمْ وقُلوبِهمْ كشَفَ عَنْهُم حِجَابَ هَيْبَتِه وموَانِع عظَمَتِه»، انتهىٰ مُلخَّصًا.

وقَالَ الطِّيبي(٣): «قَوْله: «عَلَىٰ وَجْهِهِ»، حالٌ مِن رداء الكبرياء»، **وقَالَ الكرْمَاني**:

---

(١) هو محمد بن علي بن عمر التَّمِيمي المازري، أبو عبد الله، محدث، من فقهاء المالكية، نسبته إلىٰ (مازر) بجزيرة صقلِّيَّة، ولد سنة ٤٥٣هـ، وتوفي بالمهدية سنة ٥٣٦هـ، له «المُعْلِم بفوائد مسلم» في الحديث، وغيره، انظر: «الأعلام» للزركلي (٦/ ٢٧٧).

(٢) هو الإمام العلامة الحافظ الأوحد، شيخ الإسلام، عياض بن موسىٰ بن عياض بن عمرو بن موسىٰ بن عياض اليَحصُبي الأندلسي، ثم السبتي، المالكي، ولد في سنة ست وسبعين وأربع مائة، توفي مغرَّبًا عن وطنه في سنة أربع وأربعين وخمس مائة، بمراكش، انظر: «سير أعلام النبلاء» (٢٠/ ٢١٣).

(٣) هو الحسين بن محمد بن عبد الله، شرف الدين الطِّيبي، من علماء الحديث والتفسير والبيان، من أهل توريز، من عراق العجم. كانت له ثروة طائلة من الإرث والتجارة، فأنفقها في وجوه الخير، =

«هَذَا الحَدِيث مِن المُتشَابِهَات؛ فإمَّا مُفَوَّض، وإمَّا مُتأوَّل بأنَّ المُرَاد بالوَجْه: الذَّات، والرِّدَاءُ صِفَة مِن صِفَة الذَّات اللَّازِمَة المُنزَّهة عمَّا يُشْبِهُ المَخْلُوقَات»، ثُمَّ استشكل ظاهِره بأنَّه يَقْتضِي أنَّ رُؤْيَة اللهِ غير واقِعَة، وأجابَ بأنَّ مَفْهُومَهُ بيانُ قُرْبِ النَّظَرِ إِلَىٰ رِدَاءِ الكِبْريَاء لا يكون مانعًا مِن الرُّؤْيَة؛ فعبَّر عن زوَالِ المَانع عن الإبْصَارِ بإزَالةِ المُرَاد»، انتهىٰ.

وحاصله: أنَّ رِدَاءَ الكِبْرياءِ مَانعٌ عَن الرُّؤْيِةِ، فكأنَّ في الكَلَام حَذْفًا تقْدِيرُهُ بَعْدَ قَوْلِه: «إِلَّا رِدَاءَ الكِبْرِيَاء»، فإنَّه يَمُنُّ علَيْهِمْ برَفْعِهِ؛ فيَحْصُل لهُم الفَوْز بالنَّظر إلَيْهِ، فكَأنَّ المُرَاد: أنَّ المُؤمِنين إذا تبَوَّؤا مقَاعِدَهُم مِن الجَنَّةِ لَوْلَا مَا عِندهُم مِن هَيْبةِ ذِي الجَلالِ لما حالَ بيْنَهُم وبَيْن الرُّؤْيةِ حَائل، فإذَا أرادَ إكْرَامَهُم حَفَّهم برَأفتِه، وتفَضَّلَ علَيْهِمْ بتَقْويَتِهم علَىٰ النَّظَرِ إلَيْهِ سُبحانَه.

ثُم وجدْتُ في حَدِيث صُهَيْبٍ في تفْسِير قَوْله تعالىٰ: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ ما يدُلُّ علَىٰ: أنَّ المُرَاد بردَاء الكِبْرِيَاء في حدِيثِ أبي مُوسَىٰ الحِجَاب المَذكُور في حديث صُهَيْب، وَأنَّهُ سبحانه يَكشِفُ لأهْل الجَنَّة إكْرَامًا لَهُم، والحَدِيث عند مُسْلِم، والتِّرمِذيِّ، والنَّسائِيِّ، وابن خُزَيْمَة، وابن حِبَّان، ولفظ مُسْلِم: «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ قَالَ: «إِذَا دَخَلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ، قَالَ: يَقُولُ اللهُ تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ: تُرِيدُونَ شَيْئًا أَزِيدُكُمْ؟ فَيَقُولُونَ: أَلَمْ تُبَيِّضْ وُجُوهَنَا؟ أَلَمْ تُدْخِلْنَا الْجَنَّةَ، وَتُنَجِّنَا مِنَ النَّارِ؟ قَالَ: فَيَكْشِفُ الْحِجَابَ، فَمَا أُعْطُوا شَيْئًا أَحَبَّ إِلَيْهِمْ مِنَ النَّظَرِ إِلَىٰ رَبِّهِمْ عَزَّوَجَلَّ»، أخرجه

=

حتىٰ افتقر في آخر عمره، وكان شديد الردِّ علىٰ المبتدعة، ملازمًا لتعليم الطلبة والإنفاق علىٰ ذوي الحاجة منهم، آية في استخراج الدقائق من الكتاب والسنة، متواضعًا، ضعيف البصر، توفي سنة ٧٤٣هـ انظر: «الأعلام» (٢/ ٢٥٦).



مُسْلِمٍ[(١)] عَقِبَ حَدِيثِ أَبِي مُوسَىٰ، ولعَلَّه أَشَارَ إِلَىٰ تأويله به.

وقَالَ القُرطبيُّ في «المُفْهِم»: «الرِّدَاء استعارةٌ كنَّىٰ بِهَا عن العَظَمة، كما في الحَدِيث الآخَر: «الكِبْرِيَاء رِدَائِي وَالعَظَمَةُ إِزَارِي»[(٢)]، وليس المُرَاد الثِّياب المَحْسُوسَة، لكِنَّ المُنَاسَبة أنَّ الرِّدَاءَ والإزَار لمَّا كانَا مُتلَازِمَيْنِ للمُخاطَب مِن العَرَب؛ عبَّر عن العَظمَةِ والكِبْرِيَاءِ بِهمَا»، ومعنىٰ حديث الباب أنَّ مُقتضَىٰ عِزَّة اللهِ واسْتِغْنَائِه ألَّا يرَاهُ أحَدٌ، لكن رحْمَته للمُؤمِنينَ اقتضَتْ أنْ يُرِيَهُم وَجْهَهُ كمَالًا للنِّعْمَةِ، فإذَا زالَ المَانعُ فعلَ معَهُمْ خِلَاف مُقتضَىٰ الكِبْرِيَاء، فكأنَّه رفَعَ عَنْهُم حِجَابًا كانَ يَمْنعهُم، ونقَل الطَّبَرِيُّ عن علِيٍّ وغيره في قَوْله تعالىٰ: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ قَالَ: هو النَّظَر إِلَىٰ وَجْهِ الله» اهـ[(٣)].

قال الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

كلَام الحَافِظ الأوَّل هو الظَّاهِر، يعني إلَّا رِدَاءَ الكِبْر علَىٰ وَجْهِه فيرفَع حتَّىٰ ينْظُروا إِلَيْهِ، وحِينَئِذٍ يتِمُّ اسْتِدْلَال البُخارِيِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بهَذَا الحَدِيث.

قَوْله: «جَنَّتَانِ مِنْ فِضَّة»، و«جَنَّتَانِ مِنْ ذَهَب»، يُؤيِّد هَذَا قَوْلُهُ تعالَىٰ: ﴿وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ جَنَّتَانِ﴾، ثُم قَالَ: ﴿وَمِن دُونِهِمَا جَنَّتَانِ﴾، وذَكَر الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ الفَرْق بيْنهُمَا.

وقد أَشَارَ ابنُ القَيِّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «النُّونِيَّة» إلىٰ أنَّ الفَرْقَ بيْنهُمَا (أيْ: بين الجنَّتَيْن الأُولَيين والثَّانِيتين) مِن عشرَة أوْجُه، وقَالَ: «لولَا ضيق النَّظْم لسُقْتُها»،

---

(١) أخرجه مسلم (١٨١).

(٢) أخرجه أبو داود (٤٠٩٠)، وابن ماجه (٤١٧٤) من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وصَحَّحه الألبانيُّ في «المشكاة» (٥١١٠).

(٣) انظر: «فتح الباري» (١٣/ ٤٣٢-٤٣٣).

أي: العشرة أوجه(١).

مَسْأَلَة: قَوْله: «مَا مِنكُمْ مِن أَحَدٍ إِلَّا سَيُكَلِّمُهُ رَبُّه» يعني: كَلَام اللهِ عامٌّ لجَمِيع النَّاس، سوَاء كانُوا مُنافقِينَ أو مُؤْمنِين؟

الجَوَاب: هَذَا للمُؤمنِين؛ والدَّليل علَىٰ هَذَا: أَنَّ اللهَ إِذَا أقرَّهُ بذُنوبِه، قَالَ: «قَدْ سَتَرْتُهَا عَلَيْكَ فِي الدُّنيَا وَأَنَا أَغْفِرُهَا لَكَ اليَومَ»(٢)، والمنافق لا يَسْتحِقُّ هَذَا.

فالظَّاهِر: أنَّ المُنافِقَ لَا يَدْخُل فِي ذَلِكَ، وأنَّه يُذْهَبُ به إِلَىٰ النَّار بعد أنْ يَمْتَنِع عن السُّجود، ويَعْجزُ عن السُّجود إذا كشَفَ الرَّبُّ عَزَّوَجَلَّ ساقَهُ، أعاذَنا اللهُ منها.

مَسْأَلَة: هل لكُلِّ امرِئٍ جنَّتَانِ مِن ذهَبٍ وجنَّتَانِ مِن فِضَّة؟

الجَوَاب: لَا، هَذَا حسب الأعْمَال، فالجنَّتَان مِن الذَّهَب لِمَن هُوَ أعْلَىٰ مقَامًا وأكثر ثوابًا مِمَّن فِي الجَنَّتين اللَّتَيْن مِن الفِضَّة.

مَسْأَلَة: أَلَا يدلُّ الحَدِيث علَىٰ أنَّ النَّاس فِي الجَنَّةِ مهْمَا تعدَّدَتْ منازِلُهمْ واختَلفُوا، فَهُم سواء فِي رُؤْيَة اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ؟

الجَوَاب: لا يدُلُّ علَىٰ هَذَا؛ لأنَّ مُطْلَقَ الرُّؤْيَة غير الرُّؤْيَة المُطْلَقَة.

---

(١) يُشير إلىٰ قول الإمام ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في «نونيته» (١/ ٣١٩):

«ولَقَد أَتَىٰ فِي سُورةِ الرَّحمَن تَفْـ ـضِيلُ الجِنَانِ مُفصَّلًا ببَيَانِ
هِيَ أَربَعٌ ثِنْتَانِ فَاضِلَتَانِ ثُمْـ ـمَ يَلِيهِمَا ثِنْتَانِ مَفضُولانِ
فَالأُولَيَانِ الفُضْلَيَانِ لأوجُهٍ عَشْرٍ ويَعْسُر نَظمُهَا بِوِزَانِ».

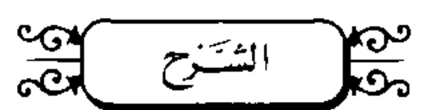
(٢) أخرجه البخاري (٢٤٤١)، ومسلم (٢٧٦٨) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

□ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٤٤٥] حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَعْيَنَ وَجَامِعُ بْنُ أَبِي رَاشِدٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنِ اقْتَطَعَ مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ بِيَمِينٍ كَاذِبَةٍ، لَقِيَ اللهَ وَهْوَ عَلَيْهِ غَضْبَانُ».

قَالَ عَبْدُ اللهِ: ثُمَّ قَرَأَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِصْدَاقَهُ مِنْ كِتَابِ اللهِ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَأَيْمَٰنِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُوْلَٰٓئِكَ لَا خَلَٰقَ لَهُمْ فِي ٱلْأٓخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ﴾ الآية.

[أطرافه: ٢٣٥٦، ٢٤١٦، ٢٥١٥، ٢٦٦٦، ٢٦٦٩، ٢٦٧٣، ٢٦٧٦، ٤٥٤٩، ٦٦٥٩، ٦٦٧٦، ٧١٨٣ - تحفة: ٩٢٣٨، ٩٢٨٣ - ٩/١٦٣]



الشَّاهِد: **قَوْله:** «لَقِيَ اللهَ»، فقَد استَدَلَّ بها كثيرٌ مِن العُلمَاء علَىٰ رُؤْيَة اللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لأنَّ اللِّقَاءَ لا يَكُون إلَّا برُؤيَة.

وقد سَبقَ أنَّ اللقاء عامٌّ، وخَاصٌّ.

فاللِّقَاء الخاصُّ: هو أنْ يَخْلُوَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ بَعبدِه المُؤمِن، ويُقَرِّره بذُنوبِه.

واللِّقَاء العَامُّ: يَكُون لجَمِيع الخَلْق.

وفي هَذَا: التَّحْذِير مِن اقْتِطَاع مَال المُسْلِم باليَمِين الكَاذِبَة، ولهَا صُوَر:

الصُّورَةُ الأُولَىٰ: أنْ يَدَّعِيَ شخْصٌ علَىٰ آخَر بألْفِ دِرْهَم، وليْسَ عِنْدَ المُدَّعِي بيِّنَة، فهُنا تُوَجه اليَمِين علَىٰ المُدَّعَىٰ عليه، فيَحْلِف أنَّه ليس للمُدَّعِي شيء، مع أنَّ له

شيء، فهُنا اقتطَعَ شيئًا مِن مَالِه كاذبًا؛ فيَلْقَىٰ اللهَ وهو علَيْهِ غَضْبَان.

الصُّورة الثَّانِية: أنْ يَدَّعِيَ شخْصٌ علَىٰ آخَر ألْفَ دِرْهَم، ويَأْتِي بِشَاهِدٍ واحِد، وفي هَذِهِ الحال لَا يُحْكَم له بالألْفِ إلَّا إذَا حلَفَ فإنَّه يَحْكُم لهُ بالألف، فيأتي بالشَّاهِد ويَحْلِف معَهُ، ثُم القَاضِي يحْكُم له علَىٰ المُدَّعَىٰ علَيْهِ بالألْف؛ فيَكُون هُنا اقتطَع مَال امرِئٍ مُسْلِمٍ بيَمِينٍ كَاذِبة؛ فيلقَىٰ اللهَ وهو عليه غضْبَان.

فإن اعتدَىٰ علَىٰ المُسْلِم بغَيْر مالٍ ادَّعَىٰ علَيْهِ -مثلًا- بجِرَاحةٍ أو غَيْرِهَا وحلف، فهَلْ تكُون مِثْل المَال أو دُونَه، أو أعْظَم منه؟

الظَّاهِر: أنَّهَا تكُون أعْظَم؛ لأنَّ العُدْوَانَ علَىٰ البدَنِ أشَدُّ مِن العُدْوَان علَىٰ المَال، ولكن مَع ذَلِكَ لا نجْزِم بهَذَا؛ لأنَّ مسَائل الوَعِيد قد تَكُون لِاخْتِصَاصِهَا بالصُّورة الَّتِي جاءت بِهَا أمْرٌ لَا نعْلَمُه؛ فيمْتَنع القِيَاس حِينَئِذٍ.

وفي اسْتِدْلَال الرَّسُول صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالآيَةِ الكَرِيمَة دلِيلٌ علَىٰ أنَّ العُمومَ حُجَّةٌ علَىٰ كُلِّ فَرْدٍ مِن أفْرَادِه؛ لأنَّ الآية عامَّة: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَأَيْمَٰنِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُوْلَٰٓئِكَ لَا خَلَٰقَ لَهُمْ فِي ٱلْءَاخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾، إلىٰ آخِر الآيَة؛ فهَذَا عامٌّ يَدخُل فيه الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بعَهْدِ اللهِ وَأَيْمَانهم مَا يَقْتَطِعُونَه مِن الأمْوَال؛ فيَكُون هَذَا فرْدًا دخَلَ في العُمُوم، وقَدْ ذكَرْنَا أيضًا شاهدًا -مَرَّ علَيْنا شَاهِد مِثْل ذَلِكَ- وهو قوْلُ النَّبِيِّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «**إِنَّكُمْ إِذَا قُلْتُم السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَىٰ عِبَادِ اللهِ الصَّالِحِينَ سَلَّمْتُمْ عَلَىٰ كُلِّ عَبْدٍ صَالِحٍ فِي السَّمَاءِ وَالأَرْض**»(١).

---

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (١/ ٤٣٩) (٤١٧٧)، وابن حبان في «صحيحه» (١٩٤٨) من حديث ابن =

مَسْأَلَة: ما مَعْنَىٰ قَوْله: ﴿لَا خَلَٰقَ لَهُمْ فِي ٱلْآخِرَةِ﴾؟

الجَوَاب: أيْ: لَا نَصِيبَ.

مَسْأَلَة: اليَمِين الَّتِي يُراد بِهَا إحْقَاق الحَقِّ، وهو لَمْ يَشْهَد، لكِن عَلِم؟

الجَوَاب: لا يشْهَد.

مَسْأَلَة: ادَّعَىٰ إنسَانٌ علَىٰ إنسَانٍ مُنكَر يعلم أنَّه كَاذبٌ فِي دَعْوَاه بدَلَائِل قرَائن، ويعْلَم أنَّ الرَّجُل الآخَر صَالِح وَأنَّهُ صادِق؟

الجَوَاب: لَا يَجُوز الشَّهادة، لَابُدَّ أنْ تكُونَ علَىٰ شَيءٍ مُتيقَّن.

مَسْأَلَة: حديث النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الشَّهيد، قَالَ: «**الْقَتْلُ فِي سَبِيلِ اللهِ يُكَفِّرُ كُلَّ شَيْءٍ، إلَّا الدَّيْنَ**»(١)، هَلْ يلْحَق به الدَّم والعِرْض؟

الجَوَاب: كلُّ ما يَلْزَمه حتَّىٰ حق الآدَمي في عِرْضِه أو في دَمِه يشمل هَذَا.

وَقَدْ يَقُولُ قَائِلٌ: الدَّيْن مَا يقَالَ إلَّا علَىٰ المَال.

نَقولُ: لَا، حتَّىٰ هَذَا، والحكمة في أنَّه لا يكفر: أنه حقُّ آدَمِيٍّ لَابُدَّ مِن الاقْتِصَاص منه.

=

مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وصَحَّحه الألبانيُّ في «التعليقات الحسان» (١٩٤٥).

(١) أخرجه مسلم (١٨٨٦) من حديث عبد الله بنِ عَمْرو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

□ **قال البخاري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٤٤٦] حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**ثَلَاثَةٌ لَا يُكَلِّمُهُمُ اللهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ: رَجُلٌ حَلَفَ عَلَى سِلْعَةٍ لَقَدْ أَعْطَى بِهَا أَكْثَرَ مِمَّا أَعْطَى وَهُوَ كَاذِبٌ، وَرَجُلٌ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ كَاذِبَةٍ بَعْدَ الْعَصْرِ لِيَقْتَطِعَ بِهَا مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ، وَرَجُلٌ مَنَعَ فَضْلَ مَاءٍ؛ فَيَقُولُ اللهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، الْيَوْمَ أَمْنَعُكَ فَضْلِي، كَمَا مَنَعْتَ فَضْلَ مَا لَمْ تَعْمَلْ يَدَاكَ**».

[أطرافه: ٢٣٥٨، ٢٣٦٩، ٢٦٧٢، ٧٢١٢ - تحفة: ١٢٨٥٥]



الشَّاهِد: **قوله**: «ثَلَاثَةٌ لا يُكَلِّمُهُمُ الله يَوْمَ القِيَامَة، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ: رَجُلٌ حَلَفَ عَلَىٰ سِلْعَةٍ لَقَدْ أَعْطَىٰ بِهَا أَكْثَرَ مِمَّا أَعْطَىٰ وَهُوَ كَاذِبٌ» : هَذَا طَرِيقٌ مِن طُرُقِ أَكْلِ المَالِ بغَيْرِ الحَقِّ: أنْ يَقُولَ إِنَّهُ أَعْطَىٰ بهَذِهِ السِّلعة أكثَر مِمَّا أعطي وهو كَاذب؛ لِأَنَّهُ فِي هَذِهِ الحَال يخْدَع الآخرين، فيَظُنُّونَ أَنَّهُ صَادق؛ فيعطون مِثْل ما أعطي أو يَزيدُون، وهَذِهِ تقَعُ مِن بَعْضِ النَّاس، فيُحَابِي بها صَدِيقَه، ويقول: إني سِمْتُ هَذِهِ السِّلعة بمِئَة وهو لم يسمها مِن أجْل أنَّ الآخرين يَقُولُونَ نحن نأخذُهَا بمِئَةٍ وعِشْرين، وكذَلِكَ العَكْس: أنْ يَحْلِفَ أَنَّهُ أُعطي فِيهَا أكثَر مِمَّا أُعطي، مثل أنْ تُسَامَ منه بعَشْرة، فيقُول: إنَّها سِيمَتْ بعِشْرين، ويخدع النَّاس بذَلِكَ، فكُلُّ هَذَا مِن أكْلِ المَالِ بغَيْر حَقٍّ.

والثَّانِي: «**وَرَجُلٌ حَلَفَ عَلَىٰ يَمِينٍ كَاذِبَةٍ بَعْدَ العَصْرِ لِيَقْتَطِعَ بِهَا مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ**» وسبق ذِكْرُه.

والثالثة: «**وَرَجُلٌ مَنَعَ فَضْلَ مَاءٍ فَيَقُولُ اللهُ يَوْمَ القِيَامَة، اليَوْمَ أَمْنَعُكَ فَضْلِي، كَمَا**

مَنَعْتَ فَضْلَ مَا لَمْ تَعْمَلْ يَدَاكَ»، وهَذَا في غير المَاء الَّذِي مَلكه، أمَّا المَاء الَّذِي مَلكهُ فهو مُلْكُه، له أنْ يَمْنَعهُ ولَهُ أنْ يَبِيعَهُ، لكن المَاءَ الَّذِي لم يَمْلِكْهُ؛ مِثْل رجُلٍ عنده غَدِير في أرْضِه، و«الغَدِيرُ»: مُجْتمع مَاء السُّيُول؛ فصَارَ لَا يُمَكِّن النَّاس مِن أخْذِهِ إلَّا بعِوَض، فهَذَا منَعَ فَضْلَ الماء.

وكرَجُلٍ آخَر عنده بِئْرٌ فِيهَا ماءٌ لَا يَحْتاجُ إليه، بَلْ هو زائدٌ عن حاجَتِه، فيَمْنَع النَّاسَ مِن أنْ يأخُذُوا مِنْهَا بدُونِ ضرَرٍ علَيْهِ؛ فهَذَا أيضًا حرَامٌ عليه؛ لأنَّ الَّذِي أنْبَعَ المَاءَ في البِئْرِ هُوَ الله، والَّذِي أنزَلَ المَاء مِن السَّماءِ هو الله.

وفي قَوْله: «مَا لَمْ تَعْمَلْ يَدَاكَ» دليلٌ علَىٰ: أنَّ ما عمِلَتْ يدَاهُ بأنْ مَلَكَهُ ووضَعَهُ في آنِيَتِهِ أو استخرجَهُ مِن البِئْر وصَبَّه في بِرْكَته فإنَّ له الحَقَّ في أنْ يمْنَع منهُ مَن أرادَ الأَخْذَ إلَّا بعِوَض.

مَسْألَة: أوَّل الحَدِيث فيه: «ثلاثَةٌ لا يُكَلِّمُهُم اللهُ»، فاللهُ عَزَّوَجَلَّ يقُول للعَبْد: «اليَوْمَ أَمْنَعُكَ فَضْلِي»، وهَذَا كلام؟

الجَوَاب: كلُّ الكَلَام المَنْفِيّ في مثل هَذِهِ السِّياق المُرَاد به كلام الرِّضا، ونظَر الرِّضا، أمَّا الكَلَام العامُّ فإنَّ اللهَ تعالىٰ يُكَلِّمُ أهلَ النَّار ويَقُول: ﴿رَبَّنَآ أَخۡرِجۡنَا مِنۡهَا فَإِنۡ عُدۡنَا فَإِنَّا ظَٰلِمُونَ ١٠٧ قَالَ ٱخۡسَـُٔواْ فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ﴾، فكلُّ مَا مرَّ علَيْنا مِن نَفْيِ الكَلَامِ والنَّظَر فالمُرَاد به كلَام الرِّضا ونظَر الرِّضَا.

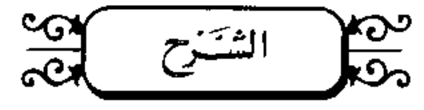
مَسْألَة: لِمَاذَا كانَ الحَلِفُ بَعْد العَصْر؟

الجَوَاب: كَوْنُه بَعْد العَصْر؛ لأنَّ هَذَا الوَقْت وقْتُ فَضْلٍ وذِكْر، فإذَا حلَفَ الإِنسَان بعد صَلاةِ العَصْر، وهُو كَاذِب، صار هَذَا أعظم؛ لأنَّ آخِر النَّهارِ أفْضَل مِن أوَّل النَّهار.

□ **قال البخاري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٤٤٧] حدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ عَنِ النَّبِي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**الزَّمَانُ قَدِ اسْتَدَارَ كَهَيْئَتِهِ يَوْمَ خَلَقَ اللهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، السَّنَةُ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا، مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ثَلَاثٌ مُتَوَالِيَاتٌ ذُو الْقَعْدَةِ وَذُو الْحَجَّةِ وَالْمُحَرَّمُ، وَرَجَبُ مُضَرَ الَّذِي بَيْنَ جُمَادَى وَشَعْبَانَ، أَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟**». قُلْنَا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ يُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ. قَالَ: «**أَلَيْسَ ذَا الْحَجَّةِ**». قُلْنَا: بَلَى. قَالَ: «**أَي بَلَدٍ هَذَا؟**». قُلْنَا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ قَالَ: «**أَلَيْسَ الْبَلْدَةَ؟**». قُلْنَا: بَلَى. قَالَ: «**فَأَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟**». قُلْنَا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ. قَالَ: «**أَلَيْسَ يَوْمَ النَّحْرِ؟**». قُلْنَا: بَلَى. قَالَ: «**فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ** - قَالَ مُحَمَّدٌ وَأَحْسِبُهُ قَالَ: «**وَأَعْرَاضَكُمْ**»- **عَلَيْكُمْ حَرَامٌ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي بَلَدِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، وَسَتَلْقَوْنَ رَبَّكُمْ فَيَسْأَلُكُمْ، عَنْ أَعْمَالِكُمْ، أَلَا فَلَا تَرْجِعُوا بَعْدِي ضُلَّالًا، يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ، أَلَا لِيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ، فَلَعَلَّ بَعْضَ مَنْ يَبْلُغُهُ أَنْ يَكُونَ أَوْعَى مِنْ بَعْضِ مَنْ سَمِعَهُ**». فَكَانَ مُحَمَّدٌ إِذَا ذَكَرَهُ قَالَ صَدَقَ النَّبِيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ قَالَ: «**أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ، أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ**».

[أطرافه: ٦٧، ١٠٥، ١٧٤١، ٣١٩٧، ٤٤٠٦، ٤٦٦٢، ٥٥٥٠، ٧٠٧٨ - تحفة: ١١٦٨٢]



قَوْله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**الزَّمَانُ قَدِ اسْتَدَارَ كَهَيْئَتِهِ يَوْمَ خَلَقَ اللهُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ**»، قَالَ بعض العُلَمَاء: المَعْنىٰ أنَّ قُرَيشًا كانُوا يَقُولُونَ بالنَّسِيء، و﴿ٱلنَّسِىٓءُ

زِيَادَةٌ فِي ٱلْكُفْرِ ۖ يُضَلُّ بِهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يُحِلُّونَهُۥ عَامًا وَيُحَرِّمُونَهُۥ عَامًا ﴾.

«مُحَرَّم»: مِن الأَشْهُر الحُرُم، فكان أحيانًا تُؤجِّل قريش شَهْر المُحَرَّم وتجْعَله في شهر صفَر، أيْ: أنَّها تُحِلُّ شهر المُحرَّم وتُحَرِّمُ شهر صفر، وأنَّ السَّنَة التي حدَّث فيها النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وافقت: أنَّ التَّحْرِيمَ لشَهْر المُحَرَّم وليس لشهر صفَر، فاسْتدَارَ الزَّمانُ كهَيْئتِه يَوْمَ خلَقَ اللهُ السَّماواتِ والأَرْض.

وقَالَ بعض العُلمَاء: المعنىٰ أنَّ الزَّمان استدَارَ كهَيْئتِه، أيْ: في تسَاوِي اللَّيْل والنَّهار، وأنَّ الرَّسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حدَّث بهَذَا الحَدِيث في وقتِ تسَاوي الليل والنَّهار في فصل الرَّبيع.

وعلَى كُلِّ حَال، المقصودُ أنَّ الرَّسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بيَّن أنَّ السَّنة اثنا عشَر شهرًا هِلاليَّة، وهَذِهِ السَّنة موَاقِيت لجَمِيع النَّاس للمُسْلِمين والكُفَّار، لهَذِهِ الأُمَّة ولغَيْر هَذِهِ الأُمَّة؛ ولهَذَا كان اليَهُود يَصُومُونَ عاشُورَاء في شَهْر المُحرَّم، ويُوَقِّتُون بهَذِهِ الشُّهور، فهَذِهِ الشُّهور كمَا قَالَ الله تعالىٰ: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ ۖ قُلْ هِىَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ ﴾، هي موَاقِيت للنَّاس عمُومًا والحج.

وقَالَ تعالىٰ في القمَر: ﴿وَقَدَّرَهُۥ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا۟ عَدَدَ ٱلسِّنِينَ وَٱلْحِسَابَ ﴾، هَذَا هو التَّوقِيت الَّذِي جعَلَهُ اللهُ تعالَىٰ للعِبَاد، لكِنْ توَالَت الأمُور والأحْدَاث، وغلب النَّصارَىٰ علَىٰ بَعْضِ البِلَاد الإسلَامِيَّة، وحوَّلُوا التَّوقِيتَ إِلَىٰ التَّوقِيت غير العرَبِيِّ وغَيْر الهِجْرِيِّ، وغير ما جعَلهُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ للنَّاس بأشْهر لا نعْلَم أصْلهَا.

وقَوْله: «مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ: ثَلَاثٌ مُتَوَالِيَاتٌ ذُو القَعْدَةِ، وَذُو الحَجَّةِ، وَالمُحَرَّمُ».

الحكمة من ذَلِكَ، والله أعلم: مِن أجْل أنْ يَسِيرَ النَّاس إلىٰ بَيْتِ اللهِ في أمْنٍ؛ لأنَّ

هَذِهِ الأشهُر الحُرُم يَحْرُم فيها القِتَال، وفيما سبَقَ لا يَصِلُ النَّاسُ إِلَىٰ مكَّة في أيَّام الحَجِّ إلَّا مِن شَهْرٍ أو أكْثَر، الَّذِينَ في أقصَىٰ الجَزِيرَة؛ فلِذَلِكَ جعَلَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ للحج حرمًا في الزَّمان كمَا جعَلَ له حرمًا في المَكَان.

هَذِهِ الأشْهُر الثَّلاثة، فشَهْر ذِي القَعْدة قبل شهر ذِي الحجَّة، وشَهْر مُحرَّم بعد شهر ذي الحجَّة؛ حتَّىٰ يَأْمَن النَّاسُ في ذَهابِهِمْ وإيَابِهِمْ إِلَىٰ بَيْت اللهِ.

والرَّابعُ يقُول: «وَرَجَب مُضَر»، القَبِيلَةُ المَعْروفَةُ مِن أكْبَر قبَائل العَرَب، وأُضِيف إليها؛ لِأَنَّهُ معْلُومٌ عِنْدهَا، ويُعرَف بِهَذِهِ النِّسْبَة «رَجَبُ مُضَر»، قَالَ: «**الَّذِي بَينَ جُمَادَىٰ وَشَعْبَان**»، جُمادَىٰ الثَّانِية وشَعْبَان؛ هَذَا أيضًا مِن الأشْهُر الحُرُم، وهو شَهْرٌ فَرْد.

قَالَ بعض العُلَمَاء: وذَلِكَ لأنَّ العرَبَ كانُوا يأتُونَ إلىٰ العُمْرَة في هَذَا الشَّهر في رَجَب، ولَا يُمْكِن أنْ يَعْتمِرُوا في أشهر الحَجِّ أبدًا، ويرَوْنَ أنَّ الاعْتِمَار في أشْهُر الحَجِّ مِن أكْبَر الكَبائِر، ويَقُولُونَ: «إذَا عفَا الأثر، وبرَأ الدبَر، ودخَلَ صفَر؛ حلَّت العُمْرَةُ لِمَن اعْتمَر»، و«عفا الأثر»: انمحَىٰ أثر الحُجَّاج، و«برَأَ الدَّبَر»: القُروح الَّتِي تكُون علَىٰ ظهُورِ الإبِلِ مِن الحِمْل، و«دخَلَ صفَر»: بعْد الحَج بشَهْر؛ «حَلَّت العُمْرَة لِمَن اعْتمَر»، أمَّا قبل ذَلِكَ فلا تحل.

ولِهَذَا، اعتمَرَ النَّبِيُّ صَلَّىٰللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ جَمِيع عُمَرِهِ في أشْهُر الحَجِّ، حتَّىٰ إنَّ بَعْض العُلَمَاء ترَدَّدَ، هل العُمْرَة في أشْهُر الحَج أفضَل، أو في رمَضانَ أفْضَل؟

وقوله: «أيُّ شَهْرٍ هَذَا؟». قُلْنَا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. فَسَكَتَ حَتَّىٰ ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ».

قَالُوا: «اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ»، بالرُّغْمِ من أَنَّهُم يَعْلَمُونَ الشَّهر؛ لِأَنَّهُم استَبْعَدُوا أَنْ يَسْأَل النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن اسْم الشَّهر مع أَنَّهُ معْلُوم لَا إِشْكالَ فِيه، فظَنُّوا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بغَيْر اسْمِه.

إِذًا؛ فقَوْلهم: «اللهُ ورَسُولُه أعْلَم»، يَعُود إلَىٰ تَسْمِيَة الشَّهر لا إِلَىٰ نفس الشَّهر، فالشَّهرُ معْلُومٌ عِندَهُم ولَا إشكَالَ فيه، لكِن ظَنُّوا أنَّ الرَّسُولَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ استَفْهمَ عن اسْمِه لا عن عَيْنِه؛ ولهَذَا يقول: «فَسَكَتَ حَتَّىٰ ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ»، وهَذَان أسلوبان (أي: قَوْله: «أيُّ شهر؟»)، والسُّكوتُ مِن الأساليب التي تُوجِبُ انتِبَاهَ الإنسَان.

مثال: لو أنَّ الإنسَان ألقَىٰ الحَدِيث مُرْسلًا فقد يُفهَم أو لا يُفهَم، لكن لا ينتبه النَّاس له مِثْلمَا ينتبهون له إذا سأل، هَذِهِ واحدة.

ثُمَّ إنَّ السكوت يوجب الانتِبَاه فِي أثناء الكَلَام؛ ولهَذَا نَجِدُ أنَّ المُحاضِر أو الخَطِيب، أو المُدرِّس إذا سكَتَ، اشرَأَبَّت الأعْناقُ، والتفَتَت العيُونُ إليه، ما الَّذِي حدث؟! فاستعملَ النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هذين الأسلوبين: الاستفهام، والسكوت.

وقوله: «**فقَالَ: «أَلَيْسَ ذَا الحَجَّةِ؟». قُلْنَا: بَلَىٰ. قَالَ: «أَيُّ بَلَدٍ هَذَا؟». قُلْنَا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. فَسَكَتَ حَتَّىٰ ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، قَالَ: «أَلَيْسَ البَلْدَةَ؟»**».

و«**البَلْدَة**»: اسمٌ مِن أسماء مكَّة، ولهَا أسْمَاء كَثِيرَةٌ معْروفةٌ عند الَّذِينَ يتكلَّمون عن مكَّةَ وحرَمِهَا.

«**قلنا: بَلَىٰ. قَالَ: «فأيُّ يَوْمٍ هَذَا؟». قُلْنَا: الله وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ فَسَكَتَ حَتَّىٰ ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ قَالَ: «أَلَيْسَ يَوْمَ النَّحْرِ؟». قُلْنَا: بَلَىٰ**»، ويوم النَّحْر هُوَ يَوْمُ عِيد الأضْحَىٰ، وسُمِّي يوم النحر لِأنَّه تُنحَر فيه الضحايا والهدايا.

وقوله: «قَالَ: «فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ»، قَالَ محمد: وأحسبه قَالَ: «وَأَعْرَاضَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي بَلَدِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا».

إذًا؛ أرادَ النبيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِن الاسْتِفْهَام عن الشَّهْر والمكَان واليَوم تأكِيدَ تَحْرِيمِ هَذِهِ الثَّلاثة -الدماء والأموال والأعراض-.

وفي الحَدِيث لفٌّ ونشْرٌ غير مُرتَّب؛ لِأَنَّهُ بدأ باليوم وهو الأخير، ثم بالمكان، ثم بالزَّمان، ثُم قَالَ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَسَتلْقَوْنَ ربَّكُم»، وهَذَا هو الشَّاهِد من الحَدِيث: «فيَسْألكُم عَنْ أعْمَالِكُم»، وقد ورَدَ أنَّ صِفةَ هَذَا اللِّقاء: أنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يخْلُو بِعَبْده المُؤمِن ويُقرِّره بذنوبه، ويقول: فعلتَ كذا، وفعلتَ كذا، وفعلتَ كذا، حتَّىٰ إذَا أقرَّ، قَالَ: «قد سترْتُها علَيْكَ في الدُّنيَا وأنَا أغْفِرُهَا لكَ اليَوْم»(١).

ثم قَالَ: «أَلَا فَلا تَرْجِعُوا بَعْدِي ضُلَّالًا»، وفي لفظ: «كُفَّارًا»، ولا مُنافَاةَ بيْنَهُما؛ لأنَّ كُلَّ كافِر فَهُو ضَالٌّ، ولَا العَكْس؛ وعلَىٰ هَذَا فيكون المُرَاد بالضُّلَّال هنا ضُلَّال الكُفْر.

وقَوْله: «يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ»، وهُنا قد يسأل النَّحْويُّ، لِمَاذَا قَالَ: «يضربُ» بالرفع، مع أنَّها بعد النَّهي «فلَا تَرْجِعُوا»، ومَعلُومٌ أنَّ «فَاء» السَّببِيَّة إذَا حُذِفَت بعد النَّهْي أو الأمر فإنَّ الفِعْل يُجزَم؟

الجَوَاب: أنَّ «يَضْرِب» لَيْسَتْ جوابًا لـ«تَرْجعُوا»، ولكِنَّها بيانٌ للضَّلال أو

---

(١) أخرجه البخاري (٧٥١٤)، ومسلم (٢٧٦٨)، ولفظُ مسلم عَنْ صَفوانَ بن مُحْرِز قال: «قَالَ رَجُلٌ لِابْنِ عُمَرَ كَيْفَ سَمِعْتَ رَسُولَ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَقُولُ: فِي النَّجْوَىٰ؟ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «يُدْنَىٰ الْمُؤْمِنُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ رَبِّهِ عَزَّوَجَلَّ، حَتَّىٰ يَضَعَ عَلَيْهِ كَنَفَهُ، فَيُقَرِّرُهُ بِذُنُوبِهِ، فَيَقُولُ: هَلْ تَعْرِفُ؟ فَيَقُولُ: أَيْ رَبِّ أَعْرِفُ، قَالَ: فَإِنِّي قَدْ سَتَرْتُهَا عَلَيْكَ فِي الدُّنْيَا، وَإِنِّي أَغْفِرُهَا لَكَ الْيَوْمَ، فَيُعْطَىٰ صَحِيفَةَ حَسَنَاتِهِ، وَأَمَّا الْكُفَّارُ وَالْمُنَافِقُونَ، فَيُنَادَىٰ بِهِمْ عَلَىٰ رُءُوسِ الْخَلَائِقِ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَىٰ اللهِ».

للكُفْر، فهي جُملةٌ استِئْنافيَّة تُبيِّن مَاذَا يحصل به الكُفْر، أو مَاذَا يَحْصُل به الضَّلال.

وقَوْله: «يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ أَلَا لِيُبَلِّغِ الشَّاهِد الغَائِبَ»: «أَلَا» كرَّرَها مرَّتَيْن؛ للتَّنبيه، وقَوْله: «لِيُبَلِّغ» اللَّام للأمر، والفِعْل بها مَجْزُوم، ولكنَّه حُرِّكَ بالكَسْر؛ لِالتِقَاء السَّاكِنَيْن.

وقَوْله: «فلَعلَّ بَعْضَ مَن يبْلُغه أنْ يَكُون أوْعَىٰ مِن بَعْض مَن سَمِعَه»، هَذَا يفسر قَوْله: «رُبَّ مُبَلَّغٍ أَوْعَىٰ مِن سَامِعٍ» يعني: أنَّ بعض مَن يبلِّغُه أوْعَىٰ مِن بعض مَن سَمِعَه، وليس كُل مَن يبلغه أوْعَىٰ مِن كُلِّ مَن سَمِعَه، وهَذَا مِن الاحْتِرَاز في القَوْل.

ويَنبغِي للإنسَانِ في مثل هَذَا التَّعبير: أنْ يَحْتَرز بدَل أنْ يقُولَ -مثلًا- النَّاس فعَلُوا؛ فيقُول: بعض النَّاس فعَلُوا، أو النَّاس يفعلون؛ فيقُول: بعض النَّاس يفعلون؛ حتَّىٰ يَكُونَ كلَامه مُحَرَّرًا.

قَالَ: «فكَانَ محمَّدٌ إذَا ذكره، قَالَ: صدقَ النَّبِيُّ صلىٰ الله عليه وآله وسلم، ثُم قَالَ: «**أَلَا هلْ بلَّغتُ؟ أَلا هَلْ بَلَّغْت؟**»».

الجَوَاب: بلَّغَ البلَاغَ المُبين ﷺ في قَوْله، وفِعْله، وإقْرَاره، وترَكَ أُمَّتهُ علَىٰ محجَّةٍ بيضاء، ليْلُها كنَهارِهَا لا يَزِيغ عنْهَا إلَّا هَالِك[1]، ومَن خَفِيَ علَيْهِ شَيءٌ

---

(١) كلام الشيخ مأخوذ من حديث العرباض بن سارية رضي الله عنه المشهور، حيث قال: «**وَعَظَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ مَوْعِظَةً ذَرَفَتْ مِنْهَا الْعُيُونُ، وَوَجِلَتْ مِنْهَا الْقُلُوبُ، قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ هَذِهِ لَمَوْعِظَةُ مُوَدِّعٍ، فَمَاذَا تَعْهَدُ إِلَيْنَا؟ قَالَ: قَدْ تَرَكْتُكُمْ عَلَىٰ الْبَيْضَاءِ لَيْلُهَا كَنَهَارِهَا لَا يَزِيغُ عَنْهَا بَعْدِي إِلَّا هَالِكٌ، وَمَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ فَسَيَرَىٰ اخْتِلَافًا كَثِيرًا؛ فَعَلَيْكُمْ بِمَا عَرَفْتُمْ مِنْ سُنَّتِي، وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ، وَعَلَيْكُمْ بِالطَّاعَةِ وَإِنْ عَبْدًا حَبَشِيًّا، عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ**»، أخرجه أحمد في «المسند» (٤/ ١٢٦) (١٧١٨٢) واللفظ له، وابن ماجه (٤٣)، وصَحَّحه الألبانيُّ في «السلسلة الصحيحة» (٩٣٧).

مِن السُّنة فهُوَ لأحَدِ أسبابٍ ثلَاثة:

الأوَّل: نَقْصُ العِلْم، وهَذَا وَاضِح.

الثَّانِي: قصُورُ الفَهْم، وهَذَا أيضًا واضِحٌ؛ لأنَّ بعض النَّاس يَحْفَظ كثيرًا ولكن لا يفهم؛ فيَفُوته مِن العِلْم بقَدْر ما فاتَهُ مِن الفَهْم.

الثَّالث: سُوء القَصْد، فإنَّ الإنسَان يُحْرَم العِلْم ولو كانَ عِندَهُ حِفْظٌ كثيرٌ وفَهْم؛ فَيُحْرَم بسبب سُوءِ القَصْد -وَالعِيَاذُ بِاللهِ-.

ومِن سُوء القَصْد:

* ألَّا يُرِيد الإنسَان إلَّا الدُّنيَا.

* ألَّا يريد الإنسَان إلَّا أنْ يَنصُرَ رَأْيَه.

* ألَّا يُرِيدُ الإنسَانُ إلَّا أنْ يتعَصَّب لشَيْخِه ومَتْبُوعِهِ.

والواجِبُ علَىٰ الإنسَان: أنْ يُرِيدَ الوصُولَ إلىٰ الحق، وإذا عَلِم اللهُ مِن الشَّخص ذلك؛ سهَّلَهُ ويسَّرهُ لَهُ سوَاء في المُراجعَة أو في المُناقشَة؛ لأنَّ الله يقول: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾، فإذا عَلِمَ اللهُ منكَ أنَّكَ تُريد الحقَّ يسَّرهُ لك.

مَسْأَلَة: هل تحْرِيم القِتَال في الأشْهُر الحرُم باقٍ أو لا؟

الجَوَاب: إذا كانَ القِتَالُ دفاعًا فهو باقٍ في هَذِهِ الأشهر، حتَّىٰ في مكَّة إذا قاتل الإنسَان دفاعًا فإنَّه له ذَلِكَ: ﴿وَلَا تُقَٰتِلُوهُمْ عِندَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ حَتَّىٰ يُقَٰتِلُوكُمْ فِيهِ فَإِن قَٰتَلُوكُمْ فَٱقْتُلُوهُمْ﴾.

فلِمَاذَا لم يَقُل: «فقَاتِلُوهُم»؟ لأنَّ قَوْله: ﴿فَٱقْتُلُوهُمْ﴾ أشد؛ لِأَنَّهُم انتهَكُوا

حُرْمتكُم وحُرمةَ البيت كذَلِكَ.

إذًا؛ الأشْهُر الحرُم إذَا كان القِتالُ فيها دفاعًا، فإنَّه لا نَهْيَ عنه، أمَّا إذَا كانَ القِتَالُ طَلَبًا، يعني: نَحْن نُريدُ أنْ نُقاتِل الكُفَّار بِدُونِ أنْ يَعْتدوا علينا، فقد اختلف العُلمَاء، هل النهي باق أو منسوخ؟

فقَالَ أكثر العُلمَاء: إنَّ النَّهْيَ مَنسُوخ.

وقَالَ آخَرُون: إنَّ النَّهْي باقٍ.

والَّذِينَ اسْتدَلُّوا بأنَّ النَّهْي منسوخ، قَالُوا: إنَّ الرَّسُولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قاتَلَ ثقيفًا والطَّائف في شَهْر ذِي القَعْدة، ومعلومٌ أنَّ شَهْر ذِي القَعْدة مِن الأشهُر الحُرم، وكذَلِكَ في غزوة تَبُوك في المُحرَّم، وهَذَا مِن الأشهُر الحُرم.

وأجاب الآخَرُون، قَالُوا: إنَّ قتْلَ ثَقِيفٍ كان امتِدَادًا للفَتْح، والقِتَال في الفَتْح كان في شهر رمضان، وانتهَت التَّرتِيباتُ إلَىٰ أنْ دخَل شهر شوَّال، وعَلِمَ الرَّسولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنَّ ثَقِيفًا تسْتعِدُّ له، فاستَمرَّ في القِتَال، وغزوة تبوك أيضًا كانَتْ شِبْه مُدافعَة.

وعلىٰ هَذَا نَقولُ: نَسْألُ الله أنْ يُعطِيَنا قوَّةً نُقاتِلُهم حتَّىٰ في غير الأشهُر الحرُم، فنحن الآن لا نُقاتِل لا في الأشْهُر الحرُم، ولا في غير الأشْهُر الحرُم، ولكن نَسْألُ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أنْ يُعْطِيَنا القوَّة الإيمَانِيَّة، والقُوَّة المَادِّيَّة.

مَسْألَة: **قَوْله**: «فَكَانَ مُحَمَّدٌ إِذَا ذَكَرَهُ قَالَ: صَدَقَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» حين تسْتَمِعَ لحديث النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: صدَقَ الرَّسول، أو صدَقَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟

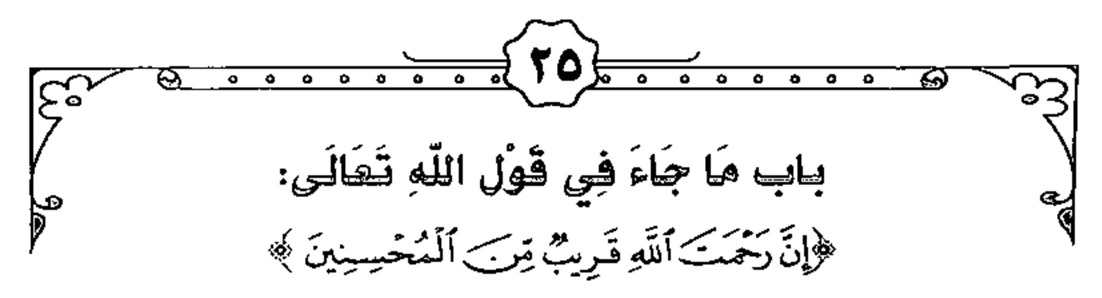
الجَوَاب: هَذَا اجتِهَادٌ لرَجُلٍ مِن التَّابعِينَ قد يَكُون صوَابًا، وقد يكون خطأً، فهل الأمَّة سواه تقول ذَلِكَ؟ لَا نعلم، لكِنَّه لم يُنكر.

مَسْأَلَة: قَوْله: «**أَلا هَلْ بَلَّغْتُ؟**» هل هَذَا القَول مِن قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أو مِن قَوْل مُحمَّد، أَمْ أَنَّه بلَّغ حديث النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟

الجَوَاب: هَذَا مِن كلَام الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، هَذَا الظَّاهر مِن كلام الرَّسول، وأَنَّ هَذِهِ الجُمْلة مُعتَرضة.



□ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:



باب مَا جَاءَ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾

[٧٤٤٨] حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، حَدَّثَنَا عَاصِمٌ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ أُسَامَةَ قَالَ: كَانَ ابْنٌ لِبَعْضِ بَنَاتِ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْضِي، فَأَرْسَلَتْ إِلَيْهِ أَنْ يَأْتِيَهَا، فَأَرْسَلَ: **«إِنَّ لله مَا أَخَذَ، وَلَهُ مَا أَعْطَى، وَكُلٌّ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى، فَلْتَصْبِرْ وَلْتَحْتَسِبْ»**. فَأَرْسَلَتْ إِلَيْهِ فَأَقْسَمَتْ عَلَيْهِ، فَقَامَ رَسُول اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقُمْتُ مَعَهُ، وَمُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ، وَأُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ، وَعُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ، فَلَمَّا دَخَلْنَا نَاوَلُوا رَسُول اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الصَّبِي وَنَفْسُهُ تَقَلْقَلُ فِي صَدْرِهِ -حَسِبْتُهُ قَالَ- كَأَنَّهَا شَنَّةٌ، فَبَكَى رَسُول اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ: أَتَبْكِي؟ فَقَالَ: **«إِنَّمَا يَرْحَمُ اللهُ مِنْ عِبَادِهِ الرُّحَمَاءَ»**.

[أطرافه: ١٢٨٤، ٥٦٥٥، ٦٦٠٢، ٦٦٥٥، ٧٣٧٧ - تحفة: ٩٨ - ٩/١٦٤]

[٧٤٤٩] حَدَّثَنَا عُبَيْدُ الله بْنُ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيم، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: **«اخْتَصَمَتِ الْجَنَّة وَالنَّار إِلَى رَبِّهِمَا، فَقَالَتِ الْجَنَّة: يَا رَبِّ مَا لَهَا لَا يَدْخُلُهَا إِلَّا ضُعَفَاءُ النَّاس وَسَقَطُهُمْ؟ وَقَالَتِ النَّار -يَعْنِي- أُوثِرْتُ بِالْمُتَكَبِّرِينَ. فَقَالَ الله تَعَالَى لِلْجَنَّةِ: أَنْتِ رَحْمَتِي. وَقَالَ لِلنَّارِ: أَنْتِ عَذَابِي أُصِيبُ بِكِ مَنْ أَشَاءُ، وَلِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْكُمَا مِلْؤُهَا، -قَالَ- فَأَمَّا الْجَنَّة فَإِنَّ الله لَا يَظْلِمُ مِنْ خَلْقِهِ أَحَدًا، وَأَنَّهُ يُنْشِئُ لِلنَّارِ مَنْ**

يَشَاءُ، فَيُلْقَوْنَ فِيهَا، فَتَقُولُ: هَلْ مِنْ مَزِيدٍ. ثَلَاثًا، حَتَّى يَضَعَ فِيهَا قَدَمَهُ؛ فَتَمْتَلِئُ وَيُرَدُّ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ، وَتَقُولُ: قَطْ قَطْ قَطْ».

[طرفاه: ٤٨٤٩، ٤٨٥٠ - تحفة: ١٣٦٥١]



الشَّرح

هَذَا الباب عقدهُ البُخارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ لإِثْبَات رحمة الله عَزَّوَجَلَّ، وقد سَبقَ التَّفصِيل في الرَّحْمَة.

وذكَرْنَا أنَّها تنْقَسِم إلىٰ قِسْمَيْن: مخْلُوقَة، وغَيْر مخْلُوقَة.

وتَنقسِمُ غير المَخلُوقَة إلىٰ قِسْمَيْن: عامَّة، وخاصَّة.

وسبَقَ الكَلَام علَىٰ هَذَا، وبيَانُه: أنَّ أهل التَّعطِيل أنكَرُوا أنْ يَكُونَ للهِ رحْمَة بمَعْنىٰ ما أرادَهُ اللهُ ورسُولُه.

وقَالُوا: المُرَاد بـ«الرَّحْمَة»: ما يترتَّب علَيْها مِن ثوَابٍ وإنْعَام، ومَا أشْبهَ ذَلِكَ.

وقَوْله تعالىٰ: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ فِيهَا الحَثُّ علَىٰ الإحْسَان، وَأنَّهُ كُلَّما كانَ الإنسَان أكْثَر إحْسَانًا كانَ أقْرَب إلىٰ رحمَةِ الله عَزَّوَجَلَّ؛ لِأَنَّهُ يَكُون رحِيمًا بذَلِكَ، واللهُ تعالَىٰ يَرْحَم مِن عِبَاده الرُّحمَاء.

ثُمَّ ذكَر حدِيثَ الصَّبِيِّ الَّذِي لإحْدَىٰ بَنات الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وتقَدَّم الكَلَام عليه، ثُم ذكَر حديث أبي هريرة، وفيه بَحْثٌ.

قوْله: «اخْتَصَمَتِ الجَنَّة وَالنَّار إِلَىٰ رَبِّهِمَا فَقَالَتِ الجَنَّة يَا رَبِّ مَا لَهَا لا يَدْخُلُهَا إِلَّا ضُعَفَاءُ النَّاس وَسَقَطُهُمْ. وَقَالَتِ النَّار -يَعْنِي- أُوثِرْتُ بِالمُتَكَبِّرِينَ»، وفي قول

الرَّاوي: «وَقَالَتِ النَّار -يَعْنِي- أُوثِرْتُ بِالمُتَكَبِّرِينَ»، دليلٌ عالٍ علَىٰ أنَّه لم يضبط اللَّفْظ، ولكِنَّ ما ذَكَرهُ صَحِيح.

وفي الحَدِيث: أنَّ الله قَالَ للجَنَّة: «أنتِ رَحْمَتِي»، وهَذَا مِن أيِّ الأقسام؟ المَخلُوقَة(١).

وقَوْله: «وَقَالَ لِلنَّارِ أَنْتِ عَذَابِي أُصِيبُ بِكِ مَنْ أَشَاءُ، وَلِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْكُمَا مِلْؤُهَا -قَالَ- فَأَمَّا الجَنَّة فَإِنَّ الله لا يَظْلِمُ مِنْ خَلْقِهِ أَحَدًا، وَأَنَّهُ يُنْشِئُ لِلنَّارِ مَنْ يَشَاءُ»، هَذَا لَا شكَّ أنَّه مُنقَلبٌ علَىٰ الرَّاوي انقِلَابًا واضحًا.

والصَّواب: فأمَّا النَّار فإنَّ الله لا يَظلِم مَن خلقَهُ أحدًا، وأمَّا الجَنَّة فإنَّه يُنشئ لهَا مَن يشاء، وهَذَا قد مرَّ علَيْنا علَىٰ الوَجْه الصَّحِيح، فالحَدِيث مُنقَلِب.

وعليه: فيَكُون فأمَّا الجَنَّة فيُنشئ لهَا مَن يَشَاء، وأمَّا النَّار فإنَّ الله لَا يَظْلمُ مِن خَلْقِه أحدًا، فيلقون فيها، إلىٰ آخِره.

وقَوْله: «حَتَّىٰ يَضَعَ فِيهَا قَدَمَهُ فَتَمْتَلِئُ»، هَذَا مِمَّا استَدلَّ به أهْلُ التَّعطِيل علَىٰ أنَّ المُرَاد بالقَدَم مَن يُقَدِّمُهم الله إلَىٰ النَّار؛ لقَوْله: «فَتَمْتَلِئ»، وسَبق لنَا أنَّ اللَّفْظَ الصَّوَاب: «**فَيَنْزَوِي بَعْضُهَا إِلَىٰ بَعْض**» وتَنْضَم هِيَ بَعْضهَا إلَىٰ بَعْضٍ مِن وَضْع الرَّبِّ علَيْهَا قدَمَهُ، وهَذَا هو الصَّواب.

ويُحمَل قَوْلُه: «فتَمْتَلِئ» إنْ كانَ مَحْفُوظًا علَىٰ أنَّه إذا انضَمَّ بعضها إلَىٰ بَعْض لَم تَعُد بَاقِيةً، أو لَمْ يَعُد فِيهَا مكَانًا لأحَد؛ لِأَنَّهُ إذا انْزوَىٰ بَعْضها إلىٰ بعضٍ امتلأتْ، فيُحْمَل علىٰ هَذَا المَعْنىٰ.

---

(١) يعني من إضافة المخلوق إلىٰ الخالق، لا من إضافة الصفة إلىٰ الموصوف.

والشَّاهِد من هَذَا: **قَوله:** «أنتِ رَحْمَتِي».

إذَا حذَفْنَا كلِمَة «**النَّار**» مِن قَوْله: «**وَأَنَّهُ يُنْشِئُ لِلنَّارِ مَنْ يَشَاءُ**» ووضَعْنا مكَانَها «**الجَنَّة**» هل هَذَا صحيح؟

الجَوَاب: الصواب: فأمَّا الجَنَّة فإن الله يُنشِئ لهَا مَن يَشَاء، وأمَّا النَّار فإنَّ اللهَ لَا يَظْلِم أحَدًا مِن خَلْقِه، فيلقون فِيهَا إلىٰ آخرِه، هَذَا صواب الحَدِيث.

مَسْأَلَة: استدَلَّ أهْلُ التَّعطِيل علَىٰ أنَّ المُرَاد بالقدم مِن يقدمهُم اللهُ إلَىٰ النَّار، مع أنَّ الحَدِيث صَرِيحٌ، فهل هَذَا عِناد؟

الجَوَاب: لَا أظنُّه عنادًا، والظَّاهِر منهم أنَّ هَذَا فَهْمٌ خطَأ، واللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يهدي مَن يَشاء إلَىٰ الصِّراط المُسْتَقِيم، ولهَذَا كانَ مِن دُعَاء الرَّسُول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في استِفْتَاح صلَاة اللَّيْل أنَّه يَقُول: «**أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِيْمَا كَانُوا فِيْه يَخْتَلِفُون، اهْدِنِي لما اخْتُلِفَ فِيه مِن الحَقِّ بِإِذْنِكَ، إنَّكَ تَهْدِي مَن تَشَاءُ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيم**»[1]، لكِن هُم ظنُّوا أنَّ إثبَات مثل هَذِهِ الأشْيَاء تسْتَلْزم نَقْص الرَّبِّ عَزَّوَجَلَّ مع أنَّه ليْسَ فِيه نقْصٌ.

مَسْأَلَة: هل هَذَا الحَدِيث المُنقلِب انقلَبَ علَىٰ نفس البخاريِّ رَحِمَهُ اللَّهُ؟

الجَوَاب: الظَّاهر أنَّه انقلَبَ علَىٰ مَن فوقه، يحتمل مِن الصَّحابي أو مَن بَعْدَه.

مَسْأَلَة: كَيْفَ تمُرُّ هَذِهِ اللَّفظة المُنقَلبة علَىٰ الإمام أحمَد وغيره مِمَّن عاصَرُوه ولم يفطِنُوا لهَا إلَّا في زمَن ابن القيِّم؟

الجَوَاب: هُم يَعْلمُونَ أنها مُنقَلبة، ولكن السَّابقُونَ يَقُولُونَ: إنَّ الأحَادِيثَ يُفَسِّرُ

---

(١) أخرجه مسلم (٧٧٠) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

بعضُهَا بعضًا، ويُكَمِّل بعْضُها بعضًا؛ فيَقْتصِرُون علَىٰ هَذَا ولا يَتكَلَّمُون فيها، أمَّا انقِلَابه فواضحٌ، ولَيْسَ فيه إشْكَال؛ إذْ كَيْفَ يخْلُق اللهُ ناسًا ليُعَذِّبهم؟ هَذَا مستحيل.

❑ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٤٥٠] حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**لَيُصِيبَنَّ أَقْوَامًا سَفْعٌ مِنَ النَّارِ بِذُنُوبٍ أَصَابُوهَا عُقُوبَةً، ثُمَّ يُدْخِلُهُمُ اللهُ الْجَنَّةَ بِفَضْلِ رَحْمَتِهِ يُقَالُ لَهُمُ الْجَهَنَّمِيُّونَ**». وَقَالَ هَمَّامٌ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، حَدَّثَنَا أَنَسٌ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

[طرفه: ٦٥٥٩ تحفة: ١٣٥٧، ١٣٧١، ١٤١٥]



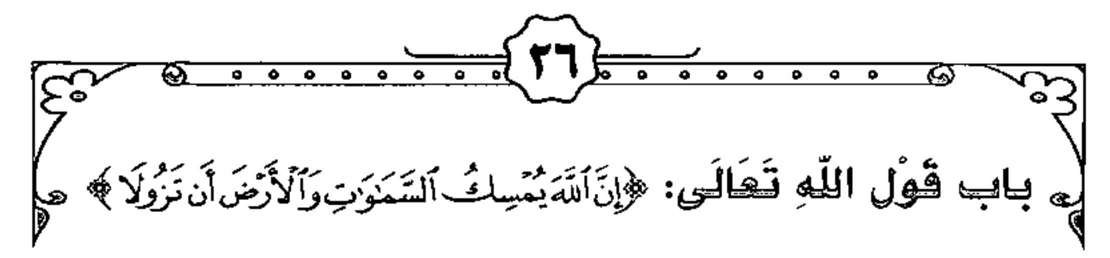
الشَّرح

هَذَا سبق ما يدُلُّ علَيْه في الحَدِيثِ الطَّويل، حديث أبي سَعِيد[١]، وغيره.



(١) انظر شرح حديث رقم (٧٤٣٩).

□ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:



٢٦ باب قَوْلِ اللّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمۡسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ أَن تَزُولَا﴾

[٧٤٥١] حَدَّثَنَا مُوسَى، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ الله قَالَ: جَاءَ حَبْرٌ إِلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، إِنَّ الله يَضَعُ السَّمَاءَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالْأَرْض عَلَى إِصْبَعٍ، وَالْجِبَالَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالشَّجَرَ وَالْأَنْهَارَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَسَائِرَ الْخَلْقِ عَلَى إِصْبَعٍ، ثُمَّ يَقُولُ بِيَدِهِ أَنَا الْمَلِكُ. فَضَحِكَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَالَ: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدۡرِهِۦ﴾.

[أطرافه: ٤٨١١، ٧٤١٤، ٧٤١٥، ٧٥١٣ - تحفة: ٩٤٢٢ - ٩/١٦٥]



الشرح

أيضًا هَذَا سبق الكَلَام عليه هَذَا مثله.

وقَوْله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمۡسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ أَن تَزُولَا﴾ فيه بيَان الإمْسَاك، و«الإمْسَاك»: القَبْض، وقد سبَق أنَّ الله قَالَ: ﴿وَٱلۡأَرۡضُ جَمِيعٗا قَبۡضَتُهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطۡوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾، وقد قَالَ تعالىٰ في آيَة أُخْرَىٰ: ﴿وَيُمۡسِكُ ٱلسَّمَآءَ أَن تَقَعَ عَلَى ٱلۡأَرۡضِ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦٓ﴾، فالله تعالىٰ: ﴿يُمۡسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ أَن تَزُولَاۚ وَلَئِن زَالَتَآ إِنۡ أَمۡسَكَهُمَا مِنۡ أَحَدٖ مِّنۢ بَعۡدِهِۦٓ﴾، يعني: ما أمْسَكَهُما أحَدٌ مِن بَعْدِه، ﴿وَيُمۡسِكُ ٱلسَّمَآءَ أَن تَقَعَ عَلَى ٱلۡأَرۡضِ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦٓ﴾؛ لأنَّ السَّماءَ فَوْقَ الأَرْض، فلَوْلَا إمْسَاكُ اللهِ تعالَىٰ لهَا؛ لوقعَتْ علَىٰ أهْلِ الأَرْض.

مَسْأَلَة: حَدِيث أبي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ الَّذِي يَتحَدَّث فيه النَّبِيُّ ﷺ عن رُؤْيَة اللهِ عَزَّوَجَلَّ في المَوقِف يقول: «**فيَأْتِيهِمُ الجَبَّارُ فِي صُورَتِهِ**»، وهي صُورَتُهُ الَّتِي جَاءهُم في أوَّل مرَّة، متَىٰ هَذِهِ المرَّة؟

الجَوَاب: الظَّاهر أنها في المَحْشَر، يأتيهم اللهُ تعالَىٰ مرَّتَيْنِ علَىٰ صُورتَيْن الله أعلم بِكَيْفِيَّتِهِمَا.

مَسْأَلَة: أَلَا يَدُلُّ فِعْلُ الرَّسُولِ ﷺ «**فَضَحِكَ**»، ثُم قَوْله علَىٰ تَرْتِيب الاعْتِقَاد قبل أنْ قرَأ، أيْ: تَقْدِيم الاعْتِقَاد قَبْل القِرَاءة؛ لأنَّ فِعْل الرَّسُول ﷺ قدم فعله قَبْل قِرَاءَتِه؟

الجَوَاب: الرَّسُولُ أخْبَر: أنَّه لمَّا جاءه الحَبْرُ وقَالَ: «**إنَّنا نَجِدُ في التَّوراةِ يَجْعلُ اللهُ السَّماءَ علَىٰ أُصْبَع وَالأَرْضينَ علَىٰ إصْبَع**» إلىٰ آخِره؛ ضَحِكَ تصْدِيقًا لقَوْله، ثُم قرأ اسْتِدْلَالًا لقَوْله: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ﴾.



❑ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٢٧

باب مَا جَاءَ فِي تَخْلِيقِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْخَلائِقِ. وَهُوَ فِعْلُ الرَّبِّ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ وَأَمْرُهُ، فَالرَّبُّ بِصِفَاتِهِ وَفِعْلِهِ وَأَمْرِهِ، وَهُوَ الْخَالِقُ، هُوَ الْمُكَوِّنُ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، وَمَا كَانَ بِفِعْلِهِ وَأَمْرِهِ وَتَخْلِيقِهِ وَتَكْوِينِهِ، فَهُوَ مَفْعُولٌ مَخْلُوقٌ مُكَوَّنٌ

الشَّرح

قَوْله: «باب مَا جَاءَ فِي تَخْلِيقِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْض»، «**تَخْلِيق**» مَصْدَر خلَّق، وخَلْق السَّماوَات مَصْدَر خَلَق، ووَرَد في نسْخَة أُخْرَىٰ؛ فيَجُوز خَلْق وتَخْلِيق، وفي القُرْآن: ﴿مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ﴾ مُخلَّقةٌ مُشتقَّة مِن التَّخْلِيق.

وقَوْله: «تَخْلِيقِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْض وَغَيْرِهَا مِنَ الخَلَائِقِ»، «**وَغَيْرِهَا**» أعَادَ الضَّمِيرَ علَىٰ «**السَّمَاوَاتِ وَالأَرْض**» باعْتِبَار الجِنْس، وإلَّا لقَالَ: «وغيرهما»، لكِنَّ «**السَّماوَات**» جَمْع، و«**الأَرْض**» مُفرَد.

إذًا؛ هَذَا لَا إشكَالَ فيهِ.

قَالَ: «وَهُوَ» أيْ: التَّخْلِيق «**فِعْلُ الرَّبِّ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ وَأَمْرُهُ**»، فِعْله وأمْره.

التَّخْلِيق يَكُون بأمْرَيْن: بالأمْرِ، والفِعْل، ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ فلَا يَتِمُّ الخَلْق إلَّا بالأَمْر.

والأَمْر مَسْبُوقٌ بالإرَادة، وإنَّما بَوَّبَ البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ لهَذَا؛ لأنَّ مِن أهْلِ البِدَع مَن يقول: إنَّ الربَّ ليْسَ لهُ فِعْل، وإنَّ المُرَاد بفِعْله مَفْعُوله؛ لِأَنَّهُ لو قامَ الفِعْل بالخَالِق لكَانَ محلًّا للحَوادِث، ولَا يَكُون محلًّا للحَوادِث إلَّا الحَادث، وسبَقَ أنَّ هَذِهِ القَاعِدَة فاسِدَة وبَاطِلَة، وأنَّ الربَّ عَزَّوَجَلَّ لم يزَلْ ولَا يزَالُ خَلَّاقًا، والمَخْلوق هو الَّذِي يتجَدَّد، والفِعْل المُقارِن للخَلْقِ كذَلِكَ أيضًا يَتجَدَّد، ولكِن لَمْ يزَلْ ولَا يزَال خلَّاقًا.

فعَلَىٰ هَذَا نَقُولُ: البُخَارِي رَحِمَهُ ٱللَّهُ سلَكَ في هَذَا مَسْلَك السَّلف الصَّالح، وهُوَ أنَّ الفِعْل غَيْر المَفْعُول، الفِعْل صِفَة قائمَة بالرَّبِّ، والمَفْعُول مَخْلُوق بائِنٌ عن الرَّبِّ، وغرَضُه بذَلِكَ الرَّد علَىٰ مَن زعَمَ أنَّ الفِعْل هو المَفعُول، فقَصْدُه بذَلِكَ الرَّد علَىٰ مَن زعَم أنَّ فِعْل الله مفعوله وليس لله فعل يقوم به؛ ولهَذَا قَالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وَهُوَ فِعْل الرَّبِّ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ وَأَمْرُه»، و«فِعْل الرَّبِّ» واضِح أنَّ الخَلْق هو فِعْل الرَّب «أَمْرُه» يعني الكائن بأمره: ﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾، يقول للسَّماوات: كُن؛ فتكُون، ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلۡأَرۡضِ ٱئۡتِيَا طَوۡعًا أَوۡ كَرۡهٗا قَالَتَآ أَتَيۡنَا طَآئِعِينَ﴾، وهكذا كل المَخلُوقات حتَّىٰ الذَّرَّة إذا أرَادَ أنْ يَخلُقهَا عَزَّوَجَلَّ قَالَ لها: كُوني؛ فتكُون، وسُبْحَان اللهِ الَّذِي وسَّع هَذِهِ الخَلَائق العَظِيمَة كم يُخلَق في اللَّحْظَة مِن المَخْلُوقَاتِ أُمَمٌ لَا يُحْصِيهَا إلَّا اللهُ، وهو عَزَّوَجَلَّ كلها يقول لها: كُن فتكُون.

وإذا كان الربُّ عَزَّوَجَلَّ وسِعَ الأصْوَات كُلها، فكُلُّ مُصَلٍّ يقول: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ فالرب عَزَّوَجَلَّ يقول له: «حَمِدَنِي عَبْدِي»[1]، فكُلُّ مُصَلٍّ في أيِّ

(١) الحديث عند مسلم (٣٩٥) عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، عن النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «قَالَ اللهُ تَعَالَىٰ: قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ، وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ، فَإِذَا قَالَ الْعَبْدُ: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٢﴾، قَالَ اللهُ تَعَالَىٰ: حَمِدَنِي عَبْدِي، وَإِذَا قَالَ: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣﴾، قَالَ اللهُ تَعَالَىٰ: =

مكان ولو اتحد الزَّمان، وهَذَا يَدُلُّكَ علَىٰ سَعة الله؛ ولهَذَا قَالَ: ﴿وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾، محيط بكلِّ شيء علمًا سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ.

وعلىٰ هَذَا فنَقولُ: قول المؤلف رَحِمَهُٱللَّهُ: «وَأَمْره» يعني الكائن بأمْرِه، فالخَلْق فِعْل الرَّب، وأمره يعني الكائِن بأمْره، ولكِن بأمْرِه الكَوْنِي.

وقَوْله: «فَالرَّبُّ بِصِفَاتِهِ وَفِعْلِهِ وَأَمْرِهِ»، يعني: الرَّب ربٌّ بصفاته، فالصِّفَات لا تنفَصِل عن المَوْصُوف، وبصِفَاته أزَلِيٌّ أبَدِيٌّ جَلَّوَعَلَا، الأوَّل الَّذِي لِيس قَبْلهُ شيء، والآخِر الَّذِي ليْسَ بَعْدَه شيء.

وهَذَا أيضًا ردٌّ علىٰ من قَالَ: إنَّ الصِّفةَ غير الموصوف.

يقول: «**فالربُّ بصِفَاته**»، فأنتَ إذَا دعَوتَ اللهَ، هل دعوْتَ ذاتًا مجرَّدةً عن الصفات؟ بمعنىٰ إذا قلت: «يا ربِّ» فأنت تسأل اللهَ وأنْتَ تسْتَحْضِر جَمِيع صِفَاته الَّتِي تُحِيطُ به، يعني يا ربِّ ذِي الصِّفَات الكَامِلَة والأَسْمَاء الحُسْنَىٰ، فَهُو عَزَّوَجَلَّ بصِفَاته، وكذَلِكَ بأسْمَائه لكِن لَمْ يَذكُر الأسْمَاء؛ لأنَّ الكَلَام الآن في الخَلْق، والخَلْقُ صِفَة، فالرَّبُّ بصِفَاته الجارُّ والمَجْرورُ بصِفَاتِه خبَر الرَّبّ، يعني الربُّ هو ربٌّ بصِفَاتِه وفِعْلِهِ وأَمْرِه.

وأشارَ البُخَاريُّ رَحِمَهُٱللَّهُ بقَوْله: «**الربُّ بصِفَاتِه وفِعْلِه**» إلىٰ القول الراجح في تَسَلْسُل الحوَادث، فالفِعْل قديمٌ أزَلِيٌّ، لكن المَفعُول هو الحَادِث، والفِعْل المُقَارن

=

أَثْنَىٰ عَلَيَّ عَبْدِي، وَإِذَا قَالَ: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾، قَالَ: مَجَّدَنِي عَبْدِي -وَقَالَ مَرَّةً فَوَّضَ إِلَيَّ عَبْدِي- فَإِذَا قَالَ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ قَالَ: هَذَا بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي، وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ، فَإِذَا قَالَ: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾، قَالَ: هَذَا لِعَبْدِي وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ».

للمَفعُول حَادِث؛ ولهَذَا نَقولُ: فِعْل اللهِ الَّذِي هو فِعْلهُ مِن حَيْث الجِنْس أزَلِي لم يزَلْ عَزَّوَجَلَّ فعَّالًا.

والفِعْل المُقارِن للمَفْعُول حادث كالكَلَام سواءً، فأصل الكَلَام أزَلِيٌّ وما يتكَلَّم به عَزَّوَجَلَّ حين يَتكَلَّم حادِثٌ، ولَا مَانعَ أنْ نَقولُ بهَذَا؛ لأنَّ الله يقول: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَـٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾.

متَىٰ كان الكَلَام؟ حين المجيء لم يكن من قبل؛ فالأمْرُ في هَذَا واضِحٌ والحمد لله.

فالبخاريُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أشار بهَذَا إلَىٰ أنَّ أفعَال اللهِ لازِمَةٌ له، وهَذَا هو الحق، ومَن تأمَّلهُ وجَدَ أنَّهُ لا يُمكِن العُدولُ عنه، خِلَافًا لمن شنَّع علىٰ شَيْخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقَوْله بهَذَا القول، والإنسَان يَسْتَغْربُ كَيْفَ يُشَنع؛ لأنَّنا إذَا قُلْنا: إنه ليس هناك تسَلْسُلٌ، وأنَّ الله في الأوَّل كان لا يفعل؛ نَقولُ: لِمَاذَا لا يفعل؟ هل هو عاجز؟

إن قَالُوا: نعم؛ كفروا، وإن قَالُوا: بلىٰ، قلنا: إذا كان كذَلِكَ فما الَّذِي يمنعه أن يفعل؟! فجواز تسلسل الحوادث في الأزَلِ كجَوَازِهِ في المُسْتَقْبلِ، ولَا فَرْق.

هو الأوَّلُ بصِفَاتِهِ وأفعَالِهِ الَّذِي ليس قبله شيءٌ، والآخِرُ بصِفَاته وأفعاله الَّذِي ليْسَ بعْدَهُ شيء.

وقَوْله: «وَأَمْره»، الأمْرُ الَّذِي يَكُون به الفِعْل، «كُنْ» هَذَا أمْر، فهو لم يزل عَزَّوَجَلَّ «بصِفَاتِهِ وَفِعْلِه وَأَمْرِه، وَهُوَ الخَالِق، هُو المُكَوِّن»، وأراد المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقَوْله: «هُوَ المُكَوِّن» أنْ يُفسِّر معْنَىٰ الخَالق لا أنْ يُثْبِتَ أنَّ «المُكَوِّن» مِن أسماء الله؛ ولهَذَا ليس مِن أسمَاء اللهِ «المُكَوِّن» لكن هو فسَّر «الخَالِق»، وهو مِن أسْمَاء الله «البَارِئ، وَالخَالِق».

و«المُكَوِّن» تفْسِير للخَالق، وإنْ شِئْت فقُلْ: تفسيرٌ للمُصَوِّر، كما قَالَ تعالىٰ: ﴿ٱلۡخَٰلِقُ ٱلۡبَارِئُ ٱلۡمُصَوِّرُ﴾، أي: المُكَوِّن للشَّيء علىٰ الصُّورَة الَّتِي أرَادَها.

قَالَ: «غير مَخْلُوق»، غَيْر مَخْلُوق وإنْ حدَثَتْ منه الأفعَال، فإنَّهُ ليْسَ بمَخْلُوق؛ لأنَّ اللهَ هو الخَالِق، ومَا سِوَاه مَخْلُوق.

وقَوْله: «وَمَا كَانَ بِفِعْلِهِ وَأَمْرِهِ وَتَخْلِيقِهِ وَتَكْوِينِهِ، فَهْوَ مَفْعُولٌ»، ففرَّق رَحِمَهُ اللَّهُ بَيْن الفِعْل وَالفَاعِل والمَفعُول.

فهَذِهِ ثَلاثَة أشْيَاء، كُل واحِدَة مِنْهَا لهَا حَقِيقَة فاعِل، وفِعْل، ومَفْعُول، وهَذَا إذَا قُلْنا الفَاعِل، أي: الَّذِي يُرِيد أنْ يَفْعَل، أمَّا إذَا قُلْنا الفَاعِل الَّذِي قَامَ به الفِعْل؛ فالفِعْل سَابق علَىٰ الفَاعِل؛ لِأَنَّهُ لا يصدق علَيْه أنَّه فاعِل حَقِيقَة إلَّا بَعْد وقُوع الفِعْل.

الأصْل: أنَّه لَا فِعْل إلَّا بفَاعِلٍ، فإذَا قُلْنا: لا فِعْلَ إلَّا بفَاعِلٍ؛ لَزِم أنْ يسْبق الفاعل الفِعْل، ولَا مَفعُول إلَّا بفِعْل الفعل، لكِنْ إذَا أُرِيدَ بالفَاعِل حَقِيقَة الفِعْل، فَهُنا يَجب أنْ يسبق الفِعْل الوَصْف بالفَاعِل؛ لِأَنَّهُ مَا يَكُون فَاعِلًا حتَّىٰ يَفْعل.

مِثَال ذَلِكَ: أنَا ناطِق، ولكِنْ هَلْ أنَا نَاطِق حقيقةً أو حُكْمًا؟ حكمًا، أكُون نَاطِقًا حَقِيقَة عندما أنطِق، لكِن قَبْل أنْ أنْطِق أكُون نَاطِقًا حُكْمًا، ولَا يُمْكِن النُّطْق إلَّا بوُجُودِي؛ فالنَّاطِقُ سَابق علَىٰ النُّطق، والمَنطُوقُ به مُتأخِّر عن النُّطْق.

قَوْله: «وَمَا كَانَ بِفِعْلِهِ وَأَمْرِهِ وَتَخْلِيقِهِ وَتَكْوِينِهِ، فَهْوَ مَفْعُولٌ»، «مَفْعُول» عَائِد علَىٰ «بِفِعْله»، و«مخلوق» عائد علىٰ «تخليقه» و«أمره».

والحاصل من هَذِهِ التَّرْجَمَة: أنَّ المُؤلِّفَ رَحِمَهُ اللَّهُ أرَادَ أنْ يُبيِّن أنَّ مَا سِوَىٰ اللهِ مَخلُوق، وأنَّ اللهَ وَحْدَه هُو الخَالِق، وَأنَّهُ عَزَّوَجَلَّ ربٌّ بفِعْلِه ووَصْفهِ بأفْعَالِهِ

وصِفَاته، فلَمْ يزَلْ فَعَّالًا، ولَمْ يزَلْ مُوصُوفًا بصِفَاته الكَامِلَة، وأنَّ الخَلْق الَّذِي هو المَخْلُوق حَادِث.

مَسْأَلَة: مَا المُرَاد بقَوْله تعَالىٰ: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ تسْبِيح الصِّفة أَمْ تَسْبِيح المَوصُوف؟

الجَوَاب: يَعْنِي سبح ربَّكَ الأَعْلَىٰ باسْمِهِ.

فَائِدَة: إذَا كَانَ يَجُوز خَلقٌ بَعْد خَلْق إلَىٰ مَا لَا نهاية لَهُ، فيَجُوز خَلْق مَسْبُوقٌ بخَلْقٍ إلَىٰ مَا لَا نَهايَة لَهُ؛ فالأَمْر وَاضِح.

إذَا قَالَ قائلٌ: إنَّ الصِّفات الفِعْلِيَّة أصْلُهَا أزْلِي، فمَا الجَوَاب عن قَوْله: «إنَّ رَحْمَتِي سَبقَتْ غَضَبِي»؟

قُلنَا: المَعْنَىٰ إذَا وجد مُقتضَىٰ الغضَب، ومُقتضَىٰ الرَّحمة؛ فالرَّحْمَة تَسْبق، ولَيْسَ المَعْنىٰ سبقَتْ في الأزَل، فالمَعْنَىٰ إذَا وجد شيء يُوجِب غضَب اللهِ ورَحْمَة الله فالرَّحْمَة تَغْلب وتَسْبق.

❑ قَالَ البُخَارِي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٤٥٢] حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، أَخْبَرَنا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، أَخْبَرَنِي شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ الله بْنِ أَبِي نَمِرٍ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: بِتُّ فِي بَيْتِ مَيْمُونَةَ لَيْلَةً، وَالنَّبِيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَهَا لأَنْظُرَ كَيْفَ صَلَاةُ رَسُول اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِاللَّيْلِ، فَتَحَدَّثَ رَسُول اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَ أَهْلِهِ سَاعَةً ثُمَّ رَقَدَ، فَلَمَّا كَانَ ثُلُثُ اللَّيْلِ الآخِرُ أَوْ بَعْضُهُ قَعَدَ فَنَظَرَ إِلَى السَّمَاءِ فَقَرَأَ: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ إِلَى

قَوْله: ﴿لِّأُوْلِي ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾، ثُمَّ قَامَ فَتَوَضَّأَ وَاسْتَنَّ، ثُمَّ صَلَّى إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً، ثُمَّ أَذَّنَ بِلَالٌ بِالصَّلاة فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى لِلنَّاسِ الصُّبْحَ.

[أطرافه: ١١٧، ١٣٨، ١٨٣، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٢٦، ٧٢٨، ٨٥٩، ١١٩٨، ٤٥٦٩، ٤٥٧٠، ٤٥٧١، ٤٥٧٢، ٥٩١٩، ٦٢١٥، ٦٣١٦ - تحفة: ٦٣٥٥]



مَا هِيَ صِلَةَ مَيْمُونَة بابن عَبَّاس؟ هي خَالَته (أُخْت أُمِّه)، وابن عَبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ذَكِيٌّ عَاقِلٌ حَرِيصٌ علَىٰ العِلْم، حتَّىٰ إنَّه «كَانَ يأتِي إِلَىٰ الرَّجُل مِن أصْحَاب الرَّسُول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في القَيْلُولة ويَضَع رِدَاءهُ يتَوَسَّده يَنامُ علَىٰ العَتبة حَتَّىٰ يَخْرج صَاحِبُ البَيْت، ويَقُول: حدِّثْنِي عنْ رَسُولِ اللهِ، فيَقُول: يَابْنَ عَمِّ رَسُول اللهِ، لِمَاذَا لم تُقِمْنِي؟ قَالَ: أنَا صَاحِبُ الحَاجَة»(١).

وَفهْمُهُ وَعَقلُهُ وفِقْهُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ معْرُوفٌ، أحبَّ أنْ يَنظُر كَيْفَ يَصْنَع الرَّسُول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في أهْلِهِ، وكَيْفَ يُصلي في اللَّيْل. يقول: فدخَل النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بعْدَ صَلَاةِ العِشَاء، وتحَدَّثَ معَ أهْلِهِ سَاعةً، والسَّاعَةُ لَيْست السِّتِّين دَقِيقَة، وإنَّما تَعْنِي وقتًا مِن الزَّمَن.

---

(١) قال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أقبلتُ أسألُ أصْحَابَ رسولِ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وإنْ كانَ يبْلُغنِي الحَدِيثَ عنْ الرَّجُل فآتِي بابَهُ وهو قائِل، فأتوَسَّدُ رِدَائِي علَىٰ بَابِه يسْفِي الرِّيحُ علَيَّ مِن التُّراب، فيخرج فيَرَانِي، فيقول: يابن عم رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ما جاء بك؟ هلَّا أرسَلْتَ إلَيَّ فآتِيك؟ فأقول: لَا، أنا أحَقُّ أنْ آتيكَ. فأسْألُه عن الحَدِيث، فعَاشَ هذا الرَّجُل الأنصَارِيُّ حتَّىٰ رآني وقد اجْتمَع النَّاس حوْلِي يسْألُونِي، فيقول: هذا الفتَىٰ كان أعْقَل مِنِّي»، أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٣٦٣)، وقال: صحيح علىٰ شرط الشيخين، ووافقه الذهبي.

إذًا؛ معروفٌ أنَّ الرَّسُولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَكْره الحَدِيثَ بعد صلَاة العِشَاء؛ فيَكُون هَذَا الحَدِيثُ الَّذِي تحدَّث به حديثًا يَحصُل به الإيناسُ للأهْل؛ لأنَّ الرَّسُول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «خَيْرُكُم خَيْرُكُم لِأَهْلِهِ»(١).

ومعلومٌ أنَّ الرَّجُل لو جاء إلىٰ أهْلِه ودخَلَ علَيْهِم، ثُم انصرَفَ إلىٰ الفِرَاش ونام، والمَرأةُ نامَتْ، فمَاذَا يكون مِن الألْفَة؟ لا شيء، وهَذَا سببٌ للقَطِيعة، ولكن إذَا تحَدَّث مع أهْلِهِ ساعةً يُؤْنسُهم، ويُدخِل السُّرورَ عليهم، فهَذَا من هَدْيِ الرَّسُول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «ثُمَّ رقَدَ، فلمَّا كانَ ثُلُث اللَّيْلِ الآخِر أو نِصْفهُ قامَ، صلوَاتُ اللهِ وسَلامُه علَيْهِ ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَىٰ مِن ثُلُثَيِ ٱلَّيْلِ وَنِصْفَهُۥ وَثُلُثَهُۥ﴾»، حسب نشَاطِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أمَّا إذا مَضَىٰ ثلُثُ اللَّيْل أو نِصْفهُ أو ثُلثَاه يَقُول: «فقعَدَ فنظَرَ إلَىٰ السَّمَاء»، نظَر تفكُّرٍ واتِّعَاظٍ بما فيها من الآيات العَظِيمَة.

فهَذِهِ النُّجومُ الزَّواهِرُ، والقمَر الزَّاهِر يستدلُّ بها علَىٰ عَظمَة الرَّبِّ عَزَّوَجَلَّ وحِكْمَتِهِ، ونِظَام هَذه السَّماء العظيمة، فقرأ: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ إلىٰ قَوْله: ﴿لِّأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ﴾، ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ أيْ: تَخْليقهما، وما أوْدَع اللهُ فِيهمَا مِن الغرَائِبِ، وبدَائع الصنْعَة، واخْتِلَاف اللَّيل والنَّهار في أيِّ نوعٍ مِن الخِلَافِ، في الطُّول والقِصَرِ، والحَرِّ والبَرْد، والحَرْب والسِّلْم، والصِّحَّة والمَرَض، والعِز والذُّل، وغير ذَلِكَ كله فيه آياتٌ لأولِي الألْبَاب.

وقَوله: «﴿وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَأٓيَٰتٍ لِّأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ﴾»، آياتٌ جَمْع آية،

---

(١) أخرجه الترمذي (٣٨٩٥) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وصَحَّحه الألْبانيُّ في «صحيح الترمذي» (٣٠٥٧).

وهي العلَامَة الدَّالة علىٰ ما لله تعالىٰ مِن الحِكْمة والرَّحمة، وغير ذَلِكَ مِمَّا تقْتَضِيهِ هَذِهِ الاخْتِلافَات.

وقَوْله: «﴿لَأَيَٰتٍ﴾»، هل المَعْنىٰ في كلِّ وَاحِدٍ منها آيات، أو آيَات مُوزَّعة علَىٰ الجَمْع السَّابق؟

الجَوَاب: الأوَّل، فكلُّ شيءٍ مِن هَذِهِ فيه آياتٌ عَظِيمَةٌ.

فمثلًا: ننظر إلَىٰ النُّجوم، فيها آياتٌ في عِظَمِهَا وكِبَرها ونُورِهَا وحرَكَاتها وسَكَناتها ولَوْنها، فبَعْض النُّجوم تجِدُها تَتحرَّك وتَلْمعُ، وبعْضُها سَاكِن، وبعْضها أبْيَض، وبَعْضها يَمِيل للحُمْرَة، وبَعْضها كَبِير، وبَعْضها صَغِير، وبعضها سَائرٌ، كُله فِيه آيات، وهكذَا القمَر، وهكذا الشَّمْس، كل ذلك فيه آيات لكن لمَن؟ لأُولِي الألباب، لأصْحَاب العقُول، أمَّا الغَافِلُون فلَا يَنتفِعُون بهَذِهِ الآيات.

وقَوْله: «ثُمَّ قَامَ فَتَوَضَّأَ وَاسْتَنَّ، ثُمَّ صَلَّىٰ إِحْدَىٰ عَشْرَةَ رَكْعَةً» «توضَّأ وَاسْتَنَّ» يعني: اسْتاكَ، و«كان النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إذَا قامَ مِن اللَّيْل يَسُوك فاهُ بالسِّواك»، هكذا قَالَ حُذَيفةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ[1]، يعني يدْلكُه دلْكًا بغَسْل؛ لأنَّ الفمَ يتغَيَّر بالنَّوم.

واستُدِل بهَذَا الحَدِيث علَىٰ أنَّ القرآنَ يَجُوز لغير المُتوضِّئ؛ لأنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَرأ قبل أنْ يتوضَّأ، ولكن للاسْتِدلَال علىٰ هَذَا بهَذَا الحَدِيث فِيه نظَرٌ؛ وذَلِكَ لأنَّ نوْمَ النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لا ينقض الوُضُوء، حيث «تَنَامُ عَيْنَاهُ وَلَا يَنَامُ قَلْبُهُ»[2]، وهو صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

---

(١) ولفظ حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ، يَشُوصُ فَاهُ بِالسِّوَاكِ»، أخرجه البخاري(٢٤٥)، ومسلم (٢٥٥).

(٢) أخبر بهذا بعض أصحابه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، منهم: أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، حيث قال: «والنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَائِمَةٌ عَيْنَاهُ وَلا يَنَامُ قَلْبُهُ، وَكَذَلِكَ الأَنْبِيَاءُ تَنَامُ أَعْيُنُهُمْ وَلَا تَنَامُ قُلُوبُهُمْ»، أخرجه البخاري (٣٥٧٠).

فِيمَا يَظْهَر قد نَامَ علَىٰ وضُوء؛ فيكُون قد قامَ علَىٰ وُضُوء.

وقوله: «ثُمَّ أَذَّنَ بِلَالٌ بِالصَّلاة فَصَلَّىٰ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّىٰ لِلنَّاسِ الصُّبْحَ».

في هَذَا أيضًا دليلٌ علَىٰ: أنَّ الإمام يَنبغِي لهُ أنْ يُصلِّيَ الرَّواتِبَ في بَيْتِهِ لا في المَسْجِد.

وَأنَّهُ إذا دخلَ المَسْجِد أُقيمَت الصَّلاة، وهَذَا في الصَّلوَات الخَمْس، أمَّا في الجمُعَة فهو أوْكَد، وبه نعرف أنَّ ما يفعله بعض الأئمَّة مِن التَّقَدُّم يَوْم الجمُعَة والصَّلاة والجلوس حتَّىٰ يأتِيَ وقْتُ خرُوج الإمَام، ثم يَقُوم فيَصْعد المِنبَر أنَّ هَذَا خِلَاف السُّنة، فهو يُريد أنْ يَحصُل علَىٰ أجْر التَّقَدم للجمُعَة؛ فنَقولُ له: أجْر اتِّبَاع السُّنة أكْثَر مِن أجْر التَّقدُّم؛ فلَا تتقَدَّم، لا تأتِ إلَّا وقْت صعُودِكَ إلىٰ المِنبَر، وكذَلِكَ بقِيَّة الصَّلوات، يَنبغِي للإمَام أنْ يَتأخَّر في بيْتِه، فإذَا جاء أُقيمَت الصَّلاة؛ ولهَذَا قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لا تَقُومُوا حَتَّىٰ تَرَوْنِي**»[1]، مِمَّا يدُلُّ علَىٰ: أنَّه يأتِي ثُم تُقام الصَّلاة فورًا.

وقَوْله: «فَصَلَّىٰ لِلنَّاسِ»، اللام قيل: إنَّها بمَعْنىٰ الباء، أيْ: صلَّىٰ بالنَّاس الصُّبح.

وقيل: صلَّىٰ لهُم؛ لِأَنَّهُ إمَامُهم، فاللَّام للتَّعلِيم ولَيْس المعنىٰ أنَّه صلَّىٰ تقرُّبًا إلىٰ النَّاس، ولكن صلَّىٰ لأجْلِهم، أي: لِيَكُونَ إمامًا لهم.

الشَّاهِد من هَذَا الحَدِيث: قراءته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَذِهِ الآية: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَٰوَٰتِ وَالْأَرْضِ﴾ مَن خلقهما؟ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

---

(١) أخرجه البخاري (٦٣٧)، ومسلم (٦٠٤) من حديث أبي قتادة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

مَسْأَلَة: هل معْنَىٰ أنَّ النبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تنَامُ عيْنُه ولا يَنام قلْبُه أنه يَشعُر بما يَدُور ومَا يَحْدُث حوْلَه؟

الجَوَاب: لا، بَلْ مَا يَكُون في نفْسِه فقَط؛ يعني: ما يَحْدُث مِن فِعْله فَهُو يُعلمه لكن، في الأَشْيَاء الخَارجَة فلَا يعْلَمها؛ ولهَذَا طلع الفَجْر علَيْه في السَّفَر ولم يحس بهَذَا.

مَسْأَلَة: قَوْل الرَّسُول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لا تَقُوْمُوا حَتَّىٰ تَرَوْنِي**»، هل مثلًا إذَا كانَ مسْجدًا كبيرًا، ورَأَوا الإمَام دخَل في البَاب مثلًا، أو في المِحْرَاب، فهَلْ لَهُم أنْ يقُوموا؟

الجَوَاب: لا بأسَ أنْ يَقومُوا إذا رَأَوا الإمَام وكانَ مِن عادَتِهِ أنَّه إذا دخَل المَسْجِد أُقِيمَت الصَّلاة، أمَّا إذَا كانَ يَدخُل المَسْجِد ويَبْقَىٰ يتَسنَّن، أو كانَ دخَل المَسْجِد ومعَهُ مَن يُحدِّثه فلا يَقُوموا، والمَشْهور عند الحنَابِلَة: أن المَأمُوم لا يَقُوم إلَّا إذَا قَالَ المُقِيم: قد قَامَت الصَّلاة.



❑ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:


٢٨

باب قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا ٱلْمُرْسَلِينَ﴾

[٧٤٥٣] حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُول اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**لَمَّا قَضَى الله الْخَلْقَ كَتَبَ عِنْدَهُ فَوْقَ عَرْشِهِ، إِنَّ رَحْمَتِي سَبَقَتْ غَضَبِي**».

[أطرافه: ٣١٩٤، ٧٤٠٤، ٧٤١٢، ٧٥٥٣، ٧٥٥٤ - تحفة: ١٣٨٢٨]


الشرح

قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ بقيَّة الكَلام ﴿إِنَّهُمْ لَهُمُ ٱلْمَنصُورُونَ ﴿١٧٢﴾ وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ﴾، ففِي قَوْله: ﴿سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا﴾ دليلٌ علىٰ: أنَّ كلِمَة الله عَزَّ وَجَلَّ فيها سَابقٌ ومَسْبُوقٌ، وهو كذَلِكَ؛ لأنَّ اللهَ يتكَلَّم متىٰ شَاء.

وقوله: «لَمَّا قَضَىٰ الله الْخَلْقَ كَتَبَ عِنْدَهُ فَوْقَ عَرْشِهِ، إِنَّ رَحْمَتِي سَبَقَتْ غَضَبِيْ» هَذَا أيضًا مِمَّا سَبق مِن كلِمَاته عَزَّ وَجَلَّ ما كتَبهُ في أنَّ رحْمتَهُ سبقَتْ غضَبه.

معنىٰ الحَدِيث: أنَّه إذَا حصَل فِعْلٌ يَكون سببًا للرَّحمَة وسببًا للغضب؛ فإنَّ الرَّحْمَة تَسْبق الغضَب، ويَرحَمُ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بها مَن شَاء.

❏ **قال البخاري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٤٥٤] حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ سَمِعْتُ زَيْدَ بْنَ وَهْبٍ سَمِعْتُ عَبْدَ الله بْنَ مَسْعُودٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، حَدَّثَنَا رَسُول اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهْوَ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ **«إِنَّ خَلْقَ أَحَدِكُمْ يُجْمَعُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا وَأَرْبَعِينَ لَيْلَةً، ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً مِثْلَهُ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَهُ، ثُمَّ يُبْعَثُ إِلَيْهِ الْمَلَكُ فَيُؤْذَنُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ، فَيَكْتُبُ رِزْقَهُ وَأَجَلَهُ وَعَمَلَهُ وَشَقِيٌّ أَمْ سَعِيدٌ، ثُمَّ يَنْفُخُ فِيهِ الرُّوحَ، فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّة، حَتَّى لَا يَكُونُ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّار؛ فَيَدْخُلُ النَّار، وَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّار، حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ إِلَّا ذِرَاعٌ فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، فَيَعْمَلُ عَمَلَ أَهْلِ الْجَنَّة؛ فَيَدْخُلُهَا»**.

[أطرافه: ٣٢٠٨، ٣٣٣٢، ٦٥٩٤ - تحفة: ٩٢٢٨ - ٩/١٦٦]



الشَّرح

هَذَا الحَدِيث كالأوَّل، فيه بيَان ثُبوتِ الكَلَام.

يَقُول عبْدُ اللهِ بن مَسْعُودٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «حدَّثَنا رَسُولُ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهو الصَّادِق المَصْدُوق»، الصَّادق فِيمَا أخْبَر به، والمَصْدُوق فِيمَا أُخْبِر به؛ يَعني: ما كذَب ولَا كُذِب، بخِلَاف الكُهَّان فالكُهَّان كاذِبُون مُكَذَّبُون؛ لأنَّ الشَّياطِين الَّتِي تُلقِي إلَيْهم السَّمع تكذب مع الصِّدْق مِئَة كَذِبَة وهُم يَكْذبُون أيضًا، أمَّا النَّبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فهو صَادقٌ مَصْدوقٌ، فصادقٌ فِيمَا أخْبَر به، ومصْدوقٌ فِيما أُخبِر به.

فالوَحْيُ الَّذِي أوْحَاه الله إليه صِدْقٌ، وإخْبَارُهُ إيَّانا صِدْقٌ، وإنَّما قدَّم ابنُ مسعودٍ

هَذِهِ المُقَدمة؛ لِأَنَّهُ سيتحَدَّث عن أمرٍ غيْبِيٍّ لَا يَعْلمُه إلَّا الله عَزَّوَجَلَّ، ولَاسيَّما أنَّه في ذَلِكَ الوقت ليس هناك طِبٌّ مُتقدِّم يعرف النَّاس كَيْفَ يتطَوَّر الجَنِين.

قَوْله: «إِنَّ خَلْقَ أَحَدِكُمْ يُجْمَعُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا وَأَرْبَعِينَ لَيْلَةً» «يُجْمَعُ»، الجَمْع ضد التَّفْرِيق، وذَلِكَ أنَّ الحيَواناتِ المنَويَّة في النُّطفة الواحِدَة كثيرة جدًّا تُجمَع هَذِهِ لمدَّة أربعِينَ يومًا نُطْفة، ثُم بعد ذَلِكَ، «ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً مِثْلَه»، يتحَوَّل هَذَا المَنِيّ إلَىٰ علقَة، والعلَقَة دُودَةٌ دقيقةٌ جدًّا حمْرَاء، ويكون هَذَا الحيَوَان المنَوِي علَقة «مِثْلَهُ» أيْ: أربعِينَ يَوْمًا، «ثُمَّ يَكُون مُضْغَةً مِثْله»، أيْ: أربعِينَ يومًا.

والمُضغةُ هي القِطْعة مِن اللَّحْم بقَدْر ما يمْضُغه الإنسَان في الأكْل، ولكن لَا تظُنُّوا أنَّ هَذَا التَّحوُّل يَحْدُث طَفرةً واحِدَة، بمَعْنىٰ يبْقَىٰ أربعِينَ يومًا مَنِيًّا، ثُمَّ في تَمام الأرْبَعِين يَنقلِبُ أحْمَر، ثُم بَعد الأرْبَعِين يَنقَلِب مُضْغَة، بل هو يَتكَوَّن شيئًا فشيئًا، لكن يَغلب عليه في الأرْبعِينَ الأولَىٰ أنْ يَكون نُطْفة، وفي الأرْبعِينَ الثَّانِية أنْ يَكون علقة، وفي الأربعِينَ الثَّالثة يَكُون مُضْغَة، ويتكون -بإذن الله- العَظْمُ، واللَّحْمُ، وكلُّ شيء.

«ثُمَّ يبعَث إلَيْه الملَك» «الملك» اسم جِنْس يُراد به المَلَائِكَة المُوكَّلون بما في البُطون، «فَيُؤْذَن بأرْبَع كَلِمَات» أي: يُعْلَم، كما قَالَ تعالىٰ: ﴿وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ أيْ: إعلَام بأرْبع كلِمَات، «فيُكتَب رِزْقُه وَأجَلُه وَعَمَلُه وَشَقِيٌّ أَمْ سَعِيد»، يكتب الملَك هَذِهِ الأشياء الأربعة: «الرِّزْق»، ولكن يُكتب الرِّزق بأسْبَاب الرِّزق، أي: مِن أين يَأتيه، إمَّا بشِرَاء، أو بإرْث، أو بهِبَاتٍ؛ فيكتب الرِّزق، ويُكتَب الأجَل طوِيلٌ أو قَصِير، وكذا العمَل؛ عملٌ صالحٌ، أو عمَلٌ فاسِد، وكذا مآلُه للشَّقاء أو مآله للسَّعادة فهو إمَّا شقيٌّ أو سعِيدُ المآل، فكل هَذَا يُكْتَب.

ولكِن هَلْ نحن عِندَنا عِلْمٌ بالمَكْتُوب؟ لا، ليس عندنا علم بما يُكْتَب، أمَّا الملَك المُوَكَّل بذَلِكَ عنده عِلْم؛ متَىٰ يَموت هَذَا الرَّجُل، وكَيْفَ رِزْقُه، وكَيْفَ أجَلُه، وكَيْفَ عمَلُه، وكَيْفَ مآلُه، لكن نحن ليس عندنا عِلْم؛ ولهَذَا لا يُمكِن لأحَدٍ أنْ يَحْتج بهَذَا الحَدِيث وما شابهه علَىٰ مَعْصِيَة الله؛ لأنَّنا نَقولُ له لو احتجَّ: مَن الَّذِي أعلمك أنَّك مِن الأشْقِيَاء؟ مِن الَّذِي أعلَّمك أنَّ عمَلك سيِّء؟ فأنت الَّذِي اخترت!، وأنت لا تَعْلَم أنَّ عملكَ سَيِّء إلَّا بَعْد أنْ تفْعَله.

وقَوْله: «ثُمَّ يَنْفُخُ فِيهِ الرُّوحَ»، «الرُّوح» مِن الأشْيَاء الَّتِي لا تَفْنَىٰ، إذَا خلقَها اللهُ عَزَّوَجَلَّ فإنها لا تفْنَىٰ؛ لِأَنَّهُا عند الموت تخرج مِن الجسَد فقط، وتُنعَّم أو تُعذَّب، ويَوْم القِيَامَة تُرَدُّ إلىٰ الجسَد، فهي مِن المَخلُوقَات الدَّائمة التي خلقَها اللهُ عَزَّوَجَلَّ للبقَاء؛ ولذَلِكَ لَيْسَتْ مِن العناصِر المَعرُوفَة، يعني: لَيْسَتْ مِن حَديدٍ ولَا مِن خشَبٍ ولَا مِن طِين، بل هي مِن عُنصر الله أعْلَم به، كما قَالَ الله تعالىٰ: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾، ولهَذَا تجِدُونَها تتخَلَّل البَدن، وتَخرج مِنْه في النَّوم مِن غير أنْ يشْعُر الإنسَان، وترجع عند اليَقَظة مِن غير أنْ يَشعُر بشَيءٍ دخَل فيه أو خرَجَ منه، مع أنَّها لَاشكَّ أنَّها تخرج؛ ولذَلِكَ يفقد الإحسَاس وتَعُود؛ ولذَلِكَ يَعُود الإحسَاس، فلهَذَا أمْر الرُّوح عَجِيب.

ومِن ثَمَّ قَطَع اللهُ عَزَّوَجَلَّ علينا الوصُولَ إلىٰ حقِيقَتها، فقَالَ: ﴿قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾.

وقَوْله: «ثُمَّ يُنْفَخُ فِيْهِ الرُّوْحُ»، والنَّفْخُ معْرُوفٌ، والنَّافِخُ المَلَكُ.

كَيْفَ ينفخ فيه الملَك والجَنِينُ داخِل الرَّحِم؟

نَقولُ: هَذَا ليس لنَا أنْ نسأل عنه؛ لأنَّ هَذَا أمرٌ غيبِيٌّ، وإذا كان الشَّيْطَان وهو عدوٌّ للإنسَان يَجْري مِن ابنِ آدمَ مجْرَىٰ الدَّم، فالمُلْك الَّذِي يَسِير بأمْر اللهِ مِن باب أوْلَىٰ، والشَّيْطَان كذَلِكَ يسِيرُ بأمر الله، لكنَّه ابتِلَاءٌ وامتِحَان.

وقَوْله: «فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّة، حَتَّىٰ لَا يَكُونُ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّار فَيَدْخُلُ النَّار، وَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّار، حَتَّىٰ مَا يَكُونُ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ إِلَّا ذِرَاعٌ فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، فَيَعْمَلُ عَمَلَ أَهْلِ الْجَنَّة فَيَدْخُلُهَا».

هاتَانِ الجُملتَان مِن أشد ما يَكُون إخافةً للإنسَانِ الَّذِي يعمل بعمَلِ أهْل الجَنَّة؛ لِأَنَّهُ لا يَدْرِي مَاذَا يُخْتَمُ له، فقد يَعمل بعمَل أهل جنَّةٍ حتَّىٰ يَكاد يصلها لا يَبْقَىٰ بينه وبيْنَهَا إلَّا ذِرَاع، وقد كتب شقيًّا مِن أهل النَّار فيَسْبِقُ عليه الكِتَاب فيعمل بعَملِ أهْل النَّار.

والثَّانِي: بالعَكْس يَعْمَل بعمَل أهْلِ النَّار حتَّىٰ ما يَكُون بيْنَهُ وبَيْنها إلَّا ذِرَاع فيَسْبقُ علَيْه الكِتَاب فيَعْمَل بعمَل أهل الجَنَّة فيَدخُلها.

ولكن قد ثبَتَ في «صحيح البخاري» في قصَّة الرَّجُل الَّذِي كان في غزَاة مَع الرَّسُول صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وكان مِقْدَامًا شُجَاعًا لا يدَعُ للعدوِّ شاذَّةً ولا فاذَّة إلَّا قضَىٰ عليها، فقَالَ النَّبِيُّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**هَذَا مِنْ أَهْلِ النَّار**» مع أنَّه مجاهد فعظم ذَلِكَ علَىٰ الصَّحابة وكبر عليهم، فقَالَ أحدهم: «واللهِ لألْزمَنَّه حتَّىٰ أنظر مَاذَا يَكُونُ أمْره» أيْ: أُلَازِمُه وأنظُر مَآلَهُ، يَقُول: فأصَابه سَهْمٌ مِن العَدُوِّ فجزَع فوَضَع ذُبابة سَيفه بين ثَدْيَيْه، أيْ: علَىٰ صَدْره واتَّكأ علَىٰ السَّيف حتَّىٰ خرَجَ السَّيف مِن ظَهْره

-أعوذ بالله- فقتل نفْسَه، فجَاء الرَّجُل في الصَّباح إلىٰ النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وقَالَ: «أشْهُد أنَّكَ رَسُولُ الله»، قَالَ: «وَبِمَ؟» قَالَ: «الرَّجُل الَّذِي قُلتَ فِيهِ كذَا وكذَا هَذَا ما فعَل»، فقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ عَمَلَ أَهْلِ الْجَنَّة، فِيمَا يَبْدُو لِلنَّاسِ، وَهُوَ مِنْ أَهْلِ النَّار**»(١).

فهَذَا الحَدِيث يُقيِّد حديثَ ابن مسعود، فيكون قَوْله: «**حَتَّىٰ مَا يَكُوْنُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ**»، أيْ: حتَّىٰ يقرب أجَلُه وهو يَعْمَل بعَمل أهْل النَّار، أو بعَمَل أهْل الجَنَّة فيَكُون قد سَبقَ علَيْهِ الكِتَاب.

فإذا قَالَ قائل: ما هو السَّبب، أَلَيْسَ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ قد سبقَت رَحْمَته غضَبه؟ أَلَيْسَ اللهُ تعالىٰ قَالَ: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ شَاكِرًا عَلِيمًا﴾، فهَل مِن شُكْر الله أنْ يَعْمَل له هَذَا الرَّجُل إلَىٰ أنْ يبْقَىٰ بيْنَه وبيْنَ المَوت هَذَا القَدر، ثُم يَقْتله الله، أين الشُّكر؟

قلنا: إنَّ اللهَ لشكُورٌ علِيم، لكن هَذَا الرَّجُل -نعوذ بالله- في قلْبه سِرٌّ هو الَّذِي أهْلكَه، إمَّا مُراءاة النَّاس، أو أحْقَاد، أو كرَاهة لبَعْض مَا أنزَل اللهُ أو ما أشبه ذَلِكَ؛ فهَذَا السِّر الَّذِي لا يبْدُو للنَّاس هو الَّذِي خانَهُ أحْوَج ما يَكُون إليه فأوْدَىٰ به إلَىٰ الهلَاك.

ولهَذَا يجب علَيْنا أنْ نطهِّر قلوبنا دائمًا، وأنْ نُحافظ علَىٰ طهَارتها وسلَامَتها أكثر مِمَّا نُحافِظ علَىٰ رُكنٍ مِن أرْكان الصَّلاة، أو شَرْطٍ مِن شُرُوط الصَّلاة، فالإنسَان مِنَّا لا يكاد يُفَرِّط في ركن مِن أركَان الصَّلاة، أو شَرْطٍ مِن شُروطِهَا، لكن القُلوب قد غِبْنا عنْهَا لَا نَصْقُلُها، ولا نُطهِّرها، وهَذَا يُخشَىٰ علينا منه -نَسْأَلُ اللهَ أنْ يُسلِّمنا منه- فالمَسْأَلَة خَطِيرَة.

---

(١) أخرجه البخاري (٢٨٩٨)، ومسلم (١١٢) من حديث سهل بن سعد الساعدي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وبهَذَا الحَدِيث الَّذِي سُقْناه فِي قصَّة الرَّجُل يرْتَاح الإنسَان، ويُحافظ علىٰ قلْبِه وعلَىٰ سلامة قلبه حتَّىٰ يوافق ظاهِره باطِنَه، ويَسْلم مِن سُوء الخَاتِمَة -نَسْأَلُ اللهَ العافية- أمَّا العكس الَّذِي يَعْمل بعمَل أهل النَّار حتَّىٰ ما يَكُون بينه وبينها إلَّا ذراع، فيَسْبقُ عليه الكِتَاب فيَعْمل بعمَل أهل الجَنَّة، فهَذَا كثيرٌ.

ما أكثر الَّذِينَ أسْلَمُوا في عَهْد الرَّسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثُم ماتُوا قريبًا مِن إسْلَامهم، وَمِنْهُمْ:

الأُصَيْرِم، وهو رَجُلٌ مِن بَنِي عبد الأشْهَل، كان كافرًا مُعاديًا للدَّعوة الإسْلامِيَّة فلمَّا سَمِع بالخُروج يَوم أُحُد ألقَىٰ اللهُ في قلْبِه الإسْلَام، وخرَجَ مع النَّاس للغَزْوَة في سَبيل الله؛ فَقُتِل، فلمَّا تتبَّعَ النَّاس قَتْلَاهم بعد انفِكَاك المَعْركَة وجَدُوا الأُصَيْرم، قَالُوا: «مَا الَّذِي جَاء بكَ ونَحْن قَد عهِدْنَاكَ تكْرَه هَذَا الأمْر، أَحَدَبٌ علَىٰ قومِكَ أَمْ رغبَةٌ في الإسلام»؟ قَالَ: «بَلْ رَغْبة في الإسْلَام، وبلِّغُوا عَنِّي رَسُول اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأخْبِرُوه»، ثُم ماتَ مِن حِين، فهَذَا الرَّجُل كانَ يعمَل بعمَلِ أهلِ النَّار حتَّىٰ لم يَبْق بيْنَهُ وبينهَا إلَّا ذِرَاع أو أقَل، فخرجَ وقُتِل شهِيدًا في سبيلِ الله [1].

---

(١) والقصة أخرجها أحمد في «المسند» (٥/ ٤٢٨) (٢٣٦٨٤) عن أبِي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «كَانَ يَقُولُ: حَدِّثُونِي عَنْ رَجُلٍ دَخَلَ الْجَنَّةَ لَمْ يُصَلِّ قَطُّ، فَإِذَا لَمْ يَعْرِفْهُ النَّاسُ سَأَلُوهُ، مَنْ هُوَ؟ فيقول: أُصَيْرِمُ بَنِي عَبْدِ الْأَشْهَلِ عَمْرُو بْنُ ثَابِتِ بْنِ وَقْشٍ، قَالَ الْحُصَيْنُ: فَقُلْتُ لِمَحْمُودِ بْنِ لَبِيد، كَيْفَ كَانَ شَأْنُ الْأُصَيْرِمِ؟ قَال: كَانَ يَأْبَى الْإِسْلَامَ عَلَىٰ قَوْمِهِ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ أُحُدٍ وَخَرَجَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَىٰ أُحُدٍ بَدَا لَهُ الْإِسْلَامُ، فَأَسْلَمَ؛ فَأَخَذَ سَيْفَهُ فَغَدَا، حَتَّىٰ أَتَىٰ الْقَوْمَ فَدَخَلَ فِي عُرْضِ النَّاسِ، فَقَاتَلَ حَتَّىٰ أَثْبَتَتْهُ الْجِرَاحَةُ، قَالَ: فَبَيْنَمَا رِجَالُ بَنِي عَبْدِ الْأَشْهَلِ يَلْتَمِسُونَ قَتْلَاهُمْ فِي الْمَعْرَكَةِ، إِذَا هُمْ بِهِ، فَقَالُوا: وَاللهِ إِنَّ هَذَا لَلْأُصَيْرِمُ وَمَا جَاءَ، لَقَدْ تَرَكْنَاهُ وَإِنَّهُ لَمُنْكِرٌ هَذَا الْحَدِيثَ، فَسَأَلُوهُ، مَا جَاءَ بِهِ؟ قَالُوا: مَا جَاءَ بِكَ يَا عَمْرُو، أَحَرْبًا عَلَىٰ قَوْمِكَ، أَوْ رَغْبَةً فِي الْإِسْلَامِ؟ قَالَ: بَلْ رَغْبَةً فِي الْإِسْلَامِ، آمَنْتُ بِاللهِ وَرَسُولِهِ، =

فنَسْأَلُ الله أنْ يُحْسِنَ لنَا ولكُم الخَاتمة، وأنْ يُطهِّر قلُوبَنا، وأنْ يَجْعل بوَاطِنَنا خيرًا مِن ظوَاهِرِنَا إنه علَىٰ كلِّ شيءٍ قدير.

❑ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٤٥٥] حَدَّثَنَا خَلَّادُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ ذَرٍّ سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**يَا جِبْرِيلُ مَا يَمْنَعُكَ أَنْ تَزُورَنَا أَكْثَرَ مِمَّا تَزُورُنَا**». فَنَزَلَتْ ﴿وَمَا نَتَنَزَّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ لَهُۥ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا﴾ إِلَى آخِرِ الآية. قَالَ هَذَا كَانَ الْجَوَاب لِمُحَمَّدٍ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

[طرفاه: ٣٢١٨، ٤٧٣١ - تحفة: ٥٥٠٥]



الشَّرح

في هَذَا الحَدِيث: اشْتِيَاق النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلىٰ زيَارَة جِبْرِيل؛ لأنَّ المَلَائِكَة عِبَاد الله عَزَّوَجَلَّ، فيَجِبُ علَيْنا أنْ نُحبَّهُم لله؛ لِأَنَّهم عبادُه المُكْرَمُون، ﴿لَا يَسْبِقُونَهُۥ بِٱلْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِۦ يَعْمَلُونَ﴾ فعرض عليه النَّبيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**ألا تَزُورنا**»[1]، وفي لفظ: «**مَا يَمْنَعُكَ أَنْ تَزُورَنا أكْثَر مِمَّا تَزُورنَا**»، فنزَلَتْ هَذِهِ الآية: ﴿وَمَا نَتَنَزَّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ﴾

=

وَأَسْلَمْتُ، ثُمَّ أَخَذْتُ سَيْفِي فَغَدَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَاتَلْتُ حَتَّىٰ أَصَابَنِي مَا أَصَابَنِي، قَالَ: ثُمَّ لَمْ يَلْبَثْ أَنْ مَاتَ فِي أَيْدِيهِمْ، فَذَكَرُوهُ لِرَسُولِ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: «**إِنَّهُ لَمِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ**». وحسنها الأرنؤوط في تحقيقه علىٰ «المسند».

(١) أخرجه البخاري (٣٢١٨) من حديث ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

إلىٰ آخره، قَالَ: «هَذَا كانَ الجَوَاب لمُحمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»(١).

جوَابٌ مِنَ الله عن قوْلِ الرَّسُول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لجِبْريل: «**مَا مَنَعَكَ أَنْ تَزُوْرَنَا أَكْثَرَ مِمَّا تَزُورُنَا**».

الشَّاهِد من هَذَا الحَدِيث: قَوْله: ﴿وَمَا نَتَنَزَّلُ﴾ كلام، فهُوَ كَلَام اللهِ عَزَّ وَجَلَّ حصَل بَعْدَ أنْ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لجِبْريل: «مَا مَنَعَكَ أَنْ تَزُوْرَنَا أَكْثَرَ مِمَّا تَزُورُنَا».

❑ **قال البُخاري** رَحِمَهُ اللهُ:

[٧٤٥٦] حَدَّثَنَا يَحْيَى، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنِ الأَعْمَش، عَنْ إِبْرَاهِيم، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ الله قَالَ: كُنْتُ أَمْشِي مَعَ رَسُول اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَرْثٍ بِالْمَدِينَةِ وَهْوَ مُتَّكِئٌ عَلَى عَسِيبٍ، فَمَرَّ بِقَوْمٍ مِنَ الْيَهُودِ فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ سَلُوهُ، عَنِ الرُّوحِ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا تَسْأَلُوهُ، عَنِ الرُّوحِ. فَسَأَلُوهُ فَقَامَ مُتَوَكِّئًا عَلَى الْعَسِيبِ وَأَنَا خَلْفَهُ، فَظَنَنْتُ أَنَّهُ يُوحَى إِلَيْهِ، فَقَالَ: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ ۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: قَدْ قُلْنَا لَكُمْ لَا تَسْأَلُوهُ.

[أطرافه: ١٢٥، ٤٧٢١، ٧٢٩٧، ٧٤٦٢ – تحفة: ٩٤١٩]



هَؤُلَاءِ اليَهُود يَسْأَلُون الرَّسُول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تعنُّتًا وتنطُّعًا، لا أَنَّهم يُريدُونَ أنْ يرجِعُوا إلىٰ حُكْمِهِ؛ لقَوْله تعالىٰ: ﴿وَكَيْفَ يُحَكِّمُونَكَ وَعِندَهُمُ ٱلتَّوْرَىٰةُ فِيهَا حُكْمُ

---

(١) أخرجه البخاري (٧٤٥٥) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

ﭐللَّهِ ثُمَّ يَتَوَلَّوْنَ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَۚ وَمَآ أُوْلَٰٓئِكَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ﴾، فهم لا يُحكِّمون الرَّسُول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولَا يَسْألُونَه إلَّا تعنُّتًا؛ ولِهَذَا اختلَفُوا: هل يَسْألُونَه عن الرُّوح أم لا يَسْألُونه؟

فقَالَ بعْضُهم: سَلُوه. وقَالَ بعضهم: لا تَسْألُوه.

والمُرَاد بالرُّوح هُنا: نفْس الإنسَان، وهي الرُّوح التي في البدَن، وهي مِن أمْرِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، لا يُمْكِن للإنْسَان أنْ يُدرك الرُّوحَ كُنْهَهَا وحقِيقَتها، لكن يعرف ذَٰلِكَ بآثارِهَا.

وقد ثبَتَ عَن النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنَّ الرُّوحَ تُقبَض وتُكَفَّن(١) وأنَّ الميِّتَ يرَاهَا يتبعها بصره إذا تُوفِّي(٢)، وهَذَا يدلُّ علَىٰ: أنها ذات جِرْم(٣)، وهَذَا هو مَذْهَب أهْل السُّنة والجَماعَةِ في الرُّوح أنَّها جِسْمٌ لطِيفٌ لا يُشْبِهُ هَذِهِ الأجْسَام، ولَيْسَ مِن مَادَّةٍ منها هَذِهِ الأجسام، والله أعلم بكَيْفِيَّتها وحَقِيقَتها.

وقَالَ بعض المُتكلِّمين: إنَّ الرُّوح صفةٌ مِن صِفَات البَدَن كالمرَض، والصِّحة، والقُوة، والنَّشاط، والضَّعف، وما أشبه ذَٰلِكَ.

وقَالَ بعضهم: هي جزءٌ مِن أجْزَاء البدَن.

---

(١) ثبت ذَٰلِكَ عند أحمد في «المسند» (٤/ ٢٨٧) (١٨٥٥٧) من حديث البراء بن عازب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وفيه قول النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِنَّ الْعَبْدَ الْمُؤْمِنَ إِذَا كَانَ فِي انْقِطَاعٍ مِنْ الدُّنْيَا وَإِقْبَالٍ مِنْ الْآخِرَةِ نَزَلَ إِلَيْهِ مَلَائِكَةٌ مِنْ السَّمَاءِ بِيضُ الْوُجُوهِ كَأَنَّ وُجُوهَهُمْ الشَّمْسُ مَعَهُمْ كَفَنٌ مِنْ أَكْفَانِ الْجَنَّةِ وَحَنُوطٌ مِنْ حَنُوطِ الْجَنَّةِ...**»، الحديث، وصَحَّحه الألبانيُّ في «أحكام الجنائز» (ص١٥٦).

(٢) أخرج مسلم (٩٢٠) من حديث أم سلَمة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا قالت: دَخَلَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَىٰ أَبِي سَلَمَةَ وَقَدْ شَقَّ بَصَرُهُ، فَأَغْمَضَهُ، ثُمَّ قَالَ: «**إِنَّ الرُّوحَ إِذَا قُبِضَ تَبِعَهُ الْبَصَرُ**».

(٣) «**الجِرْم**»: بكسر الجيم، هو الجسد من كل شيء، فللروح جسم كما بيَّن الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وقَالَ بعضُهم: هي الدَّم.

وقَالَ بعضهم: هي البَدَن.

فاضطرَبُوا فيها.

وسبَبُ اضْطِرَابهم: أنهم لم يبْلغْهُم ما جَاء في الكِتَاب وَالسُّنَّةِ عن هَذِهِ الرُّوح.

وقَالَت الفَلاسِفَة: الرُّوح شيءٌ ليْسَ داخل العَالَم ولا خَارجَه، ولَا مُسْتقل بالبدَن ولا مُنفَصِل عنه، ولا مُبايِن للبدَنِ ولا مُحَايد، ولا فوْقَ ولا تَحْت، ولا يَمِين ولَا شِمَال.

فوصَفُوها بالعدَمِ كما وصفُوا اللهَ بالعدَم، كما وصفُوا اللهَ بهَذِهِ الأوْصَاف.

وسبَبُ اضْطِرَاب هَؤلَاءِ وهَؤلَاءِ: أنَّهم لم يُدركُوا ما جاء في الكِتَاب وَالسُّنَّةِ مِن صِفَاتها.

ولهَذَا قَالَ شيخُ الإسْلَام رَحِمَهُ اللَّهُ: المُتكلِّمُون بالنِّسبة للرُّوح مُمثِّلَة، والفلَاسِفَة مُعطِّلَة(١).

وصدَقَ رَحِمَهُ اللَّهُ، فهَؤلَاءِ ألْحقُوها بالأجْسَام، وهَؤلَاءِ وصَفُوهَا بالعدَم المَحْض.

أمَّا نحن فنَقولُ: هيَ مِن أمْرِ الله، وأمرُهَا عجيب، ولَا يُمكِن إدرَاك حقِيقَتها ولَا كُنهِهَا، ونعْلَم أنَّها لَيْسَتْ مِن المادَّة التي خلق منهَا الجسَد وليْسَ لنَا أكثر من ذَلِكَ.

وقَوْله ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ﴾، الخِطَاب للنَّاس كلهم، ما أوتُوا مِن العلم ﴿إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٥﴾﴾، وكأنَّ في هَذَا توبيخًا لهم، وكأنه يقول: ما فاتكُم مِن العِلْم إلَّا الرُّوح تسْألُون عَنْهَا.

فصَدَق الله، ما أكثر ما يَخفىٰ علينا مِمَّا هو بيْنَ أيدِينَا، فالكِتَاب وَالسُّنَّةِ بيْنَ أيدِينَا

---

(١) والكَلَام بنصه لم أجده، إلَّا أنه قال عن المتكلمين: «ولَا رَيْبَ أنَّ قوْلهُم بتمَاثُل الأجْسَام قوْلٌ بَاطِل»، انظر: «مجموع الفتاوىٰ» (٣/ ٧٢).

ويَخفىٰ علينَا شيءٌ كثيرٌ مِن أحكَامهما، فنَحْن نعِيشُ فِي وسطِ مُجتمَع ويَخفَىٰ علينَا كثيرٌ مِن المُجتمع، بل الإنسَانُ يعيشُ فِي أهْلِهِ فِي مكانٍ مَحْصُور، ومع ذَلِكَ يَخْفَىٰ علَيْه شَيءٌ كثيرٌ مِن أهْلِه.

إذًا؛ مَا أُوتِينا مِن العِلْم إلَّا قليلًا كمَا قَالَ ربُّنا عَزَّوَجَلَّ.

قَالَ بعضهم لبعض: «قَدْ قُلنا لكُم لَا تسْألُوه»، وكأنَّهم تنَادمُوا فيما بينهم؛ لِأَنَّهُم يُفسِّرون الرُّوح بغَيْر ذَلِكَ، وهَذَا هو الَّذِي يظهر.

مَسْألَة: ما المُرَاد بالرُّوح فِي قَوْله تعالىٰ: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا﴾؟

الجَوَاب: القُرآن؛ ولهَذَا قَالَ: ﴿نَّهْدِي بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا﴾، وسمَّىٰ اللهُ القُرآن رُوحًا؛ لأنَّ به حيَاة القُلوب.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: الَّذِي يسأل تعَنُّتًا هل تَجِب إجَابته؟

قلنا: لَا؛ لأنَّ الله تعالىٰ خيَّر النَّبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي ذَلِكَ ﴿فَإِن جَآءُوكَ فَٱحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾، فإذَا عَلِمنا أنَّ الرَّجُل لا يَسأل إلَّا تعَنُّتًا ويُرِيد أن يَشقَّ علىٰ المَسئول؛ فإنَّه لا يُجاب وَالإنسَان بالخِيَار، وإلَّا فالأصْل أنَّ مَن سألَكَ عن عِلْمٍ وجبَتْ علَيْك إجابَتُه؛ لأنَّ كِتْمان العِلْم مُحرَّم مِن كبَائر الذُّنوب.

❑ قال البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ:

[٧٤٥٧] حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُول اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «تَكَفَّلَ الله لِمَنْ جَاهَدَ فِي سَبِيلِهِ، لَا يُخْرِجُهُ

إِلَّا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِهِ، وَتَصْدِيقُ كَلِمَاتِهِ، بِأَنْ يُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ، أَوْ يَرْجِعَهُ إِلَى مَسْكَنِهِ الَّذِي خَرَجَ مِنْهُ، مَعَ مَا نَالَ مِنْ أَجْرٍ أَوْ غَنِيمَةٍ».

[أطرافه: ٣٦، ٢٧٨٧، ٢٧٩٧، ٢٩٧٢، ٣١٢٣، ٧٢٢٦، ٧٢٢٧، ٧٤٦٣ - تحفة: ١٣٨٣٣]



الشَّرح

قَوْله: «تَكَفَّلَ» بمعنىٰ: ضَمِن، فضَمِن اللهُ لمن جاهَد في سَبِيله بهَذَا الشَّرط: «**لَا يُخْرِجُه إِلَّا الجِهَاد في سَبِيل اللهِ وتَصْدِيق كَلِمَاتِه**»، أيْ: كَلِمَاته الشَّرعِيَّة، بأنَّ مَن قاتَلَ في سَبِيل اللهِ ثُمَّ قُتِلَ فلَهُ الجَنَّة، وقَوْلُه «إِلَّا جِهَادًا فِي سِبيلِهِ»، ما هو الجِهَاد فِي سَبيل الله هو القِتَال لِتكُونَ كلِمَةُ اللهِ هي العُليَا، فمَنْ قاتلَ حمِيَّةً أو قاتلَ شجاعةً أو قاتلَ رِيَاءً فلَيْسَ في سَبيل الله، أمَّا مَن قاتلَ لِتكُونَ كلِمةُ اللهِ هي العُليا فهُوَ في سَبيل اللهِ، فهَذَا ضَمِنَ اللهُ لهُ أنْ يُدخِلَهُ الجَنَّة «أو يُرجِعه إلَىٰ مَسْكَنِه» إذَا لم يقتل.

وقَوْله: «الَّذِي خَرَجَ مِنْهُ، مَعَ مَا نَالَ مِنْ أَجْرٍ أَوْ غَنِيمَةٍ»، مِن أجْر إذَا كانَ قَصْده أنْ تكُونَ كَلمةُ اللهِ هي العُليَا، أو غَنِيمة إنْ كانَ في ريَاء.

ولكن هَذَا التَّقدِير يُشكل؛ لِأَنَّهُ يُعارض أوَّل الحَدِيث الَّذِي يَقُول: «**لا يُخْرجه إِلَّا الجِهَاد في سَبِيلِهِ**»، فكَيْفَ يُقَالَ: «**مِن أجرٍ أو غَنِيمَة**»!؛ ولهَذَا قَالَ بعض العُلَمَاء: إن «أو» هنا بمعنَىٰ الواو، أي: مِن أجْر ثوابٍ في الآخِرَةِ، وغَنِيمةٍ في الدُّنيَا.

قَالَ ابنُ حجَر رَحِمَهُ اللَّهُ:

«**قَوْله:** «تَكَفَّلَ الله» مِن باب التَّشبيع كالكَفِيل، أي: كأنَّه أكرم بمُلابسَة الشَّهادة في إدْخَال الجَنَّة، وبمُلابسَة السَّلامة المرجع بالأجْر والغَنِيمَة، أي: أوْجَب تفضُّلًا علىٰ ذَاتِه، يعني لا يخلُو من الشَّهادة أو السَّلامة.

فعلَىٰ الأوَّل: يدخل الجَنَّة بعد الشَّهادة في الحَال.

وعلىٰ الثَّانِي: لا يَنفكُّ عن أجْرٍ أو غَنيمةٍ مع جوَاز الاجتِمَاع بينهما؛ إذْ هي قضيَّةٌ مانِعَةُ الخُلُو، لا مانِعَة الجَمْع»(١).

نَقولُ: يعني أن «أو» هنا مانِعَة الخلو لا مانعة الجمع. وهَذَا الكَلَام يُشْبِه قوْلَ النَّحويِّين أنَّ «أو» تأتِي للتَّخْيِير أو للإبَاحةِ.

والفرقُ بيْنهُمَا أنَّ التَّخْيِير يمْتَنع فيه الجَمْعُ بين المُخَيَّر فيه؛ ولِذَاك يَجُوز فيه الجَمْع.

فإذَا قُلت: تزوَّج هِنْدًا أو أختها؛ فهَذَا تَخْيِير، وإذا قلت: كُلْ خُبزًا أو أَرُزًّا مثلًا؛ فهَذَا إباحةٌ، يمكن الجَمْع بَيْنهما.

إذًا؛ «مِنْ أَجْرٍ أو غَنِيمَةٍ»، يعني: إمَّا أجْر وحْدَه، أو غنِيمَة وحْدهَا، أو هُما جميعًا، لكن الغَنِيمَة وحْدهَا يشكل عليها ما ذكَرْنا أنَّ أصْل خُروجِه ليُجاهِد للجِهَاد في سبيل الله.

قَالَ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ:

«وقَالَ الكِرْمَاني: المُؤْمِنون كلُّهم يدخلهم الجَنَّة، ثُم أجاب بقَوْله يعني: يدخله عِند مَوْته أو عِنْدَ دخُول السَّابِقِينَ بلا حِسَابٍ ولا عذَاب، قَوْله: «أو يَرْجِعه» بفتح الياء لِأَنَّهُ مُتعَدٍّ»(٢).

مَسْأَلَة: بالنِّسبة لقَوْل الرَّسُول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «تَكَفَّلَ الله لِمَنْ خَرَجَ فِي سَبِيْلِهِ»،

---

(١) انظر: «فتح الباري» (٦/ ٨).

(٢) لم أقف عليه في «الفتح».

جاءَ المُقيد في الجِهَاد في القِتَال، فهل يَدخُل في الحَدِيث المُجاهِد في طلَبِ العِلْم؟

الجَوَاب: لا؛ ولهَذَا قَالَ: «مِنْ أَجْرٍ أو غَنِيمَة»، وطَالِب العِلْم ما يرْجع بغَنِيمَة.

❑ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٤٥٨] حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الْأَعْمَش، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: الرَّجُلُ يُقَاتِلُ حَمِيَّةً، وَيُقَاتِلُ شَجَاعَةً، وَيُقَاتِلُ رِيَاءً، فَأَيُّ ذَلِكَ فِي سَبِيلِ الله؟ قَالَ: «**مَنْ قَاتَلَ لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللهِ هِيَ الْعُلْيَا، فَهُوَ فِي سَبِيلِ الله**».

[أطرافه: ١٢٣، ٢٨١٠، ٣١٢٦ - تحفة: ٨٩٩٩]



الشَّاهِد من هَذَا الحَدِيث: **قَوْله**: «لِتَكُونَ كَلِمَةُ الله هِيَ الْعُلْيَا»، فأثْبتَ للهِ تعالَىٰ كَلِمَة، وكلِمَاته عَزَّوَجَلَّ كونيَّة وشرعيَّة.

فالكَوْنيَّة: هي المُتعلِّقة بالخَلْق والتكْوِين.

والشَّرعيَّة: هي المُتعلِّقة بالتكْلِيف، أي: ما جاءَتْ به الرُّسل، فهَذِهِ كلماتٌ شرعيَّةٌ كالقُرآن.

والكَلِمَات الكونِيَّة: هي ما يتعلَّق بالخَلْق والتكْوين.

وهي مثل قَوْله تعالىٰ: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾، وقَوْله: ﴿يَـٰنَارُ كُونِى بَرْدًا وَسَلَـٰمًا عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ﴾ فهَذِهِ كلماتٌ كونية.

وأمَّا قَوْله: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ﴾ فهي شرعية.

□ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:



الشرح

قوله: «﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ﴾» جاء التَّعبير بضَمِير الجَمْع؛ ليدُلَّ علَىٰ: التَّعظيم والعظمَة والسُّلطان؛ لأنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لَا يرده شيء، فإذَا أرادَ شيئًا فلا مَانع لَهُ؛ ولهَذَا عظَّم نفسه فقَالَ: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ يعني: كُن علَىٰ مُرادِنَا؛ فيَكُون علَىٰ مُرادِ الله عَزَّ وَجَلَّ.

الشَّاهِد من هَذَا: إِثْبَاتُ القَوْل لله، واللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يَقُول ويتكلَّم كما جاء في القُرآن الكَرِيم.

□ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٤٥٩] حَدَّثَنَا شِهَابُ بْنُ عَبَّادٍ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيم بْنُ حُمَيْدٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ قَيْسٍ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: **«لَا يَزَالُ مِنْ أُمَّتِي قَوْمٌ ظَاهِرِينَ عَلَى النَّاس، حَتَّى يَأْتِيَهُمْ أَمْرُ اللهِ»**.

[طرفاه: ٣٦٤٠، ٧٣١١ - تحفة: ١١٥٢٤ - ٩/١٦٧]

[٧٤٦٠] حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ جَابِرٍ حَدَّثَنِي

عُمَيْرُ بْنُ هَانِئٍ أَنَّهُ سَمِعَ مُعَاوِيَةَ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «**لَا يَزَالُ مِنْ أُمَّتِي أُمَّةٌ قَائِمَةٌ بِأَمْرِ اللهِ، مَا يَضُرُّهُمْ مَنْ كَذَّبَهُمْ، وَلَا مَنْ خَالَفَهُمْ، حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللهِ وَهُمْ عَلَى ذَلِكَ**»، فَقَالَ مَالِكُ بْنُ يُخَامِرَ: سَمِعْتُ مُعَاذًا يَقُولُ: وَهُمْ بِالشَّأْمِ. فَقَالَ مُعَاوِيَةُ: هَذَا مَالِكٌ يَزْعُمُ أَنَّهُ سَمِعَ مُعَاذًا يَقُولُ: وَهُمْ بِالشَّأْمِ.

[أطرافه: ٧١، ٣١١٦، ٣٦٤١، ٧٣١٢ - تحفة: ١١٤٣٢، ١١٣٦٠].



الشَّاهِد مِن هذَيْن الحَدِيثَيْن: **قوله:** «حَتَّىٰ يَأْتِيَ أَمْرُ الله»، المُرَاد بأَمْر اللهِ هُنا: الأمْر الكَوْني، يعني أمْر اللهِ تعالَىٰ بمَوْتِهم وهلَاكِهم، وفي حديثٍ آخَر: «**حَتَّىٰ تَقُومَ السَّاعَةُ**»(١).

والجَمْع بيْنَهُمَا أنْ يُقَالَ:

إمَّا أنْ يُراد بالسَّاعة: أي: العامَّة الَّتِي تَقُوم علَىٰ جَمِيع الخلَائق، ويَكُون معْنَىٰ قَوْله: «حَتَّىٰ تَقُوْمَ السَّاعَةُ» أي: حتَّىٰ يَقْرب قِيَامها، وذَلِكَ لأنَّ قيام السَّاعة لا يَكُون إلَّا علىٰ شِرَار الخَلْق، فلَا تَقُوم السَّاعة وفي الأَرْض مَن يَقُول: الله الله.

---

(١) أخرجه مسلم (١٩٢٥) مِن حديث سعد بن أبي وَقَّاص، قال: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لَا يَزَالُ أَهْلُ الْغَرْبِ ظَاهِرِينَ عَلَىٰ الْحَقِّ، حَتَّىٰ تَقُومَ السَّاعَةُ**».

و«**أهْل الغَرْب**»، شرَحَها المحقق محمد فؤاد عبد الباقي رَحِمَهُ اللَّهُ فقال: «قال علي بن المديني: الْمُرَاد بأهل الغرب: العرب. والْمُرَاد بالغرب: الدَّلْو الكبير؛ لاختصاصهم بها غالبًا. وقال آخرون: الْمُرَاد به الغرب من الْأَرْض. وقال معاذ: هم بالشام. وجاء في حديث آخر: هم ببيت المقدس. وقيل: هم أهل الشام وما وراء ذَلِكَ. قال القاضي: وقيل: الْمُرَاد بأهل الغرب أهل الشِّدَّة والجَلَد، وغرب كل شيء حَدُّه»، انظر: «صحيح مسلم» (٣/ ١٥٢٥)، ط. دار «إحياء التراث العربي»- بيروت.

وإمَّا أنْ يُراد بالسَّاعة: ساعَتهم وهِيَ مَوْتهم؛ لأنَّ مَن ماتَ فقَدْ قامَتْ قيامَته.

ولهَذا يُقَالَ: القِيَامَة قيامتَان:

قيامةٌ صُغْرَىٰ: وهي قيَامة كلِّ إنسَانٍ بحَسبه.

وقِيَامةٌ كُبْرَىٰ: وهي القِيَامَة العامَّة.

وفي قَوْله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لا يَضُرُّهُم مَنْ خَذَلَهُمْ»، أي: مَنْ كذَّبهم، ومَنْ خَالَفَهم، وهَذِهِ بشرىٰ لهَذِهِ الطَّائفة أنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ سيَنصُرها، وَأنَّهُ سيَكُون لهَا مَن يُقاوم، ويَكُون لهَا مَن يكذِّب، ويَكون لها مَن يُخَالف، ولكن يَثبُتون علَىٰ ما هُمْ علَيْه، ويَقُومُونَ بأمْر الله.

واللَّفظ الأوَّل يقول: «ظَاهِرِينَ عَلَىٰ النَّاس»، أي: عَالِينَ علَيْهم.

وهَل المُرَاد علُو السُّلطة وَأنَّهُم يَكونُون هم الخُلفَاء عليهم؟

أَم المُرَاد علُو القَوْل، بمعنىٰ أنَّ النَّاسَ يُحَاولون إضْلالَهم، ولكِنَّهم يبقون ظاهِرينَ قَائِمِين؟ وهَذَا أوْلَىٰ؛ لِأنَّهُ قد لا يَكُون لَهُم سُلطان يَمْلِكُون به النَّاس، لكِنَّهم ظاهِرُون لا يَضُرُّهمْ مَنْ خالفَهُم أو كذَّبهم وهم قائِمُون بأمر الله عَزَّوَجَلَّ.

أمَّا قَوْله: «وَهُمْ بِالشَّام»، فهَذِهِ تَحْتاج إلىٰ تَحْرِير؛ لأنَّ رواية معاوية ليْسَ فيها ذِكْر الشَّام، ولكن مَالِكًا[1] يَقُول عن مُعاذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إنَّه سَمِعهُ يقول: «وَهُمْ بِالشَّام»؛ فيُنظَر هل هَذِهِ الكلمة موقوفة علَىٰ معاذ، أَوْ هِيَ مَرْفُوعَة إلىٰ النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولَمْ أتمَكَّنْ مِنْ مُراجعَتِها[2].

---

(١) يعني مالك بن يخامر.

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «... وفي «الصحيحين» أيضًا أنَّه قال: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين علىٰ الحق لا يضرهم من خذلهم حتىٰ تقوم الساعة»، قال معاذ: وهم بالشام. وفي «صحيح

الشَّاهِد مِن هَذَا الحَدِيث: **قَوْله:** «أَمْرُ الله»: وأمْر الله يَكُون بالقَوْل، حيْثُ يأمُر الله عَزَّوَجَلَّ أنْ يَمُوتوا فيَمُوتوا ويهْلكُوا.

مَسْألَة: **قَوْله:** «لا يَضُرُّهُمْ»، هل الضَّرر هَذَا يعني معاناةً، أَمْ ألمًا؟

الجَوَاب: لا، الضَّرر غَيْر الألَم، هم قد يَتأذَّوْن بالتكْذِيب والمُخالفَة، لكِن يَصبِرُون ولا يضرُّهُم، ويبْقَوْن علَىٰ قِيامِهم بدِين الله، والضَّررُ أنْ تُوجب هَذِهِ المُخالفَة أو هَذَا التكْذِيب انحِرَافهم وضلَالهم، هَذَا ضرَرٌ لكن يبقون قائمِينَ علَىٰ أمْرِ الله لا يضُرُّهُم ذَلِكَ.

❑ **قال البُخاري رَحِمَهُ اللَّهُ:**

[٧٤٦١] حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنا شُعَيْبٌ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ أَبِي حُسَيْنٍ، حَدَّثَنَا نَافِعُ بْنُ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: وَقَفَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى مُسَيْلِمَةَ فِي أَصْحَابِهِ، فَقَالَ: **«لَوْ سَأَلْتَنِي هَذِهِ الْقِطْعَةَ مَا أَعْطَيْتُكَهَا، وَلَنْ تَعْدُوَ أَمْرَ الله فِيكَ، وَلَئِنْ أَدْبَرْتَ لَيَعْقِرَنَّكَ الله».**

[أطرافه: ٣٦٢٠، ٤٣٧٣، ٤٣٧٨، ٧٠٣٣ - تحفة: ٦٥١٨]

=

مسلم» عنه أنَّه قال: **«لا يزال أهل المغرب ظاهرين لا يضرهم من خذلهم»**. قال أحمد بن حنبل، وغيره: أهل المغرب: أهل الشام؛ أي أنَّها أول المغرب؛ فإن التغريب والتشريق أمر نسبيٌّ؛ فلكل بلد غرب وشرق، وهو صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تكلَّم بمدينته؛ فما تغرب عنها فهو غرب، وما تشرق عنها فهو شرق، وهي مسامتة أول الشام من ناحية الفرات؛ كما أنَّ مكة مسامتة لحرَّان» اهـ.

الشَّرح

كلامٌ قويٌّ؛ لِأَنَّهُ كلامٌ مُحِقٌّ أمامَ مُبْطِلٍ، وهو مُسَيْلِمَة الكذَّاب، ويُقَال له: «كذَّاب اليمَامة»، وقد كانَ ذا شرَفٍ في قَوْمِه، وذا سُلطَان، حتَّىٰ إنَّهم يُطْلِقُون علَيْه «رَحْمَن اليمَامَة»، ولمَّا أخذ هَذَا الاسْمَ مِن أسمَاء الله؛ أذاقَهُ اللهُ الذُّل، فأذلَّهُ وكذَّبه عَزَّوَجَلَّ، فقد ادَّعىٰ الرِّسَالةَ في آخرِ حيَاةِ النبيِّ صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وتَبِعَهُ فِئامٌ مِن النَّاس مِن أقْوامِه، ووفد إلىٰ النَّبيِّ صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ في نَحْو سبْعِينَ رجُلًا مِن أصحَابه، وأتَىٰ إليْهِ النبيُّ صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ ووقفَ عليْهِ، وخاطبَهُ مُسَيْلِمَة، وقَالَ: «أقِر لِي بالرِّسَالة وأنَا أُخَلِّي لكَ الحِجَازَ وما حوْلَه، ولي اليمَامَةَ وما يتبعُهَا»، وكان مع النَّبيِّ صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قطعةٌ مِن جَريدٍ، فقَالَ: «**لَوْ سَأَلْتَنِي هَذِهِ القِطْعَةَ مَا أَعْطَيْتُكَهَا**»، كَيْفَ أعطيك اليمامة!

وقَوْله: «وَلَنْ تَعْدُو أَمْرَ الله فِيْكَ»، هَذَا هو الشَّاهِد «**أَمْرَ اللهِ فِيكَ**»، أيْ: أمْره بِهَلاكِكَ، وهو الأمر الكَوْني، «**وَلئِن أدْبَرْتَ ليَعْقِرَنَّكَ اللهُ**»، ولكِنَّ الرَّجُل أدبَر فعقَرَهُ الله -ولله الحمد- قُتِلَ في عهد أبي بكر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، في يمَامتِه -في حصنه- فقتلَهُ الصَّحابةُ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ، وتبيَّن بذَلِكَ كذِبُه، وقد أعطَاهُ اللهُ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ آياتٍ لكِنَّها آياتٌ تدلُّ علَىٰ كَذِبه، لا علَىٰ صِدْقِه.

ومِن هَذَا ما ذكرَهُ المؤرِّخُون أنَّه أُتِيَ إليه بصبِيٍّ في شَعره تمزُّقٌ تالِفٌ بعضه، فطلب منه أنْ يمْسَح علَىٰ الرَّأس ليَخرج بقِيَّة الشَّعر، فمسَحَ عليه فأراهُم اللهُ آيةً تدُلُّ علَىٰ كَذِبه، وهي تسَاقُط الشَّعر الباقي، فكانوا يُريدُونَ أنْ يخْرجَ الشَّعر التَّالف، ولكِن الأمْرَ كان بالعَكْس (١).

(١) ذكره الصفدي في «الوافي بالوفيات» (١/ ٨٢) حيث قال: «وأتته امْرَأة بصبي لَهَا اقرع فَمسح علىٰ رَأسه =

والقصَّةُ الثَّانِيةُ قَرِيبةٌ مِن هَذَا أيضًا؛ حيث جاءه أصحَابُ بِئْر، وقَالُوا: إنَّ البئر نقصَتْ، وطلَبُوا منه أنْ يَفْعَل كمَا فعلَ الرَّسولُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في بئر الحُديْبية، حيث نزَل علَىٰ بئرٍ غَائِرَةٍ في المَاء، فأخذَ ماءً فتمَضْمض به ومَجَّه فِيهَا، فطاشَت البِئْرُ بالمَاء، ورَوُّوا النَّاس فجِيء لهَذَا الكذَّاب وطُلِبَ منه أنْ يفعل كما فعلَ الرَّسُولُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فأخذَ ماءً في فَمِه، فتمَضْمضَ به ثُم مَجَّه في البِئْر فغارَ الماءُ المَوجُود بعدمَا كانوا يترقَّبون أنْ تَجِيش بالمَاء؛ وهَذِهِ شَهادةٌ مِن الله فِعْليةٌ علَىٰ كَذِبه(١).

فإنَّ فِعْل الله عَزَّوَجَلَّ الَّذِي يَكُون شَهادة إمَّا أنْ يَكُون تأييدًا، أو تفنيدًا.

فإنْ كانَ تأييدًا، فهو شَهادةٌ مِن اللهِ علَىٰ الصِّدْق، وإنْ كانَ تفْنِيدًا فهو شَهادة مِن اللهِ علَىٰ الكَذِب.

الشَّاهِد مِن هَذَا الحَدِيث: **قوله**: «وَلَنْ تَعْدُوَ أَمْرَ الله فِيكَ»، وهَذَا هو الَّذِي وقَعَ فإنَّ هَذَا رجلٌ كذَّاب لم يَعْدو أمْرَ اللهِ فيه، وأهلكَهُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ علىٰ يَدِ أصْحَاب النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

في هَذَا الحَدِيثِ دليلٌ علَىٰ: أنَّ أفعَالَ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لا تنْحَصِر بشيءٍ مُعيَّن، وأنَّ كُلَّ ما صحَّ أنْ يُضافَ إلىٰ اللهِ وإنْ لم يَرِد به نصٌّ فإنَّه جائِز، فهُنَا قَالَ: «لَيَعْقِرَنَّكَ

= فَاسْتَوَىٰ شعره وَذهب داؤه، فَسمع أهل الْيَمَامَة بذلك فَأَتَت امرأة إِلَىٰ مُسَيْلمَة بصبي فَمسح رَأسه فتصلع وَبَقِي الصلع فِي نَسْله».

(١) قال ابن كثير في «البداية والنهاية» (٦/ ٣٥٩): «وَذَكَرَ عُلَمَاءُ التَّارِيخِ أَنَّهُ كَانَ يتشبَّه بالنَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَصَقَ فِي بئر فغزر ماؤه، فبصق في بئر فغاض ماؤه بالكلِّية، وفِي أخرىٰ فصار ماؤه أُجَاجًا، وَتَوَضَّأَ وَسَقَىٰ بِوَضُوئِهِ نَخْلًا فَيَبِسَتْ وَهَلَكَتْ».

الله»؛ فأثْبتَ للهِ العَقْر.

ولَاشكَّ أنَّ المُرَاد إذا عقَرهُ، أيْ: عقْر إهلَاك، كما قَالَ تعالىٰ: ﴿فَكَذَّبُوهُ فَعَقَرُوهَا فَدَمْدَمَ عَلَيْهِمْ رَبُّهُم بِذَنۢبِهِمْ فَسَوَّىٰهَا ﴿١٤﴾ وَلَا يَخَافُ عُقْبَٰهَا﴾.

فائدة: إذَا ظهر مَن يُفسِد في الأَرْض ويدَّعي النُّبوة مثل مُسَيْلمة الكذَّاب، فيجب علىٰ صاحِب السُّلطة أنْ يَقْتله إذا لم يُحْدِثْ ذَلِكَ فِتْنةً، وإلَّا فإذا كانَ بقَاؤه أقَل فِتْنة مِن قَتْلِه؛ فلا يَجِبُ علَيْنا قَتْله.

فائدة إضافيَّة: **قَوْله**: «لَيَعْقِرَنَّكَ اللهُ» أي: لَيُهْلِكَنَّكَ، وهَذَا المَعْنىٰ ورَدَ في القُرآنِ كَثِيرًا، كمَا في قَوْله تعالىٰ: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍۭ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾، ولكن لَفْظ العقْر لم يَرِد في القُرآن بهَذَا المَعْنىٰ الَّذِي هو الإهْلَاك، وإنَّما ورَدَ العَقْر لِنَاقة صالِح عَلَيْهِ السَّلَامُ، وأيضًا كانَ سببًا للإهْلَاك ﴿فَدَمْدَمَ عَلَيْهِمْ رَبُّهُم بِذَنۢبِهِمْ فَسَوَّىٰهَا﴾.

❏ قال البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ:

[٧٤٦٢] حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: بَيْنَا أَنَا أَمْشِي مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَعْضِ حَرْثِ الْمَدِينَةِ وَهْوَ يَتَوَكَّأُ عَلَى عَسِيبٍ مَعَهُ، فَمَرَرْنَا عَلَى نَفَرٍ مِنَ الْيَهُودِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: سَلُوهُ، عَنِ الرُّوحِ. فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا تَسْأَلُوهُ أَنْ يَجِيءَ فِيهِ بِشَيْءٍ تَكْرَهُونَهُ. فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَنَسْأَلَنَّهُ. فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ مِنْهُمْ فَقَالَ: يَا أَبَا الْقَاسِمِ، مَا الرُّوحُ؟ فَسَكَتَ عَنْهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فَعَلِمْتُ أَنَّهُ يُوحَى إِلَيْهِ فَقَالَ:

(وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتُوا مِنَ العِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا)[1].

قَالَ الْأَعْمَشُ: هَكَذَا فِي قِرَاءَتِنَا.

[أطرافه: ١٢٥، ٤٧٢١، ٧٢٩٧، ٧٤٥٦ - تحفة: ٩٤١٩]



الشَّاهِد من هَذَا الحَدِيث: **قَوْله:** «﴿قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾» أيْ: مِن أمْرِه الكَوْنِي، فَهُو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يَخلق ما يشَاء، كما قَالَ تعالىٰ: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ﴾ يخلق ما يَشَاء مِن أيِّ مادَّةٍ شاء، وعلَىٰ أيِّ صِفَةٍ شَاء؛ لأنَّ الأمرَ كُلَّه لله: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ﴾، فهو يَخْلُق ما يَشَاء.

فِي هَذَا الحَدِيثِ دلِيلٌ علَىٰ: أنَّ الرَّسُول صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لا يَتكلَّم بما لا يَعْلَم، وأنَّ الأمُور الغَيْبِيَّة يَسكت عنْهَا حتَّىٰ ينزل عليه الوَحْيُ، أمَّا الأمورُ الحُكْمِيَّة، فإنَّه يتكلَّم فيها، ثُم إذا لَمْ يَنزل وحْيٌ بنَقْضِهَا؛ صارَ بمَنزِلةِ المُوحَىٰ، فيَكُون وحْي إقْرارٍ مِن الله عَزَّ وَجَلَّ، وإنْ نَزَلَ ما يُخَصص ما قَالَه أو يُقيِّده أو مَا أشْبهَ ذَلِكَ؛ عُمِلَ به.

وقَوْله: «هَكَذَا فِي قِراءَتِنَا»، لكن القِرَاءة هَذِهِ لَيْسَتْ سبعِيَّة، لكنَّها قراءة ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وبَعْد أنْ وحَّد عُثْمَان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ المُصحَف؛ صارَت القراءةُ ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾[2].

---

(١) ليست هذه القراءة في السبعة، بل ولا في المشهور من غيرها، قال الحافظ: وقد أغفلها أبو عبيد في كتاب «القراءات» له من قراءة الأعمش.

(٢) قال الحافظ في «الفتح» (١٣/ ٤٤٤): «وقوله في آخره: (وما أوتوا من العلم إلا قليلًا) كذا للأكثر، ووقع في رواية الكشميهني: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم﴾ علىٰ وفق القراءة المشهورة، ويؤيد الأول قوله في بقيته: قال الأعمش: هكذا في قراءتنا».

فائدة: إنَّ الرُّوحَ فِي الآية الكريمة: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ ...﴾ بمعنىٰ النَّفْس، وكَوْنها لم تَأْتِ في القُرآنِ بهَذَا اللَّفظ لا يُؤخَذ مِن ذَلِكَ أنَّها لَيْسَتْ بهَذَا المَعْنىٰ.

وقد وردَتْ أحَاديثُ نبَويَّةٌ كثيرةٌ تدلُّ علَىٰ هَذَا، مثل:

حديث أبي سلمَة[1]: «إِنَّ الرُّوحَ إِذَا قُبِضَ تَبِعَهُ البَصَرُ»[2].

أمَّا قوْل مَن قَالَ: إنَّ المَقصُودَ في الآية جِبْريل، فهُوَ خطَأ؛ لأنَّ جِبْريل مِن المَلَائِكَة، وهُم أمْرهُم مَعلُوم، أمَّا الرُّوح في الآيَة، فلَيْس مَعْلُومًا لأحدٍ إلَّا الله عَزَّوَجَلَّ.

وأمَّا قَوْله تعالىٰ: ﴿يَوْمَ يَقُومُ ٱلرُّوحُ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾، فالمقصود بالرُّوح هُنا جبريل صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وهَذَا مثل قَوْله: ﴿ تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ ﴾، لكن في يَوْم القِيَامَة قدَّم الخاصَّ علَىٰ العَام، وفي ليْلَةِ القَدْر قدم العَام علَىٰ الخَاص.

مَسْأَلَة: قَوْل اليَهُود: «أنْ يَجِيء فِيه بِشَيءٍ تكْرَهُونَه»، ما معناه؟

الجَوَاب: هَذَا رُبَّما أنَّ أحْبارَهُم أعْلمُوهم عنْهَا بشَيء فخافُوا أنْ يتكلَّم الرَّسول صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ بشيءٍ يُخالِف قوْل أحْبَارهم.



---

(١) هو الصحابي الجليل أبو سلمة بن عبد الأسد بن هلال بن عبد الله بن عمر بن مخزوم بن يقظة بن مرة بن كعب، أخو رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ من الرضاعة، وابن عمته برة بنت عبد المطلب، وأحد السابقين الأولين، هاجر إلىٰ الحبشة، ثم هاجر إلىٰ المدينة، وشهد بدرًا، ومات بعدها بأشهر، وله أولاد صحابة: كعمر وزينب وغيرهما، ولما انقضت عدة زوجته أم سلمة تزوج بها النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، مات كهلًا في سنة ثلاث من الهجرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، انظر: «سير أعلام النبلاء» (١/ ١٥٠).

(٢) تقدم ذِكره وتخريجه.



❑ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٣٠

باب قَوْلِ اللّهِ تَعَالَى: ﴿قُل لَّوۡ كَانَ ٱلۡبَحۡرُ مِدَادٗا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّي لَنَفِدَ ٱلۡبَحۡرُ قَبۡلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّي وَلَوۡ جِئۡنَا بِمِثۡلِهِۦ مَدَدٗا﴾، ﴿وَلَوۡ أَنَّمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ مِن شَجَرَةٍ أَقۡلَٰمٞ وَٱلۡبَحۡرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعۡدِهِۦ سَبۡعَةُ أَبۡحُرٖ مَّا نَفِدَتۡ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ﴾، ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٖ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ يُغۡشِي ٱلَّيۡلَ ٱلنَّهَارَ يَطۡلُبُهُۥ حَثِيثٗا وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتِۭ بِأَمۡرِهِۦٓۗ أَلَا لَهُ ٱلۡخَلۡقُ وَٱلۡأَمۡرُۗ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾، ﴿سَخَّرَ﴾: «**ذَلَّلَ**»

[٧٤٦٣] حَدَّثَنا عَبْدُ الله بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُول اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**تَكَفَّلَ الله لِمَنْ جَاهَدَ فِي سَبِيلِهِ، لَا يُخْرِجُهُ مِنْ بَيْتِهِ إِلَّا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِهِ، وَتَصْدِيقُ كَلِمَتِهِ أَنْ يُدْخِلَهُ الْجَنَّة، أَوْ يَرُدَّهُ إِلَى مَسْكَنِهِ بِمَا نَالَ مِنْ أَجْرٍ أَوْ غَنِيمَةٍ**».

[أطرافه: ٣٦، ٢٧٨٧، ٢٧٩٧، ٢٩٧٢، ٣١٢٣، ٧٢٢٦، ٧٢٢٧، ٧٤٥٧ - تحفة: ١٣٨٣٣]



الشَّرح

هَذِهِ التَّرجمَة فِيهَا عدَّة مسَائل ولكِنَّها كُلها تَعُود إِلَىٰ كَلِمَات اللهِ عَزَّوَجَلَّ، هَلْ كلِمَاتُ اللهِ مَحصُورة؟ هل أفعَال اللهِ وخَلْقه مَحْصُور؟

الجَوَاب: لا، وهو كُلَّما خلقَ شيئًا قَالَ له: «كُنْ» فيكُون، فكُلُّ شَيءٍ مَخْلُوقٍ فإنَّه مَسْبوقٌ بكَلِمَة «كُن».

إذًا؛ لا حَصْرَ لكَلِماتِهِ؛ ولهَذَا قَالَ الله تعالىٰ مُبَيِّنًا ذَلِكَ: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّي لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّي﴾، لو كَان البَحْرُ المِدَاد حِبْرًا، والحِبْر هو الَّذِي يُكْتَب به، لو كان مِدَادًا لكَلِمَات الله لنَفَد قبل أنْ تَنفدَ كَلِمَاتُ الله؛ لِأَنَّهَا لا تُحصَىٰ، وكمَا لا تُحْصَىٰ أفعَاله لا تُحصَىٰ أقوَالُه عَزَّوَجَلَّ.

وقَوْله: «﴿لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾» لو جئنا بمثله مِدَدًا له؛ لنَفِدَ قبْلَ أنْ تنفدَ كلِمَاتُ الله، والآية الثَّانِية مثلها أو أشد.

﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ﴾ «ما» في قَوْله: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا﴾ اسم «أنَّ» في محلِّ نَصْب، و﴿أَقْلَٰمٌ﴾ خبَر «أنَّ»، وتقدير الآية معنًىٰ: لو كانَ مَا في الأَرْض مِن الأشْجَار أقلَامًا يعني لو جُعِلت كل الأشجَار أَقْلَامًا، ﴿وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ﴾ تكُون الجَمِيع ثمَانِيَة أبْحُر علَىٰ هَذَا البَحْر العَظِيم وكل مَا في الأَرْض أقلَام وكُتِبَ بها يقول عَزَّوَجَلَّ: ﴿مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ﴾ سبحان الله!، إذا تأمَّل الإنسَان مِثْل هَذِهِ الآية، عرف عظَمَة الله عَزَّوَجَلَّ، وَأَنَّهُ كما وصف نَفْسَه، فهُوَ واسِعٌ في كُلِّ صِفَاته وفِي كُلِّ أفعَالِه، ولَا يُمكِن أنْ تُحْصَىٰ أبدًا.

قَوْله: «﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾»، وسبَق الكَلَام علَىٰ هَذَا كلِّه، وأنَّ اللهَ خلَقهَا في سِتَّة أيَّام: الأَرْبعَة الأُولَىٰ منها للأَرْض، واليَوْمَان المُتَمِّمَان للسِّتة أيَّام للسَّماء، ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ أي: بعد أنْ كَمُل المُلْك استقَرَّ وعلَا عَزَّوَجَلَّ علىٰ عرْشِه لِكمَال عظَمتِه وسُلْطَانه، ﴿يُغْشِي ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ﴾ أي: يُغَطِّي اللَّيل بالنَّهار ويُغطي النَّهار بالليل، ﴿يَطْلُبُهُۥ حَثِيثًا﴾ يعني: يَطلُب اللَّيل النَّهار ﴿حَثِيثًا﴾ أيْ: سريعًا، فلا فاصلَ بيْنهما.

ولذَلِكَ، نَرىٰ أنَّ اللَّيلَ يَبِينُ في الأُفُق قبل أنْ تَغِيبَ الشَّمس، فتَجِد سوَاد اللَّيل في الأفُق الشَّرقي وأنت تُشَاهد الشَّمس لم تَغرُب، وكأنَّه يُسَابقُه ويُلاحِقُه لا يَتأخَّر، وتَعاقُب اللَّيل والنَّهار مِن آيات اللهِ عَزَّوَجَلَّ الَّتِي لا يَسْتَطِيع البشَر أنْ يَقُوموا بها، ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن جَعَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمُ ٱلَّيْلَ سَرْمَدًا إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ مَنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم بِضِيَآءٍ أَفَلَا تَسْمَعُونَ ﴿٧١﴾ قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن جَعَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمُ ٱلنَّهَارَ سَرْمَدًا إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ مَنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم بِلَيْلٍ تَسْكُنُونَ فِيهِ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾، فاللَّيل والنَّهار يتَعاقَبان، يَطلُب كُلُّ واحِدٍ مِنهُما الآخَر حثيثًا.

و﴿وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ﴾، هَذِهِ معطوفة علىٰ قَوْله: ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ أي: وخلَق الشَّمس والقمَر، وذكَر الشَّمسَ لِأنَّهَا آية النَّهار، والقمَرَ لِأنَّهُ آية اللَّيل و﴿وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ءَايَتَيْنِ فَمَحَوْنَآ ءَايَةَ ٱلَّيْلِ وَجَعَلْنَآ ءَايَةَ ٱلنَّهَارِ مُبْصِرَةً﴾.

﴿وَٱلنُّجُومَ﴾، يعني: وخلق النُّجومَ ﴿مُسَخَّرَٰتٍۭ بِأَمْرِهِۦٓ﴾ و﴿مُسَخَّرَٰتٍۭ﴾، حالٌ مِن النُّجوم أو صفة، ولا يَجُوز أنْ تَكُون صفةً؛ لأنَّ الصِّفة يَجبُ أنْ تَتْبع المَوْصُوف في التَّعريف والتَّنكِير، وهنا ﴿ٱلنُّجُومَ﴾ مُعرَّف و﴿مُسَخَّرَٰتٍۭ﴾ نكِرَة، فإذا أتت النكرة بعد المعرفة منصوبة فهي حَال.

وقَوْله: «﴿مُسَخَّرَٰتٍۭ﴾»، أي: مُذَلَّلاتٌ بأمْرِه الكَوْني لا الشَّرعي، فقد أمرَهَا عَزَّوَجَلَّ أنْ تكُونَ علَىٰ ما أراد؛ فكانَتْ علَىٰ ما أراد.

وقَوْله: «﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾»، «أَلَا» أداة اسْتِفْتاح يؤتَىٰ بها للتَّنبيه والتَّحقِيق.

وقَوْله: «﴿لَهُ ٱلْخَلْقُ﴾»، جُمْلة مُكوَّنة مِن مُبْتَدأ وخبَر قُدِّم فيها الخبَر للاختِصَاص، يعني: ألا لهُ وحْدَهُ الخَلْق والأمْر، فهو الخَالِق وحْدَه، وهو الآمر

وحْدَه، فهُوَ ذو السُّلطان وحْدَه.

قَالَ ابن عمر: «مَن كانَ لهُ شَيءٌ فلْيدَّعِيه»، مادام الخَلْق والأمْرُ لله كل شيء لله عَزَّوَجَلَّ.

وقَوْله: «﴿تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾»، ﴿تَبَارَكَ﴾، قَالَ عنها العُلمَاء: أي: أن البَركة تكون باسْمِه عَزَّوَجَلَّ وذِكْره.

ولهَذَا، نَجِدُ الإنسَان إذا سمَّىٰ علَىٰ الذَّبِيحَة حلَّتْ، وإذَا لم يُسَمِّ عليها لم تَحِل يعني: إذا ذبَحْتَ شاةً فقلت: «بسم الله»؛ صارَتْ حلالًا، وإنْ لم تَقُل؛ صارَتْ حرامًا، هَٰذِهِ مِن البَركة، وإذا سمَّيْت اللهَ علىٰ الطَّعام؛ نزلَتْ فيه البركة، وعجَزَ الشَّيْطَان أنْ يتَناوَل منه، وإذا لم تُسَمِّ شاركَك الشَّيْطَانُ فيه، وإذا سمَّيْت عند إتْيَان الأهل؛ نزلَت البَركة ولم يُصِب الشَّيْطَان ما يُقَدَّر بيْنكُما بشيءٍ فيه ضرَر، وإذا لم تَفْعَل فإنَّه علَىٰ خطَر؛ فهو عَزَّوَجَلَّ تُنال البَركة بذِكْر اسْمِه تبارك الله.

و«**البَركة**»: هي الخَيْر الثَّابت الوَاسِع، وأصْلها مِن البِرْكَة، وهي حَوْض المَاء الكَثِير الَّذِي يَجْتَمع فيه المَاء.

وقَوْله: «﴿رَبُّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾»، العَالَمُ كلُّ ما سِوَىٰ الله عَزَّوَجَلَّ، فهو عالَم، وجُمع باعتِبَار الأجْنَاس، ويُفْرَد باعْتِبَار الجِنْس، فَيُقَالُ العالم كله، ويُقَالَ: العَالِمُون والعَالَمِينَ باعْتِبَار الأجْنَاس، ومعنىٰ كوْنِه ربهم أنَّه الخَالق لهم المَالك لهم، المُدبِّر لأمورهم؛ لأنَّ هَذَا هو معنىٰ الرُّبوبِيَّة.

الشَّاهِد فِي هَذِهِ الآيَة: **قَوْله**: «﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾»؛ لأنَّ الأمْرَ لا يَكُون إلَّا بالكَلِمَات.

ومَذْهَب أهْل السُّنة والجَماعَةِ فِي كَلَام اللهِ عَزَّوَجَلَّ: أنَّه صِفةٌ مِن صفَاتِهِ، صفة

ذاتِيَّة باعْتِبَار، وصِفَة فعلِيَّة باعْتِبَار.

أمَّا كوْنُها ذاتِيَّة باعتبار: أنَّه لم يَزلْ ولَا يزَال مُتكلِّمًا؛ فتكُون الصِّفةُ بهَذَا الاعتبار ذاتِيَّة مُلازمة للذَّات، ولم يَأْت عليه وقتٌ يَكُون فيه غير مُتكلم، بل هو مُتكلِّم دائمًا دَوَام الفِعْل، ودوَام الخَلْق.

أمَّا كَوْنها صفة فِعْلِيَّة باعْتِبَار: آحَادُهم الَّتِي تَكُون عند فِعْل مُراده أو عِندَ نزُول شرعه؛ فتكُون عند فِعْل مُرادِهِ إذَا أرَادَ أنْ يخلق شيئًا قَالَ: «كُن»، أو عِنْد نُزول شَرْعه إذَا أرادَ عَزَّوَجَلَّ أنْ يُنزل ما شَاء مِن الشَّرع تكَلَّم به، وإذا تكَلَّمَ اللهُ بالوَحْي احتجبت السَّماء، وصعقت المَلَائِكَة.

فهَذَا هو مَذْهَب أهْل السُّنة والجَماعَةِ، والكَلَام بحَرفٍ وبصَوْت.

ودليل ذَلِكَ: أنَّ كُلَّ الكَلِمَات التي يُطلِق اللهُ علَيْها كلِمَات هي بالحَرْف ﴿قُلْنَا يَٰنَارُ كُونِي بَرْدًا وَسَلَٰمًا عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ﴾، فهَذِهِ الجُمل حروف، ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾ هَذِهِ أيضًا حروف، ويَكُون كذَلِكَ بصَوتٍ لِأنَّهُ يسمع سمعه جبريل وسمعه محمدٌ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وسمعه موسىٰ، قَالَ الله تعالىٰ: ﴿وَنَٰدَيْنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَٰهُ نَجِيًّا﴾، والنِّداء يَكُون بصَوْتٍ عالٍ، والمُناجَاة تكون بصَوْت أخف، وهَذَا كله وصَفٌ للصَّوت.

وثبَتَ في «الصَّحِيحين»: «أَنَّ الله تَعَالَىٰ يَقُوْلُ يَوْم القِيَامَة: يَا آدَم، فَيَقُوْلُ: لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ. فَيُنَادَىٰ بِصَوْتٍ: إِنَّ الله يَأْمُرُكَ أَنْ تُخْرِجَ مِنْ ذُرِّيَتِكَ بَعْثًا إِلَىٰ النَّار. فَيَقُولُ: يَا رَبِّ، وَمَا بَعْثُ النَّار؟ قَالَ: مِنْ كُلِّ أَلْفٍ تِسْعُ مِئَة وَتِسْعة وَتُسْعُوْن»[1]، ألف إلَّا واحد

---

(١) أخرجه البخاري (٣٣٤٨)، ومسلم (٢٢٢) من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

كلُّهم فِي النَّار مِن بَنِي آدم -نَسْأَلُ اللهَ أَنْ ينجِّينا وإِيَّاكُم مِنْها-؛ فهَذَا صريحٌ في أنَّه عَزَّوَجَلَّ يُنادي بصَوْت، وهو مَذْهَب أهْل السُّنة والجَماعَةِ.

وقَالَت الأَشَاعِرَة: إنَّ كَلَام اللهِ تعالىٰ هو المَعنىٰ النَّفسِي، أي: المَعْنىٰ الَّذِي في نَفْسِه، وهو غير مَسْمُوعٍ، وليْسَ بحَرْفٍ، وليْسَ بصَوْتٍ، ومَن زعَم أنَّه بحَرفٍ وصَوْتٍ؛ فإنَّه مُجَسِّمٌ مُشَبِّهٌ ضالٌّ.

إذًا؛ كَيْفَ سَمِعَ مُوسَىٰ كَلَام اللهِ؟! وأنتم تقُولُون: إنَّه صِفةٌ نفسِيَّةٌ أَزَليَّة، وكَيْفَ سمِعَ محمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كلَام ربِّه وهو يفْرِضُ عليه الصَّلوَات الخَمْس فوْق السَّماوات السَّبع، الصَّلوات الخَمْس فوْقَ السَّماوات السَّبع؟!

قَالُوا: خلق صوتًا سمِعَهُ موسَىٰ إمَّا مِن الشَّجرَة أو مِن الوَادِي أو مِن أيِّ شَيء، لكن المُهم أنَّه خلَقَ صوْتًا سمِعهُ موسَىٰ، وخلق صوتًا سمِعهُ محمَّد؛ وعلىٰ هَذَا فيَكُون الصَّوت المَسمُوع الَّذِي يُلْقَىٰ إلىٰ جِبْريل، أو إلَىٰ مُوسىٰ، أو إلىٰ محمَّد، أو إلىٰ غيرهم مِمَّن كلَّمهُ الله مخلوقًا!

قلنا: فهل هَذَا الصَّوت المَخلُوق هو كَلَام اللهِ؟

قَالُوا: لَا، عِبَارة عن كَلَام اللهِ، أمَّا كَلَام اللهِ فهو المَعنىٰ القَائم بالنَّفس.

وبهَذَا التقدير يتبَيَّن تمامًا أنَّ مَذْهَبهم فيما يُسْمَع كمَذْهَب الجَهْمِيَّة تَمامًا؛ لأنَّ الجَهْمِيَّة يَقُولُونَ: ما سمِعهُ موسىٰ أو محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أو جِبْريل، فإنَّه مَخلُوق.

هَؤلَاءِ يَقُولُونَ أيضًا ما سمعه محمد أو موسىٰ أو جبريل فإنَّه مخْلُوق؛ فاتَّفق الجَمِيعُ علَىٰ أنه مخْلُوق، لكن كان المُعتزلةُ أقْوَم منهم، حيث قَالُوا: إنَّه كَلَام اللهِ، وهَؤلَاءِ قَالُوا: إنه عبارة عن كَلَام اللهِ!

فالجَمِيع مُتفِقُون علَىٰ أنَّ مَا في المُصحَف مَخلُوق، لكِن الجَهْمِيَّة قَالُوا: مخلُوق تمَامًا، وهو نَفْس الكَلَام، وهم قَالُوا مَخلُوق عِبَارة عن كَلَام اللهِ وليس هو كَلَام اللهِ، وليْسَ هو كَلَام اللهِ؛ فتبيَّن أنَّ قوْلَ الجَهْمِيَّة أسَدُّ مِن قوْلِ الأَشَاعِرَة، وأنَّ هَذَا القَوْل لا صِحَّة له لغةً، ولا عُرْفًا، ولا شرعًا.

والعجَب، أنَّ الأَشَاعِرَة ترَكُوا جمِيعَ لُغات العالَم، وجَميع عقُول العالَم، وجَمِيع المَحْسُوس لدَىٰ العَالَم، واستدَلوا بقَوْل رجُلٍ نَصْرانيٍّ، وهو الأخْطَل[1] حيث قَالَ:

إنَّ الكَلَام لَفِي الفُؤَاد وَإِنَّمَا جُعِلَ اللِّسَانُ عَلَىٰ الفُؤَادِ دَلِيلًا

فقَالُوا: إنَّه قَوْله بأنَّ الكَلَام في الفُؤاد، أيْ في القَلْب، وهَذَا هو مَعْنَىٰ قوْلِنا: الكَلَام هو الكَلَام النَّفسِي، واللِّسَان دلِيلٌ يعبر؛ فيُقَالُ:

أولًا: كَيْفَ نَتْرك العَالم كله ونأخُذ بقول واحِد؟

ثانيًا: مَن القائل؟ نصْرَاني كذَّاب.

ثالثًا: علىٰ فَرْض التَّسلِيم لهَذَا؛ نَقولُ: إنَّ مُرادَه بقَوْله: «إنَّ الكَلَام لفِي الفُؤاد»، أي: الكَلَام الرَّصِين الَّذِي يرَىٰ الإنسَان أنَّ نفْسَهُ محاسَبةٌ عليه، وهو الكَلَام الَّذِي في الفُؤاد، أمَّا الكَلَام اللَّغو فهَذَا في اللِّسَان.

---

(١) هو غِياث بن غَوث بن الصَّلت بن طارِقةَ بن عمرو بن سيجان، الأخطل التَّغلبي، الشَّاعر النصراني، ولد عام ١٩هـ وهو شاعر عربي ينتمي إلىٰ قبيلة تغلب، وقد مدح خلفاء بني أمية بدمشق في الشام، وأكثر في مدحهم، وهو أحد الثلاثة المتفق علىٰ أنهم أشعر أهل عصرهم :جرير والفرزدق والأخطل، توفي في السبعين من عمره سنة ٩٢هـ انظر: «إكمال الكمال» (٤/ ٣٨٣).

ويشهد لهَذَا قَوْله تعالىٰ: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِىٓ أَيْمَـٰنِكُمْ وَلَـٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ ٱلْأَيْمَـٰنَ﴾، والآية الأُخْرَىٰ: ﴿بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾، فالكَلَام الحقِيقيُّ المَوْزُون الرَّصِين الَّذِي يَسْتحِقُّ أنْ يُسَمَّىٰ كلَامًا هو الصَّادر مِن القَلْب المُعبَّر عنه باللِّسَان، أمَّا ما كانَ مِن اللِّسَان فقَطْ فهُو لغْوٌ مِن القَوْل؛ ولهَذَا لا يُؤاخذ الله عليه؛ هَذَا إذَا سلَّمْنا جَدلًا أن لهَذَا الكَلَام وجهًا من الصِّحَّة.

فالآنَ نأخُذ هَذِهِ الطُّرق الثَّلاثة في كَلَام اللهِ: مَذْهَب السَّلف، مَذْهَب الأَشَاعِرَة، ومَذْهَب الجَهْمِيَّة.

هُناكَ مذَاهِب أُخْرَىٰ تصِلُ إلَىٰ ثمَانية مذَاهِب، بعْضُها يُمْكِن أنْ نجْعلَه فرعًا مِن فُرُوع هَذِهِ الأُصُول الثَّلاثة، وبَعْضُها مِنَ الفَلاسِفَةِ الَّذِينَ لا يُؤمِنُون بالرِّسَالات.

وَلكِنَّا نَقُولُ: إنَّ الَّذِي يَشْهَدُ له الحسُّ واللُّغة هو أنَّ الكَلَام ما كانَ بحَرْفٍ وصَوْتٍ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إنَّ اللهَ أطْلقَ علَىٰ القَوْل ما كانَ في النَّفْس، فقَالَ تَعَالىٰ: ﴿وَيَقُولُونَ فِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾، فأثبَتَ قولًا في النَّفْس، ﴿وَيَقُولُونَ فِىٓ أَنفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا ٱللَّهُ بِمَا نَقُولُ﴾، فهَذَا حجةٌ علَيكُم، وليس حُجَّةً لكُم؛ لأنَّ هَذَا ليس قولًا مُطْلقًا، بل هو قولٌ مقيَّدٌ، ﴿وَيَقُولُونَ فِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾.

وهَذَا كقَوْل الرَّسُول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِنَّ اللهَ تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي مَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا**»[(١)]، الإنسَان يُحَدِّثُ نفْسَه لَاشكَّ، ويقول في نَفْسه، ويقدر في نَفْسِهِ، لكن لَا يُقَال: إنَّه قوْلٌ علىٰ وجْهِ الإطْلَاق أبدًا، بل لَابُدَّ أنْ يَكُون مُقيَّدًا، وأحيانًا ترَىٰ بعض

(١) أخرجه البخاري (٥٢٦٩).

النَّاس تُشاهِدُه أمامَكَ فيَتكَلَّم عن نفْسِهِ، وتَشْعُر أنَّه يَتحدَّث لنَفْسِهِ حَديثًا واضِحًا، ولكن لا تَسْمَع له قولًا؛ فلا يُقَال: إنَّ هَذَا الرَّجُل قَالَ!، بل إنْ أردتَ أنْ تَقُول: إنَّه قَالَ؛ فقُلْ: قَالَ فِي نفْسِهِ، فهو قولٌ مُقيَّد، وليْسَ قولًا مطْلقًا.

مَسْأَلَة: لو قَالَ المتكلِّم في الأوَّل: أسلم لك، لكن في الثَّانِي يقول: يلزم منه أنْ يَكُون الحوَادث حالة باللهِ عَزَّوَجَلَّ فما الجَوَاب؟

الجَوَاب: لو لَزِمَ أنْ تَقُوم الحوَادث به، فمَاذَا يَكُون كونه يفعل ما يريد، ويُحدث ما يشاء؛ وهَذَا كمَالٌ، والرَّسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لابن مسعود، لمَّا رجَع ابنُ مَسْعُودٍ مِن الهِجْرَة ووجَد الرَّسولَ يُصلِّي، وسَلَّم ولَمْ يرد عليه، وصَارَ في نفْسِه، قَالَ: «**إنَّ الله يُحْدِثُ مِنْ أَمْرِهِ مَا شَاءَ، وَإِنَّ مِمَّا أَحْدَثَ أَلَّا تَكَلَّمُوا فِي الصَّلاة**»(١)؛ لأنَّ الله قَالَ: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾، أي: سَاكِتِين عن الكَلَام.

فائدة: للعُقُول الفاسِدَةِ قِيَاسٌ فاسِدٌ، قَالُوا: الحادث لا يَقُوم إلَّا بحَادِثٍ، وهُم لم يضُرُّهم إلَّا القِيَاس الفَاسِد، والبُعْد عن الكِتَاب وَالسُّنَّةِ، ولو أنَّهم سلَكُوا الكِتَابَ وَالسُّنَّةِ وترَكُوا العَقْل جَانبًا؛ لسَلِمُو ا.

ومن ذَلِكَ: ما مرَّ علَيْنا مِن قَبْلُ أنَّ الرَّسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**أَسْتَأْذِنُ عَلَىٰ رَبِّي فِي دَارِهِ**»، وذكَرْنا أنَّ بعضهم قَالَ: هي الجَنَّة.

وبعضهم قَالَ: إنها دار الرَّسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أستأذَنَ علَىٰ ربِّه في داره لكن أتىٰ بالضَّمير الهاء من باب الالتِفَات؛ وهَذَا تحْريفٌ مُضحِكٌ في الوَاقع، «**أَسْتَأْذِنُ عَلَىٰ رَبِّي**

---

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (١/ ٤٣٥) (٤١٤٥)، وابن حبان في «صحيحه» (٢٢٤٣)، وصَحَّحه الألبانيُّ في «التعليقات الحسان» (٢٢٤٠).

فِي دَارِهِ»، أي: في داري.

ثُم علَىٰ هَذَا التقدير لا يزول المَحذُور؛ لِأَنَّهُ يبقىٰ أنَّ الله فِي دار الرَّسول، لو كان في داره أحْسَن، لكن إذا قُلنا: «الدار» نَنظُر هل في النُّصُوص ما يَقْتضي أنَّ لله دارًا؟

ذكَرْنا أنهُ رُبما يَكُون المُرَاد بذَلِكَ الحجب التي احتجب بها، وَأَنَّهُا بمَنزِلَة الدَّار. وذكرنا بعد ذَلِكَ أَنَّها العَرْش؛ لأنَّ الرَّسُول قَالَ: «**أَسْجُدُ تَحْتَ العَرْشِ**»[1]، فإنْ صحَّ هَذَا التَّقدِير أو ذاك؛ فهَذَا المَطْلوب، وإنْ لم يَصِح؛ قلنا: نَقولُ كما قَالَ الرَّسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وكمَا سكت الصَّحابة في دَارِه، والله أعلم، ما هَذَا، ولن نُكَلَّف أكثر مِمَّا نطِيق.

وهَلْ في هَذَا شَيء؟ لا أعتقد ذَلِكَ.

ونَقولُ: إنَّ الرَّسول يَسْتأذِنُ علَىٰ ربِّه في داره، ولا ندري ما هَذِهِ الدار، ولا كَيْفِيَّة هَذِهِ الدَّار، ولا مِن أين كانت هَذِهِ الدَّار.

فإن كان ما جاء في الأحاديث مِن الحجب، ومَا جاءَ في الحَدِيث بأنَّ الرَّسُول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْجُد تحْتَ العَرْش، إنْ كانَ مُراد الرَّسُول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَذَا؛ فَهُو مُراد، وإنْ كانَ غير مُراد؛ فنَقولُ: هي دارٌ الله أعلم بها.

وأنت إذَا سلَكْتَ هَذَا السَّبيل فيما يَمُر بك مِن آيات الصِّفات وأحاديثها فإنك سَتَسْلَم، وإنْ ذهبت تُعمِل عقلك؛ لعِبَ بك الهوَىٰ؛ لأنَّ العقُولَ ليْسَ لهَا مَدْخَل في أمُور الغَيْب.

---

(١) أخرجه البخاري (٣٣٤٠) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

مَسْأَلَة: بالنِّسْبة للكُلَّابِيَّة(١)، هل يُوافِقُونَ الجَهْمِيَّة مِثْل الأَشَاعِرَة؟

الجَوَاب: الكُلَّابية يَقُولُونَ إنَّ الكَلَام حِكَاية، وما تُوجَد مَشِيئَة، وهَذَا قَرِيبٌ مِن الأَشَاعِرَة.

فائدة: قَالَ بعض السَّلف فيمن قَالَ: «إنَّ القُرآنَ مَخلُوق»، فهُوَ كَافِر؛ لِأَنَّهُ أنكَر أنْ يَكُون القُرآنُ كَلَامَ اللهِ، واللهُ تَعَالَىٰ صرَّحَ في القرآن بأنه كلَامه: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾، فإذَا أنكَر أنْ يَكُون كَلَام اللهِ؛ فهَذَا كُفْرٌ.

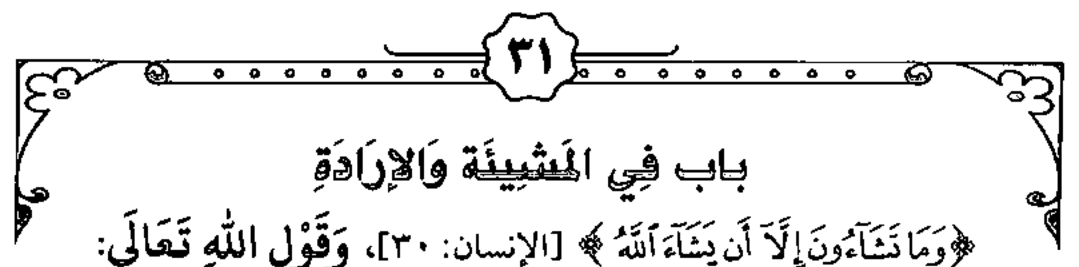
نَقولُ: لكن مَنْ كان متأوِّلًا ولم يعلم بالحَقِّ؛ فهَذَا رُبما نرْفَع عنْهُ الكُفر ونَقولُ: لا يَكْفُر، لَكِنْ مَنْ تبيَّن له الحَقُّ، فقَدْ قَالَ اللهُ تَعَالىٰ: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾، ولَمْ يقل أحدٌ مِن الصَّحابة، ولا أحدٌ مِن التَّابعِين، ولا مَن جاء مِن الأئمَّة بَعْدهُم بأنَّ القُرآن مخْلُوق.



---

(١) «الكُلَّابِيَّة»: فرْقَةٌ تَنْتسِبُ إلَىٰ أبي مُحمَّد عبد الله بن سعيد بن كُلَّاب القطَّان البَصْري. ولُقِّبَ كُلَّابًا لأنَّه كان يَجتَذِب الخَصْمَ إليه بقُوَّته في المُناظَرة، كما يجْتَذِب الكُلَّابُ الشَّيءَ إليه. وكان رَأسَ المُتكلِّمِينَ بالبصْرَة في زمَنِه، وكان يَرُدُّ علَىٰ المُعتزِلَة والجَهْميَّة، وكانَتْ له معَهُم مُناظَرات ومُجادَلات، وهو الَّذِي دمَّر المُعتزِلَة في مجْلِس الخَلِيفَة المَأمُون وفضَحهُم ببيَانه. انظر: «أصول الدين» للبغدادي (ص٣٠٩)، و«الملل والنحل» للشهرستاني (١/ ٩١).

□ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:



٣١

باب فِي المَشِيئَة وَالإِرَادَةِ

﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠]، **وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى:** ﴿تُؤۡتِي ٱلۡمُلۡكَ مَن تَشَآءُ﴾[آل عمران: ٢٦] ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْيۡءٍ إِنِّي فَاعِلٞ ذَٰلِكَ غَدًا ۝٢٣ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الكهف: ٢٣، ٢٤] ﴿إِنَّكَ لَا تَهۡدِي مَنۡ أَحۡبَبۡتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهۡدِي مَن يَشَآءُ﴾ [القصص: ٥٦]. **قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِيهِ: نَزَلَتْ فِي أَبِي طَالِبٍ.** ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلۡيُسۡرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلۡعُسۡرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]

الشَّرح

هَذَا البَاب مُهِمٌّ فِي المَشِيئَة والإِرَادَة، أي: مَشِيئَة الله وإرادة الله.

والبحث فيهما مِن وُجُوه:

الأَوَّل: هل هُما مُتَرادِفَتان أَمْ مُتبايِنَتان يعني: هل المَشِيئَة هي الإرَادَة أو غَيْر الإرَادَة؟

نَقولُ: المَشِيئَةُ معنًىٰ مِن معَاني الإرَادة، ولَيْسَتْ مُرادِفَة للإِرَادَة، ولكِنَّها معنًىٰ مِن معَانِيهَا، أيْ أنَّ الإرَادة تَأتِي بمَعْنَىٰ المَشِيئَة.

و«**المَشِيئَة**»: ما شَاءه اللهُ كانَ ولَابُدَّ، وقد أَجْمعَ المُسْلِمُونَ علَىٰ هَذِهِ الكَلِمَة، «ما شَاءَ اللهُ كانَ وما لَمْ يشَأ لَمْ يَكُن»، فمَا شاءَهُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ كان سَواء كان مِمَّا يُحِبُّه الله

أو مِمَّا لا يُحبُّه الله، وسوَاء كانَ مِمَّا يُلائم طبَائع البشَر كسَعةِ الرِّزْق، أو مِمَّا لا يُلائِم طبَائع البشَر كضِيق الرِّزق.

والمَشِيئَة عامَّة في كلِّ شيءٍ، قَالَ الله تعالىٰ: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ وَلَٰكِنِ ٱخْتَلَفُوا۟ فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟﴾، ومعلومٌ: أنَّ الاقتِتَال بالنِّسبة للبشَر لا يُلائِم طبَائعهم.

وقَالَ الله تعالىٰ: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾ مِن مُنكراتٍ وهَذَا مِمَّا يَكرهُه الله.

إذًا؛ المَشِيئَة لا تُرادِفُ الإرادَة، بل هي بعض مِن معَانيها كمَا سيأتي في الإرادَة.

فهِيَ عامَّةٌ في كلِّ شيءٍ، وما شَاءَ اللهُ كانَ لَابُدَّ مِن وقُوعِه، ولا يُمكِن أنْ يَمْنَعه أحَد سواء؛ كان هَذَا الَّذِي شاءه مِمَّا يُحِبُّه: كالإيمَان، والعمَل الصَّالح، أو مِمَّا لا يُحبُّه: كالكُفْر، وعمَل السَّيئات.

وسوَاء كانَ الَّذِي شاءَهُ مِمَّا يُلائِمُ طبِيعَة البشَر كسَعةِ الرِّزق، أو مِمَّا لا يُلائِم طبِيعَة البشَر كَضِيق الرِّزْق.

مَسْألَة: هل مَشِيئَة اللهِ شامِلَةٌ لِفِعْله وفِعْل العِبَاد، أو هي خاصَّةٌ بِفِعْله؟

الجَوَاب: أنَّ أهْلَ السُّنة والجمَاعة يَقُولُونَ: إنَّها عامَّة فيما يتعَلَّق بِفِعْله ومَا يتعَلَّق بِفِعْل العِبَاد، فيما يتعَلَّق بِفِعْله: كإنْزَال المطَر، وإخْرَاج النَّبات، وإمَاتة الأحْيَاء، وإحْيَاء الأمْوَات ومَا أشبهَهُ.

وكذَلِكَ بِفِعْل العِبَاد: كصَلَاح العَبْد وفسَادِه، قَالَ الله تعالىٰ: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ﴿٢٨﴾ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، فَفِعْل الإنسَان بمَشِيئَة اللهِ كمَا

أنَّ فِعْلَ اللهِ بمَشِيئَة الله.

إذًا؛ فمَشِيئَة اللهِ شامِلَة لِمَا يَقُوم به جَلَّوَعَلَا، ولِمَا يَقُوم به العِبَاد.

والدَّليل: قَوْله تعالىٰ: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ۝٢٨ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، وقَوْله: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ وَلَٰكِنِ ٱخْتَلَفُوا۟ فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ والآيات في هَذَا المَعْنىٰ كَثِيرَة.

وفائدة الإيمان (أعني: إيمَان العَبْد) بأَنَّ فِعْلَه واقعٌ بمَشِيئَة الله فائدَتُه عظِيمَة، وهو أنَّه يُوجب اللُّجوء إلَىٰ اللهِ في إصْلَاح العمَل، واجْتِنَاب الفسَاد؛ لأَنَّكَ إذَا علِمْتَ أنَّ ما شاءَ الله كانَ، وَأَنَّهُ إذَا شاءَ اللهُ أَنَّكَ تَهْتدِي اهْتدَيْت فإنَّك سوْفَ تُضطر إلىٰ طلَبِ الهِدَاية مِمَّن بِيَدِه الهدَاية مِن الله.

مِن فوَائِد ذَلِكَ أيضًا: أَنَّكَ إذَا حصلَتْ لكَ نِعْمة، أو فعلت عملًا صالحًا فإنَّكَ لا تَنسُبُهَا إلىٰ نفْسِك، ولَا تُدِلُّ بها علَىٰ ربِّك؛ لأنَّ الَّذِي جلَبَ لكَ النِّعْمَة ويسَّر لك العمَل الصَّالح هو الله.

إذًا؛ تتبرَّأ مِن حوْلِك وقوَّتِك إلَىٰ مَشِيئَة اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وتعْلَم أنَّه هو الَّذِي قدَّر لك هَذَا، وهو الَّذِي شاءَ لكَ هَذَا.

وهاتَانِ فائِدتَانِ عظِيمَتان:

الفائِدَة الأولَىٰ: اللُّجوء إلَىٰ الله عَزَّوَجَلَّ، والتَّعلُّق به سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ.

والفَائدة الثَّانِية: ألا تُعجب بنَفْسِك، ولا تدل بعمَلِكَ علَىٰ اللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لِأَنَّهُ هو الَّذِي شاءه.



أَمَّا الإرادَة: فالإرادةُ تنْقَسِمُ إلىٰ قِسْمَيْن:

إرادةٌ كونِيَّة: تتعَلَّق بالخَلْق والتكْوِين.

إرادةٌ شرعِيَّة: تتعلَّق بالحُكْم بيْنَ النَّاسِ والشَّرع.

أمَّا الأُولَىٰ: الإرادةُ الكونيَّة وهي بمَعْنىٰ المَشِيئَة تمامًا؛ ولهَذَا قَالَ تعالىٰ: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ أي: ما يُريدُه في الإرَادة الكَوْنِيَّة؛ فهِيَ مُرادفةٌ للمَشِيئَة تمامًا، أرادَ اللهُ كذَا، شاءَ اللهُ كذا، مَعْناهُما واحِد، هَذِهِ هي الإرادة الكونية.

إذًا؛ الإرادةُ الكونِيَّة تتعَلَّق بمَا أرادَهُ اللهُ، سواءٌ كان هَذَا المُرَاد مَحْبوبًا إلىٰ اللهِ، أم مَكْروهًا إليه، وسوَاء كان هَذَا المُرَاد مِمَّا يُلائم طبِيعَة البشَر، أو مِمَّا لا يُلائم طبِيعَة البشَر.

فإذا قَالَ قائل: هل أرادَ اللهُ المعَاصِيَ في الإرَادةِ الكَوْنيَّة؟

قلنا: نعم، كما أنَّه إذا قَالَ: هل شاءها اللهُ؟ فنَقولُ: نعم.

إذًا؛ الإرادة الكَونِيَّة بمَعْنىٰ المَشِيئَة تمامًا.

الثَّانِية: الإرَادَةُ الشَّرعِيَّة، وهي الَّتِي تتعَلَّق بما شرعَهُ، فإنَّها بمَعْنىٰ المَحبَّة، فتتَعلَّق بما يُحبُّه اللهُ عَزَّوَجَلَّ سواء وقَع أمْ لَمْ يقَع تتعَلَّق بما يُحِبُّه سواء وقعَ أَمْ لم يَقَع.

وعلىٰ هَذَا، فالإيمَانُ والعمَلُ الصَّالحُ مِن مُرادِ الله شرعًا، والكُفْر وعمَل السَّيئات ليْسَ مُرادًا للهِ شرعًا؛ لأنَّ اللهَ لا يُحِبُّه، فصَار هُناكَ فرْقٌ بَيْن الإرادَةِ الكونِيَّة والإرَادة الشَّرعية.

فإذا قَالَ قائل: هل المعَاصِي مُرادَة لله؟

قلنا: أمَّا قدرًا: فنعَم، وأمَّا شرعًا: فلَا.

فإذا قَالَ قائل: إذَا كانَت المعَاصِي غَير مُرادَة لله شرعًا، فكَيْفَ يُريدُها قَدرًا؟

وهل أحد أجْبَرهُ علَىٰ أنْ يُريدَ مَا لا يُحِبُّ ومَا لا يَرْضَىٰ؟

قلنا: ما يَكْرههُ الله عَزَّوَجَلَّ إذا أرَادهُ؛ فهُوَ مُرادٌ لغَيْرِهِ وليْسَ مُرادًا لذَاتِه.

مُرادًا لغيره، أي: مَحْبُوب إلىٰ الله لغَيْره لا لِذَاته، فالأعمَال السَّيئة والكُفْر مراد لله لغيره، مراد لله شرعًا لغيره لا لذاته؛ هو يَكْرهُ الكُفْرَ ويَكْرهُ المعَاصِي لكِنَّه يُريدُها؛ لِمَا يتَرتَّب عليها مِن المصَالح، فهِيَ مكْرُوهَة إليه مِن وَجْه، ومَحْبُوبة إليه مِن وَجْه آخر؛ لِأنَّهُ لوْلَا الكُفر، ولوْلَا المعَاصِي مَا عرف الإيمَان، ولَا عرف الكُفْر.

لو كانَ النَّاس كُلهُم مُؤمِنين، وكُلهم يَعْمل العمَلَ الصَّالح؛ ما حصَلَ تمْييز، ولَا عرف قَدْر الإيمَان والعمَل الصَّالح؛ ولهَذَا يَقُولُونَ: «بضِدِّها تتَبيَّن الأشْيَاء»، فلَوْلَا الكُفْر لَا يَقُوم الجِهَاد، إذْ كَيْفَ تُجاهِد مُسْلِمًا مِثْلك! لوْلَا المعَاصِي لا يَكُون هناك أمرٌ بالمَعْروف، ونَهْيٌ عن مُنكَر، لَوْلَا ذَلِكَ لَا يَكُون دَعْوة إلىٰ الخير؛ لأنَّ النَّاس كلهم علَىٰ خَيْر؛ فتَفُوت مصَالح كثيرةٌ إذَا لم تقَع هَذِهِ المعَاصِي التي يَكْرهُها اللهُ شرعًا ويُريدُهَا قدرًا وكونًا.

ولهَذَا، قَالَ الله تعالىٰ في الحَدِيث القدسي: **«وَمَا تَرَدَّدْتُ عَنْ شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ تَرَدُّدِي عَنْ نَفْسِ الْمُؤمِنِ، يَكْرَهُ المَوْتَ وَأَنَا أَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ»**[1]، فهُنا الرَّبُّ عَزَّوَجَلَّ يتردَّد

---

(١) أخرجه البخاري (٦٥٠٢) من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

لا لِجَهْلِهِ بمَا يَنفعُ أو يَضُر؛ فهُوَ يَعْلم بذَلِكَ، لكن لرَحْمتِه لعَبْده المُؤمِن ومحَبَّته لِمَا يُحبُّه عبْدُه المُؤمِن، «يَكْره المُؤمِنُ المَوْتَ واللهُ يَكْرَهُ إسَاءَتَهُ»، لكِن لَابُدَّ له مِنهُ، والحِكْمَة تقْتضِي أنْ يَمُوتَ حتَّىٰ يَنتقِل إلىٰ الجزَاء والثَّوابِ والنَّعِيم الَّذِي هو أضْعَاف مَا في الدُّنيَا؛ فالمُؤمِن يَكْرهُ المَوْت، لكن به ينْتقلُ إلَىٰ خَيْرٍ مِنْهُ إلَىٰ خَيْر مِن حيَاتِه: ﴿بَلْ تُؤْثِرُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا ﴿١٦﴾ وَٱلْءَاخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰٓ﴾، فهِيَ كرَاهة مُؤقَّتة يَنتقِل الإنسَانُ بعْدهَا إلىٰ نعِيم أحْسَن مِن الدُّنيَا وما فِيهَا.

فالحاصِلُ: أنَّ المعَاصِي مَكرُوهة للهِ مِن وَجْه، لكِنَّها مَحْبوبة إليه مِن وجْه؛ لِمَا يتَرتَّب عليها مِن المصَالِح، فمثلًا الجَدْب والقَحْط، -والجَدْب: أنَّ الأَرْض لا تنبت، والقَحْط: أنَّ السَّماء لا تُمطِر- والخَوْف، وما أشْبَه ذَلِكَ، لا يُحِبُّها اللهُ لعِبَاده، لكِنَّه يُريده عَزَّوَجَلَّ كَوْنًا؛ لِمَا يتَرتَّب علَيْهِ مِن المصَالح، فهُوَ مَحْبوبٌ إليه مِن وَجْه، ومَكْروهٌ إليه مِن وجْهٍ آخَر، ولكن المصَالِح العَظِيمَة تجْعلُه مَحْبوبًا إلىٰ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

قَالَ تعالىٰ: ﴿ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾، وقَوْله: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُم بِشَىْءٍ مِّنَ ٱلْخَوْفِ وَٱلْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَنفُسِ وَٱلثَّمَرَٰتِ ۗ وَبَشِّرِ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾؛ هَذَا ليس عقُوبةً، بَلْ هَذَا ابتِلَاءٌ وظهُورُ الفسَادِ في البرِّ والبَحْر بمَا كسَبْت أيْدِينَا؛ لِنَرْجِعَ إلىٰ اللهِ لكن الَّذِي في سورة البقَرة ابتِلَاء، قد يبتلِي اللهُ المُؤمِنَ وهو لم يَعْمل عَملًا سيِّئًا، ولم يَكْسِب عمَلًا سيِّئًا يُخْطِئ ويَرْجِع إلىٰ الله في التَّوبة، لكِن يَبْتلِيه مِن أجْل أنْ يَنالَ درجةَ الصَّابرين؛ ولِهَذَا قَالَ: ﴿وَبَشِّرِ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٥٥﴾ ٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَٰبَتْهُم مُّصِيبَةٌ قَالُوٓا۟ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ ﴿١٥٦﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَٰتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُهْتَدُونَ﴾.

الحاصِل: أنَّ ما يقَع مِن المعَاصِي مُرادٌ للهِ كونًا، غير مُرادٍ لهُ شَرعًا، لكن الله

قدَّرهُ؛ لِمَا يترتَّب علَيْه مِن المصَالِح.

ونَظِير ذَلِكَ في الشَّيء المَحسُوس: فلو كَانَ لكَ ولدٌ فقَالَ الأطِبَّاء: إنَّه لَابُدَّ مِن كَيِّه بالنَّار، فإنَّكَ تُوافِق علَىٰ هَذَا، وتُمْسِك بوَلدِكَ ليَكْوِيَهُ الطَّبيب، وأنتَ كارهٌ أنْ يُكْوَىٰ ولَدُكَ بالنَّار، لكن تُحِبُّه؛ لِمَا يترتَّب عليه مِن المَصَالِح.

ويَشقُّ الطَّبيب بَطْن ابْنِكَ أمامَك لِاسْتِخْراج الزَّائدة منه، وترَىٰ أمعَاءهُ أمامَك، وأنتَ لا تُحبُّ أنَّ بَطْن ولدَكَ تُشَق أمامَك، لكن نظرًا لِمَا يترتَّب علَيْهِ مِن المصَالح؛ صارَ هَذَا مَحْبوبًا لا مَكْروهًا.

كذَلِكَ السَّيئات والكُفْر فإنَّه مرادٌ مَكْروه، فما يترتَّب عليه مِن المصَالح العظِيمَة يُريده اللهُ عَزَّوَجَلَّ لهَذَا، لا لِأَنَّهُ يحبه.

فإذا قَالَ قائل: ما الفَرْق بيْنَ الإرَادتَيْن الكَونيَّة والشَّرعية؟

قلنا: الفرقُ بيْنَهُمَا مِن وجْهَيْن:

الوجْهُ الأوَّل: الإرادَةُ الكونيَّة لَابُدَّ فيها مِن وُقوع المُرَاد؛ فإذَا أرادَ اللهُ شيئًا كوْنًا وقعَ ولَابُدَّ، والإرَادةُ الشَّرعية لا يَلْزمُ مِنْها وقُوع المُرَاد؛ يعني: قد يقَع وقَدْ لَا يقَع.

ومثال ذَلِكَ: الإيمَان مُرادٌ لله شرعًا، فهل يَلْزم مِن كَوْنه مُرادًا للهِ شرعًا أنْ يُؤْمِن النَّاس؟ لا؛ ولهَذَا فالنَّاس مِنهُم كافرٌ وَمِنْهُمْ مُؤمِن.

أمَّا الإرادة الكَونيَّة: فلَابُدَّ مِن وقوع المُرَاد؛ لِأَنَّهَا بمَنزِلَة المَشِيئَة، وما شَاءَ اللهُ كان.

الوجه الثَّانِي: أنَّ الإرادة الشَّرعية لا تكُونُ إلَّا فِيمَا يُحبُّه الله، والإرادَةُ الكَونِيَّة تكُونُ فِيمَا يُحبُّه وفِيمَا يَكْرهُه.

فالمعَاصِي الوَاقعَة مِن الإنسَان مُرادةٌ للهِ كونًا، غير مُرادةِ للهِ شرعًا؛ لِأَنَّهَا وقعَتْ غَيْر مُرادة شَرْعًا؛ لأنَّ اللهَ لا يُريدُهَا ولَا يُحبُّها؛ فهَذَان فَرْقَان بيْنَ الإرَادةِ الكَوْنِيَّة والإرَادة الشَّرعِيَّة.

قَوْل اللهِ تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ: ﴿وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ مِن أيِّ الإرادتَيْن؟ شرعية؛ لأنَّ مِن النَّاس مَن لم يتطَهَّر.

وقَوْله: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾؟شرعِيَّة؛ لأنَّ هُناكَ أشيَاء كوْنِيَّة تعسُر علَيْنا.

وقَوْله: ﴿مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ﴾ شرعِيَّة؛ لأنَّ الحرَج كَوْنًا يقَع، فالإنسَانُ يقَع في حرَجٍ وضِيقٍ وشدَّةٍ، لكِن هَذَا كوْنًا، أمَّا شرعًا فإنَّ الله لا يُريد أنْ يجْعلَ علينْا حرَجًا.

وقَوْله: ﴿إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ ۚ هُوَ رَبُّكُمْ﴾ هي كونية ولاشَكَّ؛ لأنَّ الله تعالىٰ لا يُريد إغْوَاء الخَلْق، ولو أرادَ أنْ يغْوِيَ الخَلْق ما أرْسلَ إليهم الرُّسُل، ولا أنزَلَ علَيهم الكُتب، وكانَ يَتْركهُم يَعْمَهُون في ضلَالِهم، لكِن يُحبُّ مِن عبَادِه الهِدَاية، أمَّا الإغْوَاء فلَا، فقَوْله: ﴿إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ ۚ هُوَ رَبُّكُمْ﴾ هَذِهِ الإرَادَة كوْنِيَّة.

فمثلًا: إيمَانُ أبي بَكْرٍ كونًا وشرعًا، لأنَّ اللهَ أرادَ الإيمَان؛ فوَقَع شَرْعًا لمحَبَّة الله لذَلِكَ، وكوْنًا لِأَنَّهُ وقع.

أمَّا كُفْر أبي طَالِب، وأبي لهَبٍ، وأبِي جَهْل فهَذَا مُرادٌ كوْنًا لا شَرعًا؛ لأنَّ اللهَ لَا يُحِبُّ الكُفْر؛ فانتفَىٰ كوْنه شَرْعًا، وأرَادَ لَهُم الكُفْر لا محَبَّةً، ولِأَنَّهُ لا يَقَع شيء إلَّا بإرَادتِه؛ فوَقَع كونًا.

والخُلاصَة فيما سبَقَ في الإرَادتَيْن: أنَّ الإرادَة الكوْنِيَّة تَعْنِي أنَّه لا يقَع شيء في كَوْنِ الله إلَّا بإرَادتِه حتَّىٰ أفْعَال العِبَاد، فإنْ آمنَ الإنسَانُ فإنَّهُ قد وافَقَ الإرادَتَيْن؛ لأنَّ اللهَ يُحبُّ الإيمَانَ ومع ذَلِكَ وقَع، وإذَا كفَر الإنسَانُ فإنَّه قد وافَقَ الكَونِيَّة دُونَ الشَّرعِيَّة؛ لِأنَّهُ جَلَّوَعَلَا لا يُحِبُّ الكُفْر، ومعَ ذَلِكَ وقَع، ويُقاس علَىٰ هَذَا كُل شَيء يَقَعُ في كَوْنِ اللهِ جَلَّوَعَلَا.

إذًا؛ يُمْكِن أنْ تَجْتمع الإرَادتَان، وذَلِكَ في الإيمَان، إذَا وقعَ فهُنَا تجْتَمِع الإرَادتَان: الكَونِيَّة والشَّرعية.

كُفْر المُؤمِن، يعني إنسَان مُؤمِن لو قدَّرنا كُفْره والآن هو مُؤمِن؛ نَقولُ: كُفْره غَيْر مُرادٍ شرعًا ولَا كَوْنًا؛ فَهُنا انتَفَتْ عنه الإرَادتَان؛ لِأنَّهُ لم يَقَع، فلَمْ تَكُن الإرَادةُ الكَونِيَّة، وليْسَ محْبُوبًا إلىٰ اللهِ، فلَمْ تكُن الإرَادةُ الشَّرعِيَّة، وإيمَان الكافر -هو كافر الآن- مُرادٌ شَرْعًا لا كونًا.

ولو قدَّرْنا كُفْرَه قُلنا: ليْسَ مُرادًا لَا كوْنًا ولَا شَرْعًا، أمَّا إيمَان الكَافِر مُرادٌ شرعًا غير مرادٍ كونًا.

ولِهَذَا تنقَسِم الأشْيَاءُ وفقًا لإرَادةِ الله إلىٰ أرْبعَة؛ يعني: شيء تَتَّفِقُ فيهِ الإرَادتَانِ، وشيءٌ تَنْتَفِي عنه الإرَادتَان، وشَيءٌ تكُون فيهِ الإرَادةُ الشَّرعِيَّةُ دُون الكَوْنيَّة، وشيءٌ تكُون فِيه الإرَادَةُ الكَوْنيَّة دُونَ الشَّرعيَّة.

قوْله: «﴿تُؤْتِي ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ﴾»، الشَّاهِد في هَذِهِ الآية قَوْله: ﴿مَن تَشَآءُ﴾ ﴿وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ﴾، فاللهُ تعالَىٰ يُؤتِي المُلْكَ مَن يشَاء.

ولكِنْ، هلْ إتْيانُه المُلْكَ مَن يَشَاء لمُجرَّد المَشِيئَة أَمْ أنَّ فِعْله ما يَشَاء لمُجرَّد المَشِيئَة؟

ذهَبَ بَعضُ العُلمَاء إِلَىٰ: أنَّ فِعْل اللهِ عَزَّوَجَلَّ ما يَشاءُ لمُجرَّد المَشِيئَة، أي: يَشَاء الوُجُود أو العدَم بدُونِ مُرجِّح، ولكن لمُجرَّد المَشِيئَة؛ لِأَنَّهُ ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ فلَهُ أنْ يَشَاء بدُونِ مُرجِّح، ولكِن هَذَا القَوْلُ قولٌ ضعِيفٌ، بَلْ هو بَاطِل؛ لِأَنَّهُ يَسْتلْزِم انتِفَاء حِكْمة اللهِ فِي فِعْله، وهَذَا مِن جِهَة الدَّليل العَقْلِي.

والدَّليل السَّمْعِي، قَوْله تعالىٰ: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾، فختَم هَذَا بقَوْله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ يدلُّ علَىٰ: أنَّ مَشِيئَته تابعةٌ لحِكْمته.

وعلَىٰ هَذَا، فقيِّد بذَلِكَ كُلَّ آيةٍ فِيهَا إطلَاقُ المَشِيئَة بالحِكْمَة، فقَوْله: ﴿تُؤْتِي ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ﴾ ليْسَ لمُجرَّد مَشِيئَة أنَّه يُؤتِي هَذَا المُلْك، لا، ولكن يُؤْتِيه؛ لأنَّ حِكْمَته اقتَضَتْ أنْ يَأخُذ المُلك، كذَلِكَ ﴿وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ﴾، نَزع المُلْك مِمَّن يَشَاء إمَّا بمَوْتِه، أو بأنْ يُغلَب، أو بأنْ يَفسُد تَدْبيره، أو مَا أشْبَه ذَلِكَ، المُهِم: أنَّه ينزِع المُلْكَ مِمَّن يَشَاء لحِكمَةٍ.

إذًا؛ المَشِيئَة لَابُدَّ أنْ تكُونَ مَقْرونةً بالحِكْمة، واللهُ عَزَّوَجَلَّ لا يَفْعَل الشَّيء بدُونِ مُرَجِّح إطلَاقًا، وإذا كانَ تصَرُّف الوَاحِد منَّا بالشَّيء وترْجِيحه لأحَدِ الأمْرَيْن بدُون مُرجِّح يُعَد سَفهًا، فمَا بالُكَ بِفِعْل اللهِ عَزَّوَجَلَّ الَّذِي فِعْله فِي غايَةِ الحِكْمَة.

وأمَّا قَوْله تعالىٰ: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ فالمعنىٰ أنَّ لهُ المُلْك التَّام، وأنَّ فِعْله علَىٰ أتَمِّ وجْه؛ فلا يَتوجَّه إليه سؤالٌ لِأَنَّهُ علَىٰ أتَمِّ وجْه، أمَّا أفْعَالنا

فإنَّها ناقِصَة؛ فنُسأل عنْهَا، فاللهُ لا يُسأل عمَّا يَفْعَل؛ لتَمام سُلْطانِه، وكمَال فِعْله، وَأنَّهُ تامٌّ لا يَحْتاج أنْ يُسأل عنْه.

ثُم إنَّه يَجُوز أنْ تَسْأل عن فِعْل اللهِ استِرشَادًا وطَلبًا للحِكْمة لا اعتِرَاضًا.

وقوله: «﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ۝٢٣ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾»؛ الخِطَاب للرَّسُول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ لأنَّ قريشًا سألُوه فقَالَ: «**أُخْبِرُكُم غَدًا**»؛ اعتِمَادًا علَىٰ نزُول الوَحْي، وكان الرَّسولُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُسأل فيأتِيه الوَحْي في الحَال كمَا مرَّ علَيْنا في سُؤال اليَهُود له عن الرُّوح، فاتكَأ علَىٰ العَسِيب ونزَلَ عليه الوَحيُ، فقَالَ لهم: «**أُخْبِرُكُم غدًا**»، ولم يَقُل: «إنْ شاءَ الله»، فبَقِيَ الوَحْيُ خمْسةَ عَشر يومًا لم يَنْزل عليه؛ فضَاقَ النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ولكن تأخُّر الوَحْي فيه مَصَالِح عظِيمَة:

منها: أنْ يَعْرف الإنسَان قَدْر نفْسِه وأنَّ الأمْرَ بيَدِ الله.

ومنها: أنَّ النَّبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صادِقٌ فِيمَا يَنزلُ علَيْه مِن الوَحْي؛ لِأنَّهُ لو كَان كاذبًا لافْتعَل ما يفْتعِل، وأتي به في الوَقْت الَّذِي حدَّدَهُ، لكِن لمَّا بقِيَ حتَّىٰ نزَلَ عليه الوَحْيُ؛ دلَّ ذَلِكَ علىٰ صِدْقِهِ.

ومنها: أنْ يَشْتدَّ اشتِيَاقُ النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلىٰ الوَحْي وترَقُّبه له.

إلىٰ غير ذَلِكَ مِن المَصَالح التي ليْسَ هَذَا مَوْضِع ذكْرِهَا.

فقَوْله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا﴾، ﴿فَاعِلٌ﴾، أيْ مُوقِع للفِعْل إلَّا مقرونًا بمَشِيئَة الله؛ لأجْل أنْ تفوضَ الأمْرَ إلَيْه لأنَّكَ لا تدْرِي مَا يَعْرِض لك.

وكَمْ مِن إنسَانٍ قَالَ: إنِّي فاعل ذَلِكَ غدًا، ولكِن يُوجَد موَانِع تَمْنَعه مِن فِعْله، فإذا قَالَ: (إنْ شَاء الله)، وفوَّض الأمْرَ إلىٰ اللهِ؛ تيسَّر له الأمْر.

ومَا قصَّة سُليْمَان بخَافيَةٍ عليكُم حِينَ قَالَ: «**لَأَطُوفَنَّ اللَّيْلَةَ عَلَىٰ مِائَةِ امْرَأَةٍ، أَوْ تِسْعٍ وَتِسْعِينَ كُلُّهُنَّ، يَأْتِي بِفَارِسٍ يُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللهِ، فَقَالَ لَهُ صَاحِبُهُ: إِنْ شَاءَ اللهُ، فَلَمْ يَقُلْ إِنْ شَاءَ اللهُ، فَلَمْ يَحْمِلْ مِنْهُنَّ إِلَّا امْرَأَةٌ وَاحِدَةٌ، جَاءَتْ بِشِقِّ رَجُلٍ، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَوْ قَالَ: إِنْ شَاءَ اللهُ، لَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللهِ، فُرْسَانًا أَجْمَعُونَ**»[1]، ليُرِيَه الله عَزَّوَجَلَّ أنَّ الأمرَ أمْرُه، وأنَّكَ لَا تتألَّىٰ[2] علَىٰ الله، بل كِلِ الأمرَ إليه.

قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لَوْ قَالَ: إِنْ شَاءَ اللهُ لَمْ يَحْنَثْ، وَكَانَ دَرَكًا لَهُ فِي حَاجَتِهِ**»[3]، إنه لو قَالَ: «إنْ شاءَ الله» لولَدَتْ كُلُّ واحِدَةٍ غُلامًا يُجاهِد في سَبيل الله.

فهنا يقُولُ اللهُ للرَّسُول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ﴿٢٣﴾ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾.

مَسْأَلَة: هل يَجُوز أنْ تُخْبِر عمَّا في نفْسِكَ مِن العَزِيمَة دُون أنْ تُريد أنَّكَ ستَفْعَل؟ يَعني: تخْبِر عمَّا في نفْسِكَ مِن العَزيمَة غير مَقْرونَة بالمَشِيئَة دُون أنْ تُريد إيقَاع الفِعْل؟

الجَوَاب: نعم؛ وذَلِكَ لأنَّ إخْبارَك عمَّا في نَفْسِكَ مِن العَزيمَة إخْبارٌ عن شَيءٍ حَاضِر، لا شَيء مُسْتَقبل.

مِثَال ذَلِكَ: أنْ تَقُول لصَاحِبك، سَأُسَافِر غدًا إلىٰ الرِّيَاض، إنْ أَرَدْت أنك

(١) أخرجه البخاري (٢٨١٩) من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

(٢) أي: تحلف علىٰ الله.

(٣) أخرجه البخاري (٦٧٢٠)، ومسلم (١٦٥٤) من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

سَتُسافِر بالفِعْل يعني: إنِّي فاعِلٌ ولَابُدَّ، فهَذَا لَابُدَّ أنْ تُقْرِنَهُ بالمَشِيئَة، وإنْ أرَدْتَ الإِخْبَار عمَّا في قَلْبك مِن العَزِيمَة؛ فهَذَا إخْبارٌ عن شَيءٍ حَاضِرٍ لا شَيء مُسْتقْبل؛ فلا حرَجَ عليْكَ إذَا لم تَقْرِنْه بالمَشِيئَة.

وهَذَا فرقٌ دَقِيقٌ قد يَخْفَىٰ علَىٰ كَثِير مِن النَّاس، الفَرْق بَيْن الإخْبَار عمَّا في القَلْب مِن العَزِيمَة وبَيْن الإخْبَار عن الفِعْل أي: وقُوعه فِعْلًا، فالثَّانِي يحتاج إلىٰ قَرْنه بالمَشِيئَة، والأوَّل لا يَحْتاج إلىٰ قَرْنه بالمَشِيئَة؛ لِأَنَّهُ إخْبَارٌ عن شَيءٍ وَاقِع، وهو العَزِيمَة الَّتِي في قَلْبِك.

والقَرْن بالمَشِيئَة فوَائِدُه عظِيمَة:

الفائدَةُ الأولَىٰ: تفْوِيض الأَمْر إلَىٰ الله.

الفَائدة الثَّانِية: تسْهِيل الأَمْر.

الفَائِدَة الثَّالثة: أنَّ الإنسَان لو أقْسمَ وقرَن قسَمَهُ بالمَشِيئَة؛ فإنَّهُ لا يَحْنَث؛ فلو قَالَ: «واللهِ، لأُسَافِرَنَّ إنْ شاء الله»، وترَكَ السَّفر فلَيْس علَيْه حنثٌ في يَمِينِهِ.

وليس المَقصُود مِن قَوْله تعالىٰ: ﴿غَدًا﴾ اليَوم التَّالي، ولكِن هَذَا لو أرَادَ بها شيئًا سيَفْعَله في نَفْس اليَوْم، المُهم: أنَّه بَعْد زمَن التَّحدُّث.

ولكن، لِمَاذَا قَالَ الله تعالىٰ: ﴿غَدًا﴾؟ لأنَّ هَذَا هو الَّذِي وقع مِن الرَّسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أُخْبِرُكُم غَدًا»، والتَّقْيِيد في الجَوَاب تبعًا للسُّؤال لا يُعتبَر.

وهَذِهِ القَاعِدَة مُفِيدَة في أصُولِ الفِقْه «تقْيِيد الجَوَاب بمَا في السُّؤال لَا يُعْتبَر قَيدًا».

قَالَ العُلمَاء: ومن ذَلِكَ اختِلَاف الرِّوايَات في سفَرِ المَرأة: «لا يَحِلُّ لِامْرَأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، تُسَافِرُ مَسِيرَةَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ عَلَيْهَا»[١]، و«لا تُسَافِرِ المَرْأَةُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ»[٢]، و«لا تُسَافِرِ الْمَرْأَةُ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ»[٣]، فالتَّقيِيدَات اخْتلفَتْ: «مَسِيرَة يَومٍ ولَيْلة»، «مَسِيرَة ثلاثة أيَّام»، والمُطْلق لم يُقيَّد بشَيء.

فهَلْ نعْتَبِر المُقيِّدات أو نَعتبِر المُطْلَق؟

الصَّحِيح: أنَّنا نعْتَبِره بالمُطلِق؛ لِأَنَّهُ لمَّا اختَلفَت المُقيِّدات فإنَّها تكُون جوَابًا لسُؤال كأنَّ سائلًا قَالَ: أرَأيْتَ لو سَافرَت المَرأة يَوْمًا وليلةً بلا مَحْرَم، فقَالَ: «لا تُسَافِرُ امْرَأَةٌ يَوْمًا وَلَيْلَةً إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ»؛ ولهَذَا دائِمًا يَقُول العُلمَاء في النَّص المُقيَّد: وقَع هَذَا جَوابًا لِسُؤال.

فهَذِهِ الآيَة تنْطَبق علَيْها هَذِهِ القَاعِدَة: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىۡءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ﴿٢٣﴾ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ وكذَلِكَ لو قلت: إنِّي فاعِلٌ ذَلِكَ بعْدَ ساعَتيْن أو ثلَاث، قل: إلَّا أنْ يَشَاء الله، وتقْيِيدهَا بالغَدِ، بِنَاءً علَىٰ جوَابِ الرَّسُول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لهم قَالَ: «غدًا أُخبِرُكُم».

الشَّاهِد من هَذِهِ الآيَة: قَوْله ﴿إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ أي: إثْبَات المَشِيئَة لله عَزَّوَجَلَّ مع أنَّه فعلك ﴿إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ﴿٢٣﴾ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ فهُوَ فِعْلك ومَع هَذَا لابُدَّ أنْ يَكُون مقْرُونًا بمَشِيئَة الله عَزَّوَجَلَّ.

---

(١) أخرجه مسلم (١٣٣٩) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري (١٠٨٦) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

(٣) أخرجه البخاري (١٨٦٢)، ومسلم (١٣٤١) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

وقوله: «﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾»، الخطاب للرسُول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ هِدَاية توْفِيق؛ يعني: لا تُوَفِّقه للهِدَاية حتَّىٰ يهْتَدِي.

وقوله: «﴿مَنْ أَحْبَبْتَ﴾»، هل المَعْنىٰ مَن أحْببت هِدَايته أو مَن أحبَبْتَهُ الأشْمَل؟ إنَّك لا تَهْدي مَن أحبَبْتَ هِدَايتَه؛ لأنَّكَ تُحبُّ هِدَاية الإنسَان وإنْ كُنتَ لَا تُحِبُّه هو بنَفْسِه فيَكُون الأشْمَل في قَوْله: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ يعني مَن أحبَبْتَهُ أو مَنْ أحْببْتَ هِدَايته فإنَّك لا تَهْديه.

وقوله: «﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾»، ولم يَقُل: ولكِنَّ الله يَهْديه بَلْ عمَّمَ فقَالَ: ﴿يَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ ليَشْمَل مَن أحبَّ ومَن لم يُحِب، فالهِدَاية بِيَد الله عَزَّوَجَلَّ.

وهَذِهِ الآية نزَلَتْ تسْلِيَةً للرَّسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في عمِّه أبي طالِب؛ فعَمُّه أبو طَالب اعْتنَىٰ به وربَّاه ودافَع عنه دِفَاعًا عظِيمًا وقصَائده في ذَلِكَ مَشْهورة ولَاسِيَّما اللَّامِيَّة الَّتِي تَبْلغ خَمْسِينَ بَيْتًا أو أكْثَر، والَّتِي قَالَ عنْهَا ابنُ كَثِير إنَّها جَدِيرةٌ بأنْ تكُونَ مِن المُعلَّقات، والمُعلَّقات -كَما هو معْرُوف- سَبْع قصَائد أعجَبت العرَبُ فعَلَّقوهَا في وسط الكَعْبة تعْظِيمًا لشَأنِهَا؛ فسُمِّيَت المُعلَّقات السَّبع.

فابنُ كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «البداية والنهاية» يَقُول: جَدِيرةٌ بأنْ تَكُون مِن المُعلَّقَات، بل هِيَ أعْظَم منها[1]، وكانَ يقُولُ فِيهَا:

«لقَدْ عَلِمُوا أنَّ ابْننَا (يعنِي: مُحمَّدًا صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) لا مُكذَّبَ لدَيْنا».

---

(١) قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «هذه قصيدةٌ عظِيمةٌ بَلِيغةٌ جدًّا، لا يستطيع يقُولهَا إلَّا مَن نُسِبَتْ إلَيْه، وهِي أفْحَل مِن المُعَلَّقَات السَّبْع، وأبْلَغ في تَأدِيَة المعنىٰ فيها جميعًا» انظر: «البداية والنهاية» (٣/ ٧٤).

ولَفظ «ابْننا» يُوحِي بالحُنوّ والعَطْف والفَخْر بالانتِسَاب إليه؛ فقَد علِمُوا بذَلِكَ وَأَنَّهُ لا يُعنَىٰ بقَوْل الأبَاطِل صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهم السَّحَرة، أو غيرهم مِن الكذَبة، بَلْ هو صَدُوق صَلَواتُ اللهِ وسلَامه علَيْه، ويَقُول:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ ... مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ البَرِيَّةِ دِينَا

وَلَوْلا المَلامَةُ أَوْ حِذَارَ مَسَبَّةٍ ... لَرَأَيْتَنِي سَمحًا بِذَاك مُبِينَا(١)

هَذَا الكَلَام يَكادُ معَهُ أنْ يُؤمِن لكن لم يَحْصُل مِنْه القَبُول والإذْعَان، لكن حصَل التَّصْدِيق فقَط؛ فخُذِل -وَالعِيَاذُ بِاللهِ- ومات علَىٰ الشِّرك، وكانَ آخِر مَا قَالَ: «إنَّه علَىٰ مِلَّة عبْدِ المُطَّلب»، وأبَىٰ أنْ يقُولَ: لَا إِلَهَ إِلَّا الله، مع أنَّ الرَّسُول عنده صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُول: «أيْ عَمِّ، قُلْ: لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ كَلِمَةً أُحَاجُّ لَكَ بِهَا عِنْدَ الله»(٢)، ولكِنَّه أبَىٰ أنْ يَقُول ذَلِكَ فقَد سبقته مِن اللهِ السَّابقَة وَالعِيَاذُ بِاللهِ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٩٦﴾ وَلَوْ جَآءَتْهُمْ كُلُّ ءَايَةٍ حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ﴾، ولكن شُكِرَ له جَمِيلَهُ، فأُذِنَ للرَّسُول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنْ يَشْفَع فيه، معَ أنَّ الكُفَّار لا يُشفَع فيهم فشفَع فيه؛ فكانَ فِي «ضَحْضَاحٍ(٣) مِن نَارٍ وعَلَيْهِ نَعْلَانِ مِن نَارٍ يَغْلِي مِنْهُمَا دِمَاغُه»(٤)، أعُوذ باللهِ أبَد الآبِدِين؛ فحَزِنَ

---

(١) والأبيات كما أوردها ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ في «البداية والنهاية» (٣/ ٥٦)، أن أبا طالب قال:

«وَدَعَوْتَنِي وَعَلِمْتُ أَنَّكَ نَاصِحِي ... فَلَقَدْ صَدَقْتَ وَكُنْتَ قِدْمَ أَمِينَا

وَعَرَضْتَ دِينًا قَدْ عَرَفْتُ بِأَنَّهُ ... مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ البَرِيَّةِ دِينَا

لَوْلا المَلَامَةُ أَوْ حَذَارِيَ سُبَّةً ... لَوَجَدْتَنِي سَمْحًا بِذَاكَ مُبِينَا».

(٢) أخرجه البخاري (٣٨٨٤) من حديث حزن رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) «الضَّحْضَاح»: هو الموضع القريب القَعْر، وليس في أَسَافِل جَهَنَّم.

(٤) أخرج البخاري (٦٥٦٤)، ومسلم (٢١٠) من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أنَّه سمع رسولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَذُكِرَ عندَهُ عمُّه أبُو طَالِب، فَقَالَ: «لَعَلَّهُ تَنْفَعُهُ شَفَاعَتِي يَوْم الْقِيَامَة، فَيُجْعَلُ فِي =

الرَّسُول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فأنزل اللهُ هَذِهِ الآيَة تسْلِيَة له ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾.

فمَاذَا تكُون حَال الرَّسُول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حين نزَلَتْ هَذِهِ الآية؟

سيَقُول: رضِيتُ باللهِ وسلَّمتُ له لأنَّ الأمْر يرْجِع إلَىٰ الله ﴿وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ تجْمَعُون بيْنَ هَذِهِ الآية، وبيْنَ قَوْله تعَالىٰ: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾، فبَيَّنَ اللهُ في الآيَة الثَّانِية هَذِهِ أنَّ الرَّسُول يَهدِي إلىٰ صِرَاطٍ مُستَقِيم، وأكَّد ذَلِكَ بـ«إنَّ» و«اللام»؟

قلنا: الجَمْع أنَّ الهِدَاية نوْعَان: هدَاية دِلَالة، وهدَاية توْفِيق، فالثَّابت للرَّسُول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هي هِدَاية الدِّلَالة، يَهدِي، أيْ: يدلُّ النَّاس والخاصَّة بالله هِدَاية التَّوفِيق.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَلَيْس الله تعالىٰ قد قَالَ: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَىٰ﴾، فأوْجَب علَىٰ نفْسِه الهُدىٰ، وهنا يَقُول: ﴿وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾ فما الجَمْع بينهما؟

قلنا: الجَمْع بيْنهُمَا: أنَّ قَوْله: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَىٰ﴾ أي: للبيَان؛ فهي هدَاية البيَان والإرْشَاد فاللهُ عليه البيَان سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أوْجبَه علَىٰ نفْسِه، ولهَذَا قَالَ بعْدَها مُباشَرة ﴿وَإِنَّ لَنَا لَلْآخِرَةَ وَالْأُولَىٰ﴾ نحن نُبيِّن ولكن الحُكْم لنَا مَن شِئْنا وفَّقناه للهِدَاية، ومَن شِئْنا لم نُوفِّقْه، نَسْألُ اللهَ أنْ يُوفِّقنا للهِدَاية إلىٰ صِرَاطٍ مُستقِيم.

=

ضَحْضَاحٍ مِنَ النَّارِ يَبْلُغُ كَعْبَيْهِ، يَغْلِي مِنْهُ أُمُّ دِمَاغِهِ».

إذًا؛ تبيَّن أنه ليْسَ بيْنَ الآيات -والحمد لله- اختِلَاف ولا تعَارُض، وهكذا كل ما جَاء في القُرآن أو السُّنة الصَّحِيحَة فإنَّه لا يُمْكِن أنْ يقَع فيه تعَارُض، وإنْ أوْهَمَ التَّعارُض فلِقصُورِنَا نحن في الفَهْم، أو لِنَقصِنَا في العِلْم، أو يَكُون الإنسَان سَيئ الإرَادة لا يُرِيد إلَّا جمع المُتعارِضَات.

ولهَذَا أنا أنصَح ألَّا يَكُون الهمُّ جَمْعَ المُتعَارِضَات؛ لأنَّ بعض النَّاس تشْعُر منه كُلَّما سألَكَ: ما الجَمْع بين كذا وكذا؟ وما الجَمْع بَيْن كذَا وكذا؟ كأنَّه مُوكَّل بأنْ يتتبَّع الأشْيَاء الَّتِي ظَاهِرها التَّعارض مِن أجْل أنْ يُورِدَها علَىٰ نفْسِه، ويَحصُل له بذَلِكَ الشَّكُّ؛ فإعْرَاض الإنسَان عن ذَلِكَ هو الأوْلَىٰ، لكِنْ إذَا وقَع فلْيَسْتَعِن بالله، وليتدَبَّر مَرةً بعْدَ أُخرَىٰ حتَّىٰ يُهدىٰ إليه، أمَّا أنْ يَكُون ليْسَ له هَمٌّ إلَّا أنْ يجْمَع الآيات الَّتي ظَاهِرهَا التَّعارُض أو الأحَادِيث الَّتي ظَاهِرهَا التَّعارُض ثُم يُورِدُها علَىٰ نفْسِه أوَّلًا؛ فيقَع في شكٍّ وحَيْرة، ثُم يُورِدُها علَىٰ مَن يُورِدُها مِن النَّاس؛ فهَذَا ليْسَ مِن شأنِ طَالب العِلْم.

لكن إذَا قُدِّرَ أنْ يَكُون غير ذَلِكَ سيَكُون؛ لأنَّ الإنسَان ليْسَ مُحِيطًا بكُلِّ شيء؛ فحِينَئذٍ استَعِن بالله، وقرِّر في نفْسِكَ قبْلَ كُلِّ شَيء أنَّه لا تعَارُض بيْنَ كَلَام اللهِ تعَالىٰ بعْضه مع بَعْض، ولا بَيْن كَلَام اللهِ وما صَحَّ عن رَسُوله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. قَرِّرْ هَذَا في نفْسِك، وأنتَ إذَا بنيتَ علَىٰ هَذَا الأسَاس؛ سَهُل علَيْك الجَمْعُ، أمَّا إذَا كانَ شَبح التَّعارُض عِندَكَ أمَامك وهُو الَّذِي بنيت علَيْه فإنَّكَ قد تُحرَم الوصُول إلَىٰ الجَمْع.

قَوْله: «﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾»، هَذِهِ الإرادَة ذكرَها اللهُ عَزَّوَجَلَّ في آياتٍ كَثِيرة، فقَدْ قَالَ تعالىٰ: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُۖ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَۗ يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ

وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾.

ومِن هُنا نَعرف أنَّ الإرَادة هُنا شَرعِيَّة ولَابُدَّ، ولَيْسَتْ إرادَة كوْنِيَّة؛ لأنَّ الإرَادة الكَونِيَّة قد تَكُون في أمُور تَعْسُر علَيْنا.

وما أجْملَ هَذِهِ الآيَة وأحْسنَها أنْ يَكُون مُراد اللهِ بِنَا عَزَّوَجَلَّ في شَرْعِه هو اليُسْر؛ ولهَذَا قَالَ النَّبِيُّ صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**يَسِّرُوا وَلا تُعَسِّرُوا، وَبَشِّرُوا وَلا تُنَفِّرُوا**»[1]، وقَالَ: «**إِنَّمَا بُعِثْتُمْ مُيَسِّرِينَ وَلَمْ تُبْعَثُوا مُعَسِّرِينَ**»[2]، هَذِهِ القاعدة اجعَلْها عِندَك، وقد بنَىٰ علَيْها بَعْض العُلمَاء مَسْأَلَةً، وهي:

إذَا اختَلفَ العُلمَاء علَىٰ قوْلَيْن ولم يتَبيَّن للإنسَانِ الرَّاجحُ مِنهُما، فهَلْ يَأخُذ بالأشَدِّ أو بالأَيْسَر أو يُخيَّر؟

الجَوَاب: يأخُذ بالأيْسَر؛ لقَوْلِهِ تعَالَىٰ: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾.

وبَعْض العُلمَاء يَقُول: يُؤخَذ بالأشَد؛ لِأنَّهُ أحْوَط وأبْرَأ للذِّمَّة.

وبعض العُلمَاء يَقُول: تخيَّر؛ لِأنَّهُ لم يتَرجَّح عِندَك شَيء، واللهُ تعالَىٰ لَم يُكَلف نفْسًا إلَّا وُسْعهَا.

لكِنَّنا نأخُذ بالإجْمَاع، ونَقولُ: نأخُذ بالأيْسَر، وهَذَا هو الأرْجَح عِندَنا أنَّنا نَأخُذ بالأَيْسَر إذَا لم يتَرجَّح عِندَ الإنسَان أحَد الدَّلِيلَيْن، أمَّا إذا ترَجَّح فالوَاجب: أنْ نَأخُذ بالرَّاجِح.

---

(١) أخرجه البخاري (٦٩) من حديث أنس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري (٢٢٠) من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

وقوله: «﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾»، وهَذَا فردٌ مِن أفْرَادٍ لا تُحْصَىٰ، دَاخِلَة تَحْت كِتَابته تعَالىٰ: «**إِنَّ رَحْمَتِي سَبَقَتْ غَضَبِي**»[1]، فمِنْها أنَّ اللهَ يُريد بِنَا اليُسْر، ثُم قَالَ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾، الجُمْلة الثَّانِية تُعتبَر تأكيدًا للأولىٰ؛ لأنَّ قَوْله: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ﴾، فمفهوم مَنطُوقها يُريد اليُسْر، مَفْهومها لَا يُريد العُسْر، لكِن صرَّحَ بالمَفهُوم، فكَان عدَم إرَادتها العُسر بِنَا مذكورًا في هَذِهِ الآية مرَّتَيْن؛ مرَّة بطَريق المَفهُوم، ومرَّة بطَريق المَنطُوق -نَسْأَلُ اللهَ أن يَرزُقنَا شُكْر نِعْمته وحُسْن عِبَادته- وهَذِهِ مِن نِعَم الله عَزَّوَجَلَّ علَيْنا؛ فله الحَمدُ والشُّكر.

إذًا؛ فِيمَا يتعَلَّق بالمَشِيئَةِ أجْمَع المُسْلِمونَ علَىٰ قَوْلٍ يتعَلَّق بالمَشِيئَة، وهو: مَا شاءَ اللهُ كان، وما لَمْ يشَأ لم يَكُن.

وأمَّا الإرَادةُ فتَنقسِم إلىٰ: كوْنِيَّة، وشَرعِيَّة.

فالكَونِيَّة: فِيمَا يتعَلَّق بالخَلْق والتكْوِين، وهَذَا فِيمَا يُحِبُّه اللهُ وفِيمَا لَا يُحِب.

والشَّرعية: فهِيَ بمَعْنىٰ المحبَّة، وهي فِيمَا يتعَلَّق بالشَّرع، وهِيَ فِيمَا أحبَّه الله وارْتضاه.

كمَا أنَّ الكَونِيَّة لَابُدَّ فِيهَا مِن الوقُوع، أمَّا الشَّرعِيَّة: فقَدْ تقَع أو لا تقَع.

ومِن أمْثِلَة الإرَادة الشَّرعِيَّة:

قَوْله تعَالىٰ: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾.

والدَّلِيل علَىٰ أنَّها شرعِيَّة: أنَّها لو كانَتْ كوْنِيَّة لمَّا وقعَ للإنسَان إلَّا ما هُو يَسِير

---

(١) أخرجه البخاري (٧٥٥٤) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

فحَسب، ولكن العُسْر مَوجُود بالأَدِلَّة الثَّابتة مِن القُرآن: ﴿إِنَّ مَعَ ٱلۡعُسۡرِ يُسۡرٗا﴾.

ومِن الأمْثِلَة علَىٰ الإرَادة الكَونِيَّة: كفر الكَافر.

ومِن الأمثِلَة الَّتي جمعت بَيْن الإرَادتَيْن: إيمَان المُؤمِن؛ فالإرَادة الكَونِيَّة حصَلَتْ بوُجُودِه، والإرَادة الشَّرعِيَّة حصلَتْ بحُبِّ الله هَذَا.

ومِن الأمثِلَة التي انتفَتْ فِيهَا الإرَادتَان: كُفْر المُؤمِن؛ فانتفَت الإرَادَة الكَونِيَّة؛ لِأَنَّهُ لم يحدث، وانتفَت الشَّرعية؛ لكُرهِ الله لَه.

مَسْأَلَة: كَيْفَ يُريد اللهُ ما يَكْرهُه؟

الجَوَاب: لما يتَرتَّب علَيْه مِن مصَالِح.

ومثاله: فسَاد البَر والبَحْر؛ مِن قَوْله تعالىٰ: ﴿ظَهَرَ ٱلۡفَسَادُ فِي ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِ بِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِي ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعۡضَ ٱلَّذِي عَمِلُواْ لَعَلَّهُمۡ يَرۡجِعُونَ﴾.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فهل مِن مصْلحَةٍ في كُفر الكَافِر؟

قلنا: لِأَنَّهُ لو آمَن النَّاس كلُّهم لبَطل الجِهَاد والأَمْر بالمَعْروف والنَّهي عن المُنكر، ولمَّا عرف فَضْل الإيمَان أيضًا؛ لِأَنَّهُ لا يُعْرَف الشَّيء إلَّا بضِدِّه.

❑ **قال البُخاري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٤٦٤] حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: **«إِذَا دَعَوْتُمُ الله فَاعْزِمُوا فِي الدُّعَاءِ، وَلَا يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ إِنْ شِئْتَ فَأَعْطِنِي، فَإِنَّ الله لَا مُسْتَكْرِهَ لَهُ».**

[طرفه: ٦٣٣٨ - تحفة: ١٠٥٥]



الشَّـرح

الشَّاهِد مِن هَذَا الحَدِيث: **قوله:** «إِنْ شِئْتَ» فأثبَتَ للهِ المَشِيئَة.

وفي هَذَا الحَدِيث أدَبٌ عَظِيم في الدُّعَاء، وهو أنَّ الإنسَان إذَا دَعا اللهُ سَواءٌ باستِغْفَار أو غَير استِغْفار، وهَذَا اللَّفظ أعَم من الحَدِيث: «**لا يَقُلْ أَحَدُكُم: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي إِنْ شِئْتَ**»[1]، فالَّذِي معَنا أعَم، ويَشْمل أيَّ دعاء، فلا تَقُل: اللَّهُمَّ اغفِرْ لِي إنْ شِئْت، اللَّهُمَّ ارحَمْني إنْ شِئْت، اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي إنْ شِئْت، اللَّهُمَّ علِّمْنِي إنْ شِئْت، كل الدُّعَاء لا تَقُل فيه: إنْ شِئْت، بل اعْزِمْ وقُل: «اللَّهُمَّ اغْفِر لِي»، «اللَّهُمَّ ارْحَمْني»، «اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي»، «اللَّهُمَّ علِّمْني»، بدُونِ أنْ تَقُول: إنْ شِئْت؛ لقَوْله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**فَإِنَّ الله لا مُسْتَكْرِهَ لَهُ**»، يعني: لا أحَدَ يُكْرِهُه حتَّىٰ تَقُول: إنْ شِئْت أعْطِني، وإنْ شِئْت امنَع عنِّي.

وفي هَذَا مِن سُوء الأدَب في الدُّعَاء:

أولًا: أنه يشْعُر بأنَّ الدَّاعي يرَىٰ أنَّ اللهَ له مُكْرِه، فكأنَّهُ يَقُول: إذا أُكرهت فإنْ شئت فعَلْت كذَا وكذَا، وإنْ شِئْت فلَا تفْعَل.

ثانيًا: أنه يُشعر باستِغْناء الدَّاعي عن الله؛ لأنَّكَ لو قَالَ لكَ قائلٌ: تُريد كذَا وكذَا. فقُلْت: إنْ شِئْت معناها: أنِّي مُسْتَغْنٍ، فإنْ شِئْت فأعْطِني، وإنْ شِئْت فلا يهمُّني أنْ تَحْرِمَني.

ثالثًا: أنَّه قد يُشعِر بأنَّ هَذَا عظِيمٌ علَىٰ اللهِ وكبِير علَيْه، فيَقُول: إنْ شِئْت؛ ولهَذَا جاء في اللَّفظ الآخَر: «وَلْيُعَظِّمَ الرَّغْبَةَ»، يعني: يَسْأل الله عَزَّوَجَلَّ أعْظَم ما يَكُون، فإنَّ الله

(١) أخرجه البخاري (٧٤٧٧) من حديث أبي هريرة رَضِوَاللَّهُعَنْهُ.

لا يتعَاظَمه شيءٌ أعطاه؛ لذَلِكَ نُهِيَ الإنسَانُ أن يَقُول: اللَّهُمَّ أعطِني إنْ شِئْتَ سوَاء كانَ بالمَغْفِرَة أو بغَيْر المَغفِرَة.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: «إنْ شاءَ الله»، كمَا يُوجَد عِندَ كثِيرٍ مِن العامَّة، يَقُولُونَ: الله يَغْفر لَهُ إنْ شاءَ الله، والله يُعافِيه إنْ شَاء الله، ما حُكْم هَذَا؟

قلنا: هَذِهِ إنْ قُصِدَ بها التَّبرك فلَا بَأس، وإنْ قصد بِهَا الشَّرْط فإنَّه يُنهَىٰ عنْهَا، ولكِنَّها أقل مِن قَوْله: «إنْ شئت»؛ لِأَنَّهَا صَريحَة في خِطَاب الله عَزَّوَجَلَّ، و«إنْ شاءَ الله» جاءتْ بلَفْظ الغَائِب، والمُجابَهة بالسُّوء أعْظَم مِن التَّكْنِيَة عنها بالغَائِب؛ فقَوْل الدَّاعي: اللَّهُمَّ اغفِرْ لِي إنْ شِئْت، هَذَا حرام؛ لأنَّ الرَّسُول صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ نَهىٰ عنْهَا، وفِيهَا سُوء أدَب معَ الله، وإذَا قُلْت: إنْ شَاء الله، بدل إنْ شِئْت؛ قلنا: إنْ قصد بذَلِكَ التَّبرك، فهَذَا لا بأس بها، وأمَّا إنْ قُصِدَ بذَلِكَ التَّعلِيق فمَنْهيٌّ عن ذَلِكَ، لكِنَّه دون قَوْله: إنْ شِئْت.

ووجه أنَّ هَذَا (أي قَوْله: إن شاء الله): صِيغَ بصِيغَة الغَائب إنْ شاء الله، وأمَّا إنْ شِئْت فبصِيغَة المُخاطب، وهي أقْبَح مِمَّا إذَا جَاءتْ بصِيغَة الغَائب.

ولهَذَا، قَالَ العُلمَاء: إنَّ قَوْله تعالىٰ: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ ۝١ أَن جَآءَهُ ٱلۡأَعۡمَىٰ﴾ أهْوَن مِمَّا لو قَالَ عبَسْتَ وتوَلَّيْتَ أنْ جاءكَ الأعْمَىٰ؛ لأنَّ الثَّانِية صَريحة في مُواجَهة المُخاطَب، فإذَا كانَ قوْل القَائل في الدُّعَاء إنْ شَاء الله، أو إنْ شِئْت قَبيحًا وسُوء أدَبٍ معَ الله، كان قبْحه إذَا جَاءتْ بصِيغَة المُخاطَب أشَد؛ لِأَنَّها صَريحَة للمُخاطَبة بخِلَاف التَّكْنِيَة عن ذَلِكَ بالغَائِب فإنَّها أهْوَن؛ فصَار «إنْ شاءَ الله» تخْتَلِف عن «إنْ شِئْت» مِن وجْهَين:

الوجْهُ الأَوَّل: أنَّه قد يُرَاد بها التَّبرك.

الوجْهُ الثَّانِي: أنَّها أقَل بشَاعةً مِمَّا يَجيء بلَفْظ المُخاطَب؛ لِأَنَّهَا تكُون بلَفْظ

الغَائب، وهو أهْوَن، ومِن الأشْيَاء التِي سمِعْناهَا حديثًا، كقَوْل بعْضِهم: «اللَّهُمَّ إني لا أسْألُكَ ردَّ القضَاء ولكِنِّي أسْألُكَ اللُّطْف فِيه»، فإنَّ هَذَا لا يَجُوز لِأَنَّهُ قد جَاء في الحَدِيث: «**لا يَرُدُّ القَدَرَ إِلَّا الدُّعاء**»، أو «**القَضَاءَ إِلَّا الدُّعاء**»[(١)]، لا يَردُّه إلَّا الدُّعَاء.

ثُم إنَّ قوْلكَ: «لَا أسْألُكَ ردَّ القضَاء ولكِن أسْألُكَ اللُّطْفَ فِيه» كأنَّكَ ترَىٰ أنَّ هَذَا أمرٌ كَبيرٌ علَىٰ اللهِ أن يَرُد القضَاء بدُعائِك هَذَا.

وأنَّ قوْلكَ: «لا أسْألكَ رَدَّ القضَاء، ولكِنِّي أسْألُكَ اللُّطْف فِيه» كأنَّك تقُول: ما يهمُّني أنْ تقْضِي علَيَّ بفَقْر، أو بمَرض أو غير ذَلِكَ، لكِن ألْطف، هَذَا أيضًا خطأ أعْظَم، فاللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أوْسَع مِمَّا في قَلْبك لكِن يَأْخُذون بَعْض الألْفَاظ المُزَخْرفَة الَّتِي يُطْلِقُها أيُّ إنسَانٍ دُون تأمُّل ومِن غير رَوِيَّة، وإلَّا لو تأمَّل الإنسَان هَذَا الدُّعَاء لوجَدهُ خَطأً واضِحًا.

❑ قال البُخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٤٦٥] حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ. ح وَحَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ حَدَّثَنِي أَخِي عَبْدُ الْحَمِيدِ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَتِيقٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَلِي بْنِ حُسَيْنٍ أَنَّ حُسَيْنَ بْنَ عَلِي عَلَيْهِمَا ٱلسَّلَامُ أَخْبَرَهُ أَنَّ عَلِي بْنَ أَبِي طَالِبٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُول اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طَرَقَهُ وَفَاطِمَةَ بِنْتَ رَسُول اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْلَةً فَقَالَ لَهُمْ:

---

(١) ورد الحديث باللفظين، أما لفظ «القضاء» فقد أخرجه الترمذي (٢١٣٩) من حديث سلمان الفارسي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وحَسَّنه الألْبانيُّ في «صحيح الترغيب والترهيب» (١٦٣٩)، ولفظ: «القَدَر» أخرجه ابن ماجه (٩٠) من حديث ثوبان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وحَسَّنه الألْبانيُّ في «صحيح سنن ابن ماجه» (٣٢٤٨).

«أَلَا تُصَلُّونَ». قَالَ عَلِيٌّ: فَقُلْتُ: يَا رَسُول اللهِ، إِنَّمَا أَنْفُسُنَا بِيَدِ الله، فَإِذَا شَاءَ أَنْ يَبْعَثَنَا بَعَثَنَا، فَانْصَرَفَ رَسُول اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ قُلْتُ ذَلِكَ، وَلَمْ يَرْجِعْ إِلَيَّ شَيْئًا، ثُمَّ سَمِعْتُهُ وَهُوَ مُدْبِرٌ يَضْرِبُ فَخِذَهُ وَيَقُولُ: ﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا ﴿٥٤﴾﴾ [الكهف: ٥٤].

[أطرافه: ١١٢٧، ٤٧٢٤، ٧٣٤٧ - تحفة: ١٠٠٧٠]



الشَّاهِد من هَذَا الحَدِيث: **قَوْله:** «إِذَا شَاءَ أَنْ يَبْعَثْنَا بَعَثَنَا»، وفيه دليلٌ واضِحٌ علَىٰ: أنَّ أفعَال العِبَاد تقَع بمَشِيئَة الله، مع أنَّ فِعْل النَّائم وهو اسْتيقَاظه لَيْس باخْتِيَاره.

فقَد يُقَال: إنَّ الاسْتِدْلَال بذَلِكَ لا يَتِمُّ، لكِن مرَّتْ علَيْنا آياتٌ مُتعدِّدة تدلُّ علَىٰ أنَّ أفعَال العِبَاد تقَع في مَشِيئَته: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا فَعَلُوهُ﴾، وقَوْله تعالىٰ: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا فَعَلُوهُ﴾، وقَوْله تعالىٰ: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعْدِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ وَلَٰكِنِ ٱخْتَلَفُوا۟ فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ هَذَا الحَدِيث تقدَّم الكَلَام علَيْه.

❁ ❁ ❁

□ **قال البُخَاري رَحِمَهُ اللَّهُ:**

[٧٤٦٦] حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ، حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ، حَدَّثَنَا هِلَالُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُول اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: **«مَثَلُ الْمُؤمِنِ كَمَثَلِ خَامَةِ الزَّرْعِ، يَفِيءُ وَرَقُهُ مِنْ حَيْثُ أَتَتْهَا الرِّيحُ تُكَفِّئُهَا، فَإِذَا سَكَنَتِ اعْتَدَلَتْ، وَكَذَلِكَ الْمُؤمِنِ يُكَفَّأُ بِالْبَلَاءِ، وَمَثَلُ الْكَافِرِ كَمَثَلِ الْأَرْزَةِ صَمَّاءَ مُعْتَدِلَةً**

حَتَّى يَقْصِمَهَا الله إِذَا شَاءَ».

[طرفه: ٥٦٤٤ - تحفة: ١٤٢٣٩ - ٩/١٦٩]



هَذَا مثَل مِن أمْثال الرَّسُول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والأمْثَال في القُرآن والسُّنة تقرب المَعقُول إلىٰ العُقول؛ لِأَنَّهُا تضرب المَحسُوس مثلًا، وتَصَوُّر الإنسَان للمَحْسُوس أقرب مِن تصَوُّرِه للمَعقُول، قَالَ الله تعالىٰ: ﴿ وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَـٰلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ ۖ وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَـٰلِمُونَ ﴾.

وفِي ضَرْب الأمْثَال فائِدةٌ أصُولِيَّة فقْهِيَّة وهي: أنَّ كُل مِثَلٍ ضربَهُ اللهُ أو رسُولُه فهُوَ دَلِيلٌ علَىٰ: ثبُوت القِيَاس؛ لأنَّ المَقصُود به تمْثِيل هَذَا بهَذَا؛ فيَكُون مُثبِتًا للقِيَاس.

أمَّا المثَل الَّذِي ذكرَهُ الرَّسولُ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هنا فالمُرَاد مثل المُؤمِن بالنسبة لقضَاء اللهِ وقدَره: «كَمَثَلِ خَامَةِ الزَّرْعِ»، أي: ورَق الزَّرْع، فتَأتِيه الرِّياح العاصِفَة وتمِيله يمينًا ويَسارًا لكِنَّه باقٍ لا يَنكسِر، وإذَا سكنت الرِّيح عادَ إلىٰ وضْعِه فهُو ليِّن لا يَتكسَّر المُؤمِن كذَلِكَ في قضَاء اللهِ وقدَره، إنْ أصابَتْه الضَّراء صبَر، وإنْ أصابَتْه السَّراء شكَر ويصبر، وهُو معَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ في قضَائه وقدَره دَائمًا مُنبَسِط في الضَّراء وفي السَّراء.

لكِن الكَافِرَ كمثَل شجَرة الأَرُز صَلْبةٌ مُستقِيمَة.

وقَوله: «صَمَّاء»، يعني: لا تَلِين فإذَا جَاءتها الرِّيح العَاصِف مَاذَا تَعْمل؟ تكسرها ويقصِمُها الله عَزَّوَجَلَّ.

والشَّاهِد من هَذَا الحَدِيث: قَوله: «إِذَا شَاءَ».

فإذا قَالَ قائل: كَيْفَ المثَل بالنِّسْبة للكَافِر؟

قلنا: الكَافِر إذَا جَاءه القضَاء علَىٰ غَيْر مَا يُريد؛ ارتَدَّ، كمَا قَالَ الله تعالىٰ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعۡبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرۡفٖۖ فَإِنۡ أَصَابَهُۥ خَيۡرٌ ٱطۡمَأَنَّ بِهِۦۖ وَإِنۡ أَصَابَتۡهُ فِتۡنَةٌ ٱنقَلَبَ عَلَىٰ وَجۡهِهِۦ خَسِرَ ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةَ﴾، فيتَسخَّط، ويَكْره قضَاءَ الله، بل ويَكْره الله -وَالعِيَاذُ باللهِ- أمَّا المُؤمِن فهو رَاضٍ بقَضَاءِ الله عَزَّوَجَلَّ، صَابر مُحْتَسِب، فهُوَ وإنْ أصَابَتْه عوَاصِف القضَاء الشَّديدَة؛ لا يتأثَّر.

مَسْأَلَة: هل مِن المُمْكِن أنْ يَدعُو الإنسَان، ويَقُول: اللَّهُمَّ اغفِرْ لِي إنْ شِئْت؟

الجَوَاب: لَا؛ لِأنَّهَا مثل إنْ شاءَ الله، وإنْ كانَتْ تُسْتخْدَم بقلة، فهَذَا لا يَجُوز ما دامَ الرَّسول صَلَّىٰللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ نهىٰ عن ذَلِكَ.

مَسْأَلَة: قضِيَّة هل الإنسَان مُسَيَّر أم مُخيَّر، بمَاذَا يُرَد علَىٰ مَن يُجادِل فِيهَا ويَقُول: إنَّه مُجْبَر وليْسَ بمُسَيَّر؟

الجَوَاب: إذَا قَالَ هَذَا؛ فنَقولُ له: هل أنتَ الآن مُخيَّر في مُخاطَبتِنَا أَمْ لا؟ أو أجْبَرك أحد؟ قل: أنت الآن تَشْهد علَىٰ نفْسَك أنَّك مُخَير.

□ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٤٦٧] حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ، أَخْبَرَنا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ الله أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ رَسُول اللهِ صَلَّىٰللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وَهْوَ قَائِمٌ عَلَى الْمِنْبَرِ: «إِنَّمَا بَقَاؤُكُمْ فِيمَا سَلَفَ قَبْلَكُمْ مِنَ الأُمَمِ، كَمَا بَيْنَ صَلَاةِ الْعَصْرِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمس، أُعْطِي أَهْلُ التَّوْرَاةِ التَّوْرَاةَ، فَعَمِلُوا بِهَا حَتَّى انْتَصَفَ

النَّهار، ثُمَّ عَجَزُوا، فَأُعْطُوا قِيرَاطًا قِيرَاطًا، ثُمَّ أُعْطِي أَهْلُ الإِنْجِيلِ الإِنْجِيلَ، فَعَمِلُوا بِهِ حَتَّى صَلَاةِ الْعَصْرِ، ثُمَّ عَجَزُوا، فَأُعْطُوا قِيرَاطًا قِيرَاطًا، ثُمَّ أُعْطِيتُمُ الْقُرْآنَ فَعَمِلْتُمْ بِهِ حَتَّى غُرُوبِ الشَّمس، فَأُعْطِيتُمْ قِيرَاطَيْنِ قِيرَاطَيْنِ، قَالَ أَهْلُ التَّوْرَاةِ رَبَّنَا هَؤُلَاءِ أَقَلُّ عَمَلًا وَأَكْثَرُ أَجْرًا. قَالَ: هَلْ ظَلَمْتُكُمْ مِنْ أَجْرِكُمْ مِنْ شَيْءٍ؟ قَالُوا: لَا. فَقَالَ: فَذَلِكَ فَضْلِي أُوتِيهِ مَنْ أَشَاءُ».

[أطرافه: ٥٥٧، ٢٢٦٨، ٢٢٦٩، ٣٤٥٩، ٥٠٢١، ٧٥٣٣ - تحفة: ٦٨٥٥]



الشَّاهِد من هَذَا الحَدِيث: **قَوْله:** «مَنْ أَشَاءُ»، فأثْبتَ المَشِيئَة وهي مَشِيئَة في فِعْله لا في فِعْل العَبْد، وهَذَا مُتَفَق عليه المَشِيئَة في فِعْل الله مُتَّفق علَيْها حتَّىٰ عِندَ المُعتَزِلة الَّذِينَ هم القَدَرِيَّة يُثبِتُون مَشِيئَة اللهِ في فِعْله.

وفي هَذَا الحَدِيث دلِيلٌ علَىٰ: فضِيلَة هَذِهِ الأُمَّة، وفيه دلِيلٌ علَىٰ أنَّ مَن مَنع فَضْله فإنَّه لا يُؤاخذ (لَا يُلام) إذا كانَ قد أعطىٰ ذَا الحقِّ حقَّه، فهَؤلَاءِ الأُجَراء:

الأَوَّل: مِن أوَّل النَّهار إلىٰ انتِصَاف النَّهار، عامَلَهُم علَىٰ قِيرَاط.

والثَّانِي: مِن انْتِصَاف النَّهار إلىٰ صلَاة العَصْر، عاملَهُم أيضًا علىٰ قِيرَاط برضَاهُم.

والثَّالث: مِن صلَاة العَصْر إلىٰ الغُروب عاملَهُم علَىٰ قِيرَاطَيْن قِيرَاطَيْن.

فلَمْ يتبَقَّ حُجَّة للأَوَّلِين؛ لِأَنَّهُ لم يَمنَعْهُم حقَّهُم أعطَاهُم حقَّهم، فإذَا زادَ أحدًا فإنَّه لا يُقَالَ إنَّه ظلَم ما دَامَ الأَوَّلُون قد أُعطوا حقَّهم الَّذِي رَضوا به.

مَسْأَلَة: فإنْ قَالَ أحدٌ: وهل يُجْزِئ ذَلِكَ فِيمَا لو أعطَىٰ أولَاده شيئًا علىٰ دِرْهَم درهم ورَضوا به ثُم زادَ أحَدهم شيئًا؟

الجَوَاب: لا، لأنَّ أصْل العطِيَّة فِي الأوْلَاد يَجِب أنْ تكُون بالسَّوية بَيْن الذُّكُور، وعلَىٰ النِّصف فِي الإنَاث، وأنْ يعدل بيْنَهُم؛ للذَّكَر مِثْل حَظِّ الأُنْثيَيْن.

مَسْأَلَة: هل فِعْل المعَاصِي داخِلٌ مَشِيئَة الله؟

الجَوَاب: نعم، وهَذِهِ مرَّتْ علَيْنا، وقلنا: إنَّ العَاصِيَ ظَالمٌ لنَفْسِه كمَا في القُرآن: ﴿ وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن ظَلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ ﴾، فكَيْفَ يحْتَج بالقَدَر علَىٰ ظُلم نفْسِه معَ أنَّه لو ظلَمه غيرُه واحتَجَّ الظَّالم بالقدَر؛ فلا يَقْبَل، ثُم القدَر لا يُعْلَم، ونَحنُ الآن لا نَدْرِي مَاذَا قدَّر الله لنَا متَىٰ نَعْلم التَّقدِير؟ بعد الفِعْل.

إذًا؛ فنَحْن حِينَ إقْدَامنا علَىٰ الفِعْل لَيْس لنَا عُذر وليْسَ لنَا حُجَّة، وهَذَا الدَّلِيل العَقلِي.

أمَّا الدَّلِيل الشَّرعي فهو قَوْل اللهِ تعالىٰ: ﴿ رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ ﴾، وقَال تعالىٰ: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَىْءٍ ۚ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُوا۟ بَأْسَنَا﴾.

ولو كانُوا مُحِقِّين في قَوْلِهم مَا ذَاقُوا بأسَ الله، فالأدِلَّة السَّمعِيَّة والعَقلِيَّة كلها تقْطَع حُجَّة المُحْتج بالقدَر علَىٰ معَاصي اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

☐ قال البُخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٤٦٨] حَدَّثَنَا عَبْدُ الله الْمُسْنَدِيُّ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، أَخْبَرَنا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: بَايَعْتُ رَسُول اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي رَهْطٍ، فَقَالَ: «أُبَايِعُكُمْ عَلَى أَلَّا تُشْرِكُوا بِالله شَيْئًا، وَلَا تَسْرِقُوا، وَلَا تَزْنُوا، وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ، وَلَا تَأْتُوا بِبُهْتَانٍ تَفْتَرُونَهُ بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ، وَلَا تَعْصُونِي فِي مَعْرُوفٍ، فَمَنْ وَفَى

مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللهِ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَأُخِذَ بِهِ فِي الدُّنيَا فَهْوَ لَهُ كَفَّارَةٌ وَطَهُورٌ، وَمَنْ سَتَرَهُ اللهُ فَذَلِكَ إِلَى اللهِ إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ وَإِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ».

[أطرافه: ١٨، ٣٨٩٢، ٣٨٩٣، ٣٩٩٩، ٤٨٩٤، ٦٧٨٤، ٦٨٠١، ٦٨٧٣، ٧٠٥٥، ٧١٩٩، ٧٢١٣
- تحفة: ٥٠٩٤]



هَذِهِ البَيْعة تُسَمَّىٰ بَيْعة النِّسَاء، والبَيْعة: هي العَهْد والمِيثَاق، وتُسَمَّىٰ بَيْعَة؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ مِنهُما يَمُد باعَهُ إلىٰ الآخَر لإثْبَات هَذَا العَهْد، فيقول -مثلًا-: «مُدَّ يدَكَ أُبايِعُكَ علَىٰ كذَا وكذَا»، وهي بَيْعة النِّسَاء المَذكُورة فِي قَوْله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَىٰٓ أَن لَّا يُشْرِكْنَ بِٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾ إلىٰ آخره.

والشَّاهِد من هَذَا الحَدِيث **قوله**: «فَذَلِكَ إِلَىٰ الله، إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ، وَإِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ».

وفِي هَذَا الحَدِيث مِن الفوَائِد: أنَّ مَن أصَابَ شيئًا مِن هَذِهِ القَاذُورَات كالزِّنا، مثلًا أو قَتْل الأوْلَاد فأُخِذَ به في الدُّنيَا فهُوَ كفَّارةٌ له.

وعلَىٰ هَذَا: فالحُدود كفَّاراتٌ لأصْحَابها، فالزَّاني إذَا زنَا ثُم رَجم أو حدَّ، فإنَّ ذَلِكَ يَكُون كفَّارة له، لا يُعاقَب علَيْه في الآخِرَة.

ولا يشكل علَىٰ أنَّ الحُدود كفَّارات إلَّا قصَّة العُرَنِيِّينَ[1] الَّذِينَ يَسْعَوْن في

---

(١) هم قوم نزلت فيهم آية المحاربة، وسُموا بذَلِكَ نسبةً إلىٰ عُرَيْنَة، وهو حيٌّ مِن قضاعة، وقيل: حَيٌّ مِن بجيلة مِن قحْطَان.

الأرْض فسَادًا، قَالَ الله تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسۡعَوۡنَ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوٓاْ أَوۡ يُصَلَّبُوٓاْ أَوۡ تُقَطَّعَ أَيۡدِيهِمۡ وَأَرۡجُلُهُم مِّنۡ خِلَٰفٍ أَوۡ يُنفَوۡاْ مِنَ ٱلۡأَرۡضِۚ ذَٰلِكَ لَهُمۡ خِزۡيٞ فِي ٱلدُّنۡيَاۖ وَلَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٣](١)، فأثْبتَ لَهُم عقُوبتَيْن: عقوبةً في الدُّنيَا، وعقوبةً في الآخرة.

فإمَّا أنْ يُقَالَ: إنَّ هَؤلَاءِ لعِظَم جُرمِهم وفسَادهِم لَم يَكُن الحَدُّ مُكفرًا عنهم، وصارُوا يحدون في الدُّنيَا تقطعَ أيدِيهم وأرْجُلهم مِن خِلَاف ولَهُم في الآخِرَة عذَابٌ عَظِيم.

وإمَّا أنْ يقَالَ: إنه مُستَثْنىٰ، أو يقَالَ: إنَّ هَذَا مَنسُوخ، وإنَّ الحدود بعدُ صارَتْ كفَّارة لأصْحَابها، ولكِنَّكُم تَعلمُونَ أنَّ النَّسْخ يَحْتاج إلىٰ تعَذُّر إمْكَان الجَمْع، فإذَا أمْكَن الجَمْع فإنَّه لا نسخ، وإنْ كانَ الجَمْع هنا سهلًا، وهو أنْ نَقولُ هَذَا مُسْتَثْنىٰ، فالَّذِينَ يُحارِبُونَ اللهَ ورسُولَهُ ويَسعوْنَ في الأَرْض فسادًا يُسْتَثْنىٰ مِن بقِيَّة الحُدود.

مَسْأَلَة: هل العرنيين كانُوا مُسْلِمين أم لا؟

الجَوَاب: كانوا مُسْلِمين، ولكن بعض العُلمَاء قَالُوا: إنَّهم ارتَدُّوا بَعْد إسْلَامِهم، وإلَّا فَهُم قدِمُوا مُسْلِمين إلىٰ المَدِينَة.

---

(١) ذكَر قصة العُرَنِيِّين مسلمٌ (١٦٧١) عن أنس بن مالك: «أَنَّ نَاسًا مِنْ عُرَيْنَةَ قَدِمُوا عَلَىٰ رَسُولِ اللهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَدِينَةَ، فَاجْتَوَوْهَا، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنْ شِئْتُمْ أَنْ تَخْرُجُوا إِلَىٰ إِبِلِ الصَّدَقَةِ، فَتَشْرَبُوا مِنْ أَلْبَانِهَا وَأَبْوَالِهَا»، فَفَعَلُوا، فَصَحُّوا، ثُمَّ مَالُوا عَلَىٰ الرِّعَاءِ، فَقَتَلُوهُمْ وَارْتَدُّوا عَنِ الْإِسْلَامِ، وَسَاقُوا ذَوْدَ رَسُولِ اللهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَبَعَثَ فِي أَثَرِهِمْ فَأُتِيَ بِهِمْ، فَقَطَعَ أَيْدِيَهُمْ، وَأَرْجُلَهُمْ، وَسَمَلَ أَعْيُنَهُمْ، وَتَرَكَهُمْ فِي الْحَرَّةِ، حَتَّىٰ مَاتُوا».

مَسْأَلَة: ما حُكْم الاسْتِثْناء في الإيمَان؟

الجَوَاب: الاسْتِثْناء فِي الإيمَان يَنقَسِم إِلَىٰ ثلَاثة أقسَام: كُفْر، ووَاجِب، وجَائِز.

فإِذَا قَالَ: «أنا مُؤمِنٌ إنْ شَاء الله»، يُريد بذَلِكَ أَنَّه مُتَرَدِّد، يعني إنْ شاء الله أنا مُؤمِن؛ فهَذَا كُفْر؛ لأنَّ الإيمَان لَابُدَّ فيه مِن الجَزْم، وإذا قَالَ: «إنْ شاء الله» يَعْني أنه آمَنَ بمَشِيئَة الله يعني أنه آمِنٌ بمَشِيئَة الله؛ فهَذَا حقٌّ ولا بَأْسَ فيه.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ يَصِح فِي أَمْر الوَاقِع أَنْ يَقُول: إنْ شَاء الله؟

قلنا: كمَا قَالَ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ﴾، مَع أَنَّهم سيَدخُلون، وكمَا في قَوْلِ المُسْلِم علَىٰ القُبور: «وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ»[1]، يعني أنَّ لحُوقَنا بكُم سيَكُون بمَشِيئَة الله؛ فهَذَا حق؛ وعلَىٰ هَذَا فيَكُون تَعْليقه هنا تعْلِيلًا، أيْ أنَّ إيمَاني كانَ بمَشِيئَة الله.

أَمَّا الواجِب فهُو إذَا كان يُخشَىٰ علَىٰ نفسه العُجْب، وَأَنَّهُ نالَ الإيمان بمُجرَّد حوْلِه وقوَّته؛ فهُنَا يَجِب أنْ يَقُول: «إن شاء الله»؛ لدَفْع هَذَا المَعْنىٰ الفَاسِد، وعلَىٰ هَذَا فالَّذِي يقصد التَّبَرك بقَوْل: «أنا مُؤمِنٌ إنْ شاء الله» يَكُون استِثْناؤه جَائِز.

❑ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٤٦٩] حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ، حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ نَبِيَّ الله سُلَيْمَانَ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ كَانَ لَهُ سِتُّونَ امْرَأَةً فَقَالَ: لَأَطُوفَنَّ اللَّيْلَةَ عَلَى نِسَائِي، فَلْتَحْمِلْنَ كُلُّ امْرَأَةٍ وَلْتَلِدْنَ فَارِسًا يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ الله، فَطَافَ عَلَى نِسَائِهِ، فَمَا

---

(١) أخرجه مسلم (٢٤٩) من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

وَلَدَتْ مِنْهُنَّ إِلَّا امْرَأَةٌ وَلَدَتْ شِقَّ غُلَامٍ. قَالَ نَبِيُّ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَوْ كَانَ سُلَيْمَانُ اسْتَثْنَى لَحَمَلَتْ كُلُّ امْرَأَةٍ مِنْهُنَّ، فَوَلَدَتْ فَارِسًا يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ الله».

[أطرافه: ٢٨١٩، ٣٤٢٤، ٥٢٤٢، ٦٦٣٩، ٦٧٢٠ - تحفة: ١٤٤٥٧]



هَذَا الحَدِيث الشَّاهِد منه: **قَوْله**: «لَوْ كَانَ سُلَيْمَانُ اسْتَثْنَىٰ»، والمُرَاد بالاسْتِثْنَاء قَوْله: «إِنْ شَاءَ الله»، وسِيَاق الحَدِيث في اللَّفظ الآخَر أَصَح، وهو أَنَّ النِّسَاء كُنَّ تِسْعِين امرَأةٍ لا سِتِّين امْرأَة، وَأَنَّهُ قيل له: «قُل إِنْ شاءَ الله، فلَمْ يَقُل إِنْ شاءَ الله»، والبُخَاري كمَا هُو معلومٌ يَسُوق الحَدِيث بلفظٍ لا يُطابق التَّرجمَة؛ بناءً علىٰ لفظٍ آخَر يُطابِقُها إِمَّا أنه ذكَره في محلٍّ آخَر، وإِمَّا أَنَّه جَاء في روايةٍ لَيْسَتْ علىٰ شَرْطِه.

وقُلنا لكُمْ إِنَّ هَذَا فيه فائدة، وهي: حَمْل الإنسَان علىٰ البَحْث في حَدِيث هَل هُو علَىٰ شَرْطِه أو لَا، والبحث عن مَكَان الحَدِيث في الصَّحِيح.

مَسْأَلَة: الآلُوسِيُّ رحمه الله تعالىٰ[1] في تفْسِيره «رُوح المعَاني» جعَل هَذَا الشق الوَارِد في حَدِيث أبي هُريرة هو المَقصُود بقَوْله تعالىٰ: ﴿وَأَلْقَيْنَا عَلَىٰ كُرْسِيِّهِۦ جَسَدًا ثُمَّ أَنَابَ﴾، وكذَلِكَ ذهَبَ بعض المُعاصِرين للتَّفسِير بهَذَا، فهل هَذَا يصلح أو لا؟

الجَوَاب: لا يصلح، والصَّواب -والله أعلم- في قَوْله: ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَٰنَ وَأَلْقَيْنَا عَلَىٰ كُرْسِيِّهِۦ جَسَدًا ثُمَّ أَنَابَ﴾ أَنَّ المَعْنىٰ تصرُّف سُليْمَان في المُلك، وتَدْبيره له

(١) هو محمود بن عبد الله الحسيني الآلوسي، شهاب الدين، أبو الثناء، فقيه ومفسِّر ومحدِّث، ولد في بغداد سنة ١٢١٧هـ، له عدة كتب قيِّمة، أبرزها تفسيره الكبير «روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني» الذي استغرق تأليفه خمس عشرة سنة، توفي سنة ١٢٧٠هـ، في بغداد ودُفن فيها، انظر: «الأعلام» للزركلي (٧/ ١٧٦).

اختلَّ حتَّىٰ صارَ كالجسَدِ بِلَا رُوح، وبقِيَ علَىٰ هَذَا مُدَّةً اللهُ أعلم بها، ثُم أنابَ إلىٰ الله، وأعادَ اللهُ علَيْه قُوَّتهُ وسُلْطَته، وهَذَا المعنىٰ واضِح وليْسَ فيه ما يُذكَر مِن الإسْرَائِيلِيَّات قصَّة الخَاتَم والسَّمكَة وما أشبه ذَلِكَ.

مَسْأَلَة: فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: ما حُكْم الشَّرع في قُطَّاع الطَّريق؟

الجَوَاب: قلنا: كَيْفَ ما حكم الشرع؟ بل نَقولُ ما هو حُكْم الله.

فنَقولُ: قَالَ اللهُ فِي الَّذِينَ يَسْعَوْن فِي الأَرْض فسَادًا: ﴿أَن يُقَتَّلُوٓاْ أَوۡ يُصَلَّبُوٓاْ أَوۡ تُقَطَّعَ أَيۡدِيهِمۡ وَأَرۡجُلُهُم مِّنۡ خِلَٰفٍ أَوۡ يُنفَوۡاْ مِنَ ٱلۡأَرۡضِۚ ذَٰلِكَ لَهُمۡ خِزۡيٞ فِي ٱلدُّنۡيَاۖ وَلَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾، فأثْبتَ اللهُ الحَدَّ مَع قَوْله: ﴿وَلَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾.

❑ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٤٧٠] حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ الْحَذَّاءُ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُول اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ عَلَى أَعْرَابِيٍّ يَعُودُهُ فَقَالَ: «**لَا بَأْسَ عَلَيْكَ طَهُورٌ، إِنْ شَاءَ اللهُ**». قَالَ: **قَالَ الْأَعْرَابِيُّ: طَهُورٌ، بَلْ هِيَ حُمَّى تَفُورُ عَلَى شَيْخٍ كَبِيرٍ، تُزِيرُهُ الْقُبُورَ. قَالَ النَّبِيُّ** صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**فَنَعَمْ إِذًا**».

[أطرافه: ٣٦١٦، ٥٦٥٦، ٥٦٦٢ - تحفة: ٦٠٥٥ - ٩/١٧٠]


الشَّرح

قوله تعالى: «﴿ٱلۡأَعۡرَابُ أَشَدُّ كُفۡرٗا وَنِفَاقٗا وَأَجۡدَرُ أَلَّا يَعۡلَمُواْ حُدُودَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ﴾».

يَرجُو رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ له الخَيْر، ويقول: «**لا بَأسَ علَيْكَ، طَهورٌ إنْ شاءَ الله**»، لكن كأنَّ الحُمَّىٰ كانَتْ عليه شَدِيدَة، فقَالَ الأعرَابيُّ: طَهُور.

وهُنا الجُمْلَة استِفْهاميَّة، يعني: أَيَكُون هَذَا طَهُور؟ «بل هي حُمَّىٰ تَفُور، علَىٰ شَيخٍ كَبِير تزيره القُبور»، فقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**فنعَمْ إذًا**».

والظَّاهِرُ أنَّها أزارته القبُور؛ لأنَّ الرَّسول قَالَ: «**فنعَم إذًا**»، فحرَّم هَذَا الرَّجُل برَكةَ رَجاء الرَّسُول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بسَببِ أنَّ في قلبه شيئًا مِن الغضَب علَىٰ ما حصَلَ له.

❑ **قال البخاري** رَحِمَهُ اللهُ:

[٧٤٧١] حَدَّثَنَا ابنُ سَلَامٍ، أَخْبَرَنا هُشَيْمٌ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ، حِينَ نَامُوا، عَنِ الصَّلاة، قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِنَّ الله قَبَضَ أَرْوَاحَكُمْ حِينَ شَاءَ، وَرَدَّهَا حِينَ شَاءَ**». **فَقَضَوْا حَوَائِجَهُمْ وَتَوَضَّئُوا إِلَى أَنْ طَلَعَتِ الشَّمس وَابْيَضَّتْ فَقَامَ فَصَلَّى.**

[طرفه: ٥٩٥ - تحفة: ١٢٠٩٦]



الشَّاهِد من هَذَا قَوْله: «قَبَضَ أَرْوَاحَكُمْ حِينَ شَاءَ، وَرَدَّهَا حِينَ شَاءَ».

☐ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٤٧٢] حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ قَزَعَةَ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيم، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ وَالْأَعْرَجِ. وَحَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ حَدَّثَنِي أَخِي، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَتِيقٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: اسْتَبَّ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَرَجُلٌ مِنَ الْيَهُودِ، فَقَالَ الْمُسْلِم: وَالَّذِي اصْطَفَى مُحَمَّدًا عَلَى الْعَالَمِينَ فِي قَسَمٍ يُقْسِمُ بِهِ، فَقَالَ الْيَهُودِيُّ: وَالَّذِي اصْطَفَى مُوسَى عَلَى الْعَالَمِينَ، فَرَفَعَ الْمُسْلِم يَدَهُ عِنْدَ ذَلِكَ فَلَطَمَ الْيَهُودِيُّ، فَذَهَبَ الْيَهُودِيُّ إِلَى رَسُول اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَخْبَرَهُ بِالَّذِي كَانَ مِنْ أَمْرِهِ وَأَمْرِ الْمُسْلِم، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **«لَا تُخَيِّرُونِي عَلَى مُوسَى، فَإِنَّ النَّاس يَصْعَقُونَ يَوْم الْقِيَامَة فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يُفِيقُ، فَإِذَا مُوسَى بَاطِشٌ بِجَانِبِ الْعَرْشِ، فَلَا أَدْرِي أَكَانَ فِيمَنْ صَعِقَ فَأَفَاقَ قَبْلِي أَوْ كَانَ مِمَّنِ اسْتَثْنَى الله»**.

[أطرافه: ٢٤١١، ٣٤٠٨، ٣٤١٤، ٦٥١٧، ٦٥١٨، ٧٤٢٨ - تحفة: ١٥١٢٧، ١٥٢٦٠، ١٣٢٤٥، ١٣٩٥٦]



الشَّاهِد: **قوله:** «أَوْ كَانَ مِمَّنِ اسْتَثْنَىٰ الله»؛ لأنَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ استثنىٰ هَذَا بالمَشِيئَة فقَالَ: ﴿فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ﴾.

وفي هَذَا دليل علىٰ: توَاضُع النَّبِيّ -صلىٰ الله عليه وآله وسلم- حيث قَالَ: **«لا تخَيرُونِي علَىٰ مُوسَىٰ»**، كما قَالَ أيضًا: **«لا يَنْبَغِي لِعَبْدٍ أَنْ يَقُولَ: أَنَا خَيْرٌ مِنْ يُونُس بْنِ مَتَّىٰ»**[1]، وذَلِكَ مِن توَاضُعِه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ومعنىٰ: **«لا تُخَيِّرونِي»**، أيْ: لا تقولوا: هو خير مِن كذا، وهَذَا من التواضع، وإلا فلا شك أن الرَّسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هو خير

(١) أخرجه البخاري (٣٣٩٥)، ومسلم (٢٣٧٧) من حديث ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

الأَنْبِيَاء: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَٰتٍ﴾.

مَسْأَلَة: في «صحيح مُسْلِم» عَن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّه تَنام عيْنَاهُ ولا يَنام قلْبُه، فكَيْفَ نفسر هَذَا؟

الجَوَاب: يقَالَ: إنَّ القُوىٰ البَاطِنَة باقِيَة علَىٰ اليَقظَة، وأمَّا القُوىٰ الظَّاهرَة فإنَّها نائمَة، الإحسَاس الظَّاهري كالرُّؤيَا بالعَيْنِ، والسَّمع بالأذُن، والشَّم بالأَنف؛ هَذِهِ تَزُول بالنَّوم حتَّىٰ مِن الرَّسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أمَّا القُوَىٰ البَاطِنَة عقله فإنَّه لا يَزُول؛ ولهَذَا قَالَ العُلمَاء: إنَّ نَوْم النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لا ينقض الوُضُوء.

مَسْأَلَة: هل الحُدود تُطبَّق علَىٰ الكُفَّار؟

الجَوَاب: الكُفَّار إذا كانُوا حَربِيِّين فدِمَاؤهُم هَدَر، وإذا كانَ لهُم عهدٌ أو أمَانٌ أو ذِمَّةٌ فإنَّه تُطبَّق علَيهِم الأحْكَام والحُدود فِيمَا يَعتَقِدُون تَحْرِيمه كَالزِّنا مَثلًا؛ ولهَذَا أقام النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حدَّ الزِّنا علَىٰ اليَهودِيَّيْن -اليَهُودي الَّذِي زنَىٰ بيهُودِيَّة-[1]، أمَّا ما لا يَعتقِدُون تَحْرِيمه فإنَّهم لا يُحَدُّون له ولا يُمنعُونَ منه أيضًا، لكن يُمنَعُون مِن إظْهَاره؛ كشُرب الخَمْر، إذَا شرِبُوا الخَمْر فإنَّا لا نتعَرَّض لهُم، لكن نمْنَعهُم مِن إظْهَاره.

---

(١) والقصة أخرجها مسلم (١٦٩٩) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُتِيَ بِيَهُودِيٍّ وَيَهُودِيَّةٍ قَدْ زَنَيَا، فَانْطَلَقَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّىٰ جَاءَ يَهُودَ، فَقَالَ: «مَا تَجِدُونَ فِي التَّوْرَاةِ عَلَىٰ مَنْ زَنَىٰ؟» قَالُوا: نُسَوِّدُ وُجُوهَهُمَا، وَنُحَمِّلُهُمَا، وَنُخَالِفُ بَيْنَ وُجُوهِهِمَا، وَيُطَافُ بِهِمَا، قَالَ: «فَأْتُوا بِالتَّوْرَاةِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ»، فَجَاءُوا بِهَا فَقَرَءُوهَا حَتَّىٰ إِذَا مَرُّوا بِآيَةِ الرَّجْمِ، وَضَعَ الْفَتَىٰ الَّذِي يَقْرَأُ يَدَهُ عَلَىٰ آيَةِ الرَّجْمِ، وَقَرَأَ مَا بَيْنَ يَدَيْهَا، وَمَا وَرَاءَهَا، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ سَلَامٍ، وَهُوَ مَعَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مُرْهُ فَلْيَرْفَعْ يَدَهُ. فَرَفَعَهَا، فَإِذَا تَحْتَهَا آيَةُ الرَّجْمِ، فَأَمَرَ بِهِمَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَرُجِمَا». قال عبد الله بن عمر: «كُنْتُ فِيمَنْ رَجَمَهُمَا، فَلَقَدْ رَأَيْتُهُ يَقِيهَا مِنَ الْحِجَارَةِ بِنَفْسِهِ».

□ **قال البخاري** رَحِمَهُ اللَّهُ:

[٧٤٧٣] حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي عِيسَى، أَخْبَرَنا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَخْبَرَنا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**الْمَدِينَةُ يَأْتِيهَا الدَّجَّالُ فَيَجِدُ الْمَلَائِكَةَ يَحْرُسُونَهَا فَلَا يَقْرَبُهَا الدَّجَّالُ وَلَا الطَّاعُونُ إِنْ شَاءَ اللهُ**».

[أطرافه: ١٨٨١، ٧١٢٤، ٧١٣٤ - تحفة: ١٢٦٩]



الشَّاهِد من هَذَا الحَدِيث **قَوْله**: «إِنْ شَاءَ الله»، وفي هَذَا بُشرَىٰ لأهل المَدِينَة أَنَّ الدَّجَال لَا يدخُل علَيْهم المَدِينَة، وأنَّ الطَّاعُون أيضًا لا يَقَع فيها، ولكِنَّ قوْل الرَّسُول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «إن شاء الله» يَحتمِل أنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَه تبرُّكًا وتحقيقًا، ويحْتَمل أنَّه قَالَه تردُّدًا وتعْلِيقًا، وَأَنَّهُ يُمكِن أنْ يَأْتِيَها الطَّاعُون، أمَّا الدَّجال فقد جاء في أحَاديث كَثِيرَة بدُونِ اسْتِثْناء أنَّه لا يَدخُلها، ولكِن لَا يَعنِي ذَلِكَ أنَّ كُل مَن فيها يَسْلم مِن فِتْنته؛ لأنَّ المَدِينَة حِينَئِذٍ ترجُف ثلَاث رَجْفات فيَخْرج منها (أي: مِن المَدينَة) مَن كان مُنافقًا أو كَافِرًا أو ما أشْبَه ذَلِكَ(١).

وقَوْله: «إِنْ شَاءَ الله»، قيل: هَذَا الاسْتِثْناء مُحتمل للتَّعليق، ومُحتملٌ للتَّبرُّك، وهو أَوْلَىٰ.

وقيل: إنَّه يتعَلَّق بالطَّاعُون فقط، وفيه نظر.

---

(١) أخرج البخاري (٧١٢٤) من حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: قال النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**يَجِيءُ الدَّجَّالُ، حَتَّىٰ يَنْزِلَ فِي نَاحِيَةِ المَدِينَةِ، ثُمَّ تَرْجُفُ المَدِينَةُ ثَلاثَ رَجَفَاتٍ، فَيَخْرُجُ إِلَيْهِ كُلُّ كَافِرٍ وَمُنَافِقٍ**».

وحديث مِحْجَن بن الأدرع[1] المَذكُور آنفًا يُؤيد أنه لكُلٍّ مِنهُما.

وقَالَ القَاضِي عِيَاض: في هَذِهِ الأحاديث حُجَّة لأهل السُّنة في صحَّة وجُودِ الدَّجَّال، وحديث مِحْجَن بن الأدرع يقول -وهو عند أحمد، والحاكم في ذكر المَدِينَة-: «**ولا يَدخُلُهَا الدَّجَّالُ إنْ شاء اللهُ، كُلَّمَا أرَادَ دُخولَهَا تلَقَّاهُ بكُلِّ نقبٍ مِن أنقَابِهَا ملَكٌ مُصلتٌ سَيْفه يمْنَعه عنْهَا**»[2].

وعند الحاكم مِن طَريق أبي عبد الله القراظ[3]، سمعت سعد بن مالك وأبا هريرة يقولان: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**اللَّهُمَّ بَارِكْ لِأَهْلِ المَدِينَةِ...**» الحَدِيث، وفيه: «**أَلَا إنَّ المَدِينَةَ مُشْتَبِكَةٌ بِالمَلَائِكَة عَلَىٰ كُلِّ نَقَبٍ مِنْ أَنْقَابِهَا مَلَكَانِ يَحْرُسَانِهَا، لا يَدْخُلُهَا الطَّاعُونُ وَلا الدَّجَّالُ**»[4].

---

(١) الصحابي الجليل محجن بن الأدرع الأسلمي، من ولد أسلم بن أفصىٰ بن حارثة بن عمرو بن عامر، كان قديم الإسلام، من كبار الرماة، كان من سكان المدينة، ثم سكن البصرة، وهو الذي اختطَّ مسجدَها، وعُمِّر طويلًا، توفي بالمدينة آخر أيام معاوية بن أبي سفيان رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، انظر: «الاستيعاب في معرفة الأصحاب» (٣/ ١٣٦٣).

(٢) أخرجه أحمد في «المسند» (٣/ ٢٩٢) (١٤١٤٤) من حديث جابر بن عبد الله رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، ولفظه: «**نِعْمَتِ الْأَرْض الْمَدِينَةُ إِذَا خَرَجَ الدَّجَّالُ عَلَىٰ كُلِّ نَقْبٍ مِنْ أَنْقَابِهَا مَلَكٌ لا يَدْخُلُهَا فَإِذَا كَانَ كَذَٰلِكَ رَجَفَتْ الْمَدِينَةُ بِأَهْلِهَا ثَلَاثَ رَجَفَاتٍ لا يَبْقَىٰ مُنَافِقٌ وَلَا مُنَافِقَةٌ إِلَّا خَرَجَ إِلَيْهِ**»، وصَحَّحه الألْبَانيُّ في «السلسلة الصحيحة» (٣٠٨١).

(٣) هو دينار أبو عبد الله القرَّاظ الخُزاعي مولاهم، المدني، كان يبيع القَرظ، تابعي، روىٰ عن سعد بن أبي وقاص، ومعاذ بن جبل، وأبي هريرة، وعنه: عمرُ بنُ نُبيهٍ الكَعبي، ومحمدُ بن عمرو، وموسىٰ بن عبيدة، وأسامة بن زيد الليثي، وآخرون. وكان ذا صلاح ووقارٍ وفَضل، انظر: «تاريخ الإسلام» (٣/ ٤٢)، «تهذيب الكمال» (٨/ ٥٠٦).

(٤) أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٨٦٢٨)، وقال الحاكم: «صحيح علىٰ شرط مسلم، ولم يخرجاه»، =



قَالَ ابْنُ العرَبِي: «يُجْمَع بين هَذَا وبين قَوْله: «عَلَىٰ كُلِّ نَقَبٍ مَلَكًا» أنَّ سَيْفَ أحَدهُما مسْلُول والآخر بخِلَافه»(١).

علَىٰ كلِّ حَال؛ صَار فِي احْتِمَالِ أنَّه للتَّبرُّك أو للتَّعلِيق أنه عائدٌ علَىٰ الطَّاعُون فقط.

والظَّاهِر -والله أعلم- أنَّه للتَّبرك والتَّحقِيق.

❑ قال البُخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٤٧٤] حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ، فَأُرِيدُ إِنْ شَاءَ اللهُ أَنْ أَخْتَبِيَ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لأُمَّتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ**».

[طرفه: ٦٣٠٤ - تحفة: ١٥١٧١]



الشَّرح

الشَّاهِد من هَذَا الحَدِيث قَوْله: «فَأُرِيدُ إِنْ شَاءَ اللهُ أَنْ أَخْتَبِيَ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لأُمَّتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ» وهَذَا مِن فَضْلِه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ علَىٰ أُمَّتِه أنَّه اخْتبَأ الدَّعوة المُستجَابَة له لهَذِهِ الغَاية أنْ تكُونَ شفَاعةً لأُمَّتِه يَوْم القِيَامَة.

مَسْأَلَة: ثبتَ أنَّ النَّبِيَّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دعَا دعَوَات كثِيرَة فاسْتُجِيبَ له، فهَلْ هَذَا يُنافِي الحَدِيث؟

=

ووافقه الذهبي.

(١) انظر: «تحفة الأحوذي» (٦/ ٤٢٢).

الجَوَاب: لا، ما يُنَافي، لكن هَذِهِ دعْوَة أخْبر بها أنَّه سَيُسْتَجابُ لهَا، أمَّا الدَّعوَات الأخْرَىٰ فهُوَ يدْعُو ولكِنَّه لم يُضمَن له الإجَابَة، فكُل النَّاس يَدعُون يُستَجاب لَهُم حتَّىٰ مِن دُونِ الأنْبِيَاء.

□ **قال البُخاري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٤٧٥] حَدَّثَنَا يَسَرَةُ بْنُ صَفْوَانَ بْنِ جَمِيلٍ اللَّخْمِيُّ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيم بْنُ سَعْدٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُنِي عَلَى قَلِيبٍ، فَنَزَعْتُ مَا شَاءَ الله أَنْ أَنْزِعَ، ثُمَّ أَخَذَهَا ابْنُ أَبِي قُحَافَةَ فَنَزَعَ ذَنُوبًا أَوْ ذَنُوبَيْنِ وفِي نَزْعِهِ ضَعْفٌ، وَاللهُ يَغْفِرُ لَهُ، ثُمَّ أَخَذَهَا عُمَرُ فَاسْتَحَالَتْ غَرْبًا، فَلَمْ أَرَ عَبْقَرِيًّا مِنَ النَّاس يَفْرِي فَرِيَّهُ، حَتَّى ضَرَبَ النَّاس حَوْلَهُ بِعَطَنٍ**».

[أطرافه: ٣٦٦٤، ٧٠٢١، ٧٠٢٢ - تحفة: ١٣١٠٧ - ٩/١٧١]



الله أكبر، هَذِهِ أُوِّلَت بالخِلَافة، والضَّعْف الَّذِي حصَل لأبي بَكْرٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ زَالَ اللَّوْم عنه بقَوْل النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**وَاللهُ يَغْفِرُ لَهُ**»، وهو أيضًا ضَعفٌ نِسْبِيٌّ بالنِّسْبَة لِمَا حصَل مِن عُمر بن الخَطَّاب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، لأنَّ الفتُوحَات في عَهْد عُمَر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أكثَر بكَثِير مِن الفتُوحَات في عَهْد أَبِي بَكْر، فإنَّ أبا بَكْر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ اشتَغل بحَرْب الرِّدَّة، وبأشْيَاء داخلِيَّة، ولم تَنتشِر الفتُوحَات في عَهْدِه كمَا انتشَرَتْ في عهْدِ عُمَر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، ومع ذَلِكَ فإنَّ الرَّسُول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بادرَ فقَالَ: «**واللهُ يَغفِرُ لَهُ**»، وحِينَئِذٍ يَندفِع اللَّوْم

ويتم النَّقص الَّذِي ذكرَهُ النبيُّ صلىٰ الله عليه وآله وسلم.

والشَّاهِد من هَذَا الحَدِيث **قوله**: «فَنَزَعْتُ مَا شَاءَ الله أَنْ أَنْزِعَ»، إِثْبَات المَشِيئَة.

وقوله: «فَاسْتَحَالَتْ غَرْبًا، فَلَمْ أَرَ عَبْقَرِيًّا مِنَ النَّاس يَفْرِي فَرِيَّهُ، حَتَّىٰ ضَرَبَ»، «فَاسْتَحَالَتْ»، يعني تحَوَّل إِلَىٰ غرْب، والغرْب هو الدَّلو الكبير.

وقوله: «فَلَمْ أَرَ عَبْقَرِيًّا»، العبقريُّ هو الجَيِّد القوِيُّ «مِن النَّاس يفري فريَّه» يعني يَنْزِع النَّاس عنه.

❑ **قال البخاري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٤٧٦] حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ بُرَيْدٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَتَاهُ السَّائِلُ -وَرُبَّمَا قَالَ جَاءَهُ السَّائِلُ- أَوْ صَاحِبُ الْحَاجَةِ قَالَ: «**اشْفَعُوا فَلْتُؤْجَرُوا، وَيَقْضِي اللهُ عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ مَا شَاءَ**».

[أطرافه: ١٤٣٢، ٦٠٢٧، ٦٠٢٨ - تحفة: ٩٠٣٦]



الشَّاهِد فِي هَذَا قَوْله: «عَلَىٰ لِسَانِ رَسُولِهِ مَا شَاءَ»، وفي الحَدِيث دلِيلٌ علَىٰ استِحْبَاب الشَّفاعَة لِصَاحب الحاجَة، وهَذَا مشْرُوطٌ بمَا إذا لم يَكُن في ذَلِكَ مَفْسَدة، فإنْ كان فِي ذَلِكَ مفْسدَة؛ فإنَّ الشَّفاعَة لا تصْلح، لأنَّ الشَّفاعَة مَصلحةٌ مَحدُودَة ترجع إلىٰ صاحبها الَّذِي شُفع له، فإذَا كان ذَلِكَ يتَضمَّن مفْسَدة عامَّة أو مفسَدة خاصَّة علَىٰ نفْس المَشفُوع له فإنَّها لا تُشرَع، فلو جَاء شَخص يَسأل نفَقةً وأنا أعْلَم أنَّه إذَا أُعطِيَ

النَّفقَة سوف يبذِّرهَا ويَشْتَري بها مَا يَحْرُم مِن دُخَانٍ أو غيره؛ فحِينئذٍ لا تُشْرَع الشَّفاعَة؛ لأنَّ هَذِهِ الشَّفاعَة سَتُؤدِّي إِلَىٰ شيءٍ مُحَرَّم، وكذَلِكَ إذَا كانَ يَخْشَىٰ مِن مَفْسَدةٍ عامَّةٍ، بحَيْث إذا شفعت له صَار هَذَا وسيلةً إلىٰ أنْ يسْتَعمل النَّاس الرَّشاوي والوَسَائط الَّتِي ليْسَ لهَا حقٌّ فهَذَا أيضًا لا نَشْفع لهُ أمَّا إذا لم يَكُن ذَلِكَ مفْسَدة فلَاشكَّ أنَّ الشَّفاعَة للنَّاس وقضَاء حوَائجَهُم مِمَّا يُؤمَر به شرعًا.

مَسْألَة: هل الشَّفاعَة في الوَظَائف جَائِزَة؟

الجَوَاب: الشَّفاعَة في الوظَائف جائزةٌ بشروط:

أولًا: أنْ يَكُون المَشفُوع له أهلًا لهَا.

ثانيًا: ألَّا يَكُون قد تشَوَّف لها مَن هو أحقُّ به منها، فإنْ كان قد تشَوَّف لها مَن هو أحق به مِنْها فإنَّه لا يَجُوز الشَّفاعَة، أمَّا إذا كان كلُّهم واحِد؛ فالظَّاهر لي أنَّه إذا كانَ ليْسَ هُناك مُزاحَمة فلَا بَأس.

مَسْألَة: الَّذِينَ يُؤلِّفُون كُتبًا ويُسَمُّونها «عبْقَريَّة محمَّد»، و«عبقرِيَّة عُمَر»، فهل هَذَا صحيح؟

الجَوَاب: أمَّا عُمَر لا بأس، وأما النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فلَا.

❑ قال البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ:

[٧٤٧٧] حَدَّثَنَا يَحْيَى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ هَمَّامٍ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**لَا يَقُلْ أَحَدُكُمُ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي إِنْ شِئْتَ، ارْحَمْنِي إِنْ شِئْتَ، ارْزُقْنِي إِنْ شِئْتَ، وَلْيَعْزِمْ مَسْأَلَتَهُ، إِنَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ، لَا مُكْرِهَ لَهُ**».

[طرفه: ٦٣٣٩ - تحفة: ١٤٧٣١]



الشَّاهِد **قَوْله**: «إِنْ شِئْتَ»، لكِنَّه سبَق بلَفْظٍ أعَم[1]، حيث قَالَ: «**إِذَا دعَا أَحَدُكُم**» فيَكُون أعَمَّ مِن طَلَبِ المَغفِرَة أو طَلَب الرَّحمَة.

❑ **قال البخاري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٤٧٨] حَدَّثَنَا عَبْدُ الله بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو حَفْصٍ عَمْرٌو، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ الله بْنِ عَبْدِ الله بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ تَمَارَى هُوَ وَالْحُرُّ بْنُ قَيْسِ بْنِ حِصْنٍ الْفَزَارِيُّ فِي صَاحِبِ مُوسَى أَهُوَ خَضِرٌ، فَمَرَّ بِهِمَا أُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ الْأَنْصَارِيُّ، فَدَعَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ فَقَالَ: إِنِّي تَمَارَيْتُ أَنَا وَصَاحِبِي هَذَا فِي صَاحِبِ مُوسَى الَّذِي سَأَلَ السَّبِيلَ إِلَى لُقِيِّهِ، هَلْ سَمِعْتَ رَسُول اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَذْكُرُ شَأْنَهُ قَالَ: نَعَمْ إِنِّي سَمِعْتُ رَسُول اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «**بَيْنَا مُوسَى فِي مَلإٍ بَنِي إِسْرَائِيلَ إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ هَلْ تَعْلَمُ أَحَدًا أَعْلَمَ مِنْكَ فَقَالَ مُوسَى لَا. فَأُوحِيَ إِلَى مُوسَى بَلَى عَبْدُنَا خَضِرٌ. فَسَأَلَ مُوسَى السَّبِيلَ إِلَى لُقِيِّهِ، فَجَعَلَ الله لَهُ الْحُوتَ آيَةً وَقِيلَ لَهُ إِذَا فَقَدْتَ الْحُوتَ فَارْجِعْ فَإِنَّكَ سَتَلْقَاهُ. فَكَانَ مُوسَى يَتْبَعُ أَثَرَ الْحُوتِ فِي الْبَحْرِ فَقَالَ فَتَى مُوسَى لِمُوسَى: أَرَأَيْتَ إِذْ أَوَيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ فَإِنِّي نَسِيتُ الْحُوتَ وَمَا أَنْسَانِيهِ إِلَّا الشَّيْطَان أَنْ أَذْكُرَهُ، قَالَ مُوسَى: ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِي، فَارْتَدَّا عَلَى آثَارِهِمَا قَصَصًا فَوَجَدَا خَضِرًا، وَكَانَ مِنْ شَأْنِهِمَا مَا قَصَّ اللهُ**».

[أطرافه: ٧٤، ٧٨، ١٢٢، ٢٢٦٧، ٢٧٢٨، ٣٢٧٨، ٣٤٠٠، ٣٤٠١، ٤٧٢٥، ٤٧٢٦، ٤٧٢٧، ٦٦٧٢ - تحفة: ٣٩ - ٩/١٧٢]

(١) وذلك في حديث رقم (٧٤٦٤)، ولفظه: «إِذَا دَعَوْتُمُ الله فَاعْزِمُوا فِي الدُّعَاءِ».

الشَّرح

الشَّاهِد من هَذَا الحَدِيث **قَوْله**: «﴿سَتَجِدُنِيٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ صَابِرًا﴾».

مَسْأَلَة: مِن النَّاس مَن يَقُول بحيَاةِ الخَضِر، فهل هَذَا صحيح؟

الجَوَاب: لا، الصَّحِيح أنه ليس بحيٍّ كمَا قَالَ شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: لو كَانَ حيًّا لوجَبَ عليه أنْ يأتِيَ إلىٰ النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ويُؤمِن به ويَتَّبعه، لِأَنَّهُ ما مِن أحدٍ يَسْمَع بالرَّسُول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُم لا يُؤمِن بمَا جاءَ به إلَّا كانَ مِن أصْحَاب النَّار.

مَسْأَلَة: هل يُعَد الخَضِر نبيًّا من الأَنْبِيَاء؟

الجَوَاب: الصَّحِيح أنَّه ليس بنبيٍّ، لكِنَّه عبدٌ أعطَاه الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ معْلُومَات [عِلْمًا] ليَتبيَّن بذَلِكَ أنَّ قوْل مُوسَىٰ إنَّه أعْلَم أهل الأَرْض أنه ليْسَ الأمْر كمَا قَالَ، مع العِلْم بأنَّ مُوسَىٰ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ أفْضَل مِن الخَضِر.

مَسْأَلَة: قَوْله في الآية: «﴿وَمَا فَعَلْتُهُۥ عَنْ أَمْرِى﴾» كَيْفَ نوجِّهُه ما دامَ أنَّ الخَضِر ليْسَ بنَبيٍّ علَىٰ الرَّاجِح؟

الجَوَاب: إلْهَام مِثْل ما أنَّ الله أَوْحَىٰ ﴿إِلَى ٱلنَّحْلِ أَنِ ٱتَّخِذِى مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ ٱلشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ﴾.

مَسْأَلَة: إرْسَال مُوسىٰ للخَضِر، هل هَذِهِ مُعاتَبة علىٰ قَوْله لَا يَعْلَم أحدًا مِن أهْل الأَرْض أعْلَم منه؟

الجَوَاب: نعم، هَذِهِ كأنَّها مُعاتَبة مِن الله عَزَّوَجَلَّ لمُوسَىٰ علَىٰ قَوْله إنَّه لا يَعْلَم أحدًا مِن أهْل الأَرْض أعْلَم منه.

مَسْأَلَةَ: الَّذِي يَقُول بأَنَّ الخَضِر أَفْضَلُ مِن الرُّسُل هل يَكْفُر؟

الجَوَاب: لعَلَّ هَذَا من الصُّوفِيَّة، ولعَلَّ عندهم كُفرًا أعْظَم مِن هَذَا؛ لأنَّ بَعْض غُلاة الصُّوفيَّة يَقُولُونَ إنَّ الأوْلِيَاء أفْضَل مِن الأَنْبِيَاء، والأَنْبِيَاء أفْضَل مِن الرُّسُل؛ لأنَّ الرُّسُل خدَم، والأَنْبِيَاء مِن النُّبوة وهي الرِّفعة، وفرْقٌ بَيْن ما يَكُون عاليًا وبَيْن ما يَكُون خادِمًا؛ ولِهَذَا يُنشِدُون مِن أشعَارهِم:

مَقَامُ النُّبُوَّةِ فِي بَرْزَخٍ فُوَيْقَ الرَّسُولِ وَدُونَ الوَلِي

والَّذِي يقول إنَّ الخَضِر أفْضَل مِن الرُّسل كاذِبٌ، لَاشكَّ أنه كاذِبٌ.

صحيحٌ إنَّه فُضِّلَ علَىٰ مُوسَىٰ في هَذِهِ المسَائل الثَّلاث فقط.

مَسْأَلَةَ: الَّذِينَ قَالُوا بأَنَّ الخَضِر نبيٌّ استدَلُّوا بقَوْل اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿ءَاتَيْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾، وأيضًا بقَوْله لمُوسَىٰ: ﴿وَمَا فَعَلْتُهُۥ عَنْ أَمْرِى﴾.

وقَوْل النَّبيِّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**يَرْحَمُ اللهُ مُوسَىٰ، لَوَدِدْنَا لَوْ صَبرَ حَتَّىٰ يُقصَّ عَلَيْنَا مِنْ أَمْرِهِمَا**»[1]، يعني أنه عنده عِلْم؟

الجَوَاب: لَاشَكَّ أنَّ عنده عِلْم، لكِن كُل هَذَا العِلْم ليْسَ عِلْمَ نُبوَّة، وليس للخضِر قَومٌ، ولم يَقُل إنه نبيٌّ، ولم يُذكَر في الأَنْبِيَاء في القُرآن.

فالنُّبوة تَحْتاج إلىٰ ثُبوتِ أمرٍ لَاشكَّ فيه؛ لِأَنَّهَا عقيدةٌ يأتي أمر مُحتَمل ثم نَقولُ هو نبِيٌّ.

---

(١) أخرجه البخاري (١٢٢) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وقلنا سابقًا هَذَا عِلْم إلْهَام، رُبما يُؤتِي اللهُ الإنسَان الَّذِي يُتَابع له أصُول يُعطيه عِلْمًا مِن عنده؛ فيَكُون مِن بَابِ الكَرامَات.

وهَذَا عُمر بن الخَطَّاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كُشِفَ له عن سارِيَةٍ وهو في العِرَاق[(١)]، وأبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كُشِفَ له عمَّا في بَطْن زَوْجَته، فقَدْ يُعطِي اللهُ أحدًا كرَامَة[(٢)].

❑ قال البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ:

[٧٤٧٩] حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ. وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ

---

(١) رواه أبو بكر بن خلاد في «الفوائد» (١/ ٢١٥/ ٢)، وحسنه الألباني في «الصَّحيحة» (١١١٠)، وقال: «فتبين مما تقدم أنه لَا يصح شيء من هذه الطرق إِلَّا طريق ابن عجلان، وليس فيه إِلَّا مُناداة عمر: «يا سارية الجبل»، وسماع الجيش لندائه، وانتصاره بسببه، ومما لَا شك فيه أن النداء المذكور إنما كان إلهامًا من الله تعالىٰ لعمر، وليس ذلك بغريب عنه، فإنه «مُحَدَّث» كما ثبت عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولكن ليس فيه أن عمر كُشف له حال الجيش، وأنه رآهم رأي العين، فاستدلال بعض المتصوفة بذلك علىٰ ما يزعمونه من الكشف للأولياء، وعلىٰ إمكان اطلاعهم علىٰ ما في القلوب من أبطل الباطل، كيف لَا؟! وذلك من صفات رب العالمين المنفرد بعلم الغيب، والاطلاع علىٰ ما في الصدور، وليت شعري، كيف يزعم هؤلاء ذلك الزعم الباطل، والله عَزَّ وَجَلَّ يقول في كتابه: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ﴾، فهل يعتقدون أن أولئك الأولياء رُسلٌ من رسل الله حتىٰ يصح أن يقال: إنهم يطلعون علىٰ الغيب بإطلاع الله إياهم؟!! سبحانك هذا بهتان عظيم» اهـ.

(٢) أخرجه مالك في «الموطأ» (٢/ ٧٥٢) في الأقضية، باب ما لا يجوز من النحل، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قالت: «نَحَلَنِي أبو بكر جَادَّ عشرين وَسقًا مِنْ ماله بالغابة، فلما حضرته الوفاة، قال: والله يا بُنَيَّةُ ما مِنَ الناسِ أحدٌ أحبُّ إليَّ غِنًىٰ بَعْدِي مِنْكِ، ولا أعزَّ عَلَيَّ فَقْرًا بَعْدِي منكِ، وإني كنتُ نَحَلْتُكِ جَادَّ عِشْرِين وَسْقًا، فلو كنتِ جَدَدتِيهِ واحْتَزْتِيهِ لكان لكِ، وإنما هو اليَوْمَ مالُ الوارِثِ، وإنما هما أخواكِ وأخْتَاكِ، فاقْتَسِمُوهُ علىٰ كتاب الله، قالت: فقلت: يا أبتِ، والله لو كان كذا وكذا لتركته؛ إنما هي أسماء، فمن الأخرىٰ؟ قال: ذو بَطْنِ بنتِ خارجَةَ، وأُرَاهَا جارية»، وصححه الألباني في «الإرواء» (١٦١٩).

صَالِحٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُول اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ **«نَنْزِلُ غَدًا إِنْ شَاءَ اللهُ بِخَيْفِ بَنِي كِنَانَةَ حَيْثُ تَقَاسَمُوا عَلَى الْكُفْرِ». يُرِيدُ الْمُحَصَّبَ.**

[أطرافه: ١٥٨٩، ١٥٩٠، ٣٨٨٢، ٤٢٨٤، ٤٢٨٥ - تحفة: ١٥١٧٢، ١٥٣١٨]

الشَّرح

نَسْتَأْنِسُ بالحَدِيث الَّذِي ورَدَ في «كِتَاب الحَج»[1]؛ لزِيَادة توْضِيح حدِيثِنَا هَذَا.



(١) انظر حديث رقم (١٥٩٠)، وانظر «فتح الباري» لابن حجر (٧/ ١٩٣).

❑ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:



٣٢ باب نُزُولِ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مكَّة

[١٥٩٠] حَدَّثَنَا الحُمَيْدِيُّ حَدَّثَنَا الوَلِيدُ حَدَّثَنَا الأَوْزَاعِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الغَدِ يَوْمَ النَّحْرِ وَهُوَ بِمِنًى: «**نَحْنُ نَازِلُونَ غَدًا بِخَيْفِ بَنِي كِنَانَةَ حَيْثُ تَقَاسَمُوا عَلَى الكُفْرِ**». يَعْنِي: ذَلِكَ المُحَصَّبَ، وَذَلِكَ أَنَّ قُرَيْشًا وَكِنَانَةَ تَحَالَفَتْ عَلَى بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي عَبْدِ المُطَّلِبِ، أَوْ بَنِي المُطَّلِبِ أَلَّا يُنَاكِحُوهُمْ، وَلَا يُبَايِعُوهُمْ حَتَّى يُسْلِمُوا إِلَيْهِمُ النَّبِيَّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَقَالَ سَلَامَةُ عَنْ عُقَيْلٍ وَيَحْيَى بْنُ الضَّحَّاكِ، عَنِ الأَوْزَاعِيِّ: أَخْبَرَنِي ابْنُ شِهَابٍ وَقَالَا: بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي المُطَّلِبِ. قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: بَنِي المُطَّلِبِ أَشْبَهُ.

[أطرافه ١٥٨٩، ٣٨٨٢، ٤٢٨٤، ٤٢٨٥، ٧٤٧٩ – تحفة: ١٥١٩٩، ١٥٢٢٦ – ٢/١٨٢]



الشَّرح

قَالَ ابنُ حجَر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«**قوله**: «باب نُزُولِ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مكَّة»، أَيْ: مَوْضِع نزُولِه، ووقَعَ هُنا في نُسْخَة «الصغاني» قَالَ أبو عبد الله: «نُسِبَت الدُّور إِلَىٰ عقيل، وتُورث الدُّور وتُباع وتُشْتَرىٰ».

قلت: والمَحلُّ اللَّائق بهَذِهِ الزِّيَادة البَاب الَّذِي قبله لما تقَدَّم تقْرِيرُه، واللهُ أعْلَم.

قَوْله: «حِينَ أَرَادَ قُدُوم مكَّة»، بَيَّن فِي الرِّوَاية الَّتِي بَعْدَها أنَّ ذَلِكَ كان حِينَ رجُوعِه مِن مِنَىٰ.

قَوْله: «إِنْ شَاءَ الله تَعَالَىٰ»، هو علَىٰ سَبِيل التَّبَرُّك والامْتِثَال للآيَة.

قَوْله: «يَعْنِي: ذَلِكَ المُحَصَّبَ»، فِي رواية المُسْتمْلي: «يعني ذَلِكَ»، والأوَّل أصَح، ويخْتَلج فِي خَاطِرِي أنَّ جمِيعَ ما بَعْد قَوْله -يعني المحصب- إلىٰ آخِر الحَدِيث مِن قوْلِ الزُّهرِي أُدرج في الخبَر.

فقَدْ روَاهُ شُعَيْب كمَا فِي هَذَا البَاب وإِبْرَاهِيم بن سَعْد كما سيَأتي في السِّيرَة، ويُونس كمَا سيَأتِي فِي التَّوْحيد، كلُّهم عن ابْن شِهَاب مُقتَصِرين علَىٰ المَوصُول منه إلىٰ قَوْله: «عَلَىٰ الكُفْر»، ومِن ثَمَّ لم يذكر مُسْلِم في رِوَايَته شيئًا مِن ذَلِكَ.

قَوْله: «وَذَلِكَ أَنَّ قُرَيْشًا وَكِنَانَةَ» فيه إشْعَارٌ بأنَّ فِي كِنَانة مَن ليْس قُرَشِيًّا إذ العَطْف يَقْتضِي المُغايَرة، فيترَجَّح القولُ بأنَّ قُرَيْشًا مِن وَلَد فِهْر بْن مَالِك علَىٰ القَوْل بأنَّهم ولَد كِنَانة، نعَم لم يُعقِّب النَّضر غير مَالِك ولا مَالك غير فِهْر، فقُرَيْش ولَد النَّضر بن كِنَانة، وأمَّا كِنَانة فأعْقَب مِن غير النَّضر؛ فلِهَذَا وقعَت المُغايَرة.

قَوْله: «تَحَالَفَتْ عَلَىٰ بَنِي هَاشِمٍ، وَبَنِي عَبْدِ المُطَّلِبِ، أَوْ بَنِي المُطَّلِبِ»، كذَا وقَع عِنْدهُ بالشَّكِّ.

ووقَع عِندَ البَيْهقِيِّ مِن طَرِيقٍ أُخْرَىٰ عن الوَلِيد «و بَنِي المُطَّلب» بغَيْر شكٍّ، فكَأنَّ الوَهْم منه، فسَيأتِي علَىٰ الصَّواب، وسَيأتي شرحه في أواخِر البَاب.

قَوْله: «أَلَا يُنَاكِحُوهُمْ، وَلَا يُبَايِعُوهُمْ» فِي رِوَايَة مُحمَّد بن مُصْعَب، عن الأَوْزَاعِي، عند أحمد: **«أَلَا يُناكِحُوهُم، ولا يُخالِطُوهُمْ»**(١).

وفي رِوَايَة دَاوُد بن رَشِيد، عن الوَلِيد عند الإسْمَاعِيلِيِّ: **«وأَلَا يَكُون بَيْنهُم وبَيْنهُم شَيء»**(٢)، وهي أعَمُّ، وهَذَا هو المُرَاد بقَوْله في الحَدِيث: «علَىٰ الكُفر».

قَوْله: «حَتَّىٰ يُسْلِمُوا» بضم أوله، وإسكان المهملة، وكسر اللام» اهـ.

قال الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

نَقولُ: هَذَا القَوْل قَالَه الرَّسُول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في حَجَّة الودَاع، والمحصب سُمِّي بذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ كثير الحَصْباء، وهو محلٌّ بظَاهِر مكَّةَ لمَّا نزَلَ النَّبي -صلىٰ الله عليه وآله وسلم- حِينَ رمَىٰ الجمَرَات في اليَوْم الثَّالث عشَر نزَلَ هُناك وصلَّىٰ بِهَا الظُّهر يَوْم الثَّالث عَشر، والعَصْر، والمَغْرب، والعِشَاء ثُم رقَد ثُم في آخِر اللَّيل ارْتحَل حتَّىٰ بلَغَ المَسْجِد الحرَام، فصَلَّىٰ صلَاة الفَجْر وطَاف طَوافَ الودَاع، ثُم صلَّىٰ صلَاةَ الفَجْر، ثُمَّ انصرَفَ راجِعًا إلىٰ المَدِينَة.

الشَّاهِد مِن هَذَا الحَدِيث **قَوْله:** «نَنْزِلُ غَدًا إِنْ شَاءَ الله».

---

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (٢/ ٥٤٠) (١٠٩٨٢).

(٢) أخرجه النسائي في «الكبرىٰ» (٤١٨٨) عن الأوزاعي قال: حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

❏ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٤٨٠] حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ حَاصَرَ النَّبِيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَهْلَ الطَّائِفِ فَلَمْ يَفْتَحْهَا فَقَالَ: «إِنَّا قَافِلُونَ إِنْ شَاءَ اللهُ». فَقَالَ الْمُسْلِمونَ نَقْفُلُ وَلَمْ نَفْتَحْ. قَالَ: «فَاغْدُوا عَلَى الْقِتَالِ». فَغَدَوْا فَأَصَابَتْهُمْ جِرَاحَاتٌ. قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِنَّا قَافِلُونَ غَدًا إِنْ شَاءَ اللهُ**»، فَكَأَنَّ ذَلِكَ أَعْجَبَهُمْ فَتَبَسَّمَ رَسُول اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

[طرفاه: ٤٣٢٥، ٦٠٨٦ - تحفة: ٧٠٤٣]



اللَّهُمَّ صلِّ علىٰ سيِّدنا محمَّد، فكانَ رَأيُه الأوَّل خيرًا مِن رَأيِهِم، لكن هَذِهِ عادة النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُعطِيهم بَعْضَ الشَّيء الَّذِي يُريدُونَ حتَّىٰ يَعرفُوا أنَّ رأْيَهُ هو الصَّواب.

ومِثْلُ ذَلِكَ لمَّا نَهاهُم عن الوِصَال، فقَالُوا: «إنَّك تُواصِل»، فوَاصلَ بهم يَوْمًا ويَوْمًا ويَوْمًا حتَّىٰ دخلَ شَهرُ شوَّال، فقَالَ: «**لو تأخَّر الهِلَال لَزِدتكُم**»(١)، فمَكَّنهُم مِن الوِصَال مَع نَهْيه إيَّاهُم عنه حتَّىٰ يتبيَّن لَهُم بَعْد ذَلِكَ أنَّ الحِكْمةَ فِيمَا نَهاهُم عنه (وهو الوصال)؛ فالحِكْمةُ في تَرْك الوصَال.

هَذَا أيضًا مثله لمَّا قَالَ: «**إنَّا قافِلُون**»، قَالُوا: «نقْفِل ولَمْ نفْتَح»، فترَكَهُم، فلَمَّا أُصِيبُوا بالجِرَاح قَالَ: «**إنَّا قَافِلُون**» فأعْجبَهُم الأمرُ، فتبَسَّمَ النبِيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وقفَل.



---

(١) أخرجه البخاري (٧٢٩٩)، ومسلم (١١٠٣) من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

□ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٣٣

باب قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ ۚ حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُوا۟ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ ۖ قَالُوا۟ ٱلْحَقَّ ۖ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْكَبِيرُ﴾. وَلَمْ يَقُلْ مَاذَا خَلَقَ رَبُّكُمْ، وَقَالَ جَلَّ ذِكْرُهُ:

﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾

وَقَالَ مَسْرُوقٌ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ: إِذَا تَكَلَّمَ الله بِالْوَحْيِ سَمِعَ أَهْلُ السَّمَاوَاتِ شَيْئًا، فَإِذَا فُزِّعَ، عَنْ قُلُوبِهِمْ وَسَكَنَ الصَّوْتُ عَرَفُوا أَنَّهُ الْحَقُّ وَنَادَوْا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟ ﴿قَالُوا۟ ٱلْحَقَّ﴾.

وَيُذْكَرُ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ أُنَيْسٍ قَالَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «**يَحْشُرُ الله الْعِبَادَ فَيُنَادِيهِمْ بِصَوْتٍ يَسْمَعُهُ مَنْ بَعُدَ كَمَا يَسْمَعُهُ مَنْ قَرُبَ أَنَا الْمَلِكُ، أَنَا الدَّيَّانُ**».

الشَّرح

هَذَا البَاب عقدهُ المُؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ لِيُبيِّنَ أَنَّ قَوْلَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ يَكُون بصَوت، وهَذَا الَّذِي عليه السَّلف الصَّالح، أنَّ كَلَام اللهِ تعالىٰ بحَرفٍ وصَوْت، والأَدِلَّة علَىٰ ذَلِكَ سبقَتْ، وقُلْنَا إِنَّ قَوْل اللهِ تعالىٰ: ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ﴾.

وقَوْله: «﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ﴾»، وأَمْثَالهُما تدُلُّ دِلَالةً وَاضِحةً علَىٰ أنَّه يَقُول قوْلًا يُسْمَع، بلْ إِنَّ الله فصَّل الصَّوت بأنَّه يَكُون رفيعًا، ويَكُون دون ذَلِكَ

كما قَالَ تعالىٰ: ﴿وَنَٰدَيۡنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلۡأَيۡمَنِ وَقَرَّبۡنَٰهُ نَجِيّٗا﴾.

فالسَّلفُ يَقُولُونَ: إنَّ اللهَ يتكلَّم ويَقُول بكلَامٍ مَسمُوع، وبكلَام يَكُون بحُروفٍ، وهَذِهِ الحُروفُ مُتعَاقِبَة ولَيْسَتْ متقارِنَة، فالبَاء في ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ سَابِقَة، والسِّين بَعْدهَا والمِيمُ بَعْدهُما، وهَلُمَّ جرًّا.

ولا يَضُرُّ أنْ تَحدُث الحُروف حرفًا بَعْد حَرْفٍ؛ لِأَنَّهُ -كمَا سبَقَ- أنَّ اللهَ لم يزَلْ ولا يزَالُ فعَّالًا، والَّذِي يَحدُث هو آحاد الكَلَام، وهو مِن الكمَال أنْ يَكُون متَىٰ شاء، تكَلَّم بما شاء، وأمَّا الصَّوت فظَاهِر أيضًا: ﴿وَنَٰدَيۡنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلۡأَيۡمَنِ﴾، هَذَا بصَوتٍ عَالٍ، ﴿وَقَرَّبۡنَٰهُ نَجِيّٗا﴾ بصوتٍ منخَفِض.

ثُم في الحَدِيث يَقُول اللهُ تعالىٰ: «**يا آدَم، فيَقُول: لبَّيْك وسَعْدَيْك. فيُنادَىٰ بصَوت، إنَّ اللهَ يأمُركَ أنْ تُخْرِجَ مِن ذُرِّيَّتِك بعثًا إلَىٰ النَّار**»، قَالَ: «**فيُنادَىٰ بصَوْت**»، فأكَّد النِّدَاء بأنَّه بصَوت، مع أنَّ النِّداء لا يَكُون إلَّا بصَوتٍ، لكن هَذَا مِن بَاب التَّوكِيد، كقَوْله: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾.

قَوْله: «باب قَوْل اللهِ تعالىٰ: ﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنۡ أَذِنَ لَهُۥۚ حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمۡ﴾، إلىٰ آخره»، هَذِهِ الآيةُ بقِيَّةُ آيَةٍ سبقَتْ، ﴿قُلِ ٱدۡعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمۡتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمۡلِكُونَ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَمَا لَهُمۡ فِيهِمَا مِن شِرۡكٖ وَمَا لَهُۥ مِنۡهُم مِّن ظَهِيرٖ ٢٢ وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنۡ أَذِنَ لَهُۥ﴾، فهَذِهِ الآية والَّتِي بعْدهَا قطعَتْ جَمِيع ما يتعَلَّق به المُشْركُون وبَيَّنَت أنَّ أوْثَانَهُم وأصْنامَهُم لَا تَسْتحِقُّ العِبَادة بأيِّ وجْهٍ مِن الوُجُوه.

أولًا يَقُول: ﴿لَا يَمۡلِكُونَ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾،

يعنِي لا يَمْلكُونَها استِقْلالًا، فلَا يَملِكُون الأَرْض، ولا يَملِكُون السَّماء، ولا يَملِكُون نَجْمةً مِن النُّجوم، ولا يمْلكُونَ شجرةً مِن الأشجَار، ولا يملِكُونَ ذرةً مِن الذَّرَّات مِن الأَرْض علىٰ وَجْه الاسْتِقْلال ﴿وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ﴾، يعني ولا يَملِكُونها علَىٰ وجْهِ المُشارَكة.

والفَرْق واضح، فالاسْتِقْلَال -مَثلًا- إِذَا قدَّرنا أنَّ هَذِهِ عشر مِن الغنَم لِي خمس مُعينَات ولكَ خمْسٌ مُعينَات؛ هَذَا ملك استِقْلَال، وإِذَا كانَت العشر بَيْننَا ورِثْناهَا عن أبِينَا مثلًا فهَذِهِ مشاركة.

فهَذِهِ الأصْنَام لا تَملِكُ مثقَالَ ذرَّةٍ علَىٰ وجْهِ الاسْتِقْلال مِن السَّماوات والأَرْض، ولا تُشَارك أيضًا في ذرَّةٍ واحِدَةٍ مِن السَّماوات والأَرْض، ﴿وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ﴾، انتفَىٰ الآن الملْكُ لا استِقْلَالًا ولا مُشاركةً.

فهَل هَذِهِ الأصْنَام أعانَت اللهَ علَىٰ خَلْق السَّماوات والأَرْض؟ لا!، ﴿وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ﴾، لو كان لهُ منهم ظَهِيرًا لَقِيلَ إنَّ هَذِهِ الأصْنَام لها شَيء مِن التَّعَلُّق بالسَّماوات والأَرْض، لكِن حتَّىٰ المُساعَدة والإِعَانة لم تُسَاعد اللهَ، ولَم تُعِنْهُ في خَلْق السَّماوات والأَرْض.

إذًا؛ ليْسَ لهَا يَدٌ علَىٰ شيءٍ مِن السَّماوات والأَرْض!

أمَّا الشَّفاعَة، فلَا تَشْفَع هَذِهِ الأصْنَام عند الله، ﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ﴾، ومَعْلُومٌ أنَّ اللهَ لا يَأذَن لهَذِهِ الأصْنَام؛ لِأَنَّهُ لا يَرْضَاها، ولا يَرضَي مَن تشْفَع لهُ، وهُم الكُفَّار؛ وبذَلِكَ انقطعَتْ جَمِيعُ العَلائِق الَّتِي يتعَلَّق بها المُشركُونَ.

ثُم قَالَ مُبيِّنًا عظمَةَ الله، وأنَّ هَذِهِ الأصنام لَيسَتْ بشيءٍ بالنِّسْبة لعظَمتِه،

﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمۡ قَالُواْ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمۡ﴾، كَلَام اللهِ عَزَّوَجَلَّ إذا تكَلَّم صَعِقَت المَلَائِكَةُ صَعْقةً، غُشِيَ عليْهِمْ مِن عظمَةِ ما تَسْمَع، ﴿إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمۡ﴾، أيْ: أُزِيلَ عنْهَا الفزَع، قَالُوا ﴿مَاذَا قَالَ رَبُّكُمۡ﴾، يَعنِي يتسَاءلُون فِيمَا بيْنَهُم، مَاذَا قَالَ ربُّكم؟ وفِي بَعض ألفَاظِ الحَدِيث أنَّهم يَسْألُون جِبْريلَ؛ لِأَنَّهُ أوَّل مَن يَفِيق، فيَقُولُونَ مَاذَا قَالَ ربُّكُم؟

فيقول: ﴿قَالُواْ ٱلۡحَقَّۖ وَهُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡكَبِيرُ ۝٢٣﴾، فمَنْ هَذِهِ عظَمتُه فكَيْفَ يَلِيقُ عقْلًا أنْ يُشْرَكَ به مَن لا يَمْلك شَيئًا في السَّماوات ولَا في الأَرْض، وليْسَ له فِيهَا شِركٌ ومَا لهُ منه مِن ظَهِير، وشفَاعته لا تَنفع عِنْدَ الله.

وقَوْله: «﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمۡ﴾»، أيْ: زالَ عنْهُم الفزَع، ﴿قَالُواْ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمۡ﴾، «مَا» اسْم استِفْهَام، و«ذَا» بمَعْنَىٰ الَّذِي، أي: ما الَّذِي قَالَ ربكم؟ ﴿قَالُواْ ٱلۡحَقَّ﴾ مفتوحة علَىٰ الجَوَاب، وتكُون مَنصُوبةً علَىٰ أَنَّها مَقُول القَوْل؛ ولهَذَا كان الجَوَاب: ﴿قَالُواْ ٱلۡحَقَّ﴾ ولم يَكُن الجَوَاب: قَالُوا الحقُّ؛ لِأَنَّهُ لو كانَتْ «ذا» اسْمًا موْصُولًا علَىٰ أَنَّها خبَر؛ لكَانَ الجَوَاب يُطابِقُ السُّؤال، فيَقُول الَّذِي قَالَ: الحقُّ.

﴿قَالُواْ ٱلۡحَقَّۖ وَهُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡكَبِيرُ ۝٢٣﴾ العلِيُّ بذَاتِه وصِفَاته، وعلُوُّ الصِّفات مُتَّفَقٌ علَيْه بين أهل القِبْلَة حتَّىٰ أهل البِدَع يُثْبِتُون للهِ علُوَّ الصِّفَات علَىٰ حسَب مَفْهُومِهم في علُوِّ الصِّفة؛ لِأَنَّهُم قد يَقُولُونَ إنَّ فِي هَذَا علُو صِفةٍ، وهي نقصٌ، فقَوْلهُم مثلًا: إنَّ الله تعالَىٰ لا تَقُوم بِهِ الحَوادِث، ولَا يَسْتَطِيع أنْ يَنزِل ولَا يَسْتَطِيع أنْ يَستوِيَ علَىٰ العَرْش وما أشْبهَ ذَلِكَ يرَوْن أنَّ هَذَا مِن بَاب الكمَال ألَّا تَقُوم به الحَوادِث.

فعَلَىٰ كُلِّ حَال، أهل القِبْلة (أي: من ينتسب للإسلام)، كلهم مُتَّفِقُون علَىٰ أنَّ

اللهَ عالٍ علُوَّ صِفَة حسَب مَفْهُومِهم في علُوِّ الصِّفَة.

أمَّا علُو الذَّات فإنَّه عند السَّلف فقط، أمَّا أهل التَّحْريفِ والتَّعطِيل أو أهْل الحُلُولِ فلَا؛ لأنَّ أهْلَ الحُلولِ مِن الجَهْمِيَّة وغَيْرِهِم يَقُولُونَ بأنَّ اللهَ في كُلِّ مكَان، وأهْل التَّعطِيل يَقُولُونَ لَا يُوصَف بأنَّه فَوْق العَالَم، ولَا تَحْته، ولا يَمِين، ولا شِمَال، ولا مُتَّصِل، ولا مُنفَصِل، وقد سبق الكَلَام علىٰ هَذَا، وبيَان أنَّ العُلوَّ الذَّاتِيَّ قد دلَّ علَيْه الكِتَابُ، وَالسُّنَّةُ، والإجْمَاع، والعَقلُ، والفِطْرة.

وقوله: «﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْكَبِيرُ﴾»، أمَّا الكَبِير فهُو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ذو الكِبْرِيَاء والعَظَمة، ولم يَقُل مَاذَا خلقَ ربُّكُم هَذَا ردٌّ علَىٰ الجَهْمِيَّةِ الَّذِينَ يَقُولُونَ إنَّ كَلَام اللهِ مَخلُوق، ورُبما نَقولُ وعلَىٰ الأَشَاعِرَة الَّذِينَ يَقُولُونَ إنَّ ما يَسْمَع مَخلُوق؛ لأنَّ الأَشَاعِرَة يَقُولُونَ ما يُسْمَع مِن كَلَام اللهِ ليْسَ هو كَلَامُ اللهِ، كَلَام اللهِ هو المَعْنىٰ القَائِم بنَفْسِه، وما يُسْمَع فهُوَ مخلُوقٌ خلقَهُ الله للتَّعبِير عمَّا في نفْسِه.

يقول: «**وَقَالَ جَلَّ ذِكْرُهُ:** ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾»، أيْ: لَا أحدَ يَشْفَع إلَّا بإذْنِه، والإذْنُ هو الأمْر لِمَن طلَبَ الشَّفاعَة ليَشْفعَ، وهَذَا لا يَكُون إلَّا بالكَلَام.

وقوله: «وَقَالَ مَسْرُوقٌ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ: إِذَا تَكَلَّمَ الله بِالوَحْيِ سَمِعَ أَهْلُ السَّمَاوَاتِ شَيْئًا، فَإِذَا فُزِّعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ، وَسَكَنَ الصَّوْتُ؛ عَرَفُوا أَنَّهُ الحَقُّ، وَنَادَوْا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟ ﴿قَالُواْ ٱلْحَقَّ﴾».

وفي نسخةٍ ثَانِيَة: «**عَرَفُوا أَنَّهُ الحَقُّ مِن رَبِّكُم**»(١).

---

(١) أورده الألْبانيُّ في «مختصر صحيح البخاري» (٤/ ٣٤٩) (٢٧٣٧)، (ط. مكتَبَة المَعارف، الرياض، ٢٠٠٢ م).

هَذَا القَوْل عن ابْن مَسعُودٍ مُعلَّق في البُخارِي، لكِنَّه مَجْزُومٌ به.

وقد **قَالَ أَهْلُ الاصْطِلَاح**: إنَّ البُخاريَّ إذا قَالَ -إذا روىٰ- شيئًا مُعَلَّقًا مَجْزومًا به فَهُو عِندهُ صَحِيح، ولكن لا يَلْزم مِن صِحَّته عنده أنْ يَكُون صحيحًا عند غيره، لكن هو يرَىٰ أنَّه صَحِيح، وابن مسعود رَضِيَٱللَّهُعَنهُ حين تكَلَّم بهَذَا الكَلَام يَكُون له حُكْم الرَّفع؛ لأنَّ هَذَا لا يُقَالَ بالرَّأيِ والاجْتِهَاد؛ فيَكُون له حُكْم الرَّفْع.

وقَوْله: «وَيُذْكَرُ عَنْ جَابِرٍ عَنْ عَبْدِ الله بْنِ أُنَيْسٍ»، «يُذكر» نقَلهُ بصِيغَة التَّمْريض، فهُوَ عِندهُ ضَعِيف عن جابر عن عبد الله بن أنيس.

وقَوْله: «قَالَ سَمِعتُ النَّبِيَّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ يَقُول: «يَحْشُر اللهُ العِبَاد فَيُنادِيهِمْ بِصَوْتٍ يَسْمَعُه مَن بَعُدَ كمَا يَسْمَعُهُ مَن قَرُب، أَنَا المَلِك، أَنَا الدَّيَّان»، وهَذَا الحَدِيث هو الحَدِيث المشهور الَّذِي ارْتحَلَ له جَابر بن عبد الله مَسِيرَة شَهْر.

حُدِّثَ بهَذَا الحَدِيث عن عبْدِ اللهِ بْن أُنَيس، فذهَبَ إلَىٰ عبْدِ اللهِ بن أُنَيْس مَسِيرَة شهر لهَذَا الحَدِيث وحْدَه لِمَاذَا؟ قَالَ أهل الاصطلاح: لِطلَبِ علُوِّ السَّنَد. وقَالَ أصحاب الفقه: للاسْتِثْبَات والتَّثبُّت.

وبيْنَ القَوْلَيْن فَرْقٌ:

الأوَّلون يَقُولُونَ المَقصُود بذَلِكَ هو طلَب عُلوِّ السَّند؛ لأنَّ الحَدِيث إذا رُوِيَ عن ثلَاثةٍ ثُمَّ روِيَ عن أربعَة فعَن ثلَاثة يَكُون أعلىٰ، فالآن جَابر حُدِّث بالحَدِيث فكان بَيْنهُ وبيْنَ الرَّسُول صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ عبدُ اللهِ بنُ أُنَيْس والوَاسِطَة الَّتِي بيْنَ جَابرٍ وعَبْد الله بنِ أُنَيس، لكِن إذَا روَاهُ عن عبْدِ الله مُباشَرةً كم بيْنهُ وبيْنَ الرَّسُول؟ واحد؛ فهَذَا علُوُّ السَّنَد.

وقَالَ الفُقهَاء بَلْ هَذَا مِن أجْل التَّثبُّت والاسْتِثْبات في الخبَر.

ولو قَالَ قائل: إنَّه للأمْرَيْن جمِيعًا؛ فلن يَكُون هَذَا بعِيدًا، وإنْ كانَتْ مَسْألَة علُوِّ السَّند ونُزول السَّنَد غَيْر مَعْروفةٍ فِي ذَلِكَ العَهْد تِلْك المعرفة التي يُعْنَىٰ ويُشَار إليها، ويَرتحَل إليها مَن خرج الحَدِيث.

يقُول: «وَيُذْكَرُ عَنْ جَابِرِ عَنْ عَبْدِ الله بْنِ أُنَيْسٍ»، بنُونٍ ومُهمَلة مُصغَّرة، هو الجُهَني كما تقدَّمَ فِي كتاب العلم، وأنَّ الحَدِيث المَوقُوف هناك طرفٌ مِن هَذَا الحَدِيث المَرفُوع، وتقدَّمَ بيَانُ الحِكمَة مِن إيرَادِه هُنا بصِيغَة الجَزْم، وهُنا بصِيغَة التَّمْرِيض.

وساق هنا مِن الحَدِيث بعْضَه، وأخرجه بتمَامِه في «الأدب المفرد» وكذا أخرجه أحمد، وأبو يَعْلىٰ، والطَّبَراني كلهم من طريق همَّام بن يحيىٰ عن القاسم بن عبد الواحد المَكِّي عن عبد الله بن محمد بن عقيل أنه سَمِعَ جَابر بن عَبْدِ الله يَقُول:...، فذكر القِصَّة، وأوَّلُ المَتْن المَرفُوع: «**يَحْشُر اللهُ النَّاسَ يَوْمَ القِيامَةِ -أو قَالَ: العِبَاد- عُرَاةً غُرْلًا بُهْمًا**» قَالَ: قلنا: ومَا بُهْمًا؟ قَالَ: «**لَيْسَ مَعَهُمْ شَيء، ثُمَّ يُنَادِيهِمْ**»، فذكرَهُ، وزَاد بعْدَ قَوْله: «**الدَّيَّان**»: «**لا يَنبَغِي لأحَدٍ مِن أهْل النَّار أنْ يَدخُل النَّارَ ولَهُ عِندَ أحَدٍ مِن أهْلِ الجَنَّةِ حقٌّ حتَّىٰ أُقُصَّهُ مِنْه، ولا يَنبغِي لأحَدٍ مِن أهْلِ الجَنَّةِ أنْ يَدخُلَ الجَنَّةَ ولأحَدٍ مِن أهْلِ النَّار عِندَهُ حَقٌّ حتَّىٰ أَقُصَّهُ مِنْه حَتَّىٰ اللَّطْمَة**»، قَالَ: قلنا: كَيْفَ وإنَّا إنَّما نأتِي عُرَاةً بُهْمًا؟ قَالَ: «**الحَسَنَات وَالسَّيِّئَات**»(١).

لَفْظ أحْمَد: عن يَزيد بن هَارُون عن هَمَّام وعُبَيْد اللهِ بن مُحمَّد بن عقيل

---

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (٣/ ٤٩٥) (١٦٠٨٥)، وحَسَّنه الألبانيُّ في «صحيح الترغيب والترهيب» (٣٦٠٨).

مُختَلف في الاحْتِجَاج به، وقَدْ أشَرْتُ إلىٰ ذِكْر مَن تابعَهُ في «كتاب العلم».

وقَوْله: «غُرْلًا»، بضَمِّ المُعجَمة وسُكون الرَّاء، وقد تقَدَّم بيَانُه في «الرقاق» في شَرْح حَدِيث ابن عبَّاس، وفيه: «حُفَاة» بدَل قَوْله: «بُهْمًا» وهو بضَمِّ المُوحَّدة وسُكون الهَاء.

وقيل: مَعْنَاهُ الَّذِي لا شَيء معه.

وقيل: المَجْهُولُون.

وقيل: المُتشَابِهُو الألْوَان.

وقيل: الأوَّل والأوَّلُ المُوَافِق لِمَا هُنا.

الشَّاهِد مِن هَذَا الحَدِيث **قوله**: «يُنَادِي بِصَوْتٍ يَسْمَعه مِنْ بُعْدٍ كَمَا يَسْمَعُه مِنْ قُرْبٍ»؛ إذًا: هو صوتٌ عظِيمٌ يَبْلُغ النَّاس كُلَّهم، القَرِيبِينَ وَالبَعِيدين.

مَسْألَة: هل الدَّيَّان مِن أسمَاء اللهِ الحُسْنىٰ؟

الجَوَاب: إذَا صحَّ الحَدِيث فهو مِن أسمَاءِ الله[1]، ومعْنَىٰ «الدَّيان» الَّذِي يُجازِي، فالديان هو المُجَازي، ومنه: ﴿ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴾، أيْ: يَوْم الجَزاء.

---

(١) الحديث أخرجه أحمد في «المسند» (١٦٠٤٢) من حديث عبد الله بن أنيس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مرفوعًا: «يُحْشَرُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ -أَوْ قَالَ: الْعِبَادُ- عُرَاةً غُرْلًا بُهْمًا» قَالَ: قُلْنَا: وَمَا بُهْمًا؟ قَالَ: «لَيْسَ مَعَهُمْ شَيْءٌ، ثُمَّ يُنَادِيهِمْ بِصَوْتٍ يَسْمَعُهُ مِنْ بُعْدٍ كَمَا يَسْمَعُهُ مِنْ قُرْبٍ: أَنَا الْمَلِكُ، أَنَا الدَّيَّانُ، وَلا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، أَنْ يَدْخُلَ النَّارَ، وَلَهُ عِنْدَ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ حَقٌّ، حَتَّىٰ أَقُصَّهُ مِنْهُ، وَلا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ أَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ، وَلِأَحَدٍ مِنْ أَهْلِ النَّارِ عِنْدَهُ حَقٌّ، حَتَّىٰ أَقُصَّهُ مِنْهُ، حَتَّىٰ اللَّطْمَةُ» قَالَ: قُلْنَا: كَيْفَ وَإِنَّا إِنَّمَا نَأْتِي اللهَ عَزَّوَجَلَّ عُرَاةً غُرْلًا بُهْمًا؟ قَالَ: «بِالْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ». والحديث صححه الألباني في «ظلال الجنة» (٥١٤).

مَسْأَلَة: في الآية قَوْله تعالىٰ: ﴿قَالُواْ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْۖ قَالُواْ ٱلۡحَقَّ﴾ هل المقصود بالحَق: القُرآن أو الكَلَام غيره؟

الجَوَاب: لا، المَقصُود أنَّ قَوْل اللهِ تعالىٰ كله حق، القُرْآنُ وغَيْر القُرْآن، والمُرَاد ما يَسْمَعُون.

☐ قال البُخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٤٨١] حَدَّثَنَا عَلِي بْنُ عَبْدِ الله حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيَّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**إِذَا قَضَى اللهُ الْأَمْرَ فِي السَّمَاءِ ضَرَبَتِ الْمَلَائِكَة بِأَجْنِحَتِهَا خُضْعَانًا لِقَوْله، كَأَنَّهُ سِلْسِلَةٌ عَلَى صَفْوَانٍ** -قَالَ عَلِي وَقَالَ غَيْرُهُ: صَفَوَانٍ- **يَنْفُذُهُمْ ذَلِكَ، فَإِذَا فُزِّعَ، عَنْ قُلُوبِهِمْ قَالُوا: مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟ قَالُوا: الْحَقَّ وَهُوَ الْعَلِي الْكَبِيرُ**».

[أطرافه: ٤٧٠١، ٤٧٠١م، ٤٨٠٠ - تحفة: ١٤٢٤٩ - ٩/١٧٣]

[٧٤٨١م] قَالَ عَلِي وَحَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا عَمْرٌو، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِهَذَا. قَالَ سُفْيَانُ: قَالَ عَمْرٌو: سَمِعْتُ عِكْرِمَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ. قَالَ عَلِيٌّ: قُلْتُ لِسُفْيَانَ قَالَ: سَمِعْتُ عِكْرِمَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: نَعَمْ. قُلْتُ لِسُفْيَانَ: إِنَّ إِنْسَانًا رَوَى، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ يَرْفَعُهُ أَنَّهُ قَرَأَ فُزِّعَ. قَالَ سُفْيَانُ: هَكَذَا قَرَأَ عَمْرٌو، فَلَا أَدْرِي سَمِعَهُ هَكَذَا أَمْ لَا، قَالَ سُفْيَانُ وَهْي قِرَاءَتُنَا.

[تحفة: ١٤٢٤٩]

الشَّرح

قوله: «قَرَأَ فُرِّغ»، كذا في نسخة العيني بالرَّاءِ والغَيْن، والَّذِي عند الشارح القسطلاني: «فُزِّع»، والسِّياق يدلُّ لِمَا عِندَ العَيْني «فرغ»، ضبَطَها الحافظُ هكذا.

وقوله: «وَقَالَ غَيْرُهُ صَفَوَانٍ - يَنْفُذُهُمْ»، قَالَ عِيَاض: ضبَطُوه بفَتْح الفَاء مِن صَفْوان، وليْسَ له مَعْنىٰ، وإنَّما أرَادَ لغَيْر مُبهم قَوْله: «يَنفُذُهُم»، هو بفتح أوَّله، وضَم الفَاء، أيْ: يَعُمهم.

وقوله: «إِذَا قَضَىٰ الله الْأَمْرَ فِي السَّمَاءِ»، وقع في حدِيث ابْنِ مسعود المذكور أولًا: «إذَا تكَلَّم اللهُ بالوَحْي»، وكذا في حديث النَّواس بن سَمْعان[1] عند الطبراني[2].

وقوله: «ضَرَبَتِ الْمَلَائِكَةُ بِأَجْنِحَتِهَا»، في حَدِيث ابن مَسعُود: «**سَمِعَ أَهْلَ السَّماء الصَّلْصَلة**».

وقوله: «خُضْعَانًا»، مَصْدَر، كقَوْله: غفرانًا. قَالَه الخَطَّابي، وقَالَ غيره: هو جمع خَاضِع.

وقوله: «قَالَ عَلِيٌّ»، هو ابن المَدِيني.

وقوله: «وَقَالَ غَيْرُهُ صَفَوَانٍ -يَنْفُذُهُمْ»، قَالَ عِيَاض: ضبَطُوه بفتح الفاء مِن

---

(١) هو الصحابي الجليل: النَّوَّاس بن سمْعَان بن خالد بن عبد الله بن عمرو الكلابي العامري، توفي سنة (٥٠هـ). انظر: «الإصابة» (٦/ ٣٧٧).

(٢) أخرجه الطبراني في «مسند الشاميين» (١/ ٣٣٦) (٥٩١)، ولفظه: «إِنَّ اللهَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْمُرَ بِأَمْرٍ تَكَلَّمَ بِهِ، فَإِذَا تَكَلَّمَ بِهِ أَخَذَتِ السَّمَاءَ رَجْفَةٌ -أَوْ قَالَ: رِعْدَةٌ شَدِيدَةٌ-».

صَفْوان، وليْسَ له معنًىٰ، وإنَّما أرادَ لغَيْر مُبهم. قَوْله «يَنفُذُهم» هو بفتح أوَّله، وضَم الفَاء، أيْ: يَعُمهم.

قلتُ: وكذَا أخرجَهُ ابن أبي حاتم، عن محمَّد بن عبد الله بن زيد[1] عن سُفيَان بن عُيَيْنة بهَذِهِ الزِّيَادة، ولكن لا يفسر به الغير المَذكُور لأنَّ المُرَاد به غير سُفْيَان.

وذكرَهُ الكرماني بلفظ: «صَفْوَان يَنفُذ فِيهِمْ ذَلِكَ» بزيادة لفظ الإنفاذ، أيْ: يُنفِذُ اللهُ ذَلِكَ القَوْل إلىٰ المَلَائِكَة، أو مِن النُّفوذ، أيْ: ينفُذ ذَلِكَ إليهم أو عليهم.

ثم قَالَ: «ويحْتَمل أنْ يُراد غير سُفيَان، قَالَ: إنَّ صَفَوان بفتح الفاء فالاخْتِلَاف في الفتح والسكون، و«ينفذهم» غير مُخْتَص بالغَيْر، بل مشترك بين سفيان وغيره»، انتهىٰ[2].

وسِيَاق علِي في هَذِهِ الرِّوَاية يُخالِف هَذَا الاحْتِمَال، لكن وقعَتْ زِيَادة «ينفذهم» في الرِّوَاية الَّتي ذكَرْتها، وهي عن سُفيَان؛ فيقْوَىٰ ما قَالَ.

قَالَ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«تنبيه: وقعَ في تفْسِير سورة «الحِجْر» بالسَّنَد المَذكُور هنا بعد قَوْله: «وَهُو العَلِيُّ الكَبِير» فسَمِعهَا مُستَرقُو السَّمع هكذا، إلىٰ آخِر ما ذكر مِن ذَلِكَ، وهَذَا مِمَّا يُبيِّن أنَّ التَّفزِيع المَذكُور يقَع للمَلائِكَة، وأنَّ الضَّمير في قُلوبِهم للمَلائِكَة لا للكُفَّار.

---

(١) هو محمد بن عبد الله بن زيد بن عبد ربه، الأنصاري، الخزرجي، المدني، تابعي ثقة، وأبوه الذي أُرِي الأذانَ. روىٰ عن أبيه، وروىٰ عنه: أبو سلمة، ومحمد بن إبراهيم التيمي، انظر: «التاريخ الكبير» للبخاري (١/ ١٢٣) (٣٦٨)، «الطبقات الكبرىٰ» لابن سعد (٥/ ٢٠٦).

(٢) «فتح الباري» لابن حجر (١٣/ ٤٥٨-٤٥٩).

بخِلَاف ما جزَم به مَن قدَّمت ذِكْره مِن المُفسِّرين، وقد وقَعَ في حديث النَّوَّاس بن سَمْعَان الَّذِي أشرت إليه ما نصُّه: «أَخَذَت أَهْل السَّماوات مِنهُ رَعْدةٌ خوفًا مِن الله، وخَرُّوا سُجَّدًا، فيَكُون أوَّل مَن يَرْفَع رَأْسَهُ جِبْريل، فيُكَلِّمُه اللهُ بمَا أَرَادَ، فيَمْضِي به علَىٰ المَلَائِكَةِ مِن سَمَاءٍ إلَىٰ سمَاء»[١].

وفي حديث ابن عبَّاسٍ، عند ابن خُزَيْمة وابْن مرْدُويَه: «كَمَرِّ السَّلْسِلَةِ علَىٰ الصَّفوَان فلَا يَنزِلُ علَىٰ أهْلِ السَّمَاء إلَّا صُعِقُوا، فإذَا فُزِّعَ عن قُلوبِهِمْ»، إلىٰ آخِر الآية.

ثُم يقول: يَكُون العَام كذا فيَسْمَعه الجِنُّ.

وعند ابن مرْدُويَه، مِن طَريق بَهز بن حكيم عن أبيه عن جدِّه: «لمَّا نزَلَ جِبْريلُ بالوَحْي فُزِّعَ أهلُ السَّمَاء لانْحِطَاطِه، وسَمِعُوا صَوْتَ الوَحْي كأشَد مَا يَكُون مِن صَوْت الحَدِيد علَىٰ الصَّفا، فيَقُولُونَ يَا جِبْريلُ، بِمَا أُمِرْت...»، الحَديث[٢].

وعند ابن أبي حاتم مِن طريق عطَاء بن السَّائب عن سعيد بن جبير عن ابن عبَّاس: «لَمْ تَكُن قَبِيلَة مِن الجنِّ إلَّا ولَهُم مقَاعِد للسَّمع، فكَانَ إذَا نزَلَ الوَحْيُ سَمعَ المَلَائِكَةُ صَوْتًا كصَوْت الحَدِيدَة ألْقَيتها علَىٰ الصَّفا، فإذَا سمِعَت المَلَائِكَةُ ذَلِكَ خرُّوا سُجَّدًا، فلَمْ يَرْفَعُوا حتَّىٰ ينزل، فإذا نزَل قَالُوا: مَاذَا قَالَ ربُّكُم؟ فإنْ كانَ مِمَّا يَكُون في السَّماء، قَالُوا: الحق، وإنْ كَان ممَّا يَكُون فِي الأرْض مِن غيْثٍ أو مَوْت تكلَّموا فيه، فسَمِعَت الشَّياطِين، فينزِلُونَ علَىٰ أوْلِيَائهم مِن الأنس».

وفي لفظ: «فيَقُولُونَ يَكُون العامُ كذَا، فيَسْمَعه الجنُّ فتُحَدِّثه الكهَنة».

---

(١) أخرجه ابن خزيمة في «التوحيد» (١٨٦).

(٢) ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٦/ ٧٠٠)، ونسبه إلىٰ ابن مردويه من هذا الطريق مرفوعًا.

وفي لفظٍ: «يَنزلُ الأَمْرُ إلَىٰ السَّماء الدُّنيَا لَهُ وقْعةٌ كوَقْع السِّلْسِلَة علَىٰ الصَّخْرةِ فيَفْزع له جَمِيعُ أهْل السَّماوات»، الحَدِيث(١).

فهَذِهِ الأَحاديثُ ظاهِرةٌ جدًّا في أنَّ ذَلِكَ وقع في الدُّنيَا بخِلَاف قَوْل مَن ذكَرْنا مِن المُفسِّرين الَّذِينَ أقدَمُوا علىٰ الجَزْم بأنَّ الضَّمير للكُفَّار، وأنَّ ذَلِكَ يقَعُ يَوْم القِيَامَة مُخالِفِين لما صَحَّ مِن الحَدِيث النَّبويِّ مِن أجْل خَفَاء مَعْنىٰ الغَايَة في قَوْله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ﴾ وفي الحَدِيث إثْبَات الشَّفاعَة» اهـ(٢).

❑ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٤٨٢] حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا أَذِنَ الله لِشَيْءٍ مَا أَذِنَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَغَنَّى بِالْقُرْآنِ». وَقَالَ صَاحِبٌ لَهُ يُرِيدُ أَنْ يَجْهَرَ بِهِ.

[أطرافه: ٥٠٢٣، ٥٠٢٤، ٧٥٤٤ – تحفة: ١٥٢٢٤]



الشَّاهِد من هَذَا قَوْله: «مَا أَذِنَ الله لِشَيْءٍ مَا أَذِنَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»، ومَعْنَىٰ

(١) أخرجه أبو نعيم في «دلائل النبوة» رقم (١٧٧)، من حديث ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، بنحوه. وذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٦/ ٦٩٩) مطوَّلًا، ونسبه إلىٰ البيهقي وابن أبي شيبة وابن مردويه وأبي نعيم في «الدلائل».

(٢) «فتح الباري» لابن حجر (١٣/ ٤٥٩).

هَذَا الأَذَن: الاسْتِمَاع، والاسْتِمَاع للشَّيء يعني ما اسْتمَع اللهُ لشَيءٍ كَاسْتِمَاعه لنَبيٍّ حسَن الصَّوت، في رواية أخرىٰ: «يتَغنَّىٰ بالقُرآن»[1]، يعني: يجهر به.

وهَذَا دليلٌ علَىٰ: أنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يسْتَمِع إلَىٰ مَن يَقْرأ القرآن، وكُلَّما كان الإنسَانُ أحْسَن صوتًا وأداءً؛ كانَ اللهُ إلَيْه أسْمَع.

وظَاهِر السِّياق: أنَّ البُخاريَّ رَحِمَهُ اللَّهُ يرَىٰ أنَّ المُرَاد بالأذن: الأذن الكَوْني يعني أنه عَزَّ وَجَلَّ يَأمُر هَذَا النَّبيَّ فيتَغنَّىٰ بالقرآن؛ لِأنَّهُ ساقهُ في الأحاديث الَّتِي يتحَدَّث فيها عن الكَلَام.

وفي روَايةٍ: عن فُضَالة بن عبيد[2] قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أشَدُّ أَذَنًا إلَىٰ الرَّجُل الحَسَن الصَّوْت بالقُرآنِ مِن صَاحِب القينَة إلَىٰ قينَتِه**»، وذكره البخاري في «خلق أفعال العباد» عن مَيْسَرة[3]، وقَوْله «أُذْنًا» أو «أَذْنًا» بفتح الهمزة.

وقوله: «أَذَنًا»، بفتح الهمزة والمعجمة، أي: اسْتِمَاعًا.

ويحْتَمل أنَّ البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ ساقه في هَذَا الباب؛ لقَوْله: «يَتغَنَّىٰ بالقُرآن»، والقرآن سبَقَ أنَّهُ كَلَام اللهِ عَزَّ وَجَلَّ وهَذَا أقرب؛ لأنَّ المَعْنىٰ الَّذِي أشَرْنا إليه أولًا بعِيد أنْ يَكُون مِن الإذن الَّذِي هو الأَمْر.

---

(١) أخرجها البخاري (٥٠٢٣)، ومسلم (٧٩٢) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) هو الصحابي الجليل فضالة بن عبيد بن نافذ بن قيس بن صهيب بن أصرم بن جحجبي القاضي، الفقيه، أبو محمد الأنصاري الأوسي، من أهل بيعة الرضوان، ولي الغزو لمعاوية، ثم ولي له قضاء دمشق، وكان ينوب عن معاوية في الإمرة إذا غاب، توفي سنة ٥٣، وقيل: ٥٩هـ، انظر: «سير أعلام النبلاء» (٣/ ١١٣).

(٣) أخرجه البخاري في «خلق أفعال العباد» (١٨٤)، وضَعَّفه الأَلْبانيُّ في «السلسلة الضعيفة» (٢٩٥١).

مَسْأَلَة: مَاذَا عن اختيار إمَامٍ حسَن الصَّوت في صلَاة التَّراويح في رمَضَان؟

الجَوَاب: اختِيَار الإمَام حسَن الصَّوت والأدَاء في رمَضَان، أو في غَيْر رمَضَان لا بأسَ به، لكن بَعْض النَّاس يَقُول: إذَا أدَّىٰ ذَلِكَ إلىٰ تَعْطِيل المسَاجِد الأُخْرَىٰ؛ فهَذَا هو الَّذِي لا يَنبغِي، يعني: لا ينْبغِي أنْ تعطِّل مسْجِدَك وتذْهَب إلىٰ هَذَا، وأمَّا أنْ يَذْهَب الإنسَان والمَسَاجد الأخْرَىٰ قائِمَة مَا فِيهَا شيء.

وفي هَذَا الحَدِيث دليلٌ علَىٰ: أنَّ سَمْع اللهِ يتفَاوَت، فهو يسْمَع لشَيءٍ أكثر مِن شيء؛ لِأنَّهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَا أذن اللهُ... إلخ»، كَمَا أنَّ إقْبَالَهُ علَىٰ عِبَاده يخْتَلِف، وثوَابَه وعِقَابه؛ ففي الجَزاء قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الصَّحابة: **«لَوْ أنفقَ أحَدكُم مِثْل أُحُدٍ ذَهبًا ما بلَغَ مُدَّ أحَدهِمْ وَلَا نَصِيفَه»** (١)، وبهَذَا يتَبيَّن لنَا أنَّ التَّفاوُت مِن اللهِ بالنِّسْبَة لعِبَاده جَائز.

مَسْألَة: ما المَقصُود بالتَّغنِّي بالقُرآن، هل هُو الغُلو؟

الجَوَاب: التَّغَنِّي بالقُرآن معناه في رَأيٍ أنْ يُسْتغنَىٰ به عن غيره، لكن هَذَا ليس بصَحِيح، ومعْنَىٰ «يتَغنَّىٰ بالقُرْآن» أي: يَجْهَر به، كمَا قَالَ النَّص، ويحسن الصَّوت فيه.

مَسْألَة: هل يَدخُل فيه التَّجْويد؟

الجَوَاب: نعم، القِرَاءة بالتَّجْويد لَاشكَّ أنها تُحسن الصَّوت، لكن القَوْل بأنَّها بدعة خطَأ، والقَوْل بأنَّها واجِبَة خطَأ، وفِيمَا نرىٰ -والعلم عند الله- أنَّ القِرَاءة بالتَّجْوِيد مِن بَاب تَحْسِين الصَّوت بالقُرآن.

---

(١) أخرجه البخاري (٣٦٧٣) من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.



❑ قال البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ:

[٧٤٨٣] حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ، عَنْ أبي سعيد الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**يَقُولُ اللهُ: يَا آدَمُ. فَيَقُولُ: لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ. فَيُنَادَى بِصَوْتٍ: إِنَّ الله يَأْمُرُكَ أَنْ تُخْرِجَ مِنْ ذُرِّيَّتِكَ بَعْثًا إِلَى النَّارِ**».

[أطرافه: ٣٣٤٨، ٤٧٤١، ٦٥٣٠ - تحفة: ٤٠٠٥]



الشَّرح

الشَّاهِد قَوْله: «فَيُنَادَىٰ بِصَوْتٍ: إِنَّ الله يَأْمُرُكَ أَنْ تُخْرِجَ مِنْ ذُرِّيَّتِكَ بَعْثًا إِلَىٰ النَّار»؛ فأَبْطَل مَن يَقُولُونَ: إنَّ اللهَ تعالَىٰ لَا يَتكَلَّم بحَرفٍ وصَوْتٍ؛ أبطلوا بالاسْتِدْلَال بهَذَا الحَدِيث علَىٰ أنَّ اللهَ يَتكَلَّم بحَرفٍ وصَوت، وقَالوا: إنَّ قَوْله: «**فَيُنادَىٰ**»، أي: يُنادِيه ملَكٌ مِن المَلَائِكَة، بدَلِيل قَوْله: «**إنَّ اللهَ يَأمُرُكَ**» حيْثَ ساقَهُ مسَاقَ الغَائب.

ولكن هَذَا ضعِيفٌ، وإنْ كان له احتِمَال؛ لأنَّه يُضعفُه أنَّ اللهَ يقول: «**يَا آدم، فيَقُولُ: لبَّيْكَ وسَعْدَيْكَ**»؛ فكَانَ مُقتَضَىٰ ذَلِكَ أنَّ الَّذِي يُنادِيه اللهُ؛ لِأَنَّهُ هو الَّذِي قَالَه أوَّلًا: يا آدم، فكَيْفَ يقول: يا آدم؟ فإذا قَالَ: «**لبَّيْكَ وَسَعْدَيْك**»، وكَّلَ ملَكًا يكلمه، وهَذَا بعِيدٌ مِن السِّياق، وإنَّما الَّذِي ناداهُ هو اللهُ عَزَّ وَجَلَّ بدَلِيل الرِّوايَة الأُخْرَىٰ: «**فَيُنادَىٰ بصَوْتٍ: إنَّ اللهَ يَأمُرُكَ**».

وأمَّا إقامَةُ الظَّاهِر مقَام المُضْمَر: «**إنِّي آمُرُكَ**» يعني قَالَ: «**إنَّ اللهَ**» بدلًا مِن: «**إنِّي آمُرُك**»؛ فيُقَالُ: إنَّ إقامَةَ الظَّاهر مَقَام المُضْمَر هُنا إشَارَة إلىٰ قوَّة سُلطَان الله عَزَّ وَجَلَّ.

ودليل ذَلِكَ: أنَّه قُرن بالأَمْر «إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكَ»، وهَذَا كمَا يَقُول الملِكُ في الدُّنيَا: إنَّ المَلِكَ يأمُركَ أنْ تفْعلَ كذَا وكذَا، أو إنَّ أميرَ المُؤمِنين يأمُركَ أنْ تفْعلَ كذَا وكذَا، وهو يَعْنِي نفْسَهُ، فهَذَا مِن بَاب التَّعظِيم، والالتِفَات للتَّعظِيم في اللُّغَة العَربِيَّة أسْلُوبٌ مُتَّبعٌ ومَعْرُوف.

وفي قَوْله: «يُنادَىٰ بصَوْت»، تأكِيد لقَوْله «يُنادَىٰ»؛ لأنَّ المُنادَاة لا تَكُون إلَّا بصوت، وهو كقَوْله تعالىٰ: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾، فإنَّ ﴿تَكۡلِيمٗا﴾ هَذِهِ جاءَتْ تَوْكِيدًا؛ ولهَذَا تُسمَّىٰ عند النَّحويِّين مَصْدَرًا مُؤكِّدًا.

وفي هَذَا: إِثْبَاتٌ أنَّ الله تعالَىٰ يَتكلَّم بصَوت، ولهَذَا يُخَاطِب مُوسَىٰ ويُكلِّمه، ويُخاطِبُ النَّبيَّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ويُكلِّمُه ليْلةَ المِعْرَاج، فَهُم يَسْمَعُون صوْتَهُ ويَرُدُّونَ علَيْه.

فائدة: مَن يَقْرأ هَذَا الحَدِيث يَشعُر بالخَوْف والرَّهبة، وقد حدَثَ هَذَا للصَّحابَة عِندَما أَخْبَر بذَلِكَ النَّبيُّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حين سَأل آدَمُ ربَّه: «**وَمَا بَعْث النَّار؟**» قَالَ: «**مِن كُلِّ أَلْفٍ تِسْع مِئَةٍ وتِسْعَةً وتِسْعينَ ووَاحِدٌ في الجَنَّة**».

فقَالُوا: أيُّنا ذَلِكَ الواحِد؟ فقَالَ: «**أَبْشِرُوا، فَإِنَّ مِنْكُمْ رَجُلًا وَمِنْ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ أَلْفًا. ثُمَّ قَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنِّي أَرْجُو أَنْ تَكُونُوا رُبُعَ أَهْلِ الجَنَّةِ**» فَكَبَّرْنَا، فَقَالَ: «**أَرْجُو أَنْ تَكُونُوا ثُلُثَ أَهْلِ الجَنَّةِ**» فَكَبَّرْنَا، فَقَالَ: «**أَرْجُو أَنْ تَكُونُوا نِصْفَ أَهْلِ الجَنَّةِ**» فَكَبَّرْنَا[(١)]، ولكن مَن الَّذِي يَقُول: إنَّك أنتَ النَّاجِي، لعَلَّك تكون مِن يَأجُوجَ ومَأجُوج؛ وبهَذَا يَشْعر الإنسَان بالطُّمأنِينة عندما يَقْرأ نهاية الحَدِيث.

وأقول: البخاريُّ ذكَرَ طرفًا مِن الحَدِيث، فلو أنَّ الإنسَان يَتكَلَّم مع النَّاس

(١) أخرجه البخاري (٣٣٤٨)، ومسلم (٢٢٢) من حديث أبي سعيد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

ويَذكُر طرفًا مِن الحَدِيث ويَترك الكَلَام في هَذَا المَوْضِع في بقِيَّة الحَدِيث، خوفًا من أنْ يَتَكِلُوا لكِن يُبَيِّنه في مَوْضعٍ آخرَ فلَا حرَجَ كمَا فعَل مُعاذٌ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

فائدة: هَذَا البَعْث إلىٰ النَّار الظَّاهِر أنَّه مِن المُخَلَّدِينَ في النَّار.

مَسْأَلَة: دلَّت السُّنة علَىٰ أنَّ يأجُوجَ ومَأجُوج مَحْصُورُون في مكَانٍ مُعيَّن إلَىٰ أنْ يأتِيَ يَوْمُ القِيَامَة، ويخْرِقُونَ السَّد، ويَخرجُونَ، فكَيْفَ يَكُون أحَدُ أُمَّةِ محمَّدٍ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ واحِدًا منهم؟

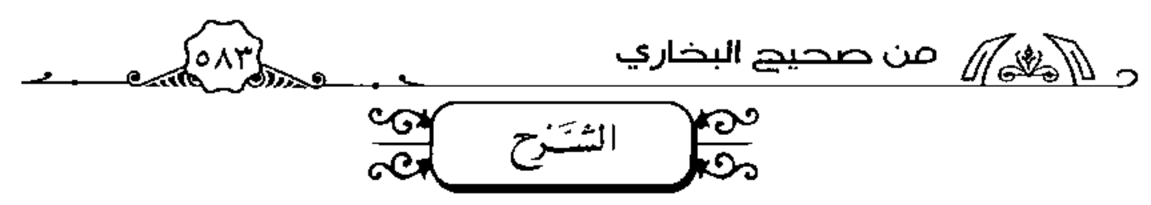
الجَوَاب: لا، ما هُوَ بواحِدٍ مِن هَؤلَاءِ ووَاحِدٍ مِن هَؤلَاءِ، ولكِن تِسْعٌ وتِسْعُونَ مِن هَؤلَاءِ ووَاحد مِن هَذِهِ الأُمَّة، فالمُؤمِن واحِدٌ مِن تِسْعٍ وتِسْعِين، ويَأجُوج ومَأجُوج كانُوا مَحصُورِينَ في ذَلِكَ المَكَان في عَهْد ذِي القَرْنَيْن لكِن ليْسَ هُناكَ ما يَمْنَع أنْ يَخرُجُوا مِنْه، لكن ليْسَ البَعْث الَّذِي يَكُون مِن أشْرَاط السَّاعة؛ لأنَّ البَعْثَ الَّذِي يَكُون مِن أشْرَاط السَّاعة إنَّما يَكُون في وَقْتِه.

□ قال البُخاري رَحِمَهُٱللَّهُ:

[٧٤٨٤] حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا قَالَتْ: **«مَا غِرْتُ عَلَى امْرَأَةٍ مَا غِرْتُ عَلَى خَدِيجَةَ، وَلَقَدْ أَمَرَهُ رَبُّهُ أَنْ يُبَشِّرَهَا بِبَيْتٍ فِي الْجَنَّةِ»**(١).

[أطرافه: ٣٨١٦، ٣٨١٧، ٣٨١٨، ٥٢٢٩، ٦٠٠٤ - تحفة: ١٦٨١٥]

(١) وأخرجه أيضًا: مسلم (٢٤٣٥).



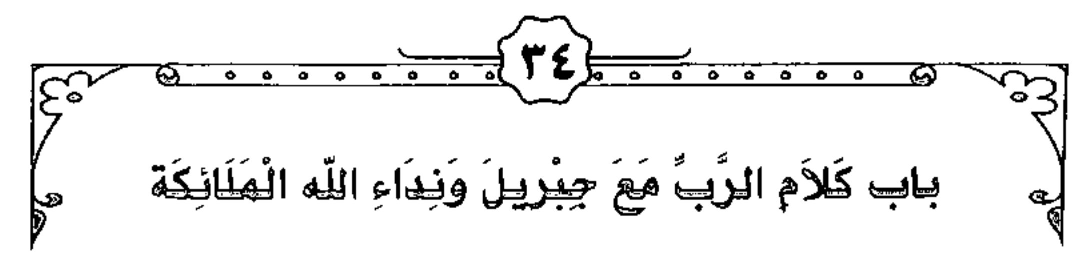
الشَّرح

الشَّاهِد قَوْله: «وَلَقَدْ أَمَرَهُ رَبُّهُ»؛ لأنَّ الأمْرَ لَا يَكُون إلَّا بالكَلَام.

وفيه: إِثْبَاتٌ أنَّ اللهَ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ يَتكَلَّم، وقد سبَقَ الكَلَامُ علَىٰ ذِكْر كَلَام اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وأنَّ أهلَ السُّنة والجمَاعةِ يَقُولُونَ: إنَّ اللهَ يَتكَلَّم بحَرْفٍ وصَوْت، يَتكلَّم بمَا شَاء متَىٰ شاء كَيْفَ شاء؛ هَذَا هو مَذْهَب السَّلَف وأهل السُّنة والجَماعَة.



□ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:



٣٤ باب كَلَامِ الرَّبِّ مَعَ جِبْرِيلَ وَنِدَاءِ اللّٰه الْمَلَائِكَة

وَقَالَ مَعْمَرٌ: ﴿وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى ٱلْقُرْءَانَ﴾ أَي: يُلْقَى عَلَيْكَ، وَتَلَقَّاهُ أَنْتَ أَي: تَأْخُذُهُ عَنْهُمْ، وَمِثْلُهُ: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ﴾.

الشَّرح

قَوْله: «باب كَلَامِ الرَّبِّ مَعَ جِبْرِيلَ»، جبريل صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هو أشْرَف المَلَائِكَة، وهُو مُوكَّلٌ بالوَحْي، يَنقلُه إلَىٰ مَن شاء الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وكَلَام اللهِ معَهُ هو كمَا قَالَ الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ﴾.

وقَالَ: ﴿وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى ٱلْقُرْءَانَ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾، أيْ: يُلْقِي علَيْك القُرآن، ﴿مِن لَّدُنْ﴾ يعني: مِن عِنْد ﴿حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾، وقدَّمَ الحِكْمةَ هُنا لِبيانِ أنَّ ما جَاء بِهِ هَذَا القُرآن فإنَّه مَبْنِيٌّ علَىٰ الحِكْمة، وكُل مَا في القُرآن فإنَّهُ مُطابِقٌ للحِكْمَة تمَامًا سواءٌ كان مِن الأحْكَام العِلميَّة (مِن الأخْبَار العِلْميَّة)، أو مِن الأحْكَام العمَلِيَّة كلُّه مَبْنِيٌّ علَىٰ الحِكْمَة.

وفي هَذَا الحَدِيث دلِيلٌ علىٰ: إِثْبَات كَلَام اللهِ مع المَلَائِكَة.

مَسْأَلَة: حديثُ عائشَة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا هَذَا هَل يؤخَذ منهُ فضلُ خديجةَ علىٰ عائشةَ؟

الجَوَاب: لا يُؤخذ منهُ فضلُ خديجةَ علَىٰ عائشةَ، لكِن يؤخَذ منهُ شدَّة غيرة

عائشةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حيث تَغار علىٰ امرأة قد توفِّيت قبلَ أن يتزوَّجها الرَّسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولذَلِكَ كان الرَّسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إذا ذبَح شاةً أو نحو ذَلِكَ، أمرَ أن يُهدىٰ إلىٰ صديقات خديجَة، فقَالَت له عائشةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا يومًا من الأيَّام، فقَالَ: «**إِنَّهَا كَانَتْ وَكَانَتْ، وَكَانَ لِي مِنْهَا وَلَدٌ**»(١). لكِن تعرَّفوا غَيرةَ النِّساء، ولا سيما عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا؛ لشدَّة محبَّتها للرَّسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ حيث كانت تَغار منها غيرةً شديدةً، وكانَت تذكر أشياء غريبةً عندَما يسمعها الإنسَانُ تقول: كَيْفَ تَصدر منها هَذِهِ الأفعالُ من أجل الغَيرة؟! لكِن من شدَّة محبَّتها للرَّسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تريد ألَّا يكون لأحدٍ سواها.

أمَّا أيُّهما أفضل؟

فالصَّحِيح: ما قَالَ شيخُ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ؛ قَالَ: لكلٍّ واحدة منهما مَزيَّة، وأمَّا في المرتبةِ عندَ الله، فإنَّ أزواجَ الرَّسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كلُّهنَّ معه في الجَنَّة، ومزيَّة عائشة ما حصَل منها رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في آخِر حياةِ الرَّسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من العنايةِ بالرَّسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وتلقِّي العلمِ عنه، ونشرِ هَذَا العلمِ الكثير الواسِع، حتَّىٰ كانت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا من أكثرِ الصَّحابة أحاديث، وأمَّا خديجةُ فحصَل منها في أوَّل الرِّسالة ما لم يَحصل من عائشةَ ولا غيرِها؛ فلكلٍّ واحدةٍ منهما مزيَّة، وهما (أي: الثِّنتان) أفضل زوجات الرَّسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

❑ **قال البخاري** رَحِمَهُ اللَّهُ:

[٧٤٨٥] حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ - هُوَ ابْنُ

---

(١) أخرجه البخاري (٣٨١٨).

عَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ - عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِنَّ اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى إِذَا أَحَبَّ عَبْدًا، نَادَى جِبْرِيلَ: إِنَّ اللهَ قَدْ أَحَبَّ فُلَانًا فَأَحِبَّهُ. فَيُحِبُّهُ جِبْرِيلُ، ثُمَّ يُنَادِي جِبْرِيلُ فِي السَّمَاءِ: إِنَّ اللهَ قَدْ أَحَبَّ فُلَانًا فَأَحِبُّوهُ. فَيُحِبُّهُ أَهْلُ السَّمَاءِ، وَيُوضَعُ لَهُ الْقَبُولُ فِي أَهْلِ الْأَرْضِ**»[1].

[طرفاه: ٣٢٠٩، ٦٠٤٠ - تحفة: ١٢٨٢٤ - ٩/١٧٤].



هَذَا حديث عظِيم فيه: بيانُ الغايَة العظيمةِ مِن محبَّة اللهِ سبحانَه للعَبد؛ إذَا أحبَّ اللهُ عبدًا نادَىٰ جبريلَ، والمناداةُ لا تكون إلَّا بصوتٍ: «**إنَّ الله قد أحبَّ فلانًا**»، وقَد أتىٰ بصيغةِ الغائب من باب التَّعظيم كما أسلَفنا آنفًا.

«**إنَّ الله قد أحبَّ فلانًا فأحبَّه، فيحبُّه جبريل**»؛ امتثالًا لأمر الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، ومحبَّةً لأحبابِ الله.

«**ثمَّ ينادي جبريل في السَّماء: إنَّ الله قد أحبَّ فلانًا فأحبُّوه، فيحبُّه أهل السَّماء**»، ويذكر ذَٰلِكَ باسمه الخاصِّ؛ يحبُّه أهل السَّماء، ثمَّ يوضَع له القبولُ في أهل الأَرْض، فيَقبله أهل الأَرْض، ولا قبول إلَّا بعد محبَّة؛ لأنَّ من لا تحبُّه، لا تَقبل منه، لكِن يوضع له القبولُ في الأَرْض، فيكون الرَّجل مقبولًا، وقَوْلُه مقبولًا عند النَّاس.

وفي هَذَا دليل علىٰ: إثْبَات محبَّة الله للعبد، وأهل السُّنَّة والجماعة يقُولُونَ: إنَّ الله تعالىٰ يُحِبُّ، ويُحَبُّ؛ لقَوْله تعالىٰ: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [المائدة: ٥٤].

---

(١) وأخرجه أيضًا: مسلم (٢٦٣٧).

ولكنَّ أهلَ التَّحريف قَالُوا: لا محبَّة من الله للعبدِ، ولا من العبدِ لله. وَمِنْهُمْ من يَقول: العبدُ يحبُّ الله، واللهُ لا يحبُّ العبد، وحرَّفوا الآياتِ الكثيرةَ في المحبَّة، إلىٰ أنَّ المُرَاد بها الثَّواب، فقَالُوا: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: ١٩٥]، أي: يُثيبهم. ففسَّروها بشيءٍ دائمٍ منفصل، أو يريد ثوابَهم؛ ففسَّروها بالإرادة الَّتي يُثبتونها، ولكنَّا نَقولُ: المحبَّة شيء فوقَ الإرادة، وفوقَ الإثابة، وهي ثابتةٌ في حقِّ الله.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وهل هناكَ طريق يَصل بها الإنسَانُ إلىٰ أن يحبَّه الله؟

قلنا: نعم، هناك طريقٌ بيَّنه الله عَزَّوَجَلَّ في قَوْله: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]؛ فالطَّريق إلىٰ كونِ الله يحبُّ العبدَ، أن يتَّبع الرَّسولَ صلَّىٰ اللهُ عَليه وآلِه وسلَّم، وكلَّما كان الإنسَان أتبعَ لرَسُول اللهِ، كان أحبَّ إلىٰ الله؛ وذَلِكَ لأنَّ الحكمَ إذا عُلِّق بعلَّة، قوي بقوَّتها، وضعُف بضعفِها، والحكمُ هنا حبُّ الله للعبدِ، وقَد علَّق باتِّباع الرَّسول صلَّىٰ اللهُ عَليه وآلِه وسلَّم؛ فكلَّما كان الإنسَان أتبعَ لرَسُول اللهِ، كان أحبَّ إلىٰ الله، فإذا أردتَ أن يحبَّك اللهُ، فاتَّبع الرَّسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ظاهرًا وباطنًا.

فائدة: لماذَا قد يَكون هناك مَن يتَّصف بالخَير والصَّلاح، ولا يَكون لَه قبولٌ عند النَّاس؟

والجَوَاب علىٰ الإشكالِ أن نَقولَ: إنَّ السَّبب وُجد لكِن هناك موانعُ، وقَد يكون القبولُ الَّذِي يوضَع في الأَرْض للإنسان، أنَّ الإنسَان يكون عندَه دعوةٌ للخير، فتُقبل دعوتُه، فيكونُ معنىٰ القبولِ؛ أي: إذا كان هَذَا الإنسَان داعيًا إلىٰ الله عَزَّوَجَلَّ وإلىٰ سبيل الله قُبل.

فكانَ الجَوَاب الآنَ علىٰ أحدِ وجهين: إمَّا أن يكونَ هناك موانعُ ما نعلمُها، وإمَّا أن يكونَ المُرَاد يوضَع له القبولُ أي: إذا دعَا إلىٰ اللهِ وإلىٰ محبَّة الله، قَبله النَّاس، ووافقوه علىٰ ما يَقول.

مَسْأَلَة: إذا كان بعضُ أَهْلِ العِلْمِ والفضل أصبحَ يَسمع كلامَهم القاصي والدَّاني، فهل نَجزم بأنَّ هَؤلَاءِ وُضع لهم القبولُ في الأَرْض؟

الجَوَاب: نَقولُ: إنَّ هَذَا الأثرَ لا يعني أنَّ القبول يَنحصر في هَذَا، لكنَّه يعني أنَّه إذا حصَلت المحبَّة، حصلَ القبولُ، ولا يَلزم من ذَلِكَ أن يكونَ العكسُ بالعكسِ؛ فقد يكونُ هناك قبولٌ، ولكِنه وُجد امتحانًا مِن الله عَزَّوَجَلَّ لهَذَا الشَّخص؛ لا لأنَّ الله تعالىٰ أحبَّه؛ فالحَدِيث يدلُّ علىٰ أنَّه متىٰ وُجدت محبَّة الله، وُجد القبولُ، والدَّليل لا يَنعكس؛ يعني: لا يُقال العكسُ بالعكس، فلذَلِكَ لا نَجزم بأنَّ هَذَا الرَّجل الَّذِي وضِع له القبولُ في الأَرْض محبوبٌ عندَ الله عَزَّوَجَلَّ لكنَّه لا شكَّ أنَّه قَرينة، ولا سيما إذا عُلم من هَذَا الرَّجل الصَّلاح والاستقامة، ووُجدت أسبابٌ توجِب محبَّة الله؛ بكَونه متَّبعًا للرَّسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فلا شكَّ أنَّ هذا دليلٌ علىٰ أنَّ الله يحبُّه.

مَسْأَلَة: بمَاذَا أوَّل أهل التَّأويل حبَّ الله للعبد؟

الجَوَاب: أوَّلوا ذَلِكَ بالثَّواب، أو إرادةِ الثَّواب.

مَسْأَلَة: ومَاذَا كان قَوْلهم في حبِّ العبد لله؟

الجَوَاب: منعوا حبَّ العبد لله، وقَالُوا: إنَّ الحبَّ لا يكون إلَّا بين متجانسين، ولا يَكون بينَ الله وبينَ المخلوق؛ لما بينَهما من التَّباين، والله عَزَّوَجَلَّ قَالَ: ﴿أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِّتَسْكُنُوٓا۟ إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾ [النحل: ٧٢]،

وقَالَ: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَـٰهُ مَلَكًا لَّجَعَلْنَـٰهُ رَجُلًا﴾ [الأنعام: ٩]، ولكنَّه سبق الكَلَام علىٰ هَذِهِ الصِّفة، وبيَّنَّا أنَّ هَذَا قولٌ باطل، وأنَّ المحبَّة تكون بينَ متجانِسين وبين غيرِهما بالدَّليل والواقِع.

أمَّا الدَّليل، فقَد قَالَ النَّبِيُّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في أُحُدٍ: «إِنَّهُ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ»(١)، وهو جبل، وأمَّا الواقعُ: فإنَّ الإنسَان بلا شكٍّ يحبُّ بعضَ أموالِه أكثرَ من بعضٍ، ويحبُّ بعضَ مواشيه أكثرَ من بعضٍ، ويحبُّ بعض السَّيَّارات أكثرَ من بعضٍ؛ فكلامُهم ليس في محلِّه.

❑ قال البُخاري رَحِمَهُ اللَّهُ:

[٧٤٨٦] حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُول اللهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهار، وَيَجْتَمِعُونَ فِي صَلَاةِ الْعَصْرِ وَصَلَاةِ الْفَجْرِ، ثُمَّ يَعْرُجُ الَّذِينَ بَاتُوا فِيكُمْ، فَيَسْأَلُهُمْ وَهُوَ أَعْلَمُ: كَيْفَ تَرَكْتُمْ عِبَادِي؟ فَيَقُولُونَ: تَرَكْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ، وَأَتَيْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ**»(٢).

[أطرافه: ٥٥٥، ٣٢٢٣، ٧٤٢٩ - تحفة: ١٣٨٠٩].



هَذَا الحَدِيث سبق الكَلَام عليه في باب العلوِّ، وأتىٰ به هنا في باب الكَلَام؛ إشارةً إلىٰ أنَّ الله تعالىٰ يكلِّم المَلَائِكَة، وسبق الكَلَام علىٰ الإشكال النَّحويِّ في أوَّله، وهو:

(١) أخرجه البخاري (١٤٨١)، ومسلم (١٣٩٢) من حديث أبي حميد الساعدي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) وأخرجه أيضًا: مسلم (٦٣٢).

«يتعاقَبون فيكم ملائكة» وبيَّنَّا جوابَ أهل النَّحو علَيه، وأنَّ بعضهم قَالَ: إنَّ هَذِهِ لغةٌ معروفةٌ عند العرب، ويسمُّونها لغةَ: «أكلوني البراغيثُ» وبعضُهم قَالَ: إنَّ الواوَ فاعل، و«ملائكة» بدلٌ من «يَتعاقبون»، وأنَّ الفائدةَ من ذلكَ التَّفصيل بعدَ الإجمال؛ لأنَّ «يتعاقبون» الضَّمير مُبهم لا يُعلم مرجعُه، فإذا جاءَت «ملائكة» صارت مبيَّنةً بعد الإجمال، فصارت أوقعَ في النَّفس.

❑ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٤٨٧] حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ وَاصِلٍ، عَنِ الْمَعْرُورِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا ذَرٍّ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**أَتَانِي جِبْرِيلُ، فَبَشَّرَنِي أَنَّهُ مَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ**». قُلْتُ: وَإِنْ سَرَقَ وَإِنْ زَنَى؟ قَالَ: «**وَإِنْ سَرَقَ وَإِنْ زَنَى**»(١).

[أطرافه: ١٢٣٧، ١٤٠٨، ٢٣٨٨، ٣٢٢٢، ٥٨٢٧، ٦٢٦٨، ٦٤٤٣، ٦٤٤٤ - تحفة: ١١٩٨٢].



ما الشَّاهِد من هَذَا الحَدِيث؟

جبريل بشَّر الرَّسول، والبشارة هَذِهِ لا تقَع من جبريل مِن تِلقاء نفسِه؛ فلَابُدَّ أنَّ اللهَ أخبرَه بذَلِكَ، فبشَّر جبريل النَّبيَّ صلَّىٰ اللهُ عَليه وآلِه وسلَّم.

وقَوله: «مَنْ مَاتَ لا يُشْرِكُ بِالله شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ»، استدلَّ به من قَالَ: إنَّ تَارِك

---

(١) وأخرجه أيضًا: مسلم (٩٤).

الصَّلاةِ لا يَكفر، وقَالَ: إنَّ تَارِكَ الصَّلاةِ ليس بمشركٍ، فيَدخل الجَنَّة، ولكنَّنا نُجيب عن هَذَا بأحد جوابَين:

الجَوَاب الأوَّل: أنَّنا لا نسلِّم أنَّ تَارِكَ الصَّلاةِ ليس بمشركٍ؛ لأنَّ النَّبِيَّ صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قَالَ: «**بَيْنَ الرَّجُلِ وَبَيْنَ الشِّرْكِ وَالكُفْرِ تَرْكُ الصَّلَاةِ**»(١).

والثَّانِي: أنَّنا سلَّمنا أنَّ ترك الصَّلاة ليس بشركٍ، ولكن هَذَا عامٌّ، وحديثُ وأدلَّة كفر تَارِكِ الصَّلاةِ خاصَّة، والقاعدةُ: أنَّ العامَّ يحمَل علىٰ الخاصِّ، فيكون الخاصُّ خارجًا من العموم.

نَقولُ: لا نسلِّم بأنَّ تَارِكَ الصَّلاةِ ليس بمشركٍ، بل هو مشركٌ، وكثيرٌ من الشِّرك لا يقع ظاهرًا، بل باطنًا، والشِّرك ليس خاصًّا بأن يسجدَ الإِنسَان للصَّنم، أو يعتقدَ بأنَّ مع الله مدبِّرًا وخالقًا، بل إذا اتَّبع الإِنسَانُ هواه فيما يُخرجه من الإسلام، فهَذَا شركٌ، ولهَذَا قَالَ: ﴿**أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِۦ وَقَلْبِهِۦ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَٰوَةً**﴾ [الجاثية: ٢٣].

مَسْأَلَة: إذا قَالَ: «دخل الجَنَّة، وإن سرق، وإن زنىٰ» هل يعاقَب علىٰ زِناه وسرقتِه؟

الجَوَاب: نعَم، إذا لم يُقم عليه الحدُّ، فإن أقِيم عليه الحدُّ فهو كفَّارة، وإن لم يُقم عليه الحدُّ فإنَّه يعاقَب، ومع ذَلِكَ هو تحت المَشِيئَة، إن شاءَ اللهُ غفَر له، وإن شاء عذَّبه.

مَسْأَلَة: لِمَاذَا نكفِّر تَارِكَ الصَّلاةِ ولا نكفِّر تارك الزَّكاة؟

الجَوَاب: قَالَ الإمامُ أحمد في إحدىٰ الرِّوايات عنه: كلُّ أركان الإسلام الخمسة

---

(١) أخرجه مسلم (٨٢) من حديث جابر رَضِيَاللَّهُعَنْهُ.

مَن تركَها فهو كافر. وعلىٰ هَذِهِ الرِّواية يَكون تاركُ الزَّكاة كافرًا، وتاركُ الصِّيام كافرًا، وتاركُ الحجِّ كافرًا؛ لأنَّ الإسلامَ بني علىٰ هَذِهِ الأسسِ، فإذا فات واحدٌ من هَذِهِ الأسس، انهدم الإسلامُ.

ولكِن الصَّحِيح أنَّه لا يكفَّر إلَّا بترك الصَّلاة فقَط، كما قَالَ عبدُ الله بن شقيق(١)، ويدلُّ علىٰ أنَّ تارك الزَّكاة لا يكفَّر، أو علىٰ أنَّ مانع الزَّكاة لا يكفَّر قولُ النَّبيِّ صلَّىٰ اللهُ عَليه وآلِه وسلَّم في صاحب الفضَّة الَّذِي لا يؤدِّي زكاتَها فيُحمىٰ عليها في نار جَهَنَّم، قَالَ: «**ثُمَّ يرَىٰ سَبِيلَهُ؛ إِمَّا إِلَىٰ الجَنَّةِ، وَإِمَّا إِلَىٰ النَّارِ**» (٢)، وهَذَا يدلُّ علىٰ أنَّه ليس بكافرٍ؛ لِأَنَّهُ لو كان كافرًا لم يكن له سبيلٌ إلىٰ الجَنَّة.

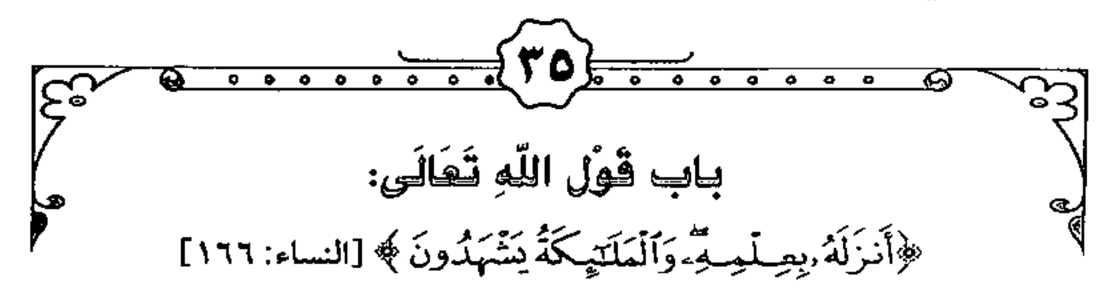


(١) هو عبد الله بن شَقيق العُقيلي -بالضم-، بصري، ثقة، فيه نصب، من الثالثة، مات سنة ثمان ومائة، انظر: «تقريب التهذيب» لابن حجر (١/ ٥١٥)

والأثر رواه الترمذي (٢٦٢٢)، عَن عَبْدِ اللهِ بْنِ شَقِيقٍ العُقَيْلِيِّ، قَالَ: «كَانَ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَرَوْنَ شَيْئًا مِنَ الأَعْمَالِ تَرْكُهُ كُفْرٌ غَيْرَ الصَّلَاةِ».

(٢) أخرجه البخاري (١٤٠٢)، ومسلم (٩٨٧) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

□ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:


٣٥

باب قَوْل اللّهِ تَعَالَى:

﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ ۖ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَشْهَدُونَ﴾ [النساء: ١٦٦]

قَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿يَتَنَزَّلُ ٱلْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ﴾ [الطلاق: ١٢] بَيْنَ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ وَالْأَرْضِ السَّابِعَةِ.


الشَّرح

قَوْله: «﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ﴾»، الضَّمير يَعود علىٰ القرآن؛ لأنَّ الله يَقول ﴿لَّٰكِنِ ٱللَّهُ يَشْهَدُ بِمَآ أَنزَلَ إِلَيْكَ ۖ أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ﴾ وسبَق معنىٰ قَوْلِه: ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ﴾ أنَّ لها معنيين:

المعنىٰ الأَوَّل: إِثْبَات أنَّه أنزله إليك بعلمٍ منه أنَّك خِيرته من خلقِه؛ يعني: كأنَّه قَالَ: أنزله عن علمٍ منه.

المعنىٰ الثَّانِي: أنَّ العلم هنا مرادٌ به المعلوم.

وقَوْله: «﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَشْهَدُونَ﴾»، يعني: يشهدون أنَّ الله أنزل هَذَا القرآن بعلمه.

وقَوْله: «وقَالَ مجاهد: يتنزَّل الأمر بينهنَّ بين السَّماء السَّابعة والأَرْض السَّابعة»، يشير إلىٰ قَوْله تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ ٱلْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ﴾ فالأمر أمرُ الله، و(بينهنَّ) يعني: بينَ السَّماء السَّابعة والأَرْض السَّابعة؛ يتنزَّل أمرُ الله بينهنَّ، والسَّماوات سبع طباق، والأَرْضون كذَلِكَ سبعُ طباق، هَذَا هو الصَّحِيح في الأَرْضين؛ أنَّها

سبعُ طباقٍ؛ لقَوْله: ﴿وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾؛ ولقولِ النَّبيِّ صلَّىٰ اللهُ عَليه وآلِه وسلَّم: «مَنِ اقْتَطَعَ مِنَ الأَرْضِ شِبْرًا، طُوِّقَهُ يَوْمَ القِيَامَةِ مِنْ سَبْعِ أَرضِينَ»(١).

❑ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٤٨٨] حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الأَحْوَصِ، حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِيُّ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَا فُلَانُ، إِذَا أَوَيْتَ إِلَى فِرَاشِكَ فَقُلِ: اللَّهُمَّ أَسْلَمْتُ نَفْسِي إِلَيْكَ، وَوَجَّهْتُ وَجْهِي إِلَيْكَ، وَفَوَّضْتُ أَمْرِي إِلَيْكَ، وَأَلْجَأْتُ ظَهْرِي إِلَيْكَ، رَغْبَةً وَرَهْبَةً إِلَيْكَ، لَا مَلْجَأَ وَلَا مَنْجَا مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ، آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ، وَبِنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ. فَإِنَّكَ إِنْ مُتَّ فِي لَيْلَتِكَ، مُتَّ عَلَى الْفِطْرَةِ، وَإِنْ أَصْبَحْتَ أَصَبْتَ أَجْرًا»(٢).

[أطرافه: ٢٤٧، ٦٣١١، ٦٣١٣، ٦٣١٥ - تحفة: ١٨٦٠].



الشَّرح

هَذَا الحَدِيث تقدَّم الكَلَام عليه، والشَّاهِد منه هنا **قَوْله**: «بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ» وسبَق لنا أنَّ البراء قَالَ: «برسولك الَّذِي أرسلت». فقَالَ: «قُلْ: بِنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ»(٣). وسبَق لنا: لِمَاذَا قَالَ: «قل: بنبيِّك الَّذِي أرسلت»؟ وبيَّنَّا أنَّه لوجهين:

الأول: لأنَّ قول: «**رسولك الَّذِي أرسلت**»، ليس فيها معنىٰ النُّبوَّة، أمَّا إذا ذكر

(١) أخرجه البخاري (٣١٩٨)، ومسلم (١٦١٠) من حديث أبي سعيد رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٢) وأخرجه أيضًا: مسلم (٢٧١٠).

(٣) أخرجه البخاري (٢٤٧)، ومسلم (٢٧١٠) من حديث البراء بن عازب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

«نبيَّك» يذكر النُّبوَّة والرِّسالة جميعًا.

الثَّانِي: لو قيل: «برسولِك الَّذِي أرسلتَ» فقَد يكون المُرَاد به جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ لِأَنَّهُ رسولٌ مرسَل.

ولو قَالَ: «برسولِك الَّذِي أرسلت» لكانَت دلالتُها علىٰ النُّبوَّة بطريق اللُّزوم، لكن إذا قَالَ: «بنبيِّك الَّذِي أرسلت» كانت الدِّلالة علىٰ وجهِ المطابَقة، والدِّلالة في المطابَقة أقوىٰ من الدِّلَالة في اللُّزوم. هَذَان الوجهان اللَّذان ذكرناهما سابقًا.

مَسْأَلَة: قولُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يتعاقبون فيكم ملائكة» هل المُرَاد بهَؤُلَاءِ المَلَائِكَة المذكورات في الآية ﴿لَهُۥ مُعَقِّبَٰتٌ مِّنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَمِنۡ خَلۡفِهِۦ﴾ [الرعد: ١١]؟

الجَوَاب: «المعقِّبات» الظَّاهر أنَّها الَّتي تحفظ الإنسَان، وأمَّا هَذِهِ فتحفظ أعماله، ويُحتمل أن تكونَ هي المعقِّبات، والله أعلم.

مَسْأَلَة: مرَّت بنا في آخر الحَدِيث: «**اللَّهُمَّ أسلمتُ نفسي إليك، وفوَّضت أمري إليك، ووجَّهت وجهي إليك**»، فهل يُقرآن؟ أم كَيْفَ نجمع وقد صارت في لفظٍ آخر: «**اللَّهُمَّ أسلمت نفسي إليك، وفوَّضت أمري إليك**»، بتقديم «**فوَّضت**»؟

الجَوَاب: إذا كان الحَدِيث واحدًا وكان الزَّائد ثقةً، فإنَّه يؤخَذ بالزِّيادة؛ لِأَنَّهُ حديثٌ واحدٌ.



❑ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٤٨٩] حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ ابْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ عَبْدِ الله ابْنِ أَبِي أَوفى قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ يَوْمَ الْأَحْزَابِ: «**اللَّهُمَّ مُنْزِلَ الْكِتَابِ، سَرِيعَ الْحِسَابِ، اهْزِمِ الْأَحْزَابَ وَزَلْزِلْ بِهِمْ**»(١)، زَادَ الْحُمَيْدِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي خَالِدٍ، سَمِعْتُ عَبْدَ اللهِ، سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ.

[أطرافه: ٢٩٣٣، ٢٩٦٥، ٣٠٢٥، ٤١١٥، ٦٣٩٢ - تحفة: ٥١٥٤].



الشَّرح

الزِّيادة: قَوْله: «زاد الحميدي»، إِثْبَات السَّماع؛ أي: وبهَذَا نعرف أنَّ الزِّيادة تكون في المتن، وتكون في السَّند، والزِّيادة في السَّند تكون مِن مزيدِ المتَّصل في الأسانيدِ، وتكون من الزِّيادة في سياقِ الأداءِ، والبخاريُّ الآن قَالَ: إنَّ هَذِهِ الزِّيادة (وهي زيادة في صيغة الأداء) لَيْسَتْ زيادة راوٍ محذوف من رواية أخرىٰ، ولَيْسَتْ زيادة متنٍ أو شيءٍ في المتن، فتبيَّن بهَذَا أنَّ المحدِّثين رَحِمَهُمُٱللَّهُ يتوسَّعون في بعض المصطَلحات.

الشَّاهِد من هَذَا الحَدِيث قَوْله: «اللَّهُمَّ منزل الكتَاب»، وتفيدُ صيغةُ اسم الفاعل هنا «مُنزِل» أنَّ الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ فوقَ كلِّ شيء؛ فهو يدلُّ علىٰ علوِّ الله سبحانه، وأنَّ الله تكلَّم بالقرآن.

---

(١) وأخرجه أيضًا: مسلم (٤٤٦) ولفظه: «**اللهُمَّ مُنْزِلَ الْكِتَابِ، سَرِيعَ الْحِسَابِ، اهْزِمِ الْأَحْزَابَ، اللهُمَّ اهْزِمْهُمْ وَزَلْزِلْهُمْ**».

□ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٤٩٠] حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، عَنْ هُشَيْمٍ، عَنْ أَبِي بِشْرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا﴾ [الإسراء: ١١٠] قَالَ: أُنْزِلَتْ وَرَسُول اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُتَوَارٍ بِمكَّة، فَكَانَ إِذَا رَفَعَ صَوْتَهُ سَمِعَ الْمُشْرِكُونَ، فَسَبُّوا الْقُرْآنَ، وَمَنْ أَنْزَلَهُ، وَمَنْ جَاءَ بِهِ. وَقَالَ الله تَعَالَى: ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا﴾؛ لَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ حَتَّى يَسْمَعَ الْمُشْرِكُونَ، وَلَا تُخَافِتْ بِهَا عَنْ أَصْحَابِكَ، فَلَا تُسْمِعُهُمْ ﴿وَٱبْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ١١٠]؛ أَسْمِعْهُمْ، وَلَا تَجْهَرْ حَتَّى يَأْخُذُوا عَنْكَ الْقُرْآنَ.

[أطرافه: ٤٧٢٢، ٧٥٢٥، ٧٥٤٧ - تحفة: ٥٤٥١ - ٩/١٧٥].



هَذَا تفسير ابن عبَّاس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، وابن عبَّاس أعلم الصَّحابة كلِّهم بالتَّفسير، ما عدا الخلفَاء الرَّاشدين وكبار الصَّحابة، لكنَّه هو من أعلم الصَّحابة بالتَّفسير، وقد قَالَ فِي قَوْله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا﴾: والمُرَاد: ﴿وَلَا تَجْهَرْ﴾ جهرًا يسمعُه المشركون فيسبُّون القرآن، ومَن أنزله وهو اللهُ، ومَن جاءَ به.

وفي هَذَا إشارة أو دليل - إذا قلنا بأنَّ قول الصَّحابيِّ حجَّة - علىٰ: أنَّ الإنسَان إذا خاف إذا تكلَّم بموعظة، أو قرأ قرآنًا، أن يُسبَّ القرآن، أو تُسبَّ الموعظة، فإنَّ الأولَىٰ ألَّا يفعل، وأن يجعل المَسْألَة في وقتٍ آخر، وهَذَا من الحكمةِ؛ ألَّا تضع القرآنَ أو الموعظةَ بين يدَي من يُهينها، ولهَذَا قَالَ: ﴿وَلَا تَجْهَرْ﴾، ﴿وَلَا تُخَافِتْ بِهَا﴾، ﴿وَٱبْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا﴾؛ لأنَّك لو خافِت لن يسمع أصحابُك قراءتَك، فإذًا: اجعل قراءتَك وسطًا، تجهر

بها بحيث يسمع أصحابُك، وتخافت بحيث لا يسمع المشركون.

الشَّاهِد من هَذَا قَوْله: «أُنزلت ورَسُول اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ متوارٍ بمكَّة».

وقَوْله: «أنزلت»، أي: هَذِهِ الآية من عند الله؛ فيَكون فيها دليل علىٰ أنَّ الله تكلَّم بالقرآن.

مَسْأَلَة: استدلَّ بعض النَّاس من هَذَا الحَدِيث علىٰ أنَّه لا يُشرع رفعُ الصَّوت بعدَ السَّلام؛ لأنَّ رفعَ الصَّوت بالذِّكر ربَّما يُضجر إنسانًا يصلِّي ما فاته، فما وجهُ هَذَا الِاسْتِدْلَال؟

الجَوَاب: ما أكثر الَّذِينَ يصوِّبون سهامَهم علىٰ رفعِ الصَّوت بالذِّكر بعد الصَّلاة، ويُحاولون أن يُبطلوا هَذِه السُّنَّة فيما استطاعوا؛ فمرَّةً يأتون بمثلِ هَذَا، ومرَّةً يَقُولُونَ: إنَّ الرَّسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: **«ارْبَعُوا عَلَىٰ أَنْفُسِكُم؛ فَإِنَّكُمْ لا تَدْعُونَ أَصَمَّ، وَلا غَائِبًا»**[1]، وما أشبَه ذَلِكَ.

ومرَّةً يتأوَّلون الحَدِيث بتأويلٍ مستكرَهٍ، والحَدِيثُ صريحٌ في البخاريِّ: **«كَانَ رَفْعُ الصَّوْتِ بِالذِّكْرِ حِينَ يَنْصَرِفُ النَّاسُ مِنَ المَكْتُوبَةِ عَلَىٰ عَهْدِ النَّبِيِّ صلَّىٰ اللهُ عَليه وآلِه وسلَّم». قَالَ: «وَكُنْتُ أَعْلَمُ أَنَّ الصَّلاةَ تَمَّتْ، أَعْلَمُ بِذَلِكَ إِذَا انْصَرَفُوا أَنَّهُمُ انْصَرَفُوا إِذَا سَمِعْتُهُ»**[2].

وهَذَا نصٌّ صريحٌ، والقولُ بأنَّ شيئًا يعارضُ هَذَا ليسَ بصحيحٍ؛ لأنَّ هَذَا خاصٌّ، والخاصُّ يَقضِي علىٰ العامِّ، والقولُ بأنَّ هَذَا للتَّعليم غيرُ مُسْلِمٍ لأَن نَقولَ:

---

(١) أخرجه البخاري (٢٩٩٢)، ومسلم (٢٧٠٤) من حديث أبي موسىٰ الأشعري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري (٨٤١)، ومسلم (٥٨٣) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

يمكِن أن يعلِّمهم الرَّسول صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ بدونِ أن يُحدِث شيئًا يظنُّه النَّاسُ سنَّةً وليس بسنَّةٍ، بل قد علَّمهم فعلًا؛ قَالَ للأنصارِ: «تُسَبِّحُونَ وَتَحْمَدُونَ وَتُكَبِّرُونَ دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ»(١).

ثمَّ لو سلَّمنا جدلًا أنَّه للتَّعليم نَقولُ: نعَم هو للتَّعليم في أصلِ الذِّكر، وفي صِفة الذِّكر؛ فهُو يُعلِّم النَّاسَ أن يَذكروا اللهَ بهَذَا الذِّكر، وأن يَرفعوا أصواتَهم بالذِّكر، أمَّا إذا جاءت مَسْأَلَة خاصَّة، كأن يَكون إلىٰ جانبك رجلٌ يقضي الصَّلاةَ، فحِينَئذ لا تَجهر؛ لأنَّك سوف تشوِّش علَيه، ولهَذَا كنَّا إذا انصرفنا من الصَّلاةِ ورأينا أحدًا يَقضي في الصَّفِّ الثَّانِي لا نَجهر بذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يشوِّش عليه، فإذا جاءَت قضيَّة خاصَّة يشوِّش بها الإنسَانُ إذا جهَر فلا يَجهر؛ لِأَنَّهُ لا يمكن أن يرتكبَ أذيَّةً من أجل فعلِ سنَّة.

فائدة: إنَّ رفعَ الصَّوت بالذِّكر بعدَ السَّلام سنَّة، كما في حديثِ ابن عبَّاس، لذَلِكَ يجوز للإنسانِ أن يسرَّ ببعض الذِّكر مثل: الاستغفار، و«اللَّهُمَّ أنت السَّلام، ومنك السَّلام، تباركتَ يا ذا الجَلال والإكرام»(٢).

وهَذَا داخلٌ في العمومِ، وقد نَقولُ: غير داخلٍ؛ لأنَّ قَوْلَه: «أعلم بذَلِكَ إذا انصرفوا» قد يقَال: إذا انصرفَ الإمام إلىٰ اتِّجاه المأمومين، وإلَّا لا شكَّ أنه لو قَالَ قائلٌ: إنَّ الذِّكرَ يعمُّ حتَّىٰ هَذَا، بدليلِ أنَّ الصَّحابة رَووا أنَّه يستغفر ثلاثًا يَقول: أستغفر اللهَ، أستغفر الله. ثلاثًا، ويَقول: اللَّهُمَّ أنت السَّلام ومنك السَّلام.

مَسْأَلَة: حديثُ ابن عبَّاس لا يَدخل فيه الأمرُ بالمعروفِ والنَّهيُ عن المنكَر؟

---

(١) أخرجه مسلم (٥٩٥) من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

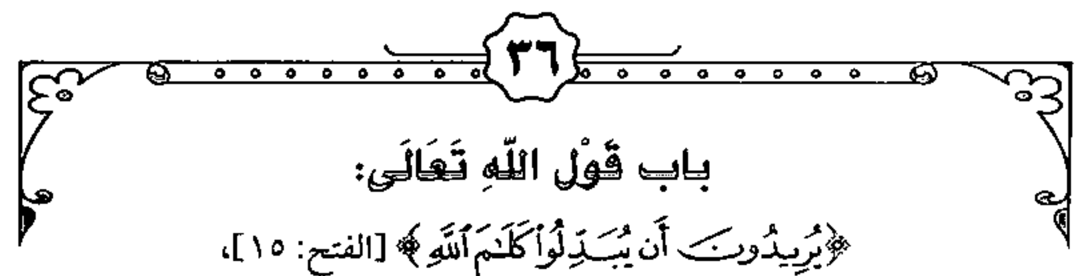
(٢) أخرجه مسلم (٥٩٢) من حديث عائشة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا.

مثلًا إذا علمتُ أنَّ الرَّجل الَّذِي آمُره بالمعروفِ سفيهٌ، فإذَا أمرتُه بالصَّلاة مع الجَماعَة سبَّ الصَّلاةَ، أو غير ذَلِكَ، فهل أتجنَّب الأمر؟

الجَوَاب: لا يَدخل في هَذَا؛ لأنَّ حديثَ ابن عبَّاس خاصٌّ بالقرآنِ نفسِه، أمَّا هَذَا فإذا أمرتَه فربَّما يَسخر بك أنت، ولا يَسخر بالقرآن، ولا يَسخر بالحكم الشَّرعيِّ، لكِنَّ القرآنَ هو الَّذِي إذا لغَا فيه هَؤلَاءِ المشركون، فإنَّه لا يَليق أن أضعَ القرآنَ بينَ قومٍ يَلغون فيه.



□ **قال البخاري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:



باب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا۟ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [الفتح: ١٥]،

﴿لَقَوْلٌ فَصْلٌ﴾ [الطارق: ١٣] حَقٌّ، ﴿وَمَا هُوَ بِٱلْهَزْلِ﴾ [الطارق: ١٤] بِاللَّعِبِ

الشَّرح

قَوْله: «﴿سَيَقُولُ ٱلْمُخَلَّفُونَ إِذَا ٱنطَلَقْتُمْ إِلَىٰ مَغَانِمَ لِتَأْخُذُوهَا ذَرُونَا نَتَّبِعْكُمْ ۖ يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا۟ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾»، والمُرَاد بالتَّبديل هنا: تبديلُ معناه وحكمِه، لا أنَّهم يريدون أن يبدِّلوا لفظَه؛ لِأَنَّهُم لا يَستطيعون ذَلِكَ، لكِن يبدِّلون معناه وحكمَه.

وهَذَا دليلٌ علىٰ أنَّ الَّذِينَ يحرِّفون الكلمَ عن مواضعِه، مبدِّلون لكَلَام اللهِ، وكذَلِكَ الَّذِينَ يَصرفون النُّصوص عن ظاهرِها مبدِّلون لكَلَام اللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لأنَّ الكَلَام في الحقيقة يراد به معنَاه، فإذا غيِّر المعنىٰ فإنَّ الألفاظَ قوالبُ؛ يَكون تغييرًا للَّفظ.

الشَّاهِد **قَوْله:** «﴿كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾»، فدلَّ ذَلِكَ علىٰ: إِثْبَاتِ الكَلَام لله عَزَّوَجَلَّ وقَالَ تعالىٰ: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلٌ فَصْلٌ﴾؛ ﴿لَقَوْلٌ﴾، والقولُ لا يكون إلَّا كلامًا، وقَوْلُه: ﴿فَصْلٌ﴾ قَالَ: حقٌّ. والصَّحِيحُ أنَّه أعمُّ من كلمة «حقٌّ» و﴿فَصْلٌ﴾ يَعني: يَفصل بينَ الحقِّ والباطل، وبينَ المُسْلِمين والمُجرمين، وفي كلِّ شيءٍ نَحتاج إلىٰ فصلٍ.

وقَوْله: «﴿وَمَا هُوَ بِٱلْهَزْلِ﴾»، أي: باللَّعب. بل هو جدٌّ وحزمٌ وقوَّة وعزَّة، وكلُّ من تمسَّك بالقرآنِ، فإنَّه سوف تكون حالُه هَذِهِ الحال.



❑ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٤٩١] حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**قَالَ اللهُ تَعَالَى: يُؤْذِينِي ابْنُ آدَمَ، يَسُبُّ الدَّهْرَ، وَأَنَا الدَّهْرُ، بِيَدِي الْأَمْرُ، أُقَلِّبُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ**»(١).

[طرفاه: ٤٨٢٦، ٦١٨١ - تحفة: ١٣١٣١].



الشَّاهِدُ قَوْله: «بِيَدِي الأَمْرُ»؛ فالأمرُ كلُّه لله، ولا يمكن أن يُبدَّل كَلَام اللهِ، كما قَالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ﴾ [الأنعام: ١١٥]؛ فإذا كانَ بيدِه الأمرُ، فإنَّه لا يَجوز لنا أن نبدِّل كلماتِه؛ لا باللَّفظ ولا بالمَعنىٰ، وسبَق الكَلَامُ علىٰ هَذَا الحَدِيثِ، وبيَّنَّا أنَّ معنىٰ قَوْله تعالىٰ: «**وأنا الدَّهر**» أي: أنا مدبِّر الدَّهر. وليس المعنىٰ أنَّ اللهَ هو الدَّهر؛ لأنَّ الَّذِينَ يسبُّون الدَّهر لا يريدون أن يسبُّوا اللهَ؛ إنَّما يريدون أن يسبُّوا الدَّهر الَّذِي هو الوقتُ والزَّمن، فتجده يسبُّ السَّنة، ويسبُّ الشَّهر، ويسبُّ اليومَ، وما أشبهَ هَذَا، وبيَّن الله عَزَّوَجَلَّ أنَّ سبَّ هَذِهِ المخلوقات هو في الحقيقةِ سبٌّ لله؛ لأنَّ الَّذِي يدبِّر هَذِهِ المخلوقاتِ هو الله، أمَّا هَذِهِ المخلوقاتُ فلا تدبِّر نفسَها.

❑ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٤٩٢] حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ،

---

(١) وأخرجه أيضًا: مسلم (٢٢٤٦).

عَن النَّبِيِّ صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قَالَ: «**يَقُوْل اللهِ عَزَّوَجَلَّ: الصَّوْمُ لِي وَأَنَا أَجْزِي بِهِ، يَدَعُ شَهْوَتَهُ وَأَكْلَهُ وَشُرْبَهُ مِنْ أَجْلِي، وَالصَّوْمُ جُنَّةٌ، وَلِلصَّائِمِ فَرْحَتَانِ، فَرْحَةٌ حِينَ يُفْطِرُ، وَفَرْحَةٌ حِينَ يَلْقَى رَبَّهُ، وَلَخَلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ**»(١).

[أطرافه: ١٨٩٤، ١٩٠٤، ٥٩٢٧، ٧٥٣٨ - تحفة: ١٢٥٥٣].



ذكرَ البخاريُّ هَذَا الحَدِيثَ القدسيَّ فِي الصَّوم، يَقول: «**يَقُوْلُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: الصَّوْمُ لِي، وَأَنَا أَجْزِي بِهِ**»، قَالَ العُلَمَاءُ: معنىٰ قَوْلِه: «**الصَّومُ لي**»، أَنَّه سرٌّ بيني وبينَ العبد؛ لأنَّ الصَّومَ مركَّب من نيَّة وتركٍ، ولا يَعلم بالنِّيَّة والتَّرك إلَّا الله عَزَّوَجَلَّ، فلهَذَا اختصَّه الله به، وأضافه إلىٰ نفسِه.

وقيل: معناه أنَّ الإنسَانَ إذا كان علَيه مظالمُ، وأُخِذ من حسناتِه يَوْم القِيَامَة، فإنَّه يؤخَذ من جميع الحسناتِ إلَّا الصَّوم، فإنَّه لا يؤخَذ منه؛ لِأَنَّهُ لله. والمعنىٰ الأوَّل أصحُّ؛ أي أنَّ الصَّومَ لله، ليس فيه رياءٌ، بل هو خالصٌ له، بدليل قَوْلِه: «**وَأَنَا أَجْزِي بِهِ**»، ثمَّ بيَّن حكمة اختصاصِ الله تعالىٰ به في قَوْله: «**يَدَعُ شَهْوَتَهُ وَأَكْلَهُ وَشُرْبَهُ مِنْ أَجْلِي**»: يَدَع شهوتَه يعني: النِّكاح والجِماع، وأكلَه وشربَه من أجلِ الله عَزَّوَجَلَّ وهَذَا الإخلاصُ وهَذِهِ الثَّلاثة هي الَّتي نصَّ الله عليها في القرآنِ في قَوْله تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ: ﴿فَٱلْـَٔـٰنَ بَـٰشِرُوهُنَّ وَٱبْتَغُواْ مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمْ ۚ وَكُلُواْ وَٱشْرَبُواْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، وهي الَّتي أجمع المُسْلِمون علىٰ أنَّها تُفسد الصَّوم.

وقَوْله: «يَدَعُ شَهْوَتَهُ»، هل نفسِّر هَذَا بالجماعِ فقط، ونَقولُ: لا ينقضُ الصَّوم

(١) وأخرجه أيضًا: مسلم (١١٥١).

بالمذيِّ والمنيِّ والمباشَرة، أو نَقولُ: إنَّها تشمَل الجماعَ والإنزالَ؟ أمَّا المباشَرة فإنَّها لا تُفطر الصَّائم بلا شكٍّ؛ لأنَّ النَّبيَّ صلَّىٰ اللهُ عَليه وآلِه وسلَّم: «كان يقبِّل وهو صائمٌ، ويُباشر وهو صائمٌ»(١)، وكذَلِكَ المذيُّ ولو من شهوةٍ لا يفطر الصَّائم؛ لِأَنَّهُ ليس عليه دليلٌ، وليس فيه شهوةٌ؛ فالشَّهوة بغيرِه، لا به.

وأمَّا المنيُّ فإنَّ جمهورَ العُلمَاء علىٰ أنَّه يُفطر الصَّائم؛ لِأَنَّهُ شهوةٌ، ودليلُ ذَلِكَ قَوْلُه صلَّىٰ اللهُ عَليه وآلِه وسلَّم: «**وَفِي بُضْعِ أَحَدِكُمْ صَدَقَةٌ**». قَالُوا: يا رَسُول اللهِ، أيَأتي أحدُنا شهوتَه ويكونُ له فيها أجرٌ؟ قَالَ: «**نَعَمْ، أَرَأَيْتُمْ لَوْ وَضَعَهَا فِي الحَرَامِ، أَكَانَ عَلَيْهِ وِزْرٌ؟**» قَالُوا: نعَم. قَالَ: «**فَإِذَا وَضَعَهَا فِي الحَلَالِ، كَانَ لَهُ أَجْرٌ**»(٢)، والَّذِي يُوضَع هو النُّطفة، وهَذَا يدلُّ علىٰ أنَّ المنيَّ مُفطرٌ، وهو الأصحُّ، وأمَّا الجماعُ فبالإجماعِ أنَّه مفطرٌ.

وقَوْلُه تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ: «**الصَّوْمُ جُنَّة**»: الجُنَّةُ ما يُتَّقىٰ به سهامُ الأعداءِ، مأخوذٌ من الجِنان، وهو الخَفاء؛ لأنَّ الإنسَانَ يَختفي به عن سِهام الأعداءِ، وهو مثلُ الصَّاج الكبيرِ الَّذِي يُخبَز عليه، يَحمله المقاتِلُ، فإذا رأىٰ أحدًا، صوَّب إليه سهمًا، دفَع السَّهم بهَذَا التُّرس الَّذِي يسمَّىٰ جُنَّة، والمُرَادُ بكَونه جُنَّةً أنَّه جنَّة يَستتر به الإنسَان في الدُّنيَا من قول الزُّور والعملِ به والجَهل، وفي الآخِرة يتَّقي به من النَّار.

ثمَّ قَالَ للصَّائم: «**وَلِلصَّائِمِ فَرْحَتَانِ، فَرْحَةٌ حِينَ يُفْطِرُ، وَفَرْحَةٌ حِينَ يَلْقَىٰ رَبَّهُ**». فرحة حينَ يفطر لأمرَين: الأمر الأوَّل: تناولِ ما أحلَّ الله له؛ من طعامٍ، وشرابٍ،

---

(١) أخرجه مسلم (١١٠٦) من حديث عائشة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا.

(٢) أخرجه مسلم (١٠٠٦) من حديث أبي ذر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

ونكاحٍ؛ فإنَّ النَّفس إذا حُبست عن ذَلِكَ ثمَّ أُذِن لها فيه، فَرِحت، والثَّانِي: فرحه بأداء هَذِهِ الفريضةِ إن كان صومَ فرضٍ، أو هَذَا التَّطوُّع إن كانَ صومَ نفلٍ.

الفرح الثَّانِي فرحةٌ حينَ يَلقىٰ ربَّه يَوْمَ القِيَامَة؛ فالصَّائم يَجد أجرَ الصَّوم موفَّرًا عندَ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

ثمَّ قَالَ: «**وَلَخَلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللهِ مِنْ رِيحِ المِسْكِ**». الخَلوفُ هي: الرَّائحة الَّتي تنبَعث من المَعدة عندَ خلوِّها، وهي رائحةٌ مستكرَهة في مشامِّ النَّاس، لكنَّها عندَ الله أطيبُ من ريحِ المسكِ؛ لِأَنَّها ناشئةٌ عن طاعتِه، وهَذَا يُشبه قولَ الرَّسولِ صلَّىٰ اللهُ عَليه وآلِه وسلَّم في دمِ الشَّهيد: «**وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لا يُكْلَمُ أَحَدٌ فِي سَبِيلِ اللهِ -وَاللهُ أَعْلَمُ بِمَنْ يُكْلَمُ فِي سَبِيلِهِ- إِلَّا جَاءَ يَوْمَ القِيَامَةِ، وَاللَّوْنُ لَوْنُ الدَّمِ، وَالرِّيحُ رِيحُ المِسْكِ**»(١).

وكلُّ هَذِهِ الجُمل في هَذَا الحَدِيث تُفيد التَّرغيبَ في الصَّوم، والحثَّ عليه، وبيانَ فوائدِه في الدُّنيَا وفي الآخِرة.

والشَّاهِدُ من هَذَا الحَدِيث قَوْله: «**يقُوْلُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ**» ثمَّ ذكَر الحَدِيث، والحَدِيثُ هَذَا الكَلَام مقولُ القولِ، فدلَّ ذَلِكَ علىٰ أنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يتكلَّم كلامًا بحروفٍ تُتلىٰ وتُقرأ.

فِي قَوْله: «شهوة»، دليلٌ علىٰ أنَّ الاستمناءَ يُفطر، وليس عليه كفَّارة كالجِماع، بل يُقضىٰ فقط.

---

(١) أخرجه البخاري (٢٨٠٣)، ومسلم (١٨٧٦) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فائدة: إنَّ الحَدِيثَ القدسيَّ المعنىٰ مِن الله، والكَلَام مِن رَسُول اللهِ ﷺ؛ فالحكمةُ من أنَّ النَّبيَّ ﷺ لم يَقل النَّصَّ أنَّ اللهَ ألهمَه المعنَىٰ، فتكلَّم به، فصاغه صياغةً.

مَسْأَلَة: هل الحَدِيث القدسيُّ يدخل ضمن قَوْلِه تعالىٰ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]؟

الجَوَاب: لا يَدخل؛ هو من الشَّريعة لا شكَّ، حتَّىٰ أحاديث النَّبيِّ ﷺ من الشَّريعة، وفيها تبديلٌ وتغييرٌ، وكذَٰلِكَ الأحاديثُ القدسيَّة فيها أحاديثُ ضعيفةٌ، وأحاديثُ مَوضوعة.

فائدة: الحَدِيث القدسيُّ إذا كان لفظُه من الرَّسول ﷺ فهو مخلوقُ اللَّفظ، لكن ما أُلهِمه الرَّسول ﷺ من الوحيِ فهو غيرُ مخلوق.

ويؤخَذ من هَذَا الحَدِيث: إِثْبَات الشَّمِّ لله تعالىٰ.

مَسْأَلَة: المباشِر في نهارِ رمضانَ إذا غَلَبته شهوتُه، هل يُفطر أم يكون بغير اختيارِه فلا يفطر؟

الجَوَاب: إذا كان صائمًا وكان سريعَ الإنزال قويَّ الشَّهوة، فإنَّ المباشرةَ سيكون فيها الإنزال بلا شكٍّ في الغالب، فمثل هَذَا يَجب أن يتوقَّىٰ إذا ظنَّ الإنزالَ؛ فإنَّه يتوقَّىٰ هَذَا الشَّيءَ؛ لأنَّ عائشةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أشارَت لمَّا قَالَت: «كان يقبِّل وهو صائمٌ، ويباشِر وهو صائم». قَالَت: «**وكان أملككم لإربِه**»[1].

---

(١) أخرجه البخاري (١٩٢٧)، ومسلم (١١٠٦).

وإذَا حدَث، فإن كان يَعلم من نفسِه أنَّه سيحدث، فقَد تعمَّد الفطرَ، فعليه القضاءُ مع الإثم، وإذا كان لا يَعلم ذَلِكَ لكِن حدثَ، فليس عليه شيءٌ.

في قَوْله: «و أنا أجزي به»، فالله عَزَّوَجَلَّ يجزي علىٰ كلِّ شيءٍ، لكن قَالَ العُلمَاء: إضافةُ الجزاء علىٰ الصَّوم إلىٰ الله عَزَّوَجَلَّ تفيدُ أنَّ هَذَا الجزاءَ عليه أكثرُ من غيرِه، وعلَّلوا ذَلِكَ بأنَّ الصَّوم فيه أنواع الصَّبر الثَّلاثة: فهو صبرٌ علىٰ طاعةِ الله، وصبرٌ عن معصيةِ الله، وصبرٌ علىٰ أقدارِ الله، بما يَحدث للصَّائم من الجوعِ والعطش والهُزال وضعف النَّفس، والصَّابرون يُجزون أجرَهم بغير حساب.

□ **قال البخاري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٤٩٣] حَدَّثَنَا عَبْدُ الله بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَن النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**بَيْنَمَا أَيُّوبُ يَغْتَسِلُ عُرْيَانًا، خَرَّ عَلَيْهِ رِجْلُ جَرَادٍ مِنْ ذَهَبٍ، فَجَعَلَ يَحْثِي فِي ثَوْبِهِ، فَنَادَى رَبُّهُ: يَا أَيُّوبُ، أَلَمْ أَكُنْ أَغْنَيْتُكَ عَمَّا تَرَى؟ قَالَ: بَلَى يَا رَبِّ، وَلَكِنْ لَا غِنَى بِي عَنْ بَرَكَتِكَ**»[١].

[طرفاه: ٢٧٩، ٣٣٩١ - تحفة: ١٤٧٢٤].



سبق الكَلَام علىٰ هَذَا الحَدِيث، والشَّاهِدُ منه قَوْلُه: «فَنَادَىٰ رَبُّهُ»، وفي نسخةٍ: «فناداه ربُّه» بدونِ ضمير، ولكن المعنىٰ واحد.

---

(١) وأخرجه أيضًا: أحمد (٢/ ٣١٤) (٨١٤٤)، والنسائي (٤٠٩).

❑ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٤٩٤] حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ الْأَغَرِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قَالَ: «**يَتَنَزَّلُ رَبُّنَا تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الآخِرُ، فَيَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ؟ مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ؟ مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ؟**»(١).

[طرفاه: ١١٤٥، ٦٣٢١ – تحفة: ١٣٤٦٣].



هَذَا حديثُ النُّزول حديثٌ عظيمُ الفائدةِ، وفيه قوَّة الرَّجاء، وقد شرحه شيخُ الإسلام ابنُ تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابٍ مستقلٍّ شرحًا وافيًا، لكنَّه كما تَعرفون طويلُ النَّفَس رَحِمَهُ ٱللَّهُ، تكلَّم بكلامٍ طويلٍ جدًّا.

قَوْله: «يَتَنَزَّلُ رَبُّنَا»: وفي لفظٍ: «**ينزل ربُّنا** تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ»، سبَق معنىٰ قَوْله «تبارَكَ» أنَّه كثيرُ البركةِ، وتحلُّ البركة باسمِه، وأمَّا قَوْله: «تعالىٰ» فمعناه: تعالَىٰ عن كلِّ عيبٍ ونقصٍ.

وقَوْله: «يَتَنَزَّلُ رَبُّنَا»: إلىٰ السَّماء الدُّنيَا «**كلَّ ليلة إلىٰ السَّماء الدُّنيَا حين يبقىٰ ثلثُ اللَّيل الآخِر**» ينزل ربُّنا؛ فالنُّزول مضافٌ إلىٰ الرَّبِّ، والفعلُ المضافُ إلىٰ الله يَكون فعلًا واقعًا من الله يجبُ؛ فكلُّ فعل أضافَه الله فهو فعلٌ واقعٌ منه، وهَذَا واجبٌ؛ لأنَّ هَذَا هو ظاهر اللَّفظ، والنَّاس في كلامِهم إذا قَالُوا: قَالَ وفعلَ وذهبَ وجاءَ وركبَ

---

(١) وأخرجه أيضًا: مسلم (٧٥٨).

ونزلَ، تَعود هَذِهِ الأوصافُ إلىٰ الفاعل الَّذِي أضيفت له.

فإذا كانَ النَّبيُّ صلَّىٰ اللهُ عَليه وآلِه وسلَّم وهو أعلمُ الخَلق بالله، وأنصحُ الخلق لعباد الله، وأفصحُ الخَلق فيما يقول، وأصدقُهم فيما يخبر يقول: «يَتَنَزَّلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَىٰ السَّمَاءِ الدُّنيَا» ما بقي مجالٌ للتَّحريف وأن يقَالَ: إنَّ المُرَاد يَنزل أمرُه، أو تنزل رحمتُه، أو ينزل ملَك من ملائكته.

بل نَقولُ: ينزل اللهُ نفسُه، ولكن كَيْفَ ينزل؟ فنقف هنا ونَقول: اللهُ أعلم؛ النُّزول معلوم، والكَيْفُ مجهول، والإيمان به واجب، والسُّؤال عنه بدعة.

ونقول: إذا نزل إلىٰ السَّماء الدُّنيَا هل يلزم أن يَخلو منه العرشُ؟ فنقولُ للسَّائل: هَذه بدعةٌ، وهذا السُّؤال بدعةٌ، لو كان هَذَا من الدِّين؛ أي: لو كان علمُنا بكونه يَخلو منه العرش أو لا يخلو من الدِّين، لكان ذَلِكَ مبيَّنًا قبل وفاة الرَّسول صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ لأنَّ اللهَ يقول: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]؛ فقد أكمل الله الدِّين لنا عقيدةً وقولًا وعملًا.

فإذا قَالَ قائل: هل يَخلو منه العرشُ؟

قلنا: قف؛ ليس لك الحقُّ أن تتكلَّم؛ لأنَّ علمَنا بكون العرش يَخلو منه أو لا، لو كان من الدِّين ما مات النَّبيُّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلَّا وقد أعلمنا به، ثُمَّ نَقولُ: أأنت أحرصُ علىٰ معرفةِ صفات الله من الصَّحابة؟ إن قَالَ: نعم، قلنا: كذبت. وإن قَالَ: لا. قلنا: لِمَاذَا لم يسألوا الرَّسول صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟

والجواب عن هَذَا سهلٌ؛ يعني الآنَ لماذا لم يسألوا؟ نَقولُ: لأنَّ عندَهم مِن تعظيم الله والأدبِ مع الله وعدمِ التَّقديم بين يدي الله ورسوله ما ليسَ عند هذا السَّائل.

هَذَا هو السَّبب أن يردَ مثل هذا السُّؤال من الخلَف من هذه الأمَّة، ولم يرِد من سلَف هذه الأمَّة؛ لأنَّ في قلوب سلَف الأمَّة من تعظيم الله والتَّأدُّب بين يدي الله ورسولِه ما ليس عند خلَف هذه الأمَّة، ولذَلِكَ لا يسألون عن هَذَا الشَّيء.

لو قَالَ قائل: هل نزولُه إلىٰ السَّماء الدُّنيَا يُنافي علوَّه؟

فنَقولُ: لا؛ لأنَّ علوَّه وصفٌ لازمٌ له، والوصف اللَّازم لا يمكن أن يتحوَّل أو يتغيَّر. فإذا قَالَ: إذا أثبتُّم العلوَّ، فكيف ينزل؟ نَقولُ: إنَّ نزولَه إلىٰ السَّماء الدُّنيَا أمرٌ لا يُحاط به؛ ليس معنىٰ نزولِه أن تكونَ السَّماء الثَّانية وما فوقَها فوقَه، هَذَا شيء مستحيلٌ، وليس معنىٰ نزولِه أنَّ السَّماء الدُّنيَا تُقلُّه وما فوقَها يظلُّه؛ فإنَّ هذا من الظُّنون الكاذبة، ولا يظنُّ هَذَا الظَّنَّ إلَّا من لم يَقدر الله حقَّ قدره.

فالله أعظم وأجلُّ من أن تحيطَ به السَّماوات، أو يحيط به شيء من مخلوقاته، ونحن ليس علينا إلَّا أن نسلِّم، حتَّىٰ وإن حارت عقولُنا في كيفيَّة هذا الشَّيء؛ فالعقل قد يَحار ويقول: كَيْفَ يكون هَذَا؟ فنَقولُ: الحيرةُ حدثت لعدم قدرتنا علىٰ الإحاطة بصفات الله عَزَّوَجَلَّ ولكنَّ العقل لا يُحيل ذَلِكَ بالنِّسبة لله؛ لأنَّ الله تعالىٰ ليس كمثله شيء في جميع صفاته.

وقَوله: «حِينَ يَبْقَىٰ ثُلُثُ اللَّيْلِ الآخِرُ»: يحتسب اللَّيل من غروب الشَّمس بالنَّصِّ والإجماع؛ فإنَّ قَوْله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧] يحصل بماذا؟ بغروب الشَّمس بالاتِّفاق، بل بالنَّصِّ؛ لقولِ النَّبيِّ صلَّىٰ اللهُ عَليه وآلِه وسلَّم: «إِذَا أَقْبَلَ اللَّيْلُ مِنْ هَا هُنَا، وَأَدْبَرَ مِنْ هَا هُنَا -ويشير إلىٰ المشرق والمغرب- وَغَرَبَتِ

الشَّمْسُ، فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ»[1]، وهَذَا هو معنىٰ قَوْله تعالىٰ: «**إلىٰ الليل**».

إذًا؛ ابتداءُ اللَّيل من غروب الشَّمس ولا إشكالَ فيه، لكن انتهاء اللَّيل أبطلوع الفجر أو بطلوع الشَّمس؟

فالجَوَاب: أما فلكيًّا فإنَّ اللَّيل ينتهي بطلوع الشَّمس؛ لأنَّ الشَّمس ما دامت مواجهةً للأرض فهو نهار، فإذا اختفَت فهو ليل، وأمَّا شرعًا فالنَّهار من طلوع الفجر، فهل نحمل هذا الحديث علىٰ المعنىٰ الشَّرعيِّ أو علىٰ المعنىٰ اللُّغويِّ؟

نَقولُ: هَذَا ينبني علىٰ قاعدة معروفة، وهي أنَّ خطاب الشَّرع ينبني علىٰ المصطلح الشرعي؛ أي: علىٰ الحقيقة الشَّرعيَّة، فإن وافقت الحقيقةَ اللُّغويَّة فهَذَا واضح، وإن خالفت الحقيقة اللُّغويَّة وجب الأخذ بالحقيقة الشَّرعيَّة، فإذا جاء في لسان الشَّارع: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [الإسراء: ٧٨] هل نقولُ: المعنىٰ أقم الدُّعَاء؟ لا، مع أنَّ الصَّلاة في اللُّغة الدُّعَاء؛ لأنَّ اصطلاح كلِّ متكلِّم يُحمل عليه كلامُه، فعلىٰ هَذَا نَقولُ: الأقرب في هذا الحدِيث أنَّ اللَّيل المعتبَر هو من غروب الشَّمس إلىٰ طلوع الفجر، ويدلُّ لذَلِكَ أنَّه في بعض الألفاظ: «**حَتَّىٰ يَطْلُعَ الفَجْرُ**»[2]، وعلَيه يكون المعنىٰ واضحًا.

فكَيْفَ نعرف ثلثَ اللَّيل؟ نقسِم ما بين غروب الشَّمس إلىٰ طلوعِها - إلىٰ طلوع الفجر - علىٰ ثلاثةٍ، فما حصل فهو ثلثُ اللَّيل، فإذا بقي هذا المقدارُ فهَذَا وقتُ النُّزول الإلهيِّ.

مَسْأَلَة: وهل يَختلف هذا الثُّلث باختلاف الفصول وباختلاف الأماكن؟

---

(١) أخرجه البخاري (١٩٤١)، ومسلم (١١٠١) من حديث عبد الله بن أبي أوفىٰ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه ابن ماجه (١٣٦٥) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الجوَاب: نعم؛ يختلف باختلاف الفصول، وباختلاف الأماكن؛ فاللَّيل فِي أيَّام الصَّيف يكون قصيرًا، واللَّيل فِي أيَّام الشِّتاء يكون طويلًا؛ واللَّيل فِي الجانب الشَّماليِّ من الأرض أو الجنوبيِّ الَّذِي حول القُطب يكون طويلًا جدًّا فِي أيَّام الشِّتاء، ربَّما يصل إلىٰ أسبوع أو أسبوعين، وكلَّما قرَّبنا من خطِّ الاستواء قرب التَّساوي بين اللَّيل والنَّهار، وعَلَىٰ كُلِّ حَال نحن نَقسم ما بين غروب الشَّمس وطلوع الفجر علىٰ ثلاثة، فما حصل بالقسمة فهو الثُّلث.

ومن فوائد هَذَا الحدِيث: إثبَات نزول الرَّبِّ عَزَّوَجَلَّ فِي هَذَا الوقت من اللَّيل، وهو نزول حقٌّ، ولكن لا نعلم كيفيَّته كسائر الصِّفات، ولا يحلُّ لنا أيضًا أن نمثِّله بنزول الواحد منَّا من السَّطح إلىٰ الأرض مثلًا؛ لأنَّ الله تعالىٰ يقول: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٧٤] ويقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] فيقول: «مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ»، وقد نُصب الفعل «فأستجيبَ»؛ لِأَنَّهُ جوابُ شرط.

ونجد «مَن» الاستفهاميَّة سَبقت فاء السَّببيَّة، لذَلِكَ نصبت الفعل المضارع، وهي تنصب إذا وقعت بعد سبعة أمورٍ مجموعة فِي بيت مشهور بين طلبة العلم وهو:

مُرْ وَادْعُ وَانْهَ وَسَلْ وَاعْرِضْ لِحَظِّهِمُ ... تَمَنَّ وَارْجُو كَذَاكَ النَّفْيُ قَدْ كَمُل

هَذِهِ سبعة أشياء متىٰ سبقت فاء السَّببيَّة نُصب الفعل بـ«أن» مضمرة بعد فاء السَّببيَّة؛ إذًا: «فأستجيبَ له»، سبقها الاستفهام المُرَاد بقَوْله: «وسل».

«من يسألني فأعطيه؟ من يستغفرني فأغفر له؟»، هَذِهِ ثلاثة أمور:

«من يدعوني»، يقول: يا ربُّ، «فأستجيب له».

«من يسألني»، يقول: يا ربُّ أعطني، «فأعطيه».

«من يستغفرني» يقول: اللَّهُمَّ اغفر لي، فالله تعالىٰ يغفر له.

الشَّاهِد من هَذَا الحَدِيث: قَوْله: «فَيَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي»، فأثبت القول لله عَزَّوَجَلَّ وفي الأحاديث من صفات الله عَزَّوَجَلَّ النُّزول والكرم والسَّمع والعلم والقدرة، كلُّ هَذِهِ الصِّفات معروفة من الحدِيث، لكن بعضها بالتَّضمُّن، وبعضها بالالتزام.

ولننظر الآن من أجل التَّمرُّن علىٰ استنباط الفوائد من إِثْبَات القول بالمطابقة أو بالالتزام؛ فبالمطابقة يعني إِثْبَات النُّزول بالمطابقة، وإِثْبَات المغفرة بالمطابقة، وإِثْبَات الاستجابة بالمطابقة، وإِثْبَات العطاء بالمطابقة، وإِثْبَات العلم باللُّزوم، وإِثْبَات السَّمع، وإِثْبَات الكرم باللُّزوم، وإِثْبَات القدرة، وربَّما تجدون صفاتٍ أكثر بالتَّأمُّل.

مَسْأَلَة: لفظ «يتنزَّل» هل يفهم منه معنًىٰ لا يليق بالله عَزَّوَجَلَّ؟

الجَوَاب: لا؛ لا يفهم منه معنًىٰ لا يَليق بالله؛ لأنَّ «تنزَّل» بمعنىٰ نزل؛ مثل: ﴿وَمَا نَتَنَزَّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ﴾ [مريم: ٦٤]؛ أي: ما ننزل.

❊ ❊ ❊

□ **قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:**

[٧٤٩٥] حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنا شُعَيْبٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، أَنَّ الْأَعْرَجَ حَدَّثَهُ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُول اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «**نَحْنُ الآخِرُونَ السَّابِقونَ يَوْم الْقِيَامَة**»(١).

[أطرافه: ٢٣٨، ٨٧٦، ٨٩٦، ٢٩٥٦، ٣٤٨٦، ٦٦٢٤، ٦٨٨٧، ٧٠٣٦ - تحفة: ١٣٧٤٤ - ٩/١٧٦].

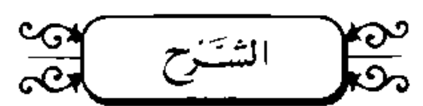
---

(١) وأخرجه أيضًا: مسلم (٨٥٥).



[٧٤٩٦] وَبِهَذَا الإِسْنَادِ: «قَالَ اللهُ: أَنْفِقْ أُنْفِقْ عَلَيْكَ»(١).

[أطرافه: ٤٦٨٤، ٥٣٥٢، ٧٤١١، ٧٤١٩ - تحفة: ١٣٧٤٠].



الشَّاهِد: قَوْله: «قَالَ الله».

«قَالَ الله: يابنَ آدم، أَنفق أُنفق عليك»، «أَنفق»: هذَا الأَمْرُ يراد به الإنفاق الشَّرعيُّ الَّذِي أمر الله به، و«أُنفق عليك»: هَذَا مثل قَوْله تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَنفَقْتُم مِّن شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُۥ﴾ [سبأ: ٣٩]، فإذا أنفق الإنسَان ما أمره الله بإنفاقه، أخلف اللهُ عليه سواه.

والشَّاهِد من هَذَا: قَوْله: «قَالَ الله: أَنفق أُنفق عليك».

مَسْأَلَة: لِمَ لمْ يذكر السَّند؟

الجَوَاب: هَذَا تفنُّن من البخاريِّ.

مَسْأَلَة: ما الفرق بين الدُّعَاء والسُّؤال؟

الجَوَاب: الدُّعَاء أن يقول: يا رب. والسُّؤال أن يعيِّن ما يريد، ولهَذَا قَالَ: «من يسألني؟»، يعني: من يسألني شيئًا فأعطيه؟

❑ قال البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ:

[٧٤٩٧] حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ فُضَيْلٍ، عَنْ عُمَارَةَ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، فَقَالَ: «هَذِهِ خَدِيجَةُ أَتَتْكَ بِإِنَاءٍ فِيهِ طَعَامٌ، أَوْ إِنَاءٍ فِيهِ شَرَابٌ،

(١) وأخرجه أيضًا: أحمد (٢/ ٢٤٢) (٧٢٩٦)، وابن ماجه (٢١٢٣).

فَأَقْرِئْهَا مِنْ رَبِّهَا السَّلَامَ، وَبَشِّرْهَا بِبَيْتٍ مِنْ قَصَبٍ، لَا صَخَبَ فِيهِ وَلَا نَصَبَ»(١).

[طرفه: ٣٨٢٠ - تحفة: ١٤٩٠٢].



الشَّاهِد من هَذَا الحَدِيث: قَوْله: «فأقرئها من ربِّها السَّلام»، أنَّ الله حمَّل جبريل صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن يبلِّغ النَّبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَذِهِ الأمانة «فأقرئها من ربِّها السَّلام» أي: قل لها: إنَّ الله يسلِّم عليك. وهَذِهِ مَنقبة عظيمة لخديجة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا؛ أنَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مِن فوق سبع سماواته أقرأها السَّلام، وهَذَا هو الشَّاهِد لهَذَا الحَدِيث.

❑ قال البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ:

[٧٤٩٨] حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ أَسَدٍ، أَخْبَرَنا عَبْدُ الله، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «قَالَ اللهُ: أَعْدَدْتُ لِعِبَادِي الصَّالِحِينَ مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ، وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ، وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ»(٢).

[أطرافه: ٣٢٤٤، ٤٧٧٩، ٤٧٨٠ - تحفة: ١٤٦٨٣].



هَذَا أيضًا سبق الكَلَام عليه.

الشَّاهِد من هَذَا: قَوْله: «قَالَ اللهُ: أَعْدَدْتُ لِعِبَادِي الصَّالِحِينَ مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ»...

(١) وأخرجه أيضًا: مسلم (٢٤٣٣).

(٢) وأخرجه أيضًا: مسلم (٢٨٢٤).

إلىٰ آخره؛ حيث أثبت القول لله.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: لِمَاذَا اعتنىٰ البخاريُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هَذِهِ المَسْأَلَة، وساق فيها هَذِهِ الأحاديث المتنوِّعة؟

قلنا: لأنَّ المحنة في الكَلَام علىٰ أشدِّها في زمنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

فإذا قَالَ قائل: ما مناسبة هَذِهِ الأحاديث للتَّرجمة وقوله تعالىٰ: ﴿أَن يُبَدِّلُوا۟ كَلَـٰمَ ٱللَّهِ﴾ [الفتح: ١٥]؟

قلنا: إن الَّذِينَ يَقولونَ: إنَّ كلام اللهِ مخلوق، أو: إنَّ كلام اللهِ هو المعنىٰ القائم بالنَّفس. هَؤُلَاءِ قد بدَّلوا كَلَام اللهِ؛ أي: جعلوه غيرَ الواقع؛ فإنَّ الواقع من كلَام اللهِ بحرفٍ وصوتٍ، كما في هَذِهِ الأحاديث، وهم جعلوه معنًىٰ قائمًا بالنَّفس، أو جعلوه شيئًا مخلوقًا؛ فهَذَا وجهُ إدخال هَذِهِ الأحاديث في التَّرجمة، وإلَّا فقد يبدو للإنسان لأوَّل وهلةٍ أنَّ المُرَاد بتبديل كَلَام اللهِ يعني تحريفَ الكلِم؛ بأن يقول مثلًا: الاستواء بالاستيلاء، واليد بالقدرة، وما أشبه ذَلِكَ، لكن المُرَاد: أنَّ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ أنكروا أن يكون الله يتكلَّم وقَالُوا: إنَّ الكَلام مخلوق، أو: إنَّه المعنىٰ القائم بالنَّفس وما يُسمع فهو عبارة عنه. هَؤُلَاءِ نعتبرهم مبدِّلين لكَلَام اللهِ؛ حيث حملوه علىٰ ما لم يكن صوابًا.

وقَوله: «قَالَ الله: أَعْدَدْتُ لِعِبَادِي الصَّالِحِينَ مَا لا عَيْنٌ رَأَتْ، وَلا أُذُنٌ سَمِعَتْ، وَلا خَطَرَ عَلَىٰ قَلْبِ بَشَرٍ»: هَذَا كقَوْله: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِىَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَآءًۢ بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [السجدة: ١٧].

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إذا كانت العينُ لم تَرَه، والأذن لم تسمعه، والقلب لم يخطر عليه هَذَا، فكيف نعرف النَّعيم؟ قلنا: نعرفه بالقَدر المشترَك بين ما في الدُّنيَا وما في الآخرة، وإن

كان ما في الآخرة يختلف اختلافًا عظيمًا عمَّا في الدُّنيَا، ولهَذَا قَالَ ابن عبَّاس: ليس في الجَنَّة ممَّا في الدُّنيَا إلَّا الأسماء فقط، أمَّا المسمَّيات فإنَّها تختلف اختلافًا كبيرًا.

مَسْأَلَة: إذا نوىٰ شخص أن يقومَ باللَّيل، ووقَّت السَّاعة مثلًا علىٰ قبل الفجر، فقدَّر الله ولم يَقم، هل يُكتَب له من الأجر شيء؟

الجَوَاب: نعم؛ من كان من عادتِه أن يقومَ من اللَّيل، ثمَّ تأهَّب ورتَّب السَّاعة علىٰ ما يريد ولم يَقم، فإنَّه يُكتب له الأجرُ، لكن ينبغي أن يُحمل ذَلِكَ بالقضاء، وقد كان النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إذا غلبه نوم أو وجَع، صلَّىٰ من النَّهار ثنتي عشرة ركعة؛ يعني: أوتر، لكن شفَّع الوتر. وكان من عادته وهو أكثر أحيانه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن يوتِر بإحدىٰ عشرة، فإذا فاته الوتر باللَّيل، صلَّىٰ ثنتي عشرة ركعة(١).

❐ قال البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ:

[٧٤٩٩] حَدَّثَنَا مَحْمُودٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ الْأَحْوَلُ، أَنَّ طَاوُسًا أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا تَهَجَّدَ مِنَ اللَّيْلِ قَالَ: «اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ، أَنْتَ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَلَكَ الْحَمْدُ، أَنْتَ قَيِّمُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَلَكَ الْحَمْدُ، أَنْتَ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ، أَنْتَ الْحَقُّ، وَوَعْدُكَ الْحَقُّ، وَقَوْلُكَ الْحَقُّ، وَلِقَاؤُكَ الْحَقُّ، وَالْجَنَّةُ حَقٌّ، وَالنَّارُ حَقٌّ، وَالنَّبِيُّونَ حَقٌّ، وَالسَّاعَةُ حَقٌّ، اللَّهُمَّ لَكَ أَسْلَمْتُ، وَبِكَ آمَنْتُ،

---

(١) كما أخرج مسلم (٧٤٦) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قالت: «... وَكَانَ إِذَا غَلَبَهُ نَوْمٌ، أَوْ وَجَعٌ عَنْ قِيَامِ اللَّيْلِ صَلَّىٰ مِنَ النَّهَارِ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً».

وَعَلَيْكَ تَوَكَّلْتُ، وَإِلَيْكَ أَنَبْتُ، وَبِكَ خَاصَمْتُ، وَإِلَيْكَ حَاكَمْتُ، فَاغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ، وَمَا أَسْرَرْتُ وَمَا أَعْلَنْتُ، أَنْتَ إِلَهِي، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ»(١).

[أطرافه: ١١٢٠، ٦٣١٧، ٧٣٨٥، ٧٤٤٢ - تحفة: ٥٧٠٢].



الشَّاهِد من هَذَا الحَدِيث: **قوله**: «وَقَوْلُكَ الْحَقُّ»؛ فقَوْل اللهِ هو الحقُّ؛ هو الحقُّ فيما يُحكم به، وهو الحقُّ فيما يُخبر به؛ فما حكم به فهو عدل أو فضل، وما أخبر به فهو صدق، كما قَالَ تعالىٰ: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ [الأنعام: ١١٥].

مَسْأَلَة: أسماء الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ توقيفيَّة؛ بعض العُلمَاء يتردَّد في إطلاق بعض الأسماء علىٰ الله عَزَّوَجَلَّ فهل السَّبب عدم صحَّة الحَدِيث أم مَاذَا؟

الجَوَاب: هَذَا وجهة نظر لهم؛ فيمكن أن يتردَّد فلان في شيء، وفلان الآخر لا يتردَّد فيه، ولا ندري لِمَاذَا يتردَّد؟

مَسْأَلَة: هل يختلف نزول الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بحسب الفصول؟ فمثلًا في الشِّتاء يكون وقت النُّزول أطولَ من الصَّيف؟ وهل يعتبر ذَلِكَ ضمنَ تعظيم الوقت عند الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ؟

الجَوَاب: ليس هناك شكٌّ في أنَّ الوقت الَّذِي ينزل فيه الله عَزَّوَجَلَّ أفضلُ من غيره، بصرف النَّظر عن نزوله في الشِّتاء أو الصَّيف؛ فكل وقت نزوله أفضل من غيره.

مَسْأَلَة: في بعض البلدان يكون اللَّيل فيها نهارًا، ويختلف في ثلث اللَّيل من بلدٍ

---

(١) وأخرجه أيضًا: مسلم (٧٦٩).

إلىٰ آخر، فهل يقَالَ: إنَّ الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ ينزل في كلِّ الوقت؟

الجَوَاب: لا؛ وإنَّما يقالُ: ينزل في ثلث اللَّيل. فإذا كنتَ أنت مثلًا في المغرب العربيِّ، فثلُث اللَّيل عندَهم يمكن أن يكون بعد الظُّهر عند المشرق العربيِّ أو أكثر، وعلىٰ هذا فقُل: هَؤلَاءِ عندهم نزولٌ إلهيٌّ، وأولئك ليس عندهم، ولا تَقس الله عَزَّوَجَلَّ بفكرك أو بالمخلوق؛ فمتىٰ كان ثلث اللَّيل في أيِّ مكان من الأَرْض، فالنُّزول ثابت، ومتىٰ زال انتفىٰ النُّزول.

قَوْله: «وبك خاصمت»: إن كان قد وقعت المخاصمة فعلًا، فالفعل ماضٍ، وإن كانت لم تقع فأنا مستعدٌّ لهَذَا. هَذَا هو المعنىٰ؛ فيكون المعنىٰ: «وبك أخاصم»؛ لأنَّ الباء هنا للاستعانة، وليس المعنىٰ أنَّها للظَّرفيَّة؛ فبك أخاصِم، أو بك خاصَمت؛ يعني: أستعين؛ استعنت بك في المخاصَمة.

❑ **قال البخاري** رَحِمَهُ اللَّهُ:

[٧٥٠٠] حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ النُّمَيْرِيُّ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ الْأَيْلِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ قَالَ: سَمِعْتُ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ، وَسَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ، وَعَلْقَمَةَ بْنَ وَقَّاصٍ، وَعُبَيْدَ اللهِ بْنَ عَبْدِ اللهِ، عَنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ قَالَ لَهَا أَهْلُ الإِفْكِ مَا قَالُوا، فَبَرَّأَهَا اللهُ مِمَّا قَالُوا، وَكُلٌّ حَدَّثَنِي طَائِفَةً مِنَ الحَدِيث الَّذِى حَدَّثَنِي عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: وَلَكِنْ وَاللهِ مَا كُنْتُ أَظُنُّ أَنَّ اللهَ يُنْزِلُ فِي بَرَاءَتِي وَحْيًا يُتْلَى، وَلَشَأْنِي فِي نَفْسِي كَانَ أَحْقَرَ مِنْ أَنْ يَتَكَلَّمَ اللهُ فِيَّ بِأَمْرٍ يُتْلَى، وَلَكِنِّي كُنْتُ أَرْجُو أَنْ يَرَى رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي النَّوْمِ رُؤْيَا يُبَرِّئُنِي اللهُ بِهَا،

فَأَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى: «إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالإِفْكِ» الْعَشْرَ الآيَاتِ.

[أطرافه: ٢٥٩٣، ٢٦٣٧، ٢٦٦١، ٢٦٨٨، ٢٨٧٩، ٤٠٢٥، ٤١٤١، ٤٦٩٠، ٤٧٤٩، ٤٧٥٠، ٤٧٥٧، ٥٢١٢، ٦٦٦٢، ٦٦٧٩، ٧٣٦٩، ٧٣٧٠، ٧٥٤٥ - تحفة: ١٦٧٠٨، ١٦١٢٦، ١٧٤٠٩، ١٦٣١١ - ٩/١٧٧].



الشَّاهِد: قَوْله: «أَحْقَرَ مِنْ أَنْ يَتَكَلَّمَ اللهُ فِي بِأَمْرٍ يُتْلَىٰ»؛ فأثبتت كَلَامَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

وفي هَذَا دليل علىٰ: تواضع عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وهكذا ينبغي للإنسان أن يحقِّر نفسه، وألَّا ينزِّلها بمنزلة عالية، فيغترَّ ويُعجب ويتعاظم؛ ولهَذَا يقَالُ: رحم الله امرءًا عرف قدرَ نفسه، مع أنَّ عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قدرُها عظيم، ولا سيما أنَّها فراش رَسُول اللهِ صلَّىٰ اللهُ عَليه وآلِه وسلَّم، والقذفُ فيها في هَذَا الأمر قدحٌ برَسُول اللهِ صلَّىٰ اللهُ عَليه وآلِه وسلَّم.

ولهَذَا، كانت إشاعة هَذَا الإفك من المنافقين ليس من أجل عائشة بنت أبي بكر؛ فهي امرأة من النِّساء يجوز عليها ما يجوز علىٰ النِّساء، لكن من أجل أنَّها زوج النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ليتوصَّلوا بالقدح فيها إلىٰ القدح في رَسُول اللهِ صلَّىٰ اللهُ عَليه وآلِه وسلَّم، ولهَذَا عظَّم الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ هَذَا الأمر فقَالَ: ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُۥ بِأَلْسِنَتِكُمْ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُم مَّا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ وَتَحْسَبُونَهُۥ هَيِّنًا وَهُوَ عِندَ ٱللَّهِ عَظِيمٌ ﴿١٥﴾ وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم مَّا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَٰذَا سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ ﴿١٦﴾ يَعِظُكُمُ ٱللَّهُ أَن تَعُودُوا۟ لِمِثْلِهِۦٓ أَبَدًا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١٧﴾ وَيُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْءَايَٰتِ ۚ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [النور: ١٥ - ١٨]؛ فالشَّأن كلُّ الشَّأن في هَذِهِ القصَّة هو تطهير فراش الرَّسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ممَّا يَروم هَؤلَاءِ المُنافِقون، وبراءة هَذِهِ المرأة الطَّيِّبة الطَّاهرة.

مَسْأَلَة: متىٰ كان وقت الدُّعَاء في حديث قيام اللَّيل لابن عبَّاس؟

الجَوَاب: الظَّاهر -والله أعلم- إمَّا في الاستفتاح، وإمَّا بعد الرَّفع من الرُّكوع.

مَسْأَلَة: الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ أخبرنا عن بعض الَّذِي يوجد في الجَنَّة وسمَّاه وأخفىٰ عنَّا بعض الشَّيء، مثل حديث: «أَعْدَدْتُ مَا لَا عَين رأت»؛ فما الحكمة من ذَلِكَ؟

الجَوَاب: يكفينا من قَوْل اللهِ تعالىٰ: ﴿فِيهِمَا مِن كُلِّ فَٰكِهَةٍ زَوۡجَانِ﴾ [الرحمن: ٥٢]؛ فكلُّ ما يتفكَّه به الإِنسَان ففيها صنفان من هَذَا، أمَّا حديث «مَا لا عَيْنٌ رَأَتْ» فيعني: ما لم ترَ مثلَه، وإن كان معناه موجودًا في الدُّنيَا لكن لم تره؛ حتَّىٰ في الأَرْض يمكن أن يختلف العنبُ عندنا مثلًا عن أيِّ بلد آخر؛ فنحن نعرف العنبَ لكن لم نره في هَذَا البلد الآخر؛ فالاختلاف في الجَنَّة أعظم وأعظم.

مَسْأَلَة: ما حكم من يرمي عائشة بعد نزول الوحي ببراءتها؟

الجَوَاب: من رمىٰ عائشة بما برَّأها الله منه فهو كافر بالإجماع؛ لِأَنَّهُ مكذِّب للقرآن، ومن رمىٰ واحدة من زوجات الرَّسول صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالفاحشة فهو كافر أيضًا؛ لأنَّ هَذَا أعظمُ قدحٍ في رَسُول اللهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

❑ قال البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ:

[٧٥٠١] حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا الْمُغِيرَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «يَقُولُ اللهُ: إِذَا أَرَادَ عَبْدِي أَنْ يَعْمَلَ سَيِّئَةً فَلَا تَكْتُبُوهَا عَلَيْهِ حَتَّى يَعْمَلَهَا، فَإِنْ عَمِلَهَا فَاكْتُبُوهَا بِمِثْلِهَا، وَإِنْ تَرَكَهَا مِنْ أَجْلِي فَاكْتُبُوهَا لَهُ حَسَنَةً، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَعْمَلَ حَسَنَةً فَلَمْ



يَعْمَلْهَا فَاكْتُبُوهَا لَهُ حَسَنَةً، فَإِنْ عَمِلَهَا فَاكْتُبُوهَا لَهُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا إِلَى سَبْعِ مِئَةٍ»[1].

[تحفة: ١٣٨٨٧].



الشَرح

جاء في نسخة أخرىٰ: «إلىٰ سبع مئة ضِعف».

هَذَا الشَّاهِد فيه: قوله: «يَقُوْل اللهِ: إِذَا أَرَادَ عَبْدِي أَنْ يَعْمَلَ سَيِّئَةً...» إلىٰ آخره.

وفي هَذَا الحَدِيث: بيان فضل الله عَزَّوَجَلَّ علىٰ عباده؛ حيث إنَّ السَّيِّئة لا تُكتب حتَّىٰ يعملَها؛ فإن همَّ بها فتركها لله كُتِبَتْ حسنة؛ لِأَنَّهُ تركها لله، والحسنة إذا همَّ بها ولم يعملها كتبت حسنة؛ لِأَنَّهُ همَّ بها، فتُكتب حسنة علىٰ هَذَا الهمِّ، فإن عملها كُتبت عشر حسناتٍ إلىٰ سبع مئة ضعف، إلىٰ أضعافٍ كثيرة.

واعلم: أنَّ من همَّ بالسَّيِّئة فلم يعملها، فلا يخلو من ثلاث حالاتٍ:

الحال الأولىٰ: أن يهمَّ بها ثمَّ يدعها لله -يُخوِّف بالله ويتركها- كما فعل الرَّجل الَّذِي همَّ أن يقع بابنة عمِّه، وهو أحد الثَّلاثة الَّذِينَ انطبق عليهم الغار، فلمَّا جلس منها ما يجلس الرَّجل من امرأته قَالَت: يا هَذَا، اتَّق الله ولا تفضَّ الخاتم إلَّا بحقِّه. فقام عنها، وهي أحبُّ النَّاس إليه[2]؛ فهَذَا ترك هَذَا الفعل لله، فتكتب له حسنة، وهَذِهِ الحسنة تتضاعف بقدر ما يحمله عليها، فإذا كان تركُها شديدًا عليه كان أجرُها أكثر.

الحال الثَّانية: أن يهمَّ بالسَّيِّئة ثمَّ يدعها، لا لله، ولا لخوفٍ من أحدٍ، ولكن

---

(١) وأخرجه أيضًا: مسلم (١٢٨).

(٢) أخرجه البخاري (٢٢١٥)، ومسلم (٢٧٤٣) من حديث أبي هريرة رَضِوَاللَّهُعَنهُ.

زالت همَّته، فهَذَا ليس عليه ولا له.

الحال الثَّالثة: أن يهمَّ بالسَّيِّئة ولكنَّه يدعها عجزًا عنها؛ أي: يعرف أنَّه لا يمكنه ذَلِكَ، كرجلٍ همَّ أن يسرق ولكن عرف أنَّ رجال الأمن لن يمكِّنوه من ذَلِكَ، فهَذَا تكتب عليه سيِّئة، أمَّا إذا عمل العمل لأجل الوصول إلىٰ السَّيِّئة ولكن عجز، فهَذَا يكتب له عقاب السَّيِّئة كاملًا.

ودليل هَذَا الأخير قول النَّبيِّ صلَّىٰ اللهُ عَليه وآلِه وسلَّم: «**إِذَا التَقَىٰ المُسْلِمانِ بِسَيْفَيْهِمَا فَالقَاتِلُ وَالمقْتُولُ فِي النَّار**». قَالُوا: يا رَسُول اللهِ، هَذَا القاتل فما بال المقتول؟ قَالَ: «**لِأَنَّهُ كَانَ حَرِيصًا عَلَىٰ قَتْلِ صَاحِبِهِ**»[1] . فيُكتب عليه الوزرُ كاملًا، أمَّا الَّذِي نوىٰ ولكن ترك عجزًا لكن لم يعمل، فإنَّ هَذَا يكتب له الوزرُ، لكن ليس كوِزر من فعل، بل دونَ ذَلِكَ.

❑ **قال البخاري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٥٠٢] حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي مُزَرِّدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أَنَّ رَسُول اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قَالَ: «**خَلَقَ اللهُ الْخَلْقَ، فَلَمَّا فَرَغَ مِنْهُ، قَامَتِ الرَّحِمُ، فَقَالَ: مَهْ؟ قَالَتْ: هَذَا مَقَامُ الْعَائِذِ بِكَ مِنَ الْقَطِيعَةِ. فَقَالَ: أَلَا تَرْضَيْنَ أَنْ أَصِلَ مَنْ وَصَلَكِ، وَأَقْطَعَ مَنْ قَطَعَكِ؟ قَالَتْ: بَلَى يَا رَبِّ. قَالَ: فَذَلِكَ لَكِ**». ثُمَّ قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: ﴿ **فَهَلْ عَسَيْتُمْ**

---

(١) أخرجه البخاري (٣١)، ومسلم (٢٨٨٨) من حديث أبي بكرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.



إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ ﴾ [محمد: ٢٢][(١)].

[أطرافه: ٤٨٣٠، ٤٨٣١، ٤٨٣٢، ٥٩٨٧ - تحفة: ١٣٣٨٢].



الشَّرح

الشَّاهد من هَذَا: قوله: «قَامَتِ الرَّحِمُ فَقَالَ: مَهْ؟»، القائل هو الله عَزَّوَجَلَّ ثمَّ قَالَ: «ألا ترضين...» إلىٰ آخره. والقائل هو الله؛ فدلَّ ذَلِكَ علىٰ أنَّ كَلَام اللهِ مسموع، وأنَّهُ بحرف، وهَذَا هو الَّذِي أراد البخاريُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ توكيدَه.

مَسْأَلَة: قلنا: إذا كان همَّ بالعمل -بالسَّرقة مثلًا- ولا يتمكَّن من ذَلِكَ بسبب الشُّرطة أو غيرها، قلنا: يكتَب عليه إثمٌ، والرَّسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول كما في الحَدِيث القدسيِّ: **«إذَا أراد عبدي أن يعملَ سيِّئةً، فلا تكتبوها عليه حتَّىٰ يعملها»**. وهَذَا لم يعملها؛ فكَيْفَ تُكتب عليه؟

الجَوَاب: قَالَ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في بقيَّة الحَدِيث: **«وإن تركَها من أجلي، فاكتبوها له حسنة»**[(٢)]. وهَذَا الرَّجل مصمِّم علىٰ فعل المعصية، ويتمنَّىٰ من كلِّ قلبه أن يفعل المعصية، ولكنَّه عاجز؛ فهَذَا التَّارك لم يتركها لله؛ وإنَّما تركها عجزًا، والجملة الأولىٰ تنطبق علىٰ من تركها؛ لأنَّ همَّته بردت عنها.

فهو مصرٌّ علىٰ النِّيَّة، والَّذِي لم يعملها في الحَدِيث وتركها كما قلنا، رجل همَّ بالسَّيِّئة ثمَّ طابت نفسُه وتركَها، أمَّا من هو مصمِّم وينتهز الفرصة (أي: السَّاعة)، فهَذَا يُكتب له الوزرُ، لكن ليس كمن باشر العمل؛ فالَّذِي باشر العمل

(١) وأخرجه أيضًا: مسلم (٢٥٥٤).

(٢) أخرجه البخاري (٧٥٠١) من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

هَذَا يُكتب عليه الوزرُ كاملًا.

والدَّليل علىٰ ما قُلنا: حديثُ الأربعة الَّذِينَ حدَّث عنهم الرَّسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في قصَّة الرَّجل الَّذِي أعطاه الله مالًا فصار يتخبَّط به، فقَالَ الفقير: لو أنَّ لي مال فلانٍ، لعملت به عملَ فلانٍ. قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**فَهُوَ بِنِيَّتِهِ؛ فَهُمَا فِي الوِزْرِ سَوَاءٌ**»(١). مع أنَّ هَذَا الرَّجل ما عمل؛ لِأَنَّهُ ليس عندَه مالٌ؛ فهو عاجزٌ، فالأقسام الَّتي ذكرناها هي الَّتي تتجمَّع بها الأَدِلَّة كما شرحنا.

مَسْأَلَة: هل نزولُ الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ إلىٰ السَّماء الدُّنيَا يكون علىٰ أهل الأَرْض المُسْلِمين؟

الجَوَاب: الله أعلم؛ فالحَدِيث عامٌّ، ولم يَقل: ينزل ربُّنا إلىٰ السَّماء الدُّنيَا علىٰ أهل أرض المُسْلِمين، وربَّما يكون في الكفَّار من هو مضطرٌّ، والمضطرُّ يجيب الله دعوتَه، ولو كان كافرًا.

مَسْأَلَة: ما الفرق بين الإرادة والهمِّ؟

الجَوَاب: الإرادة: ينوي ويعزم، أمَّا الهمُّ فهو مجرَّد التَّفكير.

□ **قَالَ البُخَارِي رَحِمَهُ اللَّهُ:**

[٧٥٠٣] حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ زَيْدِ

---

(١) أخرجه أحمد (٤/ ٢٣٠) (١٨٠٥٣)، وابن ماجه (٤٢٢٨) من حديث أبي كبشة الأنماري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وصَحَّحه الألبانيُّ في «صحيح الترغيب والترهيب» (١٦).

بْنِ خَالِدٍ قَالَ: مُطِرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «**قَالَ اللهُ: أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي كَافِرٌ بِي وَمُؤْمِنٌ بِي**»[1].

[أطرافه: ٨٤٦، ١٠٣٨، ٤١٤٧ - تحفة: ٣٧٥٧].



الشَّرح

هَذَا الحَدِيث مختصر من حديثٍ مطوَّل: أنَّ الرَّسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أصبح بالحديبية علىٰ إثر سماءٍ كان من اللَّيل فقَالَ: «**هَلْ تَدْرُونَ مَاذَا قَالَ رَبُّكُم؟**». قَالُوا: الله ورسوله أعلم. قَالَ: «**قَالَ: أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ؛ فَأَمَّا مَنْ قَالَ: مُطِرْنَا بِفَضْلِ اللهِ وَرَحْمَتِهِ، فَذَلِكَ مُؤْمِنٌ بي كَافِرٌ بِالكَوْكَبِ، وَأَمَّا مَنْ قَالَ: مُطِرْنَا بِنَوْءِ كَذَا وَكَذَا، فَذَلِكَ كَافِرٌ بِي مُؤْمِنٌ بِالكَوْكَبِ**».

والشَّاهِد من هَذَا الحَدِيث: قوله: «قَالَ الله»، فأثبت لله تعالىٰ قولًا.

مَسْأَلَة: قول: «الله ورسولُه أعلم» هل يكون في الأمور الشَّرعيَّة الَّتي تقع الآن؟

الجَوَاب: نعم حتَّىٰ الآن؛ لأنَّ الرَّسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يعلم الشَّرع.

مَسْأَلَة: هل المَلَائِكَة تكتب أعمالَ القلوب؟

الجَوَاب: نعم، تكتبها؛ حيث يُطلعها الله عَزَّوَجَلَّ علىٰ ذَلِكَ.

مَسْأَلَة: ما معنىٰ قول بعض النَّاس: مُطرنا في الوسم؟

الجَوَاب: «مطرنا بالوسم»، هم يريدون أن تكون الباء للظَّرفية؛ يعني: في

---

(١) وأخرجه أيضًا: مسلم (٧١).

الوسم، ولهَذَا قَالَ العُلَمَاء: يَحرم قول: مطرنا بنوء كذا. ولا يَحرم قول: مطرنا في نوء كذا؛ لأنَّ «في» للظَّرفيَّة، وهَذِهِ مراد النَّاس: مطرنا بالوسم(١).

❏ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٥٠٤] حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**قَالَ اللهُ: إِذَا أَحَبَّ عَبْدِي لِقَائِي، أَحْبَبْتُ لِقَاءَهُ، وَإِذَا كَرِهَ لِقَائِي، كَرِهْتُ لِقَاءَهُ**»(٢).

[تحفة: ١٣٨٣١].



الشَّرح

هَذَا الشَّاهِد فيه أيضًا: إضافة القول إلىٰ الله عَزَّوَجَلَّ.

ولو قَالَ قائل: كلُّ آية في القرآن مُمْكِن أن يستدلَّ بها لهَذَا؟

نَقولُ: يصحُّ؛ كلُّ آية في القرآن يمكن أن نستدلَّ بها لهَذَا، ومن قَالَ: إنَّ كلَامَ اللهِ مخلوق. فقد بدَّل كَلَام اللهِ.

مَسْأَلَة: نقلُ كلام الأَنْبِيَاء في القرآن، هل هَذَا نسمِّيه كَلَامَ اللهِ أو كلامَ غيرِه؟

الجَوَاب: نسمِّيه كَلَام اللهِ منْقولًا، نقله من كلامِ غيره؛ فهو كَلَامُ اللهِ تكلَّم به، ولكنَّه نقله بالمعنىٰ وأضافه إليه؛ لأنَّ لغة هَؤُلَاءِ غيرُ اللُّغة العربيَّة ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ

(١) الوسم: وقت ينزل فيه المطر، قال في «لسان العرب» (١/ ٦٣٦): «والوَسْمي: مطرُ أول الربيع، وهو بعد الخريف لأنه يسم الأرض بالنبات فيُصَيِّرُ فيها أثرًا في أول السَّنَة، وأرضٌ مَوسومَة: أصابها الوَسْمِي، وهو مطر يكون بعد الخَرَفي في البرد، ثُمَّ يَتْبَعه الوَلْيُ فِي صَميم الشِّتَاءِ، ثُمَّ يَتْبَعه الرِّبْعيُّ».

(٢) وأخرجه أيضًا: النسائي (١٨٣٥).

﴿يَٰفِرۡعَوۡنُ إِنِّي رَسُولٞ مِّن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٤] هَذِهِ لم يقلها بهَذَا اللَّفظ موسىٰ؛ لكنَّه قَالَها بالمعنىٰ.

مَسْأَلَة: لمَّا تكلَّم النَّبيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مع الأَنْبِيَاء، هل تكلَّم بالعربيَّة أم بلغاتهم؟

الجَوَاب: الظَّاهر أنَّه تكلَّم باللُّغة العربيَّة، وأنَّ الله تعالىٰ ألهمهم ذَلِكَ في ذَلِكَ الوقت، ولا أظنُّه تكلَّم مع كلِّ واحدٍ بلغتِه.

مَسْأَلَة: هل الحَدِيث الَّذِي قَالَت فيه عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا: «كلُّنا يكره الموت» صحيح؟ وإذا كان صحيحًا نرجو توضيحه؟

الجَوَاب: نعم صحيح؛ لمَّا حدَّث النَّبيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بهَذَا الحَدِيث بدون أن ينسبه إلىٰ الله قَالَ: «مَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ اللهِ أَحَبَّ اللهُ لِقَاءَهُ، وَمَنْ كَرِهَ لِقَاءَ اللهِ كَرِهَ اللهُ لِقَاءَهُ» قَالَتْ عَائِشَةُ أَوْ بَعْضُ أَزْوَاجِهِ: إِنَّا لَنَكْرَهُ المَوْتَ، قَالَ: «لَيْسَ ذَاكِ، وَلَكِنَّ المُؤْمِنَ إِذَا حَضَرَهُ المَوْتُ بُشِّرَ بِرِضْوَانِ اللهِ وَكَرَامَتِهِ، فَلَيْسَ شَيْءٌ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا أَمَامَهُ، فَأَحَبَّ لِقَاءَ اللهِ وَأَحَبَّ اللهُ لِقَاءَهُ، وَإِنَّ الكَافِرَ إِذَا حُضِرَ بُشِّرَ بِعَذَابِ اللهِ وَعُقُوبَتِهِ، فَلَيْسَ شَيْءٌ أَكْرَهَ إِلَيْهِ مِمَّا أَمَامَهُ، كَرِهَ لِقَاءَ اللهِ وَكَرِهَ اللهُ لِقَاءَهُ»(١) .

❑ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٥٠٥] حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنا شُعَيْبٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «قَالَ اللهُ: أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي»(٢).

[طرفاه: ٧٤٠٥، ٧٥٣٧ - تحفة: ١٣٧٧١].

(١) أخرجه البخاري (٦٥٠٧)، ومسلم (٢٦٨٤) من حديث عبادة بن الصامت رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٢) وأخرجه أيضًا: مسلم (٢٦٧٥).

[٧٥٠٦] حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قَالَ: «**قَالَ رَجُلٌ لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطُّ: فَإِذَا مَاتَ فَحَرِّقُوهُ وَاذْرُوا نِصْفَهُ فِي الْبَرِّ وَنِصْفَهُ فِي الْبَحْرِ، فَوَاللهِ لَئِنْ قَدَرَ اللهُ عَلَيْهِ، لَيُعَذِّبَنَّهُ عَذَابًا لَا يُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ، فَأَمَرَ اللهُ الْبَحْرَ، فَجَمَعَ مَا فِيهِ، وَأَمَرَ الْبَرَّ، فَجَمَعَ مَا فِيهِ، ثُمَّ قَالَ: لِمَ فَعَلْتَ؟ قَالَ: مِنْ خَشْيَتِكَ، وَأَنْتَ أَعْلَمُ. فَغَفَرَ لَهُ**»(١).

[طرفه: ٣٤٨١ - تحفة: ١٣٨١٠ - ٩/١٧٨].



الشَّاهِد من هَذَا الحَدِيث: **قوله**: «**ثُمَّ قَالَ: لِمَ فَعَلْتَ؟**».

وهَذَا الحَدِيث فيه إشكال: وهو أنَّ ظاهرَه أنَّ هَذَا القائلَ ظنَّ أنَّ الله لا يقدر عليه، والشَّكُّ في قدرة الله كفرٌ، فكَيْفَ غفر اللهُ له؟ فيقَالُ: إنَّ هَذَا كان جاهلًا، فظنَّ أنَّه إذا فعل ذَلِكَ، فإنَّ الله تعالىٰ لا يبعثه، فلم يلحقه معرَّة من ذَلِكَ، لكن ما في قلبِهِ من خشية الله وخوفه منه هو الَّذِي جعل الله تعالىٰ يغفر له.

مَسْأَلَة: هل يُعذر بالجهل في أمور تَوْحِيد العبادة؟

الجَوَاب: نعم؛ في كلِّ شيء ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥] لكِن قد يؤاخَذ الإِنسَان بتفريطه إذا لم يبحث.

مَسْأَلَة: **قوله**: «**لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطُّ**»، في حديث الشَّفاعَة، هل المقصود به الأعمال الظَّاهرة، أم الأعمال الباطنة مثل الخشية؟

---

(١) وأخرجه أيضًا: مسلم (٢٧٥٦).

الجَوَاب: لا شكَّ في أنَّ الخشية من الله عَزَّوَجَلَّ وعملُ القلب وهو باطن داخلٌ في هَذَا، فيكون عندَه عمل، ويحتمل أنَّه لم يعمل خيرًا قطُّ من أعمال الجوارح في حديث الشَّفاعَة، ويحتمل أنَّه لم يعمل خيرًا قطُّ لكنَّه عامٌّ، وحديث كفر الصَّلاة خاصٌّ.

مَسْأَلَة: هل سائر الكتب المنزَّلة هي من كَلام اللهِ عَزَّوَجَلَّ؟

الجَوَاب: المعروفُ عند السَّلف أنَّها من كَلَام اللهِ، ولهَذَا يَقُولُونَ: التَّوراة والإنجيل والزَّبور والقرآن كلُّها منزَّلة غير مخلوقة، لكنَّ التَّوراة ذكر العُلمَاء أنَّ الله كتبها بيده، وقَالَ الله تعالىٰ: ﴿ وَكَتَبْنَا لَهُۥ فِي ٱلْأَلْوَاحِ مِن كُلِّ شَيْءٍ ﴾ [الأعراف: ١٤٥]، فإذا جعلنا الكتابة بمنزلة القول كما هو الواقع في المعاملات وغيرها صارت مكتوبة، كتبها الله بيده، لكن لا نعلم هل تكلَّم بها عَزَّوَجَلَّ أو أنَّ موسىٰ أخذها مكتوبةً.

عَلَىٰ كُلِّ حَال نَقولُ: هي منزَّلة؛ التَّوراة والإنجيل أنزلها الله عَزَّوَجَلَّ، ﴿وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ ۝٣ مِن قَبْلُ هُدًى لِّلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ٣، ٤]. والمشهور أنَّ الله تعالىٰ كتب التَّوراة بيده، بل هو ما دلَّت عليه الأحاديث، كما سبق في أحاديث الشَّفاعَة، ولا نَقولُ أكثر من هَذَا، هَذَا هو الأدبُ مع النُّصوص: أن نَقولُ ما جاءت به النُّصوص في هَذِهِ الأمور الغيبيَّة.

مَسْأَلَة: هل يُعذر بالجهل في المعلوم بالضَّرورة؟

الجَوَاب: علينا أن ننظر: ما هو المعلوم بالضَّرورة؟ فمن المعلوم بالضَّرورة أنَّ هَذَا الرَّجل لا بدَّ أنَّه باقٍ بين أظهر المُسْلِمين، وحينئذ لا يمكن أن يكون جاهلًا، لكن إذا كان في مجاهل الأرْض، ولا يعرف عن الأديان شيئًا، ولم ينتسب إلىٰ دين معيَّن من أديان الكفر، فهَذَا يعذَر؛ ولهَذَا قَالَ: ﴿ رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ ﴾ [النساء: ١٦٥].

❏ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٥٠٧] حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَاصِمٍ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ ابْنَ أَبِي عَمْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: **«إِنَّ عَبْدًا أَصَابَ ذَنْبًا -وَرُبَّمَا قَالَ: أَذْنَبَ ذَنْبًا- فَقَالَ: رَبِّ أَذْنَبْتُ - وَرُبَّمَا قَالَ: أَصَبْتُ - فَاغْفِرْ لِي. فَقَالَ رَبُّهُ: أَعَلِمَ عَبْدِي أَنَّ لَهُ رَبًّا يَغْفِرُ الذَّنْبَ، وَيَأْخُذُ بِهِ؟ غَفَرْتُ لِعَبْدِي. ثُمَّ مَكَثَ مَا شَاءَ اللهُ، ثُمَّ أَصَابَ ذَنْبًا، أَوْ أَذْنَبَ ذَنْبًا، فَقَالَ: رَبِّ أَذْنَبْتُ - أَوْ أَصَبْتُ - آخَرَ فَاغْفِرْهُ. فَقَالَ: أَعَلِمَ عَبْدِي أَنَّ لَهُ رَبًّا يَغْفِرُ الذَّنْبَ وَيَأْخُذُ بِهِ؟ غَفَرْتُ لِعَبْدِي. ثُمَّ مَكَثَ مَا شَاءَ اللهُ، ثُمَّ أَذْنَبَ ذَنْبًا - وَرُبَّمَا قَالَ: أَصَابَ ذَنْبًا - قَالَ: قَالَ: رَبِّ أَصَبْتُ - أَوْ أَذْنَبْتُ - آخَرَ، فَاغْفِرْهُ لِي. فَقَالَ: أَعَلِمَ عَبْدِي أَنَّ لَهُ رَبًّا يَغْفِرُ الذَّنْبَ وَيَأْخُذُ بِهِ؟ غَفَرْتُ لِعَبْدِي - ثَلَاثًا - فَلْيَعْمَلْ مَا شَاءَ»**(١).

[تحفة: ١٣٦٠١].


الشَّرح

يعني: فليعمل ما شاء من الذَّنب والتَّوبة منه؛ فكلَّما أذنب الإنسان وتاب، فإنَّ الله يتوب عليه، وإذا عاد إلىٰ الذَّنب، فإنَّ التَّوبة الأولىٰ لا تنخرم ولا تنهدم، لكن يجب أن يجدِّد للذَّنب الثَّاني توبةً، فإذا جدَّد التَّوبة تاب الله عليه؛ فقَوْله: **«فليعمل ما شاء»** ليس المعنىٰ: فليعمل ما شاء من المعاصي والذُّنوب؛ وإنَّما فليعمل ما شاء من هَذَا العمل الَّذي كان يناجي الله تعالىٰ به.

والشَّاهِد من هَذَا: **«فقَالَ: أعلم عبدي»** وفي نسخة أخرىٰ: **«فقَالَ: علم عبدي»**.

(١) وأخرجه أيضًا: مسلم (٢٧٥٨).



مَسْأَلَة: إذا شرع العبد في الذَّنب، ثمَّ ترك هَذَا الذَّنب بعد شروعه ولم يتمَّه، ولكن ليس لله ولا عجزًا، فهل يأثم؟

الجَوَاب: الظَّاهر أنَّه يأثم علىٰ ما فعل من هَذَا الذَّنب؛ لقول النَّبيِّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**وَمَا نَهَيْتُكُمْ عَنْهُ فَاجْتَنِبُوهُ**»(١)، وهَذَا لم يجتنب ما فعل من الذَّنب، ولا يعاقَب علىٰ بقيَّة الذَّنب.

مَسْأَلَة: بالنِّسبة للكبائر والحقوق الآدميَّة هل يَغفرها الله عَزَّوَجَلَّ؟

الجَوَاب: كلُّ من تاب من ذنبٍ مهما عَظُم، فإنَّ الله يتوب عليه؛ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٥٣]، وسبق لنا أنَّ حقوق الآدميِّين لَابُدَّ من وفائها إن علم، أو صرفها إلىٰ جهة أخرىٰ إذا لم يعلم، فإن تعذَّر ذَلِكَ فإنَّ الله تعالىٰ يتحمَّل عنه، وذكرنا هَذَا في توبة القاتل؛ أنَّ المقتول لا يمكن استيفاؤه حقَّه، ولكنَّ الله تعالىٰ يوفِّيه من عنده إذا صحَّت توبة القاتل.

مَسْأَلَة: كلمة «آخر» في الحَدِيث هل تدلُّ علىٰ أنَّ الذُّنوب متفاوتة؛ أي: أنَّه سرق مثلًا ثمَّ زنىٰ وهكذا، أو أنَّه كرَّر نفس الذَّنب؟

الجَوَاب: كلمة «آخر» قد يراد بها المغايرة (أي: أنَّه سرق مرَّةً، وزنىٰ أخرىٰ)، وقد يراد بها ثانيًا؛ أي: أنَّه فعل الذَّنب مرَّة أخرىٰ وكرَّره، فكلمة «آخر» الأصل فيها أنَّها تَحتمل هَذَا أو هَذَا.



---

(١) أخرجه البخاري (٧٢٨٨)، ومسلم (١٣٣٧) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

□ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٥٠٨] حَدَّثَنَا عَبْدُ الله ابْنُ أَبِي الأَسْوَدِ، حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ، سَمِعْتُ أَبِي، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَبْدِ الْغَافِرِ، عَنْ أَبِي سعيد، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «أَنَّهُ ذَكَرَ رَجُلًا فِيمَنْ سَلَفَ -أَوْ فِيمَنْ كَانَ قَبْلُ- أَعْطَاهُ الله مَالًا وَوَلَدًا، فَلَمَّا حَضَرَتِ الْوَفَاةُ قَالَ لِبَنِيهِ: أَيَّ أَبٍ كُنْتُ لَكُمْ؟ قَالُوا: خَيْرَ أَبٍ. قَالَ: فَإِنَّهُ لَمْ يَبْتَئِرْ - أَوْ لَمْ يَبْتَئِزْ - عِنْدَ الله خَيْرًا، وَإِنْ يَقْدِرِ اللهُ عَلَيْهِ يُعَذِّبْهُ، فَانْظُرُوا إِذَا مُتُّ فَأَحْرِقُونِي، حَتَّى إِذَا صِرْتُ فَحْمًا فَاسْحَقُونِي -أَوْ قَالَ: فَاسْحَكُونِي- فَإِذَا كَانَ يَوْمُ رِيحٍ عَاصِفٍ فَأَذْرُونِي فِيهَا». فَقَالَ نَبِيُّ الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**فَأَخَذَ مَوَاثِيقَهُمْ عَلَى ذَلِكَ وَرَبِّي، فَفَعَلُوا، ثُمَّ أَذْرَوْهُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ، فَقَالَ الله** عَزَّ وَجَلَّ: **كُنْ. فَإِذَا هُوَ رَجُلٌ قَائِمٌ. قَالَ اللهُ: أَيْ عَبْدِي، مَا حَمَلَكَ عَلَى أَنْ فَعَلْتَ مَا فَعَلْتَ؟ قَالَ: مَخَافَتُكَ - أَوْ فَرَقٌ مِنْكَ - قَالَ: فَمَا تَلَافَاهُ أَنْ رَحِمَهُ عِنْدَهَا**». وَقَالَ مَرَّةً أُخْرَى: فَمَا تَلَافَاهُ غَيْرُهَا. فَحَدَّثْتُ بِهِ أَبَا عُثْمَانَ، فَقَالَ: سَمِعْتُ هَذَا مِنْ سَلْمَانَ، غَيْرَ أَنَّهُ زَادَ فِيهِ: أَذْرُونِي فِي الْبَحْرِ. أَوْ كَمَا حَدَّثَ(١).

[طرفاه: ٣٤٧٨، ٦٤٨١ - تحفة: ٤٢٤٧، ٤٤٩٩أ - ٩/١٧٩].



هَذَا كالأوَّل، لكنَّه يختلف عنه بعض الشَّيء، والمقصود واحد، وهو إِثْبَات القول لله عَزَّ وَجَلَّ.

---

(١) وأخرجه أيضًا: مسلم (٢٧٥٧).



مَسْأَلَة: هل يستدلُّ بِهَذَا الحَدِيث علىٰ أنَّ تَارِك الصَّلاةِ لا يكفَّر؟

الجَوَاب: أوَّلًا: هَذَا في شرع من قبلَنا؛ فلا يجب علينا إطلاقُه.

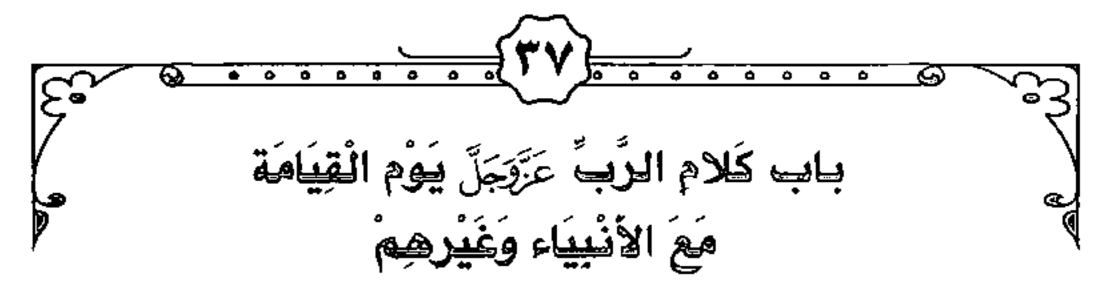
وثانيًا: إنَّ هَذَا لا يدلُّ علىٰ ذَلِكَ.

مَسْأَلَة: لِمَاذَا كنَّىٰ بضمير الغائب في قَوْله: «وإن يقدرِ الله عليه»؟

الجَوَاب: كنَّىٰ بضمير الغائب تحاشيًا من أن يضيفه إلىٰ نفسه.



□ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:



٣٧

باب كَلامِ الرَّبِّ عَزَّوَجَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَة مَعَ الأَنْبِيَاءِ وَغَيْرِهِمْ

[٧٥٠٩] حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ رَاشِدٍ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الله، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ عَيَّاشٍ، عَنْ حُمَيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ شُفِّعْتُ، فَقُلْتُ: يَا رَبِّ، أَدْخِلِ الْجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ خَرْدَلَةٌ. فَيَدْخُلُونَ، ثُمَّ أَقُولُ: أَدْخِلِ الْجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ أَدْنَى شَيْءٍ». فَقَالَ أَنَسٌ: كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى أَصَابِعِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

[أطرافه: ٤٤، ٤٤٧٦، ٦٥٦٥، ٧٤١٠، ٧٤٤٠، ٧٥١٠، ٧٥١٦ - تحفة: ٨١٧].



الشَّرح

هَذَا فيه كلام النَّبيِّ مع الله؛ يعني أنَّه تكلَّم مع الله، وقد سبق في الأحاديث السَّابقة في الشَّفاعَة أنَّ الله تعالىٰ يتكلَّم ويقول: «أَخْرِجُوا مَنْ فِي قَلْبِه كَذَا وَكَذَا».

مَسْأَلَة: هل نحدِّث بحديث أبي هريرة وأبي سعيد السَّابق، في الَّذِي أذنب ثمَّ تاب ثمَّ أذنب ثمَّ تاب ثمَّ أذنب ثمَّ تاب ثمَّ قَالَ الله تعالىٰ: «**فليعمل ما شاء**»، هل نحدِّث به أمام العامَّة؟

الجَوَاب: إن كان الإنسَان يريد أن يشرح الحَدِيث لهم شرحًا يقتنعون به، فلا

بأس؛ بأن يقول مثلًا: هَذَا وفِّق للتَّوبة، وربَّما لا يوفَّق غيرُه لها. أو ما أشبه ذَلِكَ، أمَّا أن يحدِّث به ويرسلَه، فهنا يُخشىٰ أن يتهاون العامَّة في المعاصي، ويَقُولُونَ: هَذَا الرَّجل عمل ثلاثَ مرَّات، وقَالَ الله تعالىٰ: «فليعمل ما شاء»، فيتَّخذه سُلَّمًا للتَّهاون في معاصي الله عَزَّوَجَلَّ.

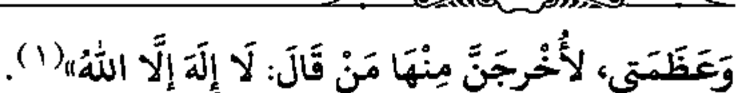
❑ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٥١٠] حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، حَدَّثَنَا مَعْبَدُ بْنُ هِلَالٍ الْعَنَزِيُّ قَالَ: اجْتَمَعْنَا نَاسٌ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، فَذَهَبْنَا إِلَى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، وَذَهَبْنَا مَعَنَا بِثَابِتٍ إِلَيْهِ يَسْأَلُهُ لَنَا عَنْ حَدِيثِ الشَّفاعَةِ، فَإِذَا هُوَ فِي قَصْرِهِ، فَوَافَقْنَاهُ يُصَلِّي الضُّحَى، فَاسْتَأْذَنَّا، فَأَذِنَ لَنَا وَهْوَ قَاعِدٌ عَلَى فِرَاشِهِ، فَقُلْنَا لِثَابِتٍ: لَا تَسْأَلْهُ عَنْ شَيْءٍ أَوَّلَ مِنْ حَدِيثِ الشَّفاعَة. فَقَالَ: يَا أَبَا حَمْزَةَ، هَؤُلَاءِ إِخْوَانُكَ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ جَاءُوكَ يَسْأَلُونَكَ عَنْ حَدِيثِ الشَّفاعَة.

فَقَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ مَاجَ النَّاسُ بَعْضُهُمْ فِي بَعْضٍ، فَيَأْتُونَ آدَمَ فَيَقُولُونَ: اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ. فَيَقُولُ: لَسْتُ لَهَا، وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِإِبْرَاهِيمَ؛ فَإِنَّهُ خَلِيلُ الرَّحْمَنِ. فَيَأْتُونَ إِبْرَاهِيمَ، فَيَقُولُ: لَسْتُ لَهَا، وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِمُوسَى؛ فَإِنَّهُ كَلِيمُ اللهِ. فَيَأْتُونَ مُوسَى، فَيَقُولُ: لَسْتُ لَهَا، وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِعِيسَى؛ فَإِنَّهُ رُوحُ اللهِ وَكَلِمَتُهُ. فَيَأْتُونَ عِيسَى، فَيَقُولُ: لَسْتُ لَهَا، وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِمُحَمَّدٍ** صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. **فَيَأْتُونِي، فَأَقُولُ: أَنَا لَهَا. فَأَسْتَأْذِنُ عَلَى رَبِّي، فَيُؤْذَنُ لِي، وَيُلْهِمُنِي مَحَامِدَ أَحْمَدُهُ بِهَا لَا تَحْضُرُنِي الآنَ، فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ الْمَحَامِدِ، وَأَخِرُّ لَهُ**

سَاجِدًا، فَيُقَالُ: يَا مُحَمَّدُ، ارْفَعْ رَأْسَكَ، وَقُلْ يُسْمَعْ لَكَ، وَسَلْ تُعْطَ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ. فَأَقُولُ: يَا رَبِّ أُمَّتِي أُمَّتِي. فَيُقَالُ: انْطَلِقْ، فَأَخْرِجْ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ شَعِيرَةٍ مِنْ إِيمَانٍ. فَأَنْطَلِقُ، فَأَفْعَلُ، ثُمَّ أَعُودُ، فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ الْمَحَامِدِ، ثُمَّ أَخِرُّ لَهُ سَاجِدًا، فَيُقَالُ: يَا مُحَمَّدُ، ارْفَعْ رَأْسَكَ، وَقُلْ يُسْمَعْ لَكَ، وَسَلْ تُعْطَ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ. فَأَقُولُ: يَا رَبِّ أُمَّتِي أُمَّتِي. فَيُقَالُ: انْطَلِقْ، فَأَخْرِجْ مِنْهَا مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ أَوْ خَرْدَلَةٍ مِنْ إِيمَانٍ. فَأَنْطَلِقُ، فَأَفْعَلُ، ثُمَّ أَعُودُ، فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ الْمَحَامِدِ، ثُمَّ أَخِرُّ لَهُ سَاجِدًا، فَيُقَالُ: يَا مُحَمَّدُ، ارْفَعْ رَأْسَكَ، وَقُلْ يُسْمَعْ لَكَ، وَسَلْ تُعْطَ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ. فَأَقُولُ: يَا رَبِّ أُمَّتِي أُمَّتِي. فَيَقُولُ: انْطَلِقْ، فَأَخْرِجْ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ أَدْنَى أَدْنَى أَدْنَى مِثْقَالِ حَبَّةِ خَرْدَلٍ مِنْ إِيمَانٍ، فَأَخْرِجْهُ مِنَ النَّارِ. فَأَنْطَلِقُ، فَأَفْعَلُ».

فَلَمَّا خَرَجْنَا مِنْ عِنْدِ أَنَسٍ قُلْتُ لِبَعْضِ أَصْحَابِنَا: لَوْ مَرَرْنَا بِالْحَسَنِ وَهُوَ مُتَوَارٍ فِي مَنْزِلِ أَبِي خَلِيفَةَ، فَحَدَّثَنَا بِمَا حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، فَأَتَيْنَاهُ، فَسَلَّمْنَا عَلَيْهِ، فَأَذِنَ لَنَا، فَقُلْنَا لَهُ: يَا أَبَا سَعِيدٍ، جِئْنَاكَ مِنْ عِنْدِ أَخِيكَ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، فَلَمْ نَرَ مِثْلَ مَا حَدَّثَنَا فِي الشَّفَاعَةِ. فَقَالَ: هِيهِ. فَحَدَّثْنَاهُ بِالْحَدِيثِ، فَانْتَهَى إِلَى هَذَا الْمَوْضِعِ فَقَالَ: هِيهِ. فَقُلْنَا: لَمْ يَزِدْ لَنَا عَلَى هَذَا. فَقَالَ: لَقَدْ حَدَّثَنِي وَهُوَ جَمِيعٌ مُنْذُ عِشْرِينَ سَنَةً، فَلَا أَدْرِي أَنَسِيَ أَمْ كَرِهَ أَنْ تَتَّكِلُوا. قُلْنَا: يَا أَبَا سَعِيدٍ، فَحَدِّثْنَا. فَضَحِكَ وَقَالَ: خُلِقَ الْإِنْسَانُ عَجُولًا، مَا ذَكَرْتُهُ إِلَّا وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أُحَدِّثَكُمْ، حَدَّثَنِي كَمَا حَدَّثَكُمْ بِهِ قَالَ: «ثُمَّ أَعُودُ الرَّابِعَةَ فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ، ثُمَّ أَخِرُّ لَهُ سَاجِدًا، فَيُقَالُ: يَا مُحَمَّدُ، ارْفَعْ رَأْسَكَ، وَقُلْ يُسْمَعْ، وَسَلْ تُعْطَهْ، وَاشْفَعْ تُشَفَّعْ. فَأَقُولُ: يَا رَبِّ، ائْذَنْ لِي فِيمَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ. فَيَقُولُ: وَعِزَّتِي وَجَلَالِي وَكِبْرِيَائِي



وَعَظَمَتِي، لأُخْرِجَنَّ مِنْهَا مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ»(١).

[أطرافه: ٤٤، ٤٤٧٦، ٦٥٦٥، ٧٤١٠، ٧٤٤٠، ٧٥٠٩، ٧٥١٦ - تحفة: ١٥٩٩، ٥٢٣ - ٩/١٨٠].



الشَّرح

وفيه فائدة: وهو أنَّه لم يذكر أعذار الأَنْبِيَاء الَّتي اعتذروا بها؛ لم يذكر عذر آدم، ولا عذر نوح، ولا عذر إِبْرَاهِيم، ولا عذر موسىٰ؛ لأنَّ المقام يقتضي ذَلِكَ؛ فإنَّ أهل البصرة في آخر عمره حصل منهم بدعٌ منكرة، منها بدعة الخوارج، وبدعة المعتزلة، ولهَذَا طوىٰ ذكر الشَّفاعَة العظمىٰ، مع أنَّ المراجعة للأنبياء إنَّما هي من أجل الشَّفاعَة العظمىٰ: أن يقضي الله بين العباد، فيريحهم من الموقف، ثمَّ أتىٰ إلىٰ ذكر الشَّفاعَة فيمن دخل النَّار أن يُخرج منها؛ لأنَّ المعتزلة ينكرونها، والخوارج ينكرونها، فأراد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ هو وغيره من الَّذِينَ حدَّثوا بأحاديث الشَّفاعَة فيمن دخل النَّار أن يخرج منها، أرادوا أن يقرِّروا أنَّ عصاة المُؤمِنين وإن دخلوا النَّار، فإنَّهم يخرجون منها.

مَسْأَلَة: كيف يُجمع بين العذر بالجهل في كلِّ شيء، وبين حال أطفال الكفَّار أطفال المشركين وأطفال المُؤمِنين يمتحنون؟ وكذَلِكَ ما الفرق؟

الجَوَاب: لا؛ أطفال المُؤمِنين لا يمتحنون مع المُؤمِنين، وأطفال المشركين يمتحنون؛ لِأَنَّهُم معذورون، ولو لم يعذروا بالجهل لكانوا مع آبائهم، حتَّىٰ الَّذِينَ لم تَبلغهم الدَّعوة يُعذرون بالجهل، ويُمتحنون يَوم القِيَامَة؛ فلَابُدَّ من الاختبار يَوم القِيَامَة.

---

(١) وأخرجه أيضًا: مسلم (١٩٣).

مَسْأَلَة: هل يخرج مرتكبو الكبائر أهلُ البدع المكفِّرة من الإسلام؟

الجَوَاب: شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول: إنَّ البدعة قد تكون مكفِّرة، ويُطلق علىٰ أصحابها أنَّهم كفَّار، ولكن لا يكفَّر الواحد بعينه. وذكر علىٰ هَذَا نصوصًا عن الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وقَالَ: لأنَّ بعض هَؤُلَاءِ المبتدعة الَّذِينَ يَقُولُونَ بالبدعة المكفِّرة لا يريدون مشاقَّة الله ورسوله، لكنَّهم أخطأوا فيها؛ فمَسْأَلَة التَّكفير أمرُها صعب، ولا يتعجَّل الإنسَان بشيء، والَّذِي ينتسب إلىٰ الإسلام الأصلُ أنَّه مُسْلِم، ولا يمكن أن نخرجه من هَذَا الانتساب إلَّا ببرهانٍ عندنا من الله عَزَّوَجَلَّ حتَّىٰ نَسلم ونُسلِّم غيرَنا.

وأمَّا التَّسرُّع في التَّكفير بدون أن ينظر الإنسَان فيما يحتفُّ بحال هَذَا الرَّجل الَّذِي ارتكب المكفِّر، فهَذَا خطأ، وهَذَا هو الَّذِي جعل الخوارج يثورون علىٰ ولاة الأمور؛ كفَّروهم بشيء صدر عن اجتهادٍ منهم ولا يَكفرون به، ومع ذَلِكَ كفَّروهم، واستحلُّوا دماءَهم وأموالَهم.

مَسْأَلَة: من الأحاديث السَّابقة استدلَّ بعض أَهْل العِلْمِ علىٰ أنَّ الإنسَان إذا ذبح الذَّبيحة ناسيًا أو جاهلًا لا شيء عليه، قَالُوا: لأنَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أعذر الَّذِي أُنطق بكلمة الكفر؛ فمن باب أولىٰ أن يُعذر هَذَا الرَّجل الَّذِي ترك التَّسمية علىٰ الذَّبيحة.

نَقولُ: هَذَا ليس فيه دليل؛ فالَّذِي ترك التَّسمية علىٰ الذَّبيحة – مع أنَّ هذا السُّؤالَ غيرُ مناسب في هَذَا – ترك التَّسمية علىٰ الذَّبيحة ناسيًا؛ يعذر بمعنىٰ أنَّه لا يلحقه إثمٌ، لكن الَّذِي يأكلها بعد أن ذبحت علىٰ غير اسم الله هو الَّذِي لا يُعذر، وقد بيَّنَّا في ذَلِكَ الوقت أنَّ هنا شيئين؛ فعلَ الذَّابح، وأكلَ الآكل؛ فالذَّابح الَّذِي نسي أن يقول: باسم الله. معذور، وليس عليه إثم؛ لكن الآكل إن أكل ناسيًا فهو معذور أيضًا، أو جاهلًا يحسب أنَّها قد ذكر

اسم الله عليها؛ فهو معذور، وأمَّا إذا علم أنَّه لم يذكر اسم الله عليها، فقد قَالَ الله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام:١٢١] وكما تعرفون أنَّ النِّسيان في ترك الأوامر يُعذر فيه الإنسان من حيث الإثم فقط، وأمَّا ما يترتَّب علىٰ هَذَا الأمر فهو باقٍ؛ إن كان يمكن قضاؤه قُضي؛ كما أمر الرَّسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ المسيء في صلاته أن يصلِّي[1]، وإذا كان لا يمكن، ثبت حكم التَّرك.

❑ قال البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ:

[٧٥١١] حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ الله بْنُ مُوسَى، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبِيدَةَ، عَنْ عَبْدِ الله، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ آخِرَ أَهْلِ الْجَنَّة دُخُولًا الْجَنَّة، وَآخِرَ أَهْلِ النَّار خُرُوجًا مِنَ النَّار، رَجُلٌ يَخْرُجُ حَبْوًا، فَيَقُولُ لَهُ رَبُّهُ: ادْخُلِ الْجَنَّةَ. فَيَقُولُ: رَبِّ الْجَنَّةُ مَلأى. فَيَقُولُ لَهُ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَكُلُّ ذَلِكَ يُعِيدُ عَلَيْهِ: الْجَنَّةُ مَلأى. فَيَقُولُ: إِنَّ لَكَ مِثْلَ الدُّنيَا عَشْرَ مِرَارٍ»[2].

[طرفه: ٦٥٧١ - تحفة: ٩٤٠٥ - ٩/١٨١].

---

(١) أخرجه البخاري (٧٥٧)، ومسلم (٣٩٧) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ المَسْجِدَ فَدَخَلَ رَجُلٌ، فَصَلَّىٰ، فَسَلَّمَ عَلَىٰ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَرَدَّ وَقَالَ: «ارْجِعْ فَصَلِّ، فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ»، فَرَجَعَ يُصَلِّي كَمَا صَلَّىٰ، ثُمَّ جَاءَ، فَسَلَّمَ عَلَىٰ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: «ارْجِعْ فَصَلِّ، فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ» ثَلَاثًا، فَقَالَ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالحَقِّ مَا أُحْسِنُ غَيْرَهُ، فَعَلِّمْنِي، فَقَالَ: «إِذَا قُمْتَ إِلَىٰ الصَّلَاةِ فَكَبِّرْ، ثُمَّ اقْرَأْ مَا تَيَسَّرَ مَعَكَ مِنَ القُرْآنِ، ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّىٰ تَطْمَئِنَّ رَاكِعًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّىٰ تَعْدِلَ قَائِمًا، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّىٰ تَطْمَئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّىٰ تَطْمَئِنَّ جَالِسًا، وَافْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا».

(٢) وأخرجه أيضًا: مسلم (١٨٦).

الشَّرح

الشَّاهِد من هَذَا قوله: «فَيَقُولُ»، وهَذَا كائنٌ يَوْمَ القِيَامَة كما قَالَ البُخارِيُّ.

❑ **قال البخاري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٥١٢] حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، أَخْبَرَنا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ خَيْثَمَةَ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَا مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا سَيُكَلِّمُهُ رَبُّهُ، لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ تَرْجُمَانٌ، فَيَنْظُرُ أَيْمَنَ مِنْهُ، فَلَا يَرَى إِلَّا مَا قَدَّمَ مِنْ عَمَلِهِ، وَيَنْظُرُ أَشْأَمَ مِنْهُ، فَلَا يَرَى إِلَّا مَا قَدَّمَ، وَيَنْظُرُ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَلَا يَرَى إِلَّا النَّارَ تِلْقَاءَ وَجْهِهِ، فَاتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ**». قَالَ الْأَعْمَشُ: وَحَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ مُرَّةَ، عَنْ خَيْثَمَةَ مِثْلَهُ، وَزَادَ فِيهِ: «**وَلَوْ بِكَلِمَةٍ طَيِّبَةٍ**»(١).

[أطرافه: ١٤١٣، ١٤١٧، ٣٥٩٥، ٦٠٢٣، ٦٥٣٩، ٦٥٤٠، ٦٥٦٣، ٧٤٤٣ - تحفة: ٩٨٥٢].



الشَّاهِدُ قَوْله: «**إِلَّا سَيُكَلِّمُهُ رَبُّهُ، لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ تَرْجُمَانٌ**».

مَسْأَلَة: المعروف أَنَّ الله عَزَّوَجَلَّ قدَّر مقادير كلِّ شيء قبل خلق السَّماوات والأَرْض بخمسين ألف سنة، فهل نَقولُ: إنَّ الله عَزَّوَجَلَّ قدَّر أنَّه سوف يحدث كذا وكذا مثل حديث الشَّفاعَة؟

الجَوَاب: معلوم أنَّ كلَّ شيء يقع فإنَّ الله تعالىٰ قد قدَّره، لكن اللَّوح المحفوظ لم يُكتب به إلَّا ما كان إلىٰ يَوْم القِيَامَة فقط.

---

(١) وأخرجه أيضًا: مسلم (١٠١٦).

مَسْأَلَة: في بعض الأحاديث بالنِّسبة للعذر بالجهل النَّبيُّ صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ لم يعذر فيها بالجهل مثل المسيء في صلاته، فما هو الضَّابط في مَسْأَلَة العذر بالجهل؟

ترك الأوامر إذا أمكن قضاؤها، فإنَّه تقضىٰ، مثل المسيء في صلاته، ولهَذَا لم يأمره أن يعيدَ الصَّلاة السَّابقة الَّتي كان يصلِّيها وهو لا يطمئنُّ؛ لِأَنَّهُ لا يمكن قضاؤها؛ فقد فاتت، وأمَّا الَّذِي أمره النَّبيُّ صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ بالصَّلاة فهَذَا قضيَّةُ عينٍ؛ يحتمل أنَّ الرَّسول صَلَّىٰاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ رآه يصلِّي خلف الصَّفِّ والصَّفُّ لم يتمَّ، فأمره أن يعيد الصَّلاة، ومعلومٌ أنَّه إذا أمكن قضاء الصَّلاة وجب قضاؤها، والوقت لم يخرج بالنِّسبة للرَّجل الَّذِي صلَّىٰ خلف الصَّفِّ، فلهَذَا أمره أن يعيد الصَّلاة.

مَسْأَلَة: ما حكم من يموتون من المُسْلِمين علىٰ عقائد باطلة، ولم يبيَّن لهم الحقُّ؟

الجَوَاب: هَؤُلَاءِ نَقولُ: إنَّهم معذورون بالجهل، وهم علىٰ إسلامهم؛ لِأَنَّهُم ينتمون إلىٰ الإسلام، لكن يفعلون شيئًا لا يعلمون أنَّه مخالفٌ للإسلام، فيُعذرون بالجهل.

فهَذِهِ المسائل أهمُّ شيء فيها ألَّا يكون الإنسان متعجِّلًا في التَّكفير؛ لأنَّ الله تعالىٰ أرحم بعباده أن يؤاخذَهم بأخذ الكافر وهم معذورون، والآيات صريحة: ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾[النساء: ١٦٥]، ومن لم تبلغه الرِّسالة فهو كمن لم يُبْعث فيه رسول، ولا فرق، فهو حجَّة.

□ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٥١٣] حَدَّثَنَا عُثْمَانُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عُبَيدَةَ، عَنْ عَبْدِ الله رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: جَاءَ حَبْرٌ مِنَ الْيَهُودِ فَقَالَ: إِنَّهُ إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ، جَعَلَ اللهُ السَّمَاوَاتِ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالْأَرَضِينَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالْمَاءَ وَالثَّرَى عَلَى إِصْبَعٍ، وَالْخَلَائِقَ عَلَى إِصْبَعٍ، ثُمَّ يَهُزُّهُنَّ، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ، أَنَا الْمَلِكُ. فَلَقَدْ رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَضْحَكُ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ تَعَجُّبًا وَتَصْدِيقًا لِقَوْله، ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ﴾، إِلَى قَوْلِه: ﴿يُشْرِكُونَ﴾ [الزمر: ٦٧].

[أطرافه: ٤٨١١، ٧٤١٤، ٧٤١٥، ٧٤٥١ - تحفة: ٩٤٠٤].

[٧٥١٤] حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ مُحْرِزٍ، أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ ابْنَ عُمَرَ: كَيْفَ سَمِعْتَ رَسُولَ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ فِي النَّجْوَى؟ قَالَ: «**يَدْنُو أَحَدُكُمْ مِنْ رَبِّهِ، حَتَّى يَضَعَ كَنَفَهُ عَلَيْهِ، فَيَقُولُ: أَعَمِلْتَ كَذَا وَكَذَا؟ فَيَقُولُ: نَعَمْ. وَيَقُولُ: عَمِلْتَ كَذَا وَكَذَا؟ فَيَقُولُ: نَعَمْ. فَيُقَرِّرُهُ، ثُمَّ يَقُولُ: إِنِّي سَتَرْتُ عَلَيْكَ فِي الدُّنيَا، وَأَنَا أَغْفِرُهَا لَكَ الْيَوْمَ**»(١).

[أطرافه: ٢٤٤١، ٤٦٨٥، ٦٠٧٠ - تحفة: ٧٠٩٦]



الشَّاهِد من هَذَا قَوْله: «يَضَعَ كَنَفَهُ عَلَيهِ»؛ أي: ستره. «**فيقول: أعملت كذا**

(١) وأخرجه أيضًا: مسلم (٢٧٦٨).

وكذا؟ فيقول: نعم». وكما يلاحَظ، البخاريُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أكثرَ من ذكر الأحاديث الدَّالَّة علىٰ كَلَام اللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ لِأَنَّهُ في زمنه قد اشتدَّت محنةُ القول بخلق القرآن؛ فكان لَابُدَّ من أن يكثر الأحاديث في ذَلِكَ؛ ليتقرَّر القول الحقُّ في هَذَا.

مَسْأَلَة: الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ جعل النَّار تقول: هل من مزيدٍ؟ بينما الجَنَّة تمتلئ، ما الحكمة في ذَلِكَ؟

الجَوَاب: لأنَّ رحمته تعالىٰ سبقت غضبَه، مع العلم بِأَنَّ النَّار أيضًا تمتلئ؛ لِأَنَّهُ إذا وضع عليها قدمَه انزوىٰ بعضُها إلىٰ بعض، فقَالَت: «قط قط»، حسبي، وكون الله عَزَّوَجَلَّ يملؤها علىٰ هَذَا الوجه، هَذَا من كَون رحمته سبقَت غضبَه.



□ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:



[٧٥١٥] حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، حَدَّثَنَا عُقَيْلٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّىٰللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قَالَ: **«احْتَجَّ آدَمُ وَمُوسَى، فَقَالَ مُوسَى: أَنْتَ آدَمُ الَّذِي أَخْرَجْتَ ذُرِّيَّتَكَ مِنَ الْجَنَّةِ. قَالَ آدَمُ: أَنْتَ مُوسَى الَّذِي اصْطَفَاكَ اللهُ بِرِسَالَاتِهِ وَكَلَامِهِ، ثُمَّ تَلُومُنِي عَلَى أَمْرٍ قَدْ قُدِّرَ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ أُخْلَقَ. فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى»**(١).

[أطرافه: ٣٤٠٩، ٤٧٣٦، ٤٧٣٨، ٦٦١٤ - تحفة: ١٢٢٨٣].



قوله: «باب قَوْل اللهِ تعالىٰ: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾» هَذِهِ الآية صريحة في أنَّ الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ يتكلَّم كلامًا حقيقةً، ووجه الدِّلالة أنَّ الفعل أُكِّد بالمَصْدَر، قَالَ العُلمَاء: ومن فوائد التَّوكيد نفي احتمال المجاز؛ فإذا قلتَ مثلًا: ضربتُ الرَّجل ضربًا. فإنَّ ضربًا تؤكِّد أنَّ المُرَاد بقولِك: ضربتُ. الضَّربُ الحقيقيُّ، و«أكرمت الرَّجل إكرامًا» تدلُّ كذَلِكَ علىٰ أنَّ الإكرام حقيقيٌّ، «كلَّم الله موسىٰ تكليمًا»، كذَلِكَ تدلُّ علىٰ أنَّ الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ يكلِّم موسىٰ تكليمًا؛ أي: الكَلَام الحقيقيَّ؛ فالتَّوكيد ينفي احتمال المجاز، وأهل السُّنَّة والجماعة الَّذِينَ بنوا عقيدتهم علىٰ عقيدة السَّلف

(١) وأخرجه أيضًا: مسلم (٢٦٥٢).

يَقُولُونَ: نؤمن بأنَّ الله تعالىٰ يتكلَّم كلامًا حقيقةً، يسمعه من وجِّه الخطاب إليه.

لكن أهل التَّعطِيل والإنكار يَقُولُونَ: إنَّ الله تعالىٰ لا يتكلَّم كلامًا حقيقة. ويَقُولُونَ: معنىٰ هَذِهِ الآية ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ أي: جرحه بمخالب الحكمة. قَالُوا: لأنَّ الكلمَ بمعنىٰ الجرح، ومنه قَوْله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَا مِنْ مَكْلُومٍ يُكْلَمُ فِي سَبِيلِ اللهِ إِلَّا جَاءَ يَوْمَ القِيَامَةِ وَكَلْمُهُ يَدْمَىٰ، اللَّوْنُ لَوْنُ دَمٍ، وَالرِّيحُ رِيحُ مِسْكٍ**»[1]؛ أي: جرحَه. فَيُقَالُ: سبحان الله! هَذَا التَّفسير الَّذِي ذكرتم بعيد عن المعنىٰ، بل ممتنع؛ لأنَّ الله يقول: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ﴾ ، ثمَّ قَالَ بعضُهم: القراءة الصَّحِيحة: (وكلَّم اللهَ موسىٰ تكليمًا) فحرَّف اللَّفظَ؛ ليكون الكَلَام من موسىٰ لله، فقيل له: مَاذَا تقول في قَوْله تعالىٰ: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾[الأعراف:١٤٣] هَذِهِ لا يمكن فيها تحريف اللَّفظ، فبُهت.

ثمَّ ساق المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ حديث احتجاج موسىٰ علىٰ آدم قَالَ: «**أخرجتَ ذرِّيَّتك من الجنَّة**». بمَاذَا أخرج الذُّرِّيَّة من الجَنَّة؟ لأنَّ الله نهاه أن يأكل من الشَّجرة فأكل منها، فأخرجه الله عَزَّوَجَلَّ من الجَنَّة، فلامه موسىٰ؛ لتسبُّبه في إخراج الذُّرِّيَّة من الجَنَّة، ولكن آدم قَالَ: «**أنت موسىٰ الَّذِي اصطفاك الله برسالاته وكلامه**»، وهَذَا هو الشَّاهِد، وكلامه: «**ثمَّ تلومني علىٰ أمر قد قدِّر عليَّ قبل أن أُخلق، فحجَّ آدمُ موسىٰ**» يعني: غلبَه في الحجَّة.

وهَذَا الحَدِيث اختلف فيه النَّاس؛ فالمعتزلة قَالُوا: هَذَا حديث لا يصحُّ؛ لِأَنَّهُ خبرُ آحاد، وخبر الآحاد لا يقبَل في العقائد، وأفعال العباد لَيْسَتْ مكتوبةً عند الله، بل العبد مستقلٌّ بعمله.

---

(١) أخرجه البخاري (٥٥٣٣)، ومسلم (١٨٧٦) من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

وأمَّا الجبريَّة فتلقَّوا هَذَا الحَدِيث بالقبول وقَالُوا: إنَّ آدم احتجَّ بالقدر، وحكم النَّبيُّ -صلَّىٰ اللهُ عَليه وآلِه وسلَّم- بصحَّة احتجاجه علىٰ موسىٰ.

فعلىٰ ذلك فقد تنازَع في هَذَا الحَدِيث طائفتان: الجبريَّة قبلته، والمعتزلة الَّذِينَ هم القدريَّة رفضته وقَالُوا: هَذَا لا يصحُّ. وأهل السُّنَّة والجماعة قبلوا الحَدِيث، ولكنَّهم قَالُوا: ليس فيه دليل لمَذْهَب الجبريَّة؛ لأنَّ آدم لم يحتجَّ بالقدر علىٰ فعل المعصية، وموسىٰ أيضًا لم يحتجَّ علىٰ آدم بفعل المعصية؛ إنَّما احتجَّ علىٰ إخراجه من الجَنَّة، فاحتجَّ آدم بالقدر علىٰ المصيبة الَّتي حدثت بغير اختياره وإرادته؛ لأنَّ آدم لو علم أنَّه سيخرج من الجَنَّة، ما أكل بالتَّأكيد، بدليل أنَّ إبليس وسوس له وقَالَ: ﴿هَلْ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ ٱلْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَىٰ﴾ [طه:١٢٠]، فيكون احتجاج آدم بالقدر علىٰ المصائب، لا علىٰ المعائب.

ونظير ذَلِكَ أن يسافر شخص، فيصاب بحادثة، فيلومه الأهل يَقُولُونَ: لِمَاذَا تسافر؟ فيقول: ما سافرتُ لأجل أن يصيبَني الحادثُ، لكن هَذَا قضاءُ الله وقدرُه. فآدم لم يأكل من الشَّجرة من أجل أن يخرج من الجَنَّة، لكن صارت النَّتيجة الَّتي لا يعلم بها من قبلُ هي أنَّه خرج من الجَنَّة، فصار الاحتجاج هنا علىٰ المصيبة، لا علىٰ الفعل، ولهَذَا قَالَ النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**احْرِصْ عَلَىٰ مَا يَنْفَعُكَ، وَاسْتَعِنْ بِاللهِ، وَلَا تَعْجِزْ، وَإِنْ أَصَابَكَ شَيءٌ** -يعني بعد الحِرص- **فَلَا تَقُلْ: لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كَذَا كَانَ كَذَا. وَلَكِنْ قُلْ: قَدَّرَ اللهُ**»(١).

وحينَئذ احتجَّ بالقدر، ولك أن تحتجَّ بالقدر؛ لأنَّك فعلت ما ينبغي أن تفعل،

(١) أخرجه مسلم (٢٦٦٤) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وهَذَا الوجه كما ترون ظاهرٌ في القوَّة، لا سيَّما وأنَّ موسىٰ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أعلمُ وأبرُّ من أن يصمَ أباه بعيبٍ تاب منه وهداه الله واجتباه بعدَه.

وخرَّج ابنُ القيم رَحِمَهُاللَّهُ هَذَا الحَدِيث تخريجًا آخر وقَالَ: إنَّ آدم إنَّما احتجَّ بالقدر علىٰ معصيته، بعد أن تاب إلىٰ الله وندِم، وليس كاحتجاج المشركين علىٰ شركِهم الَّذِي أبطله الله؛ لأنَّ احتجاج المشركين علىٰ شركِهم يريدون بذَلِكَ دفع اللَّوم عنهم، واستمرارَهم علىٰ شركهم، فأمَّا إذا احتجَّ الإنسَان بالقدر علىٰ معصيته بعد أن تاب ورجع إلىٰ الله، فإنَّ هَذَا لا بأس به.

مثالُه: رجل فعل معصيةً وتاب وصلحت حالُه وقد لامَه بعض النَّاس وقَالَ له: أنت فعلتَ كذا وكذا. فقَالَ: والله هَذَا شيء أفلت منِّي في قضاء الله وقدره، وأنا أستغفر الله وأتوب إليه. فهَذَا الاحتجاج علىٰ ما ذهب إليه ابنُ القيِّم احتجاج صحيح.

واستدلَّ له بحديث عليٍّ الَّذِي مرَّ علينا حين جاء النَّبيُّ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ إلىٰ بيت عليٍّ، فوجده نائمًا هو وفاطمة، فقَالَ: «**أَلاَ تُصَلُّونَ؟**» فَقَالَ عَلِيٌّ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّمَا أَنْفُسُنَا بِيَدِ اللهِ، فَإِذَا شَاءَ أَنْ يَبْعَثَنَا بَعَثَنَا(١).

ولكنَّ ما ذهب إليه شيخ الإسلام رَحِمَهُاللَّهُ بالنِّسبة لتخريج الحَدِيث أولىٰ، أمَّا بالنِّسبة لاحتجاج الإنسَان بالقدَر بعد فعل المعصية والتَّوبة منها، فهَذَا لا بأس به؛ فلا بأس أن يقول: والله هَذَا شيء قدَّره الله عليّ، وغلبتني نفسي والهوىٰ والشَّيْطَان، ولكنِّي أستغفر الله وأتوب إليه. هَذَا لا بأس به، وكثيرًا ما يقع هَذَا الشَّيء والإنسَان معلومٌ فيه بأنَّه لم يحتجَّ بالقدر ليبقىٰ علىٰ معصيته، أو يدفع اللَّوم عن نفسه.

---

(١) أخرجه البخاري (١١٢٧)، ومسلم (٧٧٥) من حديث علي رَضِيَاللَّهُعَنْهُ.

□ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٥١٦] حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**يُجْمَعُ الْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيَقُولُونَ: لَوِ اسْتَشْفَعْنَا إِلَى رَبِّنَا، فَيُرِيحُنَا مِنْ مَكَانِنَا هَذَا. فَيَأْتُونَ آدَمَ فَيَقُولُونَ لَهُ: أَنْتَ آدَمُ أَبُو الْبَشَرِ، خَلَقَكَ اللهُ بِيَدِهِ، وَأَسْجَدَ لَكَ الْمَلَائِكَةَ، وَعَلَّمَكَ أَسْمَاءَ كُلِّ شَيْءٍ، فَاشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّنَا؛ حَتَّى يُرِيحَنَا. فَيَقُولُ لَهُمْ: لَسْتُ هُنَاكُمْ. فَيَذْكُرُ لَهُمْ خَطِيئَتَهُ الَّتِي أَصَابَ**»(١).

[أطرافه: ٤٤، ٤٤٧٦، ٦٥٦٥، ٧٤١٠، ٧٤٤٠، ٧٥٠٩، ٧٥١٠ - تحفة: ١٣٥٧].



ذكر المؤلِّف طرفًا من الحَدِيث الطَّويل الَّذِي فيه ذكر مرورِهم علىٰ موسىٰ، وذكرِهم أنَّ الله كلَّمه، فهَذَا طرفٌ من حديث طويل، وإلَّا فهَذَا الطَّرف الَّذِي ذكرَه الآنَ ليس فيه شاهد للباب.

فائدة: الَّذِينَ يَقُولُونَ: إنَّ الكَلَام كان من موسىٰ لله عَزَّوَجَلَّ نَقولُ لهم: لو كان ما تقولونه حقًّا، لكانت الآية وَاضِحة فِي ذَلِكَ، وما كان فيها خصِّيصة يذكرها الله عَزَّوَجَلَّ لموسىٰ؛ لأنَّ كلَّ البشر -والمُؤمِنينَ خاصَّة- يُكلِّمون الله، ولا يعتبر هَذَا معجزةً لهم، أمَّا كون الكَلَام من الله عَزَّوَجَلَّ فهَذَا هو عين المعجزة والكرامة الَّتي لنبيِّ الله موسىٰ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ.



---

(١) وأخرجه أيضًا: مسلم (١٩٣).

❑ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٥١٧] حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللهِ، حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ، عَنْ شَرِيكِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِرَسُول اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ مِنْ مَسْجِدِ الْكَعْبَةِ، أَنَّهُ جَاءَهُ ثَلَاثَةُ نَفَرٍ قَبْلَ أَنْ يُوحَى إِلَيْهِ وَهُوَ نَائِمٌ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، فَقَالَ أَوَّلُهُمْ: أَيُّهُمْ هُوَ؟ فَقَالَ: أَوْسَطُهُمْ، هُوَ خَيْرُهُمْ. فَقَالَ آخِرُهُمْ: خُذُوا خَيْرَهُمْ. فَكَانَتْ تِلْكَ اللَّيْلَةَ، فَلَمْ يَرَهُمْ حَتَّى أَتَوْهُ لَيْلَةً أُخْرَى فِيمَا يَرَى قَلْبُهُ، وَتَنَامُ عَيْنُهُ وَلَا يَنَامُ قَلْبُهُ، وَكَذَلِكَ الْأَنْبِيَاءُ تَنَامُ أَعْيُنُهُمْ وَلَا تَنَامُ قُلُوبُهُمْ، فَلَمْ يُكَلِّمُوهُ حَتَّى احْتَمَلُوهُ، فَوَضَعُوهُ عِنْدَ بِئْرِ زَمْزَمَ، فَتَوَلَّاهُ مِنْهُمْ جِبْرِيلُ، فَشَقَّ جِبْرِيلُ مَا بَيْنَ نَحْرِهِ إِلَى لَبَّتِهِ، حَتَّى فَرَغَ مِنْ صَدْرِهِ وَجَوْفِهِ، فَغَسَلَهُ مِنْ مَاءِ زَمْزَمَ بِيَدِهِ، حَتَّى أَنْقَى جَوْفَهُ، ثُمَّ أُتِيَ بِطَسْتٍ مِنْ ذَهَبٍ فِيهِ تَوْرٌ مِنْ ذَهَبٍ مَحْشُوٌّ إِيمَانًا وَحِكْمَةً، فَحَشَا بِهِ صَدْرَهُ وَلَغَادِيدَهُ - يَعْنِي عُرُوقَ حَلْقِهِ - ثُمَّ أَطْبَقَهُ، ثُمَّ عَرَجَ بِهِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فَضَرَبَ بَابًا مِنْ أَبْوَابِهَا، فَنَادَاهُ أَهْلُ السَّمَاءِ: مَنْ هَذَا؟ فَقَالَ: جِبْرِيلُ. قَالُوا: وَمَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مَعِي مُحَمَّدٌ. قَالَ: وَقَدْ بُعِثَ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالُوا: فَمَرْحَبًا بِهِ وَأَهْلًا.

فَيَسْتَبْشِرُ بِهِ أَهْلُ السَّمَاءِ، لَا يَعْلَمُ أَهْلُ السَّمَاءِ بِمَا يُرِيدُ اللهُ بِهِ فِي الْأَرْض حَتَّى يُعْلِمَهُمْ، فَوَجَدَ فِي السَّمَاءِ الدُّنيَا آدَمَ، فَقَالَ لَهُ جِبْرِيلُ: هَذَا أَبُوكَ، فَسَلِّمْ عَلَيْهِ. فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، وَرَدَّ عَلَيْهِ آدَمُ وَقَالَ: مَرْحَبًا وَأَهْلًا بِابْنِي، نِعْمَ الابْنُ أَنْتَ. فَإِذَا هُوَ فِي السَّمَاءِ الدُّنيَا بِنَهْرَيْنِ يَطَّرِدَانِ، فَقَالَ: مَا هَذَانِ النَّهْرَانِ يَا جِبْرِيلُ؟ قَالَ: هَذَا النِّيلُ وَالْفُرَاتُ عُنْصُرُهُمَا.

ثُمَّ مَضَى بِهِ فِي السَّمَاءِ، فَإِذَا هُوَ بِنَهْرٍ آخَرَ عَلَيْهِ قَصْرٌ مِنْ لُؤْلُؤٍ وَزَبَرْجَدٍ، فَضَرَبَ يَدَهُ، فَإِذَا هُوَ مِسْكٌ، قَالَ: مَا هَذَا يَا جِبْرِيلُ؟ قَالَ: هَذَا الْكَوْثَرُ الَّذِي خَبَأَ لَكَ رَبُّكَ. ثُمَّ

عَرَجَ إِلَى السَّمَاءِ الثَّانِيَةِ، فَقَالَتِ الْمَلَائِكَةُ لَهُ مِثْلَ مَا قَالَتْ لَهُ الأُولَى: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: جِبْرِيلُ. قَالُوا: وَمَنْ مَعَكَ؟ قَالَ: مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. قَالُوا: وَقَدْ بُعِثَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالُوا: مَرْحَبًا بِهِ وَأَهْلًا.

ثُمَّ عَرَجَ بِهِ إِلَى السَّمَاءِ الثَّالِثَةِ، وَقَالُوا لَهُ مِثْلَ مَا قَالَتِ الأُولَى وَالثَّانِيَةُ، ثُمَّ عَرَجَ بِهِ إِلَى الرَّابِعَةِ، فَقَالُوا لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ عَرَجَ بِهِ إِلَى السَّمَاءِ الْخَامِسَةِ، فَقَالُوا مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ عَرَجَ بِهِ إِلَى السَّمَاءِ السَّادِسَةِ، فَقَالُوا لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ عَرَجَ بِهِ إِلَى السَّمَاءِ السَّابِعَةِ، فَقَالُوا لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ، كُلُّ سَمَاءٍ فِيهَا أَنْبِيَاءُ قَدْ سَمَّاهُمْ، فَأَوْعَيْتُ مِنْهُمْ إِدْرِيسَ فِي الثَّانِيَةِ، وَهَارُونَ فِي الرَّابِعَةِ، وَآخَرَ فِي الْخَامِسَةِ لَمْ أَحْفَظِ اسْمَهُ، وَإِبْرَاهِيمُ فِي السَّادِسَةِ، وَمُوسَى فِي السَّابِعَةِ بِتَفْضِيلِ كَلَامِ اللهِ، فَقَالَ مُوسَى: رَبِّ لَمْ أَظُنَّ أَنْ يُرْفَعَ عَلَيَّ أَحَدٌ. ثُمَّ عَلَا بِهِ فَوْقَ ذَلِكَ بِمَا لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللهُ، حَتَّى جَاءَ سِدْرَةَ الْمُنْتَهَى، وَدَنَا الْجَبَّارُ رَبُّ الْعِزَّةِ فَتَدَلَّى، حَتَّى كَانَ مِنْهُ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى، فَأَوْحَى اللهُ فِيمَا أَوْحَى إِلَيْهِ خَمْسِينَ صَلَاةً عَلَى أُمَّتِكَ كُلَّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، ثُمَّ هَبَطَ حَتَّى بَلَغَ مُوسَى، فَاحْتَبَسَهُ مُوسَى فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، مَاذَا عَهِدَ إِلَيْكَ رَبُّكَ؟ قَالَ: **عَهِدَ إِلَيَّ خَمْسِينَ صَلَاةً كُلَّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ**. قَالَ: إِنَّ أُمَّتَكَ لَا تَسْتَطِيعُ ذَلِكَ، فَارْجِعْ، فَلْيُخَفِّفْ عَنْكَ رَبُّكَ وَعَنْهُمْ.

فَالْتَفَتَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى جِبْرِيلَ كَأَنَّهُ يَسْتَشِيرُهُ فِي ذَلِكَ، فَأَشَارَ إِلَيْهِ جِبْرِيلُ أَنْ نَعَمْ إِنْ شِئْتَ، فَعَلَا بِهِ إِلَى الْجَبَّارِ فَقَالَ وَهُوَ مَكَانَهُ: **يَا رَبِّ خَفِّفْ عَنَّا، فَإِنَّ أُمَّتِي لَا تَسْتَطِيعُ هَذَا**. فَوَضَعَ عَنْهُ عَشْرَ صَلَوَاتٍ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى مُوسَى، فَاحْتَبَسَهُ، فَلَمْ يَزَلْ يُرَدِّدُهُ مُوسَى إِلَى رَبِّهِ حَتَّى صَارَتْ إِلَى خَمْسِ صَلَوَاتٍ.

ثُمَّ احْتَبَسَهُ مُوسَى عِنْدَ الْخَمْسِ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، وَاللهِ لَقَدْ رَاوَدْتُ بَنِي إِسْرَائِيلَ قَوْمِي عَلَى أَدْنَى مِنْ هَذَا فَضَعُفُوا، فَتَرَكُوهُ، فَأُمَّتُكَ أَضْعَفُ أَجْسَادًا وَقُلُوبًا وَأَبْدَانًا

وَأَبْصَارًا وَأَسْمَاعًا، فَارْجِعْ، فَلْيُخَفِّفْ عَنْكَ رَبُّكَ، كُلَّ ذَلِكَ يَلْتَفِتُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى جِبْرِيلَ لِيُشِيرَ عَلَيْهِ، وَلَا يَكْرَهُ ذَلِكَ جِبْرِيلُ.

فَرَفَعَهُ عِنْدَ الْخَامِسَةِ فَقَالَ: **يَا رَبِّ، إِنَّ أُمَّتِي ضُعَفَاءُ أَجْسَادُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ وَأَسْمَاعُهُمْ وَأَبْدَانُهُمْ، فَخَفِّفْ عَنَّا**. فَقَالَ الْجَبَّارُ: **يَا مُحَمَّدُ**. قَالَ: **لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ**. قَالَ: **إِنَّهُ لَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ، كَمَا فَرَضْتُ عَلَيْكَ فِي أُمِّ الْكِتَابِ** - قَالَ - **فَكُلُّ حَسَنَةٍ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا، فَهِيَ خَمْسُونَ فِي أُمِّ الْكِتَابِ، وَهِيَ خَمْسٌ عَلَيْكَ**.

فَرَجَعَ إِلَى مُوسَى فَقَالَ: كَيْفَ فَعَلْتَ؟ فَقَالَ: **خَفَّفَ عَنَّا، أَعْطَانَا بِكُلِّ حَسَنَةٍ عَشْرَ أَمْثَالِهَا**. قَالَ مُوسَى: قَدْ وَاللهِ رَاوَدْتُ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ فَتَرَكُوهُ، ارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ فَلْيُخَفِّفْ عَنْكَ أَيْضًا. قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **يَا مُوسَى، قَدْ وَاللهِ اسْتَحْيَيْتُ مِنْ رَبِّي مِمَّا اخْتَلَفْتُ إِلَيْهِ**. قَالَ: فَاهْبِطْ بِاسْمِ اللهِ. قَالَ: وَاسْتَيْقَظَ وَهُوَ فِي مَسْجِدِ الْحَرَامِ.

[أطرافه: ٣٥٧٠، ٤٩٦٤، ٥٦١٠، ٦٥٨١ - تحفة: ٩٠٩ - ٩/١٨٤].



قوله في الحديث: «**مِنْ مَسْجِدِ الكَعْبَة وَهُوَ نَائِمٌ فِي المَسْجِد الحَرَامِ**»، والَّذِي اشتهر عند النَّاس أنَّ الرَّسولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُسري به من بيت أمِّ هانئ، والصَّواب: أنَّه أسري به من المَسْجِد الحرام نفسه؛ فإنَّه كان نائمًا في الحجر، فأُسري به من هناك، وجمع بينهما بعض العُلمَاء فقَالَ: إنَّه كان نائمًا في بيت أمِّ هانئ، فأُوقظ، ثمَّ قام، فنام في المَسْجِد، فكان ابتداء الإسراء من بيت أمِّ هانئ،

ولكن حقيقته كانت من المَسجِد الحرام(١).

وفيه أيضًا: أنَّ مسجد الكعبة هو نفس المَسجِد الَّذِي هو موضع الصَّلاة، وعلىٰ هَذَا فيكون التَّفضيل الوارد أنَّ «صلاةٌ في مسجد النَّبيِّ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ خيرٌ من ألف صلاةٍ فيما سواه إلَّا المَسجِد الحرام». هَذَا لفظ «الصَّحِيحين»(٢)، ولفظ «مُسْلِم» من حديث ميمونة قَالَ: «**إلَّا مسجد الكعبة**»(٣)؛ يدلُّ علىٰ أنَّ المُرَادَ بالمَسجِد الحرام هو موضع الصَّلاة، المكان الَّذِي فيه الكعبة.

وليس المُرَادُ الحرمَ كاملًا حتَّىٰ نَقولَ: إنَّ التَّضعيف يكون في جميع مكَّة. بل

---

(١) **قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُٱللَّهُ:** «وقوله: (أسري به) صفة ليلة، أي: أسري به فيها، قوله: (في الحطيم، وربما قال: في الحجر) هو شك من قتادة كما بيَّنه أحمد عن عفان عن همام، ولفظه: (بينا أنا نائم في الحطيم، وربما قال قتادة: في الحجر)، والمراد بالحطيم هنا الحجر، وأبعد من قال: المراد به ما بين الركن والمقام، أو بين زمزم والحجر، وهو وإن كان مختلَفًا في الحَطيم، هل هو الحِجر أم لا، كما تقدم قريبًا في باب بنيان الكعبة، لكن المراد هنا بيان البقعة التي وقع ذلك فيها، ومعلوم أنها لم تتعدد؛ لأن القصة متحدة لاتحاد مخرجها، وقد تقدم في أول بدء الخلق بلفظ: (بينا أنا عند البيت)، وهو أعم، ووقع في رواية الزهري عن أنس عن أبي ذر: (فُرِّج سقف بيتي وأنا بمكة) وفي رواية الواقدي بأسانيده: (أنه أسري به من شعب أبي طالب)، وفي حديث أم هانئ عند الطبراني: (أنه بات في بيتها، قال: ففقدته من الليل، فقال: إن جبريل أتاني).

والجمع بين هذه الأقوال: أنه نام في بيت أم هانئ وبيتها عند شعب أبي طالب، ففرِّج سقف بيته، وأضاف البيت إليه لكونه كان يسكنه، فنزل منه الملك فأخرجه من البيت إلىٰ المسجد، فكان به مضطجعًا وبه أثر النعاس، ثم أخرجه الملَك إلىٰ باب المسجد، فأركبه البراق، وقد وقع في مرسل الحسن عند ابن إسحاق: أن جبريل أتاه فأخرجه إلىٰ المسجد فأركبه البراق، وهو يؤيد هذا الجمع» اهـ.

(٢) أخرجه البخاري (١١٩٠)، ومسلم (١٣٩٤) من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

(٣) أخرجه مسلم (١٣٩٦).

نَقولُ: التَّضعيف يكون في المَسْجِد الَّذِي فيه الكعبة فقط[1]، كما أنَّ الَّذِي تشدُّ إليه الرِّحال هو مسجد الكعبة فقط؛ فلا تشدُّ الرِّحال مثلًا إلىٰ مسجدِ العزيزيَّة، أو أيِّ مسجدٍ في الأبطح، وما أشبه ذَلِكَ.

الشَّاهِد من هَذَا الحَدِيث: الكَلَام مع الله عَزَّوَجَلَّ في ليلة المعراج؛ فالإسراء والمعراج ثابتان في القرآن الكريم، قَالَ اللهُ تعالىٰ في الإسراء: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١] وقَالَ في المعراج: ﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ۝١ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ۝٢ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ﴾... إلىٰ أن قَالَ: ﴿لَقَدْ رَأَىٰ مِنْ ءَايَٰتِ رَبِّهِ ٱلْكُبْرَىٰٓ﴾ [النجم: ١٨]، وهما علىٰ القول الرَّاجح في ليلةٍ واحدةٍ.

والعروجُ كان بجسده وروحِه، وليس بروحه فقط، وهو حقيقة، وصاحِبه فيه جبريل؛ يصعد به إلىٰ السَّماء الدُّنيَا، ثم الثَّانِية، ثمَّ الثَّالثة، ثمَّ الرَّابعة، حتَّىٰ وصل إلىٰ السَّماء السَّابعة.

وفي هَذَا الحَدِيث أنَّ موسىٰ في السَّابعة، وأنَّ إِبْرَاهِيم في السَّادسة، وهو غلط؛

---

(١) **قال الإمام النووي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «حَدُّ الْحَرَمِ مِنْ جِهَةِ الْمَدِينَةِ دُونَ التَّنْعِيمِ عِنْدَ بُيُوتِ بَنِي نِفَارٍ، عَلَىٰ ثَلَاثَةِ أَمْيَالٍ مِنْ مَكَّةَ، وَمِنْ طَرِيقِ الْيَمَنِ، طَرَفُ أَضَاةِ لِبْنٍ عَلَىٰ سَبْعَةِ أَمْيَالٍ مِنْ مَكَّةَ، وَمِنْ طَرِيقِ الطَّائِفِ عَلَىٰ عَرَفَاتٍ مِنْ بَطْنِ نَمِرَةَ عَلَىٰ سَبْعَةِ أَمْيَالٍ، وَمِنْ طَرِيقِ الْعِرَاقِ عَلَىٰ ثَنِيَّةِ جَبَلٍ بِالْمَقْطَعِ عَلَىٰ سَبْعَةِ أَمْيَالٍ، وَمِنْ طَرِيقِ الْجِعِرَّانَةِ فِي شِعْبِ آلِ عَبْدِ اللهِ بْنِ خَالِدٍ عَلَىٰ تِسْعَةِ أَمْيَالٍ، وَمِنْ طَرِيقِ جَدَّةَ مُنْقَطِعُ الْأَعْشَاشِ عَلَىٰ عَشَرَةِ أَمْيَالٍ مِنْ مَكَّةَ». «المجموع» (٧/ ٤٦٣).

أما مضاعفة الصلاة في الحرم: فقد ثبت في الحديث الذي رواه ابن ماجه (١٤٠٦)، وأحمد (٣/ ٣٤٣، ٣٩٧) من حديث جابر بن عبد الله رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا، أن رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قال: «**صلاة في مسجدي أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مئة ألف صلاة فيما سواه**»، وصححه الألباني في «الإرواء» (١١٢٩).

فإنَّ إِبْرَاهِيم في السَّابعة، وموسىٰ في السَّادسة، وهارون في الخامسة، وإدريس في الرَّابعة، وهنا ذُكر أنَّ إدريس في الثَّانِية، وهو غلط أيضًا، وهَذَا السِّياق الَّذِي ذكره البخاريُّ رَحِمَهُ اللَّهُ هنا فيه شيء يحتاج إلىٰ تحرير(١).

وعَلَىٰ كُلِّ حَالٍ فإنَّ الإسراء والمعراج لا يُعلم متىٰ كان، وما اشتهر عند النَّاس أنَّه ليلة السَّابع والعشرين فلا أصلَ له، وأقرب ما يُقال: أنَّه كان في ربيع الأوَّل قبل الهجرة بنحو ثلاث سنوات، وهَذَا أقرب ما قيل فيه؛ وقد صلَّىٰ النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَذِهِ الصلوات - هَذِهِ الثَّلاث سنوات - الرُّباعيَّة ركعتين، ولمَّا هاجر إلىٰ المدينة زيد في صلاة الحضر، وأُقرَّت صلاة السَّفر علىٰ الفريضة الأولىٰ.

والمعراج من خصائص النَّبيِّ صلَّىٰ اللهُ عَليه وآلِه وسلَّم، لم يُعرج بأحدٍ من الأَنبِيَاء قبلَه.

قَالَ ابنُ حجر رَحِمَهُ اللَّهُ:

«**قوله**: «وَدَنَا الجَبَّارُ رَبُّ العِزَّة، فَتَدَلَّىٰ حَتَّىٰ كَانَ مِنْهُ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ»، فِي

---

(١) قال ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقد توافقت هذه الرواية مع رواية ثابت عن أنس عند مسلم: أن في الأولىٰ آدم، وفي الثانية يحيىٰ وعيسىٰ، وفي الثالثة يوسف، وفي الرابعة إدريس، وفي الخامسة هارون، وفي السادسة موسىٰ، وفي السابعة إبراهيم، وخالف ذلك الزهري في روايته عن أنس عن أبي ذر، أنه لم يثبت أسماءهم، وقال فيه: وإبراهيم في السماء السادسة، ووقع في رواية شريك عن أنس أن إدريس في الثالثة، وهارون في الرابعة، وآخر في الخامسة، وسياقه يدل علىٰ أنه لم يضبط منازلهم أيضًا، كما صرح به الزهري، ورواية من ضبط أولىٰ، ولا سيما مع اتفاق قتادة وثابت، وقد وافقهما يزيد بن أبي مالك عن أنس، إلا أنه خالف في إدريس وهارون، فقال: هارون في الرابعة، وإدريس في الخامسة، ووافقهم أبو سعيد، إلا أن في رواية: يوسف في الثانية، وعيسىٰ ويحيىٰ في الثالثة، والأول أثبت».

رِوَايَة مَيْمُونٍ المَذْكُورَةِ: «فَدَنَا رَبُّك عَزَّوَجَلَّ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ». قَالَ الخَطَّابِيُّ: لَيْسَ فِي هَذَا الكِتَاب -يَعْنِي «صَحِيحَ البُخَارِيِّ»- حَدِيثٌ أَشْنَعُ ظَاهِرًا، وَلَا أَشْنَعُ مَذَاقًا، مِنْ هَذَا الفَصْلِ؛ فَإِنَّهُ يَقْتَضِي تَحْدِيدَ المَسَافَةِ بَيْنَ أَحَدِ المَذْكُورَيْنِ وَبَيْنَ الآخَرِ، وَتَمْيِيزَ مَكَانِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، هَذَا إِلَىٰ مَا فِي التَّدَلِّي مِنَ التَّشْبِيهِ وَالتَّمْثِيلِ لَهُ بِالشَّيْءِ الَّذِي تَعَلَّقَ مِنْ فَوْقَ إِلَىٰ أَسْفَلَ.

قَالَ: فَمَنْ لَمْ يَبْلُغْهُ مِنْ هَذَا الحَدِيثِ إِلَّا هَذَا القَدْرُ مَقْطُوعًا عَنْ غَيْرِه، وَلَمْ يَعْتَبِرْهُ بِأَوَّلِ القِصَّةِ وَآخِرِهَا، اشْتَبَهَ عَلَيْهِ وَجْهُه وَمَعْنَاهُ، وَكَانَ قُصَارَاهُ مَا رَدَّ الحَدِيثَ مِنْ أَصْلِه، وَأَمَّا الوُقُوعُ فِي التَّشْبِيهِ وَهُمَا خُطَّتَانِ مَرْغُوبٌ عَنْهُمَا، وَأَمَّا مَنِ اعْتَبَرَ أَوَّلَ الحَدِيثِ بِآخِرِهِ، فَإِنَّهُ يَزُول عَنْهُ الإِشْكَالُ؛ فَإِنَّهُ مُصَرَّحٌ فِيهِمَا بِأَنَّهُ كَانَ رُؤْيَا؛ لِقَوْلِه فِي أَوَّلِه: «وَهُوَ نَائِمٌ»، وَفِي آخِره: «اسْتَيْقَظَ».

وَبَعْضُ الرُّؤْيَا مَثَلٌ يُضْرَبُ لِيُتَأَوَّلَ عَلَىٰ الوَجْه الَّذِي يَجِب أَنْ يُصْرَف إِلَيْهِ مَعْنَىٰ التَّعْبِيرِ فِي مِثْله، وَبَعْضُ الرُّؤْيَا لَا يَحْتَاج إِلَىٰ ذَلِكَ، بَلْ يَأْتِي كَالمُشَاهَدَةِ. قُلْت: وَهُوَ كَمَا قَالَ، وَلَا التِفَاتَ إِلَىٰ مَنْ تَعَقَّبَ كَلَامه بِقَوْله فِي الحَدِيث الصَّحِيح: إِنَّ رُؤْيَا الأَنْبِيَاء وَحْيٌ، فَلَا يَحْتَاج إِلَىٰ تَعْبِير. لِأَنَّهُ كَلَامُ مَنْ لَمْ يُمْعِنِ النَّظَرَ فِي هَذَا المَحَلِّ؛ فَقَدْ تَقَدَّمَ فِي «كِتَاب التَّعْبِيرِ» أَنَّ بَعْضَ مَرْأَىٰ الأَنْبِيَاء يَقْبَل التَّعْبِيرَ، وَتَقَدَّمَ مِنْ أَمْثِلَةِ ذَلِكَ قَوْلُ الصَّحابةِ لَهُ صَلَّى‌اللَّهُ‌عَلَيْهِ‌وَسَلَّمَ فِي رُؤْيَةِ القَمِيص: فَمَا أَوَّلْته يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «**الدِّينُ**». وَفِي رُؤْيَة اللَّبَن قَالَ: «**العِلْمُ**»... إِلَىٰ غَيْر ذَلِكَ.

لَكِنْ جَزَمَ الخَطَّابِيُّ بِأَنَّهُ كَانَ فِي المَنَامِ مُتَعَقِّبًا بِمَا تَقَدَّمَ تَقْرِيرُه قَبْلُ، ثُمَّ قَالَ الخَطَّابِيُّ مُشِيرًا إِلَىٰ رَفْع الحَدِيثِ مِنْ أَصْله، بِأَنَّ القِصَّةَ بِطُولِهَا إِنَّمَا هِيَ حِكَايَة يَحْكِيهَا أَنَس مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسه، لَمْ يَعْزُهَا إِلَىٰ النَّبِيِّ صَلَّى‌اللَّهُ‌عَلَيْهِ‌وَسَلَّمَ، وَلَا نَقَلَهَا عَنْهُ، وَلَا

أَضَافَهَا إِلَىٰ قَوْله؛ فَحَاصِل الأَمْر فِي النَّقْل أَنَّهَا مِنْ جِهَة الرَّاوِي، إِمَّا مِنْ أَنَسٍ، وَإِمَّا مِنْ شَرِيكٍ؛ فَإِنَّهُ كَثِيرُ التَّفَرُّدِ بِمَنَاكِير الأَلفَاظ الَّتِي لَا يُتَابِعهُ عَلَيْهَا سَائِرُ الرُّوَاة. انْتَهَىٰ.

وَمَا نَفَاهُ مِنْ أَنَّ أَنَسًا لَمْ يُسْنِد هَذِهِ القِصَّة إِلَىٰ النَّبِيّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا تَأْثِير لَهُ؛ فَأَدْنَىٰ أَمْره فِيهَا أَنْ يَكُون مُرْسَلَ صَحَابِيٍّ، فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ تَلَقَّاهَا عَن النَّبِيِّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ عَنْ صَحَابِيٍّ تَلَقَّاهَا عَنْهُ، وَمِثْل مَا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ لَا يُقَالُ بِالرَّأْيِ، فَيَكُون لَهَا حُكْم الرَّفْع، وَلَوْ كَانَ لِمَا ذَكَرَهُ تَأْثِيرٌ، لَمْ يُحْمَل حَدِيث أَحَد رَوَىٰ مِثْلَ ذَلِكَ عَلَىٰ الرَّفْع أَصْلًا، وَهُوَ خِلَافُ عَمَل المُحَدِّثِينَ قَاطِبَةً؛ فَالتَّعْلِيل بِذَلِكَ مَرْدُودٌ.

ثُمَّ قَالَ الخَطَّابِيُّ: إِنَّ الَّذِي وَقَعَ فِي هَذِهِ الرِّوَايَة مِنْ نِسْبَة التَّدَلِّي لِلْجَبَّارِ عَزَّ وَجَلَّ مُخَالِفٌ لِعَامَّةِ السَّلف وَالعُلَمَاء وَأَهْل التَّفْسِير، مَنْ تَقَدَّمَ مِنْهُمْ وَمَنْ تَأَخَّرَ. قَالَ: وَالَّذِي قِيلَ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَقْوَال:

أَحَدهَا: أَنَّهُ دَنَا جِبْرِيل مِنْ مُحَمَّدٍ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَتَدَلَّىٰ؛ أَيْ: تَقَرَّبَ مِنْهُ. وَقِيلَ: هُوَ عَلَىٰ التَّقْدِيم وَالتَّأْخِير؛ أَيْ: تَدَلَّىٰ فُلَانًا؛ لِأَنَّ التَّدَلِّي بِسَبَبِ الدُّنُوِّ.

الثَّانِي: تَدَلَّىٰ لَهُ جِبْرِيلُ بَعْدَ الِانْتِصَاب وَالِارْتِفَاع حَتَّىٰ رَآهُ مُتَدَلِّيًا كَمَا رَآهُ مُرْتَفِعًا، وَذَلِكَ مِنْ آيَاتِ الله؛ حَيْثُ أَقْدَرَهُ عَلَىٰ أَنْ يَتَدَلَّىٰ فِي الهَوَاءِ مِنْ غَيْرِ اعْتِمَادٍ عَلَىٰ شَيْءٍ، وَلَا تَمَسُّكٍ بِشَيْءٍ.

الثَّالِث: دَنَا جِبْرِيلُ، فَتَدَلَّىٰ مُحَمَّدٌ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَاجِدًا لِرَبِّهِ تَعَالَىٰ شُكْرًا عَلَىٰ مَا أَعْطَاهُ، قَالَ: وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الحَدِيثُ عَنْ أَنَسٍ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ شَرِيكٍ، فَلَمْ يَذْكُر فِيهِ هَذِهِ الأَلْفَاظَ الشَّنِيعَةَ، وَذَلِكَ مِمَّا يُقَوِّي الظَّنَّ أَنَّهَا صَادِرَةٌ مِنْ جِهَةِ شَرِيكٍ. انْتَهَىٰ.

وَقَدْ أَخْرَجَ الأُمَوِيُّ فِي مَغَازِيه وَمِنْ طَرِيقه البَيْهَقِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْن عَمْرٍو، عَنْ

أَبِي سَلَمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴾ [النجم: ١٣] قَالَ: دَنَا مِنْهُ رَبُّه. وَهَذَا سَنَدٌ حَسَنٌ، وَهُوَ شَاهِدٌ قَوِيٌّ لِرِوَايَةِ شَرِيكٍ.

ثُمَّ قَالَ الخَطَّابِيُّ: وَفِي هَذَا الحَدِيث لَفْظَةٌ أُخْرَىٰ تَفَرَّدَ بِهَا شَرِيكٌ أَيْضًا لَمْ يَذْكُرهَا غَيْرُه، وَهِيَ قَوْلُه: «**فَعَلَا بِهِ (يَعْنِي: جِبْرِيلَ) إِلَىٰ الجَبَّارِ تَعَالَىٰ، فَقَالَ وَهُوَ مَكَانه: يَا رَبُّ، خَفِّفْ عَنَّا**». قَالَ: وَالمَكَان لَا يُضَاف إِلَىٰ الله تَعَالَىٰ؛ إِنَّمَا هُوَ مَكَانُ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَقَامِهِ الأَوَّلِ الَّذِي قَامَ فِيهِ قَبْلَ هُبُوطِهِ. انْتَهَىٰ.

وَهَذَا الأَخِيرُ مُتَعَيِّنٌ، وَلَيْسَ فِي السِّيَاق تَصْرِيحٌ بِإِضَافَةِ المَكَان إِلَىٰ الله تَعَالَىٰ، وَأَمَّا مَا جَزَمَ بِهِ مِنْ مُخَالَفَةِ السَّلف وَالخَلَف لِرِوَايَةِ شَرِيكٍ عَنْ أَنَسٍ فِي التَّدَلِّي فَفِيهِ نَظَر؛ فَقَدْ ذَكَرْت مَنْ وَافَقَهُ، وَقَدْ نَقَلَ القُرْطُبِيُّ عَنِ ابْن عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: «دَنَا الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ»؛ قَالَ: وَالمَعْنَىٰ: دَنَا أَمْرُه وَحُكْمُه، وَأَصْلُ التَّدَلِّي النُّزُولُ إِلَىٰ الشَّيْءِ حَتَّىٰ يَقْرُبَ مِنْهُ.

قَالَ: وَقِيلَ: تَدَلَّىٰ الرَّفْرَفُ لِمُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّىٰ جَلَسَ عَلَيْهِ، ثُمَّ دَنَا مُحَمَّد مِنْ رَبِّه. انْتَهَىٰ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي تَفْسِير سُورَة النَّجْم مَا وَرَدَ مِنَ الأَحَادِيث فِي أَنَّ المُرَادَ بِقَوْلِهِ «رَآهُ» أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَىٰ جِبْرِيلَ لَهُ سِتُّ مِئَةِ جَنَاحٍ، وَمَضَىٰ بَسْطُ القَوْلِ فِي ذَلِكَ هُنَاكَ.

وَنَقَلَ البَيْهَقِيُّ نَحْو ذَلِكَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَة، قَالَ: فَاتَّفَقَتْ رِوَايَاتُ هَؤُلَاءِ عَلَىٰ ذَلِكَ، وَيُعَكِّر عَلَيْهِ قَوْله بَعْد ذَلِكَ: «**فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ**»، ثُمَّ نُقِلَ عَنِ الحَسَن أَنَّ الضَّمِيرَ فِي «عَبْدِه» لِجِبْرِيل، وَالتَّقْدِير: فَأَوْحَىٰ اللهُ إِلَىٰ جِبْرِيلَ، وَعَنِ الفَرَّاءِ التَّقْدِيرُ: فَأَوْحَىٰ جِبْرِيلُ إِلَىٰ عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدٍ مَا أَوْحَىٰ.

وَقَدْ أَزَالَ العُلَمَاءُ إِشْكَالَه، فَقَالَ القَاضِي عِيَاضٌ فِي «الشِّفَاء»: إِضَافَة الدُّنُوِّ وَالقُرْبِ إِلَىٰ الله تَعَالَىٰ أَوْ مِن الله، لَيْسَ دُنُوَّ مَكَانٍ وَلَا قُرْبِ زمَانٍ، وَإِنَّمَا هُوَ بِالنِّسْبَةِ إِلَىٰ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِبَانَةٌ لِعَظِيم مَنْزِلَتِه، وَشَرِيفِ رُتْبَتِه، وَبِالنِّسْبَةِ إِلَىٰ اللهِ عَزَّوَجَلَّ تَأْنِيسٌ لِنَبِيِّهِ، وَإِكْرَامٌ لَهُ، وَيُتَأَوَّل فِيهِ مَا قَالُوهُ فِي حَدِيث: «يَنْزِلُ رَبُّنَا إِلَىٰ السَّمَاء»، وَكَذَا فِي حَدِيث: «مَنْ تَقَرَّبَ مِنِّي شِبْرًا، تَقَرَّبْتُ مِنْهُ ذِرَاعًا».

وَقَالَ غَيْرُه: الدُّنُوُّ مَجَازٌ عَنِ القُرْبِ المَعْنَوِيِّ؛ لِإِظْهَارِ عَظِيمِ مَنْزِلَتِه عِنْدَ رَبِّه تَعَالَىٰ، وَالتَّدَلِّي طَلَبُ زِيَادَةِ القُرْب، وَقَابَ قَوْسَيْنِ بِالنِّسْبَةِ إِلَىٰ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِبَارَة عَنْ لُطْف المَحَلِّ، وَإِيضَاحِ المَعْرِفَةِ، وَبِالنِّسْبَةِ إِلَىٰ اللهِ إِجَابَةُ سُؤَالِه، وَرَفْعُ دَرَجَتِه.

وَقَالَ عَبْدُ الحَقِّ فِي «الجَمْعِ بَيْنَ الصَّحِيحيْنِ»: زادَ فِيهِ (يَعْنِي: شَرِيكًا) زِيَادَةً مَجْهُولَةً، وَأَتَىٰ فِيهِ بِأَلْفَاظٍ غَيْرِ مَعْرُوفَةٍ، وَقَدْ رَوَىٰ الإِسْرَاءَ جَمَاعَةٌ مِنَ الحُفَّاظِ، فَلَمْ يَأْتِ أَحَدٌ مِنْهُمْ بِمَا أَتَىٰ بِهِ شَرِيكٌ، وَشَرِيكٌ لَيْسَ بِالحَافِظِ، وَسَبَقَ إِلَىٰ ذَلِكَ أَبُو مُحَمَّد بْن حَزْم فِيمَا حَكَاهُ الحَافِظ أَبُو الفَضْل ابْن طَاهِرٍ فِي جُزْءٍ جَمَعَهُ سَمَّاهُ «الِانْتِصَار لَأيَامَىٰ الأَمْصَار».

فَنَقَلَ فِيهِ عَنِ الحُمَيْدِيِّ عَنِ ابْنِ حَزْمٍ قَالَ: لَمْ نَجِدْ لِلْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ فِي كِتَابَيْهِمَا شَيْئًا لَا يَحْتَمِلُ مَخْرَجًا إِلَّا حَدِيثَيْنِ، ثُمَّ غَلَبَهُ فِي تَخْرِيجِه الوَهْمُ، مَعَ إِتْقَانِهِمَا، وَصِحَّةِ مَعْرِفَتِهِمَا، فَذَكَرَ هَذَا الحَدِيثَ وَقَالَ: فِيهِ أَلْفَاظ مُعْجَمَة، وَالآفَة مِنْ شَرِيكٍ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُه قَبْلَ أَنْ يُوحَىٰ إِلَيْهِ، وَأَنَّهُ حِينَئِذٍ فُرِضَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ، قَالَ: وَهَذَا لَا خِلَافَ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ العِلْمِ، إِنَّمَا كَانَ قَبْلَ الهِجْرَةِ بِسَنَةٍ، وَبَعْدَ أَنْ أُوحِيَ إِلَيْهِ بِنَحْوِ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ سَنَة، ثُمَّ قَوْلُه: «إِنَّ الجَبَّارَ دَنَا فَتَدَلَّىٰ حَتَّىٰ كَانَ مِنْهُ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ

أَدْنَىٰ»، وَعَائِشَةُ رَضِيَٱللَّهُعَنۡهَا تَقُول: إِنَّ الَّذِي دَنَا فَتَدَلَّىٰ جِبْرِيلُ. انْتَهَىٰ.

وَقَدْ تَقَدَّمَ الجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ، وَقَالَ أَبُو الفَضْل ابْنُ طَاهِر: تَعْلِيلُ الحَدِيث بِتَفَرُّدِ شَرِيك، وَدَعْوَىٰ ابْن حَزْم أَنَّ الآفَةَ مِنْهُ شَيْءٌ لَمْ يُسْبَق إِلَيْهِ؛ فَإِنَّ شَرِيكًا قَبِلَهُ أَئِمَّةُ الجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ، وَوَثَّقُوهُ، وَرَوَوْا عَنْهُ، وَأَدْخَلُوا حَدِيثَه فِي تَصَانِيفِهِمْ، وَاحْتَجُّوا بِهِ، وَرَوَىٰ عَبْدُ الله بْنُ أَحْمَد الدَّوْرَقِيُّ وَعُثْمَانُ الدَّارِمِيُّ، وَعَبَّاس الدَّوْرِيُّ عَنْ يَحْيَىٰ بْنِ مَعِينٍ لَا بَأْس بِهِ.

وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: مَشْهُور مِنْ أَهْل المَدِينَة، حَدَّثَ عَنْهُ مَالِك وَغَيْرُه مِنَ الثِّقَات، وَحَدِيثُه إِذَا رَوَىٰ عَنْهُ ثِقَة لَا بَأْس بِهِ، إِلَّا أَنْ يَرْوِيَ عَنْهُ ضَعِيفٌ.

قَالَ ابْنُ طَاهِرٍ: وَحَدِيثُه هَذَا رَوَاهُ عَنْهُ ثِقَةٌ، وَهُوَ سُلَيْمَانُ بْن بِلَال، قَالَ: وَعَلَىٰ تَقْدِيرِ تَسْلِيمِ تَفَرُّدِه قَبْلَ أَنْ يُوحَىٰ إِلَيْهِ، لَا يَقْتَضِي طَرْحَ حَدِيثِه؛ فَوَهْمُ الثِّقَة فِي مَوْضِعٍ مِنَ الحَدِيث لَا يُسْقِط جَمِيعَ الحَدِيث، وَلَا سِيَّمَا إِذَا كَانَ الوَهْمُ لَا يَسْتَلْزِم ارْتِكَابَ مَحْذُورٍ، وَلَوْ تُرِكَ حَدِيثُ مَنْ وَهَمَ فِي تَارِيخٍ، لَتُرِكَ حَدِيثُ جَمَاعَةٍ مِنْ أَئِمَّة المُسْلِمِينَ، وَلَعَلَّهُ أَرَادَ أَنْ يَقُولَ بَعْدَ أَنْ أُوحِيَ إِلَيْهِ، فَقَالَ قَبْلَ أَنْ يُوحَىٰ إِلَيْهِ. انْتَهَىٰ.

وَقَدْ سَبَقَ إِلَىٰ التَّنْبِيه عَلَىٰ مَا فِي رِوَايَةِ شَرِيكٍ مِنَ المُخَالَفَةِ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحه»؛ فَإِنَّهُ قَالَ بَعْدَ أَنْ سَاقَ سَنَدَه وَبَعْضَ المَتْنِ، ثُمَّ قَالَ: فَقَدَّمَ وَأَخَّرَ وَزَادَ وَنَقَصَ. وَسَبَقَ ابْنَ حَزْمٍ أَيْضًا إِلَىٰ الكَلَام فِي شَرِيكٍ أَبُو سُلَيْمَان الخَطَّابِيُّ كَمَا قَدَّمْتُه، وَقَالَ فِيهِ النَّسَائِيُّ وَأَبُو مُحَمَّد ابْن الجَارُود: لَيْسَ بِالقَوِيِّ.

وَكَانَ يَحْيَىٰ بْن سَعِيد القَطَّان لَا يُحَدِّث عَنْهُ، نَعَمْ قَالَ مُحَمَّد بْن سَعْد، وَأَبُو دَاوُدَ: ثِقَة. فَهُوَ مُخْتَلَفٌ فِيهِ؛ فَإِذَا تَفَرَّدَ عُدَّ مَا يَنْفَرِد بِهِ شَاذًّا، وَكَذَا مُنْكَرًا عَلَىٰ رَأْيِ مَنْ

يَقُول: المُنْكَرُ وَالشَّاذُّ شَيْءٌ وَاحِدٌ. وَالأَوْلَىٰ التِزَامُ وُرُودِ المَوَاضِعِ الَّتِي خَالَفَ فِيهَا غَيْره، وَالجَوَابُ عَنْهَا إِمَّا بِدَفْعِ تَفَرُّدِه، وَإِمَّا بِتَأْوِيلِهِ عَلَىٰ وِفَاق الجَمَاعَة، وَمَجْمُوعُ مَا خَالَفَتْ فِيهِ رِوَايَةُ شَرِيكٍ غَيْرَه مِنَ المَشْهُورِينَ عَشَرَةُ أَشْيَاءٍ، بَلْ تَزِيدُ عَلَىٰ ذَلِكَ:

الأَوَّل: أَمْكِنَة الأَنْبِيَاء عَلَيْهِمُ الصَّلاةُ وَالسَّلَامُ فِي السَّمَاوَات، وَقَدْ أَفْصَحَ بِأَنَّهُ لَمْ يَضْبِط مَنَازِلَهمْ، وَقَدْ وَافقَهُ الزُّهْرِيُّ فِي بَعْض مَا ذَكَرَ كَمَا سَبَقَ فِي أَوَّلِ «كِتَاب الصَّلاة».

وَالثَّانِي: كَوْنُ المِعْرَاجِ قَبْلَ البَعْثَة، وَقَدْ سَبَقَ الجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ، وَأَجَابَ بَعْضُهمْ عَنْ قَوْله: «قَبْل أَنْ يُوحَىٰ» بِأَنَّ القَبْلِيَّةَ هُنَا فِي أَمْرٍ مَخْصُوصٍ، وَلَيْسَتْ مُطْلَقَةً، وَاحْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ المَعْنَىٰ قَبْلَ أَنْ يُوحَىٰ إِلَيْهِ فِي شَأْنِ الإِسْرَاءِ وَالمِعْرَاجِ مَثَلًا؛ أَيْ أَنَّ ذَلِكَ وَقَعَ بَغْتَةً قَبْلَ أَنْ يُنْذَرَ بِهِ. وَيُؤَيِّدهُ قَوْلُه: فِي حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ: فُرِجَ سَقْفُ بَيْتِي.

الثَّالِث: كَوْنه مَنَامًا، وَقَدْ سَبَقَ الجَوَاب عَنْهُ أَيْضًا بِمَا فِيهِ غُنْيَةٌ.

الرَّابِع: مُخَالَفَتُه فِي مَحَلِّ سِدْرَةِ المُنْتَهَىٰ، وَأَنَّهَا فَوْقَ السَّمَاء السَّابِعَة، بِمَا لَا يَعْلَمهُ إِلَّا الله، وَالمَشْهُورُ أَنَّهَا فِي السَّابِعَة أَو السَّادِسَة كَمَا تَقَدَّمَ.

الخَامِس: مُخَالَفَته فِي النَّهْرَيْنِ، وَهُمَا النِّيلُ وَالفُرَاتُ، وَأَنَّ عُنْصُرَهمَا فِي السَّمَاء الدُّنيَا، وَالمَشْهُور فِي غَيْر رِوَايَته أَنَّهُمَا فِي السَّمَاءِ السَّابِعَةِ، وَأَنَّهُمَا مِنْ تَحْتِ سِدْرَةِ المُنْتَهَىٰ.

السَّادِس: شَقُّ الصَّدْر عِنْد الإِسْرَاء، وَقَدْ وَافقَتْهُ رِوَايَةُ غَيْرِه، كَمَا بَيَّنْت ذَلِكَ فِي شَرْح رِوَايَة قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ صَعْصَعَة، وَقَدْ أَشَرْتُ إِلَيْهِ أَيْضًا هُنَا.

السَّابِع: ذَكَرَ نَهْر الكَوْثَر فِي السَّمَاء الدُّنيَا، وَالمَشْهُور فِي الحَدِيث أَنَّهُ فِي الجَنَّة

كَمَا تَقَدَّمَ التَّنْبِيهُ عَلَيْهِ.

الثَّامِن: نِسْبَة الدُّنُوِّ وَالتَّدَلِّي إِلَىٰ الله عَزَّوَجَلَّ وَالمَشْهُورُ فِي الحَدِيث أَنَّهُ جِبْرِيلُ كَمَا تَقَدَّمَ التَّنْبِيهُ عَلَيْهِ.

التَّاسِع: تَصْرِيحه بِأَنَّ امْتِنَاعَه صَلَّىٰللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ مِنَ الرُّجُوع إِلَىٰ سُؤَال رَبِّه التَّخْفِيفَ كَانَ عِنْدَ الخَامِسَة، وَمُقْتَضَىٰ رِوَايَة ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ أَنَّهُ كَانَ بَعْدَ التَّاسِعَةِ.

العَاشِر: قَوْله: «فَعَلَا بِهِ الجَبَّارُ، فَقَالَ وَهُوَ مَكَانَهُ»، وَقَدْ تَقَدَّمَ مَا فِيهِ.

الحَادِي عَشَر: رُجُوعُه بَعْدَ الخَمْس، وَالمَشْهُورُ فِي الأَحَادِيث أَنَّ مُوسَىٰ عَلَيْهِالصَّلَاةُوَالسَّلَامُ أَمَرَهُ بِالرُّجُوعِ بَعْدَ أَنِ انْتَهَىٰ التَّخْفِيف إِلَىٰ الخَمْس، فَامْتَنَعَ، كَمَا سَأُبَيِّنُهُ.

الثَّانِي عَشَر: زِيَادَة ذِكْر التَّوْرِ فِي الطَّسْتِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ مَا فِيهِ؛ فَهَذِهِ أَكْثَرُ مِنْ عَشَرَةِ مَوَاضِع فِي هَذَا الحَدِيث لَمْ أَرَهَا مَجْمُوعَةً فِي كَلَامِ أَحَدٍ مِمَّنْ تَقَدَّمَ، وَقَدْ بَيَّنْتُ فِي كُلِّ وَاحِدٍ إِشْكَالَ مَنِ اسْتَشْكَلَهُ، وَالجَوَابَ عَنْهُ إِنْ أَمْكَنَ، وَبِاللهِ التَّوْفِيق.

وَقَدْ جَزَمَ ابْنُ القَيِّم فِي «الهَدْي» بِأَنَّ فِي رِوَايَةِ شَرِيكٍ عَشَرَةُ أَوْهَامٍ لَكِنْ عَدَّ مُخَالَفَتَه لِمَحَالِّ الأَنْبِيَاء أَرْبَعَةً مِنْهَا، وَأَنَا جَعَلْتُهَا وَاحِدَةً، فَعَلَىٰ طَرِيقَته تَزِيد العِدَّة ثَلَاثَة، وَبِالله التَّوْفِيق» اهـ.

قال الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُاللَّهُ:

وأصلُ التَّدلِّي النُّزول إلىٰ الشَّيءِ حتَّىٰ يقربَ منه، وقيل: تدلَّىٰ الرَّفرف لمحمَّد صَلَّىٰللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ حتَّىٰ جلس عليه.

أمَّا قوله: «أمكنة الأنبِيَاء...»، فأخطأ في مكانِ إبْرَاهِيم وموسىٰ؛ فقد زعم أنَّ

موسىٰ في السَّابعة، وإِبْرَاهِيم في السَّادسة، والأمر بالعكس.

عَلَىٰ كُلِّ حَال؛ قَوْله تعالىٰ: ﴿ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ﴾ [النجم:٨] الصَّحِيح أنَّه جبريل؛ لأنَّ الله قَالَ: ﴿ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ﴿٨﴾ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ﴿٩﴾ فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ ﴾ [النجم: ٨ - ١٠]؛ يعني: أوحىٰ جبريلُ إلىٰ عبد الله ما أوحىٰ من الأوَّل: ﴿ عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ ﴿٥﴾ ذُو مِرَّةٍ فَٱسْتَوَىٰ ﴿٦﴾ وَهُوَ بِٱلْأُفُقِ ٱلْأَعْلَىٰ ﴿٧﴾ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ﴿٨﴾ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ﴾ إلىٰ أن قَالَ: ﴿ وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴿١٣﴾ عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ ﴾ [النجم: ١٣، ١٤] وهَذَا جبريل الَّذِي رآه النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مرَّتين: مرَّةً في الأَرْض في غار حراء، ومرَّةً في السَّماء عند سدرة المنتهىٰ، وهَذَا هو الصَّواب.

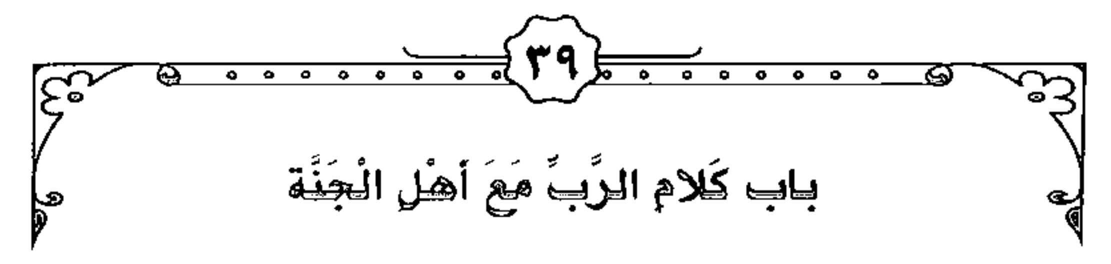
فائدة: إنَّ النَّبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يرَ ربَّه ليلة المعراج بعينِه، ولكنَّه رأىٰ من آياتِ ربِّه الكبرىٰ كما قَالَ تعالىٰ: ﴿ لَقَدْ رَأَىٰ مِنْ ءَايَٰتِ رَبِّهِ ٱلْكُبْرَىٰٓ ﴾ [النجم: ١٨]؛ فهو رأىٰ سدرةَ المنتهىٰ بالعينِ، ووصف لنا ورقَها ونبقَها، ورُؤْيَةُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ كانت بالقلب.

قَوْله: «﴿ مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَىَّ ﴾ [ق: ٢٩]»، هَذَا في غير الأحكام الشَّرعيَّة الَّتي يمكن أن تنسخ، كما قَالَ الله تعالىٰ: ﴿ وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ ۙ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوٓاْ إِنَّمَآ أَنتَ مُفْتَرٍ ﴾ [النحل:١٠١]، لكن الأحكام الجزائيَّة الَّتي وعدها اللهُ عَزَّوَجَلَّ لا تتبدَّل، كما قَالَ تعالىٰ في سورة «ق»: ﴿ مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَىَّ وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾.





❑ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:



٣٩ باب كَلامِ الرَّبِّ مَعَ أهْلِ الْجَنَّة

[٧٥١٨] حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سعيد الْخُدْرِيِّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ اللهَ يَقُولُ لِأَهْلِ الْجَنَّةِ: يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ. فَيَقُولُونَ: لَبَّيْكَ رَبَّنَا وَسَعْدَيْكَ، وَالْخَيْرُ فِي يَدَيْكَ. فَيَقُولُ: هَلْ رَضِيتُمْ؟ فَيَقُولُونَ: وَمَا لَنَا لَا نَرْضَى يَا رَبِّ وَقَدْ أَعْطَيْتَنَا مَا لَمْ تُعْطِ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ. فَيَقُولُ: أَلَا أُعْطِيكُمْ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ؟ فَيَقُولُونَ: يَا رَبِّ، وَأَيُّ شَيْءٍ أَفْضَلُ مِنْ ذَلِكَ؟ فَيَقُولُ: أُحِلُّ عَلَيْكُمْ رِضْوَانِي فَلَا أَسْخَطُ عَلَيْكُمْ بَعْدَهُ أَبَدًا»[١].

[طرفه: ٦٥٤٩ - تحفة: ٤١٦٢ - ٩/١٨٥].



الشَّرح

في هَذَا إِثْبَاتُ الكَلَام -كلام الرَّبِّ عَزَّ وَجَلَّ- مع أهلِ الجَنَّة، وإِثْبَات الرِّضا لله، وانتفاء السَّخط علىٰ أهل الجَنَّة، أمَّا القول فقد سبق الكَلَام فيه.

وأمَّا الرِّضا فيتعلَّق بمشيئته، وقد قلنا: كلُّ صفةٍ ذاتِ سببٍ فهي فعليَّة؛ لِأَنَّها مقرونةٌ بسببٍ، والسَّبب حادثٌ، فكلُّ صفةٍ من صفاتِ الله مقرونةٌ بفعلٍ بسببٍ، فهي

(١) وأخرجه أيضًا: مسلم (٢٨٢٩).

فعليَّة، والرِّضا شيءٌ آخرُ غيرُ الإثابة والإعطاء، ولا يحرِّكه إلىٰ الإثابة أو الإعطاء إلَّا مَن لا يُثبتون الصِّفات الفعليَّة لله عَزَّوَجَلَّ ويحوِّلون الصِّفات الفعليَّة إلىٰ القدرة أو الإرادة أو المفعول.

فائدة: لا يصحُّ تسمية الإنسَان بـ «عبد الرِّضا»؛ لأنَّ الرِّضا صفةٌ فعليَّة لله تعالىٰ، ولا يصحُّ تسمية عبد ربِّ الرِّضا؛ لأنَّ الرِّضا إذا كان صفةً فلا يُضاف إلىٰ الرُّبوبيَّة.

مَسْأَلَة: ما معنىٰ أنَّ الصِّفة لا تُضاف إلىٰ الرُّبوبيَّة أو إلىٰ الرَّبِّ؟

الجَوَاب: لأنَّ الأصلَ أنَّ «الرَّبَّ» إذا أضيفت لا تضاف إلَّا إلىٰ مربوبٍ[1]، لكن وردت: ربُّ العزَّة، ﴿سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾[الصافات:١٨٠] وقلنا: إنَّ (ربَّ) بمعنىٰ صاحب؛ فما نضيف إلَّا ما جاء به النَّصُّ؛ لأنَّ الأصل أنَّ الرَّبَّ لا يضاف إلَّا إلىٰ مربوبٍ؛ نَقولُ: ربُّ فلان.

مَسْأَلَة: ما معنىٰ إحلال رضوان الله علىٰ أهل الجَنَّة؟

الجَوَاب: أقول: إحلالُ رضوان الله علىٰ أهل الجَنَّة هل يكون فوق المزيد؟ يعني: مزيدًا فوق المزيد.

لا. رؤيتُهم له فوقَ الرِّضا، والرُّؤْيةُ فوق الرِّضا؛ والرِّضا من تمام النَّعيم لا شكَّ؛ لأنَّ الإنسَان يأمن الآن العقوبة إذا قَالَ: «أرضىٰ ولا أسخط»؛ أمن العقوبة، وأمن من تغيُّر الحال الَّذي هو فيه، أو النَّعيم الَّذي هو فيه، فيأتي النَّظر فوق ذَلِكَ.

---

(١) يعني أن كلمة «رب» إذا أضيفت فالأصل أنها تضاف إلىٰ مخلوق، فتقول: (رب البيت، رب السماء)، إلا أنها تأتي أحيانًا مضافةً إلىٰ صفة من صفات الله تعالىٰ، وحينئذ تكون بمعنىٰ صاحب، كما في قوله تعالىٰ: ﴿سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ﴾ يعني: صاحب العزة.

□ **قال البخاري** رَحِمَهُ اللَّهُ:

[٧٥١٩] حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ، حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ، حَدَّثَنَا هِلَالٌ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَوْمًا يُحَدِّثُ وَعِنْدَهُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ **«أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ اسْتَأْذَنَ رَبَّهُ فِي الزَّرْعِ، فَقَالَ: أَوَ لَسْتَ فِيمَا شِئْتَ. قَالَ: بَلَى، وَلَكِنِّي أُحِبُّ أَنْ أَزْرَعَ. فَأَسْرَعَ وَبَذَرَ، فَتَبَادَرَ الطَّرْفَ نَبَاتُهُ وَاسْتِوَاؤُهُ وَاسْتِحْصَادُهُ وَتَكْوِيرُهُ أَمْثَالَ الْجِبَالِ، فَيَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: دُونَكَ يَا ابْنَ آدَمَ؛ فَإِنَّهُ لَا يُشْبِعُكَ شَيْءٌ»**. فَقَالَ الأَعْرَابِيُّ: يَا رَسُولَ اللهِ، لَا تَجِدُ هَذَا إِلَّا قُرَشِيًّا أَوْ أَنْصَارِيًّا؛ فَإِنَّهُمْ أَصْحَابُ زَرْعٍ، فَأَمَّا نَحْنُ فَلَسْنَا بِأَصْحَابِ زَرْعٍ. فَضَحِكَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ(١).

[طرفه: ٢٣٤٨ - تحفة: ١٤٢٣٥].



يكون مثل ذلك من الفلَّاحين؛ يريد أن يزرع حتَّىٰ في الجَنَّة، ولكنَّه كما سمعتم «يتبادر الطَّرف نباته»؛ يعني: مثل الطَّرف؛ ينبت بسرعة، ويستوي بسرعة، ويستحصد بسرعة، ويكوم بسرعة، فيحصل ما في نفسه؛ لأنَّ اللهَ قال: ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ﴾ [الزخرف: ٧١]، وإن كان ليس كزرع الدُّنيا يظلُّ ستَّة أشهرٍ أو نحوَها، فسبحان الله! وكنت أتوقَّع أنَّ هَذَا الأعرابيَّ يقول: وهل في الجَنَّة من إبل؟ وأظنُّه ورد في هَذَا أنَّ فيها نوقًا من الذَّهب، لكنَّني لا أذكره جيِّدًا(٢).

---

(١) وأخرجه أيضًا: أحمد (٢/ ٥١١) (١٠٦٥٠).

(٢) نعم، ورد حديث في ذلك أخرجه الترمذي (٢٥٤٣) من حديث بريدة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، هَلْ فِي الجَنَّةِ مِنْ خَيْلٍ؟ قَالَ: «**إِنِ اللهُ أَدْخَلَكَ الجَنَّةَ، فَلَا تَشَاءُ أَنْ** =

مَسْأَلَة: ما الَّذِي دفع الأعرابيَّ إلىٰ هَذِهِ المقولةِ، والقرشيُّون ليس لديهم زرعٌ؟

الجَوَاب: مكَّة ليس فيها، لكن قريش قبيلة كبيرة ليست في مكة فقط.



=

تُحْمَلَ فِيهَا عَلَىٰ فَرَسٍ مِنْ يَاقُوتَةٍ حَمْرَاءَ يَطِيرُ بِكَ فِي الجَنَّةِ حَيْثُ شِئْتَ إِلَّا فَعَلْتَ»، قَالَ: وَسَأَلَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، هَلْ فِي الجَنَّةِ مِنْ إِبِلٍ؟ قَالَ: فَلَمْ يَقُلْ لَهُ مَا قَالَ لِصَاحِبِهِ قَالَ: «إِنْ يُدْخِلْكَ اللهُ الجَنَّةَ يَكُنْ لَكَ فِيهَا مَا اشْتَهَتْ نَفْسُكَ وَلَذَّتْ عَيْنُكَ»، لكن ضعفه الألباني في «الضعيفة» (١٩٨٠).

□ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٤٠

باب ذِكْرِ اللهِ بِالأَمْرِ وَذِكْرِ الْعِبَادِ بِالدُّعَاءِ وَالتَّضَرُّعِ وَالرِّسَالَةِ وَالإِبْلاغِ؛

لِقَوْلِه تَعَالَى: ﴿فَٱذۡكُرُونِيٓ أَذۡكُرۡكُمۡ﴾ [البقرة: ١٥٢]، ﴿وَٱتۡلُ عَلَيۡهِمۡ نَبَأَ نُوحٍ إِذۡ قَالَ لِقَوۡمِهِۦ يَٰقَوۡمِ إِن كَانَ كَبُرَ عَلَيۡكُم مَّقَامِي وَتَذۡكِيرِي بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ فَعَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلۡتُ فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ ثُمَّ لَا يَكُنۡ أَمۡرُكُمۡ عَلَيۡكُمۡ غُمَّةٗ ثُمَّ ٱقۡضُوٓاْ إِلَيَّ وَلَا تُنظِرُونِ ٧١ فَإِن تَوَلَّيۡتُمۡ فَمَا سَأَلۡتُكُم مِّنۡ أَجۡرٍۖ إِنۡ أَجۡرِيَ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِۖ وَأُمِرۡتُ أَنۡ أَكُونَ مِنَ ٱلۡمُسۡلِمِينَ﴾ [يونس: ٧١، ٧٢] غُمَّةٌ: هَمٌّ وَضِيقٌ

قَالَ مُجَاهِدٌ: اقْضُوا إِلَيَّ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ؛ يُقَالُ: افْرُقِ: اقْضِ. وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ فَأَجِرۡهُ حَتَّىٰ يَسۡمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦] إِنْسَانٌ يَأْتِيهِ فَيَسْتَمِعُ مَا يَقُولُ وَمَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ، فَهُوَ آمِنٌ حَتَّى يَأْتِيَهُ فَيَسْمَعَ كَلَامَ اللهِ، وَحَتَّى يَبْلُغَ مَأْمَنَهُ حَيْثُ جَاءَهُ. النَّبَأُ الْعَظِيمُ: الْقُرْآنُ ﴿صَوَابٗا﴾ [النبأ: ٣٨] حَقًّا فِي الدُّنيَا وَعَمَلٌ بِهِ.

الشَّرح

قَوْله: «بَابُ ذِكْرِ الله بِالأَمْرِ وَذِكْرِ العِبَادِ بالدُّعَاء وَالتَّضرعُ والرِّسَالةِ وَالبَلاغ»، يعني أنَّ الله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ يكون كلامُه المضافُ إليه كلامه بنفسه، وأمَّا العباد فلهم الدُّعَاء والتَّضرُّع والرِّسالة والبلاغ، ﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ فَأَجِرۡهُ حَتَّىٰ يَسۡمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦] كَلَام اللهِ المبلغ من قبل التَّالي، وليس كَلَام اللهِ الَّذِي هو

فوق العرش عَزَّوَجَلَّ.

ثمَّ ذكر المؤلِّف قَالَ: قَوْله تعالىٰ: ﴿فَٱذۡكُرُونِيٓ أَذۡكُرۡكُمۡ وَٱشۡكُرُواْ لِي وَلَا تَكۡفُرُونِ﴾ [البقرة:١٥٢] وحذف المؤلِّف آخر الآية، مع أنَّه كان ينبغي أن يذكر ذَلِكَ؛ لأنَّ الشُّكر لله هو العبادة؛ ﴿فَٱذۡكُرُونِيٓ أَذۡكُرۡكُمۡ﴾ هَذَا شرط وجواب؛ (اذكروني) أمرٌ جوابُه (أذكركم) وهَذَا التَّقييد عند علماء النَّحو فيه قولان: الأوَّل أنَّ ﴿أَذۡكُرۡكُمۡ﴾ جواب الأمر، والثَّانِي: أنَّ ﴿أَذۡكُرۡكُمۡ﴾ جوابٌ لشرط مقدَّر تقديرُه: «فاذكروني، إن تذكروني أذكركم»، ولكن القول الأوَّل أصحُّ؛ لِأَنَّهُ إذا دار الكَلَام بين التَّقدير وعدمِه فالأَولىٰ عدم التَّقدير، والكَلَام يستقيم بلا تقدير: «اذكروني أذكركم» ﴿فَٱذۡكُرُونِيٓ﴾ بأيِّ شيء؟ بنفوسكم أو بألسنتكم أو بجوارحكم؛ فمن ذكرني في نفسه ذكرتُه في نفسي، ومن ذكرني في ملإٍ، ذكرتُه في ملإٍ خيرٍ منه.

إذًا؛ فكونُك ساعةً من اللَّيل أو النَّهار تتأمَّل وتتفكَّر في الرَّبِّ عَزَّوَجَلَّ؛ أي: في أسمائه وصفاته وآياته الكونيَّة والشَّرعيَّة، يعتبر هَذَا ذكرًا، وكونك تنطق بلسانك: سبحان الله، والحمد لله، والله أكبر، هَذَا ذكر، وكونك تثني علىٰ الله عَزَّوَجَلَّ بنعمه عند جماعة من النَّاس، هَذَا أيضًا ذكر، وكونك تقوم بطاعته بالجوارح بالرُّكوع والسُّجود والقيام والقعود وغير ذَلِكَ، هَذَا أيضًا ذكر؛ فالله عَزَّوَجَلَّ يقول: ﴿فَٱذۡكُرُونِيٓ أَذۡكُرۡكُمۡ﴾ والجزاءُ من جنس العمل.

وقوله: «﴿وَٱتۡلُ عَلَيۡهِمۡ﴾»، يا محمَّد ﴿نَبَأَ نُوحٍ إِذۡ قَالَ لِقَوۡمِهِۦ﴾ «النَّبأ»: هو الخبر الهامُّ، و«نوح» أوَّلُ الرُّسل، ﴿إِذۡ قَالَ لِقَوۡمِهِۦ﴾ «إذ» متعلِّقة بـ«اتلُ» أو بـ«نبأ»، فهل تلاوته حين قَالَ نوحٌ لقومه؟ لا. إذًا: لا تصلح لـ«اتل»، ولكن نبأ نبَّأه في هَذَا الحال.

﴿إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ إِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُم مَّقَامِى وَتَذْكِيرِى بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ يعني: عظُم عليكم وشقَّ عليكم. ﴿فَعَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلْتُ فَأَجْمِعُوٓا۟ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ وهَذِهِ قوَّةٌ عظيمةٌ، وتحدٍّ عظيمٌ؛ يقول: إن كان الأمرُ قد كبر عليكم وعظُم مقامي بينكم وتذكيري إيَّاكم بآياتِ الله، فأنا متوكِّل علىٰ الله، معتمدٌ عليه، واثقٌ به جَلَّ وَعَلَا، وأنتم لا تهمُّونني.

﴿فَأَجْمِعُوٓا۟ أَمْرَكُمْ﴾ أي: اعزموه، وجدُّوا فيه، واجمعوا شركاءكم. ولهَذَا نَقولُ: الواو حرف عطف، و(شركاء) مفعولٌ لفعلٍ محذوفٍ تقديرُه: (واجمعوا شركاءكم) ولا يصلح أن يكون معطوفًا علىٰ أمرٍ؛ لأنَّ المعنىٰ يفسُد؛ لأنَّ «أجمعوا شركاءكم» لا يصلح، لكن «أجمعوا أمركم» من الإجماع، وهو العزم، و«اجمعوا شركاءكم» يعني: اجعلوا الأمر جِدًّا لا هزلًا. و«اجمعوا شركاءكم»، أي: كلَّ من تعبدون من دون الله، وكلَّ من شارككم فيما أنتم عليه من الكفر ﴿ثُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً﴾[يونس:٧١] يعني: ائتوا إليَّ ببصيرةٍ.

فسبحان الله! تحدَّاهم بعدَّة أمورٍ:

الأول: أن يعزموا الاجتماع عليه.

الثَّاني: أن يجتمعوا بلا تفرُّق، من قَوْله: ﴿وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ أي: واجمعوا شركاءكم.

الثالث: أن يتأنَّوا بلا عماءٍ؛ لقَوْله: ﴿ثُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً﴾؛ يعني: ائتوا بتأنٍّ وتبصُّرٍ. ﴿ثُمَّ ٱقْضُوٓا۟ إِلَىَّ وَلَا تُنظِرُونِ﴾ يعني: انتهوا بالقضاء إليَّ حتَّىٰ تصلوا إليَّ وتقضوا عليَّ. فسبحان الله! يقول هَذَا الكَلَام وهو وحيد؛ لِأَنَّهُ آوىٰ إلىٰ ركنٍ شديدٍ إلىٰ الله، وأوَّل ما قدَّم: توكَّلت علىٰ الله؛ ﴿فَعَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلْتُ﴾، ﴿ثُمَّ ٱقْضُوٓا۟ إِلَىَّ وَلَا

تُنظِرُونِ ﴾، أي: ليكن قضاؤكم عليَّ بسرعةٍ، ولا تمهلوني.

يقول بعض العُلمَاء: إنَّ هَذَا يُعتبر آيةً أوتيها نوحٌ؛ لأنَّ كونَه يتحدَّىٰ هَذَا التَّحدِّي لقومه وهو وحيدٌ، وعجزوا عن أن يدبِّروا ما تحدَّاهم به، يعتبر آيةً؛ لِأَنَّهُ لم يُذكر له آية معيَّنة؛ فصالِحٌ له آيةٌ، وكذَلِكَ موسىٰ وعيسىٰ، ولكنَّ نوحًا ليس له آيةٌ معيَّنة تدلُّ علىٰ ذَلِكَ، لكنَّ مثلَ هَذَا الكَلَام وصبرَه علىٰ قومِه ألفَ سنةٍ إلَّا خمسينَ عامًا يُعتبَر آيةً من آياتِ الله.

﴿ فَإِن تَوَلَّيۡتُمۡ فَمَا سَأَلۡتُكُم مِّنۡ أَجۡرٍ ﴾ [يونس: ٧٢] يعني: إن تولَّيتم فأنا لن أضيعَ؛ لأنِّي لستُ أقولُ: آمنوا بي، وأعطوني دراهم. إن تولَّيتم فإنَّ ذَلِكَ لا يضرُّ بالنِّسبة لي؛ لأنَّ إيمانكم بي لا يعني أنَّكم تعطونني أجرًا؛ ﴿إِنۡ أَجۡرِيَ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ ﴾؛ أجرُه علىٰ الله، وهو ثوابُ الآخرة الَّذِي هو خيرٌ من ثوابِ الدُّنيا، ﴿وَأُمِرۡتُ أَنۡ أَكُونَ مِنَ ٱلۡمُسۡلِمِينَ ﴾.

أُمِرَ وهو نبيٌّ أن يكونَ من المُسْلِمين، والإسلامُ وصفٌ يَشترك فيه الأَنْبِيَاء وأتباعُهم بإحسانٍ، كلُّهم مُسْلِمون، ولكن هناكَ فرقٌ بين إسلام الأَنْبِيَاءِ وإسلام الأتباع، وإسلامُ الأَنْبِيَاء لا شكَّ أقوىٰ، ولكن يشتركون في كونِ كلٍّ منهما مُسْلِمًا.

يقول: غمَّة هَمٌّ وضيقٌ؛ يعني بذَلِكَ قَوْلَه: ﴿ثُمَّ لَا يَكُنۡ أَمۡرُكُمۡ عَلَيۡكُمۡ غُمَّةً﴾ [يونس: ٧١]. والمعنىٰ الَّذِي ذكره له وجهٌ، لكن ما ذكرناه أحسنُ؛ يعني: لا يكن أمرُكم فيه تعميةٌ، كما يُقال: غمَّ الهلالُ، إذا استتر فلم يُرَ، والمعنىٰ: ائتوا علىٰ بصيرةٍ وتأنٍّ.

لكن ما قَالَه المؤلِّف لا بأسَ به؛ قَالَ مجاهد: اقضوا إليَّ ما في أنفسكم، فأهلكوني واقتلوني، لكن ما استطاعوا إلىٰ هَذَا سبيلًا.

وقوله: «قَالَ مجاهد: ﴿وَإِنۡ أَحَدٌ﴾ [التوبة: ٦]»، وقَالَ مجاهدٌ وهو إمام التَّابعين في التَّفسير، وقد أخذ تفسيرَه عن عبد الله بن عبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ في قَوْله تعالىٰ: ﴿وَإِنۡ أَحَدٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ فَأَجِرۡهُ حَتَّىٰ يَسۡمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾؛ ﴿وَإِنۡ أَحَدٌ﴾ هَذِهِ مشكلة؛ كَيْفَ دخلت «إن» الشَّرطيَّة علىٰ «أحد» وهي اسم؟

الجَوَاب: نَقولُ: خرَّجها علماء النَّحو علىٰ الوجوه التَّالية:

أَوَّلًا: أنَّه لا مانعَ من أن يليَ حرف الشَّرط اسمٌ، وعلىٰ هَذَا القولِ يكون قَوْلُه ﴿أَحَدٌ﴾ مبتدأً، و﴿ٱسۡتَجَارَكَ﴾ خبرُه، و﴿فَأَجِرۡهُ﴾ جوابَ الشَّرط، وهَذَا مَذْهَب الكوفيِّين، ونظيرُ ذَلِكَ قَوْلُه تعالىٰ: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾ [الانشقاق: ١]؛ يَقُولُونَ: «السَّماء» مبتدأ، و«انشقَّت» خبرُه.

ثانيًا: أنَّ «أحد» فاعل مقدَّم، وَأَنَّهُ لا بأسَ بتقديم الفاعل، وعلىٰ هَذَا فتكون الجملة فعليَّةً، والتَّقدير: «وإن استجارك أحدٌ من المشركين»، ولكن قدمت «أحد»، والتَّقدير: «وإن أحدٌ من المشركين»، وهَذَا أيضًا مَذْهَب الكوفيِّين، وهو جوازُ تقديم الفاعل، وعلىٰ هَذَا فقولُك: «زيدٌ قام» يكون «زيدٌ» فاعلًا مقدَّمًا، و«قام» فعلًا ماضيًا، وليس فيه ضمير.

ثالثًا: قول البصريِّين، وهم في الغالب متشدِّدون؛ يَقُولُونَ: «أحد» فاعلٌ لفعلٍ محذوفٍ يفسِّره ما بعدَه، والتَّقدير: «وإن استجارك أحدٌ من المشركين»، والمبتدئون في طلب العلم يَقُولُونَ: التَّقدير: «وإن استجارك أحدٌ استجارك»، وهَذَا غلطٌ؛ لِأَنَّهُ لا يُجمع بين المفسِّر والمفسَّر؛ فأنت إذا أردتَ التَّقدير تقول: التَّقدير: «وإن استجارك أحدٌ»، ولا تجيء بـ«استجارك»؛ لِأَنَّهُ لا يُجمع بين المفسِّر والمفسَّر من وجهٍ، ولأنَّك إذا قلتَ: «وإن

استجارك أحدٌ استجارك»، ظنَّ السَّامع أنَّ الثَّانِيةَ جوابُ الشَّرط، وهَذَا غلطٌ.

وعَلَىٰ كُلِّ حَالٍ لدينا قاعدة دلَّ عليها القرآنُ، وهي: «أن نتَّبع الأيسرَ من أقوال النَّحويِّين؛ لأنَّا لا نأثم بذَلِكَ»، دلَّ عليها القرآن والسُّنَّة؛ علىٰ أن نتَّبع الأيسر، والدَّليل من القرآن: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

والدَّليل من السُّنَّة: «مَا خُيِّرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ شَيْئَيْنِ إِلَّا اخْتَارَ أَيْسَرَهُمَا» بشرط: «مَا لَمْ يَكُنْ إِثْمًا»(١)، ونحن نَقولُ: إن شاء اللهُ ليس علينا إثمٌ إذا كان الكَلَام لا يتغيَّر به المعنىٰ؛ فإنَّنا نتَّبع الأسهلَ، وقد علمتم الآن أنَّ اتِّباع الأسهل في النَّحو إذا لم يكن هناك محظورٌ دلَّ عليه الكِتَابُ وَالسُّنَّةُ.

وقَوْله: ﴿ٱسْتَجَارَكَ﴾، أي: طلب الجوارَ. والجوارُ يعني: المنعَ والحمايةَ.

وقَوْله: ﴿فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾، يعني: لو قَالَ رجلٌ من الكفَّار الحربيِّين: أجيروني حتَّىٰ أسمع القرآن لعلِّي أنتفع به. فالواجب علينا أن نجيرَه ونَقولَ: تفضَّل حتَّىٰ تسمعَ كَلَامَ اللهِ. فإذا سمعه وكان له قلبٌ وإن لم يكن مُسْلِمًا، فسيتذكَّر؛ لقَوْله تعالىٰ: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى ٱلسَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾ [ق:٣٧] حتَّىٰ يسمع كَلَام اللهِ.

فإذا سمع كَلَام اللهِ وقَالَ: أريد أن أرجعَ. فلا نَقولُ: لا ترجع؛ لابدَّ أن تؤمنَ وإلَّا قتلناك؛ لأنَّك تلعب علينا. لأنَّ الله قَالَ: ﴿ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ﴾ [التوبة: ٦].

انظر إلىٰ معاملة الإسلام لغير أهلِه؛ نردُّه إلىٰ مأمنِه؛ أي: إلىٰ المكانِ الَّذِي يأمَن فيه، وهو أرضُه (أرض الكافر)، ولا نَقولُ: أنت لعبتَ علينا، سمعتَ كَلَامَ اللهِ ولم تؤمِن، فنقطع رأسه. بل نَقولُ: نردُّك إلىٰ مأمنِك، فإن اهتديتَ، فسنزيدك، وإن لم

(١) أخرجه البخاري (٦٧٨٦)، ومسلم (٢٣٢٧) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

تهتدِ فالحربُ بيننا وبينَه. ثمَّ قَالَ: ﴿أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ﴾.

قَوْله: «﴿حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾»، إنسانٌ يأتيه، فيستمع ما يقول وما أنزل عليه، فهو آمنٌ حتَّىٰ يأتيَه فيسمعَ كَلَام اللهِ، وحتَّىٰ يبلغَ مأمنَه حيث جاءه؛ أي: من المكان الَّذِي جاء منه. ثمَّ قَالَ: ﴿ٱلنَّبَإِ ٱلْعَظِيمِ﴾ يشير إلىٰ قَوْله تعالىٰ: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ﴿١﴾ عَنِ ٱلنَّبَإِ ٱلْعَظِيمِ﴾[النبأ:١- ٢]، أو إلىٰ قَوْلِه تعالىٰ: ﴿قُلْ هُوَ نَبَؤٌاْ عَظِيمٌ ﴿٦٧﴾ أَنتُمْ عَنْهُ مُعْرِضُونَ﴾ [ص:٦٧-٦٨] وسواءٌ هَذَا أو هَذَا فالمعنىٰ واحدٌ، وهو النَّبأ العظيم؛ يقول: والظَّاهر أنَّه يريد النَّبأ؛ لقَوْله بعدَه: «صوابًا: حقًّا»؛ ﴿إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ وَقَالَ صَوَابًا﴾ [النبأ:٣٨] وهَذِهِ في النَّبأ.

«حقًّا في الدُّنيَا، وعمل به»، يعني: يسمع القرآنَ في الدُّنيَا ويعمل به. أو قَالَ صوابًا (يعني: حقًّا) في الدُّنيَا وعمل به؛ أي: بالحقِّ في الدُّنيَا؛ لِأَنَّهُ إذا عمل حقًّا في الدُّنيَا، فإنَّه يكون من أهل الشَّفاعَة، فيؤذَن له. عَلَىٰ كُلِّ حَالٍ فالمؤلِّف ما ذكر حديثًا في هَذَا الباب، ولعلَّه لم يجد حديثًا علىٰ شرطِه يتعلَّق بهَذَا الباب.

والحاصل في هَذَا الباب: أنَّ الأمرَ مِن الله، والدُّعَاءَ والعبادةَ من المخلوقين، والرِّسالةَ والإبلاغ علىٰ الرُّسل؛ لقَوْلِهِ: ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُ﴾ [آل عمران:٢٠] و: ﴿فَإِنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾[التغابن:١٢].

والعُلمَاءُ ورثةُ الأَنْبِيَاء، يجب عليهم أن يبلِّغوا ما وجَب علىٰ الرُّسل، أن يبلِّغوا، وأمَّا الهداية فإلىٰ الله؛ بلِّغ الشَّرع، فإن اهتدىٰ النَّاس فهَذَا لك ولهم، وإن لم يهتدوا فلك وعليهم.

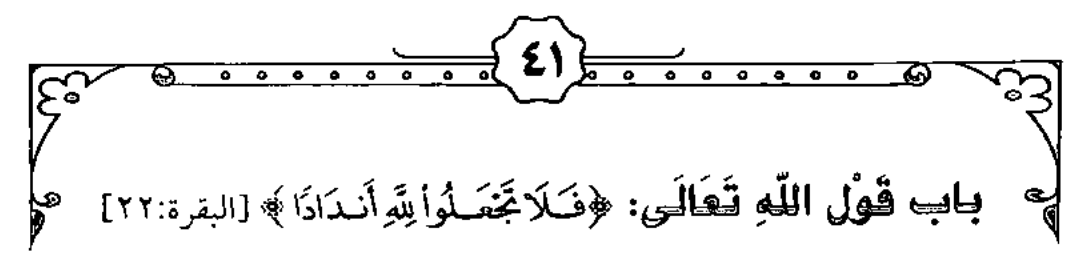
مَسْأَلَة: يقول: هل يدخل في قَوْله تعالىٰ: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ [التوبة: ٦] الآية، هَؤُلَاءِ السُّواحُ الَّذِينَ يأتون إلينا فيصوِّرون معايبَنا،

ويشوِّهوننا أمام أممِهم الَّتِىٰ يزعمون أنَّها راقيةٌ متحضِّرة أو لا؟

الجَوَاب: هل السُّوَّاح جاءوا يَقُولُونَ: خلُّوا بيننا لكي نسمع كَلَام اللهِ؟ أبدًا، لكن عَلَىٰ كُلِّ حَالِ السُّوَّاح لهم عهد، لا يجوز الاعتداء عليهم؛ لأنَّ لهم عهدًا مع ولاة الأمور، لكن لا يدخلون في الآية؛ أي: علىٰ أنَّهم استجارونا لأجل أن يسمعوا كَلَام اللهِ.



□ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:



٤١ باب قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا﴾ [البقرة:٢٢]

وَقَوْله جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿وَتَجْعَلُونَ لَهُۥٓ أَندَادًا ۚ ذَٰلِكَ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [فصلت:٩] وَقَوْله: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ﴾ [الفرقان:٦٨]، ﴿وَلَقَدْ أُوحِىَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٦٥﴾ بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ﴾ [الزُّمَر:٦٥-٦٦]، وَقَالَ عكرِمَةُ: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾ [يوسف:١٠٦]، ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧]، وَمَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْض لَيَقُولُنَّ الله. فَذَلِكَ إِيمَانُهُمْ، وَهُمْ يَعْبُدُونَ غَيْرَهُ، وَمَا ذُكِرَ فِي خَلْقِ أَفْعَالِ العِبَادِ وَأَكْسَابِهِمْ؛ لِقَوْله تَعَالَى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢].

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: مَا تَنَزَّلُ المَلَائِكَةُ إِلَّا بِالحَقِّ بِالرِّسَالَةِ وَالعَذَابِ؛ ﴿لِّيَسْـَٔلَ ٱلصَّٰدِقِينَ عَن صِدْقِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٨] المُبَلِّغِينَ المُؤَدِّينَ مِنَ الرُّسُلِ، وَإِنَّا لَهُ حَافِظُونَ عِنْدَنَا، ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ﴾ [الزمر: ٣٣] القُرْآنُ، ﴿وَصَدَّقَ بِهِۦٓ﴾ [الزمر: ٣٣] المُؤْمِنِ؛ يَقُولُ يَوْم القِيَامَة: هَذَا الَّذِي أَعْطَيْتَنِي عَمِلْتُ بِمَا فِيهِ.



الشَّرح

وقوله: «باب قَوْل اللهِ تعالىٰ: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا﴾»، هَذَا الباب يتعلَّق بتوحيد الأسماء والصِّفات، ويتعلَّق بتوحيد العبادة، وبتوحيد الرُّبوبيَّة، ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا﴾ أي: نظراء ندًّا لله؛ فيكون فيه ردٌّ علىٰ أهل التَّمثيل، وهَذَا يتعلَّق

بتوحيد الصِّفات، وردٌّ علىٰ عبَّاد الأصنام، وهَذَا يتعلَّق بتوحيد العبادة، وردٌّ علىٰ من زعموا أنَّ للعالـم خالقيْن، فيتعلَّق بتوحيد الرُّبوبيَّة.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وهل في الآية ردٌّ علىٰ أهل التَّعطِيل؟

فالجَوَاب: نعم، مع أنَّ أهلَ التَّعطِيل لا يمثِّلون، لكن نَقولُ: نعم، فيها ردٌّ علىٰ أهل التَّعطِيل؛ لأنَّ أهلَ التَّعطِيل بنوا تعطيلَهم علىٰ فهمٍ خاطئٍ وهو التَّمثيل، فمثَّلوا أوَّلًا، وعطَّلوا ثانيًا؛ لِأَنَّهُ مثلًا فهموا من إِثْبَات اليد أنَّها يدٌ كأيدي المخلوقين، وهَذَا تمثيل، ثمَّ قَالُوا: وبناءً علىٰ ذَلِكَ يجب أن تُفسَّر اليدُ بالقدرةِ، فعطَّلوا.

ولهَذَا، قَالَ شيخُ الإسلامِ ابن تيمية: كلُّ واحدٍ من فريقي التَّعطِيل والتَّمثيل جامعٌ بينَ التَّعطِيل والتَّمثيل، والمعطِّل ممثِّلٌ معطِّلٌ، والممثِّل ممثِّلٌ معطِّلٌ، وقد قُلنا أنَّ تمثيلَ المعطِّل بأنَّه مثَّل أوَّلًا، وعطَّل ثانيًا، ونَقولُ في الممثِّل: إنَّك معطِّلٌ؛ لأنَّك عطَّلت النُّصوص الدَّالَّة علىٰ أنَّ اللهَ ليس كمِثله شيءٌ، وكلُّ نصٍّ يدلُّ علىٰ نفي التَّمثيل؛ فالـممثِّل قد عطَّله.

الثَّانِي: وأنَّك عطَّلتَ اللهَ من كمالِه الواجبِ؛ لأنَّ تمثيلَ الخالِق بالمخلوقِ نقصٌ.

الثَّالث: أنه عطَّل نفس النَّصِّ الَّذِي أثبت به الصِّفة؛ لأنَّ النَّصَّ الَّذِي أُثبت به الصِّفة لا يدلُّ علىٰ صفةٍ مماثلة للمخلوقين، ويدلُّ علىٰ صفةٍ مضافةٍ إلىٰ ربٍّ لا يماثل المربوب.

الخلاصة: فصار الآن كلُّ ممثِّلٍ معطِّلًا من ثلاثة أوجهٍ: كلُّ معطِّل فهو ممثِّل؛ لِأَنَّهُ مثَّل أوَّلًا، وعطَّل ثانيًا، إذًا: كلٌّ منهما جعل لله أندادًا.

قَالَ تعالىٰ: ﴿وَتَجْعَلُونَ لَهُۥٓ أَندَادًا ۚ ذَٰلِكَ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ هَذَا معطوفٌ علىٰ قَوْله تعالىٰ: ﴿قُلْ أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَرْضَ فِى يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُۥٓ أَندَادًا﴾، وهو عَزَّوَجَلَّ لا ندَّ له؛ ﴿ذَٰلِكَ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، ولا يوجَد النِّدُّ الَّذِي يكون ربًّا للعالَمين؟ إذًا: فأنتم كاذبون في جعل أندادٍ لله.

وقَوْلُه تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ﴾ لا يَدعون دعاءَ مَسْأَلَةٍ أو دعاءَ عبادةٍ؟ الاثنين؛ ﴿لَا يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ﴾؛ دعاء مَسْأَلَة، ولا دعاء عبادة، لكن دعاء المَسْأَلَة فيما يمكن أن يجيب جائزٌ؛ فلو دعوتَ إنسانًا وقلتَ: تعالَ احمِل معي هَذَا المتاعَ. فهَذَا جائزٌ، أمَّا دعاء العبادة فلا يجوز بوجهٍ من الوجوه إلَّا لله.

وقَالَ تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ أُوحِىَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾، ﴿وَلَقَدْ أُوحِىَ﴾ الجملة هَذِهِ مؤكَّدة بعدة مؤكِّدات؛ فالجملة مؤكَّدة بالقسم المضمَر، واللَّام، و(قد)، وهَذِهِ ثلاثةُ مؤكِّدات، وهَذِهِ تأتي في القرآن كثيرًا، فنَقولُ: إنَّها مؤكَّدة بثلاثة مؤكِّدات: ﴿وَلَقَدْ أُوحِىَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾.

وقَوْلُه: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ﴾، هل الموحَىٰ لمن قبلَه أنَّه قيل له: لئن أشركَ محمَّدٌ ليحبطنَّ عملُه؟ لا، ولكن أوحىٰ إلىٰ كلِّ واحدٍ، فقيل له: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾.

إذًا؛ فالجملة موزَّعةٌ علىٰ كلِّ واحدٍ؛ فهي للرَّسول فقط، وكلُّ واحدٍ أوحىٰ إليه هَذِهِ الجملة: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾، وهَذِهِ الآيةُ فيها إشكالٌ: كَيْفَ يقالُ للرَّسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ

ﵟٱلۡخَٰسِرِينَ ﵞ، فقَالَ بعضُ العُلمَاء: أي: لئن أشركَت أمّتُك ليَحبطنَّ عملُها، أمَّا هو فلا يُشرك، لكن المعنىٰ: لئن أشركَ أحدٌ من أمَّتك ليحبطنَّ عملُها.

وهَذَا نظيرُ قولِ من قَالَ في قَوْله: ﴿وَٱسۡتَغۡفِرۡ لِذَنۢبِكَ﴾ [محمد: ١٩] أي: لذنب أمّتك، أمَّا هو فلا يُذنب، وهَذَا كما تَرون جوابٌ ليس بصحيحٍ؛ لأنَّ الخطابَ نصَّ: ﴿لَئِنۡ أَشۡرَكۡتَ لَيَحۡبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾، ولكنَّ الجَوَابَ الصَّحِيح أنَّه لا يلزم من تعليقه بالشَّرط أن يقع المشروطُ، لا يَلزم، ونظيرُه قَوْلُه تعالىٰ: ﴿قُلۡ إِن كَانَ لِلرَّحۡمَٰنِ وَلَدٞ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلۡعَٰبِدِينَ﴾ [الزخرف: ٨١].

وهل يمكن أن يكون للرَّحمن ولد؟ لا يمكن؛ فالتَّعليق بالشَّرط لا يلزم منه وقوع المشروط، فهنا ﴿إِنۡ﴾ شرط، والمشروط ﴿أَشۡرَكۡتَ﴾، وجواب الشَّرط ﴿لَيَحۡبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾؛ فهو إن أشرك حبط عملُه، لكن هل معناه أن يُشرك؟ لا. فأنت قد تقول لإنسانٍ: إن قتلتَ زيدًا قتلناك. فهل يلزم أن يقتل زيدًا؟ لا يلزم، بل قد يكون ممتنعًا، كما كان الشِّركُ في حقِّ الرَّسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ ممتنعًا، وهَذَا الجَوَاب ما فيه إشكالٌ، ولا فيه أيُّ تعقيبٍ؛ لأنَّ الشَّرط ﴿لَئِنۡ أَشۡرَكۡتَ لَيَحۡبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ ٦٥ بَلِ ٱللَّهَ فَٱعۡبُدۡ﴾.

الشَّاهِد من هَذَا: قَوْله: «﴿بَلِ ٱللَّهَ فَٱعۡبُدۡ﴾»؛ حيث خصَّ العبادة بالله، ووجهُ الاختصاصِ تقديمُ المفعول ﴿بَلِ ٱللَّهَ فَٱعۡبُدۡ﴾، ولهَذَا قَالَ المعرِّبون في الفاء في قَوْله: ﴿فَٱعۡبُدۡ﴾: إنَّها زائدةٌ لتحسين اللَّفظ، وإنَّ أصل التَّركيب: (بل الله اعبد) لكن من أجلِ تحسُّن اللَّفظ زيدت الفاء، كما زيدت في قَوْلهم فقط؛ بمعنىٰ: قطُّ، فزادوا الفاء لتحسين اللَّفظ، كقولِك: أعطِ فلانًا مئة درهم قطُّ؛ يعني: فحَسب؛ لا تزد. لكن زيدت الفاء لتحسين اللَّفظ.

في هَذِهِ الآية دليل علىٰ أنَّ اللهَ وحدَه جَلَّوَعَلَا هو المختصُّ بالعبادة، وَأَنَّهُ لا يُعبَد أحدٌ سواه، لا ملَكٌ مقرَّبٌ، ولا نبيٌّ مرسَلٌ ﴿وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴾ و(الشَّاكرين) هم الشَّاكرون اللهَ علىٰ نعمِه، ومن أكبرِ النِّعم أن يوفِّقك اللهُ عَزَّوَجَلَّ لعبادتِه وحدَه.

وقوله: «قَالَ عكرمة: ﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴾ [يوسف:١٠٦]، ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ﴾ [الزُّخرُف:٨٧]، و﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ﴾ [لقمان:٢٥]؛ فذاك إيمانُهم، وهم يعبدون غيرَه» يعني: أنَّ عكرمة رَحِمَهُ ٱللَّهُ فسَّر هَذِهِ الآيَةَ تفسيرًا واضحًا جدًّا؛ فقوله تعالىٰ: ﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴾ الإيمانُ الَّذِي آمنوه هو الإيمانُ بالرُّبوبيَّة، والشِّرك الَّذِي أشركوا به هو الإشراك في الألوهيَّة، واستدلَّ عكرمةُ لكونهم مؤمنين بالرُّبوبيَّة بقَوْله: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ﴾؛ فالجَوَاب: ﴿لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾؛ ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ﴾، والمؤلِّف ما ساق الآية علىٰ أنَّها آية، بل هي من قولِ عكرمة؛ يعني أنَّ هَؤُلَاءِ يقرُّون بالرُّبوبيَّة، وأنَّ خالق السَّماوات والأَرْض وخالقَهم هو الله، لكن هم يَعبدون غيرَه، وهَذَا شركُهم؛ فالآيةُ -إذًا- وَاضِحةٌ جدًّا.

وقوله: ﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ ﴾، أي: بربوبيَّته. ﴿إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴾ أي: في ألوهيَّته. وكذَلِكَ أيضًا غيرُهم؛ يوجَد من يؤمن بالله وهو مشركٌ؛ فمن كان همُّه المالَ فهو مؤمنٌ بالله مشركٌ؛ لأنَّ الرَّسول صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قَالَ: «**تَعِسَ عَبْدُ الدِّينَارِ، وَعَبْدُ الدِّرْهَمِ، وَعَبْدُ الخَمِيصَةِ، إِنْ أُعْطِيَ رَضِيَ، وَإِنْ لَمْ يُعْطَ سَخِطَ**»(١).

فسمَّاه الرَّسولُ عبدًا؛ فالَّذِي يؤثِر المالَ علىٰ الأعمالِ الصَّالحة وإن عمِلها

---

(١) أخرجه البخاري (٢٨٨٧) من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

يعتبر مشركًا عابدًا لها، كما قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فهَذَا نَقولُ في حقِّه: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾، وإنسانٌ تقلَّد وترًا، أو علَّق تميمةً محرَّمةً نَقولُ له: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾.

وقَوْله: «وما ذُكر في خلق العباد وأكسابِهم؛ لقَوْله تعالىٰ: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان:٢]» وذكر هنا خلقَ الأفعال لأنَّ من أهل القِبلة مَن أَشرك في خلقِ الأفعالِ، وهم القدريَّة؛ أشركوا في خلقِ الأفعال؛ قَالُوا: إنَّ الإنسَانَ خالقٌ عملَه، وخالقٌ كسبَه، فأخرجوا قسمًا من الحوادث عن خلقِ الله عَزَّوَجَلَّ، وكلُّ أفعالِ النَّاس والمواشي وغيرها كلُّها خارجةٌ عن خلقِ الله.

ولهَذَا، سمَّاهم النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مجوسَ هَذِهِ الأمَّة؛ لمشابهتهم المجوسَ المشركين؛ لأنَّ المجوسَ المشركين يَقُولُونَ: إنَّ الحوادث لها خالقان: الظُّلْمَة والنُّور؛ فالشَّرُّ خالقُه الظُّلمة، والخير خالقُه النُّور، وهَؤُلَاءِ القدريَّة يَقُولُونَ: الحوادثُ الَّتي تكون في الكونِ منها ما يَخلُقه اللهُ، وهو فعلُه، ومنها ما يَخلُقه غيرُ الله، وهو فعلُ العباد، ولهَذَا ذكر المؤلِّف هَذِهِ المَسْأَلَةَ خلقَ أفعال العباد في باب: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا﴾ ردًّا علىٰ المعتزلة الَّذِينَ قَالُوا: إنَّ الإنسَانَ خالقٌ عملَه وكسبَه، فيكونوا بذَلِكَ مشركين، جاعلين لله أندادًا في خلقِ أفعالِ العباد.

لو قَالَ قائل: ما هو الدَّليل علىٰ أنَّ الله خالقٌ أفعالَ العباد؟

قلنا: فاستمع إلىٰ البخاريِّ، استدلَّ بقَوْله تعالىٰ: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا﴾، وقَوْله: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ وأفعالُ العباد من الشَّيء، وتدخل في العموم، وقَوْله: ﴿فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا﴾، هل المُرَاد بالتَّقدير التَّقدير الأوَّل، وهو القضاء؟ أو المُرَاد به التَّسوية، فيكون:

﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ﴾ أي: سوَّاه، وجعله علىٰ قدرٍ معلومٍ، كقَوْله: ﴿الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّىٰ﴾ [الأعلىٰ:٢]؟ أو المُرَاد التَّقدير الأوَّل الَّذِي قدَّره اللهُ في الأَزَل؟

إذا قُلنا بالثَّانِي إنَّه التَّقدير الأوَّل الَّذِي قدَّره اللهُ في الأَزَل، أشكل علينا التَّرتيب؛ لأنَّ علىٰ هَذَا التَّقدير تكون التَّسوية قبل الخَلق وقوعًا، وهي الآن بعد الخَلق ذِكرًا، فما هو الجَوَاب؟ إذا قلنا: ﴿فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا﴾ قدَّره تقديرًا يعني: قدَّره في الأَزَل قبل الخلق؛ لأنَّ الله كتب مقادير كلِّ شيء قبل أن يخلق السَّماوات بخمسين ألف سنة، فإذا قلنا قدَّره تقديرًا، أي: في الأزَل، فالسَّابق التَّقدير، لا الخَلق.

وقَوْله: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ﴾، والفاء للتَّرتيب، فكَيْفَ يكون هَذَا؟ قَالُوا: إنَّ هَذَا من باب التَّرتيب الذِّكري؛ يعني: أخَّر التَّقدير ذكرًا، وإن كان سابقًا واقعًا بحسب الوقوع والتَّقدير قبل الخَلق بحسب الذِّكر والتَّقدير بعد الخَلق، وهَذَا يسمَّىٰ التَّرتيب الذِّكري، لا الواقعيّ، والتَّرتيب الذِّكريُّ موجودٌ في اللُّغة العربيَّة، وموجود في القرآن، يقول الشَّاعر:

إِنَّ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوه ... ثُمَّ سَادَ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ جَدُّه

ومعلومٌ أنَّ سيادةَ الجدِّ سابقة علىٰ سيادة الأب، وسيادة الأب سابقة علىٰ سيادة الابن، لكن يكون هَذَا من باب التَّرتيب الذِّكريِّ، وقَالَ تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا﴾ [الأعراف: ١١]، ومعلومٌ أنَّ تصويرَنا وخلقَنا بعد سجود المَلَائِكَة لآدم؛ فهَذِهِ الآيةُ أيضًا فيها ترتيب ذكريٌّ إن لم نَقل: إنَّ المُرَاد بقَوْله: ﴿خَلَقْنَاكُمْ﴾ أي: خلقنا أباكم، ثمَّ صوَّرنا أباكم. فإن قيل: هَذَا معناها. فالتَّرتيب علىٰ ما هو عليه.

القول الثَّانِي: أنَّ التَّقدير هنا بمعنىٰ التَّسوية؛ ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ﴾ أي: جعله علىٰ قدرٍ معلوم، وسوَّاه. ولقَوْله تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ﴾ وعلىٰ هَذَا الوَجه يكون التَّرتيب واقعيًّا، ولا إشكالَ فيه.

الشَّاهِد أنَّ الله خالقٌ أفعال العباد؛ لِأَنَّهُ خلق كلَّ شيء، وهنا قد يُشكل علىٰ الإنسَان كَيْفَ يكون اللهُ خلَق أفعال العباد، مع أنَّ الفعل فعل العبد؟ فالمصلِّي هو العبد، والصَّائم هو العبد، والقائم هو العبد، والآكل هو العبد، والشَّارب هو العبد، والمتخلِّي هو العبد، والمتوضِّئ هو العبد، فكَيْفَ يكون هَذَا خلقًا لله عَزَّوَجَلَّ؟

يقالُ: وجهُ ذَلِكَ أنَّ فعلَ العبد ناشئٌ عن أمرين: إرادةٍ جازمةٍ، وقدرةٍ؛ إذ لولا الإرادة لم يفعل؛ لعدم الإرادة، ولولا القدرة لم يفعل؛ للعجز، فمن الَّذِي خلق إرادته وقدرته؟ الله، وخالقُ السَّبب التَّامِّ خالقٌ للمسبِّب؛ فهَذَا وجه كون أفعالنا مخلوقةً لله؛ أنَّ أفعالنا ناشئةٌ إرادةً جازمةً وقدرةً، والَّذِي خلق الإرادة والقدرة هو الله، فما نشأ عنهما فهو خلق الله؛ لأنَّ خالقَ السَّبب التَّامِّ خالقٌ للمسبِّب.

ويتبقَّىٰ سؤال: إذا كان هَذَا خلقَ الله، فكَيْفَ يعذِّبنا الله علىٰ فعله؟ نَقولُ: إنَّ هَذَا خلقُ الله، وليس فعلَه، والفعل فعلُنا؛ فالآكلُ نحن، والشَّارب نحن، والمصلِّي نحن، والصَّائم نحن، وهلمَّ جرًّا؛ فهو فعلُنا، ويُضاف إلينا، وهو خلقُ الله عَزَّوَجَلَّ؛ فالمباشرُ -إذًا- الإنسَان، ولهَذَا يُجازىٰ علىٰ عملِه؛ لِأَنَّهُ مباشرٌ له، والخالقُ باعتبار السَّبب التَّامِّ هو الله عَزَّوَجَلَّ وهَذَا أمرٌ لا إشكالَ فيه، لكن لمَّا ضاق بطانُ القدريَّة، وضاق بطانُ الجبريَّة عن الجمع بين المَنقولِ والمعقولِ، ذهبت الجبريَّة إلىٰ المنقولِ، وذهبت القدريَّة إلىٰ المعقول.

فالجبريَّة أخذوا بنصوص العموم في القضاء والقدَر، وقَالُوا: ليس للإنسان أيُّ قدرة، وأيُّ حركة، وأيُّ قوَّة، وأيُّ إرادة، والإنسَان فيه مسيَّر مُكرَه مرغَم؛ فالَّذِي ينزل من السَّطح في الدرج رويدًا رويدًا، كالَّذِي يُلقىٰ من السَّطح بغير اختياره. وهَذَا ليس صحيحًا، ولكن هم يَقُولُونَ: هَذَا شرعٌ، وهو عقلٌ؛ لأنَّ الكلَّ بقضاء الله وقدَره، والإنسَان مجبورٌ. فقَالُوا لهم: علىٰ تقديركم هَذَا يَكون الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ ظالمًا لعباده؛ حيث أجبرهم علىٰ فعل المعصية، ثمَّ عاقبهم عليها.

وهل هَذَا إلَّا عين الظُّلم؛ حيث تجبره علىٰ أن يفعل، ثمَّ تعذِّبه؛ فلو قلت لولدك مثلًا: كُلْ هَذِهِ الخبزة والإدام -وأنت قد هيَّأته للضُّيوف- فقَالَ: يا أبتِ، هَذَا للضُّيوف، وعندما يأتي الضُّيوف لن يجدوا شيئًا. فتقول له: كُل وإلَّا ضربتُك، أو قطعتُ رأسَك. فجبرتَه حتَّىٰ أكل، فلمَّا أكل ضربته وقلتَ: أتأكل طعامَ الضُّيوف؟! فهَذَا ظلمٌ واضحٌ؛ حيث يجبر بالأوَّل، ثمَّ يعاقب علىٰ ما أجبر علَيه.

فقيل لهم: إذا قلتم: إنَّ الله مجبرٌ الإنسَان علىٰ عمله، ثمَّ يعمل المعصية قهرًا، ثمَّ يعاقَب عليها. فهَذَا ظلمٌ، قَالُوا: ما شاء اللهُ ملكُ السَّماوات والأَرْض، والمالك المطلَق يتصرَّف في ملكِه كما يشاء، ولا يتصوَّر الظُّلم في حقِّه؛ لِأَنَّهُ تصرَّف في ملكِه، والمتصرِّف في ملكِه ليس بظالمٍ. ولهَذَا قَالُوا: إنَّ الظُّلمَ في حقِّ الله مستحيل لعينِه. قَالَ ابن القيِّم في «النُّونيَّة»: والظُّلم عندهم المحالُ لذاته، ما يمكن، ومن الظُّلم أن تتصرَّف في حقِّ غيرك، أمَّا في حقِّك فليس ظلمًا.

فمَاذَا نَقولُ مع هَؤلَاءِ؟ نَقولُ: إنَّ هَذَا ظلمٌ، والله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ قد نفاه عن نفسه فقَالَ: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فُصِّلَت:٤٦]، وقَالَ: ﴿مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَيَّ وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٍ

﴿لِّلْعَبِيدِ﴾ [ق:٢٩]، وقَالَ في الحَدِيث القدسيِّ: «حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَىٰ نَفْسِي»(١)، وهَذَا يدلُّ علىٰ أنَّ الظُّلمَ مُمْكِنٌ في ذاتِهِ، وأنتم تقولون: مستحيلٌ لذاته؛ لِأَنَّهُ لولا إمكانه بذاته، ما صحَّ أن يتمدَّح الله بانتفائه عنه. أليس كذَلِكَ؟ فلولا أنَّه قادرٌ علىٰ الظُّلم لكن ترَكه لكمال عدلِه، لم يكن في انتفاء الظُّلم عنه مدحًا؛ فالظُّلم مُمْكِن في حقِّ الله؛ مُمْكِن عقلًا، لكن شرعًا لا يمكن، وبمقتضىٰ عدله لا يمكن.

فالحاصل الآن أنَّنا فهمنا الرَّدَّ علىٰ الجبريَّة، ونكمل البحث عن القدريَّة: قَالُوا: نحن أصحاب المعقول. والقدريَّة -منهم المعتزلة، والمعتزلة عند كثيرٍ من النَّاس هم أصحاب العقول، وهم النُّظَّار أصحابُ النَّظر- قَالُوا: كلُّ إنسانٍ يعرف أنَّه يفعل كما شاء: ﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ [الكهف:٢٩]؛ كلُّ إنسانٍ يعرف أنَّه يخرج إلىٰ المَسْجِد، ويرجع إلىٰ البيت، ويخرج إلىٰ الدُّكَّان يبيع ويشتري، ولا يحسُّ بأنَّ أحدًا يُكْرهه إطلاقًا، ولو قَالَ: أريد أن أذهب إلىٰ المكان الفلانيِّ. فقيل له: في المكان الفلانيِّ سبُعٌ يأكل. يقول: عدلتُ. هل أحد أجبره علىٰ الإرادة الأولىٰ، وعلىٰ الإرادة الثَّانية؟ لا.

وقَالُوا: إنَّنا إذا قلنا بذَلِكَ، تبيَّن كمالُ عدلِ الله عَزَّوَجَلَّ؛ حيث عاقَب من عصىٰ؛ لأنَّ الَّذِي يعصي يعصي باختياره وبمشيئته، وبه يتبيَّن كمالُ العدلِ؛ فنحن أصحاب العدل، ولذَلِكَ فُهم عندهم أنَّهم أصحاب العدل، وهَذَا في المعقول أقربُ من مَذْهَب الجبريَّة لا شكَّ، وهو في الحقيقة الَّذِي يُشكَل علىٰ الإنسَان، والأوَّل ما عاد فيه إشكالٌ، والأوَّل كلٌّ يعرف أنَّه يفعل باختياره، ويترك باختياره، ولا إشكال فيه، لكن المشكِل هَذَا؛ إذا قَالُوا: إنَّ

---

(١) أخرجه مسلم (٢٥٧٧) من حديث أبي ذر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

الإنسَان يفعل فعلًا مستقلًا ليس لله دخلٌ فيه ولا قدَّره الله؛ يعني: ما شاءه ولا خلقَه. وكلٌّ منهما (أي: من الطَّائفتين) عجَز عن الجمعِ بينَ الشَّرع والعقلِ.

أمَّا أهل السُّنَّة، فقَالُوا: كلٌّ منكم معه حقٌّ. الجبريَّة معهم حقٌّ، وهو أنَّ كلَّ شيء قضاءُ الله وقدرُه، وأنَّ كلَّ شيء مخلوقٌ لله. ونوافق علىٰ هَذَا المعتزلة، ومعهم حقٌّ في أنَّ الإنسَانَ يعمل باختيارِه فعلًا وتركًا، ولا أحد يجبره -في ظاهر الحال- هو مريدٌ مختارٌ فاعلٌ، ولهَذَا إذا جاء الفعلُ بغير إرادته، فإنَّه يُعفىٰ عنه لو أُكره علىٰ الفعل؛ فلا حكمَ لهَذَا الفعل.

ولكنَّا نَقولُ: هَذَا الفعل الاختياريُّ الَّذِي يقع منَّا، نعلم علمَ اليقين أنَّ الله قدَّره سابقًا، وأنَّ الله خلقَه لاحقًا، وعرفنا وجهَ خلق الله له؛ وهو أنَّ فعلَ العبد ناشئٌ عن إرادةٍ جازمةٍ وقدرةٍ، والإرادةُ والقدرةُ مخلوقة لله عَزَّوَجَلَّ وما نشأ عن السَّبب فله حكم المسبِّب؛ أي: إنَّ ما نشأ عن القدرة والإرادة الَّتي هي مخلوقةٌ لله، فإنَّ خالق السَّبب التَّامَّ خالقٌ للمسبِّب. وبهَذَا نجمع بين الشَّرع والعقل؛ ﴿فَهَدَى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلْحَقِّ بِإِذْنِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [البقرة:٢١٣].

وأكثرُ ضلال العالَم إذا تأمَّلته، وجدتَ السَّبب فيه أنَّهم ينظرون إلىٰ النُّصوص من زاويةٍ واحدة، ولو نظروا إليها من كلِّ الزَّوايا، لهُدُوا. نَسْأَلُ اللهَ أن يهديَنا وإيَّاكم لما اختُلِف فيه من الحقِّ بإذنه، إنَّه يهدي من يشاء إلىٰ صراط مستقيم.

فائدة: يبدو أنَّ مَسْأَلَة التَّكفير بالجهل ما زالت مشكلةً عليكم، ولكنِّي أتعجَّب كَيْفَ تشكل عليكم هَذِهِ المَسْأَلَة؟ وما الَّذِي جعلها تُشكل من بين سائر أركان الإسلام وواجبات الإسلام، إذا كان الرَّجل يُعذَر بالجهلِ في ترك الصَّلاة،

وهي ركنٌ من أركان الإسلام من أعظم أركانه، مثل أن يكون ناشئًا في باديةٍ بعيدةٍ عن المدنِ، وعن العلمِ، ولا يدري أنَّها واجبةٌ؛ فإنَّه يُعذر بذَلِكَ، ولا تجب عليه، ولا يلزمه قضاؤها.

وإذا كان الجهل بالشِّركِ لا يعذَر به الإِنسَان، فلِمَاذَا أُرسِلت الرُّسل تدعو قومَها إلىٰ تَوْحِيد الله؟ فهم إن كانوا لا يُعذرون بالجهل، فمعناه أنَّهم عالمون به؛ فلِمَاذَا يُرسل الرَّسول كلُّ رسولٍ يقول لقومِه: ﴿ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥٓ﴾ وأيضًا: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيۡهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥].

فإذا كان الإِنسَان ينتسب للإسلام، ويفعل شيئًا كفرًا أو شركًا، لكن لا يعلم أنَّه شركٌ، ولم يُنبَّه لذَلِكَ، فكَيْفَ نَقولُ بكفرِه؟ هل نحن أعلم بهَذَا الحكم من الله؟ وهل نَحول بين العباد وبينَ رحمةِ الله ونَقولُ في هَذِهِ المَسْأَلَة: سبق غضبه رحمته؟!

هَذِهِ مَسْأَلَة -يا إخواني- ليست مسألةً عقليَّة؛ فالتَّكفير والتَّفسيق والتَّبديع حكمٌ شرعيٌّ يُتلقَّىٰ من الشَّرع؛ فإذا كان اللهُ يقول: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [النساء: ١١٥]، يقول عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِلَّ قَوۡمَۢا بَعۡدَ إِذۡ هَدَىٰهُمۡ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَ﴾ [التوبة:١١٥]، ويقول: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبۡعَثَ رَسُولٗا﴾ [الإسراء:١٥].

فلماذا أُرسل الرَّسول؟ ليبيِّن ويدعو للتَّوحيد، فإذا ارتفع العذابُ هَذَا هو العذر، والآياتُ في هَذَا كثيرةٌ، والرَّسول صَلَّىٰاللهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ يقول: «**وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لا يَسْمَعُ بِي مِنْ هَذِهِ الأُمَّةِ يَهُوْدِيٌّ وَلا نَصْرَانِيٌّ، ثُمَّ لا يُؤْمِنُ بِمَا جِئْتَ بِهِ، إِلَّا كَانَ**



مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ»(١).

«لا يسمع بي»، إذَا لم يَسمع، لم يَكن من أصحاب النَّار، والشَّواهد علىٰ هَذَا كثيرةٌ، وبعض العُلمَاء قَالَ بذَلِكَ، لكنَّه قولٌ ضعيفٌ، والأئمَّة علىٰ خلافِهِ في القول بأنَّ الإنسَان يكفر، ولا يعذَر بالجهل في الكفر.

وكلام شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ مملوءٌ بذَلِكَ؛ أنَّه لا يكفر(٢)، وكلام الشَّيخ محمَّد بن عبد الوهَّاب أيضًا أنَّه لا يكفر الجاهلُ(٣)، وأنا الآنَ أخبركم نصوصًا من كلامه نقلتُها، أمَّا كلام شيخ الإسلام فكثيرٌ لا يمكن نقلُه، وهي في الفتاوىٰ، وهي مملوءة بذَلِكَ؛ فالحكم عند الله واحدٌ؛ إذا ترك الصَّلاة جهلًا فهو معذورٌ، وإذا سجد للصَّنم جهلًا كَيْفَ لا يعذَر؟

وأمَّا دعوىٰ من ادَّعىٰ أنَّ الله أخذ العهد والميثاق علينا ونحن أمثال الذَّرِّ، فبناءً علىٰ صحَّة الحَدِيث في ذَلِكَ؛ فنحن لا نعرف هَذَا الميثاق، وكَيْفَ نُكلَّف بما لا

---

(١) أخرجه مسلم (١٥٣) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) كقوله: «وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يُكَفِّرَ أَحَدًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَإِنْ أَخْطَأَ وَغَلِطَ حَتَّىٰ تُقَامَ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ وَتُبَيَّنَ لَهُ الْمَحَجَّةُ، وَمَنْ ثَبَتَ إِسْلَامُهُ بِيَقِينٍ لَمْ يَزُلْ ذَلِكَ عَنْهُ بِالشَّكِّ؛ بَلْ لَا يَزُولُ إِلَّا بَعْدَ إِقَامَةِ الْحُجَّةِ وَإِزَالَةِ الشُّبْهَةِ» انظر: «مجموع الفتاوىٰ» (١٢/ ٤٦٦).

(٣) كقوله: «وأما الكذب والبهتان، فمثل قولهم: إنا نكفِّر بالعموم، ونوجب الهجرة إلينا علىٰ من قَدر علىٰ إظهار دينه، وأنا نكفِّر من لم يكفِّر ومن لم يقاتل، ومثل هذا وأضعاف أضعافه. فكل هذا من الكذب والبهتان الذي يصدون به الناسَ عن دين الله ورسوله. وإذا كنا لا نكفِّر مَن عبَد الصنمَ الذي علىٰ قبر عبد القادر، والصنمَ الذي علىٰ قبر أحمد البدوي، وأمثالهما، لأجل جهلهم وعدم من ينبههم، فكيف نكفر من لم يشرك بالله إذا لم يهاجر إلينا، ولم يكفِّر ويقاتل؟! ﴿سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ ﴿١٦﴾﴾». انظر: «الدرر السنية» (١/ ٦٦).

نعرفه؟ ولو كان هَذَا حجَّة ما احتيج إلىٰ أن تُرسَل الرُّسل لدعوة النَّاس إلىٰ عبادة الله؛ لِأَنَّهُ قد قامت الحجَّة من قبلُ[1].

ومن قَالَ: إنَّ تاركَ الأصول يكفُر، وتاركَ الفروع لا يكفُر. تحدَّاهم شيخ الإسلام فقَالَ: بيِّنوا لنا ما هي الأصول والفروع، ومن الَّذِي قسَّم الدِّين إلىٰ أصولٍ وفروعٍ إلَّا أهل الكَلَام؟ فهم يجعلون مثلًا المسائل العظيمة فروعًا؛ لِأَنَّهُا عمليَّة، كالصَّلاة مثلًا، مع أنَّها أصلٌ من أصول الإسلام، ويجعلون بعض المسائل الخبريَّة الَّتي اختلف فيها أهل السُّنَّة من الأصول، وهي محلُّ خلافٍ.

فالمهمُّ أنَّ هَذِهِ المسائل يجب أن نتحرَّىٰ فيها، خصوصًا مَسْأَلَة التَّكفير؛ لئلَّا نكفِّر عباد الله بما لم يكفِّرهم الله به.

أمَّا ما نقلته عن شيخ الإسلام محمَّد بن عبد الوهَّاب، فها أنا أقوله لكم: يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أخبركم أنِّي ولله الحمد عقيدتي وديني الَّذِي أدينُ الله به مَذْهَب أهل السُّنَّة والجماعة، الَّذِي عليه أئمَّة المُسْلِمين. ثمَّ مضىٰ يقول: وأمَّا التَّكفير، فأنا أكفِّر من عرف دينَ الرَّسول، ثمَّ بعدما عرفه سبَّه، ونهىٰ النَّاس عنه، وعادىٰ من فعله. وفي

---

(١) الميثاق: العهد الذي أخذه الله علىٰ آدم وذريته يوم استخرجهم من ظهره مثل الذر، ثم استنطقهم فقال: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾، وهذا الميثاق استُدِل له بقوله تعالىٰ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَآ أَن تَقُولُوا يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ ﴿١٧٢﴾﴾ الآيات، واستُدِل له بأحاديث عديدة جاءت في «المسند» و«السنن»، وفيها: «أن الله تعالىٰ مسح ظهرَ آدم واستخرج ذريته أمثالَ الذَّرّ»، وفي بعضها: «أن الله استنطقهم، ﴿وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾ فقال: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾»، انظر الكلام علىٰ أحاديث الميثاق في «الروح» (ص٢٤٥)، و«تفسير ابن كثير» (٣/ ٥٠١)، و«الدر المنثور» (٣/ ٥٩٨)، وانظر: «السلسلة الصحيحة» (١٦٢٣).

صفحة ستٍّ وخمسين فِي كتابٍ كتبه إلىٰ عالم من أهل العراق مثل هَذَا الكَلَام سواء، وفِي صفحة خمسة وستين فِي جواب سؤال: ولا نكفِّر إلَّا ما أجمع عليه العُلمَاء كلُّهم، وهو الشَّهادتان، وأيضًا نكفِّره بعد التَّعريف إذا عرف.

ثمَّ مضىٰ يقول فِي صفحة ستٍّ وستِّين: وأمَّا الكذب والبهتان فمثل قَوْلهم: إنَّا نكفِّر بالعموم، ونوجب الهجرة إلينا علىٰ من قدَر علىٰ إظهار دينِه، وإنَّا نُكفِّر من لم يَكفِّر، ومن لم يقاتِل. ومثل هَذَا، وأضعاف أضعافه؛ فكلُّ هَذَا من الكذب والبهتان الَّذِي يصدُّون به النَّاس عن دين الله ورسوله، وإذا كنَّا لا نكفِّر من طاف حولَ القبور وأمثالهم لأجل جهلِهم وعدم من ينبِّههم، فكَيْفَ نكفِّر من لم يشرِك بالله إذا لم يهاجِر إلينا؟!(١).

وشيخ الإسلام أيضًا له كلامٌ أبينُ من هَذَا وأكثر وأعظم، فِي أنَّه لابدَّ من قيام الحجَّة، والله عَزَّوَجَلَّ رحمتُه سبقت غضبَه، وكَيْفَ يؤاخَذ من لم يعرف؟ فرجلٌ يظنُّ أنَّ عبادةَ هَذَا الوليِّ قربةٌ، وهو مُسْلِم ويقول: أنا أدينُ بدين الإسلام.

وهَذَا يختلف عن الإنسَان الَّذِي لم يدخل فِي دين الإسلام، ويدين بدين آخر؛ فهَذَا حكمُه حكمُ أهل الفترة، ولكن رجلٌ يدين بالإسلام ويصلِّي ويقول: أشهد ألَّا إِلَهَ إلَّا اللهُ، وأنَّ محمَّدًا رَسُولُ اللهِ، ويصوم، ويحجُّ، لكن يَعبد الصَّنم، ولم يأتِه أحد يقول: إنَّ هَذَا شركٌ. فهَذَا جهلٌ؛ فلا يأثَم؛ أمَّا الإنسَان الَّذِي لم يَدخل فِي الإسلام، ولم يعرف من الإسلام شيئًا، وهو علىٰ دينٍ آخرَ، فهَذَا لا شكَّ أنَّه كافرٌ، وحكمُه علىٰ القولِ الرَّاجح حكمُ أهلِ الفترة، وَأنَّهُ يحاسَب يَوْمَ القِيَامَة بعدَ أن يكلَّف بما

---

(١) انظر: «الدرر السنية» (١/ ٦٦).

شاء الله، ثمَّ يُنظَر أمرُه.

هَذَا ما أحببتُ أن أبيِّنه فِي هَذِهِ المَسْأَلَة، وأنَّ المدار كلَّه علىٰ قيام الحجَّة؛ ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء:١٦٥] فمن قَالَ: أنا لم أدرِ، ولم أعلم به. ومن لم يأته رسولٌ، فهما علىٰ حدٍّ سواء.

ونَقولُ: أمَّا الَّذِينَ يسمعون من ينادي بالحقِّ، فهَؤُلَاءِ غيرُ معذورين، بل مفرِّطون، ولا نستطيع أن نحكم بكفرهم ولا عدم كفرهم، وقد نَقولُ: إنَّ تفريطهم هَذَا معصية؛ لأنَّ الواجب أنَّه لمَّا قيل لهم: إنَّ هَذَا شركٌ، فالواجب عليهم أن يبحثوا ويتوثَّقوا؛ فقد يقَال: إنَّهم عصوا بعدم البحث، وهم باقون علىٰ الحكم بما يقتضيه الجهل؛ بمعنىٰ أنَّهم مُسْلِمون، وقد نَقولُ: إنَّهم لمَّا فرَّطوا لا يُعذَرون؛ لأنَّ الواجب أن يبحثوا. وأظنُّ أن شيخ الإسلام قَالَ: إنَّ هَؤُلَاءِ يعتبرون مفرِّطين ومقصِّرين فِي طلب الحقِّ، ولكن لا نَحكم بكفرهم.

مَسْأَلَة: هل يجب دعوةُ غير المُسْلِمين إلىٰ الإسلام بالكلمة، إذا كان المُسْلِم مختلطًا بهم أو تكفيهم الكتب؟

الجَوَاب: طالما يتمكَّن المُسْلِم من دعوتهم إلىٰ الحقِّ وبيان الدِّين الإسلاميِّ، فهَذَا خير، فإن اهتدوا فلهم وله، وإن لم يهتدوا فله وعليهم، وهذا من باب وجوب الدَّعوة للمُسْلِمين وغيرهم.

أمَّا الكتب فإنَّها لا تكفي؛ لِأَنَّهُ قد يقرأها ولا يَعرف معناها، لكن ما أحسن أن يكون هَذَا الَّذِي عندَهم وهو مختلط بهم، أن يدعوهم شيئًا فشيئًا، ويبيِّن لهم إذا استطاع بالأَدِلَّة العقليَّة أنَّ دينَ الإسلام هو الحقُّ.



مَسْأَلَة: كَيْفَ قسَّم العُلمَاء العلم إلىٰ قسمين: علم واجبٍ وعلم كفايةٍ؟

الجَوَاب: هَذَا صحيح؛ فالعلم الَّذِي تحتاج إليه فرضُ عينٍ؛ يعني: علمك بأحكام الصَّلاة؛ فأنت تصلِّي، ولَابُدَّ أن تعبد الله علىٰ بصيرةٍ، والعلم قد يكون من الكتب، وقد يكون بمشاهدة النَّاس، وأكثر النَّاس الآنَ يصلُّون بمشاهدة النَّاس، وإلَّا ما قرءوا الكتبَ، وأمَّا الكفائيُّ فهو الَّذِي لا تحتاجه أنت، لكن تحتاجه الأمَّة، كالعلم بأحكام البيع والإجارة والرَّهنِ والوقف وما أشبه ذَلِكَ؛ إذا كنت أنت لست بائعًا ولا مستأجِرًا ولا مُوقِفًا وما أشبهه.

والعلمُ بالتَّوْحيد واجبٌ، لكن هَؤلَاءِ الَّذِينَ يُشركون ما ظنُّوا أنَّ هَذَا ينافي التَّوْحيدَ، وقد قيل لهم: إنَّ هَذَا هو التَّوْحيد، وهَذَا هو الَّذِي ينفعكم.

وقوله: «وقَالَ مجاهد: ما تنزل المَلَائِكَة إلَّا بالحقِّ»، ولفظ الآية الكريمة ﴿ مَا نُنَزِّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ﴾ [الحِجر: ٨] يمكن فيها القراءة الثَّانية[(١)]، والمُرَاد بالحقِّ يقول: بالرِّسالة والعذاب؛ أي: الرِّسالة الَّتي بها التَّكليف، والعذاب الَّذِي به بيان الجزاء، ولهَذَا كان القرآنُ مشتملًا علىٰ الأحكام الشَّرعيَّة، وعلىٰ العذاب لمن عصىٰ وخالف؛ ﴿لِّيَسْـَٔلَ ٱلصَّٰدِقِينَ عَن صِدْقِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٨]؛ ﴿لِّيَسْـَٔلَ﴾ الفاعل الله عَزَّوَجَلَّ و﴿ٱلصَّٰدِقِينَ عَن

(١) «اختلفوا في قوله عَزَّوَجَلَّ: (ما تنزل الملائكة إلا بالحق).

فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: (ما تَنَزَّل الملائكة إلا بالحق) مفتوحة التاء والنون، والزاي مشدَّدة، (الملائكة) رفع، فاعله.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر: (ما تُنَزَّل الملائكة) مضمومة التاء، مفتوحة النون، (الملائكة) رفع لم يسمَّ فاعله.

وقرأ حمزة والكسائيُّ وحفص عن عاصم: ﴿ مَا نُنَزِّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ﴾ بالنون مشدَّدة الزاي، (الملائكة) نصبًا، مفعول به»، انظر: «الحجة للقراء السبعة» (٥/ ٤٢).

﴿صِدْقِهِمْ﴾ يعني: هل ما صدَقوا به مطابق لفعلهم أو لا؟ ومن الصَّادقين الرُّسل عليهم الصَّلاة والسَّلام، كما قَالَ تعالىٰ: ﴿فَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الأعراف: ٦]، ولهَذَا قَالَ: «المبلِّغين المؤدِّين من الرُّسل».

وهو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يسأل الرُّسل، ويسأل المرسَل إليهم، يقول تعالىٰ: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَآ أَجَبْتُمُ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [القصص: ٦٥]، يا لها من كلمةٍ عظيمة! فمَاذَا نَقولُ يَوْم القِيامَة؟ هل تقول: أجبت بالسَّمع والطَّاعة والتَّصديق والقبول أم مَاذَا؟ أمَّا الرُّسل فيسألهم: هل بلَّغوا أم لم يبلِّغوا؟ فيشهدون بأنَّهم بلَّغوا، قَالَ عيسىٰ حين سأله الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ ۖ قَالَ سُبْحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِى بِحَقٍّ ۚ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ ۚ تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ ۚ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴿١١٦﴾ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ﴾ [المائدة: ١١٦، ١١٧].

وقَوْله: «إِنَّا له حافظون» في نسخة: لحافظون. وهَذِهِ النُّسخة هي الموافقة للفظ الآية، وما الَّذِي تكفَّل الله بحفظه؟ القرآن؛ ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر:٩] أمَّا أعمال بني آدم فقد قَالَ الله تعالىٰ: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَٰفِظِينَ ﴿١٠﴾ كِرَامًا كَٰتِبِينَ﴾ [الانفطار: ١٠-١١]، وقَالَ: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤].

وقَالَ: ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ﴾ أي: القرآن ﴿وَصَدَّقَ بِهِۦٓ﴾ المُؤمِن. يشير إلىٰ قَوْله تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ﴾ فيقول: ﴿بِٱلصِّدْقِ﴾ هو القرآن. وعلىٰ هَذَا يكون الَّذِي جاء بالصِّدق الرَّسول صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ لِأَنَّهُ هو الَّذِي جاء بالقرآن ﴿وَصَدَّقَ بِهِۦٓ﴾ المُؤمِن؛ أي: المرسل إليهم. وعلىٰ هَذَا فيكون العطف هنا عطفَ مغايرٍ علىٰ مغاير؛ لأنَّ الَّذِي جاء بالصِّدق هو الرَّسول، والَّذِي صدَّق به المُؤمِنونَ. والصَّواب أنَّ في الآية مرجع الضَّميرين

واحدٌ، وأنَّ الَّذِي جاء بالصِّدق وصدَّق به هو الرَّسول ﷺ وورثته من العُلمَاء، جاءوا بالصِّدق وصدَّقوا به؛ فهم آتون بالصِّدق من قِبَل أنفسِهم، وكذَٰلِكَ مصدِّقون لمن قامت البيِّنة علىٰ صدقهم.

وقوله: «يَوْم القِيَامَة: هَذَا الَّذِي أعطيتني عملت بما فيه»، فيكون يَوْم القِيَامَة يأتي بالصِّدق مصدِّقًا به.

والشَّاهِد في هَذَا كلِّه يعود علىٰ ما ذكر من الإشارة إلىٰ أنَّ أفعالَ بني آدم مخلوقةٌ لله، ومنسوبةٌ إليهم، ولهَذَا قَالَ: ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ﴾.

❑ **قال البخاري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٥٢٠] حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُرَحْبِيلَ، عَنْ عَبْدِ الله قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ: أَيُّ الذَّنْبِ أَعْظَمُ عِنْدَ الله؟ قَالَ: «**أَنْ تَجْعَلَ لله نِدًّا وَهْوَ خَلَقَكَ**». قُلْتُ: إِنَّ ذَلِكَ لَعَظِيمٌ. قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: «**ثُمَّ أَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ تَخَافُ أَنْ يَطْعَمَ مَعَكَ**». قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: «**ثُمَّ أَنْ تُزَانِيَ بِحَلِيلَةِ جَارِكَ**»(١).

[أطرافه: ٤٤٧٧، ٤٧٦١، ٦٠٠١، ٦٨١١، ٦٨٦١، ٧٥٣٢ - تحفة: ٩٤٨٠].



الشَّرح

هَذِهِ التَّرتيبات الثَّلاث موافقة لآية الفرقان: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا

(١) وأخرجه أيضًا: مسلم (٨٦).

ءَاخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴾ [الفرقان:٦٨]... إلىٰ آخره؛ فأعظم الذَّنب عند الله أن تجعل لله ندًّا وهو خلقَك.

والشَّاهِد من هَذَا الحَدِيث: قَوْله: «وهو خلقك»؛ هَذَا أعظم الذَّنب عند الله؛ كَيْفَ تعبد من لم يخلقك؟ كَيْفَ تنيب إلىٰ من لم يخلقك؟ وهكذا نَقولُ في كلِّ مشرك.

وقَوْله: «أن تقتل ولدَك»، يشمل الذَّكر والأنثىٰ؛ لأنَّ «ولد» في اللُّغة العربيَّة بمعنىٰ «مولود»، وهو صالحٌ للذَّكر والأنثىٰ «تخاف أن يطعم معك»، فإن قتلتَه كراهةً له وبغضًا له يدخل في هَذَا أيضًا، بل قد يكون أولَىٰ؛ لأنَّك إذا كنتَ تقتله اتِّقاء الإنفاق عليه، فقتلُه لغير هَذَا السَّبب من باب أولَىٰ.

وقَوْله: «ثمَّ أيُّ؟ قَالَ: أن تزاني بحليلة جارك»، تزاني بها: أي تدعوها إلىٰ الزِّنا حتَّىٰ توافق، وإنَّما كانت المزاناة بحليلة الجار أشدَّ؛ لأنَّ الجار في الحقيقة قد أمَّنك واطمأنَّ إليك، فإذا خنتَه في أهلِه، كان هَذَا أعظمَ ممَّا لو زنيتَ بامرأةٍ أجنبيَّة، فصار هَذَا أعظم الزِّنا؛ أن تزاني بحليلة جارك.

مَسْأَلَة: ما هو قول الأشعريَّة في خلق أفعال العباد؟

الجَوَاب: قولُ الأشعريَّة غريبٌ ما زلت منذ الطَّلب وأنا لم أستوعبه، ولا أدري عنه، ولهَذَا يُعدُّ هو من الثَّلاثة الَّتي لا حقيقةَ لها؛ يَقُولُونَ: إنَّ أفعالَنا كسبٌ لنا، وهي مخلوقةٌ لله، ولا يَصلح أن نَقولَ هي منَّا، وأنَّنا نفعلها باختيارنا. هَذَا تناقض، ولهَذَا نَقولُ: إنَّ تصوُّرَ هَذَا المَذْهَب صعبٌ، لكنَّهم فرُّوا من أن يقولوا: إنَّها كلَّها مخلوقةٌ لله. وهو مَذْهَب الجبريَّة؛ لأنَّنا لو قلنا بذَلِكَ، ما صحَّ أن يكون فعلُنا كسبًا لنا؛ لِأَنَّهُ

حصل بغير اختيارِنا، وكسبُ الإنسَان ما يَحصل له بعملِه، ثمَّ إنَّهم في القرآن الكريم في قَوْله: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة:٢٨٦] قَالُوا: فلَابُدَّ أن نوافقَ لفظ القرآن ونَقولُ: إنَّه كسبٌ لنا. ليصحَّ الثَّواب أو العقاب.

مَسْأَلَة: مَنْ عبد غير الله ومن لم يعبد الله، أيُّهما أشدُّ؟

الجَوَاب: الأوَّلُ أشدُّ؛ يعني: من عبد دونَ الله ولم يعبدِ الله أشدُّ؛ لِأَنَّهُ قد تكون هَذِهِ العبادة تتضمَّن إنكارَ وجودِ الله، لكن لو قَالَ: إنَّه يعبد غيرَ الله، ولا يعبد اللهَ، مع إيمانِه بوجود الله، فقد يقول قائل: إنَّ عبادة غير الله مع الله أشدُّ؛ لأنَّ هَذَا جعل النِّدَّ مماثلًا لله عَزَّوَجَلَّ.

عَلَىٰ كُلِّ حَالٍ: الرَّسول صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قَالَ: «أَنْ تَجْعَلَ للهِ نِدًّا وَهُوَ خَلَقَكَ»[1].

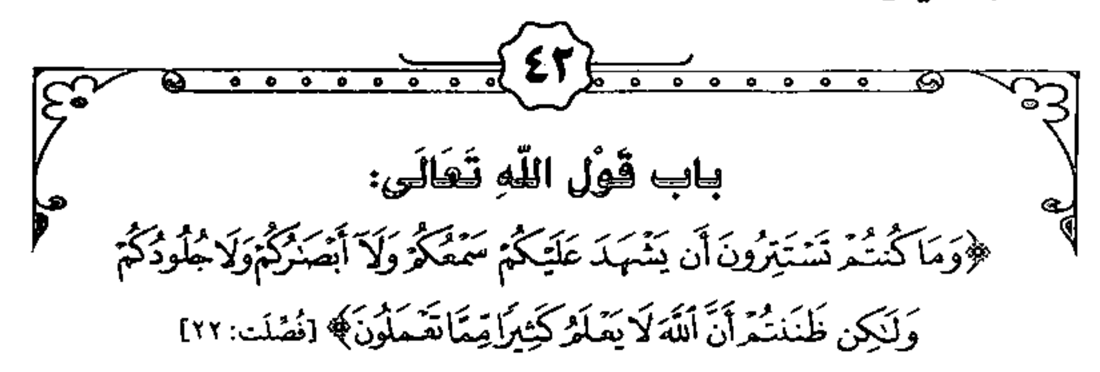
وأمَّا الزِّنا بالأخت وذوات المحارم، فلا شكَّ أنَّه أعظم إثمًا من الزِّنا بحليلة الجارِ، ولهَذَا كان القول الرَّاجح، أنَّ من زنىٰ بذواتِ محارمِه، فإنَّه يُقتَل بكلِّ حالٍ، حتَّىٰ وإن لم يكن مُحصَنًا؛ لأنَّ المحارمَ لا يحلُّ نكاحُهنَّ بأيِّ حالٍ من الأحوال، فيكون الزِّنا بذات المحرم أشدَّ من الزِّنا بحليلة الجار، لكن لمَّا كان نفور النُّفوس فطريًّا بالنِّسبة للزِّنا بذوات المحارم، عدل عنه النَّبيُّ إلىٰ الزِّنا بحليلة الجار.

وحليلةُ الجار هي الزَّوجة، وهَذَا هو المعروف؛ لقَوْله: ﴿وَحَلَٰٓئِلُ أَبۡنَآئِكُمُ﴾ [النساء:٢٣] وإن كان يحتمل أنَّها المملوكة مثلها، لكن الظَّاهر أنَّ المُرَاد الزَّوجة دونَ المملوكة.

(١) أخرجه البخاري (٤٤٧٧)، ومسلم (٨٦) من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.



□ قالَ البُخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:



٤٢

باب قَوْلِ اللَّهِ تَعالَى:

﴿وَمَا كُنتُمْ تَسْتَتِرُونَ أَن يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ وَلَآ أَبْصَٰرُكُمْ وَلَا جُلُودُكُمْ وَلَٰكِن ظَنَنتُمْ أَنَّ ٱللَّهَ لَا يَعْلَمُ كَثِيرًا مِّمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [فُصِّلَت: ٢٢]

[٧٥٢١] حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ، عَنْ عَبْدِ الله رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: اجْتَمَعَ عِنْدَ الْبَيْتِ ثَقَفِيَّانِ وَقُرَشِيٌّ، أَوْ قُرَشِيَّانِ وَثَقَفِيٌّ، كَثِيرَةٌ شَحْمُ بُطُونِهِمْ، قَلِيلَةٌ فِقْهُ قُلُوبِهِمْ، فَقَالَ أَحَدُهُمْ: أَتَرَوْنَ أَنَّ اللهَ يَسْمَعُ مَا نَقولُ؟ قَالَ الآخَرُ: يَسْمَعُ إِنْ جَهَرْنَا، وَلَا يَسْمَعُ إِنْ أَخْفَيْنَا. وَقَالَ الآخَرُ: إِنْ كَانَ يَسْمَعُ إِذَا جَهَرْنَا، فَإِنَّهُ يَسْمَعُ إِذَا أَخْفَيْنَا. فَأَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا كُنتُمْ تَسْتَتِرُونَ أَن يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ وَلَآ أَبْصَٰرُكُمْ وَلَا جُلُودُكُمْ﴾... الآية [فصلت: ٢٢].

[طرفاه ٤٨١٦، ٤٨١٧ – تحفة: ٩٣٣٥].



الشَّرح

قوله: «باب قَوْلِ اللهِ تعالىٰ: ﴿وَمَا كُنتُمْ تَسْتَتِرُونَ أَن يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ وَلَآ أَبْصَٰرُكُمْ وَلَا جُلُودُكُمْ﴾»؛ أي: ما كنتم تستخفُون بالمعاصي من الشِّرك فما دونَه خشيةَ أن يشهد عليكم سمعُكم ولا أبصارُكم ولا جلودُكم، أو لئلَّا يشهدَ عليكم سمعُكم، ولا أبصارُكم، ولا جلودُكم؛ لأنَّكم لا تؤمنون بهذا. ثمَّ قالَ: ﴿وَلَٰكِن ظَنَنتُمْ أَنَّ ٱللَّهَ لَا يَعْلَمُ كَثِيرًا مِّمَّا تَعْمَلُونَ ۝٢٢ وَذَٰلِكُمْ ظَنُّكُمُ ٱلَّذِى ظَنَنتُم بِرَبِّكُمْ أَرْدَىٰكُمْ فَأَصْبَحْتُم مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾، وهَذَا الباب عقَده المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ لإثْبَات علم الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لما خفي، كعلمه لما ظهر؛ فهَؤلَاءِ

يستخفون في بيوتهم، ويبيِّتون ما لا يرضىٰ من القول، لا ظنًّا منهم أنَّهم سيُبعثون ويَشهد عليهم سمعُهم وأبصارُهم وجلودُهم؛ لِأَنَّهُم لا يؤمنون بذَلِكَ، لكن يظنُّون أنَّهم إذا استتروا عن أعين النَّاس، استتروا عن علم الله عَزَّوَجَلَّ.

قَالَ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ(١):

«**قَوْله:** «بَاب قَوْله تَعَالَىٰ: ﴿وَمَا كُنتُمْ تَسْتَتِرُونَ أَن يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ وَلَآ أَبْصَٰرُكُمْ﴾... الآية»، سَاقَ فِي رِوَايَةِ كَرِيمَة الآيَةَ كُلَّهَا ذكر فِيهِ حَدِيث «عَبْد الله»، وَهُوَ ابْن مَسْعُود: «اجْتَمَعَ عِنْد البَيْت»، وَفِيهِ: «يَسْمَع إِنْ جَهَرْنَا، وَلَا يَسْمَع إِنْ أَخْفَيْنَا»، فَأَنْزَلَ اللهُ تَعَالَىٰ: ﴿وَمَا كُنتُمْ تَسْتَتِرُونَ﴾، وَقَدْ تَقَدَّمَ شَرْحُه فِي تَفْسِير «فُصِّلَتْ».

قَالَ ابْنُ بَطَّال: غَرَض البُخَارِيِّ فِي هَذَا البَاب، إِثْبَات السَّمْع لله. وَأَطَالَ فِي تَقْرِير ذَلِكَ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي أَوَائِل التَّوْحِيد فِي قَوْله: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾، وَالَّذِي أَقُول: إِنَّ غَرَضه فِي هَذَا البَاب، إِثْبَاتُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ؛ أَنَّ الله يَتَكَلَّم مَتَىٰ شَاءَ، وَهَذَا الحَدِيث مِنْ أَمْثِلَة إِنْزَال الآيَة بَعْدَ الآيَة عَلَىٰ السَّبَب الَّذِي يَقَع فِي الأَرْض، وَهَذَا يَنْفَصِل عَنْهُ مَنْ ذَهَبَ إِلَىٰ أَنَّ الكَلَام صِفَةٌ قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ؛ أَنَّ الإِنْزَالَ بِحَسَبِ الوَقَائِع مِن اللَّوْح المَحْفُوظ، أَوْ مِنَ السَّمَاء الدُّنيَا، كَمَا وَرَدَ فِي حَدِيثِ ابْن عَبَّاسٍ رَفَعَهُ: «**نَزَلَ القُرْآنُ دَفْعَةً وَاحِدَةً إِلَىٰ السَّمَاءِ الدُّنيَا، فَوُضِعَ فِي بَيْتِ العِزَّةِ، ثُمَّ أُنْزِلَ إِلَىٰ الأَرْضِ نُجُومًا**»(٢)، رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي «مُسْنَده»، وَسَيَأْتِي مَزِيدٌ لِهَذَا فِي البَاب الَّذِي يَلِيه.

قَالَ ابْن بَطَّالٍ: «وَفِي هَذَا الحَدِيثِ إِثْبَاتُ القِيَاس الصَّحِيح، وَإِبْطَال القِيَاس

---

(١) «فتح الباري» (١٣/ ٤٩٥، ٤٩٦).

(٢) أخرجه النسائي في «الكبرىٰ» (٧/ ٢٤٧) (٧٩٣٧) موقوفًا علىٰ ابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا.

الفَاسِدِ؛ لِأنَّ الَّذِي قَالَ: «يَسْمَع إِنْ جَهَرْنَا، وَلَا يَسْمَع إِنْ أَخْفَيْنَا» قَاسَ قِيَاسًا فَاسِدًا؛ لِأَنَّهُ شَبَّهَ سَمْعَ الله تَعَالَىٰ بِأَسْمَاعِ خَلْقِه الَّذِينَ يَسْمَعُونَ الجَهْرَ» اهـ.

الَّذِي يظهر لي: خلافُ ما قَالَه الحافظُ، وما قَالَه ابن بطَّال؛ فالَّذِي يظهر إِثْبَاتُ العلمِ أنَّ المؤلِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ أراد بذَلِكَ إِثْبَات علم الله عَزَّوَجَلَّ بما خفي وما ظهر، وأمَّا كون الآية تنزل بعد الحادثة، ففيها دليل علىٰ أنَّ كَلَام اللهِ تعالىٰ يتجدَّد؛ فهَذَا له مناسبة، لكنَّها ليست وَاضِحةً.

وقد سبق لنا أنَّ كَلَام اللهِ في أصلِه من الصِّفات الذَّاتيَّة، لكنَّه في آحادِه من الصِّفات الفعليَّة؛ يعني: أنَّ الله لم يَزَل ولا يزال يتكلَّم، لكن كون هَذَا الكَلَام المعيَّن هَذَا هو الَّذِي يكون حادثًا يُحدثه الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ متىٰ شاء.

وفي «الصَّحِيح» من حديث ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أنَّه لما رجع من الحبشة، وجد النَّبيَّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يصلِّي، فسلَّم عليه، وكانوا يسلِّمون عليه، فيردُّ عليهم السَّلام، حتَّىٰ نزل قَوْلُ اللهِ تعالىٰ: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ وَقُومُواْ لِلَّهِ قَٰنِتِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٨] فأُمروا بالسُّكوت، ونُهوا عن الكَلَام، فسلَّم علىٰ النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فلم يردَّ عليه السَّلام، فيقول: فصار في نفسي، وأخذني ما قرب وما بَعُد؛ لِمَاذَا لم يرد عليَّ السَّلام، وكان من عادته أن يردَّ؟!

فلمَّا سلَّم قَالَ: «إِنَّ الله يُحْدِثُ مِنْ أَمْرِهِ مَا شَاءَ، وَإِنَّ مِمَّا أَحْدَثَهُ أَلَّا تَتَكَلَّمُوا فِي الصَّلاة»(١)، ومعلومٌ أنَّ هَذَا الحكمَ ثبت بنزول قَوْلِه تعالىٰ: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ

---

(١) أخرجه أبو داود (٩٢٤) من حديث ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وصَحَّحه الألبانيُّ في «صحيح أبي داود» (٨٥٧).

﴿وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ وَقُومُوا۟ لِلَّهِ قَٰنِتِينَ﴾، ويدلُّ لهَذَا قَوْلُه تعالىٰ: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا ٱسْتَمَعُوهُ﴾ [الأنبياء: ٢]، وليس المعنىٰ أنَّه مخلوق؛ فالله تعالىٰ يتكلَّم متىٰ شاء بما شاء.

وفي هَذَا الحَدِيث قياسٌ، وموضعُه قَوْلُه: «إن كان يسمع إذا جهَرنا، فإنَّه يسمع إن أخفَينا»، وهو من باب قياس الأولىٰ، ووجهُ ذَلِكَ لِأَنَّهُ إذا كان لا يَمنعه بعدُه من سماع ما نَجهر به، فلن يمنعه من سماع ما نخفي، ومعروفٌ أنَّ الصَّوت الخفيَّ لا يُسمَع، والَّذِي يُجهر به يُسمع، ولكن في حدودٍ معيَّنة، وسماعُه لما يُجهر به في غير الحدود المعهودة المعروفة، فإذا كان يسمع من هَذَا البُعد ما نَجهر، فإنَّه يسمع أيضًا ما نسرُّ ونُخفي.

فائدة: الوصف الموجود في الحَدِيث للثَّلاثة أفراد من قريش وثَقيف وَصْفٌ فرديٌّ، وما يترتَّب عليه حكمٌ؛ يعني: يَصفهم علىٰ أنَّهم ناسٌ كبارُ البطونِ، لكنَّهم قليلو الفقه، وقد يقَالُ: إنَّ كبرَ البطن يدلُّ علىٰ كثرة الأكل، وكثرةُ الأكل تُميت القلبَ، وإذا كثُر الأكلُ كثُرت الغفلة.

ولهَذَا، ذكروا أنَّ من فوائد الصِّيام أنَّ الإنسَانَ يتفرَّغ للذِّكر أكثرَ ممَّا لو كان شبعانًا؛ لأنَّ الشِّبع يوجِب الغفلة، فإن كان سيؤخَذ من الحَدِيث هَذَا الوجهُ، فإنَّه يتبيَّن حسنُ قولِ الرَّسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«حَسْبُ ابْنِ آدَم لُقَيْمَاتٌ يُقِمْنَ صُلْبَهُ، فَإِنْ كَانَ لا مَحَالَةَ، فَثُلُثٌ لِطَعَامِهِ، وَثُلُثٌ لِشَرَابِهِ، وَثُلُثٌ لِنَفَسِهِ»**(١).

(١) أخرجه الترمذي (٢٣٨٠) من حديث مقدام بن معد يكرب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وصَحَّحه الألبانيُّ في «الصحيحة» (٢٢٦٥).

ولو أنَّنا أخذنا بهَذَا الطَّريق، وبهَذَا التَّوجيه النَّبويِّ الطِّبِّيِّ، ما صارت تنتابنا هَذِهِ التَّغيُّرات في المَعِدة، وفي الأمعاء وغيرها؛ لأنَّ هَذَا هو حقيقة الطِّبِّ، وقد سمعت أنَّهم في البلاد التي يدَّعون أنَّهم متحضِّرون يعملون هكذا، يأكلون خمس مرَّات، أو ستَّ مرَّات في اليوم واللَّيلة، ولكن الَّذِي يأكل لا يأكل إلَّا يسيرًا، يقتصر علىٰ شيءٍ يسيرٍ، ثمَّ يجوع سريعًا فيأكل، وهَذَا في الحقيقة أخذوه من هدي النَّبيِّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، أمَّا نحن فإنَّنا -مع الأسف- اعتمدنا علىٰ حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ في قصَّة اللَّبن حين بقي بقيَّة، فقَالَ: «**اشْرَبْ**»، فَشَرِبَ وَشَرِبَ حَتَّىٰ قَالَ: «**لا أَجِدُ لَهُ مَسَاغًا**»(١)، يعني: ليس له مكانٌ في البَطن. وهَذِهِ جاءت مرَّةً واحدةً في عمرِه، أمَّا نحن فكلَّ يومٍ يُعمَل بقصَّة أبي هريرة.

المهم، هل نأخذ من هَذَا الحَدِيث أنَّ كبيرَ البطن يكون قليلَ الفقه؟ لا. ولهَذَا يُقَالَ: إنَّ عليَّ ابن أبي طالب رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ يوصَف بأنَّه البطين؛ أي: كبيرَ البطن. مع أنَّه من أفقهِ الصَّحابة رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُمۡ حتَّىٰ اشتهر المثلُ المعروف: «**قضيَّة ولا أبا حسنٍ لها**»، هَكذَا جاء به النَّحويُّون.

وقَوْله: «كثيرةٌ شحم بطونهم»، لو قَالَ: كثيرًا شحمُهم. استقام، لكن لا بأس؛ لأنَّ الشَّحم يراد به الجنسُ، فإذا كان يراد به الجنسُ صارت في معنىٰ شحومٍ، ولهَذَا هناك نسخة في البخاريِّ بلفظ: «**كَثِيْرَةٌ شُحُومُ بُطُونِهِم**».

وقَوْله: «**إِنْ كَانَ يَسْمَعُ جَهْرَنَا فَهُوَ يَسْمَعُ سِرَّنَا**»، فهَذَا عندَه فقهٌ، ليس كما قَالَ البُخارِيُّ: «**قليلةٌ فقهُ قلوبهم**».

---

(١) أخرجه البخاري (٦٤٥٢) من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ.

مَسْأَلَة: هل يُفهم من الآية: أنَّ السَّمع والبصرَ والجلودَ تشهد؟

الجَوَاب: نعَم، وهو كذَلِكَ، وقد جاء ذَلِكَ مصرَّحًا به في قَوْله تعالىٰ: ﴿يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [النور:٢٤]، وفي الآية الأخرىٰ: ﴿وَقَالُوا۟ لِجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدتُّمْ عَلَيْنَا قَالُوٓا۟ أَنطَقَنَا ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنطَقَ كُلَّ شَىْءٍ وَهُوَ خَلَقَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [فُصِّلَت:٢١].

مَسْأَلَة: الخلاف ما بين معنىٰ الآية في قَوْله تعالىٰ: ﴿وَمَا كُنتُمْ تَسْتَتِرُونَ أَن يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ وَلَآ أَبْصَٰرُكُمْ وَلَا جُلُودُكُمْ وَلَٰكِن ظَنَنتُمْ أَنَّ ٱللَّهَ لَا يَعْلَمُ كَثِيرًا مِّمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [فصلت: ٢٢]، ومناسبتها سبب النُّزول، ما العلاقة بينهما؟

الجَوَاب: واضحٌ أنَّهم كانوا يستترون ويخفون ما يريدون من الشَّرِّ ويَقُولُونَ: إنَّ اللهَ لا يسمع. فأنزل اللهُ هَذِهِ الآية.



❑ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٤٣

باب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمن: ٢٩]، و﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾ [الأنبياء: ٢]، وَقَوْله تَعَالَى: ﴿لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا﴾ [الطلاق: ١]، وَأَنَّ حَدَثَهُ لا يُشْبِهُ حَدَثَ الْمَخْلُوقِينَ؛ لِقَوْله تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ الله يُحْدِثُ مِنْ أَمْرِهِ مَا يَشَاءُ، وَإِنَّ مِمَّا أَحْدَثَ أَلاَّ تَكَلَّمُوا فِي الصَّلاة»

الشَّرح

ساق البخاريُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ هَذَا الباب، وهو مهمٌّ بالنِّسبة لأفعال الله عَزَّوَجَلَّ لإثبَات أنَّ لله تعالىٰ صفاتٍ هي أفعالٌ يفعلها متىٰ شاء، ويصحُّ أن يُطلَق عليها حادثةٌ، لكنَّها ليسَتْ كحدوث المخلوقين الَّتي قد يَعتريها العجزُ، وقد يَعتريها الخَفاء، وما أشبه ذَلِكَ من نواقصِ حوادثِ المَخلوقين؛ يقَوْل اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿يَسْـَٔلُهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الرحمن: ٢٩]؛ فكلُّ من في السَّماوات والأَرْض يَسألون اللهَ مفتَقرين إليه.

قَوْله: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِى شَأْنٍ﴾ [الرحمن: ٢٩]، سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ كلَّ يومٍ هو في شأن؛ يُغني فقيرًا، ويُفقر غنيًّا، ويوجِد معدومًا، ويُعدم موجودًا، ويُمرض صحيحًا، ويشفي مريضًا، وهكذا كلَّ يوم هو في شأنٍ، وهَذَا الشَّأن ليس شأنًا واحدًا، بل شئونٌ عظيمة لا

يُحصيها إلَّا الله عَزَّوَجَلَّ؛ لأنَّ كلَّ شيء لا يقوم إلَّا بأمره؛ ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [الرعد:٣٣].

ولو أردتَ أن تحصي أجناس المخلوقات ما استطعت، فكَيْفَ بأنواعها وأفرادها؟ الذَّرَّة في جحرها يدبِّرها هو عَزَّوَجَلَّ ﴿مَّا مِن دَآبَّةٍ إِلَّا هُوَ ءَاخِذٌۢ بِنَاصِيَتِهَآ﴾ [هود: ٥٦] كلَّ يومٍ هو في شأنٍ عظيمٍ من شئونه عَزَّوَجَلَّ يفعل ما يشاء.

وأيضًا يدلُّ علىٰ: أنَّ الحوادث تكون بأمره عَزَّوَجَلَّ وَأَنَّهُ يُحدث من خلقِه ما شاء، ويُحدث من شَرعه ما شاء وقتَ نزول الوحي، أمَّا بعد وفاة الرَّسول صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ فإنَّه لا يمكن أن يحدثَ شيء في الشَّرع أو لا يتغيَّر.

وقَوله: ﴿مَا يَأۡتِيهِم مِّن ذِكۡرٖ مِّن رَّبِّهِم مُّحۡدَثٍ إِلَّا ٱسۡتَمَعُوهُ وَهُمۡ يَلۡعَبُونَ﴾ [الأنبياء: ٢] فأثبت عَزَّوَجَلَّ أنَّ الذِّكر الَّذِي يأتي من الله يكون محدثًا.

وقَوله: ﴿لَا تَدۡرِي لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحۡدِثُ بَعۡدَ ذَٰلِكَ أَمۡرٗا﴾ [الطلاق: ١] هَذَا في المطلَّقة إذا طُلِّقت طلاقًا رجعيًّا، فإنَّه يجب أن تبقىٰ في بيتها؛ لِأَنَّهُ ربَّما تصلح الأحوالُ وينقلب بغضُ الزَّوج لها محبَّة، وسخطه عليها رضًا، فيراجعها وهي في البيت؛ فالله الذي يعلم ذلك، فلهَذَا قَالَ: ﴿لَا تَدۡرِي لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحۡدِثُ بَعۡدَ ذَٰلِكَ أَمۡرٗا﴾؛ يعني: المراجعة.

وإذا حدث ذَلِكَ لم يطَّلع علىٰ ما حصل أحدٌ، وإنْ كان يجب أن يكون الطَّلاق بشهودٍ، وأن تكون الرَّجعة بشهودٍ، أو يستحبُّ، علىٰ خلافٍ في ذَلِكَ، لكنَّ هَذَا لا يمنع من أن تبقىٰ الزَّوجة في البيت.

الشَّاهِد من التَّرجمة: قَوْلُه: ﴿يُحۡدِثُ بَعۡدَ ذَٰلِكَ أَمۡرٗا﴾ وهو رجوعُ الزَّوج إلىٰ زوجته.

وقوله: «وأنَّ حدثَه لا يشبه حدثَ المخلوقين؛ لقَوْله تعالىٰ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]»؛ فإنَّ حدثَه لا يشبه حدثَ المخلوقين، لا من جهة العلم ولا القدرة ولا الإحداث أيضًا؛ حدثه للشَّيء بكلمة: «كن» فيكون، وحدثُ المخلوقين يكون بعملٍ ومعاناةٍ، وقد يحصل وقد لا يحصل، أمَّا الرَّبُّ عَزَّوَجَلَّ فإنَّ إحداثه لا يشبهه إحداثُ المخلوقين، واستدلَّ البخاريُّ بأنَّه لا يشبه حدثُ المخلوقين بقَوْله تعالىٰ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾.

وقوله: «وقَالَ ابن مسعودٍ عَن النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِنَّ الله يُحْدِثُ مِنْ أَمْرِهِ مَا يَشَاءُ، وَإِنَّ مِمَّا أَحْدَثَ أَلَّا تَكَلَّمُوا فِي الصَّلاة**»، وهَذَا إحداثٌ شرعيٌّ، والأوَّل: ﴿لَا تَدْرِى لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا﴾ إحداثٌ قدريٌّ؛ لأنَّ مراجعة الزَّوج زوجته ليس وحيًا يَنزل، أو حكمًا يتجدَّد، ولكنَّه حكم قدريٌّ يُلقيه الله عَزَّوَجَلَّ في قلب الزَّوج، ويراجع الزَّوجة.

إذًا؛ فالله تعالىٰ يُحدث من أمرِه الكونيِّ ومن أمره الشَّرعيِّ ما شاء، لكن الإحداث في الأمر الشَّرعيِّ انقطع بوفاة رَسُول اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فلا يمكن أن يتجدَّد، ولا يمكن أن يتغيَّر.

لكن هل خالَف أحدٌ في هَذَا؟ نعم، خالف في هَذَا عامَّة المتكلِّمين من معتزلةٍ وأشعريَّةٍ وغيرِهم، وقَالُوا: لا يمكن أن تقومَ الحوادثُ بالله أبدًا؛ لأنَّ قيامَ الحوادث به يستلزم أن يكون حادثًا؛ بناءً علىٰ أنَّ الحادث لا يقوم إلَّا بحادثٍ، فيُقَالُ لهم: من قَالَ لكم هَذَا؟ من قَالَ: إنَّ الحادثَ لا يقوم إلَّا بالحادث؟ ومن أين أتيتُم بهَذِهِ القاعدة؟ أمِن الكتاب أو من السُّنَّة أو من العقل؟ كلُّ ذَلِكَ لم يَكن؛ فنحن نشاهد الآنَ بأنفسِنا أنَّه تَحصل حوادث لنا في هَذَا اليومِ غير ما حصل في اليوم الَّذِي قبلَه.

وهل يَلزم إذا قامت بنا الحوادثُ أن تكون موجودةً بوجودِنا؟ لا يَلزم؛ فالحَوادث تتجدَّد من الحادث ومن غير الحادثِ، بل إنَّ قيامَ الحوادثِ به دليلٌ علىٰ كمالِه، وَأنَّهُ يَفعل ما يشاء متىٰ شاء، ولو قُلنا: إنَّه لا يستطيع أن يفعل. لكان في هَذَا نقصٌ ووصفٌ لله تعالىٰ بالنَّقص، والله تعالىٰ فعَّالٌ لما يريد؛ قَالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

واقتتالُهم حادثٌ لا شكَّ، وهو من فعل الله؛ أي: من تقديرِه أن يَفعلوا. وهَذَا نصٌّ صريحٌ في قيام الأفعال الحادثة به، واستواؤه علىٰ العرش ونزوله إلىٰ السَّماء الدُّنيَا وتكليمه من يكلِّمه، كلُّ هَذَا يدلُّ علىٰ قيام الحوادث به، لكن لا يَلزم أن يكون هو حادثًا.

وسبحان الله العظيم! لو رجعنا إلىٰ الفطرة، وسألنا عجوزًا لم تعرف الكَلَام ولا أهل الكَلَام، وقلنا لها: هل الله يفعل متىٰ شاء؟ تقول: نعم؛ سبحانَه يَفعل ما شاء. وأيُّهما أحسنُ؟ ربٌّ لا يفعل، أو ربٌّ يَفعل؟ تَقول: ربٌّ يَفعل؛ فمن لا يَفعل جمادٌ لا يَصلح أن يكون ربًّا، ولكن نَسْأَلُ اللهَ العافية؛ لمَّا دخلوا في علم الكَلَام وحكموا العقول، ضلُّوا عن شيءٍ تعرفه العجائز.

إذًا؛ إحداث الله عَزَّوَجَلَّ الفعلَ ليس كإحداثِنا له؛ لِأَنَّهُ يُحدثه بكلمةِ: «كن» فيكون، ونحن لا نُحدثه إلَّا بمعاناةٍ وعملٍ.

ثانيًا: يُحدثه من غيرِ جهلٍ سابقٍ أو عجزٍ مقارنٍ، وأمَّا نحن فإنَّنا نحدثه من جهلٍ يكون خافيًا علينا، ثمَّ يتبيَّن لنا وجهُه، ثمَّ إنَّنا لا نسلَم من عجزٍ مقارنٍ نعجز عن إكمالِه، أمَّا الله عَزَّوَجَلَّ فلا.

وهم يَقُولُونَ: إذا قلنا: إنَّ الله يحدث الشَّيءَ. لَزم أن يَكون اللهُ حادثٌ، أمَّا نحن

فنَقولُ: اللهُ ليس بحادثٍ؛ فهو الأوَّل الَّذِي ليس قبلَه شيء.

مَسْأَلَة: نسمع بعض النَّاس يَقُولُونَ: إنَّ أمرَ الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ بين الكاف والنُّون، فما موقفُنا من هَذِهِ الكلمة؟

الجَوَاب: لا هم مرادُهم أنَّ أمرَ الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ لا يتأخَّر، وإلَّا حقيقةً هو بعدَ الكاف والنُّون، ولكنَّه يأتي بعدَها مباشرةً.

مَسْأَلَة: هل العالَم أزليٌّ؟

الجَوَاب: لا؛ العالمُ ليس أزليًّا، العالم حادثٌ، لكنَّه منفصلٌ عن الله، ليس بصفة الخَلق، وإنَّما هو بصفة الإرادة والقدرة؛ لِأَنَّهُم (أي: الأَشَاعِرَة) يُثبتون الإرادةَ والقدرةَ، أمَّا أن يكونَ تكوين، فهَذَا عند الأَشَاعِرَة ممنوعٌ، وعند الماتريديَّة يُثبتون هَذَا الشَّيء؛ يعني: يفترقون في هَذِهِ المَسْأَلَة.

❑ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٥٢٢] حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الله، حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ وَرْدَانَ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا قَالَ: كَيْفَ تَسْأَلُونَ أَهْلَ الْكِتَابِ عَنْ كُتُبِهِمْ، وَعِنْدَكُمْ كِتَابُ الله أَقْرَبُ الْكُتُبِ عَهْدًا بِالله، تَقْرَءُونَهُ مَحْضًا لَمْ يُشَبْ؟

[أطرافه: ٢٦٨٥، ٧٣٦٣، ٧٥٢٣ - تحفة: ٦٠٠٩].



الشَّاهِد من هَذَا الحَدِيث: قَوْله: «أقرب الكتب عهدًا بالله» وهَذَا في الوحي، ولمَّا

نزل المطر حَسر النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن ثوبِه ليصيبه وقَالَ: «**إِنَّهُ حَدِيثُ عَهْدٍ بِرَبِّهِ**»(١)، وهَذَا من جهة الخَلق؛ لِأَنَّهُ خُلق الآنَ، فنزل حديثَ عهدٍ بربِّه من جهة خَلقه وتكوينه.

فإذًا؛ عندنا قريبُ العهد من جهة التَّكوين والخَلق، وقريب العهد من قبَل الإنزال والوحي؛ فما ذكره ابن عبَّاس يعود إلىٰ الإنزال والوحي، والآية تشهد له: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾ [الأنبياء: ٢]، وأمَّا التَّكوين والخَلق، فحَديث المطر أنَّ الرَّسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يَحسر عن ثوبه؛ ليُصيبه ويَقول: «**إِنَّهُ حَدِيثُ عَهْدٍ بِرَبِّهِ**».

مَسْأَلَة: قَوْلُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿قُل لَّوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ﴾، إلىٰ قَوْلِه: ﴿قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي﴾ [الكهف: ١٠٩] هل يثبت الاسْتِدْلَال بهَذَا علىٰ الكَلَام النَّفسيِّ لله؟

الجَوَاب: لا؛ ﴿قُل لَّوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَاتِ رَبِّي﴾، المدادُ لا يكون إلَّا بشيءٍ يُسمع، أو يُكتب، ﴿لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾ وذكرنا وجهَ ذَلِكَ فيما سبق، وقلنا: المخلوقات لا نهايةَ لها، والتَّسلسل في الماضي والمستقبل جائز، فإذا كان ليس لها غايةٌ ولا منتهىٰ، لزم أنَّه لو تأتي البحار ﴿وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِن بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ﴾ [لقمان:٢٧].

مَسْأَلَة: فعل النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بحَسره لثوبه، فهل يؤخَذ منه حكم شرعيٌّ؟

الجَوَاب: نعم؛ ولهَذَا بنىٰ العُلمَاء رَحِمَهُمُ اللهُ علىٰ ذَلِكَ، بأنَّه يستحبُّ عند نزول المطر أن يَحسر الإنسَانُ عن ثوبِه؛ ليصيبَه المطرُ.

---

(١) أخرجه مسلم (٨٩٨) من حديث أنس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

وقوله: «إنَّ الله عَزَّوَجَلَّ يُحدث من أمره ما يشاء» قد قلنا: إنَّ المَشِيئَة هنا شرعيَّة، وهي لا تختصُّ بالكونيَّة فقط، بل تأتي حتَّىٰ الأمور الشَّرعيَّة، حتَّىٰ الوحي، فإذا شاء تكلَّم به، وإذا لم يَشَأ لم يتكلَّم به.

إذًا؛ فالمَشِيئَة تَنقسم إلىٰ كونيَّة وشرعيَّة، والمقصود: المَشِيئَة لما يشاؤه من كون أو شرع، أمَّا المَشِيئَة نفسُها فلا تنقسم؛ يعني: شاء أن يوحي إلىٰ جبريل، أو إلىٰ رسولٍ من الرُّسل، يصلح هَذَا.

❑ **قال البخاري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٥٢٣] حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ الله بْنُ عَبْدِ الله، أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ عَبَّاسٍ قَالَ: يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ، كَيْفَ تَسْأَلُونَ أَهْلَ الْكِتَابِ عَنْ شَيْءٍ، وَكِتَابُكُمُ الَّذِى أَنْزَلَ الله عَلَى نَبِيِّكُمْ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أَحْدَثُ الأَخْبَارِ بِالله مَحْضًا لَمْ يُشَبْ، وَقَدْ حَدَّثَكُمُ اللهُ أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ بَدَّلُوا مِنْ كُتُبِ اللهِ، وَغَيَّرُوا، فَكَتَبُوا بِأَيْدِيهِمْ، قَالُوا: هُوَ مِنْ عِنْدِ الله. لِيَشْتَرُوا بِذَلِكَ ثَمَنًا قَلِيلًا، أَوَ لَا يَنْهَاكُمْ مَا جَاءَكُمْ مِنَ الْعِلْمِ عَنْ مَسْأَلَتِهِمْ؟ فَلَا وَالله، مَا رَأَيْنَا رَجُلًا مِنْهُمْ يَسْأَلُكُمْ عَنِ الَّذِى أُنْزِلَ عَلَيْكُمْ.

[أطرافه: ٢٦٨٥، ٧٣٦٣، ٧٥٢٢ - تحفة: ٥٨٥١].



مع أنَّهم أحقُّ أن يسألونا عمَّا أنزل علينا، وكأن ابن عبَّاس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ في زمنه رأىٰ من النَّاس من يذهب إلىٰ بني إسرائيل ويسألهم، فاشتدَّ قَوْله في ذَلِكَ.



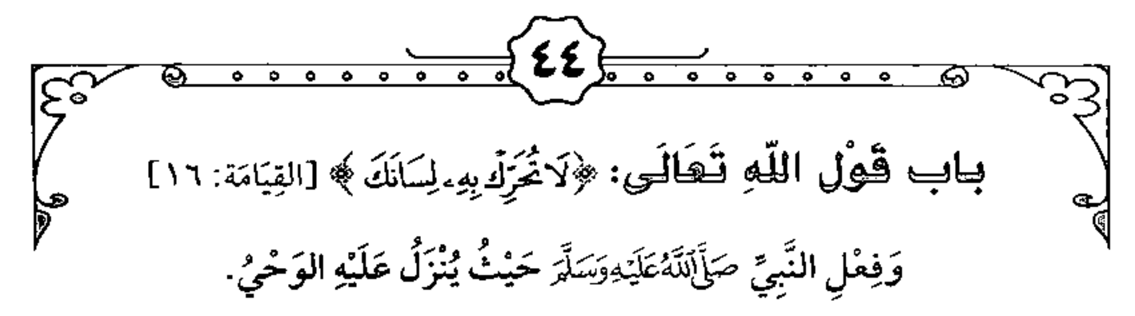
وعلىٰ هَذَا يَجب علينا -نحن المُسْلِمين- إذا دَعونا إلىٰ أخلاقٍ حسنةٍ، من وفاءٍ بوعدٍ، وصدقٍ في القول، وعزيمةٍ في القصد، وما أشبه ذَلِكَ؛ ألَّا نَقولَ: هَذَا فعل الإنكليز، وهَذَا فعل الأمريكان، هَذَا فعل كذا، هَذَا فعل كذا؛ لأنَّ هَذِهِ الأخلاقَ الفاضلةَ مَصْدَرها من الإسلام، وهي في الإسلام.

وعجبًا من بعض النَّاس، ضعفاء العقول، وضعفاء الدِّين، إذا أراد أن يؤكِّد الوفاء بالوعد قَالَ: هَذَا الوعد إنَّه وعدُ الإنكليز. سبحان الله! قل: إنَّه وعدُ مؤمنٍ. هَذَا هو الصَّحِيح؛ أيعني هذا أنَّ الإنكليز أوفىٰ بالوعد من المُسْلِمين؟! أبدًا.

فعَلَىٰ كُلِّ حَالٍ، هَذَا الَّذِي رصَده ابنُ عبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يجب أن يكون نبراسًا نمشي عليه، وألَّا نظهر الافتقارَ لأهل الكتاب، وإن كان الرَّسول رخَّص لنا في أن نقبلَ من حديثِهم ما شهد له الشَّرع، وما لم يَشهد به الشَّرع، ولا بخلافه، لا نصدِّقه، ولا نكذِّبه، وما شَهد شرعُنا بخلافِه فإنَّنا نكذِّبه.



□ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:



٤٤ باب قَوْلِ اللهِ تَعالَى: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ﴾ [القِيامَة: ١٦]

وَفِعْلِ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَيْثُ يُنْزَلُ عَلَيْهِ الوَحْيُ.

وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «قَالَ الله تَعَالَى: أَنَا مَعَ عَبْدِي حَيْثُمَا ذَكَرَنِي وَتَحَرَّكَتْ بِي شَفَتَاهُ».

الشَّرح

قَوْله: «باب قَوْل اللهِ تعالىٰ: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ﴾ [القيامة: ١٦]» ترجَم مؤلِّف البخاريِّ هَذِهِ التَّرجمة؛ ليشير إلىٰ أنَّ القراءةَ بالقرآن من فِعل الإنسَان؛ لأنَّ قَوْلَه: ﴿لَا تُحَرِّكْ﴾ الَّذِي يحرِّك القارئ، وعلىٰ هَذَا فتلفُّظ الإنسَان بالقرآن يُعتبر مخلوقًا؛ لِأَنَّهُ من فعلِه، وفعلُ الآدميِّ مخلوق، وهَذِهِ المَسْأَلَة صار حولَها جدلٌ عظيمٌ في فتنةِ الجَهْمِيَّة في القول بخلقِ القرآنِ، حتَّىٰ إنَّ الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ قَالَ: من قَالَ لفظي: بالقرآن مخلوقٌ، فهو جهميٌّ. ومن قَالَ: غير مخلوق. فهو مبتدعٌ. وفي روايةٍ عنه: من قَالَ: لفظي بالقرآن مخلوقٌ -يريد القرآن، يعني: لا يريد القراءة- فهو جهميٌّ، ومن قَالَ: غير مخلوقٍ، فهو مبتدعٌ.

وقد أطلق في إحدىٰ الرِّوايتين: من قَالَ: لفظي بالقرآن مخلوقٌ، فهو جهميٌّ؛ لأنَّ الجَهْمِيَّة يموِّهون علىٰ النَّاس، ويَقُولُونَ: قل: لفظي مخلوقٌ. وهم يريدون: لفظي أي: القرآن. فيموِّهون علىٰ العامَّة.

والصَّحِيحِ فِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ: التَّفصيل؛ فَيُقَالُ: قراءة القارئ تشتمل على أمرين: على مقروءٍ، وعلى قراءة، أمَّا المقروء فهو كَلَام اللهِ عَزَّوَجَلَّ غير مخلوق، وأمَّا القراءة فهي فعل الإنسَان؛ هو الَّذِي يحرِّك شفتَيه ولسانَه، وهو الَّذِي يَنطق، وهو الَّذِي يُخرج الصَّوت من فمِه، وكلُّ هَذَا مخلوق؛ لِأَنَّهُ من صفات الإنسَان، وصفات الإنسَان كلُّها مخلوقة، فهَذَا مرادُ البخاريِّ رَحِمَهُ اللَّهُ بهَذِهِ التَّرجمة؛ أي: الإشارة إلى أنَّ قراءة القارئ القرآن من فعلِه؛ لِأَنَّهُ قَالَ: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ﴾ وفعلُه مخلوقٌ.

وقوله: «وقَالَ أبو هريرة: عَن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: قَالَ الله تَعَالَى: أَنَا مَعَ عَبْدِي حَيْثُمَا ذَكَرَنِي وَتَحَرَّكَتْ بِي شَفَتَاهُ» مع أنَّ الإنسَان إذا ذكر الله يذكر أسماء الله، وأسماء الله غير مخلوقة، ولكن نفس الحركة تكون مخلوقة، وبهَذَا التَّفصيل الَّذِي ذكرنا، وهو الفرق بين الملفوظ به وبين اللَّفظ؛ فاللَّفظ حركة اللِّسان، وهي مخلوقة، والملفوظ به إذا كان قرآنًا، فإنَّه كَلَام اللهِ، وليس بالمخلوق.

□ **قال البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ:**

[٧٥٢٤] حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ مُوسَى ابْنِ أَبِي عَائِشَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ﴾ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُعَالِجُ مِنَ التَّنْزِيلِ شِدَّةً، وَكَانَ يُحَرِّكُ شَفَتَيْهِ - فَقَالَ لِي ابْنُ عَبَّاسٍ: أُحَرِّكُهُمَا لَكَ كَمَا كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُحَرِّكُهُمَا؟ فَقَالَ سَعِيدٌ: أَنَا أُحَرِّكُهُمَا كَمَا كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يُحَرِّكُهُمَا. فَحَرَّكَ شَفَتَيْهِ، فَأَنْزَلَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ ﴿١٦﴾ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ﴾ قَالَ: جَمْعُهُ فِي صَدْرِكَ، ثُمَّ تَقْرَأُهُ. ﴿فَإِذَا

قَرَأْنَهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ﴾ [القيامة: ١٦ - ١٨] قَالَ: فَاسْتَمِعْ لَهُ، وَأَنْصِتْ، ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا أَنْ تَقْرَأَهُ. قَالَ: فَكَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَتَاهُ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ اسْتَمَعَ، فَإِذَا انْطَلَقَ جِبْرِيلُ قَرَأَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا أَقْرَأَهُ.

[أطرافه: ٥، ٤٩٢٧، ٤٩٢٨، ٤٩٢٩، ٥٠٤٤ - تحفة: ٥٦٣٧ - ٩/١٨٨].



هَذِهِ آياتٌ عظيمةٌ؛ كان النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يعالج من الوحي شدَّةً؛ لأنَّ الله قَالَ: ﴿إِنَّا سَنُلْقِى عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا﴾ [المزَّمل: ٥]؛ فأحيانًا إذا نزل عليه الوحيُ وهو علىٰ ناقتِه بركت، ونزل عليه الوحيُ مرَّةً ورأسُه علىٰ فخِذ حذيفةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فكادت ترضُّها، وكان يَأتيه الوحيُ في اليوم الشَّاتي البارد، فيتصبَّب عرقًا من شدَّة ما يجدُه، وكان لحرصِه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ علىٰ القرآن وضبطِه يتعجَّل، إذا قرَّأه جبريل، تلقَّاه فورًا منه، فيتعجَّل، وربَّما يكون بتعجُّله هَذَا يَفوته بعضُ الشَّيء، فنهاه اللهُ عن ذَلِكَ وقَالَ: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ﴾، والعجلةُ قد يَكون فيها شيءٌ من فَوات المقصود، ثمَّ تكفَّل الرَّبُّ عَزَّ وَجَلَّ فقَالَ: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ﴾، نحن الَّذِينَ نجمَعه في صدرِك ونحفظُه فيه، ولا يَفوتك شيءٌ منه.

﴿فَإِذَا قَرَأْنَهُ﴾ أي: قرأه جبريل، وأسند اللهُ قراءةَ جبريل إليه؛ لِأَنَّهُ رسولُ ربِّ العالَمين، وفعل الرَّسول فعلٌ للمرسِل: ﴿فَإِذَا قَرَأْنَهُ﴾؛ أي: قرأه جبريل ﴿فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ﴾ ولا تتعجَّل، فتأخذ كلَّ كلمة، بل يجب أن تأخذه كلمةً كلمةً، وانتظر حتَّىٰ يفرغ ثمَّ اتَّبع قرآنه؛ فالكفالة الثَّانية الَّتي بعد الجمع والقرآن، ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ﴾ تكفَّل الله عَزَّ وَجَلَّ ببيانِه لعباده، بيانه لفظًا، وبيانه معنًىٰ.

وما يفوت النَّاس من لفظه أو من معناه فهَذَا إمَّا لقصورٍ أو تقصيرٍ، وإلَّا فإنَّ الله قد تكفَّل ببيان القرآن لفظًا ومعنًى، لكن لا يلزم من هَذَا أن يكون مبيَّنًا لكلِّ واحدٍ، ولهَذَا نَقولُ: ليس في القرآن شيءٌ يخفىٰ معناه علىٰ جميعِ النَّاس أبدًا لا يمكن هَذَا؛ لأنَّ اللهَ قَالَ: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ﴾، ولو كان في القرآنِ حرفٌ واحدٌ يخفىٰ علىٰ جميع النَّاس، لم يكن القرآن بيانًا، والله تعالىٰ قَالَ فيه: ﴿هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٣٨].

لكنَّ الخفاء والظُّهور أمرٌ نسبيٌّ؛ بمعنىٰ أنَّه قد يَخفىٰ علىٰ شخصٍ ما ما يَظهر لشخصٍ آخر، بل إنَّ الإنسَان نفسَه أحيانًا يكون صافي الذِّهن، فيَظهر له من معاني القرآن والسُّنَّة ما لا يَظهر له إذا كان مشوَّشًا، وهَذَا شيءٌ مجرَّبٌ.

إذًا: فالخفاء والظُّهور أمرٌ نسبيٌّ باعتبار الأشخاص واعتبار الأحوال، وإلَّا فإنَّ اللهَ قد تكفَّل ببيانه والحمد لله، والأمر كذَلِكَ؛ فقد حُفظ القرآن منذ نزل به جبريل إلىٰ محمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وعُرف معناه، وتبيَّن للنَّاس إلىٰ يومنا هَذَا، ولله الحمد.

مَسْأَلَة: هل يؤخَذ من هَذِهِ الآية آدابٌ لطالب العلم في التَّعلُّم؛ مثل: الإصغاء والإنصات؟

الجَوَاب: نعم؛ لا شكَّ أنَّه يؤخَذ من هَذَا أنَّه ينبغي لمن تلقَّىٰ القرآن عن غيره، ألَّا يتعجَّل ويَنتظر حتَّىٰ يفرغ، ثمَّ يتابعه.

فائدة: «قَالَ ابن عبَّاس فيما يُروىٰ عنه: القرآنُ أربعةُ أقسامٍ؛ قسمٌ لا يَسع أحدٌ جهالتَه، وقسمٌ تعرفُه العربُ من لغتِها، وقسمٌ يَعرفه الرَّاسخون في العلم، وقسمٌ لا يعلمه إلَّا الله؛ فمَن ادَّعىٰ علمَه فهو كاذب، فهَذِهِ أربعة أقسام.

أمَّا الَّذِي تَعرفه العربُ من كلامِها، فمثل معرفة السَّماء والأَرْض والشَّجر

والنَّبات والكهف والغار، وما أشبه ذَلِكَ، وهَذَا معروفٌ بدِلَالَة اللُّغة، وأمَّا الَّذِي لا يَسع أحدًا جهالتُه، فهو ما يَجب علىٰ الإنسَان معرفتُه ممَّا يَكمل به دينُه، كمعرفة أحكام الصَّلاة والزَّكاة والصِّيام والحجِّ والبيع والشِّراء وما أشبه ذَلِكَ.

وأمَّا الَّذِي يعرفه الرَّاسخون في العلم، فهو الآيات الَّتي تحتاج إلىٰ تعمُّقٍ في فهمِها، أو جمعٍ بينها، إذا كان ظاهرها التَّعارض، وما أشبه ذَلِكَ، وأمَّا الَّذِي لا يعلمه إلَّا الله، فهو الكُنه والحقيقة؛ لما أخبر الله به عن نفسه من الأسماء والصِّفات؛ فإنَّ هَذَا لا يعلم حقيقته إلَّا الله؛ فمن ادَّعىٰ علمَه فهو كاذب، أمَّا المعنىٰ للقرآن، فإنَّه لا يمكن أن يخفىٰ علىٰ جميع النَّاس أبدًا».

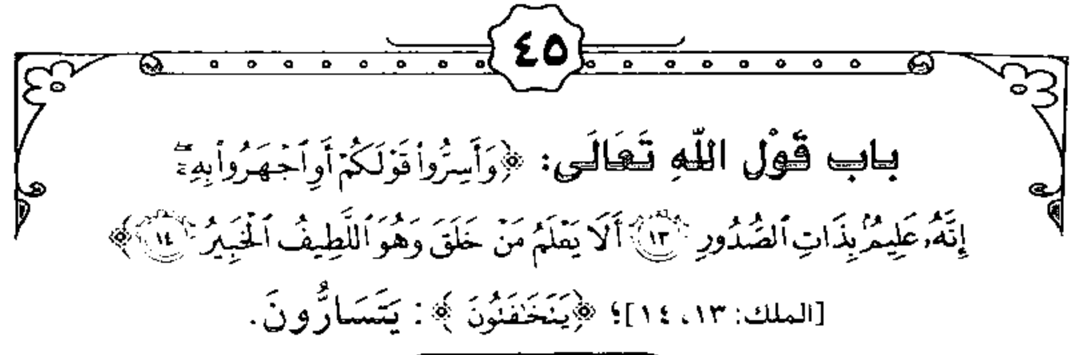
وقوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧] فيها قراءتان معروفتان، وأكثر السَّلف علىٰ الوقف في قَوْله: ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾، ثمَّ يبتدئ فيقول: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾، وعلىٰ هَذَا يكون المُرَاد بالتَّأويل الحقيقة الَّتي عليها الأمور الغيبيَّة؛ لأنَّ حقيقة الأمور الغيبيَّة لا يعلمها إلَّا الله؛ فلا يعلمها الرَّاسخون في العلم، ولا غيرُهم.

والقراءة الثَّانية -وهي ثابتة عن السَّلف- قراءة الوصل: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ﴾ وعلىٰ هَذَا يكون المُرَاد بالتَّأويل التَّفسير؛ أي: تفسير المشتبهات الَّتي تخفىٰ علىٰ كثيرٍ من النَّاس، ويعلمها الرَّاسخون في العلم، ولهَذَا قَالَ ابن عبَّاس: أنا من الرَّاسخين الَّذِينَ يعلمون تأويله.





❑ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:



٤٥
باب قول الله تعالى: ﴿وَأَسِرُّواْ قَوْلَكُمْ أَوِ ٱجْهَرُواْ بِهِۦٓ إِنَّهُۥ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ۝١٣ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ۝١٤﴾

[الملك: ١٣، ١٤]؛ ﴿يَتَخَٰفَتُونَ﴾: يتسارُّون.



الشرح

قوله تعالى: ﴿وَأَسِرُّواْ قَوْلَكُمْ أَوِ ٱجْهَرُواْ بِهِۦٓ إِنَّهُۥ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾، ولم يقل: إنَّه عليم به؛ أي: بالقول الَّذي أسررتم أو جهرتم به؛ لأنَّ من علم بذات الصُّدور (أي: بالقلوب)، كان علمُه بما أظهرته الألسنُ من باب أولىٰ، وهَذَا هو قياس الأولَىٰ: ﴿وَأَسِرُّواْ قَوْلَكُمْ أَوِ ٱجْهَرُواْ بِهِۦٓ إِنَّهُۥ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾، وسيعلم ما تسرون، وما تجهرون.

وقوله: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾، وهَذَا الاستفهام للتَّقرير، وقَوْله: ﴿مَنْ﴾ في إعرابها وجهان: الوجه الأوَّل: أن تكون فاعلًا، والوجه الثَّانِي: أن تكون مفعولًا به، فإن كانت فاعلًا، فالمعنىٰ: ألا يعلم الخالقُ وهو اللَّطيف الخبير؟

الجَوَاب: بلىٰ؛ لَابُدَّ أن يعلم الخالقُ ما خلقه، ولا يمكن أن يكون الخالق جاهلًا بما خلق، وإذا كانت مفعولًا به صار المعنىٰ: ألا يعلم مخلوقَه؟ والجَوَاب: بلىٰ؛ يعلم المخلوق.

فإذا قَالَ قائل: لِمَاذَا عدَل عن قَوْله: ألا يعلم العلَّام؟ أو ألا يعلم الله؟

قلنا: من أجل إقامة الحجَّة العقليَّة الملزمة؛ لِأَنَّهُ كونه يَخلق يَلزم عليه عقلًا أن

يكون عالمًا، فإذا كان خالقًا لكلِّ شيء، كان عالمًا بكلِّ شيء، أو يفيد ذَلِكَ أنَّه عَزَّوَجَلَّ لطيفٌ خبيرٌ، واللَّطيف الَّذِي يعلم بسرائر الأمور، والخبيرُ كذَلِكَ العالم ببواطن الأمور، واللُّطف أخصُّ من الخبرة، والخبرة أخصُّ من العلم؛ فهناك علمٌ وخبرةٌ ولطفٌ، وكلُّها ذكرت في الآية: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ﴾ العلم، واللُّطف: ﴿وَهُوَ اللَّطِيفُ﴾، والخبرة ﴿الْخَبِيرُ﴾، واللَّطيف تجدون أنَّه أرقُّ من الخبير، وَأَنَّهُ أدقُّ؛ حيث يعلم أشياء لطيفةً جدًّا لا تُدرك، لكنَّه يدركها عَزَّوَجَلَّ.

﴿يَتَخَافَتُونَ﴾ يقول: يتسارُّون. وهَذَا مذكورٌ في قَوْله تعالىٰ: ﴿فَانْطَلَقُوا وَهُمْ يَتَخَافَتُونَ (٢٣) أَنْ لَا يَدْخُلَنَّهَا الْيَوْمَ عَلَيْكُمْ مِسْكِينٌ﴾ من هَؤلَاءِ؟ أصحاب الجَنَّة الَّذِينَ أقسموا أن يَصرموها صباحًا، ولم يقولوا: إن شاء الله، وإنَّما اختاروا صرمَها صباحًا؛ لئلَّا يأتي المساكين، فيأكلوا منها؛ فهم ذهبوا: ﴿إِذْ أَقْسَمُوا لَيَصْرِمُنَّهَا مُصْبِحِينَ (١٧) وَلَا يَسْتَثْنُونَ﴾ [القلم: ١٨]؛ لم يقولوا: إن شاء الله. فطاف عليها طائفٌ من الله، فدمَّرها، فأصبحت كالصَّريم، فلمَّا أصبحوا تنادَوا وذهبوا إليها، فلمَّا رأوها قَالُوا: هَذِهِ لَيْسَتْ جنَّتنا، ﴿إِنَّا لَضَالُّونَ﴾ أي: تائهون، لم نهتدِ إلىٰ طريقِها. ثمَّ تأكَّدوا، فقَالُوا: ﴿بَلْ نَحْنُ مَحْرُومُونَ﴾ فعرفوا أنَّهم حُرموا، وأنَّ الله أتلف هَذِهِ الجَنَّة؛ لأنَّ نيَّتهم كانت سيِّئة، ولا يريدون أن يُطعموا منها المساكين.

مثال: وقد ذَكر لنا من نثق به من كبرائنا في السِّنِّ: أنَّ شخصين تقاسما ثمرَ بستانٍ لهما، وأنَّ أحدهما خيَّر الآخر، قَالَ: اختر. فقَالَ الآخر: أختار هَذَا الجانب الشَّرقيَّ؛ لِأَنَّهُ رأىٰ أنَّه الأحسن وأكثر، فقَالَ الثَّانِي: أختار الغربيَّ، والملك بينهما أنصاف، فأحدهما قَالَ: سأجذُّه في نهار رمضان؛ لأجل ألَّا يأكل الفقراء.

فواعد النَّاس الَّذِينَ يجذُّون في النَّهار، فجذُّوه، وادَّخر التَّمر، والثَّانِي قَالَ: لن أجذَّه

حتَّىٰ يفطرَ النَّاس، فلمَّا أفطروا قَالَ لأهل حيِّه، وكان ذاك الوقت النَّاس في فقر شديد: إنِّي سأجذُّ النَّخل في اليوم الثَّانِي بعد العيد، فمن شاء منكم أن يحضرَ فليحضر. فحضر النَّاس الفقراء، وامتلأ البستان، وصاروا يأكلون، حتَّىٰ إنَّ الزَّنابيل امتلأت من النَّوىٰ، ولكن مع ذَلِكَ أنزل اللهُ به البركة، فجاءه شريكُه، وقَالَ له: إنَّنا قد أخطأنا في القسمة، وأنا الآنَ أدَّعي أنَّني مغبون، كَيْفَ أنت يأكل النَّاسُ منك هَذَا الأكلَ الكثير، وتدَّخر من التَّمر أكثر ممَّا ادَّخرتُ أنا، إنَّك غلبتَني؟ فقَالَ له: إنَّا قسمناه جميعًا، وخيَّرتك أنت، واخترت نصيبَك معتقدًا أنَّه أكثر، ولكن بركة الله عَزَّوَجَلَّ لا حدَّ لها.

قَالَ: أبدًا، أنت غبنتني ولا يمكن، ورُفع الأمر إلىٰ القاضي، وقَالَ: يا أيُّها القاضي، اقتسمنا التَّمر نصفين، وادخرت أنا تمري، وبلغ من الزَّنابيل كذا وكذا، وهو تأخَّر حتَّىٰ أفطر النَّاس، وجاءوا يأكلون، وملأوا الزَّنابيل نوًىٰ، وادَّخر من التَّمر أكثر ممَّا ادَّخرت، وهَذَا يعني أنَّني مغبون.

فكان القاضي ذكيًّا، فقَالَ له: اقرأ: ﴿إِنَّا بَلَوْنَٰهُمْ كَمَا بَلَوْنَآ أَصْحَٰبَ ٱلْجَنَّةِ﴾ [القلم: ١٧]. وكأنَّه يقول: احمد ربَّك أنَّك حصَّلت هَذَا التَّمر؛ لأنَّ أصحاب الجَنَّة ما حصَّلوا شيئًا، وأنت قلت: أجُذُّها في نهار رمضان؛ لئلَّا يدخلنَّها اليومَ عليك مسكينٌ، فهَذَا جزاؤك، وهَذَا أنزل الله له البركة، وبركة الله لا نهاية لها، وقم. وطرده. وهَذِهِ قصَّة مشهورة عندنا.

فالحاصل: أنَّ قَوْله: ﴿فَٱنطَلَقُواْ وَهُمْ يَتَخَٰفَتُونَ﴾ [القلم: ٢٣]؛ يعني: يسرُّ بعضهم إلىٰ بعض: لا يأتي إلينا مسكينٌ فقيرٌ. فلمَّا أصبحوا وجدوها كالصَّريم، سبحان الله! في النِّهاية: ﴿فَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَتَلَٰوَمُونَ ﴿٣٠﴾ قَالُواْ يَٰوَيْلَنَآ إِنَّا كُنَّا طَٰغِينَ ﴿٣١﴾ عَسَىٰ رَبُّنَآ أَن يُبْدِلَنَا خَيْرًا مِّنْهَآ إِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا رَٰغِبُونَ﴾ [القلم: ٣٠ - ٣٢].

وهَذَا من حكمةِ الله عَزَّوَجَلَّ أنَّ الله؛ قد يبتلي الإنسَان بفقد ما يحبُّ لاستقامة دينِه، فقد قَالَ: ﴿ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِي عَمِلُوا۟﴾ [الروم:٤١] وهَذَا الابتلاء قد يكون خيرًا للإنسان، وقد يكون شرًّا، ومن النَّاس من إذا ابتلي في دنياه قوي إيمانُه، ورجَع إلىٰ ربِّه، وأناب إلىٰ الله، وأيضًا: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعْبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ ۖ فَإِنْ أَصَابَهُۥ خَيْرٌ ٱطْمَأَنَّ بِهِۦ ۖ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ ٱنقَلَبَ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ خَسِرَ ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةَ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْخُسْرَانُ ٱلْمُبِينُ﴾ [الحج: ١١].

فائدة: مقصودُ البخاريِّ بهَذَا ثبوتُ علم الله عَزَّوَجَلَّ وَأَنَّهُ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ يسمع القولَ، سواءٌ أسرَّ به صاحبُه، أو لم يُسرَّ به، والغرضُ من علمنا نحن بأنَّ الله تعالىٰ يعلم ما نسرُّ وما نخفي وما نعلن، هو أن نخشىٰ الله عَزَّوَجَلَّ فلا نُسمعه ما يُغضبه علينا، ولا نفعل ما يُغضبه علينا، ولا نضمر في قلوبنا أيضًا ما يغضبه علينا؛ لِأَنَّهُ عليمٌ بذات الصُّدور.

فائدة أخرىٰ: إنَّ البخاريَّ عقد هَذَا الباب في أثناء الكَلَام علىٰ كَلَام اللهِ؛ ليبيِّن أنَّ لفظ الإنسَان بكَلَام اللهِ من فعله؛ فأنت إذا تكلَّمت في القرآن إسرارًا أو جهرًا فهو من فعلك، وفعلُك مخلوقٌ، وقد علمنا أنَّ البخاريَّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ امتُحن في مَسْأَلَة اللَّفظ والملفوظ، وهل اللَّفظ مخلوق أو غير مخلوق؟ والملفوظ به مخلوق أو غير مخلوق فأكثر صحيحه سياق الأدِلَّة الدَّالَّة علىٰ أنَّ أقوالنا مِن أفعالنا، وأفعالنا مخلوقة.

فقَوْله: ﴿وَأَسِرُّوا۟ قَوْلَكُمْ أَوِ ٱجْهَرُوا۟ بِهِۦٓ﴾ [الملك: ١٣]، الإسرارُ والجهرُ صفةُ القول، ومن الَّذِي يسرُّ أو يَجهر؟ الإنسَان المتكلِّم؟

إذًا؛ فالإسرار والجهر من فعل الإنسَان، فيكون مخلوقًا، وما يسرُّ به أو يجهر به

هو إمَّا مخلوقٌ وإمَّا غيرُ مخلوقٍ؛ فكلامي الآنَ مخلوق.

وحتَّىٰ الملفوظ به، ولكن عندما أقرأ القرآن يكون قولي ولفظي مخلوقًا، لكن القرآن غير مخلوق.

❐ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٥٢٥] حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ زُرَارَةَ، عَنْ هُشَيْمٍ، أَخْبَرَنا أَبُو بِشْرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا﴾ [الإسراء: ١١٠] قَالَ: نَزَلَتْ وَرَسُولُ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُخْتَفٍ بِمكَّة، فَكَانَ إِذَا صَلَّى بِأَصْحَابِهِ رَفَعَ صَوْتَهُ بِالْقُرْآنِ، فَإِذَا سَمِعَهُ الْمُشْرِكُونَ سَبُّوا الْقُرْآنَ، وَمَنْ أَنْزَلَهُ وَمَنْ جَاءَ بِهِ، فَقَالَ اللهُ لِنَبِيِّهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ﴾؛ أَي: بِقِرَاءَتِكَ. فَيَسْمَعَ الْمُشْرِكُونَ، فَيَسُبُّوا الْقُرْآنَ ﴿وَلَا تُخَافِتْ بِهَا﴾ عَنْ أَصْحَابِكَ؛ فَلَا تُسْمِعُهُمْ ﴿وَٱبْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا﴾.

[أطرافه: ٤٧٢٢، ٧٤٩٠، ٧٥٤٧ - تحفة: ٥٤٥١].



الشرح

يعني: اطلب سبيلًا بين الإسرار والجهر.

الشَّاهِد من هَذَا الحَدِيث: أنَّ الله قَالَ: ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ﴾ أي: بقراءتك القرآن في صلاتك. ﴿وَلَا تُخَافِتْ بِهَا﴾، ومعلومٌ أنَّ الجهر والمخافتة من فعل الإنسَان، وأنَّ القرآن الَّذِي يسرُّ به أو يخافت، هو كَلَام اللهِ.

□ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٧٥٢٦- حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: نَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ: ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا﴾ [الإسراء: ١١٠] فِي الدُّعَاءِ.

[طرفاه: ٤٧٢٣، ٦٣٢٧ - تحفة: ١٦٨٠٦].



فيكون معنىٰ «بِصَلَاتِكَ»، أي: بدعائك. ولا منافاةَ بين كلام عائشة، وكلام ابن عبَّاس؛ وذَلِكَ لأنَّ قولَ الصَّحابيِّ: نزلت في كذا. ليس صريحًا في أنَّ هَذَا هو سبب النُّزول، ومعنىٰ: ليس صريحًا في أنَّ هَذَا سبب النُّزول، بل قد يكون مرادُه نزلت في كذا؛ أي: في هَذَا المعنىٰ.

فإذا قَالَ قائل: وسبب نزولها أنَّ النَّبيَّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فعَل كذا، أو صار كذا فنزلت؛ فالأوَّل صريحٌ في سبب النُّزول، والثَّانِي ظاهرٌ فيه، وأمَّا الَّذِي في سياق ما ذكره البخاريُّ فلا؛ فالصُّور -إذًا- ثلاثة:

أن يقول الصَّحابيُّ: وسبب نزولها كذا وكذا. فهنا يكون سبب النُّزول صريحًا.

الثَّانِي: أن يقول: كان كذا، فنزلت. وهَذَا ظاهرٌ، وليس بصريح.

والثَّالث: أن يقول: نزلت في كذا. فهَذَا محتمل أن يكون المُرَاد أنَّ هَذَا سبب النُّزول، أو أنَّ هَذَا من معناها، وهنا نَقولُ: قولُ عائشة وقولُ ابن عبَّاس ليس بينهما تنافٍ؛ لأنَّ المعنىٰ أنَّها نزلت في كذا؛ أي: في هَذَا المعنىٰ.

وبِهَذَا يتبيَّن لنا أنَّه لو كان كلٌّ من اللَّفظين صريحًا في سبب النُّزول وبينهما اختلاف، فإن ترجَّح أحدُهما أُخذ به، وإن لم يترجَّح فلا مانعَ من تعدُّد سبب النُّزول، ويكون تعدُّد سبب النُّزول (يعني: كونها نزلت مرَّتين) من باب التَّوكيد والتَّركيب.

□ قال البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ:

[٧٥٢٧] حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، أَخْبَرَنا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنا ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَتَغَنَّ بِالْقُرْآنِ**». وَزَادَ غَيْرُهُ: «**يَجْهَرُ بِهِ**»(١).

[تحفة: ١٥٢١١].



مَسْأَلَة: لِمَاذَا كلَّف رَسُول اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بعدم الجهر بالقرآن؟

الجَوَاب: حتَّىٰ لا يسبَّه المشركون؛ أي: من أنزل القرآن، ومن جاء به، والقرآن كذَلِكَ، أو خوفًا علىٰ النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأصحابه من أن يتعرَّضوا لأذىٰ المشركين الَّذِينَ يسمعونه، وقد يكون لهَذَا، وقد يكون لهَذَا، وقد يكون لأمرٍ ثالث، وهو أنَّهم قَالُوا: إنَّ هَذَا الرَّجل فتَن صبيانَنا ونساءَنا؛ لِأَنَّهُم كانوا يشنِّعون حول البيت يسمعون القرآن، حتَّىٰ كبراءهم كانوا يَختفون ويأتون إلىٰ حول بيت الرَّسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يستمعون القرآن، ولا مانع من أن تتعدَّد الأسباب؛ يكون الأسباب خوفَ اللَّغو بالقرآن، وخوفَ الفتنة، والخوفَ علىٰ الرَّسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

---

(١) وأخرجه أيضًا: الخطيب (١/ ٣٩٥)، والبيهقي (١٠/ ٢٢٩) (٢٠٨٣٥)، وابن عساكر (٥١/ ٢٤٢).

هَذَا كالأوَّل؛ لأنَّ تغنِّي الإنسَان بالقرآن أي: جهرُه به بتحسين الصَّوت من فعله، فيكون مخلوقًا، أمَّا القرآنُ نفسُه فإنَّه ليس بمخلوقٍ، وقد عرفنا أنَّ البخاريَّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ يفصِّل تفصيلًا بيِّنًا في هَذَا، وأنَّ الإمامَ أحمدَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ قَالَ: من قَالَ: لفظي بالقرآن مخلوق، فهو جهميٌّ.

وفي روايةٍ عنه: من قَالَ: لفظي بالقرآن مخلوق. يريد القرآن، ومن قَالَ: غير مخلوق. فهو مبتدعٌ. لأنَّ في زمن الإمام أحمد المحنة غير المحنة الَّتي في زمن البخاريِّ، والمحنة في زمن الإمام أحمد هل القرآن مخلوق أو غير مخلوق؟ والمحنة في زمن البخاريِّ: فهل لفظ القرآن مخلوق أو لا؟ فبينهما فرق؛ فالإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ رأىٰ الكفَّ عن هَذَا؛ أي: لا تقل: لفظي بالقرآن مخلوقٌ ولا غير مخلوقٍ، والبخاريُّ أراد التَّفصيل والبيانَ.

فائدة: نَقولُ: إذا قَالُوا: التَّجويد يَقتضي تحسين الصَّوت بالقرآن، وقراءة المجوَّد ألذُّ علىٰ السَّمع من قراءة غير المجوَّد، والرَّسول نفىٰ أن يكون منَّا من لم يتغنَّ بالقرآن، وهَذَا يَقتضي أنَّ ترك التَّغنِّي من كبائر الذُّنوب؛ لِأَنَّهُ لا يتبرأ الرَّسول من شيءٍ إلَّا وهو من كبائر الذُّنوب، ولكن الجَوَاب علىٰ هَذَا أن يقَالَ: التَّغنِّي أمرٌ نسبيٌّ، وقد بيَّنه الرَّسول صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بقَوْله فيما رواه أهل السُّنن: «**زَيِّنُوا الْقُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ**»[1]، وأنَّ المُرَاد بذَلِكَ تزيينُ الصَّوت، وليس صفة الأداء، وفرقٌ بين صفة الأداء وبين تزيين الصَّوت، والصَّحِيح في مَسْأَلَة التَّجويد أنَّه سنَّة، ما لم يَعد إلىٰ التَّكلُّف؛ فيكون مذمومًا، وأمَّا كونه واجبًا، فليس بواجب.

---

(١) أخرجه أبو داود (١٤٦٨)، والنسائي (١٠١٥)، وابن ماجه (١٣٤٢) من حديث البراء بن عازب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وصَحَّحه الألبانيُّ في «صحيح أبي داود» (١٣٢٠).

❑ قال البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ:

٤٦

بابُ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «رَجُلٌ آتَاهُ اللهُ الْقُرْآنَ فَهْوَ يَقُومُ بِهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَالنَّهارِ، وَرَجُلٌ يَقُولُ: لَوْ أُوتِيتُ مِثْلَ مَا أُوتِيَ هَذَا فَعَلْتُ كَمَا يَفْعَلُ». فَبَيَّنَ اللّٰهُ أَنَّ قِيَامَهُ بِالْكِتَابِ هُوَ فِعْلُهُ، وَقَالَ: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَٰنِكُمْ﴾ [الروم: ٢٢]

وَقَالَ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿وَٱفْعَلُواْ ٱلْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [الحج: ٧٧].

الشَّرح

كلُّ هَذِهِ التَّراجم والأحاديث يريد البخاريُّ أن يثبت بأنَّ قراءة القارئ مخلوقةٌ، وَأنَّهُا من فعلِه.

قَوْله: «باب قول النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: رجل آتاه الله القرآنَ، فهو يقوم به آناءَ اللَّيلِ والنَّهار»؛ يعني: يقرأه، فيقوم به، فأضاف القيام إلىٰ القارئ.

وقَوْله: «ورجلٌ يقول: لو أوتيتُ مثل ما أوتي هَذَا، فعلتُ كما يفعل»، فجعل قراءة القرآن فعلًا.

وقَوْله: «فبيَّن الله»، وفي نسخة أخرىٰ: «فبيَّن النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنَّ قراءته الكتاب هو فعلُه». عَلَىٰ كُلِّ حَالٍ: إن كانت النُّسخة الصَّحِيحة «فبيَّن الله»، أو: «فبيَّن أنَّ قيامه»، وفي نسخةٍ ثالثةٍ: «فبيَّن أنَّ قيامَه بالكتاب هو فعله».

وقوله تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَٰنِكُمْ﴾ اختلافُ اللِّسان واللَّون؛ أمَّا اختلاف اللَّون فهو من فعلِ الله، ولا طاقةَ لنا به، وأمَّا اختلافُ اللِّسان فهو من فِعلنا، ولهَذَا إذا عاش الإنسَان في بيئةٍ عربيَّة، صار لسانه عربيًّا، وفي بيئةٍ أعجميَّة، صار لسانُه أعجميًّا، وإذا شاء رفع صوتَه، وإذا شاء لم يرفع، واختلاف الألسن كثيرٌ، منها اللُّغة، ومنها الصَّوت، ومنها البيان والفصاحة، ومنها سهولةُ النُّطق، كلُّ هَذَا يَدخل في قَوْلِه: ﴿وَٱخْتِلَٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَٰنِكُمْ﴾ [الروم: ٢٢]، وقَالَ تعالىٰ: ﴿وَٱفْعَلُواْ ٱلْخَيْرَ﴾ [الحج: ٧٧]، افعلوا الخير، وقراءة القرآن من الخير؛ فتكون مفعولة، ولكن القرآن المقروء ليس مخلوقًا.

◻ **قال البخاري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٥٢٨] حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَش، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لَا تَحَاسُدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ، رَجُلٌ آتَاهُ اللهُ الْقُرْآنَ، فَهُوَ يَتْلُوهُ آنَاءَ اللَّيْلِ وَآنَاءَ النَّهارِ، فَهُوَ يَقُولُ: لَوْ أُوتِيتُ مِثْلَ مَا أُوتِيَ هَذَا، لَفَعَلْتُ كَمَا يَفْعَلُ. وَرَجُلٌ آتَاهُ اللهُ مَالًا فَهُوَ يُنْفِقُهُ فِي حَقِّهِ، فَيَقُولُ: لَوْ أُوتِيتُ مِثْلَ مَا أُوتِيَ، عَمِلْتُ فِيهِ مِثْلَ مَا يَعْمَلُ**».

[طرفاه: ٥٠٢٦، ٧٢٣٢ - تحفة: ١٢٣٣٩ - ٩/١٨٩].

[٧٥٢٩] حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ الزُّهْرِيُّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ: رَجُلٌ آتَاهُ اللهُ الْقُرْآنَ فَهُوَ يَتْلُوهُ آنَاءَ اللَّيْلِ وَآنَاءَ النَّهارِ، وَرَجُلٌ آتَاهُ اللهُ مَالًا فَهُوَ يُنْفِقُهُ آنَاءَ اللَّيْلِ وَآنَاءَ النَّهارِ**».

سَمِعْتُ سُفْيَانَ مِرَارًا لَمْ أَسْمَعْهُ يَذْكُرُ الْخَبَرَ، وَهُوَ مِنْ صَحِيحِ حَدِيثِهِ(١).

[طرفه: ٥٠٢٥ - تحفة: ٦٨١٥].



الشَّاهِد من هَذَا الحَدِيث: قَوْله: «فهو يقول: لو أوتيتُ مثل ما أوتي هَذَا، لفعلتُ كما يَفعل» والأوَّل: يتلوه آناءَ اللَّيل والنَّهار، فجعل النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تلاوتَه للقرآن فعلًا، وفعل العبد مخلوق.

وقَوْله: «لا تحاسدَ إلَّا في اثنتين»، الحسد نوعان: حسدُ غبطةٍ، وحسد عُدوان.

أمَّا حسدُ الغِبطة: وهو أن يتمنَّىٰ الإنسَان مثلَ ما أُعطيه الآخرُ، فهَذَا محمودٌ إذا كان في الخير، وقد أرشد اللهُ إلىٰ ذَلِكَ في قَوْله: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا۟ مَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بِهِۦ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا ٱكْتَسَبُوا۟ ۖ وَلِلنِّسَآءِ نَصِيبٌ مِّمَّا ٱكْتَسَبْنَ ۚ وَسْـَٔلُوا۟ ٱللَّهَ مِن فَضْلِهِۦٓ﴾ [النساء:٣٢]؛ يعني: قولوا: اللَّهُمَّ أعطِنا مثلَ ما أعطيتَ فلانًا، ولا تحسدوه.

أمَّا حسدُ العدوانِ: فقد فسَّره بعضُ العُلمَاء بأنَّه تمنِّي زوالِ نعمة الله علىٰ غيرِه، قَالُوا: هَذَا الحسدُ سواءٌ تمنَّيت أن تزول النِّعمة منه إلىٰ غيرِه، أو أن تزول منه إلىٰ غير أحدٍ، أو أن تزولَ منه إلىٰ نفسِك.

وقَالَ شيخُ الإسلام: الحسدُ كراهةُ ما أعطىٰ اللهُ غيرَك من النِّعم؛ أن تكرهَ أنَّ الله يعطي هَذَا نعمًا، سواءٌ تمنَّيت الزَّوال، أم لم تتمنَّ، وهَذَا أقربُ، فإذا اغتممتَ بما يعطي اللهُ غيرَك من النِّعَم، فهَذَا هو الحسد، وإذا فرحتَ بما أعطىٰ اللهُ غيرَك من

(١) وأخرجه أيضًا: مسلم (٨١٥).

النِّعم، وسألتَ اللهَ أن يعطيَك مثلَه، فهَذَا هو حسدُ الغِبطة.

إذًا؛ الحسدُ نوعان: حسدُ غبطةٍ، وحسدُ عدوانٍ؛ فحسد الغبطة محمودٌ إذا كان في الخيرِ، وهو أن يتمنَّىٰ الإنسَان من الله مثل ما أعطىٰ فلانًا، وأمَّا حسدُ العدوان فهو عدوانٌ ولا يَجوز، وهو من أخلاق اليَهود، كما قَالَ تعالىٰ: ﴿ وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم ﴾ [البقرة: ١٠٩].

مَسْأَلَة: ما القولُ في الجار: أحدُهما ينفق، والثَّانِي لا ينفق، والثَّانِي يقول: أتمنَّىٰ أن أكونَ مثلَ الَّذِي ينفق. ويقول: «إنَّما الأعمال بالنِّيَّات»[1]، فهل يدخل في هَذَا الحَدِيث؟

الجَوَاب: هو تمنِّي أن يعطيَه اللهُ مالًا، فينفقه في سبيلِ الله، كما ينفق هَذَا، ويدخل في ذَلِكَ أيضًا: ما لو كان إنسانًا بخيلًا تمنَّىٰ أن يكون مثل فلانٍ الكريم؛ فهو من الغِبطة.

وقوله صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**وَرَجُلٌ آتَاهُ اللهُ القُرْآنَ فَهُوَ يَتْلُوهُ**»، هل في هَذَا النَّصِّ دِلَالةٌ صريحةٌ علىٰ أنَّ هَذَا القارئ حافظٌ للقرآن؟

نَقولُ: لا، ليس فيه دِلَالَة علىٰ ذَلِكَ، وآتاه اللهُ القرآن، سواء حفظًا عن ظهر قلب، أو تلاوةً من المصحف.

مَسْأَلَة: النَّوويُّ ذكر أنَّ من الحسد المذموم أنَّ الإنسَانَ يتمنَّىٰ أن يكون أعلىٰ من شخصٍ آخر، فهل هَذَا صحيحٌ؟

الجَوَاب: لا؛ هَذَا ليس بصحيحٍ؛ فعمر بن الخطَّاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ تمنَّىٰ أنَّ ابنَه تكلَّم لمَّا عرض النَّبيُّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**إِنَّ مِنَ الشَّجَرِ شَجَرَةً لا يُحَطُّ وَرَقُهَا، وَمَثَلُهَا مَثَلُ**

(١) أخرجه البخاري (١)، ومسلم (١٩٠٧) من حديث عمر بن الخطاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

الْمُؤْمِنِ»(١). فقَام الصَّحابة يتكلَّمون، وكلُّ واحدٍ منهم يَقول: هي كذا، هي كذا، هي كذا.

يقول عبدُ الله بن عمر: فوقع في قلبي أنَّها النَّخلة، ولكن لم أتكلَّم؛ لأنِّي أصغر القوم، فلمَّا علم بذَلِكَ أبوه، تمنَّىٰ أنَّه تكلَّم بذَلِكَ؛ فتمنِّي الإنسَان أن يكونَ أعلىٰ من غيرِه في العلم والمال والكرم والذَّكاء والعقل والحفظ، هَذَا ليس حسدًا.

مَسْأَلَة: هل الحسد من الكبائر؟

الجَوَاب: نعم؛ عدَّه العُلمَاء من الكبائر، أمَّا إن صحَّ الحَدِيث: «**إِيَّاكُمْ وَالحَسَدَ؛ فَإِنَّهُ يَأْكُلُ الحَسَنَاتِ كَمَا تَأْكُلُ النَّارُ الحَطَبَ**»(٢)، فواضحٌ؛ لأنَّ فيه وعيدًا، وإن لم يصحَّ فلِأَنَّهُ من خُلُق اليهود، ولأنَّ اللهَ تعالىٰ ذمَّه في القرآنِ، فأتىٰ به علىٰ وجهِ الذَّمِّ، ولِأَنَّهُ يتضمَّن عدمَ الرِّضا بقضاء الله، وكراهةَ الرِّضا بقضاء الله؛ ففيه قرائنُ تدلُّ علىٰ أنَّه من كبائر الذُّنوب.

مَسْأَلَة: وهل هَذِهِ القرائن كفيلةٌ بأن تجعلَه من الكبائر؟

الجَوَاب: نعم، سواء كان في أمور الدُّنيَا، أو في أمور الدِّين؛ لقَوْله: «**لا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّىٰ يُحِبَّ لِأَخِيْهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ**»(٣)، والحاسدُ لا يحبُّ لأخيه ما يحبُّ لنفسِه؛ فإذًا: هَذَا أيضًا ممَّا يؤيِّد أنَّه من كبائر الذُّنوب؛ أنَّه يَنتفي عنه الإيمان.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَاذَا عن الَّذِي يجده الإنسَانُ في نفسِه أحيانًا إذا رأىٰ شخصًا متفوِّقًا؟

قلنا: أعرض عن ذَلِكَ، ولا تبغِ علىٰ أخيك، ولا تحاوِل أن تهضمَه حقَّه؛

---

(١) أخرجه البخاري (٦١)، ومسلم (٢٨١١) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) أخرجه أبو داود (٤٩٠٣) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وضَعَّفه الألبانيُّ في «الضعيفة» (١٩٠٢).

(٣) أخرجه البخاري (١٣)، ومسلم (٤٥) من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

لأنَّ بعض النَّاس لا يتمكَّن من الحيلولةِ بين نعمةِ الله وبين العبد، لكن قد يحاول أن يهضمَ من قدرِه، وينقصَ من قدره، فإذا أُثني عليه في مجلسٍ مثلًا قَالَ: واللهِ رجلٌ طيِّبٌ. ثمَّ أتىٰ بـ «لكن»؛ أي: فيه كذا وكذا. من أجل أن ينخفضَ هَذَا العلوُّ الَّذِي صار في قلوب النَّاس له؛ فهَذَا بغيٌ، ولهَذَا قَالَ: جاء في الحَدِيث أنَّه: «**ثلاثٌ لَم تَسلَمْ مِنها هذه الأُمَّة: الحَسَد، والظَّنُّ، والطِّيَرَةُ، ألا أُنبِّئُكُم بالمَخْرَج مِنها؟ إذا ظَنَنْتَ فَلا تُحقِّق، وإذا حَسَدْتَ فَلا تَبْغ، وإذا تَطَيَّرتَ فامْضِ**»[1].

فالإنسَانُ ربَّما يقع في قلبِه شيءٌ من هَذَا، فعلَيه أن يُعرِضَ عنه، وعلَيه أن يتذكَّر أنَّ هَذَا من نعمةِ الله عَزَّوَجَلَّ وعليه أن يتذكَّر أنَّه لا يؤمن حتَّىٰ يحبَّ لأخيه ما يحبُّ لنفسِه، وعليه أن يتذكَّر أنَّ فضلَ الله علىٰ هَذَا لا يَقتضي حرمانَك أنت من الفضل الَّذِي أراده الله لك.

فإذا كان الله قد أراد لك فضلًا، فإنَّه سيأتيك، ويذكر أشياء توجب له أن يزول هَذَا من قلبِه، وإلَّا فإنَّ الحسدَ قد يكون في القلب، ولاسيَّما مع الأسف بين العُلَمَاء وطلبة العلم؛ فَهَذَا أكثر ما يكون من الحسد؛ بين العلماء وطلبة العلم، وهَذَا خطير جدًّا؛ لأنَّ العُلَمَاء وطلبة العلم ينبغي - بل يجب - أن يكونوا هم أبعدَ النَّاس عن هَذَا، وأن يسألوا اللهَ من فضلِه: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْاْ مَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بِهِۦ بَعۡضَكُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖ﴾ إلىٰ أن قَالَ: ﴿وَسۡـَٔلُواْ ٱللَّهَ مِن فَضۡلِهِۦٓ﴾ [النساء: ٣٢].



(١) رواه رسته في «الإيمان» عن الحسن مرسلًا، وضَعَّفه الألبانيُّ في «ضعيف الجامع» (٢٥٢٧).



❑ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٤٧

باب قَوْل اللهِ تَعَالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ [المائدة: ٦٧]

وَقَالَ الزُّهْرِيُّ: مِنَ اللهِ الرِّسَالَةُ، وَعَلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ البَلَاغُ، وَعَلَيْنَا التَّسْلِيمُ. وَقَالَ: ﴿لِّيَعْلَمَ أَن قَدْ أَبْلَغُوا۟ رِسَٰلَٰتِ رَبِّهِمْ﴾ [الجن: ٢٨]، وَقَالَ: ﴿أُبَلِّغُكُمْ رِسَٰلَٰتِ رَبِّى﴾ [الأعراف: ٦٢]، وَقَالَ كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ حِينَ تَخَلَّفَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: وَسَيَرَى اللهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ. وَقَالَتْ عَائِشَةُ: إِذَا أَعْجَبَكَ حُسْنُ عَمَلِ امْرِئٍ فَقُلِ: اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالمُؤْمِنونَ، وَلَا يَسْتَخِفَّنَّكَ أَحَدٌ.

وَقَالَ مَعْمَرٌ: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ هَذَا القُرْآنُ. ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢] بَيَانٌ وَدِلَالَةٌ، كَقَوْله تَعَالَى: ﴿ذَٰلِكُمْ حُكْمُ ٱللَّهِ﴾ [الممتحنة: ١٠] هَذَا حُكْمُ الله ﴿لَا رَيْبَ﴾ لَا شَكَّ، ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ﴾ [البقرة: ٢٥٢] يَعْنِي: هَذِهِ أَعْلَامُ القُرْآنِ. وَمِثْلُهُ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم﴾ [يونس: ٢٢] يَعْنِي: بِكُمْ. وَقَالَ أَنَسٌ: بَعَثَ النَّبِيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَالَهُ حَرَامًا إِلَى قَوْمِهِ وَقَالَ: أَتُؤَمِّنُونِي أُبَلِّغُ رِسَالَةَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَجَعَلَ يُحَدِّثُهُمْ.

الشرح

هَذَا البابُ أيضًا كما قلنا أوَّلًا، يريد البخاريُّ أن يقرِّر بأنَّ فعل العبد مخلوقٌ؛ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ [المائدة: ٦٧] الرَّسول محمَّد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ لم يَقل: يا أيُّها النَّبيُّ؛ لأنَّ المناسب للبلاغ الرِّسالة بوصف الرَّسول؛ ﴿بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾، وذَلِكَ بأن تقرأه علىٰ النَّاس، ﴿وَإِن

لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾، فجعل إبلاغه النَّاس فعلًا، وفعلُ العبد مخلوق.

وقَالَ الزهريُّ: «من اللهِ الرِّسالةُ، وعلىٰ رَسُول اللهِ البلاغ، وعلينا التَّسليم» كلماتٌ جيِّدة: مِن الله الرِّسالة، وعلىٰ رَسُولِ اللهِ البلاغُ، وعلينا التَّسليم، وهَذَا من حسنِ الأدبِ مع الله؛ حيث قَالَ: من الله الرِّسالة. ولم يَقل: علىٰ اللهِ الرِّسالة. مع أنَّ الله عَزَّوَجَلَّ قَالَ: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَىٰ﴾ [الليل: ١٢]؛ فأوجبَ علىٰ نفسِه الهدايةَ، ولا هدايةَ إلَّا عن طريق الرُّسل عليهم الصَّلاة والسَّلام، لكن هَذَا من الزهريِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ علىٰ سبيلِ الأدبِ؛ «فمِن اللهِ الرِّسالة»، و«علىٰ رَسُول اللهِ البلاغ»؛ فالبلاغُ من فعلِه، فيكون مخلوقًا، «وعلينا التَّسليم» بما تَقتضيه هَذِهِ الرِّسالة، فيدخل في ذَلِكَ التَّصديق؛ لأنَّ التَّسليم للأوامر والنَّواهي، والتَّصديق للأخبار، وكلُّها واجبةٌ علينا، وعلينا أن نقبل، وأن نسلِّم، ولا نعترض، ولا نَقولُ: لِمَ؟ بل نَقولُ: سمِعنا وأطعنا.

وقَوْله: ﴿لِّيَعْلَمَ أَن قَدْ أَبْلَغُوا۟﴾ [الجن: ٢٨]، وقَالَ: ليس يعود علىٰ الزهريِّ، بل يعود علىٰ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وفيه إشكالٌ من بعضِ الوجوهِ: أنَّه عطف فعلًا علىٰ اسم باب قَوْل اللهِ، ثمَّ قَالَ: وقَالَ تعالىٰ. «وقَالَ»، ولم يَقل أيضًا: «قَالَ الله» لكن في نسخةٍ: «وقَالَ اللهُ تعالَىٰ»، وحينَئذٍ يَزول الإشكالُ. يقول: وقَالَ تعالىٰ: ﴿لِّيَعْلَمَ أَن قَدْ أَبْلَغُوا۟ رِسَٰلَٰتِ رَبِّهِمْ﴾.

الشَّاهِد من هَذَا: قَوْلُه: ﴿أَبْلَغُوا۟ رِسَٰلَٰتِ رَبِّهِمْ﴾، والإبلاغُ فعلُ العبدِ؛ فعلُ المبلِّغ، وقَالَ الله: ﴿أُبَلِّغُكُمْ رِسَٰلَٰتِ رَبِّى﴾ [الأعراف: ٦٢]؛ أبلِّغهم رسالاتِ ربِّي، والتَّبليغ فعلُه.

وقَوْله: كعب بن مالك حين تخلَّف عَن النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ

وَرَسُولُهُۥ﴾ [التوبة: ١٠٥]، وقَالَت عائشة: إذا أعجبك حسنُ عملِ امرئٍ، فقُل: ﴿وَقُلِ ٱعْمَلُوا۟ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [التوبة: ١٠٥]، ولا يستخفنَّك أحد[1]. ومن العمل قراءةُ القرآنِ.

وقَوْله: «وقَالَ معمر: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَـٰبُ﴾، هَذَا القرآن ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢] بيانٌ ودِلَالةٌ. وفي نسخةٍ: «ودِلَالَة» ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَـٰبُ﴾ هَذَا القرآن. والتَّفسير هنا فيه شيءٌ من النَّظر؛ لِأَنَّهُ فسَّر اسم الإشارة للبعيد باسم الإشارة للقريب، وهَذَا يؤدِّي إلىٰ اختلاف المعنىٰ؛ لأنَّ قَوْله تعالىٰ: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَـٰبُ﴾ مع أنَّه بينَ أيدينا قريبٌ منَّا، لابدَّ أنَّ فيه بلاغةً، فما هي البلاغةُ؟ الإشارةُ إلىٰ علوِّ مكانه؛ فهو لعلوِّ مكانه كأنَّه بعيدٌ، ثمَّ إنَّ من عادة العرب أنَّ الإشارةَ بالبعيد تفيد تعظيمَ المشارِ إليه؛ فتقول: مثل فلانٍ ذَلِكَ الرَّجل الَّذِي فيه كذا وكذا.

الصواب: أن نَقولُ: ذَلِكَ الكتاب؛ أي: ذَلِكَ القرآن ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ بيانٌ ودِلَالةٌ، كقَوْلِه: ﴿ذَٰلِكُمْ حُكْمُ ٱللَّهِ﴾ [الممتحنة: ١٠] هَذَا حكمُ الله؛ يشير إلىٰ أنَّ هَذِهِ الإشارةَ لا تَقتضي بُعدَ المشارِ إليه عنَّا حسًّا، لكنَّها تقتضي علوَّه معنًىٰ.

وقَوْله: ﴿لَا رَيْبَ﴾، لا شكَّ ففسَّر الرَّيب بالشَّكِّ، وهَذَا تفسيرٌ مقارِبٌ، لكنَّ الرَّيبَ أشدُّ من الشَّكِّ.

قَالَ شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مقدِّمة التَّفسير: الرَّيبُ أشدُّ من الشَّكِّ؛ لِأَنَّهُ شكٌّ بقلقٍ، والشَّكُّ شكٌّ بلا قلقٍ، لكن العُلمَاء يفسِّرون الشَّيءَ بما يقرِّبه إلىٰ الأذهانِ، وإن كان هناك تلابُسٌ فيه.

---

(١) وصله المصنف في «خلق أفعال العباد»، وابن أبي حاتم، بسند صحيح.

وقوله: ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٥٢]، يَعني: هَذِهِ أعلامُ القرآنِ؛ ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ﴾ هَذِهِ أعلامُ القرآنِ. و«تلك» إشارةٌ للبَعيد، و«هَذِهِ» للقَريب، ومثلُه: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ﴾ [يونس: ٢٢]، يَعني: بكم. فِفيها التفاتٌ ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم﴾، وكان ظاهرُ السِّياق أن يُقَالَ: «وجرَين بكم»، لكِنَّ فيه التفاتًا من الخِطاب إلىٰ الغَيبة، والالتفاتُ في القرآن موجودٌ من الالتفاتِ إلىٰ الغَيبة، ومن الضَّمير إلىٰ الظَّاهر، ومن الغَيبة إلىٰ المتكلِّم.

وفائدةُ الالتفات العامَّة الَّتي تَشمل كلَّ التفاتٍ هي تنبيه المخاطَب؛ لأنَّ الكَلَامَ إذا كان علىٰ نسَقٍ واحدٍ، فربَّما يَنام المخاطَب، ولاسيَّما إن طالَت المدَّة أو الجَلسة، لكِن إذا اختلف النَّسق فكأنَّه يَقرعه بدبُّوسٍ فيَنتبه؛ لِأَنَّهُ إذا كان السِّياقُ جاريًا علىٰ مجرًىٰ واحدٍ، فلا يَلفت الإنسَان؛ ويَنساب معه.

أمَّا قَوْله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم﴾ [يونس: ٢٢]، فلم يَقل: (وجرَين بكم)؛ ليَنتبه الإنسَان، وهَذَا فيما إذا كانَ الإنسَانُ يَفهم المعنىٰ، أمَّا من لا يَفهم المعنىٰ فكلُّه سواءٌ؛ التَفت أو لم يلتفت، لكن إذا كان يَفهم المعنىٰ، فسوف يَقف عندما يَكون الالتفاتُ من أجلِ أن ينتبهَ. و«الفُلك» يَقُولُونَ: إنَّها كلمةٌ يَستوي فيها الجماعةُ والواحدُ. قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم﴾ هَذِهِ جماعةٌ، وقَالَ تعالىٰ: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلْفُلْكَ لِتَجْرِىَ فِى ٱلْبَحْرِ بِأَمْرِهِۦ﴾ [إبراهيم: ٣٢] واحدٌ، وليس جماعةً، لم يَقل: ليجرينَ. وأعجبني مرَّةً في الأقوال الفقهيَّة قولَ الفُقهاء: إذا كان الرَّجلُ أحدبَ، فإنَّه يَنوي الرُّكوع بقَلبه، دونَ إحداث فعلٍ.

والأحدبُ الَّذي يَكون ظهرُه منحنيًا، وهَذَا يَكون غالبًا في الكِبار؛ قَالَ: الأحدبُ يَنوي الرُّكوع بدونِ إحداثِ فعلٍ؛ لِأَنَّهُ راكعٌ. قَالَ ابنُ عقيلٍ: كفلكٍ في

العربيَّة. ومعنىٰ «كفلكِ في العربيَّة»: لأن تَصلح للجَماعة والواحدِ؛ فانحناءُ هَذَا الرَّجل يَصلح للرُّكوع والقِيام.

فانظر كَيْفَ جُمع بين النَّحو والفقه، ويُقَالُ: إنَّ الكسائيَّ[1] وأبا يوسف كان عند هارون الرَّشيد، وكان الكسائيُّ يَقول: إذا أتقنتَ فنًّا من العلومِ، استغنيتَ به عن غيرِه. فاختبره أبو يوسف وقَالَ: ما تَقول إذا سها الإنسَانُ في سجودِ السَّهو؟ قَالَ: أقولُ: إنَّه إذا سها في سجودِ السَّهو، فلا سهوَ علَيه. قَالَ: ومن أين أخذتَ هَذَا من علمِك؟ والكسائيُّ إمامُ النَّحو قَالَ: أخذته من القاعدة: أنَّ المصغَّر لا يصغَّر، وسجود السَّهو بالنِّسبة للصَّلاة مصغَّر[2].

لكن عَلَىٰ كُلِّ حَالٍ: قد تَكون الحكايةُ صحيحةً، وقد تَكون غير صحيحةٍ؛ فإن كانت صحيحةً، فهَذِهِ من ظَرافة الكسائيِّ، وإلَّا فالواقعُ أنَّ العلومَ لا يُغني بعضُها عن بعضٍ، وإن كان لا شكَّ أنَّ الَّذِي يَكون عندَه قوَّةٌ في علمٍ من العلومِ، يَسهل عليه بقيَّة العلومِ الأُخرىٰ.

وقَوْله: ﴿وَجَرَيۡنَ بِهِم﴾، أي: بكم، يريد أن يَضرب أمثلةً لكَون الكَلَام يَجري علىٰ خِلاف ظاهرِه في تفسيرِ: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾؛ أي: هَذَا القرآن.

قَالَ ابنُ حجرٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«**وقَوْله**: «وَقَالَ أَنَس: بَعَثَ النَّبِيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَالَه حَرَامًا إِلَىٰ قَوْمٍ، وَقَالَ:

---

(١) هو علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي بالولاء، الكوفي، أبو الحسن الكسائي، إمام في اللغة والنحو والقراءة، من أهل الكوفة، ولد في إحدىٰ قراها سنة ١١٩هـ، وتعلم بها، وقرأ النحو بعد الكبر، وتنقل في البادية، وسكن بغداد، وتوفي بالريِّ سنة ١٨٩هـ، انظر: «الأعلام» للزركلي (٤/ ٢٨٣).

(٢) انظر: «سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي» (٣/ ٤١٨).

أَتُؤَمِّنُونَنِي حَتَّىٰ أُبَلِّغَ رِسَالَةَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ فَجَعَلَ يُحَدِّثُهُمْ».

هَذَا طَرَفٌ مِنْ حَدِيثٍ وَصَلَهُ الْمُؤَلِّف فِي الجِهَاد، مِنْ طَرِيق هَمَّام، عَنْ إِسْحَاق بْن عُبَيْد الله ابْن أَبِي طَلْحَة، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: بَعَثَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَقْوَامًا مِنْ بَنِي سُلَيْم إِلَىٰ بَنِي عَامِرٍ فِي سَبْعِينَ رَاكِبًا، فَلَمَّا قَدِمُوا قَالَ لَهُمْ خَالِي: أَتَقَدَّمكُمْ، فَإِنْ أَمَّنُونِي حَتَّىٰ أُبَلِّغهُمْ عَنْ رَسُول اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَإِلَّا كُنْتُمْ قَرِيبًا مِنِّي.

فتَقَدَّمَ، فَأَمَّنُوهُ، فَبَيْنَمَا هُوَ يُحَدِّثُهُمْ عَن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرَ القِصَّةَ، وَلَفْظُه فِي «المَغَازِي» عَنْ أَنَسٍ: فَانْطَلَقَ حَرَامٌ أَخُو أُمِّ سُلَيْم، فَذَكَرَهُ، وَفِيهِ: «وَإِنْ قَتَلُونِي أَتَيْتُمْ أَصْحَابَكُمْ. فَقَالَ: أَتُؤَمِّنُونَنِي أُبَلِّغ رِسَالَةَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ فَجَعَلَ يُحَدِّثُهُمْ، وَأَوْمَئُوا إِلَىٰ رَجُلٍ مِنْهُمْ، فَأَتَاهُ، فَطَعَنَهُ مِنْ خَلْفِه...» الحَدِيث. وَسِيَاقُه فِي «المَغَازِي» أَقْرَبُ إِلَىٰ اللَّفْظِ المُعَلَّقِ هُنَا، وَفِي السِّيَاقِ حَذْفٌ تَقْدِيرُه بَعْدَ قَوْلِه: أَتَيْتُمْ أَصْحَابَكُمْ، فَأَتَىٰ المُشْرِكِينَ فَقَالَ: أَتُؤَمِّنُونَنِي؟» اهـ.

عَلَىٰ كُلِّ حَالٍ: «أتؤَمِّنونني» أوضحُ فِي المعنىٰ من «أتؤمِنونني» من «آمنه» لا من «أمَّنه»، «آمنه» فتكون من غير التَّضعيف، وهي: لغةٌ صحيحة.

الشَّاهِد من هَذَا الحَدِيث: قَوْلُه: «أبلِّغ رسالةَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»، ومنها القرآنُ.

❁ ❁ ❁

□ قَالَ البُخَارِي رَحِمَهُ اللَّهُ:

[٧٥٣٠] حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ يَعْقُوبَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ جَعْفَرٍ الرَّقِّيُّ، حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُبَيْدِ اللهِ الثَّقَفِيُّ، حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ عَبْدِ اللهِ

الْمُزَنِيُّ، وَزِيَادُ بْنُ جُبَيْرِ بْنِ حَيَّةَ، عَنْ جُبَيْرِ بْنِ حَيَّةَ، قَالَ الْمُغِيرَةُ: أَخْبَرَنا نَبِيُّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ رِسَالَةِ رَبِّنَا: «أَنَّهُ مَنْ قُتِلَ مِنَّا صَارَ إِلَى الْجَنَّةِ».

[طرفه: ٣١٥٩ - تحفة: ١١٤٩١].



الشَّاهِدُ من هَذَا الحَدِيثِ: قَوْله: أخبرنا: «عن رسالة ربِّنا»، وخبرُه فعلُه.

والَّذِينَ أنكروا البخاريَّ في الحَدِيث - اللَّفظَ والملفوظَ به - يَقُولُونَ: لفظُ القارئِ غيرُ مخلوقٍ. الظَّاهر: أنَّهم يَقُولُونَ هَذَا؛ أنَّه كلَّه غير مخلوقٍ، فهَذَا مبنيٌّ علىٰ مَذْهَب الجبريَّة، أو يُشبه البناءَ علىٰ مَذْهَب الجبريَّة الَّذِينَ يَقُولُونَ: إنَّ فعلَ العبد هو فعلُ الله في الواقعِ.

مَسْأَلَة: قَوْلُه تعالىٰ: ﴿وَقُلِ ٱعْمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [التوبة: ١٠٥] هَذِهِ الآيةُ تُقرأ في كثيرٍ من المحافِل، أو في الشَّهادات الخاصَّة ببعض الطَّلبة، فما مَعناها؟

الجَوَاب: إن صحَّ الأثرُ عن عائشةَ فواضحٌ؛ تَقول: إذا أعجبَك حسنُ عملِ امرئٍ[1]، فقُلْ: ﴿وَقُلِ ٱعْمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ﴾، لكِن سياقُ الآيةِ في غيرِ هَذَا؛ فالسِّياق في التَّهديد، ولكن إذا صحَّ الأثرُ عنها، فهَذَا الَّذِي نراه في المحافِل يكون مبنيًّا علىٰ هَذَا المرويِّ عن عائشة.

وقَوْلُه: «﴿فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ﴾»، أمرها وَاضِحٌ؛ فرُؤْيَةُ اللهِ عملَهم لا إشكالَ فيه،

(١) وصله المصنف في «خلق أفعال العباد»، وابن أبي حاتم، بسند صحيح.

والمشكلُ رؤيةُ الرَّسول لعملِهم، ورؤيةُ المُؤمِنين لعملِهم، أمَّا رؤيةُ المُؤمِنين لعملِهم، فالمُرَادُ: الجنسُ، ولا يَلزم أن يكون كلُّ مؤمنٍ يَراه.

قَالَ ابنُ حجرٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«قُلْتُ: زَعَمَ مُغَلْطَاي أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ المُبَارَك أَخْرَجَ هَذَا الأَثَر فِي كِتَاب «البِرِّ وَالصِّلَة» عَنْ سُفْيَان، عَنْ مُعَاوِيَة بْن إِسْحَاق، عَنْ عُرْوَة، عَنْ عَائِشَة، وَقَدْ وَهَمَ فِي ذَلِكَ، وَإِنَّمَا وَقَعَ هَذَا فِي قِصَّةٍ ذَكَرَهَا البُخَارِيُّ فِي كِتَابِ «خَلْق أَفْعَال العِبَاد» مِنْ رِوَايَة عَقِيل عَنِ ابْن شِهَابٍ عَنْ عُرْوَة «عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ وَذَكَرَتِ الَّذِي كَانَ مِنْ شَأْن عُثْمَانَ: وَدِدْتُ أَنِّي كُنْتُ نَسْيًا مَنْسِيًّا؛ فَوَاللهِ مَا أَحْبَبْتُ أَنْ يُنْتَهَكَ مِنْ عُثْمَانَ أَمْرٌ قَطُّ، إِلَّا انْتُهِكَ مِنِّي مِثْلُه، حَتَّىٰ وَاللهِ لَوْ أَحْبَبْتُ قَتْلَه لَقُتِلْتُ، يَا عُبَيْدَ الله بْنَ عَدِيٍّ، لَا يَغُرَّنَّكَ أَحَدٌ بَعْدَ الَّذِينَ تَعْلَمُ، فَوَاللهِ مَا احْتَقَرْتُ مِنْ أَعْمَالِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّىٰ نَجَمَ النَّفَرُ الَّذِينَ طَعَنُوا فِي عُثْمَان، فَقَالُوا قَوْلًا لَا يَحْسُنُ مِثْلُه، وَقَرَءُوا قِرَاءَةً لَا يَحْسُنُ مِثْلُهَا، وَصَلَّوا صَلَاةً لَا يُصَلَّىٰ مِثْلُهَا، فَلَمَّا تَدَبَّرْتُ الصَّنِيعَ إِذَا هُمْ وَاللهِ مَا يُقَارِبُونَ أَصْحَابَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَإِذَا أَعْجَبَك حُسْنُ قَوْلِ امْرِئٍ ﴿ٱعْمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ وَلَا يَسْتَخِفَّنَّكَ أَحَدٌ».

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، مِنْ رِوَايَة يُونُس بْن يَزِيد، عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ، أَنَّ عَائِشَةَ كَانَتْ تَقُول: احْتَقَرْتُ أَعْمَالَ أَصْحَابِ رَسُول اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِين نَجَمَ القُرَّاءُ الَّذِينَ طَعَنُوا عَلَىٰ عُثْمَان... فَذَكَرَ نَحْوَه، وَفِيهِ: «فَوَاللهِ مَا يُقَارِبُونَ عَمَلَ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَإِذَا أَعْجَبَكَ حُسْنُ عَمَلِ امْرِئٍ مِنْهُمْ، فَقُلْ: ﴿ٱعْمَلُواْ﴾... إِلَخْ».

وَالمُرَادُ بِالقُرَّاءِ المَذْكُورِينَ الَّذِينَ قَامُوا عَلَىٰ عُثْمَان، وَأَنْكَرُوا عَلَيْهِ أَشْيَاء اعْتَذَرَ

عَنْ فِعْلِهَا، ثُمَّ كَانُوا مَعَ عَلِيٍّ، ثُمَّ خَرَجُوا بَعْد ذَلِكَ عَلَىٰ عَلِيٍّ، وَقَدْ تَقَدَّمَتْ أَخْبَارُهمْ مُفَصَّلَةً فِي كِتَاب «الفِتَن» وَدَلَّ سِيَاقُ القِصَّة عَلَىٰ أَنَّ المُرَادَ بِالعَمَلِ، مَا أَشَارَتْ إِلَيْهِ؛ مِنَ القِرَاءَة وَالصَّلاةِ وَغَيْرِهمَا، فَسَمَّتْ كُلَّ ذَلِكَ عَمَلًا.

وَقَوْلُها فِي آخِره: «**وَلا يَسْتَخِفَّنَّك أَحَدٌ**» بِالخَاءِ المُعْجَمَة المَكْسُورَةِ، وَالفَاء المَفْتُوحَة، وَالنُّونِ الثَّقِيلَة، لِلتَّأْكِيدِ، قَالَ ابْنُ التِّين، عَنِ الدَّاوُدِيِّ: مَعْنَاهُ: لَا تَغْتَرَّ بِمَدْحِ أَحَدٍ، وَحَاسِبْ نَفْسَك. وَالصَّوَابُ مَا قَالَهُ غَيْرُه، أَنَّ المَعْنَىٰ: لَا يَغُرَّنَّكَ أَحَدٌ بِعَمَلِهِ، فَتَظُنَّ بِهِ الخَيْرَ، إِلَّا إِنْ رَأَيْته وَاقِفًا عِنْدَ حُدُودِ الشَّرِيعَةِ» اهـ.

قال الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

إذا أعجبك حسنُ عملِ امرئٍ من هَؤلَاءِ الخوارجِ الَّذِينَ خرجوا علىٰ عثمان، ثمَّ علىٰ عليٍّ، فقُل: ﴿ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾ فيكون تهديدًا، وليس ثناءً.

وكونُه يَكون ثناءً ليس بصحيح؛ ولهَذَا قَالَت: «لا يستخفنَّك أحدٌ»؛ يعني: لا يغرَّنَّك صلاتُه وصيامه وصدقته، فتظنَّ به خيرًا مع تعدِّيه الحدودَ.

مَسْأَلَة: هناك روايةٌ عن حرام، وهي: قَالَ أنسٌ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: إنَّه عندما ذهب حَرامٌ إلىٰ هَؤلَاءِ القوم ليبلِّغهم رسالات النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أو كما أخبره النَّبيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بما يَقول، طعنه المشركُ من خلفِه فقَالَ: فزتُ وربِّ الكعبة. ولمَّا رجع القومُ الَّذِينَ كانوا مع حرامٍ إلىٰ النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أخبرهم النَّبيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنَّه عندما طُعن أراه المولىٰ عَزَّ وَجَلَّ مقعدَه في الجَنَّة[1]. هل هَذَا صحيحٌ؟

---

(١) أخرجه البخاري (٢٨٠١)، ومسلم (٦٧٧) من حديث أنس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «بَعَثَ النَّبِيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَقْوَامًا مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ إِلَىٰ بَنِي عَامِرٍ فِي سَبْعِينَ، فَلَمَّا قَدِمُوا قَالَ لَهُمْ خَالِي: أَتَقَدَّمُكُمْ، فَإِنْ أَمَّنُونِي حَتَّىٰ =

الجَوَاب: صحيحٌ، لا شكَّ، وما من إنسانٍ إلَّا وقد كُتب مقعدُه من الجَنَّة، ومقعدُه من النَّارِ، ويبشَّر به عندَ موته.

مَسْأَلَة: الحَدِيث الَّذِي ساقه البخاريُّ بأنَّه: «مَنْ قُتِلَ مِنَّا صَارَ إِلَىٰ الجَنَّة»، ما وجه الجمع بين هَذَا الحَدِيث، وما أورده البخاريُّ من باب «لا يُقَالُ: فلانٌ شهيدٌ»؟

الجَوَاب: هَذَا عامٌّ؛ فكلُّ من قُتل في سبيل الله فهو شهيد، وقول البخاريِّ: من قتل منا صار إلىٰ الجَنَّة إما أن يكون من هَذَا الباب (باب العموم)، أو أن هَذَا بشهادة الرَّسول صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وشهادةُ الرَّسول حقٌّ، فيكون كما قَالَ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«لا يَدْخُلُ النَّارَ أَحَدٌ بَايَعَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ»**(١)، وكقَوْلِه لأهل بدرٍ: **«إِنَّ اللهَ اطَّلَعَ إِلَىٰ أَهْلِ بَدْرٍ وَقَالَ: اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ؛ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ»**(٢)؛ فهَذِهِ شهادةٌ من الرَّسول صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ومن شَهد له الرَّسول صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بذَلِكَ نشهد له، أمَّا نحن فلا نَشهد من تلقاء أنفسنا بأنَّ فلانًا هَذَا شهيدٌ، بل نَقولُ: من قُتل في سبيل الله فهو شهيدٌ؛ لِأَنَّهُ إذا شهدتَ

= أُبَلِّغْهُمْ عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَإِلَّا كُنْتُمْ مِنِّي قَرِيبًا، فَتَقَدَّمَ فَأَمَّنُوهُ، فَبَيْنَمَا يُحَدِّثُهُمْ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذْ أَوْمَئُوا إِلَىٰ رَجُلٍ مِنْهُمْ فَطَعَنَهُ، فَأَنْفَذَهُ، فَقَالَ: اللهُ أَكْبَرُ، فُزْتُ وَرَبِّ الكَعْبَةِ، ثُمَّ مَالُوا عَلَىٰ بَقِيَّةِ أَصْحَابِهِ، فَقَتَلُوهُمْ إِلَّا رَجُلًا أَعْرَجَ صَعِدَ الجَبَلَ، قَالَ هَمَّامٌ: فَأُرَاهُ آخَرَ مَعَهُ، فَأَخْبَرَ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ النَّبِيَّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَنَّهُمْ قَدْ لَقُوا رَبَّهُمْ، فَرَضِيَ عَنْهُمْ، وَأَرْضَاهُمْ، فَكُنَّا نَقْرَأُ: أَنْ بَلِّغُوا قَوْمَنَا أَنْ قَدْ لَقِينَا رَبَّنَا فَرَضِيَ عَنَّا، وَأَرْضَانَا ثُمَّ نُسِخَ بَعْدُ، فَدَعَا عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ صَبَاحًا عَلَىٰ رِعْلٍ وَذَكْوَانَ وَبَنِي لَحْيَانَ وَبَنِي عُصَيَّةَ الَّذِينَ عَصَوُا اللهَ وَرَسُولَهُ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ».

(١) أخرجه أبو داود (٤٦٥٣)، والترمذي (٣٨٦٠) من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وصَحَّحه الألبانيُّ في «صحيح الترمذي» (٣٠٣٣).

(٢) أخرجه البخاري (٣٠٠٧)، ومسلم (٢٤٩٤) من حديث علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

لمعيَّن بشهادةٍ، فقد شهدتَ له بالجَنَّة، وقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الحَدِيث الصَّحِيح: «لَا يُكْلَمُ أَحَدٌ فِي سَبِيلِ اللهِ، وَاللهُ أَعْلَمُ بِمَنْ يُكْلَمُ فِي سَبِيلِهِ»(١).

فإنَّنا لا نعيِّن إلَّا بِدَّليلٍ صحيحٍ صريحٍ، ومن الَّذِينَ شَهد له الرَّسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالشَّهادة حمزة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ(٢).

❑ قال البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ:

[٧٥٣١] حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «مَنْ حَدَّثَكَ أَنَّ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَتَمَ شَيْئًا؟» وَقَالَ مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ ابْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: مَنْ حَدَّثَكَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَتَمَ شَيْئًا مِنَ الْوَحْيِ، فَلَا تُصَدِّقْهُ، إِنَّ اللهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ [المائدة: ٦٧].

[أطرافه: ٣٢٣٤، ٣٢٣٥، ٤٦١٢، ٤٨٥٥، ٧٣٨٠ تحفة: ١٧٦١٣ - ٩/١٩٠].



الشَّاهِد من هَذَا الحَدِيث: قَوْلُه: ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ﴾، مع أنَّ الرَّسول كان يَتلو القرآنَ تلاوةً.

(١) أخرجه البخاري (٢٨٠٣)، ومسلم (١٨٧٦) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه الحاكم (٢٥٥٧) من حديث جَابِرِ بنِ عَبدِ اللهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «سَيِّدُ الشُّهَدَاءِ حَمْزَةُ بنُ عَبْدِ المُطَّلِبِ»، وصححه الألباني في «الصحيحة» (٣٧٤).

❑ قَالَ البُخَارِي رَحِمَهُ اللَّهُ:

[٧٥٣٢] حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَش، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُرَحْبِيلَ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللهِ: قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُول اللهِ، أَيُّ الذَّنْبِ أَكْبَرُ عِنْدَ اللهِ؟ قَالَ: «**أَنْ تَدْعُوَ للهِ نِدًّا، وَهْوَ خَلَقَكَ**». قَالَ: ثُمَّ أَيٌّ؟ قَالَ: «**ثُمَّ أَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ، أَنْ يَطْعَمَ مَعَكَ**». قَالَ: ثُمَّ أَيٌّ؟ قَالَ: «**أَنْ تُزَانِيَ حَلِيلَةَ جَارِكَ**». فَأَنْزَلَ اللهُ تَصْدِيقَهَا: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدۡعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقۡتُلُونَ ٱلنَّفۡسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلۡحَقِّ وَلَا يَزۡنُونَۚ وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ﴾ الآية [الفرقان: ٦٨][١].

[أطرافه: ٤٤٧٧، ٤٧٦١، ٦٠٠١، ٦٨١١، ٦٨٦١، ٧٥٢٠ - تحفة: ٩٤٨٠].



الشَّرح

هَذَا كلُّه -كما ذكرنا- تأكيدٌ؛ لأنَّ أفعال الإنسان مخلوقةٌ، حتَّىٰ ولو كان ينطق بالقرآن، وعبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سأل النَّبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أيُّ الذَّنب أعظم - أو: أكبر - عند الله؟ وسأله: أيُّ العمل أحبُّ إلىٰ الله؟ ممَّا يدلُّ علىٰ حرصِ الصَّحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ علىٰ معرفة الأحبِّ إلىٰ الله، والأكبر عند الله من الذُّنوب؛ حتَّىٰ يَفعلوا الأحبَّ، ويَتركوا الأعظمَ، وإن كان هم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يَتركون بقدرِ استطاعتِهم من الذُّنوب ما هو أعظم، وما هو دونَ ذَلِكَ، لكن الأعظم يكونون أشدَّ منه هربًا، فأنزل اللهُ تصديقَها: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدۡعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقۡتُلُونَ ٱلنَّفۡسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلۡحَقِّ وَلَا يَزۡنُونَ﴾ [الفرقان: ٦٨].

مَسْأَلَة: ما وجهُ المصادَفة بين آيةِ الفرقان وحديثِ الرَّسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

---

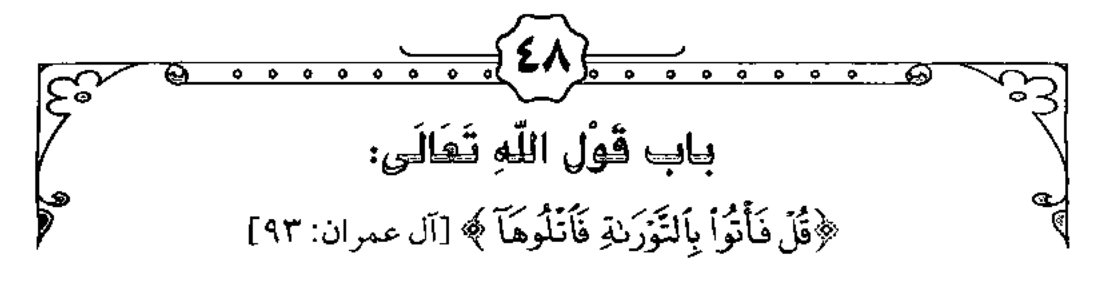
(١) وأخرجه أيضًا: مسلم (٨٦).

ولاسيَّما في الأمرين؛ الأمرِ الثَّانِي والثَّالث، وهما القتل والزِّنا، مع أنَّه في الآيةِ علىٰ العمومِ، والحَدِيث خصَّ؟

الجَوَاب: قَوْلُه: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ﴾ هَذَا قَوْلُه: «**أَنْ تَجْعَلَ لله نِدًّا وَهُوَ خَلَقَكَ**»، والثَّانِي: ﴿وَلَا يَقْتُلُونَ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾ وهَذَا عامٌّ يَدخل فيه من باب الأَولىٰ قتل الولد، والثَّالث: ﴿وَلَا يَزْنُونَ﴾، وهَذَا عامٌّ يَدخل فيه من باب الأَوْلىٰ الزِّنا بحليلة الجار؛ فليس هناك مانعٌ أن تكون المصادَفة بين عامٍّ وخاصٍّ.



□ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:



٤٨
باب قَوْلِ اللهِ تَعَالَى:
﴿قُلْ فَأْتُوا۟ بِٱلتَّوْرَىٰةِ فَٱتْلُوهَآ﴾ [آل عمران: ٩٣]

وَقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أُعْطِيَ أَهْلُ التَّوْرَاةِ التَّوْرَاةَ فَعَمِلُوا بِهَا، وَأُعْطِيَ أَهْلُ الإِنْجِيلِ الإِنْجِيلَ فَعَمِلُوا بِهِ، وَأُعْطِيتُمُ القُرْآنَ فَعَمِلْتُمْ بِهِ». وَقَالَ أَبُو رَزِينٍ: ﴿يَتْلُونَهُۥ﴾ يَتَّبِعُونَهُ، وَيَعْمَلُونَ بِهِ حَقَّ عَمَلِهِ، يُقَالُ: يُتْلَى: يُقْرَأُ. حَسَنُ التِّلَاوَةِ: حَسَنُ القِرَاءَةِ لِلْقُرْآنِ. ﴿لَّا يَمَسُّهُۥٓ﴾ لَا يَجِدُ طَعْمَهُ وَنَفْعَهُ إِلَّا مَنْ آمَنَ بِالقُرْآنِ، وَلَا يَحْمِلُهُ بِحَقِّهِ إِلَّا المُوقِنُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا ۚ بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ ۚ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ [الجمعة:٥]. وَسَمَّى النَّبِيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الإِسْلَامَ وَالإِيمَانَ عَمَلًا. قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِبِلَالٍ: «أَخْبِرْنِي بِأَرْجَى عَمَلٍ عَمِلْتَهُ فِي الإِسْلَامِ». قَالَ: مَا عَمِلْتُ عَمَلًا أَرْجَى عِنْدِي أَنِّي لَمْ أَتَطَهَّرْ إِلَّا صَلَّيْتُ. وَسُئِلَ: أَيُّ العَمَلِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «إِيمَانٌ بِاللهِ وَرَسُولِهِ، ثُمَّ الجِهَادُ، ثُمَّ حَجٌّ مَبْرُورٌ».

الشَّـرح

تلاوةُ القرآن تَنقسم إلىٰ قسمين: تلاوةٍ لفظيَّة، وتلاوةِ اتِّباعٍ؛ أمَّا التِّلاوة اللَّفظيَّة فظاهرُها: أن يقرأَ الإنسانُ القرآنَ، وهَذا يُقالُ: تلا القرآنَ. والتِّلاوة التَّبعيَّة هي أن يتَّبع القرآنَ تصديقًا بأخباره، وامتثالًا لأحكامِه، وهَذا هو الثَّمرةُ والغايةُ، واستدلَّ المؤلِّف في ذَلِكَ بما ذكَره عن أبي رزينٍ: ﴿يَتْلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ﴾ [البقرة: ١٢١]، يتَّبعونه، ويَعملون

به حقَّ عملِه. ثمَّ استدلَّ للمعنىٰ الثَّانِي للتِّلاوة وهو القراءةُ قَالَ: «يُتلىٰ: يُقرأ. حسنُ التِّلاوة: حسنُ القراءة للقرآن. ﴿لَّا يَمَسُّهُۥٓ﴾، لا يَجد طعمَه ونفعَه إلَّا من آمن بالقرآن، ولا يحمله بحقِّه إلَّا الموقن».

وقَوْله: «فعَمِلْتُم بِهِ»: سمَّىٰ التَّمسُّك بالتَّوراة والإنجيل والقرآن عملًا، وسمَّىٰ التَّوراة والإنجيلَ والقرآنَ إيتاءً، وهَذَا كما ذكرنا يدلُّ علىٰ أنَّ ذَلِكَ من فعلِ العبد؛ لأنَّ العملَ بالتَّوراة يَشمل تلاوةَ التَّوراة، وكذَلِكَ الإنجيل، وكذَلِكَ القرآن، وقَوْلَه صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وقَوْله تعالى: «﴿قُلْ فَأْتُوا۟ بِٱلتَّوْرَىٰةِ فَٱتْلُوهَآ﴾» هَذِهِ الآيةُ نزلت عندَ قَوْله تعالىٰ: ﴿كُلُّ ٱلطَّعَامِ كَانَ حِلًّا لِّبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَٰٓءِيلُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ مِن قَبْلِ أَن تُنَزَّلَ ٱلتَّوْرَىٰةُ ۗ قُلْ فَأْتُوا۟ بِٱلتَّوْرَىٰةِ فَٱتْلُوهَآ﴾ [آل عمران: ٩٣]، والمقصودُ من ذَلِكَ تكذيبُ اليَهود في منعِهم النَّسخ؛ فإنَّ هَذَا صريحٌ في النَّسخ: ﴿كُلُّ ٱلطَّعَامِ كَانَ حِلًّا لِّبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَٰٓءِيلُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ مِن قَبْلِ أَن تُنَزَّلَ ٱلتَّوْرَىٰةُ ۗ قُلْ فَأْتُوا۟ بِٱلتَّوْرَىٰةِ﴾؛ فحرَّم علىٰ نفسِه شيئًا، ثمَّ نزلت التَّوراة بحلِّه، وهَذَا يدلُّ علىٰ أنَّ النَّسخ جائزٌ عقلًا، وواقعٌ شرعًا.

واليهود منعوا ذَلِكَ؛ ليبرِّروا تكذيبَهم لعيسىٰ، ثمَّ تكذيبَهم لمحمَّدٍ؛ لِأَنَّهُم قَالُوا: الشَّرائع لا تُنسَخ، والنَّسخ طعنٌ في الله عَزَّوَجَلَّ؛ لِأَنَّهُ يلزم عليه البداءُ؛ أي: أنَّه بدا له غير ما كان عندَه أوَّلًا، كما لو أمرتَ خادمَك أن يفعلَ شيئًا، ثمَّ بدا لك أنَّه ليس بمناسبٍ، فنهيتَه عنه، فلهَذَا منعوا النَّسخ.

ولكن نَقولُ لهم: إنَّ النَّسخ ثابتٌ حتَّىٰ في التَّوراة، وفي جميع الشَّرائع، ولا يلزم منه البداءُ علىٰ الله؛ وهو الظُّهور بعد الخفاء؛ لأنَّ الله عالمٌ بالحكم النَّاسخ، والحكم المنسوخ، لكن حكمة الله عَزَّوَجَلَّ تقتضي أن يُعمل بالمنسوخ في وقته، وبالنَّاسخ في

وقته، والأمم تختلف حالُها، وتختلف أيضًا فيما بينها؛ فقد يُحرَّم علىٰ أمَّةٍ ما يحلُّ لغيرها، وقد يوجَب عليها ما لا يوجَب علىٰ غيرها، ولهَذَا وَصَفَ اللهُ النَّبيَّ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بأنَّه: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيۡهِمُ ٱلۡخَبَٰٓئِثَ وَيَضَعُ عَنۡهُمۡ إِصۡرَهُمۡ وَٱلۡأَغۡلَٰلَ ٱلَّتِي كَانَتۡ عَلَيۡهِمۡۚ﴾ [الأعراف: ١٥٧].

وقوله: «﴿لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلۡمُطَهَّرُونَ﴾»، فالصَّحيح: أنَّ الضَّمير فيه يَعود علىٰ الكتابِ المَكنون، لا علىٰ القرآن؛ لأنَّ الضَّمير يَعود إلىٰ أقربِ مذكورٍ، ولأنَّ الجملة خبريَّة، ولَيْسَتْ طلبيَّة، ومعلومٌ أنَّ القرآنَ يمسُّه المطهَّر وغيرُه، وأمَّا من قَالَ: إنَّه يَقصد بذَلِكَ القرآنَ. وأنَّ المُرَاد: لا يمسُّه إلَّا المطهَّرون الَّذِينَ تطهَّروا، فهَذَا ليس بصحيحٍ؛ لِأَنَّهُ لو كان الأمرُ كذَلِكَ لقَالَ: لا يمسُّه إلَّا المطَّهَّرون، كما قَالَ تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلۡمُتَطَهِّرِينَ﴾، وقَالَ تعالىٰ: ﴿وَإِن كُنتُمۡ جُنُبٗا فَٱطَّهَّرُواْۚ﴾ [المائدة: ٦] فالضَّمير في ﴿يَمَسُّهُۥٓ﴾ يَعود إلىٰ الكتاب المكنون، ثمَّ إنَّ المؤلِّف أشار إلىٰ أنَّ المسَّ قد يكون حسِّيًّا باليد، وقد يكون معنويًّا بالقلب، فلا يجد طعمَ الإيمان، ولا يصل إلىٰ عظمتِه وينتفع به، إلَّا من آمن به.

وقوله: «قَوْله تعالىٰ: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُواْ ٱلتَّوۡرَىٰةَ ثُمَّ لَمۡ يَحۡمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلۡحِمَارِ يَحۡمِلُ أَسۡفَارَۢاۚ﴾» هَؤُلَاءِ هم اليهود؛ حمِّلوا التَّوراة بإنزالها عليهم وتعليمهم إيَّاها، ولكنَّهم لم يَحملوها؛ أي: لم يَقوموا بحقِّها، فمثلُهم كمثل الحمار يَحمل أسفارًا؛ أي: يحمل كتبًا؛ فإنَّه لا ينتفع بها، وهَؤُلَاءِ لمَّا حَملوا التَّوراة ولكن لم يَعملوا بها، صاروا كمثل الحمارِ، وشبَّههم بالحمار؛ لأنَّ الحمارَ أبلدُ الحيواناتِ، ﴿بِئۡسَ مَثَلُ ٱلۡقَوۡمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِۚ وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الجمعة: ٥]، «بئسَ» هَذِهِ فعلٌ جامدٌ لإنشاء الذَّمِّ، و«مَثَل»: فاعل، والمَخصوص مَحْذوف، أي: بئسَ مَثَل القَوْم

الَّذِينَ كذَّبوا بآياتِ الله مَثَلهم، ﴿وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، هَذِهِ الجُمْلة فيهَا دليلٌ عَلَىٰ أَنَّهم ظَلَموا أَنْفسهم فَحُرموا الهُدَىٰ.

وَفِيهِ أيضًا: تَحْذير الإنسَان من الظُّلْم، وأَنَّ الإنسَان إذَا ظَلَم، حُرِمَ الهُدَىٰ وَالعِيَاذُ بِاللهِ، وإِذَا اهْتدَىٰ زَادَه اللهُ هدًىٰ.

والمَقْصود من هَذَا البَاب: أنَّ قرَاءَة القَارئ من الأَشْيَاء المَخلُوقَة؛ لِأَنَّهَا فعلُهُ والإِنسَانُ وفعلُهُ مَخْلوقَان، وأَمَّا المَقْروء فإِنَّه كَلَام اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وهُوَ غَيْر مَخْلوقٍ.

وقَوْله: «وسَمَّىٰ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الإسلامَ والإيمانَ وَالصَّلاة عَمَلًا، وقَالَ أَبُو هُرَيرة: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِبِلَالٍ: «أَخْبِرْنِي بِأَرْجَىٰ عَمَلٍ عَمِلْتَهُ فِي الإِسْلَامِ؟». قَالَ: مَا عَمِلْتُ عَمَلًا أَرْجَىٰ عِنْدِي أَنِّي لَمْ أَتطَهَّرْ إِلَا صَلَّيْتُ»، وَسُئِلَ: أيُّ العَمَل أَفْضَل؟ قَالَ: «إِيمَانٌ بِالله وَرَسُوْلِهِ، ثُمَّ الجِهَادُ، ثُمَّ حَجٌّ مَبْرُوْرٌ»»: كلُّ هَذَا يدلُّ عَلَىٰ أَنَّ العملَ عَمَلُ العَبْد، مِنْ فِعْلِهِ وكَسْبه، وإِذَا كَانَ كذَلِكَ، فهُوَ مَخْلوقٍ.

بَقِيَ عَلَينا أن نقولَ: إنَّ الإيمانَ يُسمَّىٰ عملًا، قَالَ اللهُ تَعَالىٰ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمۡ﴾ [البقرة:١٤٣].

قَالَ العُلمَاء: صَلَاتكُمْ إِلَىٰ بَيْت المَقْدس وَهِيَ عملٌ، وسَمَّىٰ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الإيمانَ عملًا حينَ سُئِلَ: أَيُّ العَمَل أَفْضل؟ قَالَ: «إِيْمَانٌ بِاللهِ وَرَسُوْلِهِ»، فسَمَّاه عملًا، وَالإيمانُ لَا شكَّ أنَّه إقرارُ القَلْب، وَمَا يَترتَّب عَلَىٰ الإيمَان من الرَّجَاء والخَوْف، فهُوَ عَمَل القَلْب.

وهَلْ نَقُولُ: إنَّ الإيمانَ مَخلوقٌ؟

نَقولُ: الإيمانُ مَخْلوقٌ لَا شكَّ؛ لِأَنَّهُ إِقْرارُ القَلْب، واعْترَاف القَلْب، فهُوَ صفةٌ في

قَلْب المُؤمِن، والمُؤمِنُ بصفاتِهِ مخلوقٌ، لَكن مَا يُؤْمَن به يَنْقسم إلَىٰ: مَخْلوقٍ وغَيْر مَخْلوق، فالربُّ عَزَّوَجَلَّ يؤمَن به، فنَقولُ: الإيمانُ بالله وهُوَ سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ بصفاتِهِ أزليٌّ أبديٌّ، وهُوَ الخالقُ، ومَا سواهُ مَخْلوقٌ، المَلَائِكَةُ يُؤمَن بهم وهُمْ مَخْلوقون، الرُّسُل مَخْلوقون، الكُتُبُ غَيْر مَخْلوقة، أمَّا القدرُ الَّذِي هو تقديرُ الله فهُوَ غَيْر مَخلوقٍ؛ لِأَنَّهُ من صفاتِهِ.

المهمُّ: أَنَّ الإيمانَ نفسَهُ الَّذِي هو إيمانُ العَبْد مخلوقٌ؛ لِأَنَّهُ من صفتِهِ، وأمَّا المُؤمِن به فإنَّه يَنْقسم إلَىٰ مخلوقٍ وغَيْره حَسَب مَا تَقْتضيه الأَدِلَّة الشَّرعيَّة.

❏ **قال البخاري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٥٣٣] حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، أَخْبَرنا عَبْدُ الله، أَخْبَرَنَا يُونُس، عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَخْبَرَنِي سَالِمٌ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قَالَ: «**إِنَّمَا بَقَاؤُكُمْ فِيمَنْ سَلَفَ مِنَ الأُمَمِ كَمَا بَيْنَ صَلَاةِ الْعَصْرِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمس، أُوتِيَ أَهْلُ التَّوْرَاةِ التَّوْرَاةَ، فَعَمِلُوا بِهَا حَتَّى انْتَصَفَ النَّهارُ، ثُمَّ عَجَزُوا فَأُعْطُوا قِيرَاطًا قِيرَاطًا، ثُمَّ أُوتِي أَهْلُ الإِنْجِيلِ الإِنْجِيلَ فَعَمِلُوا بِهِ حَتَّى صُلِّيَتِ الْعَصْرُ، ثُمَّ عَجَزُوا فَأُعْطُوا قِيرَاطًا قِيرَاطًا، ثُمَّ أُوتِيتُمُ الْقُرْآنَ فَعَمِلْتُمْ بِهِ حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمسُ، فَأُعْطِيتُمْ قِيرَاطَيْنِ قِيرَاطَيْنِ، فَقَالَ أَهْلُ الْكِتَابِ: هَؤُلَاءِ أَقَلُّ مِنَّا عَمَلًا، وَأَكْثَرُ أَجْرًا. قَالَ الله: هَلْ ظَلَمْتُكُمْ مِنْ حَقِّكُمْ شَيْئًا؟ قَالُوا: لَا. قَالَ: فَهُوَ فَضْلِي أُوتِيهِ مَنْ أَشَاءُ**»(١).

[أطرافه: ٥٥٧، ٢٢٦٨، ٢٢٦٩، ٣٤٥٩، ٥٠٢١، ٧٤٦٧ - تحفة: ٧٠٠٤]

(١) وأخرجه أيضًا: أحمد (٢/ ٦) (٤٥٠٨)، والترمذي (٢٨٧١).



الشَّرح

الشَّاهِد من هَذَا الحَدِيث: قَوْله: «فَعَمِلُوا بِهَا»، أي: بالتَّوْراة، وفِي الإنْجيل قَالَ: «عَمِلُوا به»، وفِي القُرْآن قَالَ: «عَملتُمْ به»، وَمن العَمَل به تلاوتُهُ، فتكُونُ التِّلاوةُ عملًا، وَيَكون المتلوُّ كَلَامَ اللهِ غير مَخْلوقٍ.

مَسْأَلَة: هَلْ يَجُوز إهْداءُ القُرآن للكَافر؟

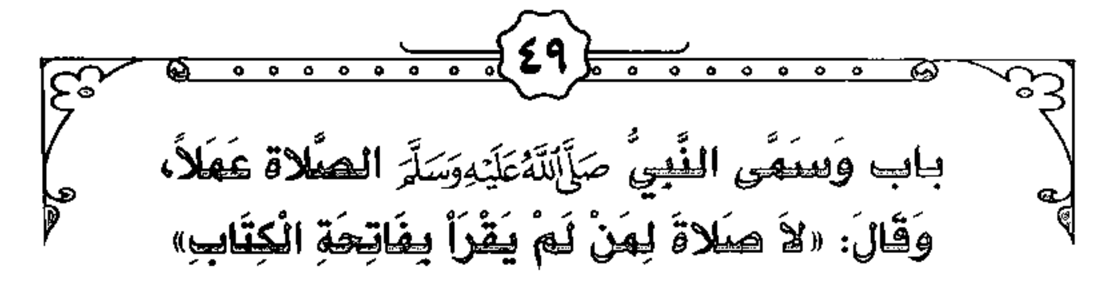
الجَوَاب: قَالَ العُلمَاء: إنَّه لا يَجُوز أن يملِّك الكافرُ مصحفًا؛ لِأَنَّه ربَّما يَمْتهنه ويَدُوسه بقَدَميه؛ ولهَذَا إِذَا أَردت أَنْ تَعْرض الإسلامَ عَلَىٰ كافرٍ من خِلَالِ إعْطائِهِ المُصْحف، فَاجْعَله يَقْرأ وهو عندكَ؛ لِأَنَّه لا يُؤمَن عَلَيه، فهُوَ عدوٌّ، والعدوُّ فِي نفسِهِ أن يهينَ عَدُوَّه وكتابَ عدوِّه، فلا يحلُّ أن يُهْدىٰ له.

فائدةٌ: بالنِّسبة لمسِّ المُصْحَف لا يُؤخَذ الحُكْمُ من هَذِهِ الآيَة من ﴿لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ﴾، وَلَكن يُؤخَذ من أدلةٍ أخرىٰ، والأَدِلَّة فِي ذَلِكَ قَوْله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي كتاب عَمْرو بن حزم «أَلَّا يَمَسَّ القُرْآنَ إِلَّا طَاهِرٌ»[1]، والطَّاهر هنا: المُتطهِّر لقَوْله تَعَالىٰ: ﴿مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ﴾ [المائدة:٦]، وليسَ المُرَاد بالطَّاهر المُؤمِن كما قيل به؛ لِأَنَّه لم تَجْرِ العادة أَنَّ الله أو رسوله يُعبِّران بالطاهر عن المُؤمِن، فالصَّوابُ: أَنَّ المُرَاد بالطَّاهر هو المُتطهِّر من الحَدَث.



(١) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٢/ ٣١٣) (١٣٢١٧) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وصححه الألباني في «الإرواء» (١٢٢).

□ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:



٤٩
باب وَسَمَّى النَّبِيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الصَّلاة عَمَلاً، وَقَالَ: «لاَ صَلاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ»

الشَّرح

والفاتحةُ من الصَّلاة، بَلْ هي ركنٌ في الصَّلاة، فتدخل في كَوْن قراءة الفاتحة عملًا، وهَذَا هو المَقْصود، المقصودُ أنَّ فعلَ الإنسَان مخلوقٌ، وأمَّا مفعولُهُ فمنه المَخْلوق، ومنهُ ما هو غَيْر مَخْلوقٍ.

□ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٥٣٤] حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْوَلِيدِ. وَحَدَّثَنِي عَبَّادُ بْنُ يَعْقُوبَ الأَسَدِيُّ، أَخْبَرَنا عَبَّادُ بْنُ الْعَوَّامِ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنِ الوَلِيدِ بْنِ الْعَيْزَارِ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو الشَّيْبَانِيِّ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَيُّ الأَعْمَالِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «الصَّلاة لِوَقْتِهَا، وَبِرُّ الوَالِدَيْنِ، ثُمَّ الجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللهِ»[١].

[أطرافه: ٥٢٧، ٢٧٨٢، ٥٩٧٠ - تحفة: ٩٢٣٢]



الشَّرح

والسَّائل هو رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ كما جاء مُصرحًا به قَالَ: سألت النَّبيَّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أيُّ

---

(١) وأخرجه أيضًا: مسلم (٨٥).

العمل أحبُّ إلىٰ الله؟ قَالَ: «**الصَّلاةُ إِلَىٰ وَقْتِهَا**». قُلْتُ: ثمَّ أيُّ؟ قَالَ: «**بِرُّ الوَالِدَيْنِ**». قلتُ: ثمَّ أيُّ؟ قَالَ: «**الجِهَادُ فِي سَبِيْلِ الله**»، وهَذَا السِّياقُ أتمُّ ممَّا ذَكَره المُؤلِّفُ.

الشَّاهِدُ من هَذَا الحَدِيث: أَنَّ الرَّسول سمَّىٰ الصَّلاةَ عملًا، والصَّلاة فيها قرآنٌ، وما هو العملُ من القرآن؟ هَلْ هو المقروء أو القراءة؟ القراءة.



❑ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:



٥٠

باب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ خُلِقَ هَلُوعًا ۝١٩ إِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ جَزُوعًا ۝٢٠ وَإِذَا مَسَّهُ ٱلْخَيْرُ مَنُوعًا﴾. ﴿هَلُوعًا﴾ ضَجُورًا

الشرح

قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ خُلِقَ هَلُوعًا﴾ [المعارج:١٩] الإنسَان هنا اسمُ جنسٍ بدليل قَوْله: ﴿إِلَّا ٱلْمُصَلِّينَ﴾، ﴿خُلِقَ﴾، أي: خَلَقه الله، هلوعًا، أيِ: غَيْر صبور، بل هو ضجور يَتضجَّر: ﴿إِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ جَزُوعًا ۝٢٠ وَإِذَا مَسَّهُ ٱلْخَيْرُ مَنُوعًا﴾، إِذَا مسَّه الشَّرُّ يجزع، ومن الشَّرِّ الفقر ﴿وَإِذَا مَسَّهُ ٱلْخَيْرُ﴾، ومنه الغنىٰ كان منوعًا، فيتضجَّر من غيره، ولا يتضجَّر من نفسه، وإِذَا مسَّه الخيرُ كان منوعًا ﴿إِلَّا ٱلْمُصَلِّينَ ۝٢٢ ٱلَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ دَآئِمُونَ﴾ [المعارج:٢٢، ٢٣] إِلَىٰ آخر أَوْصَافهم.

مَسْأَلَة: مُنَاسبة الباب للتَّرْجمة؟

قَالَ ابْن حَجَر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«**قَالَ ابْنُ بَطَّال:** مُراده فِي هَذَا البَاب إِثْبَات خَلْق الله تَعَالَىٰ لِلْإِنْسَانِ بِأَخْلَاقِهِ مِن الهَلَع وَالصَّبْر وَالمَنْع وَالإِعْطَاء، وَقَد اسْتَثْنَىٰ الله المُصَلِّينَ الَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ دَائِمُونَ، لَا يَضْجَرُونَ بِتكَرُّرِهَا عَلَيْهِمْ، وَلَا يَمْنَعُونَ حَقَّ الله فِي أَمْوَالِهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ يَحْتَسِبُونَ بِهَا الثَّوَابَ، وَيَكْسِبُونَ بِهَا التِّجَارَة الرَّابِحَة فِي الآخِرَة، وَهَذَا يُفْهَم مِنْهُ أَنَّ مَن ادَّعَىٰ لِنَفْسِهِ قُدْرَةً وَحَوْلًا بِالإِمْسَاكِ وَالشُّحِّ وَالضَّجر مِن الفَقْر وَقِلَّة الصَّبْر لِقَدَرِ الله

تَعَالَىٰ لَيْسَ بِعَالِمٍ، وَلَا عَابِدٍ؛ لِأَنَّ مَن ادَّعَىٰ أَنَّ لَهُ قُدْرَةً عَلَىٰ نَفْع نَفْسه، أَوْ دَفْع الضُّرِّ عَنْهَا، فَقَد افْتَرَىٰ، انْتَهَىٰ مُلَخَّصًا.

وَأَوَّله كَافٍ فِي المُرَاد، فَإِنَّ قَصْد البُخَارِيِّ أَنَّ الصِّفَات المَذْكُورَة بِخَلْقِ الله تَعَالَىٰ فِي الإِنسَان لَا أَنَّ الإنسَان يَخْلُقهَا بِفِعْلِهِ، وَفِيهِ أَنَّ الرِّزْق فِي الدُّنيَا لَيْسَ عَلَىٰ قَدْر المَرْزُوق فِي الآخِرَة، وَأَمَّا فِي الدُّنيَا فَإِنَّمَا تَقَع العَطِيَّة وَالمَنْع بِحَسَب السِّيَاسَة الدُّنْيَوِيَّة، فَكَانَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُعْطِي مَنْ يَخْشَىٰ عَلَيْهِ الجَزَع وَالهَلَع لَوْ مُنِعَ، وَيَمْنَع مَنْ يَثِقُ بِصَبْرِهِ وَاحْتِمَاله وَقَنَاعَته بِثَوَابِ الآخِرَة» اهـ.

قال الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ:

يعني: كأَنَّ الصِّفات الَّتي في الإِنسَان ﴿إِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ جَزُوعًا ﴿٢٠﴾ وَإِذَا مَسَّهُ ٱلْخَيْرُ مَنُوعًا﴾ من جملة الصِّفات الَّتي خُلق عليها، فهو منوعٌ وجزوعٌ بحَسَب الخِلْقة الَّتي خَلَقه الله عَلَيها إِلَّا المُصَلِّينَ، فإِنَّهم لا جزعَ عندهُمْ، وَلَا هلعَ، وَلَا منعَ.

مَسْأَلَة: أَلَّا يكونَ من الأفضل تَفْسير لفظ: «هلوعًا» بما جَاءَ بَعْده؟

الجَوَاب: نَعَم، هَذَا صحيحٌ، إِذَا مسَّه الشَّرُّ جزوعًا، يَضْجر وما يتحمَّل.

فائدةٌ: القَاعدةُ في طَاعَة الوَالدَين أَنَّها واجبةٌ فيما فيه نفعٌ لهُمَا، ولا ضَررَ عَلَىٰ الابن فيه، هَذِهِ هي القاعدةُ، فإِذَا كان مثلًا: في إِخْرَاجهم إِلَىٰ الحجِّ، أو ما أشبهه نفعٌ لهما، وَلَا ضررَ عليه، وجبَ عَلَيه أن يفعلَ، وإِذَا لَمْ يكنْ فيه نفعٌ، فلا.

مَسْأَلَة: هل المُرَاد بالمُصَلِّينَ كلُّ مُصَلٍّ؟

الجَوَاب: إِنْ كان كذَلِكَ، فَفِيهِ إِشكالٌ؛ لأَنَّ ما كل مُصَلٍّ يسلم من الهَلَع والجَزَع، وعَلَىٰ هَذَا نَقولُ: ما أكثرَ الثوابَ والآثارَ الحميدة الَّتي تَترتَّب عَلَىٰ فِعْلِ

الصَّلاة! وَلَكن ما أَكْثَر المُصَلِّينَ الَّذِينَ لا يَحْصلون عَلَىٰ هَذِهِ الآثار الحَميدَة! فَهَل الخللُ من الصَّلاة الَّتي رُتِّبت عليها هَذِهِ الآثارُ الحميدةُ، أو من المُصلِّي؟

الخللُ من المُصلِّي، أليسَ اللهُ يَقُول: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَۖ إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ﴾ [العنكبوت:٤٥]، وما أكثرَ المُصَلِّينَ الَّذِينَ يُصلُّون ولا تنهاهم صلاتُهُمْ عن الفَحْشاء والمُنْكر! هل هَذَا لخللٍ في الصَّلاة؟ أو لخللٍ في المُصلِّي؟ لخللٍ في المُصلِّي، فلا يُعْتبر تَخلُّف ما رُتِّب عَلَىٰ الأَعْمال الصَّالحة دليلًا عَلَىٰ أن هَذَا الخَبَر فيه نظرٌ، بل الخَبَر حقٌّ وصحيحٌ، وَلَكن ليسَ كلُّ مصلٍّ يكون مصلِّيًا.

❑ قال البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ:

[٧٥٣٥] حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، عَنِ الْحَسَنِ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ تَغْلِبَ قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَالٌ، فَأَعْطَى قَوْمًا، وَمَنَعَ آخَرِينَ، فَبَلَغَهُ أَنَّهمْ عَتَبُوا، فَقَالَ: «إِنِّي أُعْطِي الرَّجُلَ وَأَدَعُ الرَّجُلَ، وَالَّذِي أَدَعُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الَّذِي أُعْطِي، أُعْطِي أَقْوَامًا لِمَا فِي قُلُوبِهِمْ مِنَ الْجَزَعِ وَالْهَلَعِ، وَأَكِلُ أَقْوَامًا إِلَى مَا جَعَلَ اللهُ فِي قُلُوبِهِمْ مِنَ الْغِنَى وَالْخَيْرِ، مِنْهُمْ عَمْرُو بْنُ تَغْلِبَ»، فَقَالَ عَمْرٌو: مَا أُحِبُّ أَنَّ لِي بِكَلِمَةِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حُمْرَ النَّعَمِ(١).

[طرفاه: ٩٢٣، ٣١٤٥ - تحفة: ١٠٧١١]



هَذَا أَحْسَنُ من كلِّ مالٍ، إنَّ الرَّسولَ شهدَ له بِهَذِهِ الصِّفة الحميدة، وهي ما جعل

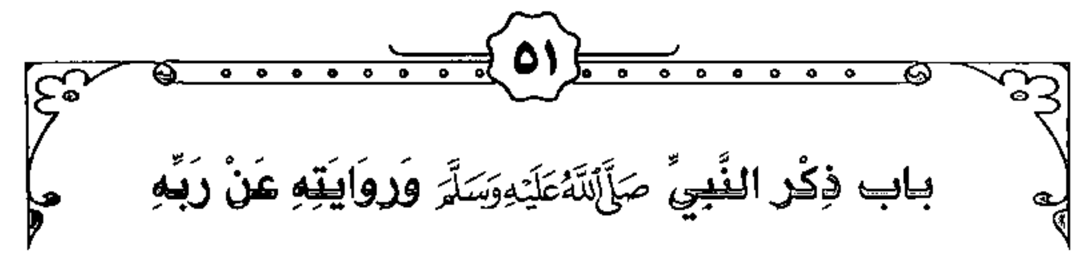
(١) وأخرجه أيضًا: أحمد (٥/ ٦٩) (٢٠٦٩١).

اللهُ في قَلْبه من الغنىٰ والخير.

في هَذَا الحَدِيث دليلٌ علىٰ: كَمَال حِكْمَة النَّبيِّ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ في مُعَاملة الخَلْق، وَأَنَّه قد يعطي أقوامًا، ويدع آخرينَ، وهَذَا موجودٌ الآنَ حتَّىٰ في عُرْف النَّاس تجدُهُ يعطي أحدًا، ولا يُعْطي الآخرين، يَكلهُمْ إِلَىٰ ما في قُلُوبهم، وَمَا في قلبه أيضًا لهم، ولا يعدُّون ذَلِكَ نقصًا في حَقِّهم، وهكذا يَنْبغي للإنسان في إعطائه ومَنْعه أن يراعي المصلحة حتَّىٰ إِذَا رأىٰ أنَّ هَذَا الشَّخصَ إِذَا لم يُعْطه، أصيبَ في دينِهِ، فإنَّه يعطيه ليكونَ هَذَا من باب التَّأليف عَلَىٰ الإسلام ابتداءً، أو تقويةً ممَّا يَجُوز دَفْع الزَّكاة فيه، فكَيْفَ بالصَّدَقات والتَّبرُّع.



❑ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:



[٧٥٣٦] حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ، حَدَّثَنَا أَبُو زَيْدٍ سَعِيدُ بْنُ الرَّبِيعِ الْهَرَوِيُّ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَرْوِيهِ، عَنْ رَبِّهِ قَالَ: «**إِذَا تَقَرَّبَ الْعَبْدُ إِلَيَّ شِبْرًا، تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ ذِرَاعًا، وَإِذَا تَقَرَّبَ مِنِّي ذِرَاعًا، تَقَرَّبْتُ مِنْهُ بَاعًا، وَإِذَا أَتَانِي مَشْيًا، أَتَيْتُهُ هَرْوَلَةً**».

[تحفة: ١٢٨٠ - ٩/١٩٢]

[٧٥٣٧] حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنِ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ - رُبَّمَا ذَكَرَ النَّبِيَّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: «**إِذَا تَقَرَّبَ الْعَبْدُ مِنِّي شِبْرًا، تَقَرَّبْتُ مِنْهُ ذِرَاعًا، وَإِذَا تَقَرَّبَ مِنِّي ذِرَاعًا، تَقَرَّبْتُ مِنْهُ بَاعًا**»، أَوْ: «**بُوعًا**»[(١)].

[طرفاه: ٧٤٠٥، ٧٥٠٥ - تحفة: ١٢٢٠١]

[٧٥٣٧م] وَقَالَ مُعْتَمِرٌ: سَمِعْتُ أَبِي، سَمِعْتُ أَنَسًا، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَرْوِيهِ، عَنْ رَبِّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

[تحفة: ١٢٢٠١]

[٧٥٣٨] حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زِيَادٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا

---

(١) وأخرجه أيضًا: مسلم (٢٦٧٥).

هُرَيْرَةَ عَن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَرْوِيهِ، عَنْ رَبِّكُمْ قَالَ: «**لِكُلِّ عَمَلٍ كَفَّارَةٌ، وَالصَّوْمُ لِي وَأَنَا أَجْزِي بِهِ، وَلَخَلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ الله مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ**»(١).

[أطرافه: ١٨٩٤، ١٩٠٤، ٥٩٢٧، ٧٤٩٢ - تحفة: ١٤٣٩٣]

[٧٥٣٩] حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ. وَقَالَ لِي خَلِيفَةُ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا عَن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيمَا يَرْوِيهِ عَنْ رَبِّهِ قَالَ: «**لَا ينبغي لِعَبْدٍ أَنْ يَقُولَ إِنَّه خَيْرٌ مِنْ يُونُسَ بْنِ مَتَّى**». وَنَسَبَهُ إِلَى أَبِيهِ(٢).

[أطرافه: ٣٣٩٥، ٣٤١٣، ٤٦٣٠ - تحفة: ٥٤٢١]

[٧٥٤٠] حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي سُرَيْجٍ، أَخْبَرَنا شَبَابَةُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ مُغَفَّلٍ الْمُزَنِي قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ الْفَتْحِ عَلَى نَاقَةٍ لَهُ يَقْرَأُ سُورَةَ الْفَتْحِ، أَوْ مِنْ سُورَةِ الْفَتْحِ - قَالَ - فَرَجَّعَ فِيهَا - قَالَ - ثُمَّ قَرَأَ مُعَاوِيَةُ يَحْكِي قِرَاءَةَ ابْنِ مُغَفَّلٍ وَقَالَ: «**لَوْلَا أَنْ يَجْتَمِعَ النَّاس عَلَيْكُمْ لَرَجَّعْتُ كَمَا رَجَّعَ ابْنُ مُغَفَّلٍ**»، يَحْكِي النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. فَقُلْتُ لِمُعَاوِيَةَ: كَيْفَ كَانَ تَرْجِيعُهُ؟ قَالَ: آ آ آ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ.

[أطرافه: ٤٢٨١، ٤٨٣٥، ٥٠٣٤، ٥٠٤٧ - تحفة: ٩٦٦٦]



وهَذَا التَّرجيعُ للكَلمة يَكُون للكلمَة المَمْدودة حتَّى تكونَ كأنَّها مكرَّرة.

---

(١) وأخرجه أيضًا: مسلم (١١٥١).

(٢) وأخرجه أيضًا: مسلم (٢٣٧٦).

الشَّاهِد من هَذِهِ الأَحَاديث: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يروي الحَدِيثَ عن الله، وهَذِهِ الأحاديثُ تُسمَّىٰ الأحاديثَ القدسيَّة، وهي أرفعُ من الأحاديث النَّبويَّة، ودون القرآن، فهي في منزلةٍ وسطٍ، ولهَذَا تُضَاف إِلَىٰ الله، فَيُقَالُ: الأحاديثُ القدسيَّة، ولكن لا يَثْبت لها أحكامُ القرآن، فيجوز أن تُنْقل بالمعنىٰ كما تُنْقل الأحاديثُ النَّبويَّة، ويَقْرؤها الجُنُب وغير الجُنُب، ويَمسُّها المُتوضِّئ وغير المُتوضِّئ، ولا يُتعبَّد بتلاوتها، يعني: لا يَتقرَّب الإنسَانُ إِلَىٰ الله بلَفْظها، وإنْ كان الإنسَانُ الَّذِي يَحْفظها أو يَحْفظ غيرها من الأَحَاديث النَّبويَّة يُثَاب عَلَىٰ ذَلِكَ، ولا تُقرأ في الصَّلاة ولا يَحْنث بها مَنْ حلفَ ألَّا يقرأَ القرآن، إِلَىٰ غير ذَلِكَ من الأَحْكَام الَّتي تخالف فيها الأَحَاديث القدسيَّة أَحْكام القرآن، وهي نَحْو عَشْرة أحكام.

وَمَا سبق يدلُّ عَلَىٰ: أَنَّها لَيْسَتْ من كَلَام اللهِ لفظًا، ولكن الرَّسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أضافها إِلَىٰ الله؛ لِأَنَّه أَوْحَىٰ إليه بها عَلَىٰ وجهٍ يُخَالف ما يُوحي إليه بالأَحَاديث النَّبويَّة؛ فلهَذَا أضافها الرَّسولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَىٰ ربِّه، ولا يُشْكل عَلَىٰ هَذَا أَنَّ الرَّسولَ يَقُول: «قَالَ الله تَعَالَىٰ:...»؛ لأنَّ إضافةَ القَوْل إِلَىٰ القائل قَدْ تكون بالمعنىٰ، وذَلِكَ أنَّ كلَّ قولٍ قَالَه الأَنْبِيَاء في القرآن فهو منَقولٌ عنهم بالمَعْنىٰ بلا شكٍّ؛ لأنَّ لُغَتهم لَيْسَت اللُّغة العربيَّة، ثمَّ إنَّا نجد أَنَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يَقُولُ عنهم: قَالَ كذا، وفي آيةٍ أخرىٰ يَقُول خلافَ هَذَا، لكنه بمَعْناه ممَّا يدلُّ علىٰ: أَنَّ الله تعالىٰ نَقَل عنهم ما نقلَ بالمَعْنىٰ، وهَذَا لا إشكالَ فيه.

أما الحَدِيثُ الأخيرُ: فهو أَنَّ الرَّسولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يَقْرأ سورةَ الفتح أو من سورتها حين دخلَ مكَّة إشارةً إِلَىٰ أَنَّ هَذَا الفتح المذكور هو فتح مكَّة، وقَدْ جاء ذكر الفتح في القرآن في عدَّة مواضعَ، منها قَوْل اللهِ تعالىٰ: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا﴾ [الفتح:١]،

والمُرَاد به: فتح مكَّة، ومنها قَوْل اللهِ تعالىٰ: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ﴾ [النصر:١]، والمُرَاد به: فتح مكَّة، ومنها قَوْل اللهِ تعالىٰ: ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ﴾، والمُرَاد به: صُلْح الحُدَيبية عَلَىٰ القول الرَّاجح، والَّذِي يعين هَذَا المعنىٰ السِّياقُ أو الوقائعُ.

وفِي هَذَا الحَدِيث دليلٌ علىٰ: جَوازُ تَرْجيع القرآن، وهل هو سُنَّة؟ قَالَ بعضُ العُلمَاء: إنَّه سُنَّة، وقَالَ بعضُ العُلمَاء: إنَّه ليس بسُنَّة، وأَنَّ النَّبيَّ ﷺ كان يُرجِّع؛ لأَنَّ الناقةَ تمشي به، فهُوَ باهتزازه يحصل منه هَذَا التَّرجيع، ولكن الظَّاهر هو الأوَّل: أَنَّه يُرجِّعه قصدًا، لا من أجل أَنَّ النَّاقةَ تهتزُّ به، فيُرجِّع قَوْله، وإِذَا كان كذَلِكَ، فهُوَ دليلٌ عَلَىٰ جواز تَرْجيع القرآن.

وهل من ذَلِكَ ما يُفعل الآنَ فِي بعض المساجد ممَّا يُسمَّىٰ بالصَّدَىٰ؟

أنا لَمْ أَسْمَع القراءة بالصَّدىٰ، لكن يَقُولُونَ لي: إنَّ بعضَ النَّاس يَجْعلون صدًىٰ فِي مُكبِّر الصَّوت إِذَا سمعتَهُ كأَنَّه طبلٌ يُقْرع عَلَيك، فهَذَا الظَّاهرُ أَنَّه يُغيِّر تَرْكيب القرآن، ويُحوِّله إِلَىٰ أَنْ يجعلَ القرآن كأَنَّه أغانٍ.

ومَعْنىٰ التَّرجيع: أنَّ تكرارَ الحرف، يعني مثلًا إِذَا قَالَ: أعوذ بالله من الشَّيْطَان الرجيم، يقول: أع أع أع، وآ وآ وآ؛ يعني: إِذَا قَالَ: الشَّيْطَان الرجيم، قَالَ: م م م.

والتَّرجيع: أَنَّه يُرجِّع الحرف حَتَّىٰ يكون كالمكرَّر، ولهَذَا يقول: آآآ.

الظَّاهر: أَنَّ الَّذي يصحُّ التَّرجيع فيه هو حرف المدِّ، كقَوْله تعالىٰ بهَذِهِ الصُّورة: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ۝١ لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ﴾ [الفتح:١، ٢]، يَعْني: الَّذي يحتاج إِلَىٰ التَّرجيع، هو حرف المدِّ، وغير المدِّ لا يصلح.

قَالَ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«قَوْله: «كَيْفَ كَانَ تَرْجِيعه؟ قَالَ: آ آ آ ثَلَاث مَرَّات». قَالَ ابْنُ بَطَّال: فِي هَذَا الحَدِيثِ إِجَازَة القِرَاءَة بِالتَّرْجِيعِ وَالأَلْحَان المُلَذِّذَة لِلْقُلُوبِ بِحُسْنِ الصَّوْت، وَقَوْل مُعَاوِيَة: «لَوْلَا أَنْ يَجْتَمِع النَّاس»، يُشِير إِلَىٰ أَنَّ القِرَاءَةَ بِالتَّرْجِيعِ تَجْمَع نُفُوسَ النَّاس إِلَىٰ الإِصْغَاء، وَتَسْتَمِيلها بِذَلِكَ حَتَّىٰ لَا تَكَاد تَصْبِر عَن اسْتِمَاع التَّرْجِيع المَشُوب بِلَذَّةِ الحِكْمَة المُهَيِّمَة، وَفِي قَوْله: آ، بِمَدِّ الهَمْزَة وَالسُّكُوت دِلَالَة عَلَىٰ أَنَّه صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُرَاعِي فِي قِرَاءَته المَدَّ وَالوَقْف. انْتَهَىٰ.

وَقَدْ تَقَدَّمَ شَرْح هَذَا كُلِّه فِي أَوَاخِر فَضَائِل القُرْآن فِي بَاب التَّرْجِيع.

وَقَالَ القُرْطُبِيُّ: يَحْتَمِل أَنْ يَكُون حِكَايَة صَوْته عِنْد هَزِّ الرَّاحِلَة كَمَا يَعْتَرِي رَافِع صَوْته إِذَا كَانَ رَاكِبًا مِن انْضِغَاط صَوْته وَتَقْطِيعه لأَجْلِ هَزِّ المَرْكُوب، وَبِالله التَّوْفِيق.

قَالَ ابْن بَطَّال: وَجْه دُخُول حَدِيث عَبْد الله بْن مُغَفَّل فِي هَذَا البَاب أَنَّه صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ أَيْضًا يَرْوِي القُرْآنَ عَنْ رَبِّه.. كَذَا قَالَ. وَقَالَ الكرْمَانِيُّ: الرِّوَايَة عَن الرَّبِّ أَعَمُّ مِنْ أَنْ تَكُونَ قُرْآنًا أَوْ غَيْره بِدُونِ الوَاسِطَة وَبِالوَاسِطَةِ، وَإِنْ كَانَ المُتَبَادِر هُوَ مَا كَانَ بِغَيْرِ الوَاسِطَة، وَالله أَعْلَم.

قَوْله: «فَرَجَّعَ فِيهَا»: بِتَشْدِيدِ الجِيم، أَيْ: رَدَّدَ الصَّوْت فِي الحَلْق، وَالجَهْر بِالقَوْلِ مُكَرَّرًا بَعْد خَفَائِهِ، وَوَقَعَ فِي رِوَايَة آدَم عَنْ شُعْبَة، وَهُوَ يَقْرَأ «سُورَة الفَتْح أَوْ مِنْ سُورَة الفَتْح قِرَاءَة لَيِّنَة يُرَجِّع فِيهَا»، أَخْرَجَهُ فِي فَضَائِل القُرْآن أَيْضًا» اهـ.

قال الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

أَمَّا عن سورة الفتح فيقُولُونَ بأَنَّها نزلت عَلَىٰ النَّبِيِّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بعد صلح



الحديبية، وقَالُوا بأن هَذَا يعني أنَّ قريشًا أقرَّت بكيان المُسْلِمين.

مَسْأَلَة: هل الحَدِيثُ القدُسيُّ لفظُهُ من النَّبيِّ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، ومَعْناه من الله؟

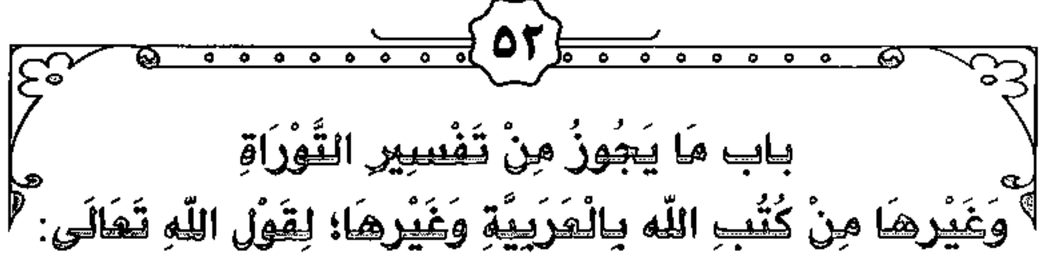
الجَوَاب: نعم.

مَسْأَلَة: ما رأيكُمْ فيمَنْ قَالَ بأَنَّ اللَّفظَ والمَعْنىٰ من الله في الحَدِيثِ القدسيِّ؟

الجَوَاب: الظَّاهر: أنَّ هَذَا صحيحٌ، يَعْني: قيلَ به، ولكن نَحْن لا نَقولُ بذَلِكَ؛ لِأَنَّه لو كان لفظُهُ ومَعْناه من الله، لزمَ أَنْ يثبتَ له حُكْمُ القرآن؛ لأَنَّ الشَّريعة الإسلاميَّة لا تُفرِّق بَيْن مُتَماثلين، وإِذَا كان لفظُهُ من الله، لَزِمَ أَنْ يكونَ معجزًا؛ لِأَنَّه يكونُ كلامَهُ، وكلامُهُ من صفاتِهِ، وصفاتُهُ لا يمكن أن يماثلها شيءٌ من الصفات، هَذَا الَّذي جعلنا نُرجِّح هَذَا القول، وأمَّا عندما نَسُوق الحَدِيث نَقولُ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، قَالَ اللهُ تَعَالىٰ، ولا نَقولُ: قَالَ بالمعنىٰ، ولكن نرويه كما روي، لكن لَوْ سأَلَ سائلٌ: ما الفرقُ بَيْن كذا وكذا؟ فلا بُدَّ أن نُفرِّق.



❑ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:



٥٢

بابِ مَا يَجُوزُ مِنْ تَفْسِيرِ التَّوْرَاةِ وَغَيْرِهَا مِنْ كُتُبِ اللهِ بِالْعَرَبِيَّةِ وَغَيْرِهَا؛ لِقَوْلِ اللهِ تَعَالَى:

﴿فَأْتُوا۟ بِٱلتَّوْرَىٰةِ فَٱتْلُوهَآ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ﴾ [آل عمران:٩٣]

الشَّرح

قَوْله: «باب مَا يَجُوزُ مِنْ تَفْسِيرِ التَّوْرَاةِ وَغَيْرِهَا»: التَّوراة باللُّغة العِبْريَّة، والإنجيل باللُّغة السِّريانيَّة، واللُّغةُ العبريَّة قريبةٌ من اللُّغة العربيَّة كما قَالَ ذَٰلِكَ شيخُ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ولهَذَا تعلَّمها زَيْد بْن ثابتٍ، أي: تَعلَّم العِبْريَّة في ستةَ عشرَ يومًا، أمرَه النَّبيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يتعلَّم لغةَ اليهود ليقرأَ كُتُبهم إِذَا وَردتْ إِلَىٰ النَّبيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وليكتب لهم ما يردُّه عَلَيهم النَّبيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فتعلَّمها في ستَّة عشرَ يومًا(١). قَالَ شيخ الإسلام: لِأَنَّها قريبةٌ من اللُّغة العربيَّة.

وظاهرُ كَلَام البخاريِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ حيث قَالَ: «وغَيْرِها من كُتُب الله بالعربيَّة»، وغيرها أَنَّه يجوز أن نُفسِّر القرآنَ بغير العربيَّة، وهَذَا هو التَّرجمة المعنويَّة، فتَرْجمةُ القرآن ترجمةٌ معنويَّةٌ جائزةٌ، بَلْ واجبةٌ لمَنْ لا يفهمه إِلَّا بذَلِكَ، وأمَّا ترجمة القرآن ترجمةً لفظيَّةً، فإِنَّ هَذَا لا يمكن فضلًا عن كونه جائزًا، أو غير جائزٍ، فهو غير جائزٍ؛

---

(١) أخرجه أبو داود (٣٦٤٥) من حديث زيد بن ثابت رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، قال: «أَمَرَنِي رَسُولُ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَتَعَلَّمْتُ لَهُ كِتَابَ يَهُودَ، وَقَالَ: «إِنِّي وَاللهِ مَا آمَنُ يَهُودَ عَلَىٰ كِتَابِي»، فَتَعَلَّمْتُهُ، فَلَمْ يَمُرَّ بِي إِلَّا نِصْفُ شَهْرٍ حَتَّىٰ حَذَقْتُهُ، فَكُنْتُ أَكْتُبُ لَهُ إِذَا كَتَبَ، وَأَقْرَأُ لَهُ إِذَا كُتِبَ إِلَيْهِ»، وقال الألباني: «حسن صحيح».

لِأَنَّه يخرج القرآن عَنْ كونه كَلَام اللهِ، لكن مع ذَلِكَ قَالُوا: إنَّه لا يمكن؛ لأَنَّ اللُّغة العربيَّة تُخَالف غيرها من اللُّغات فِي التَّرتيب والبَلَاغة وغيرها، فلا يُمْكن أن تترجم ترجمةً لفظيَّةً.

ونضرب لهَذَا مثلًا فِي اللُّغة العربيَّة: المضافُ سابقٌ عَلَىٰ المضاف إليه، وفي غيرها بالعكس، وفي اللُّغة العربيَّة الصِّفة متأخِّرة عن الموصوف، وفي غيرها بالعكس، يقَال: عندنا الآن في اللُّغة العاميَّة: «مستودع الكاز»، يُسمُّونه عندنا: «كاز خان» في اللُّغة العرفيَّة، وأصله «خانة كاز»؛ لأَنَّ الخانة بمعنىٰ المستودع، فإِذَا كان الأمرُ كذَلِكَ، وفي اللُّغة العربيَّة حروفٌ للتَّوْكيد، وحروفٌ زائدةٌ للتَّوْكيد، وتقديمٌ وتأخيرٌ لا يوجد في اللُّغات الأخرىٰ، فالتَّرجمة اللَّفظيَّة ممتنعةٌ حسًّا، ممنوعةٌ شرعًا، أَمَّا التَّرجمة المعنويَّة فهي جائزةٌ، بل واجبةٌ لمَنْ يحتاج إِلَىٰ تَفْهيم القرآن بالمعنىٰ؛ لِأَنَّه يجب عَلَينا أن نبلغ القرآن، فإِذَا وَجَب علينا أن نبلغ القرآنَ، وهناك قومٌ لا يَعْرفون اللُّغة العربيَّة، فإنَّنا نترجمه معنىً إِلَىٰ لُغَتهم حَتَّىٰ يفهموه.

وقوله: ﴿قُلْ فَأْتُوا۟ بِٱلتَّوْرَىٰةِ فَٱتْلُوهَآ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ﴾: وَجْه الدِّلَالة من هَذِهِ الآية قَوْله: ﴿فَٱتْلُوهَآ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ﴾، وهُمْ سوف يَتْلونها باللُّغة العربيَّة حَتَّىٰ تفهم.

❁

❑ **قال البخاري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٥٤١] وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو سُفْيَانَ بْنُ حَرْبٍ أَنَّ هِرَقْلَ دَعَا تَرْجُمَانَهُ، ثُمَّ دَعَا بِكِتَابِ النَّبِيِّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَرَأَهُ: «**بِسْمِ الله الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مِنْ**

مُحَمَّدٍ عَبْدِ الله وَرَسُولِهِ إِلَى هِرَقْلَ، وَ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ تَعَالَوۡاْ إِلَىٰ كَلِمَةٖ سَوَآءِۭ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَكُمۡ﴾». الآية.

[أطرافه: ٧، ٥١، ٢٦٨١، ٢٨٠٤، ٢٩٤١، ٢٩٧٨، ٣١٧٤، ٤٥٥٣، ٥٩٨٠، ٦٢٦٠، ٧١٩٦ - تحفة: ٤٨٥٠ - ٣/ ٩]



الشَّاهِد من هَذَا: قَوْله: «دَعَا تَرْجُمَانَهُ»، والمُتَرجم سيُتَرجم كلَّ الكتاب بما فِيهِ الآية، لكن المُتَرجم يُتَرجم مَعْناها، أمَّا لفظها فلا يمكن حسًّا، ولا يجوز شرعًا.

فائدةٌ: لا يُقَاسُ عَلَىٰ تَرْجمة القرآن روايتُهُ بالمعنىٰ، فهو أشدُّ من التَّرجمة، فروايتُهُ بالمَعْنىٰ للقادر عَلَىٰ أَنْ يفهمه بالعربيَّة، لا حاجةَ لها، ولو جَوَّزنا روايته بالمعنىٰ لنقل بالمعنىٰ، وذهب اللَّفظ، أمَّا التَّرجمة فاللفظُ باقٍ، ولا يمكن أن يتغيَّر، وهي ترجمةٌ معنويةٌ كما أنَّنا نُفسِّر القرآنَ بلُغَتنا العاميَّة بالمعنىٰ.

مَسْأَلَة: هل يؤخذ من هَذَا الحَدِيثِ جوازُ إدخال القرآن إِلَىٰ بلاد الكفر؟

الجَوَاب: للدَّعوة، يجوز أن ندعو زعماءَ الكفر بما نكتبُهُ نحن، ونستشهد لذَلِكَ بالآيات، وهناك فرقٌ بين أن يُرْسل المصحف إليهم، أو أن نَدْعوهم ونستشهد للدَّعوة بالآيات.

مَسْأَلَة: هل يمكن أن يقرأ المُصلِّي القرآن في الصَّلاة بالمعنىٰ؟

الجَوَاب: لا يمكنُ، فالصَّلاةُ يجب أن يقرأ الإنسَانُ القرآنَ فيها باللُّغة العربيَّة؛ لِأَنَّه متعَبدٌ بتلاوته، فإنْ لَمْ يستطع، قرأ الذِّكرَ الَّذي يكون بدلًا عن القراءة.



☐ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٥٤٢] حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ، أَخْبَرَنا عَلِي بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ أَهْلُ الْكِتَابِ يَقْرَءُونَ التَّوْرَاةَ بِالْعِبْرَانِيَّةِ، وَيُفَسِّرُونَهَا بِالْعَرَبِيَّةِ لأَهْلِ الإِسْلَامِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لَا تُصَدِّقُوا أَهْلَ الْكِتَابِ، وَلَا تُكَذِّبُوهُمْ، وَ﴿ قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ ﴾** الآية»[1]. [طرفاه ٤٤٨٥، ٧٣٦٢ - تحفة ١٥٤٠٥]

الشَّرح

هَذَا فِيهِ دليلٌ عَلَىٰ: أَنَّه يُمْكن تحريفُ المَعْنىٰ؛ لقَوْله: «وَيُفَسِّرُونَهَا بِالعَرَبِيَّةِ»، فقَالَ: «**لا تُصَدِّقُوا أَهْلَ الكِتَابِ، وَلا تُكَذِّبُوهُمْ**»، ومعلومٌ أَنَّ التَّوراة النَّازلة من عند الله حقًّا يجب أن تُصدَّق، لكنَّ أهل الكتاب حَرَّفوا وبَدَّلوا.. هَذَا من جهةٍ، ومن جهةٍ أخرىٰ ربَّما يُفسِّرون المَعْنىٰ الحقَّ بمعنًىٰ باطلٍ، فهنا يعتري إخبارَ هَؤلَاءِ عن التَّوراة باللُّغة العربيَّة شَيْئان:

الشَّيء الأوَّل: أنَّه ربَّما يكون النَّصُّ المترجم إِلَىٰ العربيَّة مُحرَّفًا.

والشَّيء الثَّانِي: رُبَّما يَكُون النَّصُّ باقيًا عَلَىٰ ما هُوَ عليه، لكن يحرف المعنىٰ، فلهَذَا يجبُ أن يَحْترز الإنسَانُ من أخبار أهل الكتاب، هَذَا وهم في عهد الرَّسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، واليوم أشدُّ، يجب أن نحترزَ من اليهود والنَّصارىٰ فيما يَبثُّونه لنا من أفكارٍ أو غيرها، ويجب أن نَحْترز منهم أشدَّ من احتراز النَّاس منهم في عهد الرَّسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

---

(١) وأخرجه أيضًا: النسائي في «الكبرىٰ» (٦/ ٤٢٦) (١١٣٨٧)، والبيهقي في «الكبرىٰ» (١٠/ ١٦٣) (٢٠٤٠٢)، وفي «شعب الإيمان» (٤/ ٣٠٩) (٥٢٠٧).

□ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٥٤٣] حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: أُتِيَ النَّبِيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِرَجُلٍ وَامْرَأَةٍ مِنَ الْيَهُودِ قَدْ زَنَيَا، فَقَالَ لِلْيَهُودِ: «مَا تَصْنَعُونَ بِهِمَا؟». قَالُوا: نُسَخِّمُ وُجُوهَهُمَا وَنُخْزِيهِمَا. قَالَ: «﴿فَأْتُوا بِالتَّوْرَاةِ فَاتْلُوهَا إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾»، فَجَاءُوا، فَقَالُوا لِرَجُلٍ مِمَّنْ يَرْضَوْنَ: يَا أَعْوَرُ، اقْرَأْ، فَقَرَأَ حَتَّى انْتَهَى عَلَى مَوْضِعٍ مِنْهَا، فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهِ. قَالَ: «ارْفَعْ يَدَكَ»، فَرَفَعَ يَدَهُ، فَإِذَا فِيهِ آيَةُ الرَّجْمِ تَلُوحُ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، إِنَّ عَلَيْهِمَا الرَّجْمَ، وَلَكِنَّا نُكَاتِمُهُ بَيْنَنَا. فَأَمَرَ بِهِمَا فَرُجِمَا، فَرَأَيْتُهُ يُجَانِئُ عَلَيْهَا الْحِجَارَةَ(١).

[أطرافه ١٣٢٩، ٣٦٣٥، ٤٥٥٦، ٦٨١٩، ٦٨٤١، ٧٣٣٢ - تحفة ٧٥١٩]



الشَّاهِد من هَذَا: قَوْله: «﴿فَأْتُوا بِالتَّوْرَاةِ فَاتْلُوهَا﴾»، وهم سَوْف يتلونها علينا بالعربيَّة، وكان الرَّجمُ (رَجْم الزَّاني) حكمًا شرعيًّا في التَّوراة، لكن كَثُر الزِّنا في أشرافهم وَالعِيَاذُ بِاللهِ، فشقَّ عَلَيهم أن يَرْجموا كلَّ يومٍ شريفًا منهم، فقَالَ لهم علماءُ الضَّلال: لا حاجةَ للرَّجم، سَنَضع لكُمْ قانونًا جديدًا، وهو تَسْخيم الوَجْه، والخزي.

وتسخيمُ الوجه يعني: تسويده، والخزي قَالُوا: إنَّهم يُركبون الزَّاني والزَّانية عَلَىٰ حمارٍ، ويجعلون وجه أَحَدهما إِلَىٰ دُبُر الحمار، ووَجْه الثَّانِي إِلَىٰ وجه الحمار، ويَطُوفون بِهِما في الأسواق، ومَعْلومٌ أنَّ هَذَا أهون من الرَّجم، واستمرُّوا عَلَىٰ ذَلِكَ، وهم في قلقٍ وخوفٍ؛ لِأَنَّهم يعلمون أَنَّهم مُحرِّفون، فلمَّا بُعث النَّبيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقدم المدينةَ،

(١) وأخرجه أيضًا: أحمد (٢/ ٥) (٤٤٩٨).

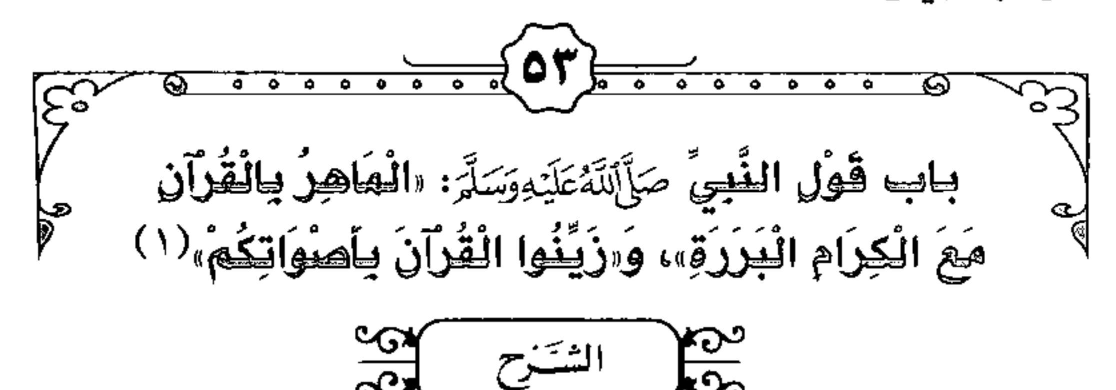
جاءوا إِلَيْه، وقَالُوا: لعَلَّكم تَجدُون عند هَذَا الرَّجل (يَعْني: فرجًا)، وهُمَ مُتلَاعبُونَ يُريدُون أَنْ يأخُذُوا من الرَّسول صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ ما يَرُوق لهم، والبَاقي يَدَعُونَه.

وكان ممَّن أسلم من اليهود (من أَحْبَار اليهود): عبدُ الله بن سلام رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وهو يَعْلم أَنَّ الرَّجمَ واجبٌ عليهم، فدعا بالتَّوراة، فأمر النَّبيُّ صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أن يؤتىٰ بالتَّوراة، والظَّاهر أنَّ هَذَا بمشورةٍ من عبد الله بن سلام؛ لِأَنَّه يعلم، فلمَّا أَتَوا بها، قَالُوا لرجلٍ عندهم أعور: اقرأ يا أعور (وهو: عبد الله بن سوريا)، وسبحان الله! جاء القدرُ مناسبًا للشَّرع، فالأعورُ ما فيه شيءٌ، فَقَرأ هَذَا الأعور -وهَذَا الدجالُ أعورُ، وأكثر مَنْ يتبعه اليهود، فاليهود كلهم عورٌ، وبهم عجزٌ، كلهم خبلٌ- قرأ التَّوراة، ووَضَع يده علىٰ آية الرَّجم من أجل أَلَّا يَطَّلع عليه المُسْلِمون، فقيلَ له: ارفع يَدَك، فلمَّا رفع يده إِذَا آيةُ الرَّجم تَلُوح وَاضِحةً بينةً، فأمر النَّبيُّ -صلَّىٰ اللهُ عَليه وآلِهِ وسلَّم- برجمهما، فرُجمَا، فكانَ الرَّجلُ من شدَّة عشقِهِ للزَّانية، وَحَنانه عليها، كان يَجْنأ عنها الحجارة، أي: يَنْحني عليها من أجل أَلَّا تصيبها الحجارةُ.

وفي هَذَا دليلٌ عَلَىٰ: وُجُوب إقَامة الحدِّ عَلَىٰ اليهود والنَّصارىٰ، لكن إنْ كان ذَلِكَ واجبًا في شَريعَتهم، وكان الشَّيءُ حرامًا، فيجبُ عَلَينا إقَامَة الحُدُود عَلَيهم فيما يَعْتقدون تَحْريمه دون ما يَعْتقدون حِلَّه، فلَوْ شَربوا الخمرَ، فإنَّنا لا نَحدُّهم، لكنَّنا نَمْنعهم من إظْهَار شُرْب الخمر في بلاد المُسْلِمين، أما لَوْ كَانوا في بيتٍ يشربون الخمرَ، فلَا نَتعرَّض لهم؛ لِأَنَّهم يَعْتقدون أنَّه حلالٌ.

كذَلِكَ أيضًا إقامة الحُدُود عليهم واجبةٌ فيما يَعْتقدون تحريمَهُ، لكن عَلَىٰ حُكْمنا نحن إِذَا تَرافَعوا إلينا في مَعْصيةٍ وهُمْ يَعْتقدون أَنَّها معصيةٌ، فإنَّنا نَحْكم عليهم بحُكْمنا، لا بحُكْمهم، قَالَ الله تعالىٰ: ﴿وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ وَٱحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنۢ بَعْضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ﴾ [المائدة:٤٩].

☐ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:



٥٣ باب قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْمَاهِرُ بِالْقُرْآنِ مَعَ الْكِرَامِ الْبَرَرَةِ»، وَ«زَيِّنُوا الْقُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ»(١)

الشَّرح

قَوْله: «باب قَوْل النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْمَاهِرُ بِالقُرْآنِ مَعَ الكِرَامِ البَرَرَةِ»(٢)»: جَزمَ البخاريُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بأنَّ هَذَا قول النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وللحَدِيثِ بقيَّةٌ، وهُوَ: **«والَّذي يَقْرأ القرآنَ ويَتَتَعْتَعُ فيه، وهُوَ عليه شاقٌّ، له أجْرانِ»**، الأجران هما: أجرُ المُعَاناة من التِّلاوة، وأَجْر التِّلاوة، أمَّا الماهر الَّذي يَسْهل عليه القراءة، ويُؤدِّيها بأداءٍ جيِّدٍ، فإنَّه مع السَّفَرة الكرام البررَة الَّذِينَ ذكَرهم الله في قَوْله: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا تَذْكِرَةٌ ۝١١ فَمَن شَآءَ ذَكَرَهُۥ ۝١٢ فِي صُحُفٍ مُّكَرَّمَةٍ ۝١٣ مَّرْفُوعَةٍ مُّطَهَّرَةٍۭ ۝١٤ بِأَيْدِي سَفَرَةٍ ۝١٥ كِرَامٍۭ بَرَرَةٍ﴾ [عبس:١١ - ١٦].

وقَوْله: «وَزَيِّنُوا القُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ»، قَالَ بعضُ العُلَمَاء: إنَّ هَذَا الحَدِيثَ عَلَىٰ القلب، والمعنىٰ: زَيِّنوا أصْوَاتكم بالقرآن؛ وذَلِكَ لأَنَّ القرآنَ حسنٌ؛ سواءٌ قُرِئ بأصواتٍ جميلةٍ، أو بغَيْر جميلةٍ، ويَكُون المَعْنىٰ: زَيِّنوا أَصْواتكم بالقرآن، يعني: اجْعَلوا أَصْوَاتكم بالقُرْآن حسنةً جميلةً في الأداء والنُّطق، وغير ذَلِكَ، ويحتمل المَعْنىٰ: زَيِّنوا القرآنَ بأَصْواتكم، أي: زَيِّنوا القراءةَ بأَصْوَاتكم، بمَعْنىٰ أن تقرءوا بأصواتٍ جميلةٍ؛ لأَنَّ القرآنَ إِذَا كان بأصواتٍ جميلةٍ يتلذَّذ الإنسَانُ له أَكْثر ممَّا إِذَا كان بالعكس.

---

(١) أخرجه أبو داود (١٤٦٨) من حديث البراء رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وصححه الألباني في «المشكاة» (٢١٩٩).

(٢) أخرجه مسلم (٧٩٨) من حديث عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا.



❑ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٥٤٤] حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيم بْنُ حَمْزَة، حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ يَزِيدَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيم، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّه سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «مَا أَذِنَ الله لِشَيْءٍ مَا أَذِنَ لِنَبِيٍّ حَسَنِ الصَّوْتِ بِالْقُرْآنِ يَجْهَرُ بِهِ»(١).

[أطرافه ٥٠٢٣، ٥٠٢٤، ٧٤٨٢ - تحفة ١٤٩٩٧]



الشَّرح

قَوْله: «أَذِنَ»، بمَعْنَىٰ: اسْتمَعَ من الأذَن، وهُوَ الاستماعُ، يَعْني: أَنَّ الله عَزَّوَجَلَّ لا يَسْتمع إِلَىٰ شيءٍ مثلما يَسْتمع إِلَىٰ نبيٍّ حسن الصَّوت يقرأ القرآن يَجْهر به، فمَنْ هَذَا النَّبيُّ؟ هل هو رَسُولُ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أو نبيٌّ آخر؟ نَقولُ: عبارة «النبيِّ» نكرةٌ، فيحتمل أَنَّه الرَّسُول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ويحتمل أَنَّه داود أو غَيْره من الأَنْبِيَاء الَّذِينَ أَعْطَاهم اللهُ صوتًا حسنًا، وعَلَىٰ كُلِّ حَالٍ، فهُوَ يدلُّ عَلَىٰ أَنَّه ينبغي للإنسان أن يُحسِّن صوتَهُ بالقرآن؛ لِأَنَّه كُلَّما حَسَّن صوته، كانَ اللهُ إليه أسمع.

يقول القسطلاني في الشَّرح: والنَّبيُّ جنسٌ شائعٌ في كلِّ نبيٍّ، فالمُرَاد بالقرآن القراءةُ، ثمَّ قَالَ: وَلَا يَجُوز أن يختلسَ مع الإصغاء، إذْ هو مستحيلٌ عَلَىٰ الله.

لكن قَوْله: المُرَاد به: «القراءة»، فيه نظرٌ، وكما تعلمون «نبي» نكرةٌ في سياق «ما أذن لنبيٍّ» في سياق الإِثْبَات، أو في سياق النَّفْي، لكنها لا تختصُّ بالرَّسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا أن نَقُولَ: أمَّا في الدُّنيا فلا يتصوَّر هَذَا إِلَّا بالنَّبيِّ مُحمَّدٍ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ لأنَّ غيره من

---

(١) وأخرجه أيضًا: مسلم (٧٩٢).

الأَنْبِيَاء قَدْ هلكوا، أمَّا في الجَنَّة فيحتمل أَنَّ الله عَزَّوَجَلَّ يأمر نبيًّا حَسَنَ الصَّوت أن يقرأ بالقرآن، فيَسْتمع له.

مَسْأَلَة: حَديثُ أَبي مُوسَىٰ عندما كَانَ النَّبيُّ صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ يَسْتمع إليه وهو لا يدري، قَالَ له عندما انْتَهَىٰ من القراءة: «لو أَعْلَمُ أَنَّك تستمع لحَبَّرتُهُ لك تحبيرًا».. فيما معناه.

ما المَقْصودُ من الحَدِيثِ؟

الجَوَاب: المَقْصود أَنَّ الرَّسولَ صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ استمع إِلَىٰ قِرَاءة أَبي مُوسَىٰ الأشعريِّ، فقَالَ له: «لقَدْ أوتيتَ مزمارًا من مَزَامير آل داودَ»، فقَالَ: أَوَسمعتَ يا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «نَعمْ». قَالَ: لو علمتُ لحَبَّرتُهُ لك تحبيرًا[1]، أي: حَسَّنته تحسينًا، يعني: أكثر من قراءته.

فقَالَ السَّائل: أَلَا يدخل هَذَا في الرِّياء؟

الجَوَاب: لا، ما هو رياءٌ، فهُوَ لا يريدُ أن يتعبَّد للَّذي يمدحه، لكن يريد أن يُدْخل السُّرورَ والتَّلذُّذ بالقرآن عَلَىٰ أخيه، وهَذَا يُحْمد عليه الإِنْسَانُ.

وقَوْله: «حَسَنِ الصَّوْتِ بِالقُرْآنِ يَجْهَرُ بِهِ»؛ لأَنَّ الجهرَ وتحسينَ الصَّوْت من فِعْلِ الإِنْسَان.

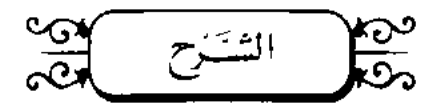
---

(١) أخرجه البيهقي في «الكبرى» (٣/ ١٨) (٤٧٠٨) من حديث أبي موسىٰ رَضِيَاللَّهُعَنْهُ، وأصله عند البخاري ومسلم بدون قول أبي موسىٰ.

❑ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٥٤٥] حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، وَعَلْقَمَةُ بْنُ وَقَّاصٍ، وَعُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ اللهِ عَنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ حِينَ قَالَ لَهَا أَهْلُ الإِفْكِ مَا قَالُوا -وَكُلٌّ حَدَّثَنِي طَائِفَةً مِنَ الْحَدِيثِ- قَالَتْ: فَاضْطَجَعْتُ عَلَى فِرَاشِي، وَأَنَا حِينَئِذٍ أَعْلَمُ أَنِّي بَرِيئَةٌ، وَأَنَّ اللهَ يُبَرِّئُنِي، وَلَكِنْ -وَاللهِ- مَا كُنْتُ أَظُنُّ أَنَّ اللهَ يُنْزِلُ فِي شَأْنِي وَحْيًا يُتْلَى، وَلَشَأْنِي فِي نَفْسِي كَانَ أَحْقَرَ مِنْ أَنْ يَتَكَلَّمَ اللهُ فِيَّ بِأَمْرٍ يُتْلَى، وَأَنْزَلَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلْإِفْكِ﴾ الْعَشْرَ الآيَاتِ كُلَّهَا.

[أطرافه ٢٥٩٣، ٢٦٣٧، ٢٦٦١، ٢٦٨٨، ٢٨٧٩، ٤٠٢٥، ٤١٤١، ٤٦٩٠، ٤٧٤٩، ٤٧٥٠، ٤٧٥٧، ٥٢١٢، ٦٦٦٢، ٦٦٧٩، ٧٣٦٩، ٧٣٧٠، ٧٥٠٠ - تحفة: ١٦١٢٦، ١٦٣١١، ١٧٤٠٩، ١٦٧٠٨ - ٩/١٩٤]



الشرح

هَذَا من فَضَائل عائشةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا؛ حيث ثِقتُها بالله عَزَّوَجَلَّ، وأَنَّ الله تَعَالَىٰ سيُبرِّؤها، أَوْ يرىٰ الرَّسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّها بريئةٌ؛ ذَلِكَ من أَجْل الدِّفاع عن فراش رَسُول اللهِ صلَّىٰ اللهُ عَليه وآلِه وسلَّم، وهَذَا هو الَّذي وقع، وَلَكن هي ظنَّت أَنَّ الله تعالىٰ يخبر نبيَّه ببراءتها دون أن يُنْزِلَ فيها قرآنًا يُتلىٰ، ولكن الله تعالىٰ أنزل فيها قرآنًا؛ لأَنَّ الأمرَ عظيمٌ.

والشَّاهِد فيها: قَوْله: «وَحْيًا يُتْلَىٰ»، أي: يُقْرأ، والقراءةُ فعلُ القارئ.

مَسْأَلَة: مَاذَا عن تَفْضيل بعض السُّور عَلَىٰ بعضٍ؟

الجَوَاب: أولًا: يجبُ أن نَسْأَلَ سؤالًا عامًّا: هل القرآنُ يَتفَاضَل أو لا؟

نَقولُ: أمَّا باعتبار المتكلِّم به، فإنَّه لا يَتفَاضل؛ لِأَنَّه كلَّه كَلَام اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وأمَّا باعتبار ما يدلُّ عليه، أو موضوع الآية، أو السُّورة، فلا شكَّ أَنَّه يَتفَاضلُ، فأعظمُ سورةٍ في كِتَابِ الله الفَاتحَة، وأَعْظمُ آيةٍ في كتاب الله آيةُ الكرسيِّ، و﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص] تَعْدل ثلث القرآن، فهو يَتفَاضل، لكن باعتبار المُتكلِّم به لا يَتفَاضل؛ لِأَنَّه كَلَامُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

مَسْأَلَة: هل المَجازُ الَّذي في اللُّغة العربيَّة عامَّة، وفي القرآن خَاصَّة؟ فالبَعْضُ يقول: ليسَ في القرآن مجازٌ، فَمَا هو القولُ الصَّواب؟ وهَلْ جاء في الحَدِيثِ الَّذي معنا أنَّ فيه مجازًا؟

الجَوَاب: العُلمَاءُ اخْتلَفوا في المجاز في اللُّغة العربيَّة عَلَىٰ أقوالٍ:

القول الأول: كلُّ جملةٍ في اللُّغة العربيَّة في كلام النَّاس، وكلام الرَّسول، وكَلَام اللهِ، فهي مجازٌ، فكلُّ شيءٍ في اللُّغة مجازٌ حَتَّىٰ إِذَا قلت: قَالَ زيدٌ كذا وكذا، فإنَّه مجازٌ، وهَذَا لا شكَّ أنَّه قولٌ مرفوضٌ.

والقول الثَّانِي: أَنَّه لا مجازَ في اللُّغة إطلاقًا، وهَذَان القَوْلان مُتقَابلان، وهَذَا الأخيرُ اختيارُ شَيْخ الإسْلَام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

والقول الثَّالث: أَنَّه لا مجازَ في القرآن خاصَّة، واللُّغة فيها مجازٌ.

والقول الرابع: المجازُ موجودٌ في القرآن، وموجودٌ باللُّغة.

وأصحُّ الأَقْوال وأقربها للصَّوَاب: قَوْل شَيخ الإسْلَام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ أَنَّه لا مجازَ في اللُّغة، وأنَّ ما ادُّعي فيه المجاز هو بسياقه صار حقيقةً في معناه بحيث لو أراد الإنسَانُ أن يَصْرفه إِلَىٰ معنًىٰ آخر، ما استقام الكَلَامُ، وعَلَىٰ هَذَا فيُقَالُ: هَذَا التَّركيبُ

مستعملٌ في حقيقته الَّتي رُكِّبَ لها.

وأمَّا القول بأنَّ في القرآن مجازًا، فهُوَ ضعيفٌ، وقَدْ ألَّف فيه الشَّيخُ محمَّد الأمين الشِّنقيطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ صاحب تفسير «أضواء البيان» رسالةً في منع المجاز في القرآن، وحقَّ له أن يُؤلِّف في ذَٰلِكَ رسالةً؛ لأنَّ أكبر علامات المجاز صحَّة نَفْيه، ولا يمكن أن يُوجَدَ في القرآن ما يصحُّ نَفْيه.

فمثلًا إِذَا قلت: رأيتُ أسدًا يحمل مسدسًا، فـ«أسد» هنا بمعنىٰ «الرجل الشُّجَاع»، للمخاطب أن يقول لك: هَٰذَا ليس بأسدٍ، فينفيه، فإِذَا قَالَ: ليس بأسدٍ، ونفاه، صحَّ نَفْيه، وليس في القرآن شيءٌ يصحُّ نَفْيه.

فلو قَالَ قائلٌ: في قَوْله تَعَالىٰ: ﴿وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحْمَةِ﴾ [الإسراء:٢٤]، هَلْ يَسْتطيع أحدٌ أَنْ يقولَ: ليس للذُّلِّ جَناحٌ؟ لا يستطيع والله يقول: ﴿جَنَاحَ ٱلذُّلِّ﴾؛ لأَنَّ الله أضاف الجَنَاحَ إِلَىٰ الذُّلِّ، ولم يُضِفْه إِلَىٰ الطير حَتَّىٰ نَقولُ: إنَّ الجناحَ كجناح الطَّير، بل جَنَاح يختصُّ بالذُّلِّ، فالإِنسَانُ مُترفِّعٌ وعزيزٌ، وتُخَيِّل له نفسُهُ أنَّه فوق السَّحاب، فإِذَا قيل: اخفض جَناحَ الذُّلِّ، يعني: اخْفض الجَناحَ الذَّليل، صارَ المَعْنىٰ: تَصاغَر للوَالدَيْن، والشَّيء يَتعيَّن مَعْناه بحَسَب الإِضَافَة.

فالَّذي يظهر لي: ما ذَهَب إِلَيْه شَيْخُ الإسلام ابن تيمية أنَّه لا مجازَ، وأَنَّ الكَلَامَ إِذَا دلَّ عَلَىٰ معناه الَّذي أريد به، فهُوَ حَقيقةٌ فيه، ولا يصحُّ نَفْيه عن المُرَاد به، وهَٰذِهِ المَسْأَلَة مبسوطةٌ في أُصُول الفِقْهِ، ولَم يَقْتصر القَائلون بالمَجَاز عَلَىٰ الحدود، بل تَجَاوزوها حَتَّىٰ جعلوا كلَّ صفةٍ أَضَافها اللهُ إِلَىٰ نفسه، فهي مجازٌ، فقَالُوا: «استوىٰ عَلَىٰ العرش»، مجازٌ عن الاستيلاء عليه، وقَوْله: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة:٦٤]،

فاليَدَان مجازٌ عن القدرة، أو عن النِّعْمة، وما أَشْبه ذَلِكَ، فصار هَذَا المجازُ -كَمَا قَالَ ابْن القيِّم في «النُّونيَّة»- طاغوتًا يُقصد به هَدْم ما أثبتَهُ الله لنفسِهِ.

وَالرَّأي الَّذي عليه الجُمْهور: أَنَّ المجازَ موجودٌ في القرآن، وفي غَيْره كما أَنَّك لو رجعت إِلَىٰ ما يُكْتب، لوجدت أنَّ أكثرَ الَّذي في الكُتُب الَّتي بأَيْدينا غير كُتُب شيخ الإسلام، وَابْن القيِّم وأَئمَّة الهدىٰ، وَجَدتها كلَّها مبنيَّة عَلَىٰ مَذْهَب الأَشَاعِرَة حَتَّىٰ في النَّحو قَالُوا في قَوْله: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر:٢٢]: هَذَا عَلَىٰ حذف المُضَاف، والتَّقْدير: وجاءَ أمرُ ربِّك، حَتَّىٰ المَذْهَب دَخلَ عَلَىٰ النَّحويِّين.

❑ قال البُخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٥٤٦] حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ أُرَاهُ، عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّىٰ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْرَأُ فِي الْعِشَاءِ: ﴿وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ﴾، فَمَا سَمِعْتُ أَحَدًا أَحْسَنَ صَوْتًا أَوْ قِرَاءَةً مِنْهُ.

[أطرافه ٧٦٧، ٧٦٩، ٤٩٥٢ - تحفة: ١٧٩١]



الشَّاهِد من هَذَا الحَدِيثِ: قَوْله: «أَحْسَنَ صَوْتًا أَوْ قِرَاءَةً مِنْهُ»، و«أو» هنا للتنويع، ولَيْسَتْ للشَّكِّ؛ يعني: أنَّ صوته أحسن الأصوات، وأنَّ قراءته أحسن القراءات، وهنا صوتٌ وقراءةٌ؛ فالقراءةُ: الأداءُ الحسنُ. والصَّوتُ: تَحْسينُ النُّطق بالقرآن، وكَمَا تُشَاهدون من النَّاس مَنْ يَكُون حَسنَ الصَّوت والأداء، ومن النَّاس مَنْ يكون حسنَ الأَدَاء، وليسَ حسنَ الصَّوت، ومن النَّاس مَنْ يكون بالعكس؛ حَسَنَ

الصَّوت، ضعيفًا في الأداء، وخيرُ النَّاس مَنْ كان حسنَ الصَّوت، وحسنَ الأداء، وهَذَا هو الَّذي حَصَل للرَّسُول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وهل نَقولُ: يُؤخَذ من هَذَا الحَدِيثِ اسْتحبَاب قرَاءَة سُورَة ﴿وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ﴾ في العشاء؟

نَعَمْ، ولو واظبَ عَلَيها الرَّسولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لكانت سُنَّةً، أمَّا كونه لم يواظب، فإنَّها جاءت اتفاقًا، وما جاء اتِّفاقًا، فإنَّه لا يُعْتبر مُشرَّعًا بعينه، ولكن مع هَذَا لو قَرأَها الإنسَانُ وهو يشعر أنَّه بذَلِكَ مُتَّبعٌ لرَسُول اللهِ -صلَّىٰ اللهُ عَليه وآلِه وسلَّم- لحصل عَلَىٰ خيرٍ كثيرٍ.

مَسْأَلَة: تسمية العشاء بالعتمة هل هَذَا يجوز؟

الجَوَاب: نَهَىٰ عن هَذَا الرَّسولُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقَالَ: «**لا يغلبنَّكم الأعرابُ عَلَىٰ صلاتكم العشاء يدعونها العتمة، وهي تعتم بالإبل، ولكنها في كتاب الله العشاء**»(١).

❑ **قال البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ:**

[٧٥٤٧] حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ أَبِي بِشْرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُتَوَارِيًا بِمكَّة، وَكَانَ يَرْفَعُ صَوْتَهُ، فَإِذَا سَمِعَ الْمُشْرِكُونَ، سَبُّوا الْقُرْآنَ وَمَنْ جَاءَ بِهِ، فَقَالَ الله عَزَّوَجَلَّ لِنَبِيِّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا﴾.

[أطرافه ٤٧٢٢، ٧٤٩٠، ٧٥٢٥ – تحفة: ٥٤٥١]

(١) أخرجه مسلم (٦٤٤) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

[٧٥٤٨] حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَعْصَعَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّه أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ لَهُ: «إِنِّي أَرَاكَ تُحِبُّ الْغَنَمَ وَالْبَادِيَةَ، فَإِذَا كُنْتَ فِي غَنَمِكَ أَوْ بَادِيَتِكَ فَأَذَّنْتَ لِلصَّلَاةِ، فَارْفَعْ صَوْتَكَ بِالنِّدَاءِ، فَإِنَّه لَا يَسْمَعُ مَدَى صَوْتِ الْمُؤَذِّنِ جِنٌّ، وَلَا إِنْسٌ، وَلَا شَيْءٌ، إِلَّا شَهِدَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ(١).

[طرفاه ٦٠٩، ٣٢٩٦ - تحفة: ٤١٠٥]


الشَّرح

في هَذَا الحَدِيث الثَّانِي دليلٌ عَلَىٰ: أنَّ قراءةَ الإنسَان مَخْلوقةٌ؛ لِأَنَّها فعلُهُ في قَوْله: «فَارْفَعْ صَوْتَكَ بِالنِّدَاءِ».

وفيه دليلٌ علىٰ: استحباب النِّدَاء للواحد إِذَا كان في البادية، فإنَّه يُؤَذِّن استحبابًا لا وجوبًا.

وفيه أيضًا: أنَّ ما يسمعُهُ (أي: الأذان) من الإنس والجنِّ والشَّيء، أيِّ شيءٍ يكون من شجرٍ، أو حجرٍ، أو مدرٍ، أو جبالٍ، أو رمالٍ، فإنَّه يشهد له يَوْم القِيَامَة؛ لقَوْل اللهِ تعالىٰ: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ﴿٤﴾ بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾ [الزلزلة: ٤، ٥].

مَسْأَلَة: هل يَجُوز بالنِّسبة لمُنَاسبة الحَدِيثِ للباب أَنَّ الجهرَ بالقراءة من التَّحْسين؟

الجَوَاب: لَا، هُوَ كما قلنا لكم أوَّلًا: إنَّ البخاريَّ رَحِمَهُ اللَّهُ ساق هَذِهِ الأَدِلَّة

---

(١) وأخرجه أيضًا: النسائي (٦٤٤)، وابن ماجه (٧٢٣).

الكثيرة لإِثْبَات أنَّ صوتَ القارئ من فعلِهِ يكون مَخْلوقًا.

مَسْأَلَة: قَوْله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الحَدِيث لأبي موسىٰ: «**لقد أوتيتَ مزمارًا من مزامير آل داود**»، يدلُّ عَلَىٰ أَنَّ المزاميرَ كانت في عَهْد داود عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فهَلْ كانت مباحةً (يَعْني: كان يستعملها)؟

الجَوَاب: قصده أَنَّ أَصْواتَهم جميلةٌ جَذَّابة بالزَّبور، وليسَ قصدُهُ المَزَامير الَّتي هي آلة اللَّهو، وأبو موسىٰ ليس معه مِزْمارُ لهوٍ، فشبه الصَّوْت في الجَمَال بالمزمار، وهَذَا لا يدلُّ عَلَىٰ جَوَاز ذَلِكَ.

❑ **قال البُخاري رَحِمَهُ اللَّهُ:**

[٧٥٤٩] حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَرَأْسُهُ فِي حَجْرِي وَأَنَا حَائِضٌ.

[طرفه: ٢٩٧ – تحفة: ١٧٨٥٨]



الشَّاهِد: قَوْله: «يَقْرَأُ القُرْآنَ»، فأضافت الفعلَ إليه.

وفي هَذَا الحَدِيث من الفقه دليلٌ علىٰ: جَوَاز قراءة القرآن والإنسَانُ مُتَّكِئٌ أو مضطجعٌ؛ لِأَنَّها في بَعْض ألفاظ الحَدِيث قَالَت: «كان يَتَّكِئ في حَجْري ويقرأ القرآنَ».

وفيه دليلٌ علىٰ: أَنَّ الحائضَ لَيْسَتْ بنجسةٍ.

وفيه أيضًا دليلٌ علىٰ: جَوَاز استماع الحائض لقراءة القرآن، وَلَكن هَلْ لها أن

تقرأ القرآنَ هي بنفسها؟

نَقولُ: في هَذَا خلافٌ بين العُلمَاء، وليس فيه عَن النَّبِيِّ -صلَّىٰ اللهُ عَليه وآلِه وسلَّم- سُنَّةٌ صحيحةٌ صريحةٌ تدلُّ عَلَىٰ تَحْريم قراءَة القرآن عَلَىٰ الحائض، وعَلَىٰ هَذَا فنَقولُ: الأفضلُ ألَّا تقرأَ القرآنَ طلبًا للثَّواب، وأَنْ تَقْرأه لدَفْع السُّوء، أو لمُرَاجعة ما حفظت، وَمَا أشبه ذَلِكَ؛ يعني: تَقْرؤه عند الحَاجَة، وهَذَا قولٌ وسطٌ بين مَنْ يقول: إنَّه يَجُوز لها أن تقرأ من القرآن ما شاءت لعَدَم وجود دليلٍ يدلُّ عَلَىٰ المنع، وبَيْن مَنْ يَقُول: إنَّها لا تقرأ شيئًا من القرآن.

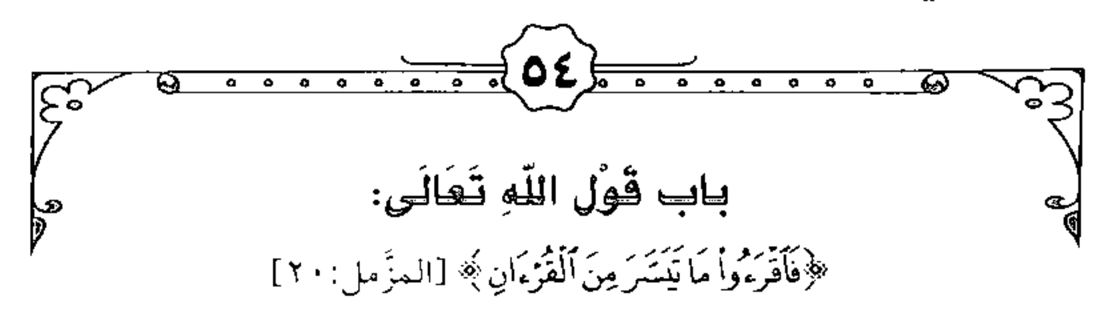
فالصَّوابُ: أنَّ هَذَا يَنْبغي أن يحتاطَ الإنسَانُ فيه، فَمَا احتاجَتْ إِلَىٰ قراءتِهِ لحِفْظِ القرآن، أو أَوْرَاد تَقْرؤها في اللَّيل أو في النَّهار، أو لتَعْليم أبنائها، أو لتَعلُّمها، فهَذَا لا بأس به، أمَّا لمُجرَّد الأجر والثَّواب، فالأَوْلَىٰ ألَّا تقرأ؛ لأنَّ فيه أحاديث، لكنَّها ضعيفةٌ.

مَسْأَلَة: بالنِّسْبة لقراءة القرآن والتَّطويل -مثلًا- في صلاة الفجر، أو في صلاة المغرب، فهَذَا أحيانًا قَدْ ينفر العوام، فهَلْ يَأْثم الإمامُ إِذَا تركه؟

الجَوَابُ: نَقولُ: إِذَا علمهم، وقَالَ: هَذِهِ السُّنَّة، والأجرُ بيني وبينكم، وكُلُّنا سنُؤجَر عَلَىٰ هَذَا، فإنَّهم لن ينفروا، أمَّا أن يُطوِّل بهم -وَلَاسيَّما إنْ كان ذَلِكَ بعد إمامٍ يُخفِّف- فالنُّفُور حاصلٌ لا شكَّ.



❑ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:



٥٤

باب قَوْل اللهِ تَعَالَى:

﴿فَٱقۡرَءُواْ مَا تَيَسَّرَ مِنَ ٱلۡقُرۡءَانِ﴾ [المزمل: ٢٠]

[٧٥٥٠] حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، حَدَّثَنِي عُرْوَةُ أَنَّ المِسْوَرَ بْنَ مَخْرَمَةَ، وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَبْدٍ الْقَارِي، حَدَّثَاهُ أَنَّهمَا سَمِعَا عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ يَقُولُ: سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ حَكِيمٍ يَقْرَأُ سُورَةَ الْفُرْقَانِ فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَاسْتَمَعْتُ لِقِرَاءَتِهِ، فَإِذَا هُوَ يَقْرَأُ عَلَى حُرُوفٍ كَثِيرَةٍ لَمْ يُقْرِئْنِيهَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَكِدْتُ أُسَاوِرُهُ فِي الصَّلاة، فَتَصَبَّرْتُ حَتَّى سَلَّمَ، فَلَبَبْتُهُ بِرِدَائِهِ، فَقُلْتُ: مَنْ أَقْرَأَكَ هَذِهِ السُّورَةَ الَّتِي سَمِعْتُكَ تَقْرَأُ؟ قَالَ: أَقْرَأَنِيهَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. فَقُلْتُ: كَذَبْتَ، أَقْرَأَنِيهَا عَلَى غَيْرِ مَا قَرَأْتَ. فَانْطَلَقْتُ بِهِ أَقُودُهُ إِلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقُلْتُ: إِنِّي سَمِعْتُ هَذَا يَقْرَأُ سُورَةَ الْفُرْقَانِ عَلَى حُرُوفٍ لَمْ تُقْرِئْنِيهَا. فَقَالَ «**أَرْسِلْهُ، اقْرَأْ يَا هِشَامُ**»، فَقَرَأَ الْقِرَاءَةَ الَّتِي سَمِعْتُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**كَذَلِكَ أُنْزِلَتْ**»، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**اقْرَأْ يَا عُمَرُ**»، فَقَرَأْتُ الَّتِي أَقْرَأَنِي، فَقَالَ: «**كَذَلِكَ أُنْزِلَتْ، إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ، فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ**»(١).

[أطرافه ٢٤١٩، ٤٩٩٢، ٥٠٤١، ٦٩٣٦ - تحفة: ١٠٦٤٢، ١٠٥٩١ - ٩/١٩٥]

---

(١) وأخرجه أيضًا: مسلم (٨١٨).

الشَّـرح

هَذِهِ القصَّةُ فيها فوائدُ عظيمةٌ:

أولًا: فيها قُوَّة عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

وثانيًا: أنَّ انْفعَالَ الإنسَان في صلاتِهِ لشيءٍ سمعه، لا يُؤثِّر في الصَّلاة، يعني: سمع شيئًا يُفْرح ففرحَ وهو في الصَّلاة، أو سمعَ شيئًا يُحْزن، فحزن وهو في الصَّلاة، أو شيئًا يُغْضب فغضبَ، كلُّ هَذَا جائزٌ؛ الدَّليلُ قَوْلُهُ: «فَكِدْتُ أُسَاوِرُهُ في الصَّلاة، فَتَصَبَّرْتُ».

قَوْله: «أُسَاوِرُهُ»، يعني: أُمْسك به. «في الصَّلاة»، لكن تَصبَّرت حَتَّىٰ خرج.

وفيها أيضًا: أنَّه لا يَنْبغي للإنسان أن يَتسرَّع فيما دون الأهمِّ؛ لأنَّ بَقَاءه في صلاته أهمُّ من مُسَاورته إيَّاه.

وفيه دليلٌ علىٰ: جَوَاز تَلْبيب الإنسَان بردائِهِ، يعني: يأخذ بلُبَّته، والرِّداءُ معروفٌ عَلَىٰ الكَتفَيْن، فيأخذ بلُبَّته ويَنْصرف به.

وَفِيهِ أيضًا دليلٌ علىٰ: جَوَاز الإنْكَار بالقَوْل وبالفِعْلِ؛ لقَوْله: «فَقُلْتُ: مَنْ أَقْرَأَكَ هَذِهِ؟».

وفيه أيضًا دليلٌ علىٰ: مَسْأَلَةٍ مهمةٍ، وهي أنَّ مَنْ أنكرَ شيئًا من القرآن وهو جاهلٌ، لا يَكْفر به؛ لأنَّ عمرَ أنكرَ القراءةَ الَّتي قرأها هشامٌ[1]، وقَالَ: «كذبتَ»، وهَذِهِ فرعٌ من فُرُوع المَسْأَلَة السَّابقة الَّتي بَحَثنا فيها، وهي: العذرُ بالجهل، فإنَّه لَوْ جاءَ أحدٌ

---

(١) هو الصحابي الجليل، هشام بن حكيم بن حزام بن خويلد القُرَشِي، صحابي وابن صحابي، أسلَم يوم فتح مكة. لم يتَّخِذ أهلًا ولَا ولدًا، وتوفي قبل وفاة أبيه حكيم بزمن، انظر: «أسد الغابة» (٤/ ٩٩)، «الإصابة» (٦/ ٤٢٢).

وأنكرَ شيئًا من القرآن وهو عالمٌ، فهَذَا كفرٌ. قَالَ العُلمَاءُ: مَنْ أنكر حرفًا واحدًا من القرآن وهُوَ يَعْلم، فإنَّه كافرٌ.. وعمر أنكرَ عدَّة حُرُوفٍ، لكنه كان جاهلًا، ولم يعلم أَنَّ النَّبيَّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أَجَازه.

وفيه أيضًا دليلٌ علىٰ: حُسْن مُعَاملة النَّبيِّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، حَيْث لم يُؤاخِذْ هشامًا بمُجرَّد قول عُمَر حَتَّىٰ استمع ما عنده، واستمع أيضا إِلَىٰ ما عند عمرَ.

وفيه أيضًا دليلٌ علىٰ: إيقان الصَّحابة وإيمانهم، فإنَّ عمرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ لَمْ يَلْحقه الشَّكُّ حين قَالَ الرَّسولُ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ لهشام: «اقرأ»، فقَالَ الرَّسولُ عَلَيْهِٱلصَّلَاةُوَٱلسَّلَامُ: «**كذَلِكَ أُنزلَتْ**»، وكذَلِكَ لعُمَر قَالَ له: «**كذَلِكَ أُنزلَتْ**»، عَلَىٰ خلافِ ما أقرأ هشامًا، ومع ذَلِك لَمْ يَحْصل عنده ريبٌ أو شكٌّ.

وفِيهِ أيضًا من فوائدِهِ: أَنَّ القرآنَ أوَّل ما نزل كان عَلَىٰ سبعة أَحْرفٍ، أي: كَانَ موسعًا فيه حَتَّىٰ إنَّه يوسع لبعض النَّاس في لُغَتهم، أي: يَقْرؤونه بلُغَتهم، لَكنْ بعد ذَلِكَ حَصَره الصَّحابةُ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ عَلَىٰ حرفٍ واحدٍ، وهو لُغَة قريشٍ؛ خوفًا من الفتنة؛ لِأَنَّها وَقَعتْ فعلًا؛ ففي عَهْد عثمانَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ كاد النَّاسُ يَقْتتلون حيث يقرؤه بَعْضُهُمْ عَلَىٰ حرفٍ، والبعضُ الآخرُ عَلَىٰ حرفٍ آخر، ثمَّ جيء إِلَىٰ عثمانَ، وشُكِيَ إليه الأمر، فأَقَام اللَّجنة المَعْروفة لجَمْع القرآن عَلَىٰ حرفٍ واحدٍ.

مَسْأَلَة: الإمامُ إِذَا أخطأَ في الصَّلاة -فِي القِرَاءة- خطأً لا يُسْمَح به، هل يُؤخَذ أو يُسحَب ويُوضَع مكانه أحدٌ غيره؛ استدلالًا بهَذَا الحَدِيثِ؟

الجَوَاب: إِذَا كان يُحيلُ المَعْنىٰ، ورَدَدنا عَلَيه، وَلَكن أَبَىٰ وأصرَّ، فَحِينئذٍ نأخُذُ به، ونردُّه ويُصلِّي مَنْ يقيم القراءةَ، أمَّا إِذَا كان لا يُحيل المَعْنىٰ، فإنَّ أَخْذه يكون به فتنةٌ.

مَسْأَلَة: كَيْفَ جازَ للصَّحَابة أن يَرْفعوا ستَّة الحُرُوف الباقية، ويَجْعلوه عَلَىٰ حرفٍ واحدٍ؟

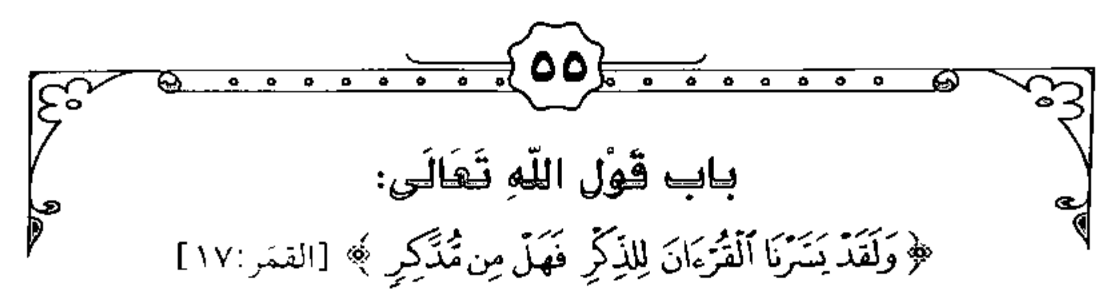
الجَوَاب: إنَّ قراءةَ القرآن عَلَىٰ ستَّة أحرفٍ لَيْسَتْ من باب الوُجُوب، بَلْ هي من بَاب الجائز، وإِذَا خيفَ من الجائز فتنةٌ، فإِنَّه يُتْرك، وإِذَا كان الرَّسولُ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تركَ ما هو مُسْتحبٌّ في بناء الكعبة عَلَىٰ قَوَاعد إِبْرَاهِيم خوفًا من الفتنة[1]، فهَذَا من بَاب أَوْلَىٰ، وإِذَا كان عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَنعَ من رُجُوع المرأة إِلَىٰ زَوْجها إِذَا طَلَّقها ثلاثًا خوفًا من الانْهمَاك في هَذَا الطَّلاق المُحرَّم[2]، فهَذَا كذَلِكَ، وهَذِهِ من السِّياسة الشَّرعيَّة أَنَّه إِذَا كان الشَّيءُ ذريعةً إِلَىٰ ممنوعٍ منه، فإِنَّه يُمْنع.



(١) أخرجه البخاري (١٥٨٣)، ومسلم (١٣٣٣) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَهَا: «أَلَمْ تَرَيْ أَنَّ قَوْمَكِ لَمَّا بَنَوُا الكَعْبَةَ اقْتَصَرُوا عَنْ قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ؟»، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَلاَ تَرُدُّهَا عَلَىٰ قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ؟ قَالَ: «لَوْلا حِدْثَانُ قَوْمِكِ بِالكُفْرِ لَفَعَلْتُ».

(٢) صح عن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه أمضىٰ التطليقات الثلاث في مجلس واحدٍ ثلاثًا، فقد أخرج مسلم (١٤٧٢) من حديث ابن عباس، قال: كان الطلاق علىٰ عهد رسول الله صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة، فقال عمر بن الخطاب: إن الناس قد استعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة، فلو أمضيناه عليهم، فأمضاه عليهم.

□ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:



٥٥ باب قَوْلِ اللهِ تَعَالَى:

﴿ وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ﴾ [القمر: ١٧]

وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**كُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ**». يُقَال: مُيَسَّرٌ: مُهَيَّأٌ.

وَقَالَ مَطَرٌ الوَرَّاقُ: ﴿ وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ﴾، قَالَ: هَلْ مِنْ طَالِبِ عِلْمٍ فَيُعَانَ عَلَيْهِ؟

[٧٥٥١] حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ، قَالَ يَزِيدُ: حَدَّثَنِي مُطَرِّفُ بْنُ عَبْدِ الله عَنْ عِمْرَانَ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُول اللهِ، فِيمَا يَعْمَلُ الْعَامِلُونَ؟ قَالَ: «**كُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ**»(١).

[طرفه: ٦٥٩٦ - تحفة: ١٠٨٥٩]



الشرح

قَوْله تعالى: «﴿ وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ ﴾»: الجُمْلةُ هَذِهِ مُؤكَّدةٌ بثَلَاث مُؤكِّدات كما هو مَعْروفٌ: القَسَمُ، واللامُ، وقَدْ، والتَّيسيرُ: التَّسهيلُ والتَّهيئةُ و﴿يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ ﴾، أي: هَيَّأناه وسَهَّلناه للذِّكْر، والذِّكْرُ بمعنىٰ التَّذكُّر؛ بدليل قَوْله: ﴿فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ﴾، أي: هَلْ من مُتذكِّرٍ، فالإنسَانُ إِذَا راجَعَ القرآنَ ليتذكَّر به، فإنَّ اللهَ تَعالىٰ يُيسِّر له التَّذكُّرَ به، وإِذَا أعرضَ عنه، فإنَّه يُحَالُ بَيْنه وبَيْن الانتفاع به.

---

(١) وأخرجه أيضًا: مسلم (٢٦٤٩).

وقوله: «﴿فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾»، قَالَ مطرٌ الوَرَّاق: «هَلْ مِنْ طَالِبِ عِلْمٍ فَيُعَانَ عَلَيْهِ»؛ لأنَّ طَالبَ العِلْمِ إِذَا طلبه بصدقٍ، فلا بُدَّ أن يتذكَّر، وهنا يقول: «فيُعَانَ» بالفتح؛ لِأَنَّه جوابُ الاسْتفهَام.

قَالَ ابْن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«**قَوْله:** «بَاب قَوْل اللهِ تعَالَىٰ: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ﴿١٧﴾﴾»: قِيلَ: المُرَادُ بِالذِّكْرِ: الادِّكَارُ وَالِاتِّعَاظُ، وَقِيلَ: الحِفْظُ، وَهُوَ مُقْتَضَىٰ قَوْل مُجَاهِدٍ.

قَوْله: «وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**كُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ**»: فَذَكَرَهُ مَوْصُولًا فِي البَاب مِنْ حَدِيث عَلِيٍّ.

قَوْله: «وَقَالَ مُجَاهِدٌ: يَسَّرْنَا القُرْآنَ بِلِسَانِكَ: هَوَّنَّاهُ عَلَيْك»، فِي رِوَايَة غَيْر أَبِي ذَرٍّ: «هَوَّنَّا قِرَاءَته عَلَيْك»، وَهُوَ بِفَتْحِ الهَاء، وَالوَاو، وَتَشْدِيد النُّون مِنَ التَّهْوِين، وَقَدْ وَصَلَهُ الفِرْيَابِيُّ عَنْ وَرْقَاء عَن ابْن أَبِي نَجِيح عَنْ مُجَاهِدٍ فِي قَوْله تَعَالَىٰ: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ﴾، قَالَ: هَوَّنَّاهُ.

قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: تَيْسِيرُ القُرْآن: تَسْهِيله عَلَىٰ لِسَان القَارِئ حَتَّىٰ يُسَارِع إِلَىٰ قِرَاءَته، فَرُبَّمَا سَبَقَ لِسَانه فِي القِرَاءَة، فَيُجَاوِز الحَرْفَ إِلَىٰ مَا بَعْده، وَيَحْذِف الكَلِمَة حِرْصًا عَلَىٰ مَا بَعْدهَا. انْتَهَىٰ. وَفِي دُخُول هَذَا فِي المُرَاد نَظَرٌ كَبِيرٌ.

قَوْله: «وَقَالَ مَطَرٌ الوَرَّاق: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾»، قَالَ: هَلْ مِنْ طَالِب عِلْمٍ فَيُعَانَ عَلَيْهِ، وَقَعَ هَذَا التَّعْلِيقُ عِنْد أَبِي ذَرٍّ عَن الكُشْمِيهَنِيِّ وَحْده، وَثَبَتَ أَيْضًا لِلْجُرْجَانِيِّ عَن الفَرَبْرِيِّ، وَوَصَلَهُ الفِرْيَابِيُّ عَنْ ضَمْرَة بْن زَمْعَة عَنْ عَبْد الله بْن شَوْذَب عَنْ مَطَر، وَأَخْرَجَهُ أَبُو بَكْر بْن أَبِي عَاصِم فِي «كِتَاب العِلْم» مِنْ طَرِيق ضَمْرَة.

حَدِيثُ عِمْرَان بْن حُصَيْنٍ: «قُلْت: يَا رَسُول اللهِ، فِيمَ يَعْمَل العَامِلُونَ؟ قَالَ: «كُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ»، وَهُوَ مُخْتَصَرٌ مِنْ حَدِيثٍ سَبَقَ فِي كِتَابِ القَدَر فِيهِ: «عَنْ عِمْرَان قَالَ: قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُول اللهِ، أَيُعْرَفُ أَهْلُ الجَنَّة مِنْ أَهْل النَّار؟ قَالَ: «نَعَمْ». قَالَ: فَلِمَ يَعْمَل العَامِلُونَ»، وَقَدْ تَقَدَّمَ شَرْحه هُنَاكَ» اهـ.

قال الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

لو قَالَ قائلٌ: القرآنُ المَوْجودُ بَيْن أَيْدينا مَوْجودٌ فيه السَّبعة أَحْرف، وفِعْلُ عثمان إنَّمَا هو دَمْج كلِّ السَّبعة أحرف تحت مصحفٍ واحدٍ، هل هَذَا صحيحٌ؟

الجَوَاب: نَقولُ: هَذَا ليسَ بصحيحٍ؛ لِأَنَّه ثبتَ في «الصَّحِيح»: «**إِذَا اختَلَفْتُمْ أَنْتُمْ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ فِي شَيْءٍ مِنَ القُرْآنِ، فَاكْتُبُوهُ بِلِسَانِ قُرَيْشٍ**»[1]، وهَذَا يدلُّ عَلَىٰ أَنَّه (أَيْ: مصحف عثمان) عَلَىٰ حرفٍ واحدٍ، وهَذَا هُوَ الَّذي جزم به في «مختصر التَّحْرير»[2]، فقَالَ: ومُصْحف عثمانَ أَحَد الحُرُوف السَّبْعة.

---

(١) أخرجه البخاري (٣٥٠٦) من حديث أنس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ عُثمانَ دَعَا زَيْدَ بنَ ثَابِتٍ، وَعَبْدَ اللهِ بنَ الزُّبَيْرِ، وَسَعِيدَ بنَ العَاصِ، وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بنَ الحَارِثِ بنِ هِشَام فَنَسَخُوهَا فِي المَصَاحِفِ، وَقَالَ عُثْمَانُ لِلرَّهْطِ القُرَشِيِّينَ الثَّلَاثَة: «إِذَا اختَلَفْتُمْ أَنْتُمْ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ فِي شَيْءٍ مِنَ القُرْآنِ، فَاكْتُبُوهُ بِلِسَانِ قُرَيْشٍ، فَإِنَّمَا نَزَلَ بِلِسَانِهِمْ، فَفَعَلُوا ذَلِكَ».

(٢) كتاب «مختصر التحرير شرح الكوكب المنير» لابن النجار الحنبلي (المتوفى: ٩٧٢هـ)، هو كتاب في أصول الفقه المقارن، شرح فيه ابن النجار مختصره المسمىٰ «الكوكب المنير» أو «مختصر التحرير» الذي اختصره من كتاب «تحرير المنقول وتهذيب علم الأصول» للقاضي المرداوي (المتوفى: ٨٨٥هـ)، وضم «المختصر» مسائلَ الأصل والأقوالَ الراجحة فيه عند الخاصة، ثم شرح ابنُ النجار نفسه مختصرَه وسمَّاه «شرح الكوكب المنير»، وحوىٰ قواعد علم الأصول وفوائده، وجمع إليها المسائل والفروع الفقهية واللغوية والبلاغية والمنطقية، ونسب الأقوال إلىٰ أصحابها، وقارن بين الآراء وناقش الأدلة، وحدد الراجح منها عند الحنابلة، ومن وافقهم أو خالفهم، فجاء الكتاب مقارنًا في أصول الفقه، ورتب ابن النجار شرحه علىٰ مقدمة في تعريف أصول الفقه وفائدته ومصطلحاته، ثم =

فائدةٌ: ذَكَرنا أَنَّ القراءةَ بقِرَاءةٍ غير المَشْهورة بين العامَّة خطأٌ؛ لأَنَّ العامَّة لا يَعْرفون؛ فمثلًا لَوْ قَرأَ قارئٌ: ﴿يأيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبإ فتثبتوا﴾، نَقُولُ: هَذَا خطأٌ أن تَقْرأها بهَذِهِ الرِّواية أمامَ العامَّة؛ لِأَنَّهم يَنْفرون، وتقلُّ هَيْبتهم للقرآن، ورُبَّما يُلْقي الشَّيْطَانُ في قلوبهم الشُّكُوك، أمَّا فيما بَيْنك وبين نَفْسك، أو مع طَلَبة العِلْم، فلا بأسَ، بَل الأَفْضَلُ لمَنْ كان عنده علمٌ بالقِرَاءَات أَنْ يقرأَ بهَذِهِ مرَّةً، وبهَذِهِ مرَّةً، كما أَنَّ العِبَادَات المُتنوِّعة الأفضلُ فيها أَنْ يفعل هَذِهِ مرةً، وهَذِهِ مرةً حَتَّىٰ يحصلَ عَلَىٰ السُّنَّة في كلِّ وُجُوهها.

وأيضًا: ما دامَ هَذَا الحرفُ المَوْجودُ هو أَحَد الحُرُوف، فالحُرُوفُ الأخرىٰ بمَعْناه، وليسَ مَعْناه أَنَّ فيه تغايرًا في معناه.

وقَوْله: «مُيَسَّرٌ»، أي: عَلَىٰ أَلْسنَة القَوْم قبل أن تَقْوىٰ اللُّغة القرشيَّة، فهُوَ مُيَسَّرٌ بلُغَة القَوْم، يَعْني مثلًا: بعضُ العَرَب يميلُ إمالةً لا تُميلُها قريشٌ، وبعضُ العَرَب يأتي بهاءِ السَّكت، وَلَا تَأْتي بها قريشٌ، وبعضُ العَرَب يأتي باسم الفَاعل عَلَىٰ وجهٍ، وهكذا، أمَّا شيءٌ حُذِفَ من القُرْآن، فهَذَا لَمْ يكن، فمَعْنىٰ القُرْآن واحدٌ بجميع حُرُوفِهِ.

❑ قال البُخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٥٥٢] حَدَّثني مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مَنْصُورٍ وَالْأَعْمَش سَمِعَا سَعْدَ بْنَ عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَليٍّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، عَن النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّه كَانَ فِي جِنَازَةٍ، فَأَخَذَ عُودًا، فَجَعَلَ يَنْكُتُ فِي الْأَرْض، فَقَالَ: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا كُتِبَ مَقْعَدُهُ مِنَ النَّار أَوْ مِنَ الْجَنَّة». قَالُوا: أَلَا نَتَّكِلُ. قَالَ:

=

أعقب المقدمة بثمانية عشر بابًا، وفيها فصول كثيرة، وهو أهم كتب الأصول عند الحنابلة.

«اعْمَلُوا، فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ﴾». الآية(١).

[أطرافه ١٣٦٢، ٤٩٤٥، ٤٩٤٦، ٤٩٤٧، ٤٩٤٨، ٤٩٤٩، ٦٢١٧، ٦٦٠٥ تحفة: ١٠١٦٧]



الشَّرح

هَذَا أيضًا سبقَ، وَالشَّاهِدُ منه: قَوْله: «فَكلٌّ ميسَّرٌ»، وفي لفظٍ آخر: «مُيسَّرٌ لما خُلِقَ له»؛ فأَهْلُ الجنَّة يُيسَّرون لعَمَل أَهْل الجَنَّة، وأَهْلُ النَّار يُيسَّرون لعمل أهْل النَّار، فإِذَا رأيتَ أَنَّ اللهَ قد يَسَّر لَكَ العبَادَات، وسَهَّلها عَلَىٰ نَفْسك، فَاعْلَم أنَّ هَذِهِ بشرىٰ خَيْرٍ، وإِذَا رأيتَ من شخصٍ أَنَّ الله قد عَسَّر عَلَيه العبادَات، فَاعْلَم أنَّ هَذِهِ بُشْرىٰ سوءٍ؛ لأن أَهْلَ الشَّقاوة يُيسَّرون لعَمَل أَهْل الشَّقَاوة.

مَسْأَلَة: لو أنَّ الشَّخْص رَأَىٰ من نفسِهِ أَنَّه يَقُومُ بهَذِهِ العبَادَات لكن بشدَّة وكذا، هل يَدْخل في هَذَا؟

الجَوَاب: لا؛ هَذَا إِذَا كانَ يُجَاهد نفسه عَلَىٰ فِعْلِ العبَادَات، فإنَّها في النِّهاية -إِذَا كانت نيتُهُ خالصةً- سَتكُون مُيسَّرةً له.

مَسْأَلَة: هل كلُّ الجدَال في القرآن كفرٌ؟

الجَوَاب: لَا، المُرَادُ بالجِدَالِ في القُرْآن في صدقِهِ أو عَدَم صدقِهِ، أو صحَّته وعَدَم صحَّته، والمُرَاد بالمُجَادل الَّذي يُحَاول أن يطعنَ في القرآن، فهَذَا هو الكفرُ، أمَّا المُجَادلُ الَّذي يريدُ أَنْ يثبتَ القرآنَ، وَأَنَّه حقٌّ، فهَذَا هو الإيمانُ.

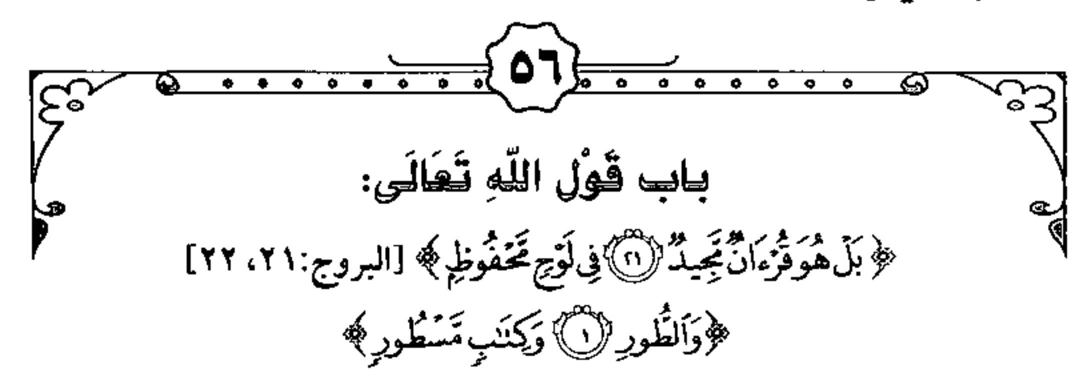
مَسْأَلَة: وهَل التَّأويلُ كذَلِكَ؟

الجَوَاب: التَّأويلُ إِذَا كان له مُسوِّغٌ في اللُّغة العربيَّة، فَلَيسَ بالكُفْر، فقَدْ يتأوَّل الإِنسَانُ الآيَةَ؛ لِأَنَّه لا يعرفُ المَعْنىٰ الصَّحِيح لها.

---

(١) وأخرجه أيضًا: مسلم (٢٦٤٧).

❑ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:



٥٦ باب قَوْلِ اللّهِ تَعَالَى:

﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ۝٢١ فِى لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾ [البروج:٢١، ٢٢]

﴿وَٱلطُّورِ ۝١ وَكِتَٰبٍ مَّسْطُورٍ﴾

قَالَ قَتَادَةُ: مَكْتُوبٌ. يَسْطُرُونَ: يَخُطُّونَ ﴿فِىٓ أُمِّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الزُّخرُف:٤]: جُمْلَةِ الكِتَابِ وَأَصْلِهِ. ﴿مَّا يَلْفِظُ﴾ [ق:١٨]: مَا يَتَكَلَّمُ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا كُتِبَ عَلَيْهِ. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: يُكْتَبُ الخَيْرُ وَالشَّرُّ، ﴿يُحَرِّفُونَهُۥ﴾: يُزِيلُونَ، وَلَيْسَ أَحَدٌ يُزِيلُ لَفْظَ كِتَابٍ مِنْ كُتُبِ الله عَزَّوَجَلَّ، وَلَكِنَّهُمْ يُحَرِّفُونَهُ يَتَأَوَّلُونَهُ عَلَى غَيْرِ تَأْوِيلِهِ. دِرَاسَتُهُمْ: تِلَاوَتُهُمْ. ﴿وَٰعِيَةٌ﴾: حَافِظَةٌ. ﴿وَتَعِيَهَآ﴾: تَحْفَظُهَا. ﴿وَأُوحِىَ إِلَىَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ﴾، يَعْنِي أَهْلَ مَكَّة. ﴿وَمَنۢ بَلَغَ﴾: هَذَا القُرْآنُ، فَهُوَ لَهُ نَذِيرٌ. [٩/١٩٦]



الشَّرح

هَذَا البابُ مشتملٌ عَلَىٰ أشياء مُتعدِّدة:

أولًا: قَوْله: ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ۝٢١ فِى لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾، هَذَا آخرُ سُورَة البُرُوج. قَوْله:﴿هُوَ﴾: الضَّميرُ يَعُود عَلَىٰ القرآن، والـ﴿مَّجِيدٌ﴾: ذو العَظَمة، وإِذَا كان القرآنُ مجيدًا، فمَنْ تَمسَّك به، نالَ المَجْدَ. وقَوْله: ﴿فِى لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ﴾، أي: في اللَّوْح المَحْفوظ عند الله عَزَّوَجَلَّ.

قَوْله: «﴿وَٱلطُّورِ ۝١ وَكِتَٰبٍ مَّسْطُورٍ﴾»: فـ﴿وَٱلطُّورِ﴾: هُوَ الجبلُ المعروفُ

﴿ وَكِتَٰبٖ مَّسۡطُورٖ ﴾، يَعْني: مكتوبٍ، ومَأْخوذ من السَّطْر؛ لأَنَّ الكتابَ يُكْتب عَلَىٰ وَجْه الأسطر.

وما المُرَاد بهَذَا الكتاب المسطور؟

إما أَنَّه اللَّوْح المَحْفوظ، وإمَّا أَنَّه القرآنُ، ويُؤيِّده قَوْله: ﴿ فِي رَقّٖ مَّنشُورٖ ﴾، الرَّقُّ: الجلدُ، وكانوا بالأوَّل يَكْتبون القرآنَ في الجُلُود، وفي عَسيب النَّخل، وَفِي اللِّخاف وهي: حجارةٌ رقيقةٌ مَلْساء، وغير ذَلِكَ. وقَوْله: ﴿وَٱلۡقَلَمِ وَمَا يَسۡطُرُونَ﴾، قَالَ: وما يَخطُّون. ويَسْطرون: يَخطُّون؛ لأَنَّ الخَطَّاطَ يَسْطر المكتوب.

وقَوْله: «﴿فِيٓ أُمِّ ٱلۡكِتَٰبِ﴾»: جُمْلةِ الكتاب وأصلِهِ، وهُوَ يشير إِلَىٰ قَوْله تعالىٰ: ﴿ وَإِنَّهُۥ فِيٓ أُمِّ ٱلۡكِتَٰبِ لَدَيۡنَا لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ ﴾.

وقَوْله: «﴿مَّا يَلۡفِظُ﴾»: ما يَتكلَّم من شيءٍ إلَّا كُتِبَ عليه، يُشيرُ إِلَىٰ قَوْله تَعَالىٰ:﴿مَّا يَلۡفِظُ مِن قَوۡلٍ إِلَّا لَدَيۡهِ رَقِيبٌ عَتِيدٞ﴾. وقَوْله: إلَّا كُتِبَ عَلَيه فيها شيءٌ من القُصُور، ولهَذَا أَرْدَفَها بقَوْله: وقَالَ ابْنُ عبَّاس: يكتبُ الخَيْر والشَّر، وعَلَىٰ هَذَا فيكون قَوْله: ﴿مِن قَوۡلٍ﴾ عامًّا لأَقْوَال الخَيْر وأَقْوال الشَّرِّ، ﴿إِلَّا لَدَيۡهِ رَقِيبٌ﴾، أي: يراقب، و﴿عَتِيدٞ﴾، يَعْني: حاضرٌ لا يغيبُ.

وقَوْله: «﴿يُحَرِّفُونَ﴾: يُزِيلُونَ، وَلَيْسَ أَحَدٌ يُزِيلُ لَفْظَ كِتَابٍ مِنْ كُتُبِ الله عَزَّوَجَلَّ، وَلَكِنَّهُمْ يُحَرِّفُونَهُ: يَتَأَوَّلُونَهُ عَلَىٰ غَيْرِ تَأْوِيلِهِ. دِرَاسَتُهُمْ: تِلَاوَتُهُمْ»:

قَوْله: ﴿يُحَرِّفُونَ﴾، مَأْخوذٌ من التَّحْريف، وهُوَ: صرفُ الشَّيء عن أصلِهِ، يقَال: انْحَرفت الدَّابَّة، أي: انْصَرفَتْ، ويُقَال: حَرَفتْ كذا، أي: صَرَفته، وهُوَ بمَعْنَىٰ التَّغيير والإزالَة عن مَوْضعه؛ لقَوْله:﴿يُحَرِّفُونَ ٱلۡكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾، أي: يُزيلُونَه عن مَوَاضِعِهِ.

وَلَكن، هل التَّحْريفُ لفظيٌّ أو معنويٌّ، أو هَذَا وهَذَا؟

قَدْ يَكُون لفظيًّا، وقَدْ يكون معنويًّا، وقد يكون لفظيًّا معنويًّا، فإِذَا قَالَ القارئُ: «قل أَعُوذ برَبِّ النَّاس»، فهَذَا تحريفٌ لفظيٌّ، لكن لا يتغيَّر به المَعْنىٰ، وإِذَا قَالَ: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف:٥٤]، أي: مَلَكه وقَهَره، فهَذَا تحريفٌ معنويٌّ، وإِذَا قرأَ القارئُ: «وكلم اللهَ موسىٰ تكليما»، فهَذَا تَحْريفٌ لفظيٌّ معنويٌّ، وكلُّه مَذْمومٌ، لَكن أشدُّه التَّحريفُ اللَّفظيُّ المعنويُّ.

وقَوْله: «**وليس أحدٌ يزيل لفظَ كتابٍ من كتب الله عَزَّوَجَلَّ**»، يَعْني: في الغالب، وإِلَّا فإنَّهم (أي: الَّذِينَ حَرَّفوا) ربَّما يُغيِّرون فيَزيدُونَ أو يُنْقصون.

وقَوْله: «﴿دِرَاسَتِهِمْ﴾»، يَعْني: تلَاوَتهم، ما هِيَ درَاسَتهم؟ هَلْ جاءَتْ في القرآن دِرَاستهم؟ نعم، في قَوْله: ﴿وَإِن كُنَّا عَن دِرَاسَتِهِمْ لَغَٰفِلِينَ ۝١٥٦﴾، أَيْ: تلَاوَتهمْ.

وقَوْله: «﴿وَٰعِيَةٌ﴾»، يَعْني بذَلِكَ قَوْله: ﴿وَتَعِيَهَآ أُذُنٌ وَٰعِيَةٌ﴾، أي: حافظة. ﴿وَتَعِيَهَآ﴾: تحفظها.

وقَوْله: «﴿وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ﴾، **يعني: أهل مكَّة**»: يريدُ بذَلِكَ أَنَّ الخطابَ في قَوْله: ﴿لِأُنذِرَكُم﴾، يَعُودُ إِلَىٰ أَهْل مكَّة، و﴿وَمَنۢ بَلَغَ﴾، أي: مَنْ بَلَغه هَذَا القرآن من غير أَهْل مكَّة.

ثـمَّ قَالَ: «**ومَنْ بلغ هَذَا القرآن، فهُوَ له نذيرٌ**».

قَالَ ابْن حجرٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«**قَوْله:** «بَابُ قَوْل اللهِ تَعَالَىٰ: ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ۝٢١ فِى لَوْحٍ مَّحْفُوظٍۭ﴾»: قَالَ

البُخارِيُّ فِي خَلْق أَفْعَال العِبَاد بَعْد أَنْ ذَكَرَ هَذِهِ الآيَة وَالَّذي بَعْدَهَا: قَدْ ذَكَرَ اللهُ أَنَّ القُرْآن يُحْفَظ وَيُسْطَر، وَالقُرْآنُ المُوعَىٰ فِي القُلُوب، المَسْطُور فِي المَصَاحِف، المَتْلُوُّ بِالأَلْسِنَةِ كَلَامُ اللهِ، لَيْسَ بِمَخْلوقٍ، وَأَمَّا المِدَادُ، وَالوَرَقُ، وَالجِلْدُ، فَإِنَّه مَخْلوقٌ.

قَوْله «﴿وَالطُّورِ ۝١ وَكِتَٰبٍ مَّسْطُورٍ ۝٢﴾، قَالَ قَتَادَةُ: مَكْتُوب»: وَصَلَهُ البُخَارِيُّ فِي خَلْق أَفْعَال العِبَاد مِنْ طَرِيق يَزِيد بْن زُرَيْعٍ عَنْ سَعِيد بْن أَبِي عَرُوبَة، عَنْ قَتَادَةَ فِي قَوْله: ﴿وَالطُّورِ ۝١ وَكِتَٰبٍ مَّسْطُورٍ ۝٢﴾، قَالَ: المَسْطُور: المَكْتُوب. ﴿فِي رَقٍّ مَّنشُورٍ ۝٣﴾: هُوَ الكِتَابُ، وَصَلَهُ عَبْدُ بْن حُمَيْدٍ مِنْ رِوَايَة شَيْبَانَ بْن عَبْد الرَّحْمَن، وَعَبْد الرَّزَّاق عَنْ مَعْمَر، كِلَاهُمَا عَنْ قَتَادَةَ نَحْوه، وَأَخْرَجَ عَبْد بْن حُمَيْدٍ عَن ابْن أَبِي نَجِيح عَنْ مُجَاهِد فِي قَوْله: ﴿وَكِتَٰبٍ مَّسْطُورٍ ۝٢﴾ قَالَ: صُحُف مَكْتُوبَة. ﴿فِي رَقٍّ مَّنشُورٍ ۝٣﴾ قَالَ: فِي صُحُف.

قَوْله «﴿يَسْطُرُونَ﴾: يَخُطُّونَ»، أَيْ: يَكْتُبُونَ، أَوْرَدَهُ عَبْد بْن حُمَيْدٍ مِنْ طَرِيق شَيْبَانَ بْن عَبْد الرَّحْمَن عَنْ قَتَادَةَ فِي قَوْله: ﴿وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾، قَالَ: وَمَا يَكْتُبُونَ.

قَوْله: «﴿فِي أُمِّ الْكِتَٰبِ﴾: جُمْلَةِ الكِتَاب وَأَصْلِهِ»: وَصَلَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي كِتَاب «النَّاسخ وَالمَنْسُوخ» مِنْ طَرِيق مَعْمَر، عَنْ قَتَادَةَ فِي قَوْله: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُ أُمُّ الْكِتَٰبِ﴾، قَالَ: جُمْلَةُ الكِتَاب وَأَصْلُهُ، وَكَذَا أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاق فِي «تَفْسِيره»، عَنْ مَعْمَر عَنْ قَتَادَةَ، وَعِنْد ابْن أَبِي حَاتِم مِنْ طَرِيق عَلِيِّ بْن أَبِي طَلْحَة، عَن ابْن عَبَّاس فِي قَوْله تَعَالَىٰ: ﴿وَعِندَهُ أُمُّ الْكِتَٰبِ﴾، يَقُول: جُمْلَة ذَلِكَ عِنْده فِي أُمِّ الكِتَاب؛ النَّاسخ وَالمَنْسُوخ، وَمَا يُكْتَب، وَمَا يُبَدَّل.

قَوْله: ﴿مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ﴾: مَا يَتَكَلَّم مِنْ شَيْءٍ إِلَّا كُتِبَ عَلَيْهِ، وَصَلَهُ ابْنُ أَبِي

حَاتِمٍ مِنْ طَرِيق شُعَيْب بْن إِسْحَاق، عَنْ سَعِيد بْن أَبِي عَرُوبَة، عَنْ قَتَادَةَ وَالحَسَن فِي قَوْله: ﴿مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ﴾. قَالَ: مَا يَتكَلَّم بِهِ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا كُتِبَ عَلَيْهِ.

وَمِنْ طَرِيق زَائِدَة بْن قُدَامَةَ عَن الأَعْمَش عَنْ مَجْمَع قَالَ: المَلَك. مِدَادُهُ: رِيقُهُ. وَقَلَمُهُ: لِسَانُهُ.

قوله: «وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: يَكْتُب الخَيْر وَالشَّرَّ»: وَصَلَهُ الطَّبَرِيُّ وَابْن أَبِي حَاتِم مِنْ طَرِيق هِشَام بْن حَسَّان، عَنْ عِكْرِمَة، عَن ابْن عَبَّاس فِي قَوْله تَعَالَىٰ: ﴿مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ﴾، قَالَ: إِنَّمَا يَكْتُب الخَيْر وَالشَّرَّ.

وَأَخْرَجَ أَيْضًا مِنْ طَرِيق عَلِيّ بْن أَبِي طَلْحَة عَن ابْن عَبَّاسٍ فِي قَوْله تَعَالَىٰ: ﴿مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾، قَالَ: يُكْتَب كُلُّ مَا تَكَلَّمَ بِهِ مِنْ خَيْرٍ أَوْ شَرٍّ حَتَّىٰ أَنَّه لَيُكْتَب قَوْله: أَكَلْت، شَرِبْت، ذَهَبْت، جِئْت، رَأَيْت، حَتَّىٰ إِذَا كَانَ يَوْم الخَمِيس عُرِضَ قَوْله وَعَمَله، فَأُقِرَّ مَا كَانَ مِنْ خَيْرٍ أَوْ شَرٍّ، وَأُلْقِيَ سَائِره، فَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾.

وَأَخْرَجَ الطَّبَرِيُّ هَذَا مِنْ طَرِيق الكَلْبِيّ، عَنْ أَبِي صَالِح، عَنْ جَابِر بْن عَبْد الله بْن رِئَاب -بِكَسْرِ الرَّاء، ثُمَّ يَاء مَهْمُوزَة، وَآخِره مُوَحَّدَة- وَالكَلْبِيُّ مَتْرُوكٌ، وَأَبُو صَالِح لَمْ يُدْرِك جَابِرًا هَذَا.

وَأَخْرَجَ الطَّبَرِيُّ مِنْ طَرِيق سَعِيد بْن أَبِي عَرُوبَة، عَنْ قَتَادَةَ وَالحَسَن: ﴿مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ﴾: مَا يَتكَلَّم بِهِ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا كُتِبَ عَلَيْهِ، وَكَانَ عِكْرِمَة يَقُول: إِنَّمَا ذَلِكَ فِي الخَيْر وَالشَّرِّ.

قُلْتُ: وَيُجْمَع بَيْنهمَا بِرِوَايَةِ عَلِيّ بْن أَبِي طَلْحَة المَذْكُورَة.

قوله: «﴿يُحَرِّفُونَ﴾: **يُزِيلُونَ**»: لَمْ أَرَ هَذَا مَوْصُولًا مِنْ كَلَام ابْن عَبَّاس مِنْ وَجْهٍ ثَابِتٍ مَعَ أَنَّ الَّذي قَبْله مِنْ كَلَامه، وَكَذَا الَّذي بَعْده، وَهُوَ قَوْله: ﴿دِرَاسَتِهِمْ﴾: تِلَاوَتهمْ، وَمَا بَعْده.

وَأَخْرَجَ جَمِيعَ ذَلِكَ ابْنُ أَبِي حَاتِم مِنْ طَرِيق عَلِيِّ بْن أَبِي طَلْحَة عَن ابْن عَبَّاسٍ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي بَاب قَوْله: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾، عَن ابْن عَبَّاسٍ مَا يُخَالِف مَا ذكرَ هُنَا، وَهُوَ تَفْسِير «يُحَرِّفُونَ» بِقَوْله: يُزِيلُونَ، نَعَمْ أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِم مِنْ طَرِيق وَهْب بْن مُنَبِّه، وَقَالَ أَبُو عُبَيْدَة فِي كِتَاب «المَجَاز» فِي قَوْله: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾، قَالَ: يُقَلِّبُونَ وَيُغَيِّرُونَ. وَقَالَ الرَّاغِبُ: التَّحْرِيف: الإِمَالَة، وَتَحْرِيفُ الكَلَام أَنْ يَجْعَلَهُ عَلَىٰ حَرْفٍ مِن الِاحْتِمَال بِحَيْثُ يُمْكِن حَمْلُهُ عَلَىٰ وَجْهَيْنِ فَأَكْثَر.

قَوْله: «وَلَيْسَ أَحَدٌ يُزِيل لَفْظَ كِتَابٍ الله مِنْ كُتُب الله عَزَّوَجَلَّ، وَلَكِنَّهُمْ يُحَرِّفُونَهُ: يَتَأَوَّلُونَهُ عَنْ غَيْر تَأْوِيله».

فِي رِوَايَة الكُشْمِيهَنِيِّ: «يَتَأَوَّلُونَهُ عَلَىٰ غَيْر تَأْوِيله»، قَالَ شَيْخنَا ابْنُ المُلَقِّن فِي شَرْحه هَذَا الَّذي قَالَهُ أَحَدُ القَوْلَيْنِ فِي تَفْسِير هَذِهِ الآية، وَهُوَ مُخْتَارُه (أَي: البُخَارِي)، وَقَدْ صَرَّحَ كَثِير مِنْ أَصْحَابنَا بِأَنَّ اليَهُود وَالنَّصَارَىٰ بَدَّلُوا التَّوْرَاة وَالإِنْجِيلَ، وَفَرَّعُوا عَلَىٰ ذَلِكَ جَوَاز امْتِهَان أَوْرَاقهمَا، وَهُوَ يُخَالِف مَا قَالَهُ البُخَارِيُّ هُنَا، انْتَهَىٰ.

وَهُوَ كَالصَّرِيحِ فِي أَنَّ قَوْله: «وَلَيْسَ أَحد...» إِلَىٰ آخِره مِنْ كَلَامِ البُخَارِيِّ ذَيَّلَ بِهِ تَفْسِير ابْنِ عَبَّاس، وَهُوَ يَحْتَمِل أَنْ يَكُون بَقِيَّة كَلَامِ ابْنِ عَبَّاس فِي تَفْسِير الآية» اهـ.

مَسْأَلَة: ما هو الرَّاجحُ في تحريف التوراة؟

الجَوَاب: قَالَ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«وَقَالَ بَعْضُ الشُّرَّاح المُتَأَخِّرِينَ: اخْتُلِفَ فِي هَذِهِ المَسْأَلَة عَلَىٰ أَقْوَال:

أَحَدُهَا: أَنَّها بُدِّلَتْ كُلُّهَا، وَهُوَ مُقْتَضَىٰ القَوْل المَحْكِيِّ بِجَوَازِ الِامْتِهَان، وَهُوَ إِفْرَاط، وَيَنْبَغِي حَمْل إِطْلَاق مَنْ أَطْلَقَهُ عَلَىٰ الأَكْثَر، وَإِلَّا فَهِيَ مُكَابَرَة، وَالآيَات وَالأَخْبَار كَثِيرَةٌ فِي أَنَّه بَقِيَ مِنْهَا أَشْيَاء كَثِيرَة لَمْ تُبَدَّل، مِنْ ذَلِكَ قَوْله تَعَالَىٰ: ﴿ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلْأُمِّيَّ ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ ﴾ [الأعراف:١٥٧] الآية، وَمِنْ ذَلِكَ قِصَّة رَجْم اليَهُودِيَّيْنِ، وَفِيهِ وُجُود آيَة الرَّجْم، وَيُؤَيِّدهُ قَوْلُه تَعَالَىٰ: ﴿قُلْ فَأْتُوا۟ بِٱلتَّوْرَىٰةِ فَٱتْلُوهَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾.

ثَانِيهَا: أَنَّ التَّبْدِيل وَقَعَ وَلَكِنْ فِي مُعْظَمِهَا، وَأَدِلَّتُه كَثِيرَةٌ، وَيَنْبَغِي حَمْلُ الأَوَّل عَلَيْهِ.

ثَالِثهَا: وَقَعَ فِي اليَسِير مِنْهَا وَمُعْظَمُهَا بَاقٍ عَلَىٰ حَالِهِ، وَنَصَرَهُ الشَّيْخ تَقِيُّ الدِّين ابْن تَيْمِيَّةَ فِي كِتَابه «الرَّد الصَّحِيح عَلَىٰ مَنْ بَدَّلَ دِين المَسِيح».

رَابِعُهَا: إِنَّمَا وَقَعَ التَّبْدِيل وَالتَّغْيِير فِي المَعَانِي لَا فِي الأَلْفَاظ، وَهُوَ المَذْكُور هُنَا.

وَقَدْ سُئِلَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ عَنْ هَذِهِ المَسْأَلَة مُجَرَّدًا، فَأَجَابَ فِي «فَتَاوِيه»: أَنَّ لِلْعُلَمَاءِ فِي ذَلِكَ قَوْلَيْنِ، وَاحْتَجَّ لِلثَّانِي مِنْ أَوْجُهٍ كَثِيرَةٍ:

مِنْهَا: قَوْله تَعَالَىٰ: ﴿لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ﴾ [الأنعام:١١٥]، وَهُوَ مُعَارَضٌ بِقَوْله تَعَالَىٰ: ﴿ فَمَنۢ بَدَّلَهُۥ بَعْدَ مَا سَمِعَهُۥ فَإِنَّمَآ إِثْمُهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُۥٓ﴾ [البقرة:١٨١]، وَلَا يَتَعَيَّن الجَمْعُ بِمَا ذُكِرَ مِن الحَمْل عَلَىٰ اللَّفْظ فِي النَّفْي، وَعَلَىٰ المَعْنَىٰ فِي الإِثْبَات لِجَوَازِ الحَمْل فِي النَّفْي عَلَىٰ الحُكْم، وَفِي الإِثْبَات عَلَىٰ مَا هُوَ أَعَمُّ مِن اللَّفْظ وَالمَعْنَىٰ.

وَمِنْهَا: أَنَّ نَسْخَ التَّوْرَاة فِي الشَّرْق وَالغَرْب وَالجَنُوب وَالشَّمَال لَا يَخْتَلِفُ، وَمِن المُحَال أَنْ يَقَعَ التَّبْدِيل، فَيَتَوَارَد النَّسْخ بِذَلِكَ عَلَىٰ مِنْهَاج وَاحِدٍ، وَهَذَا اسْتِدْلَالٌ عَجِيبٌ؛ لِأَنَّه إِذَا جَازَ وُقُوعُ التَّبْدِيل، جَازَ إِعْدَامُ المُبْدَل، وَالنُّسَخُ المَوْجُودَةُ الآنَ هِيَ الَّتِي اسْتَقَرَّ عَلَيْهَا الأَمْرُ عِنْدَهمْ عِنْد التَّبْدِيل، وَالأَخْبَارُ بِذَلِكَ طَافِحَةٌ.

أَمَّا فِيمَا يَتَعَلَّق بِالتَّوْرَاةِ، فَلأَنَّ بُخْتنصَّر لَمَّا غَزَا بَيْت المَقْدِس، وَأَهْلَكَ بَنِي إِسْرَائِيل، وَمَزَّقَهُمْ بَيْنَ قَتِيلٍ وَأَسِيرٍ، وَأَعْدَمَ كُتُبهم حَتَّىٰ جاءَ عُزَيْرٌ، فَأَمْلَاهَا عَلَيْهِمْ، وَأَمَّا فِيمَا يَتَعَلَّق بِالإِنْجِيلِ، فَإِنَّ الرُّومَ لَمَّا دَخَلُوا فِي النَّصْرَانِيَّة، جَمَعَ مَلِكُهُمْ أَكَابِرَهُمْ عَلَىٰ مَا فِي الإِنْجِيل الَّذي بِأَيْدِيهِمْ، وَتَحْرِيفُهُم المَعَانِي لَا يُنْكَر، بَلْ هُوَ مَوْجُودٌ عِنْدهمْ بِكَثْرَةٍ، وَإِنَّمَا النِّزَاع هَلْ حُرِّفَت الأَلْفَاظ أَوْ لَا؟

وَقَدْ وُجِدَ فِي الكِتَابَيْنِ مَا لَا يَجُوز أَنْ يَكُون بِهَذِهِ الأَلْفَاظ مِنْ عِنْد الله عَزَّوَجَلَّ أَصْلًا، وَقَدْ سَرَدَ أَبُو مُحَمَّد ابْن حَزْم فِي كِتَابه «الفِصَل فِي المِلَل وَالنِّحَل»، أَشْيَاء كَثِيرَةٍ مِنْ هَذَا الجِنْس، مِنْ ذَلِكَ أَنَّه ذَكَرَ أَنَّ فِي أَوَّلِ فَصْلٍ فِي أَوَّلِ وَرَقَة مِنْ تَوْرَاة اليَهُود الَّتي عِنْد رُهْبَانهمْ وَقُرَّائِهِمْ وَعَانَانيهمْ[1] وَعيسوِيهِمْ حَيْثُ كَانُوا فِي المَشَارِق وَالمَغَارِب لَا يَخْتَلِفُونَ فِيهَا عَلَىٰ صِفَةٍ وَاحِدَةٍ، لَوْ رَامَ أَحَدٌ أَنْ يَزِيدَ فِيهَا لَفْظَةً، أَوْ يُنْقِص مِنْهَا لَفْظَةً لَافْتَضَحَ عِنْدهمْ، مُتَّفَقًا عَلَيْهَا عِنْدهمْ إِلَىٰ الأَحْبَار الهَارُونِيَّة الَّذِينَ كَانُوا قَبْل الخَرَاب الثَّانِي يَذْكُرُونَ أَنَّها مُبَلَّغَةٌ مِنْ أُولَئِكَ إِلَىٰ عِزْرَا الهَارُونِيّ، وَأَنَّ الله تَعَالَىٰ قَالَ لَمَّا أَكَلَ آدَمُ مِن الشَّجَرَة: هَذَا آدَمُ قَدْ صَارَ كَوَاحِدٍ مِنَّا فِي مَعْرِفَة الخَيْر وَالشَّرِّ.

---

(١) نسبةً إِلَىٰ عَنَان بْنِ دَاوُد، رَجُل مِن الْيَهُودِ كَانَ رَأْسَ الْجَالُوتِ، فَأَحْدَثَ رَأْيًا، وَعَدَلَ عَنْ التَّأْوِيلِ، وَأَخَذَ بِظَوَاهِرِ النُّصُوصِ.

وَأَنَّ السَّحَرَة عَمِلُوا لِفِرْعَوْن نَظِير مَا أَرْسَلَ عَلَيْهِمْ مِن الدَّم وَالضَّفَادِع، وَأَنَّهمْ عَجَزُوا عَن البَعُوض، وَأَنَّ ابْنَتَيْ لُوطٍ بَعْد هَلَاك قَوْمه، ضَاجَعَتْ كُلٌّ مِنْهُمَا أَبَاهَا بَعْد أَنْ سَقَتْهُ الخَمْرَ، فَوَطِئَ كُلًّا مِنْهُمَا، فَحَمَلَتَا مِنْهُ... إِلَىٰ غَيْر ذَلِكَ مِن الأُمُور المُنْكَرَة المُسْتَبْشَعَة.

وَذَكَرَ فِي مَوَاضِعَ أُخْرَىٰ أَنَّ التَّبْدِيلَ وَقَعَ فِيهَا إِلَىٰ أَنْ أُعْدِمَتْ، فَأَمْلَاهَا عِزْرَا المَذْكُور عَلَىٰ مَا هِيَ عَلَيْهِ الآن، ثُمَّ سَاقَ أَشْيَاء مِنْ نَصِّ التَّوْرَاة الَّتي بِأَيْدِيهم الآن الكَذِبُ فِيهَا ظَاهِرٌ جِدًّا، ثُمَّ قَالَ: وَبَلَغَنَا عَنْ قَوْم مِن المُسْلِمينَ يُنْكِرُونَ أَنَّ التَّوْرَاةَ وَالإِنْجِيلَ اللَّتَيْنِ بِأَيْدِي اليَهُود وَالنَّصَارَىٰ مُحَرَّفَانِ، وَالحَامِل لَهُمْ عَلَىٰ ذَلِكَ قِلَّة مُبَالَاتهمْ بِنُصُوصِ القُرْآن وَالسُّنَّة، وَقَد اشْتَمَلَا عَلَىٰ أَنَّهمْ ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ [النساء:٤٦]، وَ﴿وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران:٧٥]، ﴿وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران:٧٨]، وَ﴿لِمَ تَلْبِسُونَ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾».

وَيُقَالُ لِهَؤُلَاءِ المُنْكِرِينَ: قَدْ قَالَ الله تَعَالَىٰ فِي صِفَةِ الصَّحابة: ﴿ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ﴾ [الفتح:٢٩] إِلَىٰ آخِر السُّورَة، وَلَيْس بِأَيْدِي اليَهُود وَالنَّصَارَىٰ شَيْء مِنْ هَذَا، وَيُقَال لِمَن ادَّعَىٰ أَنَّ نَقْلَهمْ نَقْلٌ مُتَوَاتِرٌ قَد اتَّفَقُوا عَلَىٰ أَنْ لَا ذِكْر لِمُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الكِتَابَيْنِ، فَإِنْ صَدَّقْتُمُوهُمْ فِيمَا بِأَيْدِيهِمْ لِكَوْنِهِ نُقِلَ نَقْلَ المُتَوَاتِر، فَصَدِّقُوهُمْ فِيمَا زَعَمُوهُ أَنْ لَا ذِكْرَ لِمُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَا أَصْحَابه، وَإِلَّا فَلَا يَجُوز تَصْدِيقُ بَعْضٍ، وَتَكْذِيبُ بَعْضٍ مَعَ مَجِيئِهِمَا مَجِيئًا وَاحِدًا. انْتَهَىٰ كَلَامُهُ وَفِيهِ فَوَائِد.

وَقَالَ الشَّيْخ بَدْر الدِّين الزَّرْكَشِيُّ: اغْتَرَّ بَعْضُ المُتَأَخِّرِينَ (يَعْنِي بِمَا قَالَ

البُخَارِيُّ)، فَقَالَ: إِنَّ فِي تَحْرِيف التَّوْرَاة خِلَافًا، هَلْ هُوَ فِي اللَّفْظ وَالمَعْنَىٰ، أَوْ فِي المَعْنَىٰ فَقَطْ، وَمَالَ إِلَىٰ الثَّانِي وَرَأَىٰ جَوَاز مُطَالَعَتهَا، وَهُوَ قَوْلٌ بَاطِلٌ، وَلَا خِلَاف أَنَّهمْ حَرَّفُوا وَبَدَّلُوا، وَالاشْتِغَال بِنَظَرِهَا وَكِتَابَتهَا لَا يَجُوزُ بِالإِجْمَاعِ، وَقَدْ غَضِبَ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِين رَأَىٰ مَعَ عُمَر صَحِيفَةً فِيهَا شَيْء مِن التَّوْرَاة، وَقَالَ: «**لَوْ كَانَ مُوسَىٰ حَيًّا مَا وَسِعَهُ إِلَّا اتِّبَاعِي**»، وَلَوْلَا أَنَّه مَعْصِيَةٌ مَا غَضِبَ فِيهِ.

قُلْتُ: إِنْ ثَبَتَ الإِجْمَاعُ، فَلَا كَلَام فِيهِ، وَقَدْ قَيَّدَهُ بِالِاشْتِغَالِ بِكِتَابَتِهَا وَنَظَرِهَا، فَإِنْ أَرَادَ مَنْ يَتَشَاغَل بِذَلِكَ دُونَ غَيْره، فَلَا يَحْصُلُ المَطْلُوبُ؛ لِأَنَّه يُفْهِم أَنَّه لَوْ تَشَاغَلَ بِذَلِكَ مَعَ تَشَاغُلِه بِغَيْرِهِ، جَازَ، وَإِنْ أَرَادَ مُطْلَق التَّشَاغُل، فَهُوَ مَحَلُّ النَّظَر.

وَفِي وَصْفه القَوْل المَذْكُور بِالبُطْلَانِ مَعَ مَا تَقَدَّمَ نَظَرٌ أَيْضًا، فَقَدْ نُسِبَ لِوَهْبِ بْن مُنَبِّه وَهُوَ مِنْ أَعْلَم النَّاس بِالتَّوْرَاةِ، وَنُسِبَ أَيْضًا لِابْنِ عَبَّاس تُرْجُمَان القُرْآن، وَكَانَ يَنْبَغِي لَهُ تَرْك الدَّفْع بِالصَّدْرِ، وَالتَّشَاغُل بِرَدِّ أَدِلَّة المُخَالِف الَّتِي حَكَيْتهَا.

وَفِي اسْتِدْلَاله عَلَىٰ عَدَم الجَوَاز الَّذِي ادَّعَىٰ الإِجْمَاع فِيهِ بِقِصَّةِ عُمَر نَظَرٌ أَيْضًا، سَأَذْكُرُهُ بَعْد تَخْرِيج الحَدِيث المَذْكُور، وَقَدْ أَخْرَجَهُ أَحْمَد وَالبَزَّار[(١)]، وَاللَّفْظ لَهُ مِنْ حَدِيث جَابِر قَالَ: نَسَخَ عُمَر كِتَابًا مِن التَّوْرَاة بِالعَرَبِيَّةِ، فَجَاءَ بِهِ إِلَىٰ النَّبِيِّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَجَعَلَ يَقْرَأ وَوَجْه رَسُول اللهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَغَيَّر، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ مِن الأَنْصَار: وَيْحك

(١) هو الشيخ الإمام، الحافظ الكبير، أبو بكر، أحمد بن عمرو بن عبد الخالق، البصري، البزار، صاحب «المسند» الكبير، ولد سنة نيف عشرة ومئتين، أخذ عن: عبد الأعلىٰ بن حماد، وعبد الله ابن شبيب، وأحمد بن المقدام العجلي، وغيرهم، وأخذ عنه: ابن قانع، وأبو القاسم الطبراني، وأبو الشيخ الأصبهاني، وغيرهم، توفي (٢٩٢هـ)، انظر: «السير» (١٣/ ٥٥٤)، و«الأعلام» (١/ ١٨٩)، و«تاريخ بغداد» (٤/ ٣٣٥).

يَابْن الخَطَّاب، أَلَا تَرَىٰ وَجْه رَسُول اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لا تَسْأَلُوا أَهْلَ الكِتَاب عَنْ شَيْءٍ، فَإِنَّهم لَنْ يَهْدُوكُمْ وَقَدْ ضَلُّوا، وَإِنَّكُمْ إِمَّا أَنْ تُكَذِّبُوا بِحَقٍّ، أَوْ تُصَدِّقُوا بِبَاطِلٍ، وَالله لَوْ كَانَ مُوسَىٰ بَيْن أَظْهُركُمْ مَا حَلَّ لَهُ إِلَّا أَنْ يَتَّبِعني»، وَفِي سَنَده جَابِر الجُعْفِيُّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ.

وَلأَحْمَد أَيْضًا وَأَبِي يَعْلَىٰ مِنْ وَجْهٍ آخَر عَنْ جَابِر أَنَّ عُمَر أَتَىٰ بِكِتَابٍ أَصَابَهُ مِنْ بَعْض كُتُب أَهْل الكِتَاب، فَقَرَأَهُ عَلَىٰ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَغَضِبَ فَذَكَرَ نَحْوَهُ دُون قَوْل الأَنْصَارِيِّ، وَفِيهِ: «وَالَّذي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوْ أَنَّ مُوسَىٰ حَيًّا مَا وَسِعَهُ إِلَّا أَنْ يَتَّبِعني»، وَفِي سَنَده مُجَالِد بْن سَعِيد، وَهُوَ لَيِّن.

وَأَخْرَجَهُ الطَّبَرَانِيُّ بِسَنَدٍ فِيهِ مَجْهُولٌ، وَمُخْتَلَفٌ فِيهِ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاء: «جَاءَ عُمَر بِجَوَامِع مِنَ التَّوْرَاة... فَذَكَرَ بِنَحْوِهِ»، وَسَمَّىٰ الأَنْصَارِيَّ الَّذي خَاطَبَ عُمَرَ: عَبْدَ الله بْن زَيْد الَّذي رَأَىٰ الأَذَانَ، وَفِيهِ: «لَوْ كَانَ مُوسَىٰ بَيْن أَظْهُركُمْ ثُمَّ اتَّبَعْتُمُوهُ وَتَرَكْتُمُوهُ لَضَلَلْتُمْ ضَلالًا بَعِيدًا».

وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالطَّبَرَانِيُّ مِنْ حَدِيث عَبْد الله بْن ثَابِتٍ قَالَ: «جَاءَ عُمَر فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي مَرَرْتُ بِأَخٍ لِي مِنْ بَنِي قُرَيْظَة، فَكَتَبَ لِي جَوَامِع مِن التَّوْرَاة، أَلَا أَعْرِضهَا عَلَيْكَ؟ قَالَ: فَتَغَيَّرَ وَجْهُ رَسُول اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ». الحَدِيث. وَفِيهِ: «وَالَّذي نَفْس مُحَمَّد بِيَدِهِ، لَوْ أَصْبَحَ مُوسَىٰ فِيكُمْ ثُمَّ اتَّبَعْتُمُوهُ وَتَرَكْتُمُونِي لَضَلَلْتُمْ».

وَأَخْرَجَ أَبُو يَعْلَىٰ مِنْ طَرِيق خَالِد بْن عُرْفُطَة قَالَ: كُنْتُ عِنْد عُمَر، فَجَاءَهُ رَجُلٌ مِنْ عَبْد القَيْس، فَضَرَبَهُ بِعَصًا مَعَهُ، فَقَالَ: مَا لِي يَا أَمِير المُؤْمِنِينَ؟ قَالَ: أَنْتَ الَّذي نَسَخْت كِتَاب دَانْيَال. قَالَ: مُرْنِي بِأَمْرِك. قَالَ: انْطَلِقْ فَامْحُهُ، فَلَئِنْ بَلَغَنِي أَنَّك قَرَأْته أَوْ أَقْرَأْته لِأُنهكَنَّك عُقُوبَةً، ثُمَّ قَالَ: انْطَلَقْت، فَانْتَسَخْت كِتَابًا مِنْ أَهْل الكِتَاب، ثُمَّ جِئْت،

فَقَالَ لِي رَسُول اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا هَذَا؟». قُلْت: كِتَاب انْتَسَخْته لِنَزْدَادَ بِهِ عِلْمًا إِلَىٰ عِلْمنَا، فَغَضِبَ حَتَّىٰ احْمَرَّتْ وَجْنَتَاهُ... فَذَكَرَ قِصَّةً فِيهَا: «يَا أَيُّهَا النَّاس، إِنِّي قَدْ أُوتِيت جَوَامِع الكَلِم، وَخَوَاتِمه، وَاخْتُصِرَ لِي الكَلَام اخْتِصَارًا، وَلَقَدْ أَتَيْتُكُمْ بِهَا بَيْضَاء نَقِيَّة، فَلَا تَتَهَوَّكُوا»، وَفِي سَنَده عَبْد الرَّحْمَن بْن إِسْحَاق الوَاسِطِيُّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ.

وَهَذِهِ جَمِيع طُرُق هَذَا الحَدِيث، وَهِيَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا مَا يُحْتَجُّ بِهِ، لَكِنَّ مَجْمُوعهَا يَقْتَضِي أَنَّ لَهَا أَصْلًا، وَالَّذي يَظْهَر أَنَّ كَرَاهِيَةَ ذَلِكَ لِلتَّنْزِيهِ لَا لِلتَّحْرِيمِ، وَالأَوْلَىٰ فِي هَذِهِ المَسْأَلَة التَّفْرِقَة بَيْن مَنْ لَمْ يَتَمَكَّن وَيَصِرْ مِن الرَّاسِخِينَ فِي الإِيمَان، فَلَا يَجُوز لَهُ النَّظَر فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ بِخِلَافِ الرَّاسِخ، فَيَجُوز لَهُ، وَلَا سِيَّمَا عِنْد الِاحْتِيَاج إِلَىٰ الرَّدِّ عَلَىٰ المُخَالِف، وَيَدُلُّ عَلَىٰ ذَلِكَ نَقْلُ الأَئِمَّة قَدِيمًا وَحَدِيثًا مِن التَّوْرَاة، وَإِلْزَامهم اليَهُود بِالتَّصْدِيقِ بِمُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَا يَسْتَخْرِجُونَهُ مِنْ كِتَابهمْ، وَلَوْلَا اعْتِقَادهمْ جَوَاز النَّظَر فِيهِ لَمَا فَعَلُوهُ وَتَوَارَدُوا عَلَيْهِ.

وَأَمَّا اسْتِدْلَاله لِلتَّحْرِيمِ بِمَا وَرَدَ مِن الغَضَب، وَدَعْوَاهُ أَنَّه لَوْ لَمْ يَكُنْ مَعْصِيَة مَا غَضِبَ مِنْهُ، فَهُوَ مُعْتَرَضٌ بِأَنَّه قَدْ يَغْضَب مِنْ فِعْلِ المَكْرُوه، وَمِنْ فِعْل مَا هُوَ خِلَاف الأَوْلَىٰ إِذَا صَدَرَ مِمَّنْ لَا يَلِيق مِنْهُ ذَلِكَ، كَغَضَبِهِ مِنْ تَطْوِيل مُعَاذٍ صَلَاة الصُّبْح بِالقِرَاءَة، وَقَدْ يَغْضَب مِمَّنْ يَقَع مِنْهُ تَقْصِيرٌ فِي فَهْم الأَمْر الوَاضِح مِثْل الَّذي سَأَلَ عَنْ لُقَطَة الإِبِل، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي «كِتَاب العِلْم» الغَضَب فِي المَوْعِظَة، وَمَضَىٰ فِي «كِتَاب الأَدَب» مَا يَجُوز مِن الغَضَب.

قَوْله: «يَتَأَوَّلُونَهُ»: قَالَ أَبُو عُبَيْدَة وَطَائِفَة فِي قَوْله تَعَالَىٰ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ التَّأْوِيل التَّفْسِير، وَفَرَّقَ بَيْنهمَا آخَرُونَ، فَقَالَ أَبُو عُبَيْد الهَرَوِيُّ: التَّأْوِيل رَدُّ أَحَد المُحْتَمَلَيْنِ إِلَىٰ مَا يُطَابِق الظَّاهِر، وَالتَّفْسِير كَشْف المُرَاد عَن اللَّفْظ المُشْكِل، وَحَكَىٰ

صَاحِب «النِّهَايَة» أَنَّ التَّأْوِيل نَقْلُ ظَاهِر اللَّفْظ عَنْ وَضْعه الأَصْلِيِّ إِلَىٰ مَا لَا يَحْتَاج إِلَىٰ دَلِيل لَوْلَاهُ مَا تُرِكَ ظَاهِر اللَّفْظ، وَقِيلَ: التَّأْوِيل إِبْدَاء احْتِمَال لَفْظ مُعْتَضِد بِدَلِيل خَارِج عَنْهُ، وَمَثَّلَ بَعْضهمْ بِقَوْله تَعَالَىٰ: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ قَالَ: مَنْ قَالَ: لَا شَكَّ فِيهِ فَهُوَ التَّفْسِير، وَمَنْ قَالَ: لِأَنَّه حَقٌّ فِي نَفْسه لَا يَقْبَل الشَّكَّ فَهُوَ التَّأْوِيل.

وَمُرَاد البُخَارِيِّ بِقَوْله: «يَتَأَوَّلُونَهُ» أَنَّهمْ يُحَرِّفُونَ المُرَاد بِضَرْبٍ مِن التَّأْوِيل كَمَا لَوْ كَانَت الكَلِمَة بِالعِبْرَانِيَّةِ تَحْتَمِل مَعْنَيَيْنِ قَرِيب وَبَعِيد، وَكَانَ المُرَاد القَرِيبَ، فَإِنَّهمْ يَحْمِلُونَهَا عَلَىٰ البَعِيد وَنَحْو ذَلِكَ.

قَوْله: «دِرَاسَتهمْ: تِلَاوَتهمْ»: وَصَلَهُ ابْن أَبِي حَاتِم مِنْ طَرِيق عَلِيِّ بْن أَبِي طَلْحَة عَن ابْن عَبَّاس، وَكَذَا قَوْله تَعَالَىٰ: ﴿وَتَعِيَهَآ أُذُنٌ وَٰعِيَةٌ ۝١٢﴾ قَالَ: حَافِظَةٌ، قِيلَ: النُّكْتَة فِي إِفْرَاد الأُذُن الإِشَارَةُ بِقِلَّةِ مَنْ يَعِي مِن النَّاس، وَوَرَدَ فِي خَبَر ضَعِيفٍ أَنَّ المُرَاد بِالأُذُنِ فِي هَذِهِ الآيَة خَاصٌّ، وَهِيَ أُذُن عَلِيٍّ، أَخْرَجَهُ الثَّعْلَبِيُّ مِنْ مُرْسَل عَبْد الله بْن الحَسَن بْن الحَسَن بْن عَلِيٍّ، وَفِي سَنَده أَبُو حَمْزَة الثُّمَالِيُّ، بِضَمِّ المُثَلَّثَة وَتَخْفِيف المِيم، وَأَخْرَجَ سَعِيد بْنُ مَنْصُور وَالطَّبَرِيُّ مِنْ مُرْسَل مَكْحُول نَحْوَه.

قَوْله: ﴿وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ﴾: يَعْنِي أَهْل مَكَّة ﴿وَمَنۢ بَلَغَ﴾ هَذَا القُرْآن فَهُوَ لَهُ نَذِير. وَصَلَهُ ابْن أَبِي حَاتِم بِالسَّنَدِ المَذْكُور إِلَىٰ ابْن عَبَّاس، وَقَالَ ابْن التِّين: قَوْله: ﴿وَمَنۢ بَلَغَ﴾، أَيْ: بَلَغَهُ، فَحَذَفَ الهَاء، وَقِيلَ: المَعْنَىٰ: وَمَنْ بَلَغَ الحُلُم، وَالأَوَّل هُوَ المَشْهُور.

وَأَخْرَجَ ابْنُ أَبِي حَاتِم فِي كِتَاب «الرَّد عَلَىٰ الجَهْمِيَّة» عَنْ عَبْد الله بْن دَاوُدَ الخُرَيْبِيِّ -بِخَاءٍ مُعْجَمَة ثُمَّ رَاء ثُمَّ مُوَحَّدَة مُصَغَّر- قَالَ: مَا فِي القُرْآن آيَة أَشَدُّ عَلَىٰ

أَصْحَاب جَهْم مِنْ هَذِهِ الآية: ﴿لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ﴾ فَمَنْ بَلَغَهُ القُرْآن فَكَأَنَّمَا سَمِعَهُ مِن الله تَعَالَىٰ» اهـ.

قال الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

نَقولُ: الرَّاجح: أَنَّ التَّحريفَ حَصَل بالمَعْنىٰ كثيرًا، وباللَّفظ قليلًا، وكذَلِكَ في الإنجيل والتَّحْريفُ في الإنجيل أكثرُ منه في التَّوْراة.

فائدةٌ: مَقْصودُ البخاريِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كلِّ الأبْوَاب إِلَىٰ آخر تَبْويبه ليُؤيِّد ما ذَهَب إليه من أَنَّ اللَّفظَ بالقرآن مَخْلوقٌ، والمَلْفوظ به وهو القرآنُ غير مَخْلوقٍ، وهو أَطَال في ذَلِكَ من أَجْل إِزَالَة الشُّبْهة الَّتي حَصَلتْ ورَاجَتْ في وقته حَتَّىٰ يَتبيَّن الأمرُ.

أما قَوْله: «﴿يُحَرِّفُونَ﴾ [النساء: ٤٦]: يُزِيلُونَ، وليسَ أحدٌ يزيلُ لفظَ كتابٍ من كُتُب الله عَزَّوَجَلَّ»، فهَذَا فيه نظرٌ؛ أمَّا القرآنُ فنعَمْ، لا يُمْكن لأحدٍ أن يزيلَ لفظًا من كِتَابِ الله، وذَلِكَ لِأَنَّه مَحْفوظٌ ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر:٩]، وَمَا من أحدٍ حَاوَل إِلَّا فَضَحه اللهُ، وَهَتك سِتْرَهُ.

❐ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٥٥٣] وَقَالَ لِي خَلِيفَةُ بْنُ خَيَّاطٍ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ، سَمِعْتُ أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَمَّا قَضَى اللهُ الخَلْقَ كَتَبَ كِتَابًا عِنْدَهُ: غَلَبَتْ - أَوْ قَالَ: سَبَقَتْ - رَحْمَتِي غَضَبِي. فَهْوَ عِنْدَهُ فَوْقَ العَرْشِ»(١).

[أطرافه ٣١٩٤، ٧٤٠٤، ٧٤١٢، ٧٤٥٣، ٧٥٥٤ - تحفة: ١٤٦٧١]

(١) وأخرجه أيضًا: مسلم (٢٧٥١).

[٧٥٥٤] حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي غَالِبٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ، سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، أَنَّ أَبَا رَافِعٍ حَدَّثَهُ، أَنَّه سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «**إِنَّ اللهَ كَتَبَ كِتَابًا قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ الخَلْقَ: إِنَّ رَحْمَتِي سَبَقَتْ غَضَبِي. فَهْوَ مَكْتُوبٌ عِنْدَهُ فَوْقَ العَرْشِ**»(١).

[أطرافه ٣١٩٤، ٧٤٠٤، ٧٤١٢، ٧٤٥٣، ٧٥٥٣ - تحفة: ١٤٦٧١]



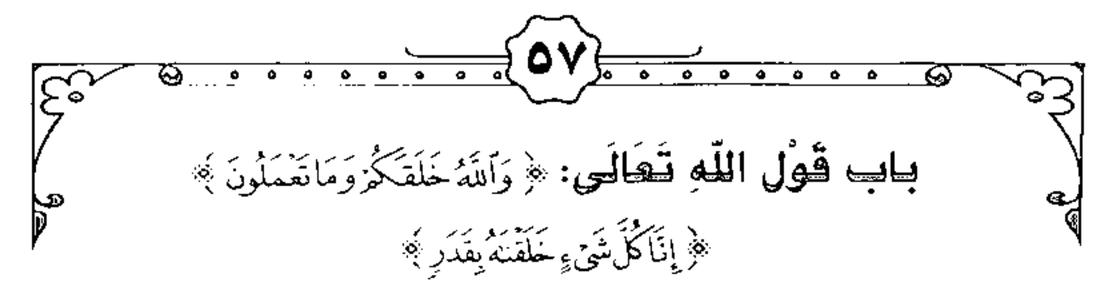
الشَّاهِد: قَوْله: «كَتَبَ كِتَابًا عِنْدَهُ»: وكأَنَّ المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ يُشير إِلَىٰ قَوْله تعالىٰ: ﴿وَكِتَٰبٖ مَّسۡطُورٖ﴾.



(١) وأخرجه أيضًا: مسلم (٢٧٥١).



❑ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:



٥٧ باب قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾

وَيُقَالَ لِلْمُصَوِّرِينَ: أَحْيُوا مَا خَلَقْتُمْ. ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ يَطْلُبُهُۥ حَثِيثًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتٍۭ بِأَمْرِهِۦٓ ۗ أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ ۗ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأعراف:٥٤]. قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ: بَيَّنَ اللهُ الخَلْقَ مِنَ الأَمْرِ، لِقَوْله تَعَالَى: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [الأعراف:٥٤]. وَسَمَّى النَّبِيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الإِيمَانَ عَمَلًا. قَالَ أَبُو ذَرٍّ وَأَبُو هُرَيْرَةَ: سُئِلَ النَّبِيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَيُّ الأَعْمَالِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «إِيمَانٌ بِاللهِ، وَجِهَادٌ فِي سَبِيلِهِ. وَقَالَ: ﴿جَزَآءًۢ بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [السجدة:١٧]». وَقَالَ وَفْدُ عَبْدِ القَيْسِ لِلنَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مُرْنَا بِجُمَلٍ مِنَ الأَمْرِ إِنْ عَمِلْنَا بِهَا دَخَلْنَا الجَنَّةَ. فَأَمَرَهُمْ بِالإِيمَانِ وَالشَّهَادَةِ وَإِقَامِ الصَّلاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، فَجَعَلَ ذَلِكَ كُلَّهُ عَمَلًا.

الشَّرح

هَذَا البابُ أراد المؤلف: أن يُبيِّن به أن أفعالَ العباد هل هي مَخْلوقة أو غير مَخْلوقة؟ فصدَّره بقَوْل اللهِ تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾، ﴿خَلَقَكُمْ﴾ أمرُها واضح، ﴿وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ قيل: في إعرابها وجهان:

الوجهُ الأوَّل: أن «ما» مَصْدَرية، أي: خلقكم وعملَكم.

الوجه الثَّاني: أن «ما» موصُولة، وهو الصَّحِيح؛ لِأَنَّه قَالَ: ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا

تَنْحِتُونَ ﴿٩٥﴾ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾، أي: ما تَنحتون، فأصنامُكم مَخْلوقة، فكَيْفَ تعبُدونها ولا تَعبدون الَّذي خلقكم وخلقها؟!

فالصَّحِيح الرَّاجح: أن «ما» موصُولةٌ ولَيْسَتْ مَصْدَرية؛ لأَنَّ السِّياق يؤكد ذَلِكَ، وهي من حيث العمومُ يَجوز أن تكون مَصْدَرية، والتقدير: خَلقكم وخلقَ عملَكم، ويَكون دلالتُها عَلَىٰ خَلق الأصنام من باب دِلَالة اللُّزوم؛ لِأَنَّه إِذَا كان العَمل مَخْلوقًا كان المعمولُ مَخْلوقًا كذَلِكَ؛ أما عَلَىٰ الوجه الأوَّل فإنَّها تدلُّ علىٰ أن هَذِهِ الأصنام مَخْلوقةٌ بدِلَالة التَّضمُّن والمُطابقة، ومع ذَلِكَ تدلُّ عَلَىٰ أن عمل الإِنسَان مَخْلوق بطريق الالتزام.

فأيهما نأخُذ؟ هل نقول: إنَّها تدل عَلَىٰ أَنَّ العمل مَخْلوق وأن هَذِهِ الأصنام مَخْلوقة بطَريق اللُّزوم أو بالعَكس؟ بالعَكس؛ لأَنَّ سِياقَ الآية يُراد به بيانُ بُطلان عبادَة هَذِهِ الأصنامِ الَّتي نَحتُّمُوها أَنتم، فهي مَخْلوقة، فلِمَاذَا تعبُدونها ولا تَعبدون الَّذي خَلَقكم وخَلقَها؟!

فتَقدير الآيةِ: واللهُ خَلقَكم والَّذي تَعملونَه، والعائدُ عَلَىٰ المَوصول محذوفٌ.

لكن مَن القَائل: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾؟ القائل: إِبْرَاهِيمُ، فقد أَنْكَر عَلَىٰ قومِه أن يَعبدوا هَذِهِ الأصنامَ الَّتي هُم بأنفُسهم يَنحتُونها وهي مَخْلوقة لله.

ثم نَرجع فنَقولُ: هل أعمالُ العباد أفعالٌ لهم أو أفعالٌ لله، وهل هُم مُستقلُّون بها أو غيرُ مُستقِلِّين بها؟

نَقولُ: سبق الكَلَام عَلَىٰ هَذَا وبَيَّنَّا أن في هَذِهِ المَسْأَلَة ثلاثةَ أقوال: طرفان ووسط:

القول الأوَّل: يقول: أفعالُ العباد مَخْلوقةٌ لله ولَيْسَتْ فعلًا لهم؛ لِأَنَّهم مجبُورون عليها، يَفعلون بغَير إرادةٍ، ويَقُولُونَ: إن الإِنسَان الَّذي يأتي ويَركب سيارتَه ويَقودُها ويَمشي كالإِنسَان الَّذي حُمِل وهو مُغمًىٰ عليه ووُضع في السَّيَّارة، ويَقُولُونَ:

إن الَّذي يَنزل من السَّطح في الدَّرج رُويدًا رويدًا كالَّذي يُلقىٰ من السَّطح، أي: أَنَّ الجميعَ يَفعل بغَير إرادةٍ ولا اختيارٍ، ولا شكَّ أن هَذَا قولٌ باطلٌ؛ لأنَّ كل إنسانٍ يَعرف الفرقَ بين ما يَفعله باختياره وما يَفعله باضطراره.

والقَول الثَّانِي: بالعَكس يَقول: إن الإنسَان مُستقِلٌّ بعَمله، وَأَنَّه يَفعل باختيارِه ويَترك باختيارِه وبمَشيئته وإرادته، وأَنَّ الله لا علاقة له بفِعله، لا مَشِيئَة ولا خلقًا، وهَؤلَاءِ هم القَدريَّة الَّذِينَ هم مَجُوس هَذِهِ الأمَّة، وسبق لنا بيانُ وَجه كونهم مجوسًا، أَنَّهم جَعلوا للحوادث خَالقَيْن، كما جعلَت المجوسُ للحَوادث خالقَين.

القَول الثالث: الوَسَط: أن أفعالَ العباد أفعالُهم هم باختيارِهم وإرادتهم، لكنها مَخْلوقةٌ لله من حيث إنَّ فِعلَ العبدِ صادرٌ عن إرادةٍ جازمَة وقدرةٍ تامَّة، والَّذي خلق هَذِهِ الإرادةَ وخلق هَذِهِ القدرةَ هو اللهُ، وخالقُ السَّبب التامِّ هو خالقٌ للمُسبب؛ لأَنَّ المُسبب ناشئٌ عن السَّبب، فباعتبار الأصل يكون المُسبَّب مَخْلوقًا للمُسبِب الَّذي خلَق السَّبب، وهَذَا القول هو الصَّحِيح.

والدَّليل عَلَىٰ هَذَا: أَنَّ الإنسَان إِذَا أُجبر عَلَىٰ الفعل لم يترتَّب عليه أثرُه؛ لِأَنَّه ليس باختياره، وأَنَّ الإنسَان إِذَا فَعل الشَّيء وهو نائمٌ لم يترتَّب عليه أثرُه إلَّا ما كان من الإتْلَافات الَّتي للخَلق، وأَنَّ الإنسَان لو نَسِي فعَمِل عملًا لم يترتَّب عليه أثرُه؛ لِأَنَّه بغَير قصد، وهَذَا القول تدلُّ عليه القَواعد الشَّرعيَّة والواقع أيضًا؛ لأننا لو قلنا: إنَّ الإنسَان يَستقلُّ بعمله ويَفعل ما شاء ولا عَلاقة لله بفِعله صار في مِلك اللهِ ما لا يَشاء، وهَذَا مُمتنع.

إِذًا تُنسَب أعمالُنا إِلَىٰ الله تَعالىٰ خلقًا ومَشِيئَةً، وتُنسب إِلَينَا فِعلًا وكَسْبًا، فنحن السَّاجدون الرَّاكعون الصَّائمون المُتصدِّقون الحاجُّون المُعْتَمِرون، ولا يُنسب هَذَا

إِلَىٰ الله عَزَّوَجَلَّ، ولكن خالقُ هَذِهِ الأفعالِ هو اللهُ عَزَّوَجَلَّ، ضرورةً أَنَّها صادرةٌ منَّا وهي من صِفاتنا، ونحن وصفاتُنا مَخْلوقون لله عَزَّوَجَلَّ.

وقَوْله: «﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَـٰهُ بِقَدَرٍ﴾»، ﴿كُلَّ شَيْءٍ﴾ هَذِهِ مَفعول لفعل محذوف، ويُسمِّيه النَّحْويون الاشتغالَ؛ لأَنَّ العاملَ اشتغَل بضميره المتقدِّم، فقَوْله: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَـٰهُ﴾ تقديره: إنا خَلقنا كلَّ شيء، وهَذَا الخلقُ يشمل فعلَ العبد، وهَذَا كقَوْله تعالىٰ: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان:٢] وهنا يَقول: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَـٰهُ بِقَدَرٍ﴾ فالآيتان مُتساويتان دِلَالةً وإن اختلفَتَا تَعبيرًا.

ويقَالَ للمُصوِّرين: «أَحْيُوا ما خَلقتم»، متىٰ يقَالُ؟ يَوْم القِيامَة، فأضاف الخلقَ إليه فصَاروا هم الفاعِلين.

مَسْأَلَة: هنا يُشكِل عَلَىٰ بعض النَّاس كَيْفَ سمَّىٰ فعلَهم خلقًا؟

الجَوَاب لِأَنَّهم يُضاهئون بخلْق الله ويُريدون أن يكونوا كالخالق عَزَّوَجَلَّ في الإبداع والتَّصوير.

إِذَا قَالَ قائل: أَلسْتُم تقولون: إن اللهَ مُنفردٌ بالخلق، فكَيْفَ قيل لهَؤُلَاءِ: «أَحْيُوا مَا خَلَقْتُم»؟

قلنا: إن الخلقَ الَّذي انفرد اللهُ به غيرُ الخَلق الَّذي خَلقه هَؤُلَاءِ، فخَلْقُ الله الَّذي انفرد به إيجادٌ من عَدم، أما هَؤُلَاءِ فإِنَّهم لم يُوجِدوا من عَدم، وغاية ما صَنعوا التَّغيير والتَّحويل، أي: تَغيير الشَّيء وتَحويله؛ فمثلًا البابُ يُقَالُ: خَلقه النَّجَّار، هل هو أَوجد المادَّة الَّتي هي: الخشَب والمَسامير وغيرها؟ لا، لكن حوَّل هَذِهِ الأخشابَ والمساميرَ إِلَىٰ بابٍ، وكذَلِكَ المُصوِّر، عنده مادَّة، هل خَلق هو المادَّة؟ لا، الَّذي خلق ذَلِكَ هو الله، وهو شكَّل هَذِهِ الصُّورة، ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ

وَٱلْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُغْشِي ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ يَطْلُبُهُۥ حَثِيثًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتٍۭ بِأَمْرِهِۦٓ ۗ أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ ۗ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾.

هَذِهِ الآية سبَق الكَلَام علَيها وبيَّنَّا أَنَّ الأيَّام سِتٌّ، أوَّلُها الأحَد وآخرُها الجُمعة، ويُورد الآن إشْكَال، وهو أَنَّه كَيْفَ قُدِّر خلق السَّماوات والأَرْض فِي ستَّة أيامٍ أوَّلها الأحد وآخرها الجُمعة مع أَنَّه ليس هناك شَمس يقدَّر بها اليوم؟

والجَوَاب: أَنَّها تُقدَّر بحَركة الشَّمس عَلَىٰ مدَىٰ ستَّة أيَّام وإن لم تُوجد الشَّمس.

وقَوْله: «قَالَ ابنُ عُيَيْنَة (يعني: سُفيَان): بيَّنَ اللهُ الخَلقَ مِنَ الأَمرِ»: «بيَّنه» أي: ميَّزه، فقَالَ: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ وكَيْفَ ذَٰلِكَ؟ لِأنَّه عطَف الأمرَ عَلَىٰ الخَلْق، والأصلُ فِي العَطْف المُغايرة، إذًا الأمرُ شَيء والخَلق شيءٌ آخَر، الأمرُ أن يقولَ: كُن، والخلقُ هو التَّكوين والإيجاد؛ لقَوْله تعالىٰ: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾.

وقَوْله: «وَسَمَّىٰ النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الإيمانَ عملًا» وسبق أن قُلنا: إنَّ الإيمان عمَل الإنسَان، آمَنَ؛ أي: كَون الإيمان في قلبه، كفَرَ كَون الكُفر في قلبه فهو عَمل، وقَالَ أبو ذرٍّ وأبو هُريرة: «سُئل النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أيُّ الأعمالِ أفضَل؟ قَالَ: «**إيمانٌ باللهِ، وجِهادٌ في سَبيله**»، فجَعل الإيمانَ عَملًا، وقَالَ تعالىٰ: ﴿جَزَآءًۢ بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ أي: جزاءً بالَّذي كانوا يَعملونه سواءً خيرًا أو شرًّا.

وقَالَ: «وقَالَ وفدُ عَبد القَيْس للنبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مُرْنَا بجُملٍ مِن الأَمْرِ إنْ عَمِلْنَا بِهَا دَخَلْنَا الجَنَّة، فَأَمَرَهُم بالإيمَانِ والشَّهَادة وَإِقَام الصَّلاة وإيتَاءِ الزَّكَاةِ»، فجعل ذَٰلِكَ كلَّه عملًا للإنسان، فيُضاف إليه عَلَىٰ أَنَّه هو العامِلُ المُباشر، أما الخَالِق فهو الله.

❑ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٥٥٥] حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الوَهَّابِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَهَّابِ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ وَالقَاسِمِ التَّمِيمِيِّ، عَنْ زَهْدَمٍ قَالَ: كَانَ بَيْنَ هَذَا الحَيِّ مِنْ جُرْمٍ وَبَيْنَ الأَشْعَرِيِّينَ وُدٌّ وَإِخَاءٌ، فَكُنَّا عِنْدَ أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ فَقُرِّبَ إِلَيْهِ الطَّعَامُ فِيهِ لَحْمُ دَجَاجٍ، وَعِنْدَهُ رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَيْمِ اللهِ كَأَنَّه مِنَ المَوَالِي، فَدَعَاهُ إِلَيْهِ فَقَالَ: إِنِّي رَأَيْتُهُ يَأْكُلُ شَيْئًا فَقَذِرْتُهُ، فَحَلَفْتُ لَا آكُلُهُ. فَقَالَ: هَلُمَّ فَلأُحَدِّثْكَ عَنْ ذَاكَ، إِنِّي أَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي نَفَرٍ مِنَ الأَشْعَرِيِّينَ نَسْتَحْمِلُهُ، قَالَ: «وَاللهِ لَا أَحْمِلُكُمْ وَمَا عِنْدِي مَا أَحْمِلُكُمْ». فَأُتِيَ النَّبِيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِنَهْبِ إِبِلٍ، فَسَأَلَ عَنَّا فَقَالَ: «**أَيْنَ النَّفَرُ الأَشْعَرِيُّونَ**». فَأَمَرَ لَنَا بِخَمْسِ ذَوْدٍ غُرِّ الذُّرَى، ثُمَّ انْطَلَقْنَا، قُلْنَا: مَا صَنَعْنَا حَلَفَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَحْمِلُنَا، وَمَا عِنْدَهُ مَا يَحْمِلُنَا، ثُمَّ حَمَلَنَا، تَغَفَّلْنَا رَسُولَ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمِينَهُ، وَاللهِ لَا نُفْلِحُ أَبَدًا، فَرَجَعْنَا إِلَيْهِ، فَقُلْنَا لَهُ، فَقَالَ: «**لَسْتُ أَنَا أَحْمِلُكُمْ، وَلَكِنَّ اللهَ حَمَلَكُمْ، إِنِّي وَاللهِ لَا أَحْلِفُ عَلَى يَمِينٍ فَأَرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، إِلَّا أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ مِنْهُ، وَتَحَلَّلْتُهَا**»(١).

[أطرافه: ٣١٣٣، ٤٣٨٥، ٤٤١٥، ٥٥١٧، ٥٥١٨، ٦٦٢٣، ٦٦٤٩، ٦٦٧٨، ٦٦٨٠، ٦٧١٨، ٦٧١٩، ٦٧٢١ - تحفة: ٨٩٩٠ - ٩/١٩٧]



قوله: «**كَانَ بَيْنَ هَذَا الحَيِّ مِنْ جُرْمٍ وَبَيْنَ الأَشْعَرِيِّينَ وُدٌّ وَإِخَاءٌ، فَكُنَّا عِنْدَ أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ، فَقُرِّبَ إِلَيْهِ الطَّعَامُ فِيهِ لَحْمُ دَجَاجٍ، وَعِنْدَهُ رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَيْمِ اللهِ كَأَنَّه مِنَ المَوَالِي**»: و«كَأَنَّه مِنَ المَوَالِي» يعني: في هيئته وشكلِه، «فدعاه إليه» ليأكل «فَقَالَ:

---

(١) وأخرجه أيضًا: مسلم (١٦٤٩).

إِنِّي رَأَيْتُهُ يَأْكُلُ شَيْئًا فَقَذِرْتُهُ» يعني: الدَّجاج، والدَّجاج -كما تَعرفون- تأكُل ما هبَّ ودَبَّ، فكُلُّ ما عَلَىٰ الأَرْض تأكلُه مِن طيِّبٍ وخَبيث، وكأنَّه رآها تأكُل شيئًا خَبيثًا فقَذرها وكَرهها، وهُنا نَسأل: لو أكلت الدَّجاجة شيئًا خبيثًا نجسًا هل تَكون حرامًا؟

نَقولُ: في هَذَا تفصيل، إن كان أكثَر عَلفها ولم تطهر منه، فإنَّها تكون حرامًا، وإن كان نِصف علفها أو أقَلَّ فهي حلال، يعني: مثلًا نُعطيها غِرامًا من الدَّم النَّجس وغِرامين من الخُبز ونحوه فتكون حرامًا أو حلالًا؟ حلالًا؛ لأن أكثر علَفها الطَّاهر، والعَكس بالعكس تَكون حرامًا إِلَىٰ أن تَطهر، وكَيْفَ تَطهيرها؟ تطهيرها أن تُحبَس عن هَذَا الخبيث وتُطعم الطَّاهر ثلاثةَ أيَّام، وبِهَذَا تعود طَيِّبة.

وقَالَ بعضُ العُلمَاء: إن الجَلَّالَة الَّتي أكثَر علفُها النَّجاسة، حَلالٌ، بِناءً عَلَىٰ أن استحالةَ النَّجاسة تَطهرها، وعَلَىٰ هَذَا فتكون حلالًا، لكن الرِّواية الأُولىٰ أصَحُّ، وهَاتَان الرِّوايتان عن الإمام أحمَد، رواية أَنَّ الجلَّالَة حلال مُطلقًا، ورواية أَنَّها حرامٌ إِذَا كان أكثرُ عَلفها النَّجاسة.

ثم ذكر قصَّة حَمل النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الأَشعريِّين بعد أن أتوه وقَالُوا: احملنا يا رَسُول اللهِ، فقَالَ: «مَا عِنْدِي مَا أَحْمِلُكُمْ»، وقد قَالَ الله تَعالىٰ فيهم: ﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوا۟ وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا۟ مَا يُنفِقُونَ﴾ [التوبة:٩٢]، ولكن الله تعالىٰ يسَّر لهم ما يَحملهم عليه، «فَأُتِيَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِنَهْبِ إِبِلٍ»، أي: بغَنيمة الإبل، «فَسَأَلَ عَنَّا فَقَالَ: «أَيْنَ النَّفَرُ الأَشْعَرِيُّون؟»، فَأَمَرَ لَنَا بِخَمْسِ ذَوْدٍ غُرِّ الذُّرَىٰ» الذُّرىٰ: الأَسنِمَة، والغُرُّ البِيض، يعني أن أسْنِمَتَها بيضاء، ثم تَساءلوا فيما بينهم وخافوا أن يَكونوا أكْرَهوا النبيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَىٰ ذَلِكَ.

وقَوْلهم: «تَغَفَّلْنا رَسُولَ اللهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمينَه»؛ لِأَنَّه حَلف قَالَ: «واللهِ لا أَحمِلُكم»، فنَدموا عَلَىٰ ذَلِكَ ثم رَجعوا إليه فقَالُوا له هَذَا، قَالَ: «لست أنا أَحمِلُكم، ولكِنَّ الله حَملَكم»، فأضاف حَملَه إِلَىٰ الله، وهَذَا استدلَّ به الجَبريَّة عَلَىٰ مَذْهَبهم وقَالُوا: إنَّ فِعل العبد فِعلُ الله، كما استدلُّوا لذَلِكَ بقَوْله تَعالىٰ: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال:١٧]، قَالُوا: فهَذَا صَريح في أَنَّ الله أضاف فعل الإِنسَان إِلَىٰ الله عَزَّ وَجَلَّ، وهنا قَالَ: «ولَكنَّ اللهَ حَملَكُم».

والجَوَاب عَلَىٰ هَذَا: أن نَقولُ: إن معنىٰ قَوْله: «ولَكنَّ اللهَ حَمَلَكُم»، ولكِنَّ الله يَسَّر لكم ما لا أَقدِر عليه حَتَّىٰ حَملكم، فهَذِهِ الإبل ما كان الرَّسول صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخطر بباله أَنَّها ستأتي، ولكن الله تَعالىٰ يسَّرها، فكانت إضافةُ الحَمل إِلَىٰ الله من أجل أَنَّه هو الَّذي يسَّر لهم ذَلِكَ، فحَملهم النبيُّ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عليه، ثم أقسَم فقَالَ: «وَاللهِ لا أَحلِف عَلَىٰ يَمين فأَرَىٰ غيرَها خيرًا منها إِلَّا أَتيتُ الَّذي هو خيرٌ منه وتَحلَّلْتُها».

وهكذا يَنبغي للإنسان إِذَا حلَف عَلَىٰ شيء ورَأىٰ غيرَه خيرًا منه أن يتَحلَّل وأن يكَفِّر عن يَمينه، مثال ذَلِكَ: قَالَ الرَّجل: واللهِ لا أُسَلِّم عَلَىٰ فُلان، فتَرْكُ السَّلام عَلَىٰ المُسْلِم حَرام، والسَّلام عليه خيرٌ وواجبٌ، فهنا نَقولُ: كفِّر عن يَمينك وسَلِّم، ولو حلَف شَخصٌ أَلَّا يُجيب دعْوَة فُلان نَقولُ: كَفِّر عن يَمينك وأجبْ دعوتَه؛ لأن هَذَا أفضلُ، ومن ثَمَّ قَالَ العُلمَاء: إن الحنثَ في اليَمين تَجري فيه الإحكامُ الخمسة، وهي: الواجِب والحَرام والمَندوب والمَكروه والمباح.

ولكن متىٰ يَكون الحنث واجبًا؟ إِذَا حلف عَلَىٰ تَرك واجب أو عَلَىٰ فعل محرَّم صار الحنثُ واجبًا، وما معنىٰ الحنث؟ الحنثُ: مُخالفة ما حَلف عليه، فإِذَا قَالَ: واللهِ لا أُصلِّي مع الجَماعة قُلنا: يَجب عليك أن تُصلِّي ولو تُكفِّر، وإِذَا قَالَ: واللهِ لا أترك

شُرب الدُّخان، قلنا: يَجب أن تَترك هَذَا الدُّخان وتُكفِّر، ويَكون الحنث حرامًا، لأَنَّ الحَلف إِذَا كان عَلَىٰ فِعل واجب أو عَلَىٰ تَرك المُحرَّم، فالحنث يكون حرامًا.

مثاله: قَالَ: واللهِ لَأُصَلِّيَنَّ اليوم مع الجَماعة، فمَاذَا نَقولُ في الحنث؟ حَرام، ولا يَجوز أن يدع صلاةَ الجماعة حَتَّىٰ وإن قَالَ: أَنَا أُكفِّر، وكذَلِكَ لو قَالَ: والله لا أشرب الدُّخان بالعَكس، والله لأَشربَنَّ الدُّخان مَاذَا نَقولُ؟ يَجب الحنثُ.

أما فعلُ المُستَحبِّ فقَالَ: والله، لا أصلِّي راتبةَ العشاء، نَقولُ: الأفضَل أن يحنثَ فيُصلِّي ويكفِّر، وإِذَا قَالَ: والله لأُصلِّين راتبة العشاء، فالحنث خلاف الأَولىٰ، وإِذَا قَالَ: واللهِ لآكُلنَّ البَصل، مَاذَا نَقولُ؟ أكلُ البَصل إِذَا كان يَستلزم تركَ الجماعة فقد قَالَ العُلمَاء: إِنَّه مَكروه.

فالقاعدة عندنا إذًا: أن يَكون حنثُه واجبًا إِذَا كان الحَلف عَلَىٰ ترك الواجب أو فعل محرَّم، ويكون حرامًا إِذَا كان الحَلفُ عَلَىٰ فعل واجب أو تَرك مُحرَّم؛ والمَسنون والمَكروه يَكون الحنثُ فيهما مَكروهًا إِذَا كان عَلَىٰ فِعل مُستحَبٍّ وتَركه مما يُكره؛ لِأَنَّه لا يَلزم من تركِ المستحبّ الوقوعُ في الكراهة، وإلا لقلنا: كلُّ إنسان لا يأتي بمسنونات الصَّلاة فصلاتُه مكروهة، لكن إِذَا كان هَذَا الشَّيء المُستحبُّ تَركه مَكروه فيكون الحنثُ فيه مكروهًا، أما المباحُ فقد يقَالَ: إِنَّه لا يُتصوَّر أن يكون الحنثُ مباحًا ولو كان حَلفه عَلَىٰ مباح؛ وذَلِكَ لأن حفظ اليَمين أَولىٰ من الحنث.

❏ قال البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ:

[٧٥٥٦] حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، حَدَّثَنَا قُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو جَمْرَةَ الضُّبَعِيُّ، قُلْتُ لابْنِ عَبَّاسٍ، فَقَالَ: قَدِمَ وَفْدُ عَبْدِ القَيْسِ عَلَى

رَسُول اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالُوا: إِنَّ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ الْمُشْرِكِينَ مِنْ مُضَرَ، وَإِنَّا لَا نَصِلُ إِلَيْكَ إِلَّا فِي أَشْهُرٍ حُرُمٍ، فَمُرْنَا بِجُمَلٍ مِنَ الأَمْرِ، إِنْ عَمِلْنَا بِهِ دَخَلْنَا الجَنَّة، وَنَدْعُو إِلَيْهَا مَنْ وَرَاءَنَا. قَالَ: **«آمُرُكُمْ بِأَرْبَعٍ وَأَنهاكُمْ عَنْ أَرْبَعٍ، آمُرُكُمْ بِالإِيمَانِ بِالله، وَهَلْ تَدْرُونَ مَا الإِيمَانُ بِالله؟ شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَإِقَامُ الصَّلاة، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَتُعْطُوا مِنَ المَغْنَمِ الخُمُسَ، وَأَنهاكُمْ عَنْ أَرْبَعٍ: لَا تَشْرَبُوا فِي الدُّبَّاءِ، وَالنَّقِيرِ، وَالظُّرُوفِ المُزَفَّتَةِ، وَالحَنْتَمَةِ»**(١).

[أطرافه: ٥٣، ٨٧، ٥٢٣، ١٣٩٨، ٣٠٩٥، ٣٥١٠، ٤٣٦٨، ٤٣٦٩، ٦١٧٦، ٧٢٦٦ - تحفة: ٦٥٢٤]



الشَّرح

أما الأول: فظاهرٌ، الإيمانُ بالله فسَّره النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالإسْلام، فدَلَّ ذَلِكَ علىٰ: أَنَّ العملَ يُسمَّىٰ إيمانًا؛ لأن شهادةَ أن لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وأن محمدًا رَسُول اللهِ، ما ذكر هنا «محمدًا رَسُول اللهِ»؛ لِأَنَّه كأنَّه طَوىٰ ذكرها لكونِهم جاءوا مُقرِّين بأَنَّه رَسُول اللهِ.

وقَوْله: «إِقَامُ الصَّلاة، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَتُعْطُوا مِنَ المَغْنَمِ الخُمُسَ، وَأَنهاكُمْ عَن أَرْبَعٍ» وفسَّر هَذَا النهي بقَوْله: **«لا تَشْرَبُوا فِي الدُّبَّاءِ، وَالنَّقِيرِ، وَالظُّرُوفِ المُزَفَّتَةِ، وَالحَنْتَمَةِ»**: هَذِهِ أواني يُجعل فيها النَّبيذُ، وهي لحرارتها تَطْبُخ النَّبيذَ، وربما يَصل إِلَىٰ حدِّ المُسكر وهم لا يَعلمون، فنَهاهم عن ذَلِكَ، ثم بعد هَذَا نسخ هَذَا النَّهي وقَالَ: **«كنتُ نهيتُكُم عنِ الانْتِبَاذِ فِي كَذَا وكذا وكذا، فانتَبِذُوا بِمَا شئتُم غيرَ أَلَّا تَشْرَبُوا مُسكِرًا»**، فهَذَا النهي نُسخ فيما بعدُ.

والدُّبَّاء هي القَرع، ولاسيما قَرع النَّجد، فهو ثقيل مثل الأوعية تمامًا، يُبقونه

(١) وأخرجه أيضًا: مسلم (١٧).

حَتَّىٰ يَيبَس في غُصنه، فإِذَا يَبس فإن المُخَّ الَّذي في داخِله يَيبس ويَكون مثل الوَرق، ثم يَقصُّون أعلاه ويَجعلونه وعاءً، وهو في الشَّكل له حُلقوم، يعني: أعلاه ضَيِّق وأسفله مُتَّسع، وأما النَّقير فهو حَجر أو خَشب أو ما أشْبه ذَلِكَ يُنقر ثم يُوضع فيه النَّبيذ وهو حارٌّ، وأما الظُّروف المُزفَّتة فهي المَطليَّة بالزِّفت، والزِّفْتُ أيضًا حارٌّ، وَالحَنْتَمَة لا أَدري ما هي، لكن ابن حَجر فسَّرها بالجرار.

إِذًا، النَّقير ما يُنقر في أصْل النَّخلة، فيوعىٰ فيه، والدُّباء هو اليَقطين، والظروف المُزفَّتَة المَطليَّة بالزِّفت، وَالحَنْتَمَة يَقول: الجرَّة الخضراء، وعلىٰ هَذَا فنَقولُ: إن هَذَا النَّهي قد نُسخ، وأَذِن النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالانْتباذ في كلِّ شَيء إلَّا ألَّا نَشرب مُسكرًا.

❑ قال البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ:

[٧٥٥٧] حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ القَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُول اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**إِنَّ أَصْحَابَ هَذِهِ الصُّوَرِ يُعَذَّبُونَ يَوْمَ القِيَامَة، وَيُقَالَ لَهُمْ: أَحْيُوا مَا خَلَقْتُمْ**»(١).

[أطرافه: ٢١٠٥، ٣٢٢٤، ٥١٨١، ٥٩٥٧، ٥٩٦١ - تحفة: ١٧٥٥٧]

[٧٥٥٨] حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِنَّ أَصْحَابَ هَذِهِ الصُّوَرِ يُعَذَّبُونَ يَوْمَ القِيَامَة، وَيُقَالَ لَهُمْ: أَحْيُوا مَا خَلَقْتُمْ**»(٢).

[طرفه: ٥٩٥١ - تحفة: ٧٥٢٠]

---

(١) وأخرجه أيضًا: مسلم (٢١٠٧).

(٢) وأخرجه أيضًا: مسلم (٢١٠٨).

[٧٥٥٩] حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ العَلَاءِ، حَدَّثَنَا ابْنُ فُضَيْلٍ، عَنْ عُمَارَةَ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: **وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذَهَبَ يَخْلُقُ كَخَلْقِي، فَلْيَخْلُقُوا ذَرَّةً، أَوْ لِيَخْلُقُوا حَبَّةً أَوْ شَعِيرَةً**»[١].

[طرفه: ٥٩٥٣ - تحفة: ١٤٩٠٦ - ٩/١٩٨]



الشَّاهِد من هَذِهِ الأحاديث: إضافَة الخَلق إِلَىٰ هَؤلَاءِ. وكُلُّ هَذِهِ الأَحاديث سبَق الكَلَامُ عَليها.

فائدةٌ: التَّصوير بالفِيديو لا يَدخُل في هَذَا؛ لأَنَّ المُصوِّر بالفِيديو لا يَخلق كخَلق الله، وإنما أَثبت هَذِهِ الصُّورة في نفس الشَّريط؛ لأن هَذَا لا يُمثِّل تمثالًا، فهو لا يُشبه مَن صَنع شيئًا مِن جُرم مَنحوت عَلَىٰ شكل تمثال، ثم إنا نَقولُ: هَذَا الَّذي يُصوِّر بالفيديو أو نحوه هل النَّاس يَقُولُونَ: ما أحسَنَ تَصويرَه وما أَبدَعَه؟! لَا، ولَكن لو صوَّر بيده لقَالُوا: هَذَا الرَّجُل جَيِّد، الَّذي يَخلقه كخَلق الله، فظَهر الفَرق بين الَّذي يَلتَقط صورةً وبين المُجسِّد صُورةً عَلَىٰ هَيئةٍ مُعيَّنة مُضاهاة لخَلْق الله.

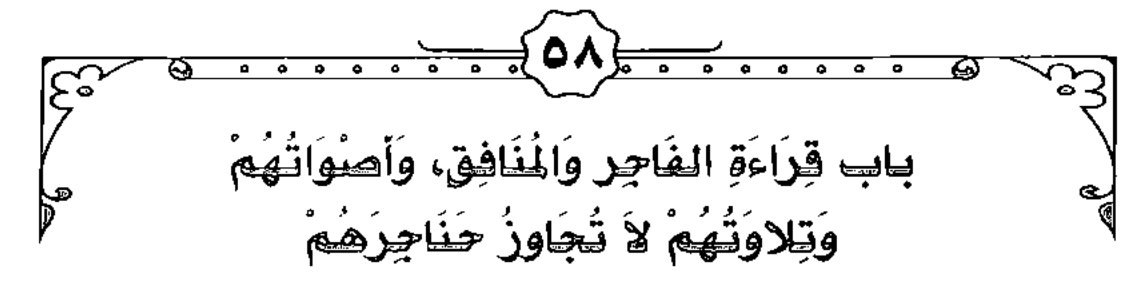
المُهمُّ: الَّذي يَصنعه الإنسَان بيَده هَذَا حَرامٌ، سَواء بالكُمبيوتر أو كان عَلَىٰ وَرقة أو بأيِّ مَكان بأيِّ شَيء؛ لِأَنَّه ذهبَ يَخلق كخلق الله عَزَّ وَجَلَّ.



(١) وأخرجه أيضًا: مسلم (٢١١١).



❑ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:



٥٨ باب قِرَاءَةِ الفَاجِرِ وَالمُنَافِقِ، وَأَصْوَاتُهُمْ وَتِلَاوَتُهُمْ لَا تُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ

[٧٥٦٠] حَدَّثَنَا هُدْبَةُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، حَدَّثَنَا أَنَسٌ، عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**مَثَلُ المُؤمِنِ الَّذِي يَقْرَأُ القُرْآنَ كَالأُتْرُجَّةِ، طَعْمُهَا طَيِّبٌ وَرِيحُهَا طَيِّبٌ، وَالَّذِي لَا يَقْرَأُ كَالتَّمْرَةِ، طَعْمُهَا طَيِّبٌ وَلَا رِيحَ لَهَا، وَمَثَلُ الفَاجِرِ الَّذِي يَقْرَأُ القُرْآنَ كَمَثَلِ الرَّيْحَانَةِ، رِيحُهَا طَيِّبٌ وَطَعْمُهَا مُرٌّ، وَمَثَلُ الفَاجِرِ الَّذِي لَا يَقْرَأُ القُرْآنَ كَمَثَلِ الحَنْظَلَةِ، طَعْمُهَا مُرٌّ وَلَا رِيحَ لَهَا**»(١).

[أطرافه: ٥٠٢٠، ٥٠٥٩، ٥٤٢٧ - تحفة: ٨٩٨١]



الشَّرح

هَذَا التَّشْبِيهُ العَجيب، النَّاس عَلَىٰ أنواع في قِراءتهم للقُرآن.

الأَوَّل: مُؤمِن يَقرأ القرآنَ ويَعمل به، هَذَا كالأُترُجَّة طَعمُها طيِّب وريحُها طَيِّب، والأُترجَّة: مثل البرتقالَة لكِن أكبَر، وتَختلف نوعًا مَا عَن البُرتقالَة، هَذِهِ طَعمُها طَيِّب وريحُها طيِّب، هَذِهِ مثل المُؤمِن الَّذي يَقرأ القرآن.

الثَّانِي: ومثل المُنافق الَّذي يقرأ القرآنَ كمثل الرَّيحانة لها ريحٌ طيِّبة لكن طعمُها مُرٌّ.

الثَّالث: ومثل المُؤمِن الَّذي لا يَقرأ القُرآن كالتَّمرة طعمُها حُلوٌ ولكن ليس لها

(١) وأخرجه أيضًا: مسلم (٧٩٧).

رائحةٌ، والمُرَاد ليس لها رائحةٌ زكيَّة، وإلا فلها رائحةٌ لكنها لَيْسَتْ زكيَّة كرائحة التُّوت.

الرابع: ومَثل الفاجر الَّذي لا يقرأ القرآنَ كمثل الحَنظلة، والَّتي تُسمَّىٰ: الشرىٰ، وهي مثل التُّفاحة الصَّغيرة لكن طعمها مُرٌّ جدًّا جدًّا، وليس لها ريحٌ زكيَّة تَجذب، وهَذِهِ هي الحَنظلة، يقَالُ: إن الإنسَان إِذَا وطِئ عليها وهِي مُستوية، فإنَّها تُسهِّل ما في بَطنه؛ يعني: بَدل أن يَشرب المُسهِّل أو المُسهِل يَطأ عليها وهي مَستوية، فإِذَا به يَخر كلُّ ما فِي بطنه، وهَذِهِ يفعلها بعضُ النَّاس فيما سبق، لكن مع ذَلِكَ تأكُلها المَواشي ولا تَتأثَّر بها، وهَذَا من عَجائب مَخْلوقات الله عَزَّوَجَلَّ.

الشَّاهِد من هَذَا: أَنَّ الرَّسول صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أضاف القِراءة إِلَىٰ القارئ، فجعلها من فِعله، وبيَّن أَنَّ القرآنَ يَقرَؤُه المُؤمِن وغير المُؤمِن؛ لقَوْله صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «ومَثل الفَاجر الَّذي يَقرأ القُرآن» وبهَذَا يُوجد مُنافقون يَقرءون القُرآن ولكن لا يَعملون به.

❑ قال البخاري رَحِمَهُٱللَّهُ:

[٧٥٦١] حَدَّثَنَا عَلِيٌّ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ. ح وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنَا عَنْبَسَةُ، حَدَّثَنَا يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّه سَمِعَ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ، قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا: سَأَلَ أُنَاسٌ النَّبِيَّ صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ عَنِ الكُهَّانِ فَقَالَ: «إِنَّهمْ لَيْسُوا بِشَيْءٍ». فَقَالُوا: يَا رَسُول اللهِ، فَإِنَّهمْ يُحَدِّثُونَ بِالشَّيْءِ يَكُونُ حَقًّا. قَالَ: فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**تِلْكَ الكَلِمَةُ مِنَ الحَقِّ يَخْطَفُهَا الجِنِّيُّ فَيُقَرْقِرُهَا فِي أُذُنِ وَلِيِّهِ كَقَرْقَرَةِ الدَّجَاجَةِ، فَيَخْلِطُونَ فِيهِ أَكْثَرَ مِنْ مِئَةِ كَذْبَةٍ**»[(١)].

[أطرافه: ٣٢١٠، ٣٢٨٨، ٥٧٦٢، ٦٢١٣ - تحفة: ١٧٣٤٩]

---

(١) وأخرجه أيضًا: مسلم (٢٢٢٨).

الشَّرح

قوْله: «الكهَّان»، هم الَّذِينَ يُخبِرون عن المُغيبات في المُستقبل، فيَقُولُونَ: سيكون كذا في يوم كذا أو في شهر كذا أو في سنة كذا، وهَذَا مِن عِلم الغيب الَّذي لا يطَّلع عليه إلَّا اللهُ؛ ولهَذَا جاء في الحَدِيث: **«من أَتَىٰ كَاهِنًا فصدَّقه بما يَقُول فقَدْ كَفَرَ بِمَا أنزلَ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ»**؛ ووجه الكُفر أَنَّه صدَّق بأن أحدًا يَعلم الغيبَ سوىٰ الله، فيكون في هَذَا تكذيبٌ لقَوْله تعالىٰ: ﴿قُل لَّا يَعۡلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ٱلۡغَيۡبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [النمل:٦٥].

وهَؤُلَاءِ الكُهَّان كانوا حُكَّامًا في الجَاهليَّة، يعني: لأنَّ لهم شَياطين تتَّصِل بهم وتُخبرهم بخَبر السَّماء، ثم هَذَا الكاهِن يَزيد عَلَىٰ هَذِهِ الأخبار أشياءَ من عنده، يَروج بها عَلَىٰ النَّاس، فإِذَا وقَعت الكَلمة الصِّدق الَّتي سُمعت من السَّماء ظن النَّاسُ أن كلَّ كلامه صِدق فصدَّقوه بما يَقول، ولكن الرَّسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «إنَّهم ليسُوا بشيء»، يعني ليس عندهم عِلمٌ.

ولما أُورد عَلَىٰ الرَّسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنَّهم يُحدِّثون بالشَّيء يكون حقًّا قَالَ النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«تِلْكَ الكَلِمَةُ مِنَ الحَقِّ يَخْطَفُهَا الجِنِّيُّ فَيُقَرْقِرُهَا فِي أُذُنِ وَلِيِّهِ كَقَرْقَرة الدَّجاجة»**، يُقرْقِرها الجِنِّيُّ في أُذنه، يَعني كلامًا ليس بمَفهومٍ جيدًا، فيأخذ الكَاهن منه هَذِهِ القَرقَرة ويُضيف إليها ما يُريد ثم يُحدِّث النَّاس، فإِذَا وقَعت كَلمة الحقِّ قَالُوا: هَذَا هو العَالِم.

وكما أن هَذَا كان موجودًا في الجاهلية فما زال النَّاس الآن يأخذون به ويُصدِّقونه، حَتَّىٰ إنِّي رأيتُ بعضَ الصُّحُف في أوَّل هَذِهِ السَّنة الميلاديَّة كما هي عادتُهم في التَّأريخ، يكتبون في الصُّحف قَالَت الكاهنة فُلانة، ثم يُصوِّرُونها: سيكون كذا سيكون كذا وكذا وكذا، الجُهَّال من النَّاس يُصدِّقون، وضعفاءُ الدِّين يُصدِّقون، والواجبُ تَكذيب هَذَا،

والوَاجب أيضًا منعُ الصُّحف من نَشر هَذِهِ الأشياء، ولكن مع الأَسَف إنَّها تَدخل بلادنا مِن غَيرنا وتَروج فينا، حَتَّىٰ لو فُرض أَنَّ القَضاء والقدر صَدَّق ما يقَوْلُه هَذَا الكاهن، فإننا نعلم عِلمَ اليَقين أن هَذَا الكاهن لا يَعلم الغيبَ، ولا يَجوز لنا أن نُصدِّقَه ولا أن نَركَن إِلَىٰ ما قَالَ قَبل أن يَقع؛ لأَنَّ الرَّسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «ليسُوا بِشَيء».

فإنْ سَأل الكاهنَ ليَختَبره ويُكذِّبَه فهَذَا لا بأس، بل قد يكون واجبًا، وقد اختَبر النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ابنَ صَيَّاد، فقَالَ: «مَا خَبأْتُ لك؟». قَالَ: الدُّخ، وكان الرَّسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد أَضمر في نفسِه الدُّخان، لكن هو قصر، قَالَ: الدُّخ، عجز أن يُكمِّلَها، فقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**اخْسَأْ، فَلَنْ تَعْدُوَ قَدْرَكَ**»(١).

فسُؤال الكُهَّان يَنقسم إِلَىٰ ثلاثة أقسام:

القِسم الأول: أن يُراد به بيانُ عَواره وكذِبه، فهَذَا جائزٌ، بل واجبٌ بشَرط أَلَّا يكون في ذَلِكَ تغريرٌ لأحد، فيَغتَر إِذَا جاء هَذَا الرَّجل ليسأل الكاهِن أو يُموِّه هَذَا الكاهِن ويَقول: فلان جاء إليَّ وسألني، وما أشبه ذَلِكَ.

القسم الثَّاني: أن يَسألهم لينظُرَ ما عندهم، لا لتَصديقهم، فهَذَا عليه الوَعيد ولا تُقبل له صلاةٌ أربعين ليلة؛ لأن في سُؤالهم إقرارًا لهم بما هم عليه من الكَذب والدَّجَل، وفي سُؤالهم أيضًا تغريرٌ للغَير حيث يَظنُّون أَنَّهم عَلَىٰ الحقِّ.

القِسْم الثَّالث: أن يَسأَلَهم ويُصدِّقَهم، فهَذَا الكُفر: «**مَنْ أَتَىٰ كَاهِنًا فَصَدَّقَهُ بِمَا يَقُوْلُ فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ** صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»(٢).

في هَذَا الحَدِيث إشَارة إِلىٰ: أَنَّ الإنْس قد يَستخدِم الجنَّ، لكن إِذَا استخدمَه

(١) أخرجه البخاري (٣٠٥٥)، ومسلم (٢٩٣٠) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

(٢) أخرجه الترمذي (١٣٥) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وصححه الألباني في «المشكاة» (٥٥١).

لأمرٍ باطل فإنَّه حرامٌ، أو استخدمه بطَريقٍ باطل، كالذَّبح له والرُّكوع له والسُّجود له أو تَمكينه من نفسه مثلًا، فإن ذَٰلِكَ لا يجوز؛ لأَنَّ الجنَّ فيهم سُفهاء، فيهم مَن يَختار هَٰذِهِ المَرأة لجمالِها، ويختار أن تكون زوجةً له، وَمِنْهُمْ مَن يَختار هَٰذَا الصَّبيَّ لجماله ويَفعل به الفاحِشَة، أو هي امْرأة تَعشق إنسيًا وتُريد أن تَتَّصل به، وما أشْبه ذَٰلِكَ، فإِذَا كان عَلَىٰ هَٰذَا الوَجه كان حرامًا.

فإِذَا كان تَولِّيه بطريقٍ مُحرَّم أو لِيَسْتَعِين بهم عَلَىٰ مُحرَّمٍ فإن ذَٰلِكَ حرامًا بلا شَكٍّ، أما إِذَا كان بطريقٍ مُباح ويَستعين بهم عَلَىٰ شيء مُباح فقد ذكَر شَيخ الإسلام ابن تيميَّة رَحِمَهُ اللَّهُ: أن ذَٰلِكَ جائِز، ولكن إِذَا خِيف أن يَكون هَٰذَا ذَريعة إِلَىٰ أَمْر لا يَجوز فلَدَيْنا القَاعدة الشَّرعيَّة، وهي سَدُّ الذَّرائع.

مَسْأَلَة: هل يَجوز الذَّهاب إِلَىٰ السَّاحر لفَكِّ السِّحر؟

الجَوَاب: الذَّهاب إِلَىٰ السَّاحر لفَكِّ السِّحر ليس مَحلَّ اتِّفاق بين العُلمَاء، فإن من العُلمَاء مَن يقول: لا يَجوز الذَّهابُ إِلَىٰ السَّحرة لفكِّ السِّحر حَتَّىٰ لو أدَّىٰ ذَٰلِكَ إِلَىٰ مَوت الإنسَان، وَمِنْهُمْ من يُجوِّزه للضَّرورة، كالمَشهور من مَذْهَب الإمام أحمدَ عند أصحابه المُتأخِّرين، فإنَّهم يَقُولُونَ: يَجوز حلُّ السِّحر بمثله للضَّرورة، وكذَٰلِكَ أيضًا ما ذُكر عن ابن المُسيِّب أنَّه سُئل عن الرَّجل يُمنع من امْرأتِه بالسِّحر فهل يَجوز أن يُنشر؟ قَالَ: لا بَأس إنما يُريدون به الإصلاحَ، فأما ما يَنفع فلم يُنه عنه، ولكن كثيرًا من أَهْل العِلْمِ قَالُوا: إن النُّشرة بالسِّحر حرامٌ ولا تجوز، لأَنَّ الرَّسول صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سئل عن النُّشْرةِ فقَالَ: «**هِيَ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ**»[١]، وهكذا قَالَ العُلمَاء.

---

(١) أخرجه أبو داود (٣٨٦٨) من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وصَحَّحه الألبانيُّ في «المشكاة» (٤٥٥٣).

مَسْأَلَة: قولُ النَّبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**مَنْ أَتَىٰ عَرَّافًا فَسَأَلَهُ عَنْ شَيْءٍ، لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلَاةٌ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً**»(١)، **فهل لا يُصلِّي أو يُصلي إِذَا فعَل الجُرْم؟**

الجَوَاب: كأَنَّ السَّائل يقول: ما معنىٰ عَدم القَبول، هل مَعناه أَنَّها لا تَبرأ بها الذِّمَّة أو لا؟ نَقولُ: لا، تَبْرأ بها الذِّمَّةُ لكن أَجرُها يُحبِطُه الذَّهابُ إِلَىٰ الكاهن، وإلا فالذِّمَّة تَبرأ؛ لأن نَفي القَبول إما أن يَكون لوُجود مُفسد أو لفَوات شَرْط، فإن كان لوُجود مُفسدٍ أو فَوات شَرط فنَفي القَبول نَفي للصِّحَّة.

وأما إِذَا كانَ لا لهَذَا ولا لهَذَا فنَفي القَبول نَفيٌ للأَجْر الحاصِل بفِعل الصَّلاة، فيَكون هَذَا العَمل الَّذي علق عليه في القَبول، يَكون إثمُه مُوازيًا لثَواب هَذِهِ الصَّلاة فيُحبِطها.

❏ **قال البُخاري** رَحِمَهُٱللَّهُ:

[٧٥٦٢] حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ، سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ سِيرِينَ يُحَدِّثُ، عَنْ مَعْبَدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي سعيد الخُدْرِيِّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ قَالَ: «**يَخْرُجُ نَاسٌ مِنْ قِبَلِ المَشْرِقِ وَيَقْرَءُونَ القُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، ثُمَّ لَا يَعُودُونَ فِيهِ حَتَّى يَعُودَ السَّهْمُ إِلَى فُوقِهِ**». قِيلَ: مَا سِيمَاهُمْ؟ قَالَ: «**سِيمَاهُمُ التَّحْلِيقُ**»، أَوْ قَالَ: «**التَّسْبِيدُ**»(٢).

[أطرافه: ٣٣٤٤، ٣٦١٠، ٤٣٥١، ٤٦٦٧، ٥٠٥٨، ٦١٦٣، ٦٩٣١، ٦٩٣٣، ٧٤٣٢ - تحفة: ٤٣٠٤]



قوْله: «سيماهم»، يعني: علامتهم، وهَؤُلَاءِ هم الخَوارج الَّذِينَ خرجوا من

(١) أخرجه مسلم (٢٢٣٠).

(٢) وأخرجه أيضًا: مسلم (١٠٦٤).

المَشرق، فكانوا كما وصفهم النبيُّ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ يقرءون القرآنَ لكن لا يُجاوز تراقيَهم وَالعِيَاذُ بِاللهِ، وعليك يا أخي أن تُفتِّش في نفسك، هل إذَا قرأتَ القُرآن يَصل القُرآنُ إِلَىٰ قَلبك أو لا؟ إن كان الثَّانِي فعليك بالمُبادرة بالعلاج قبل أن يَستَشرِيَ المَرضُ فلا تستطِيع الفِكاكَ منه، وإن كان الأوَّل وإنك تَجد لذَّةً في قِراءة القُرآن وحلاوةً وطعمًا وانشراحَ صَدر فاعلم أن هَٰذِهِ مِنَّةٌ من الله عليك، فاشْكُره عليها ليَزيدك عليها.

قَالَ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ:

«**قَوْله**: «التَّحْلِيق أَوْ قَالَ: التَّسْبِيد»: شَكٌّ مِن الرَّاوِي، وَهُوَ بِالمُهْمَلَةِ وَالمُوَحَّدَة، بِمَعْنَىٰ التَّحْلِيق، وَقِيلَ: أَبْلَغ مِنْهُ، وَهُوَ بِمَعْنَىٰ الِاسْتِئْصَال، وَقِيلَ: إِنْ نَبَتَ بَعْد أَيَّام، وَقِيلَ: هُوَ تَرْك دَهْن الشَّعْر وَغَسْله. قَالَ الكَرْمَانِيُّ: فِيهِ إِشْكَال، وَهُوَ أَنَّه يَلْزَم مِنْ وُجُود العَلَامَة وُجُود ذِي العَلَامَة، فَيَسْتَلْزِم أَنَّ كُلَّ مَنْ كَانَ مَحْلُوق الرَّأْس فَهُوَ مِن الخَوَارِج، وَالأَمْر بِخِلَافِ ذَٰلِكَ اتِّفَاقًا.

ثُمَّ أَجَابَ بِأَنَّ السَّلف كَانُوا لَا يَحْلِقُونَ رُءُوسهمْ إِلَّا لِلنُّسُكِ أَوْ فِي الحَاجَة، وَالخَوَارِج اتَّخَذُوهُ دَيْدَنًا فَصَارَ شِعَارًا لَهُمْ وَعُرِفُوا بِهِ، قَالَ: وَيَحْتَمِل أَنْ يُرَاد بِهِ حَلْق الرَّأْس وَاللِّحْيَة وَجَمِيع شُعُورهمْ، وَأَنْ يُرَاد بِهِ الإِفْرَاط فِي القَتْل وَالمُبَالَغَة فِي المُخَالَفَة فِي أَمْر الدِّيَانَة.

قُلْتُ: الأَوَّل بَاطِل؛ لِأَنَّه لَمْ يَقَع مِن الخَوَارِج، وَالثَّانِي مُحْتَمَل، لَكِنَّ طُرُق الحَدِيث المُتَكَاثِرَة كَالصَّرِيحَةِ فِي إِرَادَة حَلْق الرَّأْس، وَالثَّالِث كَالثَّانِي، وَاللهُ أَعْلَم.

«تَنْبِيهٌ»: وَقَعَ لِابْنِ بَطَّال فِي وَصْف الخَوَارِج خَبْطٌ أَرَدْتُ التَّنْبِيهَ عَلَيْهِ لِئَلَّا يُغْتَرَّ بِهِ، وَذَٰلِكَ أَنَّه قَالَ: يُمْكِن أَنْ يَكُون هَٰذَا الحَدِيث فِي قَوْم عَرَفَهُم النَّبِيُّ صَلَّاللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ بِالوَحْيِ أَنَّهمْ خَرَجُوا بِبِدْعَتِهِمْ عَن الإِسْلَام إِلَىٰ الكُفْر، وَهُم الَّذِينَ قَتَلَهُمْ عَلِيٌّ

بِالنَّهْرَوَانِ حِين قَالُوا: إِنَّك رَبُّنَا، فَاغْتَاظَ عَلَيْهِمْ وَأَمَرَ بِهِمْ فَحُرِّقُوا بِالنَّار، فَزَادَهُمْ ذَلِكَ فِتْنَةً، وَقَالُوا: الآن تَيَقَّنَّا أَنَّك رَبُّنَا، إِذْ لَا يُعَذِّب بِالنَّار إِلَّا اللهُ، انْتَهَىٰ.

وَقَدْ تَقَدَّمَتْ هَذِهِ القِصَّة لِعَلِيٍّ فِي الفِتَن، وَلَيْسَتْ لِلْخَوَارِجِ، وَإِنَّمَا هِيَ لِلزَّنَادِقَةِ كَمَا وَقَعَ مُصَرَّحًا بِهِ فِي بَعْض طُرُقه، وَوَقَعَ فِي «شَرْح الوَجِيز» لِلرَّافِعِيِّ عِنْد ذِكْر الخَوَارِج قَالَ: هُمْ فِرْقَة مِن المُبْتَدِعَة خَرَجُوا عَلَىٰ عَلِيٍّ حَيْثُ اعْتَقَدُوا أَنَّه يَعْرِف قَتَلَة عُثْمَان وَيَقْدِر عَلَيْهِمْ وَلَا يَقْتَصُّ مِنْهُمْ لِرِضَاهُ بِقَتْلِهِ وَمُوَاطَأَته إِيَّاهُمْ، وَيَعْتَقِدُونَ أَنَّ مَنْ أَتَىٰ كَبِيرَةً فَقَدْ كَفَرَ وَاسْتَحَقَّ الخُلُودَ فِي النَّار، وَيَطْعَنُونَ لِذَلِكَ فِي الأَئِمَّة، انْتَهَىٰ.

وَلَيْسَ الوَصْفُ الأَوَّل فِي كَلَامه وَصْف الخَوَارِج المُبْتَدِعَة، وَإِنَّمَا هُوَ وَصْف النَّوَاصِب أَتْبَاع مُعَاوِيَة بِصِفِّين، وَأَمَّا الخَوَارِج فَمِنْ مُعْتَقَدِهِمْ تَكْفِيرُ عُثْمَان وَأَنَّه قُتِلَ بِحَقٍّ، وَلَمْ يَزَالُوا مَعَ عَلِيٍّ حَتَّىٰ وَقَعَ التَّحْكِيم بِصِفِّين فَأَنْكَرُوا التَّحْكِيم وَخَرَجُوا عَلَىٰ عَلِيٍّ وَكَفَّرُوهُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ القَوْلُ فِيهِمْ مَبْسُوطًا فِي «كِتَاب الفِتَن»..» اهـ.

قال الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

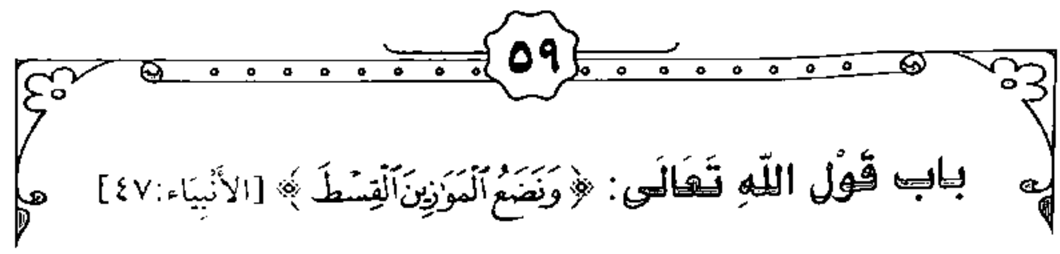
الظاهر عندي والله أعلم: أن قَوْلَه: «**سِيمَاهُمُ التَّحْلِيقُ**»، ليس حلقَ الرَّأس كله، ولكن يحلقون حلقًا كالحَلقة عَلَىٰ الرَّأس، فإما أن يكونَ حلقةً دائرةً في وسط الرَّأس كذا يكون ما فوق الرَّأس باقيًا، وما أسفل باقي حَلقة كالطَّوق، وإما أن تكون حلقة من أسفل ويكون أعَلَىٰ الرأس باقيًا، وهناك احتمالٌ ثالثٌ: أن تكون حلقة في أعَلَىٰ الرأس، أما مُجرَّد حلق الرأس فهَذِهِ لَيْسَتْ علامة عَلَىٰ الخَوارج، لأَنَّ النَّاس يَفعلونها وهم ليسوا من الخَوارج.

الشَّاهِد من هَذَا: قَوْله: «**يقرءُونَ القرآن لا يُجاوز تَرَاقِيهِم**»، فدل هَذَا علىٰ: أَنَّ القُرآن يَقرأه البَرُّ والفاجر.





❑ قال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ:



٥٩ باب قَوْل اللهِ تَعَالَى: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ﴾ [الأنبياء:٤٧]

وَأَنَّ أَعْمَالَ بَنِي آدَمَ وَقَوْلهمْ يُوزَنُ. وَقَالَ مُجَاهِدٌ: القُسْطَاسُ العَدْلُ بِالرُّومِيَّةِ، وَيُقَالَ: القِسْطُ مَصْدَر المُقْسِطِ، وَهُوَ العَادِلُ، وَأَمَّا القَاسِطُ فَهْوَ الجَائِرُ.

الشَّرح

قَوْله: «بابُ قَوْل اللهِ تعالىٰ: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾» ﴿لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ اللام للتَّوكيد، أي: في يَوْم القِيَامَة تُوضع المَوازين، وهي مَوازين قِسْط، (أي: عَدْل)، كما قَالَ تعالىٰ: ﴿وَزِنُوا۟ بِٱلْقِسْطَاسِ ٱلْمُسْتَقِيمِ﴾ [الشعراء:١٨٢] يعني: بالعَدْل.

وقَوْله: «وَأَنَّ أَعْمَالَ بَنِي آدَمَ وَقَوْلهمْ يُوزَنُ»: هَذَا هو القَول الرَّاجح: أَنَّ الَّذي يُوزن هو العَمل، سواءً كان فعلًا أم قولًا، وذهب بعضُ العُلمَاء إِلَىٰ أَنَّ الَّذي يُوزن صَحيفةُ العَمل، وذهب آخرون إِلَىٰ أَنَّ الَّذي يُوزن العامل، فأما الَّذينَ قَالُوا بأَنَّه يوزن العَملُ، فأدلَّتُهم من القُرآن ظاهرةٌ، وكذَٰلِكَ من السُّنَّة.

قَالَ الله تعالىٰ: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا ۖ وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا﴾ [الأنبياء:٤٧]، وقَالَ تعالىٰ: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة:٧، ٨] وقَالَ تعالىٰ: ﴿فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝٨ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُم﴾ [الأعراف:٨، ٩]. وقَالَ تعالىٰ في آياتٍ أخرىٰ أيضًا تدلُّ عَلَىٰ أَنَّ الَّذي يُوزن هو العمل.

وقيل: الَّذي يُوزن صَحائف العَمل، واستدل هَؤُلَاءِ بحَديث صاحبِ البِطاقة الَّذي يُؤتىٰ بسجلَّاتٍ كثيرة، ويقَالُ: هَذِهِ سيئاتك، فإِذَا رأىٰ أَنَّه قد هَلك قيل له: إن لك عندنا حَسنَة، فيُؤتىٰ بالبطاقة فيها: لَا إِلَهَ إلَّا اللهُ، فيقول: يا ربِّ، وما هَذِهِ البطاقة مع هَذِهِ السِّجلَّات؟! فيُقَالُ: إنك لا تُظلم، ثم تُوضع البِطاقة في كِفَّة، والسِّجِلَّات في كفَّة، فتَرجح البِطاقة وتَطيش السِّجلات، وهَذَا يدل عَلَىٰ أَنَّ الَّذي يُوزن صَحائف الأعمال(١).

والقَول الثالث: أَنَّ الَّذي يُوزن العامِل، واستدلوا بقولِ النَّبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إنَّ سَاقَيْه» يعني: عبدَ الله بن مسعود «في المِيزان أَثقَلُ مِن أُحُد»(٢)، وبقَوْله تعالىٰ: ﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنًا ۝١٠٥﴾.

ونَرُدُّ عَلَىٰ هَذَا بأَنَّ الآيَةَ لا دليلَ فيها؛ لأَنَّ المَعنىٰ: لا نُقيم لهم قِيمةً، وإلَّا فسَيُقام الوَزنُ لكلِّ أحَد، وأما حديثُ عبد الله بن مَسعود فظاهره أَنَّ الَّذي يُوزن العَامل، ولكِن هل نَقولُ: إنَّ هَذَا خاصٌّ بابن مَسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، أو إنَّه قد يُوزن غيره علىٰ كلِّ حال، هو نادرٌ.

---

(١) حديث صاحب البطاقة أخرجه الترمذي (٢٦٣٩) من حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ اللهَ سَيُخَلِّصُ رَجُلًا مِنْ أُمَّتِي عَلَىٰ رُءُوسِ الخَلَائِقِ يَوْمَ القِيَامَةِ، فَيَنْشُرُ عَلَيْهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ سِجِلًّا، كُلُّ سِجِلٍّ مِثْلُ مَدِّ البَصَرِ، ثُمَّ يَقُولُ: أَتُنْكِرُ مِنْ هَذَا شَيْئًا؟ أَظَلَمَكَ كَتَبَتِي الحَافِظُونَ؟ فَيَقُولُ: لا يَا رَبِّ، فَيَقُولُ: أَفَلَكَ عُذْرٌ؟ فَيَقُولُ: لا يَا رَبِّ، فَيَقُولُ: بَلَىٰ إِنَّ لَكَ عِنْدَنَا حَسَنَةً، فَإِنَّهُ لا ظُلْمَ عَلَيْكَ اليَوْمَ، فَتَخْرُجُ بِطَاقَةٌ فِيهَا: أَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، فَيَقُولُ: احْضُرْ وَزْنَكَ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ مَا هَذِهِ البِطَاقَةُ مَعَ هَذِهِ السِّجِلَّاتِ؟! فَقَالَ: إِنَّكَ لا تُظْلَمُ»، قَالَ: «فَتُوضَعُ السِّجِلَّاتُ فِي كَفَّةٍ وَالبِطَاقَةُ فِي كَفَّةٍ، فَطَاشَتِ السِّجِلَّاتُ وَثَقُلَتِ البِطَاقَةُ، فَلَا يَثْقُلُ مَعَ اسْمِ اللهِ شَيْءٌ»، وصححه الألباني في «المشكاة» (٥٥٥٩).

(٢) أخرجه أحمد (٣٩٩١)، وصححه الألباني في «الصحيحة» (٣١٩٢).

القَولُ الرَّاجح: إن الَّذي يُوزن هو العَمل، كما قَالَ البُخارِيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وقَوْله: «المُقْسِط وهُو العَادِل، وأمَّا القَاسِط فهو الجَائِر»: فالأمرُ كما قَالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، قَالَ اللهُ تَعالىٰ: ﴿وَأَقْسِطُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾ [الحُجُرات:٩]، وقَالَ: ﴿وَأَمَّا ٱلْقَـٰسِطُونَ فَكَانُوا۟ لِجَهَنَّمَ حَطَبًا﴾ [الجن:١٥]، فالقاسِط هو الجائرُ، والمُقسط هو العادل، وسُمِّي بذَلِكَ لِأَنَّه مُزيلٌ للقِسط وهو الجَوْر.

❑ **قال البخاري** رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

[٧٥٦٣] حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ إِشْكَابٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ القَعْقَاعِ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«كَلِمَتَانِ حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ، خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ، ثَقِيلَتَانِ فِي المِيزَانِ: سُبْحَانَ اللهِ وَبِحَمْدِهِ، سُبْحَانَ اللهِ العَظِيمِ»**(١).

[طرفاه: ٦٤٠٦، ٦٦٨٢ - تحفة: ١٤٨٩٩ - ٩/١٩٩]



في هَذَا الحَدِيث دليل علىٰ: أَنَّ الَّذي يُوزن هو العملُ، قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«كَلِمَتَان حَبِيبَتَانِ إِلَىٰ الرَّحْمَنِ»** أي: أَنَّه يُحبهما الله عَزَّ وَجَلَّ.

وقَوْله: «خَفِيفَتَانِ عَلَىٰ اللِّسَانِ، ثَقِيلَتَانِ فِي المِيزَانِ: سُبْحَانَ الله وَبِحَمْدِهِ، سُبْحَانَ الله العَظِيمِ»: لا تَثقُل عَلَىٰ اللِّسان، بل هي خَفيفَة.

---

(١) وأخرجه أيضا: مسلم (٢٦٩٤).

وقوله: «ثَقِيلَتَانِ فِي المِيزَانِ»، وهَذَا واضِحٌ في أَنَّ الَّذي يُوزن هو العَمل؛ يعني: يَوْم القِيَامَة تُوضع هاتان الكَلمتان في المِيزان فتكون ثَقيلة.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ تُوضع وهو عَمَل؟

قلنا: إن الله تَعالىٰ قادرٌ عَلَىٰ أن يَجعل العمل أجسامًا، ونَظير ذَلِكَ أَنَّ المَوت وهو معنًىٰ وصفةٌ يُؤتىٰ به يَوْم القِيَامَة ويَطَّلع عليه أهلُ النَّار وأهل الجَنَّة ويُذبح أمامَ الجَميع ويقَالُ: «**يَا أَهْلَ الجَنَّة خُلُوْدٌ وَلَا مَوْتٍ، وَيَا أَهْلَ النَّار خُلُوْدٌ وَلَا مَوْتٍ**»[1]، فالله عَلَىٰ كلِّ شيء قَدير.

وقوله: «سُبْحَانَ الله وَبِحَمْدِهِ»، أي: يُسبِّح الله تَسبيحًا مقرونًا بحَمْده، فيكون جَمعًا بين التَّخلية والتَّحلية؛ التَّخلية عن صفاتِ العَيب، والتَّحلية بإِثْبَات صِفات الكَمال، وبذَلِكَ يَتمُّ الكَمال، إذ إنَّ الكمالَ الَّذي يُمكن أن يَقتَرن به عيبٌ ليس كاملًا، والعيبُ الخَالي من الكَمال ليس كاملًا.

إِذًا، يتمُّ الكَمالُ بما إِذَا انْتَفىٰ النَّقصُ وثَبت الكمال، ولهَذَا جَمع بينهما فقَالَ: سبحان الله وبحَمده، والباء هنا تكون للمُصاحَبة.

وقوله: «سُبْحَانَ الله العَظِيمِ» تَأكيد لِمَا سَبق، والعَظيم: أي: ذو العَظَمة والجَلال.

مَسْأَلَة: الَّذِينَ استدَلُّوا بحديث البطاقة كَيْفَ الرَّدُّ عَليهم؟

الجَوَاب: الرَّدُّ عليهم أن يُقَال: هَذَا إما خاصٌّ بصاحب البطاقة، كما قلنا في حديث ابن مسعود، أو يقَال: إن بعضَ النَّاس تُوزن بطاقته لكن عامَّة النَّاس تُوزن أعمالهم.

مَسْأَلَة: هل يُمكن أن نَقولُ في حديث البطاقة: إنَّ الله عَزَّوَجَلَّ جعَل كلمةَ «لَا إِلَهَ

---

(١) أخرجه البخاري (٦٥٤٥) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

إِلَّا اللهُ» عبارَة عن بطَاقة فوُزِنَت له؟

الجَوَاب: لا، ظَاهر الحَدِيث خلافُ ذَلِكَ.

مَسْأَلَة: هل الَّذي يُوزن العامِل والصُّحف والعَمل؟

الجَوَاب: ظاهرُ حديثِ البطاقة أَنَّه لم يُوزن الأعمَال إلَّا عَلَىٰ سَبيل التَّجوُّز، بأن نَقولُ: لَمَّا وُزنت البطاقةُ وفيها: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، صار كأَنَّه وُزن العَمل، لكن هَذَا يَنفي القَول بأَنَّ الَّذي يُوزن العَمل، يعني لو أن أحدًا قَالَ: الَّذي يُوزن صحائفُ الأعمال لكنها تَخِفُّ وتَثقُل بحسب ما فيها من العمَل، فيعود الأمرُ إِلَىٰ أَنَّ الَّذي يُوزن هو العَمل، لكن الأوَّل أصحُّ.

انتهى -بفضل الله- شرح كتاب التَّوْحيد

والحمد لله الَّذي بنعمته تتم الصالحات



الفهرس

